# عمليّة السّلام

## الدبلوماسيّة الأمريكيّة والنزاع العربي - الإسرائيلي منذ 1967

وليام ب. كوانت

تعريب : د. هشام الدجاني

مكتبة العبيكان

# عمليَّة السَّلام

## الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة
## والنّزاع العربي ـ الإِسرائيلي
## منذ 1967

وليام ب. كوانت

تعريب

د. هشام الدجاني

مكتبة العبيكان

Original title:

**PEACE PROCESS**

**American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967**



الرياض 11452، المملكة العربية السعودية، شمال طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة، ص.ب. 6672

Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P.O.Box 6672, Riyadh 11452, Saudi Arabia

**الطبعة العربية الأولى 1423 هـ ـ 2002م**

ISBN 9960-40-139-1

*فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر*

كوانت، وليام ب.

عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967م

تعريب: هشام الدجاني

752 ص، 17 × 24 سم

**ردمك:** ISBN 9960-40-139-1

1 ـ الولايات المتحدة ـ العلاقات الخارجية ـ الشرق الأوسط    2 ـ النزاع العربي الإسرائيلي

أ ـ دجاني، هشام (تعريب)    ب ـ العنوان

ديوي 327،730569    5187 ـ 22    رقم الإيداع: 5187 ـ 22

**ردمك:** ISBN 9960-40-139-1

الطبعة الأولى 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

إلى أمي

التي أنارت طريقي لأعرف العالم

# تمهيد

ما من رئيس أَمريكي، منذ الحرب العالمية الثانية، إلاَّ وتورَّط بالدبلوماسيَّة المعقَّدة التي تكتنف النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. ويركِّز هذا الكتاب على الفترة التي تبدأ بحرب الأيام الستة عام 1967، التي تعتبر نقطة تحوّل كبرى في تاريخ الشرق الأَوسط، كما يركِّز على كيفيَّة صياغة الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة في الظروف الخاصَّة المحيطة بهذا النِّزاع؛ حيث كانت السياسة الداخليَّة والاستراتيجيَّة العظمى تفرضان قيوداً محدَّدة على الخيارات المتاحة لأي رئيس. بيد أن المؤلِّف لا يؤمن بأن هذه العوامل هي التي تحدِّد السياسة بالمطلق. إذ نجده بدلاً من ذلك يركِّز بشكل خاص على تفكير الرئيس، وعلى كيفية رؤية ذلك الفرد القوي ومستشاريه المقرَّبين، للقضايا الخطيرة وأولوياتها في الإطار الأوسع لمجريات الأمور، ودقَّة التناوب في تقدير المصالح المعقَّدة. كما نراه يقوِّم الاستعدادات الأولية لكل رئيس.

ليس هذا كل شيء بالطبع. فيما كانت هذه المخطوطة قيد الطبع كان مشهد السَّلام الإِسرائيلي ـ الفلسطيني يبدو مظلماً. ولكن ينبغي ألاَّ ننسى الإنجازات المهمَّة التي سجَّلتها الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة، طوال العقود الكثيرة الماضية. فقد تحقَّق السَّلام بين مصر وإِسرائيل عام 1979، وبين الأردن وإِسرائيل عام 1994. كما اقتربت إِسرائيل وسورية من توقيع اتفاق للسَّلام في

عدة مناسبات، بيد أنَّهما لم يجسرا بعد الهوة الحاسمة حول القضايا التي تتعلَّق بالأَراضي. وانسحبت إِسرائيل من لبنان، ويعتقد على نطاق واسع، أن السَّلام على تلك الجبهة، يمكن أن يتحقَّق بمواكبة التقدّم نحو سلام إِسرائيلي ـ سوري. وعتّم الانفجار الحالي للعنف بين الإِسرائيليين، والفلسطينيين على حقيقة أن الفريقين قد حقَّقا بعض التقدّم، تقدّم يشتمل على اعتراف متبادل، ومناقشة أولية لمعظم القضايا الصعبة والتي لا بدّ أن تُحلَّ إذا كان للسَّلام أن يتحقَّق في الأَرض المقدَّسة.

وليام ب. كوانت أستاذ علم السياسة والعلاقات الخارجية في جامعة فيرجينيا، وزميل رفيع المستوى غير مقيم مشارك في «برنامج دراسات السياسة الخارجيَّة» في معهد بروكينغز. شارك مرتين في العمليَّة السياسية بوصفه عضواً في «مجلس الأمن القومي» في عهد كلٍ من نيكسون وكارتر. وهو هنا يستحضر خبرته المباشرة في تحليل كيفيَّة اتخاذ القرارات بالنسبة لقضية بالغة الحساسيَّة من قضايا السياسة الخارجيَّة.

هذا الكتاب هو الطبعة الثانية من «عمليَّة السَّلام»، الذي نُشر أصلاً في عام 1993. وهو يتضمن سرد الأحداث خلال فترتي ولاية كلينتون الرئاسية. كما يراجع المؤلِّف أيضاً الفصول الأولى في ضوء المعطيات الجديدة، وخاصة في فترة ولاية بوش. وقد ساعد المؤلِّف في تقويمه لرئاسة كلينتون كل من هيلينا كوبان، وإدوارد جيرجيان، وريتشارد هاس، ومارتن انديك، ودانيال كورتزر، وصمويل لويس، وروبرت مالي، وآرون ميللير، وروبرت بيليترد، وكريستوفر روس، ودينيس روس، وشبلي تلحمي، وإدوارد ووكر. كما ساعدته في بحثه كاثرين كارول وأغيسكا باسزينسكا، بالإِضافة إِلىٰ أوليفر وليكوكس الذي كان له دور متميِّز. وقامت ديبورا ستايلز بتحرير المخطوطة، في حين قام كل من تود ويليل وسوزان جاكسون بتفحص الحقائق، وقام كل

من تانجام جاكوبسون، وكارلوتا رايبر بمراجعة الصفحات وتدقيقها.

تعبِّر الآراء الواردة في هذا الكتاب عن وجهة نظر المؤلِّف وحده، وينبغي ألا تُعزى إِلىٰ أي أشخاص وردت أسماءهم أَو أية مؤسَّسات ورد ذكرها في الكتاب، أَو إِلىٰ أي قيّمين أَو أعضاء، أَو موظفين في معهد بروكينغر.

**مايكل هـ. ارماكويست**
**تشرين الثاني 2000**
**رئيس معهد بروكينغز**
**واشنطن دي. سي.**

# ملاحظة المؤلف

أعي جيداً، في عملي الحالي كأستاذ جامعي، أن الكتب التي تتناول قضايا معاصِرة يتناقص استخدامها باستمرار، في الصفوف الدراسية، لأنها تصبح قديمة. لقد أدرج كتاب «عمليَّة السَّلام» على نطاق واسع، طوال سنوات في منهاج الصفوف التي تُدرَّس فيها السياسة الدولية في الشرق الأَوسط. ولكن الكثير من الأَحداث قد أخذ مجراه في السنوات الثماني الماضية، وأعتقد أن ثمّة ما يُسوِّغ طبعة جديدة.

بدأ كلينتون رئاسته في وقت كانت فيه عمليَّة السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي تسير قُدُماً، ولكن لم يكن أحد يتوقع عام 1993 تحوّل الأَحداث النوعي على مدى الأعوام التالية. وكانت المفاجأة الأولى والأكبر هي اتفاق أوسلو الذي جرى التفاوض حوله من وراء ظهر الأَمريكيين. وقد أفضى هذا الاتفاق إِلىٰ اعتراف متبادل بين عدوين قديمين هما إِسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ومن دواعي المفارقة أن رئاسة كلينتون قد تابعت مع الإِسرائيليين، والفلسطينيين الذين كانوا في خضم نزاع عنيف. وفي غضون تلك الفترة كان المتفائلون يرون أن السَّلام أمر حتمي، فيما رأى المتشائمون أن السَّلام مستحيل. وكان كلينتون وفريقه بين مدّ وجزر، في تشجيعهم للسَّلام بين إِسرائيل وجيرانها العرب، فتارة يُلمَّح بأن على الفرقاء المعنيين أنفسهم أن يسيروا قُدُماً، وتارة يُدفعون إِلىٰ

الأمام حتى عندما لا تتوفَّر الحماسة الكافية للتفاوض الجدِّي بين الفرقاء المعنيين.

من المحتم أن نراجع حساب السنوات الثماني الماضية، ونحن نتعلّم أكثر مما قامت به إدارة كلينتون من نشاطات غير ظاهرة. ستُكتب مذكرات، وتُسَرّب أسرار، وسيتوفر لدينا في النهاية فهم أوسع لفترة ولاية كلينتون المضطربة، والطريقة التي عالج فيها هذا الرئيس الموهوب، والمتصدع مشكلات الشرق الأَوسط. لقد كتبت مسودة أولى لذلك التاريخ، وأنا أعرف أنَّها ستحتاج إِلىٰ إعادة كتابة في الوقت المناسب.

تعرضت الفصول الأولى من هذا الكتاب إِلىٰ عدة تعديلات. وتُكثِّف الطبعة الراهنة الفصول التي ترتبط بولاية كل من الرؤساء: جونسون ونيكسون وفورد وكارتر. كما أنني أُدرج هنا أية مادة جديدة تتوفَّر، ولكن الصورة العامة لم تتغيَّر. فبالنسبة لولاية جونسون أضحى من الممكن استبعاد إشاعة تورط الولايات المتحدة مع إِسرائيل في حرب الأيام الستّة. وكنت في الطبعة الأولى قد أشرت إِلىٰ الإشاعة، وسجلت بأنني أعتقد أنَّها لم تكن صحيحة، وأستطيع أن أؤكِّد الآن أنها غير صحيحة. والعامل الآخر الذي يستحق انتباهاً أكبر مما أعطيته في الطبعة الأولى، هو حقيقة قدرة إِسرائيل النووية. فنحن نعرف الآن أكثر بكثير مما كنا نعرف قبل عقد من الزمن، وما يزال من الصعب أن نحكم على الأهمية الدقيقة، لهذا التقدير بالنسبة للدبلوماسيَّة التي ندرسها هنا.

ثمة نقطة أخيرة. فيما أسجِّل هذه الملاحظات، تبدو آفاق السَّلام بين إِسرائيل والفلسطينيين، فضلاً عن السَّلام بين إِسرائيل وسورية، قاتمة. وقد يكون من المغري أن نعزو ذلك، جزئياً، إِلىٰ إخفاق الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة. فثمة بعض ما يبرِّر مثل هذا الرأي، وإِن كان الفرقاء المعنيّون بالنزاع يتحمَّلون الكثير من المسؤولية أيضاً. فمن منظور ما يزيد على ثلاثين عاماً، وهي الفترة التي يغطيها هذا الكتاب، أشعر بالإحباط من جراء العودة إِلىٰ العنف والكراهية

على المسرح العربي ـ الإِسرائيلي، ولكنني أشعر أيضاً بأن هذا الوضع، ليس الفصل الأخير في البحث عن السَّلام في المنطقة.

لما كان أي فريق من أطراف النِّزاع لا يمكن أن يأمل بفرض إرادته على الطرف الآخر، وهو في الوقت نفسه غير راضٍ عن الوضع القائم، فإن المفاوضات سوف تُستأنف عند نقطة ما. وستظل الولايات المتحدة، بحكم مصالحها، ضالعة بالتأكيد في عمليَّة السَّلام. وكل ما آمله، عندما تأتي الجولة القادمة، أن نكون مفيدين في صياغة التسويات الجوهرية التي سنبني عليها السَّلام. وهذه التسويات ليست لغزاً؛ فمباحثات السَّلام في السنوات العشر الماضية، قد اقتربت من تحديد المواقع النهائية للاتفاق. وفي المرحلة القادمة، ستكون المهمّة هي تجاوز الثغرات المتبقية، وإعادة بناء الثقة، وطرح رؤية للسَّلام بوصفه مفتاحاً للتنمية الإقليمية، وتطور أجهزة الحكم، وتشجيع مفهوم للأمن لا يعتمد كلياً على السلاح. قد يبدو هذا حلماً مستحيلاً في أواخر عام 2000، حين دُفع بهذا الكتاب إلىٰ المطبعة. ولكن هدف جدير بالاهتمام بالنسبة للدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة كائناً من كان الرئيس.

و. ب. ك

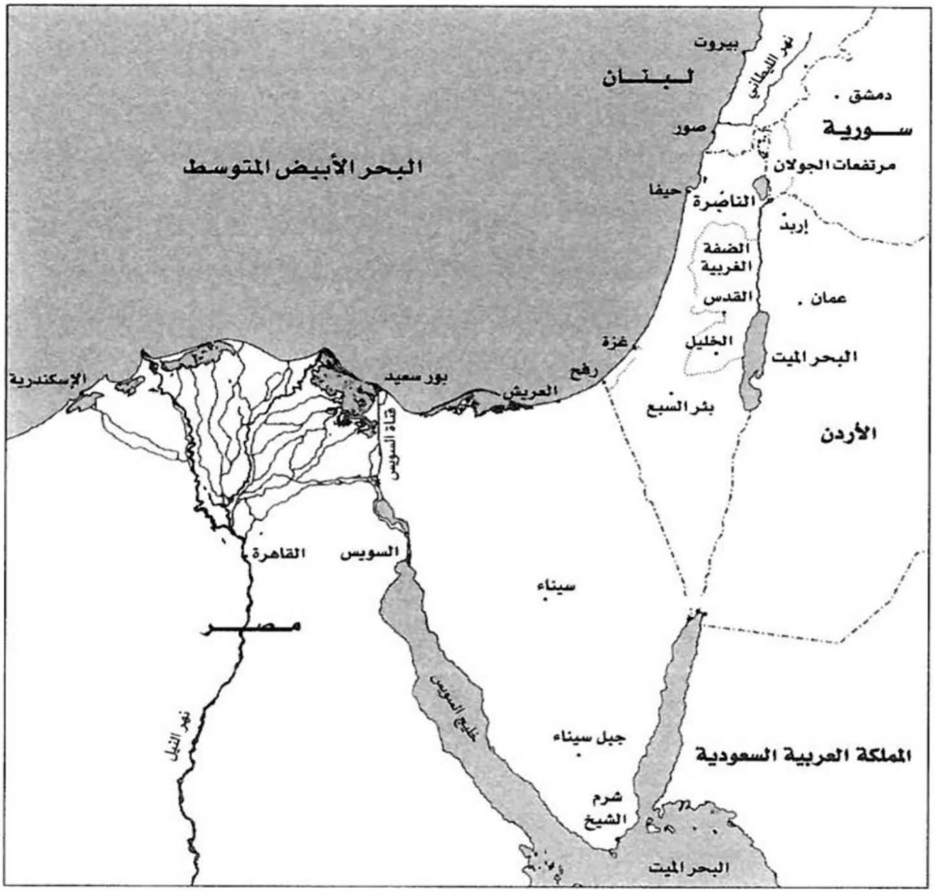
# المحتوى

## الجزء الخامس: رئاسة كلينتون



## الجزء السادس: استنتــاج

## المسرح العربي ـ الإسرائيلي



الفصل

# 1 المقدّمة

في وقت ما، من منتصف السبعينات، بدأت عبارة عمليَّة السَّلام، تُستخدم على نطاق واسع، للدلالة على الجهود التي تقودها الولايات المتحدة للوصول إلىٰ سلام تفاوضي بين إِسرائيل وجيرانها. ودرجت العبارة وأصبحت منذ ذلك الحين مرادفة للمقاربة التدريجية، الخطوة خطوة، لواحد من أعقد النِّزاعات في العالم.

على مدى السنوات التي تلت 1967، تحوَّل التأكيد في واشنطن من توضيح تفصيلي لمقومات «سلام»، إلىٰ «عمليَّة» صنع السَّلام في المنطقة. هذا التحوّل الإجرائي الذي يميِّز أحياناً الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة، يعكس جانباً عملياً، وحتى قانونياً، للثقافة السياسيَّة الأَمريكيَّة. فالإجراءات هي أقل مثاراً للخلاف من الجوهر، وأكثر قابلية للتسوية، وبالتالي أسهل بالنسبة للسياسيين للتعامل معها.

ويركز جانب كبير من النظرية الدستورية الأَمريكيَّة على كيفية حل القضايا ـ العملية ـ أَكثر مما يركِّز على الجوهر ـ ما ينبغي فعله.

ومع هذا فإنه عندما يحدث تقدم نحو تحقيق سلام عربي ـ إِسرائيلي، من خلال الوساطة الأَمريكيَّة، يكون هناك دوماً تشابك ما بين الجوهر والإجراء. لقد وفَّرت الولايات المتحدة التوجيه وآلية العمل معاً. وهذا ما كانت عليه، في

أفضل الأحوال، «عمليَّة السَّلام». أما في أسوأ الأحوال فإنَّها لم تكن إلاَّ مجرد شعار استُخدم لتغطية مرور الوقت.

## جمود ما قبل 1967

كانت حرب الأيام الستة عام 1967 بمثابة إشارة البدء في عمليَّة السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي المعاصرة. فحتى ذلك الحين كان النِّزاع بين إِسرائيل والعرب مجمَّداً، لا يتجه نحو الحل ولا نحو الحرب. وكانت القضايا الظاهرية في النِّزاع هي نفسها التي بقيت بدون حل عند توقيع اتّفاقيات الهدنة عام 1949. وفي ذلك الوقت كان ثمة توقعات واسعة النطاق، بأن تلك الاتّفاقيات ستكون مجرد خطوة نحو مباحثات سلام نهائي. بيد أن القضايا موضع النِّزاع كانت شديدة التعقيد بالنسبة لجهود الوساطة المتعددة، التي تمَّت في بداية الخمسينات، وفي أواسط الخمسينات تركت خصومة الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن، النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي معلَّقاً ما بين الحرب والسلم. في حين وفَّرت اتّفاقيات الهدنة، في قليل أَو كثير، ما يشبه الاستقرار في الفترة ما بين 1949 و1967.

خلال هذه الهدنة الطويلة، كان الإِسرائيليون منشغلين بقضايا ذات طبيعة تتّصل بالوجود. هل سيقبل العرب في حال من الأحوال فكرة دولة يهوديَّة في وسطهم؟ وهل سيكون الاعتراف مصحوباً باتّفاقيات أمنية يمكن الركون إليها؟ هل سيصر العرب على عودة مئات ألوف اللاجئين الفلسطينيين، الذين هجروا بيوتهم في الفترة 1948 ـ 1949، الأمر الذي يهدِّد يهودية الدولة الجديدة؟ وهل سيوافق العرب على اعتبار خطوط الهدنة لعام 1949 حدوداً مُعترفاً بها، أم أنَّهم سيصرّون على انسحاب إِسرائيلي، إلىٰ خطوط لا يمكن الدفاع عنها، والتي رسمتها اتّفاقية الأُمم المتَّحدة للتقسيم عام 1947(*)؟. وعلى صعيد التاكتيك هل

(*) يقصد المؤلف الحدود التي أقرّها قرار التقسيم الصادر عن الأُمم المتَّحدة عام 1947 ـ المترجم.

ستكون إسرائيل قادرة على التفاوض المنفرد مع كل نظام عربي على حدة، أم أن العرب سيصرّون على مقاربة جماعية لإقامة السَّلام؟ كان معظم الإسرائيليين واثقين أن العرب، لن يقدِّموا إجابات مؤكّدة على هذه الأسئلة، ولهذا فهم لم يروا إلاَّ بصيصاً ضئيلاً من الأمل من أجل مفاوضات ناجحة، سواء مع الملوك المحافظين، أَو مع الجيل الجديد من ضبّاط الجيش القوميين.

ومن وجهة النظر العربية بدا النِّزاع عسيراً على الحل، ولكن مصالح الأنظمة القائمة، ومصالح الفلسطينيين الذين خسروا الكثير جراء قيام دولة إسرائيل، لم تكن متطابقة مطلقاً. اتخذت الأَنظمة موقف الدفاع عن حقوق الفلسطينيين في العودة إِلىٰ أوطانهم، أَو التعويض عن خسائرهم. وامتنعت هذه الأَنظمة عن الاعتراف بالدولة اليهودية، وانغمست على نحو دوري في حملات دعائية شديدة ضد «الكيان الصهيوني». وكان العرب الأكثر تطرّفاً يجمعون ما بين اللغة الطنَّانة القاسية، وبين تشجيع الغارات الفدائية على إسرائيل. ولكن دولاً أخرى مثل الأردن ولبنان، كانت قانعة باتّفاقيات الهدنة جيداً، بل وكانت تجري اتصالات خفية مع الإسرائيليين. وكانت تلائمهم جميعاً حالة «اللاحرب واللاسلم».

لم يكن مستغرباً، أن يستخدم الفلسطينيون كل رصيدهم المعنوي والسياسي، للحيلولة دون اعتراف أي نظام عربي بإسرائيل، وأن يجدوا في الخمسينات في الرئيس المصري جمال عبد لناصر بطلاً لقضيتهم. ومنذ ذلك الحين أضحت القومية العربية، واستعادة حقوق الفلسطينيين، أمضى أسلحة عبد الناصر في سعيه لتوحيد صفوف العالم العربي. ولكن عبد الناصر أيضاً كان يسير في طريق بين الحرب والسَّلام، على الأقل حتى تلك الأيام الخطيرة من شهر أيار/ مايو 1967. ومع تصاعد التوتر، التأم شمل الفلسطينيين الراديكاليين، الذين كانوا يأملون بجر الدول العربية إِلىٰ الصّراع مع إسرائيل

لصالحهم، تحت راية عبد الناصر، وعملوا على قطع أية فرصة أمام احتمال تراجعه عن الهوة التي كان يتقدم نحوها سريعاً.

## مستنقع 1967

حوَّلت حرب 67 المشهد الجامد للنزاع العربي ـ الإسرائيلي بطُرق درامية. إذ كشفت إسرائيل عن نفسها كقوة عسكرية قادرة، على التغلّب على جميع جاراتها. وفي نهاية تلك الحرب القصيرة، وضعت إسرائيل يدها على صحراء سيناء كلها، وعلى الضفة الغربية لنهر الأردن، بما في ذلك القدس الشرقية، وغزّة بمخيماتها المحتشدة باللاجئين، ومرتفعات الجولان ذات الأهمية الاستراتيجيَّة. ووقع أكثر من مليون فلسطيني تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي، الأمر الذي خْلق أزمة حادة لإسرائيل. ولم يعد الآن، أي شبر من فلسطين ما بعد الانتداب البريطاني عام 1921 خارج السيطرة الإسرائيلية. وإذا احتفظت إسرائيل بتلك الأراضي، ومنحت السكان حقوقاً سياسية كاملة، لأضحت دولة ثنائية القومية، وهو ما لا تريده غالبية الإسرائيليين. أما إذا احتفظت بالأَرض، ولم تمنح الفلسطينيين الحقوق السياسية، فستصبح شبيهة بأية قوة استعمارية أخرى. وأخيراً، إذا تخلَّت إسرائيل عن الأَرض، فستحتفظ بطابعها اليهودي، ولكنها هل تستطيع أن تعيش في أمن وسلام؟ تلك كانت البدائل موضع الجدل داخل الديمقراطية الإسرائيلية المشاكسة، والصاخبة في معظم الأحيان.

توقّع بعض الإسرائيليين، نظراً لهول انتصارهم في حرب 1967، أن العرب في أعقاب تلك الحرب مباشرة، لن يكون أمامهم خيار إلاَّ توسّل السَّلام. ولكن ذلك لم يحدث. وهكذا قرَّرت إسرائيل، الواثقة من تفوّقها العسكري، ومن الدعم الأَمريكي المضمون، أن تنتظر حتى يغيِّر العرب رأيهم. ولكن ماذا سيحدث بالنسبة للأراضي المحتلَّة فيما إسرائيل تنتظر؟ هل تبقى رهينة يُقايَض عليها مقابل السَّلام والأمن مستقبلاً؟ أم أنها تُضم إلىٰ إسرائيل

تدريجياً وانتقائياً كما كان يطالب القوميون اليمينيون؟ القدس الشرقية، على الأقل، لن تُعاد، إذ أعلنت إسرائيل على الفور، عن التوسيع وحيد الجانب للحدود البلدية للقدس، وضم الأجزاء التي يقطنها العرب من المدينة. وبات من حق الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس، أن يحصلوا على الجنسية الإسرائيلية، ولكن لم يُمارِس هذا الحق إلاَّ أقلية ضئيلة منهم، وأعربت إسرائيل عن رغبتها في إعادة معظم الأَراضي المحتلَّة، عدا القدس، إلاَّ أن مرور الوقت وتغيّر الظروف قد أضعفا ذلك الموقف.

كانت حرب 1967 صدمة للعرب، الذين اعتقدوا أن عبد الناصر سوف يُنهي شعورهم بالضعف، والمهانة على يد الغرب. والحق أن عبد الناصر، رغم بقائه في الحكم ثلاث سنوات بعد الحرب إلاَّ أن مكانته قد تمزّقت. فالقومية العربية من النمط الذي بشَّر به لم تعد تلك القوة المهمَّة. وبدلاً من ذلك، راحت الأَنظمة تهتم أكثر فأكثر بمصالحها الضيقة، ونحا الفلسطينيون نحوها، في تنظيم حركة سياسية خاصة بهم، متحرِّرة من هيمنة أية حكومة عربية. ولقد كان من بين التطورات الدنامية القليلة في العالم العربي بعد حرب 67، ظهور جيل جديد من الفلسطينيين الذين يقاتلون من أجل حقوقهم.

وسرعان ما أصبحت «منظمة التحرير الفلسطينية» (PLO)، التي كانت تدعمها الأَنظمة العربية من أجل السيطرة على الفلسطينيين، عاملاً مستقلاً في المنطقة. كانت تجسِّد آمال كثير من الفلسطينيين، كما كانت تثير الكثير من القلق، في أوساط الأَنظمة العربية القائمة، والتي لم تكن معتادة على رؤية الفلسطينيين قد أمسكوا بزمام أمورهم.

كان من الممكن، نظرياً، أن تشق مثل هذه التغيرات ـ في العالم العربي ـ الطريق إلىٰ التخفيف من حدة النِّزاع العربي الإِسرائيلي. وكان يجري في أوساط المثقفين العرب، شيء من النقد الذاتي. كما بدأت الواقعية السياسية تتحدَّى الشعارات الأيديولوجية. ولكن لم يقم أحد بأي مجهود سلمي جدي في أعقاب

حرب 67 مباشرة، وفي أيلول/ سبتمبر من ذلك العام، اتفقت الأطراف العربية جميعها على مبدأ: لا تفاوض ولا سلام ولا اعتراف بإسرائيل. وبدا مرة أخرى أن موقف «اللاحرب واللاسلم» هو الوضع المقبول لكل من العرب والإسرائيليين.

## الحاجة إلىٰ وسيط

مع تمسّك طرفي النِّزاع، بمواقف غير مقبولة من الطرف الآخر، بدا أن فرصة التحرّك الدبلوماسي تتوقّف على الآخرين، ولا سيما الولايات المتحدة. ونظراً للعلاقات الوثيقة ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل، تطلع كثير من العرب إلىٰ واشنطن، كي تضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات. وكان مثال الرئيس دوايت د. أيزنهاور، الذي ضغط على إسرائيل، لكي تتنازل عن المكاسب التي حقَّقتها في حرب السويس عام 1956، ما يزال حياً في الذاكرة.

وكانت الدائرتان الأساسيتان لاهتمام العرب، هما عودة الأَراضي التي احتلت في حرب 1967، وتحقيق قدر من العدالة للفلسطينيين. وبالمقابل كان من المفهوم ضمناً أن تحصل إسرائيل على شيء أقل من السَّلام، مثل إنهاء حالة الحرب أَو تعزيز اتّفاقيات الهدنة على سبيل المثال.

كانت الأَنظمة العربية، عازفة عن تقديم وعد بسلام كامل مع إسرائيل، أَو الاعتراف بها، إلاَّ إذا تم إرضاء الفلسطينيين، وهو الأمر الذي يتطلَّب أكثر من مجرد انسحاب إسرائيلي من الأَراضي المحتلَّة. وكانت منظَّمة التحرير قد اكتسبت مع مضي الوقت مزيداً من المكانة، وبات من العسير على الدول العربية أن تتوخَّى مصالحها الضيِّقة، دون مراعاة المطالب الفلسطينية. كما أن العرب كانوا بدورهم مُحجمين عن التعامل المباشر مع إسرائيل. ومن أجل إبرام صفقة ما، كان لا بدّ أن يتم ذلك من خلال جهود الدولتين العظميين ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ـ والأُمم المتَّحدة.

بالمقابل كانت إسرائيل تصرّ على عدم إعادة الأراضي، إلاَّ مقابل السَّلام والأمن والاعتراف بها. والوسيلة إلىٰ تحقيق تسوية لا بد أن تنطوي على إجراء مفاوضات مباشرة مع كل طرف عربي. وكان معظم الإسرائيليين يرون استحالة التعامل مع المطالب الفلسطينية. وفي أحسن الأحوال، يمكن للأردن أن يحل محلّ الفلسطينيين، الذين ينبغي أن يرضوا بصيغة من صِيغ إعادة التوطين والتعويض المدعومة دولياً. ولن يسمح لهم قبل كل شيء، بالعودة إلىٰ ديارهم إلاَّ في حالات خاصة جداً تتعلق بلم شمل العائلات، وفي حدود أعداد ضئيلة للغاية.

## أمريكا وتناقض الضدّين: المواقف والسّياسات

كانت الولايات المتحدة في مواجهة هذه المواقف المتناقضة عازفة عن الانغماس بعمق في الدبلوماسيَّة التي تتعلّق بالعرب وإسرائيل. وكانت حرب فيتنام، لا تزال مستعرة في عام 1967، مما جعل حاجات الشرق الأوسط تبدو أقل إلحاحاً من المطالب اليومية لحرب متواصلة في جنوب شرق آسيا. ومع هذا اتخذت الولايات المتحدة، منذ البداية موقفاً وسطاً إلىٰ حدّ ما، بين وجهتي النظر الإسرائيليَّة والعربيَّة. فقد كانت ترى أن من حقّ إسرائيل، أن تحصل على ما هو أكثر من العودة إلىٰ اتّفاقيات الهدنة القديمة، وأنه ينبغي أن يتحقَّق نوع من التعاقد الملزم ينهي حالة الحرب، ويستجيب لما يقلق إسرائيل من دواعي الأمن. وفي الوقت نفسه، إذا كان العرب على استعداد للاستجابة لهذه الشروط، فلا بدّ أن يستعيدوا معظم، إن لم يكن جميع أَراضيهم التي خسروها في حرب 1967. وكان الرئيس ليندون جونسون قد أفصح عن هذه الآراء بعد فترة قصيرة من الحرب، وأضحت فيما بعد أساساً لقرار الأُمم المتَّحدة 242 الصادر في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 1967، والذي أصبح منذ ذلك الحين المرجعية الأساسية لإقامة السَّلام رغم كل ما فيه من غموض[1].

---

(1) For the texts of UN Resolutions 282 and 338, see Brookings Press.

بقي الموقف الأَمريكي الأساسي الذي أُقر عام 1967 ثابتاً بصورة واضحة. وكان كل رئيس أَمريكي منذ عام 1967، يبدي موافقته الرسمية على النقاط التالية على سبيل المثال:

- ينبغي ألاّ تُطالب إِسرائيل بالتخلّي عن الأَراضي التي احتلتها عام 1967، دون مقابل من جانب الأطراف العربية، يتضمن السَّلام والأمن والاعتراف. وهذا الموقف الذي يتلخّص بصيغة «الأَرض مقابل السَّلام»، ويتجسّد في قرار الأُمم المتَّحدة 242، ينطبق على جميع جبهات النِّزاع.
- تُعد القدس الشرقية أَرضاً محتلة من الناحية القانونيَّة، يتعيَّن تسوية وضعها بصورة نهائية في مفاوضات السَّلام. وأيّاً كان وضعها السّياسي النهائي، فإنَّها ينبغي ألا تُقسَّم جغرافياً. ولتوضيح هذا الموقف الأَمريكي القانوني تجاه المدينة، بقيت السفارة الأَمريكيَّة في تل أبيب، على الرغم من وعود كثير من مرشحي الرئاسة بنقل السفارة إِلىٰ القدس.
- تعتبر المستوطنات الإِسرائيلية الواقعة، وراء خطوط الهدنة لعام 1967 ـ «الخط الأخضر» ـ عقبة في طريق السَّلام. وحتى عام 1981 ظلّت المستوطنات تعتبر غير مشروعة بموجب القانون الدولي، ولكن إدارة رونالد ريغان قلبت الموقف، وأعلنت أنَّها ليست غير شرعية. بيد أن ريغان، وجورج بوش بشكل خاص، استمرا في الاعتراض على إقامة المستوطنات، والسماح لإِسرائيل باستخدام الأموال الأَمريكيَّة وراء الخط الأخضر.
- على أي وجه يتم فيه تحديد الحقوق الفلسطينية بصورة نهائية، فينبغي ألاّ ينطوي على حق العودة غير المقيّد للفلسطينيين إِلىٰ ديارهم داخل خطوط 1967، كما لا تنطوي على حق تلقائي بالاستقلال. وقد عارضت جميع الإدارات الأَمريكيَّة إقامة دولة فلسطينية ناجزة الاستقلال، مؤثرة ـ على الأقل حتى منتصف التسعينات ـ شكلاً من أشكال الارتباط ما بين الضفة

الغربية وغزّة، وبين الأردن. بيد أن الخيار الأردني ـ أي فكرة قيام الأردن بالتحدّث باسم الفلسطينيين ـ قد خبا مع الزّمن، ووافقت الولايات المتحدة منذ عام 1988 على التعامل مع الممثّلين الفلسطينيين مباشرة.

- تم الإبقاء على التفوّق العسكري لإِسرائيل وقدرتها التقنية، في مواجهة أي تحالف محتمل من جانب أطراف عربية، عن طريق استمرار المساعدات العسكرية الأَمريكيَّة. وقد ارتضت كل إدارة أَمريكيَّة ضمناً، وجود الأسلحة النووية الإِسرائيلية، على ألاّ يُلوَّح باستخدامها، بل تبقى مجرد رادع نهائي، وليست سلاحاً يستخدم في المعركة. ويستمر تدفق المعونة العسكرية الأَمريكيَّة التقليدية، لضمان عدم اعتماد إِسرائيل على قدرتها النووية، لأي سبب غير الردع.

وقد اتّفق جميع رؤساء الولايات المتحدة، بدءاً من ليندون جونسون وانتهاء ببيل كلينتون، مع تعديلات بسيطة، على هذه المواقف. فقد اعتبرت بمثابة مواقف أساسية، بحيث أَنَّها نادراً ما كانت تناقش. إذ ينطوي كل تغيير في أي موقف من هذه المواقف، على تكاليف داخلية وخارجية. وتمثِّل هذه المواقف الاستمرارية والقدرة على التنبؤ، ولكنها لا تقرّر مسار السّياسة دوماً. فالسّياسة، خلافاً للمواقف، تتأثَّر بدرجة كبيرة باعتبارات تاكتيكية. وهنا يختلف الرؤساء ومستشاروهم فيما بينهم، كما يخالفون أنفسهم أحياناً من حين إِلىٰ آخر.

فالسّياسات تتضمَّن أحكاماً تتعلَّق بالأسلوب الناجح. كيف يمكن التأثير على بلد ما؟ ما هي العوامل المتوفرة التي تؤثِّر في موقف ما؟ هل ينبغي تقديم معونة أَو حجبها؟ وأيهما يكون أشد تأثيراً: إعادة التطمين، أم الضغط، أم كلاهما معاً؟ ومتى يكون الوقت الأمثل لطرح مبادرة؟ وهل يتم ذلك سراً أم علناً؟ وما هو حجم المشاورات المسبقة الذي يتعين القيام به ومع من؟ لا توجد قاعدة متفق عليها بالنسبة لمثل هذه الأمور. إذ لا بد أن يُقيِّم كل رئيس مع كبار

مستشاريه حقائق الشرق الأَوسط، والبيئة الدولية، والجبهة الداخلية، والنفسية البشرية قبل التوصل إلىٰ أحكام ذاتية. وإذا كانت المواقف يمكن التكهّن بها فإن هذا لا ينطبق على السّياسات. فهي المجال الذي يكون فيه الفرق من صنع الزعامة. وأحد مقومات هذه الزعامة، أن تعرف متى فشلت السّياسة، ومتى ينبغي أن تُستبدل بغيرها.

## كيف تُرسم السّياسة: نماذج بديلة

نافس النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي، أكثر من أي نزاع إقليمي آخر، على الاستئثار بالأولوية القصوى في جدول أعمال السّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة. وترمي هذه الدراسة إلىٰ توضيح منزلة الصدارة، التي احتلتها عملية السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي في دوائر السّياسة الأَمريكيَّة منذ 1967. كما تهدف إلىٰ تحليل الطريقة التي تفاعلت بها المصالح الوطنية، مع الاعتبارات السّياسية المحلية، لتضمن أن تكون عملية صنع السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي، موضع اهتمام الرئيس وأقرب مستشاريه.

ولما كان الرؤساء ووزراء الخارجيَّة، هم الذين يضعون عادة ـ وليس البيروقراطيون المغمورين ـ المبادىء التي توجّه السّياسات المتعلقة بالنِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي، فمن المهم أن نفهم كيف يتبنّون الآراء التي ترشدهم إلىٰ المسالك المعقدة للدبلوماسيَّة العربية ـ الإِسرائيلية. هنا نجد عدة نماذج جديرة بالاهتمام.

ثمة نموذج يدعونا إلىٰ الاعتقاد بأن السّياسات تصدر عن مداولات هادئة حول المصالح القومية. وهذا النموذج الاستراتيجي، يفترض أن القرارات يتخذها صانعو قرار عاقلون. وهذا المنظور يعني ضمناً، أن مسألة من يشغل «المكتب البيضاوي» ليست مهمة كثيراً. والدرجة العالية من الاستمرارية في جوانب عديدة من الموقف الأَمريكي إزاء النِّزاع منذ 1967، لهي دليل على أن المصالح العريضة، والسّياسة الرشيدة هما أفضل تفسير للسياسة.

أي فرد أمضى وقتاً في دوائر عمل الحكومة، سوف يشهد بأن صنع السّياسة أبعد ما يكون عن العقلانية والترتيب. ويتضح من نموذج السّياسات البيروقراطية، أن الوكالات المختلفة تتنافس فيما بينها، والإجراءات التنظيميَّة الراسخة يصعب تغييرها، والمعلومات التي يُعول عليها يصعب الوصول إليها. ويعطي هذا المنظور الأولوية للمنافسات البيروقراطية، «ولعبة» صناعة السّياسة. ونتائج السّياسة من هذا المنظور أقل توقعاً. وبدلاً من ذلك يحتاج المرء أن يعرف من يؤثر في من. وفي هذه الحالة يكون التحليل على المستوى البسيط مطلوباً، خلافاً للمقاربة المنهجية الواسعة التي يفضّلها النموذج الاستراتيجي. ويستند كثير من الجدل الذي يدور في واشنطن، إلىٰ فرضية مفادها أن المعوّل عليه في رسم السّياسة، هو المهارة السّياسية للأفراد العاملين من الداخل. وتبذل السفارات في الخارج، جهوداً يائسة لإقناع حكوماتها بأن النتائج السّياسية السّيئة، هي في الغالب محصلة لعملية الأخذ والعطاء في الصراعات البيروقراطية اليومية، والحلول الوسط، والخروج عن القواعد، وتبادل مراعاة الخواطر الذي يشكّل جزءاً من المشهد السّياسي في واشنطن. وإذا كان أصحاب نظرية المؤامرة، يبنون مواقفهم على أساس النموذج الاستراتيجي ـ حيث لا بد من تعليل منطقي لكل إجراء تتّخذه الحكومة ـ فإن الساخرين والمتفكهين السّياسيين، يجدون مرتعاً خصباً في نموذج السّياسة البيروقراطية[2].

(2) الأعمال التي تتناول السياسات البيروقراطيّة وجرى الاستناد إليها هي:
Graham Allison, Essence of Explaining the Cuban Missile Crisis (Little, Brown, 1971ldg,sdtdja,
Morton Halperin Bureaucratic Politics and Foreign Policy (Brookings, وكــذلــك 1974).
للوقوف على دراسة انتقادية ممتازة انظر:
Robert Art, «Bureaucratic Politics and American Foreign Policy: A Critique,» Policy Sciences, Vol. 4 (1973), PP. 467-90.

ثمة نموذج ثالث يؤكِّد على أهمية السّياسة الداخلية، وهو يدخل أيضاً في نطاق هذه الدراسة عن السّياسة الأَمريكيَّة تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. إذ لا شك أن رسم السّياسة تجاه هذا النِّزاع، لا ينجو من شباك السّياسة الداخلية. فالكونغرس ـ حيث تتعالى عادة الأصوات المؤيدة لإِسرائيل، وحيث تعمد جماعات الضغط المؤيدة لها إِلىٰ تركيز جهودها ـ يستطيع في كثير من الأحيان أن يفرض تأثيره على السّياسة الخارجيَّة، من خلال سيطرته على الميزانية بالدرجة الأولى(3). وإذا كان بعض أعضاء مجلسي الشيوخ والنوَّاب يراعون المصلحة العامَّة دون أدنى شك، فإن الأمر بالنسبة لكثير من الأعضاء الآخرين أن المواقف التي يتخذونها بشأن النزاع العربي ـ الإِسرائيلي لا تعدو أن تكون جزءاً من استراتيجيتهم الخاصة بإعادة انتخابهم. وفي رأي بعض المحلِّلين أن السّياسة الأَمريكيَّة الشرق أَوسطية، هي تعبير أولاً عن رغبة جماعات الضغط الموالية لإِسرائيل، أَو جماعات الضغط الممالئة لدوائر النفط. بيد أنه لا يوجد دليل قوي على مثل هذا الرأي المتطرف، وإن كانت جماعات الضغط (اللوبي)، قادرة على التأثير في بعض الظروف.

بالإِضافة إِلىٰ أخذ دروس الكونغرس في الاعتبار، لا بد للمرء أن يضع في حسابه أيضاً، تأثير الأعمال التي يقوم بها النظام السّياسي الأَمريكي، وخاصة دورة السنوات الأربع للانتخابات الرئاسية. فهذه الدورة تفرض نوعاً من الأنماط المنتظمة على عملية صنع السّياسة، ليس لها شأن يُذكر بالنسبة للعالم الخارجي، ولكنها ذات شأن كبير بالكيفية التي يتم بواسطتها الوصول إِلىٰ السلطة، والفوز بها من خلال الانتخابات(4). وليس غريباً أن تبرز مرة كل أربع

---

(3) انظر: Mitchell Geoffrey Bard, The Water's Edge and Beyond: Defining the limits: to Domestic Infulence on United States Middles East Policy (New Brunswick, N.J.» Transaction Publishers, 1991).

(4) انظر William B. Quandt, Camp David: Peacemaking and Politics (Brookings, 1986). PP. 6-29.

سنوات، مسألة نقل السفارة الأَمريكيَّة إلىٰ القدس، في حين يجري تأخير البت في مبيعات الأسلحة إلىٰ الدول العربية، وأن يُبرز المرشحون المتنافسون على الرئاسة في برامجهم، ما يتفق مع مصلحة مؤيدي إسرائيل. وعلى المرء ألاّ يندهش إذا وجد أن السّياسة، وبمجرد انتهاء الانتخابات، تعود إلىٰ مسار غير متحيز.

## عقل الرئيس

بقدر ما تستطيع كل واحدة من هذه المقاربات ـ التحليل الاستراتيجي العقلاني، السّياسة البيروقراطية، والسّياسة الداخلية ـ أن تنير جوانب الكيفية التي ارتبطت فيها الولايات المتحدة بعملية السَّلام العربي ـ الإسرائيلي[5]، يبقى العامل الأهم، كما يبيِّن هذا الكتاب، الرأي الذي يتخذه الرئيس ومستشاروه المقربون، ومن بينهم عادة وزير الخارجيَّة، بشأن النِّزاع وتحديد الموقف منه. فالرئيس هو أكثر من مجرد الأول بين متساوين في الصّراع البيروقراطي، أَو مناقشات السّياسة الداخليَّة. ولكن ليس بالتأكيد مفكراً استراتيجياً وعقلانياً خالصاً.

ما ينبغي أن يعرفه المحلِّل الدراسي للسياسة الأَمريكيَّة تجاه النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي، قبل كل شيء، هو كيف يستخلص الرئيس ـ والأفراد الأساسيون القلائل الذين يستمع إليهم ـ مغزى من الحجج الكثيرة، وأكوام «الحقائق» والادعاءات المتنافسة، التي يستمع إليها كلما وجّه اهتمامه إلىٰ النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي. إذ يترتب عليه أن يفرض، إلىٰ حد كبير، نظاماً حيث تلوح، وأن يستخلص مغزى من أمور يكاد لا يفهمها، وأن يبسِّط الأمور حيث يكون التعقيد هو الطاغي، وأن يقرِّر تفويض الآخرين في التصرّف باسمه إذا كان غير مهتم

(5) للوقوف على مناقشة أوفى حول هذه الاتجاهات الثلاثة انظر: William B. Quandt Decade of Decisions: American Policy to wards the Arab-Israeli Conflict 1967-1976 (University of California Press, 1977) PP. 3-28.

بالقدر الكافي، أَو غير مؤهَّل بالقدر الكافي لصياغة الخطوط الرئيسية للسياسة.

ما الذي يستند إليه الرئيس وكبار مستشاريه، إِلاَّ تلك الأفكار المعممة التي أتوا بها إِلىٰ السلطة؟ ما من أحد في تاريخ أَمريكا من صانعي السّياسة وصل إِلىٰ السلطة ولديه فهم ناضج للفروق الدقيقة في النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي وتعقيداته التاريخية أَو حتى معرفة واسعة بأبطاله. لا يكون لدى صانعي السّياسة ـ في أحسن الأحوال ـ إِلاَّ أفكار وآراء عامة، أَو ميول أَو تخيرات أَو شذرات من المعلومات. وتلعب «الأيديولوجيا» دورها إِلىٰ حد ما، وإِن لم يكن هناك في أي وقت، اختلاف جلي بين الليبراليين والمحافظين، أَو بين الديموقراطيين والجمهوريين حول النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي.

إِن أي تناول لموضوع صنع السّياسة، لا يكون كاملاً إذا كان مقتصراً على تحديد الميول الأولية لصانعي القرار الأساسيين. فمع أهمية هذه الميول في وضع التوجيهات السّياسية لإدارة ما إِلاَّ أَنَّها غير كافية. فالسّياسة ليست جامدة، ما إن تُرسم حتى تظل على حالها إِلىٰ الأبد دون تغيير. كما أن إعادة تقييم السّياسة لا يجري كل يوم. ولكن الآراء تتغيَّر مع مرور الوقت، ومع اكتساب المعرفة تتعدَّل السّياسات. وتحدث بالنتيجة عملية تحول، وبمقتضاها تختلف آراء كبار صانعي السّياسة تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي عن آراء من سبقهم بدرجة أكبر عند توليهم السلطة، ويميلون إِلىٰ تقليدهم عند نهاية فترة ولايتهم. فجيرالد فورد وجيمي كارتر لم يوافقا على السّياسة الشرق أَوسطية في الفترة 1976 ـ 77، ولكنهما اشتركا معاً فيما بعد في كتابة مقالات حول ما ينبغي عمله من أجل حل النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. وحتى رونالد ريغان بدا في سنواته الأخيرة، أقرب إِلىٰ وجهة نظر سلفه منه إِلىٰ مقاربته الخاصة إزاء الدبلوماسيَّة العربية ـ الإِسرائيلية.

هذه العمليَّة من التكيّف والتعديل لحقائق الشرق الأَوسط، وحقائق واشنطن، هي التي تسمح لأية إِدارة أن تتعامل مع الشكوك والمتغيرات. ولولا

هذا الاكتساب العملي للمعرفة، لكانت السّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة جامدة وهشَّة.

ما الذي يحثّ على التغيير في المواقف؟ وهل عمليَّة التعلّم تراكمية، أم أن المتغيرات تحدث فجأة نتيجة أزمات أَو إخفاق لسياسات سابقة؟ وهل تؤخذ القِيَم الجوهرية في الحسبان، عندما يجري التغيير، أم يقتصر الأمر على مراجعة التاكتيكات وحدها؟ إن الأدلة الواردة هنا تبيِّن أن التغيير نادراً ما يؤثِّر في الآراء الراسخة. ويبدو الرؤساء ومستشاروهم عازفين عن التخلي عن المعتقدات المحورية؛ إذ يجري التمسّك بالمواقف الأساسية بإصرار عجيب، وهذا ما يفسّر الاستقرار في المواقف المعلنة للولايات المتحدة إزاء القضايا موضع الخلاف في النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. وهي تمثِّل إجماعاً عميق الجذور. بيد أن السّياسيين والدبلوماسيين لا يجدون مشقَّة في إجراء بعض التعديلات الطفيفة في فهمهم للنزاع العربي ـ الإِسرائيلي، وهذا ما يكفي لإحداث تغيير جوهري في السّياسة، إذا لم يكن في المواقف الأساسية أَو في الاستراتيجية العامة. فقد كان تغيير بسيط في التكيف ـ إن مواقف الرئيس المصري أنور السادات ينبغي أن تؤخذ على محمل الجد ـ كافياً لإجراء عمليَّة إعادة تقويم واسعة في السّياسة الأَمريكيَّة في خضم حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973.

ولما كان معظم عمليَّة السَّلام التي قادتها أَمريكا، قد توجه نحو الإجراءات، لا إِلىٰ الجوهر، فإن قدرة كبار صانعي القرار على تجربة مقاربات مختلفة، فيما هم يكتسبون مزيداً من المعرفة حول الصّراع قد جعلت السّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط تكتسب طابعاً تجريبيّاً. فقد أُخذت جميع التاكتيكات التي يمكن تصوّرها بعين الاعتبار، وجرى اختبار بعضها، ونجح بعضها فعلاً. وإذا لم تنجح إحدى الإِدارات في تحقيق السّياسة الصائبة، فسيكون هناك فريق آخر في مكانها في غضون بضع سنوات، راغباً في تجربة مقاربات أخرى. وإذا كانت السّياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة تثير الحيرة أحياناً بسبب

افتقارها إِلىٰ التماسك، وقلّة الاهتمام، فإن هذه القدرة على التخلّي عن السّياسات الفاشلة، ومتابعة السَّير قُدُماً كانت من أسباب النجاح غالباً.

تنطوي عملية صنع السّياسة الخارجيَّة، على تفاعل ما بين المواقف الأولية لكبار واضعي السّياسة، والمعلومات الخاصة بالقضايا المحددة قيد النظر، والنفوذ الخاص للتجمعات البيروقراطية، وثقل الاعتبارات السّياسية المحلية، وترتيب عملية الانتقال من رئاسة إِلىٰ أخرى، وتأثير الأحداث في المنطقة المعنية. وكثيراً ما تُرسم سياسات جديدة في خضم الأزمات، وتظهر بوضوح في أوجه القصور في مقاربة ما، وأن يُفرض تعريف جديد للموقف. وفي وسط هذه الأزمات تصل قوة الرئاسة إِلىٰ ذروتها.

نادراً ما يتم التنبؤ بالأزمات، فيؤخذ بسياسات جديدة للحيلولة دونها. ولذا فإن السّياسة الأَمريكيَّة غالباً ما تبدو، وكأنَّها تُسيَّر ذاتياً إِلىٰ أن يقع حادث خارج إطار السّيطرة يُزيحها عن مسارها. والناقدون الذين يرون في هذا النمط ما يُنذر بالخطر، عليهم أن يدركوا مدى صعوبة الموازنة، ما بين الرؤى المتنافسة التي تسعى لاكتساب تأييد «المكتب البيضاوي»، وكذلك صعوبة رسم نهج يبدو حسن التصميم كي يحمي المصالح المتعدِّدة لقوة عالمية مثل الولايات المتحدة ـ وأن يتم ذلك كله دون أن يخاطر المرء بحياته السّياسية.

## المصالح الوطنيَّة

من أجل أن تتضح لنا هذه الصعوبة، لا بدّ أن نضع في اعتبارنا المصالح الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط، كما تبدو من منظور البيت الأبيض. وهذه المصالح تُقوَّم دائماً في بداية كل إدارة جديدة، أَو في أعقاب قيام أزمة مباشرة، اعتقاداً ـ وهو اعتقاد غير مبرّر عادة ـ بأن الضوء سيلقى على ما ينبغي عمله، لتعزيز احتمالات السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي، بأقل قدر ممكن من الخطر على المصالح الأَمريكيَّة.

ويرغب السّياسيُّون وبعض المحلّلين، أن يثيروا موضوع المصلحة

المحلية، لأنها تبدو شاملة للمصالح الراسخة، والثابتة ومناهضة للاعتبارات العاطفية. كما أن الحجة تبدو، عند إسباغ طابع المصالح الوطنيَّة على القرار، أكثر إقناعاً، بحيث لا يعود الأمر يحتمل أي نقاش.

وفي المجال الواقعي لصنع السّياسة تناقش المصالح بالتأكيد، بيد أن معظم المسؤولين يدركون، أن أي تعريف للمصالح الوطنيَّة، ينطوي على عنصر ذاتي قوي. وباستثناء مجالات محدودة في السّياسة الخارجيَّة، كالسّياسة التجارية على سبيل المثال، لا تتوفَّر مقاييس موضوعيَّة لتحديد المصلحة الوطنيَّة.

ولدى مناقشة النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي تظهر عدة مصالح وطنيَّة محددة، ومتنافسة لتزيد من مشكلات صنع السّياسة. فقد كان معظم المحلِّلين، على سبيل المثال، حتى عام 1990، يرون أن المصلحة الأَمريكيَّة الأولى في الشرق الأَوسط هي «احتواء النفوذ السوفييتي» في المنطقة. وهذه المصلحة مستمدة من استراتيجية أوسع للاحتواء. وُضعت أساساً من أجل أوروبا ثم جرى تعميمها بالتدريج أثناء الحرب الباردة.

أدَّت استراتيجية الاحتواء في أوروبا، إِلىٰ خْلق «مشروع مارشال» وإنشاء «منظمة حلف شمال الأطلسي» (ناتو).

ولكن محاولة تطبيق آليات الاحتواء في الشرق الأَوسط قد أخفقت، وذلك يعود جزئياً إِلىٰ أن النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي لم يجد حلاً. وهكذا، مهما تزايد قلق صانعي السّياسة الأَمريكيين إزاء تنامي النفوذ السوفييتي في المنطقة، فإنَّهم نادراً ما عرفوا ما ينبغي عمله لمجابهته. فخلال فترة قصيرة لا تزيد على بضعة أشهر من عامي 1956 ـ 1957 عارضت الولايات المتحدة الهجوم الإِسرائيلي ـ الفرنسي ـ البريطاني على مصر (حرب السويس)، وأعلنت «مبدأ أيزنهاور» لمساندة الأَنظمة المعادية للشيوعية في المنطقة، وأرغمت الإِسرائيليين على الانسحاب من سيناء، وانتقدت مصر الناصرية لتدخلها في

شؤون الدول العربية الأخرى. ولم يتضح أبداً إِلىٰ أي مدى ساهمت هذه الخطوات في تحقيق الهدف المتفق عليه، وهو الحدّ من النفوذ السوفييتي.

ظلَّت سياسات كثيرة خاصة بالنِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي مبرَّرة على مدى سنوات، جزئياً على الأقل، بسبب هذا القلق من الاتحاد السوفييتي. وكانت صفقات السِّلاح تعقد أَو ترفض وفقاً لهذه المصلحة؛ كما كان السوفييت يُستبعدون، أَو يُضمون، في المناقشات حول المنطقة باعتبار ذلك جزءاً من هدف معالجة النفوذ السوفييتي في المنطقة.

قد يعتقد المرء، أن استراتيجية تحدي السوفييت في المنطقة، قد دفعت الولايات المتحدة إِلىٰ تبنِّي سياسات عدائية، وتدخلية كما فعلت في جنوب شرق آسيا. ولكن القلق من تدخّل عسكري سوفييتي صريح في الشرق الأَوسط كان أكبر، وخاصة منذ منتصف الستينات فصاعداً، لذا فإن أي تدخّل أمريكي يمكن أن يواجه تحركاً مماثلاً من جانب السوفييت. والحق أن الولايات المتحدة خشيت في مناسبات عدة، مثل حرب حزيران/ يونيو 1967، وعام 1970 في الأردن، وأثناء حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973، وبدرجة أقل في لبنان عام 1982، من احتمال حدوث مجابهة عسكرية مع الاتحاد السوفييتي. لذا فإن المسؤولين الأَمريكيين، مهما بلغت حماستهم للحد من تقدّم السوفييت. كانوا يريدون تحقيق ذلك بدون المخاطرة بمواجهة عسكرية مباشرة مع موسكو. وموجز القول إن المسألة السوفييتية لم تغب أبداً عن أذهان صانعي السّياسة الأَمريكيين، ولكن ذلك لم يساعد كثيراً في توضيح الخيارات. فمع انهيار الاتحاد السوفييتي في عامي 1990 ـ 1991 تلاشت هذه المصلحة فجأة، مخلِّفة النفط وإِسرائيل بوصفهما الشاغلين الرئيسيين للولايات المتحدة في الشرق الأَوسط.

كان النفط على الدوام سبباً رئيسياً لإيلاء الولايات المتحدة اهتماماً خاصاً بمنطقة الشرق الأَوسط، ولكن ارتباطه بالنِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي لم يكن

ظاهراً دوماً. فالشركات الأَمريكيَّة كانت ناشطة في تطوير مصادر النفط في المنطقة، وخاصة في المملكة العربية السعودية، وكان الغرب الصناعي يعتمد اعتماداً بالغاً على نفط الشرق الأَوسط، كما بدأت احتياجات أَمريكا من واردات النفط تزداد منذ بداية السبعينات فصاعداً(6).

من السهل فهم الحقائق الأساسية المتعلِّقة بالنفط في المنطقة. فالمملكة العربية السعودية والعراق وإيران، بالإِضافة إِلىٰ الدول الصغيرة على ساحل الخليج الفارسي قد تربَّعت على قمة ثلثي الاحتياطي المعروف من النفط في العالم ـ وهي احتياطيات ذات كلفة إنتاج منخفضة بشكل ملحوظ. وهكذا بدا أن استقرار الشرق الأَوسط يسير جنباً إِلىٰ جنب مع الحصول على إمدادات من النفط بتكلفة ضئيلة نسبياً.

طوال معظم فترتي الخمسينات والستّينات، ظلّ نفط الشرق الأَوسط متاحاً بسهولة، من أجل إعادة الإعمار في كل من أوروبا واليابان. واستطاعت الشركات الأَمريكيَّة أن تحقِّق أرباحاً جيدة، ولم يكن للتهديدات بقطع إمدادات النفط أي شأن يُذكر. وكان من الواضح أن الجهد الواعي لإبقاء شؤون الخليج، بعيدة عن النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي قد حقَّق نجاحاً.

ولكن في أواخر الستينات عزم البريطانيُّون على سحب وجودهم العسكري من شرق السويس. كيف كان يمكن أن يؤثِّر ذلك، إن كان ثمة تأثير، على أمن إمدادات النَّفط؟ وهل ينبغي على الولايات المتحدة أن تملأ الفراغ بقوَّاتها الخاصَّة، أم تحاول تعزيز قوى إقليمية مثل إيران والعربية السعودية؟ وإذا بيعت الأسلحة للسعودية للمساعدة في تأمين الحصول على إمدادات النَّفط ماذا يكون ردّ فعل إِسرائيل والدول العربية الأخرى؟ وماذا يمكن أن يفعل

---

(6) انظر: Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power (Simon and Schuster, 1991).

السوفييت؟ وقصارى القول كيف يمكن ترجمة مصلحة يتوافق الجميع، أهميتها إِلىٰ سياسات ملموسة؟

ازدادات الحسابات الأَمريكيَّة بشأن النَّفط تعقيداً، نظراً لأن الولايات المتحدة دولة منتجة للنفط ومستوردة له في آن معاً. وقد كانت التكاليف المنخفضة لنفط الشرق الأَوسط، تشكِّل تهديداً ماثلاً لأولئك المعنيين بزيادة الإِنتاج المحلي. وكان منتجو النَّفط في تكساس، يطالبون بفرض نظام للحصص لحمايتهم من النَّفط الأجنبي «الرخيص»، ولكن المستهلكين كانوا يريدون نفطاً رخيصاً، ويعارضون بالتالي الضرائب والرسوم المفروضة على البنزين، كما يعارضون الحصص التي ترمي إِلىٰ تدعيم صناعة النَّفط المحلية. ولم يكن بين رؤساء الولايات المتحدة، من يعرف الإجابة على السؤال المتعلّق بالسعر المناسب لنفط الشرق الأَوسط. وإذا ما اضطر للإجابة غمغم بكلمات مثل «على ألاّ يكون مرتفعاً جداً أَو منخفضاً جداً». وعلى الصعيد العملي كان استقرار إمدادات النَّفط، وإمكان التنبؤ بها أكثر أهمية من أي سعر محدد، وقد عزّز هذا التصور وجهة النظر القائلة إن المصلحة الأَمريكيَّة الرئيسية، تكمن في الوصول بطريقة موثوقة، إِلىٰ نفط الشرق الأَوسط وبالتالي لا بد من الاستقرار الإقليمي. ومع هذا لا يمكن تجاهل أهمية السعر. ففي عام ألفين، زادت فاتورة الاستيراد الأَمريكي السنوي من نفط الشرق الأَوسط على 20 مليار دولار، من مجموع فواتير استيراد النَّفط التي زادت على 60 مليار دولار. وكانت كل زيادة بمقدار دولار واحد في سعر النَّفط، تضيف ما يزيد على مليار دولار إِلىٰ فاتورة استيراد النفط.

أما المصلحة الرئيسية الأخرى، التي غلبت على المناقشات المتعلّقة بالنِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي، فهي الالتزام الأَمريكي الخاص تجاه إِسرائيل. فقد كانت الولايات المتحدة مساند مُبكر، ومتحمِّس لفكرة قيام دولة يهودية على جزء من أَرض فلسطين. وكانت تلك المساندة عميقة الجذور، تتمثَّل في نوع

من الالتزام المعنوي تجاه الناجين من المحرقة (الهولوكوست)، وكذلك بالارتباط الوثيق ما بين يهود أَمريكا وإِسرائيل. وخلال عقد الثمانينات أضيف عامل «استراتيجي» إِلىٰ القائمة التقليديَّة الحافلة بأسباب تأييد إِسرائيل، وإِن كانت هذه الفكرة لم تحظ بموافقة إجماعية في أي وقت.

كانت الرغبة في المحافظة على بعض المصالح في الدول العربية، إما بسبب النَّفط أَو المنافسة مع الاتحاد السوڤييتي، تخفِّف دوماً من التأييد لإِسرائيل. ونتيجة لذلك لم تقدِّم الولايات المتحدة لإِسرائيل طوال السنوات الممتدة من عام 1949 وحتى أواسط الستينات، إِلاَّ القليل من السِّلاح ومقادير متواضعة من المساعدات. وكما أوضح أيزنهاور عام 1956، فإن تأييد إِسرائيل لا يعني منحها شيكاً مفتوحاً.

إِدارة العلاقة مع الاتحاد السوڤييتي في الشرق الأَوسط، والوصول إِلىٰ النَّفط غير المُكلف، وتأييد إِسرائيل، كانت تمثِّل المصالح الصَّدمة المقبولة على الفور، من قِبل الإِدارات الأَمريكيَّة المتعاقبة. ومع هذا فإِن المضامين السياسية لأي من هذه المصالح، إن لم يكن جميعها، لم تكن واضحة. لنأخذ أصعب الحالات: ما الذي ينبغي عمله عندما يتبيَّن أن إحدى هذه المصالح تختلف مع مصلحة أخرى؟ لأية واحدة منها يكون الوزن الأكبر: للمصلحة الاقتصادية في النَّفط، أَو للمصلحة الاستراتيجية في كبح تقدم الاتحاد السوڤييتي، أَو لمصلحة التأييد المعنوي لإِسرائيل؟

يصعب التوفيق بين هذه المصالح بدون مقياس مشترك. إذ كيف يتأتّى لتزويد السعودية أَو الأردن بالسِّلاح أن يتوافق مع تأييد إِسرائيل؟ وكيف يمكن وضع حد للتغلغل السوڤييتي في بلد كمصر؟ هل كان من الأفضل مجابهة عبد الناصر، لتلقينه درساً حول تكاليف الاعتماد على السوڤييت، أم كان من الأفضل بذل جهود لاستمالته، حتى يبتعد عن الاعتماد على موسكو؟ وما الذي

يمكن أن يعنيه أي من هاتين المقاربتين، بالنسبة للعلاقات مع إسرائيل والعربية السعودية؟

قصارى القول، إن المصالح الوطنية الأَمريكيَّة، كانت ماثلة بوضوح في الشرق الأَوسط، ويمكن أن تتأثَّر بكل خطوة من خطوات مسيرة السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي. ولم يكن هناك توافق على ما تعنيه هذه المصالح بلغة السياسات الملموسة. إذ كان مؤيدو وجهات النظر المختلفة، كما سيتجلَّى فيما بعد، على درجة متساوية من البراعة في استغلال مقولة المصالح الوطنية، لتأييد مسارات العمل التي يفضلونها. وغالباً ما كانت أفضليات السياسة تأتي في المقام الأول، ثم تأتي المصالح لتبرر السياسة. وبسبب هذه الصعوبات على وجه التحديد، لم يكن من الممكن ترك صناعة السياسة للبيروقراطيين. فالمخاطر كانت كبيرة جداً، والأحكام كانت سياسية بدرجة مفرطة. وهكذا كانت السياسة المتعلِّقة بالعرب وإِسرائيل تعود دوماً، بتواتر ملحوظ إِلىٰ الرئيس أَو وزير خارجيته. وباتت شخصية الرئيس عنصراً حاسماً في عملية السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي أكثر منها في معظم قضايا السياسة الخارجيَّة الأخرى.

كان السبيل الذي ارتآه الرؤساء ومستشاروهم، لوضع حد للتضارب المحتمل، بين المصالح الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط، هو تشجيع عمليَّة السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي. وكانت هذه السياسة، أقرب مُعادل لسياسة احتواء الاتحاد السوڤييتي، والتي كانت تحظى بتأييد واسع من الحزبين، وتعد بحماية سلسلة من المصالح الأَمريكيَّة المهمَّة. وكان يُعتقد أنه إذا تحقَّق السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي فإن النفوذ السوڤييتي في المنطقة سيتضاءل، فيما سيتعزّز أمن إِسرائيل، وتتحسَّن العلاقات الأَمريكيَّة مع البلدان العربية الرئيسية. وبذا يكون من الأسهل تحقيق الاستقرار الإقليمي، وتكون إمدادات النَّفط أقل تعرّضاً للتهديد. ومن الواضح أن المصادر الأخرى للقلاقل، ستظل باقية في المنطقة، ولكن ليس هناك من ينكر استصواب، تحقيق السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي أَو

ينكر الحاجة إِلىٰ قيادة أمريكيَّة لتحقيقه. أما الخلافات، وما أكثرها، فقد دارت حول إمكانية تحقيق تسوية سلمية وحول التاكتيكات المناسبة. وباتخاذ مثل هذه الأحكام، أسهم الرؤساء إسهاماً عظيماً في صياغة السياسة.

## القيادة الرئاسية وصناعة السياسة

ثمَّة افتراض قوي في السياسة الأَمريكيَّة، بأن شخصية الرئيس مهمّة. ولهذا تنفق أموال طائلة على الحملات الانتخابية لاختيار الرئيس؛ فهذا المنصب يحظى باحترام وتوقير كبيرين. ويرى كُتّاب التاريخ السياسي الأَمريكي، أن الرجل الذي يحتل البيت الأبيض يستطيع أن يصيغ الأحداث. فهل تمثِّل هذه النظرة مجرد انعكاس للنزعة الفردية عميقة الجذور في الثقافة الأَمريكيَّة أم تتضمَّن حقيقة راسخة؟

يستطيع المرء أن يتصوّر بسهولة، أوضاعاً يكون من العبث فيها شرح سياسة ما بالنظر إِلىٰ الأفراد المسؤولين عن صنع القرارات. إذا لم يتوفر هامش حقيقي للاختيار فلن يعول على الأفراد كثيراً؛ إذ ستكون الأسبقية لعوامل أخرى. من ذلك مثلاً أنه إذا أُريد التكهّن بكيفية تصرّف أعضاء مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك، عن الاقتراع على مساعدة لإِسرائيل فلا حاجة عندئذ لمعرفة هوياتهم؛ إذ يكفي أن تعرف شيئاً ما عن تلك الدائرة الانتخابية، وعن التأييد الكاسح لإِسرائيل في أوساط سكَّان نيويورك، وكذلك عن انعدام أية ضغوط معاكسة، كي تتأكّد من الاختيار السياسي لكل سيناتور على حدة.

إذا كان السياق يمكن أن يفسّر السلوك، فإن طبيعة الأهداف والمصالح المرسومة تستطيع ذلك أيضاً. فإذا كنا ندرس سياسة اليابان تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي فلن نهتم بصورة خاصة، بشخص رئيس الوزراء في أي وقت؛ إذ سيكون من الأفضل أن ننظر إِلىٰ حاجة اليابان إِلىٰ النفط العربي، وإِلىٰ عدم وجود روابط ثقافيَّة أَو اقتصادية مهمَّة لها مع إِسرائيل، وهو ما يمكن أن يجعلنا نتنبأ بأن اليابان يمكن أن تنتهج بصورة عامة، سياسة ممالئة للعرب. فعندما

تتحوَّل المصالح باتجاه سياسة واحدة، تتراجع الخيارات الفردية إِلىٰ الخلف.

وأخيراً، إذا كانت تعوز أمة ما القدرة على العمل في ميدان السياسة الخارجيَّة، فلن نكون مهتمين عملياً بآراء قادتها. وإذا تساءلنا لم لا يقوم بلد أوروبي صغير بدور أكثر نشاطاً بالمساعدة على تحقيق تسوية عربية ـ إِسرائيلية لن نحتاج إِلىٰ معرفة من هو المسؤول عن السياسة. فكل ما نحتاج إِلىٰ معرفته هو أن ذلك البلد الصغير، لا تتوفَّر لديه الوسائل المهمَّة للتأثير في سلوك العرب والإِسرائيليين. إن بلداً يفتقر إِلىٰ أرصدة اقتصادية، أَو عسكرية، أَو دبلوماسيَّة مهمَّة لا تتوفَّر له حقاً الخيارات لرسم سياسة خارجيَّة. ومن الواضح أن الولايات المتحدة، في مقاربتها للنزاع العربي ـ الإِسرائيلي لا يعيقها أي من هذه الشروط. فالقدرة على العمل متوفرة، وطبيعة المصالح الأَمريكيَّة، كما يفهمها عموماً صانعو السياسة، لا تفترض سلفاً مساراً واحداً للعمل. وعلى الرغم من القيود الواضحة التي تفرضها بنية النظام الدولي والسياسة المحلية، فإن الخيارات متاحة تجاه معظم القضايا، حتى وإن كان هامش الاختيار ضيقاً أحياناً.

## مجابهة التعقيدات والشكوك

من المحتمل أن يغيِّر معظم القادة السياسيين عند نقطة معينة، مواقفهم تجاه قضايا سياسية، دون أن يحدث أي تعديل يُذكر في الشخصية، أَو الدوافع النفسيَّة. وغالباً ما يجري تصوير مثل هذه التغييرات، على أنها انتهازية، أَو استهتار. ولكنها يمكن أن تكون بمثابة رد فعل تجاه وضع معقَّد، الأمر الذي يفيد بأن الناس، يمكن أن يتعلَّموا عندما تتوفَّر لهم معلومات جديدة. فعند معالجة أحداث معقَّدة، وخيارات مبهمة على نحو خاص، يمكن لأفراد أن يغيِّروا مواقفهم بصورة مفاجئة تماماً، دون أن يتحوَّلوا عن الجوانب الأساسية في مقارباتهم السياسيَّة. وكما يقول رايموند بور: «إن مشكلات السياسة من التعقيد بحيث تتصوّر الأغلبية الساحقة من الأفراد أَو المنظمات ـ نظراً للسِّمات

الموضوعية للموقف ـ بأنّها يمكن أن تنتهي عند أي جانب من جوانب القضية»[7].

غالباً ما يجد صانعو السياسة، صعوبة في التمييز ما بين الاقتراح الجيد والاقتراح السيء. وفي الظروف الاعتيادية، يمكن للمساومة والحل الوسط أن يكونا منهجين معقولين يستطيع السياسي أن ينتهجهما، بيد أن تبنّي أحد المنهجين يفترض تحييد المسائل وفقاً لمعايير مفهومة. ولكن السؤال: ما الذي ينبغي عمله عندما تكون هذه المعايير غير واضحة؟

يعمل صانعو السياسة، في معظم القضايا ذات الشأن، في بيئة تغلب عليها التعقيدات والشكوك. وعند التصدي لمستقبل مبهم، وفي جعبتهم معلومات ناقصة عن الماضي والحاضر، ينبغي عليهم أن يستعينوا بالإرشادات، والتبسيطات التي اكتسبوها من خبرتهم ومن «دروس التاريخ»، أَو من إجماع زملائهم. وغالباً ما تكون النتيجة أسلوباً حذراً في اتخاذ القرار لا يؤدي إلاَّ إِلىٰ تغييرات طفيفة في السياسات القائمة[8]. ولكن يمكن أن تحدث أحياناً تحوّلات مفاجئة للغاية، فكيف يستطيع المرء أن يفسِّر هاتين النتيجتين؟

نادراً ما تكون مهمة الزعامة مجرد الخيار، ما بين السياسة الجيدة، والسياسة الرديئة. إن همَّ القيادة وتحديها هو الاختيار ما بين حجتين متساويتين في الوجاهة حول أفضل وسيلة لكي يحقِّق المرء أهدافه. فعلى سبيل المثال، على معظم الرؤساء ومستشاريهم أهمية كبيرة على تحقيق سلام في الشرق الأَوسط. ولكن مثل هذه الأهمية لا يُمكن أن تُترجم بسهولة إِلىٰ سياسة. عوضاً

---

(7) انـظـر Raymond A. Bauer and Kenneth J. Gergen, eds., The Study of Policy Formulation (Free Press, 1968), P. 15.

(8) Charles E. Lindblom, «The Science of, Muddling Through», Public Adminstration Review, vol. 19 (Spring 1059), PP. 69-88.

عن ذلك ثمة عدة بدائل مقبولة يمكن أن تحظى بالأولوية من اهتمام الرئيس مثل:

- من أجل أن تشعر إسرائيل بالأمن، ومن أجل تقديم تنازلات إقليمية ضرورية للحصول على موافقة العرب على شروط معاهدة سلام، فلا بُدّ أن تستمر في تلقي كميات وافرة من السِّلاح الأَمريكي، والمساعدة الاقتصادية.

- إذا شعرت إسرائيل أنَّها قوية جداً، وواثقة من نفسها فهي لن ترى حاجة لأي تغيير في الوضع الرَّاهن. لذا ينبغي أن تستخدم المساعدة الأَمريكيَّة كوسيلة للضغط.

هذا وقد شارك كل من الرؤساء نيكسون وفورد وكارتر وبوش، في التعبير عن وجهتي النظر المشار إليهما أعلاه في أوقات مختلفة.

لنتأمَّل في وجه مشابه المقترحات التالية التي شغلت بال الرؤساء الأَمريكيين على نطاق واسع في الفترة التي سبقت انهيار الاتحاد السوڤييتي:

- ليس للاتّحاد السوڤييتي مصلحة في السَّلام في الشرق الأَوسط لأنه سيخسر نفوذه، إلاَّ إذا استطاع استغلال التوتر في المنطقة. ومن هنا لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتوقَّع تعاون الاتّحاد السوڤييتي في البحث عن تسوية.

- لدى السوڤييت، كما لدينا، مصالح متشابكة في الشرق الأَوسط. وهم يخشون المجابهة ولهذا فهم مستعدون للوصول إِلىٰ تسوية إذا سُمح لهم بالمشاركة في العمليَّة الدبلوماسيَّة. ولكن الولايات المتحدة باستبعادها للاتّحاد السوڤييتي، توفّر له حافزاً لتخريب الجهود المبذولة لإقامة السَّلام. ومن ثم فإن اتفاق الولايات المتحدة والسوڤييت، سيكون أمراً ضرورياً للوصول إِلىٰ سلام في الشرق الأَوسط.

أما فيما يتعلَّق بالعرب فيمكننا أن نسمع هنا رأيين مختلفين:

- لن يكون العرب مستعدين لإقامة سلام مع إسرائيل، إلاَّ إذا استعادوا كرامتهم وشعروا أنَّهم أقوياء.
- عندما يشعر العرب أن الوقت في صالحهم، فإنَّهم يزيدون من مطالبهم، ويصبحون أكثر تطرّفاً. ولن يُقنعهم أن إسرائيل خُلقت لتبقى ـ وأن عليهم أن يلجأوا إلىٰ الوسائل السلمية لاستعادة أراضيهم ـ سوى هزيمة عسكرية ساحقة.

كلا الاقتراحين قد طُرحا بصورة جادة، على الرؤساء الأمريكيين ووزراء خارجيَّتهم في الآونة الأخيرة. ويمكن القول إنَّهما كانا موضع تقبّل واقتناع من قِبل بعض الأفراد في أوقات مختلفة. والعنصر الأساسي في الاختيار ما بين هذين التفسيرين الوجيهين، للواقع لا يقتصر على مجرد ممالئة أحدهم للعرب أو لإسرائيل، أَو أنَّه متشدِّد أَو غير متشدِّد في العلاقة مع موسكو. إذ أن العمليَّة الجارية أعقد من ذلك.

## دروس التاريخ

عند الاختيار ما بين مناهج العمل المقبولة، والتي لم تُفهم جيداً، يلجأ صانعو السياسة بصورة حتمية إلىٰ عمليات التبسيط[9]. ويجري اتخاذ استنتاجات قاطعة، وتوضع الأَحداث المربكة في قوالب يمكن فهمها، ويتم تعريف الحقيقة بطريقة تسمح باتخاذ إجراء هادف. وتمثّل الخبرة الحديثة مصدراً قوياً على نحو خاص للتوجيه في المستقبل. فإذا ما نجحت سياسة ما في موضع من المواضع سيرغب صانعو السياسة في تجربتها في سياق آخر. فوزير الخارجيَّة هنري كيسينجر، على سبيل المثال، اعتمد على نحو واضح، على خبراته التفاوضية مع الصين والروس والڤيتناميين، عندما شرع في

(9) John Steinbruner, The Cybernetic Theory of Decision: New Dimensions of Political Analysis (Princeton University press, 1974), PP. 109-24.

مفاوضاته مع العرب والإسرائيليين في الفترة 1974 ـ 1975. وكانت النتيجة دبلوماسيَّة الخطوة ـ خطوة.

قد تُظهر «دروس» التاريخ بشكل واضح في تفكير صانعي السياسة عندما يواجهون مشكلات جديدة[10]. فالرئيس هاري ترومان كان ميالاً بشكل خاص إلىٰ استحضار الأحداث التاريخية المشابهة، وقد فهم جيداً أن جوهر القيادة الرئاسية، يكمن في القدرة على اتخاذ القرارات في مواجهة عدم اليقين، والتعايش مع نتائجها. واستطاع بالاعتماد على التاريخ أن يؤكِّد أن قراراته كانت راسخة الجذور[11].

كانت هناك متشابهات تاريخية متعدِّدة، ذات تأثير مهم في بناء وجهات نظر أَمريكيَّة واقعية. فقد أُشير تكراراً إلىٰ دروس ميونيخ، على سبيل المثال، على مدى السنين، وخاصة أن مهادنة الحكام الدكتاتوريين، لا تؤدي إلاَّ إلىٰ فتح شهيتهم لمزيد من الغزو. ولذا فإن المعارضة الحازمة للعدوان أمر لا بدّ منه. وكانت «نظرية الدومينو» وليداً مباشراً لوجهة النظر هذه، شأنها في ذلك شأن سياسة الاحتواء.

ثمة مجموعة أخرى من الإرشادات السياسية، مستمدة من المبادىء الأربعة عشر التي وضعها الرئيس ويدرو ويلسون، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وخاصة التأكيد على تقرير المصير ومعارضة مناطق النفوذ. وهذه المبادىء التي تجسَّدت في «ميثاق الأطلسي» لعام 1941 أثَّرت بشكل قوي على السياسة الأمريكيَّة أثناء الحرب العالمية الثانية[12]. ومنذ إخفاق السياسة

---

(10) Ernest May: «Lessons» of the Past: The Use and Misuse of History in American Foreign Policy (Oxford University Press, 1974).

(11) Merle Miller, Plain Speaking: An Oral Biography of Harry S. Truman (Berkely Publishing, 1973).

(12) Lynn E. Davis, The Cold War Begins: Soviet-American Conflict over Eastern Europe (Princeton University Press, 1974).

الأَمريكيَّة في جنوب شرق آسيا، جرى استخلاص دروس جديدة تحذِّر من الإسراف في التورّط، وإعطاء الالتزامات في مناطق هامشية، والاعتماد المفرط على القوة، ومخاطر الاضطلاع بدور الشرطي العالمي. أما مسألة أن تظل مثل هذه الدروس راسخة، كدرس ميونيخ ومثالية ويلسون، فهي مسألة يكشف عنها المستقبل، بيد أن السياسة الأَمريكيَّة ستظل موضع نقاش، في ضوء هذه التحليلات التاريخية.

عندما تفشل الخبرة الحديثة، والمتشابهات التاريخية في حل الصعوبات المتعلِّقة بالاختيار، فثمة آليات نفسية معينة يمكن أن تساعد على إنقاذ الموقف. فالتفكير الرغبي(*) وسيلة قوية في التغلّب على الشك. فعندما يكون ثمة شك فعليك أن تختار النهج الذي يبدو أقل إيلاماً، والذي يتّفق مع أمنيات المرء، وتوقعاته على أفضل وجه، إذ قد يثبت أخيراً أنه صحيح. وعلى أيَّة حال يستطيع المرء دوماً أن يبرِّر خياره بعد اتخاذه. ومن الممكن إيجاد أسباب وجيهة للتبرير حتى بالنسبة للسياسات الرديئة، وغالباً ما تكون القدرة على إيجاد مبررات مقنعة عوناً على التخلّص من الشك.

بغضّ النظر عن مثل هذه الجوانب، من نفسية الفرد المعروفة جيداً، والتي يُساء فهمها، فإن الديناميكية الاجتماعية للموقف كثيراً ما تُساعد على التخلص من عدم اليقين. فإذا تسنّى لمجموعة ما أن تتوصل إِلىٰ إجماع، من خلال المناقشات حول الأسلوب المناسب للعمل، فمن المتوقع أن يضع الأفراد حداً لشكوكهم. وعندما يشارك الرئيس في قرار المجموعة، يصبح التوجه القوي نحو الإجماع أكثر احتمالاً. وكما أكَّد بعض الباحثين، فإن على الرؤساء أن يبذلوا ما في وسعهم في سبيل حماية أنفسهم من الآثار الضارة، للتوافق مع

(*) هو التفكير القائم على الرغبة في الشيء، أي اعتقاد المرء بصحة شيء ما لمجرد رغبته في ذلك. أي أنه ضرب من التعلل بالأماني ـ المترجم.

المجموعة في حضورهم، والتوجّه إِلىٰ كبح الآراء المخالفة[13]. ولم يمثِّل ما درج عليه الرئيس جونسون من دعوة عدد كبير للتشاور معهم، ولا جهود الرئيس نيكسون بالاستفادة من مجلس الأمن القومي لموافاته ببدائل، ضماناً ضد تشوهات إجماع آراء المجموعة؛ وهذا يعود جزئياً إِلىٰ أن الرؤساء كانوا يعتبرون إجماع الآراء وسيلة للتخلّص من الشكوك.

وقد ينحو الرؤساء ومستشاروهم الرئيسيون في أية لحظة، إِلىٰ المشاركة في تحديد الواقع بتعريفات ثابتة ومتشابهة، إِلىٰ حد كبير. وعندما تصدر مثل هذه التعريفات، سواء من خلال التجربة أَو العودة إِلىٰ التاريخ، ، أَو من خلال التفكير الرغبي أَو العقلاني، أَو من خلال الإجماع، فإنها ستوفِّر إرشادات للعمل من أجل مواجهة عدم اليقين. ويتم تبسيط التعقيدات بالعودة إِلىٰ المعايير الأساسيَّة. ففي حالة النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي فإن هذه الإرشادات تفعل فعلها عند بروز المشكلات وقابليتها للحل، ومع دور الاتّحاد السوڤييتي (حتى التسعينات)، وأهمية المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة للأطراف المختلفة.

## الأزمات وإعادة تحديد القضايا

تلعب الأزمات دوراً بالغ الأهمية في تطوير هذه الإرشادات. فالأزمات، وفقاً لتعريفها، تحتوي على عناصر المفاجأة والتهديد والشك المتزايد. وقد يتبين بوضوح أن السياسات السابقة كانت سيئة أَو مفلسة، وأن الواقع لا ينسجم مع التوقعات السَّابقة. وفي وضع كهذا يحتمل أن تبزغ بنية جديدة من التصورات، تعكس وجهات النظر الرئاسية إِلىٰ درجة تجعل الرئيس منغمساً في

---

(13) Alexander L. George, «The Case for Multiple Advocacy in Making Foreign Policy», American Political Science Review, vol. 66 (September 1972), PP. 75-85 and Irving L. Jains, Victims of Groupthink: A Psychological Study of Foreign Policy Decisions and Fiascoes (Houghtion Mifflin, 1972).

معالجة الأزمة. فإذا ما حُلَّت الأزمة على نحو مُرضٍ فإن السياسة ستسترشد بمجموعة من الافتراضات الثابتة في أغلب الأحيان لبعض الوقت.

غالباً ما تُفرز الأزمات تبدلات سياسية، مهمة دون أن يسبِّب ذلك إجراء إعادة تقويم شاملة لوجهات نظر صانع القرار. وربما يقتصر الأمر على شعور أكبر فحسب فإلحاح الموقف يستدعي اتخاذ سياسة جديدة. أَو قد يكون مجرد تحول بسيط في الافتراضات بشأن دور السوڤييت، على سبيل المثال، أَو بمزايا انتهاج سياسة أكثر وداً تجاه مصر. ويمكن أن تؤدي تعديلات طفيفة في آراء الفرد، وفي الوزن الذي يرجحه لمسألة دون أخرى، إِلىٰ تغييرات جوهرية في الأولويات، وفي النظر إِلىٰ الفروق الدقيقة للقضايا، وبالتالي إِلىٰ التصرّف العملي. ومرة أخرى نقول إن صانعي السياسة، لا يتحوَّلون من موالاة إِسرائيل إِلىٰ موالاة العرب بين عشية وضحاها، ولكن الأزمات قد تُبرز علاقات جديدة بين القضايا المطروحة، وتزيد من أهمية مصلحة ما، وتفضي بالتالي إِلىٰ إجراء تبدلات في السياسة. وإذا كانت القِيَم الأساسيَّة تظل ثابتة فإن وجهات النظر وفهم العلاقات قد تتغيَّر بسرعة.

أَستكشف، في دراسات الحالة التالية، الدور المهم للأزمات في تحديد القضايا أمام الرؤساء ومستشاريهم، أُأحاول أن أُقوِّم وجهات نظرهم وأتفهّم استنتاجاتهم، وأن أنظر إِلىٰ القضايا من خلال مواقفهم. ومن الملاحظ أنَّه في الفترة ما بين أزمة وأخرى، يكون من الصعب إحداث تغيير في السياسات المرسومة في خضم الأزمة، وتحمل طابع الموافقة الرئاسية.

من المتعارف عليه بوضوح، أن هذه المقاربة تنتقص من دور الكونغرس، والرأي العام، وجماعات المصالح، والإعلام، والبيروقراطية. وهذه الأدوار جميعاً تستحق الدراسة، وكان لها تأثيرها دون ريب في الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة تجاه الصّراع العربي ـ الإِسرائيلي. ولن أناقش في هذا الكتاب لماذا اتخذ العرب، والإِسرائيليون قراراتهم على النحو المعروف. ولن أتناول إِلاَّ عرضاً

أطراف النِّزاع، فأبيِّن أفكارهم دون إخضاعها لنمط التحليل الذي استأثرتُ به السياسة الأَمريكيَّة.

وإذ يبدأ الكتاب بالدور الأساسي للرئيس ومستشاريه في رسم السياسة، وخاصة في لحظات الأزمة، عندما تكون القيود المحلية والتنظيمية في أدنى درجاتها، فإنه يدرس الكيفيَّة التي تؤثِّر بها السياسات والعادات البيروقراطية على صياغة السياسة وتنفيذها في الأوقات العادية. ولكن محور هذه الدراسة هو تلك اللحظات النادرة، حيث يحاول صانعو السياسة استخلاص العبر، من سيل الأحداث المركبة، ويجاهدون من أجل ربط الفعل بالأهداف، حيث تتجلَّى عند ذاك وعود القيادة، وحدودها على نحو واضح للغاية.

## الجزء الأول

# رئاسة جونسون

# الفصل 2

# الضوء الأصفر: جونسون وأزمة أيار ـ حزيران 1967

جلب ليندون بينز جونسون معه إلىٰ الرئاسة مجموعة بارزة من المواهب السياسية. وبدا جونسون الذي يتسم بالنشاط والعواطف القوية، كمن يستمتع بممارسة سلطاته. ولما كان زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، فقد استخدم فن الإقناع كما فعل قلّة من الزعماء، وحقّق إجماعاً في الآراء من خلال تسويات محكمة الأعداد، وكان هذا من أبرز صفاته. بيد أن خبرته السياسية لم تشمل صناعة السياسة الخارجيَّة، وهي مجال كان يتطلب اهتمامه، خاصة وأن التورط الأَمريكي في ڤيتنام، كان يتزايد في أواخر عام 1964 وبداية 1965.

ومن حسن حظ الرئيس الجديد، أن الشرق الأَوسط بدا هادئاً نسبياً في بداية الستينات. ومما لا شك فيه أن النزاعات القوية كانت ما تزال في حالة جيشان، ولكن بالمقارنة مع فترة الخمسينات المضطربة، بدا الوضع قابلاً للتحكّم فيه. كانت العلاقات الأَمريكيَّة قد توثَّقت على يد الرئيس كينيدي، كما كان من الواضح أن الرئيس جونسون مستعد للاستمرار في هذه السياسة، مع زيادة ملحوظة في المساعدات العسكرية لإِسرائيل، التي كانت مشاعره الشخصية نحوها تتسم بالحرارة والإعجاب. وكان من الواضح أن يحب الإِسرائيليين الذين تعامل معهم حقاً، كما كان كثير من مستشاريه المقرَّبين من

الأصدقاء المعروفين لإسرائيل، وكانت صلاته الشخصية بالطائفة اليهودية الأَمريكيَّة وثيقة طوال حياته السياسية[1].

بيد أن إعجاب جونسون الظاهر بإسرائيل، لم يكن يعني أنه على عداوة خاصة مع العرب، ولكن من الإنصاف أن نقول إنه لم يتعاطف مع النمط الراديكالي للقومية العربية الذي كان يدافع عنه الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وكان حسَّاساً تجاه أداء العلامات الدالَّة، على أن الاتّحاد السوڤييتي يستغل القومية العربية، من أجل إضعاف نفوذ الغرب في الشرق الأَوسط. وبدا جونسون، كشأن من سبقوه من صانعي السياسة الأَمريكيين، يتأرجح بين الرغبة في محاولة الوصول إِلىٰ تفاهم مع عبد الناصر، وبين اعتقاد بأن مكانة عبد الناصر ومطامحه الإقليمية ينبغي تحجيمها. على أن الأهم من هذه النزعات السياسية، أن انشغال جونسون الطاغي في شؤون ڤيتنام، قد جعله يعالج قضايا الشرق الأَوسط، بوصفها قضايا لا تستحق إِلاَّ أولوية ثانوية.

كانت العلاقات الأَمريكيَّة ـ العربية قد تدهورت تدهوراً مطرداً في الفترة ما بين عامي 1964 وبداية 1967، وهذا ما يعود جزئياً إِلىٰ النِّزاع في اليمن من جهة، وإِلىٰ الخلافات بشأن المساعدة من جهة ثانية. وفي عام 1967 عندما أضحت ڤيتنام قضية ينقسم حولها الرأي العام الأَمريكي، تخلَّى جونسون عن مشكلات الشرق الأَوسط إِلىٰ وزارة الخارجيَّة في المقام الأول. وفي هذه الوزارة كان يتنامى القلق بسبب تزايد التوتر بين إِسرائيل والدول العربية المحيطة

---

(1) Abba Eban, An Autobiography (Random House, 1977), PP. 354 - 55. يبين هذا الكتاب الاهتمام المبكر بإسرائيل من جانب جونسون، ومن أصدق أصدقاء جونسون الحميمين المؤيدين لإسرائيل تأييداً قوياً آرثر كريم، رئيس يونيتد آرتستس ورئيس اللجنة المالية للحزب الديمقراطي الوطني وزوجته ماتيلده، وإبراهام فيندبرج، رئيس أمريكان بنك آند ترست في نيويورك، وأبراهام فورتاس، قاضي المحكمة العليا، وآرثر غولدبيرج، سفير الولايات المتّحدة في الأُمم المتَّحدة. انظر: Donald Neff, Warriors for Jerusalem: The Six Days That Changed the Middle East (Simon and Schuster 1984), PP. 80-85, 156-58.

بها، بعد الغارة الإسرائيلية على قرية السموع الأردنية في تشرين الثاني 1966، وبعد المعركة الجوية التي دارت بين إسرائيل وسورية في نيسان 1967، بشكل خاص، والتي أسفرت عن إسقاط 6 طائرات ميغ سورية. وكان مساعد وزير الخارجيَّة يوجين روستو قلقاً للغاية بشكل خاص، بسبب اندفاع الأحداث ومرتاباً في نوايا السوڤييت، الذي كانوا يسعون في ظنه، إلىٰ تحقيق مكاسب في الشرق الأوسط أثناء انشغال واشنطن في ڤيتنام[(2)].

إذا كانت التوترات على الحدود السورية ـ الإسرائيلية قد وفَّرت الوقود للمراحل المبكرة من أزمة عام 1967، فإن الشرارة التي أشعلت ذلك الوقود جاءت من تقارير سوڤييتية خاطئة قدمت إلىٰ مصر في 13 أيار/ مايو، تفيد بأن إسرائيل قد حرَّكت ما يتراوح بين عشرة ألوية، وثلاثة عشر لواء نحو الحدود السورية. وإزاء خلفية تهديد إسرائيل باتخاذ إجراءات لوقف غارات الفدائيين من سورية[(3)]، ساعدت هذه المعلومات الخاطئة، على إقناع عبد الناصر بأن الوقت قد حان كي تتخذ مصر عملاً ما، تردع به أية تحركات إسرائيلية ضد سورية، وتجعله يستعيد مكانته التي تراجعت إلىٰ حدّ ما في العالم العربي[(4)].

---

(2) تضمن التقرير الذي أعده السفير جوليوس هولمز في خريف 1966 هذا الموضوع.

(3) للوقوف على هذه التهديدات انظر: Michael Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy (Yale University Press, 1975), PP. 359-61. وأفضل تقرير موثق نقلته وكالة اليونيتدبرس أنترناشونال وظهر في جريدة النيويورك تايمز في 13 أيار/ مايو هو بيان موجز عن الأوضاع الأساسية تاريخه 12 أيار/ مايو 1967 من جانب رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلي أهاروف ياريف. وهناك اقتباس من شريط مسجل لهذا البيان الموجز ورد في John Cooley, Green March, Black September: The Story of the Palestinian Arabs (London: Frank Cass, 1973), P. 160 وقد ورد في الاقتباس: «في وسعي أن أقول إنه يجب علينا التوسّل بالقوة حتى يتمكّن المصريّون من إقناع السوريين بأنَّه ليست هناك جدوى (من ترك الفلسطينيين يشنّون هجمات عبر الحدود السورية).. وأعتقد أن الرد الوحيد المؤكد والمأمون إزاء هذه المشكلة هو عملية عسكرية من حجم وقوة كبيرين». وقد أخطأ بعض المحلّلين في افتراض أن رئيس الأركان إسحاق رابين هو الذي قام بالتهديد» ضد سوريا. انظر: Middle East Record, 1967, vol. 3 (Jerusalem: Israel Universities Press, 1971) P. 187.

(4) مع أن التهديدات الإسرائيلية باتخاذ إجراء ضد سورية لم تكن محدّدة بدقة في هذه =

وبدا أن عبد الناصر يضع في حسابه، أن السوفييت سوف يقدِّمون له دعماً قوياً في موقفه.

وفي 14 أيار/ مايو أقدم عبد الناصر على تحركاته القاتلة. فقد أرسل قوّات مصرية في عملية استعراضية إلىٰ عمق سيناء، مما اعتُبر تحدياً سافراً لإِسرائيل، وإن كانت لا تشكِّل تهديداً عسكرياً خطيراً لها. وسرعان ما أحسّ الرئيس جونسون وكبار مستشاريه بالخطر من جراء الموقف الجديد. وكان من المتوقع من جونسون بسبب تعاطفه المعروف مع إِسرائيل، وقوة شخصيته، أن يتخذ موقفاً حازماً لا لبس فيه، في مستهل الأزمة، خاصة وأن مثل هذا الموقف قد يساعد على الحيلولة دون أن يخطىء العرب في حساباتهم. وبالإِضافة إلىٰ ذلك فإن تطمينات جديدة لإِسرائيل، من شأنها أن تخفِّف الضغط على رئيس الوزراء ليفي أشكول، الذي يدفعه إلىٰ اللجوء إلىٰ ضربة عسكرية استباقية. وأخيراً، فإن اتخاذ موقف قوي في الشرق الأَوسط كان كفيلاً بإعطاء إشارة إلىٰ الاتّحاد السوفييتي، بأنه لا يستطيع أن يستغل التوتر القائم هناك، بدون مجابهة مع الولايات المتحدة.

بيد أن حقيقة السياسة الأَمريكيَّة مع تطور أَزمة الشرق الأَوسط في شهر أيار/ مايو، كانت مختلفة تماماً. فقد اتصف السلوك الأَمريكي بالحذر، والغموض في بعض الأحيان، وبالتالي كان غير قادر على الحيلولة دون حرب كانت تلوح في الأفق. فلِمَ كان الوضع كذلك؟ هذا هو اللغز المحوري الذي

---

= الفترة، فالبادي أن التفكير انصرف إلىٰ بعض الأعمال الانتقامية. ويؤخذ مما جاء في Michael Brecher, Decisions in Crisis: Israel, 1967 and 1973, (University of California Press, 1980), P. 36 أنه في يوم 7 أيار/ مايو 1967: قرّر مجلس الوزراء الإِسرائيلي أنّه إذا لم تصغ سوريا للتحذيرات العلنية لها، وإذا فشلت جميع الطُرق الأخرى غير القهرية في إقناعها، فستشن إِسرائيل غارة انتقامية محدودة». وبالنسبة لرد الفعل لدى المصريين، انظر محمَّد حسنين هيكل «1967: الانفجار» (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر 1990)، الصفحات 445 ـ 456.

يتعيّن اكتشافه عند تفحّص رد فعل جونسون على الأحداث، التي أدَّت إلىٰ حرب حزيران/ يونيو 1967. وعلى المرء أن يتساءل أيضاً إلىٰ أي مدى استطاع جونسون جدياً أن يكبح جماح إسرائيل. فقد زعم بعضهم أن جونسون قد أعطى الضوء الأخضر بالفعل لإسرائيل كي تهاجم، أَو أنَّه تواطأ مع إسرائيل بطريقة ما لجر عبد الناصر إلىٰ مصيدة[5]. هذه الاتهامات تحتاج إلىٰ تقويم دقيق. كما لا بدّ من التساؤل عن الدور الذي اضطلعت به الاعتبارات السياسيَّة المحليَّة في تفكير جونسون؟ وهل أثَّر الأفراد الكثيرون الموالون لإسرائيل في حاشية جونسون على آرائه؟

## ردود الفعل الأولية تجاه الأَزمة

فُسرت تحركات عبد الناصر في واشنطن، بالمغزى السياسي بالدرجة الأولى. فقد بدا عبد الناصر، تحت وطأة انتقادات ملكي السعودية والأردن بأنّه ليّن مع إسرائيل، كمن يحاول أن يسترجع مكانته عن طريق الظهور كمدافع عن النظام السوري الثوري المهدد والمستعد للقتال. واعتقد مراقبو الشرق الأوسط في وزارة الخارجيَّة أنهم يواجهون نمطاً مألوفاً من الأَزمات. ففي شباط/ فبراير من عام 1960 كان عبد الناصر قد بعث بقوّات إلىٰ سيناء حيث رابطت فترة قصيرة من الوقت، وزعم أنه انتصر في ردع الخطط العدوانية المزعومة، ثم عاد فانسحب[6]. وعلى أية حال فقد كان نصراً رخيصاً لا يمثّل أي خطر على أحد، وبالتالي فقد كان ردّ الفعل الأَمريكي الأولي على إرسال عبد الناصر لقوّاته هادئاً. ولم يُظهر الإسرائيليون بدورهم أي هلع.

---

(5) إن هيكل في كتابه «1967: الانفجار»، الصفحات 371 ـ 372 يبالغ كثيراً عندما يقول ضمناً إن جونسون كان يتسلّط عليه هاجس عبد الناصر، وكان ضالعاً في مؤامرة للإطاحة به.

(6) بشأن هذه الحادثة التي أمسكت إسرائيل «وقد سقط سروالها» على حد تعبير إسحاق رابين، انظر: Avner Yaniv, Deterrence without the Bomb: The Politics of Israeli Strategy (Lexington, Mass: Lexington Books, 1987) PP. 84-85.

بيد أن الأَزمة في 16 أيار/ مايو اتخذت طابعاً أخطر، بعدما قدم المصريّون طلبهم الأولي بإجلاء قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة UNEF [7]. وهذا ما حفَّز الرئيس جونسون على الاستفسار من الإسرائيليين عن نواياهم، وعلى التشاور مع البريطانيين والفرنسيين. ففي 17 أيار/ مايو بعث جونسون برسالته الأولى، من سلسلة الرسائل المتبادلة بين الجانبين أثناء الأَزمة، إلىٰ اشكول يحثه فيها على ضبط النفس، ويطلب منه بشكل خاص أن يُحيطه علماً قبل أن تتخذ إسرائيل أي إجراء. وجاء في رسالته: «لا شك أنَّك تدرك بأنني لا أستطيع أن آخذ على عاتقي أية مسؤوليات باسم الولايات المتحدة، بسبب مواقف تنجم عن أعمال لم نستشر فيها»[8].

---

(7) في رأي البعض، ومنهم محمود رياض وزير خارجيَّة مصر إذ ذاك، أن مصر لم تطلب إلاَّ أن تسحب قوَّات الطوارىء التابعة للأُمم المتَّحدة من منطقة الحدود، وليس من شرم الشيخ. وربما كانت هذه هي النية وراء الطلب الأصلي، ولكن القادة المصريين في الميدان أوضحوا بجلاء أن على الفصيلة العسكرية التابعة لقوة الطوارىء في شرم الشيخ أن تغادر المنطقة أيضاً. وفي الخطاب الذي وجّهه رياض بنفسه إلىٰ يوثانت في 18 أيار/ مايو طلب إخراج قوات الطوارىء التابعة للأُمم المتَّحدة من أَراضي جمهورية مصر العربية انظر: Mahmoud Riad, The Struggle for Peace in the Middle East (Quarter Books, 1981) P. 18; and «Report of the Secretary - General on the Withdrawal of the United Nations Emergency Force, June 27, «1967» وقد أعيد نشر هذا التقرير في: John Norton Moore, ed., The Arab-Israeli Conflict, vol. 3: Documents (Princeton University Press, 1974), P. 756 وقد تم انتقاد يوثانت لأنه تسرّع في الموافقة على الطلب المصري، ولم يحل القضيَّة إلىٰ الجمعية العامة، وبالإيجاز، لأنه لم يكشف «خداع» عبد الناصر. انظر مثلا: Nadav Safran, Israel: The Embattled Ally (Harvard University Press, 1978), 394-95 ويقول هيكل (في كتابه «1967: الانفجار»، الصفحات 457 ـ 474) إن عبد الناصر كان يحبّذ أصلاً انسحاباً جزئياً فقط لقوة الطوارىء التابعة للأُمم المتَّحدة، في حين أن عبد الحكيم عامر قائد القوات المسلحة كان يرغب في رحيل قوة الطوارىء بكاملها. وهناك إمارات كثيرة مستمدة من مصادر مصرية على أن المنافسة بين عبد الناصر وعامر كانت مشكلة خطيرة طوال هذه الفترة. وللوقوف على عرض جيد للحقائق المتعلِّقة بهذا الموضوع انظر: Richard b. Parker, «The June 1967 War: Some Mysteries Explored,» Middle East Journal, vol. 46 (Spring 1992), 184-96.

(8) Lyndon Baines Johnson, The Vantage Poing: Perspectives of the Presidency =

بدا منذ مطلع الأَزمة إذن أن جونسون يريد أن يتجنّب الحرب، ويكبح جماح الإِسرائيليين، ويكسب تأييد الحلفاء لأي إجراء قد يُتَّخذ. وكان هناك مساران بديلان محتملان للعمل بدا أنَّهما لم يؤخذا بعين الاعتبار جدياً عند تلك المرحلة: أحدهما الوقوف جانباً وترك الإِسرائيليين يتصرَّفون وفق ما يرونه مناسباً، حتى إِلىٰ حد المضي في الحرب[9]. ومن الطبيعي هنا أن تتورط إِسرائيل في مصاعب، فتتحوَّل إِلىٰ الولايات المتحدة طلباً للمساعدة. ويبدو أن جونسون كان يخشى هذا الاحتمال طوال الأَزمة، رغم جميع التنبؤات الاستخباراتية، التي تُفيد أن إِسرائيل سوف تنتصر بسهولة في الحرب ضد مصر وحدها أَو ضد جميع الدول العربية المحيطة بها.

وكان البديل الثاني الذي لم يؤخذ بالاعتبار في هذه المرحلة، هو اتخاذ إجراء أَمريكي جريء ووحيد الجانب، لمجابهة مسعى عبد الناصر لتغيير الوضع القائم. وهنا ستكون المشكلات مضاعفة، إذ أن أي نزاع مع مصر قد يلهب الموقف، ويضعف النفوذ الأَمريكي في جميع أرجاء العالم العربي.

---

= 1969 (Rinehart. Holt and Winston, 1971), P. 290 and M. Gilboa. Six Years Six Days (in Hebrew) (Tel Aviv: Am Oved, 1968), P. 144.

(9) كان هارولد سوندرز، عضو هيئة العاملين في مجلس الأَمن القومي في ذلك الوقت، مسؤولاً عن تجميع وثائق البيت الأبيض بشأن أزمة عام 1967 لإيداعها في مكتبة جونسون. وقد أرفق المستندات بمذكرة بالرأي عنوانها «أَزمة الشرق الأَوسط: مقدمة» 20 كانون الأول/ ديسمبر 1968، سري جداً (لم تعد من المصنفات السرية في 14 تشرين أول/ أكتوبر 1983) أشار فيها سوندرز «إِلىٰ أننا» قررنا «في بداية الأَزمة أن نحاول حمل إِسرائيل على ضبط النفس لكيلا تحاول تسوية مشكلاتها الخاصة عسكرياً. . أما البديل، فهو ترك الإسرائيليين يعملون ما درجوا كثيراً على عمله من قبل ـ وهو الرد عسكرياً على مسؤوليتهم. وقد رفض البديل، على الفور تقريباً. . وكان لدي انطباع بأن الرئيس جونسون نفسه، وإن كان راغباً في تفادي الحرب، إِلاً أنه كان متشككاً تشككاً عميقاً من نجاحنا في حشد تأييد دولي عملي للإبقاء على المضيق مفتوحاً. فإن أخفقنا، كان أملنا الأخير هو التفاوض مع نائب الرئيس عبد الناصر، فإن لم تنجح هذه الخطوة، فلا يبقى لنا إِلاً أن نفتح المضيق في مواجهة مباشرة مع العالم العربي بأسره».

وكانت سابقة السويس، وما فعلته بمواقع كل من بريطانيا وفرنسا في المنطقة، ماثلة تماماً في أذهان المسؤولين الأمريكيين البارزين. ولم يكن يُعرف عن عبد الناصر أنه يتراجع أمام التحدي. وبالإضافة إلىٰ ذلك كانت آلة الحرب الأمريكيَّة مخصَّصة بالدرجة الأولى لڤيتنام، وبالتالي فإن أية مجابهة عسكرية كاملة مع مصر كانت مستبعدة. ولم يكن الكونغرس ـ حتى لو توفَّرت قوّات عسكرية ـ ميالاً إلىٰ قبول عمل عسكري منفرد ولو تأييداً لإسرائيل. وبالتالي فقد انصرف جهد الولايات المتحدة الأولي إلىٰ كبح جماح إسرائيل، وبناء إطار متعدِّد الأطراف لأي جهد أمريكي دبلوماسياً كان أم عسكرياً.

وصل جواب اشكول إلىٰ واشنطن، رداً على رسالة جونسون، في اليوم التالي، أي في 18 أيار/ مايو، وقد أنحى رئيس الوزراء الإسرائيلي على سورية باللائمة، بسبب تصعيد التوتر، وأكَّد على سحب القوات المصرية من سيناء. ثم طلب اشكول، مناشداً جونسون مباشرة، أن تعيد الولايات المتحدة التأكيد على الالتزام بأمن إسرائيل، وإبلاغ الاتّحاد السوڤييتي على وجه الخصوص بهذا الالتزام. وكتب جونسون في اليوم التالي رسالة إلىٰ كوسيغين، رئيس الوزراء السوڤييتي، مؤكّداً على الموقف الأمريكي المؤيِّد لإسرائيل، ومقترحاً بالإضافة إلىٰ ذلك «مبادرة مشتركة للقوتين العظميين، للحيلولة دون تحوّل النِّزاع بين إسرائيل، وبين الجمهورية العربية المتحدة (آنذاك) وسورية إلىٰ حرب»[10].

بعد طلب مصر الأولي بانسحاب قوات الطوارىء التابعة للأُمم المتَّحدة (UNEF) في 16 أيار/ مايو، كان ثمة شعور بالخطر بأن يقوم عبد الناصر أيضاً، بإغلاق مضائق تيران أمام الإسرائيليين، والتي كان فَتْحها للملاحة الإسرائيلية أحد المكاسب الملموسة التي حقَّقتها إسرائيل في حرب 1956. وكان التزام

---

(10) Gilbo, Six Years, Six Days, P. 145: and Middle East Record, 1967, vol 3, pp. 194, 196.

الأَمريكيين بالوضع الدولي للممرَّات واضحاً لا لبس فيه، حيث اعتبرت ممراً مائياً مفتوحاً أمام حرية مرور سفن جميع الدول بما في ذلك إِسرائيل[11].

كانت قوات الطوارىء التابعة للأُمم المتَّحدة ترابط في شرم الشيخ منذ عام 1957، ولم تتعرَّض الملاحة منذ ذلك التاريخ لأية إعاقة. أما إذا انسحبت هذه القوات فقد كان عبد الناصر سيتعرَّض لضغط شديد جراء عودته إِلىٰ الوضع الذي كان قائماً قبل 1956. فقد كانت إِسرائيل قد أعلنت مراراً أن عملاً كهذا، سوف يُعتبر سبباً لإعلان الحرب.

كان من المتوقع في ضوء هذه الأخطار، أن تتخذ الولايات المتحدة إجراءً ما بعد 16 أيار/ مايو يهدف إِلىٰ الحيلولة دون انسحاب كامل لقوَّات الطوارىء. ولكن لا يوجد أي دليل فعلي على اتصال عاجل مع الأمين العام للأُمم المتَّحدة بهذا الشأن، وفي 18 أيار/ مايو استجاب يوثانت لطلب الحكومة المصرية الرسمي بسحب قوَّات الطوارىء من الأَراضي المصرية.

ظل المضيق مفتوحاً مع ذلك، ولعل التحذير القوي الذي وجّهته إِسرائيل

---

(11) يمكن الوقوف على نص المذكرة المؤرخة 11 شباط/ فبراير 1957 في Moore; Arab-Israeli Conflict, vol. 3 Documents, PP. 638,39 وفي شباط/ فبراير 1957 طلب إيبان إيضاحاً من دالاس مؤداه أن في وسع إِسرائيل التمسك بحق الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأُمم المتَّحدة إذا ما هوجمت سفنها. واتفق دالاس مع رأي إيبان. أما التعبير العلني عن هذه «الموافقة» فكان غامضاً بعض الشيء، وتحدّثت جولدا مائير في الأُمم المتَّحدة في أول مارس قائلة إن إِسرائيل ستمارس حقها الأصيل في الدفاع عن النفس إذا ما استخدمت قوة مسلحة للتعرّض للملاحة الإِسرائيلية في مضيق تيران. وأحاط هنري كابوت لودج السفير الأَمريكي لدى الأُمم المتَّحدة علماً بهذا التصريح قائلاً إنه لا يبدو «غير معقول». ولم يكن إيبان راضياً عن هذه الصياغة، ومن ثم كتب أيزنهاور إِلىٰ بن جوريون في 2 آذار/ مارس 1957 يخبره بأن إِسرائيل «لن يكون لديها سبب للأسف» على انسحابها من سيناء، وإن الآراء الإِسرائيلية المعبر عنها «معقولة». ويمكن الوقوف على جميع النصوص المتعلِّقة بهذا الموضوع في Nina J. Noring, ed., Foreign Relations of the United States, 1955-1957: Arab-Israeli Dispute, 1957 (Government Printing Office, 1990), PP. 245-348.

أَو الولايات المتحدة بشأن عواقب إغلاقه، قد أثَّرت على خطوة عبد الناصر التالية. إذ لم يتخذ عبد الناصر منذ يوم 19 أيار/ مايو وحتى منتصف يوم 22 من الشهر المذكور أي إجراء لإغلاق المضائق، ولم يقم بأي تهديد بذلك. ومن المحتمل أنه كان ينتظر رؤية ردّ الفعل من جانب إِسرائيل والولايات المتحدة، بالإِضافة إِلىٰ ردود فعل أطراف أخرى، إزاء انسحاب قوَّات الطوارىء التابعة للأُمم المتَّحدة (يونيف). ولم تقم الولايات المتحدة من جانبها بأي اتصال مع عبد الناصر حتى تاريخ 22 أيار/ مايو، وهو اليوم الذي أعلن فيه عبد الناصر إغلاق المضيق. كما لم تنشر أية بيانات علنية تؤكّد فيها على وجهة النظر الأَمريكيَّة إزاء الطابع الدولي لذلك الممر المائي، كما لم يستجب الرئيس المعروف بممالئته لإِسرائيل، لطلب اشكول بإصدار تصريح علني بشأن التزام أَمريكا بأمن إِسرائيل[12].

وفي الثاني والعشرين من أيار/ مايو أرسل جونسون رسالة إِلىٰ الزعيم المصري. وكان أهم ما في الرسالة التأكيد لعبد الناصر على صداقة الولايات المتحدة، مع حثّه على تجنُّب أية خطوة من شأنها أن تؤدي إِلىٰ حرب. وعرض جونسون بالإِضافة إِلىٰ ذلك أن يوفد نائبه هيوبرت همفري إِلىٰ القاهرة. وأنهى جونسون رسالته بكلمات أضافها من عنده تقول: «أتطلع قُدُماً إِلىٰ العمل معاً في برنامج مشترك يكون مقبولاً وبنَّاء لشعبنا». ولم تسلم هذه الرسالة عن طريق السفير المقيم ريتشارد نوتيل حتى اليوم التالي، أي بعد الإعلان عن إغلاق

(12) في أواسط تشرين الأول/ أكتوبر قدَّم أبا إيبان مقالاً إِلىٰ «نيويورك تايمز ماجازين» أعد للنشر ولكن تم سحبه في اللحظة الأخيرة. ولدى المؤلف نسخة من تجربة المطبعة، وهي تختلف في نواح هامة عما رواه إيبان بعد ذلك في سيرة حياته. أما عبارته المتعلِّقة بخطاب 21 أيار/ مايو الواردة في المشروع فيه: «ما كان شيء حرياً بأن يكون أقل إيذاناً بالخير من هذه التقارير المبكرة. والواقع أن افتقارها إِلىٰ غاية قوية وإِلىٰ الأصالة المميزة لجونسون هو الذي فرض علي القرار بأن أذهب إِلىٰ واشنطن. فما هذه اللغة بلغة جونسون: إنها لغة بيروقراطي رعديد يغمغم في كل سطر. ويبدو أنَّه ليس في الخطاب ما يتصل بالشخصية الحازمة الصريحة التي احترمتها إِسرائيل في جميع صروف دهرها ودهرنا في الداخل وفي العالم إِلاَّ التوقيع».

المضائق في وجه الملاحة الإسرائيلية، ووصول الشحنات الاستراتيجية إليها[13].

وأبلغ جونسون اشكول في اليوم نفسه، أنه كتب إلىٰ الرئيسين المصري والسوري محذِّراً إياهما، من اتخاذ إجراءات يمكن أن تؤدي إلىٰ نشوب القتال[14]. كما بعث جونسون بالإضافة إلىٰ ذلك برسالة أخرى إلىٰ كوسيغين في 22 أيار/ مايو. وأكّد جونسون، مكرِّراً اقتراحه بالقيام بعمل مشترك لتهدئة الوضع، على أن «التحرش المتزايد بإسرائيل، من جانب عناصر تتخذ من سورية مقراً لها، مع ما يرافق ذلك من ردود فعل إسرائيلية وعربية، قد جعلت المنطقة قريبة من أعمال عنف شديدة. وإن علاقاتكم وعلاقاتنا بدول المنطقة من شأنها أن تورّطنا في متاعب، أنا على ثقة أن أحداً منّا لا يرغب في حدوثها. ويبدو أن الوقت مناسب لكلينا لاستخدام كل نفوذنا، من أجل تحقيق الاعتدال، بما في ذلك العمل من خلال الأُمم المتَّحدة»[15].

بيد أن هذه الرّسائل التي كان من الممكن أن تساعد في تهدئة الوضع،

---

(13) مشروع الخطاب الأصلي بتصحيحات جونسون وإضافاته الخاصة موجود في مكتبة جونسون (لم يعد من المصنفات السرية في 8 أيار/ مايو 1981) انظر أيضاً: Mohamed Heikal, The Cairo Documents. The Inside Story of Nasser and His Relationship with World Leaders, Rebels, and Statesmen (Doubleday, 1973), P 243 سلم نولت الخطاب زائداً «مذكرة شفوية» أكثر موضوعية حذّرت من حرب تقع بسبب خطأ الحساب، إلىٰ وزير الخارجية المصري محمود رياض. وقد تم التأكيد على ثلاثة موضوعات هي مثار قلق: النشاط المستمر للفدائيين ضد إسرائيل من الأراضي السورية، وانسحاب قوة الطوارىء التابعة للأُمم المتَّحدة وحشود القوات. ومضت المذكرة تقول: «إننا لمقتنعون بأن أي تعرض من أي نوع كان لهذه الحقوق الدولية (الخاصة بالمرور الحر والبريء في المضيق بالنسبة لسفن جميع الأمم) يمكن أن تكون له أخطر العواقب الدولية» وللوقوف على «المذكرة الشفوية» انظر برقية وزارة الخارجية رقم 199710 بتاريخ 22 أيار/ مايو 1967، سري (لم تعد من المصنفات السرية في 4 كانون الثاني/ يناير 1990).

(14) أضاف راسك رسالة إلىٰ الإسرائيليين اقترح فيها نقل قوة الطوارىء التابعة للأُمم المتَّحدة إلىٰ الجانب الإسرائيلي من الحدود.

(15) Johnson, Vantage Point, PP. 290-91.

باتت بلا جدوى بعد التصاعد الكبير الذي حدث في الأَزمة[16]. فمبادرة النية الحسنة في 21 ـ 22/ أيار/ مايو من جانب أَمريكا جاءت ضعيفة ومتأخِّرة كثيراً. فبعد منتصف ليلة 22 ـ 23 أيار/ مايو أعلن عبد الناصر في خطابه إغلاق المضائق.

## أَزمة المضائق

إذا كان جونسون يخشى من احتمال لجوء إسرائيل إِلىٰ استخدام وحيد الجانب للقوَّة قبل 23 أيار/ مايو فإن الخطر الآن بات حقيقة واقعة. لذا فقد طلب من إِسرائيل، ألا تُقدم على أي عمل عسكري لمدة 48 ساعة على الأقل[17]. وطوال نهار 23 أيار/ مايو، اتخذت الترتيبات، من أجل زيارة يقوم بها وزير خارجيَّة إِسرائيل ابا إِيبان إِلىٰ واشنطن، لإجراء مباحثات تسبق أي عمل منفرد. كما قرَّر جونسون الموافقة على طلب إِسرائيلي بالحصول على مساعدة عسكرية تبلغ قيمتها 70 مليون دولار، ولكنه رفض طلب إِسرائيل بأن تزور مدمِّرة أَمريكية ميناء إيلات[18].

---

(16) اتخذ جونسون فعلاً خطوة بتاريخ 22 أيار/ مايو كانت لها أهمية متصلة خلال الأَزمة، إذ أمر الأسطول السادس مع حاملتي الطائرات «ساراتوجا» و«أمريكا» بالتوجه إِلىٰ شرقي البحر المتوسط.

(17) Brecher, Decisions in Isreael's Foreign Policy, P. 378.

(18) «قرارات الرئيس بشأن صفقة المعونة لإسرائيل بتاريخ 23 أيار/ مايو 1967»، سري للغاية (لم تعد من المصنفات السرية في 9 أيار/ مايو 1983). وقد اتخذ قرار لاحق بالموافقة على بيع أقنعة الوقاية من الغازات. انظر:

The Department of State during the Administration of President Lyndon B. Johnson, November 1963-January 1967, vol. 1: Administrative History, Pt. 4, section H-I, secret (decalassified September 16, 1983), PP. 20, 33. يؤخذ من نفس المصدر (ص 45) أن يوجين روستو كان يعتقد بأن الولايات المتّحدة شدّت الإسرائيليين من الخلف حتى لا يضربوا ضربة وقائية في 23 أيار/ مايو. كما طلبت الولايات المتّحدة من إسرائيل ألا تختبر إغلاق المضيق بإرسال سفن تحمل راياتها عبره. ومن ثم كان روستو يعتقد بأن هناك مسؤولية هائلة وقعت على عاتق الولايات المتّحدة.

وانطلقت الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة تعمل بنشاط كبير. وأصدر جونسون بياناً علنياً قوياً حدّد فيه الموقف الأَمريكي جاء فيه: «تعتبر الولايات المتحدة الخليج ممراً مائياً دولياً، وترى أن منع الملاحة الإِسرائيلية عمل غير مشروع وبالغ الخطر بالنسبة لقضية السَّلام. وإن حقّ المرور الحر، في الممر المائي الدولي مسألة حيوية للمجتمع الدولي»[19].

وفي تل أبيب كرَّر السفير الأَمريكي وولورث باربور، طلب التأخير لمدة 48 ساعة قبل القيام بأي عمل إِسرائيلي وحيد الجانب، وأثار احتمال متابعة الاقتراح البريطاني، بتشكيل قوَّة بحرية متعددة الأطراف لحماية حقوق الملاحة، في حال إخفاق الأُمم المتَّحدة في إيجاد حل للأَزمة. وكان من بين أهداف زيارة إيبان إِلىٰ واشنطن استكشاف إمكانية تحقيق هذه الفكرة.

وفي واشنطن التقى السفير الإِسرائيلي أفراهام هارمان والوزير إفرايم إيفرون، مساعد وزير الخارجيَّة يوجين روستو، الذي أعلمهما أن «الولايات المتحدة قد وافقت، على توجيه نداء إِلىٰ مجلس الأمن.. وأن الهدف هو الدعوة إِلىٰ إبقاء الوضع على ما كان عليه.. قبل الإعلان عن الحصار». وشرح روستو أن ردّ فعل الكونغرس يفرض على الرئيس اتخاذ هذا النهج»[20]. وذُكر أن روستو أشار إِلىٰ الحقائق الناجمة عن حرب ڤيتنام في وصفه لموقف جونسون إزاء الحصار[21].

تضمَّن منهج جونسون تجاه الأَزمة يوم 23 أيار/ مايو العناصر الأساسيَّة التالية:

---

(19) «The United States Calls for Restraint in the Near East: Statement by President Johnson,» Department of State Bulletin, vol. 56 (June 12, 1967-1967), P. 870.

(20) Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy, P. 381 في هذا الكتاب إشارة إِلىٰ برقية إيفرون بشأن السبب الذي يدعو الولايات المتّحدة إِلىٰ التخطيط للذهاب بقضيتها إِلىٰ الأُمم المتَّحدة.

(21) Johnson, Vantage Point, PP. 291 - 92.

- محاولة منع الحرب عن طريق كبح جماح إسرائيل، وتحذير كل من المصريين والسوفييت.

- حشد تأييد الكونغرس والرأي العام، لفكرة الجهد الدولي، لإعادة فتح مضيق تيران (واستبعد جهد أَمريكي منفرد دون عناء).

- بذل مجهود من خلال مجلس الأَمن لفتح المضيق. فإذا أخفق ذلك، كما هو متوقع، يُعدّ إعلان متعدد الأطراف يؤيِّد حرية الملاحة. يلي تنفيذ الاقتراح البريطاني القاضي بعبور قوَّة بحرية متعددة الجنسيات للمضيق.

كان استمرار العزوف عن اتخاذ إجراء أَمريكي منفرد، أَو «إطلاق يد إِسرائيل»، كخيار ثان كما بات يُعرف فيما بعد، أمرين جديرين بالملاحظة. فهذان البديلان قد استبعدا كلياً منذ البداية، كما أن إغلاق المضيق لم يؤد إِلىٰ إعادة تقويم للسياسة الأولية. واقتصر الأمر، بدلاً من ذلك، على تنسيق عنصري السياسة الرئيسيين المرسومين في 17 أيار/ مايو مع ملاحظة تغيّر الظروف.

نُوقشت مع البريطانيين خطة شاملة متعددة الجوانب، كان من شأنها أن تحظى بالتأكيد بتأييد الكونغرس والرأي العام، ولكن هل كان بالإِمكان أن تسفر عن نتائج سريعة، لضمان العنصر الآخر في النهج الأَمريكي ـ كبح جماح إِسرائيل؟ من الواضح أنه كانت هناك معضلة. فمن أجل الحيلولة دون أن تتصرَّف إِسرائيل بمفردها، مع اعتراف الولايات المتحدة بحقها في ذلك، من أجل إعادة فتح المضيق، كان لا بد من وجود بديل مقبول. فكلما ازداد الموقف الأَمريكي صلابة، وازداد تصميم الولايات المتحدة على العمل قوة، زاد احتمال ضبط إِسرائيل قوةً بدوره؛ وقلَّ بالمنطق نفسه احتمال متابعة عبد الناصر لطريقه. بيد أن اتخاذ موقف أَمريكي قوي، لم يكن يتفق مع الرغبة في القيام بجهد تشترك فيه عدة أطراف، وهو ما كان يرى جونسون ضرورة

فعله، لضمان تأييد الكونغرس والرأي العام. فمثل هذا التأييد كان ضرورياً في وقت يحتدم فيه الجدل حول دور الولايات المتحدة في ڤيتنام.

كان جونسون يعلم علم اليقين ما أثارته ـ معالجته لحادثة خليج تونكين عام 1964 ـ من غضب. فقد تشبث آنذاك بحادثة صغيرة من أجل أن يوسّع سلطته، مع مساندة كاملة من الكونغرس، للعمل ضد ڤيتنام. وبالتالي فقد اتهم فيما بعد بالخداع وتضليل الكونغرس بشأن هذه الحادثة، وإساءة استخدام السلطة التي مُنِحت له. وفي أواسط عام 1967 لم يكن جونسون مستعداً إلىٰ أن يدفع البلاد إلىٰ مغامرة أخرى قد تنطوي على استخدام القوة، إلاّ إذا حصل على مساندة كاملة من الكونغرس والرأي العام. وأصرّ، من ثم، على المحاولة عن طريق الأُمم المتَّحدة أولاً، ثم يسعى بعد ذلك إلىٰ إصدار إعلان للدول البحرية متعدد الأطراف وإرسال سفن تعبر المضيق. وكان جونسون، من خلال التحرّك البطيء والحَذِر، والتأييد الداخلي الكامل، يستطيع أن يخفض المخاطر السياسية الداخلية لموقفه.

لم يكن هدفاً كبح جماح إسرائيل، والتماس حل متعدد الأطراف متعارضين بالضرورة إذا ما توفر الوقت الكافي. ومن أجل توفير الوقت، في حدود أسبوعين أو ثلاثة، ينبغي ألا يسمح للموقف على الأَرض أن يتغيَّر جوهرياً. وألاّ يسمح لميزان القوى داخل إسرائيل أن يميل نحو أولئك الذين يفضِّلون الحرب. وفي الوقت نفسه كان لا بدّ ألاّ يتحرَّك عبد الناصر، وألاّ يتدخَّل السوڤييت، وأن يُقدم شيءٌ ما لاشكول لكبح جماح الصقور في بلاده. وإذا لم يتوفر أي من هذه الشروط، تداعت افتراضات السياسة الأَمريكيَّة، وبات وقوع الحرب مرجَّحاً[22].

---

(22) سجل اجتماع مجلس الأَمن القومي المعقود في 24 أيار/ مايو 1967، الساعة 12 ظهراً ـ مناقشة أَزمة الشرق الأَوسط»، سري للغاية (لم يعد من المصنفات السرِّيَّة في 14 ـ ـ 1983). وفي 10 أيلول/ سبتمبر 1992 لم تعد أجزاء إضافية من هذه الوثيقة من المصنَّفات السرِّيَّة. =

## زيارة إيبان إلىٰ واشنطن

كانت الزيارة المفترضة لوزير خارجيَّة إِسرائيل، بمثابة عامل مساعِد في تحديد أوسع، لخطة العمل الأَمريكيَّة، لمعالجة إغلاق مضيق تيران. وإذا كان يراد الحيلولة دون قيام إِسرائيل، بإجراء عنيف كان لا بد من إعطائها بديلاً ذا مصداقية عن الحرب. بيد أن عمليَّة الإِنطلاق من المبدأين العامين ـ كبح جماح إِسرائيل والعمل في إطار متعدد الأطراف ـ نحو اقتراح أكثر تفصيلاً، قد كشفت عن تناقضات وغوامض قائمة، فضلاً عن خلافات في الآراء عميقة الجذور ذات طابع بيروقراطي. ومع تزايد حدَّة الأَزمة فإن الإجماع الواسع النطاق بين كبار مستشاري جونسون الذي ظهر في البداية حول معالجة الأَزمة بدأ يتفتت. وعندما كان جونسون في حاجة ماسَّة لتأييد مقاربته، التي اتسمت بالحذر وضبط النفس، غدت القدرة على تحقيق تلك المقاربة موضع شك.

كان مفتاح سياسة جونسون عشية زيارة إيبان، هو فكرة القوة البحرية متعدِّدة الأطراف. وقد اجتمع يوجين روستو في 24 أيار/ مايو بجورج طومسون وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجيَّة وبأميرال من البحرية الملكية لبحث الاقتراح البريطاني، ووافقوا على فكرة إصدار تصريح عام، حول حرية الملاحة في مضيق تيران، يوقّع عليه أكبر عدد ممكن من البلدان، وإنشاء قوة بحرية متعددة الجنسيات بعد ذلك تتألَّف من سفن عدة دول بحرية مستعدة للمشاركة في العمل، ثم يعبر بعد ذلك أسطول صغير، عُرف فيما بعد باسم «ريغاتا البحر

= والنقاط المثيرة تتمثَّل في أن مدير وكالة المخابرات المركزية هلمز أكد تأكيداً جازماً بأنَّه لا توجد أَسلحة نووية في المنطقة، في حين أن الجنرال إيرل ويلر، رئيس أركان الحرب المشتركة كان «أكثر تشكّكاً». وفي مرحلة تالية من المناقشة، عاد الرئيس إلىٰ موضوع «ما الذي نعمله بعد الاعتماد على القوات الإِسرائيلية. . وأشار الجنرال ويلر إلىٰ أن أي حرب طويلة من شأنها الإضرار بالاقتصاد الإِسرائيلي. وعند هذه النقطة علينا أن نقرِّر هل نبعث بقوَّات ونواجه عبد الناصر رأساً». أما الجزء التالي من الوثيقة فما زال من المصنَّفات السرِّيَّة.

الأحمر» المضيق[23]. وتحدَّث روستو عن الخطة مع جونسون في وقت لاحق من ذلك النهار ووجد من الرئيس استجابة لها.

كُلِّف البنتاغون بإعداد خطَّة عمليَّة لتشكيل قوة بحرية. وعند هذه النقطة كان الإجماع قد بدأ يتآكل[24]. وعلى الرغم من أن بعض المحلِّلين في البنتاغون قد رأوا أن الولايات المتحدة قادرة على معالجة الأَزمة، التي تنطوي على تدخّل عسكري محتمل في الشرق الأَوسط كما هو الحال في ڤيتنام، فإن معظمهم كان يعتقد أن إسرائيل تستطيع أن تُعالج التهديد العربي باقتدار تام بمفردها، وأنه لا حاجة لالتزام عسكري أمريكي مُكْلف. كما أن نقل القوات الضروري لمجابهة حصار عبد الناصر يستغرق وقتاً.

لم تحظَ فكرة استعراض أَمريكي للقوة من أجل إعادة فتح الممر بكثير من التأييد في البنتاغون. إذ ماذا يحدث إذا أطلق المصريون النار على سفينة أَمريكيَّة؟ هل ترد الولايات المتحدة باستخدام القوَّة؟ هل ستُهاجم المطارات المصرية؟ هل سيكون ثمة حاجة لقوات أرضية؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فكم حجمها؟ والأكثر من ذلك ماذا تستطيع البحرية أن تفعل إزاء العدد المتزايد من القوَّات البرية المصرية المنتشرة، على طول الحدود مع إِسرائيل؟

عند إجراء الموازنة بين الخيارات، لم يكن العسكريون يحبِّذون استخدام قوات أَمريكيَّة. وكان أساس المعارضة، أن المصلحة الذاتية البيروقراطية، والموقف الاحترافي لا يفرضان استخدام القوة، إِلاَّ عندما يكون النجاح مضموناً وتكون القوَّة المتفوقة متوفرة. وكان الأسطول المتعدد الجنسيات بالنسبة للعسكريين بمثابة كابوس. فالعسكريون لا يخطِّطون لمثل هذه العمليَّة بهذه

---

(23) Johnson, Vantage Point, P. 292; Gilboa, Six Years, Six Days, P. 143; and Bar-Zohar, Embassies in Crisies, P. 98.

(24) Bar-Zohar, Embassies in Crisis, P. 123, Gilboa, Six Years, Six Days, PP. 154-46 ومقابلة مع يوجين روستو في 17 شباط/ فبراير 1969.

الطريقة. إنَّها خطة ذات طابع سياسي بحت. ولما كانت عملية غير مرغوبة بالنسبة للعسكريين فإنَّهم لم يبذلوا جهداً لتحقيقها.

أما وزارة الخارجيَّ، ـ على الأقل في مستوياتها العليا ـ فكانت على العكس متحمّسة للفكرة. إذ أيَّدها الوزير دين راسك وكان مساعده روستو كبير المدافعين عنها. وكانا يريان أن الفكرة إذا كانت معيبة عسكرياً فإنَّها جذَّابة من النواحي السياسية. فهي لا تُشرك، أولاً، دولاً أخرى مع الولايات المتحدة في الدفاع عن مبدأ مهم ـ حرية الملاحة ـ وفي التمسّك بالالتزام بإسرائيل. وهي تُضعف، ثانياً، من مكانة عبد الناصر التي كانت آخذة في الارتفاع ثانية، دون أن تضعه في وضع حرج. وإذا أراد عبد الناصر التراجع عن المواجهة مع إسرائيل، فإن الأسطول سيهيء له عذراً مشرفاً للقيام بذلك. ولهذا فقد انطلقت وزارة الخارجيَّة تبحث عن مشاركين في التوقيع على إعلان الدول البحرية ومتبرعين بالسفن. هذه المهمَّة السياسية في جوهرها كانت منوطة بوزارة الخارجيَّة القادرة على القيام بها، أما التخطيط لإعداد الأسطول فكان يقع على عاتق وزارة الدفاع. ومن سوء الحظ أن التنسيق بين الوزارتين كان ضئيلاً.

وصل وزير الخارجيَّة إيبان إلى واشنطن بعد ظهر يوم 25 أيار/ مايو. وقد أجرى مباحثاته الأولى في وزارة الخارجيَّة في الساعة الخامسة بعد الظهر. وكانت النتيجة زرع بذور الارتباك بين راسمي السياسة الأمريكيين الذين توصّلوا إلى طريقة التكيف مع الأزمة وظنّوا أنَّهم قد وجدوا لها مخرجاً. فقد كان إيبان قد غادر إسرائيل، ولديه تعليمات بمناقشة الخطط الأمريكيَّة لإعادة فتح مضيق تيران، قد وجد عند وصوله إلى الولايات المتحدة تعليمات جديدة في انتظاره[25]. إذ لم يعد مطلوباً منه التركيز على مسألة المضيق، فثمة خطر أشد

(25) أرسلت هذه الرسائل بإيعاز من رئيس الأركان إسحاق رابين الذي كان متلهفاً على حمل الأمريكيين على اتخاذ قرار. فإما أن يقطع جونسون على نفسه التزاماً بعمل محدّد، أو تصبح إسرائيل حرّة في التصرّف على مسؤوليتها. انظر: =

إلحاحاً، يتمثَّل بخطر هجوم مصري وشيك، بات يلقي بظله على موضوع الحصار. وكانت التعليمات التي تلقاها تقضي بإبلاغ أعلى السلطات بهذا التهديد الجديد للسَّلام والطلب منها أن تصدر بياناً رسمياً يفيد بأن أي هجوم على إسرائيل سوف يُعتبر هجوماً على الولايات المتحدة[26]. وقد التزم إيبان بهذه التعليمات، رغم شكوكه الخاصَّة، لدى لقائه الأول مع وزير الخارجيَّة دين راسك ومساعده روستو، والسكرتير المساعد لوشيوس باتل.

أنهى راسك الاجتماع على عجل حتى يستطيع التشاور مع جونسون حول الوضع الجديد. واستؤنف الاجتماع مع إيبان في الساعة السادسة بعد الظهر في عشاء عمل. وأُبلغ الإسرائيليون أن المصادر الأَمريكيَّة، لم يتأكّد لها وجود خطة مصرية للهجوم[27].

بعد انتهاء المباحثات عاد السفير الإسرائيلي هارمان إلى وزارة الخارجيَّة

---

= Yitzhak Rabin, The Rabin Memoirs (Little, Brown, 1969), PP. 86-89; Gideon Rafael, Destination Peace: Three Decades of Israeli Foreign Policy. A Personal Memoir (Stein and Day, 1981), PP. 144-45; Eban Autobiography, P. 348-49; and Steven L. Spiegel, The Other Arab Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Regan (University of Chicago Press, 1985), P. 450, note 95.
حيث وردت رواية مختلفة اختلافاً يسيراً.

(26) Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy, P. 386 ولمزيد من التفصيل: Brecher, Decisions in Crisis, PP, 130-32; Bar-Zohar, Embassies in Crisis, P. 109; and Moshe Dayan, Moshe Dayan: Story of My Life (William Morrow, 1967), P. 329.

(27) Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy, PP. 386-87; and Bar-Zohar, Embassies in Crisis, PP. 112-13 استدعى يوجين روستو السفير المصري مصطفى كامل محذِّراً بأن على مصر ألا تهاجم إسرائيل. كما طلب من السوفييت أن يستخدموا نفوذهم لحمل عبد الناصر على ضبط النفس، وهو ما قيل بأنَّهم فعلوه. انظر:
Heikal, Cairo Documents, P. 244; Gilboa, Six Years, Six Days, PP. 145-46; Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy, P. 387; and Bar-Zohar, Embassies in Crisis, PP. 11-12.

عند حوالي منتصف الليل، ليؤكد مجدداً حاجة إسرائيل إلىٰ بيان ملموس ودقيق يعبر عن نوايا الولايات المتحدة[28]. كما حذَّر من أن إسرائيل قد لا توافق على أية خطة، تقضي بفتح المضيق أمام جميع السفن ما عدا السفن الإسرائيلية.

أمضى خبراء الاستخبارات الأَمريكيَّة ليلة 25/ 26 أيار/ مايو، وهم يحلِّلون الزعم الإسرائيلي حول هجوم مصري وشيك. وكان الإسرائيليون قد تقدَّموا بعدة وقائع محدّدة في عرض لاتهامهم. وفي صباح 26 أيار/ مايو قام مجمع الاستخبارات بعملية تحليل لجميع هذه الاتهامات وتأكّد له عدم وجود هجوم وشيك[29]. وعانى الإسرائيليون من فقدان المصداقية في لحظة مهمَّة، وبدا جونسون مرتاباً إزاء تعرّضه لضغوط، لتقديم التزامات لم يكن قادراً عليها، مثل إصدار بيان يعتبر الهجوم على إسرائيل هجوماً على الولايات المتحدة، أَو أنَّه لا يريد القيام بها بعد، مثل وضع خطة بشأن الأسطول المتعدد الجنسيات. ويفيد الذين عملوا مع جونسون في تلك الفترة، أنَّه لم يكن يرغب في أن يُحمل على شيء، وكان يكره توجيه الإنذارات النهائية وتحديد المواعيد القصوى. وأنَّه رفض الضغط المتزايد عليه، لتبنِّي التصور الإسرائيلي للموقف. وبوصفه رئيساً كان عليه أن يضع في اعتباره موقف الاتّحاد السوڤييتي، والكونغرس،

---

(28) Brecher, Decisions in Israel' Foreign Policy. PP. 387-88 وقد قابل هارمان كلاً من يوجين روستو وجوزيف سيسكو.

(29) Bar-Zohar, Embassies in Crisis, P. 114-15 نعرف اليوم أن العسكريين المصريين، ولا سيما عبد الحكيم عامر، قد أصدروا أوامر للسلاح الجوي المصري بالقيام بضربات جوية في صباح 27 أيار/ مايو ولا بد أن الإسرائيليين علموا بذلك. ويؤخذ من مصادر مصرية أن عبد الناصر ألغى الأمر في 26 أيار/ مايو. انظر محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، 1967 ـ 1970: مذكرات الفريق أول محمد فوزيُّ (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1984)، ص 123، وكذلك عبد المحسن كامل مرتجى، «الفريق مرتجى يروي الحقائق» (بيروت: الوطن لعربي، 1976) الصفحات 79 ـ 81، وانظر أيضاً هيكل، «1967: الانفجار»، الصفحات 573 ـ 575.

والرأي العام، وكذلك العلاقات الأَمريكيَّة ـ العربية، ولم يشأ أن يتشتت فزعاً على حد تعبير مواطنيه في تكساس[30].

بدا من الواضح أن جونسون كان عازفاً، عن رؤية إيبان يوم الجمعة 26 أيار/ مايو. فقد كان يعلم أنه سيكون لقاء مهماً وربما حاسماً. وكان من المقرّر أن يعقد مجلس الوزراء الإِسرائيلي اجتماعاً يوم الأحد، وبالتالي فإن ما سيدلي به لإيبان، يكون الفاصل ما بين الحرب والسَّلام. وأخذ الإِسرائيليون يضغطون، من أجل الحصول على التزام معيَّن، وخطة تفصيليَّة، ووعود بالعمل، وعلى التفاهم في حال قرَّرت إِسرائيل التصرّف بمفردها. وفي مواجهة هذه الضغوط حاول جونسون التأجيل كسباً للوقت. وفي الصباح الباكر استدعى راسك السفير هارمان، ليعرف ما إذا كان بوسع إيبان أن يبقى في واشنطن حتى يوم السبت. فهذا كان من شأنه أن يتيح لجونسون أن يطلع، على نتائج مهمة يوثانت في القاهرة. فأجاب إيبان، مؤكداً على أهمية اجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد، أن عليه أن يغادر مساء الجمعة متوجهاً إِلىٰ إِسرائيل[31].

في غضون ذلك أعد الوزير راسك، ومساعده يوجين روسكو مذكرة سياسية للرئيس. وقد استهل راسك مذكرته، بمراجعة لمحادثاته مع إيبان في الليلة الماضية، بما في ذلك المعلومات الإِسرائيلية حول هجوم مصري وشيك، وطلب بيان علني بمساندة أَمريكيَّة لإِسرائيل ضد مثل هذا العدوان. وقد ذكر أن إيبان لن يلح على هذه النقطة مع جونسون، وأن حديث الرئيس يمكن أن يركِّز، على الاقتراح البريطاني حول الأسطول المتعدد الجنسيات. وطرح راسك بعد ذلك خيارين أساسيين:

---

(30) انظر: Tom Wicker, JFK and LBJ: The Influence of Personality upon Politics William Morrow, 1968), PP. 195-99.

(31) Eban, Autobiography, PP. 349-51; Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy, PP. 389-90 and Bar-Zohar, Embassies in Crisis, P. 115.

- ترك الإِسرائيليين يقرِّرون، ما هي أفضل السُّبل، لحماية مصالحهم القومية في ضوء النصيحة التي قدمناها لهم؛ أي «إطلاق يدهم»، أَو:
- «اتخاذ موقف إيجابي تجاه الاقتراح البريطاني دون التزام نهائي».

وأوصى راسك بقوة بعدم الأخذ بالخيار الأول. ولما كان مجلس الوزراء البريطاني سينعقد في اليوم التالي، لبحث خطة الأسطول المشترك، فإن راسك قد أيَّد الخيار الثاني، الذي قام عندئذٍ بعرضه بشيء من التفصيل. وضمَّن اقتراحه فكرة مرابطة قوة للأُمم المتَّحدة على طول الحدود المصرية ـ الإِسرائيلية على الجانبين، فإن رفضت مصر فإن إِسرائيل ستقبل.

وبيَّنت مذكرة راسك، حاجة إيبان إِلىٰ التزام قوي من جانب جونسون. كما جرى استعراض آراء الكونغرس، وأشير بحذر إِلىٰ خيار قيام الولايات المتحدة بعمل من جانب واحد. وأُعد مشروع قرار مشترك من جانب الكونغرس، لتأييد القيام بعمل دولي في المضيق. وأشار راسك في الختام، إِلىٰ إمكانية تقديم مساعدة اقتصادية، وعسكرية لإِسرائيل للمساهمة في مواجهة الالتزامات الناجمة عن الحشد المستمر(32).

بعد ظهر يوم 26 أيار/ مايو بقليل، عقد جونسون في البيت الأبيض، أهم اجتماع شامل مع مستشاريه جرى خلال الأَزمة. وقد عبَّر مستشارو جونسون واحداً تلو الآخر عن رأيهم أمام الرئيس. وعندما اتجهت المناقشة نحو موضوع الأسطول متعدِّد الجنسيّات أعرب مكنمارا، وزير الدفاع، عن عدم موافقته على الفكرة لاعتبارات عسكرية(33). ثم قدم راسك تقريراً عن مباحثات يوثانت في القاهرة، والتي انتزعت من عبد الناصر، وعداً بعدم اتخاذ إجراء استباقي وأدَّت إِلىٰ مناقشة حول كيفية تخفيف حدَّة الحصار. ثم طرح عبارة باتت تتكرَّر أَمام

(32) مذكرة إِلىٰ الرئيس: محادثاتك مع وزير الخارجية الإِسرائيلي، 26 أيار/ مايو، سرية (لم تعد من المصنفات السرية في 30 آب/ أغسطس 1982).

(33) إِلاَّ أن مكنمارا لم يعترض على سياسة الرئيس.

الإسرائيليين في غضون الأسبوعين التاليين وهي: «إن إسرائيل لن تكون بمفردها، إلاَّ إذا قرَّرت أن تمضي بمفردها»[34]. ومن الواضح أن راسك كان مهتمّاً بمن يفتح النار أولاً[35]. أما جونسون فقد بدا مطمئناً بأن الوضع العسكري لن يتدهور فجأة، وتحدَّث بصورة إيجابية عن جهود الدول البحرية، ووصفها بأنَّها «الورقة المهمَّة» في مباحثاته مع إيبان، ولكنه كان متيقناً أنَّها لم تكن كافية بالنسبة لإيبان. وسأل مستشاريه ما إذا كان إيبان قد يسيء فهم العبارة، ويراها تعبيراً عن «موقف جفاء». كما أعرب جونسون عن اعتقاده، بأنَّه لا يستطيع أن يقدِّم التزاماً واضحاً، باستخدام القوة بسبب التوجّه العام في الكونغرس.

وانضم إلىٰ النقاش إيب فورتاس، القاضي في المحكمة العليا، والصديق المقرَّب من جونسون، والذي دُعي بشكل خاص إلىٰ اجتماع «مجلس الأَمن القومي»، وقال إن المشكلة تتمثَّل، في إبعاد إسرائيل عن اتخاذ الضربة الأولى، وهذا يتطلَّب التزاماً أَمريكياً بأن تمر سفينة إسرائيلية عبر المضيق. وأوصى فورتاس، بأن يعد جونسون باستخدام أية قوة ضرورية. فردّ جونسون بأنَّه ليس

(34) انظر المشروع المكتوب بخط يد راسك الذي استخدم هذه الألفاظ، مكتبة جونسون (لم يعد من المصنفات السرِّيَّة، في 27 حزيران/ يونيو 1983). وقد استخدمت هذه الجملة الأساسيَّة بصورة متواترة في المحرّرات التالية، وأحياناً في أشكال مختلفة اختلافاً يسيراً. وقد أنفق الإسرائيليون كثيراً من الوقت في محاولة استخلاص ما إذا كانت الرسالة تشكِّل ضرباً ضمنياً من ضروب التشجيع على التصرّف من تلقاء أنفسهم. ويبدو أنَّها لم تشكل هذا المعنى بالنسبة لراسك. والمسودة التي أعدها راسك بخط يده جرى تنقيحها من جانب جونسون الذي أضاف عبارة «لا يسعنا أن نتصوّر أنَّها ستتخذ هذا القرار» بعد عبارة «تمضي بمفردها» مباشرة. وقد صارت هذه الوثيقة مذكرة شارحة سلمت باليد إلىٰ إيبان أثناء الاجتماع الذي عُقد في نفس المساء، انظر مسودة المذكرة المؤشر على أعلاها، مكتبة جونسون، 26 أيار/ مايو 1967، سرية (لم تعد من المصنفات السرِّيَّة في 21 أيلول/ سبتمبر 1983).

(35) تم الإعراب عن الرأي القائل بأنَّه لم يقع حتى الآن عمل صريح من أعمال العدوان. ومؤدى هذا الرأي أنَّه لا يجوز الاعتداد بالالتزام الأمريكي لإسرائيل إلىٰ أن تلجأ مصر إلىٰ استخدام القوة المسلّحة.

في وضع يؤهّله لإعطاء مثل هذا الوعد، وأن إيبان لن يحصل على كل ما يريده. فالكونغرس، كما قال، مُجمع على عدم اتخاذ موقف أقوى. وتساءل بصوت عال عما إذا كان سيندم يوم الاثنين، لأنه لم يعط لإيبان ما هو أكثر اليوم. ثم غادر جونسون الاجتماع. وتابع الآخرون النقاش لبضع دقائق، وكان موقف كل من راسك ومكنمارا قوياً ومتوافقاً، على أن إسرائيل ستكون بمفردها إذا هي قرَّرت أن تضرب أولاً. وردّ فورتاس بالقول إن جونسون لا يستطيع أن يقول لإسرائيل، بطريقة يمكن تصديقها إنها ستكون لوحدها، وليس أمام الرئيس خيار للوقوف موقف المتفرج(36).

وهكذا كانت بين مستشاري جونسون، مدرستان رئيسيتان، للتفكير عرضت كل منهما وجهة نظرها. وبدا من الواضح أن الرئيس، يميل إلىٰ رأي كل من مكنمارا وراسك، ولكنه أصغى أيضاً بلا شك، إلىٰ ما كان يقوله فورتاس. وكان من المثير في الأيام القليلة التالية، في دوائر السياسة الأمريكيَّة ذلك التحول التدريجي، في موقف جونسون من تأييد موقف «الضوء الأحمر» الذي يتبنَّاه راسك، إلىٰ الوقوف إلىٰ جانب فورتاس الذي بدأ يناقش بأنه ينبغي السماح لإسرائيل، بأن تتصرَّف بمفردها إذا كانت الولايات المتحدة غير راغبة، أو غير قادرة على استخدام القوة لإعادة فتح المضيق ـ وهي وجهة النظر التي أُطلق عليها «الضوء الأصفر».

وبحلول العصر، كان الإسرائيليون متلهفين، على تحديد موعد نهائي للقاء بين إيبان والرئيس(37). فقد اتصل الوزير إيفرون، بمستشار الأمن القومي

---

(36) الملخص الوارد أعلاه مأخوذ من مسودة الملاحظات عن الاجتماع التي دونها سوندرز في 26 أيار/ مايو 1967، انظر أيضاً: Neff, Warriors for Jerusalem. PP. 142-43، ولا سيما نص مذكرة روستو إلىٰ الرئيس استعداداً لهذا الاجتماع. ومما قاله روستو، ضمن أشياء أخرى، أن إيبان يهمه أن يعرف ما الذي نستطيع تقديمه حالاً أفضل من ضربة (إسرائيلية) وقائية».

(37) Jonathan Trumbull Howe, Multicrisis: Sea Power and Global Politics in the Missile Age (MIT Press, 1971), PP. 362 - 67 أجرى هاو مقابلة مع مصدر في البيت =

ولت روستو، الذي دعاه إلىٰ البيت الأبيض للتباحث معه. وذُكر أن جونسون لم يكن راغباً في تسرّب أية أنباء، عن الاجتماع إلىٰ الصحافة، أَو عن أية تفاصيل تناقش أثناء الزيارة. وكان جونسون يعرف إيفرون ويودّه. وربما أحسّ أنّه قد يكون من المفيد، أن يبلغ موقفه عن طريق إيفرون، قبل الاجتماع الرسمي مع إيبان. بدأ جونسون حديثه بالتأكيد، على أن أي عمل أَمريكي يتطلَّب تأييد الكونغرس للرئيس، وكرَّر هذه النقطة عدَّة مرَّات. وتناول بعبارة أكثر إيجابية، الجهد المبذول من أجل الأسطول المتعدِّد الجنسيّات. واعترف بأن من حق إِسرائيل كدولة ذات سيادة أن تتصرَّف بمفردها، ولكنها إن فعلت ذلك فإن الولايات المتحدة لن تشعر بأي التزام إزاء أية عواقب يمكن أن تنجم[38]. وأكَّد عن عدم اعتقاده بأن إِسرائيل ستقوم بمثل هذا العمل المنفرد. وفي ختام اللقاء أكَّد جونسون أنَّه ليس جباناً، وأنه لم يتراجع عن وعوده، ولكن لن يُحمل على الاندفاع، إلىٰ مسار للعمل يمكن أن يعرِّض الولايات المتحدة للخطر، لمجرد أن إِسرائيل قد حدَّدت يوم الأحد موعداً نهائياً[39].

وصل إيبان إلىٰ البيت الأَبيض دون الإِعلان عن ذلك، في الوقت الذي كان فيه إيفرون عند الرئيس. وبعد شيء من الارتباك، بدأ اجتماعهم بعد الساعة

---

= الأبيض لم يعلن اسمه (جون روش) الذي قال إن جونسون كان يحايل إيبان لأنه كان قد اطلع حالاً على مذكرة عن محادثات دالاس ـ إيبان في عام 1957 وكان يرغب في التحقّق من صحّتها.

(38) يذكر إيفرون أن جونسون قال إنه بدون موافقة الكونغرس على أي إجراء يتخذ، يصبح جونسون «مجرد صديق لإِسرائيل طوله ستة أقدام وأربع بوصات». واستطرد فقال إن «إِسرائيل ليست تابعاً للولايات المتّحدة ولا الولايات المتّحدة تابع لإِسرائيل». وقد اعتقد إيفرون، وهو يسترجع أحداث الماضي، أن هذه العبارة كانت تمثِّل أسلوب جونسون في القول بأن على إِسرائيل أن تعتمد على نفسها. وكان يعتقد بأن الرسالة أقل من ذلك وضوحاً عندما تحدَّث جونسون إلىٰ إيبان. وهو يعتمد على أوراق التلخيص التي أعدتها وزارة الخارجيَّة بعد هذا الاجتماع بوقت قصير. مقابلة مع إفرايم إيفرون في 4 حزيران/ يونيو 1992.

(39) النص الكامل لتقرير إيفرون الرسمي عن اجتماعه بجونسون وارد في:
Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy, PP. 390-91.

السابعة مساء بقليل. وأكَّد جونسون في الاجتماع، رداً على مناشدة إيبان، بأن تفي الولايات المتحدة بالتزاماتها الصريحة، أنه اعتبر الحصار غير مشروع، وأنَّه يعمل من أجل خطة لإعادة فتح الممر. وأشار إلىٰ أنَّه لا يملك السلطة ليقول إن أي هجوم على إسرائيل، يُعتبر هجوماً على الولايات المتحدة. وعاد فأكَّد على الركنين الأساسيين في السياسة الأَمريكيَّة: أي إجراء يقتضي موافقة الكونغرس، وينبغي أن يكون إجراء من قِبل أطراف متعدِّدة. وأخبر إيبان أنه يعي تماماً ما قاله الرؤساء الثلاثة السَّابقون، ولكن بياناتهم «لم تكن لتساوي خمسة سنتات» إذا لم يؤيِّد الشعب والكونغرس الرئيس.

وكرَّر جونسون مرتين العبارة التي صاغها راسك: «لن تكون إسرائيل وحدها إلاَّ إذا قرَّرت أن تمضي وحدها». وقال إنه لا يستطيع أن يتصوَّر إقدام إسرائيل على قرار متهور. وكي لا يراود إيبان أي شعور بالشك في شجاعته الشخصية، أكّد جونسون على أنَّه «ليس بالفأر الضعيف أَو الجبان». وسأل إيبان الرئيس مرتين، ما إذا كان يستطيع أن يبلغ مجلس الوزراء بأن جونسون سيبذل كل ما في وسعه، لجعل خليج العقبة مفتوحاً أمام ملاحة جميع الدول، بما في ذلك إسرائيل، وكان جواب جونسون «نعم»[40]. وقدمت إلىٰ إيبان مذكرة

(40) مذكرة عن محادثات، 26 أيار/ مايو 1967 «سرية لا توزع (أعدها جوزيف سيسكو، وأُخضعت للرقابة ولم تعد من المصنّفات السرِّيَّة في 21 أيلول/ سبتمبر 1983). انظر أيضاً: Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy, PP. 392 ويقول جونسون في كتابه Johnson, Vantage Point, P. 293 أنه أخبر إيبان بأن الولايات المتّحدة ستستخدم «أي وسيلة وكل الوسائل» لفتح المضيق. وتروي النسخة الرسميَّة على الصفحتين 7 ـ 8 أن إيبان قال وهو يختار ألفاظه بعناية «لن أكون على خطأ إذا ما قلت لرئيسة الوزراء أن استعدادك ينصرف إلىٰ بذل كل جهد ممكن للتأكد من أن المضيق والخليج سيبقيان مفتوحين أمام المرور الحر البريء؟ فرد الرئيس بقوله «نعم» إلاَّ أن جونسون كان قد قال في وقت سابق من الحديث أن الولايات المتّحدة ستتخذ «أي وسيلة وكل الوسائل» لإعادة فتح المضيق. والفرق بين هاتين الصياغتين وهما ـ «كل جهد ممكن» و«أي وسيلة وكل الوسائل» ـ صار مثار جدل بين الحكومتين بعد ذلك ببضعة أيام.

تتضمَّن سياسة الولايات المتحدة وفقاً للخطوط التي رسمها الرئيس[41].

وفيما كان إيبان يغادر البيت الأَبيض، التفت جونسون إِلىٰ مستشاريه وقال: «لقد أخفقت. إنَّهم سيمضون في طريقهم»[42].

## التمهيد لحرب حزيران / يونيو 1967

كان جونسون يعي بوضوح أنه يتبع سياسة مرتبكة. فالجهد الخاص بإنشاء أسطول متعدِّد الجنسيّات سوف يستغرق وقتاً، وهو قد يخفق لعدة أسباب. أما البديل، وهو عمل أَمريكي منفرد، فلم يكن موضع نظر جدي. ومن الواضح أن الكونغرس كان مصدر قلق، ووراءه تكمن حقائق النِّزاع في ڤيتنام. وأدرك جونسون أن إِسرائيل كانت عرضة لجملة من الضغوط، وأنَّها قد تضطر للذهاب إِلىٰ الحرب. ولكن الولايات المتحدة كما قال، لن تكون مُلزمة

(41) تقول المذكرة جزئياً: لقد أعلنت هذا الأسبوع أفكارنا حول سلامة إِسرائيل في مضائق تيران. وفيما يتعلَّق بالمضيق نخطط لمتابعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ من قبل الدول البحرية لضمان أن يبقى المضيق والخليج مفتوحين أمام العبور الحر والبريء لسفن جميع الأمم.

(42) مقابلة مع يوجين روستو، 17 شباط/ فبراير 1969، Howe, Multicrisis, PP. 362-67 وينقل هاو عن جون روش المعاون في البيت الأبيض ما معناه أن جونسون قال بعد اجتماعه مع إيبان: (إن إِسرائيل) ستضربهم». ويمكن مراجعة تقرير روش في مقابلة أجريت مع مكتبة جونسون لتسجيل التاريخ الشفوي، 16 تموز/ يوليو 1970، الشريط، ص 68. وعقب اجتماع جونسون مع إيبان مباشرة تلقى مكالمة من السفير غولدبيرغ من نيويورك. ولعل هذا الحديث أفضى بغولدبيرغ إِلىٰ طلب مقابلة عاجلة لنفسه مع إيبان الذي كان يمر بنيويورك في طريق عودته إِلىٰ تل أبيب. وقد اجتمع كلاهما في فندق والدروف استوريا. وتحدث غولدبيرغ حديث من له سلطان، فأكَّد النقطة التي أوردها الرئيس حول ضرورة الحصول على تأكيد الكونغرس لأي إجراء من جانب الولايات المتّحدة. وأعرب غولدبيرغ عن رأيه الشخصي، وهو أن هذا يعني أن الولايات المتّحدة لا تستطيع عمل أي شيء من الناحية العسكرية لمساعدة إِسرائيل. ويروي رافائييل في كتابه ,Rafael, Destination Peace (ص 145) طرفاً من هذه الرواية. وانظر بالإِضافة إِلىٰ ذلك مقابلة لتسجيل التاريخ الشفوي أجريت مع آرثر غولدبيرغ في مكتبة ليندون جونسون بتاريخ 23 آذار/ مارس 1983، ص 22 وزعم غولدبيرغ في نفس المقابلة أن جونسون طلب منه تولي موضوع الأَزمة لأن راسك أساء إِلىٰ وضعه بالملاحظات المعادية لإِسرائيل التي أبداها في وقت سابق من حياته العملية (ص 16).

بالعمل إذا ما حدث ذلك. وكان من الواضح أنَّه ظل راغباً في أن يمتنع الإسرائيليون عن القيام بعمل عسكري، ولكن مع مضي الوقت أضحى قانعاً بأن يترك الإسرائيليين يتصرَّفون وفق ما يرونه ضرورياً. وفوق هذا لم يكن جونسون مستعداً لمنح إسرائيل، الشيء الوحيد الذي كان من الممكن أن يثنيها عن العمل بمفردها ـ ألا وهو، ضمانة قوية باستخدام القوة عند الحاجة لإعادة فتح الممر. ولقد استخلص إيبان تقريباً مثل هذا الوعد، ولكنه في ذهن جونسون كان مقيداً بالرجوع، إلىٰ إجراءات دستورية أَمريكيَّة، و«باستخدام كل وسيلة في إطار سلطتي».

ما كان يريده جونسون هو الوقت ـ وقت من أجل استكشاف فكرة الأسطول، ووقت حتى تهدأ الخواطر، ووقت لاستقصاء الحلول الوسط. وحاول أن يستخلص من إسرائيل، مهلة أسبوعين تبدأ في 27 أيار/ مايو. وفي هذا اليوم أخبر السوفييت جونسون بأن لديهم معلومات تفيد بأن إسرائيل تخطِّط للهجوم. فقام جونسون بالردّ على خطاب كوسيغين، كما بعث بخطاب آخر إلىٰ أشكول، وصله يوم 28 أيار/ مايو، يكرِّر فيه معلومات موسكو، ويحذِّر إسرائيل من بدء الحرب[43]. وعزم في ذلك الحين على أن يُجري مزيداً من الاتصالات مع عبد الناصر.

(43) في كتاب Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy, PP. 398. نص هذه الرسالة: «أعلن السوفييت أنه إذا بدأت إسرائيل عملاً عسكرياً فإن الاتّحاد السوفييتي سيقدِّم العون للدول التي هُوجمت. . . وبوصفي صديقكم، أكرِّر ما قلته أمس إلىٰ السيد إيبان بصورة أقوى وهو «أنه يتعين على إسرائيل ألا تقوم بعمل عسكري وقائي، وألا تجعل من نفسها بذلك مسؤولة عن بدء القتال». ثم طلب جونسون مهلة من أسبوعين إلىٰ ثلاثة أسابيع قبل لجوء إسرائيل إلىٰ القوة لفتح المضيق. وجاء في المشروع الأصلي للرسالة: «من الضروري ألا تقدم إسرائيل. . . وعزّز جونسون هذه العبارة من ضيعته في تكساس ليكون نصها «يتعيّن على إسرائيل ألاّ تقوم. . . .» كما أشار بإضافة العبارة التالية: «إن زعماءنا في الكونغرس قد أوضحوا دون استثناء أن الأعمال الوقائية لن تلق تأييداً هنا». مذكرة من جيم جونز إلىٰ والت روستو، 27 أيار/ مايو 1967 (لم تعد من المصنَّفات السرِّيَّة وجرى تنظيمها في 21 أيلول/ سبتمبر 1983).

أتبع راسك رسالة جونسون إلىٰ أشكول، برسالة منه إلىٰ السفير باربور كي ينقلها إلىٰ الإسرائيليين تقول: «مع تأكيد التصميم الدولي للقيام بكل جهد ممكن، لإبقاء الممر مفتوحاً أمام أعلام جميع الدول، فإن التصرّف وحيد الجانب من قِبل إسرائيل، سوف يُعتبر عملاً غير مسؤول وكارثي»(44). كما أشفع راسك رسالة جونسون إلىٰ كوسيغين، والتي دعت إلىٰ جهد أمريكي ـ سوڤييتي مشترك، لإيجاد حل سريع لمشكلة ممر تيران، برسالة إلىٰ أندريه غروميكو، وزير الخارجيَّة، دعا فيها إلىٰ توجيه إنذار نهائي مدَّته أسبوعان، بشأن إغلاق المصريين للممر. وحقَّقت الرسالة إلىٰ أشكول الغرض المقصود منها. فقد بدا مجلس الوزراء في اجتماعه يوم الأحد 28 أيار/ مايو، منقسماً بالتساوي حول قرار الحرب. وقرَّر أشكول، بعد التمعّن في رسالة جونسون، وتقرير إيبان حول مباحثاته، أن يستجيب لطلب الرئيس.

عند هذه النقطة، بدأ المسؤولون في واشنطن، يتصرَّفون كما لو أن لديهم فسحة أسبوعين من الوقت على الأقل للعمل من أجل إيجاد حل. وكان يعتقد أن الفترة الحرجة ستبدأ بعد يوم الأحد 11 حزيران/ يونيو، ورغم وجود ما يبعث على الاعتقاد بأن الإسرائيليين سيمتنعون عن أي تصرّف حتى ذلك التاريخ، بناء على طلب جونسون، ولكن كان من الواضح أن مثل هذا التعهد، لن يظل ساري المفعول إذا ما تغيّر الوضع على الأَرض، أَو داخل إسرائيل، على نحو جوهري. وفي الأيام التالية حدثت مثل هذه المتغيرات بالفعل.

## خطوط الاتصال غير الرسمية

في أثناء تلك الفترة كان القاضي إيب فورتاس، يتبادل الحديث من وقت إلىٰ آخر، بمباركة من جونسون على الأرجح، مع السفير الإسرائيلي الوقور

---

(44) Brecher, Decisions in Israel's P. 400 ويزعم بريتشر في كتابه Decisions in Crisis, (ص 146) أنه كان لهذه الرسالة وقع شديد على تفكير اشكول، وربما حالت دون موافقة مجلس الوزراء في ذلك اليوم على خوض الحرب.

افراهام هارمان[45]. وكان فورتاس وهارمان صديقين حميمين يلتقيان بصورة دورية، في أواخر أيار/ مايو والأيام الأولى من حزيران/ يونيو. وكان فورتاس يتحدَّث مع الرئيس على الهاتف بانتظام. وكان لدى الإسرائيليين ما يدعوهم إلىٰ الاعتقاد أنهم يتعاملون مع واحد ممن يثق بهم جونسون حقاً، على الرغم من أن هارمان قد ذكر أنَّه لا يعتبر محادثاته مع فورتاس، قناة بديلة عن التعامل مع الحكومة الأَمريكيَّة. وكان يعلم هو وايفرون، الذي كان يتحدَّث بدوره مع فورتاس، بالطبع أنَّهما يتعاملان مع شخص مقرَّب من جونسون، وأن آرائه تحظى باهتمام بالغ. كما كانا يتعاملان مع رجل شديد الالتزام بإسرائيل والذي كان يعتبر موضع شك من جانب وزارة الخارجيَّة، ومن جانب دين راسك بشكل خاص[46]. وكان ما سمعاه من فورتاس، يشكِّل دليلاً يمكن أن يستفيدا منه في استقراء تفكير جونسون.

لم يلق التقرير ـ الذي أعدَّه إيبان عن آراء جونسون ـ قبولاً تاماً في إسرائيل. واعتقد بعضهم أنَّه أخطأ في فهم مغزى العبارة «لن تكون إسرائيل وحدها إلاَّ إذا قرَّرت أن تذهب وحدها». فهي لم تكن تعني خطراً مطلقاً. والحق أن جونسون اعترف لإسرائيل بحقّها في العمل بمفردها، ولكنه حضّ الإسرائيليين على ألاّ يتصرَّفوا كذلك، على الأقل ليس على الفور. وأوضح أنَّه لا يستطيع أن يقدِّم الكثير من المساعدة إذا ما تورّطوا في متاعب. وعلى مدى الأيام القليلة التالية بذل الإسرائيليون جهداً كبيراً، لمعرفة أين يقف جونسون

(45) مقابلة مع دانيال ب. ليفيت، الكاتب القانوني للقاضي فورتاس في عام 1967، وقد جرت في 8 آب/ أغسطس 1991. وقد أشار ليفيت إلىٰ اعتقاده. ـ وإن لم يستطع تأكيد ذلك ـ بأن جونسون طلب من فورتاس القيام بدور «الوسيط غير الرسمي» مع إسرائيل.

(46) انـظـر: Laura Kalman, Abe Fortas: A Biography (Yale University Press, 1990), p. 301 ونقلاً عن نفس المصدر (ليفيت) انظر: Robert Shogan, A Question of Judgment: The Fortas Case and the Struggle for the Supreme Court (Bobbs-Merrill, 1972), P. 139.

على وجه الدقّة، ولإعطاء إشارات بأن الوقت لا يعمل لصالح إسرائيل. وكان المحور الأساسي لهذا الجهد، الزيارة التي قام بها ميئير عميت، رئيس الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) إلىٰ واشنطن باسم مستعار في 31 أيار/ مايو[47].

قبل وصول عميت إلىٰ واشنطن مباشرة، حدث تطوّر بالغ الأهمية في الوضع في الشرق الأوسط. فقد طار الملك الأردني حسين ـ تحت ضغط شديد للانضمام إلىٰ التيار القومي العربي السائد ـ إلىٰ القاهرة ووقّع معاهدة دفاع مشترك مع عبد الناصر، وعاد إلىٰ بلاده وبرفقته قائد عسكري مصري، ليتولى القيادة العسكرية المشتركة. وقد اعتبر ولت روستو هذا التطور نقطة تحوّل كبيرة، وأكّد على ما يمثّله إرسال جنود صاعقة من المصريين إلىٰ الأردن من خطر عسكري. واعتقد أن تصرّفات العرب، منذ نقطة التحول هذه فصاعداً، قد جعلت الحرب أمراً لا مفر منه. فما لم يتراجع العرب، أو يتوفّر بعض الوقت كي تظهر الولايات المتحدة قوّتها، فإن إسرائيل كانت مضطرّة لاتخاذ قرارها بنفسها[48].

أجاب أشكول في 30 أيار/ مايو على رسالة جونسون، المؤرّخة في 28 أيار/ مايو، مشيراً إلىٰ أن التأكيدات الأمريكيّة باتخاذ «جميع الإجراءات لفتح المضائق» قد أدّت إلىٰ اتخاذ إسرائيل قرارها بعدم الذهاب إلىٰ الحرب، والموافقة على الانتظار لمهلة «أسبوع أو اثنين»[49]. وفي إطار تلك المهلة، ألحّ

---

(47) فيما كان الإسرائيليون يراجعون أفكار جونسون، غادر جونسون المدينة لعطلة نهاية أسبوع طويلة في مزرعته في تكساس.

(48) مقابلة مع والت روستو، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، وأيضاً Walt Rostow, The Diffusion of Power: An Essay in Recent History (Macmillan, 1972), PP. 417-19.

(49) Johnson, Vantage Point, P. 294; Bar-Zohar, Embasies in Crisis, PP. 159-60; and Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy PP. 338, 413 النص الكامل لرسالة اشكول التي وصفها والت روستو بأنّها «كئيبة» المرسلة إلىٰ جونسون مع مذكرة مرفقة لم ينشر =

أشكول على ضرورة تحرّك سفن حراسة في المضيق. استشاط جونسون غضباً عندما أُحيط علماً بتلك الرسالة في 31 أيار/ مايو، وزعم أنَّه لم يعِد إِسرائيل باتخاذ «جميع التدابير»، بل هو أكَّد على أنَّه سوف يبذل كل جهد ممكن في حدود سلطته الدستورية.

ومن القاهرة أرسل المبعوث الرئاسي الخاص تشارلز يوست بتقرير عن انطباعه، في 30 أيار/ مايو، بأن عبد الناصر «لا يستطيع ولا يمكن أن يتراجع» وأنَّه «ربما يرحّب، ولكنه لن يسعى، إِلىٰ معركة عسكرية مع إِسرائيل»، وأن أي جهد أَمريكي لاقتحام المضيق «سيضعف، إن لم يدمِّر، مركز الولايات المتحدة في جميع أرجاء العالم العربي»(50). وفي اليوم التالي قابل مبعوث رئاسي آخر، هو روبرت أندرسون، عبد الناصر وتباحثا حول إيفاد نائب الرئيس المصري زكريا محيـي الدين، إِلىٰ واشنطن في السَّابع من حزيران/ يونيو(51).

---

= مطلقاً. ويؤخذ من أحد المصادر أن اشكول أشار فعلاً إِلىٰ «تعاون المخابرات الذي أذنتم به». أما بريتشر، الذي اطلع على الخطاب، فقد نقل منه العبارات التالية: «من الصعوبات التي أواجهها أنني مضطر إِلىٰ مناشدة شعبي بأن يتحمّل التضحيات والمخاطر، دون أن أكون قادراً على أن أوضح بعض العوامل التعويضيَّة مثل الالتزام من جانب الولايات المتّحدة والمدى الكامل لإصراركم بشأن موضوع مضيق تيران» (ص 338)، كما أشار اشكول إِلىٰ الحاجة إِلىٰ التصدي لعبد الناصر دون إبطاء، مشيراً إِلىٰ ما كان له من تأثير في الأردن. «إن هيبة عبد الناصر المتزايدة لها فعلاً آثار خطيرة في الأردن. . وقد آن الأوان لمواجهة عبد الناصر بسياسة مقاومة أكثر شدة وفعالية». (ص 413) وهذه النقطة الأخيرة كان لها صدى قوي لدى روستو. وربما لدى الرئيس أيضاً. وكرد فعل لرسالة أشكول نفسها، كتب هارولد سوندرز إِلىٰ والت روستو في 31 أيار/ مايو، وحثّه على أن ينظر في بديل مختلف تماماً «والمفروض أنه بديل للأسطول المتعدد الأطراف. وقد تبين من جزء من الرسالة لم يعد من المصنفات السرِّيّة مؤخراً، أن سوندرز لاحظ أن البريطانيين والكنديين «مترددون» وأن «رسالة إشكول توحي بأننا لن نلبث أن نعارض هذا الخيار عاجلاً وليس آجلاً» مذكرة لوالت روستو سرية (لم تعد من المصنّفات السرِّيَّة في 14 ـ 1 ـ 1992).

(50) قام والت روستو بإرسال «أول تقرير ليوست» إِلىٰ الرئيس، فتم تسلمه في مركز ليندون جونسون للاتصالات في تكساس في 30 أيار/ مايو 1976. في الساعة الثانية وسبع عشرة دقيقة مساء، سري (لم يعد من المصنفات السرِّيَّة في 27 حزيران/ يونيو 1983).

(51) Heikal Cairo Documents, P. 245: Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy =

بدأت تروج شائعات في واشنطن في 31 أيار/ مايو بأن الولايات المتحدة، كانت تبحث عن تسويات ممكنة لإنهاء الأَزمة(52). والحق أن وزارة الخارجيَّة أولت بعض الاهتمام لخطوات كهذه، وسرعان ما وصلت مشاورات راسك مع الكونغرس حول هذا الموضوع، إلىٰ مسامع الإِسرائيليين فأثارت مخاوفهم(53). وفي اليوم نفسه التقط الإِسرائيليون تقريراً يفيد، بأن راسك أبلغ أحد الصحفيين «لا أعتقد أننا معنيّون بأن نحمل أحداً على ضبط النفس»، وذلك في معرض الإجابة على سؤال ما إذا كانت الولايات المتحدة ستحاول كبح جماح إِسرائيل(54).

تلك كانت الأجواء التي استكشفها عميت، عندما وضع تقريره الأول عما سمعه في واشنطن. وكانت نصيحته تقضي بالانتظار بضعة أيام أخرى. ولكنه لاحظ أن المزاج قد بدأ يتغيَّر. ورأى أن فكرة الأسطول باتت فكرة مفلسة. وإذا كانت إِسرائيل راغبة في التصرّف بمفردها، وأن تحقّق انتصاراً كاسحاً، فلن ينزعج أحد في واشنطن. وجدير بالذكر أن مصدر مثل هذه الانطباعات، لم يكن وزارة الخارجيَّة أَو الرئيس. فقد تركَّزت محادثات عميت في الأول من حزيران/ يونيو وصبيحة الثاني منه في البنتاغون، حيث التقى بمكنمارا، وفي وكالة المخابرات المركزية، حيث تحدَّث إِلىٰ رئيسها ريتشارد هيلز وإِلىٰ جيمس

---

= P. 420; and Bar-Zohar, Embassies in Crisis, P. 168 وصل تقرير أندرسون عن محادثاته مع عبد الناصر إِلىٰ واشنطن في 2 حزيران/ يونيو. انظر برقية وزارة الخارجيَّة، لشبونه 1517، 2 حزيران/ يونيو 1967، سري للغاية (لم تعد من المصنفات السرية في 3 أيلول/ سبتمبر 1982). وقد قال عبد الناصر لأندرسون إنه لن يهاجم، ولكنه يتوقع الضرب من جانب إسرائيل. وقال عبد الناصر إنه «واثق من نتيجة النزاع بين العرب والإِسرائيليين».

(52) Bar-Zohar, Embassies in Crisis, PP. 160-61.

(53) مقابلة مع إيفرون، 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991.

(54) يقول بار ـ زوهار في كتابه Embassies in Crisis, (ص 157) إن والت روستو أعرب في 30 أيار/ مايو بعد أن انضم الأردن إِلىٰ جانب مصر، عن رأي مؤداه أنه لم يعد يرى أي حل سياسي.

أنغلتون[55]. وفي الأول من حزيران/ يونيو انفجرت أَزمة سياسية في إِسرائيل. وفي نهاية ذلك النهار عُيِّن موشيه دايان، بطل حملة السويس عام 1956، في منصب وزير الدفاع. وبدت الحرب وشيكة الوقوع. وكان بعض القادة في الجيش الإِسرائيلي متلهفين على القيام بضربة سريعة. ولكن يبدو أن إيبان كان يدرك تجربة السويس، عندما دخلت إِسرائيل الحرب بدون مباركة أَمريكيَّة. وكان يريد تأييد جونسون، أَو سكوته على الأقل، إذا ما قامت إِسرائيل بعمل عسكري. وبناء على ما سمعه في 26 أيار/ مايو في المكتب البيضاوي، وما أكَّدته رسالة راسك الصارمة في 28 منه، فإن مثل تلك المساندة لم تكن قضية مُسلَّماً بها، إذا ما أقدمت إِسرائيل على عمل استباقي.

تلقَّى إيبان بعد ذلك، في الأول من حزيران/ يونيو، رسالة أسهمت في تغيير موقفه. وكانت الرسالة بمثابة تقرير عن اجتماع الوزير إيفرون مع فورتاس. وقد ذكر أن هذا الأخير قال «إن أشكول وإيبان يؤديان خدمة جُلّى لإِسرائيل بإعطائهما فرصة للولايات المتحدة، كي تبحث عن خيارات أخرى غير خيار استخدام القوة الإِسرائيلي. ولو أنَّهما لم يفعلا ذلك لكان من الصعب أن يضمنا تعاطف الرئيس»[56]. واستنتج إيبان من هذا أنه أقرب ما يكون إِلىٰ

(55) Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy, P. 417 وانظر أيضاً: Ian Black and Benny Morris. Israel's Secret Wars: A History of Israel's Intelligence Services (Grove Weidenfield, 1991) P. 537 وقد أشار مؤلفا هذا الكتاب إِلىٰ مقابلة مع آميت زعم فيها أنه ذهب إِلىٰ واشنطن لكي «يقول (للأَمريكيين) إننا ماضون إِلىٰ الحرب، ولكي نسمع رد فعلهم».

(56) خطاب إِلىٰ وليام ب. كوانت من أبا إيبان بتاريخ 26 تموز/ يوليو 1990. وقد أورد إيبان في سيرته الذاتية Autobiography على الصفحتين 384 ـ 385، حديثاً أكثر إسهاباً عن هذه الرسالة، ولكن دون أن يذكر إيفرون أَو فورتاس بالاسم. ويؤخذ مما قاله إيبان أن أَمريكياً على صلة وثيقة بجونسون (فورتاس) قد روى عنه قوله: «لو أن إِسرائيل تصرَّفت بمفردها دون استنفاد المساعي السياسية، لاقترفت بذلك خطأً مدمِّراً كالكارثة، وعندئذ يكاد يكون من المستحيل على الولايات المتّحدة أن تساعد إِسرائيل، كما تصبح العلاقات المترتبة على ذلك متوترة. والحرب إذا اندلعت فقد تكون طويلة ومكلفة لإِسرائيل. وإذا أطلقت إِسرائيل =

الضوء الأخضر، الذي يستطيع الرئيس أن يقدِّمه وهو آمن. وقد قام إيبان بعد ذلك باستدعاء الجنرالين، إسحاق رابين وأهارون ياريف ليخبرهما، بأنَّه لم يعد يرى أيَّة ضرورة دبلوماسيَّة لمزيد من ضبط النَّفس العسكري(57).

كان الثاني من حزيران/ يونيو، الفرصة الأخيرة من أجل جهود دبلوماسيَّة حثيثة، قبل أن تتَّخذ إسرائيل قرارها بالحرب. وكان من المقرّر أن يغادر السفير الإسرائيلي إلىٰ بلاده في وقت متأخّر من ذلك اليوم، كما كان مقرَّراً أن يُعقد

= الطلقة الأولى قبل إجراء مناقشة في الأمم المتَّحدة، لألغت بذلك أي احتمال في أن تلقى مساعدة من جانب الولايات المتّحدة. وعلى الإسرائيليين ألا ينتقدوا اشكول وإيبان. وعليهم أن يدركوا أن ما يتذرّعان به من ضبط النفس ومن الإجراءات المدروسة جيداً سيكون له تأثير حاسم عندما تأخذ الولايات المتّحدة في النظر في مدى مشاركتها». ولكن فورتاس كان يعتقد بأنَّه «إذا ما ثبت بأن الإجراءات التي تقوم بها الأمم المتَّحدة هي إجراءات غير فعَّالة، فستؤازر الولايات المتّحدة إسرائيل الآن». وقد كرّر إيبان هذه الرواية، مع ذكر اسم فورتاس. في هذه المرة في كتابه, Abba Eban, Personal Witness: Israel through My Eyes (Puntnam's, 1993) P. 405. ويؤخذ من مفكرة مواعيد الرئيس اليومية أن جونسون وفورتاس تحدثا في الساعة الثامنة وثلاث وأربعين دقيقة من مساء يوم 28 أيار/ مايو. وحاول جونسون الاتصال مرة أخرى بفورتاس يوم 31 أيار/ مايو، ولكن فورتاس كان في بورتوريكو. انظر أيضاً: (Shimon Peres, David's Sling Random House, 1970), P. 236, وقد كتب بيريز في هذا الكتاب: «مع اقتراب شهر أيار/ مايو من نهايته، أصبح واضحاً أنَّه لم يعد هناك أي أمل في عملية بحرية عبر المضيق. وحتى في دوائر معينة في واشنطن فإن الرأي الذي كان يسمع هو أن الوحيد القادر على التماس مخرج من هذا الطريق المسدود هو إسرائيل نفسها. وقد بلغ هذا الرأي إلىٰ مسامع القدس.

(57) يشير بريتشر في صفحة 417 من كتابه: Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy إلىٰ أن إيبان قد اطلع بدوره على تقرير آميت بما ورد فيه من تقدير مؤداه «أن هناك فرصة متزايدة للحصول على تأييد سياسي أمريكي إذا ما تصرفنا من تلقاء أنفسنا». أما إيتان هابر Eitan Haber فهو يشير في كتابه Today War Will Break Out: The Reminiscences of Brigadier General Israel Lior (Jerusalem: Edanim Yediot Aharonot, 1987) الصادر باللغة العبرية (ص 213) إلىٰ أن إيبان انتهى في أول حزيران/ يونيو إلىٰ أنه لم تعد هناك أي حاجة إلىٰ انتظار إجراء تتخذه الولايات المتّحدة. وارتأى البعض في تغييره لرأيه نتيجة مؤداها أن الولايات المتّحدة ليست جادّة في موضوع الأسطول البحري ومن ثم، فإن إسرائيل حرّة في أن تتصرّف على مسؤوليتها الخاصَّة (ص 205 ـ 206).

اجتماع «مصيري» آخر لمجلس الوزراء الإسرائيلي في 4 حزيران/ يونيو. وفي حوالي الحادية عشرة قبل الظهر من يوم الثاني من حزيران/ يونيو، اجتمع الوزير إيفرون إلىٰ ولت روستو في البيت الأبيض، دون أن يتلقَّى تعليمات من القدس. أراد أن يتأكَّد من أن جونسون قد أدرك أن الوقت قصير جداً، وأن إسرائيل يمكن أن تلجأ إلىٰ الحرب. كان يسعى إلىٰ تأكيد أكبر، من انطباع عميت بأن الولايات المتحدة، لن تعترض بشدَّة بالغة إذا ما تصرَّفت إسرائيل بمفردها. وأكَّد إيفرون أنه لا ينقل رسالة رسمية من حكومته، ولكن النقاط التي أثارها كانت موضع اهتمام جدي. فقد أكَّد بداية أن الوقت لا يعمل لصالح إسرائيل، وأن الكفة العسكرية للحرب مع مصر تتزايد يوماً بعد يوم. ثم تساءل عما سيكون عليه ردّ الفعل الأمريكي إذا ما حاولت سفينة إسرائيلية أن تخترق الحصار، مما سيعرِّضها للنيران المصرية، فترد إسرائيل على ذلك بالهجوم على شرم الشيخ. هل ستعتبر الولايات المتحدة هذا، حالة من حالات تأكيد إسرائيل لحقّها المشروع في الدفاع عن النَّفس؟ وماذا سيحدث إذا ما تدخّل الاتّحاد السوڤييتي؟

قال روستو إن هذا السيناريو، مختلف جداً عن السيناريو الذي ناقشه مع إيبان، ولكنه بديل يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار. وقال إنه سيطلب رأي جونسون. ثم سأل إيفرون عن الوقت المتبقي، فردّ عليه إيفرون مشيراً إلىٰ 11 حزيران/ يونيو، وإن كان قد نوَّه بأن هذا التاريخ ليس بالتوقيت الجازم[58]. ولاحظ إيفرون، وهذا ما أكَّده روستو، أن عبد الناصر قد يمتنع عن إطلاق النيران، على سفينة تخفرها الولايات المتحدة عبر المضيق[59]. ولهذا فإن قضية

---

(58) أماط جونسون اللثام في كتابه ,Vantage Point (ص 294) دون أن يذكر إيفرسون بالاسم عن جزء من هذه الحادثة. أما بقية الأجزاء فتستند إلىٰ مقابلات مع المشاركين فيها.

(59) على النقيض من ذلك، فإن السفارة الأمريكيَّة في القاهرة كانت تعتقد اعتقاداً قوياً بأن المصريين سيقابلون أي محاولة لإعادة فتح المضيق برد فعل عسكري. انظر البرقية المؤرخة في 26 أيار/ مايو 1967 (القاهرة 8007، سري) والبرقية المؤرخة في 28 أيار/ مايو 1967 (القاهرة 8 ـ 93، =

وصول إسرائيل إلىٰ خليج العقبة، يمكن أن تبقى معلَّقة إلىٰ ما لا نهاية.

ثم تعرَّض إيفرون للالتزام الذي قدَّمه أيزنهاور للإسرائيليين عام 1957، مؤكداً أنَّه كان يتألَّف من شقين: التزام أَمريكي بالتأكيد على حق المرور الحرّ في المضيق، والاعتراف بحق إسرائيل في استخدام القوة في حالة إغلاقه. وكان هذا الشقّ الثاني هو ما يستطلعه الآن، لأن الشق الأول جرت مناقشته مع إيبان. ولاحظ إيفرون، من بين أشياء أخرى، أنه من الأفضل للعلاقات الأَمريكيَّة ـ العربية، والأَمريكيَّة ـ السوڤييتية أن تتصرَّف إسرائيل بمفردها، بدلاً من الاعتماد على الولايات المتحدة في استخدام القوة لفتح المضيق[60]. وهذه النقطة سبق لعدَّة سفراء أَمريكيين في البلدان العربية أن نوَّهوا بها، ولم تفت روستو الذي حضّ جونسون على أن يبحث اقتراح إيڤرون «على وجه السرعة».

لم يُعرف رد فعل جونسون على أفكار إيفرون، وإن قيل أنه ناقشها مع راسك[61]. بيد أن الرسالة التي بعث بها إلىٰ أشكول في اليوم التالي، لم تتضمَّن أيَّة إشارة إلىٰ نهج جديد. ولاحظ إيفرون أن الرسالة تضمّنت إشارة إلىٰ

---

= سري) والبرقية المؤرخة 3 حزيران/ يونيو 1967 (القاهرة 8432، سري) ولم تعد كلها من المصنَّفات السرِّيَّة في 4 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1990.

(60) مقابلة مع إيفرون في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1974. والملاحظات الخاصة بهذا الاجتماع دونها هارولد سوندرز الذي كان حاضراً كما أنه استشير أيضاً.

(61) كان إيفرون مشغولاً يوم 3 حزيران/ يونيو. ففي الصباح المبكر قدَّم قائمة طويلة باحتياجات إسرائيل العسكرية إلىٰ مكنمارا الذي أفهمه ضمناً أن الأسلحة لا يمكن مطلقاً أن تصل إلىٰ إسرائيل في الوقت المطلوب لأن الحرب لن تلبث أن تنتهي سريعاً. وقد فهم إيفرون هذه العبارة على أنَّها إشارة إلىٰ أن الولايات المتّحدة واثقة من أن إسرائيل ستنتصر، وأنَّه لا حاجة إلىٰ إجراء أَمريكي. وفي فترة تالية من النهار اجتمع إيفرون براسك الذي سلمه أثناء اجتماع ودِّي للغاية خطاباً من جونسون إلىٰ اشكول. وفي مساء نفس اليوم تناول إيفرون العشاء مع والت روستو الذي تحدَّث باستفاضة عما ينبغي عمله في المنطقة بعد انتهاء الحرب. وكان من رأي إيفرون أن هؤلاء المسؤولين الأَمريكيين الثلاثة. وكلهم على دراية برسالته هو وآميت ـ أتيحت لهم في هذا اليوم عدة فرص لتحذير إسرائيل من الإقدام على إجراء عسكري، ولكنهم تكلموا عوضاً عن ذلك كما لو أن الحرب كانت أمراً مقضياً. مقابلة مع إيفرون، 5 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1991.

شخصه، كما تضمَّنت الجملة التالية: «تبادلنا الآراء بصورة كاملة وناجزة مع الجنرال عميت»[62]. والحق أن جونسون أضاف العبارة الخاصة بعميت بنفسه، بعد أن تلقَّى مذكرة واضحة من هيلمز، عن مباحثاته مع عميت، مشفوعة بتحذير بأن إسرائيل كانت على وشك الشروع بالقتال[63]. وفيما عدا ذلك، فإن الرسالة التي جاءت جواباً على رسالة أشكول في 30 أيار/ مايو كانت تكراراً في معظمها لما سبق أن قيل لإيبان[64].

---

(62) يؤخذ مما قاله إيفرون، أن هذا كان أقرب ما يكون من استجابة جونسون لرسائله ورسائل آميت، وفحواها أن الوقت آخذ في النفاد، وأن إسرائيل قد تضطر إلى اتخاذ إجراء حالاً. وكان من رأيه أن جونسون، باعترافه بهذه الإشارات، إنما يقول لإسرائيل «إن الضوء الأحمر قد تحوّل إلى اللون الأصفر». مقابلة من إيفرون 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1991.

(63) مقابلة مع ريتشارد هلمز، 8 حزيران/ يونيو 1992. قال آميت لهلمز إن إسرائيل لا تحتاج من الولايات المتّحدة إلاّ إلى إمدادات السلاح التي اتفق عليها فعلاً، وإلى التأييد الدبلوماسي، وإلى التصدّي للسوفييت إن لزم الأمر. وفسر آميت استدعاءه هو والسفير هارمان إلى القدس في أول حزيران/ يونيو باعتباره أمارة على أن قرار الحرب بات وشيكاً. وفي رأي آميت أن عبد الناصر لم يكن يخطط لهجوم بري، ولكن لم يكن في وسع إسرائيل انتظار خطوته التالية، فالتكاليف الاقتصادية ضخمة جداً/ والضغوط السياسية شديدة على إشكول. يضاف إلى هذا أن هناك احتمالاً بقيام المصريين بضربة جوية، ربما على مفاعل ديمونة النووي. ويؤخذ مما قاله شلو آرونسون في كتابه:

Shlomo Aronson, The Politics and Strategy of Nuclear Weapons in the Middle East: Opacity, Theory, and Reality, 1960-1991. An Israeli Perspective (State University of New York Press. 1992). P. 109.

أن طائرة مصرية حلّقت فوق ديمونة في 17 أيار/ مايو 1967 في مهمة استطلاع جوي. ويسوق آرونسون حججاً مسهبة مؤداها أن الهدف الرئيسي لعبد الناصر في الأزمة التي أفضت إلى حرب حزيران/ يونيو 1967، هو جعل مصر في وضع يطوع لها أن تضرب ديمونة قبل أن تحصل إسرائيل على صواريخ أرض ـ أرض ذات رؤوس نووية. ويقال إن إشكول كان في شغل شاغل بالتهديد المحتمل لديمونة. انظر: Haber, Today War Will Break Out, P. 161.

(64) خطاب من الرئيس جونسون إلى رئيس الوزراء إشكول. وهو متاح في مكتبة جونسون مع مذكرة مرفقة بتاريخ 3 حزيران/ يونيو، سرّي (لم يعد من المصنَّفات السرّيّة في 5 نيسان/ أبريل 1982) ومع مذكرة طريفة من والت روستو بأنّه «قد يتعيَّن علينا على وجه عاجل أن نسجل هذا الخطاب حالاً». انظر أيضاً: Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy, P. 420 =

أجرى السفير هارمان آخر حديث له مع الوزير راسك، في 2 حزيران/ يونيو قبل سفره إِلىٰ إسرائيل. ولم يكن لدى راسك أي جديد يبلغه للسفير. وكانت الجهود المبذولة لكسب مؤيدين لإعلان الدول البحرية مستمرة. ولم يكن الإطار الضروري لعمل الأطراف المتعددة في خليج العقبة قد وُضع بعد. وظلَّت مسألة من يُطلق النار أولاً مسألة بالغة الأهمية، وحذَّر راسك هارمان من أي عمل تقوم به إِسرائيل(65).

بيد أن هذا التحذير لم يسمعه هارمان عندما اجتمع بفورتاس قبل مغادرته المطار مباشرة. واستناداً إِلىٰ الكاتب القانوني لفورتاس، الذي سمع التعليقات، فإن فورتاس، الذي اجتمع مع الرئيس في وقت مبكر من ذلك اليوم، قال لهارمان: راسك يتمهل فيما إِسرائيل تحترق. إذا كنتم تريدون إنقاذ أنفسكم فاعتمدوا على أنفسكم»(66).

في اليوم التالي، الثالث من حزيران/ يونيو، أُعلن في القاهرة، أن محيي الدين سيزور الولايات المتحدة لإجراء مباحثات في 7 حزيران/ يونيو(67). وكان راسك قد أعلم هارمان في اليوم السابق عن هذه الزيارة

---

= كما أن بار ـ زوهار نشر جزءاً من هذا النص في كتابه .Bar-Zohar, Embassies in Crisis, P 175 أما موشي ديان فيقول في كتابه ,Moshe Dayan (ص 345 ـ 346) أن خطاباً من جونسون قرىء في اجتماع لجنة الدفاع الوزارية في 4 حزيران/ يونيو، وهو الاجتماع الذي اتخذ فيه قرار الحرب.

(65) برقية وزارة الخارجيَّة رقم 297977 بتاريخ 3 حزيران/ يونيو 1967، ص 3 سري (لم تعد من المصنَّفات السرِّية في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990).

(66) خطاب ليفيت إِلىٰ كوانت بتاريخ 8 آب/ أغسطس Kalman, Abe Fortas, P. 3011991 . .

(67) بعث عبد الناصر بخطاب إِلىٰ جونسون في 2 حزيران/ يونيو وصل إِلىٰ الرئيس في اليوم التالي، ووافق فيه على زيارة محيي الدين، ولكنه ـ بعبارة والت روستو ـ كان فيما عدا ذلك خطاباً «ليس فيه أي تساهل» انظر مذكرة روستو إِلىٰ جونسون بتاريخ 3 حزيران/ يونيو 1967 مع نص خطاب عبد الناصر، سري (لم تعد من المصنَّفات السرِّيَّة في 27 آب/ أغسطس 1982)، مكتبة جونسون. كما وصل تقرير آندرسون غير المشجع عن حديثه مع عبد الناصر إِلىٰ الرئيس في نفس هذا الوقت تقريباً.

المقرَّرة. وكان من الواضح أن الإسرائيليين منزعجون، لأن مثل هذه الزيارة لن تكون في صالحهم. وفي إسرائيل أبلغ كل من هارمان وعميت، اللّذان وصلا في وقت واحد، أشكول أنه لا توجد فرصة أمام عمل أمريكي وحيد الجانب، أو عمل ناجح متعدِّد الأطراف. وكان الاستنتاج الذي لا مفر منه، هو أن تتصرَّف إسرائيل بمفردها. وكان تقدير عميت أن الولايات المتحدة، لن تعترض إذا ما خرقت إسرائيل الحصار بطريقتها الخاصَّة(68). وعندما شعر راسك أن الوقت يكاد ينفد، أبرق إلىٰ السفراء في العالم العربي، محذِّراً من أن إسرائيل قد تُقدم على عمل بمفردها بسرعة. وأكَّد على الالتزام الأمريكي بالاستقلال السياسي، ووحدة أراضي جميع دول المنطقة، وذكَّرهم بالالتزامات الأمريكيَّة تجاه إسرائيل عام 1957 والتي تتعلَّق بالمضيق، وحثّهم أن يبعثوا إليه بأية أفكار عن كيفيَّة تجنّب الحرب(69).

(68) Gilboa, Six Years. Six Days, P. 199 أشار واحد من المشاركين في الاجتماع إلىٰ ما قاله آميت من أن الولايات المتّحدة ستبارك ما تفعله إسرائيل أياً كان إن هي نجحت في التخلّص من عبد الناصر. انظر أيضاً ما نقل عن سكرتير مجلس وزراء إشكول في كتاب: Andrew Cockburn and leslie Cockburn, Dangerous Liaison: The Inside Story of the U. S. Israeli Covert Relationship (Harper Collins Publishers, 1991), PP. 145-46 وللرجوع إلىٰ المصدر الأصلي انظر: Haber, Today War Will Break Out, PP. 216-18. أما رواية آميت نفسه فتتضمّن أنه قال إن الولايات المتّحدة لن تحزن إذا ما قامت إسرائيل بضرب مصر (مقابلة، 4 حزيران/ يونيو 1992). كما قال آميت لأعضاء مجلس الوزراء إن الأسطول الصغير المعروف باسم «ريجاتا البحر الأحمر» ينبغي ألاّ يؤخذ مأخذ جد. وفي أثناء اجتماع تال لمجلس الوزراء في 4 حزيران/ يونيو وهو الاجتماع الذي اتخذ فيه قرار خوض الحرب بصورة رسمية، قال إشكول إن جونسون قد لطف الآن من موقفه وإنه سيمنح إسرائيل تأييده السياسي. انظر Brecher, Decisions in Crisis, P. 167.

(69) برقية صادرة، وزارة الخارجيَّة، كتاب دوري للعواصم العربية، من وزير الخارجيَّة إلىٰ السفراء ولا يطلع عليه سواهم، 3 حزيران/ يونيو 1967 الساعة السابعة والدقيقة السابعة عشرة مساء، سرِّي (لم يعد من المصنَّفات السرِّيَّة، في 4 كانون الثاني/ يناير 1990). «لا يسعكم أن تفترضوا بأن في وسع الولايات المتّحدة أن تأمر إسرائيل بعدم القتال في سبيل ما تعده مصالح على أقصى درجة من الحيوية بالنسبة لها. لقد توسلنا بالحد الأقصى من ضبط النفس، وقد تمكنّا حتى الآن من منع إسرائيل من التحرّك. ولكن سيكولوجية «الجهاد» ـ أو =

وفي الليلة ذاتها طار جونسون إلىٰ نيويورك، لحضور احتفال للحزب الديمقراطي، كان يستأثر باهتمامه على نحو ظاهر طوال الأيام السابقة. وأشار جونسون إلىٰ «قلقه العميق» بشأن الوضع في الشرق الأَوسط، دون أن يستطرد في ذلك. وفيما كان يتناول العشاء أُخبر جونسون، أن الإِسرائيليين قد اتّخذوا قرارهم بالمضي إلىٰ الحرب. ومال عليه إيب فاينبيرغ، وهو مصرفي مرموق وجامع تبرعات للحزب الديمقراطي، وهمس في أذنه: «السيد الرئيس لم يعد من الممكن التأخير أكثر من ذلك. ستُشن (الحرب) خلال الساعات الأربع والعشرين القادمة»(70). وهكذا علم الرئيس أن اشتعال الحرب بات وشيكاً.

في الساعات الأربع والعشرين المتبقية، قبل وقوع الهجوم الإِسرائيلي، لم يتخذ جونسون أي إجراء. فالإِسرائيليون لم يبلّغوه رسمياً بقرارهم، ولم يكن لديه أي سبب للدهشة عند إيقاظه صباح يوم 5 حزيران/ يونيو لإعلامه بأن الحرب قد بدأت. فهو على أية حال كان قد اتّخذ خطوات كي يؤكّد للإِسرائيليين، أن «الضوء الأحمر» الذي أوضحه يوم 26 أيار/ مايو قد تحوّل

---

= الحرب المقدسة ـ في العالم العربي تضاهيها سيكولوجية سفر الرؤيا داخل إِسرائيل. وقد تقدم إِسرائيل على اتخاذ قرار بضرورة اللجوء إلىٰ القوة لحماية مصالحها الحيوية. ولذا فعلينا عند معالجة القضايا الداخلة في هذا الأمر أن نضع نصب أعيننا ضرورة التماس حل يمكن بفضله حمل إِسرائيل على ضبط النفس. . ولن تفيد مطالبة إِسرائيل بقبول الوضع الراهن الحالي في المضيق، لأن إِسرائيل ستحارب ولن نستطيع حملها على ضبط النفس. ولا يسعنا أن ننفض اليدين ونقول في هذه الحالة دعوهم يقاتلوا، وسنحاول البقاء على الحياد.

(70) Merle Miller, Lyndon: An Oral Biography (Putnam's, 1980). اتخذ مجلس الوزراء الإِسرائيلي القرار الرسمي بدخول الحرب في ختام اجتماع استغرق سبع ساعات عقد في 4 حزيران/ يونيو، وانتهى تقريباً بعد الظهر بتوقيت إِسرائيل. فإن صحت هذه الرواية. فلا بد أن فينبرج قد اعتمد في تقريره إلىٰ جونسون على القرار السابق من حيث المبدأ الخاص بدخول الحرب في 5 حزيران/ يونيو الذي اتخذه «مجلس الوزراء الداخلي» الإِسرائيلي، أولاً في 2 حزيران/ يونيو ثم في 3 حزيران/ يونيو. وقد وصف إيفرون رواية فينبرج بأنها «هراء» وكان ذلك في مقابلة تمت في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1991. وقال: لم يعرف أحد في الولايات المتّحدة في ذلك الوقت متى تبدأ الحرب على وجه التحديد.

إِلىٰ ضوء أصفر. ولم يكن لدى جونسون، الذي كان بعيداً عن تحريض الإِسرائيليين على الهجوم، ما يقدّمه لهم. و«الضوء الأصفر» الذي أشار إليه في رسالته إِلىٰ أشكول في 3 حزيران/ يونيو، والذي تكرّر ذكره في ملاحظات فورتاس وغولدبيرغ، كان معناه «كن حذراً» و«لا تعتمد على الولايات المتحدة إذا ما وقعت في متاعب». ولكن «الضوء الأصفر» كما يفهمه سائقو السيارات هو في مرتبة الضوء الأخضر.

## نشوب الحرب

لن يعود الشرق الأَوسط أبداً إِلىٰ ما كان عليه. فالحرب التي كان من الممكن تفاديها، سرعان ما حوَّلت سياسة المنطقة وخارطتها. وباتت السياسة الأَمريكيَّة تجاه المنطقة، على وشك إجراء مراجعة جذرية. والنِّزاع الذي حاولت واشنطن وضعه في «ثلاجة» في العقد الماضي، لم يعد من الممكن تجاهله دون مبالاة.

أحدث اندلاع حرب الخامس من حزيران/ يونيو، تبدّلاً عميقاً في موقف صانعي السياسة الأَمريكيَّة. فالافتراضات التي سبقت اندلاع الحرب بثلاثة أسابيع، أضحت باطلة بين عشية وضحاها، واحتلَّت الأولوية قضايا جديدة. كيف يواكب الرئيس جونسون المشكلات الملحّة التي باتت تواجهه الآن؟ هل يعتبر إِسرائيل مسؤولة عن البدء بالحرب، أم يعترف بأنه لم يكن ثمة بديل حقاً؟ لقد كان وزير الخارجيَّة راسك يكرِّر على مسامع الإِسرائيليين، أن من الأهمية بمكان من يبدأ الحرب، ولكن جونسون كان يلمح إِلىٰ أنه لا يشاطره هذا الرأي. وماذا عن وحدة أَراضي جميع بلدان المنطقة، التي تعهدت الولايات المتحدة بالمحافظة عليها؟ هل ينطبق الآن على الدول العربية التي خسرت الأَراضي التي احتلتها إِسرائيل؟ وهل ستستهدف السياسة الأَمريكيَّة، بصورة أساسيَّة، العودة إِلىٰ ما يشبه سياسة الوضع الراهن زماناً ومكاناً، أم ستبذل جهداً من أجل وضع أساس مختلف للعلاقات العربية ـ الإِسرائيلية في المستقبل؟

وقصارى القول هل باتت اتّفاقيات الهدنة لعام 1949 لاغية الآن؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هو البديل عنها؟

لم يوجّه جونسون اللوم أبداً إِلىٰ الإِسرائيليين لأنَّهم بدأوا بالحرب، وإن كان قد عبَّر عن «خيبة أمله» لأنَّهم لم يأخذوا بمشورته(71). وفي الاجتماع الذي عقده جونسون مع مستشاريه في 7 حزيران/ يونيو، عندما بات النصر الإِسرائيلي ميدانياً واضحاً للعيان، عبّر عن تشاؤمه بأن هذه الحرب لن تؤدي إِلىٰ حل المشكلات العميقة الجذور في المنطقة(72). وبعد ذلك بسنوات أكَّد ولت روستو، مستشار الأَمن القومي، والذي كان يتحدَّث مع الرئيس أكثر من أي شخص آخر طوال الأَزمة، أن جونسون قد اعترض بشدَّة على قرار إِسرائيل بالذهاب إِلىٰ الحرب(73).

---

(71) في ثاني أيام الحرب نقل آرثر جولدبيرج إِلىٰ البيت الأبيض رسالة من رئيس الوزراء الإِسرائيلي إشكول أرسلت إليه عن طريق كبير القضاة في إِسرائيل: «فإشكول يأمل أن تتفهموا، العمل الذي أقدمت عليه إِسرائيل، فقد ترتب هذا العمل على تقدير بأن وضع الأمن قد تدهور تدهوراً أصبح فيه وجودها الوطني مهدداً. وإشكول يأمل ألا تتخذ أي إجراء من شأنه الحد من العمل الإِسرائيلي للتوصل إِلىٰ حرية الملاحة عبر خليج العقبة. وهم يدركون صعوباتكم في التوصل إِلىٰ هذه النتيجة، وهم على استعداد لتولي الأمر بأنفسهم «انظر مذكرة من روستو إِلىٰ جونسون، 6 حزيران/ يونيو 1967، الساعة الحادية عشرة صباحاً. سرِّي (لم تعد من المصنَّفات السرِّيَّة في 23 آب/ أغسطس 1982).

(72) مذكرة للاحتفاظ بها في السجلات، إِلىٰ اجتماع مجلس الأَمن القومي، 7 حزيران/ يونيو 1967، سرِّي، (لم تعد من المصنَّفات السرِّيَّة في 27 آب/ أغسطس 1982). «قال الرئيس أنه ليس واثقاً من أننا قد تخلصنا من متاعبنا. ولم يسعه أن يتصور أن يقول الاتّحاد السوفييتي إنه أخطأ في الحساب ثم يمضي في سبيله. ويجب أن يكون هدفنا هو أن «نبدو في صورة تضم أقل عدد من الأبطال وأقل عدد من السفلة يكون في استطاعتنا». ومن الأهمية بمكان أن يدرك الجميع أننا لا نؤيد العدوان. ونحن آسفون لأن هذا قد حدث. ووضعنا هو أحسن وضع في طاقتنا في ضوء تعقيدات الموقف. لقد كنا نظن أن لدينا التزاماً من تلك الحكومات، ولكنه لم يلبث أن تبدّد دخاناً في الهواء. وقال الرئيس إنه متى حل الوقت الذي نكون قد انتهينا فيه من المشكلات المتقيحة، فستتمنى لو أن الحرب لم تقع».

(73) مذكرة للاحتفاظ بها في السجلات: ذكريات والت روستو عن 5 حزيران/ يونيو 1967، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968 سرِّي للغاية (لم تعد من المصنَّفات السرِّيَّة في 23 تشرين الثاني/ =

إذا كان جونسون صادقاً حقاً في مخاوفه بشأن لجوء إسرائيل إلىٰ القوة، فلماذا أصبح مؤيّداً متحمّساً لإسرائيل بمجرد بدء القتال؟ هل كان يستجيب لضغوط من الرأي العام الممالىء لإسرائيل في الولايات المتحدة، أم كان ذلك بسبب عواطفه الخاصة تجاه الدولة اليهودية؟ لا شك أن عواطفه كان لها دورها، وكذلك حقيقة عجزه، حل أَزمة الإسرائيليين. لقد كان من شأن التزام أَمريكي مبكر باستخدام القوة، من أجل إعادة فتح مضيق تيران أن يغلَّ يد إسرائيل، ولكن ذلك كان أكثر مما هو مستعد للتفكير به. ولعل تجربته المُرَّة في ڤيتنام، قد جعلته متشككاً إزاء إيجاد حلول عسكرية قادرة على حل مشكلات سياسية معقَّدة. صحيح أن جونسون لم يعط الإسرائيليين ضوءاً أخضر تماماً، ولكنه استبعد الاعتراض على تصرّفاتهم. كما أنه أعطى إشارات بأن حرب السويس لن تتكرّر. ولكن ماذا يمكن أن يحدث؟ هل تضمن الولايات المتحدة احتلال إسرائيل لمساحات كبيرة من الأَراضي العربية إلىٰ أجل غير مسمًّى؟ هل تسعى إلىٰ تسوية سياسية مبكرة؟ وإذا كان الأمر كذلك فوفق أية شروط؟ جميع هذه القضايا كان ينبغي أن تُعالج بسرعة. ولكن بمجرد أن تبيَّن أن إسرائيل قد حقَّقت انتصاراً كاسحاً ترك «شعوراً عظيماً بالارتياح» لأن الولايات المتحدة لن يكون عليها أن تتورَّط عسكرياً[74].

وسرعان ما حوَّلت الولايات المتحدة انتباهها إلىٰ تحقيق وقف لإطلاق

---

= أكتوبر 1984)، ص 3: «لعلي أقتصر على القول بين قوسين إن الرئيس جونسون لم يعتقد مطلقاً بأن الحرب لم تكن سوى خطأ من جانب الإسرائيليين، ولم يرَ مطلقاً في النصر السريع الباهر مناسبة للاغتباط أو للارتياح، وهو ما قاله لممثلي إسرائيل في عدد من المناسبات. على أنَّه يتعيَّن علي أن أقول إنه على الرغم من أن الحرب في ذلك الوقت قد بدأت على خلاف مشورتنا فقد كان هنا قدر من الارتياح لأن الأمور تسير بالنسبة للإسرائيليين سيراً طيباً. . فقد لاح وكأننا لن نكون في وضع يجعلنا نختار بين المشاركة بأنفسنا، أو رؤية الإسرائيليين وقد ألقي بهم في البحر أو هزموا. تلك كانت لحظة حرية بأن تكون مؤلمة للغاية، وهي طبعاً مع وجود السوفييت في الشرق الأوسط تعتبر لحظة خطر عام عارم».

(74) مقابلة مع ماك جورج باندي 11 كانون الأول/ ديسمبر 1968.

النَّار، والتأكّد من عدم تدخّل الاتّحاد السوڤييتي. أما مسألة كيف بدأت الحرب، التي استأثرت بشيء من الاهتمام في الساعات الأولى، فلم تلبث أن تخطتها الأحداث سريعاً.

كان جونسون متلهفاً على نقل الانطباع، بأن الولايات المتحدة لم تتورّط في القتال. فهذا من شأنه أن يقلِّص المخاطر، على مصالح الولايات المتحدة في العالم العربي، كما يقلِّص احتمال تدخّل السوڤييت، ويسرِّع في وقف إطلاق النار. هنا كان لذكرى أَزمة السويس دورها مرة أخرى. فالولايات المتحدة لم تشأ أن يُنظر إليها في العالم العربي بوصفها شريكة في التآمر مع إسرائيل، كما كان الحال مع بريطانيا وفرنسا عام 1956. إذ ما إن نشبت الأعمال الحربية، حتى فرضت الولايات المتحدة حظراً، على أية اتّفاقيات سلاح جديدة لجميع دول الشرق الأَوسط، بما في ذلك إِسرائيل. وظل الحظر ساري المفعول حتى نهاية العام، على الرغم من مطالب إِسرائيل الملحَّة برفعه.

وصلت أنباء القتال إِلىٰ جونسون، في وقت مبكر من صباح 5 حزيران/ يونيو. وبعد ثلاث ساعات من نشوب القتال بعث الوزير راسك، بعد التشاور مع الرئيس، برسالة إِلىٰ موسكو عبر القنوات الاعتياديَّة، معبِّراً عن دهشته لنشوب الحرب، وداعياً إِلىٰ وضع حد سريع للقتال[75]. وفي الساعة 7,47 بعد الظهر أجاب على «الخط الساخن» ـ وكان ذلك أول استخدام لتلك القناة من قنوات الاتصال في أَزمة، وأشار إِلىٰ خطورة الوضع، وإِلىٰ الحاجة إِلىٰ تعاون أَمريكي ـ سوڤييتي من أجل تحقيق وقف إطلاق النَّار. وجاء في ردّ جونسون على الخط الساخن في الساعة 8,47، أن على القوَّتين العظميين أن تبقيا خارج الصراع، وأن تشجعا على وقف إطلاق النار. وقد جرى على هذا الخط تبادل عشرين رسالة على وجه الإجمال خلال الأَزمة.

---

(75) J. J. Hoove مرجع سبق ذكره.

وسرعان ما أصبح الموقف الأَمريكي مؤيِّداً لوقف إطلاق النار، ولكن الغموض كان يحيط بما إذا كان الوقف، مرتبطاً بما ينص على العودة إِلىٰ حدود ما قبل الحرب. وكان من الواضح أن العودة المباشرة إِلىٰ الوضع القائم قبل 4 حزيران/ يونيو، كانت مستبعدة لأن من شأن ذلك أن يبقي على المضيق مغلقاً؛ ولكن انسحاباً للقوّات الإِسرائيلية يترافق مع رفع الحصار، كان من الممكن أن يلقى دعماً من واشنطن، لو أن السوڤييت والعرب ألحّوا على هذه المسألة في اليوم الأول.

في السادس من حزيران/ يونيو، باتت الولايات المتحدة تحبِّذ مجرد وقف لإطلاق النار في المكان[76]. واتصل كوسيغين أثناء النهار بجونسون من أجل وقف لإطلاق النَّار، يترافق مع انسحاب إِسرائيلي، ولكن في نهاية النهار وافق السوڤييت على قبول الموقف الأَمريكي. بيد أن المصريين رفضوا وقف إطلاق النَّار، في المكان الذي وصلت إليه القوّات. وفي ذلك الحين لم يكن جونسون يرغب في مساعدة عبد الناصر، الذي كان قد وجَّه إِلىٰ الولايات المتحدة في اليوم نفسه، اتهاماً كاذباً بالمشاركة المباشرة في الهجمات الجوية على مصر. وكان من نتائج تلك التهمة، أن قطعت ست دول عربية علاقاتها الدبلوماسيَّة مع واشنطن، مما سبَّب الكثير من المرارة ضد عبد الناصر حتى في أوساط المؤيدين للعرب في وزارة الخارجيَّة.

وعدا نفي اتهامات عبد الناصر والاستمرار في تأييد وقف إطلاق النَّار، لم تفعل الولايات المتحدة في اليوم التالي، 7 حزيران/ يونيو[77]، شيئاً يُذكر.

---

(76) المرجع السابق، ص 90 (مقابلة مع راسك).

(77) تم في 7 حزيران/ يونيو 1967 إبلاغ جونسون بآراء مسؤول إِسرائيلي من مستوى عال كان قد قال لنظيره الأَمريكي «بأن السوريين سينالون ضربتهم، إذ أننا نتعامل مع كل بلد بالدور»، وأثار نفس المسؤول سؤالاً عما يجول في خاطر الولايات المتّحدة بالنسبة لعبد الناصر بعد انتهاء الحرب. وقد فهم هذا السؤال على أنه أكثر من إشارة مستترة إِلىٰ أن إِسرائيل تود أن تدرس اتخاذ عمل مشترك لخلع عبد الناصر من السلطة.

وفي الثامن الشهر نفسه تعرَّضت سفينة المخابرات الأَمريكيَّة المرابِطة مقابل ساحل سيناء، ليبرتي، لهجوم من قِبل طائرة، وسفن مجهولة الهوية تبيَّن فيما بعد أنَّها إسرائيلية. وعندما وصلت أنباء الهجوم إِلىٰ واشنطن، خشي كل من وزير الدفاع مكنمارا وجونسون أن يكون الاتّحاد السوڤييتي هو المسؤول عن ذلك، وُسمعت تكهنات قاتمة عن «حرب عالمية ثالثة» في غرفة تقييم الموقف في البيت الأَبيض. ولكن سرعان ما تكشفت هوية المهاجم، وأبلغ جونسون موسكو على الخط الساخن بالحادث، وبإرسال طائرات من الأسطول السادس إِلىٰ مسرح الهجوم[78].

تُبيِّن هذه الحادثة ما كان يوليه جونسون من اهتمام استثنائي بسلوك السوڤييت منذ بدء الحرب. وهو وإن كان مستعداً خلال الأزمة في أيار/ مايو

(78) طلب من كلارك كليفورد، وهو عضو في المجلس الاستشاري للمخابرات الخارجيَّة التابع للرئيس، أن يقرِّر من هو المسؤول عن مهاجمة الباخرة «ليبرتي» ويؤخذ من الملاحظات التي دوِّنت عن اجتماع اللجنة الخاصة لمجلس الأَمن القومي في 9 حزيران/ يونيو 1967، أن كليفورد قرَّر بأنَّه من غير المتصور أن يكون هذا حادثاً غير مقصود». وهناك إشارة هامشية تقول إن «الرئيس وافق 100٪» (لم تعد من المصنَّفات السرِّيَّة في 12 آب/ أغسطس 1985).
وللوقوف على مزيد من المعلومات عن مسألة «ليبرتي» انظر:
James M. Ennes, Jr., Assault on the Liberty: The True Story of the Israeli Attack on an A,erican Intelligence Ship (Random House, 1979); James Bamford, The Puzzle Palace: A Reporty on America's Most Secret agency (Houghton Mifflin, 1982), PP. 217-29 Hirsh Goodman and Ze'ev Schiff, «The Attack on the Liberty,» Atlantic Monthly, September 1984, PP. 78-84; an letters to the editor, Atlantic Monthly, December 1984, PP. 7-8.
وكان كثير من المسؤولين الأَمريكيين وقت الهجوم على ليبرتي يعتقدون أن إسرائيل تصرّفت عامدة. وفي سنوات تالية زعم بعض الذين شاركوا في الأزمة أن معلومات المخابرات أوضحت أن الطيارين الإسرائيليين كانوا يعرفون أنَّهم يهاجمون سفينة ترفع الراية الأَمريكيَّة. وأشار الذين اعتقدوا بأن الاعتداء كان متعمداً إِلىٰ عدة دوافع. أم الدافع الذي يُذكر بصورة أكثر تواتراً فهو أن إسرائيل كانت تخطط للعدوان على مرتفعات الجولان، ولم تشأ أن يكون لدى الولايات المتّحدة دليل على أن إسرائيل تتعمّد خرق وقف إطلاق النار الذي قرَّرته الأُمم المتَّحدة.

لاعتبار النِّزاع نزاعاً عربياً ـ إسرائيلياً بالدرجة الأولى، إلاَّ أنَّه بمجرَّد اندلاع القتال انصبّ اهتمامه الأساسي على الاتّحاد السوڤييتي. أما وقد أصبحت إسرائيل في مأمن من الهزيمة على يد العرب، فإن سلوك السوڤييت بات وحده الذي يمكن أن يستثير ردّاً عسكرياً أمريكياً مباشراً. فالصّراع الإقليمي تضاءلت أهميته، بالمقارنة مع خطر المواجهة بين الدولتين العظميين. وظهر خطر التدخّل السوڤييتي ثانية، قبل أن يأخذ وقف إطلاق النّار الفعلي، مجراه على كافة الجبهات في اليوم السادس، في العاشر من حزيران/ يونيو، وعلى الجبهة السورية حيث اشتد القتال بشكل خاص في يومي 9 و10 حزيران/ يونيو، حيث بدا الإسرائيليون قادرين على تهديد دمشق. ومع أن المسؤولين الأمريكيين كانوا واثقين بأن إسرائيل توشك أن توافق على وقف النار، بمجرد استيلائها على مرتفعات الجولان، فإن السوڤييت كانوا فيما يبدو أقل تفاؤلاً. ففي الساعة 8,48 من مساء العاشر من حزيران/ يونيو بتوقيت واشنطن، بعث كوسيغين برسالة عبر الخط الساخن محذِّراً من أنَّهم قد يتَّخذون جميع الإجراءات الممكنة، «بما في ذلك العسكرية منها»، إذا لم توقف إسرائيل تقدّمها[79].

وأجاب جونسون مؤكداً للسوڤييت أن إسرائيل مستعدة للتوقف، وأصدر تعليماته إلىٰ مكنمارا بأن يحول الأسطول السادس، باتجاه الساحل السوري للتأكيد على ألاّ يستخف السوڤييت بتصميمه على مواجهة أي تحرّك عسكري سوڤييتي بتحرّك مماثل[80].

وعند الظهيرة كانت الأزمة قد انتهت تقريباً، فوقف إطلاق النّار دخل حيّز التنفيذ، وأوقف الأسطول السادس توجهه شرقاً. وانتهت الحرب. ومرَّة

---

(79) Lyndon Baines Johnson, The Vantage Point: Perspective of the Presidency, 1963-1969 (Holt, Rinehart and Winstn, 1971), PP. 301-02.

(80) انظر «مذكرة للاحتفاظ بها في السجلات: اجتماع الخط الساخن 10 حزيران/ يونيو 1967» سرِّي للغاية، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1968 (لم تعد من المصنَّفات السرِّيَّة جزئياً في 22 شباط/ فبراير 1982 و2 شباط/ فبراير 1993).

أخرى نشأ وضع جديد يستدعي اتخاذ سياسات جديدة[81].

## دبلوماسيَّة ما بعد الحرب

كان جونسون ومستشاروه يضعون نصب أعينهم، الطريقة التي تعامل بها أيزنهاور مع الإِسرائيليين بعد حرب السويس. وكانوا عازمين على عدم اتباع الاستراتيجية ذاتها، بحمل إِسرائيل على الانسحاب من الأَراضي التي غزتها في مقابل تنازلات عربية يسيرة[82]. ولم يكن هذا يعني أن الولايات المتحدة، تؤيِّد احتفاظ إِسرائيل بالأَراضي المحتلة إِلىٰ فترة غير محدودة، بل كان يعني أن يتم تبادل الأَراضي بسلام حقيقي، وهو ما كان يفتقده الشرق الأَوسط منذ قيام إسرائيل. ومن الواضح أن هذا يستغرق وقتاً، ولكن الوقت كان يبدو في صالح إِسرائيل. وكان الإِسرائيليون قد أعلنوا رسمياً أَنَّهم لا ينوون توسيع حدودهم كنتيجة للحرب[83]. وكانت الحاجة تدعو، كما رأى الرسميون الأَمريكيون، إِلىٰ وضع إطار لتسوية سلمية ثم ترك الفسحة للوقت إِلىٰ أن يصبح العرب

---

(81) Stephen Green, Taking Sides: American's Secret Relations with a Militant Israel (William Morrow, 1984) PP. 204-11; and Green, Living by the Sword: America and Israel in the Middle East, 1968-87 (Brattleboro, Vt.: Amana Books, 1988) P. 235.

(82) في وقت مبكر يرجع إِلىٰ 6 حزيران/ يونيو 1967. أوضح والت روستو للرئيس أن مجرد وقف لإِطلاق النار يدع إِسرائيل مسيطرة على الأراضي يعني أننا «نستطيع أن نستخدم الوضع الفعلي القائم على الساحة لمحاولة التفاوض لا حول العودة إِلىٰ خطوط الهدنة فقط بل لتحقيق سلام نهائي في الشرق الأوسط» (لم تعد من المصنَّفات السرِّيَّة في 3 آذار/ مارس 1982) وفي اليوم التالي بعث والت روستو بمذكرة مكتوبة بخط اليد إِلىٰ الرئيس كتب فيها «إن بيل مويرز يروي عن طريق فينبرج (كذا) نقلاً عن إيبان: (1) عندما يطلب الاتّحاد السوفييتي الانسحاب من خطوط وقف إِطلاق النار، فإن إيبان سيقول: «لا انسحاب إِلىٰ الوراء دون سلام نهائي. . . (2) ويقول فينبرج إن هذا مخرج للرئيس لكي يصحِّح موقفه بعد «الحياد» وما إليه». وكان روستو يشير إِلىٰ بيان صدر في اليوم الأول للحرب من ناطق بلسان وزارة الخارجيَّة قال فيه إن الولايات المتّحدة «محايدة في التفكير والقول والفعل». فأحدث هذا عاصفة نارية في الجالية الموالية لإِسرائيل التي فسَّرته باعتباره بياناً بعدم المبالاة.

(83) نقل إيفرون هذه النقطة إِلىٰ والت روستو في 5 حزيران/ يونيو.

مستعدين للتفاوض، لاسترجاع أَراضيهم. ومن أجل المساعدة في وضع إطار دبلوماسي، كانت الولايات المتحدة تحتاج أن تضمن، ألاّ يتحول ميزان القوة العسكري في غير صالح إِسرائيل. ولم يكن مثل هذا التحوّل محتملاً في المستقبل القريب، نظراً لما أصاب القوات المصرية والسورية والأردنية من دمار.

وقُصارى القول إن تحولاً مهماً قد حدث في السياسة الأَمريكيَّة، في الأيام التي تلت الحرب. ولكن لا يوجد ما يثبت أن هذا التحوّل قد ترافق مع كثير من المناقشات العامة، أَو النظر في مسارات بديلة للعمل. وبدلاً من ذلك بدا أن الرئيس وكبار مساعديه قد افترضوا ببساطة، أنَّه لا يسعهم العودة إِلىٰ السياسة القديمة المخفقة. ومن المحتمل تماماً، أن النغمة القوية الممالئة لإِسرائيل في أوساط الرأي العام، وآراء الكونغرس، وضغط أصدقاء جونسون اليهود الكثيرين، واتهامات عبد الناصر التي لا أساس لها، قد ساهمت جميعاً بدور محدد. ربما كان الأمر كذلك. ولكن جونسون أيضاً كانت له ذكرياته الخاصة عن السويس. فقد عارض سياسة أيزنهاور في إرغام إِسرائيل على الانسحاب من السويس بدون سلام بالمقابل. وهو لن يقتدي بأيزنهاور الآن في وقت تبدو فيه قضية إِسرائيل الأدبية والقانونية، أقوى بكثير مما كانت عليه عام 1956.

وكان من الواضح أن جونسون، لم يكن يعتقد أن من واجب الولايات المتحدة أن تشرع على الفور، في بذل جهد مكثَّف ورفيع المستوى لصنع السَّلام، إما لأنَّه كان يرى أن مثل هذه الخطوة لن يكتب لها النجاح، نظراً لتدني مكانة الولايات المتحدة في العواصم العربية، أَو لأنه شعر بعدم القدرة على الاضطلاع بمثل هذا الجهد، في وقت تستأثر فيه ڤيتنام بجلّ وقته. ولم يظهر مطلقاً أن هذا الخيار، أَو ذاك قد أُخذ جدياً بعين الاعتبار. وعوضاً عن ذلك، اقترح جونسون خطوطاً عامة للتسوية في بيان سياسي مهم أصدره في 19

حزيران/ يونيو، عشية لقائه مع رئيس الوزراء السوفييتي كوسيغين في غلاسبورد، بولاية نيوجرسي[84].

في هذا البيان، الذي صاغه مستشاره الخاص ماك جورج باندي، وضع جونسون المسؤولية الرئيسية في الحرب، على عاتق مصر، واصفاً إغلاق مضيق تيران بأنَّه «عمل أحمق». ثم بيَّن أن الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل للانسحاب بدون سلام. ووضع خمسة مبادىء أساسية لتحقيق هذا السَّلام، وهي: الاعتراف بحق الدولة في الوجود، وتحقيق العدالة للاجئين، والمرور البريء للملاحة، وفرض قيود على سباق التسلّح، والاستقلال السياسي ووحدة الأَراضي للجميع. وهذا يعني باختصار أن جونسون فكَّر في تسوية كاملة لجميع القضايا الناشئة عن مرحلة 1947/ 1948 وعن حرب 1967.

في غضون الأشهر الخمسة التالية، استهدفت المساعي الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة التوصّل إِلىٰ قرار يصدر عن مجلس الأَمن، تندمج فيه هذه النقاط الخمس. وسرعان ما ظهرت الخلافات الرئيسية بين إِسرائيل والعرب، وكذلك بين الولايات المتحدة والاتّحاد السوفييتي. فقد أصرّ العرب على الانسحاب الإِسرائيلي الكامل، من الأَراضي التي احتلت حديثاً قبل وقف إطلاق النَّار. ومن جهة أخرى طالبت إِسرائيل بمفاوضات مباشرة وبـ «تسوية شاملة» لا يتم فيها الانسحاب إِلاَّ بعد عقد معاهدة سلام. وأيَّد الاتّحاد السوفييتي بصورة عامة الموقف العربي، في حين وافقت الولايات المتحدة إِسرائيل على مقاربة «الرزمة»، ولكنَّها كانت أقل إصراراً على المفاوضات المباشرة.

---

(84) وبالمصادفة قرَّر مجلس الوزراء الإِسرائيلي في نفس هذا اليوم أنه على استعداد للانسحاب إِلىٰ الحدود الدولية مع مصر وسورية في مقابل السلام ونزع السلاح. وقام رابين بنقل هذا القرار إِلىٰ راسك يوم 22 حزيران/ يونيو 1967. انظر: Yitzhak Rabin, The Rabin Memoirs (Little, Brown; 1975), P. 135 وستكون الضفَّة الغربيَّة موضوع مفاوضات، ولكن إِسرائيل لن تقطع على نفسها التزاماً بالانسحاب الكامل، أما القدس الشرقية فقد ضمت فعلاً داخل الحدود البلدية الموسعة للقدس الكبرى.

تغيَّر الموقف الأَمريكي فيما يتعلَّق بانسحاب القوَّات الإِسرائيلية ما بين شهري حزيران/ يونيو وتشرين الثاني/ نوفمبر[85]. فقد كانت الولايات المتحدة في البداية، مستعدّة لمساندة مشروع القرار المقدم باسم أَمريكا اللاتينية، والذي يطالب إِسرائيل «بسحب جميع قوَّاتها من جميع الأَراضي التي احتلتها نتيجة النِّزاع الأخير». ولكن القرار رُفض، كما رُفض مشروع أولي أَمريكي ـ سوفييتي مشترك أُعد في أواسط شهر تموز/ يوليو، ولم يجر النظر فيه مطلقاً بسبب اعتراضات عربية جوهرية على فقرات تدعو إِلىٰ إنهاء الحرب مع إِسرائيل. وفي أواخر شهر آب ازداد الموقف العربي تشدّداً في مؤتمر الخرطوم، حيث اضطر عبد الناصر والملك الأردني حسين ـ في مقابل دعم من البلدان العربية المنتِجة للنفط ـ إِلىٰ القبول بمبادىء أساسية تقوم على عدم الاعتراف بإِسرائيل وعدم التفاوض معها، وعدم عقد اتفاقية سلام معها، وعدم التخلي عن حقوق الفلسطينيين[86](*).

وعندما استؤنفت المناقشة العامة في الأُمم المتَّحدة، في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر، حدث تحوّل في موقف الولايات المتحدة من مسألة الانسحاب، بتأثير المساعي التي بذلها إيبان لإقناع غولدبيرغ. فأصبحت تؤيد «انسحاب القوَّات المسلحة من أراضٍ محتلّة». وكان غموض العبارة مقصوداً، ويمثِّل الحد الأقصى الذي كانت إِسرائيل مستعدة للقبول به. ولكن الولايات المتحدة، حتى مع هذا التحول في الموقف، قد أوضحت في محضر التفاهم الذي وقع مع البريطانيين في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، على أن العبارة «التي

---

(85) للوقوف على تلخيص ممتاز لديبلوماسية هذه الفترة في الأُمم المتَّحدة انظر: David A. Korn, Stalemate. The War of Attrition and Great Power Diplomacy in The Middle East, 1967-1970 (Boulder, Colo.: Westview Press, 1992), PP. 31-45.

(86) المرجع السابق، ص 84 ـ 86.

(*) وهي ما عرفت بلاءات الخرطوم الثلاثة التي أسفر عنها مؤتمر القمة الذي عُقد في الخرطوم في آب 1967 ـ المترجم.

تشير إلىٰ الانسحاب، ينبغي أن تُفهم بالمثل على أنَّها الانسحاب من أَراضي ج. ع. م، والأردن وسورية، على أن يتم وضع التفاصيل بين الأطراف المعنية مع أخذ الأمن بعين الاعتبار»[87]. وأخيراً تم في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1967 إقرار المشروع البريطاني في الأُمم المتَّحدة والذي يُعرف بالقرار 242[88]. وقد تضمَّن هذا القرار جميع نقاط جونسون الخمسة، بالإضافة إلىٰ دعوة متوازية عن قصد تقضي «بانسحاب القوَّات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ احتُلّت في النزاع الأخير»، وإنهاء جميع ادعاءات الحرب، والاعتراف بالسيادة ووحدة الأَراضي والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة، وحقّها في العيش بسلام في نطاق حدود آمنة، ومُعترف بها، لا تتعرَّض للتهديدات أَو أعمال القوة». وجاءت عبارة «عدم جواز الاستيلاء على الأَراضي بالقوة» في ديباجة القرار ترضية للعرب. ولكن عبارات الديباجة في وثائق الأُمم المتَّحدة ليس لها أي أثر مُلزم، ولهذا لم يثر إيبان إلاَّ اعتراضات سطحيَّة.

وخلاصة القول إن القرار، كان أقل من مطالبة إسرائيل بالانسحاب من جميع الأَراضي، ومن مطالبة العرب بتحقيق «سلام كامل» مع إسرائيل. ومن المُلاحظ أنه لم يرد أي ذكر للفلسطينيين صراحة، وهو إغفال جرت الإشارة إليه مراراً في السنوات التالية، ولكن الولايات المتحدة ثابرت على موقفها منذ البداية، وهو أن القرار 242 لا يعني أن تضم إسرائيل أية أراض خارج خطوط عام 1967 إذا ما أُقر السَّلام[89]. وقد دار قدر كبير من العمل الدبلوماسي في

---

(87) تم إرسال نص «المحضر المتفق عليه» إلىٰ وزارة الخارجيَّة بالبرقية رقم 1278 و9 تشرين الأول/ أكتوبر 1967 من مكتب الولايات المتّحدة في الأُمم المتَّحدة (سرِّي/ لا يوزع) ويمكن العثور على إشارة إليه في:

Nina j. Noring and Walter B. Smithe «The Withdrawal Clause in UN Security council Resolution 242 of 1967: Its Legislative History and the Attitudes of the United States and Israel since 1967» February 4, 1978 (secret), P. 5.

(88) انظر نص القرارين 242 و338 في www brokings.

(89) قال راسك في صفحة 389 من كتابه «As I Saw It,» إننا لم نفكر مطلقاً في أن تحصل =

السنوات التالية، حول الجهود الرَّامية إلىٰ جعل هذه العبارة المتعمدة الغموض أكثر دقَّة وإلزاماً. ودعا القرار إلىٰ أن تعين الأُمم المتَّحدة ممثِّلاً عنها للعمل مع الفرقاء، على إيجاد حل، وهي المهمة التي جرى اختيار غوناريارنغ، سفير السويد في موسكو، للاضطلاع بها، والذي كانت خبرته الوحيدة في الشرق الأَوسط هي تخصُّصه في إحدى اللغات الطورانية وإقامته في كاشغر في عقد الثلاثينات ـ وهي خبرة بعيدة كل البُعد عن تقلّبات النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي.

لم تعط إدارة جونسون طوال معظم عام 1968 إلاّ اهتماماً يسيراً للدبلوماسيَّة العربية ـ الإِسرائيليَّة تاركة المهمَّة الأساسية على عاتق يارنغ. وكان المسؤولون الأَمريكيون في المجالس الخاصة، يقولون للإِسرائيليين إن التسوية السلمية، يجب أن تستند إلىٰ الانسحاب الإِسرائيلي الكامل عملياً، أما في العلن فلم يكن يُقال أي شيء عن تعديل صياغة القرار 242. وكان من الواضح أن جونسون منهمك في حرب ڤيتنام، وخاصة بعد هجوم تيت في شهر شباط. وفي أواخر آذار أعلن عن عزمه على عدم ترشيح نفسه لولاية ثانية، وهو قرار أثار حملة سياسية كثيفة داخل حزبه، وكذلك بين الحزبين بعد أن أُعلن عن ترشيح هيوبرت همفري. ولم يكن من المتوقع في مثل هذه الأجواء، اتخاذ مبادرات مهمَّة من أجل السَّلام في الشرق الأَوسط. وبدلاً من ذلك، عمل

= إسرائيل على أي جزء ذي بال من الأراضي نتيجة لحرب حزيران/ يونيو 1967». انظر أيضاً: «Donald Neff, The Differing Interpretations of Resolution 242,» Middle East Internationa, September 13, 1991, PP. 16-17 ويعتمد هذا الكتاب على وثائق سرِّيَّة ترجع إلىٰ ذلك الوقت، من بينها التزام السفير غولدبيرغ للملك حسين، وقد تم نقله إليه في 3 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1967. ففي سبيل الحصول على موافقة الأردن على القرار، قدم غولدبيرغ تطمينات للأردنيين مؤداها أن الولايات المتّحدة ستعمل على عودة الضفَّة الغربيَّة إلىٰ السلطة الأردنية. وعندما زار جورج بول، الذي أصبح سفيراً للولايات المتّحدة لدى الأُمم المتَّحدة في حزيران/ يونيو 1968، منطقة الشرق الأَوسط في أواسط تموز/ يوليو، فوَّضه الإِسرائيليون في أن ينقل إلىٰ الملك حسين استعدادهم لإعادة الضفَّة الغربيَّة، مع تعديلات يسيرة، إلىٰ سلطته في مقابل السَّلام.

جونسون على إبقاء الوضع الرَّاهن بعد 1967 على ما هو عليه، وألاّ يتأثَّر بشحنات الأسلحة السوفييتية إلىٰ سورية ومصر. إذ لم يكن جونسون في غمرة انشغاله بحرب فيتنام، متلهفاً على رؤية القتال يتجدَّد في الشرق الأَوسط. وفي كانون الثاني/ يناير من عام 1968 أوقف الحظر الأَمريكي على شحنات الأسلحة الجديدة إلىٰ المنطقة(90). وقد استفاد من رفع الحظر هذا كل من الأردن وإِسرائيل وإن كان ذلك بدرجات مختلفة تماماً(91).

التقى جونسون برئيس الوزراء إشكول، في كانون الثاني/ يناير 1968 لمناقشة طلبات إِسرائيل من الأَسلحة. وكان على رأس قائمة المطالب الإِسرائيلية طائرة فانتوم ـ 4 العالية الأداء. ومن المعروف أن الولايات المتحدة، لم تكن قبل 1967 مزوداً أساسياً بالسِّلاح لإِسرائيل. وكان سلاح الجو الإِسرائيلي فرنسي الصنع، ولكن فرنسا، بسبب سياسة ديغول تجاه العرب، لم تعد مصدراً يُعتمد عليه لتوريد السلاح، من هنا جاءت الحاجة إِلىٰ سلاح أَمريكي.

وذكرت مصادر الأنباء أن جونسون أكَّد لإشكول، أنه سيزود إِسرائيل بطائرات الفانتوم، ولكنَّه ترك الشروط والتوقيت والظروف المحتملة دون تحديد(92). وفي الأوساط البيروقراطية، كان كثير من المسؤولين الأَمريكيين

(90) في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1967، أعلنت وزارة الخارجيَّة أن ثماني وأربعين نفَّاثة من طراز سكاي هوك «أ ـ 4» التي اتفق عليها في شباط/ فبراير 1966 ستسلّم إِلىٰ إسرائيل. جاء هذا بعد يوم من إغراق المصريين للسفينة الحربية الإِسرائيلية «إيلات» وقد وافقت إِدارة جونسون فيما بعد على بيع مائة طائرة من طراز «أ ـ 4» إِلىٰ إِسرائيل.

(91) قال رئيس الورزاء الإِسرائيلي اشكول في جريدة «دافار» في 24 ـ 2 ـ 1969 إن جونسون قد أعطاه عملياً حق الاعتراض (الفيتو) على بيع الدبابات إِلىٰ الأردن.

(92) روي أن جونسون أرجأ الإعلان عن قراره التمهيدي بشأن الطائرات «اف ـ 4» أملاً في إثارة اهتمام السوفييت بعقد اتِّفاقية للحد من توريد الأسلحة للشرق الأَوسط. وكان الموقف السوفييتي سلبياً: فقبل إجراء تسوية سلمية لا سبيل إِلىٰ اتِّفاق على الحد من الأسلحة المرسلة إِلىٰ المنطقة. وقبيل ترك جونسون لمنصبه في كانون الثاني/ يناير 1969، رخص أخيراً =

يشعرون، بأنَّه ينبغي أن تربط الولايات المتحدة تزويد إِسرائيل بطائرات ف ـ 4، ببعض التنازلات من جانب هذه الأخيرة. وكان هناك احتمالان موضع نظر: الأول رأى بعضهم أنه من أجل صد شهية إِسرائيل المتصاعدة لضم الأَراضي، فينبغي أن يُطلب منها الموافقة على الانسحاب الكامل ضمن إطار سلام، مقابل الحصول على الطائرات النفَّاثة. وارتأى آخرون، تخوفاً من تطور السلاح النووي الإِسرائيلي، بأن على إِسرائيل أن توقِّع على معاهدة منع الانتشار النووي (NPT)، قبل أن تتسلَّم الأَسلحة الأَمريكيَّة.

بحثت قضية المعاهدة بشكل مستفيض مع الممثلين الإِسرائيليين. وكان أقصى ما قاله الإِسرائيليون أنهم لن يكونوا أول من «يُدخل» الأَسلحة النووية إِلىٰ الشرق الأَوسط. ومن أجل توضيح ماذا تعني هذه العبارة اكتشف المسؤولون الأَمريكيون، أن السفير الإِسرائيلي إسحاق رابين يفهم العبارة، على أن إِسرائيل لن تكون أول من «يجرِّب» مثل هذه الأَسلحة، أَو يكشف عن وجودها علناً[93]. وقبل أن تجد هذه المسألة طريقها إِلىٰ الحل أمر جونسون الطاقم البيروقراطي بالكف عن الجدل، حول تقديم إِسرائيل لشيء ما مقابل طائرات «ف ـ 4». وكان الضغط يتصاعد من أجل إعطاء جواب إيجابي للطلب الإِسرائيلي. وأخيراً أعلن جونسون في 9 تشرين الأول/ أكتوبر، أنَّه سيسمح لإِسرائيل بشراء طائرات الفانتوم[94]. ووقَّع البلدان صفقة تشتمل على 50 طائرة

= ببيع الطائرات من طراز «اف ـ 4» انظر Korn Stalemate, P. 66, للاطلاع على الروايات الأَمريكيَّة والإِسرائيلية المتضاربة بشأن ما الذي وعد به جونسون.

(93) أدق مصدر عن تطور صناعة إِسرائيل النوويَّة حتى السبعينات تجده في كتاب أفنر كوهين: إِسرائيل والقنبلة 1998.

(94) جاء الإعلان بعد محادثات غير ناجحة جرت في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر بين راسك غروميكو حول الحد من الأسلحة المرسلة إِلىٰ الشرق الأَوسط. وكان الجو الناشيء عن الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا في شهر آب/ أغسطس قد جعل من غير المحتمل التوصل إِلىٰ اتِّفاق في مثل هذه المحادثات. يضاف إِلىٰ هذا أن وزير الخارجيَّة الإِسرائيلي إيبان تقدم في 8 تشرين الأول/ أكتوبر «بخطة سلام» قوامها تسع نقاط إِلىٰ الأُمم المتَّحدة. وفي وقت لاحق قلَّل =

«ف ـ 4» في أواخر كانون الأول/ ديسمبر، تُسلّم إسرائيل بموجبها 16 طائرة في أواخر عام 1969، والبقية عام 1970.

قام الوزير دين راسك، بمبادرة شخصية، آملاً في إحباط رد الفعل السلبي العربي تجاه صفقة الفانتوم ـ بإبلاغ المصريين في الثاني من تشرين الثاني/ نوڤمبر، أن الولايات المتحدة تؤيِّد انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من سيناء، كجزء من تسوية سلمية(95). وقد أُعلن هذا الموقف رسمياً بعد ذلك بسنة في إطار «خطة روجرز»، والواقع أن هذا الموقف، كان موضع إجماع لدى المسؤولين الأمريكيين بالنسبة لعقد معاهدة مصرية ـ إسرائيلية. بيد أن مثل هذا الإعلان لم يحظ إلاَّ بثقة قلة من الإسرائيليين، وفي الأشهر الأخيرة من ولاية جونسون اتَّسمت العلاقات بالبرودة بين البلدين.

وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر، عندما أَوشكت إدارة نيكسون على تولي الحكم، بعث الاتّحاد السوڤييتي بمذكرة دبلوماسيَّة إلىٰ الولايات المتحدة يحضّ فيها، على البحث بصورة أنشط عن تسوية عربية ـ إسرائيلية. وكانت بريطانيا وفرنسا من جانبهما تبحثان عن دور لهما، في أية مباحثات للسلام في الشرق الأَوسط. ولكن فترة ولاية جونسون كانت قد انتهت، وانتقلت هذه القضايا إلىٰ نيكسون بخلفية من العنف المتصاعد، والنشاط المتزايد للفدائيين الفلسطينيين في صورة حرب عصابات.

## تحليل سياسة جونسون الشرق أَوسطية

يُبيِّن تطور السياسة الأَمريكيَّة قبل حرب حزيران/ يونيو 1967، وأثناءها، وبعدها، أهمية الافتراضات الأساسية التي تبنّاها كبار صانعي القرار، وخاصة

---

= إيبان من أهمية الحاجة إلىٰ إجراء مفاوضات مباشرة. تمشياً منه مع التفضيلات الأَمريكيَّة ـ وأيّد القرار 242 باعتباره مجموعة مفيدة من المبادىء «التي يمكن أن تساعد الأطراف وترشدهم في بحثهم عن حل».

(95) Riad, Struggle for Peace, PP. 90-92; and Rabin, Rabin Memoirs, P. 140.

الرئيس، في كل مرحلة من مراحل الأَزمة. لقد كان الوضع في شهري أيار/ مايو/ وحزيران/ يونيو من عام 1967 معقَّداً للغاية. وحتى يتسنَّى لصانعي القرار أن يقيّموا الأحداث المتلاحقة، فقد كانوا يحتاجون إِلىٰ بعض المبادىء الإرشادية المبسطة. وليس من دواعي الدهشة أنَّهم وجدوها في «دروس الماضي»، وفي الاستنتاجات المفيدة في ظروف أخرى. وكان عنصر التفكير المصحوب بالتمنيات متوفراً أيضاً.

وقد وفَّرت عدة مبادىء أساسية إضاءة لعمليَّة صنع القرار. وأمكن ترتيب الأمور حيث كان ذلك مفتقداً، ولكن لم تجر إِلاَّ مناقشة ضئيلة حول هذه الافتراضات الأساسيَّة:

- حتميات ما قبل الحرب: عدم توريط القوات الأَمريكيَّة منفردة، وذلك بسبب موقف الكونغرس بالدرجة الأولى.
- سياسة زمن الحرب: ردع التدخّل السوفييتي، والسعي إِلىٰ وقف إطلاق النَّار (ولكن دون العودة إِلىٰ الوضع السَّابق، والذي كان وضعاً خطيراً وغير مستقر).
- سياسة ما بعد الحرب: السعي إِلىٰ «سلام كامل»، وعدم الرجوع إِلىٰ الوضع السابق على غرار حرب السويس، والإصرار على مقايضة الأَراضي المحتلة بالسَّلام، والحفاظ على إِسرائيل قوية من خلال إمدادها بالسلاح.

ثمة أمور عدَّة تتعلَّق بصنع القرار أثناء الأَزمة، تستحق الوقوف عندها. هناك أولاً المنزلة البارزة للرئيس. فالأَزمات بطبيعتها تدفع بالرئيس إِلىٰ مركز عملية صنع السياسة. وإدراكه للأمور يعمل على تحديد الموقف من الآخرين، واحتياجاته تفرض الهيمنة على العمليَّة. وكان هذا يعني في شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 1967 الحساسية البالغة إزاء آراء الكونغرس، أي الرغبة في عدم التورط في حرب أخرى، والأمل في توفّر الوقت اللازم لإيجاد بديل أكثر مشقة، ولكنَّه أفضل من الناحية السياسية. وعندما بدأت هذه السياسة تفقد

مصداقيتها، أشار جونسون بالسكوت عن إسرائيل عندما تتصرَّف على مسؤوليتها. وعندما اشتعلت الحرب في الخامس من حزيران/ يونيو كان الرئيس هو من قام أساساً بتحديد المخاطر التي تنطوي عليها اللعبة الجديدة، كما قام بذلك أيضاً بعد تنفيذ وقف إطلاق النَّار يوم 10 حزيران/ يونيو.

وعلى الرغم من أن مستشاري جونسون، لم يوافقوا تماماً على السياسة التي اتبعت خلال الأزمة، فإنَّهم أظهروا درجة ملحوظة من التوافق في الآراء. ولم يكن أحد من بينهم يدعو إلىٰ انفراد الولايات المتحدة بالعمل، ولم ترتفع إلاَّ أصوات قليلة منادية «بإطلاق يد إسرائيل»، كما لم تجر إلاَّ مناقشة محدودة، حول سياسة وقف إطلاق النَّار في المكان، في الوقت الذي كان فيه وقف إطلاق النَّار مع الانسحاب موضع معارضة، ولم يتحد أحدهم مقاربة «التسوية كرزمة متكاملة» التي ظهرت بعد الحرب. وعندما كان يظهر اختلاف في وجهات النظر، فإن هذا الاختلاف كان يرجع إلىٰ المنافسات البيروقراطية أكثر من أي شيء آخر.

ولم يختلف المستشارون حول ممالئة العرب أَو ممالئة إسرائيل. ولقد كان من الصعب حقاً معرفة أي مسار من مسارات العمل، يمكن أن يكون الأشد خطراً على المصالح الأَمريكيَّة في العالم العربي. فبعض السُّفراء الأَمريكيين في الأقطار العربية، ممن كانوا يستشعرون أن الحرب حتمية، كانوا يتمنّون أن تتصرَّف إسرائيل بسرعة، ولكن بشكل محدود، ودون أن تورط الولايات المتحدة. ومثل وجهة النظر هذه كانت قريبة من فكرة «إطلاق يد إسرائيل» التي كان الإسرائيليون يسعون إليها في أواخر أيار/ مايو. بيد أن وزارة الخارجيَّة التي يُعتقد عادة، أنَّها تميل إلىٰ العرب لم تحبِّذ هذه الفكرة، على الأقل على مستوى رسم السياسة من جانب راسك وروستو.

ثمّة درس مهم يُستخلص من الأَزمة، وهو أن كثيراً ما يظهر عند رسم السياسة الخاصة بالشرق الأَوسط، أن خيارات هذه السياسة نادراً ما يُنظر إليها

على أنَّها مجرد موالاة للعرب أَو لإِسرائيل. وهكذا يجد الأفراد أنفسهم، مهما كانت عواطفهم الخاصة، يؤيِّدون سياسات قد تبدو للمراقب الخارجي غير متوافقة مع هذا التعاطف. أما في حالة الأَزمة، فإن السياسة تتطوَّر في ظروف معقَّدة، ويتم تحديدها بناء على توجيهات الرئيس، ثم يجري تبريرها عقلانياً بصورة مبادىء، يسهل على صانعي السياسة ـ على مستوى رفيع ـ أن يساندوها.

وقد كان هناك أشخاص من حاشية الرئيس، من خارج دائرة مستشاريه الرسميين، ملتزمون التزاماً شديداً بإِسرائيل، وعلى صِلة وثيقة للغاية بزعمائها. وكان جونسون كثيراً ما يتبادل الحديث مع القاضي إيب فورتاس، ظناً منه أن هذا الأخير سينقل آرائه إِلىٰ الإِسرائيليين(96). وكان الإِسرائيليون يعرفون أن لديهم أصدقاء كثيرين يحيطون بجونسون، مثل السفير الأَمريكي في الأُمم المتَّحدة آرثر غولدبيرغ، وفورتاس، ونائب الرئيس همفري، وإيفوين، وولت روستو، وآرثر وماتيلدا كريم، وإِيب فاينبرغ، والمساعدان في البيت الأَبيض جوزيف كاليفانو، وهاري مكفرسون، وجون روش، وهم غيض من فيض(97).

(96) للوقوف على أدلة عن مشاعر فورتاس القوية الممالئة لإِسرائيل، انظر: Laura Kalman, Abe Fortas: A Biography (Yale University Press, 1990), P. 302.

(97) انظر: Joseph, A. Califano, Jr., The Triumph and Tragedy of Lyndon Johnson: The White House Years (Simon and Schuster, 1991), PP. 204-05 لم تحل مشاعر جونسون الممالئة لإِسرائيل دون غضبه عندما كان يظن أن مساعيه لصالح الدولة اليهودية لم تصادف تقديراً من جانب أصدقاء إِسرائيل. وقد غضب كثيرون من اليهود الأَمريكيين من بيان وزارة الخارجيَّة بتاريخ 5 حزيران/ يونيو الذي حدَّد موقف الولايات المتَّحدة بأنَّه «محايد في الفكر والقول والعمل» وتعرض جونسون لضغط هائل لكي ينأى بنفسه عن هذا البيان، وحثّه بعض مستشاريه على أن يخطب في حشد ممالىء لإِسرائيل اجتمع أمام البيت الأبيض في 7 حزيران/ يونيو. وقال البعض إنه إن لم يفعل ذلك، لانقلب الأمر إِلىٰ معاداة لجونسون. وعندما لمح جونسون واحداً من هؤلاء المساعدين في القاعة خارج المكتب البيضاوي صرخ فيه قائلاً: «أنت يا صهيوني غرير! إنك أنت و(بن) واتنبرج أغرار صهاينة في البيت الأبيض! لم لا ترون أنني أعمل كل ما في طاقتي لمصلحة إِسرائيل. هذا هو ما ينبغي أن تقولوه للناس عندما يطلبون رسالة من الرئيس لاجتماعهم الحاشد».

ما كان مفتقداً في صنع السياسة أثناء الأَزمة، هو بذل جهد خاص للربط بين السياسات والنتائج، وهو ما يفترض في صانع القرار الحصيف أن يفعله. لقد نوقشت النتائج بالطبع، ولكن بدرجة محدودة. ويبدو أن أحداً لم يفكِّر في العواقب الكاملة لدخول إِسرائيل الحرب، وخاصة المشكلات التي تترتّب على ذلك على المدى البعيد. إن المستقبل غامض بالتأكيد، ولكن يفترض في صانعي السياسة أن يتدارسوا العواقب. ويبدو أنَّهم يقومون بذلك بطُرُق بسيطة للغاية. من ذلك مثلاً أن جونسون أولى اهتماماً كبيراً للاحتمال الضعيف جداً، وهو أن تُهزم إِسرائيل عسكرياً على يد العرب، إِلىٰ درجة أن هذا الاحتمال أصبح أحد الأسباب الرئيسية لجهوده، من أجل كبح جماح إِسرائيل. وقد عرف النتيجة الأرجح، التي تنبأ بها المجمع الاستخباري، وهي النصر الإِسرائيلي السريع، ولكنه لم يفكِّر في عواقبه تفصيلاً. إذ لم يسأل أحد عما ستفعله إِسرائيل بسيناء والضفة الغربية، ومرتفعات الجولان بعد أن تضع الحرب أوزارها، وهل ستعاد القدس الشرقية في يوم ما إِلىٰ الأردن بعد أن تم فتحها حرباً[98]؟ وماذا سيحدث للفلسطينيين في الضفة الغربية؟ كانت جميع هذه الأسئلة مهمّة، تجلَّت أهميتها بعد عام 1967، ولكنَّها تضاءلت بالمقارنة مع السؤال الرئيسي، وهو ما كان يمكن أن يحدث لو أن إِسرائيل واجهت الهزيمة؟

تجدر الإِشارة هنا إِلىٰ أن الجماعات التي يُفترض أنها موالية بقوة لإِسرائيل وكذلك اللوبي العربي فقد أظهرتا عدم أهميتهما أثناء الأَزمة. فقد كان جونسون متعاطفاً حقاً مع إِسرائيل، ولم يكن بحاجة إِلىٰ من يذكره بمصلحة أَمريكا في تأييد الدولة اليهودية. لذا فهو لم يحفل باللوبي الرسمي الممالىء

---

(98) يؤخذ مما قاله مسؤول مخابرات من مستوى عال أن أنجلتون ورئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في عمان حاولا في اليوم الثاني أَو الثالث للحرب، تحذير القادة السياسيين في واشنطن حول ضرورة عمل شيء حالاً لتحقيق تفاهم إِسرائيلي أردني حول القدس. وإِلاَّ أصبحت المشكلة مستعصية على الحل. وهو ما كانا يخشيانه. ولكن مشورتهما قوبلت بالتجاهل.

لإسرائيل، ولكنه كان على اتصال مباشر بأَمريكيين أصدقاء لإِسرائيل، وبعضهم من كبار الشخصيات في الحزب الديمقراطي، ولعل رغبته في الإبقاء على جامعي التبرعات للحزب في معسكره فلا ينجرفون إلىٰ خصمه روبرت كينيدي، كانت عاملاً مهماً في تفكيره بشأن الأَزمة(99). وفي الأيام الأخيرة الحاسمة من شهر أيار/ مايو، كان يمضي ساعات طويلة من الوقت مع آل كريم، على سبيل المثال، الذين تربطه بهم صلة وثيقة، أكثر بكثير مما يمضي من الوقت مع كبار مستشاريه. ونستدل من السجلات الرسمية، أن ماتيلدا كريم كانت تنقل إليه بصورة منتظمة رسائل ووثائق ومقترحات. وأقل ما يمكن أن يُقال عن تلك المرأة أنها كانت ذات وجهة نظر قوية موالية لإِسرائيل.

بيد أن الكونغرس، كان أهم من تلك الشخصيات الموالية لإِسرائيل والتي أحاطت به. فقد كان الكونغرس هو المؤسَّسة التي أمضى فيها جونسون معظم حياته السياسية. وكان لا يريد التزاماً منفرداً بلا حدود من جانب القوَّات الأَمريكيَّة. ويبدو أن هذه الحقيقة، أكثر من أية حقيقة سياسية أخرى، قد أثَّرت على جونسون وساعدت على تحويل هذه الشخصية التي تتّسم عادة بالحيوية والاندفاع، إلىٰ زعيم حذر متردّد في هذه الأَزمة.

وما أن نشبت الحرب، وخاصة في أعقابها، حتى أسهمت النغمة الموالية لإِسرائيل في أوساط الرأي العام الأَمريكي، بالإِضافة إلىٰ عداوة عبد الناصر، في تمهيد الطريق أمام جونسون كي يتبنّى سياسة التأييد المطلق لإِسرائيل. أما عمليات نشاط اللوبي فلم تكن عاملاً مهمّاً.

لم يكن للنفط إلاَّ أهمية هامشية في رسم السياسة. وكان من الواضح في أذهان بعض راسمي السياسة، أن أية زيادة في مكانة عبد الناصر، من شأنها أن تُضعف مواقف بعض البلدان العربية الغنية بالنفط والموالية للغرب، مثل العربية

(99) حول علاقة جونسون مع ر. كينيدي، انظر Mutual Contempt P. 370-421 نورثون 1997.

السعودية وليبيا. وأدرك بعض المسؤولين أن انفراد أَمريكا باستخدام القوة لفتح المضيق، يمكن أن يُلحق الضرر بمصالح الولايات المتحدة لدى الدول العربية المنتِجة للنفط. وخشي بعضهم من خطر نفطي كجزء من الحرب العربية ـ الإِسرائيلية يمكن أن تكون له عواقب وخيمة بالنسبة للحلفاء في حلف «الناتو» واليابان. ولكن النفط، بالمقارنة مع العوامل الأخرى، لم يكن إِلاَّ عاملاً ثانوياً جداً في اعتبارات السياسة الرئاسية عام 1967[100].

وأخيراً ثمة درس مهم في عملية صنع السياسة، يمكن أن يُكتسب من الأَزمة العربية ـ الإِسرائيلية عام 1967: ففي البداية ظلت التصورات الأولية للموقف على حالها إِلاَّ إذا ظهرت دلائل مناقضة وقوية من مصادر خارجيَّة. وخلال الفترة ما بين 16 أيار/ مايو ونهايته، حافظ جونسون وكبار مستشاريه على التصورات الأساسية ذاتها، بإضافتهم بعض التفاصيل إِلىٰ الإطار الذي تكوّن في المراحل الأولى للأَزمة والتي لم تُحدث أي تغيير جوهري في السياسة. ويبدو أن الرئيس قد غيَّر آرائه أثناء عطلة نهاية الأسبوع الطويلة التي قضاها في الريف في نهاية أيار/ مايو. فقد أخذت الإشارات التي يلتقطها الإِسرائيليون، على الأقل، تتغيَّر. ولكن ليس ثمة دليل واضح على ما كان يفكِّر فيه الرئيس على وجه الدقَّة مع تزايد احتمال الحرب يوماً بعد يوم. وتتوافق المعلومات المتاحة في السجلات بالتأكيد، مع الاعتقاد الإِسرائيلي بأن الضوء الأحمر الذي أضيء في منتصف أيار/ مايو قد تحوّل إِلىٰ ضوء أصفر مع بداية حزيران/ يونيو.

وعندما وقعت الحرب فعلاً، كانت هناك حاجة إِلىٰ تحديد جديد، وهو ما تم التوصل إليه بسرعة. ولم يكن من دواعي الدهشة أن يضطلع الاتحاد

(100) لم تكن الولايات المتّحدة تعتمد على النفط العربي اعتماداً شديداً في عام 1967. وقد أصاب والتر ليفي، الذي كان يعمل مستشاراً لوزارة الخارجيَّة، عندما تكهّن بأن فرض حظر على النفط العربي لن يكون له كبير التأثير.

السوڤييتي بدور أكبر بكثير بعد اندلاع الحرب[101]. ومع إقرار وقف النار برز الإطار الرئيسي الثالث الذي أكّد الحاجة إِلىٰ المضي قُدُماً، من أجل تحقيق اتفاقية سلام شامل.

وكانت هذه السياسة بمثابة ردّ فعل على نهج 1956 ـ 57 بالضغط على إِسرائيل من أجل انسحاب سريع. لقد أظهرت حرب 1967 أن قرار أيزنهاور لم يجلب السَّلام، وقد عارض جونسون الضغط الذي مارسه أيزنهاور على إِسرائيل في ذلك الوقت، وهو لديه الفرصة الآن كي يحاول أن يستخدم مقاربة بديلة. وبقليل من النقاش، ودون معارضة واضحة، وجدت الولايات المتحدة نفسها تؤيد احتفاظ إِسرائيل بالأَراضي التي أُحتلت مؤخراً بانتظار رغبة عربية في إقامة السلام. تلك هي قوة دروس التاريخ التي تراكمت في أذهان الرؤساء. «لا تكرار للسويس»، فقد بدت هذه العبارة مقبولة تماماً عند الرئيس جونسون كشأن عبارة «لا ميونيخ جديدة»، ولكن لن يمضي وقت طويل قبل أن تصبح أزمات السياسة الجديدة واضحة للعيان.

---

(101) بمجرد اندلاع نيران الحرب، أضيفت إِلىٰ حلقة مستشاري جونسون بعض الوجوه الجديدة، وبصورة خاصة ماك جورج باندي الذي عُيِّن رئيساً للجنة التنفيذية لمجلس الأَمن القومي لمعالجة شؤون الشرق الأَوسط في 6 حزيران/ يونيو 1967.

الجزء الثاني

# رئاستا نيكسون وفورد

الفصل

3

# أهداف متعارضة: نيكسون، وروجرز، وكيسينجر: 1969 ـ 1972

أقل ما يمكن أن يقال عن ريتشارد م. نيكسون أنَّه لم يكن رئيساً عادياً. وفي الوقت الذي استقال فيه، مُجلَّلاً بالخذلان، في 9 آب/ أغسطس 1974، تلاشى التأييد المحلي له تماماً. ففضيحة ووترغيت التي تكشفت تفاصيلها بصورة حادة في الصحف، والكونغرس، وأشرطة تسجيل محادثات الرئيس قد أماطت اللثام عن شخص تحيط به الشكوك في البيت الأَبيض، لجأ إلىٰ الكذب، وكان انتقامياً وعاجزاً بشكل مذهل عن اتخاذ أي قرار، ومشوَّشاً عندما يتطلَّب الأمر معالجة قضية سياسية مهمَّة. وقد وجد كثير من الأَمريكيين والأجانب على حد سواء، صعوبة في التوفيق بين هذه الصورة وصورة ريتشارد نيكسون الذي أُعيد انتخابه بأغلبية كاسحة عام 1972 لولاية ثانية، والرجل الذي أكسبته إنجازاته في ميدان السياسة الخارجيَّة، تأييداً يُحسد عليه من كثير من خصومه السابقين.

هذان الوجهان للرئيس نيكسون هما جزء من الشخصية المعقَّدة والتعيسة، ولكن ما يعنينا في المقام الأول هو نيكسون الاستراتيجي في السياسة الخارجيَّة. فقد كانت خبرة نيكسون في الشؤون الدولية هي أقوى أرصدته، كما كانت العلاقات الخارجيَّة الميدان الأكثر أهمية في عمله الرئاسي. وعندما كان نيكسون نائباً للرئيس أيزنهاور لمدة ثماني سنوات، كان موقعه هامشياً بالنسبة لقرارات السياسة الخارجيَّة المهمة التي اتّخذت في الخمسينات. ولكنه اكتسب

شهرة بوصفه عدواً صارماً للشيوعيَّة، ومدافعاً عن دور دولي قوي للولايات المتحدة.

وخلال الفترة التي كان فيها بعيداً عن اتخاذ القرارات السياسية المهمَّة، من عام 1961 وحتى 1968، سافر إلىٰ دول كثيرة وقابل كثيراً من رؤساء الدول. وصادف أن كان في المغرب أثناء حرب حزيران/ يونيو 1967، فبعث ببرقية إلىٰ وزير الخارجيَّة آنذاك دين راسك، تعطي لمحة عن آرائه التي لم تتأثَّر بآراء أولئك المستشارين المتعاقبين في تلك اللحظة:

«آمل مع اندلاع الحرب العربية ـ الإسرائيلية أن تستخدم حكومتنا كل نفوذ ممكن، لتجعل جميع الدول الكبرى تضطلع بمسؤوليتها لحماية السَّلام. دعونا نوضح أن مفتاح السَّلام في الشرق الأَوسط هو الآن في موسكو، وأن الاتّحاد السوفييتي قد عرقل حتى الآن جهود السَّلام في الأُمم المتَّحدة المتعددة الأطراف. كما آمل أيضاً في مراجعتنا لتصرفاتنا في هذا الموقف، أن نتذكَّر بأن مشاعر العرب جميعاً قوية تجاه إسرائيل، فهناك كثيرون لا يتفقون مع عبد الناصر، وأطماعه بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة ولزعامة العالم العربي.

وما أخشاه في الظروف الحالية أننا إذا لم نبرهن على أن تمسّكنا بالسَّلام هو سلام غير متحيِّز، فإننا نعطي بذلك الاتّحاد السوفييتي فرصة لا نظير لها، كي يوسِّع نفوذه في العالم العربي، الأمر الذي يضر بالمصالح الأساسية للولايات المتحدة والعالم الحرّ»[1].

تركت هذه الرحلات إلىٰ الشرق الأَوسط انطباعاً عند نيكسون، إذ أنه يُكثر من الحديث عنها في السنوات التالية. وفي المناقشات حول المنطقة كان

(1) مكتبة ليندون جونسون، 5 حزيران/ يونيو 1967 (لم تعد من المصنَّفات السرِّيَّة في 22 كانون الأول/ ديسمبر 1982).

يشير إِلىٰ محادثاته مع الزعماء الإِسرائيليين والمصريين والسعوديين، مؤكِّداً معرفته الشخصية بأشخاص مهمين وببلادهم. وقد استمد نيكسون خبرته في الشؤون الخارجيَّة، أياً كان شأنها، من خلال مناقشاته وخبرته الميدانية بالدرجة الأولى. وكان قليل الصبر بالنسبة للدراسات الأكاديمية أَو المذكرات المسهبة. كان انطوائياً إِلىٰ حد كبير، وقلَّما كان يسعى إِلىٰ لقاء الآخرين لمناقشة آرائه معهم.

ولم يكن نيكسون يبدي رغبة قوية، على خلاف جونسون، في الانغماس في الأحداث والمعلومات اليومية. وكان يتباهى بعزلته وبقدرته التحليليَّة في رؤيته للمشكلات من خلال سياقها الاستراتيجي الواسع. كما كان معجباً بالقوَّة والصرامة، ويعتقد اعتقاداً راسخاً أن السياسة الخارجيَّة ينبغي أن تُرسم في السِّرّ، وبحد أدنى من مساهمات الكونغرس والرأي العام فحسب، وكان يفاخر بأنَّه لا يدين للوبي الموالي لإِسرائيل بأي فضل، حيث لم يصوِّت له إِلاَّ قلة من اليهود[2].

## فريق نيكسون

كان من الواضح بدايةً أن الرئيس نيكسون، يميل إِلىٰ اتخاذ القرارات الأساسية في السياسة الخارجيَّة. ومن أجل أن يضمن السيطرة على جهاز السياسة الخارجيَّة البيروقراطي الضخم ـ والذي لم يكن يثق به لأنه كان قلعة للديمقراطيين ـ فقد عزم على إعادة تنشيط نظام «مجلس الأَمن القومي»[3]. وقد

(2) Richard M. Nixon, RN: The Memoirs of Richard Nixon (Grosset and Dunlap 1978), P. 435 حصل نيكسون في انتخابات عام 1968 على نحو 17 في المائة من أصوات اليهود، بالمقارنة بحوالي 80 في المائة حصل عليها هيوبرت همفري.

(3) للوقوف على صورة عن مجلس الأَمن القومي في عهد نيكسون، انظر: I. M. Destler, Presidents, Bureaucrats and Foreign Policy: The Politics of Organizational Reform (Princeton University Press, 1972), PP. 121-27.

شهد هذا المجلس الخاص بنيكسون تطوراً كبيراً على مر السنين، وكان المقصود منه في البداية تحقيق غرضين هما: تقديم بدائل أَو خيارات سياسية حقيقية للرئيس، وتوعية الجهاز البيروقراطي بالأفكار الجديدة لسياسة نيكسون الخارجية. ومن أجل تحقيق هذين الهدفين طلب نيكسون عدداً لا مثيل له من الدراسات السياسية في الأشهر القليلة الأولى من ولايته، معظمها في صورة «مذكرات لدراسة الأَمن القومي» (NSSM)، تتم مناقشتها من قِبل «مجموعة مراجعة رفيعة المستوى»[4]، ثم تحال إِلىٰ مجلس الأَمن القومي بكامل أعضائه لاتخاذ قرار بشأنها، ويتم بعد ذلك إصدار مذكرة بقرار صادر عن المجلس. وكان يُشرف على هذا النظام المعقد، الأستاذ الجامعي السابق هنري أ. كيسينجر، مستشار الرئيس نيكسون لشؤون الأَمن القومي.

كان كيسينجر محلِّلاً معروفاً جيداً في ميدان السياسة الخارجيَّة. وقد اكتسب شهرته الأولى عندما نشر عام 1957 كتابه «الأسلحة النووية والسياسة الخارجيَّة» والذي كان له تأثيره الكبير. وأصبح بعد ذلك مستشاراً لكل من إِدارتي كينيدي وجونسون، ولكن أوثق صلاته كانت مع راعيه الأول، نيلسون روكفلر. وكان قبول كيسينجر لمنصب مستشار الأَمن القومي لنيكسون أمراً غير متوقع، وكذلك كان عرض نيكسون. فالرجلان على ما يبدو كانا مختلفين اختلافاً جوهرياً في مزاجيهما وشخصيتيهما، ولكنهما لم يلبثا أن اكتشفا توافقاً فكرياً كبيراً فيما بينهما. إذ كان نيكسون يتصرَّف بالسليقة والحزم، فيما كان كيسينجر تحليلياً وذا دهاء. ومع هذا فقد كانت آراؤهما متماثلة إزاء الدور الدولي للولايات المتحدة، والحاجة إِلىٰ المزاوجة ما بين القوة والديبلوماسية، والربط الوثيق ما بين السياستين الداخلية والخارجيَّة، وخطر الحرب النووية.

وخلال فترة وجيزة كان فريق نيكسون ـ كيسينجر يعمل بسلاسة، وارتفع الأخير من موقع مغمور في قبو البيت الأَبيض، إِلىٰ مكتب يقع في الطابق الأول

(4) كان يطلق عليها أصلاً اسم «المجموعة المشتركة بين الوزارات».

من الجناح الغربي[5]. وكان كلا الرجلين يتمتع بحس عميق تجاه رموز القوَّة وحقائقها. ومع هذا فقد تعمّد نيكسون في السنة ونصف السنة من بداية حكمه، أن يبعد كيسينجر عن الهيمنة على السياسة الشرق أَوسطية، الأمر الذي يعود جزئياً إِلىٰ أصله اليهودي[6].

عيّن نيكسون في منصب وزير الخارجيَّة صديقه الشخصي الحميم وليام ب. روجرز، وهو محام عمل مدعياً عاماً في مكتب أيزنهاور. ولم يكن يتمتع بخبرة خاصة في السياسة الخارجيَّة، كما لم يكن يتمتع بشخصية قوية آمرة. إِلاَّ أنه كان لطيف المعشر، ووقوراً. ولعل هذه الصفات كانت كافية بالنسبة للدور المتواضع الذي اختاره له نيكسون. ومع هذا فقد قرَّر الأَخير أن يعهد إليه بملف الشرق الأَوسط، ربما اعتقاداً منه أن النجاح في هذا المجال غير متوقع، وأن الخلافات الداخلية حوله، يمكن أن تنصب على وزارة الخارجيَّة بدلاً من البيت الأَبيض[7].

كان مساعد وزير الخارجيَّة الجديد لشؤون الشرق الأدنى، وجنوب آسيا شخصية موضع خلاف. إذ أن جوزيف سيسكو، الذي كان قبل ذلك مساعداً لوزير الخارجيَّة لشؤون المنظمات الدولية ينتمي إِلىٰ الحزب

---

(5) كان قوام العاملين مع كيسينجر عدداً من المساعدين الشخصيين المقرَّبين، وأيضاً من المتخصصين في مجالات جغرافية ووظيفيَّة معينة. أما الذين شاركوا في سياسة الشرق الأَوسط فمنهم نائبه ألكسندر هيج، ومساعدان خاصان هما بيتر رودمان وونستون لورد، وكبير المتخصصين في شؤون الشرق الأَوسط هارولد سوندرز الذي كان من العاملين في مجلس الأَمن القومي منذ عهد إِدارة كينيدي.

(6) Nixon, RN, P. 466 أعرب نيكسون عن قلقه من أن كيسينجر سيصادف صعوبة في العمل مع العرب لكونه من أصل يهودي، وقال هنري كيسينجر في كتابه White House Years (Little, Brown, 1979), إن نيكسون «شك» في أن أصلي اليهودي قد يحدو بي إِلىٰ الميل ميلاً شديداً نحو إِسرائيل».

(7) Kissinger, White House Years, P. 348 «كان نيكسون يعتقد أن أي سياسة نشيطة مآلها الفشل، يضاف إِلىٰ هذا أنَّها ستنطوي بكل تأكيد تقريباً على إثارة نقمة مؤيدي إِسرائيل. ومن هنا ارتأى أن من المفيد إبقاء البيت الأبيض بعيداً بقدر الإمكان عن الخط المباشر للنار».

الديمقراطي، ولم يسبق له أن عمل فيما وراء البحار، في حياته المهنية الطويلة في وزارة الخارجيَّة. ومعلوماته عن الشرق الأَوسط، استقاها من السنوات التي خدمها في واشنطن. كان شخصية بيروقراطية كاملة؛ إذ كان يعرف مداخل وزارة الخارجيَّة ومخارجها، كما كان شخصية قيادية، ومتحدّثاً لبقاً وراسم خطط تاكتيكية. وكان يلازمه في العمل بشكل وثيق ألفريد أثيرتون الابن، الذي شغل أولاً منصب رئيس مكتب إِسرائيل والشؤون العربية ـ الإِسرائيلية، ثم عمل نائباً لمساعد وزير الخارجيَّة لشؤون الشرق الأدنى. وكان أثرتون مثالاً للمتابعة والخبرة والمهارة الحرفية، ويتحلّى بالبرودة حين يجد أن سيسكو ثائراً.

كان كلاهما يشكِّلان ثنائياً متمكناً في دوائر صنع السياسة الشرق أَوسطية[8].

## سياسة نيكسون الخارجيَّة

سرعان ما وضع نيكسون، بمساعدة كيسينجر وبعض أركان وزارة الخارجيَّة، قاعدة للأولويات والتوجيهات الخاصة بسياسة أَمريكا الخارجيَّة. وكان بعضها يمثِّل خروجاً عن السياسات المألوفة، وبعضها الآخر يعكس الاستمرارية وردود الفعل التقليدية للمشكلات المزمنة. ولم يكن ثمة مخرج من أن تتصدر ڤيتنام جدول أعمال نيكسون في ميدان السياسة الخارجيَّة. وكان الشقاق الداخلي حول ڤيتنام، قد أطاح بفرص إعادة انتخاب جونسون وتسبَّب في أزمة ثقة، وأزمة ضمير حادة داخل الولايات المتحدة. وكان نيكسون بدون شك أقل انخداعاً من جونسون بفرص «النصر» في ڤيتنام، ولكن في الوقت

(8) في تلك الفترة كان هناك مديران آخران في المكتب لهما نفوذ في تشكيل سياسة الشرق الأَوسط هما: ريتشارد باركر المسؤول عن الشؤون المصرية، وتالكوت سيلي مدير مكتب شؤون الجمهوريات العربية، وهي تشمل الأردن ولبنان وسوريا والعراق. كما شارك نائب مساعد وزير الخارجيَّة رودجر ديفيز في معظم المداولات الخاصة بالسياسة في تلك الفترة.

نفسه كان يعارض بشدة انسحاباً مفاجئاً للقوّات الأَمريكيَّة[9].

وبعيداً عن ڤيتنام كان نيكسون وكيسينجر، معنيين بالدرجة الأولى بالدول الكبرى، وخاصة الاتّحاد السوڤييتي. وكانت مخاطر الحرب النووية أكثر ما يشغل بال الرجلين، لذا كان كلاهما مأخوذاً بإمكانية إقامة علاقة جديدة مع الاتّحاد السوڤييتي، تساعد على توفير استقرار عالمي وتقليص مخاطر المواجهة. كما كانا مستعدين لتجاوز المنافسة الأيديولوجية الخاصة بالحرب الباردة، وإقامة روابط مع الخصوم تستند إلىٰ المصالح المشتركة.

اشتملت استراتيجية نيكسون لإعادة هيكلة العلاقات بين الدول العظمى على الصِّين أيضاً. كان الاهتمام بالصين ضئيلاً في السنتين الأوليين من ولاية نيكسون، ولكن من الواضح، وبالعودة إلىٰ الماضي، إن الرئيس وكيسينجر كانا يضعان أرضية لانفتاح مثير على بكين. وكان نيكسون يرى أن من شأن الصلة الأَمريكيَّة ـ الصينية، بالإضافة إلىٰ مزايا استعادتها بعد جيل من العداء، أن يكون لها تأثير يدفع السياسة الخارجيَّة السوڤييتية نحو الاعتدال. وبالإضافة إلىٰ ذلك فإن تحسين الروابط مع كل من موسكو وبكين، قد يساعد على تحقيق تسوية في ڤيتنام، ويضمن أن يكون عصر ما بعد ڤيتنام في آسيا خالياً من النِّزاع نسبياً. وبالتالي فقد أصبحت ڤيتنام والاتحاد السوڤييتي والصين، مرتبطة فيما بينها بوصفها تمثل أولوية اهتمامات إدارة نيكسون. ومن المهم أن نعرف أن العلاقات مع كل من هذه الدول، باتت تدار من البيت الأَبيض على وجه

(9) قبل تعيين كيسينجر في منصبه في البيت الأبيض، كان قد حدَّد استراتيجية وسط الطريق لاتباعها في المفاوضات، وفي فضّ اشتباك القوات الأَمريكيَّة في فيتنام. فقد أعرب في مقال نُشر في كانون الثاني/ يناير 1969 عن همّ كان يستحوذ على إدارة نيكسون طوال فترتها الأولى «إن المناط الآن هو الثقة في الوعود الأَمريكيَّة. وأياً كان العرف الدارج في السخرية من عبارات مثل «المصداقية» و«الهيبة» فما هذه العبارات بألفاظ جوفاء فالأمم الأخرى تستطيع توجيه تصرفاتها بما يتواءم مع تصرفاتنا إن هي استطاعت فقط أن تعتمد على مدى ثباتنا». انظر: «The Viet Nam Negotiations,» Foreign Affairs, vol. 47 (January 1969), PP. 211-34.

الحصر تقريباً، فالرئيس يعطي التوجيه العام، فيما يقوم كيسينجر وأركان مكتبه، بوضع تفاصيل السياسات الجديدة ويتابعون تنفيذها.

ثمة موضوع آخر يحتل الأولوية، وهو الشرق الأَوسط، تُرك لوزارة الخارجيَّة التعامل معه. كان يُنظر إِلىٰ النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي بصورة عامة على أنه محفوف بالمخاطر، وإن كان موضوعاً معقداً وربما أقل إلحاحاً من مهمات أخرى تواجه الإِدارة. وقد تحقّق في عهد جونسون، كما هو معروف، شيء من الزخم كان من الممكن إجراء بعض التعديل السياسي حوله. وكانت وزارة الخارجيَّة تتوق إِلىٰ الاضطلاع بدور قيادي، كما كان بوسعها أن تستند إِلىٰ خبرة عريضة. ومن هنا فإن نيكسون، الذي كان لديه بعض الشكوك حول احتمال إنجاز نتائج فورية، قد فوَّض وزارة الخارجيَّة بتطوير ومتابعة سياسة أَمريكيَّة جديدة تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. فإن نجحت هذه السياسة تحقَّقت المصداقية للجميع، وإن أخفقت سينجو نيكسون وكيسينجر من الملامة نسبياً.

ويبدو أن آراء نيكسون حول الشرق الأَوسط، تجمع ما بين نزوع شديد إِلىٰ مواجهة السوڤييت، واعتقاد راسخ بأن الولايات المتحدة، تستطيع أن تنافس موسكو على أفضل وجه، عن طريق «عدم التحيز» في النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. وكان قلق نيكسون من السوڤييت شبيه بموقف كيسينجر، ولكن «عدم تحيّزه» كان أقرب إِلىٰ الموقف التقليدي لوزارة الخارجيَّة. وخلاصة القول إنه جسَّد في مخيلته النموذجين المتنافسين، بشأن أفضل السُّبل لمعالجة النزاع العربي ـ الإِسرائيلي. وما بدا أشبه بمعركة عنيفة بين جونسون وروجرز كان يمثِّل بدوره التناقض الذي لم يجد له حلاً، والذي كان يدور في عقل نيكسون[10].

---

(10) يتضمَّن كتاب كيسينجر Kissinger, White House Years, PP. 562-64 أوضح تقييم أجراه للاختلافات بين آرائه الخاصة بشأن الشرق الأَوسط وآراء نيكسون. وأبرزها أن نيكسون =

وعلى النقيض من ذلك كان لدى كيسينجر آراء متطورة، إن لم تكن حسنة الإعداد، حول الشرق الأَوسط. لم يكن الشرق الأَوسط جزءاً من العالم الذي عرفه جيداً. وكان يميل إِلىٰ اعتبار قضايا الشرق الأَوسط واقعة، في نطاق المنافسة العريضة بين الولايات المتحدة والسوڤييت. ولعل آراءه قد تبلورت في فترة أزمة السويس، عندما استخلص أن سياسة أيزنهاور في وقف التحرّك البريطاني ـ الفرنسي ضد عبد الناصر، كانت سياسة سيئة التوجيه. فقد اعتقد آنذاك أنه لا ينبغي إضعاف الأصدقاء، ومساعدة الخصوم الذين يعتمدون على تأييد السوڤييت(11). ودفعت حقائق عام 1969 كيسينجر إِلىٰ أن يساند إِسرائيل بقوة إِلىٰ أن يحين الوقت الذي يقرِّر فيه العرب الابتعاد عن موسكو.

كان الربط، هو المفهوم المفضل لدى الثنائي نيكسون ـ كيسينجر. وكان هذا يعني ألاّ يجري التفاوض مع موسكو، حول قضايا بمعزل عن قضايا أُخرى. وبدلاً من ذلك ينبغي على الولايات المتحدة، أن تستهدف في محادثاتها مع الاتّحاد السوڤييتي، تسوية شاملة للقضايا المطروحة. وينبغي أن يتحقَّق تقدّم على مسرح كل من ڤيتنام، والحدّ من الأَسلحة الاستراتيجيَّة، والشرق الأَوسط. والمفاوضات الجارية في وقت واحد حول جميع هذه القضايا، سوف تعني إمكان تحقيق تسويات؛ مما يُضفي مرونة وتقليصاً للخلافات في المفاوضات. فالتنازل السوڤييتي في ڤيتنام، يمكن أن يترافق بتحرّك أَمريكي في الشرق الأَوسط. وقد يكون هذا سليماً من الناحية المنطقيَّة، ولكنه من الناحية العمليَّة نادراً ما يتحقَّق. ومع هذا ظلّ مفهوم الربط أحد المفاهيم الأساسيّة لسياسة نيكسون الخارجيَّة.

أضحت المفاوضات مبدأً آخر في دبلوماسيَّة نيكسون. وكان كلّ من

---

= كان يعتقد أن السوفييت يعزّزون موقفهم في المنطقة في أعقاب حرب حزيران/ يونيو 1967 وكان كيسينجر يعتقد بأن موقفهم مقضي عليه طالما تم الإبقاء على إِسرائيل قوية، وتكرر إظهار عجز السوفييت عن تلبية مطالب العرب.

(11) Kissinger, White House Years, P. 347.

نيكسون وكيسينجر متوافقين في الرأي، بأن القوة والدبلوماسيَّة ينبغي أن يسيرا جنباً إِلىٰ جنب، وهو ما يعني أن المفاوضات مع الخصوم، قد تترافق مع التهديدات، أَو الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية. وكان كيسينجر بشكل خاص مغرماً بعملية المفاوضات، وقد برهن على أَنَّه مفاوض ناجح بصورة مدهشة. وبعد تولّي نيكسون لمنصبه بفترة قصيرة، جرى البدء أَو الإسراع بالمفاوضات حول حلقة واسعة من القضايا ـ الشرق الأَوسط، ڤيتنام، الصين، الأَسلحة الاستراتيجية.

كان الهدف من المفاوضات ـ بلغة نيكسون وكيسينجر ـ إيجاد «هيكل للسَّلام» تستند مقوماته الأساسية على «الانفراج» الأَمريكي ـ السوڤييتي، والحد من التسلح، وأخيراً تطبيع العلاقات الأَمريكيَّة ـ الصينية. وينبغي أن تتحقق هذه المقومات دون الإساءة إِلىٰ الحلفاء التقليديين ـ الشركاء في حلف «الناتو» واليابان ـ وبدون اهتمام كبير بالعالم الثالث، حيث يستفاد من الانفراج في الحد من المخاطر على السَّلام العالمي والكامنة في النزاعات المحلية.

من أجل متابعة هذه السياسة الخارجيَّة الطموحة، في وقت كانت تجري فيه استفاقة شعبية واسعة، سعى الرئيس نيكسون للاستجابة إِلىٰ المطلب الداعي لعدم اضطلاع أَمريكا بعد الآن بدور الشرطي العالمي، مع تفادي العزلة المفرطة في نفس الوقت. وهذا الموقف المتزامن بصورة دقيقة، في العلاقات الدولية، هو ما بات يُعرف باسم «مبدأ نيكسون»، والتي كانت من مظاهره سياسة «الڤتنمة» ـ أي التدرج في فض اشتباك القوات المقاتلة في ڤيتنام، مترافقاً مع تقديم درجات عالية من المساعدة لنظام سايغون، والبحث بدأب عن تسوية سياسية[12].

---

(12) لخص الرئيس «مبدأ نيكسون» خلال مؤتمر صحفي عقد في جوام في 25 تموز/ يوليو 1969 وأول بيان عملي لسياسة «الفتنمة» هذه أعلنه نيكسون في خطبة ألقاها في 3 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1969.

وكان أمل نيكسون الكبير في فترة رئاسته الأولى، أن يكون قادراً على إعادة خلق إجماع محلي في الآراء، حول أهداف السياسة الخارجيَّة. وكان اختيار أسلوب وتوقيت كل خطوة مهمة على صعيد السياسة الخارجيَّة، يترافق مع مراعاة نيكسون للرأي العام المحلي.

بدا نيكسون قلقاً إزاء احتمالات انفجار النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي ـ وكان يكرِّر تشبيه هذا النِّزاع بالوضع في البلقان قبل الحرب العالمية الأولى. بيد أن ما أضعف من استعداد نيكسون لمعالجة النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي هو ذلك الجو السياسي الداخلي المسموم الذي أوجدته حرب ڤيتنام. ولم يكن من شأن دبلوماسيَّة الشرق الأَوسط، أن تأتي بآفاق كبيرة من أجل إعادة لمّ شمل هذا الإجماع المشتّت. بل على العكس من ذلك كان القيام بجهد جاد، لحل الخلافات بين إِسرائيل وجاراتها العربيات موضع جدل وخلاف. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك لم يكن كبار مستشاري الرئيس على اتفاق حول كيفيَّة العمل في هذا الاتجاه. أما الرأي العام فقد كان متعاطفاً جداً مع إِسرائيل، وما يزال يرى أن الدولة اليهودية هي البطل داوود، الذي يواجه جوليات العربي العدواني الموالي للسوڤييت. كما لم يكن هناك من مبرر استراتيجي ضاغط لمعالجة النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي، نظراً لأن قضية النفط لم تكن بصورة عامة مرتبطة بالصّراع، كما لم يكن يُعتقد أن العرب لديهم خيار عسكري جدي، وبالتالي لم يكن ثمة خطر داهم على المصالح الأَمريكيَّة. أمام هذه الحقائق الظاهرة لم يكن نيكسون مستعداً لأن يسمح لوزارة الخارجيَّة بأن تجسّ نبض الدبلوماسيَّة العربية ـ الإِسرائيلية، كما كان عازفاً عن وضع ثقل منصبه بالكامل، وراء سياسة فعَّالة في هذا الصدد.

## جدل حول المصالح

سيطرت على تفكير صانعي السياسة في بداية 1969 مجموعتان من دواعي القلق، فيما كانت الإِدارة قد أخذت على عاتقها أول مراجعة للوضع في الشرق

الأَوسط. وبدا أن الرئيس وكيسينجر كانا قلقين بدرجة كبيرة بسبب العواقب الدولية للنزاع العربي ـ الإِسرائيلي. وكان نيكسون في وصفه لأوضاع المنطقة، يرسم تكراراً صورة متفجرة فاقعة الألوان. وكان تعبير المواجهة بين القوى العظمى كثيراً ما يرد في المناقشات حول الشرق الأَوسط. وقد قيل إن هذا ما جعل النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي أشد خطراً من ڤيتنام[13].

كان المختصون في وزارة الخارجيَّة، يميلون إِلىٰ الموافقة على أن الوضع في الشرق الأَوسط كان خطيراً، ولكن آراءهم كانت أشد تأثّراً بالتهديدات المحتملة، للمصالح الأَمريكيَّة الناجمة عن تيارات داخل المنطقة. وفي الخارجيَّة كانت تتردد عبارات مثل «تآكل» النفوذ الأَمريكي، و«تدهور» موقع أَمريكا و«راديكالية» العالم العربي، و«الاستقطاب». وكانت النظرة إِلىٰ المنطقة تتسم أحياناً بالتبسيط الشديد من خلال عبارات مثل: الولايات المتحدة مع إِسرائيل والعرب «المعتدلين» يقفون في صف واحد ضد الاتّحاد السوڤييتي والعرب «الثوريين».

أدّى الجمع ما بيه هذين التصورين، إِلىٰ عدَّة إرشادات توجيهيَّة سياسية، صاغت المقاربة الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط، في الفترة ما بين بداية 1969 وحتى آب/ أغسطس 1970. والشيء الأهم الذي ينبغي ذكره هو ذلك الإجماع الواسع، باستثناء كيسينجر، على ضرورة أن تتبنَّى الولايات المتحدة دوراً دبلوماسياً فعَّالاً، من أجل تشجيع تسوية سياسية تقوم على المبادىء التي يجسّدها قرار الأُمم المتَّحدة رقم 242. ومن هنا ينبغي على الولايات المتحدة، بالتضامن مع دول كبرى أخرى، وخاصة الاتّحاد السوڤييتي، أن تسعى إِلىٰ إشراك الأطراف الإقليمية في عمليَّة تفاوضية، تتمثَّل الخطوة الأولى فيها في صقل مبادىء التسوية، التي سيتم وضعها في مباحثات بين الدولتين العظميين. والنتيجة المرجوة ستكون بالتأكيد أقل من تسوية مفروضة، وهي ما رفضتها

(13) انظر التشبيه الخاص «ببرميل البارود» في كتاب: Nixon, RN, P. 343.

الإدارة، ولكنها ستكون أمراً مختلفاً عن معاهدة سلام عن طريق المفاوضات المباشرة، وهي ما كان يرغب بها الإسرائيليون[14].

كانت وزارة الخارجيَّة تدعو منذ أمد طويل، إلىٰ اتباع سياسة «نزيهة» تجاه النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي. وهذا يعني في جوهره انتهاج موقف لا يعتبر ممالئاً للعرب بصورة مكشوفة، ولا ممالئاً لإسرائيل على نحو واضح. وفيما يتعلَّق بشحنات الأَسلحة إلىٰ إسرائيل، فإن المقاربة النزيهة حضّت على ضبط هذه الشحنات، وشجَّعت فيما يتعلَّق بالانسحاب من الأَراضي على إصدار بيان واضح، يعارض استيلاء إسرائيل على الأَراضي التي احتلتها عام 1967. أما فيما يتعلَّق بطبيعة اتفاقية السَّلام فإن المعايير التي تطبق على الالتزامات من الجانب العربي، ينبغي ألاّ تكون صارمة جداً. هذه السياسة الأَمريكيَّة «النزيهة» اعتبرت من وجهة نظر إسرائيل موالية للعرب.

ومن حسن حظ الإسرائيليين، أن كيسينجر كان متشكِّكاً في فضائل عدم التحيز. وشرع الإسرائيليون في وقت مبكر، في تجاوز روجرز لصالح التعامل المباشر مع البيت الأَبيض. وكان كيسينجر يعتقد، خلافاً لروجرز وسيسكو، أن الطريق الدبلوماسي المسدود الذي تظل فيه إسرائيل قوية، من شأنه في النهاية أن يقنع العرب بعدم جدوى، الاعتماد على السوفييت. وعندئذ لا بد أن يتوجهوا إلىٰ الولايات المتحدة طلباً للمساعدة، والتي سيكون ثمنها الابتعاد عن موسكو. ومن وجهة نظر كيسينجر ينبغي عدم إعطاء العرب الانطباع بأن في وسعهم، الاعتماد على الدولتين العظميين في الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات، إلاَّ إذا كانوا على استعداد لتقديم تنازلات بعيدة المدى من جانبهم. وكان كيسينجر يضيق ذرعاً من وجهة النظر التي تقول، أن العرب سيبدون

(14) كان اعتراض الإدارة على إجراء تسوية مفروضة اعتراضاً مزدوجاً: أن الأرجح أنَّها لن تدوم طويلاً لأن الأطراف ستكون قليلة الإحساس بالالتزام بشروطها، كما أن القوى الخارجيَّة ستتعب في محاولة فرضها، وأن مثل هذه التسوية ستقابل مقابلة غير طيبة في هذا البلد.

الاعتدال إذا ما ابتعدت الولايات المتحدة قليلاً عن المواقف الإسرائيلية، وعملت على تقييد إمدادات السلاح إلىٰ إسرائيل[15].

يمكن تلخيص الخلاف الأساسي ما بين وزارة الخارجيَّة وكيسينجر بسهولة. فالخارجيَّة كانت ترى أن التوترات في الشرق الأوسط، تنجم عن ظروف إقليمية يمكن أن يستغلها السوڤييت لمصلحتهم. ومن أجل تخفيض سقف الخيارات السوڤييتية، كان المسؤولون في وزارة الخارجيَّة يناقشون وجوب محاولة حل النزاعات القائمة، من قِبل الولايات المتحدة. أما كيسينجر فقد كان أقل تفاؤلاً باحتمالات حل النِّزاعات الإقليمية، وكان يعتقد أن التورط السوڤييتي في هذه النِّزاعات هو ما جعلها خطيرة للغاية. ومن منظوره الخاص بتوازن القوى، كان يرى أن أول ما ينبغي عمله، هو تهميش الدور السوڤييتي. ومن دواعي الدهشة أن نيكسون، بدا موافقاً على كلتا المدرستين في التفكير، معتمداً على الظروف.

## صناعة السياسة

أعرب الرئيس نيكسون في كانون الثاني/ يناير من عام 1969، عن رأيه بأن الوضع في الشرق الأوسط، مشحون بأسباب الانفجار. وقد انعكس تفكيره على أفضل وجه، في إجابته على أسئلة وُجِّهت إليه خلال مؤتمر صحفي جرى في 27 كانون الثاني/ يناير 1969، بعد أسبوع واحد من توليه لمنصبه:

أعتقد أننا نحتاج إلىٰ مبادرات جديدة، وزعامة جديدة من جانب الولايات المتحدة، من أجل تهدئة الموقف في الشرق الأوسط، الذي اعتبره برميل بارود

---

(15) قال كيسينجر في كتابه White House Years, PP. 349-52 «أشك.. في صواب استخدام الضغط الأمريكي لتحقيق تسوية عامة ريثما نرى بصورة أوضح ماهية التنازلات التي يتقدَّم بها العرب، وريثما نرى أن الذين ينتفعون منها سيكونون أصدقاء لأمريكا وليس عملاء للسوفييت.. وكان في اعتقادي أن الحدّ من النفوذ السوفييتي هو شرط مسبق لاتباع دبلوماسيَّة فعّالة في الشرق الأوسط، حتى لا يتسنى غزو التقدم المحرز إلىٰ ضغوطه، وحتى تكتسب الحكومات المعتدلة شيئاً من المجال تناور فيه».

شديد الانفجار يحتاج إِلىٰ نزع فتيله. وأنا منفتح الذهن تجاه أية اقتراحات من شأنها تهدئة الوضع، وتقليص احتمال انفجار آخر، لأن الانفجار القادم من الشرق الأَوسط قد ينطوي، كما أعتقد، على مواجهة بين القوى النووية، وهذا ما نريد أن نتجنَّبه[16].

في الأول من شباط اجتمع مجلس الأَمن القومي، لإجراء استعراض شامل للسياسة في الشرق الأَوسط. وهناك ثلاثة بدائل نوقش كل منها باستفاضة في «مذكرة دراسة الأَمن القومي ـ 2»، ألا وهي:

- ترك البحث عن تسوية للنزاع العربي ـ الإِسرائيلي إِلىٰ الفرقاء (المعنيين) والسفير يارينغ.
- انتهاج سياسة أَمريكيَّة أكثر فعالية، تتضمَّن مباحثات أَمريكيَّة ـ سوفييتية.
- الافتراض أن لا سبيل إِلىٰ التسوية، وتركيز الجهود على أهداف تقل عن التسوية.

تقرّر اختيار البديل الثاني، وترك البديل الثالث متاحاً باعتباره موقفاً يمكن اللجوء إليه في حال الإخفاق. وحدّدت مناقشات مجلس الأَمن القومي عدة مبادىء ينبغي أن تسترشد بها السياسة الأَمريكيَّة:

- ينبغي أن تشارك أطراف النِّزاع في المفاوضات، في مرحلة ما من هذه العملية. ومع أن الولايات المتحدة لن تتردد في أن تستبق إِسرائيل في التحرك، إِلاَّ أن أية اتفاقية نهائية لا يمكن التوصل إليها بدون مشاركة إِسرائيل وموافقتها.
- هدف التسوية اتفاق ملزم، وهو ليس بالضرورة في صيغة معاهدة سلام، ولكنه يتضمن شكلاً من أشكال الالتزامات التعاقدية. ولقد كانت الإِدارة

(16) مؤتمر نيكسون الصحفي في 27 كانون الثاني/ يناير 1969، انظر: Department of State Bulletin. Vol. 60 (February 17, 1969), PP. 142-43.

مهتمة بالتوازن المفتقد في التنازلات التي تُطلب من كل طرف. الإِسرائيليون يتنازلون عن أراضٍ، فيما يقدم العرب تعهدات باحترام سيادة إِسرائيل.

- يجب أن يتم انسحاب القوّات الإِسرائيلية إِلىٰ الحدود الدولية بين إِسرائيل ومصر، مع ترتيب خاص بالنسبة إِلىٰ غزة. كما ينبغي أن يتم تحقيق إجلاء إِسرائيلي من الضفة الغربية للأردن، مع تعديلات طفيفة في الحدود.
- بعض المناطق الشائكة ينبغي تجريدها من السِّلاح.
- لا بدّ أن يكون للأردن، دور مدني وديني داخل مدينة القدس الموحدة.
- لا بد من تحقيق تسوية لمشكلة اللاجئين.

كما بحثت قضية تقديم ضمان لإِسرائيل وتأمين الأَسلحة لها. وقد نظر مجلس الأَمن القومي فيما بعد في استراتيجيتين دبلوماسيتين محتملتين: الأولى أن تتقدَّم الولايات المتحدة بخطة سلام منفردة. وقد رُفضت هذه الاستراتيجية. والثانية، أن الولايات المتحدة، تستطيع أن تنتهج خطة الخطوة ـ خطوة حيث يمكن بمقتضاها، إدخال عناصر معينة للتسوية في المفاوضات بالتدريج. وتم الاعتراف بأن الانسحاب وطبيعة اتفاقية السَّلام، هما مسألتان بالغتا الحرج. ولا بد من إعطاء الأولوية لتطوير أرضية مشتركة في المحادثات الأَمريكيَّة ـ السوڤييتية، بهدف إصدار وثيقة مشتركة، يمكن أن تصادق عليها الدول الأربع فيما بعد (القوتان العظميان بالإِضافة إِلىٰ بريطانيا وفرنسا)، وتسليمها إِلىٰ السفير غونار يارنغ لطرحها على الأطراف المحلية[17]. وقد ظلَّت السياسة الأَمريكيَّة

(17) تم الحصول على هذه التفاصيل في مقابلات أجريت مع الذين شاركوا في أول استعراض للسياسة في الشرق الأَوسط أجراه مجلس الأَمن القومي، أما ردّ فعل كيسينجر إزاء هذه المبادرات من جانب وزارة الخارجيَّة، فيمكن الوقوف عليه في كتابه White House Years, على الصفحتين 352 ـ 353. وللوقوف على معلومات أساسية عن مقترحات وزارة الخارجيَّة، بما في ذلك الأدلة على أن الموقف السوفييتي بدأ يظهر أمارات على المرونة في أواسط =

متمسّكة حتى نهاية العام، بهذه الإرشادات التي وُضعت في شباط/ فبراير. وكانت النتيجة الختامية هي «خطة روجرز».

وسرعان ما جرت عدة جولات متزامنة من المفاوضات. وتتابعت اللقاءات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية، في محاولة من الإدارة الأَمريكيَّة لتبديد مخاوف الحكومة الإِسرائيلية، التي باتت تتولّى رئاسة حكومتها غولدا مائير[18]. وما أن بدأت المباحثات الأَمريكيَّة ـ السوفييتية بروح صادقة، حتى أُحيطت إِسرائيل علماً بالتقدم في هذه المباحثات، على الرغم من أن هذا النمط من المشاورات، بدأ يضعف بحلول خريف ذلك العام. وفي الختام، باتت محادثات القوى الأربع، تجري في وقت واحد مع المباحثات الأَمريكيَّة ـ السوفييتية.

أدار المباحثات الأَمريكيَّة ـ السوفييتية في البداية، كل من سيسكو والسفير السوفييتي أناتولي دوبرينين، والتي سرعان ما احتلت مركز الصدارة. وقد اجتمعا خلال الفترة ما بين 18 آذار/ مارس و22 نيسان/ أبريل 9 مرّات. وكان الهدف الأَمريكي من هذه الجولة، تبين ما إذا كان هناك اتفاق على المبادىء العامَّة، يكفي لتبرير محاولة الوصول إِلىٰ اقتراح مشترك. وخلال هذه المرحلة، حدَّدت الولايات المتحدة موقفها من التسوية، في وثيقة قدمتها إِلىٰ المشاركين في مباحثات الدول الأربع في 24 آذار/ مارس. وكانت النقاط الرئيسية في هذه الوثيقة هي التالية:

- يتم الاتفاق على الحدود النهائية بين الأطراف. ومن الممكن إدخال تعديلات طفيفة على خطوط 1967.

= عام 1969، انظر David A. Korn, Stalemate of Attrition and Great Power Diplomacy in the Middle East, 1967-1979 (Boulder, Colo.: Westview Press, 1992), PP. 150-56.

(18) توفي رئيس الوزراء إشكول في 26 شباط/ فبراير، وخلفته جولدا مائير في رئاسة الحكومة في 17 آذار/ مارس.

- لن تكون هناك تسوية مفروضة.
- تتعاون الدول الأربع بشكل وثيق، مع السفير يارينغ وتعمل من خلاله.
- يتخذ الاتفاق النهائي صورة تعاقدية، يوقع عليها جميع الأطراف.
- يتم تحقيق السَّلام باعتباره جزءاً من تسوية شاملة[19].

اكتسب البند الأخير، المتعلِّق بالحاجة إلىٰ تسوية شاملة، أهمية جوهرية. فقد كان يعني أن الانسحاب الإِسرائيلي لا يتحقَّق، إلاَّ إذا تحقَّقت جميع عناصر اتفاقية السَّلام على جميع الجبهات. وقد كان يتعارض جذرياً مع إصرار العرب والسوڤييت على انسحاب إِسرائيل أولاً، وبعد ذلك يمكن بحث إنهاء حالة الحرب والموضوعات الأخرى.

وخلال شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل، أخذ الموقف في الشرق الأَوسط يتدهور بشدة. فقد اندلع القتال على طول قناة السويس، وتصاعدت شدة هجمات الفدائيين، وكذلك حدة الانتقام من جانب إِسرائيل؛ وأعلن عبد الناصر في بداية شهر نيسان/ أبريل، إلغاء وقف إطلاق النَّار، وانطلاق ما بات يُعرف باسم حرب الاستنزاف[20].

التقى الملك حسين مع نيكسون وروجرز في الثامن من نيسان/ أبريل. وكانت الإِدارة تتعاطف مع الأردن، ولكنَّها كانت متأكدة أن الملك، لا يستطيع التحرّك نحو تسوية بدون عبد الناصر. لذا فإنه من أجل مساعدة الأردن كان لا بد من مساعدة مصر. وكان الملك حسين قد حمل معه تنازلاً من عبد الناصر، يمكن أن يمهِّد مسار العلاقات الأَمريكيَّة ـ المصرية. فقد أعلن الملك صراحة

---

(19) Hedrick Smith, «Big Four May Meet on Mideast Soon,» New York Times, March 26, 1969, P. 11.

(20) انظر: Yaacov Bar-Siman-Tov, The Israeli-Egyptian War of Attrition, 1969-1970: A Case Study of a Limited War (Columbia University Press, 1980); and Korn, Stalemate, PP. 165-88.

أنه مفوَّض بالتأكيد، على حرية الملاحة في قناة السويس، لجميع الدول في إطار التسوية[21].

وبعد ذلك ببضعة أيام، اجتمع نيكسون بأحد كبار مساعدي عبد الناصر، محمود فوزي، الذي أكَّد على هذه النقطة، وأضاف في جلسة، خاصة أن مصر لن تقف مكتوفة الأيدي بسبب معارضة سورية للتسوية. وباختصار فإن كلاً من مصر والأردن، قد أعربتا عن استعدادها لإجراء تسوية، حتى ولو لم تكن سورية مستعدّة لذلك. ولكن يبدو أن كيسينجر لم يكن مقتنعاً بما قاله فوزي، عن استعداد مصر لإبداء الكثير من المرونة[22].

جرى نقاش حاسم داخل الإدارة الأَمريكيَّة، حول دور الاتّحاد السوڤيتي. فقد رأى بعضهم في وزارة الخارجيَّة، أن الاتّحاد السوڤييتي سيكون مستعداً، لاعتبارات تتعلّق باستراتيجيته العالمية، للتعاون مع الولايات المتحدة في الشرق الأَوسط، حتى ولو سبَّب ذلك لموسكو بعض التوتر في علاقتها مع عبد الناصر. والحق أن الأمل كان معقوداً بشكل خاص، على احتمال أن يُضعف السوڤييت من مكانتهم في مصر، بمحاولتهم حمل عبد الناصر على قبول المقترحات الأَمريكيَّة ـ السوڤييتية. وهنا شكَّك كيسينجر في استعداد السوڤييت للتضحية بمصالح إقليمية، من أجل تحسين العلاقات الأَمريكيَّة ـ السوڤييتية. وناقش بأن الاتّحاد السوڤييتي قد بذل جهداً بالغاً، من أجل تحقيق نفوذ له في الشرق الأَوسط، ومن أجل المحافظة على هذا النفوذ، فقد اعتمد أساساً على توريد الأَسلحة إلىٰ عملاء رئيسيين، وإذا ما تحقَّق السَّلام، فلن تكون هناك حاجة إلىٰ كميات كبيرة من هذا السلاح. ولهذا فليس لدى السوڤييت مصلحة في عقد اتفاق سلام حقيقي، وهم يفضّلون بدلاً من ذلك،

---

(21) انظر: Kissinger, White House Years, P. 362-63 ويؤخذ مما قاله كيسينجر أن الملك حسين كان مستعداً للموافقة على إجراء عمليات تصحيح هامّة في حدود الضفّة الغربية إذا ما استطاع الحصول على غزّة.

(22) المرجع السابق، ص 360 ـ 362.

حالة من «التوتر الخاضع للسيطرة». من هذا المنظور فإن للمباحثات الأَمريكيَّة ـ السوڤييتية غرض واحد، كما تراءى لموسكو والقاهرة، وهو ما دفع الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل للانسحاب من أراضٍ عربية، مقابل تنازلات عربية ضئيلة فحسب. أما نيكسون فقد كان متشكِّكاً في نوايا السوڤييت، ولكنه شعر بضرورة اختبارهم.

جاءت رحلة وزير الخارجيَّة السوڤييتي غروميكو إِلىٰ القاهرة، في الفترة من 10 ـ 13 حزيران/ يونيو بمثابة مؤشر مبكر على النوايا السوڤييتية. وقد ذكر أن السوڤييت، حضّوا عبد الناصر على القبول بمفاوضات غير رسمية مع الإِسرائيليين، على طريقة مفاوضات الهدنة في رودوس عام 1949.

ظلت مواقف القوتين العظميين حتى أواخر الصيف جامدة[23]، ولكن الوضع في الشرق الأَوسط لم يكن كذلك. فقد تعاظم القتال على طول القناة؛ وكانت إِسرائيل قد تقدمت بصورة غير رسمية، في شهر تموز/ يوليو بطلب مائة طائرة سكاي هوك إضافية، من الولايات المتحدة وكذلك 25 طائرة من طراز فانتوم ـ 4 لتحل محل طائرات الميراج التي رفضت فرنسا أن تبيعها[24]. ثم حدث في الأول من أيلول/ سبتمبر، انقلاب عسكري في ليبيا، قاده ضباط ناصريون صغار أطاح بحكومة الملك إدريس، التي كانت من أكثر الحكومات العربية المحافظة موالاة للغرب. وجاء هذا الحدث، مقترناً مع الانقلاب «الثوري» في السودان في شهر أيار السابق، ليؤكد مخاوف أولئك الذين كانوا يرون ميلاً، إِلىٰ التطرّف والعنف في العالم العربي في غياب أي تقدّم نحو اتفاق سلام.

---

(23) بين 31 تموز/ يوليو و25 آب/ أغسطس علّق السوفييت على مقترحات سيسكو بتاريخ 15 تموز/ يوليو وذلك في محادثات جرت في موسكو مع السفير بيم. لكن السوفييت لم يتخذوا موقفاً جديداً.

(24) تقدمت إِسرائيل بطلب رسمي للحصول على مائة طائرة من طراز «أ ـ 4» وخمس وعشرين طائرة من طراز «اف ـ 4» في 15 أيلول/ سبتمبر 1969.

وفي أوائل أيلول/ سبتمبر وصلت إِلىٰ إِسرائيل الدفعة الأولى من طائرات ف ـ 4 النفاثة (والتي كان الرئيس جونسون قد وافق على تجهيزها في أواخر عام 1968). وسرعان ما أصبحت هذه الطائرات، رمزاً لا يُدحض عند العرب على التأييد الأَمريكي لإِسرائيل، ومن ثم بدأت حملة مكثفة في الوطن العربي للحيلولة دون مزيد من هذه الصفقات.

التقى نيكسون بغولدا مائير رئيسة وزراء إِسرائيل في 25 أيلول/ سبتمبر. وكانت مائير تتعامل مع نيكسون على أنه صديق كبير للشعب اليهودي، وأبدى نيكسون بالمقابل تعاطفاً كبيراً مع اهتمامات إِسرائيل. وطلبت مائير 25 طائرة إضافية من طراز ف ـ 4 و100 طائرة من طراز سكاي هوك «آ ـ 4» ومعونة سنوية مقدارها 200 مليون دولار، للمساعدة على دفع قيمة هذه المشتريات. وكان جواب نيكسون ملتبساً بعض الشيء، واقترح مقايضة «المكونات المادية بمكونات غير مادية»، وهو ما كان يعني، أن ترتبط إمدادات السلاح بتنازلات سياسية[25].

وافق نيكسون أثناء زيارة مائير، على ضرورة إقامة قناة اتصال مباشرة بينهما، تتجاوز وزارة الخارجيَّة. وكان نيكسون مغرماً بمثل هذا النوع من الاتصالات الخلفية، وسرعان ما ارتبط هنري كيسينجر والسفير الإِسرائيلي إسحاق رابين، بخط هاتفي خاص. وقد استخدم رابين هذه الوسيلة الأفضل، للاتصال بالبيت الأَبيض كي يسوق الحجج القوية، بضرورة تكثيف إِسرائيل لعمليات القصف الجوي في العمق المصري. وبذا أصبح بوسع رابين أن يقول

(25) المرجع السابق ص 370 ـ 371، و Golda Meir. My Life: The Autobiography of Golda Meir (London: Futura, 1976). PP. 326-30; and Yitzhak Rabin, The Rabin Memoirs (Little, Brown, 1979) PP. 150-57 ذكرت مائير أن الطلب كان يتعلَّق بثمانين طائرة من طراز سكاي هوك، ولكن الواقع أن العدد كان مائة طائرة.

ـ إذا ما ألحت وزارة الخارجيَّة على ضبط النفس ـ إن مصادره كانت تحرض على ذلك»[26].

استمرت وزارة الخارجيَّة ـ دون أن تتأثر بزيارة مائير ـ في الإلحاح على خطتها الرامية للتوصل إِلىٰ موقف مشترك مع الاتّحاد السوفييتي حول المبادىء. وطلب روجرز تفويضاً بأن يبيِّن للسوفييت، الموقف النهائي من انسحاب إسرائيل إِلىٰ الحدود الدولية. ووافق نيكسون على ذلك، وسلم سيسكو في 28 تشرين الأول/ أكتوبر السفير دوبرينين الفقرة الأخيرة من وثيقة مشتركة مقترحة، تتضمَّن الموقف الأمريكي النهائي بشأن الانسحاب الإِسرائيلي. ولكن الرئيس سعى بأسلوب متميّز، وفقاً لرواية كيسينجر، إِلىٰ «تجنّب خسارة هذا الرهان بأن طلب إِلىٰ كل من جون ميتشيل وليونارد جارمنت ـ مستشار الرئيس ومرجعه في الشؤون اليهودية ـ أن يطلعا زعماء الطائفة اليهودية حول شكوكه بدبلوماسيَّة وزارة الخارجيَّة. وأوضح نيكسون لهما بقوة بأنه سيحرص على ألاّ تسفر المبادرات التي يفوض بطرحها عن أي شيء»[27].

## خطة روجرز(*) وكيف استُقبلت

تألَّفت خطة روجرز، كما باتت تُعرف، من مقدِّمة قصيرة تدعو إِلىٰ عقد

---

(26) Rabin, Rabin Memoirs, PP. 156-56; Abba Eban, An Autobiography (Random House. 1977), PP. 464-65; and Gideon Rafael, Destination Peace: Three Decades of Israeli Foreign Policy. A Personal Memoir (Stein and Day, 1981), PP. 210-11.

(27) Kissinger, White House Years, P. 372 ورواية نيكسون الخاصة تختلف عن ذلك وحيث قال: «كنت أعرف أن خطة روجرز لن تنفذ أبداً، ولكنني اعتقدت بأن من الأهمية بمكان جعل العالم العربي يعرف أن الولايات المتّحدة لم ترفض بصورة تلقائية مطالبه المتعلقة بالأراضي المحتلّة، وأنها لم تستبعد التوصل إِلىٰ تسوية الحل الوسط بشأن الإدعاءات المتعارضة. وكنت أعتقد أن وجود خطة روجرز، أنه سيكون من الأيسر على الزعماء العرب أن يقترحوا إعادة فتح العلاقات مع الولايات المتّحدة دون أن يتعرّضوا للهجوم من جانب الصقور والعناصر الموالية للسوفييت في بلادهم» Nixon, RN, P. 479.

(*) عُرفت في الأدبيات السياسيَّة العربيَّة باسم مشروع روجرز ـ المترجم.

«اتفاق ملزم ونهائي بصورة متبادلة» بين مصر وإسرائيل، يجري التفاوض عليه تحت رعاية سفير الولايات المتحدة يارنغ على غرار الإجراءات التي اتبعت عام 1949 في رودويس، وتستند إلىٰ عشر نقاط، جوهرها ما يلي:

1 ـ تنتهي حالة الحرب بين مصر وإسرائيل، ويتم إرساء حالة سلام رسميَّة.

2 ـ يتضمن الاتفاق إقامة مناطق منزوعة السلاح، واتخاذ التدابير الفعَّالة في منطقة شرم الشيخ، لضمان حرية الملاحة في مضيق تيران، والترتيبات الأمنية، والوضع النهائي في غزّة. وضمن هذا الإطار، فإن «الحدود الدولية السابقة ما بين مصر وفلسطين التي كانت تحت الانتداب ستصبح الحدود المضمونة، والمُعترف بها بين إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة».

3 ـ مع ممارسة مصر لحق السيادة على قناة السويس فإنَّها تؤكّد على حق السفن التابعة لجميع الدول، بما فيها إسرائيل، بحرية المرور عبر قناة السويس دون تمييز أو تدخّل.

4 ـ توافق كل من مصر وإسرائيل معاً على الاعتراف بسيادة كل طرف، ووحدة أَراضيه، وحقّه في العيش بسلام ضمن حدود مُعترف بها وآمنة(28).

في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر قدَّمت كل من الولايات المتحدة والاتّحاد السوڤييتي نص الخطة إلىٰ مصر. وبعد ذلك ببضعة أيام بعث وزير الخارجيَّة المصري بردّ غير ملزم إلىٰ روجرز، مشيراً فيه إلىٰ بعض العناصر الإيجابية في المقترحات، ولكنه امتنع عن إبداء أي التزام نهائي إلىٰ أن يتم تقديم «صيغة متكاملة» لتسوية شاملة. وكان هذا يعني باختصار أن مصر لم تكن مستعدة للنظر في صفقة ثنائية مع إسرائيل حتى ولو استعادت جميع

(28) من أجل النص الكامل لخطة روجرز انظر www brokingsedu.

أَراضيها[29]. وبعد قرابة شهر بدون وصول ردّ آخر من مصر، أَو رد فعل رسمي من جانب الاتّحاد السوفييتي، قام الوزير روجرز في 9 كانون الأول/ ديسمبر بإعلان العناصر الأساسية لخطة علنية[30]. وفي اليوم التالي رفضت إِسرائيل مقترحات روجرز.

في 18 كانون الأول/ ديسمبر قدمت الولايات المتحدة خطة مشابهة من أجل تسوية أردنية ـ إِسرائيلية إِلىٰ الدول الأربع[31]. بهدف تعزيز موقف الملك حسين في اجتماع القمَّة العربية المقرر عقده في الرباط في اليوم التالي. وقد احتوت الخطة على كثير من النقاط الواردة في وثيقة 28 تشرين الأول/ أكتوبر، بالإِضافة إِلىٰ تعديلات بسيطة كي تلائم الظروف الخاصة بالجبهة الأردنية[32].

---

(29) Mahmoud Riad The Struggle for Peace in the Middle East (Quartet Books, 981), PP. 110-11.

(30) تضمنت خطبة روجرز في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1969 معظم النقاط الواردة في وثيقة 18 تشرين الأول/ أكتوبر وصف فيها سياسة الولايات المتّحدة بأنَّها «متوازنة» مؤكداً روابط الصداقة مع كل من العرب والإِسرائيليين وأشار إِلىٰ ثلاثة عناصر أساسية في اتِّفاقية منتظرة للسلام:

- أن تكون هناك التزامات بالسلام من جانب الأطراف، بما في ذلك الالتزام بالحيلولة دون الأعمال المعادية التي تنشأ من أراضي كل منها.
- إجراء مفاوضات بأسلوب رودس لإعداد التفاصيل المتعلقة باتِّفاقية. والقضايا التي يجري التفاوض عليها بين مصر وإِسرائيل تشمل الضمانات في منطقة شرم الشيخ، وإقامة مناطق منزوعة السلاح، وعمل الترتيبات النهائية في غزَّة.
- في إطار السلام والاتِّفاقيات المتعلقة بالأمن، يشترط انسحاب القوات الإِسرائيلية إِلىٰ الحدود الدولية بين مصر وإِسرائيل.
- ويمكن الوقوف على النص الكامل للخطبة في: «Text of Speech by Secretary Rogers on U.S. Policy in Middle East,» New York Times, December 10, 1969, P. 8 See also Korn, Stalemate, PP. 158-81.

(31) كان نيكسون قد سمح بتقديم مقترحات لاتِّفاقية إِسرائيلية أردنية في 17 كانون الأول/ ديسمبر، ولكن يؤخذ مما قاله كيسينجر (في كتاب White House Years, P. 376) أنه بعث في نفس الوقت بتأكيد لجولدا مائير عن طريق ليونارد جارمنت «بأننا لن نذهب إِلىٰ أبعد من ذلك، وبأننا لن نلح على مقترحنا».

(32) النقاط 1 و2 و4 و5 و7 و8 و9 و10 من وثيقة 28 تشرين الأول/ أكتوبر قد كرّرت بصورة أساسية في مقترح 18 كانون الأول/ ديسمبر.

فالحدود الدائمة، على سبيل المثال ستكون «مُقاربة» لخط الهدنة الذي كان قائماً قبل حرب 1967، مع السماح بتعديلات تقتضيها «الملائمة الإدارية والاقتصادية». يضاف إلىٰ هذا أن النقطة الرابعة في وثيقة 18 كانون الأول/ ديسمبر قد أكّدت على أن إسرائيل والأردن سيقومان بتسوية مشكلة القدس، مع الاعتراف بأن المدينة ستكون موحدة، وأن البلدين سيشاركان في المسؤوليات المدنية والاقتصادية لإدارة المدينة. كما نصّت النقطة الثامنة على المبادىء التي يسترشد بها في تسوية مشكلة اللاجئين، التي تسمح بالعودة أو إعادة التوطين مع التعويض. ويتم الاتفاق على الحصة السنوية للاجئين الذين تتم إعادتهم بين الطرفين[33]. وقد ذكر أن الملك حسين كان مسروراً بهذا الاقتراح الأمريكي.

في 22 كانون الأول/ ديسمبر أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي بياناً جاء فيه: «إن إسرائيل لن تكون ضحية من جانب أية دولة، أو لسياسة متفق عليها بين دول، وهي سترفض أية محاولة لفرض حل إلزامي عليها... والاقتراح المقدم من الولايات المتحدة لا يمكن تفسيره من قِبل الحكّام العرب، إلاّ بأنّه محاولة لإسترضائهم على حساب إسرائيل»[34]. وفي الوقت الذي كان روجرز يستنكر فيه الاستخدام الإسرائيلي لكلمة «استرضاء»، سلّم السوفييت في اليوم التالي مذكرة رسمية تتضمّن رفضاً لمقترحات روجرز بكاملها تقريباً[35].

---

(33) وارد في Arab Report and Record, December 16-31, 1969, Arab Report and Record, December 16-31, 1969, P. 549.

(34) Ibid, P. 545.

(35) نشرت المذكرة السوفييتية. في جريدة «النيويورك تايمز» بتاريخ 13 نيسان/ أبريل 1970. ويؤخذ مما قاله وزير خارجية مصر، أنه بالنظر إلىٰ رفض إسرائيل للمقترحات لم يعد هناك سبب قوي يدعو مصر لقبولها» لأن معنى هذا تقديم مزيد من التنازلات في إطار تسوية كانت لدينا شكوك في أن تحمل الولايات المتّحدة إسرائيل على قبولها Riad, Struggle for Peace, P. 114 «وقد جاء رفض موسكو لخطة روجرز بعد محاورات مستفيضة مع المسؤولين المصريين في موسكو، ومنهم نائب الرئيس أنور السادات، ووزير الحربية فوزي، ووزير الخارجيّة رياض. ويؤخذ مما قاله رياض أن السوفييت كانوا منزعجين من تصاعد القتال بطول قناة السويس، ولكنهم لم يروا أي تناقض بين تقديم الأسلحة لمصر لتحرير سيناء وبين السعي إلىٰ =

وضع الرفضان الإسرائيلي والسوفييتي لخطة روجرز، وعدم موافقة مصر، نهاية مفاجئة لأول مبادرة من جانب الإدارة الأمريكيَّة تجاه الشرق الأوسط. وبموت هذه المبادرة تلاشى الأمل في أن تساعد دبلوماسيَّة «الربط»، على تقديم مفتاح للسلام في تلك المنطقة. لقد جرت، ولم تكن هذه المرة الأولى، إعادة تقويم أساسية للسياسة تجاه النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي. ومع أن مقترحات روجرز ظلَّت البيان الأوضح عن التسوية السلمية التي يفضّلها الأمريكيون، إلاَّ أنَّها لم تعد الأساس العملي لسياسة أمريكيَّة إزاء النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي.

## إعادة التقييم

أخفقت مبادرة روجرز لعام 1969 على نحو واضح، مرحلياً على الأقل. إذ لم يكن هناك من يتقبلها، إذا استثنينا الأردن، وكان ردّ الفعل الإسرائيلي بشكل خاص عدوانياً للغاية. فأين كان الخطأ؟ توافق معظم صانعي السياسة، في استرجاعٍ لصورة الماضي، على أنَّه كان من السذاجة الافتراض أن الولايات المتحدة ستستطيع أن تفرِّق ما بين الاتّحاد السوفييتي ومصر أثناء عملية المفاوضات. وقد كان مبرر المحادثات بين القوتين، أنه سيكون من الأسهل بالنسبة لهما الوصول إلىٰ اتفاق مبادىء، بالمقارنة مع مصر وإسرائيل، وأنَّهما تستطيعان أن تستخدما نفوذهما بصورة بنَّاءة، لجعل مواقف «زبونتيهما» أكثر اعتدالاً. وهذا المفهوم كان يتفق على نحو جيد، مع تأكيد نيكسون على «الربط» و«الردع» و«المفاوضات».

وحتى لو أمكن إقناع السوفييت بالتوقيع على خطة روجرز، فلم يكن من الواضح مطلقاً، ما إذا كان من الممكن زحزحة الموقف الإسرائيلي. وكان

---

= التوصّل إلىٰ تسوية سياسية. والواقع أنه قد روى عن ليونيد بريجنيف أنه بذل خلال هذه الاجتماعات وعوداً بعيدة المدى، وعرض إرسال ستين طياراً سوفييتياً وصواريخ «سام 3» وبطاريات بأطقمها Riad, Struggle for Peace, P. 113.

كيسينجر يعارض الخطة بقوة، موحياً لرابين أن واشنطن سترحب بحملة عسكرية إسرائيلية أكثر عدوانية ضد عبد الناصر. وإذا لم يكن نيكسون مستعداً لتأييد روجرز تأييداً كاملاً، ومن الواضح أنه لم يكن مستعداً لذلك، لم يكن يتوقع من الإسرائيليين أن يمتثلوا. فقد كان النزاع بين روجرز وكيسينجر، وتناقض نيكسون مع نفسه، يعنيان أن خطة روجرز لم يكن أمامها أية فرصة للنجاح.

لعبت السياسة المحلية الأَمريكيَّة دورها أيضاً. فقد كان كيسينجر ونيكسون، يحترمان قوة دعم الكونغرس لإسرائيل، وما تحظى به من دعم أيضاً لدى الرأي العام بصورة عامة. وكان كيسينجر يرى من الخطل، بل وربما الخطر، أن تحاول الولايات المتحدة تحسين علاقاتها مع خصميها ـ الاتّحاد السوفييتي ومصر ـ بالضغط على صديقتها إسرائيل. ولئن كانت مثل هذه الأمور ممكنة من أجل التوصّل إلىٰ اتفاقية سلام حقيقيَّة، فلا ينبغي أن تكون جزءاً من الأسلوب التفاوضي الأَمريكي القياسي. وعلى السوفييت والعرب، بدلاً من ذلك، أن يتعلَّموا أن ممارسة النفوذ الأَمريكي على إسرائيل، مشروط بضبط النفس والاعتدال من جانبهما.

كانت الدروس المستخلَصَة من فشل خطة روجرز عام 1969 واضحة جيداً في بداية 1970. وأول هذه الدروس أنَّه إذا كان من المستحيل التفريق ما بين الاتّحاد السوفييتي ومصر، فعلى واشنطن من الآن فصاعداً أن تتعامل مباشرة مع عبد الناصر عند الضرورة بدلاً من التعامل معه عن طريق موسكو. وثانيها أنَّه طالما لم تُقابل التنازلات الأَمريكيَّة بتنازلات مماثِلة، فإن الخطوة التالية يجب أن تأتي من جانب السوفييت أَو المصريين. إذ لن يكون هناك المزيد من التنازلات الأَمريكيَّة من جانب واحد. وتستطيع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل أن تظلا متماسكتين، إلىٰ أن يستكمل «الجانب الآخر» عملية إعادة التقييم الخاصَّة به، وأن يستنتج أن استئناف المفاوضات الجادة أمر مطلوب.

وثالث هذه الدروس، أن أية مبادرة أَمريكيَّة قادمة ستكون أقل تقيداً بالحرفية القانونية، وأقل علنية، وربما أقل طموحاً. أما نهج التسوية الشاملة (الرزمة) فهو وإن كان أكثر إغراء من الناحية النظرية، إلاّ أنه ببساطة شديد التعقيد. فالإخفاق في قضية واحدة قد يحول دون تحقيق النجاح في أية قضايا أخرى. لذا لن يؤخذ بعين الاعتبار من الآن فصاعداً إلاّ المبادرات الأكثر تواضعاً.

حدث تطوران بعد ذلك هدَّدا هذا الإجماع الجديد بالسرعة ذاتها التي ظهر بها. أولهما، أن القتال في الشرق الأَوسط تصاعد بحدة في ربيع عام 1970، ولا سيما بعد أن دخلت صواريخ «سام 3» أرض ـ جو السوڤييتية إلىٰ مصر، وتغلغل إسرائيل في العمق المصري، وضرب أهداف قريبة من القاهرة، وإيفاد عشرة آلاف مستشار سوڤييتي إلىٰ مصر، وظهور الطيارين المقاتلين السوڤييت، وهم يقومون بتوفير الغطاء الجوي فوق عمق الأَراضي المصرية[36]. والتطور الثاني هو الضغط الداخلي على إدارة نيكسون للتخلي عن خطة روجرز، والموافقة على طلب إسرائيل بالحصول على 100 طائرة «آ ـ 4» (سكاي هوك) و25 طائرة ف ـ 4 (فانتوم) بسرعة. ومع اقتراب انتخابات الكونغرس، ارتفعت أصوات أعضاء مجلس النوَّاب والشيوخ بشكل خاص تأييداً لإسرائيل.

باتت الإدارة تواجه الآن مشكلتين مُلحّتين في النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي. الأولى اتخاذ مبادرة سياسية ما، لإنهاء القتال والشروع بمباحثات حول التسوية. والثانية الاستجابة لمطالب إسرائيل من السلاح، وخاصة مع تنامي تورط السوڤييت في النِّزاع. وأدرك المسؤولون في وزارة الخارجيَّة أنَّهم يواجهون أزمة حادة. فإذا أرادت الولايات المتحدة أن تتخذ مبادرة سياسية ذات مصداقية تجاه عبد الناصر، فإن عليها أن تكون غير منحازة. وكان هذا أمراً عسيراً للغاية، في وقت كانت تقوم فيه الطائرات النفَّاثة الأَمريكيَّة الصنع، بقصف ضواحي القاهرة

(36) Korn, Stalemate, PP. 174-92.

بدون عقاب، وكان الإِسرائيليون يعلنون فعلاً أن هدفهم هو إسقاط عبد الناصر. وفي الوقت نفسه لم يكن بوسع الولايات المتحدة أن تقف إِلىٰ أجل غير مسمى تشاهد الأَسلحة، والأفراد السوفييت يتدفقون على مصر بدون ردّ فعل. وكان ردّ الفعل هذا يرتبط إِلىٰ حد كبير بالسياسة الكونية بمقدار اتصالها بالشرق الأَوسط. وقد أصرّ كيسينجر بشكل خاص على هذه النقطة الأخيرة، كما أن تأثيره على نيكسون كان في صعود. وهذه الطبيعة الانفصامية إِلىٰ حدّ ما في السياسة الأَمريكيَّة التي ستتجلَّى في الأشهر السبعة القادمة كانت تعود بجذورها إِلىٰ ذلك التنازع البيروقراطي والتنازع في المفاهيم.

## استئناف الدبلوماسيَّة ومتابعة إرسال الأَسلحة إِلىٰ إِسرائيل

جاءت الدلائل الأولى للنغمة الجديدة في السياسة الأَمريكيَّة تجاه الشرق الأَوسط، بعد إجهاض جهود روجرز، في شهر كانون الثاني/ يناير من عام 1970، وحاول الرئيس نيكسون من خلال عدة بيانات عامة، أن يُصلح العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية، وأن يحذِّر الاتّحاد السوفييتي من عواقب سياسته غير المتعاوِنة في المنطقة. وفي الثلاثين من الشهر المذكور فاجأ نيكسون العاملين معه والإِسرائيليين، بأنه سيعلن قراره بشأن طلبات الأَسلحة الإِسرائيلية المعلقة في غضون 30 يوماً. وكانت مسألة، تزويد إِسرائيل بالسِّلاح قد أضحت حادة بشكل خاص، في أعقاب القرار الفرنسي ببيع ليبيا ما يزيد على 100 طائرة نفَّاثة من طراز ميراج، بعضها كان مخصصاً في الأصل لإِسرائيل.

وفيما كان نيكسون يسعى إِلىٰ إصلاح الأمور مع إِسرائيل، كان الرئيس عبد الناصر يعمل على تسريع تدفق الأَسلحة، والمساعدات من الاتّحاد السوفييتي. وفي أوائل كانون الثاني/ يناير شرع الإِسرائيليون، آخذين أخيراً بنصيحة سفيرهم في واشنطن، بحملة قصف جوي مكثفة في العمق المصري، بقصد إكراه عبد الناصر على إبعاد بعض قوّاته عن منطقة القناة الحسَّاسة،

وكذلك بهدف كشف ضعفه أمام شعبه[37]. وقرَّر عبد الناصر رداً على ذلك القيام بزيارة سرية إلىٰ العاصمة السوڤييتية. واستناداً إلىٰ المصادر المصرية فإن عبد الناصر لم يطلب فقط، دفاعاً صاروخياً فعَّالاً ضد طائرات الفانتوم الإسرائيلية، بل طلب أيضاً أفراداً وطيارين سوڤييت للتأكد من أن شبكة الصواريخ تُدار بصورة فعَّالة، في الوقت الذي يعكف فيه المصريُّون على التدريب على الأَسلحة الجديدة[38]. وكان رد السوڤييت إيجابياً، وتدفقت في شهر آذار/ مارس أعداد كبيرة من المستشارين، وكميات ضخمة من السِّلاح على مصر.

لم يكن تصعيد الدور السوڤييتي في الصّراع مفاجأة تامة في واشنطن. إذ أن رئيس الوزراء كوسيغين، كان قد أكَّد في رسالة بالغة الصراحة إلىٰ نيكسون في 31 كانون الثاني/ يناير: «نود أن نعلمكم بكل صراحة أنه إذا استمرت إسرائيل في سياستها المغامرة بضرب أراضي ج. ع. م والدول العربية

(37) نقل رايموند أندرسون عن ديان في مقاله المنشور في جريدة «النيويورك تايمز»، Raymond H., Anderson, «Israeli Jets Raid Suburbs of Cairo; Shoppers Watch,» New York Times, January 29, 1970, P. 1, قوله أن من أغراض قصف مصر بالطائرات إيقاف الشعب المصري في عقر داره على حقيقة الحرب» فنحن نقول لهم: «انظروا الآن. إن زعماءكم لا يفعلون بكم خيراً». وقد التقطت نفس هذه الفكرة في التعليقات التي أفضت بها رئيسة الوزراء مائير لجريدة «لوموند» بتاريخ 18 ـ 19 كانون الثاني 1970.

(38) هناك جدل حول ما تقرر فعلاً أثناء زيارة السادات لموسكو في كانون الأول/ ديسمبر، وحول ما أحرزه عبد الناصر بزيارته في الشهر التالي. انظر: (Mohamed Heikal, The Road to Ramadan Quadrangle Books, 1975) PP. 89-80 وانظر أيضاً: Uri Ra'anan, «The USSR and the Middle East: Some Reflections on the Soviet Decision-Making Process,» ORBIS, vol. 17 (Fall 1973), PP. 946-77 ففي هذا المرجع ما يرجح أن قرار إرسال القوات السوفييتية قد اتخذ قبل زيارة عبد الناصر. وأياً كانت الحقيقة، فالبادي أن معظم المسؤولين في واشنطن كانوا يعتقدون بأن القصف الإسرائيلي في العمق كان هو السبب في تعظيم الدور السوفييتي في القتال. ومن هنا كانوا مترددين في تأييد الطلب الإسرائيلي للحصول على مزيد من طائرات «اف ـ 4» في الربيع، على الرغم من الحشد السوفييتي. انظر Korn, Stalemate, PP. 189-97.

الأخرى، فإن الاتّحاد السوڤييتي سيضطر إِلىٰ العمل على أن تكون تحت تصرف الدول العربية، الوسائل التي تساعدها على الردع الملائم على المعتدي الغاشم»[39].

نقل كيسينجر رسالة كوسيغين إِلىٰ نيكسون منوّهاً بأنَّها أول تهديد سوڤييتي لإدارته. وأوصى كيسينجر بجواب قاس، وهو الجواب الذي كان منتظراً في 4 شباط/ فبراير[40]. ورفض الرئيس نيكسون محاولة السوڤييت وضع اللوم على إسرائيل وحدها بسبب القتال، ودعا إِلىٰ إعادة إحياء فورية لوقف القتال، وإِلىٰ تفاهم حول الحدّ من شحنات الأَسلحة إِلىٰ المنطقة.

ويبدو أن نيكسون الذي جُوبه بموقف سوڤييتي صارم، كان ميّالاً إِلىٰ اتخاذ قرار مبكر وإيجابي بشأن طلبات السِّلاح الإِسرائيلية. وكان سائر الجهاز البيروقراطي يعارض بصورة عامة، تزويد إِسرائيل بمزيد من طائرات الفانتوم، بحجَّة أن التفوّق العسكري الإِسرائيلي ما يزال واضحاً، وأن شحنات السِّلاح السوڤييتي كانت رداً على الحملة الإِسرائيلية الطائشة، بضرب العمق المصري بطائرات الفانتوم[41].

وفي شهر آذار/ مارس، وبعد عدة بوادر من جانب السوڤييت تدل على الاعتدال، التقى كيسينجر برابين ليعلمه بقرار وشيك، يقضي بتجميد طلبات إسرائيل من الطائرات. كما أبلغ رابين في الوقت نفسه أن الإمدادات الجديدة من الطائرات ستأتي في الوقت المحدد، على ألاّ تقترن عمليات التسليم بكثير من الجعجعة. ثم التقى رابين نيكسون الذي أعاد التأكيد على تلك النقاط،

---

(39) النص الكامل للمذكرة السوفييتية وارد في «Nixon-Kosygin Letters,» Arab Report and Record, March 1-15, 1970, P. 167l.

(40) Kissinger, White House Years, PP. 560-61.

(41) كان من رأي رئيس الأركان المشتركة أن الطائرات المائة من طراز «أ ـ 4» ينبغي بيعها، دون الطائرات «اف ـ 4».

وحذره بأن على إسرائيل أن تأخذ في الحسبان، في هجومها، صواريخ مصر الجديدة المنتشرة من نوع سام ـ 3[42].

وأخيراً أعلن وزير الخارجيَّة روجرز في 23 آذار/ مارس عن قرار الرئيس نيكسون بتجميد طلب إسرائيل للحصول على 100 طائرة من طراز «آ ـ 4»، و25 طائرة من طراز «ف ـ 4» حتى إشعار آخر. وعرض من باب التعويض إئتمانات اقتصادية بقيمة 100 مليون دولار[43].

## اقتراب من مصر

في محاولة للبناء على المصداقية المحدودة التي تولَّدت لدى العرب، بالنسبة لقرار (تجميد بيع) الفانتوم قرَّرت الإدارة، إيفاد جوزف سيسكو إلىٰ القاهرة، من أجل إجراء محادثات مباشرة مع عبد الناصر. وكان السوڤييت قد ذكروا أن عبد الناصر مستعد لتقديم تنازلات، وأن على الأَمريكيين أن يكتشفوا ذلك بأنفسهم. وحاول سيسكو خلال إقامته في القاهرة من 10 ـ 14 نيسان/ أبريل، أن يدعو عبد الناصر أساساً إلىٰ محاولة التعامل مع الولايات المتحدة على أنَّها وسيط نزيه[44]. ومع أن عبد الناصر لم يكن لديه إلاَّ القليل من

---

(42) Rabin, Rabin Memoirs, PP. 169-72; and Kissinger, White House Years, PP. 568-70.

(43) كما أن عبد الناصر حذّر في أواسط شباط/ فبراير من أن الولايات المتّحدة، ستخسر مصالحها الاقتصادية في العالم العربي خلال عامين إذا هي وافقت على بيع طائرات نفَّاثة إضافية من طراز الفانتوم إلىٰ إسرائيل. انظر:

James Reston, «Excerpts from Interview with President Gamal Abdel Nasser of the U.A.R.» New York Times, February 15. 1970, P. 18.

(44) يؤخذ من تقرير سيسكو عن الاجتماع بعبد الناصر يوم 12 نيسان/ أبريل 1970 أن الزعيم المصري في حالة ذهنية شديدة المرارة. وقد جاء في تقرير سيسكو إن عبد الناصر قال إنه «ليس لدي ثقة في حكومة الولايات المتّحدة. والولايات المتّحدة قوية، ولا ترى الجمهورية العربية المتحدة أماناً لها إلاَّ في الاتّحاد السوفييتي الذي ينبغي أن نعتمد عليه اعتماداً تاماً. وقال عبد الناصر إنه لذلك يؤثر إجراء حوار من خلال السوفييت بدلاً من أن يكون مباشرة مع الولايات المتّحدة». وبرغم العبارات الجافة، كان عبد الناصر ـ كمألوف عادته ـ ودوداً =

الأسباب، التي تدعوه أن يأمل الكثير من الولايات المتحدة، إلاَّ أن معاناته من الخسائر الفادحة في مواصلة القتال مع الإسرائيليين، وتزايد اعتماده على السوڤييت، قد جعلاه يرى أن اتخاذ موقف إيجابي من الأمريكيين، ربما يحول دون إرسال شحنات جديدة من طائرات الفانتوم إلىٰ إسرائيل. وجاء جواب عبد الناصر إلىٰ سيسكو في خطابه في الأول من أيار/ مايو والذي دعا فيه الولايات المتحدة إلىٰ اتخاذ مبادرة سياسية جديدة(45).

أحدثت زيارة سيسكو، وخطبة عبد الناصر، نقطة تحوّل في جانب من جوانب الدبلوماسيَّة الأمريكيَّة، ودفعت بوزارة الخارجيَّة، طوال الأشهر الثلاثة التالية، إلىٰ بذل جهود مكثّفة لإعادة إقرار وقف إطلاق النَّار. وكان ثمة خيط سياسي متواز، ومترابط جزئياً يشمل كلاً من إمدادات السلاح إلىٰ إسرائيل، وتنامي التورط السوڤييتي في مصر. وقد تولى البيت الأبيض الإشراف على هذا الجانب من السياسة. وكان نيكسون قد أنكر استخدام إمدادات السِّلاح كنوع من

= تجاه سيسكو، وقال إنه يريد الإبقاء على الباب مفتوحاً، وأضاف إنه على استعداد لإبرام سلام مع إسرائيل، ولكن ذلك لم يتم إلاَّ إذا تمت تلبية جميع مطالب العرب. انظر برقية سيسكو التي تضمَّنت تقريراً عن اجتماع 12 نيسان/ أبريل 1970. برقية وزارة الخارجيَّة، القاهرة 803 و13 نيسان/ أبريل 1970، سرية/ لا توزع (لم تعد من المصنَّفات السرِّيَّة في 3 أيلول/ سبتمبر 1990).

(45) جاء في نداء «أخير» من عبد الناصر ردّده في خطاب إلىٰ الرئيس نيكسون في اليوم التالي قوله: «إن الولايات المتّحدة إذ تتخذ خطوة واحدة أخرى في الطريق إلىٰ تأكيد التفوّق العسكري لإسرائيل، تفرض على الأمة العربية مساراً لا رجعة فيه وعلينا أن نستخلص منه النتيجة الضرورية. إن هذا سيؤثّر في علاقات الولايات المتّحدة الأمريكيَّة بالأمة العربية لعقود من الزمان، وربما لمئات من السنين. . ولن نغلق الباب بصورة نهائية أمام الولايات المتّحدة الأمريكيَّة على الرغم من الإساءات إلينا، وعلى الرغم من القنابل والنابالم وطائرات الفانتوم. . أقول للرئيس نيكسون إن لحظة حاسمة في العلاقات العربية الأمريكيَّة أصبحت وشيكة. فإما أن تكون هناك قطيعة إلىٰ الأبد، وإما أن تكون هناك بداية أخرى جادّة ومحددة. إن التطورات الوشيكة لن تؤثِّر في العلاقات العربية الأمريكيَّة وحسب، ولكنها ستكون ذات آثار أوسع وأبعد مدى». يظهر جزء من النص في: «Nasser Appeals to Nixon on U. S. Arab Relations,» Arab Report and Record, May 1-15, 1979, P. 276.

الضغط على إسرائيل، بيد أن هذه الأسطورة قد سقطت في الأشهر التالية.

كان النصف الثاني من شهر نيسان/ أبريل فترة مهمَّة في الشرق الأَوسط، وكذلك بالنسبة للسياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة عموماً. ففي المنطقة حالت أعمال العنف في الأردن دون زيارة سيسكو لعمان، وطلب الملك حسين استبدال السفير الأمريكي هناك. وفي مصر شوهد الطيّارون السوفييت لأول مرة وهم يقومون بدوريات قتالية في 18 نيسان/ أبريل. وبعد بضعة أيام بدأ الرئيس نيكسون يخطِّط للقيام بتحرّك عسكري جريء، ومثير للخلافات في كمبوديا. وبدأت هذه العمليَّة في 30 نيسان/أبريل، وسرعان ما اندلع العنف في حرم الجامعات، واستقال عدد من مساعدي كيسينجر المقرَّبين من مناصبهم. وساد واشنطن جو من التوتر الشديد. وفي خضم هذه الأجواء، ورغم انشغال نيكسون بقضايا أخرى، فقد أمر أخيراً بإِجراء تحقيق كامل حول الدور السوفييتي المتزايد في مصر.

وفي 21 أيار/ مايو التقى نيكسون بوزير الخارجيَّة الإسرائيلي أبا إِيبان، حيث أكَّد له أن تدفق المعدات العسكرية إِلىٰ إِسرائيل سوف يُستأنف بهدوء وحض على عدم الإعلان عن ذلك. ولم يعط التزاماً محدّداً بشأن طائرات «آ ـ 4» و«ف ـ 4»، ولكنه أوضح أن ما تبقى من طائرات بموجب اتفاق عام 1968 سوف تُسلّم بدون شروط[46]. وبالمقابل طلب نيكسون بياناً إِسرائيلياً علنياً، يشير إِلىٰ درجة من المرونة بالنسبة لشروط التسوية. وجاء هذا البيان وشيكاً عندما أعلنت رئيسة الوزراء مائير رسمياً، أن إِسرائيل مستمرة في قبول قرار الأُمم المتَّحدة 242 أساساً للتسوية، وأنَّها ستوافق على صيغة ما تشبه صيغة رودوس للمباحثات[47].

---

(46) كرّرت هذه النقطة في خطاب من الرئيس نيكسون إِلىٰ رئيسة الوزراء مائير بتاريخ 20 حزيران/ يونيو 1970، بعد طرح مبادرة روجرز الثانية بوقت قصير. انظر: Rafael, Destination Peace, P. 215.

(47) كان في اعتقاد مائير أن إِسرائيل لم تقبل مطلقاً قرار الأُمم المتَّحدة 242، على الرغم من =

اجتمع مجلس الأَمن القومي في العاشر، والثامن عشر من حزيران/ يونيو/ يونيو لمناقشة الوضع في الشرق الأَوسط(48). وفوَّض الرئيس وزيره روجرز(*)، بأن يطلب من الفرقاء المعنيين الموافقة على وقف لإِطلاق النَّار لمدة 3 أشهر على الأقل، واستئناف المباحثات تحت رعاية السفير يارينغ. وتم هذا في 19 من حزيران/ يونيو(49). وكشف روجرز عن المبادرة علناً في 25 حزيران/ يونيو.

وكان رد إِسرائيل الفوري هو رفض النداء. بيد أن السفير رابين امتنع عن تسليم مذكرة الرفض الرسمي، وفي غضون الشهر التالي كرَّس البيت الأَبيض جهداً كبيراً، لحثّ الإِسرائيليين على القبول بالمبادرات الجديدة(50).

وكانت الخطوة الأولى في الحملة، إِعادة التأكيد للإِسرائيليين على استمرار شحنات الأَسلحة. وهذا ما تم بموجب رسالة بعث بها نيكسون إِلىٰ غولدا مائير في 20 حزيران/ يونيو. ونُقل عن كيسينجر أنّه قال في 26 حزيران/ يونيو:

«نحاول التوصّل إِلىٰ تسوية بطريقة تعزِّز الأنظمة المعتدلة، وليس الأَنظمة

---

= أن سفير إِسرائيل لدى الأُمم المتَّحدة فعل ذلك علانية في عام 1968. انظر: Rafael, Destinations Peace, P. 215.

(48) اندلعت في الأسبوع الثاني من حزيران/ يونيو أَزمة صغيرة في الأردن، عندما قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش باحتجاز رهائن، منهم أَمريكيون، في فندقين في عمّان، وفي 12 حزيران/ يونيو أمر الرئيس نيكسون الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جواً بأن تكون في حالة تأهّب.

(*) بموجب مذكرة مجلس الأَمن القومي رقم 62.

(49) انظر نص خطاب روجرز إِلىٰ وزير الخارجيَّة المصري رياض بتاريخ 19 حزيران/ يونيو 1970 في جريدة «النيويورك تايمز» بتاريخ 23 تموز/ يوليو 1970، ص 2 وانظر أيضاً: "U. S. Initiative toward Peace in the Middle East," Department of State Bulletin, vol. 63 (August 10, 1970). PP. 178-79.

(50) للوقوف على تفاصيل الرد الإِسرائيلي انظر: Michael Brecher, Decisisions in Israel's Foreign Policy (Yale University Press, 1975), chap. 8.

الراديكاليَّة. كما نحاول إقصاء الوجود العسكري السوفييتي، ولا أقصد المستشارين بالدرجة الأولى، بل الطيارين والأفراد المقاتلين قبل أن تترسخ أقدامهم»[51].

على الرغم من استمرار امتناع الإدارة عن التزامات جديدة بشأن الطائرات، إلاَّ أنَّها أصبحت الآن مستعدة لمساعدة إسرائيل في ضرب صواريخ سام بمعدات متطورة جديدة. وأمر الرئيس أيضاً في 10 تموز/ يوليو بشحن طائرات «آ ـ 4» و«ف ـ 4» المتبقية من العقد القديم إلىٰ إسرائيل بخطى متسارعة[52].

وكان الرئيس عبد الناصر قد سافر إلىٰ موسكو في 29 حزيران/ يونيو، طلباً للاستشفاء بالدرجة الأولى. وأثناء وجوده هناك ناقش مع الزعماء السوفييت الاقتراح الأَمريكي، وذكر أنه أعلمهم بنيته القبول به[53]. وكان من شأن هذا، كحدّ أدنى، أن يتيح له فرصة لالتقاط الأنفاس حتى يستكمل بناء «حائط الصواريخ». وبالتالي فقد وافق عبد الناصر بعد فترة قصيرة من عودته من موسكو، في 22 تموز/ يوليو، على مبادرة روجرز التي أُعلن عنها في 19 حزيران/ يونيو[54]، بدون شروط. وفي 26 من تموز/ يوليو وافق الأردن كذلك[55].

---

(51) Marvin Kalb and Bernard Kalb, Kissinger (Little, Brown, 1974), P. 193.

(52) تمّ تسليم جميع الطائرات النفّاثة بموجب عقد كانون الأول/ ديسمبر 1968 قبل نهاية شهر آب/ أغسطس 1970. انظر: Tab Szulc, «U. S. Mideast Plan Urges Both Sides to «Start Talking», New York times, June, 26, 1970, P. 1 ويؤخذ مما جاء في هذا المقال أن تطمينات مجدّدة أعطيت للإسرائيليين بأنه سيسمح لهم بشراء طائرات إضافية إذا فشل اقتراح وقف إطلاق النار بتاريخ 19 حزيران/ يونيو، أو إذا انهار.

(53) Heikal, Road to Ramadan, P. 93 - 95.

(54) قبلت مصر شفاهة الاقتراح الأَمريكي «بلا قيد أَو شرط» أما الرد التحريري الرسمي اللاحق فقد اتسم بالتحفّظ نوعاً ما.

(55) ما دام الأردن وإِسرائيل يحترمان وقف إطلاق النار بصورة رسمية، فللمرء أن يسأل =

كان على الولايات المتحدة الآن أن تحصل على جواب إِسرائيلي إِيجابي، أَو تخاطر بانهيار دبلوماسيَّتها في الشرق الأَوسط. في 23 تموز/ يوليو كتب الرئيس نيكسون رسالة إِلىٰ رئيسة الوزراء مائير يحضّها فيها على قبول إِسرائيل بالاقتراح، وقدَّم لها عدداً من الالتزامات المهمّة: أولها أن الولايات المتحدة لن تصرّ على موافقة إِسرائيل على التفسير العربي لقرار الأُمم المتَّحدة 242. وثانيها أن إِسرائيل لن تُرغم على قبول تسوية لمشكلة اللاجئين، يمكن أن تغيّر جوهرياً من الطابع اليهودي للدولة أَو يعرض أمنها للخطر. وثالثها، وهو أهمها في تلك المرحلة بالنسبة للإِسرائيليين، أنه لن يُطلب من إِسرائيل أن تسحب قوَّاتها من المناطق المحتلة، «حتى يتحقَّق اتفاق سلام تعاقدي مُلزم ومُرضٍ لكم». وبالإِضافة إِلىٰ ذلك وعد نيكسون بالاستمرار في تزويد إِسرائيل بالسِّلاح.

سعت رئيسة الوزراء مائير في جوابها إِلىٰ الحصول على ضمانات، بأن يُسمح لإِسرائيل بالحصول على صواريخ شرايك وطائرات الفانتوم، وأن تُسحب مبادرة روجرز، وأن تستخدم الولايات المتحدة حق الفيتو ضد أية قرارات معادية لإِسرائيل في الأُمم المتَّحدة(56). وتلقت إِسرائيل التزاماً أَمريكياً

---

= عن السبب، في أن الأردن قد أدرج ضمن مبادرة رورجز الثانية. ويبدو أن الرد هو أن الولايات المتّحدة كانت ترغب في أن تتأكّد من أن كلا من مصر والأردن سيلتزم بالسيطرة على الفدائيين، الذين كان يتوقع منهم معارضة أي تسوية سلمية تستند إِلىٰ خطة رورجز. وعند قبول الملك حسين لاقتراح روجرز بتاريخ 19 حزيران/ يونيو، كما يفهم بكل وضوح بأنَّه سيعتبر مسؤولاً عن منع جميع أعمال العنف الناشئة من أراضيه. وقد أفهم مجلس وزرائه قبل قبوله للاقتراح أن هذا يعني مزيداً من المصادمات العسكرية مع الفدائيين.

(56) Michael Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy (Yale University Press, 1975), PP. 493-94; and Ariyeh Tsimaqi, «The Message That Tipped the Balance,» Yedi'ot Aharonot, July 31, 1970. P. 4.

وقد وصل الخطاب إِلىٰ إِسرائيل في 24 تموز/ يوليو.

Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy, P. 495 يضاف إِلىٰ هذا أن الرئيس نيكسون قال في مؤتمر صحفي في 30 تموز/ يوليو أن الولايات المتّحدة «ملتزمة بالمحافظة على =

فيما يتعلّق بالسِّلاح فقط، وكان هذا على ما يبدو كافياً لمائير كي توافق على المبادرة الأَمريكيَّة الصادرة في 31 تموز/ يوليو، مع تحفظات واضحة[57]. وكان الطيارون الإِسرائيليون قد أسقطوا في اليوم السابق أربع طائرات سوفييتية من نوع ميغ ـ 21 فوق مصر.

وفي السابع من آب/ أغسطس دخل وقف إِطلاق النَّار لمدة 3 أشهر حيّز التنفيذ، مع اشتراط توقف الأعمال القتالية في منطقة عرضها 50 كيلومتراً على كلا جانبي قناة السويس. وفي وزارة الخارجيَّة كان هناك شعور عام بالفرحة، إِلاَّ أن ذلك الشعور لم يدم طويلاً[58].

## نهاية توازن دقيق

مرّت سياسة إِدارة نيكسون في الشرق الأَوسط، في الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير 1969 وآب/ أغسطس 1970 بمرحلتين. ففي غضون السنة الأولى كان ثمة توافق واضح في الآراء، حول ضرورة تصدر وزارة الخارجيَّة لعملية التفاوض مع الاتّحاد السوفييتي، لوضع مجموعة من المبادىء التي تحدِّد بشيء

---

= توازن القوى في الشرق الأَوسط. وقد أيَّد هذا التصريح واحد وسبعون عضواً في مجلس الشيوخ في خطاب موجّه إِلي تلقيته اليوم». ومضى نيكسون فأكَّد لإِسرائيل من جديد أنَّها لن تواجه خطر حشد عسكري خلال وقف إِطلاق النار، إِذ سيكون هناك توقف عسكري تام خلال هذه الفترة. نص المقابلة الصحفية وارد في: «President Nixon's News Conference of July 30,» Department of State Bulletin, vol. 63 (August 17, 1970), PP. 185-87 وهناك خطاب موقّع عليه من ثلاثة وسبعين عضواً في مجلس الشيوخ أُرسل إِلىٰ وزير الخارجيَّة روجرز في أول حزيران/ يونيو يحثّ على بيع مائة طائرة من طراز «أ ـ 4» وطراز «اف ـ 4» ونص هذا الخطاب والتوقيعات منشور في: Congressional Quarterly Weekly Report. Vol. 28 (June 5, 1970), P. 1475.

(57) انظر خطبة رئيسة الوزراء مائير في الكنيست، 4 آب/ أغسطس 1970، منشورة في جريدة الجيروزاليم بوست، 5 آب/ أغسطس 1970، ص 3.

(58) انظر نص اتِّفاقية وقف إِطلاق النار في: Arab Report and Record, Augsut 1-15, 1970, P. 457 أما الردود المصرية الأردنية والإِسرائيلية على اقتراح روجرز بتاريخ 19 حزيران/ يونيو، فمنشورة في المصدر السابق على الصفحات 458 ـ 460.

من التفصيل، شروط التسوية العربية ـ الإِسرائيلية. واتخذت الإِدارة، كجزء من هذه السياسة، موقفاً متشدّداً من اتفاقات تسليح جديدة مع إِسرائيل.

كانت هذه السياسة تنطوي على مفهومين متناقضين ضمناً. الأول يرى أن الشرق الأَوسط هو قضية من قضايا السياسة الدولية بالدرجة الأولى، وهو ما يمثّل وجهة نظر نيكسون وكيسينجر بشكل واضح. وقد أبرزت وجهة النظر هذه خطورة المواجهة بين القوتين العظميين، والرغبة في محادثات أَمريكيَّة ـ سوڤييتية. أما وجهة النظر الأخرى فقد شدَّدت على الروابط الإِقليمية أكثر مما شدَّدت على «الروابط» العالمية. كما أكَّدت على أن مركز أَمريكا في الشرق الأَوسط يتآكل، وأن الراديكاليَّة(*) في المنطقة باتت حتمية في غياب اتفاقية سلام. وقد ظلَّت هاتان المقاربتان متوافقتين في سياسة واحدة في ظل استمرار السوڤييت في التعاون، وبقاء النِّزاع الإِقليمي ضمن حدود يمكن التحكّم بها.

بدأت المرحلة الثانية من مراحل السياسة الشرق ـ أَوسطية مع إِخفاق «خطة روجرز»، وتصاعد التورط السوڤييتي في مصر في بداية 1970. وكان التحوّل في السياسة نتيجة لهذين التطورين في الشرق الأَوسط، والنفوذ المتنامي لهنري كيسينجر في سياسة الشرق الأَوسط الذي ما انفكّ ينتقد طريقة روجرز في معالجة دبلوماسيَّة تلك المنطقة.

أدَّى احتدام القتال على طول القناة، والدور المتصاعد للفدائيين الفلسطينيين في الأردن، إِلىٰ التأكيد على مخاوف خبراء وزارة الخارجيَّة. وكان رأيهم أن أفضل سبيل لدفع هذه التوجهات بعيداً، هو طرح مبادرة دبلوماسيَّة جديدة، أقل طموحاً في مداها هذه المرة من «خطة روجرز»، وأقل اعتماداً على تعاون السوڤييت. وهذا ما أدَّى إِلىٰ طرح اقتراح مباشر على كلا الجانبين في 19 حزيران/ يونيو، يقضي «بوقف إِطلاق النَّار وبدء المباحثات».

(*) المقصود بالراديكالية هنا الاتجاهات «الثورية» واليسارية ـ المترجم.

تعرَّضت وجهتي النظر ـ وزارة الخارجيَّة، والبيت الأَبيض ـ هاتين لخطر الاصطدام بقضية واحدة، وهي إِمداد إِسرائيل بالسِّلاح. فاتفاقيات السِّلاح الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية الجديدة يمكن أن تدفع عبد الناصر إِلىٰ رفض المبادرة الأَمريكيَّة، وتقدِّم للعرب «الثوريين» حججاً قوية يستخدمونها ضد الولايات المتحدة.

أدرك نيكسون ذلك الخطر، لذا فقد عالج مشكلة الأَسلحة بحذر[59]. وحاول قبل كل شيء أن يضمن أن تكون إِمدادات السِّلاح إِلىٰ إِسرائيل، متلازمة مع موافقة إِسرائيلية على المبادرة الأَمريكيَّة الجديدة.

مع دخول وقف إِطلاق النَّار حيّز التنفيذ في 7 آب/ أغسطس، بدا لكل من وزارة الخارجيَّة والرئيس، أنهما يمكن أن يشعرا بالرضى لأن سياساتهما المفضلة قد تكلَّلت بالنجاح. ولكن في غضون أيام بدأ انتهاك شروط وقف إِطلاق النَّار، وظهرت بوادر أزمة جديدة. وتداعى التوازن الضعيف الهشّ ما بين وزارة الخارجيَّة وكيسينجر، الذي عارض مبادرة وقف إِطلاق النَّار[60]. ومع انتهاء الأَزمة التالية كان كيسينجر قد اكتسب نيكسون إِلىٰ صفه، أما أولئك العاملون في الخارجيَّة الذين كانوا يدعون إِلىٰ عدم التحيّز، فقد أُبعدوا عملياً عن مركز الحدث.

مع صمت المدافع على طول قناة السويس، في 7 آب/ أغسطس 1970، بدأ طور جديد من أطوار النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. ومن دواعي السخرية أن

---

(59) من ذلك مثلاً أن نيكسون أكّد في مؤتمره الصحفي بتاريخ 20 تموز/ يوليو 1970 أهمية مبادرة السَّلام التي كان يجري إعدادها وقتذاك بقوله «هذا هو السبب الذي من أجله لم نعلن عن أي بيع للطائرات أو تسليم للطائرات إِلىٰ إِسرائيل في هذا الوقت، لأننا نريد إتاحة كل فرصة للنجاح أمام مبادرة السلام المذكورة» جريدة «النيويورك تايمز»، 21 تموز/ يوليو 1970، ص 16.

(60) انظر: William Safire, Before the Fall: An Inside View of the Pre-Watergate White House (Doubleday, 1975), P. 394.

وقف إِطلاق النَّار، قد أطلق العنان لقوى سارعت إِلىٰ تقويض آفاق محادثات السلام، ودفعت بالأَزمة ـ بدلاً من ذلك ـ إِلىٰ مخاطرة لا سابق لها بالنسبة لإِدارة نيكسون.

فخلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر كان نيكسون ومستشاره للأمن القومي كيسينجر، مستغرقين على نحو متزايد في أَزمة الشرق الأَوسط. وكانا ينظران بارتياب إِلىٰ النوايا السوفييتية، وحين شرعا في إِعادة صياغة السياسة الأَمريكيَّة في خضم الحرب الأهلية الأردنية، كان التطور الأَمريكي ـ السوفييتي يهيمن على تفكيرهما. وكانت النتيجة وضع توصيف جديد للقضايا في الشرق الأَوسط، وتفهّم منقح للديناميكيّات السياسية في المنطقة، حيث باتت العلاقة الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية تعتبر مفتاح محاربة النفوذ السوفييتي في العالم العربي وتحقيق الاستقرار.

وكان من وجهة نظر إِدارة نيكسون أن أَزمة الأردن قد عُولجت بنجاح: فقد بقي الملك حسين في السلطة، وسُحق المقاتلون الفدائيّون، وتعزَّزت العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية، وأجبر الاتّحاد السوفييتي على التراجع واضعاً أصدقاءه السوريين تحت الضغط الأَمريكي ـ الإِسرائيلي. وجاءت وفاة عبد الناصر أخيراً، عند اقتراب الأَزمة من نهايتها، لتفتح الطريق كما بدا أمام سياسة خارجيَّة مصرية أكثر اعتدالاً. وقد تبيَّن أن هذه الصورة كانت زائفة من عدة وجوه، ولكنَّها ظلّت لفترة تقارب ثلاث سنوات مسوّغاً لسياسة أَمريكيَّة جديدة، تهدف بالدرجة الأولى إِلىٰ تقليص النفوذ السوفييتي في مصر، وذلك من خلال الإِمداد السخي لإِسرائيل بالسِّلاح الأَمريكي.

## خطف الطائرات

عندما وافقت كل من مصر والأردن وإِسرائيل، على وقف لإطلاق النَّار ترعاه الولايات المتحدة في أواخر تموز/ يوليو 1970، كان ذلك بمثابة إشارة خطر بالنسبة للفدائيين الفلسطينيين. وكان الفدائيون قد نجحوا منذ شهر شباط/

فبراير 1970 فصاعداً، في تحجيم سلطة الملك حسين إلىٰ حدّ أنهم أصبحوا حقاً دولة داخل دولة. أما الآن فقد أصبح مركزهم معرضاً للخطر نظراً لأن الرئيس عبد الناصر، سندهم الأكبر، قد انضم إلىٰ الملك حسين في تسوية سياسية لا يمكن إلاّ أن تكون على حسابهم.

وصلت حركة الفدائيين إلىٰ منعطفات حاسمة في أواخر شهر آب/ أغسطس عام 1970، عندما عقدت دورة طارئة لـ «المجلس الوطني» في عمان[61]. فقد طالبت بعض المجموعات المتطرِّفة بالإطاحة بالمملكة الهاشمية، ولكن حركة «فتح»، كبرى المنظمات الفلسطينية بزعامة عرفات استمرت في المناورة كسباً للوقت. وقبل أن يتحقَّق أي إجماع قامت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (PFLP) المنفردة، التي يقودها جورج حبش، بخطف ثلاث طائرات تجارية نفَّاثة في السادس من أيلول/ سبتمبر. وفي التاسع منه خطفت طائرة أخرى وجهت إلىٰ «مطار ورسون» في الصحراء الأردنية[62]. وبلغ مجموع الرهائن الذين احتجزتهم الجبهة حوالي 500 رهينة كان بينهم كثير من الأمريكيين.

كان الهدف المعلن للجبهة هو إجبار إسرائيل على تحرير الفدائيين الأسرى الذين تعتقلهم. أما الهدف الأبعد فهو أن الجبهة كانت تسعى إلىٰ إظهار التقدّم على المجموعات الفلسطينية الأخرى، بالظهور بمظهر الأشد تصلّباً منها. والأخطر من ذلك أن «الجبهة» كانت تحرّض على المجابهة، ما بين الحركة الفدائية والحسين، بمساندة من العراق وسورية. وكان للعراق ما يقارب

---

(61) انظر: William B. Quandt and others, The Politics of Palestinian Nationalism (University of California Press, 1973), PP. 124-28.

(62) علّقت منظّمة التّحرير الفلسطينية عضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في اللجنة المركزية بصورة مؤقتة بسبب إقدامها دون إذن على خطف الطائرات، ولكنها رحّبت بعودتها بمجرد اندلاع نيران القتال في 16 أيلول/ سبتمبر.

20 ألف جندي في الأردن، أما الجيش السوري فقد اخترق الحدود في مسيرة سهلة إِلىٰ عمّان استغرقت يومين.

كانت الولايات المتحدة قلقة بشأن موقف الملك حسين الذي ازداد ضعفاً. وكذلك الوضع في لبنان كان باعثاً على القلق. ولم يكن من المستبعد أن يسيطر الراديكاليون على هذين البلدين المعتدلين، حالما يبدو عبد الناصر مستعداً لتسوية مع إِسرائيل. وفي 17 حزيران/ يونيو اجتمع «مجلس الأَمن القومي» لمناقشة احتمالات التدخل العسكري الأَمريكي، إذا ما تعرّض لبنان أَو الأردن للتهديد. واستناداً إِلىٰ ما ذكره كيسينجر فإن نيكسون تحدَّث عن هذين الاحتمالين قائلاً: «دعونا نفترض أن لبنان أَو الأردن تقدما إلينا بطلب للمساعدة في أواخر هذا الصيف.. عندئذ يحين الوقت لاختبار مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة. وسيكون السؤال الحقيقي: هل نتصرَّف؟ ينبغي أن يدرس عملنا من هذا المنطلق. علينا أن نكون مستعدين.. فهل المسألة مسألة عسكرية أم مسألة مصداقيتنا كقوة في المنطقة؟»(63).

وبعد ذلك ببضعة أيام اجتمعت «مجموعة واشنطن للعمل الخاص» (WSAG)، وهي لجنة رفيعة المستوى تابعة لمجلس الأَمن القومي، تجتمع في وقت الأزمات ويرأسها كيسينجر، من أجل وضع خطة لهذه الاحتمالات في الشرق الأَوسط. وكانت الاستنتاجات باعثة على الكآبة: ستجد الولايات المتحدة صعوبة في إرسال قوَّات أرضية كبيرة إِلىٰ المنطقة، بدون الوصول إِلىٰ قواعد في شرق المتوسط. وقد يوفر الأسطول السادس قدراً من الدعم الجوي إذا كان متواجداً، وإِلاّ فإن القدرات العسكرية الأَمريكيَّة لن تكون مجدية. وإذا تطلّب الأمر خياراً عسكرياً جاداً، فإن إِسرائيل هي في وضع أفضل بكثير لتأمين القوَّات الأَرضية والغطاء الجوي معاً، وخاصة في غضون فترة وجيزة، ولكن تلك المسألة تتسم بالحساسيَّة من الناحية السياسية.

(63) Kissinger, White House Years,.P. 597.

لا يرغب أي نظام عربي أن تكون إِسرائيل هي المنقذ إذا كان هناك بديل آخر. بيد أن الحسين كان رجلاً واقعياً، وقد ذهب بعيداً في استطلاع موقف الولايات المتحدة في بداية آب/ أغسطس حول سلسلة الخيارات المتاحة، بما في ذلك التدخّل الإِسرائيلي، إذا ما تحرّكت القوّات العراقية ضده. وفي نهاية شهر آب/ أغسطس أبلغ الملك السفارة الأَمريكيّة في عمّان بأنّه قد يتخذ قريباً إجراءات حاسمة ضد الفدائيين، وأنّه يأمل أن يكون قادراً على الاعتماد على الولايات المتحدة.

عندما جوبه الحسين بتحدي خطف الطائرات، حاول أن يكسب الوقت عسكرياً. ولم تكن خياراته جذّابة. فهو إن وقف مكتوف الأيدي فإن الجيش الأردني قد يتحرَّك من تلقاء نفسه لمواجهة الفدائيين، وبذا يقضي على سلطته. وإذا أقدم على عمل ما فقد تتدخّل سورية أَو العراق. وكان الحسين يعرف أن الجيش كفيل بمعالجة أمر الفدائيين وحدهم، ولكن ماذا عن أصدقائهم؟ لذا كان الحسين مضطراً للتطلّع إِلىٰ تأييد محتمل ضد تدخل خارجي، وهذا يعني تأييد الولايات المتحدة وإِسرائيل.

كان رد الفعل الأَمريكي الأولي تجاه خطف الطائرات حذراً. وشعر روجرز أنه لا يمكن فعل الكثير. أما نيكسون فكان، على النقيض من ذلك، يريد استغلال الأَزمة باعتبارها ذريعة لضرب الفدائيين، وذهب بعيداً في هذا الاتجاه، إِلىٰ حد قصف معاقل الفدائيين بالقنابل. وأفاد وزير الدفاع ميلفين ليرد أن الطقس لم يكن ملائماً لمثل هذه الهجمات، ولم يعد نيكسون إِلىٰ إثارة هذا الموضوع ثانية. ولكن نيكسون كان مستعداً في بداية الأَزمة، لاستخدام القوة الأَمريكيّة أكثر من استعداده لتشجيع تدخّل إِسرائيلي[64]. إذ كان من الضروري

---

(64) المرجع السابق ص 602 ـ 606، و: Seymour M. Hersh, The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House Years (Summit Books, 1983), P. 235.
Kissinger, White House Years, P. 606.

على الأقل البرهنة على ضرورة تحرير مئات الأَمريكيين في عمّان. أَو لعل فرصة تسنح لإنقاذ الرهائن ـ الذين أطلق سراح الكثيرين منهم في الأيام الأولى من الأَزمة ـ تلوح في الأفق. وكان نيكسون، إذا ما نظر أبعد قليلاً، يستطيع أن يرى مبرراً في استخدام القوة الأَمريكيَّة في شرقي المتوسط لردع تحركات السوڤييت والسوريين والعراقيين.

ولما كان نيكسون مصمِّماً على اتخاذ موقف صارم، فقد أمر بسلسلة من التحرّكات العسكرية المتصاعدة حثيثاً كتعبير متعمّد على النوايا، ولتوفير قدرة تدخّل معتدلة إذا لزم الأمر. وفي 10 أيلول/ سبتمبر وضعت الفرقة 82 المحمولة جواً في مدينة فورت براغ، بولاية كارولينا الشمالية في حالة شبه تأهّب، وطارت ست طائرات نقل عسكرية من طراز «سي ـ 130» من أوروبا إِلىٰ قاعدة إنجيرليك في تركيا، حيث ستكون مستعدّة لإجلاء الأَمريكيين من الأردن. وفي اليوم التالي بدأت وحدات من الأسطول السادس تغادر الميناء، كجزء من عملية أطلق عليها البيت الأَبيض اسم «احتياطات روتينية لأغراض الإجلاء في موقف كهذا». كما طارت 4 طائرات أخرى من نوع «سي ـ 130»، تحرسها 24 طائرة نفَّاثة من طرز ف ـ 4، إِلىٰ تركيا. وفي اليوم نفسه كان الفدائيون قد فجَّروا الطائرات، ونقلوا الـ 54 رهينة المتبقين، 34 منهم كانوا أَمريكيين، إِلىٰ مكان مجهول[65].

في 15 أيلول/ سبتمبر أبلغ الملك حسين البريطانيين، الذين اتصلوا فيما بعد بالولايات المتحدة، أنَّه سيشكِّل حكومة عسكرية بقصد التحرّك ضد الفدائيين. وأشار إِلىٰ أنه قد يحتاج إِلىٰ دعوة الولايات المتحدة وغيرها

(65) انظر: Elmo R. Zumwalt, Jr.., On Watch: A Memoir (Quadrangle, 1976), PP. 295-96, وفي هذا المرجع يورد المؤلف تقريراً عن اجتماع فريق العمل الخاص في واشنطن يوم 10 أيلول/ سبتمبر، وهو الاجتماع الذي عارض فيه ديڤيد باكارد أي شكل من أشكال التدخل البري من جانب القوات الأَمريكيَّة في الأَزمة.

للمساعدة. وعندما وصل الخبر إِلىٰ واشنطن سارع كيسينجر إِلىٰ عقد اجتماع لفريق العمل الخاص في واشنطن في الساعة 10,30 ليلاً. وصدرت الأوامر بإجراء مزيد من التحرّكات العسكرية، حيث تتوجّه حاملة الطائرات «ساراتوغا» إِلىٰ شرقي المتوسط، لتنضم إِلىٰ «انديبندنس» أمام الساحل اللبناني، وتوضع الوحدات المحمولة جواً في ألمانيا الغربية في حالة شبه تأهّب، ويطير مزيد من طائرات «سي ـ 130» إِلىٰ تركيا. وعلى الرغم من هذه الاستعدادات فقد تقرَّر ألاّ تحاول الولايات المتحدة بمفردها إنقاذ الرهائن، وإن كانت الإِدارة مصمِّمة على إبقاء الملك حسين في السلطة[66].

## الحرب الأهلية في الأردن

مع اندلاع القتال العنيف في الأردن بين الجيش والفدائيين في يومي 16 و17 أيلول/ سبتمبر واجهت الولايات المتحدة فجأة، مجموعة جديدة من المخاطر في الشرق الأَوسط. فمن ناحية كان من الممكن أن يشعل الصّراع في الأردن فتيل حرب عربية ـ إِسرائيلية إذا ما تدخّلت إِسرائيل مباشرة. ومن الممكن عندئذٍ أن تنجر إليها كل من مصر والاتّحاد السوڤييتي، وهو ما قد يؤدي إِلىٰ مواجهة أَمريكيَّة سوڤييتية، وهذا ما كان يخشاه نيكسون وكيسينجر على الدوام. ويماثل هذا في الخطورة الإِطاحة بالملك حسين؛ مما يعني أن يُهزم صديق حميم للولايات المتحدة على يد القوى الثورية المسلَّحة بأَسلحة سوڤييتية. وحتى لو لم يكن الاتّحاد السوڤييتي متورِّطاً مباشرة فإن رمز انتصار الفدائيين سيؤول لمصلحة موسكو.

---

(66) Kalb and Kalb, Kissinger, P. 197, Henry Brandon. The Retreat of American Power: The Inside Story of How Nixon and Kissinger Changed American Foreign Policy for Years to Come (Doubleday, 1973), P. 133; Frank Van der Linden, Nixon's Quest for Peace (Robert B. Luce, 1972), P. 77; and Kissinger, White House Years, PP. 610-12.

كان نيكسون يرغب بوضوح أن يقوم الحسين بسحق الفدائيين، ولكنه كان يريد أيضاً أن يظل النِّزاع محصوراً ضمن الأردن. وكان الدور الأَمريكي في نظره ونظر كيسينجر هو تشجيع الحسين على العمل، وكبح جماح الإِسرائيليين من المشاركة في التحرّكات العسكرية. وفي الوقت نفسه فإن استعراضاً أَمريكياً وإِسرائيلياً للقوة يمكن أن يردع السوريين والعراقيين والسوفييت. وكان من الصعب تحقيق التوازن ما بين ضبط النفس والمشاركة في الحرب، فالإسراف في أي منهما من جانب الولايات المتحدة أَو إِسرائيل يؤدي إِلىٰ نتيجة عكسية. وكان عنصر التوقيت ورصد الأحداث الجارية على الساحة أمرين ضروريين، كما كان تحقيق درجة عالية من التنسيق فيما بين الأردن والولايات المتحدة وإِسرائيل أمراً حيوياً.

كانت تحرّكات نيكسون الأولى هي التحذير من تدخّل خارجي. وفي 16 أيلول/ سبتمبر ألقى خطبة قوية عن النظام والقانون، في جامعة ولاية كنساس أدان فيها الفدائيين. ثم طار إِلىٰ شيكاغو، حيث التقى كيسينجر وسيسكو لمعرفة آخر الأخبار عن الأَزمة. وكانت هناك آراء متضاربة في مجمع الاستخبارات حول احتمال تدخّل سوري أَو عراقي. وقد استبعد هذا الاحتمال بصورة عامَّة.

ولكن يبدو أن نيكسون كان يفكِّر بطريقة مختلفة، فقد التقى في 17 أيلول/ سبتمبر مرتين مع رؤساء تحرير الصحف الصادرة في شيكاغو، لمناقشة الأَزمة في الأردن. وسارعت صحيفة صن ـ تايمز في ذلك المساء إِلىٰ نشر موضوع يلخص آراء نيكسون. وجاء فيها أن «الولايات المتحدة مستعدّة للتدخّل مباشرة في الحرب الأردنية، إذا ما تدخلت سورية والعراق في النِّزاع وأخلتا بالتوازن العسكري، لغير مصلحة القوّات الحكومية الموالية للحسين»[67]. وكان في تقدير نيكسون أن بقاء الحسين أمر ضروري بالنسبة لجهود التسوية السلمية الأَمريكيَّة. كما أن تدخّل

(67) Chicago Sun-Times, September 17, 1970; and Hedrick Smith, «Nixon Hints He May Act If Outsiders Join the Fihght,» New York Times, September 19, 1970, P. 1.

إسرائيل ضد الفدائيين عمل خطير، وإذا ما دخلت سورية أَو العراق المعركة فإن الولايات المتحدة ستتدخَّل. وذُكر أن نيكسون أعلم رؤساء التحرير بأنَّه لن يكون بالأمر السيء، أن يعتقد السوفييت بأنَّه قادر على اتخاذ إجراء غير عاقل أَو متهوِّر[68]. تلك كانت عقيدة نيكسون: كن صارماً، واجعل خصومك في حالة انعدام وزن، وكن غامضاً بحيث لا يمكن التنبؤ بتصرفاتك. فإذا حالفك الحظ فلن يعمد أحد عندئذٍ إِلىٰ اختبارك ليعرف ما إذا كنت تخادع.

التقى نيكسون ومائير في 18 أيلول/ سبتمبر وأجريا محادثات وصفتها «صحيفة نيويورك تايمز»، بأنَّها أهم محادثات جرت بين الولايات المتحدة وإِسرائيل منذ 22 عاماً. وكانت العلاقات بين البلدين قد وُصفت بأنَّها «منخفضة بصورة غير عادية»، بسبب الخلاف على وقف إطلاق النَّار وضبط عمليَّة توريد السِّلاح[69]. والواقع أن الوضع كان أقل من ذلك سوءاً. فقد ساعد الوعد الذي أعطاه نيكسون بإيلاء طلبات المعونة لإِسرائيل «اهتمامه المتعاطف» في تهيئة الوضع لتحسّن كبير في العلاقات بين البلدين في الأيام التالية. ولاح في ضوء التطورات التي تلت، أنه كان من المستغرب ألا يبحث نيكسون مع مائير احتمال التدخّل في الحرب الأردنية، تاركاً هذا الأمر لكيسينجر وسيسكو وروجرز، لأنه احتمال كان ما يزال بعيداً. فالملك كان يبدو في موقع أقوى في الأردن والسوفييت يتصرَّفون بتعقّل.

لم تصل التقارير الأولى عن التدخّل السوري المدرع في العمق الأردني إِلىٰ واشنطن، إِلاَّ في يوم السبت 19 أيلول/ سبتمبر[70]. وقد سارع الاتّحاد

---

(68) Brandon, Retreat of American Power, P. 134.

(69) Terence Smith, «Washington Reported Weighing $500-Million in Aid for Israelis,» New York Times, September 18, 1970, P. 1.

(70) Kissinger, White House Years, P. 618 حرص السوريون على إظهار تدخّلهم في صورة عمل من قِبل وحدات من جيش التحرير الفلسطيني، وتم طلاء الدبّابات على وجه السرعة برموز جيش التحرير الفلسطيني.

السوڤييتي إِلىٰ التحذير من أي تدخّل خارجي في الأردن، وانضم إِلىٰ الرئيس عبد الناصر في الدعوة إِلىٰ وقف إطلاق النَّار. وقام القائم بالأعمال السوڤييتي في واشنطن بإعلام وزارة الخارجيَّة أنهم يحثون السوريين على ضبط النفس، وأنَّهم غير متورطين في الهجوم بأي شكل. وقام كيسينجر بنقل هذه الأنباء إِلىٰ نيكسون في كامب ديڤيد. ولكن نيكسون لم يتأثَّر بتلك الأنباء وكان متشكّكاً. فسورية، الخاضعة للسوڤييت، ترسل بدباباتها إِلىٰ الأردن. فهل يمكن أن يتحقَّق هذا بدون مباركة ضمنية على الأقل من جانب السوڤييت؟ ومن المرجح أن نيكسون كان يعتقد أن السوڤييت هم الذين يحرِّضون سورية(71). وأياً كانت الحقيقة فإن التحركات الدبلوماسيَّة والعسكرية الأَمريكيَّة استهدفت منذ ذلك الحين حمل السوڤييت على الضغط على السوريين لسحب قوَّاتهم.

## إِدارة الأَزمة

أمر نيكسون باتخاذ عدَّة إجراءات عسكرية ردّاً على التدخّل السوري. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك كانت الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة منشغلة في 20 أيلول/ سبتمبر بمهمتين حيويتين. وكانت الأولى طلب الملك حسين الملحّ بمساعدة أَمريكيَّة ضد سورية. وكان الوضع في عمان تحت السيطرة، ولكنه في شمال البلاد كان يُنذر بالخطر. وفي ساعة متأخرة من الليل بتوقيت الأردن طلب الملك حسين تدخّلاً جوياً وبرّياً من أية ناحية ضد الدبابات السورية(72).

اجتمع فريق العمل الخاص ـ WSAG ـ في واشنطن في الساعة 7 مساء للنظر في طلب الملك الاستثنائي. واستناداً إِلىٰ أقوال كيسينجر فقد «جرت

(71) استمد أكبر الأدلة ضرراً عن التواطؤ السوفييتي في عملية التدخل من الأنباء القائلة بأن المستشارين العسكريين السوفييت رافقوا وحدات الدبابات السورية حتى الحدود الأردنية.

(72) كانت الاتصالات في عمان بين السفارة الأَمريكيَّة والقصر الملكي شديدة الصعوبة. فاستخدمت أجهزة اللاسلكي والتليفون اللاسلكي المتنقل، وكثيراً ما كان الفدائيون يتنصّتون على المحادثات الحسَّاسة.

مراجعة سريعة للآراء المؤيِّدة والمعارضة للتدخّل العسكري الأَمريكي، عزَّزت قناعتنا أن أفضل استخدام لقوَّاتنا هو تطويق التدخل السوفييتي في عمليات إسرائيلية. ومن أجل أن نكون فعَّالين في التدخّل بمفردنا، كان علينا أن نشرك احتياطينا الاستراتيجي بالكامل؛ وعندئذٍ ستمتد خطوطنا إِلىٰ ما يقرب من نقطة الانكسار في مسرحين (للعمليات) متباعدين كل البُعد، ونصبح مكشوفين أمام أي طارىء جديد. ولا بدّ أن تدخل قوَّاتنا بدون سلاح ثقيل، وبدعم جوي فقط من حاملات الطائرات»[73].

استدعى نيكسون كيسينجر من الاجتماع، في حوالي الساعة 7,50 مساء كما دعا أعضاء فريق العمل الكبار الآخرين إِلىٰ مكتبه في الساعة الثامنة. وبعد فترة وجيزة تلقَّى نائب كيسينجر، ألكسندر م. هيغ، مكالمة من السفير البريطاني تحمل أنباء تفيد، بأن الملك يطلب الآن توجيه ضربات جوية مباشرة. كما أبلغ «فريق واشنطن للعمل الخاص» بأن مدينة إربد قد سقطت في أيدي القوَّات السورية[74]. ورداً على هذه التطورات أوصى فريق العمل الخاص بوضع اللواء المحمول جواً في ألمانيا، والفرقة الثانية والثمانين المحمولة جواً في أعلى درجات التأهّب، وأن تطير طائرة استطلاع من إحدى الحاملات إِلىٰ تل أبيب لالتقاط معلومات عن الأهداف، وإعطاء أشارة بأن العمل العسكري الأَمريكي قد يكون وشيكاً[75].

وفي حوالي الساعة 9,30 ليلاً ذهب كيسينجر ومعه سيسكو للقاء نيكسون، الذي تصادف وجوده في حديقة البولينغ في «مبنى المكتب التنفيذي القديم». وافق نيكسون على توصيات «فريق العمل»، كما وافق على أهمية إجراء اتصال مع السفير رابين.

---

(73) Kissinger, White House Years, P. 620.

(74) Van der Linden, Nixon's Quest for Peace, PP. 81-82; and Kissinger, White House Years, P. 621.

(75) Kissinger, White House Years, P. 622.

في تلك اللحظة كانت غولدا مائير ورابين في نيويورك، في حفل عشاء لجمع التبرعات. وفي الساعة العاشرة تمكّن كيسينجر من الاتصال هاتفياً مع رابين، حيث أخبره أن الملك قد طلب المساعدة، ولكن الولايات المتحدة بحاجة ماسّة إلىٰ معلومات استخباراتية حول المواقع السورية قبل أن تتمكّن من الرد. فهل تستطيع إسرائيل إرسال طائرات استطلاع عند شروق الشمس؟ وسأل رابين ما إذا كانت الولايات المتحدة تفضل هجوماً جوياً إسرائيلياً. فقال كيسينجر إنه يفضل أولاً أن يرى نتائج الاستطلاع. عند هذه اللحظة، كما يقول كيسينجر، وصلت رسالة جديدة من الملك حسين، واضطر إلىٰ قطع المكالمة(76).

تحدَّثت رسالة الملك الجديدة عن وضع يتدهور بسرعة، وعن حاجة ماسّة لضربات جوية. كما قد يحتاج الأمر إلىٰ قوّات أرضية. تحدَّث كيسينجر إلىٰ روجرز، واتفقا كلاهما تقديم توصية إلىٰ نيكسون، تقضي بمصادقة الولايات المتحدة على ضربة جوية إسرائيلية. وعاد سيسكو وكيسينجر إلىٰ ممر البولينغ من أجل الحصول على موافقة الرئيس الوشيكة. واتصل كيسينجر ثانية برابين ليعلمه هذه المرة أن الولايات المتحدة، سوف تحبِّذ ضربة إسرائيلية جوية، إذا تأكّد الاستطلاع الإسرائيلي أن سورية تحتل إربد بقوّات مدرعة كبيرة(77). وقبيل منتصف الليل اتصل رابين ثانية حاملاً جواب غولدا مائير:

(76) المرجع السابق ص 623. ولكن رابين في مذكراته (Rabin, Rabin Memoirs,. P. 187)، يسوق رواية مختلفة بعض الشيء، إذ يزعم أن كيسينجر نقل طلب الملك بشأن الضربات الجوية الإسرائيلية، وطلب ردّاً إسرائيلياً مباشراً. وعندئذ سأل رابين عما توصي به الولايات المتّحدة، فقال كيسينجر إنه سيعود إلىٰ الاتصال به. ويقول رابين إن كيسينجر اتصل بعد ساعة قائلاً: «إن حكومة الولايات المتّحدة تقر الطلب وتؤيده» وسأل رابين: «هل تنصح أنت إسرائيل بالإقدام على ذلك؟» فرد عليه كيسينجر قائلاً: «نعم، بشرط دراستكم الخاصة للموضوع».

(77) Kissinger, White House Years, P. 623, See also Kalb and Kalb, Kissinger, PP. 202-07, and Benjamin Welles, «U. s. Israeli Military Action on Jordan Was Envisioned,» New York Times October 8, 1970, P. 1.

إسرائيل ستقوم باستطلاع جوي عند انبلاج الصباح. وقد لا تكون العمليات الجوية كافية، ولكن إسرائيل لن تتخذ أية خطوة أبعد بدون مشاورات.

في وقت مبكر من يوم 21 أيلول/ سبتمبر اتصل رابين بالبيت الأبيض ليقول إن إسرائيل لا تعتقد أن الضربات الجوية وحدها كافية؛ إذ ثمة حاجة إلىٰ عمليات أرضية أيضاً. اتصل كيسينجر بنيكسون، وبعد فترة قصيرة من التداول أملى نيكسون رسالة إلىٰ رابين قال فيها، استناداً إلىٰ رواية كيسينجر: «لقد عزمت على ذلك. لا تسأل أي شخص آخر. قل له أن يمضي»[78]. تشاور كيسينجر بعد ذلك مع كل من روجرز وليرد اللذين كان لديهما تحفظات. وافق نيكسون بتردّد على عقد اجتماع لمجلس الأَمن القومي بكامل أعضائه في الساعة 8,45 صباحاً. وقد حضر الاجتماع كلٌّ من ليرد وروجرز وباكارد وتوماس مورير (رئيس هيئة الأركان) وكيسينجر. وكان مورير معارضاً لتدخل برِّي أَمريكي لعدم توفر قدرة على ذلك. من هنا فإنه إذا كان لا بد من عمل بري فإن على إسرائيل أن تعمل. وكانت تقديرات المخابرات الواردة من إسرائيل، تقدّر وجود ما بين 250 إلىٰ 300 مدرعة سورية في منطقة إربد[79]. وقرَّر نيكسون أخيراً أن يقوم سيسكو بإبلاغ رابين، أن الولايات المتحدة قد وافقت من حيث المبدأ، على عمل برِّي إسرائيلي بشرط معرفة رأي الملك والتشاور معه مسبقاً[80].

ومع تطور الأحداث أعد الإسرائيليون خطة لإرسال 200 مدرعة إلىٰ إربد، مصحوبة بضربات جوية. وتتعهد إسرائيل بأن تسحب قواتها من الأردن

---

(78) Kissinger, White House Years, P. 625.

(79) لم تكن لدى الولايات المتّحدة قدرات مستقلّة على جمع الاستخبارات الجوية حتى تتابع سير المعركة. وكان عليها أن تعتمد على الطلعات الجوية الاستطلاعية الإسرائيلية، وعلى التقارير الإسرائيلية الأردنية بشأن ما يجري في ساحة المعركة.

(80) Kissinger, White House Years, P. 626. يؤكد كيسينجر أنه لم يكن سعيداً كل السعادة بهذا القرار، إذ قد يكون من المستحيل الاتصال بالملك حسين لتحديد آرائه إذا ما تدهور الموقف تدهوراً حاداً.

بمجرد انتهاء العمليَّة العسكرية. ونقل كيسينجر وسيسكو إلىٰ رابين ما يفضله الملك، وهو أن تكون العمليات الأَرضية الإِسرائيلية داخل سورية وليس في الأردن. وكان عمل كهذا يعتبر أشد خطورة بالنسبة للإِسرائيليين، إذ قد يستفز المصريين على القيام بعمل عسكري على طول القناة، أَو حتى تهديدات سوڤييتية بالتدّخل. ولهذا فقد طلب رابين التزاماً أَمريكياً بمنع تدّخل سوڤييتي ضد إِسرائيل، وبوعد بالمساعدة إذ ما هاجمت مصر.

كان اليوم التالي، الثلاثاء 22 أيلول/ سبتمبر، يوماً حاسماً. فقد كانت إِسرائيل، بتشجيع أَمريكي ولكن دون اتفاق ملزم، تتحفّز للعمل. أما حسين فقد أمر أخيراً سلاحه الجوي الصغير، بعد أن ضمن مساندة إِسرائيل والولايات المتحدة، بمهاجمة المدرعات السورية حول إربد، وهو ما حقَّقه بنتائج مرضية[81]. وبعد ظهيرة ذلك اليوم، شرعت المدرعات السورية بالانسحاب من الأردن. وبات التدّخل الإِسرائيلي أقل إلحاحاً. وأبلغ الملك ـ بالشيفرة ـ السفير براون أن تدخلاً إِسرائيلياً «في الجو» سيكون عملاً جيداً، ولكن ينبغي توجيهه إِلىٰ «الأَرض» في مكان آخر[82]. أي أن ضربة جوية إِسرائيلية أمر مرغوب فيه، ولكن التدخل البرّي ينبغي أن يوجه إِلىٰ سورية وحدها. ولم تكن إِسرائيل راغبة في القيام بهجوم برّي ضد سورية، وعند نهاية النهار كانت آفاق تدخل إِسرائيلي أَو أَمريكي قد تلاشت بالفعل[83].

---

(81) لم يتدخّل السلاح الجوي السوري بقيادة اللواء حافظ الأسد، ولا تدخلت القوات العراقية في الأردن التي كانت تواجه فعلاً فرقة كاملة من الجيش الأردني.

(82) أسيء تفسير معنى هذه الرسالة في: Kalb and Kalb, Kissinger, P. 204.

(83) كان ألكسندر هيج هو الوحيد من محللي أَزمة الأردن الذي قال إن الضربات الجوية الإِسرائيلية حدثت فعلاً، وكانت مجدية في تحويل مجرى المعركة. ويقول هيج في البداية إن إِسرائيل «ربما» تكون قد دمّرت بعض الدبابات السورية، ولكنه يقرّر بعد ذلك بفقرتين «أن الضربات الجوية الإِسرائيلية بالإِضافة إِلىٰ الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة القوية المعزّزة بمناورات عسكرية ذات مصداقية والتي أوحت بأن قوات جوية وبحرية وبرية أَمريكيَّة طاغية ستدخل المعركة إذا لزم الأمر، حفظت نظام الملك حسين، وحفظت معه السَّلام الهش في المنطقة». =

وبحلول يوم الأربعاء، كانت المرحلة الحرجة من الأَزمة الأردنية قد ولّت. وبعد العصر بقليل، اجتمع نيكسون مع روجرز وكيسينجر في المكتب البيضاوي، وأثناء مناقشتهم للأَزمة تلقوا أنباء تفيد، أن المدرعات السورية قد غادرت الأردن. وسرعان ما صدر بيان عن البيت الأَبيض يرحب بالانسحاب السوري، وطلب إِلىٰ سيسكو أن يتصل برابين للحصول على تأكيد منه، بأن إِسرائيل لن تقوم بتحرك عسكري[84]. وكان الأردنيون قد سيطروا على الموقف، ولم يعد ثمة حاجة إِلىٰ تدخّل خارجي. أما بالنسبة للولايات المتحدة وإِسرائيل فقد كانت الأَزمة بحكم المنتهية. وقد احتفل نيكسون بذلك، بأن لعب الغولف يوم الخميس في «نادي الشجرة المشتعلة الريفي» مع روجرز، وجون ميتشيل، المدعي العام، وجورج ميني، رئيس اتحاد العمال/ ومؤتمر المنظمات الصناعية. وفي اليوم التالي أعلن في الأردن عن وقف إطلاق النَّار. في تلك الفترة كان الرئيس المصري عبد الناصر، يحاول ترتيب وقف مستقر لإطلاق النَّار، وصيغة جديدة للتعايش بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكان عبد الناصر يخالف الفدائيين في معارضتهم لمبادرة روجرز، وفي رغبتهم بالإطاحة بالملك حسين، ولكنه لم يكن يريد أن يرى منظمة التحرير تسحق

---

= انظر: Alexander M. Haig, Jr., with Charles McCarry, Inner Circles, How America Changed the World. A Memoir (Warner Books, 1992), P. 251 وأكّدت جميع المقابلات التي أُجريت مع جوزيف سيسكو وألفريد آثرتون وهارولد سوندرز وريتشارد هلمز والمعلومات المستمدة من الجنرال الإِسرائيلي أهارون ياريف أنه لم تقع أي ضربات جوية إِسرائيلية.

أما نيكسون فتتراءى ذكرياته المستعادة عن أَزمة الأردن في الحكاية التالية: فإذ كان نيكسون يتحدث تليفونياً مع كيسينجر أثناء حرب تشرين عام 1973 قال عن أَزمة الأردن: «لقد لعبنا حقاً لعبة جهنمية دون أي أوراق لعب على الإطلاق». انظر: Walter Isaacson, Kissinger: Biography (Simon and Schuster, 1992), P. 517.

(84) يؤخذ مما قاله كيسينجر في ص 631 من كتابه White House Years أنه تم إخطار إِسرائيل رسمياً في 25 أيلول/ سبتمبر بأن «جميع جوانب الآراء المتبادلة فيما بيننا بشأن هذا الغزو السوري للأردن لم تعد قابلة للتطبيق.. فإن نشأ موقف جديد، وجب إجراء تبادل جديد للآراء».

على يد القوّات الأردنية. ومن هنا فقد دعا الحسين وعرفات والزعماء العرب الآخرين إِلىٰ القاهرة، للتوصّل إِلىٰ اتفاق ينظِّم وجود منظّمة التحرير في الأردن، ويحول دون مواجهات أخرى، وتم توقيع الاتفاق في 27 أيلول/ سبتمبر. وفي اليوم التالي سقط عبد الناصر مريضاً، وهو يودع آخر ضيوفه في المطار. وعاد إِلىٰ منزله حيث توفي بصدمة قلبية بعد بضع ساعات. وبوفاته انتهت حقبة في السياسة العربية. ومن دواعي المصادفة، أن وفاته ترافقت مع بدء علاقة استراتيجية أَمريكيَّة ـ إِسرائيلية جديدة.

## في أعقاب الأَزمة

اعتبرت محصلة الأَزمة الأردنية على نطاق واسع، نتيجة ناجحة للسياسة الأَمريكيَّة. ومن المؤكد أن نيكسون وكيسينجر قد صوراها على هذا النحو، وهو ادعاء له ما يسوغه في ضوء الأهداف الأَمريكيَّة المعلنة. فقد أضحى الملك حسين مستقراً في السلطة، وتعرّض الفدائيون لإضعاف شديد، وتم إنقاذ جميع الرهائن. واستطاع الأردن أن يردّ التدخّل العسكري السوري، دون تورّط إِسرائيلي أَو أَمريكي. وامتنع الاتّحاد السوفييتي عن التدخّل المباشر، بعد أن قامت الولايات المتحدة باستعراض حازم للقوة. وأضحت العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية أقوى من أي وقت مضى. بيد أن محصلة هذه الأَزمة، التي جاءت متوافقة مع الأهداف الأَمريكيَّة، لم تحظ إلاً باهتمام قلّة من الناس لدراسة هذه التطورات، ومدى مسؤولية التصرّفات الأَمريكيَّة أَو الإِسرائيلية عنها، كما لم تُدرس عن كثب المقدمات المنطقية للسياسة الأَمريكيَّة. ويبدو أن السياسات الناجحة، لا تستأثر بالتمحيص النقدي الذي تستأثر به حالات الإخفاق.

أما العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية التي وصلت إِلىٰ درجة متدنية في أواسط عام 1970، فقد حلَّقت إِلىٰ مستوى رفيع غير مسبوق بسبب أَزمة الأردن. وكان قد جرى جدل طويل داخل الجهاز البيروقراطي حول السياسة التي تتبع تجاه إِسرائيل. ورأت الحكمة التقليديَّة، في وزارة الخارجيَّة، أن

التأييد الأَمريكي لإِسرائيل كان عقبة في وجه العلاقات الأَمريكيَّة ـ العربية، وأن الولايات المتحدة بتقديمها المعونة الاقتصادية والعسكرية إلىٰ عدو العرب، قد هيأت للاتّحاد السوڤييتي، فرصة لتوسيع نفوذه في الشرق الأَوسط. ورغم تساؤل بعضهم حول ما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة الدفاع عن وجود إِسرائيل، فقد كان يرى الكثيرون أن اتباع سياسة «نزيهة»، بحيث لا تتحيّز الولايات المتحدة دوماً إلىٰ جانب إِسرائيل، أَو تقوم بدور المورد الأساسي للأَسلحة إليها، هو أفضل ضمان لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، فإن إِسرائيل كانت تسبِّب إحراجاً لسياسة الولايات المتحدة، أكثر مما تشكِّل رصيداً استراتيجياً لها. وحتى لو كانت إِسرائيل قوة عسكرية لا يُستهان بها، فإن هذه القوة يمكن استخدامها في الدفاع عن إِسرائيل فقط، وليس للنهوض بالمصالح الأَمريكيَّة في أماكن أخرى في المنطقة.

كان الإِسرائيليُّون يستاؤون عموماً، من فكرة أن تأييد إِسرائيل يستند بالدرجة الأولى إلىٰ عوامل محلية، أَو إِلىٰ شكل مبهم من الالتزام الأخلاقي. كما كانوا يرفضون منطق الداعين إِلىٰ سياسة غير منحازة، الذين يعتبرون إِسرائيل عبئاً على الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط. وقد بدأ الإِسرائيليون يناقشون، وخاصة بعد الانتصار الإِسرائيلي العسكري الكاسح عام 1967، بأن إِسرائيل قوية تمثِّل مصلحة استراتيجية لأَمريكا.

ما جاء في أعقاب أَزمة الأردن، أوجد فترة مؤقتة من الاستقرار النسبي. فقد ظل وقف إِطلاق النَّار ساري المفعول على سائر الجبهات. واستعاد الملك حسين سلطته بنجاح في الأردن، الذي طُرد منه من تبقَّى من الفدائيين في تموز/ يوليو 1971. وازدهرت العلاقات الأَمريكيَّة ـ الأردنية، الأمر الذي أفضى إِلىٰ تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية كبيرة، وبات الأردن يُعامل كشريكٍ إِقليمي للولايات المتحدة. وكانت مهمة الأردن الخاصة، في نظر الملك

حسين، تتمثَّل في العمل على استقرار الدول العربية النفطيَّة الصغيرة في الخليج، نيابة عن المصالح الأَمريكيَّة، بعد رحيل البريطانيين عام 1971[85]. وقد مَنَح نيكسون وكيسينجر الملك حيّزاً من التشجيع، وزادا من المعونة المقدَّمة للأردن تبعاً لذلك. ووفقاً لمبدأ نيكسون فإِن كلاً من إِسرائيل والأردن وإِيران قد برزت، من وجهة نظر واشنطن الرسمية، كدول تحافظ على السَّلام. وكانت المساعدات وإِمدادات السِّلاح لشركاء الولايات المتحدة هؤلاء، بمثابة بديل عن الحضور الأَمريكي العسكري المكلف في المنطقة، أَو عن تدخل عسكري بغيض.

بدت اتجاهات ما بعد أَزمة الأردن مواتية في أماكن أخرى من الشرق الأَوسط. ففي سورية قام الفريق حافظ الأسد، بإِبعاد جناح حزب البعث الذي كان له الضلع الأكبر بالتدخّل في الأردن عن السلطة، وذلك في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1970. وجاءت التقارير الإخبارية لتشير إِلىٰ أن زعماء سورية الجُدد أكثر اعتدالاً، أَو على الأقل أكثر حذراً، من النظام السابق. أما السَّادات فقد اعتبرته واشنطن بمثابة حاكم أفضل بالمقارنة مع عبد الناصر؛ فهو على الأقل أدنى مكانة في العالم العربي من مكانة عبد الناصر، وبالتالي أقل إِثارة للمتاعب على وجه الاحتمال. ولعله سيلتفت إِلىٰ مشكلات مصر المحلية، بدلاً من التشجيع على الثورات في أماكن أخرى. وهذا ما كان أمل صانعي السياسة في واشنطن لفترة طويلة، كما كان مسوغاً أساسياً لبرامج المساعدة التي قدّمت لمصر في أوائل الستينات.

## دروس مستفادة

أوجدت النتيجة النهائية للتطورات الإِقليمية التي نجمت عن أَزمة الأردن،

(85) في عام 1968 أعلن البريطانيون أنهم سينهون وجودهم العسكري شرقي السويس بنهاية عام 1971. وقد أدَّى هذا إِلىٰ تخطيط مسهب داخل البيروقراطية حول كيفية سدّ الفراغ الناشىء عن ذلك.

إِحساساً بوجود تواطؤ ما بين إِسرائيل والولايات المتحدة. أما المخاوف التي استحوذت على صانعي السياسة، بين عامي 1967 و1970 من جراء انتشار الراديكالية، والاستقطاب، والمواجهة فقد تبددت جميعاً بعد أيلول/ سبتمبر 1970. وبدت المنطقة الآن مستقرة نسبياً، ومفتاح هذا الاستقرار هو توازن عسكري يميل بدون شك لصالح إِسرائيل. وجاء التهديد الرئيسي المتبقي من استمرار الوجود العسكري السوفييتي في مصر وسورية. ومن هنا أصبح الهدف الأساسي للسياسة الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية، أن توضح للسادات أن الوجود العسكري السوفييتي في بلاده، يمثِّل عقبة أمام استعادته لسيناء. والأَسلحة السوفييتية المقدمة لمصر ستقابلها أَسلحة أَمريكيَّة تقدّم لإِسرائيل، الأمر الذي سيغلق الخيار العسكري أمام السادات. وطالما بقي الوجود العسكري السوفييتي مستمراً في مصر، فإِن الولايات المتحدة لن تقوم إِلاَّ بمحاولات دبلوماسيَّة فاترة لتحقيق تسوية.

في استرجاع لأحداث الماضي، يستطيع المرء أن يلمس، أن السياسة الأَمريكيَّة باتت أسيرة، للنجاح المتصور في معالجة أَزمة الأردن. وكان من الواضح أن البُعد العالمي للنزاع، هو ما كان كيسينجر ونيكسون يهتمّان به بالدرجة الأولى. وهما في تجاهلهما للاتجاهات الإِقليمية، قد أساءا الحكم على القوى ذاتها، التي كانت حريّة بأن تدفع في غضون ثلاث سنوات، إِلىٰ اندلاع حرب أخطر بكثير من ذلك. وفي تلك الفترة أقدمت وزارة الخارجيَّة على عدة جهود دبلوماسيَّة غير مجدية، ولكن نيكسون وكيسينجر، وقد أخذا على عاتقهما مهمة سياسة الشرق الأَوسط خلال أَزمة الأردن، فإِنَّهما أحجما عن التخلي عن السلطة لروجرز وسيسكو. وكانت النتيجة سلسلة من المبادرات الفاترة من جانب وزارة الخارجيَّة، التي افتقرت إِلىٰ تأييد البيت الأَبيض، مما أَدَّى ببساطة إِلىٰ تفاقم الشعور بالإحباط لدى العرب، فيما تعزّز الإِحساس الذاتي بالرِّضى لدى كل من إِسرائيل وواشنطن.

ربما ضاعت عدة فرص مهمة لتحقيق تسوية سياسية للنزاع في غضون تلك الفترة. وقد أخفق كل من نيكسون وكيسينجر في ملاحظة هذه الفرص، لأنَّهما وقعا في فخ من التصورات، هو من صنع أيديهما إِلىٰ حد كبير. وإِن فترة «دبلوماسيَّة المراوحة في المكان» الممتدة من عام 1970 وحتى 1973، لن تُعتبر في حوليات السياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة سياسة مستنيرة. فقد أسفر النجاح في الأردن عام 1970، من عدة نواح، عن سلسلة من الإخفاقات في السنوات التالية، تتوجت بحرب تشرين الأول/ أكتوبر عام 1973.

## دبلوماسيَّة المراوحة في المكان عند كيسينجر

مع استمرار وقف إِطلاق النَّار على طول قناة السويس، واستعادة الملك حسين لسلطاته في الأردن، ووفاة الرئيس عبد الناصر، بدا الموقف في الشرق الأَوسط لصانعي السياسة الأَمريكيين أقل خطورة، وأسلس إِدارة من أي وقت مضى منذ حرب 1967. فقد انتهى خطر المجابهة الأَمريكيَّة ـ السوفييتية، وبقيت المصالح الأَمريكيَّة سليمة في تلك الفترة العصيبة، وقلّ الإلحاح على التقدّم بمبادرات دبلوماسيَّة أَمريكيَّة جديدة.

كانت وزارة الخارجيَّة، قبل نشوب أَزمة الأردن، هي المسؤول الأول عن صياغة سياسة، تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي وإِدارتها. ولكن بعد ذلك أخذ نيكسون وكيسينجر يضطلعان بدور أكثر أهمية، وخاصة من خلال تأكيدهما على البُعد السوفييتي للنزاع الإقليمي، ورغبتهما في إِقامة علاقة وثيقة مع إِسرائيل. وطوال السنوات الثلاث التالية، امتنع البيت الأَبيض عن المشاركة، في الشؤون اليومية لدبلوماسيَّة الشرق الأَوسط، ولكنه ظل يراقب وزارة الخارجيَّة بيقظة، لضمان عدم قيامها بنشاط زائد. ونجح كل من نيكسون وكيسينجر أخيراً، في تقويض مبادرات وزارة الخارجيَّة، وفي فرض إِشراف كامل على السياسة تجاه الشرق الأَوسط.

من أجل أن نفهم هذا الفصل غير الموفق من الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة ما بين

أَزمة الأردن وحرب تشرين 1973، لا بدّ أن يستذكر المرء انشغال الإدارة الكثيف في أجزاء أخرى من العالم. فقد انصرف صانعو السياسة، بعيداً عن الشرق الأَوسط إِلىٰ مناطق ذات أولوية أكبر. فحرب ڤيتنام كانت ما تزال دائرة، ولكن كيسينجر بدأ في أيار/ مايو 1971 سلسلة من المحادثات السرِّيَّة، مع ممثلين ڤيتناميين رفيعي المستوى، في محاولة للوصول إِلىٰ تسوية تفاوضية. وفي موازاة هذه المباحثات المهمَّة، كان نيكسون وكيسينجر يخطِّطان لانفتاح بالغ الأهمية نحو بكين، تجسّد في زيارة سرية إِلىٰ الصين قام بها كيسينجر في تموز/ يوليو 1971. وأخيراً كانت تجري مفاوضات جادة مع الاتّحاد السوفييتي، حول الحد من الأَسلحة الاستراتيجية.

وقد عُولج كل مجال من هذه المجالات الثلاثة، بحيث يستطيع نيكسون في عام 1972، أي عام انتخابات الرئاسة، أن ينوّه بمنجزات ملموسة: زيارتان إِلىٰ بكين وموسكو، وأمل في وضع نهاية للحرب في ڤيتنام. وفرضت حتميات سنة الانتخابات ذاتها سقفاً منخفضاً للغاية، بالنسبة للاهتمام بالشرق الأَوسط[86]. ففي غياب أية فرصة للتوصل إِلىٰ اتفاق تفاوضي هناك ركَّز نيكسون بدلاً من ذلك، على إِبقاء الميزان العسكري لصالح إِسرائيل، ليحول بذلك دون اندلاع قتال غير مرغوب فيه، الأمر الذي يكسبه امتناناً كبيراً من مؤيدي إِسرائيل في الولايات المتحدة.

## محادثات يارينغ والعلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية

أثناء مراجعة المسؤولين الأَمريكيين للسياسة في الشرق الأَوسط ما بعد أَزمة الأردن، قام هؤلاء بتفحّص عدة مقاربات بديلة، بما في ذلك مقاربة

(86) انظر: Henry Kissinger, The White House Years (Little, Brown, 1979), حيث يقول كيسينجر في صحة 1285 «إن الذي جعلني انغمس في تنفيذ دبلوماسيَّة الشرق الأَوسط في خاتمة المطاف هو أن نيكسون لم يكن يعتقد بأن في وسعه المخاطرة بتكرار أَزمة الشرق الأَوسط في سنة الانتخاب، ولهذا طلب مني أن أتولى الأمر، ولو في سبيل الإبقاء على الأمور هادئة».

للتعامل مع الفلسطينيين مباشرة، قبل أن يتقرَّر استئناف مبادرة روجرز المتوقفة في شهر حزيران/ يونيو السابق[87]. بيد أن العلاقة الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية ستظل وثيقة هذه المرَّة. فقد كان كيسينجر، بشكل خاص، يشعر أَنَّه إِذا كانت إِسرائيل ستقدم تنازلات، فينبغي أن يكون ذلك من موقع قوة وثقة بالنفس، وليس تحت الضغط الأَمريكي.

كانت الخطوة الأولى في المبادرة الأَمريكيَّة الجديدة جذب إِسرائيل ثانية إِلىٰ محادثات يارينغ، وتمديد وقف إِطلاق النَّار إِلىٰ ما بعد موعد انتهائه في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي 15 تشرين الأول/ أكتوبر وافق نيكسون على صفقة أَسلحة بقيمة 90 مليون دولار لإِسرائيل تتضمَّن أَسلحة مضادة للدروع، وطائرات استطلاع وأنواعاً أخرى من السِّلاح[88]. بالإِضافة إِلىٰ هذا قرَّرت الإِدارة، اعتماد مبلغ إِضافي مقداره، 500 مليون دولار في السنة المالية الجارية لتغطية نفقات الأَسلحة[89]. وكانت إِسرائيل متلهفة بشكل خاص، على تلقي ضمانة بإِمدادها بطائرات عالية الأداء في عام 1971، وطلبت 54 طائرة من نوع ف ـ 4 و120 طائرة من نوع آ ـ 4. كما أخذ الإِسرائيليون يلحون على عقد

(87) في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1970 أفضى كيسينجر وسيسكو إِلىٰ الصحافة بموجز بيانات أساسية عن الوضع في الشرق الأوسط بعد أَزمة الأردن. وقد تحدَّث سيسكو عن مسألة الفلسطينيين بقوله: «إن الفلسطينيين يفكِّرون بصورة أكبر فأكبر تفكيراً ينصرف إِلىٰ كيان ما، حيثما كان ذلك. . بحيث إذا ما تطلعت إِلىٰ السنين الخمس المقبلة. وعلى فرض أننا قادرون على حفظ الاستقرار في هذه المنطقة. فسيكون ذلك عملاً على أساس اتخاذ العرب لموقف مؤداه عش ودع غيرك يعيش، بمعنى أن يكونوا مستعدين للعيش إِلىٰ جوار إِسرائيل، وأن تلبي إِسرائيل ولو جزءاً من المطالب العربية فيما يتعلَّق بالأراضي المحتلَّة، وأخيراً إعطاء الحركة الفلسطينية القدرة على التعبير، والأرجح أن يكون ذلك في شكل كيان ما».

(88) سعت الإِدارة إِلىٰ تحقيق تفاهم حول الشروط التي يجوز لإِسرائيل بمقتضاها استخدام الأسلحة الجديدة.

(89) William Beecher, «U. s. Officials Say Israelis Will let 180 Modern Tanks». New York Times, October 24, 1970, P.1 وقَّع نيكسون الاعتماد الإِضافي للدفاع، بما في ذلك قروض لإِسرائيل قدرها 500 مليون دولار في 11 كانون الثاني/ يناير 1971.

اتفاقيات عسكرية طويلة الأجل، تحول دون ما حدث في السنتين السابقتين من توقف دوري في توريد السِّلاح، وما رافق ذلك من منازعات.

على الرغم من القرار الأَمريكي بإِمداد إِسرائيل بكميات كبيرة من السِّلاح، فقد وافق الرئيس المصري الجديد أَنور السَّادات، على تمديد وقف إِطلاق النَّار في أوائل شهر تشرين الثاني/ نوڤمبر ثلاثة أشهر أخرى. وتوقع أن تُستأنف محادثات يارينغ في غضون تلك الفترة، وأن تُسفر عن نتائج. كما شرع الاتّحاد السوفييتي ومصر في إِبداء الاهتمام بالضمانات الخارجيَّة، باعتبارها جزءاً من تسوية سلمية.

بعد عدة مساجلات حادَّة ما بين نيكسون ومائير، أعلنت الأخيرة في 28 كانون الأول/ ديسمبر عن أن إِسرائيل ستعود أيضاً إِلىٰ محادثات يارينغ. وتذكر مائير أن الولايات المتحدة، قدَّمت التزامات للمحافظة على ميزان القوى في الشرق الأَوسط، وأن إِسرائيل سيسمح لها بالتفاوض بحرِّيَّة بدون أن تخشى من أن تكون الولايات المتحدة طرفاً في أي جهد من جانب الأُمم المتَّحدة لتقرير الحدود أَو الشروط الخاصة بتسوية مشكلة اللاجئين. وزعمت أن الولايات المتحدة أيَّدت مبدأ أن يكون لإِسرائيل حدوداً يمكن الدفاع عنها، وأن إِسرائيل ينبغي أن تكون قوية، وألا تُكره على الانسحاب إِلىٰ خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967، وألاّ تلتزم بالموافقة على صيغة عربية لتسوية مشكلة اللاجئين. والأكثر من ذلك أن يتم إِنهاء النِّزاع، بالتزام تعاقدي مُلزم بالسَّلام. وإِلىٰ، أن يتحقَّق ذلك لن ينسحب جندي إِسرائيلي واحد من خطوط وقف إِطلاق النَّار. وأخيراً ألا تعدل شروط مرجعية يارينغ[90].

---

(90) خطبة مائير في الكنيست كما وردت في:

Lawrence L. Whetten, The Canal War: Four-Power Conflict in the Middle East (MIT Press, 1974), P. 142; and Tad Szulc, «U.S. Officials says a Series of Commitments Won Israelis Return to Mideast Peace Talks at the U.N.,» New York Times, January 1, 1971, P. 8.

=

## رد الفعل المصري

في الوقت الذي كانت تجري فيه المراسلات بين نيكسون وإِسرائيل، كان نيكسون وروجرز على اتصال بالسَّادات أيضاً. وكان الأخير قد بعث برسالة في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر إِلىٰ نيكسون، وصلته يوم 14 كانون الأول/ ديسمبر، ينوّه فيها باهتمام مصر بمباحثات يارينغ. وأجابه نيكسون شفوياً عن طريق محمود فوزي في 22 كانون الأول/ ديسمبر، وبعد يومين أعلن السَّادات عن طريق الوزير المفوض الأَمريكي في مصر، دونالد بيرغيس أنه مهتم بالسَّلام اهتماماً حقيقيّاً. وكان السَّادات قد بدأ يحظى باهتمام أوفر من قِبل المسؤولين في واشنطن، بعد أن كانوا ينظرون إِليه بشيء من الاستخفاف(91).

كان يارينغ على اتصال مع وزير الخارجيَّة المصري محمود فوزي في وقت مبكر من ذلك الشهر. وكان المصريون أكثر اهتماماً بمعرفة الدور الذي تستعد الولايات المتحدة للقيام به، ونوع التسوية التي تتصوّرها، أكثر من اهتمامهم بتلقي اقتراحات إِسرائيلية عن طريق يارينغ. وكان لديهم قناعة راسخة بأن إِسرائيل ليست إِلاَّ امتداداً للولايات المتحدة، بحيث أن الولايات المتحدة إِذا حبَّذت انسحاباً إِسرائيلياً كاملاً، فإِن إِسرائيل لن تملك سوى الانصياع.

---

= وانظر أيضاً: Shlomo Aronson, The Politics and Strategy of Nuclear Weapons in the Middle East: Opacity, Theory, and Reality, 1960-1991. An Israeli Perspective (State University of New York Press, 1992), P. 146 لعل آرونسون مؤلف هذا الكتاب كان يضع هذه التفاهمات نصب عينيه عند إشارته إِلىٰ اتِّفاقية عام 1971 بشأن «الحدود الآمنة» التي تضمنت الاعتراف الأَمريكي بالقدرة النووية لإِسرائيل. ولكن آدونسون لم يستند إِلاَّ إِلىٰ مقابلة أجراها مع السفير السابق سميحا دينيتز، ولم ترد إشارة في أي مصدر آخر إِلىٰ الأَسلحة النووية.

(91) لم يكن الكثير معروفاً في واشنطن عن السادات عندما أصبح رئيساً. أما ترجمة حياته التي أعدتها وكالة المخابرات المركزية فكانت أقل مدعاة للفخار. فقد أبرزت أن السادات توجّه إِلىٰ السينما ليلة قيام الثورة المصرية في عام 1952، مما يعني ضمناً بأن هذا هو أسلوبه السياسي النمطي. وقد تناول السادات هذه الحادثة بصراحة في كتابه Revolt on the Nile (John Day, 1957).

وفي 27 كانون الثاني/ يناير بعث روجرز برسالة إِلىٰ محمود رياض عن طريق بيرغيس، ناشده فيها تمديد وقف إِطلاق النَّار، واعداً بأن إِسرائيل ستقدم «أفكاراً موضوعية» جديدة تتعلَّق بالتسوية السلمية بعد ذلك مباشرة. وأكَّد روجرز أن الآراء التي عبَّر عنها في خطبته في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1969 ما تزال سارية المفعول، وأن الولايات المتحدة ما تزال مستعدّة لبذل «جهد شامل لمساعدة الأطراف على التوصل إِلىٰ تسوية هذا العام».

وعندما وصلت هذه التطمينات إِلىٰ السَّادات، أعلن في شباط/ فبراير أنه سيوافق على تمديد وقف إِطلاق النَّار لمدة شهر. ومع أن السَّادات قد انتقد الولايات المتحدة بشدة بسبب «انحيازها الكامل لإِسرائيل»، فقد تقدم مع ذلك «بمبادرة مصرية جديدة تعتبر الالتزام بها، معياراً حقيقياً للرغبة في تنفيذ قرارات مجلس الأَمن»، وتابع يقول:

نطلب في الفترة التي نمتنع فيها عن إِطلاق النَّار، أن يتحقَّق انسحاب جزئي للقوَّات الإِسرائيلية على الضفة الشرقية لقناة السويس كمرحلة أولى، ضمن جدول زمني يُعد فيما بعد، لتنفيذ الأحكام الأخرى الواردة في قرار مجلس الأَمن. وإِذا تحقَّق ذلك في هذه الفترة، سنكون على استعداد للشروع فوراً في تطهير قناة السويس، وإِعادة فتحها أمام الملاحة الدولية خدمة للاقتصاد العالمي. ونعتقد أننا بهذه المبادرة سنحوِّل جهود المبعوث يارينغ، من عبارات مبهمة إِلىٰ إِجراءات محدّدة(92).

والواقع أن مبادرة السَّادات سرعان ما حلّت محل مهمَّة يارينغ، ولكن ليس قبل أن أقدم يارينغ على آخر مسعى له. ففي الثامن من شباط/ فبراير، كان يارينغ قد تقدَّم بمذكرة إِلىٰ مصر وإِسرائيل، يطلب فيها منهما تقديم «التزامات متوازية ومتزامنة». وطلب من إِسرائيل أن توافق من حيث المبدأ، على

---

(92) يمكن الوقوف على نص خطبة السادات في 4 شباط/ فبراير 1971 في: New Middle East, March 1971, PP. 32-35.

الانسحاب إِلىٰ الحدود الدولية السابقة بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، مع مراعاة ترتيبات الأَمن وحرية الملاحة في قناة السويس ومضيق تيران. وطلب من مصر الدخول في اتفاق سلام مع إِسرائيل يتضمن إِنهاء حالة الحرب، واحترام استقلال إِسرائيل، وحقّها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها، وعدم التدخّل في شؤونها الداخلية.

في 15 شباط/ فبراير ردَّت مصر بالموافقة على جميع النقاط التي أوردها يارينغ، وأضافت عدداً آخر منها. أما رد إِسرائيل فلم يأت إِلاّ في 26 شباط/ فبراير. وقد رحَّبت إِسرائيل بتعبير مصر الذي لا سابق له عن استعدادها للدخول في اتفاق سلام مع إِسرائيل، ولكن ردها على مسألة الانسحاب الشائكة كان فظاً؛ إِذ جاء فيه: «إِن إِسرائيل لن تنسحب إِلىٰ خطوط ما قبل 5 حزيران/ يونيو 1967». وعرضت إِسرائيل بدلاً من ذلك التفاوض دون شروط مسبقة. ولكن مصر اعتبرت رفض إِسرائيل قبول مبدأ الانسحاب الكامل، بمثابة شرط مسبق غير مقبول. وفي مواجهة هذه الظروف انتهت مباحثات يارينغ بصورة مفاجئة[93].

## مبادرة اتفاقية القناة المرحلية

فيما كان يارينغ يبذل مسعاه الأخير، لحمل الأطراف على الاتِّفاق على الخطوط العريضة لتسوية شاملة، بدأت المقاربة البديلة القائمة على اتِّفاق جزئي يتعلَّق بقناة السويس، يكتسب اهتماماً متزايداً. وبذا لم يؤد انهيار مباحثات يارينغ إِلىٰ فراغ دبلوماسي. ذلك أن فكرة «الاتِّفاق المرحلي» التي تردَّدت بعض الوقت في الكواليس، انتقلت الآن إِلىٰ مركز الصدارة.

ما إِن أعلن السَّادات مبادرته، حتى حثّت واشنطن الإِسرائيليين على أخذ

(93) فيما يتعلَّق بمذكرة يارنج ومعها الردود المصرية والإِسرائيلية انظر: Arab Report and Record, March 1-15, 1971, PP 158-59. وقد حثت الولايات المتّحدة إِسرائيل بقوة على ألا تدرج العبارة المتعلِّقة برفض الانسحاب إِلىٰ خطوط ما قبل 5 حزيران/ يونيو 1967.

هذا الاقتراح على محمل الجد. وكانت مصر تلح على رد سريع. وفي 9 شباط/ فبراير، صرَّحت غولدا مائير، بأن إسرائيل على استعداد للنظر في فكرة إعادة فتح القناة، ولكن إسرائيل لن تسحب قوَّاتها من خطوط وقف إطلاق النَّار الحالية، ما لم يتم التوصل إلىٰ تسوية شاملة. وبعد ثلاثة أيام، طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة، أن تنقل رسالة إلىٰ مصر تكرِّر فيها، اهتمام إسرائيل ببحث موضوع إعادة فتح القناة. وتم إرسال هذه الرسالة في 14 شباط/ فبراير.

بعد رحلة سرية قام بها السادات إلىٰ موسكو (في 1 و2 آذار/ مارس) بعث برسالة مطوّلة إلىٰ نيكسون في 5 آذار/ مارس، شرح فيها الأسباب التي دعته إلىٰ عدم تجديد وقف إطلاق النَّار، الذي سينتهي مفعوله بعد يومين من ذلك التاريخ. والأهم من ذلك، أنَّه ناشد نيكسون إطلاق مبادرة لتحقيق اتِّفاق مرحلي، على غرار ما ورد في خطابه يوم 4 شباط/ فبراير. أخذ نيكسون اقتراح السَّادات على محمل الجد، وأصدر أوامره إلىٰ وزارة الخارجيَّة، للشروع في دراسة فكرة التسوية المرحلية بشأن القناة.

ما إن بدأت المبادرة الأَمريكيَّة تشقّ طريقها، حتى شكا الإسرائيليون من أن اتِّفاقيات السِّلاح يجري تأخيرها، كوسيلة من وسائل الضغط على إسرائيل[94]. وفي 13 آذار/ مارس، صرَّحت غولدا مائير علانية، في معرض ردّها على أسئلة حول خريطة السَّلام في إسرائيل، أن إسرائيل يجب أن تحتفظ بشرم الشيخ، وبطريق يفضي إليها، وأن يجري تجريد سيناء من السِّلاح، كما ينبغي تعديل الحدود حول إيلات، وعدم عودة المصريين إلىٰ غزَّة، وأن تظل مرتفعات الجولان السورية تحت السيطرة الإسرائيلية، وأن تبقى القدس موحدة، وأن يتم إجراء تعديلات على الحدود مع الضفَّة الغربية[95].

---

(94) Hedrich Smith, «Israel Denounces Plans of Jarring and U. S. on Sinai, «New York Times, March 11, 1971, P. 1.

(95) Meir interview in The Ti,es (London), March 13, 1971, P. 1 أثارت تعليقات مائير مناقشة مثيرة داخل إسرائيل، واتهمها حزب جاحال اليميني بأنَّها شديدة التساهل.

يفهم من هذه الآراء المتبادلة، أنَّه كان من الصعب تركيز الدبلوماسيَّة على اتِّفاقية جزئية، ومحدودة بشأن قناة السويس وتخفيض القوّات. فقد كان كل جانب راغباً في الوقوف على رأي الجانب الآخر بشأن القضايا الأوسع، وهي قضايا عندما تُطرح تصبح الهوة سحيقة، ولا سيما حول مسألة الأَرض.

وفي محاولة لإعادة المحادثات حول قناة السويس والاتِّفاق الجزئي، شجَّعت الولايات المتحدة الإسرائيليين على تحديد موقفهم كتابة. وأعلنت، كبادرة استمالة، في 19 نيسان/ أبريل عن إرسال 12 طائرة أخرى من نوع ف ـ 4 إلىٰ إسرائيل(96). وفي اليوم نفسه قدَّمت إسرائيل اقتراحاً يتضمن الشروط التالية:

- بعد إعادة فتح القناة ينبغي السماح للسُّفن، والبضائع الإسرائيلية بالمرور فيها.
- يكون وقف إطلاق النّار غير محدود التوقيت جزءاً من أي اتفاق مقبل.
- تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على خط بارليف على طول القناة.
- تخفِّف مصر من قوّاتها إلىٰ الغرب من القناة.
- لا يعتبر خط الانسحاب المقرّر في الاتِّفاقية المرحلية حدوداً نهائيّة.

وبالإضافة إلىٰ ذلك، طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة تأييداً مطلقاً لموقفها، وتأكيداً جديداً للضمانات التي وردت في خطابي نيكسون في 23 تموز/ يوليو 1970، و3 كانون الأول/ ديسمبر 1970. وبعد ذلك بيومين بعث نيكسون بالتأكيد المطلوب، ولكنه امتنع عن تقديم التأييد الكامل. وقيل للمصريين أنه تم استلام الاقتراح الإسرائيلي، ولكن محتوياته لم تُعلن فوراً.

وكان رد فعل السَّادات على ما نُشر في الصحف عن الاقتراح الإسرائيلي

(96) William Beecher, «U. S. Selling Israel 12 More F-14 Jets; Weighs New Bid,» New York Times, April 20, 1971, P. 1.

اجتماعه ببيرغيس، ومايكل ستيرنر، رئيس مكتب مصر في وزارة الخارجيَّة الأَمريكيَّة، في 23 نيسان/ أبريل. وقال السَّادات لهما أنه ينبغي السماح للقوَّات المصرية بعبور القناة، ولا بد أن تسيطر مصر على ممري متلا والجدي لأهميتهما الاستراتيجية، وأن من الممكن إنشاء مناطق مجرَّدة من السِّلاح، وأن إِسرائيل تستطيع أن تبقى في شرم الشيخ في المرحلة الأولى، ولكن ينبغي التوصّل إِلىٰ تسوية في غضون 6 أشهر. وقال السَّادات إن إِسرائيل إذا لم تكن مستعدّة للتخلّي عن الممرَّات، فعلى الولايات المتحدة أن تنهي مبادرتها.

لو أُخذ بيان السَّادات بحرفيته لتوقف المسعى الأَمريكي. إذ من الواضح أن إِسرائيل لم تكن مستعدة لقبول هذه الشروط. واستخلص البيت الأَبيض أن ثمَّة فرصة ضئيلة للاتِّفاق، ولكن وزارة الخارجيَّة لم تشأ أن تتخلَّى عن مساعيها بسهولة. إذ قرّر روجرز، آملاً أن يعدل السَّادات من موقفه، السَّفر إِلىٰ الشرق الأَوسط، وبذا كان أول وزير خارجيَّة أَمريكي يزور مصر وإِسرائيل منذ 1953.

وصل روجرز إِلىٰ القاهرة في 14 أيار/ مايو، في وقت كان فيه الوضع السياسي الداخلي للسادات مهتزاً بعض الشيء. إذ كان قبل يومين قد طرد علي صبري، الأمين العام للاتّحاد الاشتراكي العربي. ولما كان صبري معروفاً بموالاته للسوفييت، فقد لقيت إزاحته ترحيباً من الأَمريكيين، وفي هذا الجو جرت المباحثات مع السَّادات على ما يرام. كان السَّادات مهذباً وساحراً، وراغباً فيما يبدو بإظهار المرونة.

جوبه روجرز بصعوبة أكبر في إِسرائيل. كان الإِسرائيليون لا يميلون إِلىٰ روجرز شخصياً، ويشكّون في أنَّه موالٍ للعرب. ومع هذا فقد كانت المناقشات مفصلة، وسرعان ما وصلت إِلىٰ القضايا الأساسية. كيف يمكن الربط ما بين اتِّفاق جزئي، وتسوية سلمية شاملة؟ لم تكن إِسرائيل راغبة في هذا الربط، في حين أن السَّادات كان يرغب في الحصول على جدول زمني لانسحاب إِسرائيلي

كامل، يكون الاتِّفاق الجزئي فيه مجرد خطوة أولى. إِلىٰ متى سيستمر وقف إطلاق النَّار؟ كانت إسرائيل ترى تمديداً غير محدود، في حين كانت مصر تفضل تجديداً قصيراً. كم ستبتعد إسرائيل في انسحابها عن القناة؟ بضعة كيلومترات، أم عند منتصف الطريق إِلىٰ سيناء؟ كيف سيتم الإشراف على الاتِّفاق؟ هل سيسمح للقوَّات المصرية بعبور القناة؟ وهل سيسمح للسفن الإسرائيلية باستخدام القناة بعد فتحها؟ حول كل نقطة من هذه النقاط كانت مواقف الطرفين متباعدة تماماً. وكان موشيه دايان وزير الدفاع الإسرائيلي، يشعر بخطر الجمود في الموقف، وقد أجرى بعض التعديلات على الموقف الإسرائيلي في مباحثاته مع سيسكو. إذ قال إن إسرائيل ستكون مستعدة لقبول وجود مدنيين، وتقنيين مصريين على الطرف الشرقي للقناة، وليس قوَّات عسكرية، وأضاف بأن بلاده ستوافق عندما يُعاد فتح القناة، على إجراء مباحثات لانسحاب القوَّات الإسرائيلية(97). وقد فُوِّض سيسكو بالعودة إِلىٰ مصر لمناقشة هذه الأفكار مع السَّادات، وإبلاغ إسرائيل بنتائج مباحثاته.

وفي القاهرة عرض سيسكو عدداً من الأفكار، التي كان يأمل أن تردم الهوة بين الطرفين(98). وأبدى السَّادات استعداده للبحث، في أن تكون هناك قوة مصرية محدودة فقط على الضفة الشرقية للقناة، ووعد بإرسال مساعده الثقة، محمود فوزي إِلىٰ واشنطن، حاملاً رده على مقترحات سيسكو الأخرى. وبعد بضعة أيام. وبعد أن فرغ السَّادات من عزل بعض وزرائه الأساسيين

(97) Whetten, Canal War, PP. 182-83; Peter Grose, «Israeli Cabinet Briefed on Rogers Talks,» New York Times, May 10, 1971, P. 3.
وقد وردت خطبة مائير بتاريخ 9 حزيران/ يونيو 1971 في: «Israel Asks U. S. for New Arms Deal,» New York Times, June 10, 1971, P. 9.

(98) قال السادات في وقت لاحق في حديث له مع دي بورشغراف الذي نُشر بعنوان «Sadat: We Are Now Back to Square One: أن سيسكو قام من قبيل التوضيح برسم خطوط على خارطة سيناء تبين عمق الانسحاب الإسرائيلي. واقترح السادات مرابطة قوات حفظ السَّلام التابعة للأُمم المتَّحدة بين الخطين المصري والإسرائيلي.

لتآمرهم عليه[99]، طلب إيضاحاً لبعض النقاط التي أثارها سيسكو: هل يصح الافتراض أن الإسرائيليين قد يعتبرون خط الانسحاب شرق الممرات؟ وردّ سيسكو في 18 أيار/ مايو، بأن مثل هذا الخط ليس مُستبعداً، وأن هناك شيئاً من المرونة في الموقف الإسرائيلي.

لا بدّ أن روجرز وسيسكو قد تأكّدا أن موقفهما كان دقيقاً للغاية. فهما مع المصريين كانا يحاولان تقديم الاقتراحات الإسرائيلية بأكثر مما تتضمّن فعلاً. ومع الإسرائيليين كانا يطرحان البيانات المصرية على أفضل وجه. وبدلاً من أن يحقّقا النجاح في إقناع أي طرف بحسن نوايا الطرف الآخر، بدا أنّهما يفقدان المصداقيّة وخاصّة مع الإسرائيليين. وإذا كان فقدان المصداقية قد تأخّر قليلاً عند المصريين، فإن الطرفين في النهاية كان لديهما شعور كبير بالخداع. وفي تلك الأثناء كان تأكيد البيت الأبيض لكل من روجرز وسيسكو آخذاً في التضاؤل بسرعة[100]. وقد تأكّد للسادات بعد وقت قصير، أنّه لا يستطيع أن يعتمد على نيكسون، وسرعان ما تخلّى عن مبادرته.

## كيسينجر يتولى المهمّة

أدّى إخفاق التسوية المرحلية المتعلّقة بالقناة، إلىٰ النهاية الفعلية لإشراف كل من روجرز وسيسكو على رسم السياسة الخاصة بالشرق الأوسط. وإذا كان

(99) كان من ضمن هؤلاء الوزراء سامي شرف المسؤول عن أمن الرئاسة، وشعراوي جمعة وزير الداخلية والفريق محمّد فوزي وزير الدفاع.

(100) انظر الصفحات 1278 ـ 1280 من كتاب كيسينجر White House Years للوقوف على انتقاد كيسينجر للجهد المبذول لإحياء محادثات يارنج. وقد وصف هذا الجهد بأنّه «نشاط مقصود لذاته يهدف إلىٰ وضع مواعيد نهائية محدّدة تحديداً ذاتياً، ولا يمكن الوفاء بها إلاّ بالتجاوز عن خلافات لا سبيل إلىٰ التوفيق بينها، وهذه بدورها تجعل حدوث الانفجار أمراً لا مفر منه بدرجة أكبر. . والهدف الذي أتوخاه هو الوصول إلىٰ حالة توقف ريثما تحثّ موسكو على التوصل إلىٰ حل وسط، أو ريثما يقرّر نظام عربي معتدل أن الطريق إلىٰ التقدّم هو عبر واشنطن ـ وهذا أفضل».

هناك أية مبادرات جديدة فسيضطلع بها من الآن فصاعداً كل من نيكسون وكيسينجر(101).

كان كيسينجر ينتقد منذ البداية الطريقة التي عالجت فيها وزارة الخارجيَّة أَزمة الشرق الأَوسط. وهو لم يكن معجباً بالوزير روجرز، كما لم يكن متحمساً للخطة التي حملت اسمه. أما موقفه من سيسكو فقد كان أكثر تعقيداً. فقد كان معجباً حقاً بمساعد وزير الخارجيَّة وذكائه، ولكنه كان يشعر أنه نشيط أكثر مما ينبغي، وتاكتيكي أكثر منه استراتيجي، وأنَّه أكثر اهتماماً بالأمور الإجرائية منه بالجوهر. ويبدو أن أكبر أخطاء سيسكو أنه لم يخضع بشكل كاف لسلطة كيسينجر.

استخلص كيسينجر، فيما يتعلَّق بالمسعى الخاص بالتسوية المرحلية، عدداً من الدروس التي أرشدت دبلوماسيَّته الخاصة بعد حرب تشرين/ أكتوبر 1973. فقد كان يعتقد أن الولايات المتحدة قد انغمست في جوهر المفاوضات بسرعة كبيرة. وما إن حدث ذلك حتى بات دور المفاوِض غير المتحيِّز عرضة للخطر. إذ لا يصح أن تتقدَّم الولايات المتحدة بتوصيات جوهرية، إِلاَّ عندما يكون الطرفان قريبين من الاتفاق.

وكان لدى كيسينجر قناعة راسخة بأن المفاوضات كي تنجح، لا بدّ أن تجري سرّاً. ويبدو تحقيق ذلك مع كل من العرب والإِسرائيليين صعباً دوماً، ولكن روجرز وسيسكو تعمّدا إجراء الكثير من المفاوضات تحت أضواء

---

(101) في الصفحة 1285 من كتاب كيسينجر المعنون White House Years يؤرخ في سيطرته العملية على سياسة الشرق الأَوسط من هذا الوقت. ويشير إِلىٰ أن رابين اتصل به في أكتوبر تشرين الأول/ أكتوبر 1971 للحث على أن تكون له مشاركة شخصية في مفاوضات الاتفاق المرحلي، حيث يقول: «قال لي بصورة سرية أن إِسرائيل قد تكون أكثر مرونة في شروطها لو كنت مشتركاً، وكانت لديها تطمينات رئاسية بأن الطلبات لن تكون بلا حدود» (ص 1287). وفي نفس الوقت كان مبعوث مصري يطلب من كيسينجر مقابلة هيكل.

العلانية. وعندما جرت المحافظة على السِّرِّيَّة، كما جرى أثناء مباحثات روجرز في القاهرة، كان البيت الأَبيض هو من بقي في الظلام[102]!.

كانت فكرة اتفاق مرحلي لا يرتبط بشروط تسوية نهائية، فكرة جذَّابة للغاية لدى كيسينجر. وكان متلهفاً على نحو خاص لتحقيق اتِّفاق كهذا، إذا ما ضمن مغادرة المستشارين العسكريين السوڤييت لمصر. بيد أن نهج الاتِّفاق المرحلي لم يلبث، من الناحية العملية، أن ارتدّ إِلىٰ مفهوم التسوية الشاملة مع الانسحاب من القناة، باعتباره المرحلة الأولى فقط من مراحل اتِّفاق شامل. ولهذا فإن تعلّق كيسينجر الأولي بتلك المقاربة لم يلبث أن خبا في شهر نيسان/ أبريل، ومع حلول الصيف بات مستعداً للقناعة بأنَّها لا أمل لها بالحياة، حتى ولو أدَّى ذلك إِلىٰ بعض المخاطرة في العلاقات الأَمريكيَّة ـ المصرية.

كذلك عارض كيسينجر منطق وزارة الخارجيَّة، الذي كان جوهره أن حجب الأَسلحة عن إِسرائيل، كفيل بحملها على اتخاذ مواقف معتدلة في المفاوضات. وكان يرى أن ذلك لا يؤدي إلاَّ إِلىٰ شعور أقل بالأمن، وبالتالي يدفعهم إِلىٰ أن يكونوا أكثر عناداً. كما أنَّه يزيد من آمال العرب مع استمرار تدفق الأَسلحة السوڤييتية، على كل من مصر وسورية بكميات كبيرة. أما إِسرائيل فإنَّها لن تكون معتدلة إلاَّ إذا شعرت أنها قوية، ولن يعود العرب إِلىٰ الدبلوماسيَّة بطريقة جديَّة، إلاَّ إذا رأوا أن الأَسلحة السوڤييتية لا تبشِّر بحلّ عسكري. وأخيراً كان كيسينجر يشير أن موقف الإِسرائيليين سليم، وقوي حين يرفضون تقديم تنازلات لمصر، ما دام الوجود العسكري السوڤييتي هنا قائماً بهذه الضخامة. ليطرد السادات السوڤييت وعندئذ يمكن أن تبدأ مباحثات السَّلام[103].

(102) Henry Tanner, «U. S. Assures Israel on Sinai Memo, New York Times, June 30, 1971, P. 3.

(103) Kissinger, White House Years, PP. 1280-89.

بدأ أمل كيسينجر باحتمال إضعاف مكانة السوڤييت في الشرق الأَوسط، يزداد منذ نشوب الحرب الأهلية في الأردن. فالسَّادات، كان قد تحرّك ضد مستشاريه، الذين يفترض أنَّهم موالون للسوڤييت، وقام الأردن بتصفية من تبقَّى من فلول منظمة التحرير في البلاد، والأهم من ذلك فقد دُحر الانقلاب الشيوعي في السودان ـ في شهر تموز/ يوليو ـ بفضل التدخّل المشترك المصري ـ الليبي.

وسرعان ما تبيَّن للسادات أنَّ التعامل مع روجرز وسيسكو، لا طائل تحته بعد الآن. فبعد المباحثات التي جرت بين روجرز ورياض في شهر أيلول/ سبتمبر 1971، أخذ السَّادات يتَّصل بكيسينجر ونيكسون عبر الوسطاء، بمن فيهم مستشاره لشؤون الأَمن القومي حافظ إسماعيل[104]. بيد أن خط الاتصال هذا، الذي تجاوز وزارة الخارجيَّة معتمداً على قنوات استخباراتية، لم يستخدم إلاَّ نادراً في الأشهر التالية وإن كان متاحاً عند اللزوم.

كانت العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية في تلك الفترة أقوى من أي وقت مضى. وكان نيكسون طوال عام 1972 قادراً على تصوير إدارته على أنَّها مسانِد قوي لإِسرائيل. فقد ساعدت اتِّفاقيات التسليح على تخفيف التوترات. ووضع الطرفان خلافاتهما وراء ظهريهما، واقترب السفير رابين كثيراً من تأييد ترشيح نيكسون ضد منافسه الديمقراطي.

وخلال أواخر عام 1971 وعام 1972 لم يكن مضمون السياسة الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط، أكثر من مجرد تأييد سافر لإِسرائيل. وقام البيت الأَبيض بإبلاغ وزارة الخارجيَّة صراحة، بعدم التفكير بأية مبادرات جديدة إِلاَّ بعد الانتخابات. وفي تلك الأثناء كان نيكسون يُعد نفسه لجني ثمار المفاوضات

(104) انظر: Heikal, Road to Ramadan, PP. 140, 152-55. ويؤرخ كيسينجر بدء الاتصالات مع السادات عن طريق القناة الخلفية بربيع عام 1972. انظر: Kissinger, White House Years, P. 1276.

التي أجراها كيسينجر مع الصينيين والسوفييت، إذ بدا من الواضح أن السياسة الخارجيَّة الناجحة ستكون عنصراً رئيسياً في حملة إعادة انتخابه.

## دبلوماسيَّة القمم

عند نهاية شهر شباط من عام 1972، سافر الرئيس نيكسون إِلىٰ بيكين، للقاء الزعيم ماوتسه تونغ ورئيس الوزراء تشو إن لاي. ولم تكن المناسبة مناسبة تاريخية فقط بالنسبة للعلاقات الأَمريكيَّة ـ الصينية، بل اكتسبت أيضاً أهمية أكبر. فقد كان نيكسون وكيسينجر يحاولان تعديل العلاقات بين القوى العظمى، من أجل توفير الاستقرار وتجنّب حرب نووية. وكانا يفترضان أن الاتّحاد السوفييتي سيظل الخصم الأول للولايات المتحدة، ويمثِّل التهديد الأكبر لمصالحها. ومن أجل كبح جماح الاتّحاد السوفييتي، كانت الولايات المتحدة مستعدة لتطوير علاقاتها مع منافس موسكو الرئيسي وهو الزعامة الصينية. تلك كانت ضربة تقليديَّة في سياسة توازن القوى، فإن نجحت فسوف تعطي قيمة جوهرية لسياسة الانفراج التي كان يروِّج لها الرجلان على نطاق واسع. ولهذا كانت بيكين محطة مهمة على الطريق إِلىٰ موسكو، التي كان يتوقع أن يزورها نيكسون في شهر أيار/ مايو.

تحوَّلت التطورات في ڤيتنام، ما بين قمتي بيكين وموسكو، نحو ما يُنذر بأسوأ الأمور. فقد دفع الڤيتناميون الشماليون بقوَّات نحو المنطقة المجرَّدة في 30 آذار/ مارس، وحقَّقت القوَّات الشيوعية على مدى بضعة أسابيع مكاسب كبيرة. وردت الولايات المتحدة على ذلك بتشديد القصف الجوي، وبتقديم تنازل مهم للڤيتناميين الشماليين، أثناء مباحثات كيسينجر في موسكو في أواخر شهر نيسان/ أبريل[105]. وفي 8 أيار/ مايو اتخذ نيكسون قراراً كان موضع جدل يقضي باستئناف القصف الشديد لڤيتنام الشمالية، وزرع الألغام البحرية في

(105) Tad Szule, «Behind the Vietnam Cease-Fire Agreement,» Foreign Policy, no. 15 (Summer 1974), PP. 34-41.

ميناء هايفونغ، آملاً بذلك إِلىٰ قطع تدفق إمدادات السلاح على هانوي. وكان يدرك أن من شأن هذا أن يضع الولايات المتحدة في نزاع مكشوف، مع كل من الاتّحاد السوڤييتي والصين. وكان عدد كبير من مستشاريه على قناعة بأن بريجينيف، سيجد نفسه مضطراً لإلغاء مؤتمر القمَّة المُزمع عقده. ولكن نيكسون بقي صامداً في موقفه، وابتلع السوڤييت كرامتهم واستقبلوا نيكسون في موسكو في 22 أيار/ مايو.

أحد الآمال الكبرى لسياسة نيكسون ـ كيسينجر الخارجيَّة كان معقوداً على الانفراج بين الدول العظمى، لأَنَّه سيكون في صالح السياسة الأَمريكيَّة في، أماكن أخرى من العالم. وبدا أن القمتين تؤكدان هذا الاعتقاد بأنه لا الصينيُّون ولا السوڤييت سيسمحون للتطورات في ڤيتنام، أن تقف حجر عثرة في طريق مصالحهم في التعامل مع الولايات المتحدة. ولربما تقتنع موسكو أيضاً، بأن تخضع سياستها الشرق أَوسطية، لمقتضيات الانفراج. وقد كان نيكسون وكيسينجر، يستعدان لاستكشاف هذه الإمكانية كوسيلة لتقليص فرص المواجهة بين الدولتين العظميين في الشرق الأَوسط، آملين بتقليص النفوذ السوڤييتي في مصر.

كان هذا يمثِّل من حيث الجوهر عودة إِلىٰ مفهوم الربط الذي كان الموجه لمبادرة روجرز ـ سيسكو لعام 1969، أما الآن فقد توفَّرت عناصر أكبر يمكن البناء عليها في العلاقة الأَمريكيَّة ـ السوڤييتية، وخاصة مع التوصّل إِلىٰ معاهدة للحد من الأَسلحة الاستراتيجية النووية. ويساوي ذلك في الأهمية، من وجهة نظر كيسينجر، حقيقة أن روجرز وسيسكو لن يكون لهما يد في المباحثات مع الروس حول الشرق الأَوسط.

وكان هدف كيسينجر الواضح، هو الوصول إِلىٰ اتِّفاق مع القيادة السوڤييتية، حول مجموعة من المبادىء تصلح إطاراً لتسوية عربية ـ إِسرائيلية. وبعد ذلك سيحصل على تأييدها للشروع في عملية تفاوضية خطوة ـ خطوة

تستند إِلىٰ هذه المبادىء، تاركة القضايا الأساسية كالرسم النهائي للحدود لتفاوض الأطراف نفسها(106).

وفي المذكرة المشتركة التي صدرت في 19 أيار/ مايو، أعاد البَلَدان تأكيدهما على تأييد قرار الأُمم المتَّحدة 242، ومهمة يارينغ ووجدا أن «تسوية النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي»، سوف تفتح آفاق تطبيع الوضع في الشرق الأَوسط، وتسمح على نحو خاص بالنظر إِلىٰ خطوات أبعد، من أجل تحقيق استرخاء عسكري في المنطقة»(107).

جاءت قراءة المبادىء الأَساسية والمذكرة المشتركة في القاهرة، لتؤكّد أشد مخاوف السَّادات. فلقد اتفق كل من الولايات المتحدة والاتّحاد السوڤييتي، على تجميد الوضع في الشرق الأَوسط خشية الإضرار بعلاقاتهما. فتحت ستار الانفراج، أقنعت الولايات المتحدة الاتّحاد السوڤييتي بتقليص دعمه للعرب. وهذا ما يفسِّر عزوف السوڤييت عن تقديم أَسلحة متطورة، وتأخير الإمدادات، وهما أمران كانا يقضّان مضجع السَّادات على مدى شهور.

كان السَّادات يعي، أن الأَمريكيين ينظرون إِلىٰ الوجود السوڤييتي في مصر على أنَّه عقبة في وجه السَّلام. وكان روجرز قد أثار هذا الموضوع في شهر أيار/ مايو. والآن وقد عُرفت نتائج لقاء القمّة، فقد بدا واضحاً للسادات أن السوڤييت لن يضغطوا على الأَمريكيين دفاعاً عن مواقفه. وفي شهر حزيران

(106) للوقوف على نص الاتِّفاقية، انظر صفحة 1494 من كتاب كيسينجر White House Years وفي غير هذا الموضوع قلّل كيسينجر من أهمية هذه المبادىء قائلاً إنه اتبع في محادثاته مع جروميكو «تاكتيك التأخير» (الصفحتان 1247 ـ 1248). وانطباعي هو أن كيسينجر أخذ هذا الأسلوب مأخذاً أكثر جدية إِلىٰ حد ما، ويكاد يكون من المؤكد أن نيكسون عمل نفس الشيء. والمبادىء وإن كتبت بعبارات عامة، فإنَّها ـ على ما يقول كيسينجر ضمناً ـ لم تردد قرارات الأُمم المتَّحدة كالببغاء.

(107) أدرجت نصوص كل من المبادىء الأساسية والبيان المشترك في: United States Foreign Policy, A Report of the Secretary of State (April 1973), PP. 598-603.

قدّم وزير الدفاع السعودي، الأمير سلطان، تقريراً عن محادثاته مع كل من نيكسون وكيسينجر، يفيد بأنَّه ما لم يتم التخلّص من الوجود السوڤييتي في مصر، فإن الأَمريكيين لن يمارسوا الضغط على إِسرائيل لتقديم تنازلات(108).

من غير المعروف أي عامل من هذه العوامل كان أكثر ضغطاً على السَّادات، ولكنه في بداية تموز/ يوليو كان قد عزم على التصرّف. ففي 8 تموز/ يوليو أبلغ السَّادات السفير السوڤييتي بأنه يطلب مغادرة معظم الخبراء والفنيين السوڤييت من مصر. وأعلن السَّادات عن قراره هذا رسمياً يوم 18 تموز/ يوليو. وكان على ما يزيد عن عشرة آلاف سوڤييتي أن يغادروا مصر، وكان هذا ما تمنّاه كل من كيسينجر والإِسرائيليين على وجه الدقَّة.

## ردّ الفعل على طرد المستشارين السوڤييت

إذا كان الدافع الأول للسادات بإعلانه عن طرد المستشارين السوڤييت من مصر، هو أن يعبِّد الطريق أمام دور دبلوماسي أَمريكي فعَّال، فقد اختار وقتاً غريباً لاتخاذ هذه الخطوة الضخمة(109). فنيكسون كان في خضم حملة انتخابية، ولم يكن مستعداً لتعريض تفوقه الواضح على السيناتور جورج مكغافرن للخطر، بالإقدام على سياسة خلافية في الشرق الأَوسط. وكان هو وكيسينجر يقدِّران أهمية خطوة السَّادات، وقاما من خلال «قناة خلفية» بإبلاغ

(108) Heikal, Road to Ramadan, PP. 183-84; and «Arab Aide's Talk with Nixon Called Factor in Sadat's Decision,» New York Times, July 24, 1972, P. 2.

(109) Uri Ra'anan, «The USSR and the Middle East: Some Reflections on the Soviet Decision-Making Process,» ORBIS, vol. 17 (Fall 1973), PP. 946-77, أثار هذا المرجع التساؤل عما إذا كان السادات قد اتخذ المبادرة بمطالبة المستشارين بالخروج. وقد أثار رعنان بعض النقاط المحيرة، ولكن يبدو أنه قلّل من تقدير مدى نقمة السادات على السوفييت. انظر أيضاً: David Kimche, The Last Option Nasser, Arafat and Saddam Hussein. The Quest for Peace in the Middle East (Scribner's 1991), PP. 22-24 ففي هذا المرجع كلام آخر عن أن السادات والسوفييت اتفقا على سحب المستشارين السوفييت باعتبار ذلك خطوة في سبيل الخطة المصرية لخوض الحرب.

الرئيس المصري أنه بعد الانتهاء من الانتخابات الأَمريكيَّة، ستطرح مبادرة جديدة ستكون هذه المرة تحت إشراف البيت الأَبيض.

يفترض في الرئيس الذي يُعاد انتخابه، أن يكون محصّناً ضد الضغوط العادية للسياسات المحلية. وقد كانت مكانة نيكسون في الذروة، وشهرة كيسينجر في تصاعد، ولعلهما كانا يستطيعان معاً أن يرتِّبا تسوية في الشرق الأَوسط.

في منتصف صيف 1972 لم يكن يتوقع إِلاَّ قلَّة من الناس أن تتأثَّر قدرة نيكسون على إِدارة السياسة الخارجيَّة، بل أن يتأثر وجوده في منصبه في النهاية، تأثراً بالغاً من جراء حادثة كانت تبدو صغيرة في 17 حزيران/ يونيو. فقد ضُبط في ذلك اليوم خمسة رجال داخل مكاتب مقر الحزب الديمقراطي في مجمع ووترغيت في واشنطن العاصمة. وقد كشف التحقيق حول التسلُّل أن من قاموا باقتحام المكان، كانوا على صِلة وثيقة بوكالة المخابرات المركزية وبلجنة إعادة انتخاب الرئيس. ربما كان بعض الجمهوريين المتحمسين قد خرقوا القانون، ولكن أحداً لم يشك في أن الرئيس نفسه يمكن أن يكون متورطاً. وفي 23 حزيران/ يونيو 1972، اتضح من مكالمة ما بين نيكسون وكبير موظفي البيت الأَبيض هـ. ر. هالدمان أنَّه كان متورطاً بفضيحة ووترغيت، وذلك لأنه أمر وكالة المخابرات المركزية بأن توقف تحقيقات مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) في الحادث لاعتبارات سياسية. وكانت تلك المكالمة مسجّلة على أشرطة التسجيل السرية للرئيس. وكان اكتشاف هذه الحقيقة بعد أقل من عامين بمثابة ضربة قاتلة لكفاح نيكسون من أجل النجاة من تلك الفضيحة. ولكن لم يكن لدى نيكسون، وكبار مساعديه أي سبب يدعوهم للخشية من عدم القدرة على احتواء قضية ووترغيت.

بذل نيكسون عشية إعادة انتخابه جهداً كبيراً في التحدّث عن خططه في الشرق الأَوسط، وقال: «سيكون للشرق الأَوسط أولوية عالية، فالشرق الأَوسط

وإن بقي طوال العامين السابقين في فترة هدنة شائكة، أَو وقف لإطلاق النَّار أَو أية تسمية أخرى، فإنه قد ينفجر في أي وقت»[110]. وكانت الرسالة الموجهة إلىٰ السَّادات تتضمن بأن عليه أن يصبر قليلاً، فلن يلبث أن يأتي دوره بعد تسوية قضية ڤيتنام.

أُعيد انتخاب نيكسون بأغلبية كبيرة في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر، حيث كسب 60,8٪ من مجمل أصوات الشعب، و97٪ من أصوات «المجمع الانتخابي». ولكن «السَّلام الذي في متناول اليد» في ڤيتنام ظلّ وهماً. إذ أنَّه لم يتحقَّق، إِلاَّ بعد حملة قصف مكثَّف على ڤيتنام الشمالية في شهر كانون الأول/ ديسمبر. وبعد طول انتظار، تكلَّلت مباحثات باريس بالنجاح في 13 كانون الثاني/ يناير، 1973، وفي 27 من الشهر نفسه تم توقيع الاتفاق النهائي.

---

(110) مقابلة صحفية أجراها جارنيت د. هورنر مع نيكسون في جريدة «واشنطن ستار» في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972 وأيضاً: «Statements from Pre-Election Interview with Nixon Outlining 2d- Term Plans,» New York Times, November 10, 1972, P. 20.

الفصل

4

# دبلوماسيَّة كيسينجر: الجمود والحرب

**1972 ـ 1973**

أصبح كيسينجر، بانتهاء القتال في ڤيتنام، جاهزاً لتحويل انتباهه إِلىٰ الشرق الأَوسط. وكان في السابق قد أولى قليلاً من الاهتمام، لما كان يُعد له من مواد ملخصة حول المنطقة؛ أما الآن فقد بات يطلب دراسات، ويطلع على مذكرات مطوَّلة، ويشرع في إعداد استراتيجية مفصَّلة من صنعه.

وكان كيسينجر يريد أن يتجنّب المجادلات التي لا تنتهي، حول معنى القرار 242، وخطة روجرز، ومذكرة يارينغ. فالمقاربة ذات الطابع القانوني محكوم عليها بالفشل السريع. فالمطالب الأساسية لكلا الطرفين قد صيغت بعبارات متناقضة تماماً. الإِسرائيليون يريدون السَّلام والاعتراف، والعرب يريدون الأَرض والعدل. وبدلاً من محاولة الوصول إِلىٰ اتِّفاق أولي حول هذه الأهداف النهائية، كان كيسينجر يأمل في التحرّك سريعاً نحو اتِّفاقيات عملية، ولكنه أدرك أهمية إعداد صياغة ما، ترسم النتيجة النهائية لعمليَّة المفاوضات. فصياغة يارينغ لـ «السَّلام» من أجل «الانسحاب» لم ترق له، وفضَّل بدلاً منها صيغة أوصى بها معاونوه، تقضي بإحداث توازن ما بين «السيادة» و«الأَمن». ومزية هذه الصيغة أنَّها تفتح الباب أمام مجال واسع من النتائج التفاوضية. فمن الممكن على سبيل المثال أن يُعترف لمصر بالسيادة على سيناء، في وقت مبكر، وتوضع في الوقت نفسه ترتيبات أمنية، تسمح للإِسرائيليين بالاحتفاظ بوجود لهم في مناطق مهمَّة في غضون فترة انتقال طويلة.

ومن أجل امتحان بعض هذه الأفكار الجديدة، كان التقاء كيسينجر بمستشار السادات للأمن القومي، حافظ إسماعيل، ذا أهمية غير عادية. وكان إسماعيل أول مسؤول مصري رفيع المستوى يلتقي، مع نيكسون فترة من الوقت. وقد رُتبت هذه الزيارة ضمن إطار «القناة الخلفية». ولم تُبلّغ وزارة الخارجيّة بهذا اللقاء حتى آخر لحظة. اجتمع نيكسون مع حافظ في 23 شباط/فبراير، وكان يبدو مرتاحاً واثقاً بنفسه. وأجمل استراتيجية التفاوض على مستويين: أحدهما يتولى أمره كيسينجر سراً، كما كان الشأن في ڤيتنام، والثاني علني وتتولّى أمره وزارة الخارجيّة[1]. وأشار نيكسون أيضاً إِلىٰ صيغة السيادة والأَمن.

كان غرض إسماعيل الحقيقي من المجيء إِلىٰ واشنطن، يتمثّل في التشاور مع كيسينجر. وخلال اليومين التاليين اجتمع حافظ مع كيسينجر في ضيعة خاصة في كونيتكوت[2]، حيث تحدَّث كيسينجر عن ضرورة قبول فكرة تسوية تتحقَّق على مدى فترة طويلة. وأشار ضمناً إِلىٰ أن السيادة المصرية على سيناء، يمكن الاعتراف بها في وقت مبكر، ولكن الحاجة تدعو إِلىٰ ترتيبات أمنية خاصَّة، وعلى مدى طويل. بدا إسماعيل مهتماً، وكانت المباحثات تسير على ما يرام. وأشار إِلىٰ أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل، قد يكون ممكناً في النهاية. وأن الأردن يمكن أن يكون له دور في حل القضية الفلسطينية، ولكنه كان عنيداً فيما يتعلّق بالانسحاب الكامل من سيناء والجولان، مبدياً بعض المرونة فيما يتعلّق بالضفَّة الغربية[3].

---

(1) Heikal, Road to Ramadan, PP. 200-02; and Henry Kissinger, Years of Upheaval (Little, Brown, 1982), P. 213.

(2) Heikal, Road to Ramadan, PP. 202-03 كانت الضيعة مملوكة لدونالد كندال رئيس مجلس إِدارة بيبسي كولا الذي كان من المناصرين المتحمسين لنيكسون، وكان داعية إِلىٰ تحسين العلاقات الأَمريكيَّة المصرية.

(3) Kissinger, Years of Upheaval, PP. 214-15.

ثم ناقشا بالتفصيل الالتزامات التي ينبغي على كل من مصر وإِسرائيل، أن يضطلعا بها كجزء من اتِّفاق السَّلام، والعلاقة بين هذا الاتِّفاق وحل المشكلة الفلسطينية، والترتيبات الأَمنية الملموسة بالنسبة لإِسرائيل في سيناء. ولما كان كيسينجر وإسماعيل غير قادرين على حل جميع هذه القضايا، فقد اتفقا على اللقاء ثانية في وقت مبكر. ولم يكن كيسينجر في عجلة من أمره. وقد أخبر إسماعيل أنه لا يمكن تحقيق إِلاَّ القليل، قبل الانتخابات الإِسرائيلية المقرَّرة في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1973.

كان هدف الجهد الدبلوماسي الذي انطلق في شباط/ فبراير، إقامة «إطار تفاوضي» بين مصر وإِسرائيل. وكان كيسينجر يرى في ذلك استكمالاً لاتِّفاق أَمريكي ـ سوڤييتي، حول مبادىء التسوية التي تم إعدادها بصورة مؤقتة في موسكو، في شهر أيار/ مايو الماضي. وكان يدرك أن جمع كافة العناصر يحتاج إِلىٰ وقت.

كان الشاغل الكبير في غضون ربيع 1973، هو «أَزمة الطاقة» التي تزداد ظهوراً في الأُفق. فقد كان سعر النفط يتزايد بسرعة منذ عام 1971. وكان الإِنتاج الأَمريكي راكداً، وطاقة المصافي الأَمريكيَّة غير قادرة على تلبية الطلب، فضلاً عن نقص في البنزين، وزيت الوقود في آخر العام، مما جعل شركات النفط تعيش على أعصابها. ولم يكن لدى الرئيس أية سياسة، عدا الظهور بمظهر القادر على مواجهة الأمور، في حين كان يتطلع إِلىٰ طرف ما، حتى يلقي عليه بالمسؤولية. وبدأ زوَّار المملكة العربية السعودية يروون أن الملك فيصل، بات يتحدَّث لأول مرة عن استخدام سلاح النفط، للضغط على الولايات المتحدة، إذا لم تُكره إِسرائيل على الانسحاب من الأَراضي العربية.

إزاء هذه الخلفية، تصاعدت حدة التوتر في الشرق الأَوسط بشدَّة في منتصف شهر نيسان/ أبريل. فقد قُذف بلبنان في خضم أَزمة، بإغارة إِسرائيلية على قلب بيروت قُتل فيها ثلاثة من كبار قادة منظمة التحرير. وكان الأخطر من

ذلك أنه مع نهاية ذلك الشهر، كانت استعدادات مصر للحرب على طول قناة السويس، تتخذ طابع التصميم[4]. كما وصلت تقارير استخبارية تفيد بأن سورية قد أنجزت خطة عسكرية مفصَّلة، وأنَّها تستعد للهجوم على إِسرائيل في وقت قريب. أخذت إِسرائيل تلك المؤشرات على محمل الجد، وأمرت بتعبئة جزئية. وبحلول أواسط أيار/ مايو كان جو الأَزمة قد تلاشى.

في غضون تلك الفترة كانت قضية ووترغيت تتفاعل. ففي 21 آذار/ مارس أبلغ محام شاب يعمل في البيت الأَبيض، اسمه جون دين، الرئيس نيكسون بحجم تورط مستويات عليا في التغطية على «ووترغيت». وحذَّر نيكسون من «سرطان» ينمو في الرئاسة. وبعد أسابيع قليلة من هذه الحادثة، كان دين يدلي بقصة أمام محققي «مكتب التحقيق الفدرالي» الذين يتولون قضية ووترغيت. وسرعان ما تراكمت الأدلة، التي تكشف تورّط أقرب مساعدي الرئيس: جون ميتشيل، وهـ. ر. هالدمان وجون إيرليخمان. واضطر الرئيس نيكسون، إِلىٰ أن يصرف المزيد من الوقت، والجهد لأَزمة ووترغيت. وفي 30 نيسان/ أبريل قبل استقالة هالدمان وايرليخمان. لم يبق من مستشاريه المقربين الآن سوى كيسينجر.

حاول كيسينجر أن يبقي سياسة الشرق الأَوسط، على الخط نفسه الذي رسمه في شباط/ فبراير، ولكن ذلك كان أمراً في غاية الصعوبة، بسبب تزعزع مركز نيكسون. وأخذ نيكسون يفكّر في كيفية إغراء الاتّحاد السوفيتي، في التعاون معه في جهوده الرامية إِلىٰ الشروع بعمليَّة التفاوض. ورغب في أن تؤيد موسكو علانية مجموعة من المبادىء، تكون بمثابة توجيهات بشأن التسوية.

(4) Kissinger, Years of Upheaval, P. 225 ألّف السادات في 26 آذار/ مارس 1973 «وزارة حرب» كان هو رئيس الوزراء فيها. وبعد ذلك بثلاثة أيام قال لأرنو دي بورشجراف مراسل النيوزويك إن الحرب وشيكة. وهرع دي بورشجراف بنص الحديث إِلىٰ كيسينجر قبل نشره في 9 نيسان/ أبريل 1973.

ولعل الاتّحاد السوفييتي يكون أكثر تعاوناً، إذا ما اقتنع بأن الوضع الراهن لا يعمل لمصلحته في الشرق الأَوسط. وكانت تداعب خيال كيسينجر أيضاً، فكرة إضعاف السوفييت في العراق واليمن الجنوبي أيضاً، ربما بمساعدة من إيران والعربية السعودية. وكان في ظنّه أن مثل هذه التحركات المعادية للسوفييت في الشرق الأَوسط، لا تتعارض مع هدفه في الحصول على تأييد السوفييت، للمفاوضات بشرط أن تبقى المشاركة الأَمريكيَّة سراً.

في 4 أيار/ مايو، 1973، وصل كيسينجر إِلىٰ موسكو للتحضير للقاء القمة الثاني ما بين نيكسون وبريجينيف. وأثناء وجوده هناك تلقَّى وثيقة من غروميكو تتضمن 9 مبادىء بشأن التسوية العربية ـ الإِسرائيلية. وقد دعت وثيقة غروميكو، خلافاً لوثيقة أيار/ مايو السابقة، إِلىٰ انسحاب إِسرائيلي كامل إِلىٰ حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، كما نوَّهت بـ «الحقوق المشروعة» للفلسطينيين. وتضمنت ملاحظة جديدة تفيد: أي إخفاق من جانب أي فريق في تنفيذ أي جزء من المعاهدة، يخول الطرف الآخر حق الامتناع عن الوفاء بالتزاماته. أما كيسينجر، فقد فضَّل بصورة عامة وثيقة أيار/ مايو 1972 عن تلك الوثيقة[5].

لم تُطلع وزارة الخارجيَّة على هذه المناقشات، الأمر الذي فاقم إحباط وزير الخارجيَّة وليام روجرز. وازداد إحباطه عندما علم مصادفة أن كيسينجر، كان يعتزم الاجتماع ثانية مع حافظ إسماعيل. وفي هذه المرة أصر على حضور أحد ممثليه، وقد شارك ألفرد أثرتون مساعده لشؤون الشرق الأدنى، بصفة عضو في الفريق الأَمريكي، في الاجتماع الذي عُقد سرّاً في ضواحي باريس، في 20 أيار/ مايو بالفعل بين الرجلين.

---

(5) بعد عودة كيسينجر من موسكو، تشاور مع المسؤولين الإِسرائيليين بشأن ردّ فعل إِسرائيل إزاء مبادىء أيار/ مايو 1972. فقيل له إن إِسرائيل تعترض على الفكرة كلها، ولكن إذا ما أعلنت هذه المبادىء فسيطالبون بمفاوضات، ولن يتحدّثوا عن الانسحاب الإِسرائيلي إلاّ للحصول على حدود آمنة ومُعترف بها.

في هذه المحادثات كان حافظ إسماعيل أقل اهتماماً بالمضمون، مما كان في شهر شباط/ فبراير. وبدلاً من ذلك ركَّز اهتمامه على الدور الذي تعتزم الولايات المتحدة القيام به، ونوع المشاركة الذي يمكن لمصر أن تتوقعه من جانب الولايات المتحدة، ونوقشت المسائل التي لم يتم حلها في شباط/ فبراير الماضي. وأصرّ إسماعيل على أن السَّلام النهائي بين مصر وإسرائيل، مرتبط بإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية.

أوضح كيسينجر لإسماعيل، استراتيجيته القائمة على محاولة التوصّل إلىٰ اتِّفاق أَمريكي ـ سوفييتي، حول المبادىء تليها مفاوضات سرية بين الأطراف. وتحدَّث كيسينجر على انفراد مع إسماعيل لعدة دقائق، وشعر أنَّه حقَّق بعض التقدّم. ثم اقترح بأن إجراء المزيد من المباحثات قد يكون مفيداً. ووعد إسماعيل بردّ قريب، وجاء هذا الردّ في 3 حزيران/ يونيو، وكان ردّاً متحفِّظاً يفتقر إِلىٰ الحماسة. وربما عاد ذلك إِلىٰ أن المصريين، بدأوا يشكّون في قدرة نيكسون على تحقيق نتائج، بسبب أوضاعه الداخلية المتداعية. وعلى أية حال فإن اللهجة التي كانت واعدة في مباحثات شباط/ فبراير، باتت مفقودة في شهر أيار/ مايو[6].

## زيارة بريجنيف

إذا كانت العلاقات الأَمريكيَّة ـ المصرية تبدو راكدة، فإن العلاقات

(6) Kissinger, Years of Upheaval, PP. 226-27 كان الرأي الذي انتهى إليه كيسينجر هو أن السادات قد اتخذ فعلاً قراره الخاص بالحرب في صيف عام 1972، وأن الاجتماعات مع حافظ إسماعيل كانت أساساً تاكتيكاً لصرف النظر. ويؤخذ من مصدر إسرائيلي حسن الاطلاع أن كيسينجر كانت لديه الأسباب الداعية إِلىٰ الاعتقاد بأن مصر قرَّرت دخول الحرب. ويؤخذ من موسى زاك أن الملك حسين أخبره بخطة مصرية سورية لدخول الحرب، وأن كيسينجر أخبر الإسرائيليين بذلك. وفي 21 أيار/ مايو 1973 أبلغ ديان رئاسة الأركان: «على قوة الدفاع الإسرائيلية أن تكون مستعدة قبل نهاية الصيف لأن مصر وسوريا ستشنان حرباً على إسرائيل دون الأردن» انظر جريدة «الجيروزاليم بوست، 22 أيلول/ سبتمبر 1991، ص 5».

الأَمريكيَّة ـ السوڤييتية لم تكن كذلك. فكيسينجر كان قد استُقبل بكثير من المجاملة والاهتمام في شهر أيار/ مايو، وفي حزيران/ يونيو يقوم بريجنيف بزيارة الولايات المتّحدة لأول مرّة. وانصبّت المحادثات الخاصة بالشرق الأَوسط على وثيقة أيار/ مايو 1972، مع بعض الإضافات من مشروع أحدث أعده غروميكو. بيد أن صيغة الانسحاب الكامل و«حقوق» الفلسطينيين لم تكن مقبولة من جانب الولايات المتحدة.

تناقش نيكسون وبريجنيف ومعهما كيسينجر وغروميكو ومساعدوهما، مطولاً حول الشرق الأَوسط. وحذَّر بريجنيف من أن المصريين والسوريين ينوون الذهاب إِلىٰ الحرب، وأن الاتّحاد السوڤييتي لا يستطيع منعهم، ولن يحول دون الحرب إِلاَّ مبادرة أَمريكيَّة جديدة، الضغط على إِسرائيل من أجل الانسحاب[7]. ولم يعط البيان المشترك الذي صدر في 25 حزيران/ يونيو، 1973، إِلاَّ فكرة ضئيلة عن مضمون المباحثات.

دخلت السياسة الأَمريكيَّة الشرق أَوسطية، بعد محادثات قمَّة حزيران/ يونيو، حالة الخمول الصيفي. ولم يكن بالإِمكان القيام بأي شيء، قبل انتهاء الانتخابات الإِسرائيلية كما أوضح كيسينجر. وكان من الواضح أن العرب في حالة إحباط، فالسَّادات وصف الولايات المتحدة في 23 تموز/ يوليو، بأنَّها «المتنمر الأكبر في العالم»، أما الملك فيصل فكان يربط علناً ما بين النفط، والنِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي[8]. وبدا السَّادات عازماً على إكراه الولايات

---

(7) Richard Nixon. RN: The Memoirs of Richard Nixon (Grosset and Dunlap, 1978), PP. 884-86.

(8) انزعج كيسينجر من الامارات الدالة على ازدياد مشاركة فيصل في النِّزاع العربي الإِسرائيلي. وخشي من أن يؤدي التشدّد السعودي في آخر الأمر إِلىٰ الإِطاحة بالملكية، وربما حل محلها بعد ذلك نظام شبيه بنظام القذافي. على أن الذي كان يحدث في كل مرة يبدي فيها الملك فيصل إشارة إِلىٰ استخدام النفط كسلاح ضد الغرب، هو أن يبادر واحد من أعوانه بإبلاغ المسؤولين الأَمريكيين بأن أمثال هذه الملاحظات يراد بها الاستهلاك العربي المحلي فقط.

المتحدة، على كشف موقفها المناوىء للعرب، بمطالبته مناقشة أَزمة الشرق الأَوسط في الأُمم المتَّحدة، ثم بإلحاحه على التصويت على قرار يدين إِسرائيل بشدَّة. واستخدمت الولايات المتحدة، للمرة الخامسة في تاريخها، حق النقض (الفيتو) ، وكان ردّ الفعل في العالم العربي غاضباً. وتساءل كيسينجر بدهشة عما إذا كان السَّادات يسعى إِلىٰ مجابهة، أَو أنه يحاول أن يرغم الولايات المتحدة على القيام بدور أكبر فحسب؟

وخلال الأسبوع الثالث من شهر تموز/ يوليو 1973، خصّ كيسينجر جانباً كبيراً من الوقت للشرق الأَوسط، وخاصة مسألة المشاركة السوڤييتية. وكان منزعجاً من أن طريقة وزارة الخارجيَّة في حل النِّزاعات، قد جعلت الولايات المتحدة «تتكىء» على أصدقائها، في حين كان يفضل أن يبني على هذه الصداقات، من أجل رعاية المصالح الأَمريكيَّة في المنطقة.

وفي 22 آب/ أغسطس، أعلن نيكسون فجأة، تعيين كيسينجر وزيراً للخارجيَّة بدلاً من وليم روجرز. واحتفظ كيسينجر بمنصبه كمستشار للرئيس لشؤون الأَمن القومي أيضاً. وبذا لم يعد كيسينجر ليلقلق من إضعاف وزير الخارجيَّة لسياسته.

التقى كيسينجر في 25 أيلول/ سبتمبر، بعد ثلاثة أيام من استلامه منصب وزير الخارجيَّة، معظم السفراء العرب في الأُمم المتَّحدة. وحاول أن يؤسِّس لمصداقيته كوسيط جدير، مشيراً بمزاح إِلىٰ أصله اليهودي(9). ووعد أن يعمل من أجل تحقيق تسوية، ولكنه حذَّر السفراء من أن يتوقعوا معجزات. إنه يعد فقط بما يستطيع تقديمه، ولكنه سيعمل على تحقيق كل ما يعد به. وباتت تلك الجملة عبارة شائعة تتكرَّر في مباحثات كيسينجر مع العرب.

---

(9) Edward R. F. Sheehan, The Arabs, Israelis, and Kissinger (Reader's Digest Press, 1976), PP. 27-28.

تحدَّث كيسينجر على مدار الأسبوعين التاليين عدة مرات، مع وزراء الخارجيَّة العرب ووزير الخارجيَّة الإِسرائيلي، الذين حضروا اجتماعات الجمعية العامة للأُمم المتَّحدة في نيويورك. واقترح إجراء محادثات جادة بين مصر وإِسرائيل ـ وهو ما بدا مقبولاً ـ تقوم فيها الولايات المتحدة بدور الوسيط، وتبدأ في شهر تشرين الثاني/ نوڤمبر. وفي الخامس من تشرين الثاني/ نوڤمبر اجتمع مع وزير الخارجيَّة المصري محمَّد الزيات لتأكيد هذه الترتيبات. وكان راضياً بصورة عامة عن نتائج أول غزوة له في ميدان دبلوماسيَّة الشرق الأَوسط بصفته وزيراً للخارجيَّة.

وفي اليوم التالي، «يوم الغفران»(*)، شنَّت كل من مصر وسورية هجوماً مشتركاً على القوَّات الإِسرائيلية في مرتفعات الجولان وسيناء. وانهارت سياسة كيسينجر الذي فاجأته الحرب، التي كان يبدي خشيته من وقوعها بين حين وآخر، ولكن لم يكن يتوقع حدوثها فعلاً. فقد كان سوء قراءته لمقاصد العرب، هو اعتقاده بإمكان الحيلولة دون الحرب، عن طريق إبقاء ميزان القوى العسكري لصالح إِسرائيل. هذا الرأي الذي تكوّن في خضم أَزمة الأردن كان رأياً مضلّلاً على نحو خطير.

## هدوء مضلّل

كانت الفترة ما بين أَزمة الأردن في أيلول/ سبتمبر 1970 وحرب تشرين/ أكتوبر في 1973، فترة هدوء خادع في الشرق الأَوسط. ففي غياب أَزمات حادة، لم يبد صانعو السياسة الأَمريكيون، إلاَّ القليل من الاهتمام نسبياً بشؤون المنطقة. وكان إطار المرجعية الأساسي الذي وضعه نيكسون وكيسينجر، قد أكَّد على المناقشة الأَمريكيَّة ـ السوڤييتية، وعلى الحاجة إِلىٰ أن يبقى ميزان القوى في صالح إِسرائيل. وقد حاولت وزارة الخارجيَّة أَن تطرح دورياً مبادرة

---

(*) عيد ديني يهودي ـ المترجم.

جديدة ـ مباحثات يارينغ، تسوية القناة المرحلية، المحادثات عن قُرب ـ ولكن البيت الأَبيض كان لا يدعم مثل هذه المبادرات إلاَّ دعماً يسيراً، وفي بعض الأحيان كان سلبياً للغاية. وتجسَّدت المنافسة البيروقراطية في صراع كيسينجر ـ روجرز، وكان نيكسون بصورة عامَّة يساند كيسينجر(10). والمحصلة أن سياسة الولايات المتحدة في تلك الفترة، قد اتّسمت بعدم الفعالية والتناسق بشكل خاص.

وأثناء مباحثات التسوية المرحلية بشأن القناة، ظهرت عيوب تلك السياسة بوضوح، حيث خلّفت وساطة روجرز ـ سيسكو، المرارة في كل من إِسرائيل ومصر والبيت الأَبيض. وخلال هذه الفترة التي خلت من الأَزمات، بدأت السياسة الداخلية أيضاً تتدخّل في صنع السياسة بطرق ملحوظة. فبسبب موجبات سنة الانتخابات، عام 1972، لم تطرح أية مبادرات، ولا أي تجاوب مع طرد السَّادات للمستشارين السوڤييت. وفي عام 1973، بدأت قضية ووترغيت تحول انتباه الرئيس عن المنطقة، التي كان قد وعد بأن يوليها الأولوية العليا في سياسته الخارجيَّة.

وعندما شرع كيسينجر بالتركيز على الشرق الأدنى، راح يتلاعب بفكرة البحث عن اتِّفاق أَمريكي ـ سوڤييتي حول المبادىء، بوصفه أحد خيوط سياسته، فيما كان يتحدَّث مع مصر وإِسرائيل عن خطوات مرحلية، وعن مبادىء لتسوية شاملة معاً. ومن دواعي المفارقة أن كلتا المقاربتين، قد جربهما

(10) للمقارنة بين آراء كيسينجر ونيكسون، انظر: Kissinger, Years of Upheaval, PP. 202-03, 211-12, ويؤخذ مما قاله كيسينجر أن نيكسون «كان في قرارة نفسه يريد.. أن يفرض تسوية شاملة في وقت ما خلال مدته في الحكم» (ص 202). وللوقوف على بيان مفصّل على نظرة نيكسون إِلىٰ النِّزاع العربي الإِسرائيلي في أوائل عقد التسعينات، وهو ما يميل إِلىٰ تأكيد الرأي القائل بأنّه كان يحبّذ تسوية شاملة. انظر: Richard M. Nixon, Seize the Moment: America's Callenge in a One-Superpower World (Simon and Schuster, 1992), PP. 217-03.

روجرز من قبل وأخفق. ولم يكن كيسينجر أكثر نجاحاً، ولكن يبدو أن هدفه الأكبر، على أية حال، كان دفع العرب إلىٰ اليأس من راعيهم السوڤييتي بحيث ينشقّون عنه، ويتحوَّلون إلىٰ الولايات المتحدة طلباً للعون. وعندما أخذ السَّادات يتحرَّك بهذا الاتجاه عام 1972، لم يأخذ كيسينجر موقفه كثيراً على محمل الجد.

كان التحول السياسي الأبرز في هذه الفترة يتَّصل بالعلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية. فبالرغم من الخلافات الدورية حول إمدادات السِّلاح، فإن البلدين دخلا في مرحلة تعاون غير معتادة في علاقاتهما، التي كثيراً ما عراها الاضطراب. وجاءت هذه المرحلة نتيجة أَزمة الأردن بالدرجة الأولى، ونظرة كيسينجر إلىٰ إسرائيل باعتبارها ذخراً استراتيجياً. فقد تلقَّت إِسرائيل في السنوات المالية 1968، 1969، 1970، من الولايات المتحدة اعتمادات عسكرية بقيمة 25م.، و85م. و30م. دولار على التوالي. وبعد أَزمة الأردن في السنوات المالية: 1971، و1972، و1973 تلقَّت إِسرائيل اعتمادات بقيمة 545 مليون دولار، و300 مليون دولار و307,5 مليون دولار على التوالي: أي بزيادة مقدارها 10 أمثال.

ومع هذا فقد تبين أن الميزان العسكري، ليس مفتاحاً للاستقرار الإقليمي والحيلولة دون الحرب. كما لم يمنع الانفراج الاتّحاد السوڤييتي من الاستمرار في تسليح مصر وسورية والعراق، على الرغم من الأمارات المتزايدة على النوايا العربية باستئناف القتال. وظل نيكسون وكيسينجر يفتقران إلىٰ الحساسية تجاه التوجهات الإقليمية المؤدية إلىٰ حرب، وتجاهلا الأهمية المتزايدة للنفط العربي كعنصر في المعادلة الإِقليمية. وكانت المفاهيم التي توجِّه سياستهما أوسع، من أن تستوعب هذه التطورات، والأكثر من ذلك أن كيسينجر، لم يكن مقتنعاً بالحاجة إلىٰ مبادرة أَمريكيَّة كبيرة في الشرق الأَوسط[11]. وقد احتاج الأمر إلىٰ

(11) من قبيل المفارقة أن نيكسون كان يتلهف على الضغط من أجل السَّلام في الشرق =

حرب تشرين لكي تتغيّر السياسة الأَمريكيَّة، ولكي ينشغل نيكسون وكيسينجر انشغالاً كاملاً في البحث عن تسوية عربية ـ إِسرائيلية.

## الحرب وإعادة التقييم، تشرين الأول (أكتوبر) 1973

احتوت الحرب العربية ـ الإِسرائيلية في تشرين الأول/ أكتوبر 1973، على جميع عناصر أَزمة دولية حادة. وفاجأت معظم دول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة وإِسرائيل، وهي لم تكن متوافقة مع تصورات أحد حول كيفية نشوب حرب في الشرق الأَوسط، وهدَّدت القِيَم الجوهرية مباشرة للدول المعنية بالنِّزاع فضلاً عن القوى الخارجيَّة، وانتهت إِلىٰ ما يشبه المواجهة بين القوتين العظميين النوويتين، الولايات المتحدة والاتّحاد السوڤييتي.

تكشف الأَزمات بطبيعتها عن الافتراضات السائدة، عن الواقع بصورة حادة. ذلك أن صانعي القرار حين يُجابهون بالمباغتة والخطر وعدم اليقين، يتصرَّفون انطلاقاً من مفاهيم مسبقة عن الواقع. وعندما لا يتطابق الواقع مع تلك التصورات، ويتعرَّض صانعو القرار إِلىٰ ضغط شديد من حيث الوقت والأحداث، فإِنَّهم غالباً ما يعمدون إِلىٰ إعادة بناء تصوراتهم بسرعة استثنائية. إذ أن الإخفاق أَو الخطر الوشيك، كالتعرّض إِلىٰ حبل المشنقة، يؤدي إِلىٰ صفاء الذهن؛ فتجري بسرعة عملية إعادة بناء عناصر الأحجية، ويتم تجريب سياسات جديدة. وإذا أمكن حل الأَزمة بنجاح فإن الصورة المنقحة، أَو المُعاد تركيبها يرجح أن تدوم بعض الوقت، وتستخلص منها الدروس، ومن ثم يظهر إطار سياسة جديدة لتوجيه العمل إِلىٰ أن يقع فشل أَو أَزمة أخرى. وهكذا تبدو حرب تشرين ذات أهمية مزدوجة كموضوع للدراسة، لأَنَّها كشفت عن الافتراضات الكامنة وراء السياسة الأَمريكيَّة تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي من 1970، حتى

---

= الأَوسط، وحذَّر في إحدى المناسبات في أوائل عام 1973 «بأن هذا الأمر قد بات على أهبة الانفجار». انظر: .Kissinger, Years of Upheaval, P. 211

1973، وأدّت إِلىٰ مراجعة واسعة لتلك الافتراضات في غضون فترة بالغة القصر.

## لماذا المفاجأة؟

بعد الساعة السادسة صباحاً بقليل بتوقيت واشنطن من يوم 6 تشرين الأول/ أكتوبر، تلقَّت غرفة العمليات في البيت الأَبيض، برقية عاجلة من السفارة الأَمريكيَّة في تل أبيب. فقد تأكّد لإِسرائيل بالدليل القاطع، أن المصريين والسوريين قد خطَّطوا للهجوم في السادسة مساء بتوقيت الشرق الأَوسط (منتصف الظهيرة بتوقيت واشنطن). وأكّدت رئيسة الوزراء غولدا مائير للولايات المتحدة، أن إِسرائيل لا تنوي استباق الحدث، وطلبت أن تتجه الجهود الأَمريكيَّة إِلىٰ الحيلولة دون نشوب الحرب.

في أقل من الساعتين الباقيتين على نشوب الحرب، تولى كيسينجر المسؤولية داعياً الإِسرائيليين إِلىٰ عدم القيام بعملية استباقية، وحضّ السوڤييت على استخدام نفوذهم لمنع الحرب، واتصل هاتفياً بالسفير المصري لدى الأُمم المتَّحدة، مبلغاً إياه رسالة إِسرائيل بأَنَّها لن تقوم بعملية استباقية. كما بعث برسالة إِلىٰ كل من الملك حسين، والملك فيصل كي يقدما جهودهما لصالح الاعتدال. وذهبت جهود كيسينجر هباء، وجاءت الأخبار الأولى عن نشوب أعمال القتال بعد الساعة الثامنة صباحاً بقليل.

لماذا أُخذ المجمع الاستخباراتي الأَمريكي على حين غرَّة؟ لماذا فوجىء كيسينجر[12]؟ وأين كان جميع «خبراء» الشرق الأَوسط؟ لقد أدّى انحرافان أساسيَّان في التفكير، إِلىٰ الخطأ في تفسير المقاصد المصرية والسورية.

---

(12) يـذكـر: Conor Cruise O'Brien, The Siege: The Saga of Israel and Zionism (Simon and Schuster, 1986), PP. 512-17. بإسهاب أن كيسينجر، شجَّع السادات على الدخول في حرب ربما بصورة ضمنية أو غير مباشرة. ودليله على ذلك ضعيف، ولكنه يعتمد بشدة على كـتـاب Mohamed Heikal, Autum of Fury: The Assassination of Sadat (Random =

**أولهما** الافتراض الشائع بأن «التوازن العسكري»، هو ما يحدِّد ما إذا كانت ستنشب حرب أخرى في الشرق الأَوسط. وكان هذا الافتراض عنصراً أساسياً في السياسة الأَمريكيَّة منذ 1967. فمهما كان الشعور لدى العرب باسترجاع أَراضيهم قوياً، فإنَّهم لن يجازفوا بدخول حرب يواجهون فيها هزيمة مؤكدة. ففي ظل التفوق النوعي لإسرائيل في الميدان العسكري، والتدفق الكبير للأَسلحة الأَمريكيَّة بعد 1970، فإن إقدام العرب على شن حرب يُعتبر عملاً أخرق. كما أنَّه لم يكن من المتوقع أن تشعر إِسرائيل بالحاجة إِلىٰ القيام بحرب استباقية.

لم يكن نشوب حرب متعمدة ومخططة بصورة عقلانية، أمراً محتملاً في ضوء الحقائق العسكرية. وكان الأكثر احتمالاً نشوب حرب غير متعمدة تنجم عن أحد الطرفين في مواجهة دفاعية لتحركات الطرف الآخر، ولكن ذلك لم يكن أمراً يسهل توقعه أَو التنبؤ به[13]. وأخيراً ربما تنشب الحرب بوصفها عملاً أخرق، ولكن مرة أخرى يصعب التنبؤ بذلك على وجه الدقَّة.

---

= House, 1983), PP. 49-50 وقد صدرت منه طبعة عربية عن مركز الأهرام للترجمة والنشر سنة 1988. ويقول هيكل بأن معلومات وصلت إِلىٰ مصر عن طريق قنوات المخابرات السعودية بأن كيسينجر يفضل «تسخين» الموقف قبل أن يكون مستعداً للتصدي له. والمفترض أن ذلك تأكد في الاجتماعات التي عُقدت بين حافظ إسماعيل وكيسينجر. وإني لا أعتقد أن كيسينجر أراد لمصر أن تشن الحرب. وإن كان كيسينجر قد تحدَّث أحياناً عن الظروف التي يمكن أن تمنعه بالتصدي للنزاع العربي الإسرائيلي. وكان من هذه الظروف تردي الوضع إِلىٰ الحد الذي يهدِّد المصالح الأَمريكيَّة، أَو ظهور فرصة تجعل من بذل جهد دبلوماسي أمراً مثمراً. كما أن نيكسون كتب بالطبع كتاباً كاملاً، .Six Crises (Doubleday, 1962) وبه موضوع فرعي يقول إن الأَزمات قد توفِّر الفرص لحل المشكلات. وبالرغم من أنه قد يكون حقاً أن السادات قدر تقديراً سليماً أن اللجوء إِلىٰ الحرب سيفك عقدة الجمود على الساحة الدبلوماسيَّة، فإنني لا أعتقد أن أياً من نيكسون أَو كيسينجر شجع السادات عن عمد على شنّ الحرب.

(13) يتردّد أن بعض المحلّلين في وكالة المخابرات المركزية قلّلوا من شأن الأدلة التي توضح الاستعدادات المصرية والسورية للقتال، خوفاً من أن يجري نقل مثل هذه النتائج للإِسرائيليين، وأن تستخدم كذريعة لهجوم وقائي.

**وثانيهما** أن الحرب لا يمكن أن تكون قراراً سليماً بالنسبة للعرب، إلاّ في حالة استبعاد البديل السياسي لاسترداد أَراضيهم. وبالرغم من أن الجانب الأعظم من البيروقراطية الأَمريكيَّة لم يكن يعرف بما يقوم به كيسينجر من ترتيبات، إلاَّ أن كبار المسؤولين كانوا يعرفون ذلك، من خلال ما قام به من مباحثات مع الإِسرائيليين والمصريين في الأُمم المتَّحدة، لعقد محادثات أولية تجري في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، بعد إجراء الانتخابات الإِسرائيلية. وقد جعل كل من التفوق العسكري الإِسرائيلي، وخيار البديل السياسي من مبادرة عربية بالحرب أمراً غير متوقع. أما المناورات والتهديدات والتحذيرات فقد كان من الممكن تفسيرها على أنَّها جزء من حملة سوفييتية ـ عربية لإكراه الولايات المتحدة على الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات.

على الرغم من جميع المعلومات الدقيقة فنياً، والتي توفرت لواشنطن حول الاستعدادات العربية، فقد نجحت كل من مصر وسورية في إبداء مستويات عالية من السِّرِّيَّة والتمويه. وكان عملاء المخابرات الإِسرائيلية الذين يحتلون مواقع جيدة في مصر، قد أُلقي القبض عليهم في بداية 1973[14]. ولم يأتمن الرئيسان أنور السَّادات وحافظ الأسد أحداً تقريباً على سر الموعد الدقيق للهجوم. وكانت الاتصالات الأمنية التي سبقت الهجوم جيدة على نحو غير عادي، كما أن تاكتيكات الخداع التي استخدمت كانت ناجحة. ومع ذلك فقد تلقت إِسرائيل تحذيراً قبل وقوع الحدث بحوالي عشر ساعات[15]. لم يكن هناك وقت كاف لاتخاذ أية خطوات لمنع الحرب، كما لم يكن هناك إِلاَّ القليل مما يمكن عمله للحد من الأضرار التي يحدثها الهجوم العربي الأولي.

---

(14) لقاء مع مسؤول كبير في المخابرات الإِسرائيلية، كانون الأول/ ديسمبر 1975.

(15) تلقت إِسرائيل تأكيداً بأن العرب يعتزمون الهجوم في حوالي الساعة الرابعة صباحاً بتوقيت إِسرائيل ـ يوم 6 تشرين الأول/ أكتوبر. وكان من المنتظر أن يبدأ القتال في حوالي السادسة مساء. انظر: Chaim Herzog, The War of Atonement, October 1974 (Little, Brown, 1975), PP. 52-54.

## ردود الفعل الأولية

بعد عدة ساعات من نشوب الحرب، لم تكن واشنطن تعرف ما إذا كان الإِسرائيليون، أم العرب هم الذين أطلقوا النار أولاً. وفي الجلسة السريعة التي عقدتها «مجموعة العمل الخاصة في واشنطن» (WSAG) في الساعة التاسعة صباحاً، كان الرأي السائد أن إِسرائيل على الأرجح هي التي ضربت أولاً[16]. ورأى وليام كولبي، مدير إِدارة المخابرات المركزية (CIA) أنَّه لم يكن لدى أحد من الجانبين، النيَّة المسبقة بالقيام بعمل عسكري، وإنما جاءت الحرب نتيجة لمخاوف، وتصرّفات متبادلة تصاعدت إِلىٰ حدّ القتال[17]. وساد شعور بأن على الولايات المتحدة ألا توجه اتهامات إِلىٰ أي طرف؛ فقد كان هناك الكثير من

---

(16) رأس هذا الاجتماع الجنرال برنت سكوكروفت، نائب كيسينجر، وحضره وزير الدفاع جيمس شليزنجر، ورئيس الأركان المشتركة الأميرال توماس مورر، ونائب وزير الخارجيَّة كينيث راش، ومدير وكالة المخابرات المركزية وليام كولبي، ونائب مساعد وزير الخارجيَّة لشؤون الشرق الأدنى ألفريد آثرتون، ونائب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي جيمس نورييس، وعدد من العاملين. وقد اشتركت في غالبية اجتماعات فريق العمل الخاص في واشنطن بصفتي عضواً في هيئة موظفي مجلس الأمن القومي في هذه الفترة. وتعتمد التقارير الواردة هنا بشأن هذه الاجتماعات على الذاكرة، وعلى لقاءات مع المشتركين فيها، وعلى مذكرات موجزة حول الموضوعات الرئيسية الهامة التي نوقشت في كل اجتماع. كما تتناول مذكرات كيسينجر Years of Upheaval هذه الاجتماعات بقدر من التفصيلات. أما النص الكامل فلا يزال بالطبع محظور التداول، والمصادر التي أمكنني استخدامها ليست حاسمة بأي حال. وقد حاولت التركيز على تسجيل الموضوعات التي تردّدت في المناقشات، وعلى المفاهيم الرئيسية التي اعتمد عليها المشتركون في الوصول إِلىٰ أحكامهم، وعلى المزاج السائد في كل يوم من أيام الأزمة. ولم تكن القرارات تتّخذ عادة في اجتماعات فريق العمل الخاص في واشنطن. وتكمن قيمتها الحقيقيَّة في وضع كبار صانعي القرار على نفس الخط. وكان التباين أَو الخلاف بسيطاً جداً في كل هذه الاجتماعات.

(17) انظر نفس الرواية في تقرير لجنة المقاربة، 6 تشرين الأول/ أكتوبر، الساعة التاسعة صباحاً، طبع في Village Voice, February 16, 1976, P. 78, note 305 «نحن لا نجد دليلاً قوياً على احتمال وقوع هجوم مصري سوري كبير ومنسّق عبر القناة، وفي منطقة مرتفعات الجولان. وإنما تشير الأدلة المتاحة إِلىٰ وضع يقوم على الفعل وردّ الفعل، تؤدي فيه سلسلة الاستجابات من قِبل كل جانب للتهديدات المتصورة سلفاً إِلىٰ خل إمكانية متزايدة الخطورة للمواجهة».

المصالح المعرَّضة للخطر: الانفراج الأَمريكي ـ السوفييتي، والعلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية، ومصداقية الولايات المتحدة لدى العرب، وسلطة الرئيس التي تزداد ضعفاً. ولهذا فقد اتصف رد الفعل الأَمريكي الأولي بالحذر.

وسرعان ما اتضح أن المصريين والسوريين هم من بدأوا فعلاً الأعمال القتالية، ولكن على مدى الأسابيع الثلاثة التالية لم يتوقَّف أي مسؤول أَمريكي عند هذه المسألة. فالبحث في السجلات حول إشارات تدل على «عدوان» عربي، أمر لا طائل تحته[18]. وخلافاً للرئيس جونسون الذي اعتبر عبد الناصر هو المسؤول عن حرب 1967، على الرغم من أن إِسرائيل هي التي فتحت النار في 5 حزيران/ يونيو، فقد تجاهل كل من كيسينجر ونيكسون، مسألة من هو الجانب المخطىء. وكان من بين الأسباب التي دعت إِلىٰ هذا المنظور «غير المتحيِّز»، هو الشعور بازدياد أهمية العلاقات الأَمريكيَّة العربية بسبب النفط، وأن الوقت لم يكن وقت مجابهة؛ كما أن الهجوم العربي على قوَّات إِسرائيلية داخل أَراضٍ عربية محتلة، لا يشبه هجوماً على حدود مُعترف بها، وأن الأمر الواقع الذي كان سائداً قبل الحرب، أعطى العرب حافزاً كافياً لكسر جمود «حالة اللاحرب واللاسلم» عن طريق خلق أزمة دولية. وعلى مدى بضعة أيام اعتبر العمل العربي ضرباً من الحماقة، ولكنه لم يكن عملاً غير أخلاقي.

عند نهاية اليوم الأول من القتال، عقدت «مجموعة واشنطن للعمل» اجتماعاً ثانياً ترأسه كيسينجر هذه المرة. وقد أُنيط به إدارة السياسة خلال الأسابيع القادمة، بالتشاور عادة مع نيكسون مباشرة أَو عن طريق رئيس الأركان ألكسندر هيغ، مع مداخلات بين حين وآخر من جانب وزير الدفاع جيمس

(18) أثار كيسينجر هذه النقطة في مناقشاته مع محمَّد حسنين هيكل، 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973، على نحو ما ترجمته جريدة «الأنوار» في عددها الصادر في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973: «Interviews Kissinger Meets Haikal,» Journal of Palestine Studies, Vol. 3 (Winter 1974), P. 213.

شيليسنغر. ولهذا فقد اكتسبت آراء كيسينجر الأولية أهمية خاصة.

دخل كيسينجر غرفة اتخاذ القرارات في الساعة 7,22 بعد الظهر، وأبلغ الحاضرين أنه اتصل لتوه هاتفياً بكل من نيكسون، والسفير السوڤييتي أناتولي دوبرينين، ووزير الخارجيَّة الإسرائيلي أبا إيبان[19]. وقال إن الرئيس يريد تحريك الأسطول السادس شرقاً، ليرابط بالقرب من جزيرة كريت كاستعراض للقوة. كما صدرت الأوامر لإحدى حاملات الطائرات بمغادرة ميناء أثينا، وأن ثمة تحركات أخرى سيتم بحثها فيما بعد.

كان كيسينجر قلقاً بشأن الاتّحاد السوڤييتي. إذ سيكون من الصعب على السوڤييت، إذا ما تعرّض العرب لهزيمة حقيقية أن يبقوا خارج القتال، لذلك ينبغي ضبط التحركات العسكرية الأَمريكيَّة، لكي لا تعطي انطباعات خاطئة لدى الاتّحاد السوڤييتي.

تناولت المناقشات الاتصالات الدبلوماسيَّة التي تمّت حتى ذلك التاريخ. وفي الأُمم المتَّحدة ستحاول الولايات المتحدة العمل مع الاتّحاد السوڤييتي، على إعادة وقف إطلاق النّار، على أساس الوضع القائم سابقاً. وقال كيسينجر، الذي كان يتوقع أن يتكرّر ما حدث في حزيران/ يونيو 1967، أنِ العرب في غمرة «حالة الخبول» سيرفضون هذا الموقف الآن، ولكنَّهم سيتوسلون للحصول عليه حالما يبدأ الهجوم الإسرائيلي المضاد.

ومما لا شك فيه أن إسرائيل سترفض أي وقف لإطلاق النَّار، لا يقوم على عودة الوضع القائم سابقاً. ولم يكن نيكسون يرغب في موقف تتعرَّض فيه

---

(19) لا يظهر في سجلات المحادثات التليفونية الخاصة بالرئيس أي محادثة مع كيسينجر في 6 تشرين الأول/ أكتوبر، كما أن كيسينجر لا يشير إلىٰ ذلك في مذكراته. ولكن كيسينجر كان ماهراً في التذرّع بسلطة الرئيس أمام أعضاء الإدارة الآخرين. والمفترض أنّه كان على اتصال مع هيج، ولكن هيج نفسه لم يتحدَّث مع نيكسون بعد ظهر ذلك اليوم. انظر: President Richard Nixon's daily diary, October 6, 1973.

إسرائيل، ضحية الهجوم عليها، للإدانة بسبب رفضها لوقف إطلاق النَّار. وكان هدف الولايات المتحدة أن تتبنَّى موقفاً يظل متماسكاً طوال الأَزمة، إذ من المتوقع أن تحوَّل الحرب بسرعة لصالح إسرائيل. وما سيبدو موقفاً موالياً لإسرائيل بالنسبة لوقف إطلاق النَّار عند خطوط ما بعد 1967، سرعان ما سيبدو موقفاً موالياً للعرب. وإذا ما تجاوزت إسرائيل الخطوط السابقة فإن الولايات المتحدة ستعارض ذلك، وبهذا تستعيد بعض مصداقيتها لدى العرب. وبالتالي فإن الولايات المتحدة ستقترح وقفاً لإطلاق النَّار، على أساس الوضع القائم سابقاً، ولكنَّها لن تدافع عنه بقوة إلىٰ أن تجعل الوقائع العسكرية على الأَرض، كلا الجانبين راغباً في قبوله.

كان الجميع يشعرون أن الأَزمة ستكون حاسمة بالنسبة للعلاقات الأَمريكيَّة ـ السوڤييتية. وإذا ما نجح التعاون بين البلدين فإن الانفراج سيكتسب معنى حقيقياً، وإذا ما أخفق فسيسخر السوڤييت وضع «الدولة الأولى بالرعاية»[20]. وبالرغم من احتمال أن يكون السوڤييت قد تواطؤا مع العرب في التخطيط للحرب، كان بعضهم ما يزال يأمل في التعاون مع موسكو على إنهائها. وكانت العلاقة الأَمريكيَّة ـ الإسرائيلية أيضاً ماثلة في الأذهان. فمن خلال المساندة الوثيقة للإسرائيليين أثناء الحرب، تستطيع الولايات المتحدة تعزيز مصداقية أية ضمانة، تقدمها في المستقبل كجزء من التسوية السلمية. فالمواقف الأَمريكيَّة والإسرائيلية لا بد أن تختلف في النهاية، والطريقة الوحيدة لحمل الإسرائيليين على الانسحاب من الأَراضي العربية، هي في تقديم نوع من

(20) كان منح السوفييت وضع الدولة الأولى بالرعاية تجارياً مسألة أساسية في خريف 1973. وقد تقدّم عضو مجلس الشيوخ، هنري جاكسون، بتعديل يدعو إلىٰ وقف معاملة الاتّحاد السوفييتي على أساس الدولة الأولى بالرعاية إلىٰ أن يسمح بحرية الهجرة لليهود السوفييت. وعارض نيكسون وكيسينجر هذا التعديل بدعوى أن الدبلوماسيَّة الهادئة ستكون أكثر فعالية، وأن السوفييت سيرفضون التدخّل في شؤونهم الداخلية. ورفض السوفييت بالفعل ربط وضع الدولة الأولى بالرعاية بحرية الهجرة.

الضمانة الرسمية الأَمريكيّة. وكان الرئيس يؤمن بهذا الموضوع. فهو يريد أن يرى الإِسرائيليون في الولايات المتحدة شريكاً يعتمد عليه أثناء الأَزمة، وذلك من أجل دبلوماسيَّة ما بعد الحرب.

في يوم الأحد 7 تشرين الأول/ أكتوبر، ظل كيسينجر على اتصال وثيق مع كل من السوڤييت والمصريين والإِسرائيليين. وبعث نيكسون برسالة إلىٰ بريجنيف يحثّه فيها على ضبط متبادل للنفس، وعلى دعوة مجلس الأَمن إلىٰ الانعقاد. وجاء رد بريجنيف توفيقياً ومشجعاً[21]. وكانت هذه البادرة، بالإِضافة إلىٰ ابتعاد السفن السوڤييتية عن أماكن القتال، بمثابة علامة واعدة.

بدأ المصريون، استكمالاً لمحادثات كيسينجر مع وزير خارجيتهم الزيات، في توجيه رسائل عبر القناة الخلفية التي أُحدثت عام 1972. ورفض السَّادات فكرة وقف إطلاق النَّار، دون انسحاب إِسرائيلي إلىٰ خطوط ما قبل عام 1967، ولكنه أوضح من خلال مستشاره حافظ إسماعيل، أنَّه لا يريد مجابهة مع الولايات المتحدة[22].

كان الإِسرائيليون في حالة نفسية سيئة، إلاَّ أنَّهم في اتصالاتهم مع الولايات المتحدة، كانوا ما يزالون يُظهرون ثقة بالنجاح. وكان كيسينجر، وقد توقّع طلبات إِسرائيلية للسِّلاح، قد أعدّ ترتيبات تقوم طائرات شركة «العال» بمقتضاها بنقل بعض المعدات ـ الذخيرة، ومنتجات التكنولوجيا المتقدمة، وصواريخ «سايدونيدر» من قاعدة بحرية في فرجينيا. واجتمع السفير الإِسرائيلي

---

(21) Golan. Secret Conversations of Kissinger, P. 64; and Marvin Kalb and Bernard Kalb, Kissinger (Little, Brown, 1974), PP. 462-63.

(22) قال كيسينجر للمسؤولين المصريين فيما بعد إنه تأثّر جداً عندما بدأ في توجيه الرسائل عبر القناة الخلفية بعد بدء الحرب بقليل. لقاء مع دبلوماسي مصري كبير، نيسان/ أبريل 1976. وعلّق نيكسون وكيسينجر أهمية كبرى على إمكان تحسين العلاقات الأمريكيَّة العربية بعد انتهاء الحرب. انظر: Kissinger, Years of Upheaval. PP. 481-82 ويقول كيسينجر إنه حتى تسلم هذه الرسالة الواردة من القناة الخلفية «فإنني لم أنظر إلىٰ السادات بجدية».

سيمحا دينيتز، الذي وصل لتوه من إسرائيل، مع كيسينجرمساء وقدَّم إليه، كما كان متوقعاً، لائحة بالأَسلحة التي تحتاجها إسرائيل. بيد أن الشعور بالإلحاح لم يكن شديداً، أَو هذا ما خُيّل لكل من كيسينجر وشليزنجر[23]. وسرعان ما بدأت عملية إمداد متواضعة، وكان كيسينجر ما يزال يأمل في الإبقاء على أي تورط ظاهر، في المجهود الحربي الإسرائيلي في أدنى حدّ.

وعندما اجتمعت «مجموعة العمل الخاص» في واشنطن، بعد الساعة السادسة بقليل من يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر[24]، كان أفضل تقديرات وكالة المخابرات المركزية، أن إسرائيل ستستعيد المبادرة في اليوم التالي، وستسير قُدُماً نحو كسب الحرب في نهاية الأسبوع. وسيكون التركيز على الجبهة السورية أولاً، ثم على الجبهة المصرية. وأبدى كيسينجر حيرته إزاء رفض العرب لوقف إطلاق النّار، الذي يمكن أن يحمي المكاسب التي أحرزوها في البداية، إذا كان وضعهم حقاً محفوفاً بالمخاطر[25]. ورد شليزنجر بأن العرب غير منطقيين، فأجاب كيسينجر بأن الاستراتيجية المصرية تستهدف، في تقديره، عبور القناة والاكتفاء بالتشبث بالمواقع، وأن العرب ما شنّوا الهجوم إلاّ لقلب الوضع القائم، لأنهم يعرفون أنه لن يكون هناك تحرّك دبلوماسي ما لم تكن هناك أَزمة.

(23) Golan, Secret Conversations of Kissinger, P. 45.

(24) تنوعت عضوية فريق العمل الخاص في واشنطن، لكن الأعضاء التالين كانوا يشاركون عادة كيسينجر، شليزنجر، مورر، كولبي، سكوكروفت، راش، سيسكو، كليمنتس وعدد من الموظفين المساعدين. وعند مناقشة المسائل المتعلقة بالنفط، ربما كان يتم إشراك نائب الوزير وليام سايمون ومحافظ كولورادو السابق جون لوف وتشارلز دي بونا.

(25) يبدو أن كيسينجر كان يدرك أن السوفييت، بعد ست ساعات من بدء الحرب، اقترحوا على السادات أن يقبل مجرد وقف إطلاق النار في تاريخ مبكر. وكرّر السوفييت طلبهم في 7 تشرين. انظر: William B. Quandt, «Soviet Policy in the October Middle East War,» International Affairs, vol. 53 (July 1977). PP. 37-89, and vol. 53 (October 1977), PP. 587-603. وكذلك رواية السادات نفسه في مجلة «الحوادث»، 19 آذار/ مارس 1975، وجريدة «الجمهورية»، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1975. وانظر أيضاً: Mohamed Heikal, The Road to Ramadan (Quadrangle Books, 1975), PP. 209, 212-15.

وفي 8 تشرين الأول/ أكتوبر بدأت إسرائيل تواجه صعوبات عسكرية، على كلتا الجبهتين. ففي الجولان كان نظام الدفاع الجوي السوري، يسقط عدداً كبيراً من طائرات الفانتوم وسكاي هوك الإسرائيلية. وفي سيناء أُحبط المجهود الحربي الإسرائيلي، الرامي إلىٰ اختراق الخطوط المصرية بالمدرعات. وتصاعدت طلبات إعادة التزويد بالمعدات الأمريكيَّة. وقد تحدَّث سمحا دينيتز عدة مرات مع كيسينجر في هذا الشأن، وكان يقال له إن الخسائر الإسرائيلية ستعوّض. وعندما اشتكى دينيتز من بطء الاستجابة الإسرائيلية، حمل كيسينجر الملامة على عاتق وزير الدفاع، وهي حجة لجأ إليها كيسينجر عدَّة مرَّات مع السفير الإسرائيلي طوال الأيام القليلة التالية[26]. والحق أن الموقف الأمريكي كان قائماً على أساس توقع نهاية قريبة للحرب، والرغبة في الإبقاء على دور أمريكي محدود. ولهذا فقد كان موضوع الإمداد بالأسلحة يجري في كتمان.

التقت «مجموعة العمل الخاص» في واشنطن ثانية، في الساعة 5,30 من بعد ظهر يوم الاثنين 8 تشرين أول/ أكتوبر لاستعراض أحداث ذلك اليوم[27]. وأورد تقرير وكالة المخابرات المركزية، أن إسرائيل تحقِّق تقدّماً سريعاً، وأنَّها استعادت مرتفعات الجولان عملياً. وعبّر كيسينجر مرة أخرى عن حيرته لرفض العرب لوقف إطلاق النَّار، في حين كان السوڤييت، على النقيض من ذلك، ميَّالين للتفاهم. وكان يُعتقد أنَّه يمكن بمساعدتهم، التوصل إلىٰ اتفاق لوقف النار مساء يوم الأربعاء، كما كان يفترض أن يعطي السوڤييت جوابهم يوم

(26) Kalb and Kalb, Kissinger, P. 466. وانظر أيضاً: Edward N. Luttwak and Walter Laqueur, «Kissinger and te Yom Kippur War,» Commentary, vol. 58 (September 1974). P. 36. وقال كيسينجر في Kissinger, Years of Upheaval, P. 485 عندما تلقيت أنباء سيئة من دينيتز، فإنني لم أستبعد إسنادها إلىٰ الجمود البيروقراطي أو القرارات المؤسفة من جانب الرؤساء».

(27) وصل كيسينجر في الساعة الخامسة وخمس وخمسين دقيقة مساء، وكان قد تلقى بياناً وافياً عن سير القتال في ذلك اليوم.

الثلاثاء. وساد اعتقاد بأنَّه حتى ولو عبرت إِسرائيل القناة، فإن الولايات المتحدة ستكون في وضع جيد بتمسّكها بالدعوة إِلىٰ وقف النار على أساس الوضع القائم سابقاً. ومن شأن الحقائق العسكرية على الأَرض، أن تجعل الاقتراح الأَمريكي مقبولاً لدى مصر وسورية والاتّحاد السوڤييتي.

كانت السياسة الأَمريكيَّة الراسخة لا تزال قائمة، على افتراضات مبدئية بأن الحرب ستكون قصيرة وستنتهي بانتصار إِسرائيلي، بيد أن ذلك لم يدم طويلاً. إذ أن تلك القناعة كانت على وشك أن «تطيح بها الأحداث» بحسب لغة واشنطن.

## الأَزمة تتعمّق

دخلت الحرب مرحلة جديدة وخطيرة، من وجهة نظر واشنطن، يوم التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر. فقد كان الواقع يخالف التنبؤات المتفائلة نسبياً، والتي استندت إليها السياسة الأَمريكيَّة في البداية. ففي غضون الفترة ما بين 9 إِلىٰ 12 تشرين أول/ أكتوبر تلاشت احتمالات النصر الإِسرائيلي والحاسم على الجبهتين، وبدأ ضبط النفس السوڤييتي يضعف، وبدأ الضغط يتزايد من أجل إعادة تزويد القوات الإِسرائيلية بالإمدادات العسكرية السريعة. وتمثَّلت الاستجابة الأَمريكيَّة بإجراء تعديلين تدريجيين في سياستها: استبدلت الدعوة إِلىٰ وقف إطلاق النَّار على أساس الوضع القائم سابقاً، باستطلاع لفكرة وقف إطلاق النَّار، في المكان الذي تم الوصول إليه، وجرى في الوقت نفسه تدفق للأَسلحة الأَمريكيَّة على إِسرائيل بكميات محدودة، ليس عن طريق شركة «العال» الإِسرائيلية فقط، بل وبمشاركة أَمريكيَّة مباشرة ومتزايدة.

في واحد من أكثر قرارات الحرب إثارة للجدل، تراجع نيكسون عن الالتزام الكامل بوضع الموارد الأَمريكيَّة تحت تصرّف إعادة الإمداد إِلىٰ أن يتضح مصير مبادرة وقف إطلاق النار، في المكان الذي تم الوصول إليه، وإِلىٰ أن يؤدي حجم إعادة الإمدادات السوڤييتية، إِلىٰ جعل المزيد من التأخير أمراً

صعباً من الناحية السياسية. وتحت ضغط الواقع على الأَرض، والنقص في الإمدادات، وبدون ضمان أَمريكي بنقل الأَسلحة جواً على نطاق واسع، وافقت الحكومة الإِسرائيلية مكرهة على وقف إطلاق النَّار، في المكان الذي تم الوصول إليه يوم 12 تشرين الأول/ أكتوبر. ولكن في صباح الثالث عشر منه رفض السَّادات اقتراح وقف إطلاق النَّار، مما أدَّى إِلىٰ تبدّل درامي في السياسة الأَمريكيَّة.

بدأت المرحلة الثانية للأَزمة صباح يوم الثلاثاء 9 تشرين الأول/ أكتوبر، بنداء إِسرائيلي عاجل طلباً للسلاح[28]. وبعد ذلك بوقت قصير عقد كيسينجر، اجتماعين طارئين «لمجموعة العمل الخاصَّة»؛ بحضور الأعضاء الأساسيين، وقدَّمت التوصيات التي تمخض عنها هذان الاجتماعان إِلىٰ نيكسون، عن طريق كيسينجر، في الساعة 4,45 بعد الظهر. وكانت التوصية الأولى تقضي بإيصال بعض الأَسلحة إِلىٰ إسرائيل على جناح السرعة، بدون خرق مبدأ عدم إظهار دور كبير للولايات المتحدة في النِّزاع. وقضت التوصية الثانية باستطلاع صيغة جديدة على مدى الأيام التالية لوقف إطلاق النَّار. ووافق نيكسون، في ظل انشغاله باستقالة نائبه الوشيكة، على تلبية معظم المطالب الإِسرائيلية[29].

فيما كانت هذه المداولات جارية، بدأت تصل أخبار إِلىٰ واشنطن تفيد بأن إِسرائيل شنَّت هجوماً مضاداً، واسع النطاق على الجبهة السورية.

---

(28) Kissinger, Years of Upheaval, PP. 491-93; and Kalb and Kalb, Kissinger, PP. 466-67.

(29) انظر: Kissinger, Years of Upheaval, PP. 495-96 بما في ذلك موضوع رسالته إِلىٰ دينيتز لإبلاغه قرار الرئيس بشأن إعادة التزويد بالأسلحة. وحتى هذه اللحظة لم يكن هناك حديث عن الجسر الجوي الأَمريكي إِلاَّ إذا نشأت حاجة ملحّة للدبابات. وقام كيسينجر بإبلاغ دينيتز بالموافقة على كل ما ورد في قائمة إِسرائيل فيما عدا قنابل الليزر، وبأنه سيجري تعويض كل الخسائر في الطائرات والدبابات. وطبقاً لما ورد في Dowty, Middle East Crisis, P. 238 فقد ذكر كيسينجر لدينيتز أن الولايات المتّحدة تعتزم عدم البروز في الصورة، وأنه يمكن لإِسرائيل استخدام الطائرات المؤجرة في عملية نقل الإمدادات.

واستعادت إِسرائيل، ميدانياً، بالفعل معظم الأَراضي التي كانت قد فقدتها خلال الأيام الثلاثة الأولى لنشوب القتال، بل إنها اندفعت في بعض المناطق، إِلىٰ ما وراء خط وقف إطلاق النَّار السَّابق. ومع هذا فقد كان القتال مريراً. ولم ينكر السوريون، وكانت التعزيزات العراقية في طريقها. وفي الجو، وبعد إحباط الجهود الإِسرائيلية في استخدام سلاح الطيران لتعزيز هجومهم البرِّي، بدأ الإِسرائيليون حملة لضرب العمق السوري بسلاح الطيران.

وفي 9 تشرين أول/ أكتوبر، شرع كيسينجر في جس نبض المصريين والسوڤييت والإِسرائيليين، حول إمكانية وقف النار في المكان. وكان السفير دينيتيز أول من نقل رفض حكومته، مؤكداً ضرورة ربط هذا الوقف بالعودة إِلىٰ الوضع الذي كان قائماً سابقاً[30]. كذلك كان موقف المصريين سلبياً من هذا الاقتراح. إذ أن أي وقف لإطلاق النَّار، ينبغي أن يرتبط مباشرة بخطة ملموسة تدعو إِلىٰ انسحاب إِسرائيلي كامل، من جميع الأَراضي التي احتُلّت عام 1967. وأثار كيسينجر مسألة وقف إطلاق النَّار في المكان من خلال قناته الخلفية مع حافظ إسماعيل، مؤكداً على أن مصر قد «سجلت وجهة نظرها». وجاء رد إسماعيل، الذي قيل إن السادات هو الذي أعدّه، في اليوم التالي[31] وهو يتضمن:

- ينبغي وقف إطلاق النَّار، وأن يعقبه في غضون فترة محددة وتحت إشراف

---

(30) Insight Team of the London Sunday Times, Yom Kippur War (Doubleday 1974), P. 279. يقول كيسينجر في Kissinger, Years of Upheaval, P. 499 إنه تحدث إِلىٰ «دينيتز حوالي ظهر 10 تشرين الأول/ أكتوبر، والذي أبلغه شكر مائير على قرار نيكسون بإعادة الإمداد. وحثّ كيسينجر إِسرائيل على العودة إِلىٰ خطوط ما قبل الحرب «بأسرع وقت ممكن، أَو فيما وراءها، ولو في جبهة واحدة. وإننا لا نستطيع تعطيل مشروع وقف إِطلاق النار إِلىٰ الأبد».

(31) Mohamed Heikal, The Road to Ramadan (Quadrangle Books, 1975), PP. 223-24: and Kissinger, Years of Upheaval, PP. 499-500.

الأُمم المتَّحدة، انسحاب جميع القوَّات الإِسرائيلية إِلىٰ خطوط ما قبل 5 حزيران/ يونيو 1967.

- ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران، بوجود الأُمم المتَّحدة في شرم الشيخ لفترة محددة.
- بعد إتمام الانسحاب الكامل للقوَّات الإِسرائيلية، تنتهي حالة الحرب مع إِسرائيل.
- بعد انسحاب القوَّات الإِسرائيلية من غزَّة، توضع المنطقة تحت إشراف الأُمم المتَّحدة إِلىٰ حين تقرير مصيرها.
- في غضون فترة محدّدة من إنهاء حالة الحرب، يعقد مؤتمر سلام تحت إشراف الأُمم المتَّحدة، يحضره جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الفلسطينيون، وجميع أعضاء مجلس الأمن، ويتناول كافة المسائل المتعلِّقة بالسيادة والأمن وحرية الملاحة.

ووعدت مصر كذلك بأنه ما إن يبدأ الجلاء الإِسرائيلي، باستئناف العلاقات الدبلوماسيَّة مع الولايات المتحدة، وبدء العمل في تطهير قناة السويس.

لم يكن هذا الاقتراح مجرد وقف لإطلاق النَّار في المكان، الذي كان يتصوره كل من نيكسون وكيسينجر. فهما لم يكونا مستعدين أبداً، لربط وقف إطلاق النَّار بشروط التسوية النهائية. ولا يعود ذلك إِلىٰ أن الإِسرائيليين سيرفضون ذلك فحسب، بل ولأنه يخالف تماماً استراتيجية نيكسون وكيسينجر في التفاوض.

ومن حسن حظ كيسينجر أن السوڤييت، باتوا يؤيِّدون على ما يبدو فكرة وقف إطلاق النَّار في المكان، وقد أشاروا في رسالة بتاريخ 10 تشرين الأول/ أكتوبر، إِلىٰ أن مصر ستسير في الاتجاه نفسه. ويقول كيسينجر إن رد فعله الأولي كان سلبياً، لأنه شعر أن إِسرائيل تحتاج إِلىٰ مزيد من الوقت لتغيير

الأوضاع على أَرض المعركة. وفي محاولة لتجميد الوضع وافق على الاقتراح السوفييتي «مبدئياً»، ولكنه حثّ السوفييت على عدم القيام بأي عمل فوري في الأُمم المتَّحدة[32].

## مبادرة وقف النار

ألغت ـ الأدلة الأولى على أن السوفييت قد بدأوا بنقل الأَسلحة جواً إِلىٰ الشرق الأَوسط ـ هذه البادرة التوفيقية. ففي العاشر من شهر تشرين الأول/ أكتوبر، قامت إحدى وعشرون طائرة من طراز «ان ـ 12»، بالتوجه إِلىٰ دمشق، حاملة 200 طن من المعدات العسكرية[33]. وفي نهاية اليوم نفسه، علمت واشنطن أن سبع فرق سوفييتية محمولة جواً، قد وُضعت في حالة تأهّب قصوى. وكان من الواضح أن السوفييت قلقون من تدهور الوضع على الجبهة السورية. وظل السؤال ما إذا كان الحل لدرء الخطر عن مصالحهم، يستلزم التركيز على الدبلوماسيَّة، أم على القوة بلا جواب في تلك اللحظة. وكانت بعض عناصر العمل على كلا المسارين واضحة.

في ذلك الوقت كانت إعادة إمداد إِسرائيل بالسِّلاح الأَمريكي تجري بمعدل معتدل. وفي 9 تشرين أول/ أكتوبر أُبلغ دينيتز أن عدداً من طائرات الفانتوم «ف ـ 4» سرعان ما ستتوجّه إِلىٰ إِسرائيل. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك سُمح لطائرات «العال» الإِسرائيلية بنقل شحنات غير مُجمّعة من محطة أوشيانا البحرية قرب نورفولك ـ فيرجينيا. ووصلت طلائع هذه الإمدادات إِلىٰ إِسرائيل يوم 10 تشرين أول/ أكتوبر، وهو اليوم نفسه الذي وصلت فيه طلائع الإِمدادات السوفييتية المنقولة جواً إِلىٰ دمشق.

---

(32) Kissinger, Years of Upheaval, P. 498.

(33) يلخص كوانت في «Quandt, «Soviet Policy in the October Middle East 1973 War (جزءان) البيانات المتوافرة عن قيام السوفييت بتسليم المعدات العسكرية جواً وبحراً أثناء الحرب.

بيد أن حدة القتال كانت قد وصلت إِلىٰ حد لا تستطيع رحلات «العال» وحدها أن تلبي طلبات إسرائيل من السِّلاح. وانطلاقاً من مبدأ عدم التورّط الأَمريكي الرسمي المباشر في نقل العتاد إِلىٰ إِسرائيل، فقد أخذ كل من كيسينجر وشليسينغر يوم العاشر من تشرين أول/ أكتوبر في البحث عن إمكانية استئجار طائرات مدنية (تشارتر) لهذا الغرض. وتصور كلاهما أن يكون هذا الجسر الجوي بحدود 10 إِلىٰ 20 طائرة يومياً.

عند هذه النقطة أخذ الموقفان الأَمريكي والإِسرائيلي يفترقان. فالولايات المتحدة كانت تريد وقفاً مبكراً لإطلاق النَّار، في غضون اليومين التاليين. أما إِسرائيل فكانت تريد أَسلحة بكميات كافية كي تحقِّق نصراً عسكرياً. وفي غضون الساعات الثماني والأربعين التالية كانت الولايات المتحدة تتحرك ببطء، في إرسال الأَسلحة إِلىٰ إِسرائيل. ويرجع ذلك، كما يقول كيسينجر، إما إِلىٰ خلل بيروقراطي، أَو إِلىٰ نوع من الضغط، كما رأى آخرون، لدفع الإِسرائيليين إِلىٰ قبول وقف إطلاق النَّار في المكان الذي تم الوصول إليه، وإِلىٰ القناعة بأن القتال قد أوشك على الانتهاء.

وكان يوم 11 تشرين أول/ أكتوبر هو يوم إعادة الحشد والتدعيم. ولم يحدث أي أمر استثنائي على الصعيد الميداني، أَو في واشنطن. وبدأت إِسرائيل في نقل قوَّاتها من الجبهة السورية إِلىٰ الجبهة المصرية، من أجل ردّ القوَّات المصرية إِلىٰ ما وراء القناة. وكانت الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة تهدف، إِلىٰ منع الملك حسين من الاشتراك في الحرب، بضغط من الأسد والسادات وفيصل، والتأكيد للإِسرائيليين أن رحلات الطائرات المؤجرة، ونقل طائرات ف ـ 4 إِلىٰ إِسرائيل، جار على قدم وساق. وكان رفض إِسرائيل لوقف النار في المكان، قد بدأ يضعف بعض الشيء. فمن خلال تحقيق مكاسب جديدة في الجبهة السورية، باتت إِسرائيل على استعداد للبحث في وقف لإطلاق النَّار، يتم بموجبه التخلي عن الأَراضي السورية التي تم احتلالها، في مقابل استعادة

المواقع التي خسرتها في سيناء[34]. وربما رأت سورية بعض الجدوى في خطة كهذه، ولكن السَّادات لم يكن يرى ذلك، نظراً لأن الولايات المتحدة كانت مستمرة في الضغط، لتحقيق وقف لإطلاق النَّار في المكان، وهذا ما بدا ممكناً يوم 12 تشرين أول/ أكتوبر.

بدأ ذلك اليوم بتساؤلات إسرائيلية عن رحلات الطائرة المؤجرة الموعودة والتي لم تكن قد بدأت بعد. وحاول كيسينجر في محاولة للحفاظ على مصداقيته أمام الإسرائيليين أن يسرِّع العملية. وبُعث برسالة في الساعة 11,9 صباحاً إلىٰ البرتغاليين، تطلب استخدام قاعدة لاجيس في جزر الآزور، من قِبل الطائرات المدنية المؤجرة لنقل مواد عسكرية إلىٰ إسرائيل، على أن يحط في هذه القاعدة ما يتراوح بين عشرة إلىٰ عشرين طائرة يومياً، تستأجرها وزارة الدفاع الأَمريكيَّة.

وفي صباح 12 تشرين أول/ أكتوبر، أُبلغ كيسينجر، كما يقول في روايته، أن إسرائيل باتت مستعدة للقبول بوقف إطلاق النَّار في المكان[35]. ويبدو أن غولدا مائير قد اتخذت ذلك القرار بالتشاور مع كبار قادتها العسكريين، ولكن بدون التصويت عليه رسمياً في مجلس الوزراء، وذلك بسبب مخاوفها من تكاليف استمرار القتال، ومن الضغط الناجم عن التأخير في جهود إعادة الإمداد[36].

بعد موافقة رئيسة الوزراء مائير على فكرة وقف إطلاق النَّار في المكان، وردت رسالة من دينيتز تفيد بأن إسرائيل لا تعارض في طرح فكرة وقف إطلاق

---

(34) Insight Team, Yom Kippur war, P. 279 تأكد ذلك من مصدر إسرائيلي رفيع المستوى.

(35) Kissinger, Years of Upheaval, P. 509 لقد قيل للإسرائيليين إن التصويت في الأُمم المتَّحدة لن يجر قبل ساعة متأخرة من بعد ظهر 13 تشرين الأول/ أكتوبر.

(36) Brecher, Decisions in Crisis, P. 214 اتخذ القرار يوم 12 تشرين الأول/ أكتوبر بعد الظهر بتوقيت إسرائيل. وفي وقت سابق من هذا اليوم قرّر مجلس الوزراء المصغر تأجيل القرار الخاص بمحاولة عبور القناة. المرجع السابق، ص 173.

النَّار فوراً على الأُمم المتَّحدة. وفي وقت لاحق من مساء اليوم نفسه ذهب دينيتز إِلىٰ البيت الأَبيض، يحمل نداء شخصياً عاجلاً من مائير إِلىٰ الرئيس نيكسون، ليأمر بإرسال إمدادات عسكرية فورية جديدة إِلىٰ إِسرائيل. وذهبت مائير بعيداً إِلىٰ حد التلميح بهزيمة عسكرية إِسرائيلية(37).

في غضون ذلك كانت مبادرة وقف إطلاق النَّار تواجه صعوبات. ففي مساء يوم 12 تشرين الأول/ أكتوبر حثّ كيسينجر البريطانيين على طرح الفكرة في الأُمم المتَّحدة يوم 13 تشرين الأول/ أكتوبر. وجاءه جواب البريطانيين يوم 12 تشرين الأول/ أكتوبر بأنهم لن يتقدموا بقرار في اليوم التالي، إِلاَّ إذا تأكّدوا أنه سيكون مقبولاً من جميع الأطراف. وقالوا أنهم، بالاستناد إِلىٰ معلوماتهم، فهم يشكّون في إمكان تحقيق ذلك. ولكن كيسينجر أكَّد عليهم بالمضي قُدُماً. ولكن في وقت متأخِّر من صباح 13 تشرين الأول/ أكتوبر، أبلغ البريطانيون كيسينجر أنَّهم توصّلوا إِلىٰ نتيجة مفادها، أن وقف إطلاق النَّار في المكان ما هو إِلاَّ سراب.

---

(37) يصف كيسينجر Kissinger, Years of Upheaval, PP. 512-53 بالتفصيل لقاءه مع دينيتز في الساعة الحادية عشرة والثلث مساء يوم 12 تشرين الأول/ أكتوبر. وقد فوجىء كيسينجر بأن إِسرائيل لم تشن هجومها. وعزى دينيتز ذلك إِلىٰ قلة الإمدادات. وفي الواحدة مساء، وبدون توجيه من نيكسون (لا تشير سجلات الرئيس إِلىٰ وجود اتصالات سواء من كيسينجر أو هيج في هذه الفترة)، قرَّر كيسينجر اتخاذ بعض الخطوات الأولية للإسراع بتوريد السلاح. Kalb and Kalb, Kissinger, P. 474; Golan, Secret Conversations of Kissinger, PP. 53, 61, 66-67; and Insight Team, Yom Kippur War, PP. 279-80 وطبقاً لوزير الدفاع شليزنجر، «اتصل بي كيسينجر مساء الجمعة. . وأشار إِلىٰ أن إِسرائيل تعاني من نقص السلاح. وأقل ما يمكن قوله، إنه كان قلقاً Interview with James Schlesinger, Jewish Telegraphic Agency Daily Bulletin July 1, 1974, P. 4 وقال شليزنجر في مؤتمره الصحفي يوم 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 إنه في يوم 13 تشرين الأول/ أكتوبر «كان البعض يعتقد أن بقاء دولة إِسرائيل تعرض للخطر بصورة شديدة». وهناك مؤلف واحد على الأقل، Nadav Safran, Israel: The Embattled Ally (Harvard University Press, 1978), P. 483 يفترض أن كيسينجر تحرك بدافع من الخوف من احتمال لجوء إِسرائيل إِلىٰ الأسلحة النووية.

## الجسر الجوي

من الصعب تقييم دور الرئيس نيكسون بدقة في صياغة السياسة الأَمريكيَّة أثناء حرب تشرين. فقد كان مستغرقاً على نحو واضح في مصاعبه السياسية الداخلية الخاصة، وباستقالة نائبه المخزية، سبيرو أغنيو، في تشرين الأول/ أكتوبر، وهو الذي كان قد اختاره بنفسه. ولم يكن الرئيس يبدي اهتماماً يُذكر بتفاصيل السياسة، تاركاً مهمّة متابعة الدبلوماسية اليومية لكيسينجر. بيد أن نيكسون هو الذي كان يتخذ القرارات الأساسية، كما كانت سلطته هي التي تستخدم للتأثير على الحكومات الأخرى.

في ساعة مبكرة من صباح 13 تشرين الأول/ أكتوبر، أضحى شليسينغر مقتنعاً بأن الطريقة المجدية الوحيدة لإيصال الأَسلحة إِلىٰ إِسرائيل، هي استخدام الطائرات العسكرية الأَمريكيَّة. وكان كل من كيسينجر وهيغ ما يزالان يعارضان، مفضلين الإبقاء على سقف دور الولايات المتحدة منخفضاً[38]. وفي صباح يوم 13 تشرين الأول/ أكتوبر، بعد أن أُبلغ برغبة مائير الملحّة في المساعدة، وتوصية شليسينغر، وبدون أن تلوح أية إشارة إيجابية لاتفاق لوقف النار، أخذ نيكسون على عاتقه مسؤولية إصدار الأمر، بإنشاء جسر جوي على نطاق واسع، لنقل المعدات العسكرية إِلىٰ إِسرائيل[39].

---

(38) انـظـر Walter Isaacson, Kissinger: A Biography (Simluhîn n and Schuster, 1992) P. 521 نقلاً عن نص المحادثة التليفونية بين كيسينجر وهيج في ساعة مبكرة من يوم 13 تشرين الأول/ أكتوبر. قال هيج: «إنه (أي شليزنجر) على استعداد لإرسال طائرات قيادة المساعدات العسكرية إِلىٰ هناك فوراً، وأعتقد أن ذلك سيكون حماقة». وأجاب كيسينجر: «بل إن ذلك سيكون كارثة، إذ كيف استطاع أن يعطّل كل شيء لمدة أسبوع ـ إنه لا يستطيع الآن أن يعوضها في اليوم الذي يفترض أن تبدأ فيه الجهود الدبلوماسيَّة» وهذا الحوار المتبادل يميل إِلىٰ تأكيد وجهة النظر القائلة بأن كيسينجر رأى بالفعل ارتباطاً بين الجسر الجوي واحتمال وقف إطلاق النار مبكراً.

(39) Kissinger, Years of Upheaval, PP. 514, 515. الساعة الثانية عشرة والنصف من مساء 13 تشرين الأول/ أكتوبر استطاع كيسينجر إبلاغ دينيتيز بأن طائرات «سي ـ 5 أ» العملاقة =

وكانت الاعتبارات الرئيسية لهذه المرحلة من استراتيجية نيكسون ـ كيسينجر، هي إقناع السَّادات بأن حرب استنزاف طويلة تغذِّيها الأَسلحة السوڤييتية لن يُكتب لها النجاح، وكذلك أن تُبيّن للكرملين أن الولايات المتحدة، قادرة على مجاراة الشحنات العسكرية السوڤييتية إلىٰ الشرق الأَوسط. وفوق ذلك كله ينبغي أَلاّ يُسمح للسلاح السوڤييتي أن يقرِّر حصيلة القتال، وذلك من أجل المكانة العالمية لأَمريكا في المنطقة. ولم يكن ذلك يعني أن الولايات المتحدة باتت تفضّل الآن نصراً عسكرياً إِسرائيلياً كاملاً، بل يعني أن نجاحاً إِسرائيلياً على أَرض المعركة، قد أضحى عاملاً مهماً في إقناع العرب والسوڤييت بوضع حد للأعمال القتالية(40).

وكان نيكسون وكيسينجر يعيان احتمال ردّ فعل عربي معاد لنقل الأَسلحة عبر جسر جوي إلىٰ إسرائيل. فحتى تلك اللحظة من الأَزمة لم يكن ثمة مواجهة بين الولايات المتحدة والعالم العربي. ولم يكن «سلاح النفط» قد أُشهر بعد كما كان يخشى الكثيرون؛ كما لم تتعرّض حياة الأَمريكيين للخطر في أي بلد عربي، بما في ذلك ليبيا، التي كانت مصدراً لقلق مبكر، ولم يقطع أي بلد

---

= ستطير مباشرة إلىٰ إسرائيل لحين ترتيب مسألة تأجير الطائرات. كما أن 14 طائرة من طراز «اف ـ 4» ستكون في طريقها حالاً.

(40) من الصعوبة بمكان تحديد درجة التأثير الذي أحدثه الجسر الجوي الأَمريكي في الاستراتيجية الإِسرائيلية. ولقد توصلت من خلال لقاءات مع مسؤولين إِسرائيليين كبار إلىٰ أن تأثير الجسر الجوي على القرارات الاستراتيجية كان في أدنى حد على الجبهة السورية، وإن كان له أثر أكبر بصورة طفيفة على الجبهة المصرية. وكان عبور القناة يوم 12 تشرين الأول/ أكتوبر بتوصية جادة من بارليف انظر: (Herzog, War of Atonement, PP. 202-07.) وبعد النصر الإِسرائيلي في سيناء في 14 تشرين الأول/ أكتوبر كانت الأوامر ستصدر بذلك حتى بدون إعادة الإمداد بالأسلحة من الولايات المتّحدة. ولكن العبور ما كان ليستخدم بمثل هذا الإقدام إن لم تكن الأسلحة آتية في طريقها، وقد استخدمت بعض البنود، مثل صواريخ تاو ومافريك استخداماً مؤثِّراً تماماً في الأيام الأخيرة للقتال، وكادت تهدّد بالهزيمة الكاملة للجيش الثالث. ومن المفارقات أن الإمدادات الأَمريكيَّة جعلت إِسرائيل في وضع يمكنها من القيام بعمل كان كيسينجر يصر على منعه.

عربي علاقاتاته الديبلوماسية مع الولايات المتحدة، وكان السَّادات على اتصال مستمر بنيكسون عبر القناة الخلفية. وساعد النفوذ الأَمريكي لدى الملك حسين، على إبقاء الأردن خارج الحرب، وإن كانت قد أُرسلت قوة أردنية رمزية لترابط في سورية. وكان من الممكن أن يتغيَّر كل ذلك من جراء الجسر الجوي، ولكن نيكسون وكيسينجر كانا على استعداد للمخاطرة. وكان بوسعهما أن يقولا إن الجسر الجوي جاء رداً على التدخّل السوڤييتي السابق لصالح العرب، وأن واقع السياسة العالمية يحتم قيام الولايات المتحدة بالردّ.

في الساعة 12,30 بعد الظهر، بتوقيت واشنطن (6,30 مساء بتوقيت إسرائيل) وصلت أول طائرة نقل عملاقة من طراز سي ـ 5 (C - 5) إلىٰ مطار اللد، وبات يعمل الآن جسر جوي قادر على نقل ما يقارب ألف طن في اليوم، يتألّف من أربع أَو خمس رحلات لطائرات «سي ـ 5»، وما يقارب 12 ـ 15 رحلة جوية بطائرات سي ـ 141. كما استمرت طائرات العال في نقل الإمدادات العسكرية إلىٰ إسرائيل. وبالإضافة إلىٰ ذلك توجهت 12 طائرة نقل من طراز سي ـ 130 إلىٰ إسرائيل، وانضمّت إلىٰ سلاح الجو الإسرائيلي[41]. ومع استمرار عمليَّة الجسر الجوي بأقصى طاقتها، كانت واشنطن مستعدة للانتظار

---

(41) من 14 تشرين الأول/ أكتوبر وحتى وقف إطلاق النار في 25 منه، بلغ ما قدمته جهود إعادة الإمداد نحو 11 ألف طن من المعدات، وأربعين طائرة فانتوم «اف ـ 4»، وست وثلاثين طائرة «سكاي هوك» «أ ـ 4»، واثنتي عشرة طائرة نقل «سي ـ 130». ولم تشمل جهود إعادة الإمداد سوى أربع دبابات في الرحلات الأولى لطائرات «سي ـ 5» وأقل من عشرين دبابة أخرى تم إرسالها خلال عملية الجسر الجوي كلها. ومن 26 تشرين الأول/ أكتوبر إلىٰ نهاية الجسر الجوي في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، تم نقل 11 ألف طن أخرى من المعدات. وإجمالاً قامت الطائرات «سي ـ 5» بـ 147 طلعة على متنها 10800 طن، وقامت طائرات «سي ـ 141» بـ 421 طلعة حاملة 11500 طن. وفي نفس الفترة نقلت طائرات العال نحو 11 ألف طن من الإمدادات العسكرية إلىٰ إسرائيل في أكثر من 200 رحلة. وبحلول 15 تشرين الثاني/ نوفمبر بدأت طلائع السفن تصل إلىٰ إسرائيل حاملة الإمدادات، وأصبح الجسر الجوي غير ضروري. ويتضمن Aviation Week and Space Technology, vol 99 (December 10, 1973), PP. 16-19 معلومات عن عملية الجسر الجوي.

حتى تؤدي الوقائع الميدانية، إلىٰ تغيير الحسابات المصرية والسوفييتية.

في ذلك الوقت بدأت الولايات المتحدة تخطِّط لحظر نفطي عربي متوقع. ومن المعروف أن 12٪ فقط من الاستهلاك الأَمريكي للنفط، أو 5٪ من إجمالي الطاقة، يتكوّن من النفط الخام ومنتجاته المكرّرة يصل إلىٰ الولايات المتحدة بطريقة مباشرة أَو غير مباشرة من العالم العربي. ومن خلال تخفيض الطلب على النّفط، ومع قليل من إعادة توجيه الواردات، فإن التأثير العام لخطر النّفط العربي الانتقائي لن يكون له أثر يُذكر. ولكن إذا صاحب الحظر تخفيض شديد في الإِنتاج، فلن تكون الولايات المتحدة وحدها المتضرِّرة، بل ستتضرّر أيضاً كل من أوروبا واليابان. وبالتالي فقد بات التخطيط لاقتسام النّفط بين الحلفاء، بالإِضافة إلىٰ خطة محلية للطاقة، أمرين مطلوبين.

في الوقت الذي كانت تحط فيه أول طائرة سي ـ 5 في إِسرائيل بعد ظهر يوم 14 تشرين الأول/ أكتوبر كانت تجري المعركة الحاسمة للحرب على الجبهة المصرية، والتي كسبتها إِسرائيل. فقد أخفق الهجوم المصري على كل من ممري متلا والجدي، وخسرت مصر ما يزيد على مائتي مدرّعة. وكانت هذه هي المعركة التي رفض من أجلها السَّادات اقتراح وقف النار في المكان، وهو الاقتراح الذي قدَّمه السفير البريطاني في اليوم السابق(42). والآن وبعد أن حقق الإِسرائيليون هذا النصر، لم يعودوا مهتمين بوقف إطلاق النَّار الذي كانوا على استعداد لقبوله قبل يومين(43). وبدلاً من ذلك قرَّرت إِسرائيل، بعد أن اطمأنت إلىٰ استمرار تدفق العتاد الأَمريكي، القيام بعمليَّة عسكرية محفوفة بالمخاطر لاختراق قناة السويس. وإذا نجحت هذه العمليَّة، فإن من شأنها أن تؤدي إلىٰ تدمير مواقع الصواريخ المصرية، وهو ما سيؤدي بدوره إلىٰ انكشاف القوات البرية المصرية، وتعرّضها للقصف الجوي الإِسرائيلي. كما أن القوَّات

---

Heikal, Road to Ramadan, P. 224. (42)

Golan, Secret conversations of Kissinger, P. 67. (43)

المصرية في سيناء، ستواجه خطر انقطاع خطوط مواصلاتها، وتطويقها من قِبل الإِسرائيليين. كان ثمة لحظة حاسمة تقترب. فقد تقرَّر لتنفيذ العملية الإِسرائيلية ليلة 15/ 16 تشرين الأول/ أكتوبر.

عقد كيسينجر اجتماعات عمل صباحية لمجموعة العمل الخاصة في واشنطن في يومي 14 و15 تشرين الأول/ أكتوبر. وقام هذا الفريق، بالإِضافة إِلىٰ مناقشة موضوع النّفط، بتقييم تطورات الوضع العسكري والدبلوماسي. وفي 15 تشرين الأول/ أكتوبر أصبحت عمليَّة الجسر الجوي معروفة للجميع، وتردَّدت أصداؤها على نطاق واسع. وكان كيسينجر مندهشاً من اعتدال رد الفعل العربي. ومع أنه لم يتوقع أن يجتمع وزراء النّفط العرب في الكويت في اليوم التالي، لقطع النّفط عن الولايات المتحدة، إِلاَّ أنه كان يشعر بضرورة التخطيط للضغط المضاد على العرب، إذا ما أقدموا على ذلك. فالإدارة الأَمريكيَّة التي أضعفتها المشكلات السياسية الداخلية، لن تحتمل أن تبدو بمظهر الضعف أمام «ابتزاز» منتجي النّفط العرب.

وفيما يتعلَّق بالدور السوڤييتي في النِّزاع، كان كيسينجر يؤمن بنوع من توازن الضدين. وجاء جوزيف ألسوب كاتب الأعمدة الشهير في واشنطن الذي نُشر صباح 15 تشرين الأول/ أكتوبر، ليتهم السوڤييت بالتواطؤ مع العرب وبمعرفتهم مسبقاً بالجهد العسكري العربي. وكان كيسينجر يرتاب بالأمر، ولكنه كان يرى في الوقت نفسه أن السوڤييت ما زالوا مهتمين بالتوصل إِلىٰ تسوية دبلوماسيَّة. وقد أوضح السوڤييت في وقت مبكر من يوم 15 تشرين الأول/ أكتوبر، ربما بسبب الجسر الجوي الأَمريكي، أَو بسبب نتيجة معركة 14 تشرين الأول/ أكتوبر في سيناء، أَنَّهم يحاولون بجدِّيَّة إقناع العرب بقبول وقف إطلاق النَّار. وكان من المقرّر أن يتوجه رئيس الوزراء كوسيغين إِلىٰ القاهرة في اليوم التالي.

عمل كيسينجر على اللقاء مع الزيات وزير الخارجيَّة المصري يوم 16

تشرين الأول/ أكتوبر، وكان من المقرّر أن يلتقي نيكسون مع أربعة من وزراء الخارجيَّة العرب في 17 تشرين الأول/ أكتوبر. وبذلك تبقى القنوات الدبلوماسيَّة مفتوحة مع كل من العرب والسوفييت بالرغم من تصاعد تورط الدولتين العظميين في النِّزاع(44).

## المد يبدأ بالانحسار

كان يوم 16 تشرين الأول/ أكتوبر يوماً حاسماً بالنسبة للحرب والدبلوماسيَّة. فقد ألقى كل من الرئيس السَّادات، ورئيسة الوزراء مائير خطاباً هاماً يحدِّدان فيه سياستيهما. وكانت القوَّات الإِسرائيلية قد نجحت في عبور القناة بأعداد صغيرة، أخذت تتحرَّك باتجاه قواعد الصواريخ، مثيرة الفوضى العارمة في صفوف القوَّات المصرية. وكان كوسيغين في طريقة إِلىٰ القاهرة، في محاولة لإقناع السَّادات بوقف القتال، وكان لدى كيسينجر ما يجعله يشعر بأن الاستراتيجية الأَمريكيَّة كانت تعمل على نحو مثمر. وجاءت خطبة السَّادات معتدلة اللهجة، وتتضمَّن «رسالة مفتوحة» إِلىٰ نيكسون حول شروط مصر للسَّلام. وكانت الاتصالات السوفييتية قد ألمحت إِلىٰ مهمّة كوسيغين في اليوم السابق. وحتى تلك اللحظة لم يكن قد أُعلن بعد عن الحظر العربي للنفط. وكانت النجاحات العسكرية الإِسرائيلية، بالرغم من أن واشنطن لم تخطّط لها

(44) أبدى نيكسون تعليقات ارتجالية يوم 15 تشرين الأول/ أكتوبر في احتفال وسام الشرف نتج عنها بعض الذعر في الدوائر الدبلوماسيَّة العربية، إذ قال إن السياسة الأَمريكيَّة هي «مثل السياسة التي انتهجناها عام 1958 عندما كان الأمر يتعلَّق بلبنان، وهي مثل السياسة التي انتهجناها عام 1970 عندما كان الأمر يتعلق بالأردن. إن سياسة الولايات المتّحدة في الشرق الأَوسط هي ببساطة كما يلي: إننا نقف مع حق كل أمة في الشرق الأَوسط في المحافظة على استقلالها وأمنها. إننا نريد لهذا القتال أن ينتهي. إننا نريد أن ينتهي القتال على أساس يمكننا معه بناء سلام دائم». Weekly Compilation of Presidential Documents, vol. 9 (October 22, 1973), P. 1251. وقد أثارت إشارة الرئيس إِلىٰ لبنان والأردن شبح التدخل العسكري الأَمريكي. والأرجح أن نيكسون كان يشير ببساطة إِلىٰ الأَزمتين الأخريين في الشرق الأَوسط اللتين تدّخل فيهما شخصياً.

على وجه الخصوص، أَو تتعمّدها، توافق رأي كيسينجر بأنّه لا بد من إقناع السَّادات، بوقف إطلاق النَّار عن طريق تطورات ميدانية. ومن الأهمية بمكان، أن يتوقف القتال في اللحظة التي لا تزال فيها جميع الأطراف قادرة على الخروج من المعركة دون مساس بمصالحهم الحيوية وكرامتهم.

في اجتماع مجموعة العمل الخاصة في واشنطن صباح الثلاثاء 16 تشرين الأول/ أكتوبر، تابع كيسينجر حماسته لأهداف الجسر الجوي، وحاول أن يقلل من أهميته في سياق النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي. والأكثر من ذلك أنه أكَّد على أن السوڤييت يجب أن يعرفوا، أن الولايات المتحدة تستطيع أن تزوّد بالإمدادات بأكثر مما يستطيعون. وعندما تحوَّلت المجموعة بأنظارها إِلىٰ الشرق الأَوسط ثانية، راحت تتصدَّى لمسألة المساعدات التي تقدّم لإِسرائيل، من أجل تمويل الأَسلحة التي ترسل إليها. ورأى بعض أفراد «المجموعة»، أن الوقت قد حان لتحقيق أعلى رصيد لإِسرائيل، لأن مواقف كل من الولايات المتحدة وإِسرائيل، لا بد أن تتباعد عند بدء الجهود الدبلوماسيَّة بعد ذلك. ودعا كيسينجر إِلىٰ تقديم مساعدة ضخمة إِلىٰ إِسرائيل ـ بحدود ثلاثة مليارات دولار ـ بالإِضافة إِلىٰ 500 مليون دولار إِلىٰ كامبوديا ودول أخرى، مما ينبي عن فارق كبير. وفي رأيه أن الولايات المتحدة قد دفعت الثمن للعرب، وأن تقديم فاتورة مساعدة ضخمة لإِسرائيل لن تضيف ضرراً يُذكر.

ولعل كيسينجر قد راجع أفكاره قليلاً، عند تلقيه رسالة عند ظهر ذلك اليوم من الملك فيصل، رداً على رسالته بشأن الجسر الجوي إِلىٰ إِسرائيل. كان الملك «مستاء» من التصرّف الأَمريكي، ورأى أن على الولايات المتحدة أن تتوقَّف عن إرسال الأَسلحة، وأن تطالب إِسرائيل بالانسحاب، وإِلاَّ فإن العلاقات الأَمريكيَّة ـ السعودية ستصبح «فاترة». (ومع ذلك استمرت المساعدات صعوداً، وفي 19 تشرين الأول/ أكتوبر طالب الرئيس نيكسون رسمياً بمساعدة لإِسرائيل مقدارها 2,2 بليون دولار. وفي اليوم التالي أعلن

الملك فيصل، حظر النّفط عن الولايات المتحدة بالإِضافة إِلىٰ خفض كبير في الإِنتاج. ويتساءل كيسينجز في استرجاع لأحداث الماضي، ما إِذا كان قد ضغط كثيراً على العرب بطلب معونة 2,2 بليون دولار لإِسرائيل، في الوقت الذي كان فيه الوضع العسكري يتحوَّل لصالحها).

خُصِّص معظم اليوم التالي ـ 17 تشرين الأول/ أكتوبر ـ لإجراء محادثات مع وزراء خارجيَّة المغرب، والجزائر والمملكة العربية السعودية والكويت. فقد التقى كيسينجر بعد الساعة العاشرة صباحاً بقليل، مع وزراء الخارجيَّة الأربعة في مكتبه في البيت الأَبيض[45]. واستمع إِلىٰ وزير الخارجيَّة السعودي وهو يشرح المطالب العربية: تسوية فورية للنزاع تقوم على أساس الانسحاب الإِسرائيلي الكامل من الأَراضي التي احتُلّت عام 1967، وإعادة الحقوق الفلسطينية وفقاً لقرار الأُمم المتَّحدة 242. ثم شرح كيسينجر أن السياسة الأَمريكيَّة الأساسية الآن، هي وقف القتال الجاري ومنع انتشاره. وبعد وقف الحرب سوف تنهمك الولايات المتحدة في مجهود دبلوماسي، من أجل تحقيق سلام عادل ودائم. ولهذا فإن العلاقات الأَمريكيَّة العربية ينبغي أن تظل قوية قدر الإِمكان. لقد خلق العرب واقعاً جديداً في الشرق الأَوسط، وقد حان الوقت للقيام بجهد دبلوماسي.

وفي الساعة 11,10 صباحاً بدأ الرئيس نيكسون حديثه مع وزراء الخارجيَّة العرب الأربعة. وشرع عمر السقاف، الممثِّل السعودي، في شرح الموقف العربي الجماعي ثانية، مؤكّداً على المسؤولية الأَمريكيَّة في إجبار إِسرائيل على الانسحاب إِلىٰ خطوط 1967. واستشهد بالتاريخ الطويل للصداقة العربية ـ الأَمريكيَّة وناشد الولايات المتحدة التمسّك بمبدأ وحدة أَراضي جميع الدول في المنطقة. ورد نيكسون بالإِشارة إِلىٰ زياراته للشرق الأَوسط، ولقائه مع عدد من

---

(45) يقدم كتاب Heikal, Road To Ramadan, PP. 232-34 رواية محرفة بعض الشيء لهذه الأحاديث، ولكنها تغطي غالبية النقاط الرئيسية.

الزعماء العرب، ورغبته في السفر ثانية إِلىٰ المنطقة عندما تتحقَّق التسوية السلمية. وقال مردداً أفكار كيسينجر بأن الولايات المتحدة تعمل الآن من أجل وقف إطلاق النَّار، ثم تنهمك بعد ذلك في دبلوماسيَّة نشيطة. ونفى أن تكون السياسات الداخلية ذات تأثير على سياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق الأَوسط. وحثّ العرب على الثقة بكيسينجر على الرغم من خلفيته اليهوديَّة. واختتم حديثه بالوعد أن تعمل الولايات المتحدة، من أجل «تطبيق القرار 242» بعد وقف إطلاق النَّار، ولكنَّه أكَّد على أنَّه لا يستطيع أن يعد بأن تنسحب إِسرائيل إِلىٰ خطوط 1967.

كان شعور كيسينجر بصورة عامَّة أن اللقائين سارا على ما يرام. وفي اجتماع «مجموعة العمل الخاصَّة» بعد الظهر أكَّد كيسينجر أنَّه لم يعد يتوقع أن يقطع العرب نفطهم عن الولايات المتحدة. ومن دواعي السخرية أنَّه فيما كان يتوصل إِلىٰ هذا الاستنتاج المتفائل، كان وزراء النفط العرب المجتمعون في الكويت، يعلنون أن إنتاج النّفط سيخفَّض بمقدار 5٪ في كل شهر، إِلىٰ أن تنسحب إِسرائيل من جميع الأَراضي العربية. وبعد ثلاثة أيام دفع الملك فيصل الأمور إِلىٰ مدى أبعد مطالباً بخفض فوري مقداره 10٪، وبفرض حظر على شحنات النّفط إِلىٰ كل من الولايات المتحدة وهولنده.

على الصعيد الدبلوماسي، كانت نقطة التقدّم الوحيدة جراء زيارة كوسيغين إِلىٰ القاهرة، هي طلب سوڤييتي لمعرفة وجهة النظر الأَمريكيَّة حول وقف إطلاق النَّار في المكان، الذي تم التوصل إليه مرتبطاً بالقرار 242[46]. وكان الرد الأَمريكي إيجابياً، ولكن الولايات المتحدة طلبت اقتراحاً محدداً. وقد نقل الموقف السوڤييتي إِلىٰ السفير دينتيز الذي نقله بدوره إِلىٰ بلاده، ولكن غولدا مائير وجدته غير مقبول. فبدلاً من ربط وقف إطلاق النَّار في المكان بالقرار 242، فضَّل الإِسرائيليون ربطه بمفاوضات مباشرة بين الأطراف[47]. ولم

(46) Golan, Secret Conversations of Kissinger, P. 70.

(47) المصدر السابق، ص 72.

يأت اليوم التالي بتغيير يُذكر، فالسادات كان ما يزال غير مستعد للتوقف.

بدأ النشاط الدبلوماسي، كما توقَّع كيسينجر، يوم 19 تشرين الأول/ أكتوبر، بعد وقت قصير من عودة كوسيغين إِلىٰ موسكو قادماً من القاهرة[48]. وفي الصباح وصلت إِلىٰ البيت الأَبيض رسالة من بريجينيف، يطلب فيها إجراء مشاورات عاجلة حول أَزمة الشرق الأَوسط، وأن يأتي كيسينجر إِلىٰ موسكو بصورة عاجلة، «فالوقت له أهمية جوهرية»[49]. وشعر كيسينجر الآن أن وقف إطلاق النَّار ينبغي أن يتم على وجه السرعة. وألمح في محادثاته مع دينيتز أنه بموافقته على الذهاب إِلىٰ موسكو، سيكون قادراً على أن يُكسب إِسرائيل بضعة أيام أخرى لإنجاز عملياتها العسكرية[50]. في حين أكَّد دينيتز عن الحاجة إِلىٰ الربط ما بين وقف إطلاق النَّار والمفاوضات[51].

وفي وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم، قدَّمت الإِدارة إِلىٰ الكونغرس طلباً بمساعدة قدرها 2,2 بليون دولار. مما أظهر أن الولايات المتحدة كانت تحاول الوصول إِلىٰ «خاتمة سريعة جداً ومشرِّفة تقاس بالأيام لا بالأسابيع».

## محادثات موسكو

بغضّ النظر عمّا قاله كيسينجر لدينيتز، فإن الهدف الأساسي لزيارته إِلىٰ موسكو لم يكن كسب الوقت لإِسرائيل لتحقيق نجاحات ميدانية، بل للحصول على موافقة سوڤييتية عربية، على قرار لوقف إطلاق النَّار، يكون أساساً لجهد دبلوماسي لاحق. وإذا ما بقي الموقف السوڤييتي والعربي محصوراً بصيغة غير

---

(48) غادر كوسيجين القاهرة في الساعة الثانية وخمس وخمسين دقيقة صباحاً بتوقيت واشنطن يوم 19 تشرين الأول/ أكتوبر.

(49) Kissinger, Years of Upheaval, P. 542.

(50) Golan, Secret Conversations of Kissinger, P. 75.

(51) Kalb and Kalb, Kissinger, PP. 481; and Ze'ev Schiff, October Earthquake: Yom Kippur, 1973 (Tel Aviv: University Publishing Projects, 1974), P. 264.

مقبولة، فقد كان كيسينجر عندئذ مستعداً للانتظار، مفترضاً أن تقدم الإِسرائيليين في الضفة الغربية للقناة، كفيل في النهاية بإحداث تغيير. ومن جهة ثانية إذا كان بريجينيف والسَّادات مستعدين لمجرد وقف إطلاق النَّار، عندئذ سيضغط كيسينجر لإحداث وقف سريع للأعمال القتالية. فهو لم يكن له مصلحة في إذلال السَّادات، وخاصة بسبب اللهجة المشجعة للاتصالات الأَمريكيَّة ـ المصرية المتبادلة على مدى الأسبوعين الفائتين. كما لم يكن راغباً في إكراه السوڤييت على الاختيار ما بين الوقوف جانباً، وهم يرون المتعاونين معهم ينهزمون أمام إِسرائيل بأَسلحة أَمريكيَّة، أَو التدخّل عسكرياً إِلىٰ جانب العرب مع ما سيرافق ذلك من أخطار مواجهة نووية.

كان الحل البارع هو التوصّل إِلىٰ وقف النار في اللحظة الملائمة. وحتى تحين تلك اللحظة كان على الإِسرائيليين أن يتقدَّموا ميدانياً، ولكن كيسينجر شعر أن إِسرائيل ينبغي أن تكون مستعدة للتوقف، إذا ما توصّلت القوّتان العظميان إِلىٰ اتفاق لوقف إطلاق النَّار. ففي نهاية الأمر لن تقتصر المخاطر على الشرق الأَوسط، بل سيكون لها طابع عالمي أيضاً، وإذا لزم الأمر سيكون كيسينجر مستعداً للضغط بشدَّة على الإِسرائيليين.

تلقَّى كيسينجر أثناء رحلته الجوية إِلىٰ موسكو رسالتين عاجلتين، تخبره الأولى منهما بالقرار السعودي بحظر شحنات النّفط إِلىٰ الولايات المتحدة. أمَّا الرسالة الثانية فكانت من نيكسون موجَّهة إِلىٰ بريجينيف، يبيِّن فيها أن كيسينجر لديه مطلق الصلاحية في التفاوض. ويزعم كيسينجر أنه استاء من هذا الإجراء غير العادي، إذ أنه حرمه من استخدام مناورة العودة إِلىٰ واشنطن للتشاور قبل اتخاذ القرارات النهائية[52].

بدأت المباحثات الأَمريكيَّة ـ السوڤييتية الحاسمة في موسكو في 21

(52) Kissinger, Years of Upheaval, PP. 546-48.

تشرين الأول/ أكتوبر عند حوالي الساعة الحادية عشرة قبل الظهر، واستمرّت أربع ساعات فقط، وقد حاول السوڤييت في بداية الأمر، ربط وقف إطلاق النَّار بدعوة إسرائيل بصورة ما إلىٰ الانسحاب من جميع الأَراضي العربية، مع ضمانات تقدّمها الدولتان العظميان، إلاَّ أنَّهم لم يلبثوا أن غيَّروا موقفهم التفاوضي؛ فقد كان الوقت عاملاً حاسماً، وكان أصدقاؤهم يتعرَّضون للخطر. وفي النهاية وافق بريجينيف على مجرد وقف لإطلاق النَّار، مع دعوة لتنفيذ قرار مجلس الأَمن 242، كما وافق، تحت إلحاح أَمريكي، على مفاوضات بين الفرقاء تحت رعاية مناسبة[53]. وبالإِضافة إلىٰ ذلك، وافق الطرفان على أن يترأسا معاً مؤتمراً للسَّلام يُعقد فيما بعد، وأن يتبادل الطرفان أسرى الحرب فور وقف إطلاق النَّار.

وعند ظهيرة يوم 21 تشرين الأول/ أكتوبر، بتوقيت واشنطن، وافق الطرفان الولايات المتحدة والاتّحاد السوڤييتي على نص قرار لوقف إطلاق النَّار. وبات على كيسينجر الآن أن يحثّ إِسرائيل على القبول به. وبعد الظهر اتصل ألكسندر هيغ، الذي أصبح الآن رئيس موظفي البيت الأَبيض، بالسفير دينيتز هاتفياً ليطلعه على النّص المقترح للقرار. وأُبلغ دينيتز بأن فسحة الوقت ضيقة، وأنه لا يمكن إدخال تعديلات. وفي الساعة التاسعة ليلاً، قبل وقت قصير من انعقاد مجلس الأَمن، قرَّر مجلس الوزراء الإِسرائيلي القبول بقرار وقف النار. وطلبت مائير في رسالتها، التي تبلغ نيكسون بقرار إِسرائيل، أن يتوقف كيسينجر في تل أبيب، في طريق عودته من موسكو، لإجراء مشاورات.

اجتمع مجلس الأَمن في الساعة العاشرة ليلاً، وبعد ساعتين و50 دقيقة، أي في الساعة 12,50 من صباح يوم 22 تشرين الأول/ أكتوبر أجاز القرار 338

---

(53) وافق الطرفان في اتِّفاقية جانبية على أن «الرعاية الملائمة» تعني أن «المفاوضات بين الأطراف المعنية ستجري بالمشاركة الإيجابية من جانب الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفييتي في البداية، ثم بعد ذلك عندما يجري تناول المسائل الرئيسية الخاصة بالتسوية». انظر المصدر السابق، ص 559.

الداعي إلىٰ وقف إطلاق النَّار والمفاوضات[54]. وكان يتوجب وقف إطلاق النَّار على كافة الجبهات في غضون اثنتي عشرة ساعة.

غادر كيسينجر موسكو صباح يوم 22 تشرين الأول/ أكتوبر، متوجهاً إلىٰ تل أبيب[55]، حيث وصلها الساعة 12,45 بعد منتصف الظهيرة بتوقيت الشرق الأَوسط (الساعة 6,45 مساء بتوقيت واشنطن). ولم يكن وقف إطلاق النَّار قد سرى بعد. وأصر كيسينجر في محادثاته مع مائير، على أن تتحرَّك إسرائيل إلىٰ مواقع دفاعية، وألاّ تخرق وقف إطلاق النَّار. وزعم فيما بعد أنَّه كان حازماً جداً مع الإِسرائيليين بشأن تلك المسألة، وأن رئيسة الوزراء مائير ووزير الدفاع دايان ووزير الخارجيَّة إيبان، فضلاً عن المؤسَّسة العسكرية الإِسرائيلية، قد وافقوا على أن إِسرائيل لن تحقِّق المزيد من المكاسب عن طريق القتال[56]. وأكَّد كيسينجر على أن القرار، دعا لأول مرة إلىٰ إجراء مفاوضات بين إِسرائيل والعرب. كما أكَّد لمائير على عدم وجود تفاهم سري أَمريكي ـ سوڤييتي. وظل القرار المبهم 242 دليل عمل للجهود الدبلوماسيَّة القادمة. ووعد كيسينجر بأنه لن يتم إضعاف موقف إِسرائيل في المساومة مسبقاً، وباستمرار تدفق السِّلاح.

---

(54) انظر نص قراري الأُمم المتَّحدة في مرجع سابق.

(55) عندما علم السادات بأن كيسينجر سيتوقف في إِسرائيل، وجّه له الدعوة للقدوم إلىٰ مصر أيضاً. واعتذر كيسينجر، ولكنه أعرب عن أمله في أن يتمكّن من زيارة القاهرة قريباً Heikal, Road to Ramadan, PP. 248-4.

(56) يقول كتاب Golan, Secret Conversations of Kissinger, PP. 84-87 إن كيسينجر ألمح إلىٰ أن إِسرائيل لن تكون مطالبة بالالتزام الصارم بوقف إطلاق النار. وجاء في Kissinger, Years of Upheaval, P. 569 أن كيسينجر أبلغ الإِسرائيليين بأن «تفويت» الموعد النهائي لوقف إطلاق النار بضع ساعات أثناء عودته بالطائرة لبلاده، لن يكون مشكلة. ويقول جوزيف سيسكو في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجيَّة لمجلس النواب في 3 كانون الأول/ ديسمبر 1973، «إن الإِسرائيليين كانوا مثل المصريين يتوقون لوقف إطلاق النار في الوقت الذي تقرر فيه ذلك (22 تشرين الأول/ أكتوبر)». Emergency Security Assistance Act of 1973, Hearings before the committee of Foreign Affairs of the House of Representatives, 93 Cong. 1 sess. (GPO, 1973), P. 56. وانظر أيضاً Walter Laqueur Confrontation (Quadrangle, 1974) P. 194 وMaariv, October 26, 1973.

وغادر كيسينجر إسرائيل بعد خمس ساعات من وصوله، وهو يشعر بأن إسرائيل سوف تلتزم بوقف إطلاق النَّار(57). وبعد ساعة من مغادرته، أي في الساعة 6,50 بعد الظهر، بتوقيت الشرق الأوسط، سكتت المدافع، ولكن ذلك لم يدم طويلاً.

## نحو المواجهة

كان لدى نيكسون وكيسينجر ـ بتحقيق وقف إطلاق النَّار في 22 تشرين الأول/ أكتوبر ـ ما يبرِّر الشعور بالرِّضى. فقد تم وضع حد لأَزمة طويلة، وخطيرة بدون مواجهة أَمريكيَّة ـ سوفييتية. وحقَّق كل طرف من أطراف النِّزاع بعض المكاسب لتوازن خسائره الجسيمة، مما قد يجعل آفاق مفاوضات السَّلام تبدو جيدة. وحتى حظر النّفط، رغم ما يثير من استفزاز، بدا يمكن معالجته.

بعد وصول كيسينجر إلىٰ مكتبه صباح يوم الثلاثاء 23 تشرين الأول/ أكتوبر، اتصل به السوفييت ليبلغوه بأن إسرائيل تخرق وقف إطلاق النَّار(58). انزعج كيسينجر. وكان قد أحس بالمرارة في صفوف العسكريين الإسرائيليين لحرمانهم من النصر. كما كان قد أبلغ السوفييت بأن إسرائيل سوف تحترم وقف النار، وعندما اتصل بدينيتز ليبلغه باتهامات السوفييت، حرص على أن يوضح له أن على إسرائيل، ألا تحاول تدمير الجيش المصري الثالث شبه المُحاصَر.

أدرك كيسينجر منذ بداية الأَزمة أن مصداقية أَمريكا لدى العرب، ستكون موضع اختبار في ظل ظروف كهذه. فإذا وقفت الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي وهي تشاهد تدمير الجيش الثالث بالأَسلحة الأَمريكيَّة الواردة حديثاً، فإن

---

(57) اتصل كيسينجر أثناء توقفه في لندن بالسوفييت، يحثّهم على الضغط على سوريا لإلغاء هجوم مزمع في اليوم التالي.

(58) Kabl and Kalb, Kissinger, P. 486.

مستقبل كيسينجر كصانع للسلام سيكون موضع خطر شديد. إذ لم يعد من المهم الآن معرفة مَن مِن الطرفين يعتبر مسؤولاً من الناحية الفنية عن إطلاق النار أولاً بعد بدء سريان وقف النار. وما كان واضحاً أن القوّات الإسرائيلية هي التي كانت تتقدَّم وراء خطوط 22 تشرين الأول/ أكتوبر لوقف إطلاق النَّار. ومع هذا فإن كيسينجر، رغم قلقه، لم يكن يشعر بالخطر بعد.

بدأ كيسينجر يوم الأبعاء 24 تشرين الأول/ أكتوبر سلسلة من المكالمات مع المصريين والإسرائيليين والسوڤييت. وكان السَّادات الآن على اتصال متكرر مع نيكسون حتى بشأن الأمور الصغيرة[59]. وقد طلب مساعدة الرئيس لحمل الإسرائيليين على السماح بإيصال الإمدادات الطبية والطعام، إلىٰ قوّات الجيش الثالث المُحَاصَر تقريباً. كما طلب حضور الملحق العسكري الأمريكي في تل أبيب، للتأكّد من تقيد إسرائيل بوقف النار. وكان كيسينجر مستعداً للتعاون. وهتف لدينيتز طالباً منه أن تحترم إسرائيل وقف النار، وأن تسمح بوصول الإمدادات إلىٰ قوّات الجيش الثالث[60].

وعند العصر بلغ واشنطن أن السَّادات وجّه نداء علنياً إلىٰ كل من الولايات المتحدة والاتّحاد السوڤييتي، لإرسال قوّات إلىٰ الشرق الأوسط لمراقبة وقف إطلاق النَّار. وسرعان ما أصدر البيت الأبيض بياناً يُعلن فيه رفض فكرة إرسال قوّات من قِبل الدولتين العظميين إلىٰ المنطقة. وبعد ذلك بوقت قصير اجتمع كيسينجر مع دوبرينين في مقر وزارة الخارجيَّة لمناقشة عقد مؤتمر للسلام، ووافقا على أن يُعقد المؤتمر في جنيف، كما بحثا في أمور إجرائية أخرى. ونفى دوبروينين اهتمام السوڤييت بإرسال قوّات إلىٰ الشرق الأوسط

---

(59) نشر كتاب Heikal, Road to Ramadan, PP. 251-52 نص خطابين من نيكسون إلىٰ السادات في 24 تشرين الأول/ أكتوبر. وبالإضافة إلىٰ ذلك، كتب نيكسون إلىٰ السادات في 23 تشرين الأول/ أكتوبر ليوضح أن الولايات المتّحدة ألزمت نفسها فقط بالاشتراك في عملية تستهدف تحقيق تسوية سياسية، ولكنها لا تضمن أية نتيجة محددة لهذه العملية.

(60) Kalb and Kalb, Kissinger, P. 488.

استجابة لطلب السَّادات. وانتهى الاجتماع بجو ودِّي، ولم تكن ثمة إشارة إِلىٰ أَزمة وشيكة[61].

بعد ثلاث ساعات، أي في الساعة 7,05 مساء اتصل دوبرينين بكيسينجر هاتفياً ليخبره أن السوڤييت، يؤيِّدون فكرة قوَّات حفظ للسلام مشتركة إذا طالبت دول عدم الانحياز بذلك. ثم اتصل مرة أخرى بعد قليل ليقول، إن السوڤييت يبحثون التقدم بقرار يتضمن ذلك. أثارت هاتان الرسالتان قلقاً بالغاً في واشنطن. وفي الساعة 9,35 ليلاً اتصل دوبرينين بكيسينجر ليبلغه رسالة «عاجلة جداً» من بريجينيف إِلىٰ نيكسون. وأخذ يقرأ نص الرسالة ببطء على الهاتف. بدأت الرسالة بالإِشارة، إِلىٰ أن إِسرائيل ما تزال مستمرة في خرق وقف إطلاق النَّار، مما يعني تحدياً لكل من الولايات المتحدة والاتّحاد السوڤييتي. وأكَّد بريجينيف على الحاجة إِلىٰ «تطبيق» قرار وقف إطلاق النَّار، ودعا الولايات المتحدة للانضمام إِلىٰ موسكو «لفرض تنفيذ وقف إطلاق النَّار بدون تأخير». ثم جاء التهديد: «سأقول بصراحة إنَّكم إذا رأيتم استحالة العمل المشترك معنا في هذا الشأن، فإننا سنُواجه بضرورة النظر على وجه السرعة، في مسألة اتخاذ الخطوات المناسبة بصورة منفردة. فنحن لا نستطيع أن نسمح بخروقات تعسفية من جانب إِسرائيل»[62]. وسارع كيسينجر إِلىٰ نقل الرسالة إِلىٰ نيكسون عن طريق هيغ. وتدل سجلات الرئيس على أنَّه تحدّث مع هيغ نحو عشرين دقيقة، عند حوالي الساعة 10,30 ليلاً. وكان ذلك هو اتصال نيكسون الوحيد بمستشاريه حتى صباح اليوم التالي. وقد ذكر أن نيكسون فوَّض كيسينجر باتخاذ أي إجراء ضروري، بما في ذلك إعلان حالة الاستنفار العسكري[63]. ثم دعا كيسينجر إِلىٰ انعقاد جلسة خاصة لمجلس الأَمن القومي.

(61) المصدر السابق، ص 489.

(62) Kissinger, Years of Upheaval, PP. 575-83.

(63) Nixon, RN, P. 938.

مما لا شك فيه أن الموقف بات خطيراً. إذ لم يكن أحد يعرف ماذا ينوي الاتّحاد السوفييتي أن يفعل، ولكن مذكرة بريجينيف كانت تعني على نحو لا يحتمل الخطأ، أنّه عازم على عدم السماح لإسرائيل بتدمير الجيش المصري الثالث. أدرك كيسينجر صعوبة الموقف بالنسبة للسوفييت، والضغوط التي يتعرَّضون لها من أجل التحرّك. كانت مكانتهم كدولة عظمى في الميزان، وهو ما يستطيع كيسينجر أن يدركه. ولكن هل كان لدى السوفييت قدرة على التدخّل مهما كانت مقاصدهم؟ والجواب نعم بالتأكيد. فطائرات النقل التي حملت العتاد العسكري إلىٰ الشرق الأوسط، قد عادت جميعها إلىٰ الاتّحاد السوفييتي ويمكن أن تستخدم لنقل القوات. وكان هناك 7 فرق محمولة جواً على الأقل في حالة استنفار كامل[64]. كما كانت هناك سفينتان تحملان قوارب برمائية ضمن الأسطول السوفييتي شرق المتوسط.

ومع أن تدخّلاً سوفييتياً واسع النطاق كان لا يزال أمراً يصعب تصوره، رغم هذه المجموعة من الدوافع والقدرات، فقد كان بوسع موسكو أن تلجأ إلىٰ بعض استعراضات القوة العسكرية الفعَّالة ذات عواقب متفجرة سياسياً، وربما عسكرياً أيضاً. فقد كان بوسعها مثلاً إرسال قوة «حفظ سلام» صغيرة لتوصيل الإمدادات إلىٰ قوّات الجيش الثالث المُحاصَرة. فهل يطلق الإسرائيليون النار على القوّات السوفييتية في مثل هذه الظروف؟ وإذا حدث ذلك فسيجد السوفييت أنفسهم مضطرين للرد على نطاق أوسع. وإذا لم يفعلوا ذلك فإن الهيبة السوفييتية ستكتسب دفعة قوية، في كل لحظة من لحظات العلاقات الأَمريكيَّة ـ العربية.

توصل كيسينجر والمشاركون الآخرون في اجتماع مجلس الأَمن القومي إلىٰ استنتاجين: ينبغي ألا يتوهم السوفييت، الذين لم يأخذوا التحذيرات

(64) لوحظت لأول مرة في 11 تشرين الأول/ أكتوبر حالة الاستنفار القصوى لسبع فرق سوفييتية محمولة جواً. وتم تغيير حالة الاستنفار في 23 تشرين الأول/ أكتوبر. انظر «Secretary of Defense Schlesinger's News Conference of October 26,» PP. 617-26.

الأَمريكيَّة بشأن إدخال قوَّاتهم على محمل الجد، أن الولايات المتحدة ليس لديها القدرة والإرادة على الردّ على أي تحرك قد يقومون به. وتأكيداً لهذه القدرة تقرّر وضع القوّات العسكرية الأَمريكيَّة في الدرجة الثالثة من الاستنفار، مما كان يعني إلغاء الإجازات وتعزيز الاستعداد. وكذلك وُضعت القيادة الجوية الاستراتيجية في حالة استنفار أعلى من الدرجة الرابعة. ولم تكن هناك حاجة لإحداث تغيير بالنسبة للأسطول السادس الذي كان في حالة استنفار بالفعل من الدرجة الثالثة. وبالرغم من أن هذه الاستعدادات كانت أقل من التحضير لحرب، إلاَّ أن هذه التحركات كانت واضحة بما يكفي، لإظهار الإصرار الأَمريكي على العمل عند الضرورة أمام السوڤييت. ولكن إذا أمكن حل المسألة بسرعة فسيكون من السهل تغيير حالة الإنذار(65).

كان كيسينجر حريصاً، كما كان الحال منذ بداية الأَزمة، على ألا تبدو فضيحة ووترغيت وكأنَّها تعطل مسيرة السياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة. وكان يرى أن زيادة النشاط في هذا المجال أفضل من تقليصه. ولتأكيد معنى الاستنفار بعث كيسينجر برسالة إِلىٰ بريجينيف، باسم الرئيس نيكسون، يقول فيها إن إرسال قوّات سوڤييتية إِلىٰ الشرق الأَوسط سوف يُعتبر خرقاً للمادة الثانية من اتفاق منع الحرب النووية الموقع في 22 حزيران / يونيو 1973.

قبل التهديد السوڤييتي بالتدخل، كان كيسينجر وزملاؤه يرون أن على

(65) كان من الاعتبارات الأخرى التي ربما تكون قد أسهمت في قرار إعلان الاستنفار العالمي وصول تقرير من المخابرات مساء 24 تشرين الأول/ أكتوبر بأن سفينة سوفييتية مشتبه في أمرها أطلقت عادم النيوترون أثناء عبورها مضيق البوسفور في 22 تشرين الأول/ أكتوبر وهي في طريقها إِلىٰ الإسكندرية. واعتقد البعض أن ذلك قد يشير إِلىٰ أن السوفييت يدخلون رؤوساً نووية إِلىٰ مصر. ويشير كيسنجر في Years of Upheaval, P. 584 إِلىٰ بعض المؤشرات المنذرة بالسوء»، ولعله كان يومىء إِلىٰ هذا التقرير. انظر أيضا «Secretary Schlesinger's News Conference of October 26»; Raymond L. Garthoff, Détente and Confrontation: American-Soviet Relations form Nixon to Reagan (Brookings, 1985), P. 378; and Dowty. Middle East Crisis, P. 275.

إسرائيل أن توقف تقدمها على الجبهة المصرية. وأُبلغ الإسرائيليون بعبارات واضحة أن الولايات المتحدة، لن تسمح بتدمير الجيش الثالث(66). ولكن التهديد السوڤييتي قد خلق عاملاً جديداً، ويبدو أن كيسينجر قد أشار إلىٰ الإسرائيليين بأن عليهم الاستعداد للتحرّك ضد الجيش الثالث، إذا ما حاولت القوّات السوڤييتية التدخّل(67).

وفي صباح 25 تشرين الأول/ أكتوبر، فيما كان معظم الأمَريكيين يقفون لأول مرة على الاستنفار ويتساءلون عن معناه(68)، التقى كيسينجر مع نيكسون وأجريا حديثاً مطولاً(69). وكانت قد توفرت الآن بعض المعلومات الجديدة. فقد ورد من السّادات المزيد من الرسائل التي تنفي خرق وقف النار، وتؤكد ثانية على الحاجة إلىٰ قوّات أَمريكيّة وسوڤييتية لفرض وقف إطلاق النّار. وبالإضافة إلىٰ ذلك كانت عدة سفن من الأسطول السوڤييتي، بما فيها سفينة

---

(66) نقل عن ديان بعد ذلك قوله إن كيسينجر هدَّد بإرسال قوات أَمريكيَّة لإعادة تزويد قوَّات الجيش الثالث بالمؤن. وأكَّد إسرائيليون آخرون بما في ذلك إيبان بأن كيسينجر قال إن السوفييت قد يحاولون توفير الإمدادات للقوَّات المصرية. ويبدو أن القول الأخير أقرب إلىٰ المعقولية، ولعل ذلك بإضافة تهديد ضمني بعدم مساعدة الإسرائيليين إذا وجدوا أنفسهم في مواجهة مع السوفييت بشأن مصير قوات الجيش الثالث. وقد نُوقش هذا في: Theodore Draper, «The United States and Israel: Tilt in the llgs ,» Commentary, vol. 59 (April 1975), PP. 29-45 and the exchange of letters in Commentary, vol 60 (September 1975), PP. 18-24. وجاء في Moshe Dayan, Moshe Dayan Story of My Life (William Morrow, 1976), P. 544 أن الأَمريكيين «تقريباً وجَّهوا للإسرائيليين إنذار بالسماح بمرور المؤن إلىٰ قوات الجيش الثالث، ولكنَّه لا يدخل في التفاصيل.

(67) انـظـر Richard Ned Lebow and Janice Gross Stein, «We All Lost the Cold War,» draft, April 1992 chap. 12, P. 21. (تنشره دار جامعة برنستون في 1994).

(68) طبقاً للمصدر السابق، الفصل 12، رفض كيسينجر التعليق عندما سئل في حديث معه عما إذا كان نيكسون، وفق الاعتقاد السائد، عاجزاً عن المشاركة في الاجتماع لأنه أفرط في الشراب ذلك المساء.

(69) Kissinger, Years of Upheaval. P. 593 كان ذلك هو الاجتماع الأول الذي علم فيه نيكسون بالإجراءات التي اتّخذت في الليلة السابقة.

الإنزال البرمائية، تتجه إلىٰ مصر. كما وردت معلومة جزئية استخبارية، تفيد بأن قوَّات برية سوفييتية توشك بالوصول إلىٰ القاهرة. وقد تبيَّن في الواقع أنهم المراقبون السبعون مع مترجميهم، الذين أرسلهم السوفييت إلىٰ القاهرة، ولكن العدد آنذاك لم يكن معروفاً. ويتبين بالنتيجة أن السوفييت كانوا يتحرَّكون نحو المواجهة، وأن المصريين كانوا يشجعون ذلك. أمر الرئيس كيسينجر إعداد خطة لإرسال قوَّات أَمريكيَّة إلىٰ الشرق الأَوسط في حال تدخّل السوفييت. ومن شأن ذلك، على الأقل، أن يوفِّر وسيلة لإخراج القوَّات السوفييتية من المنطقة بعد أن تخمد الأَزمة. كما طلب نيكسون من كيسينجر أن يعقد مؤتمراً صحفياً لشرح التحركات الأَمريكيَّة.

وبعد الظهيرة بقليل ظهر كيسينجر أمام رجال الصحافة في قاعة الاجتماعات بوزارة الخارجيَّة. وأخذ يتحدث بنبرة رزينة ولكنها متحفّظة، عن المراحل المختلفة للأَزمة وتطور سياسة الولايات المتحدة. وكان عرضاً رائعاً، وواحداً من أفضل عروضه تأثيراً.

فقد تحدث، بعد استعراض الجهود الدبلوماسيَّة التي بُذلت خلال الأسبوعين الأولين للأزمة، عن وقف إطلاق النَّار، ووضع القوَّات في حالة استنفار. وأكَّد باسم الرئيس رفض الولايات المتحدة إرسال قوَّات أَمريكيَّة ـ سوفييتية إلىٰ الشرق الأَوسط. كما عارض بشدَّة تحركّاً سوفييتياً وحيد الجانب نحو المنطقة. ثم استعرض احتمالات تسوية سلمية، ووصفها بأنَّها «واعدة تماماً»، وتحدَّث عن الإِسرائيليين، والعرب وحتى السوفييت بعبارات ودِّيَّة.

أكَّد كيسينجر في ردّه على عدة أسئلة تتعلَّق بالانفراج الأَمريكي ـ السوفييتي على الطبيعة التناقضية المعقدة لهذه العلاقة، ولكنه رفض إدانة السوفييت بخرق روح الانفراج. وعندما سُئل كيسينجر ما إذا كان الاستنفار قد أُعلن بسبب الأَزمة الداخلية الأَمريكيَّة، أجاب كيسينجر بالنفي بنبرة أقرب إلىٰ الأسف منها إلىٰ الغضب، ولكنه أضاف بأن السوفييت ربما تصرّفوا على ذلك

النحو من الجرأة، بسبب تداعي موقف الرئيس الأَمريكي. وقال: «لا يمكن أن تكون هناك أَزمة سلطة في مجتمع، وتستمر بضعة شهور بدون دفع الثمن في جانب ما».

حدّد كيسينجر في ملاحظاته الاستنتاجية عدة مبادىء لسياسة أَمريكيَّة جديدة تجاه الصراع العربي ـ الإِسرائيلي وقال:

إن موقفنا هو.. أن الظروف التي أفرزت هذه الحرب كانت غير مقبولة للدول العربية على نحو واضح، وأنَّه لا بد في عمليَّة التفاوض من تقديم تنازلات جوهرية.

والمشكلة هي في الربط ما بين اهتمام العرب بالسيادة على أَراضيهم، واهتمام إِسرائيل بحدود آمنة.

ونحن نعتقد أن عملية التفاوض بين الفرقاء هي جزء أساسي من ذلك(70).

وبعد ساعة أصدر مجلس الأَمن القرار 340، الداعي إِلىٰ وقف فوري وتام لإطلاق النَّار عند خطوط 22 تشرين الأول/ أكتوبر، وإرسال قوة معزّزة من مراقبي الأُمم المتَّحدة، وتشكيل قوة طوارىء، تابعة للأُمم المتَّحدة تتشكّل من

(70) انـظـر «Secretary Kissinger's News Conference of October 25,» Department of State Bulletin, vol 69 (November 12, 1973), PP. 585-94 للحصول على النص الكامل.
وفي اليوم التالي، 26 تشرين الأول/ أكتوبر عقد نيكسون مؤتمراً صحفياً ناقش فيه الاستنفار، وقال: «لقد حصلنا على معلومات قادتنا إِلىٰ الاعتقاد بأن الاتّحاد السوفييتي يعتزم إرسال قوة كبيرة جداً إِلىٰ الشرق الأَوسط، قوة عسكرية... وعندما تلقيت تلك المعلومات أصدرت أوامري، بعد منتصف الليل بقليل في صباح الخميس، باستنفار جميع القوات الأَمريكيَّة في سائر أنحاء العالم. كان ذلك استنفاراً وقائياً. وكان الغرض منه إبلاغ الاتّحاد السوفييتي أننا لا يمكننا قبول أي تحرّك منفرد من جانبهم بتحريك قوات عسكرية إِلىٰ الشرق الأَوسط.. وأن احتمال سلام دائم هو أفضل مما كان على مدى عشرين عاماً.. وبدون الانفراج، فربما كنا دخلنا في نزاع هائل في الشرق الأَوسط. وبفضل الانفراج تجنبنا ذلك «The President's News Conference of October 26, 1973,: Weekly» Compilation of Presidential Documents, vol. 9 (October 29, 1973), PP. 1287-94.

الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأَمن، وتنفيذ القرار 338. وصمد وقف إطلاق النَّار هذه المرة، وانتهت أخيراً الحرب العربية ـ الإِسرائيلية الرابعة. وأوشكت بداية فصل جديد للدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة يكون فيها كيسينجر الفارس المجلى.

## استنتاجات

تأثَّرت السياسة الأَمريكيَّة تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي بصورة جوهرية بأحداث حرب تشرين/ أكتوبر 1973. فقبل اندلاع القتال كان يُعتقد على نطاق واسع في واشنطن، أن الاستقرار في الشرق الأَوسط، لا يضمنه إلاَّ التفوّق العسكري الإِسرائيلي، وأن النّفط العربي لا يمكن أن يُستخدم بفعالية للضغط على الغرب؛ وأن السَّادات غير مهتم جدياً بتسوية سلمية مع إِسرائيل، وأن النفوذ السوڤييتي في المنطقة قد وصل إِلىٰ مداه. وكان الوضع في الشرق الأَوسط يثير القلق، ولكن ليس إِلىٰ حد الإزعاج. وكانت المبادرات الدبلوماسيَّة ترد في التفكير، ولكن دون شعور بالعجلة أَو بتوقعات للنجاح.

من الخطأ الاعتقاد أن الولايات المتحدة تحوَّلت من سياسة موالية لإِسرائيل، إِلىٰ سياسة موالية للعرب نتيجة لحرب تشرين/ أكتوبر. فقد كان للتغيرات التي حدثت بالفعل خلال دقيقة وأبعاد كثيرة، تجاوز مجرد الانقسام ما بين العرب وإِسرائيل. ومع هذا فقد تحدّت الحرب الكثير من الافتراضات الأَساسية عند صانعي السياسة في الولايات المتحدة، والتي كان لها دور مركزي في سياسة ما قبل الحرب.

أولاً، إن القوة العسكرية الإِسرائيلية لم تضمن الاستقرار كما كان متوقعاً بعد 1967. «فالدرس» الذي تعزز في أَزمة أيلول/ سبتمبر 1970، قد انهار في 6 تشرين الأول/ أكتوبر. وهذا لا يعني بالطبع أن التوازن العسكري ليس مهماً. فالمراحل التالية للحرب أظهرت بوضوح، أن القوة العسكرية مهمة إِلىٰ حد

كبير. ولكن القوة العسكرية وحدها، لن تقود إِلىٰ تسوية سياسية كما كان يأمل جونسون عام 1967.

ثانياً، نسفت حرب تشرين/ أكتوبر الاعتقاد، بأن الانفراج الأَمريكي ـ الروسي سوف يساعد في تقليص خطر النِّزاعات الإقليمية. ومع أن نيكسون وكيسينجر وشلسينغر، قد أكّدوا جميعهم أن الانفراج كان مساعداً في حل الأَزمة، فإنَّهم كانوا يعون حقاً أن القوَّتين العظميين، لم يكن بوسعهما البقاء بمنأى عن نزاع الشرق الأَوسط. فكل طرف كان ملتزماً بعمق بألاَّ يسمح لأصدقائه أن يكونوا ضحية روح الانفراج. وعند الاختبار كانت المصالح المحلية المحسوسة تنتصر على المفاهيم العالمية المجردة. وهذا لا يعني أن الانفراج كان وهمياً أَو خطيراً، بل كان محدود الأبعاد. فالمواجهة بين القوى العظمى ظلَّت احتمالاً قائماً في عصر الانفراج والمفاوضات، وهذا ما كان الشاغل الأكبر لصانعي القرارات. وقد أكَّدت أحداث 24 ـ 25 تشرين الأول/ أكتوبر أسوأ مخاوفهم.

ثالثاً، دحضت الحرب الموقف السائد لدى صانعي السياسة تجاه العالم العربي. فبالرغم من الإنجازات العسكرية الإِسرائيلية المشهودة على كلا الجبهتين، فإن المصريين والسوريين قد قاتلوا ببسالة على نحو واضح. كما أنَّهم حقَّقوا مفاجأة في بداية الهجوم، والأكثر من ذلك أن درجة التضامن العربي كانت مؤثرة، كما كان استخدام سلاح النّفط حسن التنسيق مع التحركات الدبلوماسيَّة والعسكرية، ولهجة الاعتدال في الاتصالات العامة والخاصة والتي كانت موضع ترحيب، جاءت مخالفة لما كان سائداً في عام 1967. وكان السَّادات على نحو خاص مخلصاً في رغبته في العمل مع نيكسون، وكيسينجر من أجل التسوية الدبلوماسيَّة ما بعد انتهاء الأعمال الحربية. وقد شكَّل ذلك عنصراً جدياً ومهمّاً للغاية.

رابعاً، وجد المسؤولون الأَمريكيون، وخاصة كيسينجر، أنفسهم بأن

عليهم أن يتعلَّموا اقتصاديات النفط بوصفها جزءاً من استراتيجية دولية. فكيسينجر لم يكن يلقي بالاً إلىٰ قضايا النّفط قبل أَزمة تشرين/ أكتوبر. وأمضى كيسينجر والآخرون أوقاتاً عصيبة ما بين آثار الحظر التي كانت واضحة للعيان، وإن لم تكن بالغة الأهمية، وبين خفض الإنتاج الذي أدَّى إلىٰ ارتفاع مثير للأسعار. ولو كان نيكسون وكيسينجر، أكثر دقَّة في الإحساس بهذه القضايا، لكانا أكثر تحفّظاً في معالجتهما لصفقة المعونة العسكرية لإسرائيل والبالغة 2,2 بليون دولار، وربما أعلنا عنها بعد انتهاء المعركة وليس في معمعانها. وعلى أية حال فإن جانباً كبيراً من الدبلوماسيَّة الخاصة بالنِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي دار تحت ظل سلاح النّفط العربي، الذي لم يفرض شعوراً بالإلحاح فحسب، بل أثار أيضاً شبح الابتزاز.

سنجد أن الولايات المتحدة قد أخذت تكرّس منذ ذلك الحين اهتماماً أكبر بالشرق الأَوسط، الذي غدا في قمة أولويات نيكسون وكيسينجر. كما أخذت تحاول بوعي كامل تحسين علاقاتها مع الدول العربية الرئيسية، وخاصة مصر. وسيكون هذا الجهد العنصر الأول في الاستراتيجية الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة الجديدة، وهو ما كان مفقوداً على نحو واضح قبل تشرين/ أكتوبر 1973. وشعر كل من الرجلين أنَّهما يستطيعان خطب ودّ العرب، دون التضحية بالعلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية. وكانا يريان في الواقع أن قوة العلاقة الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية، وما يوفِّره ذلك من نفوذ واضح لواشنطن على السياسة الإِسرائيلية، سيكون له تأثيره على العرب، ويقنعهم بأن الولايات المتحدة تمتلك غالبية الأوراق الدبلوماسيَّة بعد أن وضعت الحرب أوزارها. وإذا كان السوفييت يستطيعون تقديم السِّلاح فإن الولايات المتحدة قادرة على المساعدة في استعادة الأَراضي، إذا ما كان العرب مستعدين لتقديم التنازلات الملائمة من جانبهم، في إطار مفاوضات السلام.

هذا التحول الذي أحدثته حرب تشرين/ أكتوبر في السياسة، لا يقل

أهمية عن التحول الذي نجم عن أَزمة الأردن عام 1970. وإذا كانت نتيجة أَزمة الأردن سياسة غير فعَّالة همّها الحفاظ على الوضع الراهن، فإن نتيجة أَزمة حرب تشرين/ أكتوبر 1973، ذات مقاربة أكثر فعالية بكثير، تهدف إِلىٰ إحداث تبدل جوهري. فلأول مرة تكرس الولايات المتحدة مواردها الدبلوماسيَّة العليا، لمواصلة البحث عن تسوية للنزاع العربي ـ الإِسرائيلي.

ونظراً لأهمية ما حدث من تغيير في السياسة أثناء حرب تشرين/ أكتوبر 1973، فإن المرء يجد نفسه منجذباً إِلىٰ البحث عن تفسيرات لها ضمن إطار السياسة الداخلية أَو البيروقراطية، أَو في التكوين النفسي للأشخاص المعنيين. لقد كانت ووترغيت وأَزمة الطاقة موضوعين دائمين طوال الأَزمة. وكان كل من نيكسون وكيسينجر، يتمتع بشخصية قوية على نحو غير عادي.

كثيراً ما ارتبطت السياسة الداخلية بطُرُق معقَّدة بالسياسة الخارجيَّة، ومما لا شكّ فيه أن نيكسون وكيسينجر، قد أخذا ذلك في الحسبان عند النظر في الخيارات السياسية. بيد أن القرارات الأساسية في الأَزمة ـ اقتراحات وقف إطلاق النَّار، والجسر الجوي إِلىٰ إِسرائيل، وإعلان الاستنفار ـ لم تكن استجابة لدواع داخلية. فالجماعات الموالية لإِسرائيل لم تكن مسؤولة عن قرار إعادة تسليح إِسرائيل، وهذا ما يرجع بالدرجة الأولى إِلىٰ مهارة كيسينجر في إقناع السفير الإِسرائيلي «بعدم إطلاق العنان» لمؤيدي إِسرائيل. والجماعات الموالية للعرب، وشركات النّفط لم تضطلع بأي دور، فقرار نيكسون بالضغط على إِسرائيل لقبول وقف إطلاق النَّار يوم 12 تشرين الأول/ أكتوبر، أَو لإنقاذ قوات الجيش الثالث. وكذلك فإن ووترغيت لم يكن لها شأن في إعلان الاستنفار العسكري في 24 ـ 25 تشرين الأول/ أكتوبر.

تجعل فترات الأَزمات بصورة خاصة، صانعي السياسة بعيدين عن تأثير الضغوط الداخلية. إذ أن القرارات كثيراً ما تُتّخذ على وجه السرعة، وقبل أن يستطيع الرأي العام أن يتحرَّك. كما أن التكتم على المعلومات يحرم جماعات

المصالح من وسائل العمل المؤثِّر. فالمخاطر جسيمة، والرأي العام يميل إلىٰ احترام سلطة الرئيس، حتى عندما تتعرَّض هذه السلطة للضعف كما كان الحال بالنسبة لنيكسون.

ثمّة مقولة كانت تتردَّد في تعليقات كيسينجر: ينبغي ألاّ تستخلص بقية العالم أن أَزمة ووترغيت قد أضعفت قدرة الرئيس، على إدارة السياسة الخارجيَّة. قد يكون حجم الجسر الجوي إلىٰ إسرائيل، وضخامة فاتورة المساعدة الخاصة بالأَسلحة إلىٰ إسرائيل، ومدى الاستنفار العسكري الأَمريكي، عوامل لها صلة جزئية بهذه الرغبة في الظهور بمظهر القوة والحسم. بيد أن القرار الأساسي، على أيَّة حال، لم يكن نابعاً من أن الخوف من ووترغيت قد دفع بالدول الأخرى إلىٰ التقليل من شأن الولايات المتحدة. لا بل إن هذه القرارات، على النقيض من ذلك، جاءت رداً على أحداث خارجيَّة كانت تطلَّب تحركاً عاجلاً. وكان سلوك هذا المسار بوجود قضية ووترغيت أَو عدمه، سيظل هو نفسه.

من بين القرارات المركزية التي اتخذت أثناء الأَزمة ثلاثة قرارات كانت موضع توافق: الأول، عدم دفع إسرائيل إلىٰ اليأس، والثاني أن السَّادات ينبغي ألاّ تُهان كرامته، والثالث أن الولايات المتحدة، وليس الاتّحاد السوڤييتي، هي التي ستتبوأ مكان الصدارة عندما تنتهي الأَزمة. هذه الآراء كانت في خلفية أي من القرارات الكبرى التي اتخذها نيكسون وكيسينجر.

أكدت بعض تحليلات السياسة الأَمريكيَّة أثناء الحرب، على أهمية العوامل البيروقراطية أَو الشخصية. فقد ورد في بعض المطالعات أن شليسينغر ونائب وزير الدفاع وليام كليمينتس، كانا يعارضان الجسر الجوي لإسرائيل، في حين ورد في مطالعات أخرى أن كيسينجر هو المسؤول[71]. وقد تكون

---

(71) أفرزت المناقشات حول دور كيسينجر في حرب تشرين كمّا هائلاً من الكتابات المتحيزة، فإن كالب وكالب في كتابهما Kalb and Kalb, Kissinger, يقفان إلىٰ جانب كيسينجر، =

الأسباب المعلّلة ترتبط بموقف المؤسسات. فالعسكريون يسيئهم أن يروا أسلحة تنتزع من وحدات أَمريكيَّة عاملة وترسل إِلىٰ إِسرائيل، وقد ترتبط هذه المواقف بمصالح اقتصادية ـ فقد كان لكليمنتس ارتباطات بصناعة النّفط، أَو قد تعزى إِلىٰ طبيعة الأشخاص؛ فكيسينجر ونيكسون قد خُدعا بنجاح الانفراج، وأخفقا بالتالي في تقدير الطُّرق التي كان يناور فيها السوڤييت لتحويل الوضع لصالحهم.

بيد أن مثل هذه المنظورات لا تفسّر سبب توافق أشخاص ذوي خلفيات متباينة على جميع القرارات الكبرى. فكيسينجر وشليسينغر، مهما كانت علاقاتهما اللاحقة، لم يختلفا حول السياسة الأساسية في حرب تشرين/ أكتوبر. ومهما كانت مشاعر كليمنتس الشخصية تجاه إِسرائيل، فهو قد ساعد في عملية الجسر الجوي إليها، على نحو بالغ الكفاءة عندما صدرت الأوامر بذلك. وغالباً ما كانت تحتجب السياسة البيروقراطية، بسبب سيطرة كيسينجر المُحكمة على آلية اتخاذ القرار. كما أن التغييرات في السياسة لم تكن نتيجة استبدال كوادر تؤمن بمجموعة من الأفكار، بآخرين يملكون قناعات مختلفة.

= ويصوران شليزنجر خطأ بوصفه العقبة في طريق الجسر الجوي إِلىٰ إِسرائيل. ويشير Tab Szulc, «Is He Indispensable? Answers to the Kissinger Riddle» New Yourk. July 1, 1974, PP. 33-39 إِلىٰ كيسينجر، بإصبع الاتهام بدلاً من ذلك ويحاول «Luttwak and Laqueur, Kissinger and the Yom Kippur War» وضع الأمر في نصابه، ولكنه يتغاضى عن أهمية جهود وقف إِطلاق النار في الفترة من 10 إِلىٰ 13 تشرين الأول/ أكتوبر. أما Gil Carl AIROY The Kissinger Experience: american Policy in the Middle East (Horizon Press, 1975) فيعد مجادلاً عنيفاً معادياً لكيسينجر بصورة مريرة. لكن مؤلف Golan, Secret Conversations of Kissinger أكثر علماً ببواطن الأمور ولكنَّه معاد بنفس القدر لكيسينجر. ويتعاطف معه Edware R. F. Sheehan, The Arabs, Israelis, and Kissinger: Secret History of American Diplomacy in the Middle East (Reader's Digest Press, 1976). وقد تمكّن عدد قليل جداً من الكتّاب من تحديد دور نيكسون في تشكيل السياسة الأَمريكيَّة إبان الحرب، أَو التفرقة بين جوانب السياسة التي تستهدف المحافظة على الانفراج وتلك التي تهدف إِلىٰ تنمية العلاقة الجديدة مع مصر.

إذ بقي المسؤولون أنفسهم في مواقعهم يتمتعون بالسلطة النسبية ذاتها، قبل الحرب وبعدها. والفرق أنَّهم باتوا ينظرون الآن إِلىٰ الوضع بطريقة مختلفة.

وكان مفتاح الإجماع بين كبار الرسميين، قدرة كيسينجر على الاعتماد على سلطة الرئيس ـ وعلى حقيقة أن كبار المسؤولين كانوا يتَّفقون بصورة عامة، على ما تكتنفه الأَزمة من مخاطر. وفي بعض الأحيان كان نيكسون يصدر أوامره مباشرة، ولكن حتى في حضوره كان من الواضح أن كيسينجر يتحدَّث باسمه. وكان الرئيس يشارك في القرارات الأساسية ولو عن بُعد أحياناً. وعندما كان كيسينجر يقول: «الرئيس يريد» أَو «الرئيس يأمر» لم يكن أحد من بين كبار المسؤولين يميل إِلىٰ المناقشة. والأكثر من ذلك أن كيسينجر وحده ـ بالإِضافة إِلىٰ هيغ الذي كان كثيراً ما يتولَّى نقل الرسائل بين كيسينجر والرئيس ـ كان يتمتع بحرية الاتصال المباشر والمستمر بالرئيس(72).

وقد أظهرت السياسة الأَمريكيَّة خلال حرب تشرين/ أكتوبر 1973 مرة ثانية، مركزية سلطة الرئيس في إطلاق نار السياسة الخارجية، وخاصة في أوقات الأزمات. وفي هذه الحالة ينبغي أن يعتبر كيسينجر امتداداً للرئيس، نظراً لسعة هامش المسؤولية الذي كان يتمتع به. وكانت الرابطة التي تربط كيسينجر بالرئيس، وليس منصبه كوزير للخارجيَّة، هي التي تكفل القبول بصياغاته. ولو أن السياسات كانت أقل وضوحاً وتعقيداً لكان من المحتمل ظهور مقدار من

(72) تحوي المفكرة اليومية للرئيس سجلاً تفصيلياً لجميع المقابلات والمكالمات التليفونية. وطوال أيام الأزمة السبعة عشر التي قضاها كيسينجر في واشنطن أمضى في المتوسط أربعاً وثلاثين دقيقة كل يوم في لقاءات على انفراد مع نيكسون. أَو بحضور عدد قليل جداً من الأفراد (مع استبعاد اجتماعات مجلس الوزراء واللقاءات مع زعماء الكونغرس التي حضرها كيسينجر). وكانا بالإِضافة إِلىٰ ذلك يتحدثان تليفونياً حوالي مرتين كل يوم، وتستغرق كل مكالمة في المتوسط ست دقائق. وإجمالاً، كان كيسينجر على اتصال مباشر مع الرئيس نحو ثلاثة أرباع الساعة كل يوم. أَو ما يقرب من ساعة يومياً إذا ما احتسبت الاجتماعات الموسعة. ولعل هيج بوصفه رئيساً لهيئة الموظفين كان يمضي وقتاً أطول مع نيكسون، ولكن جانباً كبيراً من ذلك لا بد أنَّه كان يتعلَّق بورطة ووترجيت.

الخلاف العلني داخل الجهاز البيروقراطي. ولكن سياسة نيكسون ـ كيسينجر كان من الممكن اعتبارها إما موالية للعرب، أَو موالية لإِسرائيل، إما موالية للانفراج، أَو معادية للسوفييت، تبعاً لما يبحث عنه المرء. وكان من المحتمل أن يوافق أولئك، الذين يعارضون عنصراً من عناصر السياسة، على مساندة عناصر أخرى. هذا التعقيد رفع كيسينجر إِلىٰ موقع القيادة.

عندما وصلت الأَزمة إِلىٰ نهايتها، كان للشرق الأَوسط بدون شك مركز الأولوية في السياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة. وكانت علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها قد تعرَّضت للضرر بسبب هذه الأَزمة، كما تعرَّض الانفراج للانتقاد، وباتت أَزمة الطاقة مرشحة لمزيد من الحدَّة. ولم يكن التقدم نحو تسوية عربية ـ إِسرائيلية سيحل جميع هذه المشكلات، ولكن الإخفاق في نزع الفتيل في الشرق الأَوسط، ما كان ليؤدي إِلاَّ إِلىٰ مزيد من تعقيدها. ومما يساوي ذلك في الأهمية، أن نيكسون وكيسينجر شعرا لأول مرَّة بوجود فرصة لتحقيق تقدّم باتجاه التسوية. فالعرب باتوا يتطلَّعون الآن إِلىٰ واشنطن، وليس إِلىٰ موسكو. كما بات الإِسرائيليون يعتمدون اعتماداً بالغاً على السِّلاح، والدعم المالي الأَمريكي، مما يعني النفوذ في الإطار الدبلوماسي المناسب. أما الرأي العام فهو مهيء لتأييد مبادرة أَمريكيَّة كبيرة، شريطة ألا تكون معادية لإِسرائيل، أَو تبدو استجابة لحظر النّفط العربي.

في الوقت الذي كان فيه وقف إطلاق النَّار سارياً، كانت الولايات المتحدة تستعد لجهد دبلوماسي جديد. ولن يكون هذا الجهد مماثلاً لخطة روجرز بوضعها الرسمي والقانوني، والإعداد لها من خلال مفاوضات أَمريكيَّة ـ سوڤييتية، بل سيتم استبعاد السوڤييت عن جوهر المفاوضات. فسجلهم أثناء الحرب لم يكن يوحي بالثقة. بأَنَّهم كانوا على استعداد للاضطلاع بدور نزيه في تسوية النِّزاع. كما أن السَّادات لم يكن راغباً في مشاركتهم. والأكثر من ذلك فلن تقدم خطة أَمريكيَّة للأطراف؛ إذ ستحاول الولايات المتحدة بدلاً من ذلك

الاضطلاع بدور الوسيط، تستنبط المقترحات من الأطراف، وتحاول تعديلها، ثم تضغط في النهاية من أجل الوصول إِلىٰ حل وسط. وهذه العملية سوف تتحرك ببطء بدءاً من القضايا الملموسة ذات الأهمية الملحّة، والانتقال منها بعد ذلك إِلىٰ المشكلات الأكثر أهمية، مثل طبيعة التسوية السلمية النهائية. والأهم من كل ذلك أن تبقى كل خطوة مستقلّة عن الخطوة التالية، وإِلاَّ فإن العملية كلها يستحيل أن تمشي في مسارها، كما سبق أن تبين للولايات المتحدة من خلال جهود التسوية المرحلية عام 1971.

عندما وضعت الحرب أوزارها. كان كيسينجر قد حزم أمره بشأن استراتيجيته الجديدة: دبلوماسيَّة الخطوة خطوة. وما عليه الآن سوى إقناع إِسرائيل والعرب والسوڤييت والكونغرس والرأي العام الأَمريكي بمنحه الفرصة ليثبت نجاحه حيث فشل الآخرون. وقد أُتيحت الفرصة لكيسينجر على مدى الشهور الثمانية التالية لإظهار عناصر القوة، والقصور في مفهومه حول كيفية حل النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي.

الفصل 5

# الخطوة خطوة: كيسينجر واتّفاقيات فضّ الاشتباك: 1974 ـ 1976

شهدت الشهور الثمانية التي تلت حرب تشرين/ أكتوبر 1973، انغماساً أَمريكياً لم يسبق له مثيل في البحث عن تسوية للنزاع العربي ـ الإِسرائيلي. ولم يكن هنري كيسينجر، قبل أن يصبح وزيراً للخارجيَّة، قد وجَّه إِلاَّ اليسير من الجهد للقضايا المعقَّدة التي تفرق ما بين إِسرائيل وجيرانها العرب. كما أنه لم يتقدم كثيراً في همه لـ «أَزمة الطاقة»، والدور الذي يلعبه نفط الشرق الأَوسط في الاقتصاد الدولي. وكان خطر المواجهة بين القوتين العظميين، الناجم عن التوترات في الشرق الأَوسط، هو وحده القادر على إثارة اهتمامه الدائم بشؤون المنطقة. والآن وبنشوب حرب تشرين، كمثال حي للنزاع العربي ـ الإِسرائيلي المتفجر، شرع كيسينجر بمساندة مطلقة من نيكسون، بالاضطلاع بدور صانع السَّلام، وقائد الأوركسترا، والوسيط، والمحفّز في مبادرة دبلوماسيَّة جديدة، تحمله مراراً إِلىٰ بلدان لم يسبق له زيارتها، والتعامل مع رجال دولة لم يكن يقيم لهم اعتباراً جدياً من قبل.

ورغم حرص الرئيس نيكسون على قيام بلاده بدور فعَّال في حل النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي، فقد كان يزداد انشغالاً بقاعدة التأييد الداخلي له، المتهاوية مع استمرار تكشف فضيحة ووترغيت[1]. وهذا ما أتاح لكيسينجر

(1) كان نيكسون أكثر ميلاً من كيسينجر إِلىٰ بحث القيام بدور أَمريكي فعَّال لفرض تسوية في المنطقة، ولم يكن يتردّد في الحديث عن الضغط على إِسرائيل. إِلاَّ أنه لم يكن قادراً أَو عازماً على المضي في هذه الآراء حتى النهاية.

مجالاً رحباً في رسم تفاصيل الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة، فهو يلجأ لنيكسون لإضفاء السلطة الرئاسية عند الضرورة، ويحيط الرئيس علماً بكل مرحلة، ويتجاهل توجيهاته أحياناً.

كان نيكسون يريد نتائج بالدرجة الأولى. وكان يخشى، على الصعيد الدولي، عواقب أن تستخلص الدول الأخرى أن السياسة الداخلية الأَمريكيَّة قد أضعفت قدرة الرئيس على العمل في ميدان الشؤون الخارجيَّة. أما على الصعيد الداخلي فقد كان يأمل أَن تساعده نجاحات السياسة الخارجيَّة على اجتياز أَزمة الثقة في حكمته وفي قيادته، والنابعة من طريقة معالجته لقضية ووترغيت.

## صياغة استراتيجية أَمريكيَّة

أثناء العمليات الحربية في حرب تشرين/ أكتوبر عام 1973، وعد كل من نيكسون وكيسينجر بمبادرة دبلوماسيَّة أَمريكيَّة فعَّالة تهدف إِلىٰ «تنفيذ القرار 242» بعد انتهاء الحرب، ولكنَّهما رفضا باستمرار الوعد بأية نتائج محدّدة، على الرغم من توسلات السَّادات. وكرَّرا القول إن الولايات المتحدة ملتزمة بعملية، ولكن ليس بما تسفر عنه من نتائج. إذا تستطيع الإِدارة أن تضمن أنها ستبذل قصارى جهدها، ولكنَّها لا تستطيع أن تضمن انسحاب إِسرائيل من جميع الأَراضي العربية، أَو إعادة الحقوق الفِلسطينية. ذلك أن الإقدام على ذلك سوف يستدعي انتقاداً داخلياً حاداً، فضلاً عن رفع آمال العرب إِلىٰ مستوى غير واقعي. وكان كيسينجر كثيراً ما يردِّد أنه يخشى من «رومانسية» العرب، ونفاذ صبرهم، ورغبتهم في الوصول إِلىٰ نتائج سريعة[2].

هذه الافتراضات الأولية التي صاغتها حرب تشرين/ أكتوبر، أضحت

---

(2) أعرب عن مخاوفه هذه لمحمد حسنين هيكل في 7 تشرين الثاني/ نوڤمبر بالقاهرة، طبقاً لرواية مطولة لهيكل عن محادثاته مع كيسينجر نشرت بجريدة «الأنوار» في 16 تشرين الثاني/ نوڤمبر وترجمت في «Interviews: Kissinger Meets Haikal,» Journal of Palestine Studies, vol. 3 (Winter 1974), PP. 210-15.

أُسس سياسة ما بعد الحرب. فمع إنجاز وقف إطلاق النار الهش في 24 تشرين الأول/ أكتوبر، شرع نيكسون وكيسينجر في تحديد الخطوط العامة لهذه السياسة. وسرعان ما برز عنصران أساسيَّان، أولهما أن الولايات المتحدة سوف تقوم بدور فعَّال، في محاولة حل النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وخلافاً لتصرّف جونسون بعد 1967، وخلافاً لموقفهما بالذات بعد 1970، فقد شعرا الآن أن الوضع في الشرق الأَوسط، بات شديد التهديد للمصالح الأَمريكيَّة بحيث لا يمكن تجاهله، ولعل الأهم من ذلك توفّر فرصة لمبادرة أَمريكيَّة ناجحة[3].

وكما أدرك كيسينجر أثناء الحرب، فإن الجميع كانوا يتطلَّعون إِلىٰ الولايات المتحدة. فهو يملك أوراق اللعبة، أَو هذا ما كان يؤمن به اللاعبون الرئيسيّون، وهو اعتقاد كانت له أهميته. فالإِسرائيليون، الذين زادت عزلتهم الدولية أكثر من أي وقت مضى، كانوا في موقف حرج بسبب اعتمادهم الشديد على واشنطن بالسِّلاح والمعونة الاقتصادية والدعم الدبلوماسي. والعرب الذين أدركوا إمكانات النفوذ الأَمريكي لدى إِسرائيل، كانوا توَّاقين إِلىٰ تحويل هذه الإمكانات لصالحهم. وكما ذكر كيسينجر وآخرون فإن السوفييت يستطيعون تقديم السِّلاح للعرب، ولكن الولايات المتحدة وحدها هي القادرة على دفع إِسرائيل لتقديم تنازلات تتعلَّق بالأَرض عن طريق المفاوضات[4].

وستحاول الاستراتيجية الأَمريكيَّة الجديدة، ثانياً، تجنّب الربط ما بين الخطوات الدبلوماسيَّة الأولية، وطبيعة اتِّفاقية السَّلام النهائية. فكيسينجر لم يكن

(3) انظر Interviews: Kissinger Meets Haikal, PP. 211-12 وورد أن كيسينجر أخبر هيكل أنه لم يتدخّل في أزمة الشرق الأَوسط قبل تشرين الأول/ أكتوبر 1973 لخوفه من الفشل، حيث لم يكن تحت سيطرته ما يكفي من عناصر الموقف ليضمن النجاح.

(4) المصدر السابق، ص 214. «بإمكان الاتّحاد السوفييتي بأن يعطيكم سلاحاً، ولكن الولايات المتّحدة بإمكانها أن تعطيكم حلاً عادلاً يعيد إليكم أراضيكم، خاصة وأنكم (أي العرب) استطعتم حقاً تغيير الموقف في الشرق الأَوسط. . فالسياسة في عصرنا ليست مسألة مشاعر وإنما هي حقائق القوة».

مرتاحاً «لخطة روجرز» لعام 1969، كما لم يكن شديد الحرص على قرار الأُمم المتَّحدة 242. فالبيانات العامَّة، المتعلِّقة بالمبادىء، قد ترضي هذا الجانب، أَو ذاك نفسياً، لكنها لا تساعد في رأيه كثيراً على دفع العمليَّة الدبلوماسيَّة. إذ هي، على النقيض من ذلك، تسمح لكل جانب بالتركيز على ما يرفضه في تلك الخطة المجردة، بدلاً من التركيز على القضايا المحسوسة في الوقت الراهن. وإذا كان الدور الأَمريكي النشيط في المجال الدبلوماسي، بمثابة إشارة للعرب على سياسة أَمريكيَّة أكثر توازناً، فإن رفض واشنطن ربط الخطوات الأولى بالنتائج النهائية، يرمي إِلىٰ طمأنة إِسرائيل بأنه لن يجري فرض تسوية ضد إرادتها.

ومن أجل ضمان استمرار الدور الأَمريكي النشيط والفعَّال، في الدبلوماسيَّة المتطورة للنزاع العربي ـ الإِسرائيلي، شعر كيسينجر بضرورة تخفيف الضغوط الدولية الناجمة عن حرب تشرين/ أكتوبر 1973. لقد نجح الهجوم العربي في حشد التأييد الأوروبي والياباني، وتأييد العالم الثالث من أجل تسوية سريعة وفقاً للشروط العربية بشكل أساسي. وكان في الإمكان الاعتماد على تأييد الأمم المتحدة لمصر وسورية والفلسطينيين. كما أن السوڤييت ملتزمون بالموقف العربي مع بعض الإضرار بالانفراج والعلاقات الأَمريكيَّة ـ السوڤييتية. وجاء حظر النفط ليضيف مصدراً جديداً للتوتر، فضلاً عن الخطر المستمر من انهيار وقف إطلاق النَّار.

لم يكن كيسينجر مستعداً للعمل تحت وطأة هذه الضغوط مجتمعة، رغم إعجابه بالطريقة التي نجح فيها السَّادات في ترتيب قوَّاته. لذا فقد كان عليه أن يحاول إقناع حلفاء أَمريكا في إطلاق يديه، وأن يعمد إِلىٰ عزل السوڤييت عن جوهر المفاوضات، وأن يبذل جهده لرفع الحظر عن النّفط، وحشد الدعم للمواقف العربية «المعتدلة» على حساب المواقف «الراديكالية»، وأن يحاول تجنّب النِّزاع العلني مع إِسرائيل، والذي قد يؤدي إِلىٰ انعكاسات داخلية

خطيرة، وأن يعمل على كسب الكونغرس، والصحافة لتعزيز دوره الدبلوماسي. وكان الجانب الأكبر من مناورات كيسينجر التاكتيكية في الأشهر اللاحقة، يرمي إِلىٰ تمكين الولايات المتحدة من العمل بعيداً عن الضغوط المتعددة، المحلية والدولية، التي أوجدتها حرب تشرين/ أكتوبر. ولقد استطاع كيسينجر أن يحقِّق نجاحاً مشهوداً.

رأى كيسينجر أن الإِدارات السابقة قد أخطأت، عندما اعتبرت أن الخيارات المتاحة أمامها، هي أن تكون موالية لإِسرائيل، أَو موالية للعرب. وكان يعتقد أن العلاقات الأَمريكيَّة الخاصة مع إِسرائيل، هي التي أجبرت العرب على التعامل مع الولايات المتحدة في الميدان الدبلوماسي. فالقوَّة، وليس العاطفة، هي ما يُعتقد به. والصعوبة بالطبع هي في جعل العرب مستمرين في تطلعهم إِلىٰ الولايات المتحدة، وأن تعطيهم العملية الدبلوماسيَّة آمالاً أفضل مما قد توفِّره جولة أخرى من الحرب. فإذا كانت الحرب هي الخيار، فإن الاتّحاد السوڤييتي قادر أن يقدِّم لهم أكثر مما تقدِّم الولايات المتحدة. وبالتالي فإن التقدّم نحو التسوية شرط أولي مطلق للمحافظة على ثقة العرب. وهذا يعني، على أقل تقدير، إعادة الأَراضي؛ كما يتضمن شيئاً من التحرّك الفعلي نحو معالجة المظالم التي تعرّض لها الفلسطينيون. وهذا يعني بالنسبة للولايات المتحدة، أن تقدِّم إِسرائيل تنازلات حتى تستمر الدبلوماسيَّة في عملها. وقد تحاول الولايات المتحدة، حيثما أمكن ذلك، انتزاع تنازلات عربية مقابلة، ولكن تحقيق ذلك لم يكن بالأمر الهيِّن، في ضوء نوعية القضايا المُتَنَازَع عليها. ولهذا فإن بُعداً إضافياً للدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة سوف يتمثَّل في تقديم المساعدة لإِسرائيل ـ مع تهديد ضمني بمنعها إذا دعت الظروف ـ وفي تقديم وعود بالمساعدة إِلىٰ مصر وسورية والأردن، لتوثيق العلاقات الثنائية من خلال طرق أخرى، غير تقديم التنازلات الإِسرائيلية.

اعتُبرت العلاقات الأَمريكيَّة ـ المصرية، بمثابة حجر الزاوية للسياسة

الأَمريكيَّة الجديدة في العالم العربي، مع قيام كل من الأردن والسعودية بدورين مساندين أساسيين لصالح «الاعتدال» العربي[5]. ولم يدرك كيسينجر أهمية سورية إلاَّ بالتدريج، وكان أكثر عزوفاً عن أن يعترف للفلسطينيين بدور الشريك في عمليَّة التسوية. ففي هذه اللحظة كانت العلاقة الأَمريكيَّة ـ المصريَّة، التي اتّضحت أثناء الحرب، هي التي تحظى بالقدر الأوفر من اهتمام نيكسون وكيسينجر.

كان دور الاتّحاد السوڤييتي في الشرق الأَوسط، يشغل بال نيكسون وكيسينجر منذ زمن طويل. وبعد أن كانا يبالغان في وقت ما في تقدير حجم النفوذ السوڤييتي في العالم العربي، أصبحا الآن ميّالين إِلىٰ تقليص الدور السوڤييتي في عملية التسوية. فالدور السوڤييتي في حرب تشرين/ أكتوبر، وإن لم يكن مناقضاً تماماً لروح الانفراج، إلاَّ أنه لم يكن، مشجعاً[6]. كما لم تكن الجهود الأَمريكيَّة ـ السوڤييتية السابقة ناجحة في الوصول إِلىٰ اتفاق حول شروط التسوية. ولم تكن مصالح الدولتين العظميين في المنطقة مختلفة فحسب، بل كان لكل منهما مفهومه المختلف عما يجب أن تكون عليه التسوية. ولعل الأهم من ذلك كله أن الشركاء الرئيسيين في النِّزاع الإقليمي، لم يكونوا راغبين في مشاركة عميقة للاتّحاد السوڤييتي في الجهود الدبلوماسيَّة. ومن المؤكّد أن الإِسرائيليين لم يكونوا متحمسين لذلك، نظراً للعداء السوڤييتي وعدم وجود علاقات دبلوماسيَّة. وكان الأردن ما يزال مستعداً للعمل مع الولايات المتحدة بدلاً من الاتّحاد السوڤييتي. وكان السَّادات مستعداً بدوره كي يلعب الورقة

---

(5) يشير كتاب Edward R. F. Sheehan, The Arabs, Israelis, and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East (Reader's Digest Press, 1976), P. 51 إِلىٰ سياسة عربية متماسكة تقوم على «شبه تحالف» بين واشنطن والقاهرة، وكذا ترويج التكنولوجيا الأمريكية كوسيلة لزيادة التأثير الأمريكي في العالم العربي.

(6) William B. Quandt, «Soviet Policy in the October Middle East War,» International Affairs, vol. 53 (July 1997), PP. 377-89, and vol. 53 (October 1977) P. 587-603.

الأَمريكيَّة، الأمر الذي جعل العلاقات السوفييتيَّة ـ المصريَّة تتراجع نتيجة لذلك. وحتى الرئيس الأسد أظهر رغبة في أن يدع كيسينجر يجرِّب حظه، رغم أن شكوكه كانت أكبر كثيراً من شكوك السادات. وأخيراً كان لدى نيكسون وكيسينجر بقيَّة من نفسية مقاتلي الحرب الباردة ما يكفي من الشعور بالاغتباط في الكشف عن حدود النفوذ السوفييتي في الشرق الأَوسط[7].

ومن أجل المحافظة على دور أَمريكي فعَّال في حلّ النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي، كان لا بدّ من تعبئة الرأي العام الداخلي. ذلك أن معظم الأَمريكيين كانوا يتعاطفون مع إِسرائيل، وهو تعاطف يتجلّى بقوَّة في الكونغرس والصحافة بشكل خاص[8]. ولم يساعد حظر النّفط العربي كثيراً في تغيير هذا الشعور، بل كان ثمة احتمال كبير في الواقع أن يؤدي الحظر إِلىٰ عودة الشعور المعادي للعرب، مما سيجعل من الصعب انتهاج سياسة بناء الروابط الجديدة مع العالم العربي، والتي كانت حجر الزاوية في استراتيجية نيكسون وكيسينجر. إذ ينبغي أَلا تبدو ضغوط النّفط العربي، وكأنَّها هي التي تُملي السياسة الأَمريكيَّة. فهذا وضع غير مقبول، داخلياً أَو دولياً، بالنسبة للإِدارة. وبالتالي كان ينبغي شرح المبادرات الدبلوماسيَّة الجديدة للرأي العام والكونغرس الأَمريكي في إطار الهدف الشامل، وهو السعي إِلىٰ تحقيق السَّلام في الشرق الأَوسط، وتعزيز الرَّوابط الأَمريكيَّة مع العالم العربي بدون التضحية بإِسرائيل، وتقليص قدرة الاتّحاد السوفييتي على تهديد المصالح الغربية، بما في ذلك النّفط. وكان يتوقّع أن تحظى هذه الأهداف بالتأييد، إذا ما استمرّت بشكل خاص المساعدات لإِسرائيل بمستويات عالية، وإذا ما رفع حظر النّفط.

---

(7) ربما أغضب نيكسون وكيسينجر أيضاً عدم استعداد موسكو للوفاء بالتزامها الذي تعهدت بموجبه في يومي 20، 21 تشرين الأول/ أكتوبر بالعمل على الإفراج الفوري عن الأسرى الإِسرائيليين المحتجزين لدى مصر وسوريا.

(8) William B. Quandt, «Domestic Influences of U. S. Foreign Policy in the Middle East: The View form Washington,» in Willard A. Beling, ed., the Middle East: Quest for an American Policy (State University of New York Press, 1973), PP. 263-85.

وإذا كان الدور الدبلوماسي الأَمريكي الفعَّال في البحث عن تسوية عربية ـ إِسرائيليَّة، هو المبدأ الأول للسِّياسة الأَمريكيَّة الجديدة، فإن المبدأ الثاني كان تحقيق تلك التسوية من خلال عمليَّة الخطوة خطوة[9]. وهذا الأسلوب سرعان ما أصبح العلامة الممّيزة لدبلوماسيَّة كيسينجر.

كان كيسينجر يتهيب من الولع الأَمريكي بـ «الحلّ السريع»، الحلّ الفني لمشكلة سياسية، والمفاوضات التي تجري تحت أضواء الإعلام، والتسويات البيروقراطية، والنوايا الطيبة كبديل عن التنازلات الملموسة. ومع أنَّه اتّهم فيما بعد بارتكاب بعض هذه الأخطاء في ممارسة الدبلوماسيَّة، إلاَّ أنه كان مدركاً على الأقل لهذه الأخطار الكامنة، ولضعف دوره الخاص كوسيط، وللهوّة الواسعة التي تفصل بين الأطراف. وخلافاً للمفاوضات الأخرى التي شارك فيها كيسينجر فقد تميزت الساحة العربية ـ الإِسرائيلية بأنَّها الساحة التي واجهت فيها الولايات المتحدة، مهمة إقناع الأطراف المتنازعة بأن يقدم كل فريق منها التزامات للآخر. ولم يكن كافياً أن تضع الولايات المتحدة سياستها الخاصة، فقد كان مفتاح النجاح يكمن في حثّ الأطراف، على تعديل مواقفها غير القابلة للتوفيق فيما بينها.

كان التوقيت عنصراً مهماً في دبلوماسيَّة الخطوة خطوة التي يتبعها كيسينجر، الذي تصور أن المفاوضات قد تمتد لعدة سنوات. كان العرب يضغطون من أجل انسحاب فوري، بينما كان الإِسرائيليون لا يريدون الاستعجال. وكان كيسينجر من جانبه يتوق إِلىٰ الإسراع بالمفاوضات، بحيث يمكن الحصول على بعض النتائج في وقت مبكر، تاركاً فسحة من الوقت لجميع الأطراف للتكيف مع الاقتراب التدريجي والمرحلي للتسوية. وكان الأمر الأكثر إلحاحاً هو الانتخابات الإِسرائيلية، التي حُدِّد موعدها في نهاية شهر

---

(9) انظر: Kissinger, Years of Upheaval, PP. 615-16.

كانون الأول/ ديسمبر، وبالتالي لم يكن من المتوقع إجراء مفاوضات جادَّة قبل ذلك الحين. وكان ينبغي إقناع العرب بطريقة ما بالانتظار حتى أوائل عام 1974، لإتمام عمليات الانسحاب الإسرائيلي الأولى.

في هذه الأثناء سيكون من المهم وضع إطار تفاوضي، أي إيجاد منبر يوفِّر مظلة رمزية تجري التحركات الدبلوماسيَّة جميعها تحت رعايتها. وهذا المنبر مؤتمر متعدِّد الأطراف بمشاركة أَمريكيَّة وسوڤييتية يعقد في جينيف تحت رعاية الأُمم المتَّحدة، مما يعطي السوڤييت شعورا بالمشاركة للحيلولة دون عرقلة جهود السَّلام، وتوفير إطار يمكن ضمنه التصديق على الاتِّفاقيات، وعقد المباحثات وإتمام اللقاءات بين الوفود. بيد أن كيسينجر كان يتوقع جازماً، أن إحراز تقدم نحو عقد الاتِّفاقات، لا يمكن أن يتحقَّق في إطار منبر بليد الحركة كهذا.

وبدلاً من الاعتماد بشدة على جينيف، عزم كيسينجر على التعامل مع القضايا المحسوسة من خلال القنوات الثنائية. وكان أكثر المشكلات إلحاحاً، هي تلك القائمة على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية. فالجيوش هناك متداخلة بشكل خطير، مما يخلق إغراء لدى هذا الجانب أَو ذاك بالعودة إِلىٰ القتال. وقوات الجيش المصري الثالث معزولة تقريباً عن الإمدادات، وهو وضع غير محتمل بالنسبة للسادات. وكان الضغط الدولي يتصاعد مطالباً إسرائيل بالانسحاب إِلىٰ خطوط 22 تشرين الأول/ أكتوبر، أي إِلىٰ وضع يحرر الجيش الثالث. وكان ينبغي تبادل أسرى الحرب، وتلك مسألة بالغة الحساسية بالنسبة للإسرائيليين. وكان الحصار المصري لمضيق باب المندب، عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، يحول دون حركة الملاحة الإسرائيلية من ميناء العقبة وإليه. وهكذا كان يمكن التفاوض حول هذه القضايا بمجملها كخطوة أولى لتثبيت وقف إطلاق النَّار، من خلال «فكّ اشتباك» القوَّات العسكريَّة.

وسرعان ما تمّ تحديد المفاهيم التي تشكِّل أُسس السياسة الأَمريكيَّة

الجديدة في الشرق الأَوسط، والتي تكوّنت بداية في خضم حرب تشرين/ أكتوبر. وكان نيكسون وكيسينجر يُلزِمان الولايات المتحدة، دون معارضة من الجهاز البيروقراطي عملياً، بالقيام بدور نشيط لم يسبق له مثيل في الوساطة المتعلّقة بالنِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي، عن طريق عمليَّة الخطوة ـ خطوة الدبلوماسيَّة، وبفكّ اشتباك القوّات العسكريَّة المصريَّة والإِسرائيليَّة في وقت مبكر.

## إعداد المسرح

كان من نتائج العلاقة المتحسّنة ما بين القاهرة وواشنطن، مناشدة الرئيس السَّادات المتكرِّرة والملحّة للولايات المتحدة، لمساعدة قوَّات الجيش الثالث المُحاصَر. وكان الإِسرائيليُّون، على النقيض من ذلك، مصمّمين على استخدام الضغط على هذه القوات لتحقيق تحرير أسرى الحرب، وإنهاء الحصار البحري عند باب المندب. وكان الجمود يهدِّد بانهيار وقف النار الهش. ولهذا سرعان ما قام كيسينجر بوضع هدفين ملحّين نصب عينيه: الأول تثبيت وقف إطلاق النَّار، والثاني التوصل إِلىٰ فصل القوَّات العسكرية. ومع حلول 27 تشرين الأول/ أكتوبر تمكَّنت وزارة الخارجيَّة، من الإعلان عن أن ممثلين لمصر وإِسرائيل قد وافقوا على الاجتماع لتطبيق وقف إطلاق النَّار. وقبل أن تبدأ المحادثات في 30 تشرين الأول/ أكتوبر تم وضع الترتيبات المؤقتة لتوفير الإمدادات غير العسكرية لقوَّات الجيش الثالث.

كانت المواقف المصرية والإِسرائيلية من شروط وقف إطلاق النَّار وفكّ الاشتباك العسكري متباينة إِلىٰ حدّ بعيد. وكان وزير الخارجيَّة المصري الجديد إسماعيل فهمي قد التقى بكيسينجر في 29 تشرين الأول/ أكتوبر[10]، ثم التقى

(10) وافق فهمي في أول لقاء له بكيسينجر على أن يتم إمداد الجيش الثالث بمواد غير عسكرية فقط إذا ما وافقت إِسرائيل على الانسحاب إِلىٰ خطوط 22 تشرين الأول/ أكتوبر. وكان =

معه ثانية بعد يومين وكذلك مع الرئيس نيكسون. وكان فهمي مخولاً، بالإضافة إلىٰ بحث زيارة كيسينجر القادمة إلىٰ مصر، بتقديم اقتراح يتألَّف من إحدى عشرة نقطة. وكانت مصر تستعجل انسحاب إسرائيل دون قيد أَو شرط إلىٰ خطوط 22 تشرين الأول/ أكتوبر، كما جاء في قراري الأُمم المتَّحدة 339 و340. وما أن يتحقَّق ذلك فإن مصر ستوافق، على إطلاق سراح جميع أسرى الحرب.

أخبر كيسينجر، فهمي، أن الخطة تحتوي على عناصر إيجابية، ولكنَّها تبدو شديدة الطموح في تلك المرحلة. ومن خلال المناقشات التي جرت خلال اليومين التاليين أثار كيسينجر موضوع خطوط 22 تشرين الأول/ أكتوبر، مؤكداً أنه سيكون من الصعب إقناع إسرائيل بالانسحاب إليها، وأن خطوة أوسع كجزء من فك اشتباك القوَّات ستجعل من خطوط 22 تشرين الأول/ أكتوبر مسألة غير ذات بال[11]. وجاء خطاب الرئيس السَّادات في 31 تشرين الأول/ أكتوبر، الذي وصف فيه الدور الأَمريكي بأنَّه «بنَّاء»، ليعكس النبرة الجديدة في العلاقات الأَمريكيَّة ـ المصرية.

ثم تباحث نيكسون وكيسينجر بعد ذلك مع رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير، التي وصلت إلىٰ واشنطن في 31 تشرين الأول/ أكتوبر. ثم التقاها كيسينجر صباح الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر[12]، وكانت مهتمة بمصير الأسرى الإسرائيليين في مصر. وقالت إن استمرار الإمدادات إلىٰ الجيش الثالث مرهون بعودة الجرحى من أسرى الحرب، وتقديم قائمة كاملة بأسماء الأسرى،

---

= فهمي يشغل منصب وزير الخارجيَّة بالإنابة في هذا الوقت، وتم تعيينه وزيراً للخارجيَّة في 31 تشرين الأول/ أكتوبر.

(11) Kissinger, Years of Upheaval, PP. 616-17 وعد كيسينجر بالفعل ألا تقوم إسرائيل بشن هجوم عسكري من موقعها بالضفَّة الغربيَّة لقناة السويس، كما وافق على إرسال ممثل على مستوى عال إلىٰ القاهرة في موعد مبكر.

(12) المصدر السابق، الصفحات 619 ـ 624.

وبزيارة الصليب الأحمر لهم. ولسوف توافق إسرائيل على إمدادات غير عسكرية دائمة لقوّات الجيش الثالث عندما يعود الأسرى ويُرفع الحصار البحري. وعندئذ فقط ستوافق إسرائيل على المباحثات مع مصر حول خطوط 22 تشرين الأول/ أكتوبر.

وبعد الظهر بقليل التقى نيكسون ورئيسة الوزراء مائير. وطرح نيكسون رأيه بأن السَّادات يريد سلاماً حقيقياً. ثم استعرض الاستراتيجية الأَمريكيَّة على مدى الشهور القادمة، وقال إنه سيحاول تفتيت المشكلات بحيث يمكن معالجتها خطوة خطوة. وقال إن الولايات المتحدة ستقف في وجه السوفييت، كما فعلت في حرب تشرين/ أكتوبر، كما ستحاول تحسين علاقاتها مع مصر وسورية، وهو ما سيساعد إسرائيل، وإن هدفه هو ضمان «حدود آمنة» لإسرائيل. ولم تكشف مائير عن مشاعرها، واكتفت بالتأكيد على أن إسرائيل لا ترغب في أن يمارس الضغط عليها بالنسبة لخطوط 22 تشرين الأول/ أكتوبر. وفي ذلك المساء لم يتبادل كيسينجر ومائير إلاَّ كلمات قليلة. وكان الجو فاتراً إن لم يكن عدائياً.

## الكيلومتر 101

بعد هذه المباحثات الأولية انطلق كيسينجر إلىٰ الشرق الأَوسط في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر[13]. وفي يوم 7 تشرين الثاني/ نوفمبر التقى في القاهرة بالرئيس السَّادات لأول مرة. وخلال محادثاتهما الخاصة في ذلك اليوم، بدأ كيسينجر يستشعر إعجاباً حقيقياً بالزعيم المصري[14]. وجاءت نقطة التحوّل عند مناقشة مسألة خطوط 22 تشرين الأول/ أكتوبر. كان كيسينجر في موقف حرج، لأنه كان يعرف أن الإِسرائيليين ليس من السهل إقناعهم، كما كان يشعر في

---

(13) كان كيسينجر قد التقى بممثِّل سوريا لدى الأُمم المتَّحدة يوم 2 تشرين الثاني/ نوفمبر، ولكن لم تكن هناك قنوات في ذلك الوقت لمواصلة الاتصالات بين واشنطن ودمشق.

(14) Kissinger, Years of Upheaval, PP. 636-41.

الوقت نفسه أن السَّادات على حقّ لأنه لا ينبغي أن يسمح للقوَّات الإِسرائيلية أن تبقى قوَّات الجيش الثالث تحت رحمتها.

كان السَّادات مستعداً للمرونة في كثير من النقاط، وإن كان ما يزال يتوق إِلىٰ انسحاب إِسرائيل إِلىٰ خطوط 22 تشرين الأول/ أكتوبر. وأجاب كيسينجر بأنَّه إذا كان يصر على موقفه، فإنه سيوافق على محاولة إقناع الإِسرائيليين. ولكن كان من رأيه أنه قد يكون من الأيسر، وإن استغرق وقتاً أطول، العمل على ترتيب فكّ اشتباك حقيقي بين القوَّات يتجاوز خطوط 22 تشرين الأول/ أكتوبر. وفي الوقت نفسه يمكن وضع ترتيبات لإعادة تموين الجيش الثالث. ولدهشة كيسينجر وافق السَّادات على هذه الفكرة من المناقشة.

في 9 تشرين الثاني/ نوڤمبر أُعلن عن اتِّفاق حول خطة لوقف إطلاق النَّار وتبادل أسرى الحرب، وبعد ذلك بيومين وقَّع ممثِّلون عسكريّون إِسرائيليون، ومصريون على اتِّفاق من ستّ نقاط في مكان على طريق السويس ـ القاهرة يدعى بالكيلومتر 101[15]. وهكذا بدأت عمليَّة التسوية، وإن كانت عمليَّة متأرجحة.

في تلك الأثناء طار كيسينجر إِلىٰ الأردن لإجراء محادثات مع الملك حسين، حيث شجع الملك على المشاركة في مفاوضات السَّلام. وأعرب كيسينجر، بدون إبداء التزامات مؤكدة، عن تعاطفه مع معارضة الملك حسين لإقامة دولة في الضفة الغربية، تسيطر عليها منظمة التحرير الفلسطينية. بيد أن كيسينجر في تلك اللحظة كان ما يزال يركِّز على الجبهة المصرية ـ الإِسرائيلية. أما موضوع الأردن والفلسطينيين فهو مؤجل إِلىٰ وقت آخر.

وفي المملكة العربية السعوديَّة، ناشد كيسينجر الملك فيصل تأييد جهده الدبلوماسي، مشيراً إِلىٰ أن حظر النّفط هو بمثابة عقبة أمام الجهود

---

(15) المصدر السابق ص 641.

الأَمريكيَّة[16]. وناقش منطق مقاربة الخطوة خطوة، كما ناشد فيصل المساعدة في فتح قنوات اتصال مع السوريين[17]. وكان كثيراً ما يردِّد الملك فيصل على مسامع كيسينجر مواقفه الثابتة من المؤامرة الصهيونية ـ الشيوعيّة، ولكنه وعد أيضاً بتقديم بعض العون، بما في ذلك تخفيف حظر النّفط فور تحقُّق تقدّم بشأن الانسحاب الإِسرائيلي[18].

وفي المحصلة شعر كيسينجر بالارتياح لنتائج رحلته الأولى. فقد أقام علاقات شخصية مع السَّادات، وانطلقت العلاقات الأَمريكيَّة ـ المصرية في بداية طيبة. وتمّ تأمين استقرار وقف النار. كما تم توقيع اتِّفاق مهم ما بين مصر وإِسرائيل بمساعدة أَمريكيَّة. ووعد الملك فيصل بتخفيف حظر النّفط. وبات من الضروري وضع إطار تفاوضي واسع، في جنيف كمقدِّمة لمباحثات فكّ الاشتباك. ولم يكن كيسينجر في عجلة من أمره، نظراً لأنه ما يزال ملتزماً بالخطى التدريجية تحت السيطرة الأَمريكيَّة الوثيقة.

## مؤتمر جنيف

تم تبادل أول دفعة من الأسرى المصريين والإِسرائيليين في 15 تشرين الثاني/ نوڤمبر. وفي اليوم التالي اجتمع الجنرال اهارون ياريف عن إِسرائيل،

(16) يذكر المصدر السابق، ص 664، «لو تسنى لي فهم أفضل لآلية تسعير النفط لأدركت أن الخفض في الإنتاج السعودي كان أكثر خطراً من الحظر، حيث أثر بصورة حاسمة على الإمداد العالمي، ومن ثم وفر الشرط المسبق لرفع الأسعار على نحو يجلب الخراب».

(17) يحوي Sheehan, Arabs, Israelis, PP. 70-73 نصاً جزئياً لاجتماع كيسينجر وفيصل. انظر أيضاً Kissinger, Years of Upheaval, PP. 659-66.

(18) بعد ذلك بأيام تحدث كيسينجر في بكين عن «انسحابات» إسرائيلية كجزء من تسوية، في محاولة مقصودة لإظهار نواياه الطيبة تجاه السعوديين. ولم يكن الإِسرائيليون مسرورين بذلك بصفة خاصة لقلقهم من إشارة كيسينجر إلىٰ الضمانات الأَمريكيَّة، وخشيتهم من أن تصبح الضمانات الخارجيَّة بديلاً لتنازلات عربية. انظر «Secretary Kissinger's News Conference of November 12, 1973,» Department of State Bulletin, vol. 69 (December 10, 1973), P. 713.

واللواء عبد الغني الجمسي عن مصر، وبدأت محادثات الكيلومتر 101 الهادفة إلىٰ تنفيذ اتِّفاق النقاط الست، وخاصة النقطة الثانية المتعلِّقة بـ «العودة إلىٰ خطوط 22 تشرين الأول/ أكتوبر في إطار اتِّفاق لفكّ الاشتباك وفصل القوَّات». وفي 18 تشرين الثاني/ نوڤمبر قام كيسينجر بتذكير وزير الخارجيَّة إسماعيل فهمي، بأن فكّ الاشتباك ينبغي أن يكون على رأس جدول أعمال مؤتمر جنيف القادم للسَّلام، بيد أن ذلك لن يكون شرطاً مسبقاً لانعقاد المؤتمر. كما لا يمكن حل مشكلة تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر السَّلام في هذه المرحلة. وفي هذا المؤتمر وحده ستكون الولايات المتحدة قادرة على استخدام نفوذها بالكامل. وقصارى القول إن كيسينجر كان يحاول استخدام جنيف كخطوة هامَّة في عملية المفاوضات، واحتفاظ الولايات المتحدة بدور مركزي في تحقيق تقدّم.

في السادس من كانون الأول/ ديسمبر، أعلن كيسينجر أن من «المحتمل جداً» عقد مؤتمر جنيف في 18 كانون الأول/ ديسمبر. ولكن من الذي سيحضره؟ مصر ستحضر، وأوحى السَّادات ضمناً أن سورية ستحضر أيضاً[19]. ويمكن الاعتماد على الأردن، ولكن منظمة التحرير الفلسطينية باتت هي الممثِّل الشرعي، والوحيد للشعب الفلسطيني باعتراف جميع الدول العربية عدا الأردن، وذلك في مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في الجزائر في الشهر السابق. وإذا حضرت المنظمة مؤتمر جنيف فإن إسرائيل لن تحضر، كما أن إسرائيل لن تجلس مع سورية إلاَّ إذا قدَّمت الأخيرة قائمة بأسماء الأسرى الإسرائيليين لديها.

ومن أجل تجاوز رفض إسرائيل لحضور مؤتمر جنيف، تباحث كيسينجر مع وزير الدفاع دايان في واشنطن يوم 7 كانون الأول/ ديسمبر. وقدَّم دايان

---

(19) أكَّد السادات في رده على دعوة نيكسون بتاريخ 8 كانون الأول/ ديسمبر استعداد مصر للذهاب إلىٰ جنيف، ولكنه لم يشر بشيء إلىٰ سوريا.

قائمة طويلة بطلبات السِّلاح، فوعد كيسينجر بأن توليها بلاده اهتماماً إيجابياً. وبالمقابل قال دايان إن فكّ الاشتباك لا يحتاج لانتظار الانتخابات الإسرائيلية. واقترح فكاً للاشتباك يقوم على انسحاب إسرائيلي إلىٰ خط يقع غرب الممرَّات، ويرتبط بنزع جوهري للسِّلاح في المناطق المتقدمة، والتزام مصري بإعادة فتح قناة السويس. وحثّ كيسينجر الإسرائيليين على عدم التحرّك بسرعة كبيرة في المفاوضات، حتى لا تبدو إسرائيل ضعيفة. وقال إن العرب ينبغي أن يعتقدوا أن الولايات المتحدة تجد صعوبة في ممارسة نفوذها على إسرائيل، وإلاَّ فإنهم سيذهبون بعيداً في توقعاتهم.

انطلق كيسينجر في جولته الثانية إلىٰ الشرق الأَوسط يوم 12 كانون الأول/ ديسمبر، بعد أن توقف في لندن لإلقاء خطاب مهم[20]. وخلال الأيام القليلة التالية زار كيسينجر القاهرة والرياض ودمشق وتل أبيب. وكانت محادثاته مع السَّادات هي وحدها الخالية من الصعوبات. فقد كان السَّادات قد وافق على تأجيل قصير لموعد افتتاح مؤتمر جنيف. ووافق الآن على تأجيل مرحلة مفاوضات فكّ الاشتباك المهمَّة إلىٰ منتصف شهر كانون الثاني/ يناير، بعد الانتخابات الإسرائيلية[21]. وفي اليوم التالي، 14 كانون الأول/ ديسمبر، كسب كيسينجر في لقائه مع الملك فيصل تأييد السعودية لنهج السَّادات، كما كسب وعداً بإنهاء حظر النّفط، وعودة الإنتاج إلىٰ ما كان عليه فور الوصول إلىٰ اتِّفاق على المرحلة الأولى من التسوية.

---

(20) خطاب كيسينجر أمام احتجاج بريطانيا العظمى في 12 كانون الأول/ ديسمبر حيث ناقش حرب أكتوبر وأزمة الطاقة، ويتضمن الاعتراف الصريح بأنه «من الإنصاف أن أقرر. أن الولايات المتّحدة لم تقم بكل ما كانت تستطيع القيام به قبل الحرب تجاه التوصل إلىٰ تسوية دائمة في الشرق الأوسط». Department of State Bullein, vol. 69 (December 31, 1973), P. 780.

(21) أمضى كيسينجر أربع ساعات مع السادات يوم 13 كانون الأول/ ديسمبر، وخمس ساعات في اليوم التالي حيث بحثا ما يمكن عمله إذا رفضت إسرائيل حضور مؤتمر جنيف. وقد وعد السادات أيضاً بالعمل على رفع حظر النفط في أوائل كانون الثاني.

في الوقت الذي كان يسعى فيه كيسينجر لحشد تأييد الدول العربية الرئيسيَّة لمؤتمر جنيف، كانت إِسرائيل تشترط لمشاركتها في المؤتمر عدداً من النقاط المهمة. فقد عارضت إِسرائيل دوراً قوياً للأمين العام للأُمم المتَّحدة، ورفضت فكرة مشاركة الفلسطينيين في المؤتمر كما اقترح السَّادات من قبل، وأكَّدت أن ممثليها لن يجلسوا في غرفة واحدة مع السوريين، حتى توافق سورية على مطالب إِسرائيل، بتقديم قائمة بأسماء أسرى الحرب لديها، وزيارة ممثلي الصليب الأحمر لهم. وبدا أن إِسرائيل قد تقاطع المؤتمر.

عند هذه النقطة بدأ نيكسون وكيسينجر يمارسان ضغوطاً كبيرة على إِسرائيل. ففي الساعة 6,45 من يوم 13 كانون الأول/ ديسمبر في واشنطن، تسلم الوزير الإِسرائيلي المفوض موردخاي شاليف رسالة من نيكسون إِلىٰ مائير. وكانت الأخيرة قد اعترضت على صيغة خطاب مشترك من الولايات المتحدة، والاتّحاد السوڤييتي إِلىٰ الأمين العام للأُمم المتَّحدة. وقال نيكسون أنه انزعج من موقفها. ونفى أن يكون للأمين العام للأُمم المتَّحدة أكثر من دور رمزي. وفيما يتعلَّق بالفلسطينيين قال نيكسون، إن المشاركة الفلسطينية في المؤتمر لا تؤثِّر مسبقاً على المحصلة النهائية، وإن مشاركة أعضاء إضافيين، بكل الأحوال، تستلزم موافقة جميع المشاركين الأصليين. أي أن إِسرائيل باختصار لن تُرغم على التفاوض مع الفلسطينيين. واختتم نيكسون رسالته بتحذير رئيسة الوزراء، من أن الولايات المتحدة لن تتفهّم رفض إِسرائيل لحضور المؤتمر، وأنه لن يكون قادراً على تبرير التأييد لإِسرائيل إذا لم ترسل ممثليها إِلىٰ جنيف[22].

وفي اليوم التالي بعث نيكسون برسالة أخرى، عندما علم أن مجلس

(22) يقتبس Kissinger, Years of Upheaval, P. 759 من الخطاب.

الوزراء الإسرائيلي، لم يتمكّن من الوصول إلىٰ قرار بشأن المشاركة في مؤتمر جنيف. وكانت الولايات المتحدة تستعد لتأجيل المؤتمر حتى 21 كانون الأول/ ديسمبر. وأشار نيكسون إلىٰ هدف إسرائيل الدائم بالتفاوض مع العرب، واعتبر عدم إقدامها على هذه الخطوة الآن أمراً غير معقول. وكان الرئيس قد أمر كيسينجر بحضور الجلسة الافتتاحية لمؤتمر جنيف سواء كانت إسرائيل حاضرة أم لا[23].

وفيما كان يبذل هذا الجهد للحصول على موافقة إسرائيل لحضور المؤتمر من خلال مزيج من الضغوط والوعود[24]، توجّه كيسينجر لعقد لقائه الأول مع الرئيس السوري حافظ الأسد[25]. واكتشف كيسينجر في الأسد رجلاً ذكياً، وصارماً وجذّاباً ويملك روح الدعابة. كما أنه كان الأقل تساهلاً من بين جميع الزعماء العرب الذين قابلهم حتى الآن. وألمح الأسد إلىٰ أنه لا يعارض عقد مؤتمر جنيف في 21 كانون الأول/ ديسمبر، ولكن سورية لن تشارك إلاّ إذا تم التوصل إلىٰ اتّفاق لفكّ الاشتباك بين القوّات أولاً. وفكّ الاشتباك في رأيه ينبغي أن يشمل مرتفعات الجولان بكاملها. ولم يكن الأسد مستعداً لقبول

(23) انعكست لهجة نيكسون في هذه الخطابات، في الملاحظات التي ورد أنّه أدلى بها لمجموعة تضمن سبعة عشر من حكام الولايات يوم 13 كانون الأول/ ديسمبر. «إن الطريق الوحيد الذي سنتبعه لحل الأزمة هو إنهاء حظر النفط، والطريق الوحيد الذي سنتبعه لإنهاء حظر النفط هو جعل الإسرائيليين يتصرَّفون بصورة معقولة. إنني أكره استخدام كلمة ابتزاز، ولكن يتعيّن علينا فعل بعض الأشياء لجعلهم يسلكون سلوكاً حسناً».

Thomas O'Toole and Lou Cannon, «Jobs, Oil Put Ahead of Environment. Israel,» Washington Post, December 22, 1973, P. A 1.

(24) تم تجميع هذه الوعد في مذكرة تفاهم، انظر David Landau, «Kissinger Obtains Jerusalem's Consent to Attend Geneva Parley,» Jerusalem Post, December 18, 1973, P. 1.

(25) Kissinger, Years of Upheaval, PP. 777-86 ويتضمن Sheehan, Arbs, Israelis, PP. 95-97 نصوصاً لفقرات من هذه المحادثات.

التماس كيسنجر بتقديم لائحة بأسماء أسرى الحرب الإسرائيليين. وبعد ستّ ساعات ونصف من المحادثات مع الأَسد، غادر كيسنجر إِلىٰ إسرائيل خالي الوفاض[26].

وخلال اليومين التاليين استخدم كيسنجر جميع قدراته على الإقناع، لحضّ الإِسرائيليين على حضور مؤتمر جنيف. والتقى مع غولدا مائير على انفراد، ثم مع أعضاء وزارتها، ليرسم لهم صورة كئيبة للآثار المترتبة على انهيار العمليَّة الدبلوماسيَّة. فالخطر يحيق بما هو أكثر بكثير من الشرق الأَوسط. فالاستقرار العالمي، والنظام الاقتصادي الدولي، وتماسك حلف الناتو، بل وكل مشكلة كبرى في العالم ترتبط بقرار إِسرائيل. وتمسّك الإِسرائيليون بإدخال تعديل آخر في رسالة الدعوة، وهو عدم ذكر الفلسطينيين بالاسم. وعلى أساس هذا الشرط انعقد مجلس الوزراء في المساء، ليوافق على حضور إِسرائيل مؤتمر جنيف يوم 21 كانون الأول/ سبتمبر.

قام كيسنجر بمحاولة أخيرة للحصول على موافقة سورية على الحضور. ففي مقابل تقديم قائمة بأسرى الحرب، كانت إِسرائيل مستعدة للسماح للقرويين السوريين، بالعودة إِلىٰ ديارهم في المناطق الواقعة تحت السيطرة الإِسرائيلية. وبناء على طلب كيسنجر، بحث وزير الخارجيَّة المصري «فهمي» هذا الاقتراح مع الأَسد، وانتقل السفير الأَمريكي في بيروت إِلىٰ دمشق لبحث الموضوع ثانية مع الرئيس السوري. وفي 8 كانون الأول/ ديسمبر تلقَّى كيسنجر رداً من الأَسد يفيد بأن سورية لن تشترك في هذه المرحلة من محادثات جنيف، ولكنَّها قد تشترك فيما بعد[27].

---

(26) وافق الأسد بالفعل على فتح قسم لرعاية المصالح يديره أَمريكيون في دمشق. وقد تم إرسال توماس سكوتس ليرأس البعثة.

(27) يعيد كيسنجر في Kissinger, Years of Upheaval, PP. 1249-50 نشر المذكرة التي بعث بها إِلىٰ نيكسون في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1973، لتلخص مواقف الأطراف عشية المؤتمر.

انعقد مؤتمر جنيف أخيراً في 21 كانون الأول/ ديسمبر تحت رعاية الأمين العام للأُمم المتَّحدة، وباشتراك الولايات المتحدة والاتّحاد السوفييتي كرئيسين، وبحضور وزراء خارجيَّة مصر والأردن وإسرائيل. وبقي مقعد سورية شاغراً. وتحدَّث كل من وزراء الخارجيَّة، ولكن كلماتهم كانت موجهة للرأي العام في بلادهم بالدرجة الأولى، وليس لبعضهم بعضاً. وحاول كيسينجر توضيح استراتيجية الخطوة خطوة، مؤكداً على أن هدف المؤتمر هو السَّلام، ولكن الحاجة الملحّة هي تعزيز وقف إطلاق النَّار من خلال فكّ الاشتباك بين القوَّات، بوصفه «خطوة أولى أساسيَّة» على طريق تنفيذ القرار 242 الصادر عن الأُمم المتَّحدة.

وبهذه الكلمات الرسمية انفض مؤتمر جنيف على ألا يعود إلىٰ جلسة علنية ثانية ولفترة غير محددة. لقد أصبح هناك رمز الآن، ولعله رمز مفيد، ومنتدى يمكن أن تناقش مجموعات العمل في إطاره جوانب التسوية إذا لزم الأمر. ولم يكن هذا الجهد بلا طائل، لكن قد يتساءل المرء عما إذا كانت النتائج تساوي كل هذا الجهد.

## فك الاشتباك المصري ـ الإسرائيلي

بات على كيسينجر، بعد أن أنجز انعقاد مؤتمر جنيف بنجاح، أن يواجه تحدي تحقيق نتائج مبكرة على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية. وكانت تقف في طريقه عدة مشكلات مترابطة. فالسوريون قد أعلنوا درجة عالية من الاستنفار العسكري في أواخر شهر كانون الأول/ ديسمبر، وبدا استئناف القتال احتمالاً وارداً. كما كان حظر النفط مستمراً، وأقدمت منظمة الدول المصدِّرة للنفط (أوبيك) في خطوة على درجة مماثلة من الأهمية، وهي مضاعفة أسعار النفط في 23 كانون الأول/ ديسمبر. وباتت أَزمة الطاقة سيفاً مسلطاً على المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية أكثر من أي وقت مضى.

وبخلاف الصعوبات مع سورية، وخيبة الأمل من جراء استمرار حظر

النّفط، كان على كيسينجر أن يواجه ثانية مواقف مصر وإِسرائيل من فكّ الاشتباك، والتي لا تزال متباعدة. وكان كيسينجر أثناء وجوده في إِسرائيل قد ناقش يوم 17 كانون الأول/ ديسمبر فكّ الاشتباك مع مائير وكبار مساعديها. وكان الموقف الإِسرائيلي يقضي بالسماح لقوة مصرية صغيرة، بالبقاء على الضفَّة الشرقية للقناة إِلىٰ مسافة عمقها عشرة كيلومترات، وأن تسيطر قوة إِسرائيلية مسلَّحة بأَسلحة خفيفة، على الطريق الممتد من الشمال إِلىٰ الجنوب وراء القوّات المصرية، في حين ترابط القوّات الإِسرائيلية الرئيسية، شرق ممري متلا والجدي، خلف مدى المدفعية المصرية. ولن تسلِّم إسرائيل الممرات في مرحلة فك الاشتباك. وفيما يتعلَّق بالنقاط الأخرى لم يكن ثمة توافق إِسرائيلي كامل. فبعض الوزراء كانوا يرون أن على مصر، أن تنهي حالة الحرب مقابل انسحاب القوّات الإِسرائيلية، وأن تسمح بمرور السفن الإِسرائيلية في قناة السويس وباب المندب. كما كان من المرغوب، فرض بعض القيود على القوّات المصرية على ضفتي القناة. وعلى مصر أن تشرع بالعمل على إعادة فتح القناة، وإعادة بناء المدن الواقعة على القناة كعلامة على النوايا السلمية.

أما موقف مصر، كما نقل إِلىٰ كيسينجر أثناء مباحثاته في القاهرة، قبل انعقاد مؤتمر جنيف، فقد بدأ باقتراح يقضي بألاّ تحقِّق مصر، أَو إِسرائيل مزايا عسكرية في مرحلة فكّ الاشتباك. وتحتفظ مصر بقوَّاتها شرق القناة على الخطوط القائمة، على ألاّ يتعدَّى حجمها الفرقتين، أي خفض ثلاث فرق عن مستواها القائم، وألا توضع مدفعية ثقيلة وصواريخ أرض ـ جو، بالقرب من القناة. وتحتفظ إِسرائيل بسيطرتها على الأطراف الشرقية للممرّات، وتنشأ منطقة منزوعة السِّلاح بين الخطوط المصرية والإِسرائيلية، تجوبها دوريات تابعة للأُمم المتَّحدة. وتشرع مصر في تطهير القناة، وتعيد بناء المُدن فور انسحاب القوّات الإِسرائيلية. ويسمح للشحنات الإِسرائيلية بالمرور عبر القناة بعد إعادة افتتاحها.

كانت هناك فجوتان تفصلان ما بين الموقفين المصري والإِسرائيلي. كانت مصر تريد أن تنسحب القوَّات الإِسرائيلية شرق الممرات، وكانت إِسرائيل ترفض ذلك؛ إذ كانت تريد قوة مصرية رمزية فقط على الضفَّة الشرقيَّة. وكان السَّادات يفكِّر في فرقتي مشاة معزّزة بمائة دبابة لكل منهما. إذ كان من الصعب عليه أن يقبل علانية بتقليل شديد للقوَّات، في الأَراضي التي عادت إِلىٰ سيطرته. ومن هنا فإن الأُسس الفكرية لموقفي الطرفين لم تكن متباعدة كثيراً، وبدا الاتفاق ممكناً.

جرت انتخابات الكنيست الإِسرائيلية في 31 كانون الأول/ ديسمبر. وأحرزت المعارضة لائتلاف رئيسة الوزراء العمالي بعض التقدم، وإن لم يصل ذلك إِلىٰ حد ضرورة تشكيل حكومة جديدة، ورئيس وزراء جديد.

وبعد تجاوز الانتخابات الإِسرائيلية، أُوفد دايان إِلىٰ واشنطن لإجراء مباحثات مع كيسينجر يومي 4 و5 كانون الثاني/ يناير. وطرح دايان فكرة المناطق الخمس لفكّ الاشتباك، حيث يحتفظ كل طرف بمنطقتين ترابط فيهما قوَّات محدودة، وتفصل بينهما منطقة عازلة تشرف عليها الأُمم المتَّحدة. وحدَّد دايان نوع القيود العسكرية التي توافق عليها إِسرائيل، وهي أن تبقى قوَّات كلا الجانبين بعيداً أساساً عن مرمى مدفعية الطرف الآخر، وألاّ تتمكّن صواريخ أرض جو التابعة لأحد الجانبين من الوصول إِلىٰ طائرات الطرف الآخر. وكذلك أن يبقى عدد الدبابات في المناطق المحدودة القوَّات صغيراً جداً.

وأثناء تلك المحادثات حثّ دايان كيسينجر على العودة إِلىٰ الشرق الأَوسط، كي يساعد في التوصل إِلىٰ اتِّفاق. وكانت هذه الفكرة مُرضية بالنسبة للسادات. انطلق كيسينجر في رحلته في وقت متأخر من يوم 10 كانون الثاني/ يناير. وكان يتوقع أن يساعد أساساً في وضع إطار عام للاتِّفاق، على أن يقوم الطرفان بوضع التفاصيل في جنيف. ولكن السَّادات كان حريصاً على الوصول

إِلىٰ نتائج، وطلب من كيسينجر البقاء في المنطقة إِلىٰ حين تحقيق اتِّفاق. وهكذا شرع كيسينجر في ممارسته الأولى لـ «دبلوماسيَّة المكوك»، طائراً ما بين القاهرة وتل أبيب حاملاً المقترحات.

وفي 13 كانون الثاني/ يناير سلم الإسرائيليون كيسينجر، خريطة فكّ الاشتباك المقترح، وفوَّضوه بعرضها على السَّادات، وهو ما فعله في اليوم التالي. وكان السَّادات قد وافق سابقاً، في حديثه الأول مع كيسينجر، على فكرة تحديد القوَّات في ثلاث مناطق، ووعد على العمل من أجل إنهاء حظر النّفط حالما يتم التوصّل إِلىٰ اتِّفاق. وقد وافق أيضاً على فكرة وجود قوَّات إسرائيلية غرب الممرّات، ولكنه لم يوافق على الحجم المقترح لهذه القوَّات[28]. ومن أجل التغلّب على تحفّظات السَّادات، اقترح كيسينجر أن تتحمّل الولايات المتحدة مسؤولية الاقتراح الخاص بتحديد القوّات؛ إذ من الأيسر بالنسبة للسادات قبول مشروع أَمريكي، بدلاً من مشروع إِسرائيلي. وبدلاً من الإعلان عن تلك القيود في وثائق رسمية، يمكن تحديدها في رسائل متبادلة بين السَّادات ونيكسون. وبالإضافة إِلىٰ ذلك فإن ضمانات السَّادات الشخصية بشأن عبور الشحنات الإسرائيلية للقناة، يمكن تسليمها في مذكرة تفاهم سرِّيَّة. ووافق السَّادات.

وفي اليوم التالي، في إسرائيل، وهو يوم 15 كانون الثاني/ يناير، أسقطت رئيسة الوزراء مائير طلب إنهاء حالة الحرب كجزء من اتِّفاق فكّ الاشتباك. كما تم إجراء بعض التعديلات في مستوى القوَّات، وخط فكّ الاشتباك، وهي تعديلات اضطلع دايان، بدور بنَّاء للغاية في تحقيقها. وعاد كيسينجر إِلىٰ أسوان ليقابل السَّادات يوم 16 كانون الثاني/ يناير، وفي يده خارطة جديدة، ووافق السَّادات على تخفيض الوجود المصري في الضفة

---

(28) المصدر السابق، الصفحات 821 ـ 829 و534-35 .Kalb and Kalb, Kissinger, PP.

الشرقية إلىٰ ثماني كتائب و30 دبابة[29]. عندئذٍ عاد كيسينجر إلىٰ إسرائيل، وفي الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم التالي أعلن الرئيس نيكسون، أن الطرفين قد توصَّلا إلىٰ اتِّفاق لفكّ اشتباك قوَّاتهما العسكرية. وفي اليوم التالي وقَّع رئيسا الأركان، في كل من مصر وإسرائيل الاتِّفاق عند الكيلومتر 101[30].

بتوقيع اتِّفاق فكّ الاشتباك في 18 كانون الثاني/ يناير يكون نيكسون وكيسينجر قد ربطا الولايات المتحدة بالتزامات مهمة، ولا سابق لها. وكانت مكانة الولايات المتحدة في العالم العربي آخذة في الصعود، وبدت الولايات المتحدة تمسك بأوراق اللعبة، أكثر من أي وقت آخر. وربما شكا الإسرائيليون من الضغوط الكثيفة، ولكن الاتِّفاق لم يكن سيئاً بالنسبة لإسرائيل، وكانت المعونة الأمريكيَّة ما تزال تتدفّق عليها بكميات كبيرة. وساد شعور بالتفاؤل غالبية دول الشرق الأَوسط، وهو أمر نادر الحدوث.

## فترة فاصلة بين اتِّفاقيات الفصل

كانت مهمّة كيسينجر التالية، أن يحافظ على هذا الشعور عن طريق ترجمته إلىٰ اتِّفاقات جديدة، تساعد على خلق قوة دفع باتجاه التسوية. ولتحقيق ذلك انطلق مباشرة من أسوان لإجراء محادثات مع الملك حسين والرئيس الأَسد. وفي الوقت نفسه طار السَّادات، كما وعد، إلىٰ العربية السعودية ليحاول إقناع الملك فيصل بأخذ المبادرة، في رفع حظر النّفط ضد الولايات المتحدة، وهو الحظر الذي كان يصفه كيسينجر في وقت مبكر من الشهر، بأنّه «غير مناسب على نحو متزايد»[31].

---

(29) Kalb and Kalb, Kissinger, P. 539.

(30) النص والخريطة منشوران في The Agreement: New Deployment of Forces along the Suez Canal, Jerusalem Post, January 20, 1974, P. 1 وفي Kissinger, Years of Upheaval, P. 839 (map) and P. 1250.

(31) «Secretary Kissinger's News Conference of January 3, 1974,» Department of State Bulletin, vol 70 (January 28, 1974), P. 78. وفي 6 حزيران/ يونيو 1974 أثار وزير الدفاع شليزنجر للمرة الأولى احتمال استخدام القوة إذا ما استمر حظر النفط إلىٰ ما لا نهاية.

لم يحقِّق الاتِّفاق على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية الكثير في الحد من التوقعات، أَو تخفيف التوتر في أرجاء أخرى من الشرق الأَوسط. فسورية الآن، والأردن، وربما منظمة التحرير الفلسطينية باتت مستعدة للدخول في العمليَّة. بيد أن إسرائيل كانت قلقة من مواجهة سلسلة جديدة من المفاوضات، خوفاً من فرض ضغوط أَمريكيَّة أخرى، لانتزاع تنازلات إقليمية ثمناً لاستمرار الجهود الدبلوماسيَّة. ورغم أن التحسّن في العلاقات الأَمريكيَّة ـ العربية، كان مرغوباً بصورة مجردة، إلاَّ أن رئيسة الوزراء كانت تخشى أن تدفع إسرائيل الثمن. ولهذا كان توقيت الخطوة الثانية بمثابة مشكلة. وعزم كيسينجر استخدام الفترة التي لا يمكن تجنّبها، لتدعم مكاسب الجولة الأولى، ولوضع أساس الخطوة التالية بين سورية وإسرائيل.

وبدأ كيسينجر محاولة لإنهاء حظر النّفط، وفي الوقت نفسه وضع أرضية لاتفاق سوري ـ إسرائيلي. وكان نيكسون توّاقاً إلىٰ الإعلان عن انتهاء الحظر، في الخطاب السنوي عن «حالة الاتحاد» أمام الكونغرس في نهاية الشهر، وراح يقذف المصريين والسعوديين بوابل من الرسائل حول هذا الشأن[32]. وبدأ كيسينجر أيضاً في محاولة اختبار فكرة كان قد طرحها بتردّد، في رحلته الأخيرة إلىٰ سورية وإسرائيل؛ وهي أن تقدم سورية لائحة بأسرى الحرب الإسرائيليين، إلىٰ الولايات المتحدة، في مقابل أن تقدِّم إسرائيل اقتراحاً ملموساً لفكّ الاشتباك.

---

(32) هذه الرسائل التي يبدو أنها تلمح إلىٰ أن نيكسون يرغب في رفع الحظر لأسباب سياسة داخلية، ثبت فيما بعد أنَّها كانت أمراً محرجاً بالنسبة له. فحين قصرت السعودية في الوفاء بوعودها بأن ترفع الحظر، ألمح كيسينجر إلىٰ أنه قد يضطر إلىٰ نشر نصوص الالتزامات التي تعهّد بها فيصل. وردت السعودية بأنَّها أيضاً ربما كانت لديها بعض الرسائل المحرجة لتنشرها، وسرعان ما تم إسقاط هذا الموضوع. انظر Kissinger, Years of Upheaval, P. 947. كان (نيكسون) في الشهر العاشر لعذابه ما زال أسيراً لفكرة أن رفع الحظر بصورة مثيرة تحت قيادته شخصياً سيكون الدواء الناجع لمعاناته من فضيحة ووترجيت».

اقترحت الولايات المتحدة خطة على الأَسد في 5 شباط/ فبراير، مفادها أن تُعلم سورية الولايات المتحدة بعدد أَسرى الحرب الإِسرائيليين، ثم تُنقل هذه المعلومات إِلىٰ إِسرائيل. وعندما تستلم إِسرائيل الأسماء الحقيقية، تتقدَّم باقتراح محدد لانسحاب قوَّاتها. وبعد قيام الصليب الأحمر بزيارة الأسرى الإِسرائيليين في سورية، يتولى كيسينجر نقل الاقتراح الإِسرائيلي إِلىٰ الأَسد، ويدعو وفداً إِسرائيلياً إِلىٰ واشنطن من أجل مزيد من المباحثات. ثم تبدأ المفاوضات في جنيف ضمن إطار فريق العمل العسكري المصري ـ الإِسرائيلي القائم بالفعل. وفي 9 شباط/ فبراير وافق الأَسد على هذا الإجراء.

في 18 شباط/ فبراير قرّر نيكسون وكيسينجر إسقاط موضوع الحظر في الوقت الحاضر. وفي اليوم التالي أعلن نيكسون أن كيسينجر سيقوم بزيارة أخرى إِلىٰ المنطقة. وفي يوم 25 شباط/ فبراير انطلق كيسينجر في زيارته الرابعة في خلال أربعة شهور.

## دبلوماسيَّة المكوك

اجتمع كيسينجر مع الأَسد أربع ساعات ليلة 26 شباط/ فبراير، ثم اجتمعا ثانية في صباح اليوم التالي. وكانت المناقشات صعبة، ولكنها جرت في جوّ ودِّي، وأبدى الأَسد مرونة في القضايا الإجرائية، وصلابة في القضايا الجوهرية. وكما جرى الاتِّفاق سابقاً كان كيسينجر مفوضاً بأن ينقل إِلىٰ الإِسرائيليين، قائمة بأسرى الحرب، والتي كان قد تسلّمها فعلاً قبل أن يغادر واشنطن[33]. وستبدأ زيارات الصليب الأحمر، ويتوقع من إِسرائيل أن تقدِّم اقتراحاً ملموساً بشأن فكّ الاشتباك. وأوضح الأَسد أنه إذا عرضت إِسرائيل مجرد العودة إِلىٰ خطوط وقف إطلاق النَّار عام 1967 فإنه سيقطع المباحثات.

---

(33) Brenard Gwertzman, «Israel and Syria to Confer in U. S,» New York Times, March 3, 1974, P. 1. تضمنت القائمة خمسة وستين اسماً، أي أكثر مما كان يتوقعه بعض المراقبين.

وكان كيسينجر ميالاً إلىٰ الاعتقاد بأنَّه جاد، وهذا ما أبلغه للإسرائيليين أثناء توقفه في إسرائيل يوم 27 شباط/ فبراير. ثم تركهم ليعدّون اقتراحهم في غضون الساعات الأربع والعشرين لحين عودته.

أثناء ذلك طار كيسينجر إلىٰ مصر لإجراء محادثات مع السَّادات. وكانت العلاقات الأَمريكيَّة ـ المصرية تتطور بسرعة وعلى نحو جيد، وأُعيدت العلاقات الدبلوماسيَّة الكاملة في 28 شباط/ فبراير. ووجه السَّادات دعوة إلىٰ نيكسون لزيارة مصر. كما نُوقشت قضايا ثنائية، ومن بينها المساعدات، والآفاق الطويلة الأجل لمبيع الأَسلحة الأَمريكيَّة إلىٰ مصر بتمويل من العربية السعودية. وكان كيسينجر في ذلك الوقت يعتمد على نصيحة السَّادات اعتماداً كبيراً في كيفية التعامل مع الزعماء العرب الآخرين.

كان كيسينجر سعيداً في محادثاته مع السَّادات، وبدأ يعتمد على الزعامة المصرية للعالم العربي اعتماداً كبيراً. وإذا كان كيسينجر قد أخطأ مرة في الانتقاص من مكانة السَّادات ومصر، فقد بدا الآن وكأنه على وشك ارتكاب الخطأ المقابل.

وطار كيسينجر من مصر إلىٰ إسرائيل حيث تلقى الاقتراح الإِسرائيلي. وكانت الخطة الإِسرائيلية قد وُضعت بشكل أساسي على غرار الاتفاق المصري ـ الإِسرائيلي لفصل القوَّات في كانون الثاني/ يناير، وتتضمَّن ثلاث مناطق: الأولى لإِسرائيل، والثانية تحت إِدارة الأُمم المتَّحدة، والثالثة لسورية ـ وكلها داخل الأَراضي التي استولت عليها إسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر 1973. ولا يقتصر الأمر على بقاء القنيطرة تحت السيطرة الإِسرائيلية بالكامل، بل إن القوَّات الإِسرائيلية سترابط وراء خطوط 6 تشرين الأول/ أكتوبر مباشرة.

خشي كيسينجر أن يرفض الأَسد الاقتراح، وأن تتوقف المحادثات عندئذٍ بصورة نهائية. ولذلك فإنه لم يقدِّم للأسد، عند وصوله إلىٰ دمشق ليلة الأول من آذار/ مارس (مارس) تفاصيل الخطة الإِسرائيلية. وركَّز بدلاً من ذلك على

مفهوم المناطق ذات القوّات المحدودة، والمنطقة العازلة التابعة للأُمم المتَّحدة. وحصل كيسينجر على موافقة سورية على إرسال موفد لها إِلىٰ واشنطن لإجراء مباحثات في نهاية الشهر، تلي زيارة مشابهة يقوم بها مسؤول إِسرائيلي. وغادر كيسينجر دمشق وليس في جعبته إِلاَّ القليل من إحراز تقدم جوهري، ولكنه توصل إِلىٰ اتِّفاق حول مزيد من تبادل وجهات النظر في الأسابيع القليلة القادمة. ولكي لا يكون أقل من السَّادات في مشاعره الفيَّاضة عانق الأَسد كيسينجر على الطريقة العربية لأول مرة. وبدأت تنشأ بين هذين الرجلين المختلفين تماماً علاقة شخصية يصعب توقعها ولكنها كانت حقيقيَّة.

محطة كيسينجر التالية هي العربية السعودية، وكان هدفه هناك الحضّ ثانية على إلغاء حظر النّفط، والتماس التأييد لفكّ الاشتباك السوري - الإِسرائيلي. كما ناقش كيسينجر مع السعوديين، سُبُل تعزيز العلاقات الثنائية الأمنية والاقتصادية. وطرحت فكرة تشكيل عدة لجان مشتركة، وتمَّ تنفيذها بالفعل، وهي ترمز بطريقة ملموسة إِلىٰ رغبة كيسينجر في استخدام التقنية، والسِّلاح الأَمريكي كعنصرين مكملين لجهوده الدبلوماسيَّة، بهدف وجود أَمريكي قوي في البلدان العربية الرئيسية.

وفيما كان كيسينجر يتجه عائداً إِلىٰ بلاده في 4 آذار/ مارس، كانت اتِّفاقية فكّ الاشتباك المصرية ـ الإِسرائيلية قد نفّذت، واحتل كل فريق مواقعه الجديدة. وفي الوقت نفسه تزايد التوتر على الجبهة السورية، حيث بدأ الأَسد في إثارة خطر تجدد القتال. وعلى مدى الشهرين التاليين كان يرافق مفاوضات فكّ الاشتباك، قصف شديد وسقوط كثير من الضحايا في الجانب السوري. وبات من الواضح أن الأَسد أصعب في تعامله من السَّادات، كما أن الإِسرائيليين لم يكن وارداً في خاطرهم أي مسعى توفيقي.

تباحث كيسينجر بعد عودته إِلىٰ واشنطن، مع نيكسون حول نتائج رحلته. وكان ثمة مسألة تقتضي قراراً رئاسياً بشأن الشروط التي تتسلم بموجبها

إِسرائيل 2,2 بليون دولار، كمساعدة عاجلة لتغطية مشترياتها من العتاد العسكري. لم يعارِض نيكسون فكرة الضغط على إِسرائيل، لأنَّه لم يكن راضياً عن الاقتراح الإِسرائيلي الأخير لفكّ الاشتباك. لذلك فقد اتفق مع كيسينجر على تقديم المبلغ المذكور بصفة قرض في الوقت الحاضر، وأن يحتفظ الرئيس لنفسه حتى الأول من تموز/ يوليو، بحقّ التنازل عن جانب من القرض يصل إِلىٰ 1,5 بليون دولار. وإذا أبدت إِسرائيل استعداداً للتعاون فإِنَّها تستطيع أن تتوقَّع قراراً رئاسياً لصالحها. وفي الوقت نفسه كان يجري إعداد قائمة المعونات للسنة المالية 1975، والتي ستتضمَّن لأول مرة منذ سنوات مبلغاً جيداً ـ 250 مليون دولار ـ لمصر، ومعونة لم يسبق لها مثيل للأردن مقدارها 207,5 مليون دولار[34]. وسيقتصر طلب المعونة لإِسرائيل على مبلغ 350 مليون دولار، نظراً لأن الكونغرس سوف يزيد هذا المبلغ بدرجة كبيرة على أية حال. وبات من الواضح أن المساعدات ستصبح عاملاً مهمّاً في دبلوماسيَّة نيكسون وكيسينجر.

اعترف كيسينجر بصعوبة التوصل إِلىٰ اتِّفاق، بين إِسرائيل وسورية حول فكّ الاشتباك. والولايات المتحدة وحدها قد تكون القادرة على إقناع إِسرائيل بتقديم التنازلات اللازمة، مستخدمة في ذلك جملة من الضغوط والإغراءات. ولكن كيف يمكن حمل سورية على اتخاذ موقف أكثر مرونة من الناحية العملية؟ وهل يمكن للسادات والزعماء العرب الآخرين أن يلعبوا دوراً؟ وماذا عن السوڤييت الذين بدوا توّاقين للمشاركة في المفاوضات؟ وهل يمكن التأثير على الأَسد بتقديم مساعدة أَمريكيَّة؟ كان كيسينجر بحاجة إِلىٰ وقت لاستكشاف

(34) طلب الملك حسين خلال زيارته لواشنطن في 12 آذار/ مارس 130 مليون دولار دعماً لميزانيته بالإِضافة إِلىٰ مبالغ أخرى كمساعدات عسكرية. وكانت الإِدارة الأَمريكيَّة تبحث في ذلك الوقت منحه مائة مليون دولار أي حوالي ضعف ما قدمته له في العام السابق. وقد تم إرسال الطلب الرسمي لمساعدات الشرق الأوسط للعام المالي 1975 إِلىٰ الكونجرس في 24 نيسان/ أبريل متضمناً مبلغ مائة مليون دولار لم يتم التعهد بها، تقدم فيما يعتقد كمعونة لسوريا إذا ما تم استئناف العلاقات الدبلوماسيَّة.

جميع هذه الاحتمالات، وأن يترك لكل فريق فرصة كي يعيد النظر في موقفه المعلن من فكّ الاشتباك.

كانت الأولوية لإنهاء حظر النّفط. وكان نيكسون قد أشار إلىٰ هذا الموضوع ثانية في مؤتمر صحفي يوم 6 آذار/ مارس. وكان من المقرّر أن يجتمع منتجو النّفط العرب في طرابلس قريباً. وإذا لم يتم رفع الحظر فسيتعرّض الجهد الدبلوماسي الأَمريكي للدمار. وبعد بعض التأخير أعلنت معظم الدول العربية المنتِجة للنفط في 18 آذار/ مارس، رفع حظر النّفط عن الولايات المتحدة مؤقتاً على الأقل.

عارضت سورية رفع الحظر. وكان كيسينجر يتطلّع بلهفة إلىٰ ممارسة ضغط عربي، لحمل الأَسد على قبول اتِّفاق لفكّ الاشتباك. وكان بوسع كل من مصر والعربية السعودية والجزائر أن تضطلع بدور في هذا الشأن. وأراد كيسينجر أن يتأكّد من أن سورية ستكون معزولة، إذا ما تلقت عرضاً مقبولاً، أَو أن تأييدها سوف يقتصر على كتلة من الرافضين.

بات كيسينجر الآن بحاجة إلىٰ عرض إسرائيلي معقول، لإغراء الأَسد بالتقدم نحو تحقيق اتِّفاق. وفي يومي 15 و19 من آذار/ مارس التقى كيسينجر مع وزير الخارجيَّة أبا إيبان. وشرح له استراتيجيته في محاولة فصل سورية عن الدول الثورية، وأكّد على الحاجة إلىٰ حركة مستمرة على المسرح الدبلوماسي. على إِسرائيل أن تنسحب إلىٰ خطوط 6 تشرين الأول/ أكتوبر، إن لم يكن أبعد من ذلك، وعليها أن تعيد القنيطرة. ولن يتوقع من إِسرائيل في هذه المرحلة، أن تتخلّى عن مستوطناتها في الجولان. وعلى دايان أن يأتي باقتراح إِسرائيلي، على أساس هذه الأفكار عند زيارته لواشنطن في وقت لاحق من الشهر.

في 24 آذار/ مارس انطلق كيسينجر إِلىٰ الاتّحاد السوڤييتي حيث سيحاول من بين أهداف أخرى، الحيلولة دون إعاقة السوڤييت لجهوده، لتحقيق فكّ اشتباك على الجبهة السورية ـ الإِسرائيلية. وخلال اجتماع دام ثلاث ساعات

ونصف يوم 26 آذار/ مارس، وصف بأنّه «الأصعب والأكثر جفاء» مع بريجنيف ومساعديه، قاوم كيسينجر الضغط السوڤييتي لإعادة المفاوضات إلىٰ جنيف. أما الأمين العام بريجنيف، فقد اتهم كيسينجر، بخرق الاتِّفاقات التي تتضمن عقد المحادثات تحت رعاية مشتركة أمريكيَّة ـ سوفييتية، ونوَّه بالتأكيدات التي أُعطيت لوزير الخارجيَّة غروميكو في شهر شباط/ فبراير الماضي، بأن المفاوضات ستجري في جنيف. ودافع كيسينجر عن تصرّفه الذي جاء استجابة لطلب الأطراف الإقليمية. وهذه الاتِّفاقات ما هي إلاَّ تمهيد لمباحثات التسوية النهائية التي ستُعقد في جنيف. ووجَّه بريجينيف إلىٰ كيسينجر، بسبب سخطه الواضح على التورط الأَمريكي المتزايد في العالم العربي، اتهاماً واضحاً بمحاولة إقصاء الاتّحاد السوڤييتي عن جوهر المفاوضات. وقال إن سورية تريد أن يكون السوڤييت حاضرين.

سارع كيسينجر إلىٰ مراجعة الأَسد، حول ما إذا كان حقاً يريد مشاركة السوفييت في هذه المرحلة. ورد الأَسد بطريقة غير مباشرة بأن الإجراء المتفق عليه، يقضي بأن يذهب دايان إلىٰ واشنطن ثم يتبعه ممثِّل عن سورية. وعقب هذا يمكن لفريق عمل عسكري، أن يضع تفاصيل اتِّفاق في جنيف بحضور سوفييتي.

التقى وزير الخارجيَّة كيسينجر، بعد عودته بوقت قصير من موسكو، مع دايان في واشنطن في 29 آذار/ مارس[35]. وكان دايان قد حمل معه طلباً للحصول على مقادير ضخمة من العتاد: ألف دبابة، وأربعة آلاف ناقلة جند مدرعة وغيرها، وكذلك حمل معه اقتراحاً حول خط فكّ الاشتباك يقع شرق خط 6 تشرين الأول/ أكتوبر، مع التأكيد على أن القوَّات الإِسرائيلية ستبقى في

(35) أوشكت زيارة ديان على أن تلغى من جانب الإسرائيليين احتجاجاً على ما اعتبره انتهاكاً من مصر لشروط اتِّفاقية فض الاشتباك. ووردت الإشارة إلىٰ النِّزاع حول هذه الانتهاكات في
«Arabs Assess Talks Progerss,» Washington Post, March 26. 1974, P. A 13.

القنيطرة. انزعج كيسينجر من الاقتراح الإسرائيلي، الذي كان العنصر القيّم الوحيد ضمنه فكرة المنطقة العازلة، التي تحيط بهما منطقتان شرقاً وغرباً، تنتشر فيهما وحدات محدودة وحذّر كيسينجر الإسرائيليين، بأن الأسد لن يقبل هذا الخط، ووصف اقتراحهم بأنَّه غير ملائم، ولكنه كرر القول إنه لا يتوجب على إسرائيل أن تتخلّى عن أي من المستوطنات في هذه المرحلة.

## فكّ الاشتباك

بعد أن حقَّق كيسينجر ما يكفي، في شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل، لتسويغ جولة جديدة في إطار دبلوماسيَّة المكوك، انطلق إلىٰ الشرق الأوسط في 28 نيسان/ أبريل. ولم يدر في خلده في ذلك الوقت، كم ستكون المفاوضات شاقة وطويلة. كان من الواضح بالنسبة له ولزملائه، أن اتِّفاق فكّ الاشتباك بين سورية وإسرائيل سيكون، أبعد منالاً بكثير من الاتِّفاق بين مصر وإسرائيل. ففي الحالة الأخيرة كان الطرفان يريدان اتفاقاً، وقد اقتربا أحدهما من الآخر إلىٰ اتِّفاق، حول المسائل الأساسية حتى قبل أن يبدأ كيسينجر رحلاته المكوكية. أما في حالة سورية ـ إسرائيل فقد كانت مواقف الطرفين متباعدة كثيراً، مع غياب الحوافز لتحقيق اتِّفاق، فضلاً عن أن الوضع على الأرض موضوعياً، لم يكن يساعد كثيراً على تحقيق اتِّفاق، بالمقارنة مع الوضع في سيناء. وفوق كل ذلك كان يحكم كلاً من سورية وإسرائيل، ائتلافان مهزوزان بعض الشيء، ولم يكن بوسع أي منهما أن يظهر بمظهر المتساهل في المفاوضات.

إذا كانت الأطراف المحلية أقل اهتماماً بالتوصل إلىٰ اتِّفاق، فإن الولايات المتحدة كانت تواجه مخاطر أكثر من ذي قبل. إذ كان عليها، من ضمن أشياء أخرى، أن تحمي الاتِّفاق المصري ـ الإسرائيلي، وأن تعمل فوق ذلك على ازدهار العلاقات المصرية ـ الأمريكيَّة. وإذا رفضت سورية التوصّل إلىٰ اتِّفاقية مماثلة لفكّ الاشتباك، فإن موقف السَّادات سيصبح مهدداً في العالم العربي، وقد تكسب كتلة الرفض المتطرفة مزيداً من النفوذ. كما يمكن أن تُستأنف

الحرب على الجبهة السورية، والتي يمكن أن تنجرّ إليها مصر. وبالإضافة إلىٰ الخطر المحتمل لنشوب حرب أخرى، فإن الوضع سيتيح للاتّحاد السوفييتي فرصاً جديدة، لإعادة تأكيد حضوره في المنطقة. وأخيراً فإن عدم التوصل إلىٰ اتّفاق قد يفرض حظراً جديداً مزعجاً على النّفط.

تأكّد لكيسينجر أنّه سيواجه صعوبات كبيرة مع السوريين والإسرائيليين. ومن أجل أن يتعامل مع الأوائل اعتمد على حشد تأييد عربي قومي لجهوده. أما مع الإسرائيليين فلا بد، كالعادة، من الجمع بين العصا والجزرة. فقبل مغادرة كيسينجر إلىٰ الشرق الأَوسط، تنازل نيكسون عن سداد مليار دولار من أصل 2,2 بليون دولار، قُدِّمت كمساعدة لتغطية مبيعات السِّلاح. وقد كان من شأن مبادرة كهذه في الظروف الطبيعية، أن توفِّر لكيسينجر استقبالاً ودياً في إسرائيل، ولكن الظروف لم تكن كذلك، وهو ما يعود جزئياً إلىٰ استمرار فضيحة ووترغيت.

شعر كيسينجر، بأنه يتعين على إسرائيل تقديم تنازلات بالنسبة لخط فكّ الاشتباك، وأن على السوريين الذين رفضوا أي تخفيض للقوّات، عدا منطقة عازلة ضيِّقة، أن يتراجعوا أيضاً. ولا بدّ له أولاً من أن يحصل على توافق حول الخط المقبول. ثم قد يتوفر الأمل في أن تتوالى عناصر أخرى.

لم تؤد مباحثات كيسينجر في إسرائيل، في الثاني من أيار/ مايو، إلىٰ أي شعور بالتفاؤل. فالإسرائيليون كانوا غاضبين من الولايات المتحدة بسبب تصويتها في الأُمم المتَّحدة، وكانوا عازفين عن إجراء أي تعديل للموقف الذي طرحه دايان في أواخر آذار/ مارس. لماذا ينبغي أن يُكافىء الأَسد على حرب شنَّها ضد إسرائيل وخسرها؟ ولماذا يحظى الآن بعرض أفضل من السَّادات الأكثر تعقّلاً؟ وماذا يفيد المصالح الأَمريكيَّة أن تسترضي أشد العرب تشدّداً؟ وماذا سيعتقد العالم إذا خضعت إسرائيل والولايات المتحدة لمثل هذا الابتزاز؟ وهكذا استمرت المجادلات إلىٰ أن وجد كيسينجر، أن لا مفر من اللجوء إلىٰ

نيكسون طلباً للمساعدة. فوجه نيكسون رسالة إلىٰ مائير في 4 أيار/ مايو يحذِّرها فيها من السماح لإسرائيل بأن تعرّض الاتجاهات المرغوبة في المنطقة للخطر. وإلاَّ فإن الولايات المتحدة، انطلاقاً من صداقتها لإسرائيل وشعورها بالمسؤولية، ستعيد النظر في العلاقة بين البلدين. وفي اليوم التالي، في دمشق، تجنّب كيسينجر إجراء مناقشة محددة للخط الإسرائيلي لفكّ الاشتباك. وبدلاً من ذلك أكّد للأسد ضعف الموقف الداخلي لرئيسة الوزراء مائير، والارتباط ما بين سياسة إسرائيل الداخلية وسياستها الخارجية. وأثار موضوع المعونة الأَمريكيَّة لمساعدة سورية على إعادة الإعمار. وظل الأَسد مُصرّاً على أن يكون خط فكّ الاشتباك إلىٰ الغرب من خط 6 تشرين الأول/ أكتوبر، ولكنه أبدى مرونة إزاء مسائل أخرى، مثل تحديد القوّات.

على مدى الأيام القليلة التالية، بدأت إسرائيل تعدل اقتراحها بشأن خط فكّ الاشتباك[36]. وسيعاد الآن جزء من القنيطرة إلىٰ سورية، على أن يبقى الجزء الغربي من المدينة تحت السيطرة الإسرائيلية. وأبلغ كيسينجر الإسرائيليين أن الأَسد لن يقبل مثل هذا الترتيب. وفي 7 أيار/ مايو طار كيسينجر إلىٰ قبرص ليطلع غروميكو على المحادثات، ووجد أن السوڤييت كانوا مستعدين للمحافظة على الحياد[37].

ورغم إحراز بعض التقدّم في إسرائيل في يومي 6 و7 أيار/ مايو، لم يكن كيسينجر متفائلاً. وفي زيارته لدمشق يوم 8 أيار/ مايو، كشف للأسد عن بعض تنازلات إسرائيل، وحجب عنه الباقي، حتى يكون لديه ما يقدِّمه في زياراته التالية. وكان هذا التاكتيك خطراً، بيد أن كيسينجر شعر بضرورة تفادي إثارة

(36) يقدم Kissinger, Years of Upheaval, PP. 1052-1110 بياناً مفصلاً للجولات المكوكية بين دمشق والقدس. ويغطي Sheehan, Arabs, Israelis, PP. 94-106 هذه الفترة، بما فيها نصوص لبعض المحادثات التي دارت بين كيسينجر ومائير. انظر أيضاً Golan, Secret Conversations of Kissinger, P. 194.

(37) بيد أن البرافدا حذّرت الأسد في 20 أيار/ مايو 1974 ألا يقنع بأنصاف الحلول.

شهية الأَسد، التي انفتحت على تنازلات إسرائيلية، وأراد أن يبدو قادراً على إحراز تقدم مستمر[38]. وعلى أية حال بدأ الأَسد يوم 8 أيار/ مايو، يتحدَّث بجدية عن خط يمتد على مقربة من الخط الذي اقترحته إسرائيل[39]. وبقيت القنيطرة والتلال الثلاثة المحيطة بها عقبة كأداء في طريق أي تقدّم.

جُوبه كيسينجر بالجمود في لقائه مع الأَسد يوم 11 أيار/ مايو. فقد أصرّ الأَسد على (إجلاء) كل القنيطرة والتلال الثلاثة المحيطة بها. ولم تكن إسرائيل مستعدة للتنازل عن التلال، «جبال هيمالايا الجنرال غور» على حد تعبير كيسينجر. ولكنه في 11 أيار/ مايو، حصل على موافقة إسرائيل بوجود مدني سوري في كل القنيطرة، مع تنازلين صغيرين آخرين[40]. وقرَّر القيام بزيارة أخيرة إلىٰ دمشق في 14 أيار/ مايو، ثم يعود بعد ذلك إلىٰ واشنطن. وفي دمشق وجد الأَسد غير راضٍ عن الاقتراح الإسرائيلي الأخير، وأصرّ على أن يمتد الخط عبر قمم التلال، وأن ترابط وحدات الأُمم المتَّحدة في هذه التلال، وليس الإسرائيليون. وهنا أصبحت المساومة على بضع مئات من الأمتار، ولكن أياً من الطرفين لم يكن مستعداً للتنازل[41].

عند هذه النقطة ألقى نيكسون بثقله وراء كيسينجر، وحضّه على الاستمرار في العمل من أجل تحقيق اتِّفاق، ووعده بالمساندة الكاملة. وإذا ظلَّت إسرائيل على عنادها، فإن نيكسون كان مستعداً للذهاب إلىٰ أبعد مدى إذا لزم الأمر. وفي 14 أيار/ مايو طلب قائمة بجميع المساعدات العسكرية

(38) أقر السادات للأسد تماماً بهذا النهج.

(39) Golan, Secret Conversations of Kissinger, p. 196; and Bernard Gwertzman,» Syria-Israel Gain Seen by Kissinger,: New York Times, May 9, 1974, p. 1.

(40) أرسل نيكسون خطاباً إلىٰ مائير يوم 10 أيار/ مايو يعرب فيه عن اهتمامه بالتوصل إلىٰ اتفاق.

(41) كان الأَمريكيون يتوقعون مفاوضات صعبة حول القنيطرة. وقد حضروا مسلحين بصورة جوية كبيرة للمنطقة. وقد استخدمت هذه الصور بالفعل في رسم الخطوط النهائية بدلاً من الخرائط نظراً لتفاصيلها التي اتسمت بدقة غير عادية.

والاقتصادية الموعودة لإسرائيل، بما في ذلك إجمالي التبرعات الخاصة، المعفاة من الضرائب، لإسرائيل[42]. وطلب أيضاً عرض أفكار حول تقديم المعونة لسورية كحافز محتمل.

كان هذا ما يخشاه الإسرائيليون منذ زمن: الضغط عليهم وتقديم المساعدات للعرب. بيد أن نيكسون في هذه اللحظة، لم يقطع المساعدة عن إسرائيل. وعلى العكس فإن المفاوضات سارت قُدُماً، فيما كان كيسينجر يغدو ويروح في جولاته المكوكيّة. وقرَّر كيسينجر، بتشجيع من بعض الوزراء الإسرائيليين، أن يبدأ يوم 15 أيار/ مايو بعرض أفكاره الخاصة في مباحثاته مع الأَسد والإسرائيليين. وكما فعل في كانون الثاني/ يناير عندما ضاقت الفجوة، فإنَّه سيحاول إيجاد تسوية تحقِّق لكلا الجانبين، عدم المساس بمصالحه الشخصية. ولعل السوريين قد يجدون أفكاره أكثر قبولاً من أفكار الإسرائيليين.

في 16 أيار/ مايو نجح كيسينجر في إقناع الإسرائيليين بالانسحاب إلىٰ سفوح التلال. وطار من فوره إلىٰ دمشق لاختبار الأفكار التي طرحها بنفسه[43]. وفي اليوم التالي أعلم الرئيس نيكسون، أنه بات قاب قوسين أَو أدنى من تحقيق اتِّفاق حول خط فكّ الاشتباك. بيد أنه في زيارته لدمشق يوم 18 أيار/ مايو بدا أن الثغرة المتبقية يصعب ردمها. وقرَّر كيسينجر أن يغادر، وبدأ يعد مسودة بيان المغادرة، وبعث بحقائبه إلىٰ الطائرة. وفي اللحظة الأخيرة

---

(42) يروي Kissinger, Years of Upheaval, p. 1078 أوامر نيكسون بقطع كافة المعونات عن إسرائيل. إلاَّ أنه في سياق الهجوم الإرهابي الفلسطيني على الإسرائيليين الذي وقع في معلوت يوم 15 أيار/ مايو أحس كيسينجر أن مثل هذا الإجراء سيكون غير ملائم وأعرب عن معارضته له.

(43) أبلغ كيسينجر نيكسون بعد أربع ساعات قضاها مع رئيسة الوزراء مائير وثماني ساعات مع الرئيس الأسد، أن يوم 16 أيار/ مايو كان أصعب أيام حياته، فقد كانت إسرائيل في اليوم السابق في صدمة من جراء مذبحة معلوت التي لقي فيها العديد من تلاميذ المدارس مصرعهم مما أسهم في خلق مزاج معارض في إسرائيل تجاه تقديم تنازلات لسوريا، وزاد من صعوبة مهمة كيسينجر.

أسقط الأَسد إصراره على الإشراف على التلال الواقعة غرب القنيطرة، وحثّ كيسينجر على متابعة المحاولة للوصول إلىٰ اتّفاق. وتستطيع إسرائيل أن تحتفظ بالتلال إذا ضمن له كيسينجر عدم وضع أَسلحة ثقيلة هناك قادرة على ضرب القنيطرة. وفي 19 أيار/ مايو تمكّن كيسينجر من الحصول على استجابة إسرائيل لطلب الأَسد، وعاد في 20 أيار/ مايو إلىٰ دمشق ومعه خريطة بالخط المقبول.

وعندما أصبح الاتّفاق على خط فكّ الاشتباك مضموناً، برزت مشكلة تحديد القوات وحجم المناطق المحدودة السّلاح(44). وبالإضافة إلىٰ ذلك أراد الأَسد من إسرائيل أن تتخلّى عن جميع المواقع على قمة جبل الشيخ، وأن تتواجد قوة صغيرة تابعة للأُمم المتَّحدة في المنطقة العازلة. بينما فضّلت إسرائيل ألا تقل قوّات الأُمم المتَّحدة عن ألفين إلىٰ ثلاثة آلاف جندي. وبعد يومين من الأخذ والردّ حول هذه المسائل، بدأ كيسينجر يوم 22 أيار/ مايو، يفقد حماسته. ومرة ثانية عكف على إعداد بيان الرحيل، وعزم على المغادرة في اليوم التالي. ولكن مصر كانت قد أوفدت الفريق الجمسي إلىٰ سورية، وعند عودة كيسينجر إلىٰ دمشق في 23 أيار/ مايو، غيّر الأَسد موقفه، ووافق على قوة كبيرة للأُمم المتَّحدة، وعلى منطقة عازلة أكبر بعمق 10 ك م، ومناطق محدودة القوّات بعمق 15 ك م. ولكنه ظل يصرّ على حجم كبير نسبياً من التسليح في المناطق المحددة السّلاح، كما وافق على مفهوم نُفِّذ على الجبهة المصرية يقضي بالاحتفاظ بصواريخ أرض ـ جو ومدفعية ثقيلة بعيدة عن مدى الطرف الآخر. وعندما عاد كيسينجر إلىٰ إسرائيل يوم 24 أيار/ مايو، واجه مطالب إسرائيلية بأن يلتزم الأَسد بمنع الهجمات الإرهابية من وراء خطوطه. كما طالبت إسرائيل بعدم انسحاب قوات الأُمم المتَّحدة إلاّ بموافقة طرفي الاتّفاقية. وطالبت أيضاً بالحصول على تأكيدات، تتعلّق بإمدادات عسكرية

(44) «Two Issues Said to Delay Troop-Separation Accord,» New York Times, May 23, 1974, p. 1.

طويلة المدى. وعند هذه المرحلة كانت رئيسة الوزراء مائير، ووزير الدفاع دايان، متعاونين ومرنين للغاية في إعداد التفاصيل النهائية للاتِّفاق.

وفي 26 أيار/ مايو بدأ وضع مسودة الوثائق النهائية. ولكن كيسينجر أحسّ بالذعر، عندما عاد الأَسد إِلىٰ إثارة المسائل التي كان يعتقد أنَّها قد سُوِّيت. ومرة أخرى بدا كما لو أن المباحثات على وشك الانهيار(45). وفي 27 أيار/ مايو تراجع الأَسد، وبعد عشر ساعات من المباحثات، وافق كيسينجر على القيام برحلة أخرى إِلىٰ إسرائيل، من أجل الوصول إِلىٰ حلول وسط حول عدد من النقاط. وفي يوم 28 أيار/ مايو، وبعد أربع ساعات من المباحثات المنفردة، أعطى الأَسد التزاماً شفوياً بأنه لن يسمح بأن يكون خط فكّ الاشتباك من الجانب السوري، مصدراً لهجمات إرهابية ضد إسرائيل. وبحصوله على هذا التنازل طار كيسينجر إِلىٰ إسرائيل، وفي يوم 29 أيار/ مايو تم الإعلان عن أن سورية وإِسرائيل قد توصلتا إِلىٰ اتِّفاق حول شروط فكّ الاشتباك. وبعد يومين وقَّع ممثلون عسكريون سوريون وإِسرائيليون الوثائق الضرورية في جنيف(46).

يتكوَّن الاتِّفاق من وثيقة علنية، وخريطة، وبروتوكول بشأنه وضع قوَّات الأُمم المتَّحدة، وعدة رسائل سرِّيَّة بين الولايات المتحدة والطرفين، تتناول بالتفصيل التفاهمات حول مستوى القوَّات وشؤون أخرى(47). وتضمَّنت اتِّفاقية تحديد حجم القوَّات، تعيين منطقة عازلة تابعة للأُمم المتَّحدة موازية لخط ما بعد 1967 بما في ذلك مدينة القنيطرة. وفي منطقتين بعمق 10 ك م شرقي المنطقة العازلة وغربها يحقّ لكل من الطرفين، وضع لواءين، على ألا يزيد

(45) Sheehan, Arabs, Israelis, p. 126.

(46) ظلت سوريا تحاول حتى 2 حزيران/ يونيو إحداث تغييرات في خط فض الاشتباك، ورفضت إِسرائيل ذلك.

(47) بالنسبة لنص الاتِّفاقية، انظر Arab Report and Record, May 16-31, 1974, p. 215.

على 6 آلاف فرد مع 75 دبابة و36 بطارية مدفعية قصيرة المدى (122 مم). وفي المناطق المتاخمة وعلى عمق 10ك م لا يسمح بوجود مدفعية يزيد مداها على 20ك م ولا يزيد عددها على 162 بطارية مدفعية، ولا يسمح بنصب صواريخ أرض ـ جو أقرب من 25ك م من خطوط الجبهة. وتتمتَّع قوَّات الأُمم المتَّحدة لمراقبة فكّ الاشتباك (UNDOF) بحق التفتيش في هذه المناطق. وتقوم طائرات الاستطلاع الأَمريكيَّة، برحلات استطلاعية على غرار ما هو جارٍ بالنسبة لاتِّفاقية كانون الثاني/ يناير المصرية ـ الإِسرائيلية. كما تمّ التوصّل إِلىٰ اتِّفاق حول تبادل الأسرى، وصرَّح كلا الطرفين أن اتِّفاق فكّ الاشتباك، ما هو إِلاَّ مجرد خطوة نحو سلام عادل ودائم على أساس قرار الأُمم المتَّحدة 338.

وفي 29 أيار/ مايو كتب نيكسون إِلىٰ الأَسد، رسالة يؤكِّد فيها أن إِسرائيل سوف تلتزم بوقف إطلاق النَّار في التلال المحيطة بالقنيطرة، وبعدم تواجد قوَّات أَو أَسلحة إِسرائيلية على المنحدرات الشرقية للتلال، وبعدم وجود أَسلحة على التلال يصل مداها إِلىٰ القنيطرة. كما أبلغ نيكسون الإِسرائيليين أن الفقرة الأخيرة من الاتِّفاق المعلن، ينبغي أن تفسّر على أن غارات الفدائيين تتعارض مع وقف إطلاق النَّار، وأن الولايات المتحدة تعترف بحق إِسرائيل في الدفاع عن النفس في حال حدوث انتهاكات. وأصرّ الإِسرائيليون كالعادة على مذكرة تفاهم تتناول احتمالات، مثل انهيار وقف إطلاق النَّار من جانب سورية، وتحديد خطّا المفاوضات. وتعهدت الولايات المتحدة للسوريين بالعمل على التنفيذ الكامل بقرار الأُمم المتَّحدة 338.

وبتوقيع الاتِّفاق بين سورية وإِسرائيل، وكذلك الاتِّفاقات الجانبية التي تمّ تبادلها عن طريق الولايات المتحدة، أمكن لنيكسون وكيسينجر أن يشيرا إِلىٰ إنجاز متميِّز آخر في دبلوماسيَّة الشرق الأَوسط التي انتهجاها. كانت الخطوة في حدّ ذاتها متواضعة، ولكنَّها في ضوء التاريخ الحديث للعلاقات السورية ـ الإِسرائيلية تُعتبر خطوة جوهرية حقاً. ويبقى السؤال المحيّر: هل كانت خطوة

نحو اتِّفاق سلام أشمل، أم أنَّها مجرد فترة هدوء، قبل نشوب جولة جديدة من القتال في وقت لاحق. وهل كان كيسينجر عازماً على مواصلة جهوده، أم أنَّه ـ بعد شهر كامل من المفاوضات المنهكة والعسيرة من أجل نتائج محدودة ـ سيستخلص استحالة تحقيق مزيد من التقدّم؟ وهل تبقى «الخطوة ـ خطوة» أسلوبه التاكتيكي المفضل، وإذا كان الأمر كذلك، فأين تكون الخطوة التالية؟ لا بدّ من مواجهة هذه الأسئلة في المستقبل القريب. ولكن الرئيس نيكسون كان يريد أن يجني ثمار الجهود التي بذلها كيسينجر أولاً، وذلك من خلال القيام بجولة خاطفة في الشرق الأوسط، لعل ترحيب الجماهير المصرية تصرف ذهنه بعيداً عن ووترغيت.

## رحلة نيكسون إلىٰ الشرق الأوسط

كانت رحلة الرئيس نيكسون إلىٰ الشرق الأوسط أمراً غير مألوف[48]. من المؤكّد أن حاشية كبيرة من المساعدين ورجال الأمن والصحفيين كانت ترافقه. كما أن إعداد جميع تفاصيل الزيارة تمّ على يد رجال ذوي خبرة. وقد وجدت الحكومات المحلية، وكأنَّها قد غُزيت بجيش من التقنيين، وخبراء العلاقات العامَّة، وطواقم التلفزة الأمريكيين ومن يلوذ بهم.

ولم يكن نيكسون نفسه في صحة جيدة، فقد كانت قدمه ملتهبة ومتقرحة، بسبب هجمة خفيفة من التهاب الوريد. كما أن حالته النفسية لم تكن صافية بدورها[49]. وعلى مدى بضعة أيام تالية بدا كيسينجر عابساً في الصف

---

(48) Kissinger, Years of Upheaval, pp. 1123-43; and Richard M. Nixon, RN: The Memoirs of Richard Nixon (Grosset and Dunlap, 1978), pp. 1007-18.

(49) لم يستطع نيكسون مطلقاً التغلّب على إيمانه بخطة أيزنهاور ـ شتراوس الخاصة بتحقيق السَّلام في الشرق الأوسط عن طريق جعل الصحراء زاهرة من خلال توفير المياه العذبة التي تنتجها محطات لتحلية المياه تعمل بالطاقة النووية. ومثل العديد من الأفكار الرديئة، فإن هذه الفكرة كان من الصعب التخلّص منها، وكان عرض تزويد مصر وإسرائيل بمحطات للطاقة النووية صورة أخرى لهذه الفكرة.

الخلفي، فيما كان نيكسون يحظى باستقبال حماسي لا يصدق في القاهرة والإسكندرية. وذهب السادات بعيداً في التأكيد على الصفحة الجديدة في العلاقات الأَمريكيَّة المصرية، التي ساعد على فتحها. كان الرجلان على خير ما يرام، وقد نجحت الجماهير المحتشدة في رفع معنويات نيكسون المتردية.

طار نيكسون إِلىٰ السعودية، في زيارة استغرقت يومي 14 و15 حزيران/ يونيو، وفي محادثاته، ركّز بالدرجة الأولى على تعزيز العلاقات الثنائية والنّفط. ثم اتّجه بعد ذلك إِلىٰ دمشق حيث كان الاستقبال متحفّظاً بعض الشيء، وأجرى محادثات ودِّيَّة مع الرئيس الأَسد. وعادت العلاقات الدبلوماسيَّة بين البلدين كاملة يوم 16 حزيران/ يونيو. كما بحث مع الأَسد الخطوات التالية في عمليَّة صنع السَّلام. وقال نيكسون إنه ينبغي على مؤتمر جنيف أن ينعقد في أيلول/ سبتمبر. واعترت الأَسد مشاعر البهجة والدهشة، وهو يستمع إِلىٰ شرح نيكسون، بأن الهدف من دبلوماسيَّة الخطوة خطوة، هو إِقناع الإِسرائيليين بالانسحاب تدريجياً على الجبهة السورية، إِلىٰ أن يصلوا إِلىٰ حافة مرتفعات الجولان، ثم ينحدرون منها ويعودون إِلىٰ الحدود القديمة(50). الصورة كانت خيالية، ولكن السوريين أخذوها على محمل الالتزام بالعمل، من أجل انسحاب إِسرائيلي كامل. ولدى مغادرة دمشق أعد نيكسون قائمة طويلة بمشروعات المساعدة المحتملة، التي يمكن تقديمها إِلىٰ سورية. وكان يخشى أن يطلب الأَسد إغراءات كبيرة، من أجل أن يحافظ على سلوكه الحسن.

وفي المحطة التالية، إِسرائيل، شعر نيكسون بأنه بين أهله أكثر من ذي قبل. ولكن نظيره المضيف لم تعد غولدا مائير، صديقته وخصمه الجدير بالتقدير في الأَزمات السابقة، بل بات إِسحاق رابين رئيس الوزراء الذي لم يكن معروفاً جيداً، على الرغم من السنوات التي أمضاها سفيراً في واشنطن.

---

(50) Kissinger, Years of Upheaval, p. 1134.

وتحدَّث نيكسون بشيء من الإسهاب، عن أهمية التعامل بسرعة مع الملك حسين حول مصير الضفة الغربية. وألمح إلىٰ أنَّه من الأفضل التعامل مع الحسين اليوم، من التعامل مع عرفات غداً[51]. ولدى مناقشته قضية الإرهاب أدهش نيكسون مضيفيه، عندما قفز من مقعده قائلاً إن هناك طريقة واحدة للتعامل مع الإرهابيين. وراح يطلق النار من مدفع رشاش خيالي، باتجاه أعضاء الوزارة المجتمعين، على طريقة رجال العصابات في شيكاغو. كان تصرّفاً غريباً من رئيس غريب. هل هو أفضل صديق لإسرائيل أم أنه عدو خطر؟ كان الجواب صعباً.

وفي التاسع عشر من حزيران/ يونيو عاد الرئيس إلىٰ واشنطن. وبعد ثلاثة أيام استكملت اللجنة القضائية جلسات الاستماع، التي تابعها الجمهور باهتمام شديد على شاشات التلفزة، في الوقت الذي كان الرئيس يقوم بجولته في الشرق الأوسط. وفي 24 حزيران/ يونيو أصدرت اللجنة أربع مذكرات استدعاء أخرى بحقّه. وفي اليوم التالي غادر نيكسون البلاد متوجهاً إلىٰ موسكو. كانت شؤون الدولة توفِّر له بعض الراحة من ووترغيت، وكان واثقاً من أن الزعماء السوفييت لن يأخذوا الاتهامات الموجهة إليه، بعرقلة العدالة وسوء استعمال السلطة، على محمل الجد.

وعند العودة إلىٰ واشنطن وافق نيكسون في اليوم الأخير من السنة المالية، على إعفاء إسرائيل من سداد 500 مليون دولار من حساب شراء الأَسلحة، بمثابة جزرة أخرى لإسرائيل توقعاً للمفاوضات بينها وبين الأردن. وثابر كل من نيكسون وكيسينجر طوال شهر تموز/ يوليو على الضغط لتحقيق اتِّفاق[52].

---

(51) Golan, Secret Conversations of Kissinger, pp. 214-17.

(52) يدعي كيسينجر Secret Conversations of Kissinger, pp. 220-21 أنه تم تأجيل شحنات السلاح كنوع من الضغط على إسرائيل.

كان السادات على استعداد لمراجعة موقفه السابق، وتأييد الملك حسين متحدثاً باسم الفلسطينيين المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية[53]. أما الحكومة الإسرائيلية التي كانت تلهو بصيغة تسمح لإسرائيل بالتحدّث إلىٰ منظمة التحرير الفلسطينية، إذا أنهت الأخيرة أعمال الإرهاب وقبلت بوجود إسرائيل، فإنّها سرعان ما قلبت موقفها، وعادت إلىٰ الموقف القائل، إن الأردن هو المتحدِّث باسم الفلسطينيين[54]. وفي 21 تموز/ يوليو رفض مجلس الوزراء الإسرائيلي فكرة فكّ الاشتباك على طول نهر الأردن، وأخفق كيسينجر في مباحثاته مع وزير الخارجيَّة آيغال آلون في الأسبوع التالي في حثّ الإسرائيليين على تغيير موقفهم[55].

وفي الوقت نفسه، في غضون الأسبوعين ونصف التي تلت، وصلت أزمة ووترغيت إلىٰ ذروتها، عندما شرعت «اللجنة القضائية» التابعة لمجلس النوّاب، في التصويت على ثلاث مواد من قرار الاتهام. وفي 8 آب/ أغسطس أعلن الرئيس أنه سيستقيل من الرئاسة، وهي الاستقالة التي ستصبح نافذة ظهر اليوم التالي. وأدّى خليفته جيرالد فورد اليمين القانونية، ليصبح أول رئيس غير مُنتخَب في تاريخ البلاد.

## تقييم سياسة نيكسون الشرق أَوسطية

يستحيل أن نعرف عن يقين، ما إذا كانت السياسة الأَمريكيَّة تجاه الشرق

(53) البيان المصري الأردني المشترك و19 تموز/ يوليو 1974 وفي Foreign Broadcast Information Service, Daily Report: Middle East and North Africa, July 19, 1974, p. D 1.

(54) صرَّح أهارون ياريف وزير الإعلام في تموز/ يوليو 1974 بأنه «من الممكن إجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية شريطة أن تعلن المنظمة استعدادها للدخول في مفاوضات، مع الاعتراف بوجود الدولة اليهودية في إسرائيل وإيقاف كافة الأَمال العدائية ضدها. «Israel for the First Time, Gives Basis of Talks with Palestinaisn,» New York Times, July 13, 1974, p. 1.

(55) Golan, Secret Conversations of Kissinger, pp. 220-22.

الأَوسط بعد حرب تشرين/ أكتوبر 1973، ستختلف جوهرياً، لولا الآثار الضارّة لفضيحة ووترغيت. تبدو الإجابة سلبية بصورة عامة. فالسياسة التي نشأت عن حرب تشرين/ أكتوبر لم يكن لها علاقة ذات شأن بووترغيت. فهي سياسة كانت تهدف إِلىٰ إنهاء الضغوط المتعددة التي ولدتها الحرب. والتي وضعت الولايات المتحدة، في موقع ممارسة التأثير على عمليَّة السَّلام بين إِسرائيل وجاراتها العربيات. ولم يكن بالإِمكان جعل مستوى الالتزام ومقدار الجهود المبذولة في هذه السياسة أعلى من ذلك. كما لم يكن يبدو من الممكن السير في هذه الدبلوماسيَّة بخطى أسرع، أَو تحقيق اتِّفاقيات جوهرية أكثر. فقد كان الإِسرائيليون والمصريون والسوريون، يعملون تحت وطأة قيود ثقيلة. إذ حتى اتِّفاقيات فكّ الاشتباك المتواضعة، كانت عامل ضغط على أنظمتهم السياسية إِلىٰ حد الانهيار تقريباً.

وإذا كنا نريد أن نحكم على مدى جدارة دبلوماسيَّة الخطوة ـ خطوة التي انتهجها كيسينجر، فإِنَّها ذات جدارة عالية على المستوى التاكتيكي، ولكنَّها أخفقت في نقل أي شعور بالغاية بعيدة المدى. فكسب بضعة كيلومترات أَو خسارتها في سيناء أَو الجولان لم يكونا بالتأكيد يستحقان أَزمات الثقة المتكرِّرة مع إِسرائيل، ولا عروض المساعدة السخية مع جميع الأطراف. أما تبرير كيسينجر لجهوده فأنه لولا اتِّفاقيات فكّ الاشتباك لنشبت حرب أخرى، مترافقة مع حظر آخر للنفط، وعودة للنفوذ السوڤييتي إِلىٰ العالم العربي. والحيلولة دون هذه الهزَّات، كانت مبرراً كافياً لأسفاره الكثيرة، وانغماسه في مفاوضات فكّ الاشتباك.

كان كيسينجر يعرف ما يريد أن يتجنّبه على نحو أفضل، من معرفته للأهداف الإيجابية التي كان من الممكن أن يحقِّقها. فقد كانت حرب تشرين/ أكتوبر المرجع الفوري الذي يعود إليه. إذ كان الدرس البسيط المستخلَص من تلك الأَزمة، أن الوضع القائم في الشرق الأَوسط متقلِّب وخطير، وقد يتفاقم

مخلفاً عواقب وخيمة، على مصالح الولايات المتحدة الكونية والإقليمية. وبالتالي كان لا بدّ من العمل على استقرار الوضع القائم، من خلال الجمع ما بين الدبلوماسيَّة وشحنات الأَسلحة. كما يتعيّن البدء بعمليَّة سياسية تقدم للعرب بديلاً عن الحرب، على أن تُنفَّذ بخطى يمكن أن يقبلها الإِسرائيليون. وكان ذلك هو سقف عمليَّة تشكل المفاهيم الأولية لدى نيكسون وكيسينجر. لم تكن هناك خطة سلام أَمريكيَّة شاملة، وهي ما جرت تجربته عام 1969 وأخفقت التجربة.

ولكن هل كان بوسع أطراف المفاوضات، بدون صورة مقنعة حول توجه دبلوماسيَّة الخطوة ـ خطوة، أن يتصدوا لمسائل جوهرية مثل السَّلام، والأمن، والفلسطينيين؟ وهل كان بوسع الولايات المتحدة أن تبقى غير ملتزمة بالنتائج إِلىٰ ما لا نهاية؟ والردّ بالتأكيد هو النفي، فقد وجد نيكسون نفسه في أواسط عام 1974، يقدم تعهدات خاصة إِلىٰ كل من السَّادات والأَسد ورابين وحسين حول توجه الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة.

كان بوسع دبلوماسيَّة الخطوة ـ خطوة في ظل قيادة رئاسية قوية، أن تتحوَّل إِلىٰ بحث عن تسوية أوسع تضم الأردن والفلسطينيين. وبدلاً من ذلك كانت الولايات المتحدة غارقة في أَزمة سلطة لم يسبق لها مثيل، ولم يكن من المحتمل بالنسبة لخليفة نيكسون أن يعطي إحساساً واضحاً بأهداف في السياسة الخارجية. وهكذا بقيت دبلوماسيَّة الخطوة ـ خطوة، بمثابة تاكتيك لكسب مزيد من الوقت، أي إجراء منفصل عن المفهوم السياسي الأشمل للسلام في الشرق الأَوسط. وإزاء عدم قدرة كيسينجر على التحرّك إِلىٰ ما هو أبعد من دبلوماسيَّة الخطوة ـ خطوة، وخوفه مع ذلك من فقدان قوة الدفع إذا لم تتحقَّق أية نتائج. فقد اضطر إِلىٰ مواصلة البحث عن حلول جزئية، سواء على الجبهة الأردنية أَو الجبهة المصرية. وضاعت الفرصة لوضع سياسة أكثر طموحاً عندما اضطر

نيكسون للاستقالة، وكان لا بدّ أن يمضي وقت طويل قبل أن تبزغ مبادرة أَمريكيَّة جديدة في الشرق الأَوسط[56].

## رئاسة فورد

كان جيرالد فورد رئيساً غير متوقع. وهو لم يسع إِلىٰ المنصب، فقد كان طموحه السياسي، بوصفه عضواً قديماً في مجلس النواب، أن يصبح رئيساً للمجلس ـ إِلىٰ أن اختاره نيكسون نائباً له في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1973 عندما استقال نائب الرئيس سبيرو أغينيو. وفي غضون أقل من سنة، وتحديداً في 9 آب/ أغسطس 1974، أتى به الفصل الأخير من فضيحة ووترغيت إِلىٰ «المكتب البيضاوي».

كان هذا الرئيس مختلفاً عن سابقيه. فهو لم يُنتخب. وجاءت شعبيته في البداية مما كان يبدو عليه من أمانة وصدق، وليس من الثقة في قدرته أَو زعامته. وحتى هذه الشعبية بدأت تضعف بعدما عفا عن ريتشارد نيكسون. وكان من الواضح أن السياسة الخارجيَّة ليست ميدان خبرته. وبدا من المرجح أنه سينزل عند إرادة وزير خارجيَّته، ومستشاره للأمن القومي الذائع الصيت هنري كيسينجر. ولكن هل كان بوسع كيسينجر أن يظل بمثل فعاليته في الماضي، بدون وجود رئيس قوي يدعم مبادراته؟ وبالرغم من أن كيسينجر كان لديه بعض المخاوف تجاه نيكسون، إِلاَّ أنه كان معجباً بحسمه ورغبته في ركوب المخاطر. فهل كان لدى فورد الخصال ذاتها؟

---

(56) هناك اعترف في Kissinger, Years of Upheaval, p. 1247, note 1 من جانب كيسينجر بصحة هذا النقد، ولكنه يرى أنه في أعقاب حرب تشرين 1973 مباشرة لم يكن هناك ما يصلح سوى نهج الخطوة خطوة. وإنني أتفق بالنسبة لتلك الفترة، ولكني أعتقد أنَّه كان من الممكن أن نفعل أكثر مما فعلنا تأسيساً على اتِّفاقية فض الاشتباك الثانية لو لم تكن سلطة الرئاسة قد ضعفت إِلىٰ هذا الحد. خلاصة القول إن التأثير الأَمريكي كان من الممكن أن يغيِّر من الأمر، ولكنّه لم يكن موجوداً اعتباراً من منتصف عام 1974.

لم يكن يُعرف بصورة عامة، إلاّ القليل عن آراء فورد في ميدان السياسة الخارجيَّة. فهو كعضو في الكونغرس كان يؤيِّد سياسة دفاعية قوية، كما أنه ساند نيكسون في سياسته في جنوب شرق آسيا. وكان معروفاً بأنه صديق جيد لإسرائيل، وفيما عدا ذلك لم تكن أفكاره بشأن الشرق الأَوسط ثابتة. وكان من المرجح أن يمضي بعض الوقت قبل أن تتبين سياسة خارجيَّة متميزة لفورد، فيما سيظل كيسينجر يمارس مسؤولياته(57).

لعل كيسينجر كانت لديه شكوكه حول جدوى الاستمرار في السعي لعقد اتِّفاقيات سياسية، على كل جبهة عربية على حدة. ولكن ما هي البدائل؟ فالمفاوضات الدولية في جنيف، كانت محتومة الفشل إذا لم يُعد لها بعناية مسبقاً. وكان الإسرائيليون حذرين من جنيف، كما كان كيسينجر نفسه يعارض إعادة الاتّحاد السوفييتي إلىٰ تحركات صنع السَّلام. وكان فرض تسوية أَمريكيَّة ـ سوفييتية يتطلَّب درجة أعلى من الاتِّفاق بين الدولتين العظميين مما هو قائم، كما يحتاج إلىٰ رئيس أَمريكي قوي. وبالإضافة إلىٰ ذلك كان كيسينجر يعارض مثل هذا النهج مع إسرائيل. وكان تعليق الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة أمراً وارداً، ولكن من شأنه المخاطرة بإضعاف الائتلاف العربي «المعتدل»، الذي عمل كيسينجر على تشجيعه.

مع استبعاد البدائل الأخرى عاد كيسينجر إلىٰ دبلوماسيَّة الخطوة ـ خطوة، بكل قيودها الواضحة، بوصفها أفضل وسيلة لإبقاء العملية السلمية مستمرة. ولكن من أين يبدأ؟ وكانت الإجابة، دون تفكير عميق، هي الجبهة الأردنية ـ الإسرائيلية. فالاعتقاد غير المُعلن أنه يجدر محاولة إدخال الأردن في العمليَّة

---

(57) كان فورد يشاطر كيسينجر تشككه في الاتّحاد السوفييتي. انظر Gerald R. Ford, A Time to Heal: The Autobiography of Gerald R. Ford (Harper and Row, 1979), p. 183 «قبل أن أصبح رئيساً، كان كيسينجر قد حقَّق نجاحاً كبيراً في إخراج السوفييت من الشرق الأَوسط. لقد كنت أعتقد أنهم لا يريدون تسوية صادقة هناك، وأن هدفهم الوحيد هو زيادة عدم الاستقرار، ومن ثم أردت أن أبقيهم خارجاً.

الدبلوماسيَّة، كوسيلة لقطع الطريق على منظمة التحرير الأكثر راديكالية. وكان على كيسينجر أن يستمر في الضغط من أجل خطوة تالية ما بين مصر وإسرائيل[58].

## تسوية أردنية ـ إسرائيلية؟

واجه كيسينجر في المفاوضات على الجبهة الأردنية ـ الإسرائيلية مشكلات لا سابق لها. ولم يكن «فكّ الاشتباك» مفهوماً ملائماً هنا، إذ لم يكن ثمة اشتباك عسكري بين الدولتين في حرب تشرين/ أكتوبر. فبدلاً من المباحثات حول قوّات عسكرية متفرقة على طول خط وقف إطلاق النَّار، كان على كيسينجر أن يعالج قضايا سياسية حسَّاسة كالسيادة ووضع الفلسطينيين. وعلى الرغم من التعاون الضمني الذي كان قائماً على بعض المستويات بين الأردن وإسرائيل كانت آفاق الوصول إلىٰ اتِّفاق ضيقة على نحو غير عادي، وهو ما يعود بالدرجة الأولى إلىٰ الوضع السياسي الداخلي في إسرائيل، والضغوط العربية على الملك حسين. وكانت إسرائيل آنذاك يحكمها زعيم لم تسبق تجربته أو اختباره وهو إسحاق رابين. وهذا كان مضطراً في قضايا السياسة الخارجيَّة إلىٰ العمل بشكل وثيق، مع خصمه السياسي ووزير الدفاع شمعون بيريز، ووزير خارجيته آيغال آلون. ولسوء حظ إسحاق رابين، لم تكن آراء هذين العضوين في حكومته متوافقة. وكان الإجماع الوحيد الذي يستطيع رابين أن يحقِّقه بالنسبة للضفة الغربية سلبياً بالدرجة الأولى: أن يدعو إلىٰ إجراء انتخابات قبل الموافقة على أي شيء يمس الأَراضي الأردنية السابقة.

---

(58) للاطلاع على أفضل تقرير مفصل عن هذه المفاوضات انظر Cecilia Albin and Harold H. Saunders, «Sinai 11: The Polities of International Mediation,» FPI Case Study 17, Johns Hopkins University, School of Advanced International Studies, Washington, 1991 ويشير المؤلفان إلىٰ أن فورد نفسه كان يميل إلىٰ التركيز على الجبهة المصرية الإسرائيلية. ويرجع ذلك جزئياً إلىٰ أن هذه الجبهة كانت تبدو أكثر ملائمة من الناحية السياسية (الصفحات 37 ـ 38).

وكانت الضغوط على الملك حسين مماثلة، وإن بدت أقل شدة. فإحساسه الخاص بالمسؤولية، وخوفه من أن يتهم بالتفريط لصالح إسرائيل، قد دفعا به إلىٰ الإصرار على شروط للمفاوضات، يستطيع الدفاع عنها أمام العرب الآخرين وأمام الفلسطينيين. ولم يكن الحسين، بالرغم من ميوله «المعتدلة» وموافقته الحقيقية على حق إسرائيل في الوجود، في موقف يسمح له بالخضوع لمطالب إسرائيل. كان بحاجة إلىٰ أن يبرهن لشعبه وللعالم العربي، كشأن الرئيسين الأسد والسّادات، أنه يستطيع استعادة الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل. وأنه قبل كل شيء، لن يقبل بما تطلبه إسرائيل، بأن يتولى إدارة المناطق الآهلة بالسكان في الضفة الغربية، في حين تحتفظ إسرائيل بالسيطرة العسكرية على المنطقة.

شرع فورد بعد بضعة أيام من توليه الرئاسة، بالتشاور مع ديبلوماسيي وزعماء الشرق الأوسط، فيما كان كيسينجر يُطلعه على تعقيدات المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية. وكان أول من وصل لإجراء مباحثات مع فورد وزير الخارجيّة المصري فهمي[59]. وبعد بضعة أيام التقى الملك حسين بفورد وكيسينجر ووزير الدفاع جيمس شليسينغر. وقيل للملك إن الولايات المتحدة سوف تعطي الأولوية للبحث عن اتّفاق أردني ـ إسرائيلي، بالإضافة إلىٰ استكشاف احتمالات اتخاذ خطوة أخرى في سيناء. ووصل بعد ذلك وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدّام لمقابلة كيسينجر في 22 آب/ أغسطس. كما جاء رئيس الوزراء رابين ـ حتى لا يكون بعيداً عن الصورة ـ إلىٰ واشنطن في 10 أيلول/ سبتمبر لإجراء مباحثات مع الرئيس الجديد. وأوضح رابين أنه يفضل خطوة مرحلية أخرى مع مصر وليس مع الأردن[60].

(59) أخبر فهمي فورد أن مصر مستعدة للمضي نحو اتّفاقية جزئية أخرى مع إسرائيل قبل التوصل إلىٰ اتفاق إسرائيلي أردني. كما أعرب عن اعتقاده بأن إجراء مفاوضات متزامنة على هاتين الجبهتين أمر مستحيل، المصدر السابق. الصفحات 29 ـ 30.

(60) Kissinger, Years of Upheaval, pp. 368-64 ويقول أن كلا من مصر وإسرائيل عملتا على تقويض الخيار الأردني.

كانت محصلة جميع هذه المشاورات الأولية، جولة جديدة لكيسينجر في الشرق الأَوسط. وكانت إِسرائيل ما تزال عازفة عن الانسحاب من نهر الأردن، فيما كان الحسين لا يرضى بأقل من ذلك[61]. ولهذا فإن كيسينجر قد بدأ تنقلاته مصحوباً بفرصة ضئيلة من النجاح. وحاول كيسينجر في مباحثاته مع السَّادات، أن يضغط من أجل مساندة مصرية للأردن، في مؤتمر القمة العربي الوشيك في الرباط. وقد تراجعت هذه المساندة بعض الشيء في أيلول/ سبتمبر، كما أن ديناميكيّات السياسة العربية، كانت ستؤدي إِلىٰ تأييد قاطع لمنظمة التحرير، واستبعاد الأردن، وهو ما حاول كيسينجر أن يحول دونه. وناقش الأخير مع السَّادات، كطُعم، الخطوط العامة لاتِّفاقية أخرى بين مصر وإِسرائيل. وكان موقف السَّادات حاسماً: في الخطوة التالية لا بد أن يستعيد ممري متلا والجدي، وحقول النّفط في أبو رديس. إذ لا شيء من ذلك يمكن أن يبرِّر المخاطر التي تتعرض لها مصر من الدخول في اتِّفاقية ثانية مع إِسرائيل. بيد أن السَّادات كان راغباً في أن يعرض على إِسرائيل، بعض «العناصر العملانية لوقف حالة الحرب»[62]. وفي عمان استعرض كيسينجر وحسين الاحتمالات الضعيفة لإبرام اتِّفاقية، وناقشا احتمال المصادقة في الرباط على اعتبار م. ت. ف المفاوِض الوحيد عن الضفّة الغربية، والمتحدِّث الوحيد باسم الفلسطينيين. فإذا ما حدث ذلك، فإن الملك سوف ينسحب من المفاوضات كلياً. وكثير من الأردنيين، كانوا سيبتهجون لغسل أيديهم من المشكلة الفلسطينية برمتها. إذ سيكون من الأفضل التركيز على تنمية الضفة الشرقية، وعلى إقامة علاقات مع سورية والمملكة العربية السعودية، من التعرّض إِلىٰ مخاطر العزلة والمعارضة العنيفة التي قد تنجم، إذا ما وقَّع الملك اتفاقاً مع إِسرائيل غير مقبول. واتفق

---

(61) المصدر السابق، ص 30، يشير إِلىٰ قيام الملك حسين بتقديم تنازل هام بقبوله فكرة إمكان أن تبقى القوات الإِسرائيلية في الخلف في مواقع محددة على طول نهر الأردن بعد اتِّفاقية فضّ الاشتباك. ويشار إِلىٰ ذلك بفكر «البقع على جسم الفهد».

(62) كيسينجر، مصدر سبق ذكره، ص 382.

حسين وكيسينجر في ذلك الوقت، على انتظار نتائج القمة العربية في الرباط. وشعر كيسينجر، بتأييد ثقة من السّادات، في أن يخرج الملك حسين بصلاحية التفاوض بشأن الضفّة الغربية.

كان من دواعي انزعاج كيسينجر وأسفه البالغين، أن الرؤساء العرب المجتمعين في الرباط في غضون الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول/ أكتوبر، لم يتصرّفوا كما كان يتوقع. ففي 28 تشرين الأول/ أكتوبر أقر المؤتمر بالإجماع أن م. ت. ف هي الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ولم يعد للحسين أي حق في نظر العالم العربي بالتفاوض حول الضفة الغربية أكثر من أي زعيم عربي آخر. وفي مواجهة هذا الإجماع العارم وافق الحسين نفسه على هذا القرار النهائي. وكان السّادات قد حاول أن يصل بالمؤتمر إلىٰ نتيجة أكثر غموضاً ولكنه باء بالفشل. وكانت العربية السعودية، والتي يفترض أنّها دولة عربية معتدلة، وسورية من بين أعلى الأصوات التي ناصرت المنظمة.

تلا قمّة الرباط بوقت قصير ظهور رئيس اللجنة التنفيذية في م. ت. ف ياسر عرفات في الأُمم المتّحدة في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر، الأمر الذي دفع بالفلسطينيين فجأة إلىٰ صدارة النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي. ولم يكن كيسينجر مهيئاً لمثل هذا التحول في الأحداث. إذ كان يأمل في تأجيل المسألة الفلسطينية إلىٰ وقت لاحق، بينما يحاول تعزيز موقف الملك حسين على حساب م. ت. ف. كما كان يتوقع أن تعترف مصر والعربية السعودية وحتى سورية، بالضرورة العملية لبقاء الأردن في المفاوضات. أما الآن فقد خرجت سياسته المرسومة بعناية عن الخط المرسوم لها.

والحق أن القرار الذي اتُّخذ في الرباط كان أقل حسماً بكثير مما بدا عليه آنذاك، ولكنه سبب المشكلات أمام كيسينجر، الذي بات بحاجة إلىٰ تحقيق نجاح لإنقاذ سياسته وسمعته. ولما بات مثل هذا النجاح لا يمكن أن يتحقّق على الجبهة الأردنية، فلا بدّ إذن أن يكون في سيناء. بيد أن مصر لم تعد

الزعيمة القوية للعالم العربي كما كانت أيام عبد الناصر ـ وهذا ما أظهر صحته مؤتمر الرّباط ـ وكان عليها أن تتصرَّف بحذر في أية خطوة تالية. وفي الوقت نفسه لم يكن مزاج إسرائيل يسمح بتقديم تنازلات، كما لم يبد أن لدى الحكومة الإسرائيلية الجديدة أية استراتيجية دبلوماسيَّة واضحة. ولعل غولدا مائير كانت شديدة المراس، ويصعب التعامل معها، ولكنَّها على الأقل كانت مسيطرة على حكومتها. ولم يكن من الواضح أن رابين قادر على قيادة بلد منقسم عبر مفاوضات معقَّدة، خاصة وأن وزير دفاعه، شمعون بيريز، كان توّاقاً لاحتلال مكانه إذا ما أخطأ[63].

## خطوة مصرية ـ إسرائيلية ثانية

أصبح أسلوب كيسينجر في ترتيب اتِّفاقيات محدودة بين إسرائيل والعرب أسلوباً متطوراً. فقد بدأ بانتزاع مقترحات من كل طرف، ثم الوقوف على ردود فعل أولية، وتحديد العقبات، ثم الشروع بعمليَّة دبلوماسيَّة تؤدي في النهاية إلىٰ ردم الفجوات الأساسية. وتتطلَّب هذه العمليَّة مقداراً كبيراً من الرشد والإقناع، عندما يقوم كيسينجر بشرح العواقب الدولية الوخيمة التي تترتّب على الإخفاق في الوصول إلىٰ اتِّفاق، كما تتطلَّب استخدام القوى المؤثِّرة على الأطراف، مثل البلدان العربية الأخرى أَو الكونغرس الأَمريكي. ثم يستخدم كيسينجر مكانته الشخصية في السعي للوصول إلىٰ اتفاق، متنقلاً كالمكوك ذهاباً وإياباً بين الجانبين. وعند هذه المرحلة الأخيرة قد يلجأ كيسينجر إلىٰ إشراك الرئيس، إذا كان الأمر يتطلب مزيداً من الضغط على إسرائيل أَو التزامات بمساعدات مستقبلية.

وكان كيسينجر، حتى قبل انعقاد مؤتمر الرّباط، قد حصل على فكرة جيدة عن الأهداف المصريَّة والإسرائيلية في المرحلة الثانية. فقد كانت مصر

(63) المرجع السابق، ص 380 ـ 381 يشير إلىٰ أن رابين وفورد لم يكونا على صلة وثيقة وأن رابين لم يكن مرناً.

تريد من إِسرائيل الانسحاب إِلىٰ ما وراء ممري متلا والجدي المهمين من الناحية الاستراتيجية، وأن تتخلّى عن سيطرتها على حقول نفط أبو رديس ورأس سدر، التي كانت تزوِّد إِسرائيل بحوالي 50٪ من مجموع احتياجاتها النفطية. وكان السَّادات يريد أن تعتبر هذه الخطوة، فكّ لاشتباك عسكري آخر، مع مغزى سياسي محدود فقط. فهو لا يحتمل أن ينظر العالم العربي إليه وكأنَّه انسحب من النِّزاع مع إِسرائيل.

وكانت أهداف إِسرائيل من اتِّفاق ثان مع مصر مختلفة تماماً. إذ هي تأمل في الفصل ما بين مصر وسورية، وبذلك تقل احتمالات هجوم عربي مشترك كما حدث في تشرين الأول/ أكتوبر 1973. وكان المطلوب من مصر أن تقدّم تنازلات سياسية جوهرية، ثمناً لانسحابات إِسرائيلية أخرى. فقد كانت إِسرائيل تطالب بإعلان مصر تخليها عن حالة الحرب، وأن تكون الاتِّفاقية الجديدة طويلة الأمد، وألاّ يتضمن الانسحاب الإِسرائيلي الممرّات أَو حقول النفط.

وخلال شهري تشرين الثاني/ نوڤمبر وكانون الأول/ ديسمبر 1974، استطاع كيسينجر توضيح موقف كلا الجانبين. وكان قانعاً بأن السَّادات لن يقبل بأقل من الممرات وحقول النفط، وأنَّه لن يعلن رسمياً عن إنهاء حالة الحرب. وهذا ما أَعلم به الإِسرائيليين، وحثّهم على التركيز بدلاً من ذلك على «المكافئات الوظيفية» لانعدام حالة الحرب، مثل إنهاء المقاطعة الاقتصادية.

ما أن شرعت مصر وإِسرائيل بإظهار استعدادهما لاتِّفاقية ثانية، حتى ظهر مصدران خطيران كامنان للمعارضة. فقد كان السوريّون يعون جيداً أن إِسرائيل كانت تحاول عزل مصر، مما سيجعل سورية بمفردها تواجه القوَّات العسكرية الإِسرائيلية المتفوِّقة. ولهذا عارض الأسد أية خطوة ثانية على الجبهة المصرية. ومن أجل أن يؤكد الأسد موقفه، أمر قوَّاته المسلحة في منتصف تشرين الثاني/ نوڤمبر، بإعلان حالة التأهّب القصوى، أي عشية تجديد ولاية قوَّات الأُمم المتَّحدة تحديداً. ثم هدأت الأَزمة، لكن بعد أن أوضح الأسد موقفه.

وكان المصدر الثاني لمعارضة استراتيجية كيسينجر هو الاتّحاد السوڤييتي. فقد بات من الواضح للسوڤييت الآن أن أحد أهداف كيسينجر الأولى، هو إضعاف النفوذ السوڤييتي في الشرق الأَوسط، وخاصة في مصر. وكان الرئيس فورد والأمين العام بريجينيف قد التقيا في فلاديغو ستوك في يومي 23 و24 تشرين الثاني/ نوڤمبر، وذلك من أجل مناقشة اتِّفاقية ثانية للأَسلحة الاستراتيجية، وكذلك للبحث في شؤون الشرق الأَوسط. وكان الطرفان متباعدين تماماً في مواقفهما، فالسوڤييت كانوا يصرون على إعادة انعقاد مؤتمر جنيف، فيما أراد فورد الاستمرار في دبلوماسيَّة الخطوة ـ خطوة بطلب كل من مصر وإِسرائيل بالطبع[64]. وبصورة عامَّة كانت العلاقات الأَمريكيَّة ـ السوڤييتية تزداد برودة، وهو ما تبيَّن بوضوح في 14 كانون الثاني/ يناير، 1975 عندما رفض الاتّحاد السوڤييتي عرض الدولة الأكثر رعاية في التجارة بشروط تتطلَّب إطلاق هجرة اليهود السوڤييت.

في بداية شهر كانون الأول/ ديسمبر 1974 وصل وزير الخارجيَّة الإِسرائيلي آيغال آلون إِلىٰ واشنطن لإجراء محادثات مع كيسينجر. وناقشا طوال عدة ساعات من يوم 9 كانون الأول/ ديسمبر مشروعاً أحضره آلون معه يتألَّف من عشر نقاط[65]. ولم يتحمّس كيسينجر وفورد لهذا العرض الإِسرائيلي. وألمح ألون إِلىٰ أنه مجرد موقف للمساومة يمكن أن يتغيَّر. فمدة الاتِّفاقية مثلاً يمكن أن تصبح خمس سنوات بدلاً من اثنتي عشرة سنة. وكانت مشكلة كيسينجر الرئيسية مع العرض الإِسرائيلي هي المطالبة بإنهاء حالة الحرب، وهو

---

(64) يقول البيان المشترك الصادر في 24 تشرين الثاني/ نوڤمبر إنه يتعين أن يقوم البحث عن السَّلام في الشرق الأَوسط على قرار الأُمم المتَّحدة رقم 338 «آخذاً في الاعتبار المصالح المشروعة لكافة شعوب المنطقة بمن فيها الشعب الفلسطيني، واحترام الحق في الوجود المستقل لكافة الدول في المنطقة» Department of State Bulletin, vol. 71 (December 23, 1974), p. 880

(65) Matti Golan, The Secret conversations of Henry Kissinger: Step-by Step Diplomacy in the Middle East (Quadrangle Books, 1986), p. 229.

مطلب وصفه رابين نفسه بأنَّه غير واقعي، وكذلك رفض التخلي عن الممرات وحقول النفط. ومع هذا فقد نقلت النقاط الإسرائيلية إلىٰ السَّادات، الذي رفضها في الحال. وعند ذلك طلب كيسينجر من الإسرائيليين إعداد اقتراح جديد.

وعندما جاء آلون إلىٰ واشنطن في جولة ثانية من المحادثات مع كيسينجر في 15 ـ 16 كانون الثاني/ يناير، 1975، لم يكن لديه جديد يقدِّمه عدا دعوة لكيسينجر للعودة إلىٰ المنطقة. وكرّر الأخير تحذيره لألون، أنه لا يمكن التوصل إلىٰ اتِّفاق على أساس الاقتراح الإسرائيلي(66). ومع هذا فقد قام بجولة أخرى ليستطلع إمكانية تضييق الفجوة. وبعد جولة «استكشافية» من المباحثات في شباط/ فبراير، عاد كيسينجر في شهر آذار/ مارس لاستكمال المفاوضات، ولكن على أن تُسقط إسرائيل مطلب إنهاء حالة الحرب، وأن تكون أكثر مرونة بشأن الأَراضي(67).

وقبل مغادرة كيسينجر أعلن السَّادات جهاراً تأييده لجهوده، مضيفاً أن الولايات المتحدة باتت تمتلك الآن جميع الأوراق الرابحة(68). وكانت تلك الكلمات هي ما أراد كيسينجر أن يسمعه من السَّادات. فهو لم يكن يلقى من السوريين والسوڤييت إلاَّ مجابهة مستمرة لجهوده. وفيما بدا أن السَّادات يتحرّك نحو اتِّفاقية أخرى، بدأت سورية توحد الصفوف مع الأردن والفلسطينيين لمعارضته، بتأييد متزايد من الاتّحاد السوڤييتي(69).

كان من المعروف أن جولة كيسينجر في شباط/ فبراير، لم تكن أكثر من جولة أولية، فهو لم يتوقع التوصل إلىٰ اتِّفاق، ولكنه كان يأمل من مصر

(66) تدخّل فورد أيضاً بنصح الإسرائيليين أن يكونوا أكثر مرونة. انظر Ford, Time to Heal, pp. 245-46 حيث كان يرى أن الإسرائيليين من القوة بحيث يمكنهم تقديم تنازلات.

(67) كيسينجر مرجع سابق 393 ـ 397.

(68) Le Monade, January 21, 1975.

(69) في 3 شباط/ فبراير 1975 أصدرت سوريا والاتّحاد السوفييتي بياناً مشتركاً يدعو إلىٰ إعادة انعقاد مؤتمر جنيف.

وإسرائيل أن تدركا كلتاهما الضغوط التي ترزح تحتها كل منهما، وأن يعدلا بعض العناصر الواردة في مقترحاتهما. بيد أنَّه لم يجد إلاَّ القليل. إذ بدا أن الإسرائيليين مستعدّون لتليين موقفهم قليلاً من موضوع إنهاء حالة الحرب، فيما أبدى السادات رغبة في إنهاء بعض الأعمال العدوانية ضد إسرائيل، ولكن الفجوة الأساسية ظلّت على حالها. كما لم ينجح كيسينجر في إقناع السوريين بإسقاط معارضتهم لخطوة ثانية في سيناء[70].

تابع كيسينجر في الأسابيع القليلة التالية، حثّ الطرفين على الاعتدال في مواقفهما، لأنّه كان يريد اتِّفاقاً وبسرعة. ولكنه لم يكن يرغب في القيام بجولة «مكوكية» ثالثة حتى يتأكد فعلاً من النجاح. وغادر كيسينجر إلىٰ الشرق الأوسط ثانية، مفترضاً أن الطرفين يفهما الآن الشروط الدنيا المطلوبة لمفاوضات ناجحة، ووصل إلىٰ مصر في 8 آذار/ مارس[71].

كان موقف إسرائيل ـ كما نقل لأول مرة بصورة غير رسمية من قِبل رابين إلىٰ كيسينجر مساء يوم 9 آذار/ مارس ـ يتضمن سبع نقاط تحت عنوان «اقتراح حول العناصر الرئيسية لاتِّفاق بين إسرائيل ومصر»[72]. وجاء في هذا الاقتراح أن إسرائيل تسعى إلىٰ اتِّفاق منفصل مع مصر، لا يعتمد على اتِّفاق مع الأطراف العربية الأخرى، ويتعيّن أن يكون الاتِّفاق خطوة نحو السّلام في بعض النواحي العملية، مثل حرية عبور شحنات السفن الإسرائيلية في قناة السويس، وإنهاء

(70) ظل موقف الأسد من اتخاذ خطوة ثانية بشأن مرتفعات الجولان غامضاً فلم يكن يبدو متلهفاً بشكل خاص على مثل هذه الاتِّفاقية إلاَّ أنه لم يعمل على إعاقتها.

(71) كيسينجر، مرجع سبق ذكره ص 397 ـ 421.

(72) Wolf 1. Blitzer, «Kissinger Reveals Sadat's Twelve Concessions,» Jerusalem 12, 1975, p. 1 وطبقاً لـ Albin and Saunders, «Sinai 11,» p. 58 فإن السادات قدم لكيسنجر خطاً ثانياً أقل تشدداً لاستخدامه إذا اقتضت الضرورة. وقد أصبح ذلك هو التاكتيك النمطي للسادات في المفاوضات التالية Edward R. F. Sheehan, The Arabs, Israelis, and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East (Reader's Digest Press, 1976), p. 156. انظر أيضاً ملخص لهذه النقاط Albin and Saunders, «Sinai II,» pp. 56-58.

المقاطعة الاقتصادية، وحرية حركة الأشخاص بين البلدين. ولا بدّ أن توافق مصر على وضع حد لاستخدام القوة، من خلال «التخلي عن حالة الحرب بوضوح بتعبيرات قانونية ملائمة». كما لا بدّ من إقامة منطقة عازلة بين القوّات العسكرية للجانبين. وكذلك إيجاد حل ما لـ «معضلة الغموض» فيما يتعلّق بمدة الاتِّفاقية. وينبغي التوصل إلىٰ تفاهم حول العلاقة ما بين اتِّفاق مرحلي في سيناء، وبين ما يمكن أن يحدث في وقت لاحق في جنيف. وأخيراً سوف توافق إسرائيل على مناقشة مسألة خط الانسحاب، بعد أن تجيب مصر على النقاط الستة الأولى[73].

أحسّ كيسينجر بالفزع لأن إسرائيل ما تزال متمسّكة بإنهاء حالة الحرب. وكان السّادات مستعداً لقبول بعض مطالب إسرائيل، ولكنه أصرّ على أن يعرف ما إذا كانت إسرائيل ستبقى في الممرّات أم لا. كما رفض كلياً الموافقة على إنهاء حالة الحرب، وإن كان سيأخذ بالاعتبار صيغة تقوم على «عدم استخدام القوّة». وبعد عدة أيام من الجولات المكوكية استطاع كيسينجر، أن يقنع الإسرائيليين بقبول صيغة عدم استخدام القوة، ولكن رابين وفريقه المفاوض تمسّكوا بعدم الانسحاب من الممرّات بأقل من إنهاء حالة الحرب. وهم في أفضل الأحوال قد ينظرون في الانسحاب إلىٰ خط في منتصف الطريق إلىٰ الممرات، ولكن الإسرائيليين لم يقدِّموا أبداً طوال المفاوضات أية خريطة لكيسينجر توضح الخط الذي يقبلونه. ومما زاد المساومات تعقيداً إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بمحطة استطلاع إلكترونية، في أم خشيبة عند الطرف الغربي من ممر الجدي. ولم يوافق السّادات على احتفاظ الإسرائيليين بالمحطة، حتى لو وضعت رسمياً داخل منطقة تابعة لإشراف الأُمم المتَّحدة. وبالتالي فقد وصلت المفاوضات إلىٰ طريق مسدود، بسبب مشكلة إنهاء حالة

(73) Sheehan, *Arabs, Israelis,* p. 156. See also Albin and Saunders, "Sinai II," pp. 56-58 for a summary of these points.

الحرب ومكافآتها الوظيفيّة، وبسبب حجم الانسحاب الإِسرائيلي من الممرّات وحقول النفط، والوضع الخاص بمحطة أم خشيبة.

بعد عشرة أيام من الجولات المكوكية بين مصر وإِسرائيل، مع رحلات جانبية إلىٰ كل من سورية والأردن والعربية السعودية، كان كيسينجر ما يزال غير قادر على زحزحة الإِسرائيليين من الممرات. وقبلت إِسرائيل بالتخلي عن حقول النفط، ولكنها رفضت السماح لمصر بالسيطرة على طريق يربط الحقول بالمنطقة المصرية. وفي يوم الجمعة 21 آذار/ مارس وصل كيسينجر إلىٰ إِسرائيل حاملاً كلمة السّادات النهائية: لا تستطيع إِسرائيل أن تحتفظ بمحطة الاستطلاع، وأن ولاية قوّات الأُمم المتَّحدة سوف تجدّد لسنة ثانية فقط. وتمسّك الإِسرائيليون بمزيد من التنازلات المصريَّة أَو أنهم لن يتحركوا. ولم يتغيَّر هذا الموقف الإِسرائيلي حتى بعد وصول رسالة فورد، شديدة اللهجة إلىٰ إِسرائيل في 21 آذار/ مارس[74]، والتي ربما شحذت همة إِسرائيل على المقاومة. وعلى أي حال فقد اجتمع مجلس الوزراء الإِسرائيلي يوم الجمعة مساء، ورفض عملياً جميع مطالب السّادات. ونقل كيسينجر هذا الرفض الإِسرائيلي إلىٰ مصر منتظراً رد السّادات.

في اليوم التالي غادر كيسينجر إِسرائيل، بعد أن أعلن عن تعليق مساعيه التفاوضية[75]. وبعد عودة كيسينجر إلىٰ واشنطن في 24 آذار/ مارس، أعلن

(74) Golan, Secret Conversations of Kissinger, . 236-38 وإن كان يعطي تاريخاً غير دقيق للخطاب بأنّه في 19 آذار/ مارس. ويقدم Yitzhak Rabin, The Rabin Memluhîn irs (Little. Brown 1979), p. 256 نصاً جزئياً للخطاب الذي يهدّد فيه فورد «بإعادة تقييم» السياسة الأَمريكيَّة، بما فيها العلاقات مع إِسرائيل. ويقول Ford, Time to Heal, p. 247 إنه كان «غاضباً إلىٰ حد الجنون» من الإِسرائيليين لتاكتيكاتهم في المفاوضات.

(75) قام كيسينجر قبل مغادرته بزيارة غولدا مائير، ورغم أنّها كانت تؤيد رابين علانية فإنّها ألمحت سراً لكيسينجر أن رابين أخطأ في معالجة المفاوضات، وأنّه كان بإمكانها أن تعرف كيف تجعل مجلس الوزراء والكنيست يؤيدان الاتّفاقية.

الرئيس فورد بتشاؤم، أنه ستجري عملية إعادة تقييم للسياسة الأَمريكيَّة تجاه الشرق الأَوسط[76].

## إعادة التقييم

كانت خيبة أمل كيسينجر من الإِسرائيليين لإحباطهم جهوده لترتيب اتِّفاقية ثانية في سيناء. فقد شعر أن القيادة الإِسرائيلية قصيرة النظر، وضعيفة وتفتقر إِلىٰ الكفاءة. وفي رأيه أن إِسرائيل لا تملك سياسة خارجيَّة، بل لديها نظام سياسي داخلي فقط يدفع إِلىٰ الجمود والحائط المسدود. إن شخصاً مثل ديڤيد بن غوريون، أَو غولدا مائير قد يكون قادراً على قيادة إِسرائيل، ولكن ليس الثلاثي رابين ـ آلون ـ بيريز، كان كل منهم يتحرَّك في اتجاه مختلف. وألمح كيسينجر في اللحظات التي كان يتحرَّر فيها من القيود، إِلىٰ أن الإِسرائيليين يحاولون إسقاطه. ومهما كانت مبرّرات إعادة التقييم، فقد أصبحت جزئياً أداة في يد كيسينجر للتنفيس عن سخطه على إِسرائيل.

ومهما كان مدى ارتباط الرئيس فورد عاطفياً بإِسرائيل في الماضي، فقد كان هو الآخر ساخطاً عليها ووجَّه اللوم علانية لرابين بسبب افتقاره إِلىٰ المرونة[77]. وألقى فورد بثقله من أجل إعادة تقييم جادة للسياسة، تُعلَّق خلالها الاتِّفاقيات العسكرية والاقتصادية الجديدة مع إِسرائيل. ووجد فورد، كما حدث مع من سبقوه في الرئاسة، أن تعاطفه مع إِسرائيل ومفهومه للمصالح الأَمريكيَّة العالمية، والإقليمية لم يكونا يلتقيان دوماً. وعندما يبدو أن البلدين

---

(76) التقى فورد مع ماكس فيشر في 27 آذار/ مارس 1975، ليعرب له عن غضبه إزاء السياسة الإِسرائيلية. كان فيشر رجل أعمال ثرياً من ديترويت، من الجمهوريين، وأحد زعماء الطائفة اليهودية في أَمريكا. وعادة ما كان يعمل كقناة غير رسمية للاتصال بين الولايات المتّحدة وإِسرائيل. انظر .Ford, Time to Heal, pp. 247, 286

(77) لقاء فورد مع مجموعة صحف هيرست في 27 آذار/ مارس 1975. انظر «Bernard Gwertzman, Ford Says Israel Lacked Flexibility in Negotiations,» New York Times March 28, 1975. p. 1.

سيصطدمان، فإن فورد سيكون قادراً مثل نيكسون على ممارسة الضغط على إِسرائيل لتقديم التنازلات. وكان الاختبار هو ما إذا كانت الضغوط ستؤدي إِلىٰ النتائج المنشودة، وما إذا كان الضغط الإِسرائيلي المضاد يمكن أن يرفع من كلفة الجهد.

إن إِسرائيل في النهاية ليست محرومة من الأصدقاء والمؤيدين من ذوي النفوذ في الولايات المتحدة، كما لا يعوزها الناطقين الفاعلين باسمها الذين يستطيعون الدفاع عنها، أمام الرأي العام الأَمريكي ضد تهمة عدم المرونة. فإذا كانت الإِدارة تصر على وقف المساعدة التي تحتاجها، فإن إِسرائيل تستطيع أن تناشد الكونغرس أن يؤيِّد مطالبها. فقد كانت قضية إِسرائيل تبدو مقنعة: ففي مقابل تقديم تنازلات اقتصادية، وتنازلات عن الأَراضي، لم تكن إِسرائيل تطلب إِلاَّ أن تتخلَّى مصر عن حالة الحرب. فلماذا يكون هذا أمراً غير مقبول وغير مرن؟ وهل ينبغي على إِسرائيل أن تخاطر بأمنها مقابل شيء أقل من ذلك؟.

وكانت قضية كيسينجر ضد إِسرائيل أقل إقناعاً بالنسبة إِلىٰ كثير من الأَمريكيين. فهو يزعم أن القادة الإِسرائيليين ضلَّلوه بدعوته للقيام برحلات مكوكية، وهم يعلمون أن إنهاء حالة الحرب أمر لا يمكن تحقيقه، ومع هذا فقد استمروا في الإصرار عليه. ورفضت إِسرائيل تقديم الحد الأدنى من التنازلات الإقليمية في الممرات وحول حقول النفط. وتذرع كيسينجر بأن الاتِّفاقية كانت ضرورية للمحافظة على التوازنات الدقيقة التي أوجدها بعد حرب تشرين/ أكتوبر 1973. وكان يلمح في بعض المناسبات بأن البديل للاتِّفاقية يمكن أن يكون الحرب وحظراً آخر على النفط العربي.

وفي نطاق سياسة إعادة التقييم اجتمع كيسينجر في الأول من نيسان/ أبريل، بمجموعة من الرجال البارزين في مؤسسة السياسة الخارجيَّة. وكان من بين هؤلاء جورج بول الذي كان ينتقد علناً سياسة الخطوة ـ خطوة التي ينتهجها

كيسينجر. إذ كان بول يحبِّذ اتِّفاقية أكثر شمولاً تقوم فيها الولايات المتحدة والاتّحاد السوفييتي بإعداد المبادىء التوجيهية للتسوية، ويجري التفاوض عليها بعد ذلك من جانب جميع الأطراف في جنيف. ووجه بول الانتقاد لكيسينجر لتجاهل السوفييت ومحاولة تقسيم العرب. ولم تكن تخيفه فكرة فرض التسوية(78). وحبّذ آخرون ممن حضروا الاجتماع العودة إلىٰ مؤتمر جنيف، وبذل مجهود كبير لإعداد خطة سلام أَمريكيَّة.

وعلى مدى الأسابيع العديدة التالية، استمع كيسينجر إلىٰ توصيات مماثلة إلىٰ حد كبير من جانب أقرب معاونيه، ومن أكاديميين بارزين، ومن سفراء أَمريكيين في بلدان الشرق الأَوسط المهمة(79). لقد ولى عهد دبلوماسيَّة الخطوة ـ خطوة، وبات الأمر يتطلَّب استراتيجية طموحة. ولم يعد بالإِمكان تجاهل الفلسطينيين. كما أن السوفييت ينبغي أن يشاركوا في المفاوضات. بدت جميع هذه الآراء مقبولة كأفكار مجردة، ولكن كيسينجر كان مسكوناً بالخوف من أن ينتهي هذا النهج إلىٰ الفشل أيضاً. إذ لا أحد يستطيع أن يحدِّد بالتفصيل الخطوات اللازمة لضمان النجاح. كما أن هذا النهج له تكلفته على صعيد السياسة الداخلية، لأنه يستلزم بالتأكيد ضغطاً شديداً ومتواصلاً على إِسرائيل. ولم يكن فورد وكيسينجر واثقين على الإطلاق أنَّهما يريدان الإقدام على معركة كهذه، إلاَّ إذا كانت النتائج تكفل تبرير الجهد.

في الأسبوع الثالث من نيسان/ أبريل انتهى التقويم إلىٰ ثلاثة خيارات أساسية لرفعها إلىٰ الرئيس. كان أولها يحظى بمساندة كثيرين داخل الحكومة

(78) George Ball, «How to Avert a Middle East War,» Atlantic Monthly, January 1975, pp. 6-11.

(79) خلال هذه الفترة أوضح ستانلي هوفمان ببراعة أنه من مصلحة إِسرائيل نفسها أن تتقدّم مبادرة سلام شاملة. وكان العيب الرئيسي في هذا الرأي أن هذه السياسة تتطلّب وجود حكومة إِسرائيلية قوية يدعمها توافق واسع في الرأي العام. ومن الواضح أن هذا لم يكن موجوداً، انظر «A New Policy for Israel,» Foreign Affairs, vol. 53 (April 1975), pp. 405-31.

وخارجها، وهو العودة إلىٰ جنيف بخطة سلام أَمريكيَّة مفصلة. وسوف تدعو الولايات المتحدة إلىٰ انسحاب إسرائيلي، مع تقديم ضمانات قوية للأمن الإسرائيلي. وسيدعى السوفييت إلىٰ التعاون. ويهدف الخيار الثاني إلىٰ تسوية شاملة فعلاً، وخاصة على الجبهة المصريَّة ـ الإسرائيلية، ولكنها لا ترقى إلىٰ المطالبة بانسحاب كامل وسلام نهائي. والخيار الثالث هو استئناف دبلوماسيَّة الخطوة ـ خطوة من حيث انتهت في شهر آذار/ مارس[80]. وفي 21 نيسان/ أبريل نوَّه فورد بهذه الخيارات الثلاثة[81].

بدا لعدة أسابيع أن نهجاً أَمريكياً جديداً للسلام في الشرق الأَوسط سوف يبرز، ولكن سرعان ما بدأ يتبين أن شيئاً من ذلك لن يحدث. إذ لم تقدم المشاورات التي أجراها كيسينجر مع آلون والملك حسين والسوفييت، أي مبرِّر للتفاؤل بشأن انتهاج سياسة جديدة. ولم يكن تأييد الرأي العام الأَمريكي للقيام بمبادرة شاملة قوياً، كما بدأ الكونغرس يستجيب للمجادلات التي تفيد أن كيسينجر، كان يمارس الكثير من الضغط على إسرائيل. وفي 21 أيار/ مايو وجّه 76 عضواً في مجلس الشيوخ، رسالة إلىٰ الرئيس فورد، يحثّونه فيها على «الاستجابة لاحتياجات إسرائيل الاقتصادية والعسكرية». وكانت تلك إشارة واضحة إلىٰ أن استمرار الضغط على إسرائيل، ستكون له نتائج معاكسة من الناحية السياسية. وأدرك فورد وكيسينجر أن الاستراتيجية القابلة للتنفيذ، في ضوء هذه الحقائق، هي استئناف دبلوماسيَّة الخطوة ـ خطوة[82]. وسوف يشارك

---

(80) Sheehan, Arabs, Israelis, p. 166; and Albin and Saunders, «Sinai II,» p. 79.

(81) يشير أيضاً إلىٰ السياسة الأَمريكيَّة على أنها «منصفة».

(82) يقول Ford, Time to Heal, p. 287 إنه يرحب علناً بالخطاب الوارد إليه من أعضاء مجلس الشيوخ، ولكن «في الحقيقة فإن هذا الخطاب أزعجني. فقد ادعى الشيوخ أن الخطاب كان تلقائياً، ولكن لم يكن لدي أدنى شك في أنه جاء بإيعاز من إسرائيل. لقد زودنا إسرائيل لسنوات طوال بكميات هائلة من المساعدات العسكرية والاقتصادية دون أن نطلب منها مطلقاً شيئاً في المقابل».

فورد بنفسه في مباحثات مع السَّادات ورابين لاستطلاع احتمالات الاتِّفاق. وساعد السَّادات في تحسين الجو بإعلان غير متوقع عن إعادة فتح قناة السويس في الخامس من حزيران/ يونيو، وبمدّ الأجل الممنوح لقوة الطوارىء التابعة للأُمم المتَّحدة. وبدا أن الرئيس المصري يريد التوصل إلىٰ اتِّفاق.

وفي الأول والثاني من حزيران/ يونيو، التقى الرئيس فورد بالسَّادات للمرة الأولى في سالزبورغ. وسرعان ما توافق الرجلان، وشعر كل منهما بالراحة في حضور الآخر والتحدّث بسهولة معه. وطالب السَّادات ببيان عام من جانب واحد، بوجوب انسحاب إسرائيل إلىٰ خطوط 1967. ولكن فورد تردّد، مكرِّراً بدلاً من ذلك التزام نيكسون الشخصي في العام السابق بالعمل من أجل هذا الهدف[83]. ثم استطلع فورد استعداد السادات للقيام بمحاولة أخرى، للتوصل إلىٰ اتِّفاقية محدودة في سيناء. وكان السَّادات مستعداً لذلك، ولكن شروطه ما تزال هي نفسها كما كانت في السَّابق: أن تتخلَّى إسرائيل عن الممرَّات وحقول النفط وألا تطالب بإنهاء حالة الحرب. وظل السَّادات يرفض فكرة احتفاظ الإسرائيليين بمحطة الاستطلاع في أم خشيبة، ولكنه أعلن قبوله بالوجود الأَمريكي هناك[84]. وكانت فكرة وجود قوة عسكرية أمريكيَّة في المنطقة العازلة قد أثيرت من قبل في الربيع الماضي، إلاَّ أن كيسينجر لم يكن متحمِّساً لها. ولكن سرعان ما أخذت تبرز فكرة وجود أَمريكي مدني كحل لواحدة من مشكلات المفاوضات[85].

---

(83) Sheehan, Arabs, Israelis, pp. 176-77.

(84) Golan, Secret Conversations of Kissinger, p. 59; and Ford, Time to Heal pp. 290-91.

(85) يقول Ford, Time to Heal, p. 291 إنه قدم أيضاً للسادات كميات كبيرة من المساعدات الاقتصادية (800 مليون دولار) وطائرات نقل «سي ـ 130» وقد تم استبعاد المعدات العسكرية الهجومية نظراً لمعارضة إسرائيل القوية.

## سيناء 2

في الوقت الذي وصل فيه رابين إِلىٰ واشنطن، لإجراء محادثات مع الرئيس فورد، والوزير كيسينجر في يومي 11 و12 حزيران/ يونيو، كان قرار الاستمرار في دبلوماسيَّة الخطوة ـ خطوة قد اتخذ بصورة أساسية. فقد رُفضت بدائل جنيف، أَو التسوية الأَمريكيَّة ـ السوڤييتية المفروضة، أَو التخلي عن جهود حفظ السَّلام جميعها. إذ شعر كل من فورد وكيسينجر أن الوضع في الشرق الأَوسط يتطلّب تقدّماً دبلوماسياً مستمراً. وكما تبين في بداية عام 1974 فقد كانت الوساطة الأَمريكيَّة هي أفضل وسيلة لتحقيق هذا التقدّم. وإذا لم يتم تحقيق تقدّم نحو تسوية في غضون الأشهر القليلة القادمة، فإن الولايات المتحدة قد لا تكون قادرة على إطلاق مبادرة جديدة حتى عام 1977. إذ أن عام 1976 هو عام انتخابات الرئاسة الأَمريكيَّة، ومن المؤكّد أن سياسة الشرق الأَوسط لن يكون أمامها فرصة المنافسة في الحملة الرئاسية للحصول على الاهتمام.

سأل فورد ـ الذي بات الآن شديد الانغماس في إِدارة الدبلوماسيَّة العربية الإِسرائيلية ـ رابين أن يكون أكثر تساهلاً في المفاوضات وضغط من أجل انسحاب إِسرائيلي إِلىٰ خط جديد يقع شرقي سفوح الممرَّات. وكان رابين متلهفاً على وضع حد للمواجهة المؤلمة والمكلفة مع الولايات المتحدة(86). وكان رفضه لمطالب كيسينجر في شهر آذار/ مارس، قد أسهم كثيراً في رفع مكانته داخل إِسرائيل، وبالتالي فهو يستطيع الآن التفاوض بمزيد من الثقة. وهكذا تم رسم خط جديد لإثبات حسن النوايا لدى إِسرائيل، وهو ما اعتبر خطوة متواضعة في الاتجاه الصحيح. وقابل فورد ذلك بالوعد بأنَّه بعد تحقيق الاتِّفاقية المرحلية التالية بين مصر وإِسرائيل «يمكن متابعة التسوية الشاملة بطريقة

(86) كيسينجر، مرجع سبق ذكره، ص 441 ـ 242 يقول إن رابين قدم مطالعة استراتيجية مثيرة للإعجاب، يوضحها بالتفصيل في الصفحات 1095 ـ 1097.

منظمة ومدروسة، ولن يستدعي الأمر عند ذلك أن تتقدَّم الولايات المتحدة باقتراح شامل من جانبها، وإذا رغبت في ذلك مستقبلاً، فإنَّها ستبذل كل جهد لتنسيق مقترحاتها مع إسرائيل، لتجنّب طرح مقترحات لا تراها إسرائيل مُرضية»[87].

وعلى الرغم من هذه التأكيدات من جانب فورد، فإن رابين لم يستطيع الحصول على تفويض من مجلس الوزراء بتقديم تنازلات. وبعد أسبوع كان مضطراً إلىٰ العودة إلىٰ الاقتراح الإسرائيلي السابق، الذي يقضي بالانسحاب إلىٰ منتصف الممرَّات[88]. ومرَّة أُخرى غضب فورد وكيسينجر من رابين بسبب عدم مرونته وعدم لباقته الظاهرتين.

خلال الأسابيع الستة التالية، بقي كيسينجر في واشنطن، فيما كانت المواقف المصريَّة والإسرائيلية يجري تنقيحها وتبادلها من خلاله. وفي وقت ما من النصف الثاني من حزيران/ يونيو، وجد الإسرائيليون على ما يبدو أنه سيكون من المستحيل الحصول على التنازلات السياسية المبتغاة من السَّادات، وأنه من غير المرغوب فيه معارضة الولايات المتحدة إلىٰ ما لا نهاية. فإذا كانت مصر لا تريد اتِّفاق سلام فعلى إسرائيل على الأقل أن تساوم الولايات المتحدة على قضايا تتعلَّق بأمن إسرائيل. وإذا كان الأَمريكيون يريدون هذه الاتِّفاقية بإلحاح فعليهم أن يدفعوا الثمن. ولسوف توافق إسرائيل على الانسحاب إلىٰ

(87) خطاب فورد إلىٰ رابين أول أيلول/ سبتمبر 1975 يشير إلىٰ اجتماعهما في 12 حزيران/ يونيو 1975، نشر مجدداً في Michael Widlanski, ed., Can Israel Survive a Palestinian State? (Jerusalem: Institute of Advanced Strategic and Political Studies, 1990), pp. 120-21 وحسب كتاب Albin and Saunders, «Sinai 11», p. 92 فإن فورد أخبر رابين أنه يميل إلىٰ طرح خطط أَمريكيَّة.

(88) Golan, Secret Conversations of Kissinger, p. 245; and Terence Smith, «Israel Offers Compromise to Egyptian Sinai Accords,» New York Times, June 25, 1975, p. 1. Memoirs, p. 267 أنه تم إرسال الخريطة المقترحة والتي وافق عليها فريق التفاوض الإسرائيلي إلىٰ مصر حيث رفضت.

المنحدرات الشرقية للممرّات، على أن تحتفظ بالسيطرة على مرتفعات تلك الممرّات. ونزولاً عند إلحاح وزير الدفاع بيريز، سعت إسرائيل أيضاً إلىٰ تحويل المنطقة العازلة بين الجانبين، إلىٰ حاجز حقيقي يحول دون هجوم عسكري مفاجىء، وذلك بمرابطة مدنيين أمَريكيين هناك لتشغيل محطات الإنذار المبكر. كما يمكن استخدام الأمَريكيين كغطاء، لاستمرار الإِسرائيليين في استخدام محطة الاستطلاع الاستخباراتي. وإذا رفض السَّادات فبوسع الأمَريكيين أن يعرضوا عليه بناء محطة مماثلة له.

وكان السَّادات بدوره مستعداً لمزيد من التعاون. فهو سيوافق على تجديد سنوي ثلاث مرات لولاية قوّات الأُمم المتَّحدة، والاستخدام الإِسرائيلي المستمر لمحطة الاستطلاع، مشترطاً إعطاءه محطة مماثلة في مواجهة الخطوط الإِسرائيلية. كما وافق على فكرة تخفيف المقاطعة المفروضة على بعض الشركات المتعامِلة مع إِسرائيل، ووعد بتخفيف لهجة الدعاية المعادية لها، فضلاً عن استعداده لنشر الجانب الأعظم من شروط الاتِّفاق.

بقي على الولايات المتحدة وإسرائيل، أن تتوصلا إلىٰ تفاهم بينهما على الالتزامات الأمَريكيَّة الضرورية، لكسب موافقة إِسرائيل على اتِّفاقية جديدة. وفي أوائل تموز/ يوليو، التقى دينيتز مع كيسينجر في «الجزر العذراء» لتقديم الرزمة الكاملة من المقترحات والمطالب الإِسرائيلية(89). وبالإِضافة إلىٰ وعد بتقديم مساعدة مقدارها 2 بليون دولار، فقد وافقت الولايات المتحدة على نبذ فكرة تحقيق خطوة مرحلية على الجبهة الأردنية ـ الإِسرائيلية، وعلى أن تكون التغييرات التي يمكن توقّعها في مرتفعات الجولان في مرحلة تالية، مجرد تغييرات «تجميلية». كما طلبت إِسرائيل أيضاً التزاماً واضحاً، بأن تحول

(89) Golan, Secret conversations of Kissinger, p. 248 وإن كان قد أخطأ في تحديد تاريخ الاجتماع بأنه كان في مطلع آب/ أغسطس Bernard Gwertzmn, «Kissinger Visited by Israeli Envoy for Secret Talks,» New York Times, July 4, 1975, p. 1.

الولايات المتحدة دون تدخّل عسكري سوڤييتي في الشرق الأَوسط[90].

في غضون الأسابيع القليلة التالية، جرى مزيد من المناقشات حول هذه النقاط وغيرها[91]. وفي الوقت الذي غادر فيه كيسينجر إِلىٰ إِسرائيل في 20 آب/ أغسطس، كانت الاتِّفاقية في متناول اليد. واقتصرت الموضوعات التي كانت ما تزال مطروحة على بساط البحث على الموقع المحدّد للخط الإِسرائيلي، ومستويات المساعدة الأَمريكيَّة، والجوانب الفنِّيَّة للوجود الأَمريكي المدني في الممرّات.

استقُبل كيسينجر في إِسرائيل بعداء لا سابق له، وخاصة من جانب أحزاب المعارضة اليمينية، واعترضه المتظاهرون في كل مكان حلّ فيه. ومع هذا فإِن مباحثاته مع القيادة كانت تتقدَّم. فقد أراد رابين هذه المرة الحصول على اتِّفاق. استمر كيسينجر في إخفاء مخاوفه من الوجود الأَمريكي في سيناء، والذي أصبح الآن عنصراً مهماً في الصفقة الإِسرائيلية، ولكنه كان مستعداً

(90) يشير Albin and Saunders, «Sinai 11», p. 86 إِلىٰ أن إِسرائيل كانت شديدة الحرص على الحصول على مزيد من المساعدات العسكرية لتمويل برنامج التحديث العسكري لديها الذي يسمى «ماتمون ـ ب».

(91) التقى رابين وكيسينجر في بون في 12 تموز/ يوليو، وبعدها أجاز مجلس الوزراء الإِسرائيلي موقفاً تفاوضياً جديداً. انظر «Arab Report and Record. July 1-15, 1975, p. 401; Terence Smith,» U. S. Is Considering Proposal That It Man Posts in Sinai,: New York Times, July 13, 1975, p. 1 and Kathleen Teltsch, «Kissinger Warns Majority in UN on U. S. Support,» New York Times, July 15, 1975, p. 1 وجاء رد مصر في 21 تموز/ يوليو، إِلاَّ أن إِسرائيل رفضته في 27 تموز/ يوليو حيث قدمت وقتها موقفاً «نهائياً بصورة قاطعة» لكيسينجر الذي نقله إِلىٰ السادات عن طريق آيلتس في 31 تموز/ يوليو. وقد وصل الرد المصري إِلىٰ كيسينجر في بلغراد يوم 3 آب/ أغسطس. وبحلول 7 آب/ أغسطس كان دينتيز قد رد بالموقف الإِسرائيلي. وخلال الأيام القليلة التالية حدث تبادل آخر للآراء. وفي منتصف آب/ أغسطس كان مسؤولو الولايات المتّحدة وإِسرائيل قد استكملوا وضع مسودة للاتِّفاقية. وهنا أصدر فورد تعليماته لكيسينجر بالقيام برحلة أخرى إِلىٰ الشرق الأَوسط لوضع تفاصيل الاتِّفاقية.

لمتابعة الفكرة. وبدا السَّادات مستعداً لقبول هذا الشرط، ولكن بقيت هناك بعض الاعتراضات حول الموقع الدقيق للخط(92).

وفي 25 آب/ أغسطس كان كيسينجر، يعمل مع الإسرائيليين على صياغة مشروع الاتِّفاقية. وبدأت إسرائيل تلين موقفها تدريجياً حول خط الانسحاب من ممر الجدي. وكان الأمر يتطلب مناقشات أوسع تفصيلاً حول تحديد حجم القوّات والوجود الأمريكي. وفي جلسة عُقدت في القدس، واستمرت دون توقّف من الساعة 9,30 مساء من يوم 31 آب/ أغسطس وحتى الساعة السادسة من صبيحة اليوم التالي، وضعت الولايات المتحدة وإسرائيل اللمسات الدقيقة في العلاقات العسكرية الثنائية بينهما، والتطمينات بشأن إمداد إسرائيل بالنفط، والحاجة إلىٰ التشاور في حالة التدخّل العسكري السوڤييتي في الشرق الأوسط. وكانت إسرائيل مستاءة من الصياغة الضعيفة الخاصة بالتدخّل السوڤييتي، وفيما عدا ذلك كسبت قائمة متميِّزة جداً من الالتزامات الأمريكيَّة. وفي وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم، وقَّعت مصر وإسرائيل بالأحرف الأولى نصّ الاتِّفاقية، وتم التوقيع رسمياً في جنيف في 4 أيلول/ سبتمبر 1975.

وخلافاً لاتِّفاقية كانون الثاني/ يناير لعام 1974 قوبلت اتِّفاقية سيناء ـ 2 بارتياح، ولكن بدون حماسة حقيقيَّة كبيرة من قِبل أطراف المفاوضات. وعارض الكثيرون في إسرائيل والعالم العربي الاتِّفاقية بعنف، وإن كانت أسباب تلك المعارضة مختلفة كلياً.

جاءت الاتِّفاقية جزئياً على غرار اتِّفاقيات فكّ الاشتباك السابقة(93). فقد

---

(92) Sheehan, Arabs, Israelis, p. 184.

(93) يمكن الاطلاع على نص الاتِّفاقية في Department of State Bulletin, vol. 73 (September 22, 1975) pp. 466-70 وقد تم نشر الجزء السري من الاتِّفاقية «U. S. Documents Accompanying the Sinai Accord,» New York Times, Septemver 17, 1975, p. 4, and «U. S. Israeli Pact of Geneva,», New York Times, September 18, 1975, p. 16 كما قامت وزارة الخارجيَّة بنشر الخريطة.

التزم الفريقان بحل النِّزاع القائم بينهما بالطُّرق السلميَّة، وعدم اللجوء إِلىٰ التهديد أَو استخدام القوّة، وبأن تواصل الأُمم المتَّحدة مهماتها، وتحدّدت خطوط الانتشار العسكري لكل من الجانبين على الخريطة. وسمحت مصر بأن تمر في قناة السويس الشحنات الإِسرائيلية غير العسكرية، بعد أن أُعيد فتح قناة السويس في شهر حزيران/ يونيو السَّابق. وتظل الاتِّفاقية سارية المفعول إِلىٰ أن تحل محلها اتِّفاقية جديدة.

أُرفق بالاتِّفاقية ملحق تفصيلي يتناول الانتشار العسكري والرقابة الجوية. وبناء على إصرار السَّادات، زاد حجم القوَّات المسموح بوجودها في المنطقة المحددة في الاتِّفاقية قليلاً عن تلك القوَّات المسموح بها في اتِّفاقية سيناء ـ 1 لعام 1974؛ إذ وصل إِلىٰ 8 آلاف رجل في ثماني كتائب، و75 دبابة، و72 قطعة مدفعية قصيرة المدى. ولم يسمح لأي من الطرفين بوضع أَسلحة في مناطق تستطيع منها الوصول إِلىٰ خطوط الطرف الآخر.

كذلك تحددت بالتفصيل، الترتيبات الخاصة بأطقم التشغيل والإشراف الأَمريكيَّة الخاصة بأنظمة الإنذار المبكر في المناطق العازلة. وتقرَّر أن يسمح لمصر وإِسرائيل، بالاحتفاظ بما لا يزيد عن 250 فرداً من الفنيين والإداريين في محطتي المراقبة التابعة لكل منهما. كما سيشغل المدنيون الأَمريكيون ثلاث محطات مراقبة أخرى، ويقيمون ثلاث محطات أخرى للاستشعار بدون أفراد. وكان استعداد إِسرائيل لتطبيق بنود الاتِّفاقية، مرهوناً بموافقة الكونغرس الأَمريكي على الدور الأَمريكي في سيناء. كما وقَّعت الولايات المتحدة خمس اتِّفاقيات سرِّيَّة، أربع منها مع إِسرائيل، وواحدة مع مصر. وعالجت مذكرة تفاهم أَمريكيَّة ـ إِسرائيلية ـ من ستة عشر بنداً ـ المساعدات العسكرية، وإمدادات النفط، والمساعدة الاقتصادية وبنوداً سياسية متعددة. ووافقت كل من الولايات المتحدة وإِسرائيل، على أن تكون الخطوة التالية مع مصر اتِّفاقية سلام نهائي. وينطبق الشيء ذاته على الجبهة الأردنية. كما وافقت الولايات المتحدة على التشاور فوراً مع إِسرائيل في حال أي تهديد من «قوة عالمية»، أي الاتّحاد

السوڤييتي. وفي ملحق خاص بالأَسلحة قدمت الولايات المتحدة التزاماً مبهماً بـ «الاستجابة الإيجابية» لمطالب إِسرائيل من طائرات ف ـ 16، وصواريخ بيرشينغ ذات الرؤوس التقليدية[94]. وبذا يكون التجميد الذي فُرض على اتِّفاقيات السِّلاح الجديدة قد رفع، والذي بدأ في شهر نيسان/ أبريل الماضي.

جرى التوقيع على مذكرة خاصة تتعلَّق بجنيف، تضمَّنت سياسة الولايات المتحدة إزاء الفلسطينيين: لا اعتراف بمنظمة التحرير، ولا تفاوض معها حتى تعترف بحق إِسرائيل في الوجود، وتقبل بقراري الأُمم المتَّحدة 242 و338[95]، وسوف تنسِّق الولايات المتحدة مع إِسرائيل بعناية في جنيف، وتوافق على أن تبقى المفاوضات على صعيد ثنائي. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك كتب فورد رسالة إِلىٰ رابين يقول فيها: «لم تحدّد الولايات المتحدة موقفاً نهائياً بشأن الحدود (بين إِسرائيل وسورية). وعندما تفعل ذلك فإِنَّها ستعطي وزناً كبيراً لما تراه إِسرائيل من أن أي اتِّفاقية سلام مع سورية، لا بد أن تتضمّن بقاء إِسرائيل في مرتفعات الجولان. ولقد أوضحت رأيـي في هذا الصدد في محادثاتنا التي جرت في 13 أيلول/ سبتمبر من عام 1974»[96].

أمَّا بالنسبة لمصر فقد ألزمت الولايات المتحدة نفسها بمجرد المحاولة، لإجراء مزيد من المفاوضات بين سورية وإِسرائيل، وتقديم المساعدة لشبكة الإنذار المصريَّة المبكرة في المنطقة العازلة، والتشاور مع مصر بشأن أية انتهاكات إِسرائيلية للاتِّفاقية.

---

(94) عمل كيسينجر على إطلاع السادات على معظم التعهدات التي قدمها لإِسرائيل لكنه لم يشر إِلىٰ موضوع صواريخ بيرشنج. وهذا ما أغضب المصريين، وأثار لديهم الشكوك حول ما إذا كانت هناك اتفاقات سرية أخرى لم يشر كيسينجر إليها.

(95) جاء في Albin and Saunders, «Sinai 11,» p. 100 أن الإِسرائيليين سعوا إِلىٰ استخدام لهجة أكثر قوة. وقد قام فريق التفاوض الأَمريكي في ذلك الوقت بتفسير هذا الالتزام على أنه يفسح الطريق أمام إجراء اتصالات بمنظّمة التّحرير الفلسطينية.

(96) ظل هذا الخطاب سراً حتى تم نشره في Widlanski, ed., Can Israel Survive? PP. 120-21.

## ردود الفعل على اتِّفاقية سيناء ـ 2

كان كيسينجر في لحظات تفاؤله، يبرِّر دبلوماسيَّة الخطوة ـ خطوة باعتبارها عملية تكتسب أطراف المفاوضات من خلالها الثقة، وتصبح ملتزمة بتحقيق نتائج، تحددها قوة دفع صنع السَّلام لحل القضايا التي كانت تبدو مستعصية من قبل. بيد أن اتِّفاقية سيناء ـ 2 كانت أقرب إِلىٰ تأكيد رؤيته المتشائمة للنزاع العربي ـ الإِسرائيلي. فالقضايا كانت بالغة التعقيد، والعواطف الضاربة الجذور، ترى أن السَّلام بين الجانبين لا يمكن التوصّل إليه في هذا الجيل. ومع أن بعض الاتِّفاقيات يمكن تحقيقها، إِلاَّ أنَّها على أفضل تقدير ستكون متواضعة وغير كاملة، وأنه يتحتم على الدبلوماسي الراغب في التوسّط بين إِسرائيل والعرب، أن يرضى بالإنجازات الصغيرة، وهي على الأقل أفضل من لا شيء. وإن الاستقرار في المنطقة، والحد من فرص الحرب، ورفع الحظر عن النّفط أفضل كثيراً من تجدّد القتال، والمواجهة بين الدول العظمى. لقد بدت مصر ملتزمة بنهج معتدل.

لم يَسعَ كيسينجر متعمداً لإثارة الشقاق بين العرب. فهو، على العكس من ذلك، اهتم كثيراً بأن تواصل العربية السعودية تأييدها لسياسة السَّادات. واعترف بأن سورية تضطلع بدور حيوي في السياسات العربية، وأراد بصدق اجتذاب سورية نحو تسوية معتدلة مع إِسرائيل(97). إِلاَّ أن الظرف الموضوعي حكم على جهوده بالإخفاق. فالجولان ليس كسيناء، وتحقيق خطوة ثانية هناك، سيكون صعباً، إِلاَّ إذا كانت إِسرائيل على استعداد للتخلي عن المستوطنات التي أُنشئت

(97) في 29 أيلول/ سبتمبر 1975 تحدث كيسينجر إِلىٰ المندوبين العرب بالأُمم المتَّحدة حيث قال إن الولايات المتّحدة على استعداد للعمل من أجل خطوة سورية إِسرائيلية ثانية، إذا كان ذلك مطلوباً، وأن الولايات المتّحدة سوف تبحث سبل العمل من أجل التوصل إِلىٰ تسوية شاملة، وأنه سيبدأ في استكمال أفكاره حول كيفية تحقيق المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني.
«Furthering Peace in the Middle East»,: Toast by Secretary Kissinger Department of State Bulletin, vol. 73 (October 20, 1975), pp. 581-84.

خلف خطوط وقف إطلاق النَّار بعد 1967. وقد أظهرت إسرائيل قُدرة فائقة في الصمود أمام الضغوط الأَمريكيَّة، والحصول على ثمن باهظ مقابل الرضوخ في نهاية الأمر. فهل تساوي بضعة كيلومترات في الجولان ذلك الجهد؟ كان السَّادات يرغب في اتِّفاقية ثانية بشدة، فيما كان الأسد تعوزه الحماسة لمثل تلك الفكرة. وهو لم يرفض فكرة خطوة ثانية رفضاً قاطعاً، ولكنه أوضح أنه غير مستعد لدفع ثمن باهظ من أجلها. وبدلاً من ذلك أخذ يهاجم السَّادات لتخليه عن النضال ضد إسرائيل، ويدعو إلىٰ الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد جاءت اتِّفاقية سيناء ـ 2 لتطلق العنان لدينامية السياسة العربية. ولم يكن من الواضح ماذا يستطيع كيسينجر أن يفعل، بدون التخلي عن سياسة الخطوة ـ خطوة، ليحول دون التباعد بين مصر وسورية.

ولما كانت سنة الانتخابات 1976 قد بدأت، بدا من الواضح أن الرئيس فورد سوف يغرق في شؤون السياسة الداخلية؛ فقد كان موقفه داخل حزبه محفوفاً بالمخاطر. ولم يكن ترشيحه في مؤتمر الحزب الجمهوري مؤكداً. وكان رونالد ريغان، حاكم كاليفورنيا السابق، يمثِّل تحدياً قوياً مع تأييد من معظم العناصر المحافظة في الحزب. وظهر كيسينجر وسياسته الخارجية كعنصر من عناصر حملة الجمهوريين المؤيدين لريغان، وحملة الديموقراطيين أيضاً. ومع أن الشرق الأَوسط لم يكن من قضايا الحملة، فإن الانتقادات التي وُجِّهت إلىٰ فورد وكيسينجر، قد دفعتهما نحو موقف أكثر تشدّداً تجاه الاتّحاد السوفيتي، وهو ما تبيّن من خلال السياسة الأَمريكيَّة في أنغولا، وحال دون مبادرة جديدة على الساحة العربية ـ الإِسرائيلية.

ولكن على الرغم من ضغوط السنة الانتخابية، فقد استمر الرئيس فورد في محاولة تحسين العلاقات الأَمريكيَّة ـ المصريَّة[98]. وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1975 كان الرئيس السَّادات أول زعيم مصري يقوم بزيارة رسمية

(98) كيسينجر مرجع سبق ذكره، ص 454 يعطي فورد مصداقية كبيرة بسبب «إصراره» على إنجاز السَّلام المصري ـ الإِسرائيلي.

إلى الولايات المتحدة. وخلال الزيارة طلب السّادات مساعدة أَمريكيَّة اقتصادية وعسكرية. وتلا ذلك نقاش معقّد بين الكونغرس والإِدارة، مع تخفيض فورد المعونة لإِسرائيل، في السنة المالية 1977، من 2,25 بليون دولار إِلى 1,8 بليون دولار، وحثّ الكونغرس على الموافقة على بيع مصر ست طائرات نقل من طراز «سي ـ 130». ولم يكن الكونغرس يحبِّذ زيادة مستوى المساعدة إِلى إِسرائيل فحسب، بل كان يرى أن إِسرائيل ينبغي أن تتلقّى منحة إضافية لتغطية «ربع السنة الانتقالي» من شهر تموز/ يوليو 1976 وحتى تشرين الأول/ أكتوبر 1976، بداية السنة المالية الجديدة[99].

في منتصف آذار/ مارس 1976، اتخذ النظر في تقديم الأَسلحة إِلى مصر اتجاهاً جديداً، عندما أعلن الرئيس السّادات إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتّحاد السوڤييتي، والتي تبلغ مدتها 15 عاماً. وإزاء المعلومات التي توفرت لمحلّلي وكالة المخابرات المركزية حول امتلاك إِسرائيل ما بين 10 ـ 20 سلاحاً نووياً جاهزاً للعمل[100]، انحسرت المعارضة لبيع السِّلاح إِلى مصر، وإِن كان الكونغرس قد فضّل أن تجري المبيعات كصفقات تجارية بحتة. وحصلت مصر بالفعل على طائرات بقيمة 50 مليون دولار، كما تلقت إِسرائيل مساعدة إضافية تزيد قيمتها على ذلك بضعة أضعاف.

---

(99) كان مستوى المساعدات لإِسرائيل ومصر سيصبح كبيراً بالطبع حتى دون سيناء الثانية. ويتعيّن تقدير التكاليف الحدية لسيناء الثانية ببضع مئات من ملايين الدولارات وليس بضعة مليارات. للإطلاع على تقرير عن مناقشات الكونجرس حول اتفاقية سيناء الثانية، انظر Bernard Gwertzman, «Senate Unit Asks Word from Ford,» New York Times, October 1, 1975, p. 14 وقد صوت مجلسا النواب والشيوخ لصالح وضع الفنيين الأمريكيين في سيناء بأغلبية كبيرة، وذلك في 8 و9 تشرين الأول/ أكتوبر على التوالي. ويوضح فورد في Ford, Time to Heal, pp. 308-09 المبرر الذي استند إليه في زيادة المساعدات لإِسرائيل: «إذا قدمنا المعدات الثقيلة فإننا نستطيع أن نقنع الإِسرائيليين بأنّهم في أمان. وحينئذ ربما يكونوا مستعدين لقبول بعض المخاطر في البحث عن السلام.

(100) Bernard Gwertzman, «Israel Indicates a Cool Reaction to Egypt's» New York Times, March 15, 1975, p. 1.

واصل فورد طوال الجزء الأول من حملته الانتخابية، اتخاذه لخط متشدِّد بصدد مساعدة إِسرائيل، وكذلك العمل على معارضة مواقف إِسرائيل بشأن المستوطنات في المناطق المحتلة على صعيد الأُمم المتَّحدة. ولكن في الخريف، وحينما أخذ حاكم جورجيا، جيمي كارتر، المرشح الديمقراطي، يحظى بتقدّم هائل في استطلاعات الرأي، بدأ فورد يستغل أوراقه كمؤيد قوي لإِسرائيل. وفي الشهر الأخير من الحملة الانتخابية أصبح الشرق الأَوسط موضوعاً للمناقشة بين حين وآخر، حيث حاول كل من فورد وكارتر أن ينافس الآخر على أنه الصديق الأفضل لإِسرائيل، وألمح كارتر بشكل خاص إِلىٰ أنه سيتخذ إجراء بالغ الشدة ضد أي حظر للنفط العربي في المستقبل.

جاء انتصار كارتر المحدود في الثاني من تشرين الثاني/ نوڤمبر 1976، ليحسم من سيكون الرئيس المقبل، ولكن لم يكن لدى الإِسرائيليين، أَو العرب أية فكرة عن سياسات الرئيس المقبل. وتوقع كلا الجانبين مبادرات جديدة كما كان لدى كل منهما بعض الهواجس.

## إرث كيسينجر

سيبقى تأثير هنري كيسينجر على السياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة موضع جدل لا ينتهي. فالإِنجازات التي يعزى الفضل فيها إليه، كان معظمها نتيجة للظروف أَو لما قام به آخرون من أعمال. ولكن كيسينجر سوف يُعتبر بلا شك، واحداً من أقوى وأنجح رجال الدولة الأَمريكيين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. أما كيف استطاع تحقيق هذا الموقع المرموق فهذه قصة في حد ذاتها، تكشف عن مواهب كيسينجر المشهورة كمحاور بيروقراطي وسياسي. بيد أن ميراثه الأكثر ديمومة يكمن في سياساته وما تتضمنه من مفاهيم.

بعد عدة بدايات خائبة، قام كيسينجر بوضع مقاربة متماسكة للنزاع العربي ـ الإِسرائيلي بعد حرب تشرين/ أكتوبر 1973. وقد انطلق من المقدمة المنطقية التي تقول، إن الولايات المتحدة لا تحتاج إِلىٰ أن تختار، ما بين سياسة موالية

للعرب أَو، أخرى موالية لإِسرائيل. والواقع أن العلاقة الأَمريكيَّة الخاصة بإِسرائيل، هي التي أجبرت العرب على التعامل مع واشنطن بدلاً من موسكو، عندما أصبح الأمر يتعلَّق بالدبلوماسيَّة. وبالتالي، إذا كان بالإمكان تقديم بديل للحرب فإن مصالح العرب، بعيداً عن عواطفهم، ستقودهم إِلىٰ التعامل مع الولايات المتحدة. ولذلك كان انتهاج عملية دبلوماسيَّة ذات مصداقية، مسألة أساسية لإضعاف النفوذ السوڤييتي في الشرق الأَوسط. وهذا الرأي طرحه لا يبدو استثنائياً، بل لعله واضح، ومع هذا فهو كثيراً ما أُغفل، وأحياناً من جانب كيسينجر نفسه.

وكانت مساهمة كيسينجر الثانية في الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط، هي تطوير طُرق تفاوضية نوعية موضوعة من أجل اتِّفاقيات محدودة ما بين العرب وإِسرائيل. وإذا كانت استراتيجية كيسينجر الرئيسية قد بدت تقليديَّة إِلىٰ حدّ ما، فإن مهاراته التاكتيكية كمفاوض ووسيط لا تجارى. في هذا المجال أفادته أصالته، وإحساسه بالتوقيت، وذكاؤه وشخصيته.

وقد أظهر كيسينجر من الناحية العملية، أن المفاوضات الناجحة تتطلَّب القدرة على تقسيم القضايا إِلىٰ أجزاء طيِّعة، ثم إعادة تجميعها بصورة خلاَّقة في اتِّفاقيات قابلة للتطبيق. كما أظهر أن التحكّم في التفاصيل ضرورة أساسيَّة للنجاح، مثلها مثل الإِحساس بمحيط الأشياء وظلالها. والجهد الدائب الرفيع المستوى، والذي يدعمه الرئيس هو النهج الأَمريكي الوحيد لمفاوضات يمكن أن تفضي إِلىٰ نتائج. وقد أظهر كيسينجر أن مثل هذا الجهد يمكن أن ينجح، كما أثبت صعوبة هذا النجاح أيضاً.

وأخيراً فقد ترجم كيسينجر عملياً إيمانه، بأن القوة والدبلوماسيَّة ينبغي أن تسيرا جنباً إِلىٰ جنب. فالولايات المتحدة لا يمكن أن تعتمد أبداً على القوة وحدها، أَو على المفاوضات وحدها في الشرق الأَوسط. ومحك حنكة رجل الدولة، يتجلَّى من خلال إيجاد التوازن الحرج بين الاثنتين. ولا بد من النظر

إِلىٰ إمدادات السِّلاح إِلىٰ العرب والإِسرائيليين على أنَّها جزء من العمليَّة الدبلوماسيَّة، وليس كمسألة عسكرية بحتة. ومهما كانت المتاعب التي واجهت كيسينجر في تعامله مع هذا المبدأ، فقد رأى بوضوح أن الاعتبارات السياسية ترجح على الاعتبارات العسكرية في مثل هذه القرارات.

وأخيراً كان لدى كيسينجر نقطة عمياء بالنسبة للقضية الفلسطينية. كان يعرف أن هذه المشكلة لا بُدّ من مواجهتها في وقت من الأوقات. بل كانت تغريه فكرة التعامل مباشرة مع قيادة «المنظمة». ولكنه صرف معظم ديبلوماسيته نحو التغاضي عن هذه القضية الحاسمة، وتأجيل لحظة الحقيقة، وإضعاف جاذبية الحركة الفلسطينية، آملاً كل الوقت أن يظهر بديل ما.

ولعل كيسينجر كان سيستطيع مع مرور الوقت، وبحظ أفضل، ووجود رئيس قوي خلفه يسانده، المساعدة في إيجاد حلول مقبولة، لجميع هذه المشكلات التي لم تجد حلاً. ولكن هزيمة فورد أنهت حياة كيسينجر العامَّة، وتركت لإِدارة كارتر المهمة التي لا تُحسد عليها وهي صياغة السياسة الأَمريكيَّة إزاء النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي.

# الجزء الثالث

# رئاسة كارتر

الفصل

# 6

# طموح وواقعية: كارتر وكامب ديفيد، 1977 ـ 1978

وصل جيمي كارتر إِلىٰ سدة الرئاسة بخبرة ضئيلة في الشؤون الخارجيَّة. فهو قد عمل لفترة واحدة حاكماً لولاية جورجيا، واكتسب شهرة بالتزامه القوي بالحقوق المدنية. أمَّا فيما يتعلَّق بالشرق الأَوسط، فلم يكن له سجل معروف، بخلاف تعليقات قليلة أدلى بها أثناء حملة رئاسته الانتخابية لا تساعد كثيراً على معرفة ماهية سياسته في هذا المجال.

وإذا كان من الصعب التنبؤ بآراء كارتر الخاصة بشأن القضايا العربية ـ الإِسرائيلية، فهو قد أبدى عادات معينة في التفكير، يمكن أن تُميط اللثام عن نهجه الأساسي. فهو كمهندس بدا أنَّه يؤمن بأن أفضل طريقة لمعالجة المشكلات المعقَّدة، هي الدراسة المتأنِّية والتخطيط المفصّل والتصميمات الشاملة. ويمكن القول باختصار أنه حلال للمشكلات أكثر مما هو استراتيجي بارع.

وكان يبدو أيضاً أن لدى كارتر شعور بالتفاؤل، يحمله على الاعتقاد بإمكان حل المشاكل، إذا ما تحاور الزعماء بشأنها بتعقّل وبالإصغاء إِلىٰ طموحات شعوبهم. وربما تأثّر في هذا عن وعي بخبرته حيال حركة الحقوق المدنية، وبقناعاته الشخصية المنبثقة عن شعوره بميلاده المسيحي الجديد. بيد أن أياً من هذه النوازع لم تكن تنبي أنه سيبدي اهتماما قوياً بالنِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي، ولكنها كانت توحي بأن صعوبة القضية أَو تعقيدها، لن يثنيه عن

هذا الاهتمام بسبب تلك الصعوبة. إذ ربما يراوده شعور بالتحدي لمعالجة مشكلة استعصت على الحل ردحاً طويلاً من الزمن.

كان الكثير من الرؤساء يعتمد على فريق السياسة الخارجيَّة الذي يختاره، وكان هناك ما يدل على أنَّه سوف يعتمد على شخصيات بارزة في مؤسسة الحزب الديمقراطي. فقد اختار لوزارة الخارجيَّة سايروس ر. فانس، وهو مفاوض متمرِّس، ومحام دولي، ونائب لوزير الدفاع أثناء الحرب العربية ـ الإِسرائيلية عام 1967. ولم تكن آراء فانس إزاء قضايا الشرق الأَوسط معروفة جيداً، ولكن بدا من المتوقع أن يكون من مؤيدي الاستمرارية والمفاوضات والدبلوماسيَّة المتزنة الهادئة.

واختار كارتر لمنصب مستشار الأَمن القومي، الأكاديمي زبيغينو بريجينسكي البولوني المولد. وهو خلافاً لفانس، كانت له آثار ممثلة بالدرجة الأولى، في صورة الكثير من المقالات والكتب، معظمها يتعلَّق بموضوعات لها صلة بالاتّحاد السوفييتي، وقليل منها حول الشرق الأَوسط. وكان بريجينسكي ممن يؤمنون بالتنافس مع السوفييت حول النفوذ، ويرى في النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي مصدراً لعدم الاستقرار والراديكالية في منطقة حسَّاسة من الناحية الجيو ـ ستراتيجية. وكان قد أيَّد علناً فكرة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزَّة، وهو أحد الموقعين على تقرير (معهد) بردكينغز المثير للجدل[1]. وكان بريجينسكي، الذي يراوده الأمل على نحو واضح ببلوغ منزلة سلفه وغريمه الأكاديمي هنري كيسينجر، يبدو مصمِّماً على وضع النِّزاع العربي

(1) نسب إلى (Brookings, 1975) تقرير فريق بحث Toward Peace in the New York Times. هذا التقرير فيما بعد أنه وجه حكومة كارتر صوب نهج شامل إزاء اتفاقية السَّلام العربية الإِسرائيلية، على أن يكون مؤتمر جنيف هو حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية. ومن الثابت أن كلا من فانس وكارتر قد قرآ التقرير وأن الكثير من الاقتراحات التي وردت فيه قد ضمنت في السياسات، إلاَّ أنه من قبيل المبالغة أن يقال أن التقرير استخدم كأساس للسياسات في السنة الأولى.

ـ الإِسرائيلي على مقربة من قمّة جدول أعمال الإِدارة الجديدة.

إذا كان اللاعبون الآخرون في فريق السياسة، يتبادلون مواقع النفوذ، فإن كارتر وفانس وبريجينسكي كانوا من صانعي القرارات الرئيسيين. ففي شؤون الدفاع كان الوزير هارولد براون ذا وزن كبير، ويتمتع بذكاء حاد، إلاَّ أنه لم يكن حريصاً على فرض آرائه في معظم قضايا السياسة خارج إطار مسؤولياته المباشرة. أما نائب الرئيس ولتر مونديل، فهو على صلة وثيقة بالجالية اليهودية، وكان حسَّاساً بشكل خاص، تجاه أية خطوة قد تؤدي إِلىٰ ردود فعل سلبية لدى هذه الجالية أَو لدى الكونغرس. وقد شارك أحياناً بقوة في المداولات الداخلية، ولكن لم يكن له دور يُذكر في رسم السياسة. كما لم يكن لـ «مانيا جورجيا» المؤلِّفة من هاميلتون جوردان، وستيوارت أيرنشتات، وجودي باول، وروبرت ليبشوتز تأثير كبير، وإن بدا جوردان، الذي أصبح فيما بعد رئيس موظفي البيت الأَبيض، رجل تاكتيك لامع ومن القادرين على الاتصال المباشر بكارتر. وكان هو ومونديل يتوليان متابعة الآثار الداخلية التي تترتب على سياسة كارتر الشرق أَوسطية، إلاَّ أنهما لم يكونا مصممي سياسة بقدر ما كانا مسؤولين عن منع الأضرار[2].

## التقييم الأولي

خلال أيام قليلة من وصول كارتر إِلىٰ واشنطن، كان فريق السياسة

(2) تكوّن بقية فريق الشرق الأَوسط من: (ألفريد آثرتون مساعد وزير الخارجيَّة لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وفيما بعدالسفير المتجول لشؤون محادثات السَّلام، وهارولد سوندرز مدير الاستخبارات والبحوث في الوزارة وفيما بعد مساعد وزير الخارجيَّة لشؤون الشرق الأدنى؛ ومن المؤلف بوصفه عضو هيئة موظفي مجلس الأَمن القومي. وكنا قد شاركنا في دبلوماسيَّة كيسنجر المكوكية، وكنا نعرف بعضنا البعض معرفة جيدة بصورة شخصية مما ساعد على تقليل الاحتكاكات المعتادة بين الخارجية والمجلس، وكفل قدراً كبيراً من الاستمرارية مع الجهود التفاوضية السابقة. وأخذ شخصان آخران في الاضطلاع بدورين هامين مع بدء عملية التفاوض هما: هيرمان إيلتس السفير في القاهرة والخبير المحنّك في شؤون الشرق الأَوسط، وصمويل لويس السفير في إِسرائيل الذي كانت لديه خبره كبيرة بالأُمم المتَّحدة وثبت أنه مبعوث إِلىٰ إسرائيل ذو شعبية ونفوذ كبيرين.

الخارجيَّة التابع له يناقش إمكانية إطلاق مبادرة سلام جديدة في الشرق الأَوسط وكيف؟ وكان كل من الوزير فانس ومستشار الأَمن القومي زبيغنيو بريجينسكي، يؤيدان الرئيس في تحبيذه لقيام الولايات المتحدة بدور قوي في مفاوضات السَّلام الخاصة بالشرق الأَوسط. وكان تقييمهما، وكذلك تقييم معظم خبراء الشرق الأَوسط في وزارة الخارجيَّة، أن أوائل عام 1977 تتيح فرصة طيبة للولايات المتحدة، كي تمارس دوراً قيادياً في جولة جديدة من المفاوضات. فالدول العربية الرئيسية بدت مستعدة لمباحثات جدية، كما بدا أيضاً التوصل إِلىٰ درجة من التوافق من خلال وساطة سعودية جرت في خريف 1976. فالنِّزاع في لبنان قد خفَّت حدَّته، وبدأت أحوال النفط تستقر. وشرع الزعيم المصري أنور السَّادات، الذي كان يتمتع بمكانة رفيعة في واشنطن، يحثّ الإِدارة الجديدة على انتهاز هذه الفترة من الاعتدال في العالم العربي، وهي رسالة ساندها السعوديون.

كما بدا أن إِسرائيل كانت تتوقَّع من الولايات المتحدة، أن تعود إِلىٰ مسرح الدبلوماسيَّة بعد الغياب الاضطراري لسنة الانتخابات. وبات على وزارة إسحاق رابين التي كانت في وضع دفاعي لم يسبق له مثيل، أن تواجه انتخابات جديدة في الربيع. ولكن المسؤولين في واشنطن كانوا يشعرون بإمكان إجراء مباحثات تمهيدية، قبل أن يذهب الإِسرائيليون إِلىٰ صناديق الاقتراع. وحتى لو لم تجر، فإن أية حكومة جديدة سوف تستند إِلىٰ التحالف العمالي الذي حكم إِسرائيل منذ ولادتها. وكان حزب العمل عنصراً معروفاً، وهو قد يتخذ موقفاً متشدّداً في المفاوضات، ولكنه في النهاية يكون مستعداً للمساومة، ولتنسيق سياساته مع واشنطن. لقد سبق التوصّل إِلىٰ ثلاث اتِّفاقيات لفكّ الاشتباك مع حكومات من حزب العمل، وأصبح المفاوضون الأَمريكيون يقدرون مهارات قادة من أمثال غولدا مائير وإِسحاق رابين وموشيه دايان وشمعون بيريز.

إذا كان يُعتقد أن الحقائق السياسية في العالم العربي وإِسرائيل، ستفضي

إلىٰ جولة جديدة للدبلوماسيَّة، فإن ظل حرب تشرين/ أكتوبر عام 1973، بقي بمثابة تذكير مستمر بمخاطر انهيار عملية السَّلام. لقد مرّت قرابة ثلاث سنوات على تلك الجولات من الحروب، وما تزال ذكريات المجابهة الوشيكة بين الولايات المتحدة والاتّحاد السوڤييتي، والاستنفار النووي، وأَزمة النفط، راسخة في الأذهان. وكان ثمة إدراك بأن نشوب حرب شاملة في المنطقة، قد ينطوي على استخدام الأَسلحة النووية، وهي مسألة نادراً ما جرى التطرّق إليها، ولكنّها كانت ماثلة. وهذا الاحتمال قد جعل المنطقة تعيش وضعاً خطيراً للغاية، وأضاف دفعاً قوياً لجهود صنع السَّلام.

بعد أن أجرت إدارة كارتر هذا التقييم الأولي، لم تستغرق وقتاً طويلاً في تحديد ما إذا كان ينبغي إيلاء النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي أولوية عالية أم لا. وقد تركَّزت المناقشات الأولى حول الوسائل. إذ كان يُعتقد على نطاق واسع، بأن أسلوب دبلوماسيَّة المكوك الذي انتهجه كيسينجر لتحقيق اتِّفاقيات محدودة قد استنفد أغراضه مع إبرام اتِّفاقية سيناء ـ 2. فقد دفعت الولايات المتحدة ثمناً باهظاً من أجل انسحاب جزئي إِسرائيلي، لم يفتح الباب أمام أية اتِّفاقيات أخرى. فلم تكن سورية والأردن على استعداد لاقتفاء أثر السَّادات، وحتى السَّادات نفسه كان يصرّ على أن تكون الخطوة التالية التحرّك نحو تسوية شاملة. كما أن الإِسرائيليين كانوا عازفين عن التراجع عن مواقعهم الاستراتيجية الحصينة في سيناء، إِلاَّ في مقابل اتِّفاقية سلام ومفاوضات مباشرة مع مصر.

وافقت «لجنة مراجعة السياسة» التابعة لمجلس الأَمن القومي، في اجتماع لها عُقد في 4 شباط/ فبراير، 1977، على رفع توصية إِلىٰ الرئيس، تقضي بأن تُعالج قضية الشرق الأَوسط، بوصفها مسألة ذات أولوية عاجلة، وأن على الوزير فانس أن يغادر إِلىٰ المنطقة على الفور، ليشرع في مباحثات حول الإجراءات والجوهر. وشعر مستشارو الرئيس الأساسيّون، أن على الولايات المتحدة، أن تشجّع على اتِّفاقية ذات مبادىء عريضة، ثم تسعى بعد ذلك لتنفيذ

تلك المبادىء على مراحل. وعلى الإدارة أن تسعى للحصول من الجانب العربي على تعريف واضح للسَّلام، وأن تحصل من الإِسرائيليين على تفاهم بأن السَّلام يمكن أن يتحقَّق، بدون تعديلات مهمَّة في الأَراضي وفقاً لخطوط 1967. ولم يكن هناك، في هذه المرحلة من المناقشات الداخلية، أي شعور بالعجلة بشأن الذهاب إِلىٰ جنيف، لحضور مؤتمر رسمي، إذ كان التركيز على مباحثات ما قبل جنيف من أجل التمهيد لإجراء مفاوضات ذات طابع رسمي أكبر وفي وقت لاحق. واتفق في هذا الاجتماع أيضاً على ضرورة إحاطة السوڤييت علماً، بالتقدّم الذي تحرزه الولايات المتحدة مع الأطراف المعنية، على ألاّ يشارك السوڤييت في المفاوضات في هذه المرحلة[3].

أقرّ الرئيس هذه المقترحات، ونوّه بأن لقاءاته مع زعماء الشرق الأَوسط في الأشهر القليلة القادمة، قد ترسي بعض الأُسس الموضوعيَّة قبل بدء المفاوضات المباشرة بين الأطراف. وكان من الممكن أن يستشف المرء في هذه المناقشات بين الرئيس ومستشاريه، بعض الفروق الدقيقة بين أولئك الذين يميلون أكثر إِلىٰ اعتبار جنيف هدفاً مقصوداً في حدّ ذاته، ويشعرون بأن التعاون مع الاتّحاد السوڤييتي أمر حتمي إِلىٰ حدّ ما، وبين أولئك الأكثر ارتياباً في كلّ من جنيف وموسكو. ومن دواعي الاهتمام أن أياً من الطرفين، لم يناقش في أن المبادرات الأَمريكيَّة المبكرة يمكن أن تهزّ الاستقرار في إِسرائيل، أَو تدفع بتوقعات العرب إِلىٰ مستويات غير واقعيَّة.

وفي منتصف شهر شباط/ فبراير كان ڤانس في الشرق الأَوسط، يستطلع رأي كل زعيم حول كيفية رؤيته للوضع، ويوضح أن الولايات المتحدة لديها بدورها بعض الأفكار في هذا الشأن. ووجهت الدعوة إِلىٰ كل من رابين والسَّادات والملك حسين وولي العهد السعودي الأمير فهد، لزيارة واشنطن

---

(3) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر: William B. Quandt, Camp David: Peacemaking and politics, (Brookings, 1986), pp. 38-40.

ومقابلة الرئيس الجديد. كما طُرحت أيضاً فكرة عقد لقاء بين كارتر والرئيس الأَسد.

وفي 23 شباط/ فبراير عقد اجتماع رسمي لمجلس الأَمن القومي بعد عودة ڤانس ذكر فيه الأخير أن جميع الأطراف الذين تشاور معهم، أعلنوا أنَّهم على استعداد للتوصّل إِلىٰ اتِّفاقية سلام. ووافقوا جميعاً على التوجّه إِلىٰ مؤتمر جنيف في أيلول/ سبتمبر، وعلى مناقشة جوهر القضية قبل بدء المباحثات. وتوافق الجميع على أن القضايا الرئيسية الثلاثة في جدول الأعمال هي: طبيعة السَّلام، والانسحاب، والمسألة الفلسطينية. وبدت أصعب مسألة إجرائية، هي كيفيَّة ضمّ ممثلين عن الفلسطينيين في المفاوضات. وكان ڤانس ميَّالاً إِلىٰ الاعتقاد بأن العرب يمكن أن يشكِّلوا وفداً موحّداً، يمكن أن يضم أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية. وقال للزعماء العرب بأن الأمر يعود إِليهم في التوصّل، إِلىٰ موقف مقبول بشأن هذه القضية قبل الذهاب إِلىٰ جنيف. وقد سبق للسادات أن حثّ الولايات المتحدة على إشراك «المنظمة»، ولكنه طرح أيضاً إمكانية تمثيلها من خلال سُبُل أخرى، وذلك عن طريق ممثِّل لجامعة الدول العربية على سبيل المثال[4].

أُحيط الوزير ڤانس علماً، في محادثاته مع الزعماء الإِسرائيليين أثناء رحلته الأولى، بأنّه ما من حكومة إسرائيلية يمكن أن توافق على إجراء مباحثات مع منظّمة التّحرير، طالما أنَّها ظلّت ملتزمة بالقضاء على إسرائيل. وسأل ڤانس وزير الخارجيَّة إيغال ألون، ما إذا كانت موافقة المنظّمة على قرار الأُمم المتَّحدة 242، وعلى حق إِسرائيل في الوجود كدولة، ستغيّر من موقفهم، فأجاب بأن «المنظّمة» التي تقبل بوجود إِسرائيل، لن تعود منظّمة التّحرير الفلسطينية، وأن موقف إِسرائيل سوف يتغيَّر[5]. وقد شجّع هذا الجواب الولايات المتحدة على

---

(4) المرجع السابق ص41 ـ 43.

(5) Cyrus Vance, Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy (Simon and Schuster, 1983) P. 171.

البحث، في إمكانية تغيير «المنظّمة» لموقفها الرسمي إزاء القرار 242. وقد وعد المصريون، والسعوديون باستخدام نفوذهما، وذهب المصريون إِلىٰ حدّ القول: بأنهم سيحثّون «المنظّمة»، على تغيير ميثاقها الذي يدعو إِلىٰ تدمير إِسرائيل.

تضمّنت المرحلة التالية من الاستراتيجية الأَمريكيَّة استخداماً علنياً رفيع المستوى، لسلطة الرئيس في محاولة لإزالة العراقيل أمام الكثير من القضايا الجوهرية. وكان كارتر ومستشاروه نافذي الصبر، إزاء الحكمة التقليديَّة حول كيفية الاضطلاع بالدور الأَمريكي. ولم يكن الرئيس مرتاحاً لرفض العرب إقامة سلام مع إِسرائيل، أَو حتى مجرد لفظ كلمة «سلام». وكان يؤمن بقوة أنه يتعيَّن على إِسرائيل، أن تتوصَّل إِلىٰ تفاهم بشكل ما مع الفلسطينيين، وربما مع منظّمة التّحرير. وكان يستخدم هذين التعبيرين (الفلسطينيين ومنظّمة التّحرير) كمترادفين في الأشهر الأولى من رئاسته. ومع أن كارتر كان متعاطفاً بشدّة مع مخاوف إِسرائيل الأمنية، إِلاَّ أنه لم ير أن التوسّع في الأَراضي هو مفتاح ذلك الأَمن.

وكان كارتر راغباً، بل متلهفاً، في الحديث علناً عن جميع هذه القضايا، ومناقشتها على انفراد. وكان من بين انتقاداته لأسلوب كيسينجر، هو تأكيده على السِّرِّيَّة، التي جعلت الرأي العام الأَمريكي جاهلاً بالمشكلات الخارجيَّة الكبيرة. وبدا ميّالاً إِلىٰ الحديث عن مبادرات السياسة الخارجيَّة التي يفكِّر فيها علناً. وكانت هذه الصراحة أحياناً توتر أعصاب الدبلوماسيين المُغرقين في التقليديَّة، وكذلك أعصاب الزعماء الأجانب، ولكن كان كارتر يتعمّد هذا في كثير من الأحيان. كان يبدو لكارتر، أن الفترة المتاحة له ليستطيع خلالها وضع بصماته على سياسة الشرق الأَوسط محدودة، وأنَّه ينبغي معالجة القضايا الخلافية في وقت مبكر من حكمه. وأدَّت هذه الرؤية إِلىٰ وضع الكثير من الخطط الشاملة لتسوية كافة أنواع المشكلات، بما في ذلك مشكلات الشرق الأَوسط. وفي بعض الأحيان كان الرئيس يتحدَّث بوعي عن دورة سياسية،

والحاجة إلىٰ اتخاذ مواقف قوية، خلال مرحلة شهر العسل المبكرة من الرئاسة، ولربما خامره إحساس بأنَّه قد يضطر إلىٰ الرِّضا بما هو أقل من ذلك في نهاية الأمر، ومع هذا فقد كان يأمل بتحقيق اختراق ما هنا أَو هناك.

في يومي 7 و8 آذار/ مارس 1977 التقى كارتر مع رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين في البيت الأَبيض، لإجراء محادثات جدِّيَّة وجوهرية للغاية. لم تكن المشاعر الشخصية بين الرجلين طيِّبة على نحو خاص، ولكن سجل المباحثات يبيِّن أن الزعيمين أجريا استطلاعات عميقة، لما يحتمل أن تسفر عنه المفاوضات القادمة. وفي استرجاع لصورة الماضي فإن هذه المباحثات، تُعدّ واحدة من أفضل المناقشات الجوهريَّة التي أجراها كارتر مع أي زعيم من الشرق الأَوسط. ولكن بعد فترة قصيرة من تلك المحادثات نجم سوء تفاهم. فقد زعم رابين علناً أن كارتر، أيَّد الفكرة الإسرائيلية المتعلِّقة «بحدود يمكن الدفاع عنها». ولم يشأ كارتر أن يكون هناك انطباع زائف بأنَّه منح رابين شيكاً على بياض، وهكذا أصدر البيت الأَبيض توضيحاً للأمر. وأدَّت هذه الواقعة إلىٰ الاستنتاج بوجود أَزمة في العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإسرائيلية، وهي فكرة قد تكون أسهمت في هزيمة حزب العمل الإسرائيلي، في الانتخابات التي جرت بعد ذلك بشهرين[6].

بعد اجتماع كارتر برابين بوقت قصير، وللتصدي جزئياً لبعض ما يسرّبه الإسرائيليون من معلومات بشأن ما دار حوله النقاش، أفصح كارتر علانية عن

---

(6) انظر: Yitzhak Rabin, The Rabin Memoirs (Little Brown, 1979) pp. 292-99 وذلك للإطلاع على روايته للاجتماع.
وانظر أيضاً:
Jimmy Carter, Keeping Faith: Memoirs of a President (Bantam Books, 1982 P. 280. Zbigniew Brzezinski, Power and Principle: Memoirs of National Security Advises, 1977-1981 (Farrar, Strauss, Giroux, 1983) PP. 90-91, and Vance, Hard Choice P. 173.

المبادىء الثلاثة، التي يراها أساسيَّة من وجهة نظره للسلام الشامل في الشرق الأَوسط. وتتضمَّن هذه المبادىء الحاجة إِلىٰ مظاهر ملموسة للسَّلام، والعلاقات الطبيعية؛ كالتجارة وتبادل الدبلوماسيين، والحاجة إِلىٰ ترتيبات أمنية بالنسبة لجميع الأطراف؛ ولكن دون المساس بأُسس الحدود المُعترف بها على طول خطوط 1967، والحاجة إِلىٰ حل للمشكلة الفلسطينية، التي تنطوي على دافع سياسي كما تنطوي على دافع إنساني. وبعد ذلك ببضعة أيام، وفي 16 آذار/ مارس، كرَّر كارتر هذه النقاط في بلدة كلينتون بولاية ماساتشوستس، مستخدماً لأول مرة صيغة «الوطن الفلسطيني»[7]. ولا حاجة إِلىٰ القول أن الإِسرائيليين شعروا بالذهول والخوف، فيما شعر العرب عموماً بالتشجيع.

وعلى الرغم من أن فكرة الوطن الفلسطيني أضحت بؤرة الكثير من الجدل العلني، فقد كان الافتراضان الرئيسيان لكارتر، واللذان يستحقَّان تمحيصاً متأنياً، هما إيمانه بأن التسوية السلمية ينبغي أن تنجم عن اتفاق مسبق حول المبادىء الأساسية ـ الإطار الشامل ـ وليس حول مساومات مجتزئة إزاء قضايا منفصلة، واقتناعه بأن إِسرائيل تستطيع تحقيق الأَمن (وكذلك تحقيق السَّلام والاعتراف) داخل الحدود الجغرافية لعام 1967، مع تعديلات طفيفة فقط. وكانت هذه النقطة الأخيرة، نابعة من اعتقاده، بأنَّه ما من زعيم عربي سيوافق بأي حال من الأحوال، على الاعتراف بإِسرائيل، ما لم تقم بإعادة معظم الأَراضي التي احتُلّت عام 1967، وأن أمن إِسرائيل سيقوم في النهاية على نوعية العلاقات السياسية التي تربطها بجيرانها، وعلى قدرتها العسكرية. والحجّة الأخيرة التي استندت إليها بيانات كارتر العلنية أن مصر، البلد العربي الأكثر استعداداً لإبرام السَّلام مع إِسرائيل، لن تفعل ذلك ما لم يتم الشروع في عمليَّة سلام أوسع. وكان السَّادات نفسه الأكثر إصراراً على إثارة هذه النقطة.

---

(7) Clinton, Massachusetts: Remarks and a Question and Answer Session at the Clinton Town Meeting, March 16, 1911, Public Papers of President: Carter, 1977 vol 1 (Government Printing Office, 1977), P. 387.

وعلى مدار الأشهر الثلاثة التالية التقى كارتر مع كل من السَّادات، وحسين، وفهد والأَسد. وفي كل اجتماع كان الثالوث الأساسي المكون من: السَّلام، وأمن الحدود، والقضية الفلسطينية يُناقش بعمق، بالإِضافة إِلىٰ مسائل إجرائية حول كيفية تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات القادمة. وكانت البادرة الأكثر تشجيعاً في هذه المرحلة، هي رغبة السَّادات في القبول بفكرة أن السَّلام يتضمن إقامة علاقات طبيعية مع إِسرائيل، بما في ذلك تبادل الدبلوماسين والاعتراف الكامل[8]. وكانت الحكومة الإِسرائيلية أيضاً، ورغم إصرارها على عدم الموافقة مطلقاً، على دولة فلسطينية مستقلَّة في الضفَّة الغربية، مستعدّة لمناقشة الانسحاب، كما كانت منفتحة إزاء فكرة أن الأَمن لن يتطلَّب بالضرورة تغييرات مهمّة على الحدود وراء خطوط 1967. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك، فقد تحدّث كل من رابين وألون وبيريس، عن الحاجة إِلىٰ حل للمشكلة الفلسطينية إذا ما تحقَّق السلام في المنطقة. وكان الزعماء العرب يتوقَّعون بثقة، أن «المنظّمة» ستنظر في تخفيف موقفها من مسألة الاعتراف بإِسرائيل.

وبحلول منتصف العام، كانت إِدارة كارتر قد شرعت بالإِعلان عن مبادرتها السلميَّة، كانت النتائج مشجعة بشكل حسن. ومن الإنصاف القول أن الرئيس كثيراً ما شعر بالإحباط، جراء الصعوبة البادية في معالجة القضايا، وتعقيد المشكلة، والحساسيَّة السياسية الداخلية التي تستثيرها تعليقاته العامَّة، وذلك الحجم الهائل من الوقت الذي يتطلَّبه دفع عملية السَّلام قُدُماً.

وفي الحادي والعشرين من حزيران/ يونيو 1977، حدث ما لم يكن متوقعاً. فقد أصبح مناحيم بيغن، الذي كان يتزعم كتلة ليكود التي كانت فازت في انتخابات الكنيست في الشهر الماضي، رئيساً لوزراء إِسرائيل. ولم يكن بيغن شخصاً معروفاً في واشنطن. وبالقدر الذي كان يعرفه مسؤولو الإِدارة عن آرائه، كانوا يدركون أنّه يعارض نهج حزب العمل في «التسوية الإقليمية» مع

(8) Quandt, Camp David, P. 51.

الأردن، كوسيلة لمعالجة وضع الضفة الغربية والمسألة الفلسطينية. وكان من المعروف أن بيغن يحبِّذ التوسع في المستوطنات الإِسرائيلية، وكان من أول أعماله التي أزعجت إِدارة كارتر، زيارته لمستوطنة «إيلون موريه»، حيث أعلن تأييده لإنشاء المزيد من هذه المستوطنات. هاتان المسألتان ـ عزوف بيغن عن الموافقة على الانسحاب من الضفَّة الغربيَّة تحت أية ظروف، والتزامه بالمستوطنات ـ كانتا المصدرين الرئيسيين للنزاع بين الولايات المتحدة، وإِسرائيل على مدار السنتين التاليتين[9].

## إعادة تقييم السياسة

من دواعي الدهشة أن لقاء كارتر الأول مع بيغن، كان أكثر وِدّاً من لقائه مع رابين. ويبدو أن كارتر كان يعتقد أن بيغن سوف يزداد صلابة إذا ما تعرّض للضغط، وكان بعض مستشاريه على قناعة بأن بيغن سيستجيب على أفضل وجه في اللقاء الأول المتسم بالاحترام والتهذيب. على أن المشاعر الشخصية بين الرجلين لا يمكن أن تُوصف بأنَّها حارّة، ولكن المحادثات جرت بطريقة ودِّيَّة.

ومع أن بيغن جاء مستعداً، يحمل معه اقتراحات إجرائية للتفاوض مع العرب، إِلاَّ أنَّه لم يظهر أية إشارة على الرغبة في مناقشة جوهر الأمور مع الولايات المتحدة. وكان هذا أحد الفروق الأولية بين بيغن ورابين، فقد كان بيغن يرى أن على الولايات المتحدة، ألا تشترك في جوهر المحادثات العربية ـ الإِسرائيلية، بل أن يقتصر دورها على جمع الطرفين معاً. وكان يخشى بشكل واضح أن يكون الموقف الأَمريكي تجاه الكثير من المسائل، أقرب إِلىٰ الموقف العربي، ولهذا فقد أراد لواشنطن دوراً أقل مركزية قدر الإِمكان. وعلى النقيض من ذلك، كانت الحكومات الإِسرائيلية السَّابقة، تصرّ على التشاور الوثيق مع الأَمريكيين، كوسيلة للحيلولة دون تحرّكات وحيدة الجانب، يمكن أن تُضعف

(9) لمعرفة رد فعله أزاء بيغن، انظر: Carter, Keeping Faith, P. 284-88.

قدرة إسرائيل على المساومة. في حين بدا بيغن وكأنه يقول إن: إسرائيل لا تحتاج إلىٰ استشارة، وفي الوقت نفسه كان يطلب من الولايات المتحدة، أن تمتنع عن طرح أية أفكار خاصة بها في الأمور الجوهرية.

ولسوء حظ بيغن، كانت الولايات المتحدة قد قطعت أشواطاً بعيدة بالفعل على طريق استكشاف مشروع مبادىء، يُتَّفق عليه قبل انعقاد مؤتمر جنيف. وفي المناقشات التي جرت داخل الإدارة في بداية تموز/ يوليو، تمّ الاتفاق على خمسة مبادىء، جرت مناقشتها أثناء زيارة بيغن. وتنصّ النقطة الأولى على أن الهدف هو السَّلام الشامل. وتعيد النقطة الثانية التأكيد على أهمية قراري الأُمم المتَّحدة 242 و338 كأساس للمفاوضات، وتحدِّد الثالثة هدف السَّلام على أنه يتضمن إقامة علاقات طبيعية وليس مجرد إنهاء حالة القتال، وتعالج الرابعة مسألة الحدود والانسحاب على مراحل، أمَّا الخامسة فتتعلَّق بالفلسطينيين وحقوقهم، بما في ذلك الوسائل «التي تسمح للفلسطينيين بحقّ تقرير المصير، من خلال تقرير وضعهم في المستقبل».

راجع ڤانس ثم كارتر هذه النقاط مع بيغن في 19 ـ 20 تموز/ يوليو فوجدا ـ دون أن يثير دهشتهما ذلك ـ أن بيغن رفض كلياً النقطة الخامسة التي تتعلَّق بالفلسطينيين، وأمَّا بالنسبة للنقطة الرَّابعة، فقد أصرّ على ألاّ تعلن الولايات المتحدة صراحة، أَو خفية، أَنَّها تحبِّذ الانسحاب إلىٰ خطوط 1967 مع تعديلات طفيفة فحسب. وخلال جلسة مسائية جمعت كارتر وبيغن وحدهما وافق كارتر على عدم ذكر خطوط 1967 مع تعديلات طفيفة علناً، ولكنه طلب بالمقابل من بيغن أن يكبح عملية بناء المستوطنات. وكان هذا الحل الوسط جزءاً من مجهود لتهدئة الجو الحار قبل جنيف، كما كان يعكس تحوّلاً طفيفاً نحو الموافقة على فكرة إمكانية تحقيق بعض التقدّم إلىٰ أن تبدأ الأطراف في التفاوض بعضها مع بعض. وبدأت القضايا الإجرائية تكتسب أهمية أكبر، في حين بدا الاتِّفاق على المبادىء الأساسيَّة قبل جنيف، غير

متوقّع نظراً لعمق الفجوة بين بيغن وحتى أكثر الزعماء العرب اعتدالاً[10].

وجد الوزير ڤانس ـ الذي بدأ يركّز على مسألة إمكانية تمثيل الفلسطينيين في جنيف ـ نفسه يميل على نحو متزايد، إلىٰ فكرة الوفد العربي الواحد الذي يضم فلسطينيين.

أوضحت إسرائيل بأنّها لن تتعامل مباشرة مع «المنظّمة» كوفد مستقل، ولكنها لن تعترض على وجود فلسطينيين ضمن الوفد الأردني. بيد أن الأردن لم يكن لديه نيّة في تمثيل الفلسطينيين، وفضّل الفكرة السورية القائلة بإيجاد جبهة عربية تفاوضية مشتركة، وذلك بالدرجة الأولى للحيلولة دون تحرّكات منفردة من جانب السّادات. وكانت مصر تفضّل وفداً يمثّل «م. ت. ف»، ولكنّها أبدت استعداداً للنظر في صيغ أخرى. وخلال معظم أشهر تموز/ يوليو وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ظلّت هذه المسألة تحتل مكان الصدارة موضوعاً للنقاش، وبدا ممكناً إحراز بعض التقدّم.

وفي بداية آب/ أغسطس 1977، قام ڤانس بجولة مهمّة للغاية في الشرق الأَوسط، حاملاً معه مجموعة المبادىء الخمسة المنقحة، لمناقشتها مع زعماء مصر وإسرائيل وسورية والأردن والعربية السعودية ولبنان. وكان يحمل أيضاً أربعة سُبُل محتملة لضم الفلسطينيين إلىٰ مفاوضات جنيف، كما كان مستعداً لطرح فكرة جديدة عن شكل من أشكال الوصاية على الضفّة الغربيّة وغزّة.

أبدى السّادات أثناء محادثاته مع ڤانس في مصر، قلقاً شديداً إزاء التحوّل نحو مناقشات إجرائية، والابتعاد عن فكرة التوصّل إلىٰ اتّفاق مبادىء قبل جنيف. وفي رأيه أن جنيف مكان لتوقيع وثيقة متّفق عليها مسبقاً، وليس أكثر

(10) Quandt, Camp David pp. 77-82, Moshe Dayan, Breakthrough: A Personal Account of the Egypt-Israel Negatiations (Knopt, 1981) pp. 19-20; and Carter, Keeping Faith p. 290.

من ذلك. وكان السَّادات نافذ الصبر حيال فكرة التفاوض مع إسرائيل، مفضِّلاً أن تقدّم الولايات المتحدة خطة يناقشها جميع الأطراف. ولتشجيع هذا المنحى من التفكير، قدَّم السَّادات وثيقة بالغة السِّرِّيَّة إلىٰ ڤانس في الإسكندرية[11]. وكانت هذه الوثيقة مسودة معاهدة سلام، قال السَّادات إنه على استعداد لتوقيعها، ولكنَّه لا يريد أن يعرف أي من الأطراف بوجودها. وبدلاً من ذلك حثّ ڤانس على أن يطلب من الإسرائيليين مسودة معاهدة من جانبهم، وعندئذ يمكن لڤانس أن يميط اللثام عن المسودة المصرية، والتي يمكن أن تفضي في النهاية إلىٰ مشروع تسوية أَمريكي. وفي تاكتيك كان السَّادات يستخدمه تكراراً أخذ المسودة المصريَّة وكتب على هوامشها بخط يده، التنازلات الإضافية التي قد يكون مستعداً لتقديمها. ولربما كان المقصود من هذه الملاحظات المدوّنة، إقناع ڤانس بأن السَّادات سيكون مرناً في معالجة معظم المسائل الجوهرية، ولكنه لن يكون مرناً فيما يتعلَّق بـ «الأَرض والسيادة» كما كان يكرِّر الزعيم المصري[12].

كما شُجِّع ڤانس أثناء محادثاته مع المصريين على الاعتقاد، بأن م. ت. ف، على وشك تغيير موقفها من القرار 242 الصادر عن الأُمم المتَّحدة. وڤانس كي يضيف حافزاً بأن يكرِّر الرئيس كارتر الإعلان عن استعداد الولايات المتحدة الدخول في محادثات على مستوى رفيع مع م. ت. ف إذا ما قبلت القرار 242، ولو ببيان مصحوب بتحفّظات. وقام كارتر بتحقيق ذلك في مدينة بلينز، في ولاية جورجيا، فيما كان ڤانس يزور العربية السعودية، الأمر الذي أكَّد أن يكون استقبال ڤانس في إسرائيل فاتراً[13]. بيد أن الإسرائيليين وافقوا على تزويد

---

(11) Ismail Fahmy, Negotiation for Peace in the Middle East (John Hopkins University Press, 1983), pp. 216-19.

(12) Quandt, Camp David, p. 90.

(13) المرجع السابق.

الولايات المتحدة بمشروع معاهدة سلام، واتخذت الترتيبات من أجل عقد اجتماعات أخرى بين ڤانس وسائر وزراء الخارجيَّة في نيويورك بالتزامن مع انعقاد اجتماعات الجمعية العمومية للأُمم المتَّحدة.

كان شهر أيلول/ سبتمبر عام 1977 حافلاً بالأحداث بالنسبة لتطور استراتيجية كارتر للشرق الأَوسط. وقد تركّزت الجهود الأَمريكيَّة على أربعة أهداف متوازية، تتضمَّن بعض الاختلاف حولها. وكان أول هذه الأهداف حمل كل طرف على تقديم مسودة مكتوبة لمعاهدة سلام. واستجابت إِسرائيل فقدَّمت وثيقة قانونية مطوَّلة، تركت الموضوع الدقيق للحدود مبهماً وكذلك وضع المستوطنات في سيناء. كما قدَّم الأردن وكذلك سورية لائحة بالمبادىء التي ينبغي أن تحكم أية اتفاقية سلام. ومع أن هذه المشروعات كانت في حدّ ذاتها بعيدة عن المطلوب، فقد زوّدت ڤانس ببعض الأُسس التي يستطيع أن يبني عليها مشروع تسوية أَمريكي، وتأثيرها الإيجابي من حيث التزام الأطراف خطياً بمواقف محسوسة.

وكان الخيط الثاني من خيوط السياسة، والذي بدا ناجحاً إِلىٰ حد كبير مع السوريين واستخدم أيضاً في قنوات أخرى، هو محاولة إيجاد حلّ لكيفية تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات المقبلة في جنيف. وتمّ التوصّل إِلىٰ اتِّفاق حول طريقة تعبير «المنظّمة» عن تحفّظها إزاء القرار 242، ولكن الشروط التي طالبت بها المنظّمة تجاوزت ما كانت الولايات المتحدة على استعداد للوعد به[14]. ومع هذا فقد أعلم السَّادات الرئيس كارتر بأن «المنظّمة» ستوافق على أن تُمثَّل في وفد عربي موحّد بفلسطيني من غير المسؤولين فيها. ولما كان الجميع قد تقبّلوا في ذلك الحين فكرة الوفد العربي الموحَّد الذي يضم الفلسطينيين، فقد بدا أن هذه القضية قد حُلّت تقريباً[15].

---

(14) المرجع السابق.

(15) المرجع رقم 11، ص 252.

وكان المحور الثالث للجهود الأَمريكيَّة، محاولة التوصل إِلىٰ نوع من التفاهم بين الأطراف المتفاوِضة حول الإجراءات الخاصة بمباحثات جنيف. وظلّ السَّادات يصرّ على أن تُعد جنيف مسبقاً «إعداداً جيداً»، وإلاَّ فإنَّها ستخفق وتتحوّل إِلىٰ حالة جمود لا أمل يُرجى منها. وكان ما يزال مشدوداً إِلىٰ نموذج كيسينجر حول المباحثات عالية السِّرِّيَّة على مستوى رؤساء الحكومات، والتي يتم وضع خطوطها النهائية وتأخذ الطابع القانوني بعدئذ في جنيف. أما إذا كانت المفاوضات الفعلية ستدور في محفل شبه علني كجنيف، فإنه يخشى فيما يبدو أن يحاول العرب الآخرون تقييد حريته في المناورة، وأن تكون الولايات المتحدة عرضة للضغوط الدائمة الموالية لإسرائيل، الصادرة عن الرأي العام الأَمريكي والكونغرس. وكانت إِسرائيل ميَّالة إِلىٰ المشاركة في هذا التوجس حيال جنيف، وكان وزير الخارجيَّة موشيه دايان قد حذَّر من أن صيغة جنيف ستؤدي حتماً إِلىٰ الجمود. ولكن سورية ـ والأردن بدرجة أقل ـ كانتا تحبّذان فكرة الوفد الواحد كوسيلة للحيلولة دون اتِّفاق مصري ـ إِسرائيلي منفرد وهو ما أضحى موضع خشية كبيرة بعد اتِّفاقية سيناء ـ 2.

تمثّل اقتراح التسوية الأَمريكي، الذي وضعه ڤانس بالدرجة الأولى، في حمل كل طرف على قبول فكرة وفد عربي موحّد. وكان الغرض الأساسي من ذلك، في رأيه، هو إشراك الفلسطينيين في عملية السَّلام من خلال تلك الوسيلة. وبعد افتتاح شكلي لمؤتمر جنيف يظهر فيه الجانب العربي في صورة وفد موحّد، تنقسم المحادثات إِلىٰ لجان فرعية تكون ثنائية الأطراف أساساً، باستثناء المفاوضات بشأن الضفَّة الغربيَّة وغزّة حيث تنضم مصر والأردن إِلىٰ الفلسطينيين. ولم يدرك الجانب الأَمريكي، مخطئاً، أن السوريين سوف يعترضون على استبعادهم من المباحثات حول القضية الفلسطينية. وبدا أن المعضلة الرئيسية هي حمل إِسرائيل على الموافقة على إمكان مشاركة الفلسطينيين في المحادثات بصفتهم تلك، وليس كأعضاء في الوفد المصري أَو الأردني.

أما المحور الرابع لاستراتيجية الولايات المتحدة، والذي ربما بدا أقل المحاور التي حظيت بتفكير متأن، فقد كان موجهاً إِلىٰ الاتّحاد السوڤييتي. إذ لما أصبح مؤتمر جنيف مفهوماً حقيقياً، أكثر مما هو مجرد مظلة رمزية لسلسلة كاملة من الاتصالات والمباحثات، فقد كان على الولايات المتحدة أن تُعالج مسألة الدور الذي يضطلع به الرئيس المشارِك الآخر للمؤتمر. وكان قد تمّ تحديد بعض الإجراءات بالفعل في كانون الأول/ ديسمبر 1973، عندما انعقد مؤتمر جنيف في جلسة علنية للمرة الأولى والأخيرة. وظلّ من المفيد التقيّد بتلك السوابق بقدر الإِمكان. ولكن السوڤييت كانوا يسعون على نحو واضح إِلىٰ دور أكبر، وقدَّموا في منتصف شهر أيلول/ سبتمبر مشروع بيان مشترك إِلىٰ وزير الخارجيَّة ڤانس. وكانت الوثيقة السوڤييتية متوازنة بشكل ملحوظ. إذ لم تتضمّن المطالبة بدولة فلسطينية أَو مشاركة منظّمة التّحرير الفلسطينية. وأولت الوثيقة الاعتبار اللازم للأمن والعلاقات السلمية الطبيعية بين دول المنطقة. وكان مضمون الوثيقة مستقى من قرار الأُمم المتَّحدة 242. ومن الناحية العملية كانت الصيغة الوحيدة التي لم تستخدمها الولايات المتحدة من قبل، هي الإشارة إِلىٰ حقوق الفلسطينيين، وهي ما تجاوزت بخطوة، الإِشارة الأَمريكيَّة المعتادة إِلىٰ تلك الحقوق بالمصالح الفلسطينية.

أُحيلت مهمة التوصل إِلىٰ نص متّفق عليه، إِلىٰ السفير ألفرد ل. أثرتون، الذي كان يقدم المشورة لڤانس بشأن التوصّل إِلىٰ سلام عربي ـ إِسرائيلي، وإِلىٰ الدبلوماسي السوڤييتي ميخائيل سيتينكو. واستطاع هذان الدبلوماسيان المحترفان، بجهد يسير، وضع نص مقبول. وكانت المشكلة التي لم تتعرّض للمناقشة تقريباً، هي كيفية إصدار هذا البيان المشترك وتوقيته لدفع الجهود الأخرى الجارية قُدُماً. وكان يعتقد آنذاك أن إصدار بيان قوي من قِبل السوڤييت والأَمريكيين، قد يلقي بعض الضغوط على سورية و«المنظّمة»، للتوقف عن المماحكة حول قضايا إجرائية، والموافقة على الدخول في المفاوضات على

أساس دعوة مشتركة من قبل الدولتين العظميين. ولم يُلتفت كثيراً إِلىٰ رد الفعل الإِسرائيلي، أَو إِلىٰ ضرورة إعداد الرأي العام في الولايات المتحدة. ولم يطلع الإِسرائيليون على المسودة إِلاَّ في أواخر أيلول/ سبتمبر، وكان رد فعل دايان الأولي متحفظاً.

كان من بين العناصر الخلافية في المسودة الدعوة الصريحة إِلىٰ استئناف انعقاد مؤتمر جنيف في نهاية السنة، وحقيقة مشاركة الاتّحاد السوڤييتي في رئاسة المؤتمر، وعدم ورود إشارة صريحة إِلىٰ قرار 242، والصيغة التي لم تستخدمها الولايات المتحدة من قبل في الإِشارة إِلىٰ الحقوق الفلسطينية. وبسبب هذه الإِشارات لم يكن الإِسرائيليون مرتاحين لتلك الوثيقة. ولكن إِدارة كارتر لم تتلق أية إشارات تحذير من دايان. وعندما نشرت المذكرة الأَمريكيَّة ـ السوڤييتية في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، 1977، لم يكن إِلاَّ قلة في الجانب الأَمريكي يتوقعون تلك العاصفة، من ردود الفعل المعاكسة من جانب إِسرائيل، وأنصارها في الولايات المتحدة[16].

فيما كانت الجهود الأَمريكيَّة تستهدف هذه التوجهات المختلفة، شرعت مصر وإِسرائيل في جولة من الدبلوماسيَّة السرِّيَّة. فقد عُقد بمبادرة من السَّادات اجتماع ما بين دايان ومساعد للسادات، يدعى حسن التهامي، في المغرب في منتصف شهر أيلول/ سبتمبر[17]. وكانت اتصالات مماثلة قد جرت على مدى سنوات، من بينها اجتماع عُقد في الشهر نفسه، بين زعماء إِسرائيليين وعرب، لذا فإن الولايات المتحدة حتى بعد أن علمت بهذا الاجتماع بعد انعقاده، فإِنَّها لم تعتبره إشارة إِلىٰ عدم الثقة بالاستراتيجية الأَمريكيَّة الجارية. وفي استعادة لصورة الماضي يستطيع المرء أن يرى أن السَّادات قد بدأ يوزع رهاناته، خوفاً

(16) من أجل نص المذكرة المشتركة الأمريكية ـ السوڤييتية انظر المرجع رقم 12، ص122 ـ 123 وانظر أيضاً: .www.brookings.edu/press/appendix/peace-process.htm

(17) Dayan, Breathrough, pp. 38-54.

من أن تصبح جنيف قيداً على دبلوماسيته المتحررة من القيود. ومن الإنصاف القول إن الجانب الأَمريكي كان يبخس باستمرار من تقدير درجة عدم الثقة ما بين السَّادات والأَسد، وكان يميل إِلىٰ تصديق السَّادات عندما أكَّد تكراراً أنَّه لا يستطيع أن يعقد سلاماً منفرداً مع إِسرائيل.

لم يكن من المستغرب، مع هذا الكمّ الكبير من المبادرات الجارية في شهر أيلول/ سبتمبر، أن تتعرّض إحداها لفشل محتم. لقد كان السبب المباشر للانفجار هو المذكرة الأَمريكيَّة ـ السوفييتية، وما أثارته من عاصفة نارية من ردود الفعل الأَمريكيَّة والإِسرائيلية السلبيَّة. فقد انفجر حينذاك مقدار كبير من مشاعر القلق والإحباط المكبوتة، حيال سياسة كارتر في الشرق الأَوسط، ووجدت هذه المشاعر حلفاء في دوائر المحافظين الجُدد، والدوائر الموالية لإِسرائيل والمعادية للسوفييت. وقد جرى تصوير ما اعتبر خطأً سياسياً، . . . . على نقص كبير في الخبرة الاحترافية، على أن خطوة ذات أهمية بالغة من شأنها أن تعيد السوفييت كقوة رئيسية إِلىٰ الشرق الأَوسط. ولدى قراءة نص المذكرة بعد عدة سنوات لاحقة، يتساءل المرء عن السبب وراء كل هذه الضجة. فكلماتها لم تكن مسيئة في حدّ ذاتها، وبيغن نفسه استخدام عبارة «الحقوق الفلسطينية» في كامب ديفيد. ولكن حقيقة الوضع السياسي في بداية تشرين الأول/ أكتوبر 1977، أن كارتر كان واقعاً تحت ضغوط من أصدقاء إِسرائيل، الذين استطاعوا أن يثيروا المتاعب في وجهه بمهارة نادرة.

يعتقد كثير من المحللين أن السَّادات ذهب إِلىٰ القدس في تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، كي يتخلَّص من الطريق المسدود لمؤتمر جنيف الذي يُعقد برعاية أَمريكيَّة ـ سوفييتية. وهم يؤكِّدون غالباً على رغبته في إبقاء السوفييت خارج الساحة الدبلوماسيَّة. بيد أن الدليل المتاح، بما في ذلك رواية السَّادات نفسه، لا يؤيّد هذا الاعتقاد الواسع الانتشار[18]. إذ أن السَّادات عندما اطّلع

---

(18) للإطلاع على استعراض للأدلة انظر: =

على البيان الأَمريكي ـ السوڤييتي المشترك لأول مرّة وصفه بأنَّه «مناورة ذكية» لأنه اعتقد، كشأن بعض المسؤولين الأَمريكيين، أنه سيلطِّف من موقف السوريين[19]. وعلى أية حال فإنه كان قد ضمن عدم تحوّل المؤتمر إِلىٰ مصيدة عربية ـ سوڤييتية، وذلك بأن فتح قنواته المباشرة على الإِسرائيليين، وبدا متأكِّداً من خلال هذا الاتصال أنَّه حالما يصبح مستعداً لتوقيع اتفاق سلام منفصل مع إِسرائيل سوف يستعيد معظم سيناء. وفي بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر كان السَّادات ما يزال يختبر ما يمكن الحصول عليه أكثر بمساعدة الولايات المتحدة. ولم يكن البيان الأَمريكي ـ السوڤييتي المشترك هو ما بدَّد أوهامه، بل كان عجز كارتر الظاهر عن الوقوف في وجه الضغط الإِسرائيلي، بالإِضافة إِلىٰ ما يدل على أن كارتر قد تعب من إنفاق كل هذا الوقت على مشكلة عسيرة الحل على نحو واضح، هو ما أقنع السادات أن يشق طريقه بمفرده.

إذا كان هذا التفسير صحيحاً، فإن الخطوة الحاسمة على هذا الطريق كانت الاجتماع الذي عُقد بين كارتر ودايان في نيويورك في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر، 1977[20]. وقد بدأ دايان الاجتماع بالسؤال، عما إذا كان يُتوقع من إِسرائيل، أن تقبل البيان الأَمريكي ـ السوڤييتي المشترك كثمن للذهاب إِلىٰ جنيف. وقال إن الاتِّفاق غير مقبول على الإطلاق بالنسبة لإِسرائيل، ولكنه أردف بأن إِسرائيل ستذهب مع هذا إِلىٰ جنيف على أساس القرار 242. وردّ كارتر بأنَّه لا يتعيَّن على إِسرائيل أن تقبل بالبيان المشترك. وعند ذلك رفع دايان الثمن مطالباً كارتر، أن يعيد التأكيد علانية على جميع التزامات الولايات

---

= Martin Indyk «To the Ends of the Earth»: Sadat's Jerusalem Initiative (Harvard University, Center for ME Studies, 1984) pp. 41-43 and Quandt, Camp David, pp. 123-25.

(19) انظر الرسالة التي كتبها السفير هيرمان إيليتس، «The Syrians thave Been Their Own Worst Enemies», NewYork Times, Jan. 12, 1982, p. A14.

(20) Quandt, Camp David, pp. 125-131.

المتحدة السَّابقة، تجاه إِسرائيل كوسيلة لتهدئة المناخ المتأزِّم، الذي أوجده البيان المشترك في إِسرائيل. وقال إنه إذا لم يفعل كارتر ذلك، فإن إِسرائيل قد تجد نفسها مضطرّة لنشر هذه الاتِّفاقات. وطلب دايان أيضاً إصدار بيان تعلن فيه الولايات المتحدة، بأنَّها لن تُمارس الضغط على إِسرائيل للقبول بدولة فلسطينية. وعندما قال كارتر إنه لا ينوي أن يمارس الضغط على إِسرائيل، ولكنَّه لا يريد أن يصدر بياناً كهذا، قال دايان إنه سيكون مضطرّاً عندئذٍ إلىٰ القول: إنه طلب ذلك من كارتر ولكن كارتر رفض. وبعد أن أفصح دايان عن هذه التهديدات غير الخافية، انتقل إلىٰ معالجة مسألة التمثيل الفلسطيني مع ڤانس بطريقة عملية، مقترباً من موقف الولايات المتحدة ربما بأكثر مما فوّضه بيغن، وبهذا استعاد شهرته كأكثر أعضاء الحكومة الإِسرائيلية براغماتية وتعقّلاً[21]. وبعد أن تمّ التوصّل بيسر إلىٰ صيغة لإشراك الفلسطينيين في مؤتمر جنيف، عاد كارتر للاشتراك في المناقشة.

بذل دايان جهداً كبيراً للحصول على تأييد أَمريكي لاتِّفاق مصري ـ إِسرائيلي منفصل. وبحسب كلمات دايان فإن «المستقبل مع مصر. إذا نزعت عجلة واحدة من العربة فإنها لن تسير. إذا خرجت مصر من الصّراع فلن يكون مزيد من الحروب». وانتقلت المناقشة بعد ذلك إلىٰ السياسة، وقال دايان إنه يستطيع مساعدة كارتر في تهدئة مخاوف اليهود الأَمريكيين، إذا كان بوسعه أن يعلن غن اتِّفاق بين الولايات المتحدة وإِسرائيل بشأن جنيف. «ولكن إذا قلنا إنه يتعين علينا أن نتعامل مع «م. ت. ف» أَو مع دولة فلسطينية ـ وهذا أمر سيء بالنسبة لإِسرائيل ـ عندئذٍ سيرتفع الصراخ هنا وفي إِسرائيل. نريد صيغة متفقاً عليها بحيث أستطيع أن أقول لإِسرائيل وليهود أَمريكا «إن هناك اتِّفاقاً وليس مجابهة». وبدا من الواضح أن الوزير ڤانس كان قلقاً جداً إزاء صورة الموقف الأَمريكي ـ الإِسرائيلي المشترك، واقترح أن يقوم كل طرف بإعلان مواقفه

(21) Dayan, Breakthrough, p. 71.

بشكل منفصل. واعترض دايان على ذلك قائلاً إنه ينبغي الإعلان عن شيء ما في نهاية الاجتماع، وإلاّ فإن الوضع سيكون سيئاً. عندئذٍ وافق الرئيس كارتر على أن يسعى الجانبان إلىٰ إصدار بيان مشترك يعالج موضوع جنيف، ويوضح أن البيان الأمريكي ـ السوفييتي لم يكن شرطاً مسبقاً بالنسبة إلىٰ مشاركة إسرائيل في المؤتمر. وبعد عدّة ساعات من إعداد الصياغة ظهر دايان وڤانس في الساعات الأولى من صباح 5 تشرين الأول/ أكتوبر، ليعلنا ما يُعرف باسم «ورقة العمل» الأمريكيّة ـ الإسرائيلية[22]. وقد بدت هذه الوثيقة بالنسبة للعرب، بمن فيهم المصريون، بمثابة تراجع كبير عن البيان الأمريكي ـ السوفييتي، ودليل على القوّة الهائلة التي تستطيع إسرائيل أن تمارسها، بسبب قاعدة التأييد القوي لها في الكونغرس، ولدى الرأي العام الأمريكي.

خلّف المشهد، الرئيس كارتر منهكاً وحذراً إلىٰ حدّ ما، وخلّف الإسرائيليين تملؤهم الشكوك وواثقين بقوّتهم، والعرب مرتبكين ومنزعجين لرؤية الولايات المتحدة، وهي تتراجع تحت الضغوط عشية انعقاد مؤتمر جنيف. وفي نظرة إلىٰ الماضي يسهل أن نرى الدور المهم الذي أسفرت عنه المعالجة الطائشة للبيان الأمريكي ـ السوفييتي. وقد سلّم معظم المسؤولين الأمريكيين المعنيين في وقت لاحق، بأنّه كان ينبغي أن يكونوا أكثر حذراً، بالنسبة للمردود السياسي السلبي لمثل هذه الخطوة المشتركة مع السوفييت. والمسألة، ببساطة، لم تحظَ بكثير من التفكير نظراً لوجود تطورات مهمّة كثيرة أخرى كانت تحدث على مسرح الشرق الأوسط في أواخر شهر أيلول/ سبتمبر.

جاءت الخطوة التالية على طريق قرار السّادات بالذهاب إلىٰ القدس، في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر. وكانت التعقيدات الإجرائية المتعلّقة بتشكيل وفد عربي موحّد، قد وصلت إلىٰ ما يشبه الطريق المسدود ما بين سورية ومصر في ذلك الحين. وبدا التقدّم في الخروج من هذا الطريق المسدود بطيئاً، وشعر

(22) المرجع السابق، ص 70، 71.

كارتر أن الوقت يضيع بدون طائل. وكرَّر القول أنه وڤانس لديهما أمور ملحّة أخرى ينبغي الالتفات إليها، وليس بوسعهما صرف كل وقتهما على الشرق الأَوسط، وخاصة عندما تكون المشاكل هي بين الأطراف العربية نفسها. وبهذه الروح قرَّر كارتر صباح يوم جمعة قرابة نهاية تشرين الأول/ أكتوبر، أن يرسل نداء شخصياً إِلىٰ السَّادات بصورة مذكرة خطية تُسلّم إليه مباشرة. في هذه المذكرة، يذكّره بتعهدهما المشترك، في شهر نيسان/ أبريل ببذل كل ما في وسعهما من أجل السَّلام. وكأن كارتر يريد أن يقول أنَّه لم يعد لديه المزيد مما يستطيع أن تقديمه، وأن الوقت قد حان لاتخاذ خطوة جريئة من جانب السَّادات. ولم تتضمَّن الرسالة أية تفصيلات محددة ولكنها كانت واضحة: إذا أُريد تحقيق المزيد من التقدّم فإن على السَّادات أن يتخذ المبادرة[23].

وجاء الجواب في غضون أسبوع، أولاً في صورة مذكرة خطية من السَّادات، ثم بشكل رسمي أكثر وبتفصيل أكبر في برقية من القاهرة. وكانت فكرة السَّادات عقد مؤتمر يفوق مؤتمر جنيف في القدس الشرقية، يحضره جميع رؤساء الدول دائمة العضوية في مجلس الأَمن، بالإِضافة إِلىٰ رؤساء مصر، وسورية، والأردن، وإِسرائيل وم. ت. ف. وبدا الأمر بمجمله مبالغاً فيه، ويصعب تصديقه، وكانت استجابة كارتر له باردة[24]. وبدأ السَّادات يفكّر، حسب روايته نفسه، بمغامرة منفردة، بالذهاب إِلىٰ القدس لكسر الجمود. ولكنه هذه المرة لم يكلِّف نفسه بإبلاغ الرئيس كارتر. عندما كشف علانية في 9 تشرين الثاني/ نوڤمبر عن عزمه على الذهاب إِلىٰ إِسرائيل، أصيبت واشنطن بالدهشة، كما حدث لها عند انتخاب بيغن. ومرة أخرى كانت الولايات المتحدة مضطرة إِلىٰ تعديل استراتيجيتها، بسبب أحداث الشرق الأَوسط التي تبيَّن أنَّها خارجة عن سيطرتها.

---

(23) المرجع رقم 20، ص139 ـ 141.

(24) انظر المرجع رقم 11. ص262 ـ 263.

## ما بعد القدس

كانت ردة الفعل الرسمية في واشنطن لرحلة السَّادات إِلىٰ القدس، نوعاً من الإعجاب بالشجاعة الشخصية التي تتطلّبها مثل هذه الزيارة، وبعض الحيرة بشأن ما يدور في ذهن السَّادات بالنسبة للخطوات التالية. كثيراً ما قال السَّادات إن 99٪ من الأوراق هي في أيدي الأَمريكيين، ولكن يبدو الآن أنه بات مستعداً ليلعب أوراقه الخاصة بدون مساعدة من كارتر. ولم ير أحد في واشنطن، أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تحاول أن تثنيه عن تحركاته، ولكن كان هناك بعض القلق من أن ردود الفعل العربية السلبية، مقترنة بتشديد بيغن الأساسي إزاء القضية الفلسطينية، قد يسبِّبان إخفاق المبادرة في تحقيق ذلك الاختراق النفسي الذي سعى إليه السَّادات. وبالتالي فإن المشكلة آجلاً أم عاجلاً ستعود إِلىٰ حضن أَمريكا. ولم يكن مما يساعد السَّادات أن تبدو الخطوة، وكأنّها صُنعت في الولايات المتحدة. أدَّت هذه الاعتبارات، مقرونة ببعض الحسد من جانب أعضاء الحكومة ذوي التفكير السياسي، لخطوة تخطف اهتمام وسائل الإعلام، كانوا يودون لو أنّهم فكَّروا فيها بأنفسهم، إِلىٰ اتخاذ موقف عام متحفِّظ إزائها، وهو موقف تعرّض آنذاك إِلىٰ انتقاد قوي من أصدقاء إسرائيل[(25)].

احتاج الأمر بضعة أسابيع، حتى يُقيِّم المسؤولون الأَمريكيون بشكل صحيح، الأسباب التي دعت السَّادات إِلىٰ الذهاب إِلىٰ القدس. ولم يكن قد جرى تقدير عمق العداوة بين مصر وسورية، ولكن تعليقات السَّادات المهينة تجاه الأَسد، والزعماء العرب الآخرين بعد رحلته إِلىٰ إسرائيل، أوضحت أنَّه كان مصمِّماً على السير بمفرده في ذلك الحين.

في بداية كانون الأول/ ديسمبر، كان إجماع الرأي داخل الإِدارة، أنه

---

(25) Steven L. Spiegel, The Other Arab-Israel: Conflist: Making America's Middle East Policy, from Truman to Regan (University of Chicago Press, 1985) pp. 341-44.

ينبغي تأييد خطوة السَّادات بقوة، ولكن على الولايات المتحدة أن تستمر في استخدام نفوذها في محاولة تحقيق اتِّفاق واسع قدر الإمكان. وكانت الإدارة ما تزال تشعر أن السَّادات لن يقيم سلاماً منفرداً مع إسرائيل، وأنه لا بد من تحصيل درجة ما، من اتِّفاق حول المسألة الفلسطينية كغطاء لأية صفقة مصرية ـ إسرائيلية. وهنا يمكن تجاهل سورية لعدة أهداف عملية، وكذلك م. ت. ف، ولكن ينبغي أن تستمر السياسة الأَمريكيَّة في التركيز على صيغة اتِّفاق ما بشأن غزَّة والضفَّة الغربيَّة. وخلال الأسبوع الثاني من كانون الأول/ ديسمبر غادر الوزير ڤانس إلىٰ الشرق الأَوسط للتشاور مع الحكومات المختلفة، ولبدء عملية إعادة تحديد الاستراتيجية الأَمريكيَّة.

بعد عودة ڤانس مباشرة من الشرق الأَوسط، دعا بيغن لزيارة واشنطن، ومقابلة الرئيس كارتر. وكان ڤانس قد قابل رئيس الوزراء قبل أيام قليلة، ولم يطرح بيغن أية أفكار جديدة، ولكنه يقول إن لديه اقتراحات مهمَّة يريد أن يناقشها مع الرئيس، قبل الذهاب إلىٰ اجتماع مقرَّر مع السَّادات في الإسماعيلية يوم عيد الميلاد. وكان بعضهم في واشنطن يرتاب في أن غرض بيغن هو محاولة انتزاع مصادقة أَمريكيَّة على أفكاره قبل أن يعرضها على السَّادات.

أكَّدت مباحثات بيغن مع كارتر، في يومي 16 و17 كانون الأول/ ديسمبر الشكوك الأَمريكيَّة. فقد كان بيغن يتوسَّل إلىٰ الرئيس عملياً من أجل اعتبار مقترحاته أساساً طيباً للتفاوض. والحق أن كارتر أخبره أن اقتراحه بشأن سيناء يبدو واعداً، وأضاف محذِّراً أن هناك بعض النقاط التي لم يفهمها تماماً بعد. (وفيما بعد أصبح هذا التعليق مصدر خلاف عندما زعم الإسرائيليون أن كارتر قد وافق على الاقتراح المتعلّق بسيناء، وهو يعلم أنَّه يتضمن نصاً بعدم إزالة المستوطنات الإسرائيلية).

إذا كان اقتراح بيغن بشأن سيناء قد اعتبر إيجابياً حقاً، فإن هذا لا يصدّق

على اقتراح «الحكم الداخلي» في «مناطق يهودا والسامره وقطاع غزّة»[26]. ففي نقاش مطوّل مع بيغن حاول الرئيس، ونائب الرئيس، وڤانس، وبريزينسكي، جميعاً تشجيع بيغن على أن يعدل خطته. وكانت هناك عدَّة عوائق. فاقتراح الحكم الداخلي، كان يقصد منه ترتيباً دائماً، وليس ترتيباً مرحلياً لإعادة الأَرض إِلىٰ السيطرة السياسية العربية بمجرد التوصل إِلىٰ اتِّفاق سلام. وكانت الخطة تتضمَّن نوعاً من التفاصيل التي ستثير حنق السادات بالتأكيد. وقام الجانب الأَمريكي بحثّ بيغن على تقديم مجموعة من المبادىء أكثر بساطة؛ وربما بطريقة شفوية فقط. ولكن بيغن بدا فخوراً بما تفتق عنه ذهنه، وأخبر الجانب الأَمريكي بشيء من العجرفة، أنه لا يحتاج إِلىٰ نصيحتهم حول كيفية التفاوض مع السَّادات. ولكنه كان توّاقاً للغاية إِلىٰ مباركة أَمريكيَّة، وهذا ما جعله يلمح إِلىٰ أنه سيدخل بعض التحسينات في خطّته بعد التشاور مع أعضاء حكومته. وبعد أن انتهى إِلىٰ ذلك، سارع إِلىٰ إصدار بيان علني يكاد يقترب من القول أن الرئيس قد وافق على خطة، الأمر الذي تطلّب توضيحاً من الجانب الأَمريكي يفيد بأن الخطة خطوة إيجابيَّة نحو المفاوضات.

رأى بعض أعضاء الإِدارة الأَمريكيَّة في اقتراح بيغن بعض المميزات، وذلك يعود جزئياً إِلىٰ أنَّهم ظنّوا إمكانية استمالته لتحويله إِلىٰ اقتراح لمرحلة انتقالية فقط[27]. ورأوا عناصر إيجابيَّة في رغبة بيغن بترك الإدعاء الإِسرائيلي بالسيادة على الضفَّة الغربيَّة وغزّة، معلّقاً مدة خمس سنوات، وقبوله فكرة إقامة نظام إِداري خاص، في جميع أَراضي الضفَّة الغربيَّة وغزّة، ومقترحاته حول المساواة بين العرب والإِسرائيليين في الحقوق والواجبات. (أُسقطت معظم النقاط الجذَّابة، بعد أيام قليلة من الاقتراح الذي قُدم فعلاً للسادات، وهو ما جعل المفاوضين الأَمريكيين يشعرون أن بيغن قد استغل اجتماعه مع كارتر من

(26) المرجع السابق، ص156 و199 .Vance, Hard Choices, p

(27) Brzezinski Power and Principle, pp. 115-120.

أجل ما توقعوه بالضبط، وأن مناشدتهم له من أجل المزيد من الاعتدال والمرونة لم تلق آذاناً صاغية)[28].

كان الاختلاف بين روايتي بيغن والسَّادات عن اجتماعهما في الإسماعيلية، دليلاً على وجود فجوة بين مواقف المصريين والإسرائيليين. فوفقاً للرواية الإسرائيلية كان السَّادات على وشك القبول بالمقترحات الإسرائيلية، وإصدار إعلان مبادىء مشترك، ولكن مستشاريه المتشدِّدين في وزارة الخارجيَّة أثنوه عن ذلك. وعلى النقيض من ذلك تقول رواية السَّادات، إن بيغن لم يدرك أهمية زيارته للقدس، وإن الإسرائيليين كانوا يحاولون المساومة والمساس بالسيادة. وكان السَّادات لاذعاً في ملاحظاته، ورأى أنه لا يوجد ما يغري على الاستمرار في المفاوضات المباشرة.

كان كارتر وڤانس، قد خشيا أن يجد السَّادات وبيغن صعوبة في الوصول إلىٰ اتِّفاق عبر المفاوضات المباشرة، يعتقدان بضرورة استمرار العمليَّة التفاوضية، إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تستخدم نفوذها. وبالتالي فقد جرى إعداد اجتماع لما دُعي باللجنة السياسية، في كانون الثاني/ يناير على مستوى وزراء الخارجيَّة. وكان يعني أن يمثل مصر محمَّد إبراهيم كامل، وزير خارجيَّة مصر الجديد، الذي سيقوم بزيارته الأولى إلىٰ القدس وهو أمر كان كارهاً له على نحو واضح. وبدا أن المحادثات تتقدّم جيداً على المستوى الفني، من أجل صياغة إعلان المبادىء. (كانت الولايات المتحدة في ذلك الحين، تضغط من أجل صيغة أسوان التي تطالب بحق الفلسطينيين بالمشاركة في تقرير مصيرهم). ولأسباب ما تزال غير واضحة تماماً، ربما عكست غضب

---

(28) Quandt, Camp David, p. 158, Carter, Keeping Faith, p. 300, Dayan, Break through, pp. 359-361.

للإطلاع على النص المعدل للحكم الذاتي.

وزير الخارجيَّة المصري من جراء نخب اقترحه بيغن أثناء العشاء في أول ليلة، أمر السَّادات فجأة وفده بالعودة إلىٰ بلاده. وقد وصف ڤانس، الذي خبر الكثير من المفاوضات التي تشهد مواقف كهذه، الحادثة بأنَّها «مطب على الطريق»، ورجع إلىٰ واشنطن، للمساعدة في استنباط مقاربة جديدة في ضوء أحداث بدا للمرة الثانية أنَّها أخذت منعطفاً يُنذر بالخطر.

## التنسيق الأَمريكي ـ المصري

قادت المناقشات ضمن فريق المفاوضات الأَمريكي في شهر كانون الثاني/ يناير، إلىٰ استراتيجية لمحاولة تغيير عنصرين رئيسيين في موقف بيغن: تجميد بناء مستوطنات جديدة في الأَراضي المحتلَّة، وهي مسألة ذات أهمية خاصة، بعد أن سمح بيغن بصفاقة بالبدء في إنشاء مستوطنات بعد أيام قليلة من محادثاته مع السَّادات في الإسماعيلية؛ وإقناع بيغن بالعودة إلىٰ الصيغة الإسرائيلية السابقة بشأن الضفَّة الغربيَّة وغزّة بغرض الانسحاب، ولو جزئياً على الأقل، مقابل السَّلام والاعتراف. وقد وُضعت هذه النقطة الأخيرة في ضوء عدم استعداد بيغن، للقبول بتطبيق الفقرة الخاصة بالانسحاب بموجب القرار 242 على الضفة والقطاع. وكان حزب العمل عندما قبل رسمياً بالقرار 242 في منتصف السبعينات، قد فسَّر القرار على أنه يطالب بالانسحاب على جميع الجبهات مقابل السَّلام. وكان بيغن قد استقال من حكومة الوحدة الوطنية التي كانت قائمة آنذاك[29].

وجد الأَمريكيون أن قضيتي المستوطنات، والانسحاب مهمتين بصورة جوهرية من أجل توفير فرصة لسلام تفاوضي، وأن موقف بيغن من هاتين

(29) في 5 آب/ أغسطس 1970، شرح بيغين أمام الكنيست الأسباب التي تدعوه إلىٰ الاستقالة من الحكومة: «وبقدر ما يعنينا الأمر، فماذا تعني كلمات "الانسحاب من الأراضي التي تتولّى إسرائيل إدارتها منذ 1967" سوى التخلي عن يهودا والسامرا. ليس من جميع الأراضي، ولكن في أغلب الظن، معظمها».

القضيتين ضعيف في الداخل، ولدى الجالية اليهودية الأَمريكيَّة. ولذلك قرّروا تصعيد حملة ضغط علنية ضد بيغن بشأن هاتين النقطتين، ومن أجل هذا الغرض أعدّوا «كتاباً أبيض» شاملاً جداً يبيِّن بجلاء، أن بيغن لا يقبل القرار 242 بالمعنى الذي فهمته الحكومات الإِسرائيلية السَّابقة. ولم تنشر هذه الوثيقة مطلقاً، ولكنها استُخدمت للتسريب المدروس للصحافة. وحاولت الإِدارة، على صعيد المستوطنات، سراً وعلانية، أن تتوصَّل إِلىٰ تجميد للمستوطنات، ويبين سجل عام 1978، أن القليل جداً من المستوطنات الجديدة، قد أُنشىء فقط في تلك السنة، مع أن بيغن لم يوافق رسمياً على التجميد إِلىٰ أن بدأت مباحثات كامب ديفيد.

شعرت حكومة كارتر أنَّها تقف على أَرض صلبة بالنسبة لقضيتي المستوطنات، والانسحاب شريطة أن تظل الولايات المتحدة ملتزمة بوضوح بأمن إِسرائيل، وتؤيد الفكرة الإِسرائيلية بأن السَّلام يستلزم إقامة علاقات طبيعية. ولكن كارتر شعر بأن السَّادات ينبغي أن يساعد في حملة الضغط على إِسرائيل، وخشي أن يؤدي قرار السَّادات بالانسحاب من المباحثات السياسية في القدس إِلىٰ إضعاف الحملة ضد بيغن. وبالتالي فقد قرَّر كارتر دعوة الرئيس المصري إِلىٰ واشنطن في شهر شباط/ فبراير، من أجل مراجعة جديدة للاستراتيجية.

وكان من بين الأفكار التي نُوقشت قبل وصول السَّادات، محاولة التوصّل مع المصريين إِلىٰ سلسلة من الخطوات المنسّقة، التي تشدِّد الضغط على بيغن. وكانت مخاطر الظهور بمظهر التواطؤ مع المصريين واضحة، ولكن شهرة السَّادات بقيامه بخطوات مفاجئة وغير مفيدة أحياناً، كانت ماثلة في أذهان الأَمريكيين إِلىٰ حدّ كبير. وكان يعتقد أيضاً أن السَّادات سيسرّ بإمكانية القيام بلعبة ميكيافيلية إِلىٰ حدّ ما، موجّهة ضد بيغن.

وكان الجهد الأَمريكي الثاني في بداية عام 1978، هو إعادة صياغة اقتراح

بيغن الخاص بالحكم الذاتي في عدد من المبادىء العامة التي يتفق عليها بين مصر، وإسرائيل كصيغة لفترة انتقالية مدتها من ثلاث إلىٰ خمس سنوات. ولدى وصول السَّادات إلىٰ كامب ديفيد في الأسبوع الأول من شباط/ فبراير 1978، كان قد تم وضع وثيقة من تسع نقاط[30].

قضى السَّادات وكارتر وحدهما عطلة نهاية الأسبوع في كامب ديڤيد. كان الجو بارداً والثلج يغطي الأَرض. لم يكن السَّادات في صحة جيدة، كما أنَّه لم يكن مرتاحاً لهذا المكان الذي كان بعيداً جداً عن ملاذه الشتوي المعتاد في أسوان. ولكن في الوقت الذي بدأت فيه الجلسات مع المستشارين، كان السَّادات قد أقنع كارتر بأن مبادرته قد وصلت إلىٰ نهايتها، وأنه لا يرى جدوى من متابعتها. وينبغي ألاّ ننسى أن السَّادات كان ممثِّلاً بارعاً، وأن بعض مواقفه كانت مسرحية بدون شك، ولكن بعضها كان حقيقياً أيضاً. وبعد عرض مطول من كارتر لجميع نقاط الاختلاف، والذي بدا السَّادات خلاله قانطاً، سأل كارتر ضيفه الذي كان يدخن الغليون عما إذا كان لديه تعليقات. استمر السَّادات يدخن غليونه، وقد بدا عليه التجهم. وقال أخيراً أن لديه سؤالاً واحداً: هل سيكون هناك اقتراح أَمريكي؟ وكان جواب كارتر بالإيجاب، وانصرم معظم النهار في وضع استراتيجية مقبولة تتوّج باقتراح أَمريكي.

أصرّ الأَمريكيون على أن يعود السَّادات أولاً إلىٰ طاولة المفاوضات، وأن يكرِّر التزامه بعمليَّة السَّلام. ثم سيُدعى بيغن إلىٰ واشنطن، ولسوف يضغط كارتر بقوة بشأن مسألتي المستوطنات والقرار 242، وهما مسألتان سيتمسك المصريون بشأنهما أيضاً. وستطرح الولايات المتحدة أيضاً خطة النقاط التسع كأساس لاحتمال إعلان مشترك. وكانت الاستراتيجية تتضمَّن أيضاً الحصول على اقتراح مصري رسمي، مضاد لخطة الحكم الداخلي التي قدّمها بيغن، قبل طرح الاقتراح الأَمريكي. وطلب من السَّادات أن يكون اقتراحه الأولي متشدِّداً

(30) Quandt, Camp David, pp. 171-72.

للغاية، حتى لو أثار ذلك خطر خلقه أَزمة في المفاوضات، بحيث تصبح الولايات المتحدة في وضع يسمح لها بمناقشة كل من مصر وإِسرائيل، حول بعض جوانب اقتراحيهما. فهذا الوضع سيساعد على حماية جناح كارتر في الداخل، حيث أن الضغط الأحادي الجانب على إِسرائيل لا يمكن مواصلته بسهولة. وكانت النقطة الأساسية في هذه الاستراتيجية أن يقوم السَّادات، في اللحظة المناسبة من الأَزمة، بتليين موقفه وقبول مقترحات التسوية الأَمريكيَّة، مما يهيء لضغوط الولايات المتحدة أن تتحوَّل حينئذٍ إِلىٰ إِسرائيل. وكانت هذه الاستراتيجية معقَّدة وملتوية بعض الشيء، ولم يجر استيعابها جيداً من قِبل المسؤولين الأَمريكيين والمصريين الذين يفترض بهم أن يقوموا بتنفيذها. ولكنها أعجبت السَّادات. إذ بدا له أن هدفه الذي سعى إليه طويلاً، لوضع استراتيجية أَمريكيَّة مصرية مشتركة أصبح في متناول اليد[31].

## ماذا حدث لاتِّفاق السَّادات ـ كارتر في شباط | فبراير 1978؟

أولاً، الجدول الزمني المتفق عليه بشأن تقديم اقتراح أَمريكي بحلول منتصف العام طرح جانباً، بسبب القرار الخاص بالحصول على موافقة الكونغرس لبيع طائرات متطورة، إِلىٰ كل من العربية السعودية ومصر وإِسرائيل. وبدت مسألة بيع العربية السعودية طائرات ف ـ 15 مسألة خلافية للغاية، وكان على الإِدارة أن تنفق الكثير من الوقت، والرصيد السياسي من أجل إتمام الصفقة. وقد ثارت هذه القضية في الوقت الذي كان ينبغي للاستراتيجية الأَمريكيَّة ـ المصرية المشتركة أن تأخذ شكلها. وثانياً كان السَّادات مهزوزاً إِلىٰ حدّ ما، في تنفيذه لما يترتب عليه من هذه الاستراتيجية. فقد مال إِلىٰ تجاهل موضوعي القرار 242 والمستوطنات في بياناته العامّة، مما جعل كارتر يبدو أكثر مناصرة للعرب من السَّادات نفسه. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك فإن اقتراحه الأخير على

(31) المرجع السابق، ص 173 ـ 176.

الولايات المتحدة كان شديد العمومية ولا يصلح كاقتراح مضاد لخطة بيغن في الحكم الذاتي. وثالثاً: أن ڤانس قرَّر مطالبة الإِسرائيليين بتوضيح آرائهم بشأن ما سيحدث في نهاية فترة السنوات الخمس من الحكم الذاتي، وماطل الإِسرائيليون كثيراً في الإجابة. وعندما جاء ردهم فإنه لم يكن إلاَّ تأكيداً لما كان معروفاً بالفعل عن نوايا بيغن التوسعيَّة.

وفي منتصف الصيف لم يكن كارتر وڤانس يشعران على ما يبدو، أنه يمكن تنفيذ ما نُوقش مع السَّادات من جوانب الاستراتيجية، التي تتّسم بجانب أكبر من المناورة، وإن بقيا متمسكين بضرورة تقديم اقتراح أَمريكي. ولكن لم يكن أحد يرغب بالنِّزال مع بيغن، ربما باستثناء بريزينسكي، الذي كان يشعر أن بيغن يتلاعب بالولايات المتحدة، وأنَّه لا بدّ من تذكيره أن الولايات المتحدة قادرة على تحقيق مصالحها بطريقة قاسية، وهي لا تستسلم دوماً للضغوط الداخلية.

وفيما كان الجانب الأَمريكي يبتعد تدريجياً عن الاستراتيجية الأَمريكيَّة ـ المصرية المشتركة في منتف عام 1978، بدا السَّادات يعمل مفترضاً أن المخطّط العام لما جرى مناقشته في كامب ديفيد لا يزال قائماً. وهكذا شرع يتخذ مواقف متطرِّفة علناً، ويهدِّد بوقف المحادثات مع إسرائيل، ويتحدَّث بطريقة تشاؤمية عن تشرين الأول/ أكتوبر 1978، واصفاً إيَّاه بأنه سيكون الموعد النهائي لانتهاء أجل اتِّفاقية سيناء ـ 2 (وهذا غير صحيح)، وبدا بصورة عامة وكأنه يحاول أن يخطِّط لأَزمة مصرية ـ إِسرائيلية يستطيع كارتر خلالها أن يتقدَّم باقتراح وسط. ورغم أن السَّادات كان مستعداً لمتابعة إعداد المسرح بالطريقة التي اقترحها الأَمريكيون، مثل محادثات قلعة ليدز على مستوى وزراء الخارجيَّة في تموز/ يوليو، إِلاَّ أنَّه كان متلهفاً لجولة حاسمة مع بيغن.

وطوال ربيع وصيف 1978 لم يتحقَّق أي تقدّم جوهري يُذكر في سلسلة من الاتصالات التي لا تنتهي مع الزعيمين المصري والإِسرائيلي. وكان كارتر

نافذ الصبر إزاء الإيقاع البطيء للدبلوماسيَّة ويشعر برغبة في الانخراط مباشرة بالعمل. وطوال معظم شهر تموز/ يوليو عكفت مجموعة تخطيط سرِّيَّة للغاية على وضع اقتراح أَمريكي تحت إشراف ڤانس، فيما كان الرئيس يتابع تقدّمها باهتمام. وفي 20 تموز/ يوليو ناقش الرئيس مع مستشاريه، الفكرة التي كانت تداعب تفكيره بعض الوقت ـ وهي عقد مؤتمر قمَّة في كامب ديفيد مع كل من بيغن والسَّادات[32].

وبدا أن كارتر كان يرى في القمة الطريقة الوحيدة لاتخاذ القرارات، ومما لا شك فيه أنَّه كان يعتمد على دوره كوسيط، في رأب الصدوع التي كانت ما تزال واسعة. وكانت رؤيته للقمة ذات طابع سياسي ونفساني: فعندما يلتزم القادة فإنَّهم لا يجازفون بالفشل. وكان يعتمد على الجو الخاص لكامب ديفيد، بعيداً عن الصحافة وأعباء الحكم اليومية، من أجل التوصل إلىٰ نتيجة إيجابيَّة. بيد أن بقية فريق السياسة الخارجيَّة كان أكثر حذراً إزاء فكرة القمة، وميَّالاً إلىٰ التركيز على الحاجة إلىٰ تحضيرات أساسيَّة أكثر عناية. وفي أوائل شهر آب توجّه ڤانس إلىٰ الشرق الأَوسط لتوجيه دعوة لكل من بيغن، والسَّادات إلىٰ كامب ديفيد في بداية أيلول/ سبتمبر. وقد قبل كلاهما الدعوة بسرور، وما من شك أن السَّادات رأى في ذلك لحظة الحقيقة التي طال انتظارها، حيث سيقوم مع كارتر بحشر بيغن في الزاوية.

## قمة كامب ديفيد

انعزل كارتر والسَّادات وبيغن، مع كبار مستشاريهم في منتجع الرئيس الجبلي، كامب ديفيد، من الخامس من أيلول وحتى السابع عشر منه. ولم يتسرَّب إلىٰ العالم الخارجي في ذلك الحين، إلاَّ القليل من المعلومات حول المداولات، وهذا ما أدهش الكثيرين من أنباء اليوم الأخير حول التوصل إلىٰ

(32) المرجع السابق، ص 201.

اتِّفاق حول إطارين من المفاوضات. كان الإطار الأول يعالج مبادىء اتِّفاق مصري ـ إسرائيلي، والثاني أكثر تعقيداً وأقل تحديداً، وهو يتألَّف من صيغة لفترة من الحكم الذاتي مرحلياً للفلسطينيين، الذين يعيشون في الضفَّة الغربيَّة وغزَّة. ولم تكن النتيجة مطابقة لما كان يتوقعه أي إنسان في بداية القمَّة التاريخيَّة.

كان كارتر قد أعد نفسه جيداً لهذه المباحثات. وقد تضمن دفتر مذكراته ورقة تحليلية بعنوان «القضية المحورية» ركَّزت على مسألة «الربط» بين اتِّفاقيتي سيناء والضفَّة الغربيَّة(33). وأوضحت الورقة أن بيغن كان يسعى إِلىٰ اتِّفاق مع السادات حول العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، لا علاقة له بحل القضية الفلسطينية. وعلى النقيض من ذلك كان السَّادات يريد نوعاً من العلاقة بين الأمرين، لكي يحمي نفسه من تهمة تخليه عن الفلسطينيين، وقبول سلام منفصل مع إِسرائيل. والمشكلة بالنسبة لكارتر هي أنه يرى، ما إذا كان بالإِمكان التوصّل إِلىٰ اتِّفاق في القمَّة، يجعل من الممكن استخدام حافز التوصّل إِلىٰ سلام مع مصر، لتليين موقف بيغن من القضية الفلسطينية، دون أن يجعل في الوقت نفسه العلاقات المصرية ـ الإِسرائيلية مرهونة بالكامل، بإمكانية العثور على حل لأشد عناصر النِّزاع العربي الإِسرائيلي صعوبة.

وكان الوفد الأَمريكي قد حدّد عدة مسائل نوعية، يمكن أن تكون عقبة أمام تحقيق اتِّفاقية ناجحة في كامب ديفيد. وكانت أولى هذه المسائل، عزوف بيغن عن الموافقة على أن مبدأ الانسحاب من الأَراضي المحتلة، الذي جاء في القرار 242 ينبغي أن ينطبق على الضفَّة الغربيَّة وغزّة في نهاية الفترة الانتقالية. والمسألة الثانية هي مشكلة المستوطنات الإِسرائيلية في سيناء والضفَّة الغربيَّة، والثالثة مسألة كيفية ربط الأردن والفلسطينيين بالجولات اللاحقة من المفاوضات.

(33) المرجع السابق، ص 212 ـ 412.

شعر الفريق الأَمريكي أنه لا طائل من محاولة حل مسألة الحدود، بين إسرائيل وكيان أردني ـ فلسطيني في كامب ديڤيد[34]. إذ سيكون بيغن في أكثر حالاته تشدّداً، كما أن الأطراف العربية الأخرى المعنية مباشرة بالنِّزاع غير موجودة. كما شعر الأَمريكيون على نحو مشابه أن مسألتي السيادة على الضفَّة الغربيَّة وغزّة، وكذلك وضع القدس، ينبغي تأجيلهما. ورأوا بدلاً من ذلك أن مصر وإسرائيل تستطيعان تحقيق بعض التقدّم في التخطيط لنظام حكم انتقالي في الضفَّة الغربيَّة، انطلاقاً من فكرة دايان بشأن تفكيك الاحتلال العسكري، واستبداله بهيئة فلسطينية منتخبة ذات مسؤوليَّة واسعة في تصريف الأمور اليومية، وربما يشمل ذلك السيطرة على أَراضي أملاك الدولة (وهو ما قد يحول فعلياً دون إمكانية القيام بنشاط استيطاني إسرائيلي جديد واسع النطاق أثناء الفترة الانتقالية).

لم يتوقع أحد من الجانب الأَمريكي، مشكلات لا يمكن التغلّب عليها في مجال التوصّل إلىٰ اتِّفاق عام حول المبادىء بشأن سيناء. وكان من المتوقع من إسرائيل أن تتخلّى عن المستوطنات والمطارات، شريطة وضع ترتيبات أمنية صارمة. وقد أُخذ كلام السَّادات على محمل الجد، عندما قال: إنه لا يستطيع أن يساوم على الأَرض أَو السيادة، وإن كل ما عدا ذلك قابل للتفاوض.

قادت هذه التقديرات الفريق الأَمريكي إلىٰ التفكير في تحقيق اتِّفاق بين بيغن والسَّادات، على المبادىء العامّة بشأن كل من سيناء والضفَّة الغربيَّة وغزّة. وكان لا بد أن يتعاون بيغن بالنسبة لشمول القرار 242 للضفة الغربية وغزّة في أية تسوية نهائية، وبشأن تجميد النشاط الاستيطاني، في مقابل أن يتوقع من السَّادات أن يكون مرناً بالنسبة لمتطلبات إسرائيل الأَمنية في سيناء والضفَّة الغربيَّة، وأن يقبل بارتباط فضفاض جداً بين المفاوضات في الجبهتين. وكان من رأي ڤانس أن أي اتِّفاق من هذا النوع سيفيد في توجيه جهود وزراء

(34) المرجع السابق، ص 216 ـ 217.

الخارجيَّة، عندما يعملون على ترجمة المبادىء التي يتفق عليها القادة السياسيون إِلىٰ وثائق محدّدة تفضي إِلىٰ معاهدة سلام ـ مصرية ـ إِسرائيلية، وإِلىٰ صيغة للحكم الذاتي الفلسطيني خلال فترة انتقالية.

كان رد فعل الرئيس كارتر الأولي على نصيحة فريقه، أنه ينبغي السعي إِلىٰ ما هو أكثر من ذلك[35]. فبدلاً من مجرد السعي إِلىٰ اتِّفاق مبادىء بشأن تسوية شاملة، كان يريد العمل على وضع تفاصيل معاهدة سلام مصرية ـ إِسرائيلية تتضمّن ترتيبات أمنية محددة. كان هذا هو مشروعه الخاص في كامب ديفيد، وقد كُتبت المسودة الأولى لمعاهدة مصرية ـ إِسرائيلية بخط يده[36]. ومن الإنصاف القول أن كارتر كان أقل اهتماماً بما دُعي مشكلة الربط من أعضاء الفريق الأَمريكي الآخرين، وبدا أيضاً أكثر تفاؤلاً حول فرص الوصول إِلىٰ اتِّفاقية مرضية عن طريق المباحثات المباشرة بين بيغن والسَّادات.

ولقد تبين أن آراء كارتر كانت صائبة من ناحية، ومخطئة من ناحية أخرى. كان محقاً في إحساسه بأن أفضل طريق لتحقيق النجاح، هو التوصل إِلىٰ تفاهم تفصيلي بين بيغن والسَّادات بشأن سيناء، وبشأن العناصر الأساسيَّة لمعاهدة سلام مصرية ـ إِسرائيلية. وكان بيغن قد أخفى ببراعة تنازلاته الأخيرة حول إزالة المستوطنات الإِسرائيلية من سيناء وإعادة المطارات الثلاثة إِلىٰ مصر، حتى اللحظة الأخيرة. ولكن كان من الواضح منذ البداية أن التوصّل إِلىٰ اتِّفاق أمر ممكن. ولكن كارتر كان مخطئاً في الاعتقاد أن من الممكن اختتام المحادثات بسرعة، وأن بوسع القادة الثلاثة التعاون بشكل جيد لحل المشكلات. فبعد جلستين فقط مع كل من بيغن والسَّادات في غرفة واحدة تأكّد الرئيس أنَّه سيكون من الأفضل إبعاد أحدهما عن الآخر[37].

---

(35) المرجع السابق، ص 218.

(36) المرجع السابق، الملحق «و»، ص 369.

(37) المرجع السابق، ص 222 ـ 225.

جاء السَّادات إِلىٰ كامب ديفيد مستعداً لعراك مع بيغن. وكي يضمن حدوث ذلك قدّم إِلىٰ كارتر وبيغن مسودة مصرية لاتِّفاق متشدِّد تماماً. وكان رد فعل بيغن حاداً، وشرع الإِسرائيليون بدورهم في كتابة مشروع مضاد. بيد أن السَّادات أبلغ كارتر على انفراد، أنه مستعد أن يكون مرناً بالنسبة لجميع النقاط ما عدا الأَرض والسيادة، ولكن يتعين على كارتر أن يطرح اقتراحات على كلا الوفدين لإبداء الرأي فيها[38]. وفي الجانب الإِسرائيلي كان النائب العام أهاروت باراك قد وصل بدوره إِلىٰ قناعة، بأن الوقت قد حان لكي تطرح الولايات المتحدة من جانبها اقتراحاتها، وأنه ينبغي الفصل بين بيغن والسَّادات. وهكذا ما أن حلت عطلة نهاية الأسبوع، حتى عكف الفريق الأَمريكي، على صقل مسودة التفاوض الأولى، من بين العديد من المسودات التي سيقدمها.

وعلى مدى الأيام العشرة التالية، استقر نمط من العمل يقوم الوفد الأَمريكي بمقتضاه، وغالباً الرئيس والوزير ڤانس وحدهما، بالاجتماع على حدة، بكل من الزعيمين الإِسرائيلي والمصري. وكان يتعيّن عليهم - في كل مرة يحاولون فيها استخلاص ردود فعل محدّدة لمقترحات مقدّمة - أن يعتمدوا على مسودات مكتوبة غير مُلزمة. ثم تناقش ردود الفعل داخل الوفد الأَمريكي، ثم توضع مسودة اقتراح جديد يختلف قليلاً عن الاقتراح الأول. وبهذه الطريقة طفت على السطح القضايا الخلافية الرئيسية.

كانت هناك بالنسبة لسيناء مشكلتان أساسيتان: المستوطنات والمطارات. وقد حُلَّت كلتاهما عند نهاية المباحثات على نحو مُرضٍ، مع تحفّظ بيغن بشأن المستوطنات، حيث قال أنه يتعيّن طرح القضية في الكنيست للتصويت عليها. وكان من المتوقع أن يظل الوضع النهائي للضفة الغربية وغزّة، ومسألة الربط بينهما، العقبتان الرئيسيتان. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك أصرّ المصريون على إدراج عبارات وردت في القرار 242، بشأن عدم جواز اكتساب أراضٍ بواسطة

(38) المرجع السابق، ص 222.

الحرب. ورفض بيغن ذلك، رغم أن العبارات واردة في القرار 242 الذي أعلن بيغن قبوله. وكان الحل الممكن إدراج النص الكامل للقرار 242 في اتِّفاقيات كامب ديفيد، دون تخصيص هذه العبارة وحدها في نص تلك الاتِّفاقيات. وكان هذا بمثابة انتصار صغير لبيغن المدقّق بكل كلمة وعبارة بإلحاح، خلافاً للسادات الذي لم يكن يبالي كثيراً بدقّة التعبيرات.

بدا أن هناك قضيتين أساسيتين يمكن أن تحولا دون التوصل إِلىٰ اتِّفاق مع مرور الوقت. القضية الأولى هي القضية الشائكة المتعلِّقة بمستقبل الضفَّة الغربيَّة وغزّة، بعد مرور السنوات الخمس الانتقالية. فقد أراد المصريون، بتأييد من الأَمريكيين، أن يذكروا بوضوح أنه سيجري التفاوض خلال الفترة الانتقاليّة حول اتِّفاق نهائي بحيث يتم حل قضايا الحدود والسيادة والأَمن والاعتراف، وفقاً للمبادىء الواردة في القرار 242 التي تحكم الاتِّفاقيات على الجبهات الأخرى؛ أي أن صيغة السَّلام مقابل الانسحاب، تظل سارية حتى ولو صيغت التفاصيل بشكل مختلف، وعلى مدى فترة أطول. ولم يكن بيغن ليقبل ذلك، وهو قد آثر، بدلاً من مواجهة القضية مباشرة، التركيز على أمور أخرى حتى الأيام الأخيرة من المفاوضات.

كان يبدو أن لدى بيغن، أكثرمن أيٍ من المفاوضين الآخرين، إحساساً بالاستخدام الاستراتيجي للوقت، فيدفع بالمفاوضات إِلىٰ حافة الانهيار بسبب قضايا ثانوية، كي يتجنّب الضغوط بشأن مشكلات أساسية. وكان السَّادات، على نقيضه، يرفض التفاوض على الأمور التي لها أعمق الأهمية بالنسبة له ـ الأَرض والسيادة المصريتان ـ في الوقت الذي يترك لمساعديه المهمّة التعيسة المتعلقة بمحاولة التصدي لبيغن بشأن القضية الفلسطينية. وكان كارتر الذي كثيراً ما نفذ صبره من معاوني السَّادات، يتوجه إِليه مباشرة لدفعهم إِلىٰ تغيير مواقفهم، وهو ما لم يكن يحدث في الجانب الإِسرائيلي، حيث كان دايان وعزرا وايزمان وباراك يبدون المرونة، في حين كان بيغن هو المتشدِّد (وهو

الموقف التفاوضي الأقوى كما دللت النتائج)[39]. ومما زاد من موقف بيغن صلابة، استعداده للقبول بفشل المفاوضات. فقد كان كل من السَّادات وكارتر ملتزمان بتحقيق نتائج إيجابية، وهذا ما جعل بيغن يستخدم التهديد بالانسحاب، وهو ما كان يفعله، لانتزاع بعض التنازلات.

والقضية الصعبة الثانية، هي قضية المستوطنات: فقد أراد الفريقان الأَمريكي والمصري تجميدها، خلال فترة المفاوضات حول الحكم الذاتي الفلسطيني. ومرة أخرى أرجأ بيغن مناقشة هذه القضية حتى اقتراب نهاية المحادثات.

وكان يوم السبت 16 أيلول/ سبتمبر يوماً حاسماً، في التصدي لقضايا صعبة تتعلَّق بالضفَّة الغربيَّة وغزة[40]. وكانت جميع مسودات المشاريع الأَمريكيَّة حتى ذلك الوقت، تتضمَّن عبارات تفيد انطباق القرار 242، بما في ذلك مبدأ الانسحاب، على المفاوضات النهائية حول الضفَّة الغربيَّة وغزَّة. كما تُدرج فيها أيضاً فقرة تتضمَّن تجميد المستوطنات. وفي صباح ذلك اليوم اجتمع دايان وباراك مع ڤانس وشرحا له لماذا يرفض بيغن الصياغة المرتبطة بالقرار 242 والانسحاب. وأضاف باراك أنَّه من الممكن الوصول إِلىٰ حلّ، إذا كان الفرقاء مستعدين لاستمرار المفاوضات أسبوعاً آخر أَو نحو ذلك. وقال، أنه إذا كان يتعيّن الوصول إِلىٰ اتّفاق في ذلك اليوم، فإن كل ما يمكن أن يأملوا بتحقيقه هو غضّ النظر عن قضايا أساسية للغاية، سوف تعود لتواجههم ثانية وتؤرقهم.

ولكن لم يكن لدى أحد، باستثناء باراك وقلَّة من الآخرين، استعداد لقضاء أسبوع آخر في بيئة كامب ديفيد الباعثة على الرهبة. ونتيجة لذلك، تم في ذلك اليوم إدخال تغييرات جذرية على المشروع الأَمريكي، وحذفت

(39) Shibley Telhami, Power and Leadership in International Bargaining the Path to Camp David Accords (Colu,bia University Press, 1990), 192-67.

(40) Quandt, Camp David, pp. 242-47.

عبارات القرار 242، بما فيها الانسحاب، والتي نُصَّ عليها صراحة في السابق. وغُيِّرت الصياغة بحيث توضح أن المفاوضات، وليست نتائجها بالضرورة، تستند إلىٰ مبادىء القرار 242. وتم التعتيم بشكل بارع على المفاوضات بشأن الضفَّة الغربيَّة وغزّة بخلق مسارين: واحد لمفاوضات بين إسرائيل والأردن بشأن معاهدة سلام، والآخر لمباحثات بين إسرائيل وممثلين عن الفلسطينيين بشأن الضفة وغزّة.

لم يكن لدى إسرائيل اعتراض على أن يكون القرار 242 أساساً للمفاوضات مع الأردن. وكان بيغن يعتقد أن الأردن لا حق له بالضفَّة الغربيَّة مما يعني أنه لا يوجد هنا التزام بصيغة «الانسحاب مقابل السَّلام». والقرار 242، من وجهة نظر الإسرائيليين، لا ينطبق على الوضع النهائي للضفَّة الغربية وغزَّة. والقارىء الحريص للفقرة 1 (جـ) من «إطار عمل من أجل السَّلام في الشرق الأَوسط»، الموقَّع في 17 أيلول/ سبتمبر 1978 سيجد نصّاً على «لجنتين مستقلتين وإن كانتا مرتبطتين» و«تستند المفاوضات إلىٰ جميع أحكام ومبادىء قرار مجلس الأَمن 242». ويحتاج الأمر إلىٰ رجل قانون لتفسير ذلك، ولكن بيغن دافع بنجاح عن موقفه المبدئي الذي يقضي بأن القرار 242، لا ينطبق على المفاوضات بشأن مستقبل الضفَّة الغربيَّة. وقد قبل الأَمريكيون بهذا التعبير الملتبس. ولعلّ السَّادات قد تساءل متعجباً عن سبب كل هذه المباريات اللفظية. وكسب بيغن هذه الجولة أيضاً.

وفي وقت لاحق من مساء يوم السبت المذكور ظن كارتر وڤانس أنَّهما كسبا جولة ضد بيغن.

ففي جلسة عُقدت في وقت متأخِّر من الليل، أصرّ كارتر على موافقة بيغن على تجميد النشاطات الاستيطانية في الضفَّة الغربيَّة وغزّة، طوال فترة المفاوضات بشأن الحكم الذاتي. ووافق كارتر على حذف الفقرة الواردة في مسودة النص، والاستعاضة عنها برسالة موجهة إليه من بيغن، كما تخلَّى عن

إصراره على ضرورة عدم زيادة حجم المستوطنات القائمة. إلاّ أنه اعتقد بوضوح أنّه قد تم قطع التزام بعدم بناء مستوطنات جديدة أثناء محادثات الحكم الذّاتي. كما فهم ڤانس أيضاً أن بيغن قد قدَّم مثل هذا الوعد، رغم قلقه من جراء تردّد بيغن في قبول التزام مطلق بالتجميد(41).

كان لا بدّ أن تُسوّى هذه المشكلة في صبيحة اليوم التالي، عندما أرسل بيغن مسودة رسالة حول الموضوع إلىٰ كارتر. وكان السّادات قد أُبلغ في ذلك الوقت أن بيغن وافق على فرض تجميد الاستيطان. إلاّ أن الرسالة الفعلية لم تؤكّد ما فهمه كارتر الذي أعاد الرسالة إلىٰ بيغن دون أن يتحدَّث إليه مباشرة. فقد وعد بيغن بتجميد بناء المستوطنات لمدة ثلاثة أشهر، وهي فترة كان قد أشار إليها في الليلة السابقة. وبات بيغن يربط الآن ما بين التجميد وبين فترة المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية، وليس فترة مفاوضات الحكم الذّاتي. وكانت هذه خطوة من جانبه غير ملائمة مطلقاً ولا سابق لها. كان لا بد أن تُقرع أجراس الإنذار، ولكن هناك قضايا أخرى كثيرة على جدول الأعمال في ذلك اليوم، وخاصة ذلك الجدل الجانبي الخارج عن الموضوع، حول القدس والذي برز بعد ظهر ذلك اليوم، مما جعل كارتر وڤانس يستمرّان في التصرّف، وكأن ما حدث هو مجرد سوء تفاهم يمكن إزالته حالما يبعث بيغن بمسودة رسالة جديدة.

لم تصل النسخة الأخيرة للرسالة، إلاّ بعد التوقيع على اتّفاقيات كامب ديفيد، والتي ظلّ فيها بيغن يتمسّك بعناد بأن التجميد سيستمر فقط طوال فترة الأشهر الثلاثة الخاصة بالمباحثات المصرية ـ الإسرائيلية. وفاز بيغن بجولة أخرى، وكانت هذه الجولة في موقف ذي أهمية بالغة للجمهور العربي المستريب، الذي كان ينتظر ليرى ما سيحصل عليه الفلسطينيون نتيجة للصلح المصري ـ الإسرائيلي المنفرد الذي كان قيد الإعداد. لم يستطع كارتر أن

(41) المرجع السابق، ص 247 ـ 251.

يتغلَّب على شعوره بأن بيغن ضلَّله، وكانت هذه الواقعة سبباً في انعدام الثقة بين الزعيمين.

في وقت لاحق من بعد ظهر يوم 17 أيلول/ سبتمبر، التقى السَّادات مع كارتر لآخر مرة، لمناقشة الاتِّفاقية التي كانت على وشك الإنجاز. كان السَّادات متحفّظاً، ولم يكن مزاجه مفعماً بالارتياح لعمل تمّ إنجازه على ما يرام. وكان الفريق الأَمريكي متأكّداً أيضاً أنّه ما تزال هناك مشكلات كثيرة، ولكنَّه اتخذ في النهاية القرار السياسي بقبول أفضل اتِّفاق متاح آنذاك، آملاً أن تسد المرحلة التالية من المباحثات بعض الثغرات وتوضح بعض النقاط الملتبسة.

## استنتاجات

خلال المباحثات المطولة التي سبقت كامب ديفيد، ومباحثات كامب ديفيد نفسها، كان على سياسة الولايات المتحدة أن تتكيَّف باستمرار مع حقيقتين: إنه لا يمكن السيطرة بسهولة على الأحداث في الشرق الأَوسط، أَو التأثير فيها، ولذلك فإن التطورات هناك كثيراً ما تُفاجىء الأَمريكيين وتجبرهم على مراجعة استراتيجياتهم؛ وإن حقائق السياسة الأَمريكيَّة الداخلية تتدخّل بقوة في عملية صنع القرارات المتعلِّقة بالشرق الأَوسط. وعلى الرئيس أن يعمل في وقت واحد على تكييف خططه مع الانعطافات والتحوّلات التي لا يمكن التنبؤ بها في سياسات الشرق الأَوسط، وعلى ألاّ تغيب عينه عن قاعدته السياسية الداخلية. وما يبدو ممكناً ومستصوباً في السنة الأولى من ولاية الرئيس يُحتمل أن يبدو طموحاً لا أمل فيه بحلول السنة الثالثة من تلك الولاية.

ويتعين نتيجة هذه الضغوط الشرق أَوسطية، والداخلية أن تتجه السياسة الأَمريكيَّة بعيداً عن التصميمات الكبرى ذات المحتوى العقائدي القوي، وأن تسعى للوصول إِلىٰ قاسم مشترك أقل إثارة للجدل وأقل طموحاً، وتستطيع أن تحظى بتأييد جماهير الحزبين فضلاً عن تأييد العرب والإِسرائيليين. والقيام بذلك ليس متيسراً دوماً بالطبع، مهما كان مرغوباً من الناحية السياسية. ولذلك

فإن السياسة الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط، نادراً ما نجحت في إرضاء كل من له مصلحة في رسمها. ويبدو أن الرؤساء الأَمريكيين يصابون بالكلل من جراء مشكلات الشرق الأَوسط وما تثيره من جدل، وصعوبة في حل القضايا التي تُعتبر مصدر الكثير من الإحباط.

وتدل اتِّفاقات كامب ديفيد بشكل وافٍ، على حدود ما يمكن إنجازه في الواقع، حتى عندما يُبذل أكبر قدر ممكن من الجهد[42]. ولكنها تذكّرنا أيضاً أن الدبلوماسيَّة، يمكن أن تؤدي إِلىٰ نتائج إذا ما توفرت الإرادة، والطاقة، والإبداع. ولا يمكن التعرّف بشكل كامل على حكم التاريخ على اتِّفاقيات كامب ديفيد، وإن كانت كل سنة تمر تجعلها أكثر قبولاً بوصفها جزءاً من الواقع الجديد في الشرق الأَوسط. بيد أن هذه المغامرة المشهورة في دبلوماسيَّة اجتماعات القمَّة قد حقَّقت، بكل المعايير، أكثر مما كان يتوقعه الذين انتقصوا من قدرها، وأقلّ مما زعم المتحمّسون كثيراً في تأييدها.

---

(42) من أجل الاطلاع على نص اتِّفاقات كامب ديڤيد انظر www brokings. Ed 4.

الفصل

# 7 صياغة السَّلام المصري ـ الإِسرائيلي

تعتبر الاتِّفاقيتان اللتان تمّ التوصّل إليهما في كامب ديڤيد، حدّاً فاصلاً في مفاوضات السَّلام، إِلاَّ أنه ما يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله قبل أن يتحقَّق السَّلام فعلاً. فقد كان يتعين سدّ الكثير من الثغرات في اتِّفاقيتي كامب ديڤيد، فضلاً عن حل الكثير من الالتباسات بطريقة أَو بأُخرى. وكان من المنتظر أن تحدث على الطريق وقفات، وانعطافات، وبعض التراجع، والكثير من المآزق. ولسوف تتوصَّل مصر وإِسرائيل في النهاية إِلىٰ هدفهما بتوقيع معاهدة سلام رسمية، بيد أن الهدف الأوسع لإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية ظل بعيد المنال.

طور الصياغة المفصلة قد أزفَّ الآن، وهي مهمّة قد تبدو فنية، ولكنها في الواقع عمليَّة معقَّدة تستلزم خوض معارك سياسية، ومحاولات لمراجعة الإطار الأساسي للمفاوضات. وعلى الرغم من أن الفنيين كانوا يجلسون لصياغة الوثائق، فإن القادة السياسيين كانوا منغمسين في الأمر بعمق.

كان كل من مناحيم بيغن، وأنور السَّادات، وجيمي كارتر، يرسم استراتيجيته لهذه المرحلة من المفاوضات، إِلاَّ أنه لم يعد من الممكن خلق الظروف الخاصة التي صاحبت القمَّة ثانية. لقد كان عزل الزعماء عن الصحافة، وعن الرأي العام في بلادهم، عاملاً أساسياً بدون شك في الوصول إِلىٰ اتِّفاقيتي

الإطار. ولكن بات على كل زعيم الآن أن يعود إِلىٰ العالم الحقيقي حيث للمؤسَّسات الداخلية أن تقول كلمتها.

ولما كان كل واحد من المشاركين في كامب ديڤيد، ملزماً بتبرير ما فعله في القمَّة، فإن الفجوة التي تفصل بينهم أخذت في الاتساع ثانية. وعندما أزفت فترة الثلاثة أشهر التي فرضوها على أنفسهم للتفاوض حول معاهدة سلام بين مصر وإِسرائيل، انتهت المحادثات إِلىٰ التعثُّر.

## استراتيجيات ما بعد القمَّة

غادر كارتر كامب ديڤيد بشعور من الرضى الحقيقي. وكان ردّ الفعل لدى الكونغرس، والصحافة، والرأي العام، بصورة أوسع إزاء الأخبار المتعلِّقة بالتوصّل إِلىٰ اتِّفاق بين بيغن والسَّادات إيجابياً على نحو طاغ. وحظي كارتر بمعظم الفضل، وبدا أن أرصدته السياسية قد تحسَّنت إِلىٰ حدّ كبير نتيجة ذلك.

ومن أجل أن يحافظ كارتر على هذه الدفعة السياسية، كان بحاجة إِلىٰ التأكّد من أن إطاري كامب ديڤيد لن يبقيا حبراً على ورق. وكان للوقت أهميته الجوهرية في الوصول إِلىٰ معاهدة سلام رسمية. وكان من بين الاعتبارات الأخرى أن تجري انتخابات الكونغرس النصفية في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر، ومن المرجح أن يساعد المرشحين الديمقراطيين، وبالتالي كارتر، أن توقع معاهدة السَّلام عند ذلك الحين.

ومع أن كارتر كان سعيداً بلا ريب بردّ الفعل الأَمريكي الداخلي، فقد شعر بالقلق من جراء العلامات المبكرة لخيبة الأمل في العالم العربي. إذ كان قد ألمح للسادات بأنَّه سيقوم بجهد جاد لكسب تأييد الأردن والعربية السعودية، كما قال في لحظات عدم حرص، بأنه يتعين على السعوديين والأردنيين أن يقبلوا بأي شيء يُتفق عليه مع السَّادات. ولكن الحسين كان ينظر إِلىٰ اتِّفاقيات كامب ديڤيد بحذر، ورفض الاجتماع مع السَّادات بعد عودته إِلىٰ القاهرة.

كانت أولوية كارتر الواضحة بعد كامب ديفيد، إتمام مفاوضات المعاهدة بأسرع وقت ممكن، وفي غضون أيام تحديداً. وكان الرئيس يميل كالعادة إِلىٰ اعتبار القضايا المتبقية أموراً فنِّيَّة، وبالتالي فهي قابلة للحل بسرعة. أما المشكلات السياسية الأعمق، التي تواجه كلاً من بيغن والسَّادات فكان يصعب عليه أن يدرك أبعادها. كما كان يصعب عليه أن يتقبَّل حقيقة أن كليهما ما كانا يشاركانه إحساسه بالعجلة. فبيغن لم يكن يشاركه هذا الإحساس فحسب، بل أراد أن يُبطىء من سرعة المفاوضات، خوفاً من ممارسة ضغوط على إِسرائيل. وكلما كان كارتر يظهر تلهفه على تحقيق نتائج سريعة، كان بيغن يزداد تمرساً ليقاوم المطالبة بتنازلات إِسرائيلية. وبدا متشدِّداً بشكل خاص بشأن المستوطنات في الضفَّة الغربيَّة والقطاع. وكلما ازداد كارتر إلحاحاً لحلّ هذه القضية، كان بيغن يرفض ببساطة فكرة تجميد المستوطنات الجديدة لأَجَل طويل. وكان له ما أراد.

وإذا كان بيغن متنبهاً لإيقاعات السياسة الأَمريكيَّة، وقد كان كذلك بالتأكيد، فلا بدّ أنَّه أدرك كم سيصعب على كارتر على نحو متزايد القيام بدور قوي في المفاوضات مع اقتراب عام 1979. ففي وقت ما من ذلك العام سيستحوذ المناخ الذي يسبق الانتخابات على الانتباه، وسيتعيَّن على كارتر أن يلتفت إِلىٰ تعزيز موقفه السياسي. وسيتجنّب الدخول في مواجهات مع إِسرائيل. وكان بيغن يعي جيداً أن كارتر يميل إِلىٰ تأييد السَّادات في المسألة الفلسطينية، وأن المفاوضات بشأن الضفَّة الغربيَّة وغزّة ستكون بالغة الصعوبة. لذا فمن الأفضل ألا تبدأ مفاوضات الحكم الذَّاتي قبل وقت متأخِّر من 1979، عندما يستغرق كارتر بمشاغل أخرى.

كان موقف السَّادات أضعف من موقف بيغن من عدة وجوه، وقد كان لهذا تأثيره الحتمي على نتيجة المفاوضات. إذ أن المفاوضات إذا انهارت الآن فإن إِسرائيل ستبقى في سيناء، ولن يكسب السَّادات شيئاً مقابل «مبادرته

التاريخيَّة». وستذهب هباء آماله في الحصول على مساعدات اقتصادية، وعسكرية، وتقنية، إذا ما انهارت مفاوضات السَّلام بتصرف منه. وكان كارتر قد سبق، وحذَّره من ذلك في كامب ديڤيد. وبدا قلق السَّادات من عامل الوقت أقل مما يبديه كارتر، ولكنه كان يدرك أن دور كارتر سوف يتغيَّر مع اقتراب سنة الانتخابات 1980[1]. كما كان السَّادات يعرف أيضاً أن أية مبادرة تلهف، أَو نفاد صبر من جانبه لاستكمال المفاوضات، سوف يستخدمها بيغن لمحاولة انتزاع المزيد من التنازلات.

من المؤكد بالنسبة لكارتر والسَّادات وبيغن أن تكون مرحلة مفاوضات ما بعد القمَّة مرحلة صعبة. فالظروف الفريدة للأيام الثلاثة عشر في كامب ديڤيد، قد سهَّلت الوصول إِلىٰ اتِّفاق، أما الآن فإن معظم الضغوط تعمل في الاتجاه المعاكس. ولم يعد المناخ مواتياً لاستئناف المحادثات.

## الإعداد للجولة القادمة

لم يقتنع كارتر بالجلوس مكتوف الأيدي إِلىٰ أن يصوت الكنيست على اتِّفاقيات كامب ديڤيد، وهو ما كان مقرّراً بعد أسبوعين. وكانت هناك فقرة لم تستكمل. ففي صباح الاثنين، 18 أيلول/ سبتمبر 1978، بعث بيغن إِلىٰ كارتر بالرسالة الموعودة بشأن المستوطنات في الضفة والقطاع، وكان النص مطابقاً لما رفضه كارتر في اليوم السابق. وكتب كارتر ما اعتقد أنَّه نص تم الاتفاق عليه، مُستعيناً بما دوَّنه من ملاحظات حول محادثات ليلة السبت، وطلب من هارولد سوندرز، مساعد وزير الخارجيَّة، تسليم نسخته إِلىٰ الإِسرائيليين ومعها رسالة بيغن الأصلية التي رفض كارتر قبولها.

واستمر كارتر يبحث عن طرق لدفع بيغن إِلىٰ الموافقة على تجميد

(1) للاطلاع على موقف السادات في ذلك الوقت، انظر: William B. Quandt, Camp David: Peacemaking and Politics (Brookings, 1986), p. 262.

المستوطنات، خلال فترة مفاوضات الحكم الذَّاتي للفلسطينيين. وبعث برسالة شفوية إِلىٰ بيغن، يكرِّر فيها وجهة نظره حول ما تم الاتِّفاق عليه محذِّراً، بأن «المستوطنات قد تصبح عقبة خطيرة أمام السَّلام. وبناء مستوطنات جديدة أثناء فترة المفاوضات، سيكون له عواقب بالغة الشدَّة أمام إنجاز ناجح للاتِّفاق».

وعندما اجتمع بيغن بالسفير الأَمريكي في إِسرائيل، صمويل لويس، في 27 أيلول/ سبتمبر/ سبتمبر 1978، قدَّم له المذكرات التي كان دوَّنها باراك، النائب العام الإِسرائيلي، عن الاجتماع الذي عُقد ليلة 16 أيلول/ سبتمبر. ووفقاً لما قاله بيغن فإن المذكرات تثبت أنه لم يوافق على التجميد الذي طلبه كارتر، بل وافق على النظر في الأمر فحسب.

رفض كل من كارتر وبيغن أن يتزحزحا عن موقفهما. ولكن كارتر سرعان ما تحوّل إِلىٰ مشاغل أُخرى. وبدا للكثير من المترقبين الذين كانوا في انتظار رؤية نتيجة النِّزاع، أن بيغن قد فاز بالجولة الأولى ـ وهذه علامة غير مشجّعة بالنسبة للسادات والحسين اللذين كانا يتابعان المفاوضات بعناية.

في الوقت الذي كان فيه كارتر يسعى إِلىٰ حل الخلاف حول المستوطنات، كان سيروس ڤانس وزير الخارجيَّة يقوم بجولة في الشرق الأَوسط. وكان هدفه محاولة كسب تأييد الأردنيين والسعوديين لاتِّفاقيات كامب ديڤيد. إِلاَّ أنه وجد بدلاً من ذلك شكوكاً عميقة، مُغلَّفة بتهذيب رسمي وهو ما فسَّره بعض الأَمريكيين، بأنه تعبير عن أمل بنجاح الجولة التالية من المفاوضات[2].

---

(2) في 19 أيلول/ سبتمبر 1978، أذاعت وكالة الأنباء السعودية بياناً رسمياً صادراً عن مجلس الوزراء السعودي ينتقد اتِّفاقات كامب ديڤيد لأنها لا تدعو إِلىٰ انسحاب إِسرائيلي كامل، ولا تنص على تقرير المصير للفلسطينيين. ورغماً عن ذلك، فإن البيان الحكومي مضى إِلىٰ القول بأنه لا ينازع في حق مصر في استرداد سيناء. انظر: FBISK Daily Report: Middle East and Africa, September 20, 1978, p. C 3.

ورأى كل من كارتر وڤانس أن بعض تفسيرات بيغن العلنية لاتِّفاقيات كامب ديڤيد، تجعل من الصعب على الملك حسين وعلى السعوديين قبولها[3]. كما كان الأَمريكيون منزعجين من عدم استعداد السَّادات للاتصال بالأردنيين والسعوديين[4].

على الرغم من جميع هذه المشكلات، ظل كارتر متفائلاً بعض الشيء، بأن الأردن سوف ينضم إِلىٰ المفاوضات[5]. ولكن ڤانس كان أكثر تشكيكاً، وخاصة بعد زياراته لعمان والرياض. وكان الملك حسين قد أثار الكثير من التساؤلات، وعرف ڤانس أنه يصعب التغلّب على شكوكه هذه. وفي محاولة في هذا الصدد وافق ڤانس ،على أن يُقدم للملك أجوبة خطية على أسئلة قد تخطر بباله إزاء الاتِّفاقيات[6].

في غضون ذلك كانت م. ت. ف ترسل، من خلال قنوات استخباراتية، إِلىٰ واشنطن استفسارات بشأن فحوى الاتِّفاقيات. وكان عرفات متشكِّكاً، ولكنه أبدى اهتماماً جدياً باستكشاف ما إذا كانت اتِّفاقيات كامب ديڤيد، تعني أكثر مما

---

(3) انظر Jimmy Carter, Keeping Faith: Memoirs of President (Bantam Books, 1982) k ويشير فيها إِلىٰ أنه يبدو أن بيغن يريد الاحتفاظ بالسَّلام مع مصر ويريد الاحتفاظ كذلك بالضفة الغربية، Cyrus Vance, Hard Choice: Critical Years in America's Foreign Policy (Simon and Schuster, 1983), p. 229. وكان بيغن قد أدلى ببعض التعليقات العامة المتشدِّدة للغاية في اليوم التالي لتوقيع اتِّفاقات كامب ديڤيد. وقد غضب كارتر من ذلك بحيث إنه انتحى ببيغين جانباً أثناء مثولهما سوياً أمام الكونغرس الأمريكي، وأخبره في وجود السادات أن ملاحظاته يمكن أن تتسبَّب في مشاكل وخيمة. مقابلة إعلامية مع الرئيس جيمي كارتر، بلينز، جورجيا، 22 أيار/ مايو 1985.

(4) كان لدى السادات انطباع من كارتر بأن الولايات المتّحدة ستحصل له على تأييد سعودي لكامب ديڤيد. انظر: Hermann Frederick Eilts, «Improve the Framework,» Foreign Policy, no. 41 (Winter 1980-81), p. 9.

(5) Zbigniew Brzezinshi, Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977-1981 (Farrar, Straus and Giroux, 1983) p. 274.

(6) Vance, Hard Choices, pp. 230-31 حيث يعرض ملخص الردود على أسئلة الملك حسين، إِلاّ أنها تضم خطأ نقطة تفيد أن السيادة ملك للشعب في الضفَّة الغربيَّة وغزة.

يبدو للوهلة الأولى. ولم يكن لدى الأَمريكيين ما يدعو إِلىٰ التفاؤل، وعلى الرغم من ذلك فقد كان بوسعهم أن يروا أنه لم يتوفر بعد إجماع عربي. فإذا ما أخذ العرب بتفسيرات بيغن، أَو بتعبيرات السَّادات الازدرائية، على أنَّها القول الفصل في هذه المسألة، فإن القضية تكون قد أُغلقت. لكن الأَمريكيين كانوا يأملون النجاح في إعطاء تفسيرات عمومية، للإطار الذي يتناول الفلسطينيين، وبذلك يحولون دون ردود فعل سلبيَّة من جانب العرب. لهذا فقد قرَّروا استخدام أسئلة الملك حسين كوسيلة لتقديم تفسير أَمريكي متحرِّر لاتِّفاقيات كامب ديڤيد.

وفيما كان الأَمريكيون يعملون على إقناع العرب الآخرين، بأن يكونوا منفتحين إزاء اتِّفاقيات كامب ديڤيد، اجتمع الكنيست الإِسرائيلي يوم 27 أيلول/ سبتمبر 1978، وصوّت على اتِّفاقيات كامب ديڤيد، بما في ذلك البند المتعلِّق بسحب المستوطنات من سيناء. وبعد مجادلات مطوّلة كانت نتيجة التصويت 84 صوتاً مؤيداً، و19 صوتاً معارضاً، وامتناع 17 عضواً عن التصويت.

اتصل كارتر ببيغن هاتفياً في اليوم التالي، وهنّأه على نتيجة اقتراع الكنيست. وقال: إنه يأمل أن يُحلّ قريباً «الخلاف في الرأي» بينهما حول المستوطنات في الضفَّة الغربيَّة وغزّة. فقال بيغن إنه بعث برسالة إِلىٰ الرئيس حول هذا الموضوع. وقال كارتر إنه يود أن يرى اتِّفاقاً حول سيناء خلال أيام قليلة. وأجاب بيغن بأن هذا ممكن إذا وافق الجميع على استخدام الصيغة القياسية لمعاهدة سلام، وملء الفراغات بالتفاصيل الملائمة.

بعد ذلك اتصل كارتر بالسَّادات، ووافق الاثنان على أن المفاوضات بشأن معاهدة السَّلام يمكن أن تبدأ في منتصف شهر تشرين الأول/ أكتوبر. ويبدو أن كارتر بعد إجراء هاتين المحادثتين، قد تخلّى عن محاولة إجبار بيغن على تغيير رأيه بالنسبة لمستوطنات الضفَّة الغربيَّة وغزّة. ذلك أن الاستمرار في التمسّك بهذا الموضوع يمكن أن يعرّض اتِّفاقية سيناء للخطر، وهي الاتِّفاقية التي كان

كارتر يرغب في تحقيقها بإلحاح. ولكنه بذلك سيظل يذكِّر العرب الآخرين بواحدة من النقائص في إطار كامب ديڤيد. ويبدو أنه قرر، بدلاً من ذلك، أن ينهي الجدل العلني حول هذه المسألة. فلن تكون هناك مستوطنات إسرائيلية جديدة لمدة ثلاثة أشهر على أية حال، وكان كارتر يأمل خلال تلك الفترة أن يتم التوصل إِلىٰ حل. وهكذا فقد فوّض في اليوم نفسه، 28 أيلول/ سبتمبر، وزير الدفاع هارولد براون بتوقيع رسالة إِلىٰ وزير الدفاع الإِسرائيلي عزرا وايزمان، يعده فيها بدعم أَمريكي لبناء مطارين في النقب.

## محادثات بلير هاوس

وضع الفريق الأَمريكي، استعداداً للمرحلة التالية من المفاوضات، مسودة معاهدة سلام مصرية ـ إِسرائيلية. فقد أراد ڤانس أن يستخدم الإجراء نفسه الذي أثبت نجاعته في كامب ديڤيد. ولسوف يطلب من كل فريق أن يُعلق على المسودة الأَمريكيَّة، ولكن لا يتم إجراء أية تعديلات في النص من قِبل الجانب الأَمريكي، إِلاَّ بعد التشاور مع الطرفين الآخرين. وكان أسلوب «النص التفاوضي الوحيد» من الأساليب المنهجية التي وجدها الأَمريكيون مفيدة، وقبل به كل من المصريين والإِسرائيلين.

راجع كارتر مسودة المعاهدة في 9 تشرين الأول/ أكتوبر، وكان تعليقه الوحيد أن إِسرائيل ينبغي أن تنسحب كلياً من سيناء في غضون سنتين، وليس ثلاث سنوات. كانت مسودة المعاهدة وثيقة بسيطة للغاية؛ فهي تنهي حالة الحرب وتنشيء علاقات سلمية، وتنص على أن تنسحب إِسرائيل إِلىٰ الحدود الدولية وفقاً لتفاصيل يتفق عليها الطرفان. وعند تنفيذ المرحلة الانتقالية من الانسحاب، تتم إقامة العلاقات الدبلوماسيَّة. وعُرّفت الحدود بين البلدين، بأَنَّها الحدود الدولية السابقة بين مصر وفلسطين التي كانت واقعة تحت الانتداب. ودعت المادة الثالثة من المعاهدة إِلىٰ إقامة علاقات سلام طبيعية، على أن ترد تفاصيل ذلك في ملحقها. ودعت المادة الرابعة إِلىٰ ترتيبات أمنية في سيناء

وعلى طول الحدود. وعالجت المادة الخامسة حرية الملاحة. وحدَّدت المادة السادسة العلاقة بين هذه المعاهدة والالتزامات الدولية الأخرى للطرفين.

ومنذ البداية أدرك الأَمريكيون أن هناك عدّة مسائل ستكون موضع نزاع. فبالنسبة إِلىٰ إِسرائيل كانت هناك مسألة توقيت الانسحاب. وكانت إِسرائيل تخشى أن تسترجع مصر معظم أراضيها قبل الدخول في أية صيغة من صِيغ العلاقات السلمية مع إِسرائيل. وعندئذٍ سيبدو للرأي العام الإِسرائيلي أن جميع التنازلات جاءت من جانب إِسرائيل. لهذا أصرَّت على أن تقيم مصر علاقات دبلوماسيَّة معها قبل الانسحاب النهائي، وعلى أن تتحقَّق بعض العلاقات الطبيعية في وقت مبكر. وكان هذا التوقيت بالنسبة لمصر يخلق مشكلة. فالسادات يريد إرجاء تبادل السفراء، حتى تنفّذ إِسرائيل على الأقل أحكام اتِّفاقات كامب ديڤيد، التي تدعو إِلىٰ إجراء انتخابات للفلسطينيين في الضفَّة الغربيَّة وغزّة، لإنشاء سلطة الحكم الذَّاتي الخاصة بهم. تلك كانت قصة الربط الشهيرة، والتي انتهت إِلىٰ أن تحدد مصر متى تبعث بسفير لها إِلىٰ إِسرائيل. كان ذلك مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لبيغن فقد حازت على اهتمام السَّادات أيضاً. ونشأ اختبار للإرادات بسرعة حول هذه القضية.

وكانت القضية الثانية التي يمكن أن تثير نزاعاً، هي ما يُسمى بأولوية الالتزامات. فقد أرادت إِسرائيل أن تتضمن المعاهدة بياناً، ينص على أن لها الأولوية على سائر التزامات مصر الأخرى. مثل الكثير من اتِّفاقيات الدفاع المشترك التي تربط مصر بالدول العربية. ووجد السَّادات أنه من غير المحتمل، أن يقول علناً إن الالتزامات تجاه إِسرائيل لها أولوية على الالتزامات حيال الدول العربية. فإذا شنّت إِسرائيل عدواناً على دولة عربية حليفة لمصر فإن السَّادات لا يرى في الإسراع إِلىٰ نجدة تلك الدولة ما ينتهك المعاهدة. وفي حقيقة الأمر أن ما يكتب على الورق، لن يضمن ما قد يحدث من نزاعات في المستقبل، إِلاَّ أن هذه كانت قضايا رمزية بالغة الأهمية بالنسبة لكل طرف، وكان كل منهما يحاول

أن يوضح موقفه للولايات المتحدة، في حال نشوب نزاعات في المستقبل. وقد أثيرت تلك القضية مراراً بعد ذلك، وأدرك ڤانس، المحامي الدولي المحنّك، منذ البداية أنَّها ستكون عقبة كأداء.

وربما كان من أصعب الأمور كيفية عمل كل من الفريقين على حل المشكلة الفلسطينية بعد توقيع المعاهدة. فقد أراد بيغن التزاماً مبهماً بالتفاوض، في حين أصرّ السَّادات على مواعيد نهائية، والتزامات محددة تبين أن مصر لم تبرم «صلحاً منفرداً». وبرزت هنا أيضاً مسألة الربط في صورتها الجلية.

بالإِضافة إِلىٰ هذه المشكلات المرتبطة بالمفاهيم، كان هناك بعض التفاصيل المعقّدة. فإِسرائيل تريد الاحتفاظ بحق الحصول على نفط سيناء، كما كانت تريد نوعاً من الضمان الأَمريكي، إذا ما رفضت مصر بعد ذلك أن تزوّدها بالنفط. كما تأكد وجود صعوبات بشأن الترتيبات الأَمنية في سيناء، لكن العسكريين من الجانبين تمكّنا من العثور على حلول ملموسة.

كانت هذه المرحلة من المفاوضات مختلفة عن كامب ديڤيد، لا من حيث المحتوى فحسب، بل ومن حيث الشكل والأفراد أيضاً. فمن الجانب الأَمريكي كان كارتر أقل انغماساً. فقد شعر أنَّه صرف الكثير من الوقت على الشرق الأَوسط، وأنه يتعين عليه الآن أن ينصرف إِلىٰ قضايا أخرى.

كان لتطبيع العلاقات مع الصين، وإنجاز اتِّفاقية سالت ـ 2 مع الاتّحاد السوڤييتي، المكانة الرفيعة في جدول أعماله على صعيد السياسة الخارجيَّة. وتم تعيين ڤانس مفاوِضاً رئيسياً للجانب الأَمريكي، رغم مشاغله ومسؤولياته الأخرى. وكان يأمل بأن يعهد بمعظم أعمال المتابعة اليومية إِلىٰ ألفريد أثيرتون، السفير الأَمريكي، لمحادثات السَّلام.

كان الفريق المصري بدوره مختلفاً إِلىٰ حدّ ما. فكارتر قد اعتمد فيما مضى، على التعامل مباشرة مع السَّادات، متخطياً الوفد المصري. وعندما حان الوقت الآن لوضع النقاط على الحروف في معاهدة السَّلام، استرجع القانونيون

المصريون الفرصة، لدفع السَّادات نحو مواقف متشدِّدة. وكان وزير خارجيَّة مصر الجديد، كمال حسن علي، هو رئيس الوفد المصري، يعاونه اثنان من رجال كامب ديڤيد المخضرمين هما بطرس بطرس غالي وأسامة الباز. كما عيّن السَّادات رئيس وزراء جديد، هو مصطفى خليل، الذي لم يسبق له أي دور في المفاوضات.

كان المشاركون الإِسرائيليون مألوفين أكثر، إذ أن معظمهم شارك في كامب ديڤيد، من أمثال وزير الخارجيَّة دايان، ووزير الدفاع وايزمان اللذين قادا الوفد التفاوضي في واشنطن، يصحبهما النائب العام باراك، ومائير روزين المستشار القانوني لوزارة الخارجيَّة. ولكن بيغن كان يرفض أن يفوض الوفد بسلطة كبيرة. كما أن الحكومة الإِسرائيلية ككل، كانت تريد أن تظل على اطلاع بمعظم تفاصيل المحادثات. ونتيجة لذلك لم يعد للاعتدال النسبي للوفد التفاوضي أي جدوى.

وصلت الوفود إِلىٰ واشنطن في الأسبوع الثاني من شهر تشرين الأول/ أكتوبر، وكان من المقرّر أن تبدأ الجلسات في الثاني عشر منه. استقبل كارتر كلا الوفدين قبل الاستئناف الرسمي للمفاوضات، من أجل أن يحثهما كليهما على التوصل إِلىٰ اتِّفاق على وجه السرعة. وقال كارتر في حديثه مع الوفد المصري في 11 تشرين الأول/ أكتوبر، أن المفاوضات في واشنطن، ينبغي أن تكون وسيلة لمعالجة مشكلات سيناء والضفَّة الغربيّة وغزّة. وحثّ المصريين على عدم التخلي عن الفلسطينيين والأردنيين، ولكنه قال في الوقت نفسه إن القضايا المتعلِّقة بالضفَّة الغربيَّة وغزّة، ينبغي ألا تعيق التقدم نحو التوصّل إِلىٰ معاهدة سلام مصرية ـ إِسرائيلية.

وفي ذلك الاجتماع تحدث بطرس غالي بالنيابة عن الوفد، وطرح قضية الربط، أَو «العلاقة التبادلية» كما كان يحلو له أن يسميها، ما بين الاتِّفاقيتين. وتساءل أي ضغط يمكن أن يُمارس على إِسرائيل، بعد أن تتوصّل مع مصر إِلىٰ

اتِّفاق؟ وإذا كانت مصر ستحصل على بعض المزايا في سيناء، فلا بد أن يحصل الفلسطينيون على شيء ما أيضاً، وإلاَّ فإن مصر ستُعزل في العالم العربي، كما أن المساعدة التي تتلقاها من السعودية، والتي تصل إلىٰ قرابة 2 مليار دولار سنوياً، سوف تتعرّض للخطر. وتدّخل الباز وقال إن المعارضة لكامب ديڤيد قد تجاوزت ذروتها في العالم العربي، وإن الملك حسين قد يكون مستعداً للانضمام إلىٰ المحادثات في غضون أشهر قليلة.

وأنهى كارتر الاجتماع بالتأكيد ثانية، على أنه ملتزم بإيجاد حل للضفة الغربية وغزّة، إلاَّ أنه لا يريد أن يعرّض المعاهدة بين مصر وإسرائيل للخطر، بسبب مشكلات الأردن والفلسطينيين.

## فضّ العروض

بعد بضعة أيام من هذه اللقاءات الأولية، كانت المباحثات ما تزال تجري ببطء دون تحقيق أي اختراق. وكان الفنيُّون قادرين على تحقيق بعض التقدّم في الملاحق، ولكن المشكلات على المستوى السياسي ظلَّت قائمة. وبدأ كارتر يبدي علامات التبرّم، إذ كان يفكر بالسفر إلىٰ الشرق الأَوسط في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر، وهو يأمل، بدون مبرّر واقعي، أن يكون قادراً على أن يترأس حفل توقيع معاهدة السَّلام المصرية ـ الإِسرائيلية في ذلك الوقت. وكان يجري الحديث آنذاك، عن انعقاد قمة عربية في وقت مبكر من شهر تشرين الثاني/ نوڤمبر، وأراد كارتر أن ينجز المعاهدة قبل انعقادها. وكان نظره مشدوداً إلىٰ انتخابات الكونغرس[7].

عزم كارتر من أجل تسريع المباحثات، على مقابلة كلا الوفدين في 17 تشرين الأول/ أكتوبر. وكان دايان يشكو من ثلاث مسائل: الصياغة المتعلِّقة

(7) يقول بريجينسكي في Brzezinski, Power and Principle p. 276 إن كارتر كان يأمل في أن توقع المعاهدة في يوم إجراء الانتخابات.

بأولوية الالتزامات في المعاهدة، والربط بين مباحثات المعاهدة وقضايا الضفَّة الغربيَّة وغزّة، وعدم اهتمام مصر بتعجيل التطبيع. ثم أعلن دايان، في إيماءة ماكرة كي يفوز بتأييد كارتر، بأن إسرائيل مستعدة للتعجيل بالانسحاب إلىٰ الخط المرحلي في سيناء. (كانت اتِّفاقيات كامب ديڤيد تنص على أن تسحب إسرائيل قواتها مما يقرب من ثلثي سيناء خلال تسعة شهور من توقيع المعاهدة). ومن الممكن أن تعاد بلدة العريش، ذات الأهمية الرمزية الكبيرة بالنسبة للسادات، خلال شهرين بدلاً من التسعة أشهر الواردة في اتِّفاق الإطار. سُرَّ كارتر من هذا واعتبره علامة طيبة تدل على مرونة إسرائيلية. بالمقابل وافق كارتر على أن يخاطب المصريين بشأن التحرّك سريعاً نحو التطبيع؛ وتعهد بأن يحل مشكلة فنية تتعلَّق بموقع الخط المرحلي، كما وافق على أن يأخذ بالاعتبار تقديم المساعدة لتمويل الانسحاب العسكري الإسرائيلي من سيناء، ولكن ليس تكاليف رحيل المستوطنين.

وبعد بضع ساعات التقى كارتر بالوفد المصري. وقام كمال حسن علي بإبلاغ الرئيس، أنه تم التوصل إلىٰ اتِّفاق حول ترسيم المناطق المحدودة القوّات في سيناء. وناقش بطرس غالي بعد ذلك مسألة إيجاد نوع من الارتباط ما بين مفاوضات المعاهدة، والقضية الفلسطينية. وطرح بشكل خاص، فكرة إقامة علاقات دبلوماسيَّة على مراحل، ترتبط بشكل ما بتحقيق التقدم بالنسبة للضفة الغربية وغزّة. ولم يكن كارتر سعيداً بهذا الاقتراح، وذكّر المصريين بأن السَّادات كان قد وافق شفوياً في كامب ديڤيد على تبادل السفراء في الوقت الذي يتم فيه الانسحاب المرحلي. وبعد ذلك أعطى المصريين نسخاً عن إجاباته على أسئلة الملك حسين، وقال: إنها تساعد في معالجة مشكلة الربط.

كما أبلغ كارتر المصريين باستعداد الإسرائيليين لتسريع الانسحاب إلىٰ العريش. وقال: إن المصريين قد تراجعوا عن موقفهم بشأن توقيت إرسال سفيرهم إلىٰ تل أبيب. وأضاف بأن مصر ينبغي أن تقابل بالمثل موقف إسرائيل

البنّاء، حول الانسحاب بالموافقة على تبادل مبكر للسفراء. وأنهى كارتر المحادثات: بأن يبلغوا الرئيس السّادات برغبته في زيارة الشرق الأَوسط، قبل الأول من تشرين الثاني/ نوڤمبر إن أمكن.

كان كارتر قد عاد الآن إِلىٰ قلب المفاوضات. وفي 20 تشرين الأول/ أكتوبر عقد اجتماعاً عاصفاً إِلىٰ حد ما مع الوفد الإِسرائيلي. واتهم إِسرائيل بأنَّها تتجاهل حقيقة أن اتِّفاق الإِطار المصري ـ الإِسرائيلي، هو جزء من التزام أوسع بالعمل من أجل تسوية حول الضفَّة الغربيَّة وغزة. وتساءل باراك عما إذا كان كارتر يعتقد أنه ينبغي أن ترتهن المعاهدة بإمكانية التوصّل إِلىٰ اتِّفاق بشأن الضفَّة الغربيَّة. وردّ كارتر بأن هذا ليس قصده. فالصيغة المتعلقة بالضفَّة الغربيَّة قد تفشل على كل حال بسبب نشاط أَو تقاعس أطراف أخرى، وخاصة من جانب الأردنيين أَو الفلسطينيين. ولكن كارتر تساءل عما يكون عليه الحال، إذا كانت إِسرائيل هي الطرف المسؤول عن فشل إطار الضفَّة الغربيَّة؟ وهل تعتقد إِسرائيل أن المعاهدة لن تتأثَّر في مثل تلك الظروف؟ وأجاب باراك بأن المعاهدة ينبغي أن تكون مستقلّة من الناحية القانونية، مهما حدث بالنسبة للضفة الغربية وغزة، ومع هذا يمكن أن تكون هناك درجة ما من الربط السياسي. عندئذٍ قال كارتر للإِسرائيليين إنه واثق من أنه يستطيع إقناع السّادات، بالموافقة على تبادل السفراء خلال شهر من الانسحاب المرحلي. وتساءل دايان ما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تقدّم رسالة ضمانة بتنفيذ المعاهدة.

بعد مزيد من المناقشات تم التوصّل إِلىٰ اتِّفاق مشروط بالتصديق عليه ad referendum حول نص المعاهدة. وكان على كل وفد أن يعود إِلىٰ عاصمة بلاده من أجل المصادقة، ولكن العناصر الأساسية للمعاهدة باتت فيما يبدو جاهزة. بيد أن المصريين كانوا قد اقترحوا أثناء المفاوضات أن يوقِّع السّادات وبيغن على رسالة متوازية بشأن الضفَّة الغربيَّة وغزّة، تتزامن مع المعاهدة وتلزم الطرفين بإتمام المفاوضات حول تلك المسألة بحلول موعد محدّد، مع إجراء انتخابات خلال ثلاثة أشهر من التوقيع على المعاهدة.

وتحدثت مصر أيضاً في المفاوضات عن مسؤوليتها الخاصة تجاه غزّة، وهي تذكِرة من جانب السَّادات بخيار «غزّة أولاً»، مما يعني إنشاء الحكم الذَّاتي في غزّة أولاً، ثم يقام في الضفَّة الغربيَّة بعد أن ينضم الملك حسين إِلىٰ المفاوضات. وأشار الباز إِلىٰ أن ذلك هو خدعة لإخافة الملك حسين والفلسطينيين، بإبلاغهم أنَّهم إذا لم ينضموا إِلىٰ المفاوضات بسرعة، فسوف يفوتهم القطار.

وكتب كارتر إِلىٰ السَّادات رسالة في 22 تشرين الأول/ أكتوبر، يوضح فيها شروط المعاهدة كما تم التفاوض عليها في واشنطن. وطلب من السَّادات أن يوافق على النَّصّ في صيغته الحالية، وأن يوافق على رسالة تُلزم مصر بأن ترسل سفيراً إِلىٰ إِسرائيل في غضون شهر من تنفيذ الانسحاب المرحلي. وكرَّر كارتر أنَّه طلب من الإِسرائيليين أن ينسحبوا بسرعة أكبر، إِلىٰ الخط المرحلي مما نصّ عليه اتِّفاق كامب ديڤيد. وختم كارتر رسالته بالقول: إنه يود أن يزور الشرق الأَوسط من أجل التوقيع على المعاهدة، وهو ما يأمل أن يتحقَّق في وقت مبكر للغاية. كما تم توجيه رسالة مشابهة إِلىٰ بيغن. ونوّه كارتر إِلىٰ أنه لم يحصل بعد على موافقة السَّادات، على إرسال سفير إِلىٰ إِسرائيل في غضون شهر واحد من الانسحاب المرحلي، ولكنه يأمل بأن يتخذ السَّادات موقفاً إيجابياً.

جاء جواب السَّادات في 24 تشرين الأول/ أكتوبر. أعرب عن استعداده للتجاوب مع كارتر في عدة نقاط، بما في ذلك تبادل السفراء، بشرط إدخال بعض التغييرات في نصّ المعاهدة. فمصر لا يمكن أن توافق على تحديد دائم للقوَّات في سيناء، ويمكن القبول بفترة تصل إِلىٰ خمسة وعشرين عاماً. (دوَّن كارتر ملحوظة: لا توجد مشكلة). والنقطة الثانية أن الفقرة السادسة من المعاهدة، والمتعلقة بمسألة أولوية الالتزامات، تُظهر وكأن التزام مصر نحو

إسرائيل أكبر من التزاماتها تجاه الجامعة العربية[8]. ولا ينبغي لصياغة المعاهدة، أن تخفّض من منزلة التزامات مصر بموجب اتّفاقيات سابقة (دوّن كارتر: توجد مشكلة). ثالثاً يجب أن تنص المعاهدة بوضوح على سيادة مصر على سيناء (كتب كارتر: موافق).

وصلت رسالة بيغن في اليوم نفسه، وفيها يبدي رئيس الوزراء الإسرائيلي إنزعاجه، من الردود التي قدمت إلىٰ الملك حسين. واستعرض بيغن بعد ذلك النِّزاع حول المستوطنات في الضفَّة الغربيَّة وغزة، منوّهاً بأنَّه قد أخبر الرئيس، بأن هناك خططاً لإضافة عدة مئات من الأسر، في مستوطنات «يهودا والسامره» خلال فترة أشهر التجميد الثلاثة ذاتها.

في ذلك الحين كان دايان وايزمان في إسرائيل، يسعيان للحصول على موافقة الحكومة على مسودة المعاهدة. وقد تعرضا لانتقادات واسعة، ومع هذا فقد ضغط بيغن من أجل الحصول على تأييد الحكومة للمسودة الجاهزة، وفاز بأغلبية كبيرة في 26 تشرين الأول/ أكتوبر. وأرفق بيغن الإعلان عن قرار الحكومة، لأسباب تخصه، أو ربما جائزة ترضية لأعضاء الحكومة المتشدّدين، بقرار «بتكثيف» المستوطنات في الضفَّة الغربيَّة.

اغتاظ كارتر، ووجّه تهنئة فاترة إلىٰ بيغن على نتيجة تصويت الحكومة، ثم علّق على قرار زيادة المستوطنات بقوله: «في الوقت الذي نحاول فيه إجراء مفاوضات تتناول الضفَّة الغربيَّة وغزّة، لا يمكن أن تكون هناك خطوة من جانب الحكومة الإسرائيلية أكثر ضرراً من هذه». وأضاف كارتر بخط يده: ينبغي أن

(8) وفقاً لما ذكره السفير إيلتس، كان السادات مستثاراً من الطريقة التي تناول بها وفده التفاوضي في واشنطن صياغة المادة السادسة من المعاهدة. وكان هذا أحد الأسباب التي دعته إلىٰ إشراك مصطفى خليل بشكل مباشر بدرجة أكبر في المفاوضات منذ ذلك الحين. مقابلة مع هيرمان إيلتس في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1984.

أحيطكم علماً، وأنا أشعر ببالغ القلق والأسف، أن اتخاذ هذه الخطوة في هذا الوقت سيكون له أوخم العواقب على علاقاتنا».

في ظل هذه التطورات كان من دواعي السخرية، أن تمنح في اليوم التالي جائزة نوبل للسَّلام لكل من بيغن والسَّادات. وشعر بعض مساعدي كارتر بالمرارة لأن الجائزة لم تشمل الرئيس، ولكن في اللحظة الراهنة كانت المشكلة الأكبر هي أن السَّلام نفسه كان يبدو وكأنه يتلاشى. بل إن تقارير وصلت إِلىٰ واشنطن تفيد بأن السَّادات كان على وشك سحب وفده وقطع المحادثات. واتصل به كارتر وأقنعه بألا يُقدم على أي عمل مندفع، ولكن المزاج السائد في البيت الأَبيض كان كئيباً. ولن يستطيع كارتر أن يقوم برحلته المرتقبة إِلىٰ الشرق الأَوسط قبل نهاية الشهر.

خلال الأيام الأخيرة من شهر تشرين الأول/ أكتوبر، بات الفريق الأَمريكي يدرك على نحو متزايد، أن الإِسرائيليين يصرّون على تعريف ضيق جداً، للحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفَّة الغربيَّة وغزّة. وفي جلسة مصارحة غير عادية، نقل دايان إِلىٰ ڤانس يوم 30 تشرين الأول/ أكتوبر، آخر قرارات الحكومة الإِسرائيلية بشأن المعاهدة، ثم تابع يتحدّث عن مشكلة الضفَّة الغربيَّة فقال: إن إِسرائيل ليست مستعدة للتحدّث مع المصريين إِلاَّ حول «إجراءات» الانتخابات. وسيكون من الخطأ تناول مسألة «سلطات ومسؤوليات» سلطة الحكم الذَّاتي المنتخبة؛ إذ أن الإقدام على ذلك، سيكون بمثابة فتح صندوق باندورا(*). ومن الأفضل قصر المحادثات على إجراء الانتخابات، وعندئذ يمكن لإِسرائيل أن تحدِّد مع الفلسطينيين، سلطات الهيئة التي اُنتُخبوا لعضويتها.

---

(*) صندوق الشرور الذي حرمت الآلة على باندورا، بحسب الأساطير اليونانية أن تفتحه. وعندما فعلت انطلقت الشرور في كل مكان ـ المترجم.

وفي اليوم التالي أدلى دايان بكثير من هذه النقاط أمام الوفد المصري، ودافع بقوَّة عن فكرة قصر المحادثات بين مصر وإِسرائيل، على كيفيَّة إجراء الانتخابات في الضفَّة الغربيَّة وغزة؛ وإلاَّ فإن المحادثات ستمتد إِلىٰ ما لا نهاية. وعارضه الباز الذي كان يتحدَّث بالنيابة عن المصريين، وقال إن الفلسطينيين ينبغي أن يعرفوا علامَ يصوّتون. وما لم تُحدَّد السلطات والمسؤوليات سلفاً، فإن الانتخابات ستبدو خدعة. ولن يكون من السهل التغلّب على هذه المشكلة في وقت لاحق. وقال دايان، الذي يَعرف رئيسه جيداً، إنه سيحيل هذه القضية إِلىٰ بيغن إذا ما أصرّ المصريون عليها. ولكن بوسعه أن يخبرهم الآن أن إِسرائيل، إذا وافقت على مناقشة سلطات ومسؤوليات الحكم الذَّاتي، فإن المفاوضين سوف ينفقون سنوات، وهم يحاولون الوصول إِلىٰ اتِّفاق.

عندما قرأ كارتر محاضر هذه الاجتماعات، ثار غضباً. فقد رأى فيها دليلاً آخر على التملّص الإِسرائيلي، من الالتزامات المقطوعة في كامب ديڤيد. وتمّ استدعاء كبار مستشاري كارتر إِلىٰ البيت الأَبيض، في الأول من تشرين الثاني من أجل إجراء تقويم استراتيجي. وقرَّر المجتمعون إبطاء سير المفاوضات، ومراجعة التزامات إِسرائيل بموجب اتِّفاقيات كامب ديڤيد، واتخاذ عدة إجراءات للضغط على بيغن من أجل أن يمتثل لهذه الالتزامات. وكان بالإِمكان تأخير الاستجابة لطلبات إِسرائيل للحصول على أسلحة، فضلاً عن عدة خطوات أخرى يمكن اتخاذها.

في اليوم التالي سافر ڤانس إِلىٰ نيويورك، لحضور اجتماع قصير مع بيغن، الذي تصادف وجوده في المدينة في طريقه إِلىٰ كندا. وكان دايان قد أوضح قبل ذلك، أن بيغن ومجلس الوزراء لهما السلطة النهائية، وأنه لا يستطيع أن يفعل إِلاَّ القليل لحل النِّزاعات حول القضايا المتبقية. وجد بيغن الآن، أن معظم ما جاء في نص المعاهدة مقبول، ما عدا الرسالة الجانبية التي تتعلَّق بالضفَّة الغربيَّة وغزّة. وكان دايان ووايزمان قد قالا: إنه بالإِمكان الإِشارة

إلىٰ تاريخ مستهدف لإجراء الانتخابات، ولكنهما لا يريدان أن يتوافق هذا التاريخ بدقّة مع الانسحاب المرحلي من سيناء؛ إذ أن ذلك قد يوحي بوجود ارتباط أكبر مما ينبغي. ولكن بيغن يقول الآن، أن إسرائيل تعارض بشدّة فكرة أي تاريخ محدّد للانتخابات، وأنه إذا لم يتحقّق إجراء انتخابات لسبب ما خارج عن إرادة مصر وإسرائيل، فإن ذلك سيثير الريبة في كل ما عداه، بما في ذلك معاهدة السَّلام. وعلى النقيض من ذلك فإن بيغن، المتقيد بحرفية القانون، لا يرى مانعاً في الموافقة على الطلب المصري، تحديد سلطات ومسؤوليات سلطة الحكم الذَّاتي قبل الانتخابات. وفي كلتا المسألتين الحاسمتين تجاهل بيغن نصيحة دايان. وكان ذلك أول دليل ملموس على أن سلطة دايان في هذه المرحلة من المفاوضات، كانت أضعف كثيراً مما كانت عليه في السنة الماضية.

ثم تحوّل بيغن إلىٰ المسائل الثنائية. فإسرائيل سوف تحتاج إلىٰ 3,37 بليون دولار من الولايات المتّحدة، للمساعدة في تمويل الانسحاب من سيناء، بما في ذلك إجلاء المستوطنين. وهذه المساعدة ينبغي أن تكون بمثابة قرض بفائدة منخفضة. وقال إن مجلس الوزراء لا يمكن أن يوافق على المعاهدة، ما لم تُحل مسألة المساعدة أولاً. ولم يلتزم ڤانس بشيء، ورفض التخلي عن أحد العناصر القليلة لقوة الضغط التي تملكها الولايات المتحدة.

مع تصاعد التوتر في العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإسرائيلية، بسبب الشعور بأن بيغن يتحلّل من التزاماته المتواضعة تجاه الفلسطينيين، كان الضغط يزداد على مصر لاتخاذ موقف أقوى تأييداً للحقوق الفلسطينية. وكان العرب قد عقدوا اجتماع القمَّة في بغداد، وفي الخامس من تشرين الثاني/ نوڤمبر أعلنوا نتائج ذلك الاجتماع. لقد انتقدوا اتِّفاقيات كامب ديڤيد، وقرَّروا أن يُنقل مقر رئاسة الجامعة العربية من القاهرة، إذا ما توصلت مصر وإسرائيل إلىٰ معاهدة سلام. وبعث المشاركون في المؤتمر بوفد صغير إلىٰ القاهرة، لمقابلة السَّادات، وثنيه

عن مواصلة مفاوضات السَّلام، ولكن الرئيس المصري رفض مقابلة الوفد. والأكثر من ذلك أنه وصف المشاركين في المؤتمر بأنَّهم «جبناء وأقزام». وقال إنه لن يلقي بالاً إِلىٰ «فحيح الأفاعي».

ومع ذلك أخذ الموقف المصري يتصلَّب خلال أيام(9). وفي 8 تشرين الثاني/ نوڤمبر بعث السَّادات برسالة إِلىٰ كارتر يقول فيها أنه يجب أن يكون هناك اتِّفاق لا لبس فيه بشأن ما سيُتّخذ في الضفَّة الغربيَّة وغزة، وإِلاَّ فإنه سوف يُتهم بعقد صفقة منفردة مع الإِسرائيليين والتخلي عن الفلسطينيين.

في 8 تشرين الثاني/ نوڤمبر اجتمع كارتر بكبار مستشاريه لمراجعة المفاوضات، وكان مزاجه سيئاً. وراح بريزينسكي يدعو إِلىٰ اتخاذ موقف متشدِّد من بيغن، وحثّ كارتر على النظر في تخفيض المعونة المقدَّمة إِلىٰ إِسرائيل بمقدار معين، مع كل مستوطنة جديدة يسمح بيغن بإنشائها. «نحن لا نريد دعم المستوطنات غير القانونية وسنخبر الكونغرس بذلك». وينبغي ألا يتخذ قرار بشأن تقديم الدعم، حتى يوافق بيغن على موعد محدد لإجراء الانتخابات.

وقرَّر كارتر ألاّ يذهب ڤانس إِلىٰ الشرق الأَوسط ثانية، كما كان مقترحاً من قبل؛ إذ لا طائل من هدر الوقت في جهد عقيم. وخلص كارتر إِلىٰ أن إِسرائيل تريد معاهدة منفردة مع مصر، في الوقت الذي تحتفظ فيه بالضفَّة الغربيَّة وغزة إِلىٰ الأبد. ورأى أن إنشاء مستوطنات جديدة، يجري عمداً لمنع الأردن والفلسطينيين من الانضمام إِلىٰ المفاوضات(10). وشعر كل من كارتر

---

(9) وفقاً لما ذكره كمال حسن علي: إن السادات حساساً جداً بعد قمة بغداد لقضية أولوية الالتزامات وأدى هذا إِلىٰ إبطاء المفاوضات من الجانب المصري. مقابلة أجريت في القاهرة في 4 شباط/ فبراير 1985.

(10) Carter, Keeping Faith, p. 409; Brzezinski, Power and Principle. PP. 276-77; and Vance, Hard Choices, p. 238.

وڤانس، أنه يجب أن يعملا على تحديد جدول أعمال من أجل الضفَّة الغربيَّة وغزّة. حتى لو كان يعني ذلك تأخير توقيع المعاهدة المصرية ـ الإِسرائيلية. وكانت مشاعرهما كالعادة أكثر تعاطفاً مع السَّادات.

في الأيام القليلة التالية، عمل الفريق الأَمريكي على استكمال نص المعاهدة وجميع ملاحقها، بالإِضافة إِلىٰ رسالة حول الضفَّة الغربيَّة وغزة. واستعرض كارتر الملف بكامله، وأصبح جاهزاً لعرضه على الإِسرائيليين والمصريين في 11 تشرين الثاني/ نوڤمبر. وحاول ڤانس ودايان في جلسة عقدت في وقت متأخر من مساء اليوم نفسه في وزارة الخارجيَّة، حل بعض القضايا المتبقية استباقاً لاجتماع بين ڤانس وبيغن في اليوم التالي في نيويورك. وقال دايان لڤانس إن مجلس الوزراء الإِسرائيلي مصمِّم على عدم الموافقة، على تسريع الانسحاب إِلىٰ الخط المرحلي. وكان يميل إِلىٰ الموافقة على موعد محدد للانتخابات في الضفَّة الغربيَّة وغزة، ولكن التاريخ ينبغي ألا يتوافق مع موعد الانسحاب المرحلي. أما بالنسبة إِلىٰ نص المعاهدة فقد بدا دايان راضياً عنه[11].

بيد أن بيغن لم يكن يتمتع بذهن ذي طابع متساهل. فقد رفض الدفاع عن فكرة الموعد المحدد، وأعلم ڤانس يوم 12 تشرين الثاني/ نوڤمبر، أن دايان ليس لديه الصلاحية للتصرّف خلاف ذلك. وكرّر رفضه النظر في تسريع الانسحاب، وطالب بأن تأخذ المساعدة، وكأنه ينبغي أن يُكافأ على عناده، طابع المنحة وليس القرض. وقال إنه ارتكب خطأ في السَّابق، عندما طلب قرضاً وتعهّد بتسديد كل بنس منه.

---

(11) قام المصريون والإِسرائيليون بتسريب النص الذي أعد في 11 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1978 لمشروع المعاهدة إِلىٰ الصحافة، وهو متاح في Meron Medzini, ed., Israel's Foreign Relations: Selected Documents, 1977-1979, vol. 5 (Jerusalem: Ministry of Foreign Affairs, 1981), pp. 577-81.

## السَّادات عيل صبره

في تلك الأثناء كان كارتر يتصل بالسَّادات في القاهرة، لحثّه على القبول بالملف نفسه. وكان السَّادات مُستثاراً أكثر من المعتاد. وجادل مطولاً بأنه ينبغي عدم إعطاء معسكر الرافضين في بغداد اليد العليا. وهو لا بد أن يُظهر أنه قد حصل على شيء من أجل الفلسطينيين، في غزة على الأقل، قبل أن تكمل إسرائيل الانسحاب المرحلي. وهو سيكون راغباً في تأخير الانسحاب شهوراً قليلة، إذا كان ذلك يسمح بإجراء انتخابات الحكم الذَّاتي الفلسطيني، في الوقت ذاته الذي يعود فيه معظم سيناء. وقال السَّادات بشيء من الارتباك، إنه لن يوافق على المرحلة الأولى من الانسحاب، بدون بدء الحكم الذَّاتي في غزة على الأقل. وأوضح كارتر أنه لا يحبّذ معاملة غزّة بشكل مغاير للضفة الغربية. وقال إنه ينبغي إجراء الانتخابات في كلتا المنطقتين بحلول عام 1979.

كرَّر السَّادات القول بأنه ينبغي أن تتزامن المرحلة الأولى من الانسحاب مع اليوم الذي يبدأ فيه الفلسطينيون حكمهم الذاتي في الضفَّة الغربيَّة وغزّة، أَو مع الأخير على الأقل. واتهم بيغن بمحاولة التأجيل حتى بدء الانتخابات الأَمريكيَّة.

اتصل كارتر بعد ذلك ببيغن في نيويورك، موضحاً أن آفاق الاتِّفاق أصبحت الآن بعيدة تماماً. وردّ بيغن بقوله أن إسرائيل لم تخل بأي وعد برفضها التعجيل بالانسحاب. وما كان لوايزمان أن يوافق أبداً على مثل هذه الفكرة. وعلى أية حال ليس من حق مصر أن تستخدم القرار الإِسرائيلي، كحجة لرفض إرسال سفير إِلىٰ إِسرائيل كما ألمح بطرس غالي. فأعاد كارتر التأكيد أن السَّادات سيلتزم بموافقته على إرسال سفيره في غضون الشهر الأول من الانسحاب المرحلي.

بعد عدة أيام، في 21 تشرين الثاني/ نوڤمبر، هتف بيغن لكارتر ليبلغه أن

الحكومة الإِسرائيلية، قد صوّتت بالموافقة على نص المعاهدة وملحقاتها. وسرّ كارتر بذلك، ولكنّه سأل عن الرسالة المتعلقة بالضفَّة الغربيَّة وغزّة. فأجاب بيغن أن مجلس الوزراء رفض فكرة تحديد تاريخ معيّن في نهاية 1979، لإجراء الانتخابات في الضفَّة الغربيَّة وغزة. وأضاف بأن هناك مشكلات أخرى أيضاً. وأولها أن إِسرائيل تريد أن تحل مشكلة الحصول على منحة من الولايات المتّحدة، للمساعدة في تغطية نفقات الانسحاب من سيناء، وأن إِسرائيل تحتاج ثانياً إِلىٰ ضمانات بشأن النفط، خاصة في ضوء الاضطرابات الجارية في إيران، وهي البلد الذي تحصل منه إِسرائيل عادة على نفطها.

في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر تسلم السفير الأَمريكي في القاهرة هيرمان اليتس، رسالة من السَّادات إِلىٰ كارتر، ينتقد فيها بيغن بشدة لرغبته في الوصول إِلىٰ سلام منفرد فحسب. ووصلت المحادثات إِلىٰ مفترق طُرق. وأصبح الوجود المصري في غزّة أساسياً الآن. وبات من المستحيل القبول بالمادة السادسة من المعاهدة بشأن أولوية الالتزامات، كما أن المادة الرابعة تحتاج إِلىٰ تعديل، بحيث لا يفهم منها أنّها تفرض قيوداً دائمة على القوّات المصرية في سيناء. وقال السَّادات، إنه عندما تنصلت إِسرائيل من وعدها بشأن التعجيل بالانسحاب، فإنَّها قد أخلّت بالمعادلة المتعلّقة بالتبادل المبكر للسفراء. وقال إنه لا يستطيع أن يوافق على إرسال سفيره بعد شهر واحد من الانسحاب المرحلي. وزود السَّادات الأَمريكيين بنص رسالة من 16 صفحة يزمع إرسالها إِلىٰ بيغن.

كان قرار السَّادات أكثر إيجابية بإيفاد رئيس وزرائه، مصطفى خليل، إِلىٰ واشنطن للتشاور مع كارتر. فقد ترك خليل انطباعاً جيداً لدى الأَمريكيين بوصفه رجلاً عاقلاً ومتحدثاً قديراً باسم الجانب المصري. وعند اجتماع خليل بكارتر في الأول من كانون الأول/ ديسمبر، أكد بقوة على أهمية تلازم الانسحاب الإِسرائيلي إِلىٰ الخط المرحلي مع إقامة سلطة الحكم الذَّاتي. كما أراد أيضاً أن

يراجع الفقرة السادسة من المعاهدة. واعترض كارتر على فكرة مراجعة المعاهدة، وإن كان قد اقترح إرفاقها بمذكرات تفسيريَّة.

بعد بضعة أيام اجتمع كارتر مع فريقه الخاص بالشرق الأَوسط، في 4 كانون الأول/ ديسمبر، لاستعراض تفاصيل المقترحات التي حملها خليل معه. وكان كل من كارتر وڤانس توّاقين إِلىٰ معرفة الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبل به السَّادات. وهل يصر على تاريخ محدّد لإجراء الانتخابات في الضفَّة الغربيَّة وغزّة؟ وكان كارتر يفضل صياغة أقل دقة للموعد المحدد، واعتقد أن السَّادات يمكن أن يقتنع ببعض التغييرات التجميليَّة في الألفاظ فيما يتعلَّق بالفقرة السادسة. ولكنه كان مقتنعاً بأن السَّادات سيصرّ على نوع من من العلاقة الصريحة بين تنفيذ اتِّفاق سيناء، وإقامة الحكم الذَّاتي في الضفَّة الغربيّة وغزّة. وأشار بريزينسكي إِلىٰ أن اتِّفاقيات كامب ديڤيد مبهمة بالنسبة لمسألة الربط، ولكن كارتر أجاب بأن السَّادات كان على صواب، في أن الاتِّفاقيات تتضمن درجة ما من الربط[12].

أضاف هاميلتون جوردان رأياً مفاده، أنه لا يمكن أن يساعد كارتر من الناحية السياسية في اللحظة الراهنة، سوى نجاحه في المفاوضات. وعندما تُوقع المعاهدة سيكون كارتر في موقف أقوى لمعالجة قضايا الضفَّة الغربيَّة وغزة. وبدا كارتر راغباً في الإقدام على بعض المجازفات السياسية. وطلب من ڤانس أن يضغط على إِسرائيل بقوة حتى، ولو أدَّى ذلك إِلىٰ خسارته للانتخابات والتأييد اليهودي[13].

---

(12) Ezer Weizman, The Battle for Peace (Bantam Books, 1981), p. 375, يتفق أساساً مع كارتر والسادات، عندما يكتب بأن من السذاجة أن يعتقد أحد بأنه لا توجد رابطة بالمرة بين الاتفاقين. وعلى كل حال، فقد وقع الاتِّفاقان معاً.

(13) Brzezinski, Power and Principle, pp. 277-78.

## ڤانس يتوجه إِلىٰ الشرق الأَوسط

انطلق ڤانس إِلىٰ القاهرة في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر، 1978، وفي ذهنه هدفان واضحان واقتراح جديد. لقد أراد أولاً أن ينجز المفاوضات بشأن نص المعاهدة، وأراد ثانياً أن يتأكّد، أن الرسالة الخاصة بالضفَّة الغربيَّة وغزة، ستذكر تاريخاً محدداً هو نهاية 1979 لإقامة الحكم الذَّاتي، أَو على الأقل لإتمام المفاوضات قبل إجراء الانتخابات.

وكانت فكرة ڤانس الجديدة قد تولّدت من ذهن كارتر، استجابة لقناعته بأن السَّادات سيكون مُصرّاً على نوع من الربط. وكانت اتِّفاقيات كامب ديڤيد قد حدَّدت، أن تُقام العلاقات الدبلوماسيَّة بعد الانسحاب المرحلي من سيناء، ولكنها لم تحدّد الموعد الذي يتم فيه تبادل السفراء. وكان كارتر قد أقنع السَّادات في وقت سابق أن يتم التبادل على الفور، ولكن بعد أن أسقط الإِسرائيليون فكرة التعجيل بالانسحاب، لم يعد الموقف المصري مؤكداً.

وشعر كارتر أنَّه سيكون من المبرّر بالنسبة للسادات، أن يقول بأنه سيقيم العلاقات الدبلوماسيَّة بعد الانسحاب المرحلي، وأن تبادل السفراء لن يتم قبل أن تقام سلطة الحكم الذَّاتي في الضفَّة الغربيَّة وغزة. وكان من المحتمل أن يرحب بهذا الشكل من الربط، ومن المحتم أن يكون ذلك سبباً لشعور بيغن بالرعب.

التقى ڤانس بالسَّادات على انفراد في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر واستعرض الموقف الجديد حول توقيت تبادل السفراء. سُرَّ السَّادات كما كان متوقعاً. وبالمقابل أظهر مرونة فيما يتعلَّق بالقبول بتاريخ مستهدف، بدلاً من تاريخ محدّد لإقامة سلطة الحكم الذَّاتي. كما وافق على أن تبقى الفقرة السادسة من دون تغيير تقريباً، على أن تضاف إليها مذكرة تفسيريَّة، توضح أن هذه المعاهدة، ليست لها الأسبقية على المعاهدات الأخرى التي تكون مصر طرفاً

فيها. وأراد السَّادات أن يُذكِّر أيضاً في الرسالة الجانبية إمكانية البدء بسلطة الحكم الذَّاتي في غزة أولاً، كما أدرج حكماً بشأن تمركز ضبّاط اتصال مصريين في غزَّة، بسبب الدور الإداري السابق لمصر فيها.

ومساء يوم 12 كانون الأول/ ديسمبر، التقى السَّادات وڤانس ثانية لاستعراض ملف المعاهدة بأكمله. وفي هذا الاجتماع، قال السَّادات: إنه مستعد لقبول كل ما جاء في هذا الملف، ولكنه أكَّد أمام ڤانس أنه ذهب إِلىٰ نهاية المطاف. وتمنّى على ڤانس ألاّ يعود إليه ويطلب مزيداً من التنازلات، إذ لم يعد هناك، على حد تعبيره، أية فرصة أخرى لحل وسط. لقد أراد أن تكون الولايات المتّحدة إِلىٰ جانبه في هذه الجولة الأخيرة. قال ڤانس: إنه سيفعل كل ما في وسعه.

كان ڤانس يعي، وهو يتوجّه إِلىٰ إِسرائيل، أن موعد الثلاثة أشهر النهائية لإنجاز المفاوضات يقترب. وكان يتمنى، أن يتم التوصّل إِلىٰ اتِّفاق حول الملف بكامله قبل 17 كانون الأول/ ديسمبر. وعرف أنه ستكون هناك مساومات صعبة في إِسرائيل، ولكن كان لديه تعليمات كارتر الواضحة، بالضغط على الإِسرائيليين بشدَّة.

بدأ ڤانس اجتماعه مع بيغن ورفاقه، باستعراض التطور الأخير في الموقف المصري. وشرح بأنه أقنع السَّادات بإسقاط مطالب تغيير المعاهدة، والموعد المحدد لإقامة الحكم الذَّاتي. بيد أنَّه ستكون هناك بعض المذكرات التفسيريَّة حول الفقرتين الرابعة والسادسة. وتحدَّث ڤانس أيضاً عن فكرة التاريخ المستهدف، وإمكانية الوصول إِلىٰ اتِّفاق حول غزّة أولاً. ثم شرح موقف السَّادات الجديد حول عدم تبادل السفراء، إِلاَّ بعد أن تُقام سلطة الحكم الذَّاتي.

بدا بيغن، المرتاب دوماً بوجود تواطؤ أَمريكي ـ مصري، متوتراً خلال هذا العرض. وعندما أنهى ڤانس عرضه لم يستطع بيغن أن يكتم غيظه. واتهم

السَّادات بالانحراف عن اتِّفاقيات كامب ديڤيد، وخاصة عن وعده بتبادل السفراء بعد الانسحاب المرحلي. ورفض فكرة أن يكون لمصر أي دور خاص في غزّة، وأصرّ على أن إسرائيل لن تقبل أبداً بموعد مستهدف لإنشاء سلطة الحكم الذَّاتي. كما لم ترق له فكرة المذكرات التفسيريَّة. فهي تبدو أنَّها تخفِّف من قوة معاهدة السَّلام، وربما تفتح ثغرات تسمح لمصر بعدم الوفاء بالتزاماتها.

استفاض بيغن بعد ذلك في استعراض جميع التنازلات التي قدّمها، وجميع المخاطر التي يُطلب من إسرائيل أن تُقدم عليها. وقال إن الولايات المتّحدة تساند مصر بصورة غير عادلة، في الوقت الذي كان ينبغي عليها أن تساند إسرائيل.

تمكَّن ڤانس في النهاية، من تهدئة مخاوف إسرائيل حول القضية الضئيلة الأهمية، المتعلِّقة بالمذكرة التفسيريَّة للمادة الرابعة من المعاهدة. وأبدى دايان بعض الاهتمام بفكرة البدء بالحكم الذَّاتي في غزّة أولاً. وأخبر ڤانس على انفراد، أنَّه قد توجد طريقة لجعل إسرائيل تقبل بتأخير تبادل السفراء، إلاَّ أنه ينبغي عدم الإفصاح عن هذه النقطة في رسالة. ينبغي أن يبقى أي تأخير في تبادل السفراء مبهماً إلىٰ ما بعد توقيع المعاهدة، وعندئذٍ يستطيع السَّادات أن يقول ما يشاء. بيد أنه كان من الواضح أن دايان لم يكن يتكلَّم باسم بيغن بشأن هذا الاقتراح.

اضطر ڤانس إلىٰ مغادرة الشرق الأَوسط قبل الموعد المقرّر. فقد اتُخذ القرار بالإعلان عن تطبيع العلاقات مع الصين، وأراده كارتر أن يكون موجوداً في واشنطن في هذه المناسبة. وكان لدى ڤانس ما يكفي من الوقت، لوقفة قصيرة في القاهرة قبل أن يغادر. وهناك أبلغ ڤانس السَّادات بردّ فعل بيغن الغاضب، فابتسم السَّادات تعبيراً عن سروره. وقال ڤانس إنه أعلم بيغن على انفراد، أن الولايات المتّحدة تؤيِّد مصر في موقفها.

وفي طريق العودة إِلىٰ واشنطن، تلقى ڤانس خبراً يفيد أن مجلس الوزراء قد اجتمع وأصدر البيان التالي: «ترفض الحكومة الإِسرائيلية موقف حكومة الولايات المتّحدة وتفسيرها للمقترحات المصرية». وكانت تلك من المرَّات القليلة التي شعر فيها ڤانس بغضب حقيقي. فقد كان يميل إِلىٰ أن تظل المفاوضات هادئة مؤقتاً. وها هي الأمور تصل إِلىٰ طريق مسدود، ولا يمكن عمل شيء آخر في الوقت الحاضر.

## الطريق المسدود

مع اقتراب نهاية عام 1978، كانت آفاق السَّلام في أي مكان من الشرق الأَوسط تبدو قاتمة. إذ لم تكن المحادثات المصرية ـ الإِسرائيلية وحدها تواجه طريقاً مسدوداً، بل كانت إيران أيضاً في حالة غليان. كان نظام الشاه على حافة الانهيار، ولم يكن أحد في واشنطن يعرف كيف يمكن التصرّف حيال ذلك[14].

وطوال الأشهر التالية، تأثر التفكير الأَمريكي بشأن مفاوضات كامب ديڤيد بما كان يجري في إيران. كان ميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة يتغيّر، ومواقف الطرفين المتفاوضين تزداد تصلّباً. وأظهر ردّ فعل إِسرائيل أنَّها أصبحت أشد إصراراً على أن تكون المعاهدة المصرية ـ الإِسرائيلية، مستقلّة عن أية التزامات تخصّ الفلسطينيين. والأكثر من ذلك أن الحصول على النفط المصري، بات ذا أهمية خاصَّة بعد أن جف الإِنتاج الإيراني، الذي كان المصدر الرئيسي لإمدادات النفط إِلىٰ إسرائيل حتى الآن. وكان من شأن مشهد اكتساح المتطرفين الدينيين لنظام حكم موال لأَمريكا في بلد مسلم، أن يهز من قيمة وعود السَّادات على المدى الطويل.

وكانت الولايات المتّحدة، كالعادة، موضع تجاذب من جهات عدّة. فقد

---

(14) انظر Gary Sick, All Fall Down: America's Tragic Encounter with Iran (Random House, 1985), pp. 130-40.

زادت الثورة الإيرانية من أهمية إنجاز مفاوضات السَّلام، بين بيغن والسَّادات بنجاح. ولم تكن معاهدة السَّلام مطلوبة لأغراض استراتيجية فحسب، فكارتر كان بحاجة إِلىٰ انتصار سياسي ليعوِّض الفشل الهائل في إِيران. وفي الوقت نفسه كان كارتر يتعاطف مع حجّة مصر، بأنَّه لا ينبغي لها أن تنعزل عن بقية المنطقة بسبب السَّلام مع إِسرائيل. كما كان يريد، إن أمكن ذلك، أن يستطيع السَّادات الدفاع عن تعامله مع إِسرائيل في مواجهة الأنظمة العربية المعتدلة. وبدا دور مصر المحتمل، كقوة من عوامل الاستقرار في العالم العربي ضرورياً الآن، حيث أضحت إِيران مصدراً جديداً لعدم الاستقرار في المنطقة.

وباختصار كان الدور الأَمريكي في هذه المرحلة من مفاوضات السَّلام، متأثِّراً بصورة بالغة بكل من إِيران والتطورات السياسية الداخلية. وقدمت تطورات الأحداث في إِيران، المبرر العقلاني الاستراتيجي للضغط من أجل استكمال مسيرة كامب ديڤيد، في حين كان جدول الأعمال السياسي يذكر كارتر، بأنه سرعان ما يتوجب عليه أن يحول اهتمامه إِلىٰ أمور أخرى، وتحديداً إعادة ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة. وكان بحاجة إِلىٰ نجاح دراماتيكيٍّ وسريع، وإِلاَّ فإنه سيضطر إِلىٰ التراجع عن الانغماس بأكثر من ذلك في المفاوضات، ويأمل ألا يتهمه الناخبون بأنَّه أضاع فرصة لتحقيق السَّلام بين إِسرائيل وأكبر بلد عربي. وكان كارتر قد استثمر الكثير من رصيده في عمليَّة السَّلام حتى ذلك الحين، وهذا ما جعله يعقد العزم على القيام بمحاولة أخيرة من أجل التوصل إِلىٰ اتِّفاق.

## التوجّه إِلىٰ المجازفة

أمضى ڤانس، بعد عودته إِلىٰ واشنطن في منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر 1978، عطلة نهاية الأسبوع في كامب ديڤيد مع كارتر، لمناقشة جدول أعمال السياسة الخارجيَّة لعام 1979. وكان الرئيس يشعر أن الأمور تتداعى في الشرق الأَوسط، كما أن التعامل مع تلك المنطقة أضحى أثقل أعبائه السياسية،

ومستنفداً للوقت على نحو لا يصدّق. ولكن المخاطر كانت شديدة، إلىٰ درجة أنه لا يمكن ترك المفاوضات تفشل. وعزم كارتر «على التحرك بقوة تجاهها، وعدم تأجيل المناقشات الصعبة، «حتى ولو كانت تُكلفنا الكثير على صعيد السياسة الداخلية»[15].

في 23 كانون الثاني/ يناير، 1979، بعث بريزينسكي بمذكرة إلىٰ الرئيس، يفصح فيها عن مخاوفه بشأن القضية العربية ـ الإسرائيلية، وأورد فيها: إن الأحداث قد تجعل انتهاجنا لمثل هذه الاستراتيجية صعباً، ولكنني على قناعة راسخة أن علينا، من أجل مصلحة الحزب الديمقراطي، أن نتجنّب موقفاً نعمل فيه باستمرار على تأجيج أكثر المشكلات استثارة، بالنسبة للجالية اليهودية الأَمريكيَّة (الضفة الغربية، الفلسطينيون، منظّمة التّحرير الفلسطينية) بدون تحقيق أي اختراق باتجاه الحل. ولا أعتقد أنّنا، في السنة الانتخابية القريبة، سنقنع الإسرائيليين بأن لدينا عليهم نفوذاً ذا شأن، وخاصة حول قضايا كهذه... لم يبق أمامنا إلاّ القليل من الوقت[16].

في السادس من شباط/ ڤبراير كتب كارتر إلىٰ كل من بيغن والسّادات، يسألهما الموافقة على اللقاء في واشنطن، في اجتماع يضم دايان ومصطفى خليل وڤانس. ولسوف تبدأ المحادثات في 21 شباط/ ڤبراير وتعقد في كامب ديڤيد.

## محادثات كامب ديڤيد

قام فريق الشرق الأَوسط، تحضيراً لمحادثات كامب ديڤيد، بواحدة من عمليات التقييم الدورية التي يجريها. وبدا من الواضح أن كارتر لا بد أن يعالج بعض الموضوعات مباشرة مع بيغن والسّادات. وكان العرب والإسرائيليون

---

(15) Jimmy Carter. Keeping Faith: Memoirs of a President (Bantam Books, 1982), p. 412.

(16) مذكرة مرفوعة من بريجينسكي لكارتر، 23 كانون الثاني/ يناير 1979.

معاً، يخشون أن تضل الولايات المتّحدة طريقها. كان النجاح الوحيد المحتمل لكارتر في ميدان السياسة الخارجيَّة، هو معاهدة سلام مصرية ـ إسرائيلية. وتعرف كلتا الدولتين، أن الولايات المتّحدة تحتاج إلىٰ نجاح بعد إيران، واستخلصت إسرائيل، أن كارتر لن يقاتل بعنف من أجل الضفَّة الغربيَّة.

أدرك كارتر أنه ينبغي أن يجتمع ثانية بالزعيمين المصري والإسرائيلي. وفيما كان يبحث عن أفكار جديدة، وجد أن السَّادات لا يرغب في الحديث عن الضفَّة الغربيَّة. وتكهن الرئيس أمام مستشاريه في شؤون الشرق الأوسط أن السَّادات، في الحقيقة «لا يلقي بالاً إلىٰ الضفَّة الغربيَّة»؛ وإنما هو أكثر اهتماماً بغزّة. فإذا ما أسقط اهتمامه بالضفَّة الغربيَّة، فإنه يستطيع أن يحصل على معاهدة منفردة مع إسرائيل، ويحصل على شيء ما في غزّة، ويخرج حسين.

وأعلن كارتر بوضوح أنه لا يرغب في مواجهة علنية مع إسرائيل. هذا وقت التقدم في المفاوضات بمجملها، مع ترك التفاصيل كي تُحل فيما بعد. واعترف كارتر بأنَّه يتحمّل بعض الملامة عن تحريض السَّادات على ربط تبادل السفراء مع إقامة الحكم الذَّاتي، ولكن ينبغي على السَّادات الآن أن يتخلَّى عن هذه المطالبة بالربط. وقال كارتر أيضاً إن هناك خطأين ارتُكبا في كامب ديڤيد. لقد جرى الكثير من التأكيد على توقيت تبادل السفراء، وما كان ينبغي على السَّادات أن يوافق على التفاوض بديلاً عن الملك حسين، إذا كان الأردن قد رفض الانضمام إلىٰ المفاوضات.

بدأت الجولة الثانية من محادثات كامب ديڤيد في 21 شباط/ فبراير. وكان ڤانس ودايان وخليل أبرز المشاركين يصاحبهم عدة مستشارين. وتابع خليل إصراره على أن مصر لا تستطيع أن تنعزل، وخاصة مع ما يجري من اضطراب في إيران. وينبغي أن تكون أية معاهدة قابلة للدفاع عنها أمام الرأي العام العربي المتعقل. وفيما يتعلَّق بالتفاصيل، أظهر خليل بعض الاهتمام بأن

تجري الانتخابات في غزّة فقط، وألمح إلىٰ أن تبادل السفراء لا يحتاج بالضرورة أن يكون مرتبطاً بالتطورات في الضفَّة الغربيّة وغزّة.

كان الهامش المتاح لدايان للتفاوض ضئيلاً، وكرّر القول إن على ڤانس أن يتعامل مباشرة مع بيغن في القضايا الأساسية. ولكنه ألمح إلىٰ أن إسرائيل يمكن أن تكون قادرة على تقديم بعض المبادرات الفردية تجاه الفلسطينيين، وهي نقطة ألحّ عليها المصريون بشدَّة.

بدت المحادثات على هذا المستوى لا تبشّر بالكثير. ففيما كان لدى مصطفى خليل سلطة التفاوض، كان دايان يفتقر إلىٰ ذلك. وهكذا دعا كارتر بيغن للانضمام إلىٰ المحادثات. وفي 27 شباط/ فبراير رفض مجلس الوزراء الإسرائيلي توصية دايان، بأن يحضر رئيس الوزراء المحادثات؛ بدعوى أنه لا ينبغي على بيغن، أن يشارك في اجتماع قمة مع مصطفى خليل، بل مع السَّادات فقط. اغتاظ كارتر من هذا القرار، وعزم على أن يطلب من بيغن الحضور إلىٰ واشنطن للقاء معه. وكانت الأمور تبدو متجهة إلىٰ ذروتها.

## كارتر وبيغن في واشنطن

في 28 شباط/ فبراير 1979 دعا كارتر كبار مستشاريه، وهم نائب الرئيس وولتر مونديل، وڤانس، وبريزينسكي، وهاميلتون جوردان، للاجتماع به تحضيراً للقائه مع بيغن. وقال بريزينسكي بصراحة إن إسرائيل تبدو راغبة في سلام منفرد، ولا ترغب في أن يعاد انتخاب كارتر. ووافقه جوردان على هذا. واستخلص مونديل من ذلك، أنه ينبغي على كارتر لهذا ألا يواجه بيغن، وألاَّ يتولّى الأمور بنفسه، ويدعها تأخذ مسارها الطبيعي(17).

---

(17) انظر Zbigniew Brzezinski, Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977-1981 (Farrar, Straus and Giroux, 1983), p. 279. يعتقد بريجينسكي أن إيران جعلت من المستحيل على كارتر أن يتنحى جانباً، فهو يقول «إن السماح بضياع اتّفاقات كامب ديفيد يعني تحويل نصر إلىٰ كارثة، بما في ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة=

عقدت الجلسة الأولى بين كارتر وبيغن يوم الجمعة في الثاني من شباط/ فبراير 1979. بدأ بيغن كلامه بمطالعة قوية، مفادها أنه ينبغي على الولايات المتّحدة أن تساعد إسرائيل، لأنها وحدها التي تعترض الطريق أمام استيلاء السوفييت على الشرق الأَوسط برمته. وتابع بأن إسرائيل تستطيع المساعدة في الحيلولة دون هيمنة الشيوعيين على السلطة في العربية السعودية، واشتط في القول إِلىٰ حد عرضه على الولايات المتّحدة منحها قاعدة جوية في سيناء، كان قد وعد من قبل بإعادتها إِلىٰ مصر. ولم يكن لأي من هذه الملاحظات تأثير يُذكر على كارتر.

وانتقل بيغن بعد ذلك إِلىٰ القضايا المعلقة في المفاوضات. وقال إن المحادثات تواجه أَزمة عميقة. والتفسيرات الأَمريكيَّة للمادة السادسة بشأن أولوية الالتزامات، تعادل جعل السَّلام بين مصر وإِسرائيل متوقفاً على إنجاز سلام شامل في المنطقة. ومثل هذا الربط سيسمح لمصر بأن تستخدم أية ذريعة لتمزيق المعاهدة. وأضاف بيغن بأنَّه متأكّد أن أحد زعماء مصر القادمين سيوصي بمثل ذلك. وقال: إن مذكرات تفسيريَّة لن تكون مقبولة. ولا بدّ أن يبقى نص المعاهدة دون تغيير سواء رضي السَّادات بذلك أم لم يرض.

وأثار بيغن بعد ذلك، اعتراضات على الرسالة الجانبية التي تعالج الضفة الغربية وغزّة. وقال: إنَّها تنطوي على خروج عن اتِّفاقات كامب ديڤيد. وليس هناك سبب يدعو إِلىٰ فصل الضفَّة الغربيَّة عن غزة، كما يريد السَّادات الآن،

= للشرق الأَوسط ككل». وكان كارتر في ذلك الوقت قد خلص أيضاً إِلىٰ أن كل ما يمكن تحقيقه هو سلام منفصل، تعقبه مفاوضات مطولة بشأن الضفَّة الغربيَّة وغزة. Carter, Keeping Faith, p. 413. وكان بريجينسكي قد ذكر في مذكرة مرفوعة إِلىٰ كارتر حررت في 28 شباط/ فبراير 1979 أن بيغين يعتقد بأنه يستطيع تحمل الفشل وأن كارتر لا يستطيع ذلك. «إنه يعتقد أن حقائق السنة الانتخابية ستغل أيدينا في المفاوضات بشكل متزايد». وكان من الواضح أيضاً إنه يتعين على الولايات المتّحدة أن تكون سخية جداً في معونتها لحمل إِسرائيل على التزحزح عن موقفها بشأن القضايا المتبقية في المعاهدة، فقد أصبحت القضايا الثنائية حينئذ على نفس القدر من الأهمية كالخلافات المصرية الإِسرائيلية.

ولكن إذا كانت مصر مستعدة للتخلي عن كل اهتمام بالضفَّة الغربيَّة، فيمكن لإسرائيل أن تنظر في مناقشة مسألة غزّة وحدها مع مصر. ولكن غزّة لن تكون عندئذٍ سابقة لما يمكن عمله فيما بعد في الضفَّة الغربيَّة.

وكان الاعتراض الآخر في قائمة اعتراضات بيغن، فكرة تمديد تاريخ مستهدف لانتخابات سلطة الحكم الذَّاتي. فإذا لم يتم الوفاء بهذا التاريخ لسبب ما، فإن إسرائيل قد تتهم بانتهاك المعاهدة مع مصر، وقد تنكث مصر عندئذٍ ببعض التزاماتها. إن إسرائيل لا يمكن أن تقبل بهذا الربط ما بين المعاهدة، ومستقبل الضفَّة الغربيَّة وغزّة.

وأخيراً تحوّل بيغن إلىٰ مسألة النفط، وقال إنه منذ توقيع اتِّفاقيات كامب ديڤيد، فقدت إسرائيل إمكانية الحصول على نفط إيران، وإسرائيل تحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلىٰ ضمان أكيد من كل من مصر والولايات المتّحدة بتلبية احتياجاتها من النفط. وإذا رفضت مصر ذلك فإن إسرائيل لن تجلو عن حقول النفط في سيناء.

كان كارتر محبطاً جداً من هذا اللقاء. إذ لم يكن يبدو أي مخرج. ومع هذا فقد بدا ڤانس مستعداً لمواصلة المحادثات، على مائدة الغداء في وزارة الخارجيَّة.

استغرق ڤانس وفريقه بعض الوقت، لوضع صياغة جديدة للمادة السادسة والتاريخ المستهدف للانتخابات في الضفَّة الغربيَّة وغزّة. وكان أبرز التغييرات هنا، ربط التاريخ المستهدف باستكمال المفاوضات بين مصر وإسرائيل، وليس بإجراء الانتخابات فعلياً. وفي الوقت نفسه عقد كارتر اجتماعاً مع كبار مستشاريه، حيث طرح إمكانية سفره إلىٰ الشرق الأوسط، للوصول بالمفاوضات إلىٰ خاتمة درامية. ورحّب هاميلتون جوردان بشكل خاص بهذه الفكرة. وفيما بعد وصف كارتر نفسه هذا الاقتراح، بأنه «ناجم عن اليأس»[18]. وفي المساء عقد كارتر مع بيغن اجتماعاً آخر منفرداً وغير مثمر.

(18) Carter, Keeping Faith, p. 416.

صباح يوم الأحد في الرابع من آذار/ مارس تقرَّر أن تعد الجلسة الأخيرة بين الزعيمين. وقد اجتمع الجانبان على خلفية رسالة جاءت من السَّادات، وفيها يقول بأنه يخطط للذهاب إِلىٰ واشنطن لإدانة بيغن على تصلّبه. وكان كارتر قد بدأ يفكّر أن أفضل طريقة للتقدم بالنسبة له، أن يذهب إِلىٰ الشرق الأَوسط، إذ أنه لم يكن ليرحب، بأن يخطف السَّادات منه الأضواء في واشنطن، بالإدلاء بإدانات طنانة ضد إِسرائيل. لذا فقد بذلت الجهود لحل بعض القضايا، وبالتالي تبرير الرحلة التي سيقوم بها الرئيس إِلىٰ المنطقة.

مما أثار بعض الدهشة، صباح الأحد كان بيغن رائق المزاج بعض الشيء صباح الأحد، وعرض ڤانس الصياغات الجديدة للمادة السادسة، وبعد مناقشة قصيرة باللغة العبرية بين أعضاء الوفد الإِسرائيلي، قدّم بيغن اقتراحاً بتغيير طفيف في الصياغة، كما وافق أن يسعى للحصول على موافقة حكومته، مشترطاً أن تسحب الولايات المتّحدة رسمياً اقتراحها القانوني السابق حول المادة السادسة. وبالمثل قال بيغن إن الاقتراح الأَمريكي الجديد بشأن تحديد تاريخ مستهدف لإتمام المفاوضات حول الحكم الذَّاتي، هو اقتراح جاد وسيكون محط أنظار أعضاء حكومته.

وبقيت مشكلة إمدادات النفط، بالإِضافة إِلىٰ توقيت تبادل السفراء. وألمح كارتر، إِلىٰ أنه سيعالج الموضوعين مباشرة مع السَّادات، للوصول إِلىٰ حل مُرضٍ لكليهما. وكان من دواعي دهشته أن وجد بلاده وإِسرائيل أصبحتا متفقتين على معظم القضايا. وبدا أن السبب لا يعود إِلىٰ اقتناع بيغن بمنطق كارتر بقدر ما يعود إِلىٰ الصياغات الأَمريكيَّة الجديدة، التي ذهبت إِلىٰ أبعد مدى ممكن، حتى تتغلَّب على الشكوك الإِسرائيلية. ولا بد أن بيغن قد تأكّد أن الوقت قد حان، للإطباق على الصفقة الثنائية مع السَّادات.

ما إن انفض الاجتماع، حتى بعث كارتر برسالة إِلىٰ السَّادات يبلغه فيها أنّه تم إحراز بعض التقدّم في المباحثات، وأنه يريد ألا يدلي السَّادات بأي

شيء، علناً، وألا يلزم نفسه بشكل خاص بالمجيء إِلىٰ واشنطن. وقال الرئيس إنه في حقيقة الأمر يفكر في القيام برحلة إِلىٰ الشرق الأَوسط في غضون الأيام القليلة القادمة.

وفي اليوم التالي، 5 آذار/ مارس 1979، وافق مجلس الوزراء الإِسرائيلي على جميع المقترحات الأَمريكيَّة الجديدة. وشعر كارتر الآن أن النجاح بات في متناول اليد، وأن رحلته إِلىٰ الشرق الأَوسط ستثمر اتِّفاقية للسَّلام ودفعة سياسية هو بأمسّ الحاجة إليها.

وقرّر كارتر على الفور، أن يبعث بريزينسكي إِلىٰ القاهرة لمقابلة السَّادات. وكان يريد من مستشاره أن يجري مراجعة استراتيجية واسعة مع الرئيس المصري، ويحيطه علماً بالمقترحات الجديدة ويلتمس منه تأييدها، وأن يخبر السَّادات «بصورة خاصة جداً أن الوضع السياسي الداخلي للرئيس يزداد صعوبة، بل وإن بيغن يرغب في أن يُهزم الرئيس»[19].

التقى بريزينسكي مع السَّادات، في السادس من آذار/ مارس وسلّمه رسائل الرئيس. وأوضح السَّادات أن الصياغات الجديدة لا تسبّب مشكلة بالنسبة له. ولكنه كان عازفاً عن فكرة إيفاد سفير إِلىٰ إسرائيل بعد الانسحاب المرحلي. وبعد ذلك أخبر السَّادات بريزينسكي بـ «سلاحه السرِّي» البالغ الأهمية ـ اقتراح يمكن لكارتر أن يبلغه إِلىٰ بيغن، لبناء خط أنابيب للنفط يمتد من حقول سيناء مباشرة إِلىٰ إسرائيل. ووصم السَّادات الإِسرائيليين بالبلاهة لتجاهلهم اقتراحه بشأن غزّة، وقال إنه سيفعل كل ما في وسعه من أجل أن

(19) Brzezinski, Power and Principle, p. 282 لم يتذكر كارتر في مقابلة أجريت معه في 22 أيار/ مايو 1985 أنه بعث بأي رسالة من هذا القبيل إِلىٰ السادات. وتذكر بريجينسكي أنه في مقابلة أجريت معه في 3 حزيران/ يونيو 1985 بشيء من التفصيل محادثته مع كارتر. ونظراً لأن بريجينسكي كان يحمل رسالة «سياسية» من كارتر إِلىٰ السادات، فإن فانس لم يعترض على ذهابه إِلىٰ القاهرة.

تحقّق زيارة كارتر نجاحاً كبيراً. وأضاف أن المعاهدة ينبغي أن توقّع أثناء وجود كارتر في الشرق الأَوسط. وإذا ما سار كل شيء على ما يرام، فإن السَّادات قد يدعو بيغن إِلىٰ القاهرة من أجل التوقيع. وكان كارتر سعيداً جداً بهذا الاحتمال.

## كارتر يتوجه إِلىٰ الشرق الأَوسط

عند وصول كارتر إِلىٰ القاهرة في السابع من آذار/ مارس 1979، كان لديه الكثير من الأسباب التي تجعله يعتقد أن رحلته ستتوج بالنجاح. فقد كان كلام السَّادات يفيد بأنه يفوض كارتر تفويضاً مطلقاً للتفاوض مع إِسرائيل، بشأن النص النهائي للمعاهدة[20].

أمضى كارتر الكثير من الوقت في مصر، وهو يحتفل بالعلاقات الوثيقة بين مصر والولايات المتّحدة. وكان السَّادات قد هيأ عرضاً مثيراً يتضمن رحلة بالقطار إِلىٰ الإسكندرية، كشفت للرئيس الأَمريكي عن جماهير غفيرة وأكثر ودّاً مما تعود على رؤيته في وطنه.

وقبل أن يغادر كارتر بوقت قصير متوجهاً إِلىٰ إِسرائيل، اجتمع ووزير خارجيَّته ڤانس مع السَّادات، وكبار مستشاريه في استراحة المعمورة في الإسكندرية. وتعهد كارتر بأن يحقّق لمصر أفضل اتِّفاق ممكن أثناء وجوده في إِسرائيل، وكان يتكلم وكأنَّه يمسك بيده تفويضاً من السَّادات. وعندما تصبح المعاهدة حقيقة واقعة، فإِن الولايات المتّحدة ومصر تستطيعان التخطيط لبناء

(20) كان كارتر قد اتصل بالسادات هاتفياً في 5 مارس ليخبره بزيارة بريجينسكي، ووعده السادات بأن تحقق رحلة الرئيس نجاحاً كبيراً. وشعر كارتر بأن لديه ضماناً من السادات بأن المفاوضات لن تفشل بسبب أي خلافات أَمريكيَّة مصرية. وكما كتب كارتر فيما بعد «مرة أخرى، أردت أن يحقق بيغين ما يريده بشأن عبارات معينة، واعتمدت على السادات في أن يبدي مرونة بشأن الصياغة وأن ينظر نظرة بعيدة إِلىٰ الآثار المترتبة على الاتِّفاق: Carter, Keeping Faith, p. 417.

علاقة مباشرة «واسعة النطاق» بين الحكومتين، في الميدانين العسكري والاقتصادي. وأعرب كارتر عن أمله في أن يقوم القطاع الخاص الأَمريكي، بالاستثمار في مصر بعد توقيع معاهدة السَّلام. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك وعد كارتر باستخدام أقصى نفوذه لحمل الأردن والعربية السعودية على مساندة المعاهدة التي باتت حقيقة واقعة[21].

وفيما كان الرئيسان كارتر والسَّادات يتبادلان التهاني على تحقيق السَّلام، كان المسؤولون في وزارة الخارجيَّة المصرية يشعرون بالقلق. كانوا ما يزالون يرغبون أن يقنع كارتر الإِسرائيليين بالقيام بإِيماءات من جانب واحد تجاه الفلسطينيين، وكذلك يأملون في أن توافق إِسرائيل على شكل ما من أشكال المركز الخاص لمصر في غزّة. كذلك أرادوا بعض التعديلات الطفيفة في المعاهدة، تتضمَّن استبدال كلمة لا يتقبلونها بالمذكرات المتعلِّقة بالمادة السادسة. ووعد كل من كارتر وڤانس بأن يفعلا ما بوسعهما.

وصل كارتر إِلىٰ إِسرائيل مساء يوم السبت العاشر من آذار/ مارس 1979، وتوجه على الفور إِلىٰ القدس لحضور عشاء خاص مع بيغن. ومما أثار دهشة كارتر أن مضيفه أوضح بجلاء، أنَّه لا توجد فرصة لإِتمام المفاوضات، وتوقيع معاهدة السَّلام خلال وجوده في منطقة الشرق الأَوسط. غضب الرئيس الأَمريكي، وانتابه الشك بأن بيغن يريد له أن يفشل. وكان بيغن يدافع عن الإِجراءات، وقال إِنه لا بد أن تُتاح الفرصة للكنيست كي يناقش الاتِّفاق، قبل أن يصبح بالإِمكان توقيعه. وذكّر كارتر مضيفه بأن ذلك لم يكن ضرورياً بالنسبة لاتِّفاقيات كامب ديڤيد، ولكن بيغن لم يتزحزح عن موقفه.

لم يكن كارتر يتعاطف مع بيغن في أحسن الأحوال. لقد كانت بداية سيئة

---

(21) عقد كارتر أثناء وجوده في القاهرة اجتماعاً متوتراً مع جون وست سفيره في المملكة العربية السعودية. وقال له بعبارات لا لبس فيها أنه قد خاب أمله في السعوديين، وأمره بأن يكون قاطعاً في إخبار ولي العهد فهد بأنه يتوقع تأييداً سعودياً في المستقبل.

لبضعة أيام صعبة. فالمزاج المتفائل في القاهرة حل محله في القدس شكوك واتهامات متبادلة. وبدا ثانية، في تلك الأجواء، أن فرصة السَّلام يمكن أن تضيع.

وفي يوم الأحد، 11 آذار/ مارس، التقى كارتر وبيغن مع وفديهما بالكامل. وبدأ كارتر باستعراض السيناريو المفضل لديه. المفاوضات حول المعاهدة ينبغي أن تنجز خلال اليوم التالي أَو نحو ذلك؛ ولسوف يتوجه السَّادات إِلىٰ القدس للتوقيع؛ ثم ينتقل كل من بيغن، والسَّادات، وكارتر إِلىٰ القاهرة معاً من أجل احتفال آخر بالتوقيع.

وسرعان ما صب بيغن ماء بارداً على فكرة الرئيس. وشرح قائلاً: إِن مجلس الوزراء سيتداول حول الأمر برمّته. وبعد ذلك يتعيّن أن يصوت الكنيست قبل أي، توقيع على وثيقة بمثل أهمية معاهدة السَّلام. وكل هذا يستغرق أسبوعين على الأقل. وبعد ذلك طلب بيغن أن يستمع إِلىٰ الاقتراحات المصرية الجديدة.

لم ترق صياغة المذكرات المقترحة بشأن المادة السادسة للسادات ومستشاريه. وكانت تلك المذكرات قد أُدرجت بناء على رغبة السَّادات في تصوير المعاهدة المصرية ـ الإِسرائيليَّة بوصفها جزءاً من السَّلام الشامل الذي نصّت عليه اتِّفاقيات كامب ديڤيد. ومن أجل هذه الغاية توضح المذكرات أن المادة السادسة من المعاهدة، لا تتعارض مع إِطار السَّلام المتفق عليه في كامب ديڤيد، وأنه ينبغي ألا يُنظر إِلىٰ المعاهدة على أَنَّها الأولوية على المعاهدات الأخرى التي يلتزم بها الطرفان. ونصَّت هذه المذكرات، تلبية لاهتمامات إِسرائيل، على أن هذه الأحكام «لا تنتقص» من فحوى المادة السادسة التي تفيد في جوهرها أن أحكام المعاهدة المصرية ـ الإِسرائيليَّة، سوف تحترم دون الالتفات إِلىٰ ما تتخذه أطراف أخرى من إِجراءات، حتى ولو نشأ تناقض مع التزامات أخرى.

انزعج المصريون من عبارة «لا تنتقص»؛ ولهذا اقترح كارتر أن توافق إِسرائيل على إِحلال العبارة التالية: «لا يفسر ما سبق (المذكرات الخاصَّة بالمادة السادسة) على أنه يتناقض مع أحكام المادة السادسة». ولم يكن هناك أي خلاف جوهري من وجهة النظر الأَمريكيَّة. فالمقصود هو أنه ينبغي ألا ينظر إِلىٰ مذكرات المادة السادسة على أنها تغيير في فحوى المعاهدة. وقال كارتر أيضاً أن مصر تصر على وجود ضبّاط اتصال في غزّة، للمساعدة على التحضير للحكم الذاتي هناك. ومرّر ڤانس بعد ذلك على الحاضرين النَّص الجديد للمذكّرات الخاصة بالمادة السادسة والرسالة المتعلقة بالضفَّة الغربيَّة وغزّة.

أجاب بيغن ببرودة شديدة أن الولايات المتّحدة وإِسرائيل سبق ووافقتا على صيغة المذكّرات عندما كانتا مؤخراً في واشنطن. ومن حق السَّادات أن يعترض، ولكن بيغن لن يتزحزح. ورفض بيغن الصياغة الجديدة وقال إِنه يتوقع من كارتر أن يتمسّك بالنَّص الذي تم وضعه في واشنطن. وأضاف إِن عبارتي «لا تنتقص من» و«غير متناقض مع» مختلفتان اختلافاً بيِّناً، وإِن المادة السادسة هي جوهر المعاهدة؛ وبدونها تصبح المعاهدة وثيقة زائفة، لا يمكن لإِسرائيل أن توقِّع عليها. وعند نقطة من نقاط النقاش، قال: إِنه إِذا استخدمت عبارة «غير متناقض مع» عوضاً عن «لا تنتقص من» فإِن ذلك يعني أن مصر، يمكن أن تشن حرباً في الوقت الذي ترتبط فيه بمعاهدة سلام مع إِسرائيل.

سأل كارتر عندئذ ما إِذا كان لدى بيغن اقتراحات مضادة يطرحها، فأجاب بيغن بالنفي. وقال: إِنه متمسك بما تم الاتِّفاق عليه في واشنطن. وانتقل بيغن إِلىٰ توجيه نقد مستفيض للمذكرة الجديدة بخصوص الفقرة الثانية من المادة السادسة. وقال إِنه وافق في واشنطن على أن يرد في المذكرة المتعلِّقة بتلك المادة، أنَّها لا ينبغي أن تفسّر على أنها تتعارض مع إِطار السَّلام في الشرق الأَوسط المتفق عليه في كامب ديڤيد. وقد أراد السَّادات أن يضيف أن كامب ديڤيد تدعو إِلىٰ «سلام شامل» وهو ما تفعله في حقيقة الأمر. وقال بيغن إِن

السَّادات يبحث من خلال إِضافة هاتين الكلمتين («سلام شامل») عن مبرِّر لانتهاك المعاهدة مع إِسرائيل، بجعلها مشروطة بعقد الدول العربية الأخرى أيضاً لاتِّفاقيات سلام مع إِسرائيل. وقال إِن سورية تستطيع حينئذ أن تجعل المعاهدة لاغية، وباطلة عن طريق رفض التفاوض.

وعند الظهيرة حول بيغن قدراته الانتقادية المؤشرة إِلىٰ الرسالة الجديدة المتعلقة بالضفَّة الغربيَّة وغزّة. واعترض بشدَّة على احتمال تنفيذ الحكم الذَّاتي في غزّة أولاً. كما رفض الموافقة على وجود ضبّاط اتصال مصريين هناك. وبعد ذلك اعترض ربما للمرة العاشرة على استخدام مصطلح الضفَّة الغربيَّة، مُلقياً على الرئيس الأَمريكي درساً في عدم صحة المصطلح من الناحيتين الجغرافية، والتاريخية وأهمية استخدام كلمتي «يهودا والسامره». وقال بيغن إِنه لن يوافق على مناقشة موضوع غزّة وحدها مع مصر، إِلاَّ إِذا تخلى السَّادات تماماً عن اهتمامه بهاتين المنطقتين.

وبعد استراحة قصيرة لتناول طعام الغداء، استؤنفت المباحثات في الساعة الثالثة بعد الظهر. وحاول كارتر أن يستعيد ثقة بيغن بالوعد بتقديم ضمانة أَمريكيَّة لتزويد إِسرائيل بالنفط. وقال أيضاً: إِنه واثق أن باستطاعته إِقناع السَّادات بتبادل السفراء عقب الانسحاب المرحلي إِذا ما عجلت إِسرائيل بالانسحاب كما اتفق عليه أصلاً في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر المنصرم. وقال أيضاً إِن الولايات المتّحدة ستوقع مذكرة تفاهم مع إِسرائيل عن الخطوات التي تتخذ إِذا ما انتهكت مصر المعاهدة.

وعند الانتقال إِلىٰ العلاقات الثنائية الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيليَّة، أكّد كارتر أن البلدين شريكان متساويان. وأضاف بأن ما قدمته بلاده من أجل إِسرائيل، أكثر بكثير مما قدَّمت إِسرائيل من أجل الولايات المتحدة. وكان بيغن يكرِّر دوماً على أسماع الأَمريكيين ما قدمته إِسرائيل لبلادهم، وهو ما لم يكن كارتر يؤمن به حقيقة. وقال إِن إِسرائيل ذخر استراتيجي هائل للولايات المتّحدة، وخاصة

إذا كانت في حالة سلام مع مصر، وهي الصديق الإقليمي الكبير الآخر لبلاده. وبهذه الكلمات المشجعة استحثَّ كارتر الإِسرائيليين على محاولة العثور على كلمات، لحل النِّزاع حول المادة السادسة، وهو ما حصل في نهاية الأمر.

وخلال جلسة ما بعد الظهر أخبر بيغن كارتر أن الحكومة الإِسرائيليَّة سوف تجتمع في المساء، لاتخاذ القرارات الرسمية المتعلِّقة بالمسائل قيد المناقشة. وعندئذٍ يمكن لڤانس أن يذهب إِلىٰ القاهرة، ويستطيع كارتر أن يغادر إِلىٰ بلاده. وفي غضون أسبوعين سيكون الإِسرائيليون، إِذا ما جرى كل شيء على ما يرام، مستعدين لتوقيع المعاهدة.

أجاب كارتر بأن ڤانس لن يذهب إِلىٰ القاهرة. فالموقف المصري بات معروفاً للأَمريكيين. إِنهم جاهزون لإنجاز المفاوضات الآن. أجاب بيغن بأنه مُتعَب للغاية. وأنه ينبغي فضّ الاجتماع الآن. ومرة أخرى شعر الأَمريكيون أن بيغن كان يتعمد الحيلولة دون أن يجني كارتر ثمار رحلته إِلىٰ الشرق الأَوسط، والتي كان يُعلّق عليها آمالاً كبيرة.

وقبل أن ينفضّ الاجتماع بقليل، ناشد كارتر بيغن ثانية كي يحاول الوصول إِلىٰ اتِّفاق في اليوم التالي أَو قرابة ذلك. فأجاب بيغن بأن السماء لن تسقط على الأَرض إِذا لم يتم التوصل إِلىٰ اتِّفاق.

وفي صباح اليوم التالي، اجتمع كارتر وبيغن ومستشاروهما ثانية في الساعة العاشرة والثلث صباحاً. وكان مجلس الوزراء منعقداً طوال الليل، ولم ينفضّ إِلاَّ في الساعة الخامسة والنصف صباحاً. وبدا الإِسرائيليون مرهقون. وبدأ كارتر الحديث عن المكاسب الاستراتيجية التي ستعود على إِسرائيل من جراء السَّلام مع مصر. وقال إِن العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيليَّة ستصبح أقوى بكثير، وإِن بلاده ستكون أكثر استعداداً لتقديم المساعدات إِذا ما انعقد السَّلام. وقال: إِن مصر وإِسرائيل، تستطيعان العمل معاً للحيلولة دون انتشار ذلك

النمط من الراديكالية، الذي ظهر في إيران إلىٰ سائر المنطقة. وإذا ما ضاعت فرصة السَّلام الآن فسيكون من الصعب استعادتها.

أقر مجلس الوزراء الإسرائيلي بشكل أساسي الصياغة الجديدة للمذكّرات المتعلّقة بالمادة السادسة، وكان كارتر سعيداً بذلك، ولكن المجلس رفض بإصرار، إعطاء مصر أي وضع خاص في غزّة. وقال كارتر إنه سيكون من الصعب على مصر أن تقبل هذا الرفض. وناشد بيغن أن يعيد النظر في الأمر، ولكن بيغن رفض ذلك.

كان من المقرّر أن يعقد ڤانس جلسة أخرى مع الوفد الإسرائيلي بعد ظهر الاثنين 12 آذار/ مارس وأمل كارتر أن تُحل المشكلات المتبقية حول غزّة، والنفط، وتوقيت الانسحاب من سيناء، وتبادل السفراء.

افتتح بيغن الاجتماع بقوله: إن مجلس الوزراء عقد جلسة دامت ساعتين، وقرَّر إعادة تأكيد موقفه من جميع القضايا. لن يكون ثمة أية تغييرات من جانب إسرائيل. وقال إن إسرائيل تحتاج إلىٰ وعد مصري قطعي ببيعها 2,5 مليون طن سنوياً من النفط. وأضاف أنه يوافق على النظر في الاقتراح المصري، ببدء محادثات الحكم الذّاتي في غزّة، إلاَّ أن هذه المسألة لن تدرج في الرسالة الجانبية. ولن يرد ذكر لضباط الاتصال المصريين في غزّة. وأصرّ بيغن على حذف عبارة «سلام شامل» من إحدى المذكّرات المتعلقة بالمادة السادسة، بحجة أنَّها إذا لم تحذف، سيبدو أن المعاهدة تتوقف على ما تقوم به الأطراف العربية الأخرى، بشأن إقامة السَّلام مع إسرائيل. وأشار بيغن إلىٰ أنه من الممكن تحقيق نوع من الانسحاب المبكر، إلىٰ الخط المرحلي، إذا ما وافق السَّادات على إرسال سفير إلىٰ إسرائيل بعد ذلك بوقت قصير.

حاول ڤانس أن ينقذ الموقف بالحضّ على إسقاط كل من مسألتي غزّة والنفط من الاتّفاق؛ إذ أن أياً منهما لم تدرج في اتّفاقيات كامب ديڤيد،

وكلتاهما يمكن أن تعالج في وقت لاحق. قال بيغن :إن النفط مسألة حياة أَو موت ولا يمكن أن يبقى خارج الاتِّفاق. كما أن إسرائيل لا توافق الآن على تسجيل كتابة رغبتها في تسريع الانسحاب إِلىٰ الخط المرحلي.

وقال بيغن بعد ذلك، أمام دهشة الأَمريكيين، إِن المباحثات قد انتهت، وأنه لا بد من إِصدار مذكرة مشتركة تعلن عن تحقيق بعض التقدّم، وإِن بعض المسائل ما تزال بحاجة إِلىٰ حل. وقدَّم إِلىٰ ڤانس نصاً بهذا المعنى كان من الواضح أنّه أُعد مسبقاً، لكي يوافق عليه.

أُبلغ كارتر على الفور بنتيجة المباحثات. فقرَّر أنه لا يوجد ما يدعوه إِلىٰ البقاء في إِسرائيل أكثر من ذلك. وكان من الواضح أن بيغن لا يريد التوصل إِلىٰ اتِّفاق في ذلك الحين. وأمر الرئيس بإِعداد طائرته للعودة إِلىٰ واشنطن مباشرة، إِلاَّ أن الوقت كان متأخراً، ومن الصعب تجميع الفريق الرئاسي بأكمله مع حقائبه في الوقت المناسب. ووافق كارتر على مضض على قضاء تلك الليلة في القدس، ولكنه كان محبطاً أشد الإحباط.

## المشهد الختامي

عندما اجتمع شمل الأَمريكيين ثانية في فندق الملك داوود، كان المزاج سوداوياً. ولم يكن أي منهم يرى بارقة أمل من محاولة اقتراح صيغ جديدة للقضايا المعلقة.

عند حوالي الساعة التاسعة مساء، اتصل أحد مساعدي دايان بڤانس، واقترح عليه أن يدعو دايان إِلىٰ مباحثات غير رسمية. وقد تبين فيما بعد أن دايان كان يجري اتصالات مع عدد من الوزراء، الذين كانوا مستائين من الطريقة التي ستنتهي إليها المفاوضات. وكان دايان قد حصل على موافقة بيغن لمقابلة ڤانس. أما وايزمان فكان فيما يبدو يهدِّد بالاستقالة، إِذا ما أُجهضت المعاهدة بسبب عناد بيغن.

قدَّم دايان عدة اقتراحات، وأكَّد أن معظم أعضاء الحكومة سيقبل

الاقتراحات الأَمريكيَّة المتعلِّقة بضمان إِمدادات إِسرائيل من النفط، والتعجيل بالانسحاب الإِسرائيلي إِلىٰ الخط المرحلي في سيناء. وفي مقابل تلك التنازلات، اقترح دايان أن تُحذف من الرسالة الجانبية، الإِشارة إِلىٰ غزّة بوصفها حالة خاصَّة، وكذلك إِلىٰ دور ضبّاط الاتصال المصريين. وحضّ كارتر على الاجتماع ثانية مع بيغن في صباح اليوم التالي، ليقدِّم له هذه المقترحات على أنَّها مقترحات أَمريكيَّة. وفي غضون ذلك سيحاول دايان تمهيد الطريق مع بيغن. وافق ڤانس على المحاولة، وعكف الفريق الأَمريكي بضع ساعات يُعد مجموعة جديدة من المقترحات.

صبيحة يوم الثلاثاء التقى كارتر مع بيغن على انفراد، ثم انضم إِليهما دايان وڤانس. وتردّد بيغن كالمعتاد في تقديم التزام كامل بالمقترحات الجديدة. وقال إِنه إِذا وافقت مصر عليها، وافق السَّادات على تبادل مبكر للسفراء، فإِنَّه سيوصي الكنيست بقبول المقترحات الجديدة. وعرف كارتر أن ذلك يعني موافقة بيغن. ومن باب التفاؤل قليلاً سأل بيغن، ما إِذا كانت إِسرائيل ستوافق على إِبداء بعض التلميحات من جانب واحد، لتوفير ظروف أفضل للفلسطينيين في الضفَّة الغربيَّة وغزّة. وقال إِن هذه المسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمصريين. وقال بيغن إِنه سينظر بعين العطف إِلىٰ هذا الطلب. وعرف كارتر أخيراً أن الاتِّفاقية باتت في متناول اليد.

وطار كارتر بعد ذلك مباشرة إِلىٰ القاهرة، حيث التقى السَّادات في المطار. وكان لا يزال لدى مساعدي السَّادات بعض الاعتراضات، ولكن مزاج السَّادات لم يكن مستعداً للمماحكة(22). لقد وعد الرئيس بالنجاح، وكان

(22) عندما طلب مصطفى خليل من كارتر أن يحاول تغيير نص الاتِّفاق في مواضع عديدة، رد الرئيس قائلاً «على مدى الثمانية عشر شهراً الماضية، عملت، أنا رئيس أقوى دولة على ظهر الأرض، ساعياً للبريد، إنني لست رجلاً متكبراً ـ لقد بذلت ما بوسعي ـ لكني لا أستطيع العودة إِلىٰ محاولة تغيير الصياغة».

مستعداً للقول إنه قد تمّ التوصّل الآن إلىٰ اتِّفاق على جميع المسائل. وفي الساعة الخامسة بعد الظهر قال كارتر إنه قد تم التوصّل إلىٰ اتِّفاق تام، وهتف إلىٰ بيغن من المطار ليبلغه ذلك. ووافق بيغن على أن يرجع إلىٰ حكومته في اليوم التالي، من أجل الحصول على الموافقة النهائية، بيد أن النتيجة لم تعد موضع شك. ومشى كارتر والسَّادات بعد ذلك إلىٰ مدرج الطائرة، ليبلغا جموع الصحفيين أنَّه قد تمّ إنجاز اتِّفاق السَّلام.

وفيما كانت طائرة الوفد الأَمريكي تتجه عائدة إلىٰ واشنطن، كان مساعدو كارتر السياسيون في حالة من البهجة. فأخيراً، وبعد طول انتظار، يستطيع كارتر أن يشير إلىٰ إنجاز كبير على صعيد السياسة الخارجيَّة، سيحظى بترحيب صادق من قِبل معظم الأَمريكيين. ولكن مستشاري السياسة الخارجيَّة كانوا أقل ابتهاجاً، يفكرون كالعادة في المشكلات العديدة التي تنتظرهم. ولكنهم قبل كل شيء كانوا مرهقين، لأن المحادثات قد انتهت في اللحظة الراهنة على الأقل. وعندما وصلوا إلىٰ قاعدة أندروز الجوية، كان في انتظارهم حشد كبير لتهنئة كارتر وڤانس. كان يوماً مشهوداً حقاً بدأ في القدس وانتهى في واشنطن.

## توقيع معاهدة السَّلام

السَّلام الشامل في الشرق الأَوسط، الذي كان كارتر يتطلّع إليه في البداية لا يزال بعيد المنال، ولكن حجر الأساس في هذا الصرح، وهو السَّلام المصري ـ الإِسرائيلي، أصبح حقيقة واقعة تقريباً. وكان تفكير كارتر موزعاً ما بين أن تجلب معاهدة السَّلام، الاستقرار إلىٰ الشرق الأَوسط، أم أنها ستحرك العمليَّة المحتومة، لتوسيع دائرة السَّلام حول إِسرائيل. إلاَّ أنه كان يعتقد بدون ريب أنَّها لا يمكن أن تجعل الأمور أسوأ مما هي عليه بالفعل.

على الرغم من بعض المشكلات الإجرائية المتبقية، فقد تقرّر أن يكون تاريخ الاحتفال بالتوقيع في 26 آذار/ مارس، 1979. وانضم بيغن والسَّادات إلىٰ كارتر في الحديقة الشمالية للبيت الأبيض. وكانت الدعوة قد وُجّهت إِلىٰ

جمهور كبير لحضور الاحتفال. ديون سياسية كثيرة سُدِّدت في ذلك اليوم. واختلط المصريون والإِسرائيليون بحرية، وأعربوا عن الأمل في أن يسود السَّلام قريباً. كان اليوم حافلاً بالتفاؤل، والمشاعر الطيبة. وتوّجت ذلك المساء مأدبة فاخرة في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض.

كان الاتِّفاق المصري ـ الإِسرائيلي يتألّف من ملف سميك من الوثائق التي لن يقرأها بكاملها إلاّ قلة من الناس[23]. وبالإِضافة إِلىٰ نصّ المعاهدة، كان ثمة ثلاثة ملاحق تتعلَّق بالترتيبات الأَمنية، والخرائط، والعلاقات الطبيعية بين البلدين. كما أُلحقت بالوثائق الأساسية سبع مذكّرات تفسيرية. وقَّع كل من السَّادات وبيغن رسالة إِلىٰ كارتر، تتعلَّق بالمفاوضات حول قضايا الضفَّة الغربيَّة وغزّة. وأضاف كارتر بخط يده مذكرة تفسيرية للرسالة تقول: «لقد أُحطت علماً بأن الحكومة الإِسرائيليَّة تفهم تعبير الضفَّة الغربيَّة على أنه يعني «يهودا والسامره».

وقَّع السَّادات رسالة أخرى إِلىٰ كارتر، يعد فيها بإِيفاد السفير المقيم إِلىٰ إِسرائيل، في غضون شهر من الانسحاب المرحلي. وقد أبلغ كارتر ذلك برسالة إِلىٰ بيغن، وأقر بيغن باستلامها. كما كتب كارتر رسالة إِلىٰ كل من السَّادات وبيغن، يوضح فيهما ما ستقوم به الولايات المتّحدة للمساعدة في رصد الترتيبات الأَمنية في سيناء، ويؤكّد أن الولايات المتّحدة، ستبذل كل ما في وسعها لتنظيم قوة حفظ سلام متعدِّدة الجنسيَّات، إِذا لم تتوفّر قوَّات تابعة للأُمم المتَّحدة.

وفي يوم توقيع معاهدة السَّلام، وضع كل من ڤانس ودايان توقيعهما على مذكرة اتِّفاق. وكان معظم ما ورد في هذه الوثيقة من التزامات مقيداً باشتراطات، تلقي بثقل الولايات المتّحدة وراء إِسرائيل في حال انتهاك مصر

(23) ورد نص المعاهدة في مرجع سابق.

للمعاهدة. وأُعيد التأكيد على وعود بوصفها جزءاً من مذكّرات للتفاهم سابقة. كما وقِّعت في اليوم نفسه اتِّفاقية بشأن إمدادات النفط(24).

أمّا فيما يتعلّق بالمساعدة العسكرية لإسرائيل، فقد كتب وزير الدفاع براون رسالة إلىٰ وايزمان تتضمَّن تعهداً من جانب الولايات المتّحدة بقيمة 3 مليار دولار للمساعدة في بناء مطارات جديدة في النقب، منها 800 مليون دولار على شكل منحة. كما أبلغت الولايات المتّحدة إسرائيل أنَّها مستعدة للعمل بصورة إيجابية بالنسبة لعدد من منظومات الأَسلحة التي كانت قد طُلبت في وقت سابق. (وكان كارتر قد امتنع عامداً أثناء المفاوضات، عن اتخاذ قرارات مهمَّة بالنسبة للأَسلحة، بحيث يستبقي بعض النفوذ للضغط على كل من إسرائيل ومصر).

وكتب براون رسالة مشابهة إلىٰ وزير الدفاع المصري، واعداً بتقديم مساعدة قيمتها 1,5 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث القادمة. وأُرفقت بالرسالة قائمة بالمعدات العسكرية التي سيسمح لمصر بشرائها. كما جرى تناول بعض الأمور التي لم يبت فيها في مذكّرات تسجيل المواقف، كتبها المستشار القانوني أَو بعض المشاركين الآخرين في المفاوضات. ولم تجر أي من هذه المذكّرات أية تغييرات أساسيَّة على ما كان قد تمّ الاتّفاق عليه سابقاً.

وقد طُلب من كارتر في اللحظة الأخيرة أن يكتب رسالة سرِّيَّة إلىٰ بيغن، تؤكِّد ما كان بيغن والسَّادات قد اتّفقا عليه في 26 آذار/ مارس بشأن إمدادات النفط. كما كتب كارتر رسالة إلىٰ رئيس الوزراء المصري، مصطفى خليل، يعلمه فيها بنتائج مناقشاته مع بيغن، حول الإيماءات من جانب واحد إزاء الفلسطينيين في الضفَّة الغربيَّة وغزّة.

(24) للاطلاع على نص المذكرتين، انظر: Moshe Dayan, Breakthrough: A Personal Account of the Egypt-Israel Peace Negotiations (Knopf, 1981), pp. 356-58.

### تقييم مفاوضات المعاهدة

نادراً ما تفضي المبادرات الدبلوماسيَّة المعقَّدة إلىٰ ما كان يتوقعه واضعوها على وجه الدقّة. فالتصحيحات التي تطرأ في منتصف الطريق، هي جزء من المسيرة التفاوضية الطبيعيَّة. وبالنسبة للرؤساء الأَمريكيين على وجه الخصوص، فإِن إِقحام الاعتبارات السياسيَّة الداخليَّة هو جزء من اللعبة أيضاً. في ضوء هذه الحقائق لا يستطيع المرء أن يحكم على النتائج بمقياس التصحيحات الأولية أَو التجريدات النظريَّة.

وبدلاً من ذلك ينبغي على المرء أن ينظر إلىٰ معاهدة السَّلام المصرية ـ الإِسرائيليَّة في سياقها السياسي. فما الذي كان يمكن إِنجازه أكثر مما تحقّق في ضوء القيود الحقيقيَّة التي تكبّل جميع الأطراف؟ وهل كان من الممكن تعزيز الجوانب الإيجابية في الاتّفاق؟ وهل كان من الممكن تقليص الجوانب السلبيَّة؟ لماذا لم يكن كارتر قادراً على تحقيق اختراق، بالنسبة إلىٰ الضفَّة الغربيَّة وغزّة؟ ولماذا بدا أقل اهتماماً بهاتين المنطقتين من اهتمامه بسيناء؟

أولاً لأن مصر وإِسرائيل كانتا تتبادلان الحديث، وكانتا مستعدتين لاتخاذ قرارات. أما باقي العرب فقد كانوا إِما معارضين للعمليَّة، أَو يتّخذون موقف المتفرج ترقّباً لما قد يعرض عليهم. وكان كارتر يشعر بالتزام أكبر نحو السَّادات، لأن الأخير خاطر من أجل السَّلام.

وثانياً، كانت فرصة نجاح المفاوضات بين مصر وإِسرائيل، أكبر بكثير منها بين إِسرائيل وأي طرف عربي آخر. فقد سبق أن وُقِّعت بالفعل اتّفاقيتان لفضّ الاشتباك بين البلدين، في عامي 1974 و1975. وأظهرت المحادثات المباشرة بين الطرفين، أن المسافة بينهما في القضايا الثنائية ليست واسعة. وكان يعتقد أن انغماس كارتر، يمكن أن يساعد على سدّ الثغرات المتبقية.

وثالثاً، إِن مصر كانت أقوى البلدان العربية. والسَّلام بين مصر وإِسرائيل قد لا يجعل الحرب مستحيلة في الشرق الأَوسط، ولكنه سيحدث تغيراً

دراماتكياً في طبيعتها. كما أن خطر المواجهة الأَمريكيَّة ـ السوفييتية سوف يتقلَّص أيضاً. ولهذه الأسباب حتى السَّلام المنفرد كانت له قيمة استراتيجية كبيرة بالنسبة للولايات المتّحدة.

وأخيراً، يجب على المرء أن يعترف بصراحة أن النظام السياسي الأَمريكي، يجعل من الصعب على الرئيس معالجة مشكلة مثل مشكلة الفلسطينيين. فالسلطة الرئاسية في الشؤون الخارجيَّة واسعة نظرياً، ولكنَّها من الناحية العملية مقيدة بفعل الحقائق السياسية. وقد ثبت أن القضية الفلسطينية، مثيرة للخلاف كثيراً إِلىٰ درجة أن معظم الرؤساء، كانوا عازفين عن التورّط فيها بعمق. والسادات الذي كان محبوباً حقاً من قِبل الجمهور الأَمريكي، كان يستحق من وجهة نظر كارتر، أن يجابه بيغن من أجله. بيد أن الفلسطينيين لم يكن لهم مؤيدون في الداخل، وعندما بدا أن السَّادات أقل اهتماما بمصيرهم من اهتمامه بسيناء، وجد كارتر أنه من المستحيل أن يكون أكثر مطالبة من زعيم أكبر بلد عربي.

كان كارتر، من بين جميع المشاركين في المفاوضات، هو الأقل معرفة بالقضايا المطروحة، والأكثر قدرة على تطوير فهمه. كان الشرق الأَوسط مهماً في نظره، ولكن كانت تعوزه الأفكار الثابتة عن كيفية حل المشكلات بدقَّة. فطبيعة المهندس داخله كانت تريد تصميماً عظيماً لسلام شامل؛ ولو أُتيحت له الفرصة لتمسّك بذلك المفهوم الجذَّاب. ولكنه لم يستطع أن يقيم الصرح بمفرده، ولهذا أخذ يركِّز على الجانب المجدي من الناحية العملية.

كما أن شخصية كارتر المثالية لعبت دورها. فالرئيس كان يعتقد بعمق أن أصحاب النوايا الحسنة، يستطيعون حل المشكلات بالتحدّث إِلىٰ بعضهم بعضاً. وفي كامب ديڤيد ظنّ بدايةً، أن كل ما عليه أن يجمع السَّادات وبيغن معاً، وأن يساعدهما على تجاوز بغضهما المتبادل. وبعد ذلك سيتم إِنجاز الاتِّفاق بين الزعيمين بروح من التراضي والتفاهم. ولكن عمق فقدان الثقة

بينهما، بل وحتى الكراهية، كان يصعب عليه أن يدركه. كما كان من الصعب عليه بصورة خاصة، أن يتفهم تشبّث بيغن بيهودا والسامره. وأخيراً، فإن كارتر هو الذي كان مضطراً لإعادة فحص افتراضاته، وتغيير نهجه في مواجهة عناد بيغن ورغبة السَّادات الظاهرة في تسوية منفردة.

كانت شخصية السياسي في كارتر بطيئة في الدخول إلىٰ معترك المفاوضات. ففي معظم السنة الأولى كانت السياسة الداخلية نادراً ما تشغل بال الرئيس، وهو يعالج مشكلة الشرق الأَوسط. وكان في بعض الأحيان متهوّراً في تجاهله للرأي العام، ولعله كان من الأفضل بالنسبة له أن يتورّط بقدر أقل من الجدل الخلافي مع إسرائيل علانية، في الأشهر الأولى من حكمه. وعند استرجاع شريط الأحداث، نجد أن سلوكه لم يكسبه إلاَّ القليل على الجانب العربي، وربما قد أسهم هامشياً في صعود بيغن إلىٰ السلطة. ومع مرور الوقت انتهى كارتر، وخاصة مستشاروه، إلىٰ الاعتقاد بأنّه كان يدفع ثمناً باهظاً لتورّطه في المتاهة العربية ـ الإسرائيليَّة. كما رأوا في معاهدة السَّلام المصرية ـ الإسرائيليَّة، أحد النجاحات المحتملة القليلة التي يمكن أن ترفع من مكانة الرئيس في الداخل والخارج[25]. وفي أوائل عام 1979 كانت السياسة قد أصبحت لها الأولوية في القرارات، التي تقود إلىٰ الدفعة الأخيرة نحو السَّلام. وما أن وقّعت معاهدة السَّلام، حتى أحال كارتر المرحلة التالية من دبلوماسيَّة الشرق الأَوسط إلىٰ مفاوض خاص، هو روبرت شتراوس، متوقعاً منه أن يغطي الأجنحة السياسية للرئيس بعد أن بدأت حملة إعادة الانتخاب.

## محادثات الحكم الذَّاتي

كان من المتوقع أن تكون المفاوضات المتعلِّقة بالضفَّة الغربيَّة وغزّة معقَّدة. فالفلسطينيون (والأردنيون) كانوا مصمّمين أولاً على عدم المشاركة في

---

(25) من المفارقة أن كارتر، وفقاً لاستطلاعات الرأي العام، لم يظفر بشيء يذكر نتيجة لمعاهدة السَّلام. انظر: Powell, Other Side of the Story, p. 102.

المحادثات، وهكذا بات على مصر أن تقوم بدور البديل المتطفّل عنهم. وثانياً، أن المصريين والإسرائيليين، لم يستطيعوا الاتِّفاق على ما يتفاوضوا عليه. لم يكن السَّادات شديد الاهتمام بتفاصيل الصياغة اللغوية، ولكنّه رأى ورفاقه أن المفاوضات تهيء الفلسطينيين لحكم أنفسهم على مراحل، مع وجود قيود على ممارستهم للسياسة الخارجيَّة والدفاعية فقط. ولم يكن من دواعي الدهشة أن يتمسّك المصريون بتلك الأجزاء من اتِّفاقيات كامب ديڤيد، التي تتحدَّث عن «سلطة حكم ذاتي» منتخبة، وفترة مرحلية، هي بمثابة انتقال إلىٰ اتِّفاقية نهائية تستند إلىٰ القرار 242؛ وانتقال القوّات الإسرائيليَّة إلىٰ مواقع محدّدة، و«سلطات ومسؤوليات» السلطة الوطنية المنتخَبة.

وكان لدى بيغن، الذي يعتقد أنه مبتكر فكرة «الحكم الذَّاتي» الفلسطيني - لم يكن يحب عبارة «سلطة الحكم الذَّاتي» - مفهوم مختلف تماماً حول المفاوضات. ففي حين وافق على تأجيل الإدعاء الإسرائيلي بالسيادة أثناء الفترة الانتقالية، فإنه لم يوافق على التخلي عن هذا المطلب. والحقّ أنه عندما سُئل عما سيحدث بعد خمس سنوات من الحكم الذَّاتي الفلسطيني كان لديه جواب بسيط: إن إسرائيل ستصر عندئذٍ على حقها في السيادة، فإذا وافق العرب فهذا سينهي المشكلة. وإذا لم يوافقوا، فإن الحكم الذَّاتي سيستمر إلىٰ ما لا نهاية. وخلال هذه الفترة المطولة من الحكم الذَّاتي، فإن الاستيطان الإسرائيلي سيستمر في «يهودا والسامره»، والقدس الشرقية لن تكون جزءاً من مخطط الحكم الذَّاتي مطلقاً؛ كما أن الأَرض وموارد المياه لن تخضع تلقائياً لسيطرة سلطة الحكم الذَّاتي، ذلك أن الحكم الذَّاتي، في رأيه، ينطبق على السكان وليس على الأَرض.

استطاع كارتر وڤانس من خلال عملهما حتى ذلك الوقت في الشؤون الفلسطينية أن يطورا تفكيرهما، وكانا أقرب إلىٰ الموافقة على التفسير المصري للحكم الذاتي الفلسطيني بوصفه مرحلة انتقالية. وكان من المعروف أن كارتر

يؤيِّد حق الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية، في المشاركة في انتخابات سلطة الحكم الذَّاتي، وكذلك كانت آراؤه بشأن تجميد الاستيطان معروفة تماماً؛ وكان تفسيره للقرار 242 أن إِسرائيل ملزمة بالانسحاب في نهاية الفترة الانتقالية، من معظم، إذا لم يكن من جميع، الضفَّة الغربيَّة وغزّة، في مقابل الاعتراف الفلسطيني بحق إِسرائيل في العيش بسلام، داخل حدود آمنة ومُعترف بها. وبالنسبة لبعض الأَمريكيين المشاركين في المفاوضات، كانت حقيقة انطباق الحكم الذَّاتي على الضفَّة الغربيَّة، وغزّة بكاملهما توفِّر للفلسطينيين نوعاً من الحقوق المفترضة فيما يتعلَّق بالأَرض، حين يأتي الوقت لتسوية «الوضع النهائي» للأَراضي. وقد أثار، تلك النقطة أيضاً بعض نقاد بيغن اليمينيين الذين رأوا في فكرة الحكم الذَّاتي بذرة لدولة فلسطينية.

ومهما تكن آراء كارتر بشأن هذه المسائل، فإنه كان راغباً في أن يصرف وقته وجهوده في هذه الجولة التالية من المفاوضات. وكان نائبا الرئيس مونديل وهاميلتون جوردان، قد حثَّا كارتر طويلاً على البحث عن مفاوض ذي حسّ «سياسي»، وقد بدا روبرت شتراوس، الذي كان قد نجح لتوه كمفاوض تجاري خاص، ملائماً لهذه المهمة. ولم يُنظر إِلىٰ إلمامه البسيط بشؤون الشرق الأَوسط على أنه مشكلة ذات بال.

كانت فترة عمل شتراوس كمفاوضٍ خاص في الشرق الأوسط قصيرة وخالية من الأحداث المهمّة. وفي فترة ما كان يعتقد أنه ينبغي معالجة مشكلة القدس على الفور، ربما اعتقاداً منه بنظرية تقول: إنه إذا أمكن حلّ أصعب المشكلات أولاً، فسوف يُسوى ما عداها من مشكلات أخرى. ولكن مع خريف 1979، وبعد أن أصبحت احتمالات إعادة انتخاب كارتر موضع شكّ، ترك شتراوس موقعه كي يدير جهود إعادة الانتخاب.

لو كان كارتر بحاجة لما يذكره بأن القضية الفلسطينية هي بمثابة «ديناميت» سياسي في الداخل، لكفاه أن يتعظ بمصير سفيره في الأُمم المتَّحدة

إندرو يونغ. فقد كانت المناقشات تدور في شهر آب حول إمكانية تعديل قرار الأُمم المتَّحدة 242، كي يصبح أكثر قبولاً من جانب الفلسطينيين. ولا حاجة إلىٰ القول إن الإِسرائيليين كانوا شديدي الريبة تجاه أي تحرّك من هذا القبيل.

اجتمع يونغ، في إطار سلطته كرئيس لمجلس الأَمن، بممثّل منظّمة التّحرير الفلسطينية، كي يستطلع إمكانية العثور على صيغة تجعل «المنظّمة» توافق على القرار 242. ولم يُحط كارتر أَو ڤانس علماً بالاجتماع. وناشد يونغ شخصياً السفير الإِسرائيلي في الأُمم المتَّحدة كي يبقي خبر اللقاء سرّاً، ولكن هذا لم يحدث. وغضب ڤانس لأن يونغ أبلغ السفير الإِسرائيلي قبل أن يُبلغ واشنطن، وأصرّ على أن يستبدله كارتر بنائبه دونالد ماك هنري.

قد تكون واقعة اندرو يونغ قد أغضبت أنصار إِسرائيل، إلاَّ أن احتجاز إِيران لرهائن أَمريكيين في سفارة الولايات المتّحدة في طهران، في 4 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1979، هو ما عجل بالسقوط السياسي لكارتر. فالرئيس الذي عجز عن إطلاق سراحهم بالوسائل الدبلوماسيَّة، وتردّد في استخدام القوة، سرعان ما وجد نفسه محاصَراً في البيت الأبيض تواجهه مشكلة الرهان يوماً بعد يوم. وكان العد التنازلي مستمراً في كل ليلة في أخبار المساء ـ ها هو اليوم (كذا) لاحتجاز الرهائن في إِيران. ومع مجاهدة كارتر للتصدي لهذه الأزمة الخارجية المنهكة للقوى، لم يعد لديه ما يكفي من الوقت من أجل الحكم الذّاتي الفلسطيني.

واختار كارتر محامياً ـ مفاوضاً آخر، يتمتع بسمعة طيبة لدى الجالية اليهودية، هو سول لينوفيتش بديلاً عن روبرت شتراوس. وكان لينوفيتش مفاوضاً محترفاً يتمتع بالمهارة، وله تجربة في التفاوض حول معاهدة باناما التي تعتبر بمثابة رصيد، إِلاَّ أنه كان يفتقر إِلىٰ الدراية بالتفاصيل المعقَّدة لعمليَّة السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي. كما أنه وجد نفسه يتعامل مع وزير ضعيف في الحكومة الإِسرائيلية، هو موشيه دايان، الذي كان يختلف مع رئيسه بيغن

تحديداً بسبب رؤية الأخير الضيقة للحكم الذاتي(26). وعلى نحو مشابه في الجانب المصري، لم يبد المفاوضون المصريون، باستثناء مصطفى خليل، إلاّ القليل من المرونة، وكانوا يقولون بصراحة إنَّهم لا يملكون تفويضاً من الفلسطينيين بالبتّ في التفاصيل. وكانوا على استعداد غالباً لوضع مبادىء عريضة، من أجل الفترة الانتقالية، بما يحرّك عملية تؤدي إلىٰ شكل من أشكال تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين، وهذا أبعد ما يكون عن رؤية بيغن للحكم الذاتي الدائم.

لم يكن من دواعي الغرابة ألاّ يتحقَّق إلاّ القليل من التقدّم بشأن أصعب القضايا، رغم أن لينوفيتش قد حقَّق بعض النجاح في حلّ الكثير من القضايا الفنية(27). وفي ربيع عام 1980، وفيما كان لينوفيتش يجاهد من أجل إيجاد أَرضية مشتركة بين مصر وإسرائيل بشأن الحكم الذَّاتي الفلسطيني، تدنَّت أسهم كارتر من جديد، بسبب المهمّة التي أُجهضت لإنقاذ الرهائن في طهران. واستقال ڤانس الذي كان قد أوصى بعدم تنفيذ العملية، وحلّ محله في وزارة الخارجيَّة إدموند موسكي، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية مين.

وعند نهاية ولاية كارتر، توصل لينوفيتش إلىٰ نقطة شعر عندها بأنَّه قد تمّ

---

(26) Dayan, Breakthrough, pp. 30304.

(27) لاطلاع على تقرير موثوق به، يتضمن نصوص الاقتراحات الإسرائيلية المصرية، انظر Harvey Sicherman, Palestinian Self-Government (Autonomy): Its Past and Its Future (Washington: Washington Institute for Near East Policy, 1991) pp. 21-34, and appendixes 6 and 7. ويتضمن كتاب شيرمان أيضاً نص تقرير لينوفيتش للرئيس بشأن محادثات الحكم الذاتي والمؤرخ في 14 يناير 1981 (الملحق 7) ويقدم لينوفيتش منظوراً إضافياً في «The Prospects for the Camp David Peace Process,» SAIS Review, no. 2 (Summer 1981), pp. 93-100. وزعم لينوفيتش في مؤتمر صحفي في 6 أيلول/ سبتمبر 1979 أن «نحو 80 في المائة من مجالات المسؤولية التي ستنتقل إلىٰ سلطة الحكم الذَّاتي» قد تم الاتفاق عليها. انظر «Ambassador Sol M. Linowitz's Press Conference: Middle East Peace Negotiations,» Department of State Bulletin, vol. 80 (December 1980) p. 51.

تحقيق تقدّم كبير. إلاَّ أنه لم يتم التوصّل إِلىٰ أي اتِّفاق بشأن قضايا حسَّاسة مثل إمكانية مشاركة الفلسطينيين في القدس الشرقية، في انتخابات الحكم الذَّاتي، أَو ما إذا كان سيُجمّد بناء مستوطنات جديدة. وفيما يتعلَّق بتشاطر السلطة بالنسبة لتنمية موارد المياه، والأَرض، في المستقبل لم يجر إلاَّ مجرد تلميح. وقصارى القول إن المفاوضات لم تثمر عن شيء ذي وزن حول القضايا ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للفلسطينيين. وكانت مصر غير راغبة في السير بعيداً في التعامل مع إسرائيل بدون مشاركة مباشرة من الفلسطينيين في المفاوضات. وهكذا، وطوال معظم السنوات العشر التالية، وإِلىٰ أن انضم الفلسطينيون أخيراً إِلىٰ محادثات السَّلام كمشاركين كاملين عام 1991، ظلّ ذلك الجزء من اتِّفاقيات كامب ديڤيد الذي يعالج مستقبل الضفَّة الغربيَّة والقطاع مجرّد حروف ميتة.

مُنِي كارتر بهزيمة ماحقة في تشرين الثاني/ نوڤمبر 1980، الأمر الذي جعل القول إنه لو أُعيد انتخابه لوجّه قدراته العديدة نحو استكمال المسيرة التي بدأت في كامب ديڤيد، مجرد فكرة افتراضية. فبدلاً من ذلك، وقبل دقائق قليلة من الإفراج عن الرهائن في طهران، سلم كارتر، في 20 كانون الثاني/ يناير 1981 سدة الرئاسة إِلىٰ رونالد ريغان، الذي كان حاكم ولاية مثله، وغريباً أيضاً عن واشنطن. ولكن في كثير من النواحي الأخرى بدا ريغان رئيساً من نوع مختلف إِلىٰ حدّ كبير.

## استنتاجات

كان جيمي كارتر رئيساً فريداً بين الرؤساء الأَمريكيين، في عمق اهتمامه بإيجاد حل سلمي للنزاع بين إسرائيل وجيرانها العرب. وقد استغرق الشرق الأَوسط من وقته وطاقاته أكثر مما استغرقت أية قضية أخرى من قضايا السياسة الخارجيَّة.

في بداية ولايته لم يكن يعرف شيئاً يُذكر عن تعقيدات المشكلة. ولكنه شعر بتحدي معالجة قضية استعصت على الحل في الماضي، كما شعر بدون

شك أن جلب السَّلام إِلىٰ الشرق الأَوسط سيكون مفيداً للمصالح الأَمريكيَّة.

ومع مرور الوقت بات كارتر يعرف الكثير من زعماء الشرق الأَوسط، ووجّه قدرته الاستثنائية في السيطرة على التفاصيل، نحو المفاوضات بين مصر وإِسرائيل. وكان يُمعن النظر في خرائط سيناء ليحدِّد خطوط الانسحاب المرحلي. كما قام بنفسه بصياغة النص الأول لاتِّفاق الإطار المصري ـ الإِسرائيلي في كامب ديڤيد. وعرّض سمعته السياسية مرّتين للخطر، بالمشاركة في مفاوضات قمَّة كان من الممكن أن تخفق بسهولة.

وفي النهاية، استطاع كارتر أن يترأس توقيع معاهدة السَّلام المصرية ـ الإِسرائيلية، والتي ربما كانت أكبر إنجاز يستحق الذكر على صعيد السياسة الخارجيَّة في فترة رئاسته. ولكنه لم يجنِ إِلاَّ القليل على صعيد السياسة الداخلية مقابل هذه الجهود، وربما يقول بعضهم إنه أوهن قاعدته السياسية من جراء ذلك.

لا يقلّل من أهمية إنجاز كارتر في الشرق الأَوسط، أن نعترف بأنَّه بُني على أُسس راسخة أرساها الرئيسان ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد، وبشكل خاص الجهود الدبلوماسيَّة المشهورة لهنري كيسينجر في الوساطة لإعداد ثلاث اتِّفاقيات عربية ـ إِسرائيلية خلال الفترة 1974 ـ 1975. كما حظي كارتر بخدمات جُلّى، من وزير خارجيته سيروس ڤانس الذي يستحق معظم الفضل في العمل بصبر، على صياغة اتِّفاقيات كامب ديڤيد ونصّ معاهدة السَّلام.

وكان من الممكن أن تنتهي مبادرات كارتر بالفشل، لو أن زعيمي مصر وإِسرائيل كانا غير راغبين بقبول الوساطة الأَمريكيَّة، وتحقيق السَّلام بين بلديهما. ولم يحدث أن حاول كارتر أن يفرض وجهة النظر الأَمريكيَّة على أي طرف، رغم أنَّه استطاع في كثير من الأحيان، أن يغيِّر مواقف رئيس الوزراء بيغن، أَو الرئيس السَّادات بشكل خاص. ومن المؤكد أن الزعامة الأَمريكيَّة

كانت شرطاً ضرورياً لنجاح المفاوضات، ولكنَّها لم تكن كافية. فطرفا النِّزاع كان لا بد أن يكونا مستعدين للاتِّفاق.

وطوال مفاوضات السَّلام المصرية ـ الإسرائيلية، تمسّك السَّادات بأنَّه بحاجة ليثبت أنَّه أنجز شيئاً للفلسطينيين. وقال مراراً إنه غير مستعد لـ «سلام منفرد». وما كان يريده من بيغن مجرد بيان بسيط يفيد بأن إسرائيل راغبة في إعادة الأراضي العربية التي تمّ الاستيلاء عليها في حرب 1967، في مقابل السَّلام، والاعتراف، والأمن من جانب العرب. وكان يأمل أيضاً بشيء من الالتزام من جانب إسرائيل بالحقوق الفلسطينية، بما في ذلك حقّ تقرير المصير. وما كان بيغن بالطبع ليمنح مثل هذا الالتزام.

وفي استرجاع لصورة الماضي، كان من الواضح أن السَّادات وكارتر قد بالغا معاً في تقدير الدور الذي تستطيع مصر القيام به في إرساء الأساس لتسوية القضية الفلسطينية عن طريق التفاوض. كما أخطأ كلاهما قراءة مواقف الملك حسين والزعماء الفلسطينيين، وأساء كلاهما الحكم على الدور الذي قد يكون السعوديُّون مستعدّين للقيام به في المفاوضات. ولم يأخذ أي منهما سورية في الحسبان بشكل كاف.

كان من الممكن، حتى مع هذه الأخطاء، تنفيذ أحكام اتِّفاقيات كامب ديڤيد، لو أمكن إعطاء فكرة الحكم الذَّاتي للفلسطينيين في الضفَّة الغربيَّة وغزّة مضموناً حقيقياً. فلو أن كارتر نجح في الحصول على موافقة بيغن على تجميد النشاط الاستيطاني، على سبيل المثال، ولو أن سلطة الحكم الذَّاتي مُنحت السيطرة على الأرض وموارد المياه، ولو قُدِّم وعدٌ بإجراء انتخابات حرَّة حقيقية، بما في ذلك حقّ التصويت للفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية، وأُلغيت سلطة الاحتلال العسكري، فلربما أمكن عندئذ اجتذاب الفلسطينيين إلىٰ عمليَّة المفاوضات.

ولكن أياً من هذه الإجراءات ما كان ممكناً أثناء تولي بيغن رئاسة

الحكومة، وهكذا انخفضت قيمة مفهوم الحكم الذَّاتي في أعين أولئك الذين كانوا الأكثر حسماً في تقرير قابليته للحياة. وعندما رفض بيغن أن يتزحزح في هذه الأمور، لم يجد أي من السَّادات أَو كارتر طريقة لحمله على تغيير رأيه. وكان علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كان رونالد ريغان، سيبدأ من حيث انتهى كارتر، أَو ما إذا كان لديه أفكار أخرى. وفي ضوء تدهور العلاقات الأَمريكيَّة ـ السوفييتية، بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان عام 1979، بدا من المحتمل أن يولي ريغان قضايا الشرق والغرب، اهتماماً أكبر مما يوليه لمحادثات السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي.

كان كارتر بطيئاً في إدراك عمق ارتباط بيغن بالضفَّة الغربيَّة وغزّة. كما كان بطيئاً أيضاً في فهم مسألة الربط[28]. إذ ما إن أصبحت مصر وإِسرائيل في حالة سلام، حتى فقد بيغن ما يدفعه إِلىٰ التعامل بشكل بنَّاء مع القضية الفلسطينية. كان السَّادات يشعر بقوة بالحاجة إِلىٰ الربط، وحاول طوال عدة شهور أن يقيم بعض الارتباط الواضح، بين ما قد يحدث في العلاقات المصرية ـ الإِسرائيلية على الصعيد الثنائي، والمفاوضات الفلسطينية. إِلاَّ أنه عندما تعرّض لضغوط من جانب كارتر بسبب عناد بيغن، وعندما جُوبه بالعداوة من قِبل الزعماء العرب الآخرين، وطَّد السَّادات نفسه على القبول باتِّفاق منفرد كان يأمل في تجنّبه، عندما استقل الطائرة متوجهاً إِلىٰ القدس لأول مرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1977.

---

(28) أظهر كارتر فيما بعد أنه يفهم قضية الربط تماماً. وقد كتب في ص 45 The Blood of Abraham: (Houghton Mifflin, 1985). من وجهة نظر بيغين، فإن اتِّفاق السَّلام مع مصر هو العمل الهام بالنسبة لإِسرائيل: وكان يتعين تخفيف الإشارات إِلىٰ الضفَّة الغربيَّة والفلسطينيين. وبعقد المعاهدة الثنائية فإن بيغين أخرج قوة مصر الكبيرة من المعادلة العسكرية في الشرق الأَوسط، فأعطى الإِسرائيليين بذلك حرية متجددة في السعي من أجل أهدافهم في تقوية الأراضي المحتلة واستيطانها وإزالة الأخطار المتصورة بواسطة ضربات عسكرية وقائية ضد البعض من جيرانهم».

## الجزء الرابع

# رئاستا ريغان وبوش

الفصل 8

# تجدد الحرب الباردة: من المسؤول؟

كان انتخاب رونالد ريغان رئيساً في تشرين الثاني/ نوفمبر 1980، حدثاً فاصلاً في السياسة الأَمريكيَّة؛ إذ نادراً ما تَواجه في حملة انتخابية، مرشحان مختلفان إِلىٰ هذا الحد مثل رونالد ريغان وجيمي كارتر. فقد كان ريغان، الذي تولى منصب حاكم ولاية كاليفورنيا مرَّتين، وعمل ممثلاً سينمائياً متواضع النجاح، ينتمي إِلىٰ الجناح المحافظ في الحزب الجمهوري. وقد طرح في حملته موضوعين رئيسيين هما: الحكومة الاتحادية متضخمة جداً وغير كفؤة، والشيوعية شر ينبغي محاربته دون هوادة. وكانت الزيادة في الإِنفاق على الدفاع محوراً أساسياً في برنامج سياسته الخارجيَّة.

وفيما عدا هذين المبدأين الواسعين، كان من الصعب معرفة ما سيأتي به ريغان إِلىٰ منصب الرئاسة، ولا سيما في ميدان الشؤون الدولية. وبدا من الواضح أنه سيشق طريقاً مختلفاً عن النهج الذي سلكه كارتر في تعامله مع العالم. فلن يكون هناك مزيد من العناق مع بريجنيف، أَو مهادنة الحكّام الدكتاتوريين، أَو تملق اليساريين، أَو الضغط على الأصدقاء. بل إنه بدا مستعداً لقلب مجرى العلاقات مع الصين. إذ كان يتحدث بإعجاب عن تايوان عند مقارنتها بـ «الصين الحمراء».

وحتى لو لم يكن ريغان قد جاء إِلىٰ الرئاسة بوصفه عدواً عنيداً للشيوعية، لكانت الأحداث القريبة العهد قد تكفلت بتوتير العلاقات الأَمريكيَّة ـ

السوفييتية. وكان غزو السوفييت لأفغانستان في أواخر عام 1979 علاقة تثير القلق على شروعهم بانتهاج سياسة خارجيَّة أكثر عدوانية، سيكون لها مضاعفاتها بالنسبة لمنطقة الخليج بشكل خاص. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك كانت الحرب قد نشبت بين إِيران والعراق في أيلول/ سبتمبر 1980، وخشي كثيرون في واشنطن من أن يحاول السوفييت استغلال هذا النِّزاع للتقدم في منطقة الخليج الحسَّاسة. ولم يكن ريغان وحاشيته، بعد أن وضعوا هذه الاعتبارات المقلقة في حسابهم، يميلون إِلىٰ الضغط بقوة من أجل تحقيق تقدّم في عملية السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي. وكانت عواطف ريغان، على أية حال، مع إِسرائيل، ولم تكن إِسرائيل في عجلة من أمرها كي تتحرَّك.

ويبدو أن صلة ريغان الحميمة بهوليوود قد عرَّفته، ولو بصورة سطحية، بشخصيات وثيقة الصلة بإِسرائيل. ولكن آرائه بشأن الشرق الأَوسط كانت غير معروفة تقريباً، باستثناء إحدى المقالات التي نُسبت إِلىٰ كاتب مجهول وكانت قد نُشرت أثناء الحملة الانتخابية. وفي هذه المقالة أظهر ريغان التزاماً قوياً تجاه إِسرائيل، بوصفها الصديق الوحيد للولايات المتّحدة، الذي يمكن الاعتماد عليه في الشرق الأَوسط، بسبب ما تتمتّع به من قِيَم ديمقراطية، وقوّة عسكرية على حد سواء. وكان النِّزاع في الشرق الأَوسط لا يوصف على الغالب إِلاَّ بلغة الحرب الباردة، ولا تكاد ترد إشارة إِلىٰ عمليَّة السَّلام.

والإِشارة الوحيدة إِلىٰ الفلسطينيين في هذه المقالة، جاءت في مقام تحذيرهم من إقامة دولة فلسطينية راديكالية على حدود إِسرائيل. وخلت المقالة تماماً من عبارات «كامب ديڤيد» أَو «عمليَّة السَّلام» أَو «المفاوضات». كما أُغفلت فكرة الشراكة المصرية ـ الإِسرائيلية في عمليَّة السَّلام، وحلّ محلها وصف إِسرائيل بأنَّها الذخر الاستراتيجي الهائل. وورد فيها أيضاً أن مصر قد تكون مستعدة «لاحتلال موقع أمامي في الدفاع عن مصالح الغرب الأَمنية»، ولكن ذلك الاحتمال اعتبر مجرد رابطة «ثانوية»، لا يمكن أن تكون «بديلاً عن

وجود إِسرائيل القوية في منطقة الشرق الأَوسط، التي تسودها الاضطرابات بصورة دائمة»[1].

بدا محتملاً ظاهرياً أن ريغان سيحول السياسة الأَمريكيَّة في المنطقة بعيداً عن نهج كامب ديفيد، باتجاه منافسة على النفوذ أشد صلابة مع موسكو. وسوف تعتبر إِسرائيل شريكاً استراتيجياً. وسوف تعطى محادثات السَّلام أولوية أدنى من دعم النفوذ الأَمريكي في منطقة الخليج. وربما تُخفض مبيعات الأَسلحة إِلىٰ بعض البلدان العربية، كالأردن، في حين سوف يستمر تدفق الأَسلحة على العربية السعودية. وفي ضوء وعود الحملة الرئاسية الانتخابية، بدا من المحتمل أن ينقل ريغان السفارة الأَمريكيَّة في إِسرائيل من تل أبيب إِلىٰ القدس، كإجراء رمزي ذي دلالة بالغة. وقصارى القول إن برنامج ريغان بدا كما لو أنَّه يعكس الآراء المحافظة الجديدة الموالية لإِسرائيل، والتي كانت واسعة الانتشار في أوساط مستشاريه وكبار مساعديه[2].

---

(1) Ronald Reagan, «Recognizing the Israeli Asset, «Washington Post, August 15, 1979, p. A 25 توحي الزخارف البلاغية وخط التفكير بتأثير جوزيف شوربا الذي أصبح مستشاراً لريغان أثناء حملته الانتخابية للرئاسة في عام 1980 وقد يكون شوربا هو الكاتب المجهول لهذه المقالة. انظر Joseph Churba, The Politics of Defeat: America's Decline in the Middle East (Cyrco Press, 1977), p. 97 وفيها يتحدَّث المؤلف عن «النزاع والتوتر المستوطنين في المنطقة [الشرق الأَوسط]. وهذه الحالة يمكن أن تعزى بصورة عامة إِلىٰ الطبيعة الطائفية والمفككة لمجتمع الشرق الأَوسط». وتقول مقالة ريغان إنه «يتعين على حكومة كارتر أن تفهم أنه في هذه المنطقة يعتبر النِّزاع والتوتر مستوطنين، وهي حالة تعزى بصورة عامة إِلىٰ الطبيعة الطائفية والمفككة لمجتمع الشرق الأَوسط» انظر أيضاً Ronald Reagan, An American Life (Simon and Schuster, 1990). P. 410 للاطلاع على أسبابه لتأييد إِسرائيل. ويشدد فيها على «المسؤولية الأخلاقيَّة»، وليس على أهمية إِسرائيل كرصيد استراتيجي.

(2) حصل ريغان على نسبة غير عادية من أصوات اليهود الأَمريكيين، أكثر من 39 في المائة، في انتخابات عام 1980. انظر Steven L. Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy From Truman to Reagan (University of Chicago Press. 1985). P. 397. ويستطيع المرشحون الديمقراطيون للرئاسة أن يعتمدوا في الظروف العادية على الفوز بنحو 80 في المائة من أصوات اليهود.

بيد أن ريغان لم يكن موالياً لإسرائيل، ومعادياً للشيوعية أيديولوجياً فحسب[3]، بل لم يكن مهتماً بنوع التفاصيل التي استهوت سلفه. إذ كان قانعاً فيما يبدو برسم الخطوط العريضة للسياسات، تاركاً لمساعديه النقاط الدقيقة المتعلِّقة بالتفسير والتنفيذ[4].

لعله يمكن القول: إن ريغان أظهر اهتماماً ضئيلاً بالفوارق الدقيقة في سياسات الشرق الأَوسط[5]. وربما كان، أكثر من أي رئيس آخر، شديد الاعتماد على موظفيه، وعلى زوجته التي كانت ذات نظرة ثاقبة في الحكم على الناس، ومصمّمة على حماية زوجها من أي نقد. وكان يُعتقد أنَّه من أجل الوصول إلىٰ الرئيس لا بد للمرء من اختراق الجدار الذي أوجدته نانسي ريغان، وثلاثي مستشاريه الحميمين ـ إدوين ميس، ومايكل ديغر، وجيمس أ. بيكر الثالث. بل إن أحد أعضاء حكومته الأقوياء، مثل وزير الخارجيَّة ألكسندر هيغ، كان يشعر بالإحباط في محاولاته للتعامل مع ريغان. أما مستشار الأَمن القومي، ريتشارد آلن، فقد أُبعد إلىٰ قبو البيت الأبيض، وكان يرسل مذكراته إلىٰ الرئيس عبر ميس المعروف بضعف كفاءته. ولم يكن من بين هذه

---

(3) وفقاً لما قاله Lou Cannon, President Reagan: The Role of a Lifetime (Simon and Schuster, 1991), pp. 288-91. كان ريغان مفتوناً أيضاً بقصة هرمجدون (المعركة الفاصلة) في التوراة، وكان يعلق أهمية خاصة على تأسيس الدولة اليهودية في عام 1948 مما يبشر بأن هرمجدون قد اقتربت.

(4) المرجع السابق ص 35، حيث يقول كانون إنه: «يستطيع أن يتصرَّف بشكل حازم عندما تعرض عليه خيارات واضحة، إلاَّ أنه نادراً ما كان يبادر إلىٰ عقد اجتماع، أَو إجراء مكالمة هاتفية، أَو تقديم اقتراح أَو فكرة. وكان يعتقد أنه يتعين على موظفيه أن يبلغوه بأي شيء ينبغي أن يعرفه. وقد استثمر معظم طاقته واهتمامه في الاحتفالات العامة للرئاسة.. وكان يعتقد أنه رجل مبادىء، وأنه من الصعب استحثاثه بالنسبة إلىٰ المسائل التي تهمه بشكل خاص. وهو كرئيس، أكثر الرجال قابلية للتطويع وأقلهم قابلية للتحريك في الوقت ذاته».

(5) انـظـر Raymond Tanter, Who's at the Helm? Lessons of Lebanon (Boulder, Colo. Westview Press, 1990: وهو كتاب أَلَّفه أحد أعضاء مجلس الأَمن القومي. ولم يذكر ريغان كأحد المشاركين في عملية صنع السياسات، إلاَّ بصورة نادرة.

المجموعة من يُتاح له الوصول المباشر والمنتظم إلىٰ الرئيس سوى كاسبار واينبيرغر، وزير الدفاع، الذي كانت تربطه فيما يبدو علاقة شخصية مع الرئيس.

من المرجح أن يكون لهؤلاء الرجال الثلاثة، هيغ، وواينبيرغر وآلن، الذين شغلوا مواقع أساسية في السياسة الخارجيَّة لإدارة ريغان، نفوذ كبير بشأن كيفية معالجة ريغان لقضايا الشرق الأَوسط. فقد عمل هيغ في المجال العسكري، ونائباً لكيسينجر في البيت الأبيض، ورئيساً لهيئة موظفي البيت الأبيض في عهد نيكسون.

وكان من المتوقع أن يكون شديد الولاء لإِسرائيل، ومتشكِّكاً إلىٰ حد ما في عمليَّة السَّلام، ومرتاباً إلىٰ حد كبير في نوايا السوفييت في المنطقة. ويبدو أن آرائه لم تكن تختلف كثيراً عن آراء ريغان.

كان التنبؤ بآراء واينبيرغر في السياسة الخارجيَّة أقل. فقد تضمّن سجل خدمته الحكومية السابقة قضايا اقتصادية، كما أن خبرته في مجال العمل التجاري، جاءت من خلال عمله في شركة بيكتل، وهي شركة بناء ضخمة ولها خبرة واسعة في الشرق الأَوسط، بما في ذلك العربية السعودية، حيث أمضى بعض الوقت هناك، وربما كان مطلعاً على وجهات النظر العربية. ولما كان يشارك الرئيس في نظرته المحافظة والمناهضة للشيوعيَّة، فقد كان يمكن أن يُعوَّل عليه في تأييد السعوديين بوصفهم عامل استقرار واعتدال في المنطقة[6].

ومع افتراض أن هيغ وواينبيرغر كانا يعملان في اتجاهين مختلفين إزاء

(6) عرضت آراء واينبرجر بشأن الشرق الأَوسط في أفضل صورة لها في كتاب «Defense Chief Weinberger on Peace Prospects Now,» U. S. News & World Report, September 27, 1982, pp. 26-28. ومن بين نقاط أخرى، قال واينبرجر «إننا نحتاج إلىٰ العديد من الأصدقاء في الشرق الأَوسط ـ وليس إِسرائيل وحدها، ولكن من الواضح أن علاقتنا مع إِسرائيل يجب الحفاظ عليها».

قضايا الشرق الأوَسط، كان من الصعب على المرء أن يخمن كيف يمكن لريغان أن يحسم القضايا المهمة في ظل انقسام الرأي. فمستشاره لشؤون الأَمن القومي، يبدو أضعف من أن يكون حكماً فعَّالاً بين شخصيتين قويتين مثل هيغ واواينبيرغر. وعلى نحو مشابه لم يكن من المحتمل لسفيرة ريغان إلىٰ الأُمم المتَّحدة، جين كير كباتريك، أن تحظى بالنفوذ الذي يأتي من خلال القرب من الرئيس. وبوصفها من المثقفين القلائل في حاشية ريغان، ومن المحافظين الجدد الملتزمين، كان صوتها مسموعاً من وقت لآخر[7].

وكان وليام ج. كيسي، مدير المخابرات المركزية في عهد ريغان، الشخص الأقل ظهوراً والأكثر أهمية. إذ كانت تتوفّر لديه خبرة في مجال الاستخبارات تعود إلىٰ الحرب العالمية الثانية، وله عدّة مؤلّفات حول كيفية كسب المال، كما كانت لديه وفق جميع التقديرات نزعة قوية نحو العمل السرِّي، وشهية نهمة لجمع الحقائق والمعلومات. وهو من القلة وسط حاشية ريغان الذين يقرؤون الكتب. بيد أنه لم يكن مُنظِّراً، بل كان رجلاً عملياً، لم يعتد على التنظير المجرد[8]. ونظراً لمثل هذه الخلفية يمكن أن نتوقع أن يرى كيسي في إِسرائيل حليفاً نموذجياً ـ ذا قدرة على استعراض القوة، نشيطاً في العمل، معادياً للسوفييت، ولديه إِدارة مخابرات ذات شهرة عالية.

## الريغانية بدون تلميع: السنة الأولى

نُقل عن ريغان في مرحلة من مراحل حملته الرئاسية قوله: «دعونا لا نخدع أنفسنا. الاتّحاد السوفييتي هو الذي يقف وراء جميع الاضطرابات

(7) اجتذبت ان كيركباتريك، وهي عضو سابق في الحزب الديمقراطي اهتماماً كبيراً في الدوائر المحافظة بمقالتها «Dictatorship and Double Standards,» Commentary, vol. 68 (November 1979). PP. 34-35.

(8) Bob Woodward, Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987 (Simon and Schuster, 1987) pp. 35-49, 71-88.

الجارية. ولو أنهم لم ينخرطوا في لعبة الدومينو هذه، لكان العالم قد خلا من أية بقعة ساخنة»[9]. ومن شأن وجهة نظر كهذه، إذا كانت تعكس بدقة تفكير ريغان، أن تكون ذات مضامين عميقة بالنسبة لتعامله مع مشكلات الشرق الأَوسط.

كان إسهام ريغان، بوصفه رئيساً، في رسم السياسة الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط، هو غرس الإثارة السوڤييتية للاضطرابات الإقليمية، بالدرجة الأولى، في تفكير مرؤوسيه. وكان الوزير هيغ، الأكثر اهتماماً بالفوارق الدقيقة من ريغان، يشارك رئيسه الرأي بأنه ينبغي النظر إلىٰ الشرق الأَوسط أساساً من منظور التنافس الأَمريكي ـ السوڤييتي[10]. وكان يحوط به في وزارة الخارجيَّة، وفي البيت الأبيض ووزارة الدفاع، مجموعة من المسؤولين الجدد ذوي العقلية المشابهة ممن تعوزهم الخبرة في صنع السياسة الخارجيَّة. وكان من الشائع سماع كبار الرسميين يتحدّثون عن أن أكبر مشكلة في الشرق الأَوسط، هي وجود ما يزيد على عشرين فرقة سوڤييتية على الحدود الشمالية لإيران.

في بداية عهد إدارة ريغان، شرع هيغ يتحدث عن الحاجة إلىٰ محاولة صياغة «إجماع في الاهتمامات الاستراتيجية» بين الأنظمة الموالية للغرب في الشرق الأَوسط. وإذا كانت هذه العبارة تعني شيئاً على الإطلاق ـ لم تفسر أبداً بوضوح ـ فربما كانت تعني محاولة تركيز انتباه «أصدقائنا» في المنطقة على الخطر السوڤييتي، وفي نفس الوقت محاولة استبعاد النزاعات المحلية المحدودة جانباً. وقد جرى اختبار لهذا الوصف في وقت مبكر من خلال القرار ببيع طائرة رادار متطورة، تدعى «طائرة نظام الإنذار والمراقبة المحمول جواً» (أواكس) للعربية السعودية.

---

(9) من مقابلة مستشهد بها في كتاب من تأليف Karen Elliott House, «Reagan's World,» Wall Street Journal, June 3, 1980, p. 1.

(10) بالنسبة لآراء هيج بصفة عامة انظر Alexander M. Haig, Jr., Caveat: Realism, Reagan and Foreign Policy (Macmillan, 1984), especially pp. 20-33.

في الظروف العادية يمكن للمرء أن يتوقع من الإسرائيليين أن يثيروا عاصفة، بحجّة أن وجود (الأواكس) في العربية السعودية يهدّد أمنهم. ولكن إذا كانت إسرائيل والعربية السعودية، كلتاهما جزءاً من الإجماع الاستراتيجي برعاية الولايات المتّحدة، وكانت كلتاهما تريان في الاتّحاد السوفييتي، ما يمثّل التهديد الرئيسي لأمنهما، فمن الممكن إقناع الإسرائيليين بالسماح بإتمام الصفقة لمصلحة تعزيز الجبهة المشتركة ضد السوفييت وعملائهم. بيد أن مثل هذا الأمل لم يتحقّق. إذا عزمت إسرائيل وأنصارها في الولايات المتّحدة، على تحويل هذه القضية إلىٰ معركة شاملة، خسروها في النهاية. فقد تمّ بيع نظام «أواكس»، ولكن بعد أن استخدم ريغان نفوذه في هذا الشأن، وبعد أن وافق على بعض المطالب الإسرائيلية[11]. وبعد معركة «الأواكس» خفت الحديث عن الإجماع الاستراتيجي كثيراً، وكرّر هيغ نفسه القول: إن هذا المفهوم لم يجر استيعابه أبداً بشكل صحيح.

لم يكن الجدل حول الأواكس العلامة الوحيدة، على أن إدارة ريغان الموالية لإسرائيل ستجابه مع هذا خلافات معها. ففي منتصف 1981، عشية الانتخابات العامة الإسرائيلية، أمر مناحيم بيغن، رئيس الوزراء بقصف المفاعل النووي العراقي في ضواحي بغداد. ومع أن كثيراً من المسؤولين في واشنطن أبدوا إعجاباً بالكفاءة التقنية الإسرائيلية، وكانوا يستحسنون سراً العمل الشجاع الذي قام به بيغن، إلاّ أنه كان من الصعب تفسير التأييد العلني لهذا الشكل من سياسة «عدم الانتشار» تجاه العراق، العضو في «وكالة الطاقة الذرية» (IAEA). ولذلك لجأت الولايات المتّحدة إلىٰ لوم إسرائيل بطريقة رمزية، عن طريق وقف تسليمها طائرات «ف ـ 16».

---

(11) فيما يتعلق بالمشاجرة المتعلقة بطائرات الأواكس، وغضب ريغان من بيغين لاستخدامه أسلوب المناورة في كابيتول هيل ضد سياسة الرئيس، بعد أن وعد بألا يفعل ذلك، انظر Spiegel, Other Arab-Israeli Conflict, pp. 407-11; and Reagan American Life, pp. 412, 415-16.

وسط هذه التحديات غير المتوقعة، وجدت إدارة ريغان العزاء في أن مصر في ظل حكم أنور السَّادات، بدت مستقرة وذات موقف ودي. بيد أن هذا الافتراض واجه تحدياً في 6 تشرين الأول/ أكتوبر، 1981، عندما اغتيل السَّادات على يد متطرفين إسلاميين. وكان من بين الاتهامات التي وُجّهت إليه توجهه إلىٰ الغرب، وتوقيع اتِّفاق السَّلام مع إسرائيل. وكان خليفة السَّادات، حسني مبارك، معروفاً جيداً من قِبل الأَمريكيين، ولكن لم يكن ثمة اطمئنان بأن مصر ستبقى مستقرّة. وفي أسوأ الأحوال سيصبح السَّلام مع إسرائيل، وبالتالي المراحل الأخيرة من الانسحاب من سيناء، موضع شك، فضلاً عن مباحثات الحكم الذَّاتي.

في ظل هذه الظروف المضطربة نشبت أزمة أخرى في كانون الأول/ ديسمبر 1981، عندما قرَّرت إسرائيل أن تشمل قوانينها مرتفعات الجولان، وهي خطوة تقترب من الإلحاق. وكانت الولايات المتّحدة قد وقَّعت اتفاقية للتعاون الاستراتيجي مع إسرائيل معادية للسوفييت في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، ولكن هذه الاتِّفاقية عُلِّقت في 18 كانون الأول/ ديسمبر، كعلامة على عدم موافقة واشنطن على الإجراء الإسرائيلي تجاه الجولان[12].

في ضوء هذه التطورات يمكن للمرء أن يتساءل عن جوهر العلاقة الاستراتيجية مع إسرائيل، والتي كانت موضع تفاخر. وسرعان ما قدّم وزير دفاع بيغن الواثق من نفسه، أريل شارون، الإجابة على هذا السؤال، من المنظور الإسرائيلي على الأقل. وكان لبنان هو ساحة الاختبار.

---

(12) Helena Cobban, The Superpowers and the Syrian-Israeli Conflict: Beyond Crisis Management? (Praeger, 1991), pp. 83-84 وبالنسبة لنص مذكرة التفاهم، انظر: Nimrod Novik, Encounter with Reality Reagan and the Middle East (The First Term) (Bouldr, Colo.: Westview Press for the Jaffee Center for Strategic Studies, 1985), pp. 86-88.

## أزمة لبنان

في عالم الريغانية الخالصة، كانت المشكلات المزمنة كتلك القائمة في لبنان، تعتبر غير جديرة بإيلائها اهتماماً كبيراً، أَو تعتبر أعراضاً لمتاعب يثيرها السوڤييت. ولم يكن مستغرباً أن يفتقر المساعدون في البيت الأبيض إِلىٰ الصبر على المناقشات المحيّرة، الدائرة حول ديناميكيّات السياسة الداخلية في لبنان. وكانوا على ما يبدو يتساءلون ما إذا كان هناك من يستطيع أن يتتبع كل هذه الطوائف، وزعماءها ذوي الأسماء التي يتعذّر النطق بها؟

ولكن لبنان كانت له طريقته في فرض نفسه على جدول الأعمال الأَمريكي، وذلك بسبب بواعث القلق الإِسرائيلية. ففي بداية 1981 تصاعدت المصادمات ما بين إِسرائيل وم. ت. ف عبر الحدود الشمالية لإِسرائيل، وتم جرّ سورية إِلىٰ هذا النِّزاع. واستدعي الدبلوماسي المخضرم فيليب حبيب من قِبل ريغان كي يحاول تهدئة الأمور. وهكذا وجدت الولايات المتّحدة نفسها تتفاوض على وقف إِطلاق النَّار بين العدوين. وبعد منتصف عام 1981 عادت الحدود اللبنانية ـ الإِسرائيلية إِلىٰ الهدوء، رغم أن أحداً لم يكن واثقاً من استمرار الهدوء لفترة طويلة.

كان لدى زعماء إِسرائيل، وخاصة لدى شارون، خطط كبيرة في لبنان. فعلى مدى سنوات طويلة، عمل الإِسرائيليون سرّاً على دعم زعيم متشدّد لإحدى الميليشيات اللبنانية المسيحية، هو بشير الجميّل. ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في لبنان، والتي حُدِّدت في النصف الثاني من عام 1982، وجد الإِسرائيليون فرصتهم في إيصال رجلهم إِلىٰ سدّة السلطة في البلاد. وكان شارون ورفاقه قد عزموا أيضاً على سحق الوجود العسكري لمنظّمة التّحرير في جنوب لبنان. وفي بعض السيناريوهات الأكثر درامية، كانت إِسرائيل ستحاول

طرد القوات السورية من لبنان، وبذا تُلحق ضربة ثقيلة بالنصير الأول للاتّحاد السوفييتي[13].

كانت هذه الاحتمالات، من الخطورة بحيث تتطلّب تخطيطاً دقيقاً، ومحاولة للتنسيق مع الولايات المتّحدة. وخلال زيارات قام بها مسؤولون إسرائيليون إلىٰ واشنطن في وقت مبكر من عام 1982، عرض هؤلاء خططهم الطموحة المتعلّقة بلبنان بكثير من التفاصيل. وخشي بعض المسؤولين في وزارة الخارجيَّة أن يفهم شارون من عدم رفض هيغ أن الولايات المتّحدة تشجّع خطته، أو على الأقل تقبل بها. وكان هيغ قد ذكر مراراً أن الولايات المتّحدة يمكن أن تفهم تحركاً عسكرياً كهذا، إذا كان رداً على «استفزاز يعترف به دولياً فقط مهما كان يعني ذلك»[14]. وبدا هذا لبعضهم وكأنه دعوة لإيجاد ذريعة لشن الحرب. وقد زعم بعض الإسرائيليين أن تصريحات هيغ قد فُسِّرت فعلاً على أنّها «ضوء أخضر»[15].

---

(13) Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, Israel's Lebanon War (Simon and Schuster, 1984); Itamar Rabinovich, The War for Lebanon, 1970-1983 (Cornell University Press, 1984); and Yair Evron, War and Intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue (Johns Hopkins University Press, 1987).

(14) Haig, Caveat, pp. 332-35.

(15) Schiff and Ya'ari, Israel's Lebanon War, pp. 62-77. انظر أيضاً: David Kimche, The Last Option After Nasser, Arafat and Saddam Hussein,. The Quest for Peace in the Middle East (Scribner's 1991). p. 145 لقد أصبح الزعماء السياسيون لإسرائيل، ولا سيما رئيس الوزراء بيغين ووزير الدفاع شارون، مقتنعين في شهور الربيع من عام 1982 بأن حكومة ريغان لا تمانع في القيام بعملية تكون بمثابة درس لمنظّمة التّحرير الفلسطينية. وربما أيضاً للسوريين المنحازين للسوفييت». ويقول كيمحي بصراحة، وعلى مسؤوليته الخاصة، إنه لم تكن هناك مقاومة قوية لخطط شارون في واشنطن. وينقل عن كل من هيج وريغان أنهما كانا متفهمين لأهداف إسرائيل. «فعندما بعث بيغين برسالة شفهية إلىٰ ريغان في أيار/ مايو 1982 محذِّراً من أنه قد يصبح من «الضروري والمحتم» القضاء على هذا التهديد الذي تمثله منظّمة التّحرير الفلسطينية، كان رد فعل هيج هو أن الولايات المتّحدة لن تستطيع منع إسرائيل من الهجوم. وعندما قابل شارون هيج في واشنطن في وقت لاحق من ذلك الشهر، ورد أن هيج أبلغه: «إننا نفهم أهدافكم، ولا نستطيع أن نقول لكم لا تدافعوا عن مصالحكم».

كان في طليعة اهتمامات واشنطن في وقت مبكر من عام 1982، أن يتم تنفيذ معاهدة السَّلام المصرية ـ الإسرائيلية بيسر. ولم يكن هذا أمراً مؤكداً؛ فاغتيال السَّادات أثار في أذهان الإسرائيليين تساؤلات حول قوة التعهدات التي قدّمها الرئيس الراحل. واعتقد بعض المحلّلين أن بيغن قد يفتش عن ذريعة لتأجيل المرحلة الأخيرة من الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، خاصة وأن مثل هذه الخطوة سوف تؤجل اللحظة المؤلمة سياسياً، بإخلاء المستوطنات حول العريش، وإرغام 15 ألف إسرائيلي يعيشون هناك على مغادرة بيوتهم. ولم يكن أحد في واشنطن يريد اشعال الموقف في لبنان، وهو ما سيؤثّر سلباً على آفاق التنفيذ الكامل لاتِّفاق السَّلام المصري ـ الإسرائيلي. ولذلك بذلت جهود دبلوماسيَّة على مدى عدة شهور، من أجل احتواء احتمال نشوب نزاع في لبنان، وتسهيل الانسحاب النهائي للقوَّات الإسرائيلية من سيناء. وباستثناء منطقة صغيرة، متنازع عليها، تسمى طابا، انسحبت جميع القوَّات الإسرائيلية في 25 نيسان/ أبريل. وعندما تبيّن أن الأُمم المتَّحدة غير مستعدة لتوفير قوة لحفظ السَّلام في سيناء، أخذت الولايات المتّحدة على عاتقها إنشاء قوة متعددة الجنسيات تضم جنوداً أَمريكيين. وكانت مصر وإسرائيل مرتاحتين لهذا الترتيب الذي استمر لسنوات طويلة على نحو جيد. واستطاع الدبلوماسيون الأَمريكيون أن يسهموا بنجاح، في المحافظة على سلامة العلاقات المصريَّة ـ الإسرائيليَّة.

في إطار هذا المجهود سافر هيغ مرتين إلىٰ المنطقة في شهر كانون الثاني/ يناير 1982، لإعادة إحياء محادثات الحكم الذاتي المتوقفة. ولكن مبارك أبدى هنا الكثير من الحذر، وسرعان ما تعثّرت تلك الجهود. وهذا ما جعل السَّلام بين مصر وإسرائيل فاتراً، في الوقت الذي كانت تزداد فيه عوامل التوتر على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية، ولم تكن تبدو في الأُفق أية عمليَّة تفاوضية أوسع نطاقاً.

وسرعان ما أخذت تتردّد إشاعات على نحو منتظم، عن تحرك إسرائيلي

ضد م. ت. ف وسورية ولبنان. وفي أيار/ مايو من عام 1982 ،بدا أن الأَمريكيين العالمين ببواطن الأمور، باتوا يتقبّلون تلك الخطوة، إن لم يكن يرغبون فيها[16]. وكل ما كان يحتاجه الأمر هو الذريعة. وجاءت هذه الذريعة يوم 3 حزيران/ يونيو من العام المذكور، في محاولة اغتيال السفير الإِسرائيلي في لندن. وقد اتضح على الفور أن هذه المغامرة، قد نفذت بناء على أوامر من الإرهابي المارق أبو نضال. ولم تنتظر إِسرائيل حتى تكتشف ما إذا كانت تلك المحاولة تشكل «الاستفزاز المعترف به دولياً»، الذي تحدث عنه هيغ، أم لا. فقد ضربت مستودعات للذخيرة تابعة لـ «م. ت. ف». وردت الأخيرة بقصف مدن داخل إِسرائيل. ولم تلبث أن عبرت ست فرق إِسرائيلية الحدود في 6 حزيران/ يونيو ـ «عمليّة سلام الجليل» ـ واتضح على الفور أن ما يجري لم يكن مجرد غارة انتقامية صغيرة[17].

عندما بدأ الغزو الإِسرائيلي، كان ريغان يقوم بجولة في أوروبا. وكانت علاقته مع هيغ متوترة بعض الشيء، وأخذ بعض المسؤولين في حاشية ريغان، يبحثون عن ذريعة لتهدئة وزير الخارجيَّة السريع الغضب. وسرعان ما ظهرت خلافات تاكتيكية حول كيفية التعامل مع إِسرائيل أثناء أزمة لبنان. إذ رأت مجموعة التفت حول هيغ ألا تُوقف إِسرائيل، مهما كان مبرر تدخلها في لبنان، قبل تدمير منظّمة التّحرير. ووقفت جين كير كباتريك، خلافاً للمألوف إِلىٰ جانب هيغ الذي يعتبر عادة ألد منافسيها[18]. وعارض مخطط إِسرائيل الكبير نائب الرئيس جورج بوش، الذي كان مسؤولاً عن إِدارة الأَزمة في البيت

(16) قبل أسبوع فقط من الغزو الإِسرائيلي، يوم 26 أيار/ مايو 1982 ألقى هيج خطاباً هاماً بشأن الشرق الأَوسط ركّز فيه على النّزاع الإِيراني العراقي، ومفاوضات الحكم الذّاتي، والحالة المتفجرة في لبنان.

(17) انظر .Cobban, Superpowers, pp. 35-40

(18) Allan Gerson, The Kirkpatrick Mission: Diplomacy Without Apology. America at the United Nations, 1981-1985 (Free Press, 1991), pp. 138-55.

الأَبيض، وحليفه الحميم جيمس بيكر، رئيس موظفي البيت الأَبيض[19]. كما أيّد وليام كلارك، الذي حل مكان آلن مستشاراً للأمن القومي في مطلع 1982، كبح جماح إسرائيل، وكذلك فعل وزير الدفاع واينبيرغر.

ما أن مرّت الأيام الأولى من الأَزمة، حتى بدا شارون عازماً على عزل القوات السورية، دون أن يترك لها أي خيار سوى الانسحاب المهين. وربما يؤدي مثل هذا السيناريو إلىٰ سقوط الرئيس الأسد، ويصبح لبنان متحرراً على الأقل من الهيمنة السوريَّة. وكان هذا ما يتطلع إليه حلفاء إسرائيل من الكتائبيين، نتيجة للغزو الإسرائيلي. وخلاف ذلك كانوا أقل اهتماماً بهزيمة م. ت. ف مع بقاء سورية في لبنان.

كان شارون يعتمد فيما يبدو على عدم تدخل قوي من جانب ريغان، ولكن تقديره كان خاطئاً. فريغان مع كل سلبيته كان من الممكن أن يؤلبه مستشاروه. وعندما كان يطلع على بعض مشاهد العنف، كان يستجيب بصورة انفعالية شديدة أحياناً. وهذا ما دفعه إلىٰ كتابة مذكرة، يوم 9 حزيران/ يونيو، من أشد المذكّرات التي تلقاها رئيس وزراء إسرائيلي في يوم من الأيام، والتي جاء فيها:

أشعر ببالغ القلق نتيجة للتقارير الأخيرة عن حدوث زحف إسرائيلي آخر إلىٰ وسط لبنان، وتصاعد العنف بين إسرائيل وسورية. لقد تحركت قواتكم أبعد كثيراً من الأهداف التي وصفتموها لي. قد تكون المكاسب التاكتيكية واضحة، ولكن ما هو أهم أن نتفادى نشوب حرب أوسع تشترك فيها سورية، وربما السوڤييت أيضاً.

تلقيت اليوم رسالة من الرئيس بريجنيف، تعرب عن بالغ القلق لظهور وضع خطير للغاية، ربما ينطوي على تفجر أعمال حربية أوسع نطاقاً. وأنا لم

(19) المرجع السابق، ص 134.

أوافقه بالطبع على معظم النقاط التي وردت في رسالته، ولكن خطر تصعيد أوسع موجود فعلاً.

لقد بات واضحاً الآن حدوث تصاعد للعنف سوري ـ إسرائيلي. وإنني أدعوك إلىٰ قبول وقف إطلاق النَّار الساعة السادسة مساء يوم الخميس 10 حزيران/ يونيو، عام 1982. وأناشدك أن توصي حكومتكم بقبول اقتراحي هذا.

مناحيم، إن رفض إسرائيل الموافقة على وقف إطلاق النَّار، من شأنه أن يُفاقم التهديد الخطير للسلام العالمي، ويْخلق توتراً شديداً في علاقاتنا[20].

من الصعب أن نتصوّر أن يكون ريغان شخصياً، هو الذي اتخذ مبادرة إرسال خطاب كهذا. والأرجح أن مساعديه وجدوا من الضروري إرغام إسرائيل على التوقف، وأن ريغان قد وافق على ذلك.

تجمع كافة الروايات على أن هيغ كان مغتاظاً لعدم الأخذ بمشورته، بترك الإسرائيليين ينجزون المهمة التي بدأوها. وبدا أن ريغان كان يتجاهل آرائه في سلسلة من الأمور. وفي 14 حزيران/ يونيو ألمح هيغ بأنه قد يستقيل من منصبه، إذا لم يمنحه ريغان ثقته على نحو واضح. وأخيراً اجتمع ريغان بهيغ ليقبل منه خطاب استقالته غير المكتوب[21]. ولكنه استمر في عمله بعض الوقت، محاولاً توجيه مسار الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة من المكان الذي اعتزل فيه، في منتجع غرينبراير في ويس فرجينيا. وأخيراً طلب ريغان، الذي يكره المجابهات، من وزير خارجيَّته المُعيّن جورج شولتز أن يتصل بهيغ في 5 تموز/

---

(20) مترجم عن النسخة العبرية للرسالة الموجهة من ريغان إلىٰ بيغين، في 9 حزيران/ يونيو 1982، كما نشرها Arye Naor, Cabinet at War (in Hebrew) (Tel Aviv: Lahav, 1986) p. 76. وقد أكد المسؤولون الأَمريكيون دقة هذا النص بوجه عام، ولكنهم أضافوا أن رسالة بريجنيف لم تكن تشكل تهديداً على وجه الخصوص. وألمحوا بصورة ضمنية إلىٰ أن ريغان قد تعمّد المبالغة في تقدير خطر التصعيد وذلك للتأثير على بيغين.

(21) Alexander M. Haig, Jr., Inner Circles: How America Changed the World. A Memoir (Warner Books. 1992), p. 547.

يوليو، ويطلب منه أن يكف عن التصرّف كما لو أنه لا يزال في منصبه[22].

يبين هذا المشهد الغريب أن ريغان، لم يكن شديد التأثّر فقط بآراء مستشاريه، بل كان يحجم أيضاً عن فرض الانضباط عليهم. ويبدو أنه كان يأنف من المواجهات الشخصيَّة، ويعمل جاهداً على تفاديها. وبخروج هيغ خشي الإِسرائيليون أن يكونوا قد فقدوا واحداً من أفضل أصدقائهم.

كان الإِسرائيليون ينظرون إِلىٰ جورج شولتز، رئيس واينبيرغر في شركة «بيكتل»، بارتياب. وكان اسم شولتز، الذي عمل من قبل وزيراً للعمل ثم وزيراً للخزانة، مُدرجاً في قائمة أفضل المرشحين لمنصب وزارة الخارجيَّة في بداية تشكيل إِدارة ريغان، ولكن ريتشارد نيكسون أيّد هيغ بقوّة[23]. وقد بدا شولتز أثناء جلسات الاستماع الأولية للتصديق على ترشيحه رجلاً حريصاً، واسع الاطلاع، كثير الاهتمام بالفوارق الدقيقة المتعلقة بالوضع الإقليمي في الشرق الأوسط. وتناول القضية الفلسطينية بطريقة صريحة، مؤكّداً بذلك ما كان يعرف عن صداقته للعرب[24].

سرعان ما أولى وزير الخارجيَّة شولتز، اهتمامه إِلىٰ عمليَّة السَّلام التي أُهملت طويلاً. وكان يرى أن الغزو الإِسرائيلي للبنان، سوف يدمِّر فرصة السَّلام ما لم تقم الولايات المتّحدة بمبادرة جديدة. كما كان يشعر بالقلق تجاه تأثير هذا الغزو على العلاقة المصرية ـ الإِسرائيلية التي لا تزال هشَّة. وهكذا اجتمع بهدوء يوم 17 تموز/ يوليو، مع فريق عمل من كبار المسؤولين، للشروع

---

(22) Cannon, President Reagan, pp. 202-04; and Haig, Inner Circles, pp. 547-48. يدعي هيج أنَّه كان على وشك التوصل إِلىٰ اتِّفاق بشأن انسحاب منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة من لبنان في وقت مبكر من شهر يوليو، وأن هذه المحاولة قد انهارت عندما أقيل فجأة من منصبه.

(23) Cannon, President Reagan, pp. 202-05.

(24) Bernard Gwertzman, «Shultz Declares Palestinian Needs Must Be Resolved, New York Times, July 14, 1982, p. A 1.

في التخطيط لـ «بداية جديدة» لإقامة السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي[25].

ومع تأييد شولتز لاستئناف عملية السَّلام، فإنه لم يكن ينظر باستحسان إلىٰ ياسر عرفات و«م. ت. ف». وكان يرى أن عرفات، ينبغي ألاّ يحصل على أي كسب من جراء مغادرته لبيروت. ولكن في اللحظة التي توقف فيها القتال في لبنان، واتجهت «المنظمة» في طريقها إلىٰ موقع جديد، عزم شولتز على القيام بمبادرة سلام مناسبة، وعدم تأجيل تلك المبادرة إلىٰ حين حل مشاكل لبنان. كذلك كان يرى أن تحمل تلك المبادرة بصمة الرئيس، مما سيضفي عليها مزيداً من الثقة. وكانت رغبة ريغان في المضي قُدُماً في هذا النهج، تتزايد بعد أن شاهد القصف الإِسرائيلي لبيروت. وفي 30 تموز/ يوليو عرض شولتز على ريغان، مشروع مبادرة السَّلام الجديدة. وفي وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم، اتصل مستشار الأَمن القومي كلارك بشولتز، ليقول له «إن صداقة الرئيس لإِسرائيل تتآكل. لقد بلغ السيل الزبى»[26].

خلال معظم شهر آب/ أغسطس 1982، حاولت الولايات المتّحدة، بالمساعدة النشطة لفيليب حبيب، أن تضع حداً للقتال الدائر في لبنان، وأن ترتب عمليَّة إجلاء مقاتلي م. ت. ف من بيروت[27]. وقد أُرسلت وحدة

---

(25) George Shultz, Turmoit and Triumph: My Years as Secretary of State (Scribner's 1993), pp. 85-86. وقد تألف فريق العمل من روبرت ماكفرلين، ولورانس إيجلبرجر، ونيكولاس فيليوتس، وروبرت آمس، وبول ولفوويتز، وتشارلز هيل، ووليام كيربي، وآلان كريشكو.

(26) المرجع السابق، ص87.

(27) Reagan, American Life, pp. 425-29; and Michael Deaver, Behind the Scenes: In Which the Author Talks about Ronald and Nancy Reagan... and Himself (William Morrow, 1987), pp. 165-66 ويعزى لديفر الفضل في إقناع ريغان، رغم مشورة موظفي مجلس الأَمن القومي، بأن يتصل ببيغين ليبلغه بأن يوقف قصف بيروت. وعندما وافق بيغين، قيل إن ريغان التفت إلىٰ ديفر قائلاً: «لم أكن أعرف أن لدي هذه الدرجة من السلطة». انظر أيضاً Gerson, Kirkpatrick Mission, pp. 164-69 بشأن دبلوماسيَّة الأُمم المتَّحدة في هذه المرحلة، ولا سيما تاكتيكات التأجيل بشأن الاقتراح الفرنسي المصري المشترك، والذي طالب بالاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظَّمة.

عسكرية أَمريكيَّة إِلىٰ لبنان، كجزء من قوة دولية للمساعدة في الإشراف على رحيل م. ت. ف. ولم يساعد حبيب في إنهاء سفك الدماء فحسب، بل عمل بنجاح على انتخاب بشير الجميّل رئيساً جديداً للبنان. ومن أجل أن يضمن حبيب رحيل «المنظمة» عن لبنان، قدم تعهدات خطية صريحة للمنظّمة بأنه حصل على ضمانات من إسرائيل، بشأن سلامة الفلسطينيين المدنيين الذين يقيمون في لبنان بعد رحيل «المنظّمة»[28].

## خطة ريغان(*)

في أواخر شهر آب/ أغسطس 1982 بدت إدارة ريغان على وشك تحقيق نجاح، في خضم الشقاء اللبناني، بقرب تنصيب رئيس للجمهورية موال للغرب في بيروت، وتعرّض السوريين لقصف شديد في البقاع اللبناني، وطرد م. ت. ف خارج لبنان. (في غضون ذلك أظهر السوڤييت عجزهم عن القيام بالكثير لمساعدة حلفائهم، وعانوا من خسارة في هيبتهم السياسية في لحظة حرجة من أجواء الحرب الباردة المتجدِّدة في بداية الثمانينات).

حصل شولتز يوم 13 آب/ أغسطس على موافقة الرئيس على مبادرته، التي عُرفت باسم «البداية الجديدة»، وشعر أن ريغان قد انغمس أخيراً في صنع سياسة الشرق الأَوسط. وفي اليوم التالي كلّف عدداً من كبار المسؤولين في وزارته، بأن «يمثِّلوا أدوار» بيغن ومبارك والملك حسين، لتحديد ردّ فعلهم المحتمل إزاء مبادرته الجديدة. ولاحظ ميس، وهو يرقب اهتمام الرئيس المتجدد، أن ريغان كان مستعداً لهذه اللحظة منذ عام مضى، ولكن هيغ أبقاه بعيداً عن قضايا الشرق الأَوسط[29].

---

(28) Rashid Khalidi, Under Siege: P.L.O. Decisionmaking during the 1982 War (Columbia University Press, 1986), p. 177.

(*) عرفت في الأدبيات السياسيَّة العربيَّة في الثمانينات باسم «مشروع ريغان» ـ المترجم.

(29) Shultz Turmoil and Triumph, p. 92.

فيما كانت م. ت. ف في طريقها إلىٰ خارج بيروت، والولايات المتّحدة في موقف دبلوماسي يتسم بالقوة الواضحة، حثّ شولتز الرئيس على انتهاز هذه الفرصة، لوضع خطة جديدة لتسوية النِّزاع الإِسرائيلي ـ الفلسطيني سلمياً. وتوقع شولتز أن يكون موقف الإِسرائيليين بشكل خاص، سلبياً؛ ومع هذا كان يشعر أن بلاده يمكن أن تساعد في وضع برنامج ما بعد الحرب. وفي الأول من أيلول/ سبتمبر 1982، ألقى ريغان خطابه الأول والمهم حول النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي[30].

كان اتِّفاق كامب ديڤيد جوهر هذه المبادرة، ولكن مع إدخال إضافات جوهرية مهمّة. وفي حين كان اتِّفاق كامب ديڤيد غامضاً فيما يتعلَّق بما يسمّى الوضع النهائي للضفة الغربية وغزّة بعد المرحلة الانتقالية، أوضح ريغان أن الولايات المتّحدة تعارض كلاً من الإلحاق الإِسرائيلي، وقيام دولة فلسطينية مستقلّة. وقال إن بلاده تفضل نوعاً من أنواع الارتباط ما بين الضفَّة الغربيَّة وغزّة والأردن. ومن أجل إزالة أي لبس أوضح ريغان، أن بلاده تعتقد أن البند الذي يتعلَّق بالانسحاب في قرار الأُمم المتَّحدة 242، ينبغي أن يُطبّق على الضفَّة الغربيَّة وغزّة، وهذا موقف يتعارض تماماً مع موقف بيغن وسياسة حزب ليكود.

وبعد أيام كشفت الولايات المتّحدة عن آرائها بمزيد من التفصيل. ففي غضون الفترة الانتقالية، ستؤيد الولايات المتّحدة تجميد المستوطنات الإِسرائيلية، وأن يكون للفلسطينيين سلطة فعلية على الأرض والموارد، وأن يسمح للمقيمين منهم في القدس الشرقية، أن يدلوا بأصواتهم في انتخابات الحكم الذّاتي. أما بالنسبة لمفاوضات «الوضع النهائي»، فقد سجلت الولايات المتّحدة أنّها تؤيد فكرة ارتباط مدى الانسحاب الإِسرائيلي من الأَراضي

---

(30) من أجل الاطلاع على نص خطبة ريغان ونقاط المباحثات انظر: www brookings. Edul press peace process ht,.

المحتلة، بمدى، وطبيعة ترتيبات الأَمن والسلام التي تُقدّم بالمقابل. ولم يكن من المحتمل أن تحظى هذه المواقف بموافقة بيغن. وهذا ما حدث بالفعل؛ فقد كان ردّ فعل بيغن غاضباً تجاه «خطة ريغان» التي باتت تُعرف بهذا الاسم[31].

حولت مبادرة ريغان الأضواء على نحو واضح من مصر إلىٰ الأردن، فيما تُركت سورية في الظل. ورفض بيغن الاقتراح على الفور، لأنه يدعو إلىٰ تخلي إِسرائيلي نهائي عن معظم الأَراضي المحتلة ثمناً للسَّلام. أما الرد العربي فقد كان أقل حسماً بصورة عامة. فقد كان هناك تساؤلات، وترددت أصداء بعض الأصوات الإِيجابية، كما تردد على نطاق واسع، أن الملك حسين (وكذلك عرفات) قد أُطلعا مسبقاً على المبادرة، وأنهما أبديا موافقة عامة[32].

بعد طرح مبادرة ريغان بوقت قصير، عقدت الدول العربية اجتماع قمة في فاس، في المغرب، وتبنّت اقتراحاً سعودياً عُرف فيما بعد باسم خطة فاس. ومع أن هذه الخطة كانت تختلف في مضمونها عن اقتراح ريغان، إِلاَّ أنها أعطت للولايات المتّحدة والعرب مادة للحديث.

استند قرار إدارة ريغان بإِطلاق مبادرة بشأن القضية الفلسطينية، مع ارتباط وثيق بالأردن، إِلىٰ قناعة بأن مشاكل لبنان في طريقها إِلىٰ الحل. وكان بعض المسؤولين البيروقراطيين في وزارة الخارجيَّة يهيئون، حتى قبل نشوب الحرب

---

(31) Kimche, Last Option, p. 157. حيث ينقل عن بيغين وهو يتحدث إِلىٰ زملائه الإِسرائيليين يوم أول أيلول/ سبتمبر «لقد خاننا الأَمريكيون، إِنها أكبر خيانة منذ إِنشاء الدولة ـ لقد طعنونا في الظهر. إِننا نواجه الآن معركة مختلفة تماماً».

(32) قام فيليوتس بزيارة سرية لعمان لإطلاع الملك حسين يوم 20 آب/ أغسطس على الموقف. وكذلك أبلغ عرفات بتلخيص مسبق عن الخطاب بينما كان لا يزال في بيروت. وأحيط بيغين علماً من جانب السفير لويس يوم 31 آب/ أغسطس فقط. ويكشف شولتز في: Turmoil and Triumph, p. 92 عن مهمة فيليوتس، ويصف الأساس الذي استند إِليه شولتز في المضي بمشروعه في مواجهة معارضة إِسرائيليَّة محتملة.

في لبنان، الوضع من أجل القيام بمهمة أحياء السَّلام. وكان شارون قد أعلم الأمريكيين، أنه سيحل القضية الفلسطينية على طريقته ـ أي بتحريك الدبابات إلىٰ لبنان. إذ عندما تسحق «المنظّمة» سيصبح الفلسطينيون في الضفَّة الغربيَّة معتدلين ومستعدين للتعامل مع الحقائق القائمة.

أضحت أوجه التصور في رؤية شارون بادية للعيان خلال أسابيع من مبادرة ريغان. فالشعور بالارتياح نتيجة القناعة بأن معاناة لبنان قد أوشكت على الانتهاء، سرعان ما تبدّد، عملياً ومجازياً، عندما قامت عناصر موالية لسورية باغتيال بشير الجميل يوم 14 أيلول/ سبتمبر 1982. وهنا استشعر الجنرال شارون، الذي كان قد بحث مع الجميّل خطة «تطهير» لبنان من الفلسطينيين، خطر ضياع الاستثمار الإسرائيلي طويل الأجل مع وفاة بشير. وألحّ شارون على قيادات «القوات اللبنانية» (الميليشيات المسيحية) وحزب الكتائب أن تحترم الصفقات التي عقدها مع بشير، وأن تستعد لاتخاذ «إجراء فوري». وفي تلك الظروف كان لإسرائيل نفوذ كبير على حزب الكتائب، بما في ذلك القدرة على منع، أو منح التأييد لترشيح أمين الجميل، شقيق بشير، لرئاسة الجمهورية[33].

لم تكن التفصيلات حول ما حدث بعد ذلك واضحة تماماً، ولكن الخط العريض كان واضحاً. فقد تحركت وحدات من ميليشيا «القوات اللبنانية»، بقيادة إيلي حبيقة إلىٰ مخيّمين للاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا، على المشارف الجنوبية من بيروت، وهناك وتحت أعين حلفائهم الإسرائيليين، قاموا بعملية ذبح منظّمة قتلوا فيها قرابة 800 من المدنيين الفلسطينيين. وقد أثارت

---

(33) طبقاً للمذكرات التي أتيح للمؤلف الإطلاع عليها عن اجتماع شارون مع بيير الجميل في بكفيا يوم 16 أيلول/ سبتمبر 1982 وأشار شارون إلىٰ مناقشاته مع بشير، وطالب مرة ثانية «بضرورة اتخاذ إجراء فوري للحيلولة دون خلق حقائق جديدة من جانب الحكومة الحاليَّة في أيامها الأخيرة، والخطر المتمثِّل في محاولة قيام العناصر المعادية بتعديل العمليات السياسية المستصوبة لنا ونجاحها في هذا». وترد بعض المعلومات الأساسية ذات الصلة عن هذا الاجتماع في كتاب Schiff and Ya'ari, Israel's Lebanon War, pp. 246-58.

هذه المذبحة ردود فعل في كل مكان، بما في ذلك إسرائيل. وبعد ذلك بخمسة شهور، وجه اللوم إلىٰ شارون وعدد آخر من الضبّاط بسبب دورهم، في عدم الحيلولة دون وقوع تلك المذابح وأُبعدوا من مناصبهم[34].

تمثّل رد الفعل الأَمريكي على مذابح صبرا وشاتيلا في إعادة لبنان، ومتاعبه إلىٰ مركز الصدارة من الاهتمام مرة أخرى. فقد أعيدت القوات العسكرية الأَمريكيَّة، التي كانت قد انسحبت بعد رحيل م. ت. ف، إلىٰ بيروت لحماية مخيمات اللاجئين، وتوفير مساندة واضحة للحكومة اللبنانية العاجزة. وأصبح التفاوض من أجل التوصل إلىٰ اتّفاق إسرائيلي ـ لبناني يؤدي إلىٰ انسحاب كل من القوات الإسرائيلية، والسورية معاً يحتل مركز الأولوية في الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة، ويسير جنباً إلىٰ جنب، وربما يسبق، خطة ريغان للضفة الغربية وغزّة[35]. وبات أمل شولتز في ألا تصبح محادثات السَّلام العربية ـ الإسرائيلية رهينة لمتاعب لبنان موضع شك على نحو متزايد.

## مجاملة الملك حسين

كان الملك حسين، وهو هدف مبادرة ريغان في مرحلتها الأولى، قد شرع يراقب كيفية معالجة الأَمريكيين للورطة اللبنانية، بوصفها اختباراً لمدى جدّيتهم في معالجة القضيَّة الفلسطينية. وكان يشعر، كشأن كثير من العرب، أنه ما لم يُفلح الأَمريكيون في إخراج الإسرائيليين من لبنان، فلن تتوفَّر فرصة تُذكر لزحزحتهم من الضفَّة الغربيَّة. وكان الرئيس ريغان قد قوَّض فرص نجاح مبادرته، بإعلانه أنه لا يمكن فعل أي شيء بالنسبة للقضيَّة الفلسطينية، حتى يتمّ

(34) للاطلاع على نتائج التحقيق الإسرائيلي الرسمي، انظر The Beirut Massacre: The Complete Kahan Commission Report (Princeton, N. J.: Karz-Cohl, 1983).

(35) للاطلاع على المناقشات التي دارت حول دور القوة المتعددة الجنسيات من أيلول/ سبتمبر 1982 حتى انسحاب القوة الأَمريكيَّة في شهر شباط/ فبراير 1984 وانظر Geoffrey Kemp, «Lessons of Lebanon: A Guideline for Fuure U. S. Policy,: Middle East Insight, vol. 6 (Summer 1988). PP. 57-68.

التوصّل إِلىٰ اتِّفاق حول قضيَّة لبنان[36]. وبدا هذا الصراع بالنسبة لمن عارضوا مبادرة ريغان منذ البداية ـ بما في ذلك بيغن والسوڤييت والأسد ـ بمثابة دعوة لجعل الأمور أشد صعوبة كي يؤكدوا أن «كامب ديڤيد أخرى»، كما كان السوريون يطلقون على مبادرة ريغان، لن يُكتب لها النجاح.

قام الملك حسين بزيارة إِلىٰ واشنطن في كانون الأول/ ديسمبر 1982، لإجراء محادثات مع الرئيس ريغان. وكان الأخير قد بعث برسالتين إِلىٰ الحسين، في محاولة لإقناعه بتأييد المبادرة، ويعلن فيهما وعوداً والتزامات، بما في ذلك توريد الأَسلحة، إذا ما وافق الحسين على الدخول في المفاوضات. كما وعد ريغان بأنه سيعمل على إقناع إِسرائيل بتجميد النشاط الاستيطاني، في الضفَّة الغربيَّة متى بدأت المفاوضات مع الأردن، وأن المرحلة الانتقالية قد تُخفض إِلىٰ أقل من خمس سنوات.

كانت هذه الأفكار، حسب جميع الروايات، تستهوي الملك حسين، ولكنه كان يشعر بالحاجة إِلىٰ تأييد الفلسطينيين. بيد أن الملك كان يلمح أحياناً، بأنَّه قد يمضي قُدُماً بدون عرفات إذا ظل الأخير مُعانداً. ولم يكن شولتز ـ المسؤول الأول عن المفاوضات ـ متأكّداً مما يمكن استنتاجه من تعليقات الملك حسين. إِلاَّ أنه كان يشعر بأن «المساندين للعرب» في وزارة الخارجيَّة، يميلون كثيراً إِلىٰ التفاؤل في تقديراتهم[37].

وعلى مدى الأشهر العديدة التالية دارت محادثات بين الأردن وم. ت. ف. وتوصّل الملك أخيراً، في نيسان/ أبريل 1983، إِلىٰ أنّه لا يوجد أساس للتوصّل إِلىٰ موقف تفاوضي مشترك مع م. ت. ف. ووضع الأردنيون اللوم على المتشددين الموالين للسوڤييت في حاشية عرفات، بسبب العجز عن

---

(36) William B. Quandt, «Reagan's Lebanon Policy: Trial and Error,» Middle East Journal, vol 38 (Spring 1984), pp. 241-42.

(37) Shultz, Turmoit and Triumph, p. 440.

التوصّل إلىٰ اتِّفاق. كما تعرَّض الأردن لضغط سوفييتي مباشر، كي لا يسير بعيداً في هذا الطريق(38). وفي العاشر من نيسان/ أبريل 1983، اتصل الملك بريغان ليخبره أن محادثاته مع عرفات قد أخفقت. ولم يكن الحسين مستعداً للسير بمفرده، وأعلن في اليوم نفسه، أن الأردن لا يستطيع أن يقبل مبادرة ريغان، مؤكداً: «نحن في الأردن، بعد أن رفضنا منذ البداية أن نتفاوض بالنيابة عن الفلسطينيين، لن نعمل بصورة منفصلة ولا بالنيابة عن أي طرف في مفاوضات السَّلام الخاصة بالشرق الأَوسط(39). وفي تلك اللحظة بدت مبادرة ريغان وقد أصابها الموت.

## السَّلام اللبناني ـ الإِسرائيلي؟

أصبح صنع السَّلام العربي الإِسرائيلي من وجهة النظر الأَمريكيَّة، في الفترة المتبقية من عام 1983، مرادفاً لمحاولة التوصل إلىٰ اتِّفاق لبناني ـ إِسرائيلي قابل للحياة، كخطوة نحو انسحاب القوَّات الإِسرائيلية والسورية معاً من لبنان. وتوجّه وزير الخارجيَّة شولتز، الذي أحجم عن الانخراط المباشر في رحلات مكوكية على غرار أسلافه، إلىٰ الشرق الأَوسط ليضع اللمسات النهائية على الاتِّفاق اللبناني ـ الإِسرائيلي. وقد فعل ذلك جزئياً استجابة لمشاعر القلق

---

(38) يمكن العثور على أفضل تقرير عن خلفية قرار الملك في مقالتين فازتا بجائزة بوليتزر في The best account of the background to the king's decision can be found in two Pulitzer-prize-winnig articles by Karen Elliott House: «Wall Street Journal, April 14, 1983, p. 1, and «Hussein's Decision: Fears for His Kingdom, Sense of History Drove Monarch to Seek Talks,: Wall Street Journal, April 15, 1983, p. 1. ووفقاً لما قاله الملك، فقد انتحى الأمين العام يوري أندروبوف به جانباً أثناء زيارته لموسكو، في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1982، لكي يحذره قائلاً «إنني سأعارض خطة ريغان وسوف نستخدم كل مواردنا لمعارضتها. ومع كل الاحترام الذي تستحقونه عن جدارة، سيقع كل العبء على منكبيكم وهما ليستا بالعرض الذي يمكنهما تحمله».

(39) «Jordan's Statement of Its Refusal to Join the Reagan Peace Initiative,» New York Times, April 11, 1983, p. A 12.

التي عبّر عنها الرئيس مبارك. وكان شولتز يرتاب في دور سورية، وحاول أن يحصل على تأييد سعودي للضغط على دمشق. كذلك واجه مصاعب مع الإِسرائيليين، الذين لم يكونوا مستعدين للتخلّي عن حليفهم الرائد سعد حدّاد في جنوب لبنان. ولكن برغم جميع العوائق بدا أن رحلات شولتز المكوكية تؤتي ثمارها. وفي 17 أيار/ مايو عام 1983، وقَّع لبنان وإِسرائيل اتِّفاقية تقل عن مستوى معاهدة سلام.

ولكن الاتِّفاق وُلد ميتاً. فقد كان الانسحاب الإِسرائيلي متوقفاً على الانسحاب السوري. وما كان الأَسد (الذي كان يتمتّع بتأييد واسع في لبنان) ليقبل بمثل هذا الشرط. وبدت الولايات المتّحدة وسورية تتجهان إِلىٰ التصادم. ففي نيسان/ أبريل جرى تفجير السفارة الأَمريكيَّة بفاعلية مدمِّرة[40]. وقد عزا الأَمريكيون التفجير إِلىٰ حلفاء إيران اللبنانيين، وربما مع بعض التورّط من جانب سورية. وخلال الصيف استؤنف القتال في بيروت، وعاد عرفات بتحدٍ إِلىٰ مدينة طرابلس شمالي لبنان. أما سورية، التي أعاد السوڤييت تسليحها بالكامل، فقد أصبحت تشعر بثقة متزايدة في مكانتها في لبنان، بما في ذلك مواجهتها لمنظّمة التّحرير الفلسطينية.

مع تصاعد العنف، بدأ الإِسرائيليون ينسحبون من جبال الشوف، التي تطل على بيروت، تاركين الوحدة الأَمريكيَّة المرابطة قرب المطار، عرضة لهجمات عدائية. ولم تمض فترة طويلة، حتى وجد مشاة البحرية الأَمريكيَّة أنفسهم في مواقع ضعيفة الحماية، إِلاَّ وقد انجروا إِلىٰ المعارك الدائرة بين اللبنانيين. وبدأت مهمة صنع السَّلام تتآكل تدريجياً، وأصبحت الولايات المتّحدة مشارِكة في الحرب إِلىٰ جانب القوات المسيحية اللّلبنانية. وفي وقت

(40) كان من بين ضحايا القصف روبرت آمس، وهو من كبار المسؤولين بوكالة المخابرات المركزية عن الشرق الأَوسط، ومن المجموعة الأساسية من المسؤولين الذين عملوا بصورة وثيقة مع وزير الخارجيَّة شولتز عند بدء مبادرة ريغان.

تصاعد فيه التوتر بين الولايات المتّحدة وسورية، اقتحمت شاحنة مليئة بالمتفجرات في 23 تشرين الأول/ أكتوبر، معسكر الوحدة الأَمريكيَّة المشتركة في قوة حفظ السَّلام متعدِّدة الجنسيّات. وكانت النتيجة مدمِّرة؛ إذ قُتل 241 جندياً أَمريكياً[41]. كما هُوجمت في الوقت ذاته، وحدات فرنسية وإِسرائيلية بقنابل الشاحنات الانتحارية.

وخلال بضعة أيام من وقوع الهجوم على الجنود الأَمريكيين في بيروت، وقَّع الرئيس ريغان التوجيه بقرار الأَمن القومي رقم 111، والذي يقضي بإحياء التعاون الاستراتيجي، الذي كان قد عُلِّق في كانون الأول/ ديسمبر، 1981[42]. وكان مساعد وزير الخارجيَّة، لورانس إيغلبيرغر، قد استخلص في وقت مبكر من ذلك العام، استناداً إِلىٰ بعض الروايات، إن التعاون الوثيق مع إِسرائيل، يُعتبر أمراً ضرورياً لنجاح السياسة الأَمريكيَّة في لبنان. ويبدو أن وصوله إِلىٰ تلك النتيجة، كان تحت تأثير القرار الذي اتخذه وزير الدفاع الإِسرائيلي الجديد، موشيه أرينز، بسحب القوات الإِسرائيلية من وسط لبنان، وهو إجراء ذو أهمية استراتيجية اتخذ بدون تنسيق مع الولايات المتّحدة. ولعل إيغلبيرغر كان يأمل، من خلال عودة العمل باتفاق التعاون الاستراتيجي، أن تصبح إِدارة ريغان أكثر قدرة على التأثير على قرارات إِسرائيل التي تمسّ المصالح الأَمريكيَّة. وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1983 تم الاتِّفاق على عقد اجتماعات «المجموعة السياسية ـ العسكرية المشتركة» من أجل تطوير مجالات التعاون الاستراتيجي.

(41) للاطلاع على بحث في أسباب تعرض مجمع مشاة البحرية الأَمريكيَّة للخطر، انظر، Report of the DOD, Commission on Beirut International Airport Terrorist Act. October 23, 1983 (Department of Defense, 1983). وقبل تفجير مجمع مشاة البحرية، كان الإِسرائيليون قد بدأوا بالانسحاب من منطقة الشوف، وكانت تلك خطوة تجاه السياسة الإِسرائيليَّة الجديدة الرامية إِلىٰ دعم الوجود الأمني في الجنوب اللبناني فقط.

(42) Gobban, Superpowers, pp. 87-88.

كان ظهور قيادة جديدة في إسرائيل عامل دعم، لضرورة التعجيل بإعادة بناء العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية. فقد فاجأ الكثيرين أن يعمد بيغن، الذي كان يعاني من وفاة زوجته مؤخراً، ومن شعوره بالكآبة بسبب نتيجة الحرب في لبنان، إِلىٰ إعلان استقالته في 15 أيلول/ سبتمبر، والدخول في عزلة استمرت حتى نهاية حياته في عام 1992. وكان خليفته هو إسحاق شامير، الذي أكسبه عمله السياسي المبكر مع مجموعة شتيرن (ليخي)، شهرة التطرّف والعنف. وبعد أن توارى على هامش الحياة السياسية في السنوات الأولى بعد الاستقلال، وأمضى بضع سنوات في إدارة المخابرات الإِسرائيلية، الموساد، عاد إِلىٰ السياسة في السبعينات عضواً في حزب بيغن. وأثناء مباحثات كامب ديڤيد كان رئيساً للكنيست. وبعد أن استقال دايان من الخارجيَّة في تشرين الأول/ أكتوبر 1979، تردّد بيغن قبل أن يعرض هذا المنصب على شامير، إِلاَّ أنه فعل ذلك في نهاية الأمر في آذار/ مارس 1980[43].

والآن بعد رحيل بيغن عن مسرح السياسة، استطاع شامير أن يفوز بموافقة حزب الليكود ليحل محله. وبدلاً من بيغن وشارون، وجد الأَمريكيون أنفسهم يتعاملون مع شامير وأرينز، وهو تغيير خُيِّل لبعضهم أنَّه قد يكون نحو الأفضل.

أياً كانت الآفاق لعلاقات أفضل مع إِسرائيل، فإن الحالة لم تكن توحي بأمل لدى ريغان وشولتز. وبعد عمليات التفجير في شهر تشرين الأول/ أكتوبر باتت السياسة الأَمريكيَّة تستهدف على نحو أكثر صراحة معاقبة سورية. وفي 4 كانون الأول/ ديسمبر 1983، أسقط السوريون طائرتين أمريكيتين وقتل طيار واحد وأُسر الآخر[44].

---

(43) بالنسبة لشامير، انظر Avishai Margalit, «The Violent Life of Yitzhak Shamir,» New York Review of Books, May 14, 1992, pp. 18-24.

(44) انظر John K. Cooley, Payback: America's Long War in the Middle East (Brassey's, 1991), pp. 94-97.

وفي بداية عام 1984، عندما أصبحت مسألة إعادة الانتخاب هي الشاغل الأول لبعض مستشاري الرئيس، اتخذ ريغان، رغم معارضة شولتز، قراراً يقضي «بإبعاد مشاة البحرية عن الشاطىء». وقد وَصف النقّاد هذا القرار بأنه «هروب». ومهما قيل فإنَّ الحقائق لا تغيرها الكلمات. فريغان الذي علّق الهيبة الأَمريكيَّة على التوصّل إلىٰ تسوية مستقرّة في لبنان، يتملّص من الدليل الملموس على ذلك الالتزام[45]. ومنذ ذلك الحين ترك لبنان ليواجه المنازعات بين طوائفه في الداخل، ويواجه جارتيه القويتين.

## أهي فرصة ضاعت؟

نادراً ما تشهد سني الانتخابات، مبادرات جدية بشأن السَّلام العربي - الإِسرائيلي من قِبل الرؤساء الأَمريكيين؛ إذ تتوجّه أولوياتهم إلىٰ قضايا أخرى. ويجري تفادي كل ما يثير الجدل، الذي يرافق عادة أية مبادرة في هذا الصدد. كما يُؤجل النظر في أية مطالب تتعلّق بالسِّلاح، أَو الدعم الدبلوماسي من جانب الأنظمة العربية إلىٰ ما بعد الانتخابات[46].

على أن عام 1984 لم يضع سدى. ففي بداية ذلك العام أعيدت مصر إلىٰ عضوية «المؤتمر الإِسلامي»، وهو ما يدل على أنها لم تعد معزولة بسبب اتفاق السَّلام مع إِسرائيل. وبعد مضي شهر ظهر مبارك والملك حسين معاً في واشنطن في اجتماع مع الرئيس ريغان، وكان ظهورهما معاً ذا قيمة رمزيَّة، حتى

---

(45) Kemp, «Lessons of Lebanon,» p. 67 يخلص كيمب إلىٰ أنَّه لا يمكن إلاّ لرئيس قوي أن يوقف الشجار بين أعضاء مجلس الوزراء الأقوياء من أمثال شولتز وواينبرجر. وحسب كلماته، «في حالة لبنان، لم يحدث مطلقاً أن أصدر الرئيس أوامره إلىٰ وزير الدفاع حتى يقوم بدور حاسم في تأييد السياسة الأَمريكيَّة في لبنان، والواقع أنَّه عندما بلغت المناقشات ذروتها في البيت الأبيض حول ما إذا كان سيعاد توزيع مشاة البحرية على السفن أم لا في شهر شباط/ فبراير 1984، كان من الصعب التعرف على وجهة نظر ريغان. وقد اتخذ القرار المؤيد للانسحاب بالأغلبية البسيطة في إطار الدائرة الداخليَّة للمستشارين.

(46) William B. Quandt, Camp David: Peacemaking and Politics (Brookings, 1986), pp. 25-27 Shultz, Turmoil and Triumph, p. 440.

وإن أثارت مساندة مصر العلنية لمنظّمة التّحرير بعض الأستياء في الدوائر الأَمريكيَّة. وفي إِسرائيل، أسفرت الانتخابات التي جرت في منتصف ذلك العام عما يشبه التكافؤ بين العمل والليكود، مما أدى إِلىٰ تشكيل حكومة وحدة ائتلافية يتناوب فيها الحزبان على رئاسة الوزارة. واتُّفق على أن يتولى رئاسة الحكومة في السنتين الأوليين شمعون بيريز، ويتولى إسحاق رابين ابتداء من 1986 للسنتين المتبقيتين. وطوال السنوات الأربع، يظل إسحاق رابين في منصب وزير الدفاع. وكان هذا الاتِّفاق غير العادي، يعني أن إِدارة ريغان الثانية سوف تتعامل مع إِسرائيليين في السلطة لا يستبعدون بصورة آلية العناصر الأساسية الواردة في القرار 242 وتفسيره العملي كما أعلنه ريغان في أيلول/ سبتمبر 1982. وسرعان ما بدا واضحاً حقاً أن بيريز والملك حسين، كانا يتلهفان على استطلاع مجالات التعاون، ويتطلعان إِلىٰ مساعدة واشنطن، في مواجهة الخصوم المشتركين لخطة ريغان، أي ليكود وسورية وم. ت. ف.

بدا هذا المزيج من التطورات الإِقليميَّة، فضلاً عن الانتصار الانتخابي المؤزر لريغان، على منافسة والتر مونديل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1984، وكأنه يمهد الطريق لجولة جديدة من المشاركة الأَمريكيَّة في عمليَّة السَّلام. إذ نادراً ما توفّرت ظروف أفضل من هذه الظروف، لتمهد الطريق لجولة جديدة من الانخراط الأَمريكي في تلك العمليَّة. ونادراً ما توفّرت ظروف أفضل من أجل محاولة السير قُدُماً لعقد صفقة أردنية ـ إِسرائيلية، شريطة توفر دعم فلسطيني لإعطاء هذه الممارسة سمة من الشرعية في أعين العرب.

خلال خريف 1984، أمضى مساعد وزير الخارجيَّة الجديد لشؤون الشرق الأدنى، ريتشارد مورفي، ستة أسابيع في المنطقة كي يستطلع الفرص المحتملة للسلام. وأعطى الملك حسين انطباعاً بأنَّه مستعد للسير قُدُماً، ربما بدون م. ت. ف، ولم يصرّ لأول مرَّة على معرفة نتيجة المفاوضات قبل الانضمام إِلىٰ عملية التفاوض. ولو أصبح هذا الموقف موقفاً أردنياً ثابتاً، لأمكن أن يغيّر

احتمالات السَّلام بصورة جذرية، خاصة مع وجود ائتلاف حكومي في إِسرائيل يتزعمه حزب العمل. وبدأ شولتز يشعر بتفاؤل أكبر، نحو دبلوماسيَّة السَّلام التي تجمّدت فترة طويلة(47).

كثيراً ما عبَّر الزعماء العرب عن الأمل في التعامل مع رئيس جمهوري يُعاد انتخابه. وربما كان هذا الأمل، النابع من حنين إِلىٰ الماضي، يعود إِلىٰ فكرتهم عن فترة الرئاسة الثانية لأيزنهاور، ولا سيما الطريقة العنيفة التي عامل بها الإِسرائيليين أثناء أزمة السويس عام 1956 وبعدها. واليوم، في عام 1985، ها هم العرب يتعاملون ثانية مع رئيس جمهوري ذي شعبية يُعاد انتخابه. لذا فقد قام الزعماء العرب واحداً تلو الآخر، بزيارات إِلىٰ واشنطن في النصف الأول من عام 1985. وكان أول الواصلين الملك فهد ملك العربية السعوديَّة، تلاه بعد شهر الرئيس المصري حسني مبارك. وكان الأهم وصول الملك حسين إِلىٰ واشنطن في نهاية شهر أيار/ مايو.

جانب كبير من سياسة مصر والأردن آنذاك، كان يستهدف تحقيق استجابة أَمريكيَّة إيجابية، لموقف مشترك بين الأردن و«المنظّمة»، أُعدَّ في بيان صِيغ بدقَّة وتمّ التوقيع عليه في 11 شباط/ فبراير 1985(48). ومن الممكن تفسير هذا الموقف المشترك، من عدّة نواح، على أنَّه استجابة متأخّرة لمبادرة ريغان لعام 1982. فقد أعلن الطرفان أن غايتهما المشتركة، هي إنشاء اتحاد كونفدرالي بين الأردن وفلسطين، يقام عندما تنسحب إِسرائيل انسحاباً كاملاً من الأَراضي المحتلَّة. وتعهد الطرفان بأن يفاوضا كوفد مشترك في إطار المؤتمر الدولي.

---

(47) Shultz, Turmoil and Triumph, P. 440.

(48) للاطلاع على الاتّفاق المؤرخ في 11 شباط/ فبراير، انظر Quandt, ed., Middle East, p. 473, وتقول المصادر الأردنية والفلسطينيَّة على حد سواء أن بعض التعديلات قد أدخلت في وقت لاحق على النص الأساسي وتدعو الترجمة الإنجليزية المعتمدة للمبدأ الأول إِلىٰ «الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلت في عام 1967 من أجل تحقيق سلام شامل». أما النص العربي فقد ذكر ببساطة «الأرض مقابل السَّلام».

وكان شولتز يلتزم جانب الحذر تجاه فكرة عقد مؤتمر دولي، والذي يمكن أن يصبح، كما يتوخاه العرب، أداة منحازة للضغط على إسرائيل من أجل تقديم تنازلات. وحتى بيريز ما كان ليقبل مثل هذا الترتيب، وشركاؤه في ليكود أكثر عداء لهذه الفكرة. وكان من الممكن، على أبعد حد، أن ينظر شولتز في عقد مؤتمر رمزي لفتح الطريق أمام المفاوضات المباشرة. وما كان شولتز ليبدي اهتماماً كبيراً باتّفاق الأردن ـ المنظّمة إلاّ إذا أعلن الأردن صراحة، أن المنظّمة ستبقى في الظل، وأن المؤتمر الدولي لن يكون عقبة أمام المفاوضات المباشرة[49].

ومع أن اتّفاق 11 شباط/ فبراير، 1985، قد أثار من الأسئلة، أكثر مما قدّم من إجابات لما يدور في عقل إدارة ريغان، فإن محاولة الأردن للتوضيح، كانت تبعث على الاطمئنان. وكان المسؤولون الأردنيون قد صرَّحوا، أثناء زيارتهم لواشنطن في شهر أيار/ مايو، بأن فكرة الاتحاد الكونفدرالي تُعتبر فعلاً أقرب إلىٰ «الاتّحاد»، إلاّ أن الطرفين يدركان بوضوح، أن مسؤولية الشؤون الخارجيَّة والدفاع ستقع على عاتق عمان. وبالإضافة إلىٰ ذلك، قلَّل الأردنيون من أهمية المؤتمر الدولي، مشدِّدين بدلاً من ذلك على الحاجة، إلىٰ وجود اتصال أَمريكي مع مجموعة من الأردنيين والفلسطينيين. كذلك أعربوا عن قناعتهم بأن م. ت. ف يمكن أن تقبل بقرار 242، ربما مقابل شكل من أشكال الاعتراف الأَمريكي بحق تقرير المصير للفلسطينيين، في إطار الاتّحاد الكونفيدرالي مع الأردن[50].

ومهما كانت درجة الإغواء، التي شعر بها بعض المسؤولين الأَمريكيين،

---

(49) Shultz, Turmoil and Triumph, p. 445.

(50) بالنسبة للاتصالات الإسرائيليّة الأردنية أثناء هذه الفترة، انظر Adam Garfinkle, Israel and Jordan in the Shadow of War: Functional Ties and Futile Diplomacy in a Small Place (St. Martin's Press, 1992), pp. 109-20.

للمضي قُدماً بطرح مبادرة في هذه الظروف المواتية، فقد كان هناك بالمقابل ثلاثة اعتبارات معاكسة، وأولها أن الرئيس ريغان كان قد أعلن في آذار/ مارس 1985، أن بلاده لا تريد أن تشارك في مفاوضات السَّلام العربية ـ الإسرائيلية، بالرغم من الالتزام الوارد في كامب ديڤيد بأن تكون الولايات المتّحدة «شريكاً كاملاً» في المراحل التالية لمباحثات السَّلام[51]. وكان ريغان وشولتز قد صرحا مراراً، بأن المشكلة لا تتعلّق بقيام الولايات المتّحدة بإجراء مباحثات مع الأطراف، بل حمل الأطراف أن يتحدث كل منهما إلىٰ الآخر. وقد أصبحت المفاوضات المباشرة أشبه بالشعار، وخاصة بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ والنواب. ولا تستطيع الإدارة أن تتجاهل هذه المشاعر. وقد أُبلغ الملك حسين بأنه لا توجد فرصة للحصول على موافقة الكونغرس، على صفقة أَسلحة للأردن، ما لم يلتزم الأردن بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل.

والمشكلة الثانية في حمل الولايات المتّحدة على القيام بدور أكبر تأييداً للملك حسين كانت، كما ذكرت مصادر الأنباء، إحساس وزير الخارجيَّة شولتز بعدم الثقة تجاه معظم الزعماء العرب، الذين تعامل معهم خلال الفترة 1982 ـ 1983. وكان يعتقد على ما يبدو أنَّهم أضاعوا الفرصة التي توفّرت لهم من خلال خطة ريغان، وأنَّه لا يمكن التعويل على أقوالهم. وكانت منظّمة التّحرير على نحو خاص، شريكاً غير مناسب في رأيه في محادثات السَّلام، رغم قناعته بضرورة إدخال فلسطينيين من الضفَّة وغزّة في وفد أردني. ولكن تبين أن فكرة اجتماع مساعد وزير الخارجيَّة مورفي مع وفد أردني ـ فلسطيني مشترك مثيرة للجدل. وكان من رأي الملك حسين، أن اجتماعاً كهذا يمكن أن يمهِّد الطريق، أمام منظّمة التّحرير لقبول القرار 242، وبالتالي تجري بعد ذلك اتصالات أخرى بين الولايات المتّحدة، والوفد المشترك الذي يضم الأردن

(51) نص «President's New Conference on Foreign and Domestic Issues,» New York Times, March 22. 1985, p. A 12.

و«المنظّمة»، يليه انعقاد المؤتمر الدولي. وعند هذه المرحلة فقط تجري المفاوضات مع إسرائيل. وعلى النقيض من ذلك، أصرّ شولتز على أن يتبع أي اجتماع أَمريكي مع الوفد المشترك المذكور، إجراء اتصالات مع الإِسرائيليين فوراً[52].

وجاء العائق الثالث أمام السياسة الأَمريكيَّة، نتيجة القلق على المركز السياسي لرئيس الوزراء بيريز. فخلال سنته الأولى في السلطة استطاع أن يكتسب شعبية. كما أن الانسحاب من لبنان قد حظي بترحيب الجماهير التي أنهكتها الحرب. وحقَّقت الجهود الرامية إِلىٰ الحدّ من التضخّم المستعر تقدّماً، على الرغم مما رافقه من عسر. كما أن إِدارة بيريز للشؤون الاقتصادية قد عادت عليه بالنجاح. وبدا أن الدبلوماسيَّة الهادئة مع الأردن، كانت تضع الأساس لنوع من الحكم الثاني في الضفَّة الغربيَّة وغزّة على حساب منظّمة التّحرير. وكان بعض المسؤولين الأَمريكيين يرغب في مساعدة بيريز، في الاستعداد لمواجهة حاسمة مع ليكود. وأفضت بهم هذه الرغبة إِلىٰ الحذر، من القيام بأي شيء يكون باعثاً على التوتر في العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية كالتعامل مع منظّمة التّحرير، أَو التأييد الأَمريكي لحق تقرير المصير للفلسطينيين.

وظهر للعيان اختبار عملي للسياسة الأَمريكيَّة خلال فصل الصيف. فقد أراد الأردنيون السير قُدُماً في تحقيق فكرة عقد اجتماع استطلاعي، مع وفد مشترك من الأردن و«المنظّمة». واجتمع الملك حسين يوم 19 تموز/ يوليو سراً مع بيريز في لندن للبحث في استراتيجيته. وقام باستعراض قائمة طويلة من المشاركين الفلسطينيين المحتملين، الذين قد ينضمّون إِلىٰ وفد أردني ـ فلسطيني مشترك. وأبلغ الإِسرائيليون شولتز بهذا الاجتماع يوم 5 آب/ أغسطس. ولم يكن بيريز متحمِّساً بشأن عقد اجتماع أَمريكي ـ أردني ـ

(52) Shultz, Turmoil and Triumph, p. 446.

فلسطيني أولي، ولكنه لم يكن ليعارضه بقوة، طالما أنَّه لن يشترك فيه أحد من منظّمة التّحرير الفلسطينية.

في التاسع من آب/ أغسطس أطلع شولتز الرئيس ريغان على أسلوب العمل. وكان ريغان حاسماً في معارضته، لاجتماع مسؤولين أَمريكيين مع أي شخص له صلة بمنظّمة التّحرير من قريب أَو بعيد. ومن ناحية أخرى بعث وزير الخارجيَّة شامير، برسالة إِلىٰ البيت الأَبيض، يُعرب فيها عن معارضته الجازمة لفكرة عقد اجتماع أَمريكي مع أي فلسطيني. وألحّ شولتز على ريغان لاتخاذ قرار، وفوَّضه ريغان أخيراً بالسماح لمورفي بالاجتماع مع وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، شريطة أن يؤدي هذا الاجتماع على الفور، إِلىٰ مفاوضات مباشرة مع إِسرائيل[53].

وكانت الاستجابة الأردنية غير ملتزمة. فقد قال الأردنيون بداية أنَّه لا بد من اجتماع أولي، ثم يُنظر بعد ذلك في الخطوات التالية. وكما أوضح الأردنيون منذ البداية، فإن ردّهم كان تكراراً طبق الأصل تقريباً للرد الأَمريكي المستمر على التساؤل العربي، عما سيحدث إذا ما بدأت المفاوضات مع إِسرائيل.

وفي محاولة لعقد اجتماع تمهيدي بين الولايات المتّحدة ووفد أردني ـ فلسطيني مشترك، قدّم الأردنيون لائحة تضم سبعة أسماء لأعضاء فلسطينيين يمكن أن يضمّهم الوفد، كان من المتوقع أن يختار منهم الأَمريكيون أربعة. وكان الإِسرائيليون قد قالوا: إِنَّهم لا يعترضون على اثنين من الأشخاص السبعة، ولكنَّهم وسموا الآخرين بأنَّهم من أعضاء منظّمة التّحرير. واعترض الأَمريكيون على ثلاثة أسماء على الأقل، ولكن الأهم من ذلك ظلّوا يسألون عن ضمانات بأن المحادثات التمهيدية، سيصحبها تعهد أردني ـ فلسطيني

(53) المرجع السابق، ص 453 ـ 454.

واضح بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل(54). بيد أن الأردن، الحريص على عدم إغضاب سورية، لم يكن مستعداً للتخلّي عن فكرة المؤتمر الدولي، لصالح المفاوضات الثنائية المباشرة تحت رعاية الولايات المتّحدة.

وبالرغم من هذه الصعوبات، بدت الولايات المتّحدة في فترة ما من صيف 1985، على وشك القيام بهذه المغامرة. وتوجّه مساعد وزير الخارجيَّة مورفي إلىٰ الشرق الأَوسط، وتجمع فريق أردني ـ فلسطيني مشترك في عمّان للقائه، ولكن في اللحظة الأخيرة بُلغ بعدم عقد الاجتماع؛ إذ أن الشروط التي حدّدها ريغان لم يتم تلبيتها، ولذلك كان على شولتز أن يلغي الاجتماع. ووفقاً لرواية شولتز كان موقف ريغان صلباً، إزاء النقاط المتعلّقة باستبعاد منظّمة التّحرير، كما كان مصمّماً على إجراء المفاوضات المباشرة. وعلى أية حال كان شولتز قد بدأ يستكشف أن الوضع في المنطقة، أخذ يبتعد عن احتمال إجراء مباحثات سلام مثمرة(55).

قام الملك حسين، بمسعى أخير في فصل الخريف لإقناع الأَمريكيين. وكان قد أُبلغ بأنَّه لا توجد فرصة للفوز بموافقة الكونغرس على صفقة أَسلحة

(54) ترد في: Garfinkle, Israel and Jordan, p. 120. أربعة من الأسماء: حنا سنيورا (رئيس تحرير جريدة الفجر، المقيم في القدس) وفايز أبو رحمة (محام في غزة)، والشيخ عبد الحميد السايح (رئيس المجلس الوطني الفلسطيني)، ونبيل شعث (مستشار سياسي لعرفات، وعضو بارز في المجلس الوطني الفلسطيني). وبالإِضافة إلىٰ ذلك، ذكرت القائمة خالد الحسن (عضو بارز في منظمة فتح ومبعوث في بعض الأحيان إلىٰ واشنطن) وحاتم الحسيني (الممثّل السابق لمنظمة التحرير الفلسطينيَّة في واشنطن)، وصلاح التعمري (أحد مناضلي منظمة فتح، اقترن بالأميرة دينا الزوجة السابقة للملك حسين، وسجنته إسرائيل). Jerusalem Domestic Service, July 19, 1985, in Foreign Broadcast Information Service (FBIS), Daily Report: Middle East and Africa, p. 11 ولم يعترض الأَمريكيون ولا الإِسرائيليون على حنا سنيورا وفايز أبو رحمة، وكان نبيل شعث يمثِّل أصعب حالة. فبالنسبة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيَّة، كان ضمه إلىٰ القائمة مهماً، وبالنسبة لإسرائيل، كان ذلك مستحيلاً. أما الأَمريكيون فلم يكن لهم رأي قاطع.

(55) Shultz, Turmoil and Triumph, p. 454.

جديدة وكبيرة للأردن ـ وهو ما كان ريغان قد وعد به الملك في كتابه في كانون الأول/ ديسمبر 1982 ـ ما لم يلتزم الأخير بإجراء مفاوضات مباشرة. وأعلن الملك في خطابه أمام الجمعية العموميّة للأُمم المتَّحدة هذا الالتزام قائلاً: «نحن مستعدّون للتفاوض مع إسرائيل تحت إشراف مناسب ومقبول، مباشرة وبأسرع وقت ممكن، وذلك وفقاً لقراري مجلس الأَمن 242 و338»[56]. وبعد مضي شهر رفض مجلس الشيوخ طلب الملك بشأن الأَسلحة، معلناً أنّه لا يمكن إبرام صفقة كبيرة لبيع الأَسلحة، حتى تبدأ «مفاوضات مباشرة وذات مغزى» مع إسرائيل. وفي مواجهة الرفض المستمر من جانب الكونغرس لبيع الأَسلحة للأردن، في 3 شباط/ فبراير 1986 سحبت الإدارة الأَمريكيَّة صفقة الأَسلحة، التي كانت تبلغ قيمتها قرابة مليارين من الدولارات.

كان شهر تشرين الأول/ أكتوبر كارثة على العلاقات بين الأردن ومنظّمة التّحرير، وكذلك بالنسبة لمبادرة الملك حسين. إذ بدأ هذا الشهر بهجوم جوي إسرائيلي واسع النطاق على مقر عرفات في تونس، زُعم أنه انتقام لهجوم قامت به المنظّمة، ضد أفراد إسرائيليين في قبرص قبل ذلك ببضعة أيام. وفي 5 تشرين الأول/ أكتوبر اجتمع الملك حسين مع بيريز في لندن سراً، لوضع خطة للحكم المشترك في الضفَّة الغربيَّة[57].

وفي الوقت الذي تخلّى فيه الملك حسين عن عرفات، كان الأخير يواجه تحدياً من جانب المتشددين داخل منظّمته. ففي 7 تشرين الأول/ أكتوبر راودت فصيل صغير تابع للمنظّمة ـ «جبهة تحرير فلسطين» التي يتزعمها أبو العبَّاس ـ فكرة اختطاف السفينة السياحية الإيطالية «أكيلي لادرو». وقبل أن ينتهي الحادث، تم اغتيال أَمريكي مُسنّ وهو يلزم كرسيه المتحرك، وأُلقي به إلىٰ

---

(56) انظر نص خطبة يوم 27 أيلول/ سبتمبر 1985 والتي أذيعت في إذاعة عمان المحليَّة. FBIS, Daily Report Middle East and Africa, September, 30, 1985, p. F 3.

(57) Garfinkle, Israel and Jordan, pp. 122-23.

البحر. (وقام السوريون الذين كان يهمهم إضعاف مصداقية «المنظّمة» بانتشال الجثّة قرب شواطئهم، وأعادوها باحترام إلىٰ الحكومة الأمَريكيَّة، مُقدمين بذلك دليلاً حاسماً على أن الضحية قد قُتل بإطلاق النار عليه)[58]. وفي الوقت نفسه تقريباً أخفقت المنظّمة والأردن، في الوصول إلىٰ اتِّفاق بالشروط التي تسمح بعقد اجتماع أردني ـ فلسطيني مشترك مع وزير خارجيَّة بريطانيا.

لا بد أن الرئيس الأَسد، كان يتابع جميع تلك الأحداث بارتياح كبير. فقد رفض منذ البداية الاتِّفاق المؤرخ في 11 شباط/ فبراير 1985. وكان قد وصف الجهود الأَمريكيَّة الرامية إلىٰ ترتيب محادثات مباشرة أخرى تحت رعاية الولايات المتّحدة، بأنَّها بمثابة كامب ديڤيد أخرى. وها هو الآن يرى التحالف بين الأردن والمنظّمة آخذاً في التفكّك. وهكذا تشجع الأَسد، الذي كان يعمل بشكل وثيق مع رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي، على قيام تحالف عملي مع الأردن. واضطر الملك حسين إلىٰ الاعتراف بخطأ الأردن في الماضي، عندما أتاح للجماعات الإرهابية المعادية لسورية أن تعمل من أراضيه. وهكذا أصبح المسرح مهيئاً لتقارب سوري ـ أردني، ولتصدع في العلاقات بين الأردن و«المنظّمة»، وهو ما حدث بعد فترة وجيزة[59]. ففي 19 شباط/ فبراير 1986،

(58) توترت العلاقات الأَمريكيَّة المصرية نتيجة لأَزمة السفينة أكيلي لاورو وذلك عندما اعترضت طائرات «اف ـ 14» أمريكيَّة طائرة شركة مصر للطيران التي كانت تحمل المختطفين إلىٰ تونس، حيث كان يزعم أن منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة ستقدمهم للمحاكمة، وقد أرغمت الطائرة المصرية على الهبوط في قاعدة حلف الأطلنطي بصقليَّة، مما تسبَّب في اندلاع موجة من الغضب في القاهرة، وتهنئة النفس والافتخار في الولايات المتّحدة. وبالنسبة لأَزمة أكيلي لاورو ونتائجها، انظر David C. Martin and John Walcott, Best Laid Plans: The Inside Story of America's War Against Terrorism (Harper and Row, 1988), pp. 235-57; and Woodward, Veil, pp. 414-16.

(59) يعزو Garfinkle, Israel and Jordan, pp 124, الفضل إلىٰ الملك حسين في شروعه في اتخاذ خطوة تجاه سوريا كوسيلة للحيلولة دون فوز عرفات بالتأييد السوري بينما كان الأردن ينتهج استراتيجية جديدة مع إسرائيل. ويقال إن بيريز قبل فكرة عقد مؤتمر دولي بغية إعطاء الملك شيئاً ما يستخدمه مع سوريا.

كشف الملك حسين بالتفصيل عن أسباب انهيار التنسيق مع منظّمة التّحرير[60]. وهذا يعني أن اتفاق 11 شباط/ فبراير 1986 لم يدم سنة واحدة.

في نظرة إلىٰ الماضي، يبدو من الواضح أن الأَمريكيين لم يكونوا متحمسين للتعامل مع وفد مشترك من الأردن والمنظّمة. وكما أوضح وزير أردني أثناء المناقشات المبكرة في واشنطن، فإن الأردن حاول أن يؤكد أن منظّمة التّحرير ضعيفة، ولهذا يمكن الضغط عليها لتقديم تنازلات. وكان الجواب الأَمريكي، كما قال، إذا كانت «المنظّمة» ضعيفة فيجب أن تستبعد كلياً من العمليَّة الدبلوماسيَّة[61]. وأخيراً، فإن الملك حسين عندما بدأ يستنتج أن منظّمة التّحرير باتت عبئاً عليه في تعامله مع كل من إسرائيل وسورية وواشنطن، وأنَّها كانت تحاول إعادة إحياء وجود قوي لها في الأردن، اتجه إلىٰ قطع الروابط معها. وفي استرجاع للماضي، نجد أن شولتز قد استنتج آنذاك أنه لا

(60) يوجد الناص الكامل في هيئة التليفزيون في عمان، 19 شباط/ فبراير 1986 وFBIS, Daily Report: Middle East and North Africa, February 20, 1986, pp. F1 - F16 ووفقاً للمصادر الأَمريكيَّة التي كانت على اتصال وثيق بدبلوماسيَّة مطلع 1986، جرت محاولة الملاذ الأخير لإيجاد صيغة تقبل بها منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة القرار 242 بصورة لا لبس فيها كأساس للمفاوضات مع إسرائيل، ثم تحدد بعد ذلك مطالبها الإضافية، وقد أبلغ الملك حسين الأَمريكيين أن منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة تحتاج إلىٰ مقابل لهذه الخطوة، ولذلك قدمت الولايات المتّحدة بعض التنازلات بشأن كيفية توجيه الدعوة إلىٰ منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة لحضور المؤتمر الدولي، وكيفية تمثيلها فيه، ولم تكن منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة مستعدة بعد لقبول القرار 242. وأصر عرفات على أن تؤيد الولايات المتّحدة الحق الفلسطيني في تقرير المصير. وأن تفتح قنوات اتصال مباشر مع منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة بدلاً من التفاوض عن طريق الأردنيين، وقد أبلغ الأردنيون المنظّمة أن الولايات المتّحدة لن تتزحزح عن موقفها بشأن مسألة تقرير المصير، وحثوا المنظّمة على قبول القرار 242 على أي حال. وانتهى الاجتماع الأخير بين حسين وعرفات بشكل حاد، وخلص الأردنيون والأَمريكيون إلىٰ أن المنظّمة ليست جادة وليست محلاً للثقة. وكان لهذا الاستنتاج تأثير هام على الخطوات الدبلوماسيَّة التالية. ولا تغطي روايات الملك حسين العلنية جميع هذه النقاط، إلاَّ أن لهجة ملاحظاته وجوهرها قد أضفت مصداقية على هذا التفسير.

(61) يقول Garfinkle, Israel and Jordan, p. 121, إن الأردن كان يريد أن يضم عرفات ضعيفاً إليه، وكانت إسرائيل، مثلها مثل الولايات المتّحدة، تريد القضاء عليه.

الملك حسين، ولا بيريز كانا على درجة كافية من القوة سياسياً كي يقدِّما التنازلات اللازمة لإنجاح عملية السَّلام، رغم أن تفكير كل منهما لم يكن بعيداً عن الآخر[62].

## التعامل سرّاً مع إيران

لا يمكن مطلقاً فصل الانخراط الأَمريكي في النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي عن التطورات الأخرى في الشرق الأَوسط. إذ تشابكت الأحداث التي كانت تدور في لبنان، وليبيا، وإِيران بطُرق معقّدة مع الدبلوماسيَّة العربية ـ الإِسرائيلية. وإذا كان هناك خيط يصل ما بين هذه الأماكن المتباعدة جغرافياً فإنه الإِرهاب. وكانت المعركة ضد الإرهاب، وخاصة إرهاب الدولة، قد استحوذت على اهتمام إِدارة ريغان بحلول منتصف الثمانينات. والدول الثلاث التي جاءت على رأس قائمة الدول المشتبه بها، هي سورية وإِيران وليبيا. وهي متورطة جميعاً بصورة ملحوظة في لبنان، بعضها مع جماعات لبنانيَّة وأخرى مع المقاتلين الشيعة.

وكان هناك أَمريكيون قد سقطوا بالفعل عام 1984 ضحية هجمات إِرهابية. فقد اغتيل مالكولم كير، رئيس الجامعة الأَمريكيَّة في بيروت، وهو اختصاصي بارز في شؤون الشرق الأَوسط، بوحشية في كانون الثاني/ يناير 1984. وبعد مضي شهرين اختطف وليام باكلي، رئيس مكتب وكالة المخابرات المركزية الأَمريكيَّة في لبنان. وفي الأشهر التالية من الأعوام 1985، 1986، 1987، اختُطف 14 أميركياً آخرين من شوارع بيروت، واحْتُفظ بهم كرهائن، وكذلك حصدت الهجمات الإِرهابية على شركات الخطوط الجوية والمطارات، مزيداً من الأرواح.

وعلى ضوء اللهجة الطنَّانة المتشدِّدة التي استخدمتها إِدارة ريغان ضد

(62) Shultz, Turmoil and Triumph, pp. 461-62.

الإِرهاب، كان من المتوقع أن تهاجم الولايات المتّحدة الدول التي كان يُعتقد أنَّها ترعى مثل تلك الهجمات. إِلاَّ أن ذلك لم يحدث إِلاَّ مرة واحدة، عندما اعتبرت ليبيا مسؤولة عن الهجوم بالقنابل الذي حدث في برلين، والذي أودى بحياة اثنين من الأَمريكيين. ففي 14 نيسان/ أبريل 1986، قصفت الطائرات الأَمريكيَّة طرابلس، وكادت تقتل الرئيس معمّر القذّافي في تلك الإغارة.

ومن الغريب أن إِيران كانت تعامل على نحو مختلف تماماً عن ليبيا، رغم أن تورّطها مع مختطفي الرهائن في لبنان لم يكن موضع شك. وفي ربيع عام 1985، مع ظهور الاستراتيجية المشتركة ما بين الأردن والمنظّمة، شرع بعض المسؤولين في واشنطن، في مناقشة فوائد العمل على تحسين العلاقات مع إِيران[63]. وكان المبرر العقلاني لمثل هذا العمل هو معاداة السوڤييت. فإِيران دولة كبيرة ومهمّة، وهي لم تنحز إِلىٰ أحد المتنافسين في الحرب الباردة. وبعد رحيل آية الله الخميني بدأ بعضهم يتوقع نشوب صراع على السلطة، تتوفر فيه الفرصة لأن يكون للعناصر الموالية للسوڤييت اليد الطولى. ولهذا ينبغي على الولايات المتّحدة، أن تجد طريقة ما لإقامة صِلات مع الإِيرانيين غير الموالين للسوڤييت[64].

في 3 تموز/ يوليو 1985، التقى ديڤيد كيمحي المدير العام في وزارة الخارجيَّة الإِسرائيلية في البيت الأَبيض، بروبرت ماكفرلين أحدث مستشار

(63) وفقاً لما ذكره كيمب في كتابه، Kemp, «Lessons of Lebanon,» p. 67. فقد أقنع الخلاف بين شولتز ووانبرجر بشأن لبنان، بعض أنصار ريغان ولا سيما كيسي، وأحد أعضاء مجلس الأَمن القومي، أوليفر نورث، بأنَّه ينبغي تطوير القدرة على تنفيذ أعمال سرية «خارج النظام».

(64) تطرح مصادر كثيرة التسلسل الزمني الأساسي لما أصبح يُعرف باسم قضية إِيران ـ كونترا. انظر على وجه الخصوص The Tower Commission Report: The FullText of the President's Special Review Board (Random House, 1987) ويوفر Woodward, Veil, pp. 413-501 تفصيلات لا يعرفها مطلع على بواطن الأمور، مثلما يفعل Martin and Walcott, Best Laid Plans, pp. 227-34, 323-61 وللاطلاع على دور كيمحي ودور إِسرائيل في الانفتاح على إِيران، انظر أيضاً Kimche, Last Option, pp. 208-20.

لريغان لشؤون الأَمن القومي[65]. وكانت إِسرائيل قد احتفظت ببعض الاتصالات المفيدة مع إِيران بعد الثورة. وقد عرض كيمحي وضع هذه الاتصالات تحت تصرّف الولايات المتّحدة، في متابعتها لسياسة تحسين العلاقات مع إِيران. وقال كيمحي للأَمريكيين إن من المؤكد أن يطلب الإِيرانيون المشتبكون في حرب باهظة الثمن مع العراق الأَسلحة في مرحلة ما[66]. وبعد بضعة أيام من هذه المحادثة مع كيمحي، تم إطلاع الرئيس ريغان على مضمونها، وقد ذكر أنَّه أعطى موافقته العامة على سياسة تشجيع العناصر «المعتدلة» في إِيران. وخلال شهر آب/ أغسطس بعثت إِسرائيل بشحنة ضخمة من الصواريخ المضادة للدروع الأَمريكيَّة الصنع، إِلىٰ إِيران، وبعد ذلك ببضعة أسابيع تم إطلاق سراح رهينة أَمريكيَّة في بيروت. وهكذا بدأت عمليَّة تبادل «الأَسلحة مقابل الرهائن».

وطوال معظم عام 1986، أضحت الولايات المتّحدة أكثر فأكثر تورّطاً في إِيران. ورغم معارضة كل من وزيري الدفاع والخارجيَّة (اللذين نادراً ما اتفقا على أمر واحد) وقَّع ريغان في 17 كانون الثاني/ يناير، بدون علمهما، على قرار سرِّي لتسهيل مهمة المخابرات، يفوض ببيع أَسلحة أَمريكيَّة إِلىٰ إِيران. واستخدمت إِسرائيل كقناة للتوصيل. وجاءت لحظة الذروة في المأساة ـ بل والسخرية الغريبة ـ في شهر أيار/ مايو، عندما سافر ماكفرلين يصحبه اثنان من مساعديه في مجلس الأَمن القومي، هما أوليفر نورث وهوارد تايتشر، وكذلك مستشار بيريز لشؤون الإِرهاب، عميرام نير، سراً إِلىٰ طهران. وحملوا معهم

(65) عمل ماكفرلين مستشاراً للأمن القومي في الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر 1982 حتى نهاية عام 1985. وبعد تقاعده، ظل منغمساً في قضيَّة «الأسلحة مقابل الرهائن» وعندما قام برحلته سيئة السمعة إِلىٰ طهران في شهر أيار/ مايو 1986، لم يكن يتولى منصباً رسمياً في الحكومة. وفي ذلك الوقت، كان مستشار الأَمن القومي هو جون بويندكستر الشديد التكتم. انظر Matin and Walcott, Best Laid Plans, p. 331.

(66) Kimche, Last Option, pp. 211-13.

كتعبير عن الرغبة في قيام علاقة جيدة مع «المعتدلين»، قالباً من الشيكولاه عليه مفتاح ذهبي صغير، مباشرة من مخبر في تل أبيب!

وسرعان ما علم ماكفيرلين أن نظرائه الإيرانيين مهتمون بالحصول على المزيد من الأَسلحة، وأنَّه ليست لديهم رغبة في مناقشة قضايا استراتيجية عريضة، أَو تسليم مزيد من الرهائن كبادرة حسن نيَّة من جانبهم. وعاد إِلىٰ واشنطن خالي الوفاض، على الرغم من أن مساعده النشط أوليفر نورث استمر في متابعة سياسته، مُستحدثاً في هذه العمليَّة طريقة مبتكرة لتمويل أحد مشروعات الرئيس المفضلة لديه، وهي تقديم المعونة لمنظّمة الكونترا في نيكاراغوا، والتي كان الكونغرس قد حظّر تقديمها.

أخيراً، وبعد إطلاق رهينتين أَمريكيتين أُخريين في بيروت، واختطاف ثلاث رهائن آخرين، نشرت أنباء عن الزيارة السِّرِّيَّة التي قام بها ماكفرلين إِلىٰ طهران في شهر أيار/ مايو الماضي. وفي 25 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1986، اضطر البيت الأَبيض أن يؤكد على إرسال الأَسلحة إِلىٰ إِيران، مع تحويل عائداتها بطريقة غير مشروعة إِلىٰ منظّمة «الكونترا». وأعقب ذلك تفجر فضيحة سياسية ذات أبعاد لا سابق لها، أفضت في نهاية المطاف إِلىٰ توجيه اتهامات إِلىٰ ماكفرلين، وخليفته كمستشار للأمن القومي، جون بويندكستر، وأوليفر نورث. أما ريغان الذي ادَّعى أنه لم يكن يعلم بتحويل الأموال إِلىٰ الكونترا، فقد أضعفت هذه القضية مركزه.

كيف أثرت قضية إِيران ـ الكونترا، إن كان هناك ثمة تأثير، على السياسة الأَمريكيَّة تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي؟ أولاً، عندما بدأت المبادرة الأردنية ـ الفلسطينية تظهر إِلىٰ حيّز الوجود عام 1985، كان اهتمام البيت الأَبيض قد بدأ يتحوّل إِلىٰ القضية الحسَّاسة المتعلِّقة بالانفتاح على إِيران، وكان على إِسرائيل أن تضطلع بدور أساسي في هذه الاستراتيجية. ولم يكن ذلك الوقت بالوقت المناسب لحمل الإِسرائيليين على إبداء التعاون بشكل خاص تجاه الأردنيين

والفلسطينيين. والحق أن الإسرائيليين كانوا في وقت ممتاز يتيح لهم إحراج حكومة ريغان، إذا ما كان هناك أسباب تدعوهم إلىٰ ذلك.

وثانياً، عندما بدأ تدفق الأَسلحة من إسرائيل إلىٰ إيران عام 1985، بدأت الحكومات العربية تلاحظ ذلك، ورجحت أن تكون هناك درجة من التواطؤ الأمريكي. وفي الوقت نفسه بدأت الولايات المتّحدة تميل صراحة نحو العراق، في الحرب العراقية ـ الإيرانية. فكيف كان من الممكن التوفيق بين هذين الاتجاهين المتضادين في السياسة؟ وفي الوقت الذي كانت فيه المصداقية الأَمريكيَّة مهمّة من أجل نجاح محتمل لعمليَّة السَّلام، فإن مصر والأردن قد انتابتهما الشكوك، حول مدى إمكان الاعتماد على الولايات المتّحدة.

وثالثاً، سبَّبت المبادرة نحو إيران انقسامات عميقة داخل المستويات العليا للحكومة الأَمريكيَّة، وهي انقسامات ما كان ريغان راغباً أَو قادراً على حلّها. وأدَّت المشاورات المتضاربة حول الشرق الأَوسط، إلىٰ تقويض السياسة المتماسكة تجاه عمليَّة السَّلام. وأخيراً لا يمكن أن يُعزى إلىٰ قضية إيران ـ كونترا العجز عن استغلال الفرصة الممكنة لعمليَّة السَّلام في الفترة 1985 ـ 1986. ولكنها أسهمت في تآكل مصداقية أَمريكا في لحظة حرجة، وأضعفت الرئيس، وربما أدَّت إلىٰ ابتعاده بدرجة أكبر عن قضايا السياسة الخارجيَّة، وهو يقترب من نهاية فترة ولايته الثانية.

الفصل

9

# العودة إِلى الأُسس: شولتز يحاول ثانية

منذ اللحظة التي أصبح فيها جورج شولتز وزيراً للخارجيَّة عام 1982، أصبح المهندس المهيمن لنهج إِدارة ريغان تجاه عمليَّة السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي. إِلاَّ أنه لم يكن قادراً أن يشق طريقه بسهولة في القضايا المتعلِّقة بالشرق الأَوسط، مثل لبنان والحرب العراقية ـ الإِيرانية. وكان وزير الدفاع واينبيرغر قد أقنع الرئيس بسحب القوات الأَمريكيَّة من لبنان في وقت مبكر من 1984، وهي خطوة عارضها شولتز. أما كيسي ومكفرلين وبويندكستر ونورث، فقد استطاعوا القيام بالعملية السرِّيَّة «الأَسلحة مقابل الرهائن»، في عامي 1985 و1986 والتي كان يعارضها كل من شولتز وواينبيرغر.

عزّزت فضيحة إِيران ـ كونترا، من مكانة شولتز في التعامل مع البيت الأَبيض على نحو واضح. فبعد طرد كل من بويندكستر ونورث لم يعد ريغان يستطيع أن يفقد وزير خارجيته الذي يحظى بالاحترام. وكان مستشار الأَمن القومي الجديد فرانك كارلوتشي، الذي تسلم منصبه في كانون الثاني/ يناير 1987، خبيراً في إِدارة العمل الجماعي. وجلب معه إِلىٰ المجلس درجة من الاحتراف المهني، كان المجلس يفتقر إِليها في السنوات الأخيرة.

تجسَّدت إِحدى علامات التماسك الجديد في دوائر السياسة العليا في قرار تأييد التماس الكويت، في بداية 1987، لتأمين الحماية لناقلاتها النفطية من الهجمات الجوية الإِيرانية. وكانت الولايات المتّحدة قد بقيت لعدة سنوات

تميل إلىٰ جانب العراق، فقد تولد شعور كبير بالخطر في أواخر عام 1986، من أن تتمكّن إيران من القيام بهجوم برّي واسع النطاق على جنوب العراق، الأمر الذي سيدفع بالجنود الإيرانيين إلىٰ الحدود، مع الكويت والعربية السعودية. وقد رأى كل من شولتز واينبيرغر في طلب الكويت «استبدال أعلام» إحدى عشرة ناقلة تابعة لها(*)، فرصة لإزالة وصمة عار إيران ـ كونترا، ولإعطاء الإيرانيين إشارة بأن أي تهديد تتعرّض له الدول النفطية الغنية في شبه الجزيرة العربية، سيكون موضع اهتمام مباشر من جانب الولايات المتّحدة.

كانت الولايات المتّحدة تأمل، بالإضافة إلىٰ رغبتها في كبح جماح إيران، في إعادة بناء مصداقيتها المتقهقرة لدى عدد من الدول العربية. كما كان من دواعي الاستجابة الأَمريكيَّة السريعة، أن الكويت كانت قد طلبت مساعدة سوفييتية وحصلت عليها. وبحلول منتصف شهر تموز/ يوليو 1987، باتت الولايات المتّحدة، تقوم بخفر الناقلات الكويتية بشكل روتيني حتى الطرف الشمالي من الخليج (الفارسي). ومما يثير الدهشة أَنَّها كانت تعمل جاهدة مع الاتّحاد السوفييتي، لاستصدار قرار من مجلس الأَمن التابع للأُمم المتَّحدة، يدعو إلىٰ وقف إطلاق النَّار في الحرب التي دامت سبع سنوات. وتمّت الموافقة على القرار 598، في الوقت نفسه الذي أبحرت فيه أول قافلة كويتية تحت الحراسة الأَمريكيَّة عبر الخليج[1].

حقَّقت عمليَّة استبدال الأعلام نجاحاً كبيراً. فقد استطاعت الولايات المتّحدة بتكاليف زهيدة، ومخاطر قليلة نسبياً أن تساعد في خلق ظروف جعلت إيران تشعر أنها ملزمة بقبول وقف إطلاق النَّار ـ أَو «بتجرع السم»، على حد تعبير آية الله الخميني ـ وهكذا انتهت أكثر الحروب تكلفة في الشرق الأَوسط

(*) أي استبدال الأعلام الكويتيَّة بأعلام أمريكيَّة ـ المترجم.

(1) Tomas L. McNaugher, «Walking Tightropes in the Gulf», In Efraim Karsh, ed., The Iran-Iraq War: Impact and Implications (St. Martin's Press, 1989), pp. 171-99.

حتى الآن. وكان من شأن ذلك استعادة الولايات المتّحدة لمكانتها في العالم العربي، والتي هبطت إلىٰ أدنى الدرجات بعد افتضاح عمليَّة إيران ـ كونترا. ومما زاد في تحسين أجواء العلاقات الأَمريكيَّة ـ العربية، الإدراك المتزايد، وخاصة من جانب الأردن، بأن الولايات المتّحدة تقوم تدريجياً بتعديل موقفها بشأن مسألة عقد مؤتمر للسلام العربي ـ الإِسرائيلي.

## إعادة اكتشاف المؤتمر الدولي

في بداية عام 1986، وبعد الانشقاق ما بين الأردن ومنظّمة التّحرير الفلسطينية، جدَّد الملك حسين اهتمامه بفكرة المؤتمر الدولي. وكان الملك يرى دوماً أنَّه يحتاج إِلىٰ م. ت. ف أَو سورية، لتوفير الغطاء لمحادثاته مع إِسرائيل. فإذا كانت المنظّمة الآن خارج الصورة، كان من المهم تقديم حافز إِلىٰ سورية لكي تشارك في الجهود الدبلوماسيَّة. ومن هنا جاءت الحاجة إِلىٰ عقد مؤتمر دولي من نوع ما. وكان هذا يعني بالضرورة درجة من المشاركة السوڤييتية أيضاً، وهي مسألة لا يزال أنصار ريغان غير متحمسين لها. وكانت كراهية أَمريكا لفكرة عقد مؤتمر دولي، تعود بجذورها جزئياً إِلىٰ أن أي ترتيب من هذا النوع، سيعيد الاتّحاد السوڤييتي إِلىٰ الشرق الأَوسط، والذي يُفترض أنه استبعد منذ مفاوضات كيسينجر في الفترة 1973 ـ 1974[2].

في أواخر عام 1985 بدأ شمعون بيريز، الذي كان لا يزال يتولى رئاسة الوزراء، في التحدّث بصورة إيجابية عن شكل من أشكال المحفل الدولي، أَو الرعاية الدولية لمفاوضات عربية ـ إِسرائيلية مباشرة. وكانت شروطه المعلنة لعقد مثل هذا المؤتمر هي ألاّ يُفوّض في فرض حلول، وأن يعيد الاتّحاد السوڤييتي علاقاته الدبلوماسيَّة مع إِسرائيل قبل المؤتمر.

---

(2) للاطلاع على الأسباب الإضافية التي تدفع إِلىٰ الارتياب في عقد مؤتمر دولي، انظر Peter W. Rodman «Middle East Diplomacy after the Gulf War,» Foreign Affairs, vol. 70 (Spring 1991), pp. 10-18.

وفي الوقت نفسه الذي حدث فيه التعديل في الموقف الإسرائيلي، بدأ شولتز يلوح أيضاً إلىٰ تآكل المعارضة السابقة، من جانب حكومته لفكرة عقد مؤتمر دولي. وعرض شولتز في فترة مبكرة، تعود إلىٰ 23 أيلول/ سبتمبر 1985، بعض الأفكار على الملك حسين، الذي لم يكن في تلك اللحظة كثير الاهتمام بتلك المسألة. ولكن شولتز كان يتجه إلىٰ فكرة شكل ما من «الحدث» الدولي لتهدئة المخاوف العربية. كما بدأ يفكر في كيفية إعادة صياغة مفهوم السيادة، لاستيعاب تعقيدات العلاقات الملزمة لإسرائيل والفلسطينيين والأردن. وبدا له أن الأشكال المختلفة للسيادة المختلطة، والمتداخلة تمثّل الوسيلة للتغلّب على حالة الجمود السائدة، بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الأَراضي المحتلّة[3].

وعادت فكرة المؤتمر الدولي، إلىٰ الظهور على المسرح الدبلوماسي العربي ـ الإسرائيلي كقضية حية محتملة. ثم حلّت محلها الدبلوماسيّة الهادئة، حيث حاول الدبلوماسيون الأَمريكيون المحترفون، إيجاد أَساس لاتّفاق بين إسرائيل والأردن.

وخلال فترة طويلة من عام 1986 زادت الاتصالات الأردنية ـ الإسرائيلية. والتقى الملك حسين وزير الدفاع إسحاق رابين، قرب ستراسبورغ في شهر نيسان/ أبريل[4]. وتلا ذلك إغلاق مكاتب منظّمة التحرير في عمّان. وعمل كل من الأردن وإسرائيل على تشجيع «روابط القرى»، كمصادر بديلة، تحل محل القيادة الوطنية الموالية لمنظّمة التّحرير في الضفّة الغربيّة. كما افتتحت فروع لمصرف «القاهرة ـ عمان» في الضفة، وتأسّست صحيفة موالية للأردن في

(3) George Shultz, Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State (Scribner's, 1993), pp. 454-57 and chap. 44.

(4) Adam Garfinkle, Israel and Jordan in the Shadow of War: Functional Ties and Futile Diplomacy in a Samall Place (St. Martin's Press, 1992), pp. 128-29.

القدس. وساندت الولايات المتّحدة ما أطلق عليه «تدابير نوعية الحياة»، القائمة على أساس أن تحسين مستويات المعيشة، سوف يولّد الاعتدال السياسي بين الفلسطينيين[5].

على الصعيد السياسي، ظل المؤتمر الدولي شأناً مهمّاً بالنسبة للأردن، حتى ولو لمجرد إضفاء الشرعية على ترتيبات الأمر الواقع، التي كانت تُتّخذ مع إسرائيل. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1986 تولّى إسحاق شامير منصب رئيس وزراء إسرائيل، في إطار التناوب على الرئاسة بين حزبي الليكود والعمل. وتولى بيريز منصب وزير الخارجيَّة، في حين بقي رابين في منصبه وزيراً للدفاع. وكان شامير على اطلاع بالاتصالات الجارية مع الأردن، ربما لم يكن يشارك بيريز في حماسته للتعامل مع الملك. بيد أن بيريز كان مصمِّماً على المتابعة في ذلك السبيل. وبحلول ربيع 1987 لاحت في الأفق فرصة تحقيق اختراق مهمّ.

استطاع الأردن أن يعزِّز روابطه مع سورية، إلىٰ درجة أن مبعوثاً للملك حسين التقى بشولتز في 7 نيسان/ أبريل، 1987، ليخبره أن سورية مستعدة للمشاركة في مؤتمر دولي، من النوع الذي اقترحه الأردن. وبدا شولتز متشككاً، إلاَّ أنه أدرك أن السوڤييت ربما باتوا مستعدين لتقديم العون الآن[6].

في غضون ذلك التقى الملك حسين ووزير الخارجيَّة بيريز سراً في لندن، لوضع مبادىء انعقاد المؤتمر الدولي. وتم يوم 11 نيسان/ أبريل 1987 التوصّل إلىٰ اتِّفاق. وأيّد كل من الأردن وإسرائيل فكرة ألا يُخوَّل المؤتمر سلطات

---

(5) للحصول على مزيد من المعلومات عن الجهود الرامية إلىٰ إقامة نوع من الحكم المشترك الإسرائيلي الأردني انظر Yossi Melman and Dan Raviv, Behind the Uprising: Israelis, Jordanians, and Palestinians (Greenwood Press, 1989), pp. 187-200.

(6) Shultz, Turmoil and Triumph, chap. 44.

مطلقة. إذ ينبغي ألا يفرض آراءه، أَو ينقض نتائج المفاوضات الثنائية التي يتم التوصل إليها تحت مظلّة المؤتمر. ووافق كلا البلدين على أن يبدأ المؤتمر بجلسة افتتاحية احتفالية، يحضرها ممثلون عن الدول دائمة العضوية في مجلس الأَمن، والأطراف الإقليمية للنزاع التي قبلت بالقرار 242. أما المسألة المستعصية، وهي التي تتعلّق بما يمكن أن يحدث في حال وصول المفاوضات الثنائية إِلىٰ طريق مسدود، أي مسألة المرجعية، فقد جرى تجنّبها في تلك اللحظة(7).

في اليوم الذي توصل فيه بيريز والحسين إِلىٰ اتِّفاق، التقى أحد مساعدي بيريز مع شولتز، ليلتمس منه أن يجعل الوثيقة الجديدة جوهر مبادرة أَمريكيَّة. فهذه هي الطريقة الوحيدة لإقناع شامير بقبولها. ورفض شولتز القيام بمثل تلك اللعبة، وأصرّ على أن يقدِّم بيريز اتفاقه إِلىٰ شامير قبل أن تتّخذ الولايات المتّحدة أي موقف تجاهه. وفي العشرين من نيسان/ أبريل، أبلغ بيريز شولتز أن شامير قد اطلع على الاتِّفاق، وبعد مضي يومين قام شامير بإبلاغ شولتز أنه يرفض وثيقة لندن رفضاً قاطعاً(8).

تعود جذور رفض شامير لفكرة عقد المؤتمر الدولي غير الملزم، إِلىٰ تصميمه على عدم التخلّي عن شبر واحد من أرض إِسرائيل التاريخية ـ مما يعني عملياً، أنَّه لن يكون هناك انسحاب إِسرائيلي من الضفَّة الغربيَّة. ولعل تفاوض بيريز بشأن الاتِّفاق من وراء ظهر شامير، كان أحد أسباب ذلك الاستقبال البارد للاتِّفاق. ولم يكن شولتز مستعداً للانحياز إِلىٰ أي جانب في ذلك النِّزاع الداخلي. ويبدو أن الزيارة التي قام بها موشيه أرينز بالنيابة عن شامير يوم 24 نيسان/ أبريل، قد أقنعت شولتز بعدم الاهتمام بوثيقة لندن. ومع هذا فقد شعر

---

(7) للاطلاع على نص وثيقة لندن، انظر William B. Quandt, ed., The Middle East: Ten Years after Camp David (Brookings, 1988), pp. 475-76.

(8) Shultz, Turmoil and Triumph, chap. 44.

أن شامير قد ارتكب خطأ، وكان متحمساً أن يرى فكرة الحسين حول المؤتمر التي كانت تقترب من وجهة نظره[9].

تتويجاً لهذه المرحلة من الدبلوماسيَّة، بُذل جهد أخير، بالتعاون مع شامير هذه المرة، لإيجاد صيغة ما من الرعاية الدولية للمحادثات الإسرائيلية ـ الأردنية. ففي منتصف شهر حزيران/ يونيو ألمح شامير لشولتز، أنَّه قد ينظر في شكل ما من أشكال اللقاء الدولي، للمصادقة على المفاوضات المباشرة مع الأردن. وبعث شولتز بمساعده، تشارلز هيل، إلىٰ إسرائيل في أواخر شهر تموز/ يوليو لاستطلاع هذه الفكرة على نحو أوسع. وفي السادس من آب/ أغسطس جاء مبعوث شامير لمقابلة شولتز ليبلغه أن شامير التقى بالحسين. وكان شامير ما يزال يعارض المؤتمر الدولي، ولكنه لن يعترض إذا ما اجتمع الأعضاء الدائمون في مجلس الأَمن لتأييد مفاوضات عربية ـ إسرائيلية مباشرة. وذكر شامير أن اجتماعه مع حسين قد سار على ما يرام. ولكن بعد ذلك بوقت قصير سمع شولتز رواية الحسين عن الاجتماع ذاته، حيث وصف الحسين شامير رجل «لا رجاء منه»[10].

وفي شهر أيلول/ سبتمبر اقترح بيريز على هيل فكرة أن يدعو ميخائيل غورباتشيف ورونالد ريغان، في إطار اجتماع القمَّة المقبل بينهما، دعوة كل من شامير والملك حسين إلىٰ الاجتماع بهما. واستقبل شولتز الاقتراح بشكل إيجابي، وأطلع ريغان عليه في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، إلاَّ أن الرئيس لم يوافق على الفور، وشعر شولتز أن رئيسه قد سئم من موضوع الشرق الأَوسط. وفي خاتمة المطاف أعطى ريغان الضوء الأخضر في 23 أيلول/ سبتمبر[11].

(9) المرجع السابق.
(10) المرجع السابق.
(11) المرجع السابق.

طار شولتز إلىٰ الشرق الأَوسط في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 1987، حيث عرّج في طريقه على موسكو، لوضع اللمسات الأخيرة لترتيبات لقاء القمَّة الأَمريكيَّة ـ السوڤييتية، الذي سيُعقد في واشنطن قبل نهاية العام. وفي القدس حضّ شولتز شامير على الموافقة على فكرة دعوة أَمريكيَّة ـ سوڤييتية إلىٰ واشنطن أثناء فترة انعقاد القمَّة، مع الملك حسين، وذلك كي يحظيا بتأييد أَمريكي ـ سوڤييتي مشترك للمفاوضات المباشرة.

وفي اليوم التالي، التاسع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر، طرح شولتز الفكرة على الملك حسين في لندن. وكانت الولايات المتّحدة قد أجرت القليل من التحضير المسبق مع الأردن، وذلك مقابل الاتصالات المتبادلة مع الإِسرائيليين أثناء الخريف. ولم يكن الملك قادراً من الناحية السياسية، وهو على وشك أن يستضيف مؤتمر قمة عمان، حتى على مجرد التلميح عن اهتمامه بهذه الفكرة، والتي ستقابل بالسخرية من العرب الآخرين. كما أنَّه لم يجد ما يدعوه إلىٰ الاقتناع أن السوڤييت سيوافقون على هذه الفكرة، كما أن السوريين، الذين ورد ذكرهم كمشاركين محتملين في هذه المغامرة سوف يرفضونها بالتأكيد. من أجل هذا وجد الملك نفسه في موقف يُملي عليه الرد بالرفض على الأَمريكيين، وهو حقيقة تسربت إلىٰ كاتب أعمدة موال لإِسرائيل بعد ذلك بأشهر(12).

كان تردد الملك حسين، في الظروف الاعتيادية، هو بمثابة الكلمة الأخيرة لدى إدارة ريغان بشأن عمليَّة السَّلام. فمع تحديد موعد الانتخابات الأَمريكيَّة والإِسرائيلية معاً في شهر تشرين الثاني/ نوڤمبر 1988، لم يعد لدى واشنطن الرغبة في متابعة معالجة النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي الشائك. وعندما انعقد مؤتمر القمَّة في عمّان في بداية تشرين الثاني/ نوڤمبر، بدا كما لو أن

---

(12) William Safire, «the Little King,» New York Times, January 13, 1988, p. A 23.

العرب قد أداروا ظهورهم للقضية الفلسطينية. وبدا أن الخليج مصدر قلق أكبر، ووجد عرفات نفسه غريباً بين الحكّام العرب المجتمعين. وحتى قبول عودة مصر إلىٰ الصف العربي، الذي أيّده معظم الدول الأعضاء في الجامعة العربية، بدا وكأنّه تم بدافع المخاوف الخليجية، أكثر منه بدافع الرغبة في تنسيق ديبلوماسية صنع السّلام العربي ـ الإسرائيلي مع القاهرة.

## الانتفاضة ومبادرة شولتز

طوال عشرين سنة من هيمنة إسرائيل على الضفَّة الغربيَّة وغزّة، لم تشهد تلك المنطقة فترة خالية من الاضطرابات. ولكن تكلفة الاحتلال لم تكن باهظة في نظر الحكومات الإسرائيلية، فقد توفر ما يشبه الحياة العادية بالنسبة لأعداد متزايدة من المستوطنين الإسرائيليين، وبالنسبة للفلسطينيين توفرت لحوالي مئة ألف منهم، فرص عمل في الاقتصاد الإسرائيلي حتى عام 1988، ولكن في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر من 1987 جرت سلسلة من الأحداث المؤسفة في غزّة، أطلقت شرارة سلسلة من الاحتجاجات الفلسطينية الواسعة النطاق. وخلال أيام قليلة انضم الفلسطينيون في الضفَّة الغربيَّة إلىٰ تلك «الانتفاضة»(13)، كما أُطلق عليها. وأيدها العرب الإسرائيليون. وسرعان ما اتضح أن أمراً جديداً قد بدأ يحدث. فالفلسطينيون الذين كانوا خانعين من قبل في الضفة والقطاع قد بلغوا سن الرشد السياسي، وباتوا يتطلّعون إلىٰ الانتقام(14).

ومع أن منظّمة التّحرير الفلسطينية قد فُوجئت بتوقيت هذه الانتفاضة، وسرعة انتشارها فقد أخذت تشجعها، وتحشد التأييد لها في المناطق المحتلَّة،

---

(13) تعني كلمة الانتفاضة في اللغة العربية «النفض عن أو التخلص من»، مثل التخلص من الاحتلال.

(14) كتب اثنان من الصحفيين الإسرائيليين المحتلين روايتهما عن المرحلة الأولى من «الانتفاضة» فـي Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, Intifada: The Palestinian Uprising. Israel's Third Front (Simon and Schuster, 1989).

وظهرت شبكات موالية للمنظّمة، لقيت مساندة من السكان الذين كانت مشاعرهم موالية لها. ولم يكد يمضي وقت طويل حتى بلغ التنسيق بين «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة» ـ كما أطلقت القيادة المحلية على نفسها ـ وبين منظّمة التحرير شأواً بعيداً[15].

وفي بداية كانون الثاني/ يناير 1988 عرف الإسرائيليون أنّهم يواجهون موقفاً لم يسبق أن واجهوه. واتخذ وزير الدفاع إسحاق رابين نهجاً بالغ الشدّة لفرض النظام والقانون، حيث وافق علناً على سياسة الضرب وتكسير العظام، كجزء من محاولة تخويف الفلسطينيين اليافعين، الذين كانوا يقذفون الجنود المسلّحين بالدروع، بالحجارة وقنابل المولوتوف. وخلال أيام قليلة أصبحت مشاهد الضرب الإسرائيلي الوحشي للشبيبة الفلسطينية، جزءاً من أخبار التلفزة المسائية في أمريكا. وكان ردّ فعل الرأي العام شديداً. وتدفقت مشاعر القلق والنقد الواسع، حتى من جانب الجماعة اليهودية الأمريكيّة الموالية لإسرائيل.

حدثت بعد ذلك عدّة تطورات، أقنعت وزير الخارجيّة شولتز بأن يستغل هيبته من جديد، في محاولة لبدء محادثات سلام عربية ـ إسرائيلية[16]. فقد ألمح شامير، أولاً، في رسالة من ست صفحات ونصف، موجّهة إلىٰ شولتز ومؤرّخة في السابع عشر من كانون الثاني/ يناير 1988، إلىٰ أن موقف إسرائيل بشأن «الحكم الذّاتي» يمكن أن يكون أكثر ليناً. وثانياً، أخذ زعماء أمريكيون يهود، وكذلك بعض السياسيين الإسرائيليين، يحثّون شولتز على المشاركة بنشاط أكبر. وثالثاً، جاء الرئيس المصري حسني مبارك إلىٰ واشنطن، ليوجه

---

(15) Helena Cobban, «The PLO and the Intifada,» Middle East Journal, vol. 44 (Spring 1990), pp. 207-33.

(16) وفي هذا الوقت كان شولتز مسؤولاً مسؤوليّة كاملة عن السياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة، وكان ڤاينبرجر قد ترك منصبه في شهر تشرين الثاني/ نوڤمبر 1987، ليحل محله فرانك كارولتشي ـ ثم تولى جنرال كولين باول منصب مستشار الأمن القومي، وهو المستشار السادس لريغان خلال سبع سنوات. وقد توفي كيس أيضاً في شهر كانون الثاني/ يناير 1987.

نداء قوياً ومقنعاً بأن ثمّة حاجة عاجلة لتدخّل القيادة الأَمريكيَّة، لتفادي أن تعمّ الراديكالية المنطقة كلها.

عالج شولتز هذا التحدي بأسلوب منهجي. إذ أنه لم يلق خطاباً ملتهباً، ولم يعلّق آمالاً كبيرة على تحقيق اختراق. إلاَّ أنّه بدأ باستطلاع أفكار جميع الأطراف، بما في ذلك سورية والسوفييت، وبعض الأفراد الفلسطينيين، وكذلك الأردن وإسرائيل. وفي نهاية رحلته الثانية إلىٰ المنطقة، والتي بدأت في الرابع من آذار/ مارس 1988، صاغ شولتز مبادرته في اقتراح وُصف بأنَّه «توليفة من الأفكار»، تستهدف إعادة تغليف وتبسيط اتّفاقيات كامب ديڤيد[17].

كانت مبادرة شولتز، كما أطلق عليها مباشرة، أهم انخراط أَمريكي في صنع السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي منذ مبادرة ريغان في أيلول/ سبتمبر 1982. وقد أجمل شولتز، من حيث الجوهر، الهدف التقليدي المتمثِّل في السَّلام الشامل، الذي يتحقَّق عن طريق مفاوضات ثنائية مباشرة، تستند إلىٰ القرارين 242 و338. ولكنه أضاف عنصراً جديداً دُعي بـ «التشابك» ما بين مفاوضات المرحلة الانتقالية بشأن الضفَّة الغربيَّة وغزّة، والمفاوضات حول «الوضع النهائي». وكان شولتز يشعر منذ فترة طويلة بأنَّه ينبغي ضغط الجدول الزمني المبين في اتِّفاقيات كامب ديڤيد، وقد أكّدت مبادرته بوضوح أن هذا ما ينبغي تحقيقه.

ورأى شولتز أن القضية الفلسطينية ينبغي أن تُعالج، عن طريق المفاوضات ما بين الوفد الإِسرائيلي والوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك، كما ينبغي أن تخصّص فترة ستة أشهر للتفاوض حول الترتيبات الانتقالية، وفي الشهر السابع تبدأ مفاوضات الوضع النهائي ـ بغضّ النظر عن نتيجة مفاوضات المرحلة الأولى. وحدّدت المبادرة موعد عام واحد للتفاوض بشأن الوضع

---

(17) Shultz, Turmoil and Triumph, chap 47.

النهائي للأَراضي المحتلة. ومع افتراض إمكان التوصّل إلىٰ اتِّفاق حول الترتيبات الانتقالية، فإن مرحلة انتقالية سوف تبدأ في موعد مبكر، وتستمر لمدة ثلاث سنوات. وقال شولتز إن الولايات المتّحدة سوف تشارك في مجموعتي المفاوضات، وستقدم مشروع اتِّفاق بشأن الترتيبات الانتقالية، لتنظر فيه الأطراف المعنية.

ويسبق المفاوضات الثنائية بين إسرائيل ووفد أردني فلسطيني، عقد مؤتمر دولي. ولسوف يدعو الأمين العام للأُمم المتَّحدة الأطراف الإقليميين والأعضاء الدائمين في مجلس الأَمن[18]. وعلى جميع المشاركين في المؤتمر أن يوافقوا على القرارين 242 و338. وعلى الرغم من أن الأطراف المتفاوضة يمكن، حسب الاتِّفاق، أن ترفع تقريراً من وقت إلىٰ آخر إلىٰ المؤتمر، إلاَّ أن الأخير لن يتمتع بسلطة فرض آرائه، أَو استخدام حق النقض على نتائج المفاوضات.

وقال شولتز: إن الفلسطينيين ينبغي أن يتمثَّلوا في وفد أردني ـ فلسطيني مشترك. ويعالج ذلك الوفد القضيَّة الفلسطينية برمتها، وتكون هذه المفاوضات مستقلّة عما سواها من مفاوضات.

في الأشهر التي تلت المبادرة، حاول شولتز بإصرار أن يُضعف خصومها في كل من إسرائيل والعالم العربي. وكانت مشكلته الكبرى هي رئيس الوزراء شامير، الذي رفض فكرة المؤتمر الدولي ـ الذي كان شولتز يعتبره يشكِّل جزءاً هامشياً من مبادرته ـ رفضاً قاطعاً. كما رفض شامير فكرة «التشابك» زاعماً أنَّها تتناقض مع اتِّفاق كامب ديڤيد. وكان شامير على صواب حين لاحظ أن اتِّفاقيات كامب ديڤيد، قد جعلت محادثات «الوضع النهائي» تتوقَّف على نجاح مسبق، في الوصول إلىٰ اتِّفاق حول الترتيبات المرحلية. في حين أن اقتراح

(18) يشير استعمال كلمة «أطراف» بدلاً من كلمة «دول» لإمكان دعوة منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة لحضور المؤتمر.

شولتز كان يتضمن، أن تبدأ المحادثات حول الوضع النهائي سواء تم الاتِّفاق أم لا حول الفترة الانتقالية، الأمر الذي لا يوفِّر للفلسطينيين حافزاً كبيراً للتفاوض بشكل جاد بشأن المرحلة الانتقالية الأولى. ولم تكن آفاق النجاح في حل قضايا الوضع النهائي مشرقة، نظراً لأن مبادلة الأرض بالسَّلام لم تكن، كما أعلن شامير، واردة لديه[19].

كان الانتقاد الإِسرائيلي لمبادرة شولتز واسع النطاق، ومع أن بيريز كان قد رحّب علناً بالمحاولة الأَمريكيَّة، وفي الجانب العربي تجنّب الملك حسين أن يتخذ موقف الرفض لمبادرة شولتز. فقد طرح أسئلة، وطلب إيضاحات وسعى جاهداً للحصول عليها، وأشار علانية إِلىٰ أهمية إشراك منظّمة التحرير الفلسطينية في هذه العملية، وحاول أن يبقي خياراته المتضائلة مفتوحة.

كان رد فعل الفلسطينيين أكثر صراحة. فالزعماء الفلسطينيون، رغم ارتياحهم لاستجابة الولايات المتّحدة للانتفاضة، إِلاَّ أنهم كانوا يشعرون بالاستياء لتعامل خطة شولتز معهم كطرف من الدرجة الثانية. ورأوا أنه لم يُعهد إليهم إِلاَّ بدور الشريك الأصغر للأردن في أحسن الأحوال.

ولم يكن الاتّحاد السوڤييتي متحمساً أيضاً للنقطة الأساسية في خطة شولتز، وهي المؤتمر الدولي. ففي حين أعرب شامير عن مخاوفه من أن يتحوّل المؤتمر إِلىٰ سلطة ملزمة، وأن يعمل على تقويض الموقف الإِسرائيلي، كانت مخاوف السوڤييت مناقضة لذلك تماماً. فالمؤتمر الدولي، كما صوّره الأَمريكيون، قد بدا للسوڤييت مجرد مؤتمر رمزي. وكان السوڤييت يريدون

(19) حفز بيان شامير عضوي مجلس الشيوخ السناتور رودي وشويتز، والسناتور كارل ليفين، بالإِضافة إِلىٰ ثمانية وعشرين من إِعضاء مجلس الشيوخ الآخرين، من بينهم كثير من أصدقاء إِسرائيل، إِلىٰ كتابة رسالة إِلىٰ شولتز، مؤرخة في 3 آذار/ مارس 1988، يعربون فيها عن قلقهم إِزاء الموقف الإِسرائيلي. وقد نشر رد شامير في «Text of Letter from Shamir on Criticism from Senators», New York Times, March 10, 1988, p. A 10.

دوراً فعلياً في العمليَّة التفاوضية، وليس مجرد فرصة لإضفاء الشرعية على مبادرة «صُنعت في أَمريكا»، تتركهم في نهاية المطاف على الهامش. كذلك استقبلت سورية اقتراح شولتز بفتور. والوحيد الذي أيَّد المبادرة الأَمريكيَّة الجديدة علناً، هو مبارك الذي كانت بلاده في حالة سلام مع إِسرائيل[20].

في مواجهة هذه العقبات، لم تتوفّر لخطة شولتز مطلقاً فرصة كبيرة لتحقيق نجاح كامل. ومع هذا فقد حظيت بتأييد عارم من جانب الرأي العام الأَمريكي. ولم توجه انتقادات تذكر إِلىٰ فقرة من فقراتها، باستثناء بعض الكلمات اللاذعة التي صدرت عن هنري كيسينجر، حول فكرة المؤتمر الدولي بمجملها. وكان شولتز وزملاؤه يأملون دون شك بإحراز تقدم كبير، فإن العمليَّة التفاوضية ستجري تحت إشرافهم. ولكنَّهم تحدَّثوا أيضاً عن أهداف أخرى وراء هذه المبادرة، أهمّها أنَّهم كانوا يريدون التأثير على الرأي العام الإِسرائيلي. فمع احتمال البدء بمفاوضات سلام مع الجيران العرب، كان ثمة أمل أن يقترع الرأي العام الإِسرائيلي في انتخابات خريف 1988، لصالح قيادة تلتزم بمواقف توفيقية. ومثل هذا الاحتمال قد يتبيَّن أنه مجرد أمنية؛ وأن الكثير يتوقف على نجاح شولتز، في تقديم شريك عربي مقبول في محادثات السلام. ويبقى المقصد الأَمريكي إجراء جدل سياسي في إِسرائيل، بحيث تكون الانتخابات بمثابة استفتاء، من نوع ما، على السَّلام.

اعتمدت خطة شولتز اعتماداً حاسماً على تعاون الملك حسين. فقد حاول شولتز، خلال أربع رحلات إِلىٰ الشرق الأَوسط في النصف الأول من

---

(20) جاء في Shultz, Turmoil and Triumph, chap. 47, لقد أصبت بإحباط بسبب عدم مرونة شامير، ولأن وجود حكومة منقسمة كما كان عليه الحال في إِسرائيل منذ أواخر عام 1984، معناه أنَّه لن يكون هناك شخص مسؤول ويمكن محاسبته». وكانت تعليقاته على الملك حسين أنَّه «كان صريحاً وعابساً: ومرة أخرى لم يعطني شيئاً ولكنَّه طلب مني أن «أثابر». أما مقابلة الأسد «فكانت «قطعة من العذاب» لشولتز، واختتم حديثه معه قائلاً: «لا أستطيع أن أقدِّم لك شيئاً لكي أستمر».

عام 1988، إقناع الملك حسين، بل إنه مد يده إلىٰ الفلسطينيين في الضفَّة الغربيَّة، دون نجاح كبير وفي الحادي والثلاثين من تموز/ يوليو انهارت أُسس مبادرة شولتز، عندما تخلّى الملك حسين في بيان رسمي، عن جميع الروابط القانونية والإدارية مع الضفَّة الغربيَّة، معلناً بصراحة أن منظّمة التّحرير الفلسطينية، ستكون هي المسؤولة من الآن فصاعداً عن الفلسطينيين الذين يقيمون هناك[21].

## هل يجري حوار بين الولايات المتّحدة و«المنظّمة»؟

مع خروج الأردن، مؤقتاً على الأقل، من الصورة ربما ساد اعتقاد بأن الولايات المتّحدة، قد تفقد اهتمامها في متابعة مبادرات السَّلام بين العرب وإسرائيل. ففي سنة الانتخابات على وجه الخصوص، يتركّز الانتباه على أمور أخرى. ولكن في كل يوم كانت الأنباء الواردة من إسرائيل، تحمل مزيداً من صور العنف والتطرّف من جانب الفلسطينيين، وخاصة في أوساط الشباب، ومن تزايد النزعة النضالية الإسلامية. ولم يكن أحد في واشنطن يشعر بالارتياح، لتدهور الموقف بين إسرائيل والفلسطينيين. ولكن ما الذي يمكن فعله، وخاصة قبل الانتخابات الإسرائيلية والأمريكيَّة معاً؟

كان قد جرى في السنوات السابقة استطلاع فكرة إجراء اتصالات مبشارة بين واشنطن وم. ت. ف. ومع تجدّد الاهتمام بهذه الفكرة من جانب المسؤولين الأمريكيين بين حين وآخر، فإن الغاية كانت ترمي إلىٰ دفع م. ت. ف. إلىٰ الاعتدال بشأن السَّلام مع إسرائيل، وفتح الطريق أمام مشاركة مباشرة من جانب ممثلين فلسطينيين شرعيين في المفاوضات[22]. وكان معظم صانعي

---

(21) انظر نص خطبة الملك يوم 31 تموز/ يوليو 1988 في برنامج Foreign Broadcast Information Service, Daily Report: Middle East and North Africa, August 1, 1988, pp. 39-41.

(22) في اجتماع القمة العربية بالجزائر المعقود في شهر حزيران/ يونيو 1988، قامت منظّمة =

السياسة الأَمريكيين قد تقبلوا، ولو على مضض، حقيقة أن «المنظّمة» هي الناطق الرسمي باسم الفلسطينيين الذي يحظى بالتأييد الأوفر. وكان الملك يُعتبر دوماً البديل المحتمل لها. وهكذا فإن معظم الإدارات قد حاولت، بطريقة أَو بأخرى، إقامة بعض الاتصالات مع «المنظّمة».

في وقت مبكر يعود إِلىٰ عام 1974، كان كيسينجر قد أذِن بعقد لقاءات ما بين «المنظّمة» وفيرنون وولترز، ثم مع وكالة المخابرات المركزية. وفي بيروت كان رجال المخابرات من الجانبين، يجرون اتصالات لأغراض تتعلّق بتبادل المعلومات الأمنية، كما كان يجري في بعض الحالات تبادل الرسائل الدبلوماسيَّة عبر هذه الأقنية. ولكن بعد أن تعهد كيسينجر في عام 1975 بألا تعترف الولايات المتّحدة بالمنظّمة، أَو تتفاوض معها ما لم تقر الأخيرة بحق إسرائيل في الوجود، وتقبل بالقرار 242 أصبحت الاتصالات الرسمية نادرة. بيد أن هذا التعهد لم يوقف تبادل الرسائل عبر الوسطاء الذين كانوا يعملون أحياناً بتفويض، أَو بمبادرة منهم أحياناً أُخرى[23]. ولكن لم تقم أبداً علاقة مستمرة رفيعة المستوى وعلنية بين الجانبين.

كان الذين يتوقعون أن يغيّر ريغان أَو شولتز المواليان لإِسرائيل هذه السياسة قلة قليلة. ويستطيع هذان الرجلان أن يؤكّدا فعلاً أنّهما لم يغيِّرا

---

= التّحرير الفلسطينيَّة بتعميم وثيقة معنونة «وجهة نظر منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة: آفاق تسوية فلسطينيَّة ـ إِسرائيليَّة». وسرعان ما أعلن بسام أبو شريف، وهو مستشار مقرّب لعرفات، أنَّه كاتبها. وقد شعر معظم المسؤولين الإِسرائيليين الذين أحيطوا علماً بهذه الوثيقة بالتشجيع بسبب محتواها ولهجتها، إلاَّ أنهم لم يكونوا واثقين مما إِذا كانت تمثّل فعلاً اتجاهاً أكثر اعتدالاً داخل منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة. وللاطلاع على النص، انظر Quandt, ed.. Middle East, pp. 490-93.

(23) أجرى جون مروز من الأكاديمية الدوليَّة للسلام في نيويورك أحاديث عديدة مع عرفات في الفترة 1981 ـ 1982، وقد أرسلت إِلىٰ وزارة الخارجيَّة. ووفقاً لكتاب Harvey Sicherman, Palestinian Self-Government(Autonomy): Its Past and Its Future (Washington: Washington Institute for Near East Policy, 1991), p. 37. لم يستخدم هيج هذه القناة مطلقاً في أية رسائل رسمية.

سياستهما. ومع ذلك فقد كانوا يترقبون أن توافق الولايات المتّحدة في نهاية المطاف، على البدء في حوار رسمي مع م. ت. ف، وخاصة في الفترة التي ضعفت فيها رئاسة ريغان.

ووفقاً للرواية المتداولة، فإن «المنظّمة» التي كانت تشعر بخطر التهميش بعد أن اكتسبت الانتفاضة قوة دافعة، وتحت ضغط الدول العربية والسوفييت معاً، قد قبلت أخيراً الشروط الأَمريكيَّة المعروفة، وبالتالي بدأ الحوار[24]. ولم يكن هذا إِلاَّ جانباً من القصَّة فحسب.

ففي بداية نيسان/ أبريل 1988، بدأت مجموعة صغيرة من الزعماء اليهود الأَمريكيين، تستطلع مع الحكومة السويديَّة إمكانية عقد لقاء مع «المنظّمة»، لصياغة بيان حسن الإعداد، حول التزام الأخيرة بتسوية سلمية مع إِسرائيل[25]. وكان وزير الخارجية السويدي، ستين أنديرسون، صديقاً جيداً لإِسرائيل أثناء خدمته، إِلاَّ أنه رُوِّع بما شاهده أثناء زيارة قام بها إِلىٰ إِسرائيل والأَراضي المحتلة. ولذلك فقد شرع يحاول بناء جسور بين الفلسطينيين والإِسرائيليين، ولكنه سرعان ما انتهى إِلىٰ فكرة البدء باجتماع يُعقد ما بين قادة م. ت. ف، ويهود أَمريكيين بارزين. وقام بإعلام شولتز عن نواياه. وعندما شعر أنديرسون بعدم وجود اعتراض تابع تنفيذ خططه بهدوء.

---

(24) أضاف الكونجرس في آب/ أغسطس 1985، شرطاً آخر من جانبه. لا يمكن لأي مسؤول أَمريكي أن يتفاوض مع منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة إِلاَّ إِذا لبت المنظّمة الشروط الموضوعة في عام 1975 ـ قبول قراري الأمم المتحدة 242 و338، وحق إسرائيل في الوجود ـ ونبذ الإرهاب. Public Law 99-83, section 1302, August 8. 1985.

(25) وكان من بين الشخصيات اليهودية المشتركة: ريتا هاوزر، محامية في نيويورك: وستانلي شاينباوم، خبير اقتصادي وناشر من لوس أنجيلوس، ومناحم روزينسافت، أحد الناجين من عملية الإبادة (المحرقة)، وكان قد أعرب فيما بعد عن أسفه لمشاركته؛ ودرورا كاس، من الفرع الأَمريكي للمركز الإِسرائيلي الدولي لتحقيق السَّلام في الشرق الأَوسط؛ وأ. ل. يودوفيتش أستاذ تاريخ الشرق الأَوسط بجامعة برنستون والذي انضم لهذه المجموعة قبل اجتماع ستوكهولم مباشرة.

لم يكن شولتز متحمساً، حسب روايته الشخصية، لمثل هذا النمط من الدبلوماسيَّة السرِّيَّة، ولم يلق لها بالاً حتى وقت متأخر من ذلك العام[26]. ولكنه كان يقدّر أنديرسون تقديراً كبيراً، ويعتبره دبلوماسياً محترفاً يمكن الاعتماد عليه. وقد ثبتت أهمية هذا التقدير في المراحل الأخيرة من الشروع بهذا الحوار.

وفي الوقت نفسه، انفتح طريق آخر للدبلوماسيَّة السرِّيَّة لاستطلاع الصيغ التي تتوافق عليها «المنظّمة» والولايات المتّحدة، بطريقة سرِّيَّة في البداية، والتي يمكن أن تلبي الاحتياجات السياسية لكلا الطرفين، من أجل الشروع في المحادثات. وجاء الدافع لهذه المبادرة من جانب شخص أَمريكيي فلسطيني يدعى محمَّد ربيع، وذلك بعد وقت قصير من إعلان الملك قراره بقطع الروابطة القانونية مع الضفَّة الغربيَّة[27]. وكان ربيع يعتقد أن م. ت. ف ستكون الآن مستعدّة لقبول الشروط الأَمريكيَّة، لو اطمأنت مسبقاً إِلىٰ أن حواراً رسمياً سيتبع ذلك، بالإِضافة إِلىٰ الإعراب عن تأييد أَمريكي ما لفكرة تقرير المصير للفلسطينيين[28].

---

(26) مقابلة شولتز مع الصحفية السويدية سوزان بالم، 30 آذار/ مارس 1992، (والتي أتيحت للمؤلف).

(27) محمد ربيع هو خبير اقتصادي، وهو مؤلف لبعض الكتب من بينها: The New World Order A Perspective on the Post-Cold War Era (Vantage Press, 1992).

(28) وقد فاتحني محمَّد ربيع يوم 2 آب/ أغسطس 1988 بفكرته. وكما عرفت في ذلك الوقت أَو كما أعرف الآن، فقد كان الاقتراح اقتراحه هو، وليس اقتراحاً من جانب منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة في تونس. وفي هذا الاجتماع الأولي، اتفقنا على محاولة إِيجاد لغة تفي بمتطلبات الجانبين. وكان ربيع يفترض أن لي اتصالات في وزارة الخارجيَّة، وأكد لي من ناحية أخرى، أنَّه يستطيع الاتصال بسهولة بقيادة منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة. وعلى مدى الشهور العديدة التالية، اقتصر تعامله على قيادة منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة ولا سيما أبو مازن، وتعاملت أنا مع بضعة أشخاص في وزارة الخارجيَّة ومجلس الأمن القومي الذين كانوا على علم بمبادرته. وكان من المتفق عليه أن نتبادل أنا وربيع معاً، ما نكون قد علمنا به من أمور ذات أهمية لنجاح المبادرة. وأعتقد أن النتيجة الأساسية لهذه المحاولة كانت إِثبات أن الجانبين يهتمان ببدء =

جرت في منتصف شهر آب/ أغسطس مراجعة هذه المبادرة في وزارة الخارجيَّة. كما رُوجعت مسودة البيانات التي قد تصدرها «المنظّمة»، والرد الأَمريكي المقابل[29]. وكان الموقف الأَمريكي تجاه المبادرة، والذي سينقل إلىٰ «المنظّمة» قد سجّل على الوجه التالي:

- لم يحدث تغيير في شروط موافقة الولايات المتّحدة على التعامل مع م. ت. ف.

---

= حوار قبل انتهاء فترة حكم إدارة ريغان، وإِظهار أنَّه لن يكون من الصعب إِيجاد لغة تحظى بالقبول المتبادل. انظر: Mohamed Rabie; «The U. S. - PLO Dialogue: The Swedish Connection,» Journal of Palestine Studies, vol. 21 (Summer 1992), pp. 54-66.

(29) كان النص المقترح لما يمكن أن تقوله منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة، حسبما أرسل إلىٰ وزارة الخارجيَّة يوم 12 آب/ أغسطس كما يلي:

«إِسهاماً منها في السعي لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأَوسط، اجتمعت اللجنة التنفيذيَّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيَّة، وقرَّرت إِصدار البيان الرسمي التالي:

1 ـ إِنها مستعدة للتفاوض بشأن تسوية سلمية شاملة للنزاع العربي الإِسرائيلي على أساس قراري الأُمم المتَّحدة 242 و338.

2 ـ إِنها تعتبر انعقاد مؤتمر دولي تحت رعاية الأُمم المتَّحدة، إِطاراً مناسباً للتفاوض بشأن تسوية سياسية. وتحقيق السَّلام في الشرق الأَوسط في نهاية الأمر.

3 ـ إِنها تسعى إِلىٰ إِقامة دولة فلسطينيَّة ديمقراطية في الضفَّة الغربيَّة وغزة، وأن تعيش بسلام مع جيرانها، وأن تحترم حقهم في العيش في سلام.

4 ـ إِنها تدين الإِرهاب بجميع أشكاله، وإِنها مستعدة لأن توقف جميع أشكال العنف، على أساس متبادل، حال بدء المفاوضات تحت رعاية المؤتمر الدولي.

وتنبع هذه النقاط من التزام منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة بالمبادىء التالية: يحق لجميع الدول في المنطقة ـ بما في ذلك إِسرائيل ودولة للفلسطينيين ـ أن تعيش بسلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً، وينبغي أن تحظى جميع الشعوب في المنطقة ـ بما في ذلك الإِسرائيليون والفلسطينيون ـ بحق تقرير المصير، وأنَّه لا يجوز لأي دولة أن تنتهك حقوق الدول الأخرى، أَو تستحوذ على الأرض بالقوة، أَو تقرِّر مستقبلها عن طريق الإِكراه.

ويعتبر قبول إِسرائيل لهذه المبادىء نفسها شرطاً مسبقاً لبدء مفاوضات ذات مغزى».

وبعد حديث طويل مع محمَّد ربيع، أدخلت منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة بعض التعديلات الطفيفة، أهمها إِضافة فكرة «أن جميع أطراف النِّزاع، بما في ذلك منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة، سوف تشترك على قدم المساواة في المؤتمر الدولي».

- إن الولايات المتّحدة وم. ت. ف، قد اقتربتا من التوصل إِلىٰ اتِّفاق في الماضي. ومع ذلك فقد ضاعت تلك الفرصة. وإذا أُريد القيام بمحاولة جادة الآن، فلا بد أن يتوفّر الوضوح لكلا الطرفين. فالغموض ستكون له نتائج عكسية، ولا سميا عشية الانتخابات الإِسرائيلية.
- إذا أصدرت م. ت. ف البيان الذي تطلبه الولايات المتّحدة، فإن المحادثات يمكن أن تبدأ فوراً. وربما يكون من الأسهل القيام ببعض الخطوات بعد الانتخابات الأَمريكيّة، وذلك لاعتبارات سياسية، إلا أنه لا توجد ضرورة للانتظار.
- لن تقبل الولايات المتّحدة أي تحفظ يصحب بيان قبول القرار 242. وأيَّة شروط تود «المنظّمة» أن تذكرها ينبغي أن تُدرج في فقرة منفصلة. إن الولايات المتّحدة تحتاج إِلىٰ قبول «نظيف» بالقرار 242.
- البيان الأَمريكي المقترح يبدو قريباً تماماً لما تريد الولايات المتّحدة أن تدلي به، إِلاَّ أنه يتعيّن أن يراجعه الوزير شولتز شخصياً في الوقت المناسب.
- هذه المبادرة جديرة بالاهتمام «إذا كانت م. ت. ف جادة». ستكون هناك مجموعة صغيرة جداً مسؤولة عن المبادرة من الجانب الأَمريكي، ويمكن الاتصال بها في جميع الأوقات. ولن تكون ثمة قناة أخرى لمتابعة هذا المسعى[30].

وبعد ذلك بفترة وجيزة، توجه محمَّد ربيع إِلىٰ تونس حيث قدم هذه الوثائق إِلىٰ جانب فكرة المبادرة إِلىٰ عرفات، وكبار قادة «المنظّمة» الآخرين.

---

(30) قمت بإبلاغ هذه النقاط، نيابة عن وزارة الخارجيَّة، إِلىٰ محمَّد ربيع يوم 13 آب/ أغسطس 1988 ـ أبلغته أنَّه قد تمت الموافقة عليها من جانب مكتب شولتز، مما يعني على أقل تقدير أن تشارلز هيل مساعد شولتز قد وافق عليها، وأن شولتز قد أبلغ بذلك، ولم أكن أتعامل مباشرة مع شولتز أو هيل في أي مرحلة، مع أن وسطائي كانوا يفعلون ذلك بشكل منتظم. انظر: Shultz, Turmoil and Triumph, chap. 47 وذلك للاطلاع على روايته عن هذه التطورات.

وبعد محادثات مطولة، عاد إلىٰ واشنطن في مطلع شهر أيلول/ سبتمبر ومعه موافقة «المنظّمة» على صيغة منقّحة قليلاً، ومشروطة بإصدار الولايات المتّحدة لبيان يقترب من النموذج الذي سبقت مناقشته، ولم توافق عليه واشنطن بعد(31). وتم نقل هذه المعلومات فوراً إلىٰ وزارة الخارجيَّة حيث قُوبلت باهتمام. وشعر شولتز باستطاعته مساعدة الإدارة القادمة عن طريق الشروع بالحوار، ولكنه لم يكن مستعداً للمصادقة على حق تقرير المصير للفلسطينيين، والذي اعتبره مفتاح الشيفرة لدولة فلسطينية، ثمناً لذلك.

كانت المسألة المطروحة أمام إدارة ريغان هي ما إذا كانت ستفصح عما ستقوله مقابل قبول م. ت. ف بالقرار 242، واعترافها بحق إسرائيل في الوجود، ونبذها الإرهاب. وعلى مدى الأسابيع التالية توالت أخبار من تونس،

(31) وقد أرادت منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة من الولايات المتّحدة، أن تقول:
«إن حكومة الولايات المتّحدة ترحب بمبادرة منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة الجديدة، وترغب في إصدار البيان التالي:
1 ـ تعتبر الولايات المتّحدة بيان منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة بمثابة التزام بالسعي من أجل تسوية سياسية للنزاع العربي الإسرائيلي عن طريق الوسائل السلمية.
2 ـ وإذ تسلم الولايات المتّحدة بحق جميع الشعوب في تقرير المصير، كما طالب بذلك ميثاق الأُمم المتَّحدة، فإنها تؤمن بأن الشعب الفلسطيني له الحق في تقرير المصير، وأنَّه ينبغي تمكينه من ذلك عن طريق المفاوضات التي تفضي إلىٰ تسوية سلمية شاملة.
3 ـ تعتقد الولايات المتّحدة أن قراري الأُمم المتَّحدة 242 و338 يجسدان المبدأ الأساسي الذي يمكن أن تقوم عليه أي تسوية سياسية للنزاع العربي الإسرائيلي.
4 ـ إن الولايات المتّحدة تعتبر مصادقة منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة على قراري الأُمم المتَّحدة 242 و338، وإدانتها للإرهاب، والتزامها بالتوصّل إلىٰ تسوية سياسية عن طريق الوسائل السلمية، قد أزال العقبات التي حالت في الماضي دون أن يكون للولايات المتّحدة اتصالات رسمية مع منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة.
وبالتالي فإن حكومة الولايات المتّحدة مستعدة للاجتماع مع ممثلين معينين من قبل منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة، الممثِّل الشرعي للشعب الفلسطيني، حالما تسمي اللجنة التنفيذية ممثليها.
وأخيراً تدعو الولايات المتّحدة جميع الأطراف لاغتنام هذه الفرصة لتجدد سعيها من أجل السَّلام دون إبطاء».

تتحدَّث عن نفاد صبر «المنظّمة» لسماع الموقف الرسمي الأَمريكي. وفي منتصف شهر أيلول/ سبتمبر أطلعت «المنظّمة» السوڤييت على المبادرة، والتي ذُكر أنَّهم أيَّدوها.

وفي السادس عشر من أيلول/ سبتمبر ألقى شولتز خطاباً جامعاً أمام مجموعة موالية لإِسرائيل، في مزرعة «واي بلانتيشن» في ولاية ميريلاند. وشرح في خطابه السبب الذي يدعو الولايات المتّحدة، إِلىٰ عدم تأييد فكرة تقرير المصير للفلسطينيين إذ كان يعني تلقائياً إقامة دولة. ولكنه أضاف قائلاً: «إن الفلسطينيين سيكونون «أحراراً في أن يطالبوا بالاستقلال» أثناء المفاوضات. ولكن المفاوضات هي الأساس»[32].

مع تصاعد الإحباط لدى كلا الجانبين، أَذِن شولتز برسالة شفوية إِلىٰ عرفات في الثالث والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1988، تنقل عن طريق السيد ربيع. وجاء في الرسالة: «لقد تلقينا المبادرة بالترحيب، والتي نراها محاولة جادة. لقد أوليت هذه المسألة اعتباراً دقيقاً، وسوف تبقى موضع مناقشة جادة. ونتوقع أن نقدم ردنا عليها خلال ستة أسابيع أَو نحو ذلك». كان معنى هذا باختصار أن الرد الأَمريكي على بيان م. ت. ف المقترح، سيرسل بعد الانتخابات الإِسرائيلية والأَمريكيّة[33]. ولكن المرء يستطيع أن يستشف منذ الآن أن إدارة ريغان لم تكن تنتظر في سلبية قبول م. ت. ف. فقد أومأت إِلىٰ

(32) شعر شولتز بخيبة أمل بسبب خطبة عرفات في ستراسبورج يوم 13 أيلول/ سبتمبر. وكانت منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة قد ألمحت من قبل إِلىٰ أن هذه الخطبة لن تحتوي على الموقف الجديد للمنظمة، إلاَّ أن شولتز انتقد الخطبة رغم ذلك. وللاطلاع على ملاحظات شولتز، انظر: «The First George P. Shultz Lecture on Middle East Diplomacy,» Washington Institute for Near East Policy, September 16, 1988.

(33) جرت في ذلك الوقت مشاورات بين الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفييتي، وأوضح السوفييت أنهم يؤيدون مبادرة شولتز. وألمح شولتز في كتابه Shultz, Turmoil and Triumph, chap. 47. إِلىٰ أنَّه لم يأذن ببعث رسالة إِلىٰ منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة، ولكن الواقع أن رسالة قد بعث بها.

ـه إيجابي، وأكّدت ثانية ن المحادثات سوف تبدأ بالتأكيد، بمجرد تلبية ـروط المعروفة. وكانت السياسة المعلنة من قبل تفيد، أنه لا يمكن إجراء ـباحثات ما لم تقبل م. ت. ف الشروط الأَمريكيَّة، وحتى قبول الأخيرة لهذه الشروط لم يكن ليؤدي بالضرورة إِلىٰ بدء حوار رسمي. أما الآن فقد أُعلن بوضوح أن المحادثات ستبدأ فور قبول «المنظّمة» للشروط الأَمريكيَّة.

قدَّمت م. ت. ف، في محاولة لتفادي فشل هذه المبادرة في الأسابيع التالية، لمحات من خططها. ففي التاسع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر كشفت «المنظّمة» عن الموقف الذي تعتزم اتخاذه في الاجتماع المقبل للمجلس الوطني الفلسطيني. وقالت: إنها سوف تقبل مبدأ الحل القائم على وجود دولتين، وذلك استناداً إِلىٰ قرار الأُمم المتَّحدة 181 لعام 1947، والذي دعا إِلىٰ تقسيم فلسطين إِلىٰ دولتين، والذي رفضه العرب آنذاك. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك ستقبل م. ت. ف القرارين 242 و388 كأساس للمؤتمر الدولي، في مقابل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير. وستشجب المنظّمة الإِرهاب. وبعد اعتماد تلك المواقف رسمياً، ستُصدر «المنظّمة» البيان الذي أرادته الولايات المتّحدة وينبغي أن تستجيب الولايات المتّحدة عندئذٍ.

على ضوء هذه المعلومات كان من المتوقع ظهور عدة مشاكل. فقد ظلّت المنظّمة مصرّة، على موافقة أَمريكيَّة على حق تقرير المصير للفلسطينيين ثمناً لموافقتها على القرار 242. كما أن المنظّمة، مع إدانتها للإِرهاب، لم تكن راغبة في نبذه. كما لم يجر ذكر حق إِسرائيل في الوجود بشكل صريح.

بعد فترة قصيرة من تلقي هذه الرسالة، أُبلغت الإِدارة عن طريق الأردنين، أن عرفات لم يعد يصر على الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير. فإذا ما تحقّق الانسحاب الإِسرائيلي، وتم إلغاء المطالبة القانونية بالأَراضي من جانب الأردن، فإن الفلسطينيين سيصبحون السلطة الحاكمة في

أي أرض تجلو عنها إِسرائيل. ومع أن الموقف الأردني كان منطقياً، إِلاّ أنه يمكن اعتباره تلقائياً انعكاساً دقيقاً لموقف م. ت. ف.

بعد أن تقرّر عقد اجتماع «المجلس الوطني الفلسطيني» في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، عبَّر عرفات عن بعض القلق، بشأن جدوى الاعتماد على القناة المستخدمة للاتصال بين واشنطن وتونس[34]. والأهم من ذلك، أنه كان يشعر بالإحباط مما كان يسمعه. إذ لم يكن شولتز مستعداً لكشف أوراقه قبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني.

ومع اقتراب موعد هذا الاجتماع، ظهرت نتائج الانتخابات الإِسرائيلية والأَمريكيَّة. وأسفرت الانتخابات الإِسرائيلية ثانية، عن تعادل حزبي ليكود والعمل، مما أدَّى إِلىٰ ائتلاف بزعامة ليكود والعمل، ولكن دون تناوب في رئاسة الحكومة هذه المرة، مع تولي موشيه أرينز منصب وزير الخارجيَّة، بدلاً من شمعون بيريز الذي اعتبر من الحمائم، والذي عيّن في منصب وزير المال. وبقي رابين في منصب وزير الدفاع، وبذا ظل حزب العمل يمسك بمواقع مؤثرة داخل الحكومة. إلاّ أن القرارات المتعلقة بالسياسات الخارجيَّة، أضحت منذ ذلك الحين فصاعداً تحت سيطرة شامير الكاملة.

كانت الانتخابات الأَمريكيَّة، أكثر حسماً من تلك التي جرت في إِسرائيل قبل بضعة أيام. فقد هزم نائب الرئيس جورج بوش حاكم ولاية ماساتشوستيس، مايكل دوكاكيس، هزيمة ساحقة. وانفتحت نافذة صغيرة يمكن من خلالها التوصل إِلىٰ اتِّفاق ما بين الولايات المتّحدة، و«المنظّمة» قبل أن تغادر إِدارة ريغان الحكم. وكان بوش بشكل خاص توّاقاً إِلىٰ أن يتحقق ذلك

(34) Shultz, Turmoil and Triumph, chap. 47 يلاحظ أن منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة كانت تستطيع الاتصال به عن طريق وكالة المخابرات المركزية. وأن عرفات استخدم هذه القناة في بعض الأحيان من أجل توضيح بعض النقاط، ولكن ليس لإجراء مفاوضات مستمرة.

قبل أن يؤدي القسم، ولكنه لم يقم بدور مهم في القرارات المتعلقة «بالمنظّمة».

وعندما عقد عرفات اجتماع المجلس الوطني في الفترة ما بين الثاني عشر والخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، نجح في التصديق على برنامجه السياسي، وفي إعلان قيام دولة فلسطين مع توليه رئاستها(35). وكان من المفترض أن تقوم هذه الدولة إلى جانب إسرائيل، في الضفَّة الغربيَّة وغزّة. وبدت م. ت. ف، وقد قبلت بقرار الأُمم المتَّحدة 242، ولكن ليس بدون شروط. وظلّت بعض العبارات في الوثيقة السياسية تعبّر عن شعارات قديمة. ولكن شولتز لم يتأثَّر بذلك.

في غضون ذلك، كانت المبادرة السويدية قد بدأت تؤتي ثمارها. فقد جرى اجتماع أولي ما بين «المنظّمة» وممثلي زعماء الجالية اليهودية في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر، وتمّ التوصّل إلى اتِّفاق حول بيان سياسي عام، اتخذ صيغة تفسير متفق عليه، لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة. وتمثَّلت ذروة هذه المحاولة، في عقد اجتماع عام للزعماء اليهود الأَمريكيين، مع عرفات في ستوكهولم يصدر خلاله بيانه الجديد. وقبل انعقاد هذا الاجتماع اتصل أنديرسون بشولتز، ليسأله ما إذا كان يريد أن يُبلِّغ شيئاً ما لعرفات. وكان شولتز قد رفض لتوه، طلباً من عرفات للحصول على تأشيرة دخول لحضور اجتماعات الأُمم المتَّحدة، على أساس أن «المنظّمة» هي مجموعة إرهابية، ومع هذا فقد قرّر أن يستجيب لأنديرسون(36).

---

(35) للاطلاع على ترجمة بالإنجليزية لقرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني انظر Journal of Palestine Studies, vol 18 (Winter 1989). PP. 213-23.

(36) قال شولتز في حواره الصحفي مع سوزان بالم، يوم 30 آذار/ مارس 1992: «لقد جاء [السفير السويدي] إلي [يوم 2 كانون الأول/ ديسمبر] واستفسر قائلاً «إن شتن أندرسون يريد أن يعرف ما الذي يمكن أن تقوله منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ويجعلنا مستعدين لإجراء حوار معها، وما نوع الاستجابة التي ستصدر عنها إذا ما أصدرت هذه البيانات. ومن ثم، فقد أعددت =

## صياغة الكلمات بدقّة

بعث شولتز في رسالة مؤرخة بتاريخ الثالث من كانون الأول/ ديسمبر 1988، بالموقف الأَمريكي الذي طال انتظاره، بالإِضافة إِلىٰ نصّ ما ينبغي على عرفات أن يدلي به من أجل الوفاء بالشروط الأَمريكيَّة. وأوضح شولتز في رسالته أنه لن يساوم مرة أخرى فيما يتعلَّق بالصياغة. وذكر أن «المنظّمة» ينبغي أن تضيف بعض النقاط الأُخرى إِلىٰ البيان الأساسي، ولكن هذه النقاط ينبغي ألاّ تكون شرطاً لقبول الشروط الأَمريكيَّة أَو متناقضة مع هذا القبول. وأضاف شولتز أخيراً أن رسالته لا تتضمَّن ما يعني أن الولايات المتّحدة مستعدة للاعتراف بدولة فلسطينية مستقلَّة[37].

وينص بيان م. ت. ف المقترح الذي نُقل إِلىٰ عرفات عن طريق أنديرسون، في السابع من كانون الأول/ ديسمبر على ما يلي:

إن اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف في مساهمتها في البحث عن سلام عادل ودائم في الشرق الأَوسط، ترغب في إصدار البيان الرسمي التالي:

1 ـ إنها مستعدة للتفاوض مع إِسرائيل حول تسوية سلمية كاملة للنزاع العربي ـ الإِسرائيلي على أساس قراري الأُمم المتَّحدة 242 و388.

2 ـ إنها تتعهد بالعيش بسلام مع إِسرائيل وجيرانها الآخرين، وأن تحترم

---

= بياناً ورداً، وجاء [السفير السويدي] إِلىٰ بيتي وتسلمه وأبلغته أن هذه الرسالة خاصة بشتن أندرسون وحده. وأنَّه لا علاقة لي بالأَمريكيين اليهود الموجودين هناك، ولا أريد أن يطلعوا عليها، إِذ إِن الحوار بينهم وبين الفلسطينيين هو شيء يدور بمعرفتكم.. كان شتن شخصاً ائتمنته، وأثق به، ولذلك فقد كان اعتقادي أنَّه إِذا كان سيتحدث إِلىٰ عرفات، وأنَّه يعتقد أن تلك فرصة جادة، فلنقدم له بياناً، فلقد علمنا بعض الأشياء عن بعض حساسيات منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة من الحوار المتبادل بين كوانت [ومحمَّد ربيع]. وهذا ما ساعد حسب ما أعتقد بقدر ضئيل في تحديد العبارات التي استخدمناها». وللاطلاع على مزيد من هذه التطورات، ولا سيما المنطق الذي استند إِليه في رفض إِعطاء تأشيرة دخول لعرفات للحضور إِلىٰ الأُمم المتَّحدة، انظر Shultz, Turmoil and Triumph, chap.

(37) للاطلاع على رسالة شولتز، انظر www Brokings edu/press peace process. Htm.

حقّهم في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً، وذلك مثلما تفعل الدولة الفلسطينية الديمقراطية، التي تلتمس إقامتها في الضفَّة الغربيَّة وقطاع غزّة.

3 ـ إنّها تدين إِرهاب الفرد والجماعة والدولة بجميع أشكاله، ولن تلجأ إليه.

4 ـ إنَّها مستعدة لوقف جميع أشكال العنف على أساس متبادل حالما تبدأ المفاوضات(38).

بالمقابل وعد شولتز بأن تعلن الولايات المتّحدة، أنَّها مستعدّة للشروع بمناقشات جوهرية مع م. ت. ف. وتعترف الولايات المتّحدة، أنه يحق لممثلين عن الفلسطينيين أن يثيروا في سياق المفاوضات، جميع الموضوعات التي تهمهم. وقال شولتز: إن مسؤولاً أَمريكياً سوف يجيب بعد ذلك على سؤال مقصود، عما إذا كان الفلسطينيون يمكنهم عرض موقفهم بشأن قيام الدولة، والذي ستكون الإجابة عليه بـ «نعم»، إن للفلسطينيين بقدر ما يعنينا الأمر، الحق في السعي من أجل الوصول إِلىٰ دولة مستقلّة عن طريق المفاوضات».

أجاب عرفات بطريقتين على رسالة شولتز، فقد أعلم أنديرسون أنه يوافق شخصياً على الصيغة التي اقترحها شولتز، وأنَّه أكثر من ذلك يضع توقيعه على النّص المقترح(39). ولكنه أضاف أنه سيسعى إِلىٰ الحصول على موافقة الأعضاء

---

(38) كانت هذه الوثيقة قريبة جداً من المسودة التي عاد بها محمَّد ربيع من تونس في شهر أيلول/ سبتمبر بموافقة منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة، مع إِضافة العديد من الكلمات الرئيسية التي تشير إِلىٰ عدم الانخراط في الإرهاب مستقبلاً. ولأسباب غير واضحة، فقد اعترضت منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة على النقطة الرابعة المتعلقة بالتوقف عن العنف ـ بعد أن كانت قد قبلتها في شهر أيلول/ سبتمبر السابق ـ وقد قبل شولتز هذا الحذف. كذلك تمت الموافقة على تغيير بضع كلمات أخرى عن طريق السويديين، منها الإضافة التي أدخلت على النقطة الأولى بأن المفاوضات ستجري «في إِطار مؤتمر دولي».

(39) وهذا ما أفضى بالمسؤولين الأَمريكيين إِلىٰ الاعتقاد، للحظة قصيرة يوم 7 كانون الأول/ ديسمبر، أن اختراقاً قد تحقّق.

الآخرين، في اللجنة التنفيذيَّة لمنظّمة التّحرير. ثم أصدر عرفات علناً البيان الذي كان قد تم إعداده أثناء اجتماع ممثليه مع الزعماء اليهود الأَمريكيين في الحادي والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر. وجاءت فحواه قريبة مما يريد شولتز، وإن لم تكن متطابقة تماماً.

إذ أن عرفات بدلاً من أن يقبل بدون شروط، قراري الأُمم المتَّحدة 242 و338 كأساس للمفاوضات مع إسرائيل، أضاف حق تقرير المصير للفلسطينيين كأساس آخر للمؤتمر، مما يعني ضمناً قبول هذا الشرط مسبقاً من جانب المشاركين الآخرين، وهو ما لم تكن الولايات المتّحدة، ولا إسرائيل مستعدتين لقبوله. وبالإضافة إلىٰ ذلك فإن عرفات وإن «رفض وأدان» الإرهاب في جميع أشكاله، إلاَّ أنه لم ينبذه أَو يتعهد عدم الانخراط به في المستقبل. وبدا هذا كما لو أنه نزاع عقيم حول الكلمات، ولكنه كان أمراً مهماً بالنسبة إلىٰ شولتز. ولعل النقطة الأكثر إيجابية وأهمية، هي ما أوضحه عرفات علانية من أن م. ت. ف «تقبل وجود إسرائيل كدولة في المنطقة»، وهي صيغة لم يستخدمها من قبل.

جاءت الخطوة التالية في محاولة دفع عرفات، كي ينطق بالكلمات السحرية أثناء ظهوره في جلسة خاصة للأُمم المتَّحدة عقدت في جينيف في الثالث عشر من كانون الأول/ ديسمبر 1988. وكان عرفات قد صادف بعض المعارضة في اللجنة التنفيذية للمنظمة، لفكرة استخدام اللغة المحددة ذاتها التي قدمها شولتز لأنديرسون. واتخذ نايف حواتمه بشكل خاص، موقفاً معارضاً لهذه الفكرة. ومن ثم فقد بعث عرفات برسالة إلىٰ السويديين، يعلمهم فيها أنه سوف يستخدم صيغة شولتز في خطابه، ولكنها ستكون متناثرة في ثنايا النص[40]. ويبدو أن هذه الرسالة لم تنقل بوضوح إلىٰ الأَمريكيين، الذين كانوا

(40) ترد فيما يلي رواية داخليَّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيَّة عن هذه الحادثة: «لقد ارتفعت أصوات كثيرة تحذر من نتيجة الشروع في هذه الخطوة. وهنا أيضاً قام حواتمة بدور معرقل. فقد حاول الاتصال بالكويت وآخرين من أجل تحريض أشقائنا على رفضها. وفعل الشيء نفسه داخل منظمته؛ وبدأ في إرسال الرسائل وإيفاد الرسل وأدى كل ذلك بأبي عمار (عرفات) إلىٰ =

يتوقعون أن يسمعوا على وجه الدقة، الكلمات التي وافقوا عليها.

وفيما كان عرفات يتلو خطابه الطويل المدوي، أتى على ذكر الإِرهاب و«رفضه» و«إدانته» في جميع أشكاله، ولكنه لم يعلن نبذه للإِرهاب[41]. وعند قرب انتهاء خطابه، تعرَّض للقرار 242 وحق إِسرائيل في الوجود. وكانت الصياغة باللغة العربية معقَّدة، ولكن لعل أفضل ترجمة لها هي كما يلي:

ستعمل م. ت. ف، على تحقيق تسوية سلمية شاملة بين أطراف النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي، بما في ذلك الدولة الفلسطينية، وإِسرائيل، والدول المجاورة الأُخرى، في إطار مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، بغية تحقيق المساواة في المصالح وتوازنها، ولا سيما حق شعبنا في التحرر والاستقلال الوطني، حق كل طرف بالوجود، والسَّلام والأَمن وفقاً للقرارين 242 و338.

شعر بعض المسؤولين في وزارة الخارجيَّة الذين استمعوا إِلىٰ الخطاب، أن عرفات وإن كان قد اقترب من المقصود، إِلاَّ أنه لم يذكر على نحو خاص المفاوضات مع إِسرائيل وحقّها في الوجود، كما أنه لم يشجب الإرهاب. وكان رد فعل شولتز، ومساعده القوي النفوذ تشارلز هيل سلبياً[42]. فقد توقعا امتثالاً

---

= أن يعمل على أن ينأى بنفسه عن هذه الخطوة، ولذا فقد أعاد النظر في خطابه ليحذف منه معظم التعليقات التي احتواها والتي تتوافق مع النص المقترح من الأمريكيين. كان أبو عمار يخشى على الوحدة الوطنية، ويتصور أن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين [وهي مجموعة حواتمة] والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين [وهي مجموعة جورج حبش] قد تتركان منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة مما قد يؤثّر على الانتفاضة، ويؤثّر أيضاً على المصداقية الكاملة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيَّة التي كانت ترغب في الظهور بمظهر ديمقراطي مقبول». من وثيقة داخليَّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيَّة باللغة العربية ص 195.

(41) وقد استخدم باللغة العربية الفعل يأبى والفعل يرفض (Condemn and reject) بدلاً من الفعل ينبذ (renounce, abandon or forsake) وقد شعر شولتز أن رفض المرء أو إدانته الإرهاب لا يتضمن الاعتراف بأنَّه كان منخرطاً فيه. وبطريقة أو بأخرى، كان يريد من منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة أن تقول إِنها سوف تتوقف عن فعل شيء كانت تفعله من قبل.

(42) ويكشف شولتز في ملاحظاته في Shultz, Turmoil and Triumph, chap 47 عن أنَّه أبلغ ريغان أن عرفات كان في خطابه يبعثر ما يود قوله، ولم تواته الجرأة ليقوله كاملاً متصلاً.

حرفياً، وشعرا أن الخطاب كان علامة أخرى، على أن عرفات لا يمكن الوثوق به. واعترف السويديون بأن الخطبة لم تلبِّ شروط الأَمريكيين، إلاَّ أنهم شعروا أنه قد فعل على نحو تقريبي. وكان كل ما قبل به شولتز، هو أن يمنح عرفات فرصة لمحاولة أخرى.

وفي الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر تدخّل كثيرون لدى عرفات ـ الرئيس المصري والسعودي والسويديون وبعض الأفراد الأَمريكيين ـ في محاولة لحضِّه على أن يصرح بالكلمات التي كان يصرّ عليها شولتز. وأخيراً وافق عرفات، في صحبة عدد من رجال الأعمال الفلسطينيين الأثرياء، الذين كانوا يجرون اتصالات مع وزارة الخارجيَّة، للتحقق من الصياغة المقبولة، على أن يعقد مؤتمراً صحفياً. وأعلن عرفات باللغة الإنكليزية:

بالأمس.. أشرت إلىٰ موافقتنا على القرارين 242 و338 كأساس للتفاوض مع إسرائيل في إطار مؤتمر دولي... وفي خطابي البارحة كان من الواضح أننا نعني.. حق جميع الأطراف المعنية في نزاع الشرق الأَوسط في العيش بسلام وأمن، وكما ذكرت، هذا يتضمن دولة فلسطين وإسرائيل والدول المجاورة الأخرى، وذلك وفقاً للقرارين 242 و338.

أما بالنسبة إلىٰ الإرهاب، فلقد نبذته بالأمس بصريح العبارة، وأكرِّر هنا مسجلاً موقفي أننا ننبذ جميع أشكال الإرهاب بشكل كامل ومطلق، بما في ذلك إرهاب الفرد، والجماعة، والدولة[43].

وافق شولتز أخيراً على أن عرفات قد أوفى بالشروط الأَمريكيَّة، وأبلغ ذلك إلىٰ كولن باول، مستشار الأَمن القومي الذي التمس بعد ذلك موافقة الرئيس على إعلان، أن المباحثات بين الولايات المتّحدة وم. ت. ف يمكن أن تبدأ، على مستوى السفير الأَمريكي في تونس. وقد ذُكر أن ريغان قد أعطى موافقته بسهولة تامة. وفي الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر رفعت

(43) للاطلاع على بيان عرفات: www brokings, edu/peace process.

الولايات المتّحدة الحظر، عن التعامل مع م. ت. ف[44]. ولم يعد يتعيّن على إدارة بوش المقبلة، أن تتعامل مع مشكلة بدء الحوار، وإن كانت ستواجه مهمة لا تقل صعوبة، وهي جعل المحادثات ذات مضمون وربطها بعمليَّة السَّلام الأوسع نطاقاً.

## تقييم عهد ريغان

بقي ريغان شخصية تتمتع بالشعبية طوال فترة رئاسته. وكان يحظى بمصداقية واسعة على أنه الرجل الذي أعاد لبلاده ثقتها بنفسها، بعد الكآبة التي اتسمت بها سنوات رئاسة كارتر. والأهم من ذلك على نحو ملموس أنه تولى الرئاسة في المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة. وبدا العالم في الوقت الذي ترك فيه منصبه عالماً أكثر أمناً، حيث أخذت الدولتان النوويتان العظميان، في تقليص تراسانتيهما المتضخمتين من أَسلحة الدمار الشامل. وعلى الصعيد الاقتصادي، تحسّنت أوضاع الكثير من الأَمريكيين مع نهاية عقد الثمانينات، ولكن كثيراً ممن يعيشون في الحدود الدنيا من السُلُّم الاقتصادي قد ازدادوا فقراً. وحسب معظم المقاييس اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء على نحو هائل. وكان هناك عجز في الميزانية. وبالرغم من كل ما قاله ريغان عن فضائل الميزانية المتوازنة، فإنه لم يقدِّم أبداً ميزانية واحدة من هذا النوع، ولم يحدث أن وافق الكونغرس على ميزانية كهذه. وبالنتيجة أصبحت الفائدة على الدَّين الوطني، ثاني أضخم البنود في الميزانية بحلول عام 1989.

كانت القضايا المعيشية بالنسبة لمعظم الأَمريكيين، هي القضايا التي تهمّهم عند التفكير في سنوات الثمانينات. إلاَّ أنهم كانوا يدركون أيضاً أنه قد تخبّط على نحو سيء، في مبادرته التي عُرفت باسم «الأسلحة مقابل الرهائن» في عامي 1985 1986. وبعضهم قد يتذكّر المشاهد المروعة لقصف مدينة

(44) للاطلاع على بيان شولتز: www brokings, edu/peace process.

بيروت، ومذابح صبرا وشاتيلا، والانفجارات التي حدثت في تلك المدينة عام 1983، والتي حصدت أرواح أكثر من 300 أَمريكي، أي أكثر ممن لقوا مصرعهم في أية أحداث أخرى في الشرق الأَوسط في ظل أية إِدارة أَمريكيَّة أخرى. ولكن ريغان وكبار المسؤولين في إِدارته، لم توجه إليهم أية ملامة على ما بدا عن هذه الكوارث، مما أدَّى إِلىٰ اتهام رئاسته بأَنَّها كانت «رئاسة من التيفال»(*).

لم تجر سوى مراجعات عامة للدبلوماسيَّة العربية ـ الإِسرائيلية في عهد رئاسة ريغان. إذ ليس ثمة مَعلم لهم شبيه بكامب ديڤيد، يرد إِلىٰ الذاكرة الجماعية عندما تُستعرض سياسة ريغان المتعلِّقة بالشرق الأَوسط. ولعل بعضهم قد يقول: إنه لم يكن ثمة سياسة تتعلق بالسَّلام العربي ـ الإِسرائيلي خلال فترة حكم ريغان. ولكن ذلك عار عن الصحة. إذ أن ريغان، بمساعدة شولتز، ألقى خطبة من أكثر الخطب المُعدَّة بمهارة، حول السياسة الأَمريكيَّة تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. فهي بعد عقد من الزمن، لا تزال تحدِّد معالم السياسة الأَمريكيَّة، عن طريق تبنّي اتِّفاقيات كامب ديڤيد وتوسيع نطاقها معاً. وقد حظيت تلك الخطبة في ذلك الوقت بتأييد واسع من الحزبين الكبيرين. وحتى اللجنة الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية للشؤون العامة (إيبال)، وجدت نفسها مضطرّة إِلىٰ الإشادة بها. رغم رفضها من قِبل بيغن. ولكن إذا كان ريغان ماهراً في إعداد الخطب، فإِنَّه قد أخفق هو ومساعدوه، في وضع استراتيجية لترجمة الكلمات إِلىٰ خطوات دبلوماسيَّة عملية. ويمكن القول دفاعاً عنهم إنه حتى الاستراتيجي اللامع، قد يجد صعوبة في زحزحة حكومات ليكود برئاسة بيغن وشامير عن المواقف التي تتشبَّث بها.

ومع هذا ربما كان بمقدور ريغان وشولتز في عامي 1983 و1985، ولا سيما في العام الأخير، أن يدفعا بعملية السَّلام خطوة إِلىٰ الأمام، لو أَنَّهما أظهرا

---

(*) نسبة إِلىٰ المقلاة التي لا يلتصق بها بقايا الطعام بعد الاستعمال ـ المترجم.

عزماً وإصراراً أكبر. إذ لم تجر محاولة على غرار الدبلوماسيَّة المكوكية المكثفة التي اضطلع بها كيسينجر، أَو سياسة لقاءات القمَّة التي اتبعها كارتر، حتى عام 1988، عندما كان الوقت قد أخذ ينفد. وهكذا فإن إدارة ريغان لم تقدم إلاً القليل عن طريق التقدّم الملموس تجاه السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي، على الرغم من أن شولتز وضع عدة إضافات مُساعدة على إطار كامب ديڤيد. وبالمقارنة لم تكن إِسرائيل وجاراتها أكثر قرباً من الاتِّفاق في عام 1988، مما كانت عليه في عام 1980.

لعل أكثر ما يمكن، إن يقال أن الأمور لم تتدهور إِلىٰ درجة يتعذّر إصلاحها. فمصر وإِسرائيل بقيتا في حالة سلام، وإن كانت العلاقات بينهما فاترة. والفلسطينيون كانوا قد انخرطوا في انتفاضة دائمة على الاحتلال الإِسرائيلي، الأمر الذي أقنع الملك حسين بالانسحاب من الموقف المكشوف الذي كان قد اتخذه عام 1987. والخيار الأردني الذي ظلّ ماثلاً لفترة طويلة لفظ أنفاسه. ولكن الفلسطينيين كانوا يلوحون عن استعدادهم للقبول صراحة، بوجود دولة إِسرائيل في المنطقة، شريطة أن يتمكّنوا من إقامة دولتهم الصغيرة إِلىٰ جانبها في الضفَّة الغربيَّة وغزّة. وكان هذا الموقف، الذي نُوقش طويلاً في مجالسهم الخاصة، قد خرج أخيراً إِلىٰ العلن عام 1988، من خلال جهد دبلوماسي شاق شجعه شولتز بحذر، هو الذي أفضى إِلىٰ فتح حوار ما بين الولايات المتّحدة و«المنظّمة»، وهو ما يُعتبر من أعظم مفاجآت عهد ريغان.

بيد أن احتمالات السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي، لم تحقِّق تقدّماً في أعوام الثمانينات في عهد ريغان. وأصبح الموقف الموضوعي في أحد أبعاده أكثر صعوبة. فغداة توقيع اتِّفاقيات كامب ديڤيد، كان نحو عشرة آلاف مستوطن إِسرائيلي يعيشون في الضفَّة الغربيَّة وغزّة (بالإِضافة إِلىٰ مئة ألف آخرين أَو نحو ذلك في منطقة القدس الكبرى). وقبل ريغان كان جميع الرؤساء الأَمريكيون يعلنون، أن نشاطات الاستيطان الإِسرائيلي في المناطق المحتلَّة، ليست غير

شرعية فحسب وفقاً لشروط اتِّفاقية جينيف الرابعة، بل إنَّها تشكِّل عقبة في طريق السَّلام. أما ريغان الذي كان متأثِّراً على نحو واضح بالحجج القانونية ليوجين روستو، أستاذ القانون الدولي في جامعة ييل، والمتحدِّث البارز بلسان الآراء المحافِظة الجديدة الموالية لإسرائيل، فقد اتخذ موقفاً مغايراً بالنسبة إلىٰ المستوطنات(45). ومنذ ذلك الحين أضحت السياسة الأمريكيَّة لا تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الأَراضي المحتلة غير شرعية، وإن ظلّت تُعتبر عقبات في طريق السَّلام.

لم يكن التبدّل الذي أحدثه ريغان في سياسة بلاده تجاه المستوطنات، هو الذي زاد عدد المستوطنين الإسرائيليين في المناطق المحتلَّة، إلىٰ حوالي مئة ألف مستوطن عام 1992. ولكن الموقف الأَمريكي المتساهل، هو الذي شجّع سياسة الاستيطان الدؤوبة لشامير وشارون. ولقد استنتج بعضهم في بداية الثمانينات، أن النشاط الاستيطاني قد زاد إلىٰ حدّ جعل أي اتِّفاق تفاوضي إسرائيلي ـ فلسطيني مستحيلاً(46). ويعترف حتى أولئك الذين رفضوا مثل هذا الاستنتاج، بصعوبة التعامل مع العدد الضخم من المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون فيما وراء «الخط الأخضر». ويبدو أن ريغان لم يشعر مطلقاً بقلق كبير إزاء هذه المسألة، لأنه لم يكن منغمساً بصورة أساسية، في تفاصيل محاولة

---

(45) انظر Eugene Rostow, «Palestinian Self-Determination: Possible Futures for the Unallocated Territories of the Palestine Mandate,» Yale Law Studies in World Public Order, vol. 5 (1979), p. 147. وقد أبدى روستو الرأي نفسه إزاء شرعية المستوطنات الإسرائيليَّة في عدد من مطبوعات أخرى. وقد اختار جورج ويل هذا الموضوع وروَّج له في عموده الموحد الذي كان ينشر في العديد من الصحف في السنوات الأولى من الثمانينات.

(46) كتب ميرون بينفيستي في عام 1983 يقول إن الليل قد انتصف. وللاطلاع على نموذج لتفكيره انظر مقالته: «Demographic, Economic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank,» in The 1987 Report: The West Bank Data Base Project (Boulder, Colo.: Westview Press, 1987), pp. 67-80 وانظر أيضاً Meron Benvenisti, Conflicts and Contradiction (Villard Books, 1986), pp. 169-82.

التوصل إِلىٰ تقدم في عمليَّة السَّلام. إِلاَّ أن خليفته كان عليه أن يرث قضية المستوطنات كمشكلة معقَّدة، سواء على صعيد العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية أَو في عمليَّة السَّلام التي بدأت تنتعش من جديد في التسعينات.

من العسير ألاّ نستنتج أن أسلوب ريغان غير الملتزم بسياسة معينة كرئيس، وافتقاره إِلىٰ حب الاطلاع على كنه الأمور، وسلبيته تجاه قضايا الشرق الأَوسط، كانت عقبات أمام دبلوماسيَّة سلام أَمريكيَّة خلاّقة[47]. ولم يكن ريغان مستعداً، أَو قادراً على فرض سلطته على مستشاريه الذين استشرى الخلاف بينهم (حول لبنان)، وكان يتسامح إزاء أعمال تتخذ باسمه، وتُضعف سياسته المعلنة (إِيران ـ كونترا)، ولم يكن لديه حس استراتيجي في التعامل مع العرب والإِسرائيليين، عدا أنه جعل الإِسرائيليين يشعرون بالطمأنينة، وجعل العرب يحسّون باليأس. ومن حسن حظه أن الاتّحاد السوڤييتي كان قد بدأ يضعف في عهده، مما جعل أوجه الضعف لديه، وإفراطه في تبسيط الأمور، لا تؤدي إِلىٰ نتائج مدمِّرة. وبطريقته هذه استخدم مكانته في تعزيز خطوات يمكن أن يعوّل عليها خلفه.

عندما يكون الرئيس سلبياً، وغير ميّال للانغماس في الأمور، فماذا يتسنّى لوزير خارجيته أن يحقِّق؟ لقد هيمن شولتز بوضوح على التحركات الدبلوماسيَّة المتعلِّقة بالنِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي طوال فترة توليه لمنصبه. وخلال العامين الأخيرين، كان مسؤولاً عن جميع نواحي السياسة الخارجيَّة، وكان يترأس فريقاً

(47) يرد في كتاب ريغان: Reagan's memoirs, An American Life (Simon and Schuster, 1990), أمثلة كثيرة عن عدم اهتمامه بالتفاصيل عند مناقشة الشرق الأَوسط. وعلى سبيل المثال، يقول ريغان إِن قرار الأُمم المتَّحدة 242 قد طالب إِسرائيل «بأن تنسحب من جميع الأراضي التي ادعت ملكيتها بعد حرب عام 1967 بما في ذلك الضفَّة الغربيَّة» (ص 114)، وهو يفسر من غير اهتمام مبادرته المؤرخة في أول أيلول/ سبتمبر 1982، بأنها تؤيد حق الفلسطينيين في «تقرير المصير والحكم الذاتي» (ص 430). ويقول إِن المستوطنات الإِسرائيليَّة، التي كان قد وصفها بأنَّها ليست غير شرعية، تمثِّل «انتهاكاً مستمراً لقرار مجلس الأَمن 242» (ص 41) وجميع هذه التصريحات الثلاث غير دقيقة.

يتمتع بقدرات كبيرة، الأمر الذي وضع حداً للمشاحنات البيروقراطية. وفي بعض مسائل الشرق الأَوسط، مثل رفع الأعلام على الناقلات الكويتية، ثم تنفيذ سياسة دقيقة بطريقة ناجحة، إِلاَّ أنه فيما يتعلق بالقضايا العربية ـ الإِسرائيلية بدا شولتز متردداً حين لاحت الفرص، كما حدث عام 1985. فقد تشبث بإصرار بقناعته، بإمكانية جذب الملك حسين إِلىٰ محادثات السَّلام، ولم يعد تقويمه للموقف، إِلاَّ بعد أن تبين بوضوح إخفاق سياسته. وكانت الصيغة التي وضعها من أجل عقد مؤتمر دولي معقَّدة، وملتوية إِلىٰ درجة أَنَّها أخفقت في الفوز برضى العرب أَو الإِسرائيليين، على الرغم من أن بعض النقاط ظلّت صالحة بطريقة مختلفة، في عهد الرئيس بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر.

كم من التردد الذي اتسم به شولتز، كان نابعاً من إدراكه أنَّه لا يستطيع أن يعول كثيراً على مساعدة الرئيس الذي يخدمه؟ وكم من التردد كان ينبع من اعتقاده، أن على العرب أن يواجهوا باقتناع كامل واقع وجود إِسرائيل، قبل أن تتمكّن الولايات المتّحدة من مساعدتهم؟ وكم من التردّد انبثق عن إعجاب حقيقي بالإِسرائيليين المتشددين الموالين لأَمريكا الذين تعامل معهم؟ وما هو الكم الذي يمكن أن يُعزى إِلىٰ السياسة الداخلية، ودور اللوبي الموالي لإِسرائيل في التأثير على مواقفه؟ لم يكن شولتز متحفظاً في الإفصاح عن دوافعه، والذين كانوا على اتصال وثيق به خلال العمل وجدوا فيه شخصاً محيراً. ويبدو من الإنصاف أن نستخلص أنه كان معجباً بالإِسرائيليين، ويرفض الضغط عليهم؛ في حين أنه كان محبطاً من جراء تعامله مع القادة العرب، ومتشككاً من حكمة ملاحقتهم، ما لم يتوصلوا إِلىٰ التزام قوي فيما بينهم بإقامة سلام مع إِسرائيل. وكان يشارك ريغان في عدم ثقته بالسوڤييت، وإن كان هذا الشعور قد تضاءل في نهاية فترة خدمته.

كانت سياسة ريغان وشولتز ـ وهما الشخصيتان الرئيسيتان المهتمّتان بقضايا النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي ـ تنشأ في أغلب الأحيان عن ردود أفعال على أحداث تقع في منطقة الشرق الأَوسط، وليس كجزء من مخطط كبير. فقد كانت

مبادرة ريغان عام 1982 ردّ فعل على الغزو الإِسرائيلي للبنان، ورعت الولايات المتّحدة الاتِّفاق المؤرخ في السابع عشر من أيار/ مايو 1983، السيء الإعداد بين إِسرائيل ولبنان، بناء على توصية إِسرائيل. كما ساعد الإِسرائيليون على غرس فكرة التعامل مع إِيران، والتي تم تحريفها وتشويهها وتحويلها بعد ذلك، من جانب أنصار ريغان المتحمسين بصورة مبالغ فيها، والذين لم يكونوا خاضعين لمراقبة كافية، إِلىٰ خطة «الأَسلحة مقابل الرهائن»، ووسيلة خدّاعة لتفادي الحظر الذي فرضه الكونغرس على تقديم المعونة للكونترا في نيكاراغوا.

بهذه الروح أيضاً، كانت مبادرة شولتز لعام 1988 ردّ فعل على الانتفاضة. فلولا تفجر العنف في المناطق المحتلّة لما كان شولتز وضع خطة. وكان الانفتاح على م. ت. ف بمثابة ردّ فعل، عن غير رغبة صادقة، على إعلان الملك حسين التخلي عن المسؤولية تجاه الضفّة الغربيّة.

عندما كان ريغان يتبنى قناعات راسخة، كما حدث بشأن كيفية التعامل مع الاتّحاد السوفييتي، كان بعض عناصر استراتيجيته يبدو ظاهراً في السياسات المعلنة. إِلاَّ أنه عندما كان يتخذ موقف اللامبالاة، أَو عدم الثقة، أَو عندما يختلف مستشاروه أَو يتردّدون في التصرّف، تغدو السياسة جانبية أَو تتخذ طابع ردّ الفعل. وليس من دواعي العجب، أن سجل تعزيز التوافق العربي ـ الإِسرائيلي كان باهتاً.

وحتى في مجال العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية كان ميراث عهد ريغان غير جدير بالثقة. . فقد استمرت المساعدات في التدفق بوتائر عالية لم يسبق لها مثيل؛ وكان الكونغرس متعاطفاً مع إِسرائيل على نحو غير مألوف. كما كانت الخلافات المحتملة على غرار قضية الجاسوس بولارد(48)، تعالج على أنها

---

(48) Wolf Blitzer, Territory of Lies: The Exclusive Story of Jonathan Jay Pollard. The American Who Spied on His Country for Israel and How He Was Betrayed (Harper and Row, 1989).

انحرافات، وتم تجاهل افتضاح أمر قدرات إسرائيل النووية[49]، وأُسبغ على العلاقات بمجملها مبرِّر استراتيجي كان مُفتقداً من قبل، أَو كان قليل الأهمية على الأقل[50].

شعر كثير من الإسرائيليين بالبهجة بالوصول إلىٰ هذه النتيجة. وكانوا يشعرون بالزهو من جراء معاملتهم «حليفاً من خارج نطاق الناتو». وكانت المساعدات الأَمريكيَّة للصناعة الدفاعية الإسرائيلية موضع ترحيب، ووصل التعاون في مجال الاستخبارات إلىٰ ذروته. إلاَّ أنه بدون عمليَّة سلام قوية كان كلا البلدين يخاطر بفقد رابطة قوية من روابط الماضي. فرغم كل شيء جاءت الخطوات الرئيسية لقيام روابط أَمريكيَّة ـ إسرائيلية وثيقة في سياق التحرّك نحو السَّلام. ولكن مع مضي الوقت هل سيواصل الرأي العام الأَمريكي والإدارات المقبلة، توفير الدعم السخي لإسرائيل التي لا تتخذ خطوات تجاه السَّلام مع جاراتها؟ إذا كان اللوم جراء افتقاد السَّلام سيلقى على عاتق العرب، فمن المؤكد أن الجواب سيكون بالإيجاب. ولكن ما هو الوضع إذا كان التصور أقل وضوحاً؟ وماذا يحصل إذا اعتبرت إسرائيل عقبة في طريق السَّلام أكثر من العرب[51]؟ وماذا إذا اعتبر احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزّة، أمراً غير مسوغ من قبل الجيل الأصغر من الأَمريكيين، الذين لم يعودوا يشعرون بمثل هذه

---

(49) ظهرت رواية عن المعلومات التي أعلنها مردخاي فانونو في: Peter Hounam and other, «Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal,: Sunday Times (London), October 5, 1986, Seymour M. Hersh, The Samson Option: Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy (Random House, 1991), pp. 307-12.

(50) Karen L. Pushcel, Us-Israeli Strategic Cooperation in the Post-Cold War Era: An American Perspective (Boulder, Colo.: Westview Press, 1992), chaps. 2-4.

(51) أظهرت نتائج استطلاع الرأي لأول مرة، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 وأن كثيراً من الأَمريكيين يحمِّلون إسرائيل، أكثر مما يحمِّلون العرب، المسؤوليَّة عن عدم إحراز تقدم في عملية صنع السَّلام. انظر Gerald F. Seib, «On day One of Mideast talks, Calm Prevails amid Ceremony,» Wall Street Jornal, October 31, 1991, p. A 18.

الروابط الحميمة مع إسرائيل، والذين لا يذكرون كيف نشأ هذا النِّزاع؟

يبدو أن الرئيس ريغان، وحزب ليكود كانا يشعران أن تحالفاً استراتيجياً قوياً ضد الاتّحاد السوفييتي وحلفائه على الصعيد الإقليمي، يمكن أن يوفر دعماً كافياً للعلاقات الأَمريكيَّة ـ الإسرائيلية حتى بدون عملية سلام نشطة. ولكن كيف يكون الحال إذا ما انتهت الحرب الباردة، ولم يعد الاتّحاد السوفييتي يشكّل تهديداً للمنطقة؟ ما الذي يمكن أن يربط بين الولايات المتّحدة وإسرائيل حينئذٍ إذا لم تتوفّر القِيَم التقليديَّة المشتركة والأغراض المشتركة؟ وهل تستطيع جماعات الضغط الموالية لإسرائيل أن تُبقي وحدها على هذه العلاقات متينة إذا ما أثير التساؤل حول أُسسها الاستراتيجية والأخلاقية؟ يبدو أن هذه الأمور لم تؤخذ بعين الاعتبار أثناء ولاية ريغان، ومع هذا فإن العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإسرائيلية سرعان ما دخلت بعد فترة وجيزة مرحلة صعبة للغاية. وربما يلقي بعضهم اللوم على خلفاء ريغان وشولتز. وقد يشير بعضهم إلىٰ المغالاة في تقدير العلاقة الاستراتيجية مع إسرائيل، ونقص الاستثمار في مجال صنع السَّلام إبان عهد ريغان.

الفصل

# 10

# الجلوس إلى طاولة المفاوضات

## بوش وبيكر، 1989 ـ 1992

نادراً ما تقلّد رئيس للجمهورية منصبه، ولديه سجل في الشؤون الخارجيّة أكثر إثارة للإعجاب من جورج بوش. فقد عمل قبل أن يأتي إلى البيت الأبيض، في كانون الثاني/ يناير 1989، مديراً للمخابرات المركزية، ورئيساً للبعثة الدبلوماسيّة الأمريكيّة في الصين، وسفيراً لدى الأمم المتّحدة، كما أمضى ثماني سنوات نائباً للرئيس في عهد ولاية ريغان، مع اضطلاعه بمسؤولية خاصة عن إدارة الأزمات في مجلس الأمن القومي. وبالإضافة إلى ذلك كان بوش من عائلة سياسية، وخدم بتفوّق كطيار في الحرب العالمية الثانية، وتخرّج من جامعة ييل، وانتُخب عضواً في الكونغرس، وكان رجل أعمال ناجحٍ في ميدان النفط في تكساس، والرئيس القومي للحزب الجمهوري.

إن مؤهلاته كانت مثيرة للإعجاب، إلاّ أنها لم توفّر إلاّ القليل من المعلومات حول آرائه الدفينة، فيما يتعلّق بالشؤون الخارجيّة. فهو لم يشغل مناصب تجعله يضطلع بالمسؤولية الأولى في صنع السياسة وصياغتها. فباستثناء مهمته المحددة الطويلة الأجل كنائب للرئيس، والتي كان يحتفظ لنفسه خلالها بآراء تختلف عن آراء ريغان، فهو لم يستمر في معظم مناصبه لفترة طويلة. وخلال محاولته غير الناجحة لتولي الرئاسة عام 1980، كان يقدم نفسه على أنه جمهوري محافظ بشكل معتدل، ولكنه لم يكشف عن آرائه بالنسبة للسياسة الخارجيّة. وتعتبر الآثار التي تركها، بالنسبة إلى رجل ذو خبرة عريضة، آثاراً قليلة.

ولم يكن بوش، خلافاً لريغان، ماهراً في التواصل مع الجماهير، وخصوصاً على الشاشة الصغيرة. وبدا أنَّه يفضل اللقاءات غير الرسمية، والأحاديث المرتجلة مع الصحافة على الخطب المُعدّة مسبقاً. كم بدا واضحاً في وقت مبكر، أنه سيكون رئيساً حريصاً على التدخّل في الشؤون الخارجيَّة. فهو قبل كل شيء كان يعرف العشرات من الزعماء الأجانب، وكان متحدثاً بارعاً في معظم قضايا السياسة الخارجيَّة الكبرى، وشغوفاً بمعالجة التفاصيل، والتعامل مع الشخصيات ذات الصلة المباشرة بالقضايا الدولية؛ كما كان ميّالاً إلىٰ رفع سماعة الهاتف، والتحدّث مع زعماء العالم في قضايا راهنة.

كان من الواضح أن بوش يؤمن بالعلاقات الدولية ويرى، أن هناك دوراً مستمراً للقيادة الأمريكيَّة، في وقت دخل فيه العالم أجواء من الإبهام، الذي خيّم على عالم ما بعد الحرب. وفي البداية كانت هذه النزعة الدولية لديه، مشوبة بنظرة متشكّكة إلىٰ الاتّحاد السوڤييتي، وزعيمه ميخائيل غورباتشيف. وكان موقف بوش المتشدّد باعثاً على شيء من الدهشة، على ضوء الموقف اللين الذي اتخذه ريغان تجاه غورباتشيف في الفترة 1987 ـ 1988.

وقد يستنتج المرء من خلال خلفية بوش، أنه سوف يستخدم السلطات الفريدة للرئاسة لممارسة سياسة خارجيَّة نشطة في تحقيق المصالح الأمريكيَّة، ولها صبغة أممية، وعملية في التنفيذ، وتستهدف بشكل أساسي المحافظة على الوضع الراهن. ولم يكن في ماضي بوش ما يوحي أن لديه رؤية ثورية لتغيير السياسة الدولية. وكان كثيراً ما يُنتقد بسبب افتقاره إلىٰ «القدرة على التخيّل». وقد وصف مساعدوه أسلوبه بأنَّه «براغماتية ذات مبادىء». في حين رأى آخرون في آرائه نهجاً مألوفاً يستند إلىٰ محورية الدولة، وتوازن القوى، تجاه القضايا الدولية[1].

---

(1) يمكن الاطلاع على الرواية الكاملة لآراء بوش في كتاب «عالم تحول» لجورج بوش وبرينت سكوكروفت Knopf 98.

وفيما يتعلَّق بالشرق الأَوسط، لم يترك بوش سوى إيحاءات قليلة أثناء عمله السياسي حول ما كان يشعر به تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. وكان من المعروف أنّه حضَّ ريغان، على اتخاذ خط متشدِّد ضد الغزو الإِسرائيلي للبنان عام 1982. وعندما كان نائباً للرئيس، توجه إِلىٰ العربية السعودية في منتصف الثمانينات، لحضّ السعوديين على عدم السماح بانخفاض أسعار النفط كثيراً. وكان على صلة طيبة بالسفير السعودي في واشنطن، الأمير بندر بن سلطان. وكان ثمة إشاعات تفيد، أنَّه لم يكن يشارك ريغان ارتباطه العاطفي مع إِسرائيل. إِلاّ أن أياً من هذه الملاحظات لم يكن له شأن يُذكر فيما يتعلَّق بالسياسة تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي.

اختار بوش لمنصب وزير الخارجيَّة صديقاً حميماً وحليفاً سياسياً، هو جيمس بيكر الثالث، كبير موظفي البيت الأَبيض ووزير الخزانة في عهد ريغان، وكذلك مدير حملة بوش الناجحة للرئاسة عام 1988. وكان بيكر، الذي لم يشغل مثل هذا المنصب من قبل، سياسياً محنكاً، تتمثَّل عناصر قوته، كما قيل، في قدرته على «عقد الصفقات». فإذا كانت السياسة فن الممكن، فإن بيكر بهذا المعنى كان سياسياً فائق المستوى. ويعالج الدبلوماسيَّة بالطريقة ذاتها. ولم يكن نقص خبرته في الشؤون الخارجيَّة يعني الكثير، بالمقارنة مع قدرته على التوافق الممتاز مع الرئيس، والذي اتسم أحياناً بالتنافس الودِّي(2). وإِلىٰ جانب ذلك كان بيكر سريع الاستيعاب، وبدا من المرجح أن بوش وبيكر سيشكِّلان فريقاً قد لا يضم كثيراً من اللاعبين الآخرين. فقد كان الرجلان يقدِّران السرِّيَّة، ويلعبان بأوراقهما بصمت.

اشتهر بيكر بصفة «الاعتدال» في أوساط الجمهوريين، وسواء كان يستحق

(2) عن العلاقة بين بوش وبيكر انظر: Marjorie Williams, «His Master's Voice, «Vanity Fair, October 1992: and John Newhouse,» Shunning the Losers, New Yorker, October 26, 1992, pp. 40-52.

هذا الوصف أم لا، فمن الواضح أنّه لم يكن ينتمي إِلىٰ الاتجاه المحافظ الجديد. وكان يميل، كشأن بوش، إِلىٰ حل المشاكل، تاكتيكي في نهجه، يبتعد بارتياب عن النظريات، والاستراتيجيات الكبرى ـ فهو مدير أكثر منه واضع مفاهيم. وكانت ترددت شائعة بأن بيكر لديه طموحات إِلىٰ أن يصبح رئيساً في يوم من الأيام، مما كان يعني أنه يسعى لاستخدام فترة عمله كوزير للخارجيَّة لتحقيق سلسلة من النجاحات الدولية، مع تجنّب أي شيء قد يبدو مآله الفشل أَو يثير الكثير من الجدل(3). وهو، كشأن رئيسه، لم يعط إِلاَّ تلميحات يسيرة عن آرائه بالنسبة للقضايا العربية ـ الإِسرائيلية، وقد صورته مقالة نُشرت عنه في شباط/ فبراير 1989، رجلاً يتحلَّى بقدرة فائقة على ضبط النَّفس، ومهارات المناورة. وكانت أحب تسلية لديه هي مباريات الرماية على الديوك الرومية، والتي «تتيح لك، على حد وصف بيكر، أن تأتي بها حيث تشاء، وحسب شروطك. ثم تسيطر أنت على الموقف وليس عليها، ويكون أمامك خياران: أن تضغط على الزناد أَو لا تضغط. إذ لا يعود الأمر مهماً ما دمت قد أتيت بها حيث تريد. المهم أن تعرف أنَّها باتت ملك يديك، وأن تفعل بها ما تراه من مصلحتك»(4).

وفي حديث أُجري مع بيكر قبيل المصادقة على تعيينه وزيراً للخارجيَّة، حول نفوذ الولايات المتّحدة في الشرق الأَوسط أجاب بيكر:

---

(3) Baker The Politics of Diplomacy, pp. 41-46.

(4) رأى بعض الإِسرائيليين في هذه المقالة عن بيكر علامة مبكرة على عداوته لإِسرائيل. وقد نقل عن بيكر أنّه كان في مرحلة مبكرة من مسار تأملاته الواعية، يتساءل في نفسه عما إِذا كان من الممكن تحقيق السَّلام في الشرق الأَوسط في وقت من الأوقات. ثم ذكر، بعد التعليق عن تاكتيكات إِصابة الهدف، إِسرائيل، وقال إِنها منقسمة داخلياً. وأضاف إن «التوصل إِلىٰ شيء منتج في وقت تنقسم فيه إِسرائيل داخلياً، سيكون أمراً عسيراً. ومن يعرف؟» انظر: Michael Kramer, «Playing for the Edge,» Time, February 13, 1989, p. 44 وللحصول على تفسير إِسرائيل عن كيف أظهرت هذه العبارة عداوة بيكرتجاهها، انظر: Dore Gold, «US and Israel Enter New Era,» Jerusalem Post, February 28, 1992, p. 9 A.

إن الولايات المتّحدة هي، وتستطيع أن تكون، أكثر اللاعبين نفوذاً. ولكن المهم ألا نسمح بنشوء تصور يفيد أن بمقدورنا أن نحقِّق السَّلام، وأن نقدِّم التنازلات الإِسرائيلية. إذا كان هناك سلام دائم سيتحقَّق، فينبغي أن يكون ذلك نتيجة مفاوضات مباشرة بين الفرقاء، وليس شيئاً يُفوض فيه أَو يقدمه أي طرف من الخارج، بما في ذلك الولايات المتّحدة. ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لتحسين قيام الأطراف المتفاوضة، بالخروج من مشكلتها فيما بينها. فليس دور الولايات المتّحدة أن تضغط على إِسرائيل. وفي الوقت نفسه إن من مصلحة إِسرائيل أن تحل القضيَّة. ويتعيّن على الجانبين أن يجدا طريقة لتقديم شيء ما(5).

كان العضو الثاني في فريق بوش للسياسة الخارجيَّة هو برينت سكوكروفت، مستشار الرئيس لشؤون الأَمن القومي. ولما كان قد شغل هذا المنصب ذاته في عهد إِدارة الرئيس فورد، وقبل ذلك كان نائباً لهنري كيسينجر بالإِضافة إِلىٰ خدمته في سلاح الجو، فقد جلب سكوكروفت معه خبرة عملية وسعة إدراك. ولم يكن يعرف عنه أية آراء خاصة بشأن الشرق الأَوسط، ولكنه كان محترفاً ضليعاً في عمله تلقى آراؤه احتراماً واسعاً.

تستقي معظم الإِدارات الجديدة، مرتكزاتها في السياسة الخارجيَّة من خبرات سابقيها المباشرين. وبالنسبة لبوش وبيكر فقد كانا عضوين في إِدارة كان سجلها في صنع السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي متواضعاً. فقد طرحت خططاً ومبادرات ولكن مع منجزات ملموسة ضئيلة. وكان من المرجح أن بيكر بشكل خاص سوف يتجنّب إطلاق خطط جوهرية، ويفضل أن يستكشف المنطلقات الإجرائية، وأن يكرِّس الوقت إِلىٰ أن يبدي أطراف النِّزاع رغبة في التحرّك.

(5) Kramer, «Playing for the Edge,» p. 30.

جزء من هذا الموقف المتحفّظ هو مسألة تاكتيك، وهو جزء يدخل في صلب السياسة ولا شك، وجزء يعود إلىٰ الأولويات المتنافسة في مسرح سريع التبدّل للعلاقات بين الشرق والغرب[6].

## مناقشة الافتراضات

إذا كان بوش وبيكر يشتركان بطُرق ما في النظر إلىٰ السياسة الخارجيَّة، بما في ذلك الشرق الأَوسط، فإنَّهما لم يضعا بالكامل الأساس المنطقي لمقاربتهما الهادئة، في صنع السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي. فمثل هذه المقاربة قامت بوضعها مجموعة صغيرة من المساعدين، ذوي التفكير المتقارب في وزارة الخارجيَّة ومجلس الأَمن القومي. وكان أهم هؤلاء دينيس روس، رئيس مجموعة تخطيط السياسة لدى بيكر، واختصاصي في العلاقات الأَمريكيَّة ـ السوفييتية، ولديه اهتمام واسع بالشرق الأَوسط. وكان روس قد عمل في البنتاغون و«مجلس الأَمن القومي» في عهد ريغان، ثم انضم إلىٰ حملة بوش عام 1988 مستشاراً للسياسة الخارجيَّة. وخلال صيف 1988، أي قبل الانضمام إلىٰ الحملة، اضطلع بدور مهم في وضع أساس منطقي لكيفية معالجة إِدارة جديدة للصراع العربي ـ الإِسرائيلي.

ارتبط روس بوصفه عضواً في الفريق الذي أطلق عليه تفخيماً اسم «فريق الدراسة الرئاسي»، والذي أصدر كتيباً كان له تأثير كبير بعنوان «البناء من أجل السَّلام»، بمقاربة تدرجية في صنع السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي. ووفق هذا المنظور ينبغي على الولايات المتّحدة أن تأخذ جانب الحذر تجاه الخطط المتعلِّقة بمضمون النِّزاع، والمؤتمرات الدولية، والمبادرات العلنية. كما ينبغي

---

(6) لم يكن من المعروف أن لوزير الدفاع ريتشارد تشيني، ومستشار الأَمن القومي برنت سكوكروفت، وهما ضمن التعيينات الرئيسية الأخرى لبوش في مجال السياسة الخارجيَّة، آراء محددة بشأن الشرق الأَوسط، وكان الأرجح على ما يبدو أن لهما تأثير قوي على العلاقات الأَمريكيَّة السوفييتية والقضايا المتعلقة بالحد من التسلح.

على الإدارة الجديدة، بدلاً من ذلك، أن تنطلق من حقيقة أن النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي ليس «ناضجاً» للحل. فالخلافات بين الأطراف شديدة الاتساع. وأية خطوة سابقة لأوانها في المفاوضات مآلها الفشل دون ريب. وهكذا، فإن الخطوات الصغيرة الرامية إلىٰ تغيير المناخ السياسي ينبغي أن تحظى بالاهتمام، وكذلك تشجيع الأطراف على الدخول في مرحلة تسبق التفاوض من إجراءات بناء الثقة. وينبغي أن يُترك السوفييت على الهامش إلىٰ أن يُظهروا من خلال أعمالهم، استعداداً وقدرة على القيام بدور بنَّاء في صنع السَّلام، وذلك من خلال ممارسة ضغط على العرب وطمأنة الإسرائيليين(7).

وكان أحد المساهمين المعتبرين الآخرين في كتيب «البناء من أجل السَّلام» ريتشارد هاس، وهو مؤلِّف كتاب بعنوان «نزاعات لا تنتهي»، والذي روَّج لنظرية «النضج» بوصفها مفتاحاً للمفاوضات(8). وقد احتل هاس منصب رئيس مكتب الشرق الأوسط في هيئة موظفي مجلس الأمن القومي. وتدعو آراؤه، لو أُخذت بحرفيتها، إلىٰ اتباع منهج أمريكي غير بارز في المنطقة. وفي تحليله للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، كان يرى أن بلاده تخطىء إذا ما نشطت أكثر من اللزوم، في محاولة تعزيز التوصل إلىٰ تسوية. وذلك من شأنه، كما يناقش، أن يجعل من الموقف الصعب أشد صعوبة. وإلىٰ أن يصبح أطراف النِّزاع مستعدين للتفاوض، ينبغي على الولايات المتّحدة أن تركّز اهتمامها على خطوات صغيرة لتحسين المناخ العام(9).

---

(7) Washington Institute's Presidential Study Group, Building for Peace: An American Strategy for the Middle East (Washington: Institute for Near East Policy, 1988).

(8) Richard Haass, Conflicts Unending: The United States and Regional Disputer (Yale University Press, 1990), pp. 30-56.

(9) وقد تطورت وجهات نظر هاس إلىٰ حد ما. ففي 13 أيلول/ سبتمبر 1991، قال «إن أحد الأشياء التي تعلمناها، والتي أثَّرت تأثيراً كبيراً على تفكيري، أنَّه حتى عندما تحاول التفكير في المسائل الصغيرة، متفادياً بعض المسائل الأكثر حساسية والمتعلقة بالوضع النهائي، =

تقوم عبارة «البستنة» المجازية فيما يتعلّق بسياسة الشرق الأَوسط، على أساس الاعتقاد بأن الجولات السابقة من النشاط الأَمريكي الفعّال كان لها نتائج عكسية. فقد أثارت لدى العرب توقعات عن ممارسة ضغوط أَمريكيَّة على إِسرائيل، وتسبّبت في أن يتخذ الإِسرائيليون موقفاً دفاعياً لتحاشي مثل هذه الضغوط، وجعلت من واشنطن مركز كافة التحركات الدبلوماسيَّة، بدلاً من التركيز على حاجة الأطراف إِلىٰ التعامل مباشرة فيما بينها. ربما تستطيع الولايات المتّحدة، كأي بستاني يقظ، أن تساعد في عمليَّة الإنضاج عن طريق ري المزروعات، وإزالة الأعشاب الضارة، والتسميد؛ وهذا أقصى ما يمكن أن يذهب إليه المدى المناسب لمشاركة واشنطن لكي ينضج الثمر، ويصبح جاهزاً للقطاف.

ويعتقد منتقدو مقاربة «الإنضاج»، أن الثمار يمكن أن يصيبها العطب قبل أن يتم قطافها. وقد يبدو عامل الوقت غير مهم بالنسبة للعاملين في البستنة. فهم يميلون إِلىٰ الاعتقاد بأنّه من خلال التركيز على المسائل الإجرائية أولاً يمكن معالجة المسائل الجوهرية الصعبة بسهولة أكبر في مرحلة تالية. فالإنضاج في رأيهم عملية طبيعيَّة، وليس شيئاً يمكن تقديمه أَو تأخيره عن طريق إجراء سياسي. ولكن ما هو الحال إذا لم يكن أطراف النِّزاع متجانسين في عدائهم لفكرة التسوية، أَو كانت مشاعرهم مختلفة، أَو كانوا منقسمين في الرأي؟ هل ينبغي في مثل هذه الظروف أن تتراجع، وتنتظر إِلىٰ أن تتبيّن الأمور، أم ينبغي لها أن تُعجل في عملية الإنضاج عن طريق تدخلات متعمدة من جانبها؟ جميع هذه الأسئلة لا تجد لها جواباً من الناحية النظرية. والزمن هو الذي سيكشف ما إذا كانت ستلقى إجابات عملية.

---

= وهو نوع من نهج الخطوة خطوة، تجد أن الناس يرون أن هناك سوابق لذلك في كل مكان». انظر «The Impact of Global Developments on U.S. Policy in the Middle East», From War to Peace in the Middle East? Sixth Annual Policy Conference (Washington: Washington Institute for Near East Policy, 1991). P. 10.

احتوت هذه المقاربة ضمناً، على منظور معارض لمنظور كل من كارتر وكيسينجر. إذ ليس هناك ما يبرّر وضع خطط شاملة، أَو القيام بدبلوماسيَّة مكوكية رفيعة المستوى في هذه المرحلة من النِّزاع. وكان هذا بالنسبة للكثير من الإِسرائيليين، هو اللحن الذي طال انتظار سماعه، أما بالنسبة للعرب فقد أثارت تلك المقاربة الكثير من الشكوك[10]. ولم يمضِ وقت طويل حتى وضعت هذه الافتراضات الأولية موضع الاختبار[11].

كانت الآراء التي صاغها فريق بوش الخاص بالشرق الأَوسط تشير ظاهرياً إِلىٰ تأييد قوي لإِسرائيل. ولكن كان هناك مصيدة. إذ عندما يوافق الفلسطينيون أَو السوريون على التفاوض جدياً مع إِسرائيل، فإِن الولايات المتّحدة ستضغط بشدَّة على إِسرائيل لمقابلتهم بالمثل. ولكن الافتراض المطروح في مستهل عمل الإِدارة الجديدة، على ما يبدو، ترك الأمر للأطراف العربية للتحرك قُدُماً. وكان ينظر إِلىٰ رئيس الوزراء إِسحاق شامير على أنَّه زعيم متشدّد، لا يُنتظر منه

(10) وقد تزايدت الشكوك العربية أيضاً نتيجة لكون المستشارين الأربعة الكبار للرئيس بوش وبيكر بشأن الشرق الأَوسط، كانوا جميعاً من اليهود ـ دنيس روس، ريتشارد هاس، آرون ميلر من هيئة تخطيط السياسات، ودانيال كورتزر بمكتب الشرق الأدنى. ومن المفارقات أن وجود اليهود في مراكز بارزة كهذه لم يكن على ما يبدو باعثاً لاطمئنان بعض الإِسرائيليين، ولا سيما مؤيدو الليكود، الذين لم يلبثوا أن تحدَّثوا بطريقة فجَّة عن «صبيان بيكر اليهود» باعتبارهم مسؤولين عن التوتر في العلاقات الأَمريكيَّة الإِسرائيلية. انظر: Margaret G. Warner, «Whose side Are You On?» Newsweek, June 1, 1992, p. 57.

(11) وقد حدث تطور هام بعد نشر تقرير فريق الدراسة الرئاسي المعنون «البناء من أجل السَّلام». فقد كان هذا التقرير بداية للحوار بين الولايات المتّحدة ومنظّمة التّحرير الفلسطينية. واتخذ أولئك الذين أسهموا في إعداد التقرير موقفاً متشككاً للغاية تجاه منظّمة التّحرير الفلسطينية، موضحين أن احتمال العثور على شريك فلسطيني للتفاوض مع إِسرائيل من داخل الضفَّة الغربيَّة وغزة أفضل كثيراً، لأن الظروف الموضوعية تفرض نوعاً من الواقعية والبرغماتية. إِلاَّ أنه في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1988، وافق شولتز بتأييد من بوش وبيكر على حد سواء، على فتح حوار بين الولايات المتّحدة ومنظّمة التّحرير الفلسطينية، ومنذ البداية، أوضح بوش وبيكر أنهما يريدان للحوار أن يستمر وإن كان ذلك حسب الاقتضاء. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك، رفض بوش وبيكر الاقتراح الذي تضمنه التقرير بأن يتم تعيين مفاوض خاص للشرق الأَوسط.

أن يقدّم تنازلات للعرب عربوناً للمفاوضات. ولن تكون هناك أية فرصة لزحزحة شامير عن موقفه المتصلب، إلاّ إذا بدأت المفاوضات.

لم يكن في إدارة بوش شخص واحد يبدو متأكداً، ما إذا كانت سياسة شامير المتشددة تجاه العرب، هي خدعة تاكتيكية بالدرجة الأولى، أم أنها انعكاس دقيق لقناعاته الدفينة. وكان التقدير، إجمالاً، أن شامير يمكن أن يتزحزح، ولكن ببطء، وحذر فحسب. وعلى أية حال فإن مبادرة الإدارة الأولى، بُنيت على افتراض أن شامير مهتم بالسَّلام، وأن أفضل طريقة للتعامل معه هي متابعة الأفكار التي حظيت من قبل بموافقته.

كانت المفارقة في رئاسة بوش، أن جدول الأعمال الأولي هذا أكثر توافقاً مع الآراء الإسرائيلية، عما كان عليه الأمر في عهد أي رئيس آخر. ومع هذا فإن هذه الإدارة ذاتها سرعان ما اعتُبرت على نطاق واسع، من أشد الإدارات عداوة لإسرائيل في أي وقت. ولم يكن هذا التبدل، إن صح حتى الآن، يعكس تبدلاً في المشاعر من جانب كبار صانعي القرار ومستشاريهم.

## الفريق

كان الاعتقاد السائد بالإجمال أن بوش وبيكر وسكو كروفت، هم أقل ارتباطاً من الناحية العاطفية بإسرائيل، من كل من ريغان أو جورج شولتز. ولكن لا أحد كان يمكن أن يتهمهم في عام 1989 بأنَّهم معادون لإسرائيل. وفيما عدا بوش وبيكر، كانت المستويات العليا في الإدارة مليئة بالشخصيات الصديقة لإسرائيل، بما في ذلك وزير الدفاع، ريتشارد تشيني، ونائب وزير الخارجيَّة لورانس إيغيلبيرغر، وفريق الشرق الأوسط بأكمله، والمتألف من روس وهاس، ودانيل كورتزير، وآرون ميللر. وكان بضعة أفراد من هذا الفريق يتحدَّثون العبرية بطلاقة. ولكن لا أحد ممن يعرفهم كان يشعر، أن عواطفهم مع حزب ليكود أو شامير. بل بدا أن حزب العمل، ولا سيما وزير الدفاع إسحاق رابين، أقرب إليهم.

خلال معظم عام 1989، وفيما كانت الإِدارة الجديدة تعد نهجها تجاه الشرق الأَوسط، استدعت قضايا دولية أخرى الكثير من الاهتمام. فالعلاقات مع الاتّحاد السوڤييتي وغورباتشيف كانت ذات أهمية خاصة، وكان بيكر ووزير الخارجيَّة السوڤييتي إدوارد شيفاردنادزه، قرب نهاية عام 1989 فقط، قد بدآ يقيمان علاقة حميمة بينهما. وفي غضون ذلك كانت العلاقات مع الصين تسوء بسرعة، بعد إخماد حركة ميدان «تيان آن مين» في شهر حزيران/ يونيو 1989. وبعد ذلك بوقت قصير، بدأ التتابع المدهش للأحداث التي أدَّت إِلىٰ انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، والذي تتوج بالإعدام المأساوي لدكتاتور رومانيا نيكولاي تشاوشيسكو في الأيام الأخيرة من عام 1989. مع هذه التطورات الدولية المهمة، والمتعددة التي أخذت مجراها في 1989، كان من المستغرب أن تجد الإِدارة، وقتاً للنظر في النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. ومن الطبيعي أن يكون الحذر سمة نهج «بناء الثقة» الجدي، من أجل صنع السَّلام في الشرق الأَوسط.

أُبلغ كل من شامير ورابين في بداية عام 1989، أن إِدارة بوش مهتمة بسماع أفكار جديدة حول كيفية إحياء عمليَّة السَّلام. ورأى رابين بشكل خاص في هذا الاهتمام، دعوة إِلىٰ إِسرائيل لوضع جدول أعمال لجولة تالية من الدبلوماسيَّة. وفي الوقت الذي وصل فيه شامير إِلىٰ واشنطن في بداية شهر نيسان/ أبريل، من أجل اجتماعه الأول مع الرئيس بوش، كان مجلس الوزراء الإِسرائيلي قد أقرّ اقتراحاً من أربع نقاط. وكان جوهر هذا الاقتراح، الدعوة إِلىٰ انتخابات في الضفَّة الغربيَّة وغزّة، لاختيار فلسطينيين، لا ينتمون إِلىٰ منظّمة التّحرير، لتجري إِسرائيل مفاوضات معهم، وفقاً لصيغة كامب ديڤيد، حول اتّفاق مرحلي للحكم الذاتي[12]. وكان يُفهم ضمناً من هذه المقاربة، أنه لن

(12) وأكدت النقاط الثلاث الأخرى في الاقتراح الإِسرائيلي، والتي حظيت باهتمام أقل لأنّها كانت أقل إبداعاً، الحاجة إِلىٰ إجراء مفاوضات مع الدول العربية لإبرام معاهدات سلام، =

يكون هناك مؤتمر دولي حول الشرق الأَوسط، وهي نقطة اختلف بشأنها حزب ليكود وحزب العمل، وبدت إِدارة بوش في ذلك الوقت على الأقل تساند شامير بشأنها. واتسمت الاستجابة الأولية لواشنطن لهذه الأفكار بالتعاطف.

في الثاني والعشرين من شهر أيار/ مايو 1989، تحدث بيكر في المؤتمر السنوي للجنة الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية المشتركة (إيباك) الذي عُقد في واشنطن. وكانت ملاحظات بيكر عن إِسرائيل ودية في البداية، كما كان متوقعاً، منوهاً بالالتزام المشترك بالقِيَم الديمقراطية والشراكة الاستراتيجية القوية. ورحّب بيكر بمبادرة شامير باعتبارها «بداية مهمّة وإيجابية على الطريق من أجل بدء مفاوضات عملية وبنّاءة». وأيَّد فكرة وجود مرحلة تسبق المفاوضات. وما إن تحول بيكر إِلىٰ الحديث عن العنصر المفقود في خطة شامير، وهو مصير الأَراضي المحتلّة، حتى كان قد بدأ يضرب على وتر الخلاف. فقد ذكر بيكر، وهو يفسِّر قرار الأُمم المتَّحدة 242، أن يطالب بمبادلة الأرض مقابل السَّلام، كما أشارإِلىٰ «الانسحاب من الأَراضي» كنتيجة محتملة للمفاوضات. ثم أضاف بيكر في إشارة مقصودة إِلىٰ أيديولوجية شامير: «لقد حان الوقت كي تنبذ إِسرائيل، وإِلىٰ الأبد الرؤية غير الواقعية عن إِسرائيل الكبرى. إذ أن مصالح إِسرائيل في الضفَّة الغربيَّة وغزّة ـ الأَمن وغيره ـ يمكن أن تتحقَّق في تسوية تستند إِلىٰ القرار 242: التعهد بتحريم الضم، ووقف النشاط الاستيطاني، والسماح بإعادة افتتاح المدارس، ومد اليد إِلىٰ الفلسطينيين باعتبارهم جيراناً جديرين بالحقوق السياسية». ولم يكن لإعلان بيكر على الفور، قائمة مماثلة من الاشتراطات المطلوبة من الفلسطينيين تأثير في إشاعة الدفء في الجو

= وأهمية تسوية مشكلة اللاجئين، وضرورة أن يجدد شركاء كامب ديڤيد التزاماتهم تجاه الاتِّفاقات والسَّلام. وللاطلاع على الخطة الأولية، انظر Jerusalem Post, April 14, 1989 وفي 15 أيار/ مايو 1989، نشرت جيروزاليم بوست في صفحتها الثانية النص الموسع الذي يتألف من عشرين نقطة لخطة السَّلام الخاصة بالحكومة. ويشار إِلىٰ هذه الوثيقة في بعض الأحيان باسم مبادرة 14 أيار/ مايو 1989.

البارد، الذي خيَّم على جمهور موال لإسرائيل، والذي كان قد استمع قبل عدة سنوات فقط إلىٰ جورج شولتز، من على هذا المنبر ذاته، وهو يقود الهتاف الذي يقول: «لا لمنظّمة التّحرير، لتذهب إلىٰ الجحيم»[13].

سجلت خطة بيكر، إلىٰ جانب ما أثارته من قلق لإسرائيل، تحوّلاً دقيقاً نحو مسعى أكثر نشاطاً من جانب إدارة بوش، لإعادة صياغة مبادرة شامير، بحيث تصبح مقبولة إلىٰ حد ما من الفلسطينيين. وأقل ما يمكن أن يقال هنا أن تحقيق ذلك بدون فقدان تأييد إسرائيل أمر صعب. وقد انغمس بيكر على مدى الأشهر التالية بصورة متزايدة، في الدبلوماسيَّة العربية ـ الإسرائيلية، محاولاً من خلال اتصالاته الدبلوماسيَّة الوصول إلىٰ أي منفرج.

كان الهدف العملي للسياسة الأَمريكيَّة في منتصف 1989، هو حضّ م. ت. ف على الموافقة، على أن تبدأ المفاوضات مع إسرائيل بممثلين فلسطينيين لا ينتمون إلىٰ قيادة «المنظّمة» نفسها. وكان تفسير هذا بسيطاً؛ وهو أن شامير، كما يُعتقد، لن يوافق أبداً على التفاوض مع م. ت. ف[14]. وفي الوقت نفسه، كان من الصعب على واشنطن إقناع «المنظّمة» أن تبقى جانباً بصورة كاملة. «فالمنظّمة»، قبل كل شيء، تقول: إنها «الممثِّل الشرعي الوحيد

---

(13) خطاب وزير الخارجيَّة بيكر «Principles and Pragmatism: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict,» Department of State Bulletin, vol. 89 (July 1989), p. 24 وقد وصف أحد أعضاء فريق بيكر المعني بالشرق الأَوسط هذه الخطبة بأنَّها «العلاج بالواقع». وقال آخر إن «التوتر الخفيف مع إسرائيل هو الثمن الذي ندفعه لكي تكون لنا مصداقية مع الجانب العربي».

(14) ربما لم يكن شامير مستعداً للتفاوض مع منظّمة التّحرير الفلسطينية، إلاَّ أنه أقام إتصالاً بها في وقت مبكر من عام 1989. ووفقاً لما قاله صلاح خلف (أبو إياد) في مقابلة مع المؤلِّف في شهر فبراير 1989 فإن شامير قد بعث برسالة إليه عن طريق زعيم عربي، وكان شامير يريد أن يعرف ما إذا كان أبو إياد لا يزال يعتقد أن قيام دولة فلسطينية في الضفَّة الغربيَّة لن يكون سوى مرحلة على الطريق إلىٰ القضاء على إسرائيل. وقد اتبع شامير ذلك بأن أوفد أحد حلفائه السياسيين إلىٰ المغرب لكي يدخل في مناقشات مطولة مع أبو إياد. وكان من المتوخى عقد اجتماعات تالية، إلاَّ أن ذلك لم يحدث.

للشعب الفلسطيني»، وهذا ما يشكّل جزءاً من الأساس الوطيد لموقفها. ومع ذلك فقد أبدت «المنظّمة» في صيف 1989 علامات تدل على المرونة في هذا المجال. فالمنظّمة كانت مستعدة أن تبقى في الظل بشرطين: إذا كانت تستطيع أن تختار أي وفد فلسطيني، وعلى أن يكون أحد أعضاء الوفد على الأقل من خارج الضفّة الغربيّة وغزّة. وكانت «المنظّمة» تشدّد أيضاً على أن الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية، لا يمكن استبعادهم من قائمة الممثلين المؤهلين، وكانت الولايات المتّحدة فقط قد أعربت عن موافقتها عليها.

وفيما كانت الولايات المتّحدة تحاول أن تكسب موافقة «المنظّمة»، على اقتراح شامير بإجراء انتخابات كنقطة بداية، بدأ التوتر يخيم على المحادثات الثنائية بين «المنظّمة» والولايات المتّحدة، والتي كانت تجري في تونس. ويعود ذلك أولاً إلىٰ أنباء تسرَّبت إلىٰ الصحافة كشفت أن السفير الأَمريكي كان يجتمع مع صلاح خلف (أبو إياد)، وهو رجل ارتبط اسمه في أذهان كثير من الأَمريكيين والإسرائيليين بالإرهاب، ولكنه في الوقت نفسه كان ذا دور فعّال، في إحداث تحوّل داخل «المنظّمة» نحو نزعة براغماتية أوسع[15]. وبعد ذلك بوقت قصير اعتمد «مؤتمر فتح» خطاً متشدّداً. فقد اعتقد الفلسطينيون أن اللقاء ما بين «المنظّمة» والأَمريكيين في الرابع عشر من آب/ أغسطس، قد تضمن إنذاراً أَمريكياً نهائياً، بعدم إمكانية انضمام فلسطينيين من خارج المناطق المحتلّة إلىٰ وفد فلسطيني. ولم يكن هذا في واقع الأمر تصوراً صحيحاً للسياسة الأَمريكيّة، إلاّ أنه أسهم في انعدام الثقة المتبادلة.

مع توقف الحوار ما بين الولايات المتّحدة والمنظّمة أثناء الصيف،

(15) انظر، على سبيل المثال، Salah Khalaf (Abu Iyad), «Lowering the Sword,» Foreign Policy, no. 78 (Spring 1990), pp. 91-112 وفي وقت قبل ذلك بفترة، بعث أبو إياد ببيان مسجل على شريط فيديو إلىٰ الإسرائيليين، أظهر تحولاً في آرائه إزاء قبول تسوية تنطوي على إقامة دولتين، وقد عرض هذا الشريط في إسرائيل وأسفر عن تعليقات واسعة، ولا سيما في معسكر السلام.

تدخلت مصر والسويد في محاولة لإقناع «المنظّمة» بقبول مقاربة بيكر. ولما كان الرئيس مبارك يستطيع التعامل مباشرة مع زعيم «المنظّمة»، ياسر عرفات، فقد وجد المسؤولون الأمريكيون على الفور، أن هذه القناة أكثر فعالية من الحوار الرسمي بين بلادهم والمنظّمة، والذي استُبعد عرفات منه. وهكذا أضحت مصر ذات دور رئيسي في بلورة موقف «المنظّمة». فقد أعلن مبارك، باسم «المنظّمة» عشر نقاط، ينبغي أن تحكم الانتخابات في الضفَّة الغربيَّة وغزّة، واستجاب بيكر بعد ذلك مبدئياً، عن طريق القنوات الدبلوماسيَّة، ليرى ما إذا كان من الممكن إيجاد أرضية مشتركة[16].

وفي أواخر عام 1989 أوضح المصريون أن عرفات قد وافق على نقاط بيكر الخمس[17]. وكان من أهم هذه النقاط أن الفلسطينيين يستطيعون أن يطرحوا في المفاوضات أي موقف يتّصل بعمليَّة السَّلام. ولم تكن مسألة التشكيل الدقيق لقائمة المفاوضين الفلسطينيين قد تمّت تسويتها بعد، إلاَّ أنه كان قد تم الاتِّفاق على إجراء يتيح لإسرائيل، حق الاعتراض من الناحية العمليَّة، بدون وصفه بهذا الوصف. وخلاصة القول: إن مصر والولايات المتّحدة سوف تضعان قائمة بأسماء الفلسطينيين، بعد التشاور مع «المنظّمة»، تفي بالمعايير التي وضعها الإسرائيليون. ولن تطرح إسرائيل بدورها الكثير من التساؤلات

(16) حاول بيكر أيضاً أن يحصل على مساعدة الحكومة العراقية. وفي 9 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1989، بعث برسالة إلىٰ وزير الخارجيَّة العراقي يبلغه فيها أن الحكومة قرَّرت أن تتخذ إجراء إيجابياً بشأن ائتمانات الحبوب للعراق، ومضى بيكر قائلاً: «إننا الآن في مرحلة حرجة من دبلوماسيَّتنا، إذ أن حكومة مصر تعمل بصورة وثيقة مع الفلسطينيين لكي يردوا بشكل إيجابي على الإطار الخاص بنا الذي يتألف من خمس نقاط، مما يمكننا من البدء في حوار إسرائيلي فلسطيني ـ وقد يكون من المفيد إلقاء ثقلكم معهم، وحثّهم على إعطاء رد إيجابي على اقتراحات مصر Elaine Sciolino, «Baker Telling Iraqis of Loan Aid. Asks Help on Palestinian Talks,» New York Times October 26, 1992, p. A 6.

(17) للاطلاع على نص النقاط الخمس الخاصة ببيكر، انظر Thomas L. Friedman, «Advance Reported on Mideast Talks.» New York Times, December 7, 1989, p. A 11.

حول أصل هذه القائمة، بشرط أن تكون الأسماء مقبولة. ولم يكن أحد يعلم عن يقين، ما إذا كان شامير سيقبل مشاركة فلسطينيين من القدس الشرقية أم لا، أَو ما إذا كان من الممكن إدراج اسم شخص ما، من خارج الأَراضي المحتلَّة في القائمة. ولكن بيكر كان يستطلع كافة الاحتمالات، بما في ذلك الفلسطينيون الذين يقيمون في القدس، ولديهم مقر إقامة آخر، والفلسطينيون الذين أبعدتهم إِسرائيل مؤخراً، ولكنهم من المقيمين عادة في الضفَّة الغربيَّة، وهكذا.

## ردود الفعل الإِسرائيليَّة

في بداية 1990 بدا لبيكر، أنه يحظى بتأييد مصري وفلسطيني لنهجه الأساسي. وأخذ يتشدَّد الآن مع شامير لكي يقبل ما كان بيكر يصرّ على أنه خطة شامير نفسه. ومن أجل البدء بالعمليَّة اقترح بيكر، الاجتماع بوزيري الخارجيَّة المصري والإِسرائيلي في القاهرة. وكان لدى رئيس الوزراء تحفظاته في ذلك الوقت، بشأن اتخاذ الخطوة الأولى نحو المنحدر المنزلق، ولكن كانت لديه أيضاً أسباب سياسية داخلية كثيرة تدفعه للتوقف، فقد كان حلفاؤه اليمينيون على سبيل المثال، يخطِّطون لفك الائتلاف إذا ما قبل شامير الخطة الأَمريكيَّة؛ فيما كان حزب العمل يهدِّد بالانسحاب من حكومة الوحدة الوطنية إذا لم يقبل.

وسط هذا الانشقاق السياسي، شعر الأَمريكيون بالقلق بسبب التقارير التي ذكرت أن أعداداً ضخمة من المهاجرين الجدد، القادمين من الاتّحاد السوفييتي يتجهون إِلىٰ الأَراضي المحتلَّة للعيش فيها. وقد قلَّل شامير من أهمية هذه المسألة، ولكنه لم يشر إِلىٰ العدد الضخم من المهاجرين الجُدد، الذين كانوا يتجهون إِلىٰ المناطق المجاورة للقدس الشرقية. وقد تم إطلاع الرئيس بوش، وهو الذي كان يعتقد عن قناعة، أن المستوطنات عقبة في طريق السَّلام، بصورة

كاملة عن طريق الخرائط، على مواقع المستوطنين الجدد، وكان مقتنعاً على ما يبدو بأن شامير قد تعمّد الكذب عليه.

في غضون ذلك ارتفع صوت قوي من ليكود، هو صوت بنيامين بيغن، ابن مناحيم بيغن المعروف، ليعارض خطة بيكر علناً. ثم اجتمع مجلس حزب ليكود، وأوصى شامير بألاّ يقبل خطة بيكر. وعقب تلك التوصية مباشرة أفادت تقارير واردة من واشنطن أن بوش انتقد المستوطنات الإسرائيلية في الضفّة الغربيّة والقدس الشرقية[18]. ولم تكن تلك الانتقادات زلة لسان. فقد بقيت السياسة الأمريكيّة لفترة طويلة، تعتبر القدس الشرقية جزءاً من الأراضي المحتلّة[19]، ولكن لم يسبق لأي رئيس، أن خصَّ القدس الشرقية بتعليق خاص عند مناقشة المستوطنات. وجاء رد الفعل الإسرائيلي حاداً. وبات لدى شامير الآن، الذي كان قد قرَّر على نحو مؤكد رفض خطة بيكر، المبرر كي يفعل ذلك، زاعماً أن الولايات المتّحدة قد كشفت عن افتقارها للموضوعية كوسيط محتمل. ومع كلمة «لا» السافرة التي نطق بها شامير، تجمدت المرحلة الأولى من محاولة صنع السَّلام التي قامت بها إدارة بوش[20]. وخلال الأسابيع التالية كان هناك شكوك حول السياسة الداخلية في إسرائيل، بحيث بدا من الممكن أن يكون زعيم حزب العمل شمعون بيريز، قادراً على تشكيل ائتلاف ضيق بدون ليكود. وإذا ما حدث ذلك، فسيكون من دواعي سرور إدارة بوش. ولكن بيريز لم يستطع، على الرغم من جميع المحاولات، أن يُبعد الأحزاب الدينية عن شامير. وعندما انجلى غبار المعركة في أيار/ مايو 1990، بقي شامير رئيساً

---

(18) انظر: David Makovsky, Jerusalem Post (Inernational Edition). March 24, 1990, p. 2.

(19) في رسالة مرفقة باتِّفاقات كامب ديڤيد، كرَّر جيمي كارتر (وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة) السياسة الرسمية بأن الولايات المتّحدة تعتبر أن القدس الشرقية أرضاً محتلة، تنطبق عليها اتِّفاقية جنيف الرابعة.

(20) مرجع سابق ص 132.

للوزراء، ولكن كان يرأس في هذه المرة وزارة يمينية جداً استُبعد منها حزب العمل.

## تحديات

فيما كان الإسرائيليون منغمسين في أزمتهم الداخلية، بدا العالم العربي في ضياع. وكان السبب المباشر في ذلك، هو انتهاء الحرب الباردة وخسارة الرعاية السوڤييتية. وانتهز الزعيم العراقي صدَّام حسين فرصة الاجتماع في عمان، في أواخر شهر شباط/ فبراير 1990، ليعرب عن اعتقاده بأن نهاية الحرب الباردة قد تؤدي إلىٰ فرض سلام أمريكي - عبري في الشرق الأوسط[21]. مثل هذا التعليق يمكن اعتباره تعليقا طائشاً، من زعيم كان يتلقى دعماً اقتصادياً وسياسياً من الولايات المتّحدة، وكان يتلقى مساعدة خفية من واشنطن طوال فترة صراعه مع إيران والتي دامت ثماني سنوات. ورأى الملك حسين، من بين آخرين، أن الزعيم العراقي قد اشتط كثيراً في تهجمه على واشنطن، ولكن المشاعر المعادية لأمريكا كانت آخذة في التصاعد في العالم العربي، ربما بسبب الإحساس بالخطر في عالم باتت تسوده دولة عظمى واحدة. كما أنَّها كانت تعكس الجاذبية المتنامية للتوجهات الثورية الإسلامية، مع ما يصاحبها من مناهضة للغرب وإسرائيل. وأياً كان سبب هذه المشاعر، فقد بدا صدَّام حسين كمن يقامر من أجل أن يلقى استجابة عربية لتهجمه العنيف والمتزايد على الولايات المتّحدة وإسرائيل[22].

ومع بقاء عمليَّة السَّلام في حالة سبات، وتأجّج المشاعر المناهضة

---

(21) للاطلاع على نص خطبة صدام حسين، انظر Foreign Broadcast Information Service (FBIS), Daily Report: Near East and South Asia, February 27, 1990, pp. 1-5.

(22) انظر خطبة صدام حسين التي قال فيها إن العراق يمتلك أسلحة كيميائية ثنائية، وهدَّد باستعمالها ضد إسرائيل إذا هاجمت العراق، انظر: FBIS, Daily Report: Near East and South Asia, April 3, 1990 pp. 32-35.

لأَمريكا، والتي تثيرها بغداد، ربما كان من المحتم، أن تتداعى العلاقة بين الولايات المتّحدة وم. ت. ف. وقد كشفت الطريقة التي جرى فيها هذا التداعي، عن ضعف الركائز لدى الجانبين. فقد وقع أولاً حادث دموي غير عادي في إِسرائيل، عندما أطلق جندي إِسرائيلي مخبول الرصاص وحصد أرواح سبعة فلسطينيين في ريشون ليزيون. وأسفرت الاضطرابات التي حدثت بعد ذلك، عن مصرع فلسطيني آخر. ووجهت م. ت. ف، بمساندة دولية قوية، نداء إِلىٰ الأُمم المتَّحدة لاتخاذ إجراء ما، يحول دون وقوع مزيد من العنف ضد الفلسطينيين في الأَراضي المحتلَّة. وكان عرفات يتطلّع للحضور إِلىٰ نيويورك، ليلقي خطاباً أمام الأُمم المتَّحدة، ولكن بوش وبيكر لم يشاركاه حماسته. وتم التوصّل إِلىٰ تسوية تقضي بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في جنيف، يسمح لعرفات أن يوجه نداءه من خلالها، وتؤيد الولايات المتّحدة قراراً يطلب إِلىٰ الأمين العام، أن يوفد مبعوثاً إِلىٰ الأَراضي المحتلَّة.

وفيما كان يجري الاقتراع على حل في جنيف، نزلت وحدة من الفدائيين الفلسطينيين على الشاطىء خارج تل أبيب. واستطاع الإِسرائيليون اعتراضها وإبطال فاعليتها. وكانت هذه الوحدة تتألف من بضعة أفراد من «جبهة تحرير فلسطين»، التي يتزعمها أبو العباس (وهي المجموعة ذاتها التي كانت مسؤولة عن حادثة السفينة أكيلي لاورو). وكان من الواضح أنها عمليَّة إِرهابية مقصودة، على الأقل كما وصفها الإِسرائيليون والأَمريكيون[23]، وإن لم يُصب أحد من الإِسرائيليين بأذى. وبدا هذا الحادث بمثابة خرق لتعهد م. ت. ف بنبذ

(23) ذكر بعض الفلسطينيين ومؤيديهم أن الهدف المقصود كان هدفاً عسكرياً، وأن أحداً لم يصب، وأن هذا الإجراء لم يأذن به عرفات، ولذلك فإنَّه لا ينبغي اعتباره انتهاكاً لتعهد منظّمة التّحرير الفلسطينية بعدم الانخراط في الإرهاب. وقد لاقت هذه الآراء آذاناً صماء في واشنطن، لأنه في نفس الوقت تقريباً، قتل إسرائيلي في انفجار قنبلة نسبته مصادر المخابرات مباشرة إِلىٰ منظمة فتح.

الإِرهاب. وتصاعدت الصيحات في كل من إِسرائيل، والولايات المتّحدة تطالب واشنطن بوقف الحوار مع «المنظّمة».

أذن بوش لممثله في الأُمم المتَّحدة، تحت تأثير ضغط سياسي كبير في الداخل، أن يستخدم الفيتو ضد القرار المتعلق بالظروف السائدة في الأَراضي المحتلَّة، وهي خطوة أثارت غضب عرفات وكثير من الفلسطينيين. ولكن بوش امتنع عن اتخاذ الخطوة التالية وهي إنهاء الحوار. وبدلاً من ذلك أصرّ على أن تدين «المنظّمة» الغارة الفدائية وتأديب المسؤولين عنها. وكانت الولايات المتّحدة تريد تحديداً اتخاذ إجراء ضد أبو العباس، الذي كان لا يزال عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة، رغم أن عضويته كانت مجمدة، مما كان يعني عدم مشاركته في اتخاذ القرارات.

لم يرق لعرفات القبول بالشروط الأَمريكيَّة. وأخذ يمضي أوقاتاً طويلة في بغداد، وراحت تتوارد تقارير تفيد أنه يفكر بنقل مقر قيادته السياسية من تونس إليها. وفي منتصف حزيران/ يونيو عبَّر أبو إياد، نائب عرفات، عن قلقه لانضواء عرفات تحت نفوذ صدَّام. وقال إن الغارة التي قام بها أبو العباس كانت عمليَّة عراقية استهدفت وضع حد للسياسة المعتدلة للمنظمة، ولارتباطاتها بكل من القاهرة وواشنطن. وأضاف أبو إياد بأن هناك أمراً يدور في ذهن صدام؛ أمراً مهماً. وهو يناور لكي يضع «المنظّمة» تحت جناحه؛ وهذا وضع لا يمكن إِلاَّ أن يكون سيئاً بالنسبة للفلسطينيين. وأعرب عن رغبته في إيجاد طريقة ما للحيلولة دون قطيعة مع واشنطن[24]. لكن بعد فوات الأوان. ففي العشرين من حزيران/ يونيو أعلن بوش، آسفاً أكثر منه غاضباً، عن قطع الحوار ما بين الولايات المتّحدة والمنظّمة[25].

(24) مقابلة المؤلف مع أبو إياد، يوم 15 حزيران/ يونيو 1990.
(25) بيكر، مرجع سابق ص 130.

بدت السياسة الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط، في صيف 1990، تسير على غير هدى. ولم يكن يرى أي مستقبل لعمليَّة السَّلام، بوجود حكومة إسرائيلية تعمل على استيطان المناطق المحتلَّة بأسرع وقت ممكن، وحركة فلسطينية تنزع إلىٰ التحالف مع العراق الذي يزداد تشدداً. ولم يكن أحد يدري ماذا يدور في ذهن صدَّام حسين. فقد كان يطالب دول الخليج بدفع الأموال، ويهدِّد إسرائيل بالأَسلحة الكيميائية إذا ما تعرَّض لهجوم. وفي أواخر شهر تموز شرع يحرك جنوده باتجاه الحدود الكويتية ليدعم مطالبته بالأموال. وكان التفسير السائد في المنطقة لهذه التحركات، أن صدَّام يريد أن يبتزّ الكويتيين والسعوديين عن طريق استعراض القوَّة. ونصح مصريون وأردنيون وزعماء خليجيون جميعاً، واشنطن بعدم استفزاز صدام عن طريق الإفراط في رد الفعل على تمرّده. وقالوا إن محادثات ستجري في العربية السعودية، تعقد خلالها صفقة، ثم يتراجع صدام. ولكن صدام لم يفعل. ففي الثاني من آب/ أغسطس اندفع جنوده نحو الكويت، واحتلوا البلاد في غضون ساعات ثم ألحقوها بالعراق، وبذلك أحدثوا تغييراً في سياسة المنطقة يستمر لسنوات.

## أَزمة الخليج: أَمريكا تذهب إلىٰ الحرب

ليس هنا المقام المناسب لتحليل دوافع صدَّام حسين لغزو الكويت. كما أن رد جورج بوش ليس موضع هذه الدراسة[26]. ويكفي القول: إن صدَّام حسب أن بوش لن يرد عليه عسكرياً. وبتوصله إلىٰ هذا الاستنتاج ربما كان يأمل بأن تندفع قوة الرأي العام العربي بشدة، ضد التدخّل الغربي بحيث لن تتوفَّر لأي نظام عربي الجرأة، على التحالف مع واشنطن لإرغام العراق على التراجع. وكان ذلك قراءة خاطئة لموقف السعوديين والمصريين بشكل خاص، إذ أن كلا البلدين قد وافق على التعاون مع الانتشار الكبير للقوَّات الغربية،

(26) وللاطلاع على رواية مقنعة بشكل عام، انظر: Bob Woodward, The Commanders (Simon and Schuster, 1991).

الأَمريكيَّة في معظمها، في المنطقة. كما أخطأ في فهم جورج بوش، الذي استوعب جيداً دروس ميونيخ، ولم يكن بحاجة إِلىٰ جهد كبير، كي يستنتج أن المصالح الأَمريكيَّة سوف تتضرر إذا ما نجح صدَّام حسين في فرض سطوته.

لو سيطر صدَّام على إمدادات النفط العراقية والكويتية مباشرة، وأبقى قواته على الحدود السعودية، لأحكم السيطرة بالفعل على احتياطيات النفط الهائلة في الخليج العربي، وأصبح الرجل الأول في منظمة «أوبيك»، الذي يستطيع أن يتلاعب بإمداداته النفطية لتحقيق السعر الذي يريد. ومن خلال عائداته الضخمة من النّفط، سيكون قادراً أيضاً على تسريع برامج بناء الأَسلحة، بما في ذلك الأَسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية. كما سيكون المسرح مهيئاً لحرب أخرى في الشرق الأَوسط، ستشمل هذه المرة إِسرائيل والعراق، وربما سيكون كلاهما مسلحاً بالأَسلحة النووية. وبالإِضافة إِلىٰ هذه المخاوف المحسوسة، كانت هناك الأمور المتعلِّقة بزعامة أَمريكا لعالم ما بعد الحرب الباردة، ومقاومة العدوان، والضغوط السياسية الداخلية التي تفرض التحرك على بوش.

وفيما بوش يستعد بصورة منهجية، لحرب لا يمكن لأَمريكا وحلفائها أن يخسروها، حاول صدَّام أن يربط ما بين احتلاله للكويت، واحتلال إِسرائيل للأَراضي العربية (واحتلال سورية للبنان). ونوّه صدَّام بأنَّه قبل مطالبة العراق بالانسحاب من أرض هي في حقيقة الأمر أرض عراقية، يجب على إِسرائيل وسورية أن تسحب قوَّاتهما. وكان القصد من هذا الموقف هو كسب تأييد الكثيرين في العالم العربي، الذين كانوا يعتقدون بعدم وجود فارق متميز ما بين الاحتلالات الثلاثة، وكانوا لا يشعرون بأي التزام بالدفاع عن الكويتيين، ذوي الثراء المفرط. وكان الفلسطينيون بشكل خاص، ميّالين إِلىٰ استغلال المحاولة التي قام بها صدَّام، من أجل ربط هذه القضايا معاً، مستشعرين إمكانية قيام منقذ عربي قوي، شبيه بناصر العظيم، يمكن أن ينتشلهم في وقت لا يستطيع

ذلك أي شخص آخر. وبالتالي كان هناك فيض متدفق من التأييد لصدَّام في الأردن، والأَراضي المحتلَّة، ولكن ذلك لم يدم طويلاً.

لم يكن مثل هذا التأييد يعني الكثير بالنسبة لبوش، وكبار مساعديه في واشنطن. فقد عقدوا العزم على طرد صدَّام من الكويت، وتدمير قدرته على شن الحروب، وإزالة ما لديه من أَسلحة الدمار الشامل، وأن يفعلوا ذلك بسرعة وبأقل خسائر ممكنة، وتحت ستار شرعية الأُمم المتَّحدة. ففي السادس عشر من كانون الثاني/ يناير 1991، شنَّت قوات التحالف بقيادة أَمريكا، هجوماً جوياً واسع النطاق ضد العراق. واتضح على الفور، أن القوة المقاتلة العراقية مقضي عليها. وحاول صدَّام أن يجر إِسرائيل إِلىٰ الحرب بإطلاق صواريخ سكود على تل أبيب؛ ولعل صدام قد اعتقد أنه إذا انجرت إِسرائيل إِلىٰ الحرب، فإن المصريين والسعوديين والسوريين سوف يتحوّلون عن الجانب الذي يساندونه. وتحت الضغط الأَمريكي الشديد لم تحاول إِسرائيل الانتقام، وظل الحلفاء العرب في مواقعهم داخل التحالف، واضطرت قوات صدَّام إِلىٰ التراجع السريع من الكويت في نهاية شهر شباط/ فبراير. وطوال تلك الفترة لم يفعل الاتّحاد السوڤييتي شيئاً لحماية النظام العراقي. بل إن السوڤييت اقترعوا في الأُمم المتَّحدة إِلىٰ جانب الولايات المتّحدة، في إشارة واضحة إِلىٰ التعاون في فترة ما بعد الحرب الباردة.

ولكن ما الذي كان يعنيه هذا الانتصار بقيادة أَمريكا، وهزيمة صدام، والتزام إِسرائيل بضبط النفس، ومساندة الفلسطينيين لصدام، بالنسبة لعمليَّة السَّلام الراكدة؟ لقد رفض بوش محاولة صدَّام ربط احتلال الكويت بالاحتلال الإِسرائيلي للضفة الغربية، ولكنه ألمح في إشارة موجهة إِلىٰ العرب في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1991، أنه بعد أن يُصفّي حساباته مع صدَّام، سوف يلتفت ثانية إِلىٰ عملية صنع السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي[27]. وفي آذار/ مارس

(27) انظر خطبة بوش أمام الجمعية العامة للأُمم المتَّحدة، والتي أعيد طبعها في النيويورك تايمز =

عام 1991 تساءل كثيرون، ما إذا كان تعليق بوش مجرد كلام لا طائل تحته. وخلال أسابيع بدأت تتجمع دلالات على أن بوش وبيكر، قد وجدا أن أَزمة الخليج قد أوجدت فرصة للبدء في عمليَّة السَّلام من جديد. وبدا بيكر مشابهاً لوزير الخارجيَّة السابق، هنري كيسينجر، الذي اندفع إِلىٰ المنطقة في أعقاب حرب وقعت عام 1973. ففي الفترة ما بين آذار/ مارس وتشرين الأول/ أكتوبر 1991، قام بيكر بثماني رحلات إِلىٰ المنطقة، حيث أمضى ساعات طوالاً في التداول، مع الرئيس السوري حافظ الأَسد، وإسحاق شامير رئيس وزراء إِسرائيل. وكما فعل كيسينجر من قبل كان بيكر يتوقف في العربية السعودية لاستطلاع الآراء، وكذلك في غيرها من البلدان العربية. والجديد الذي استحدثه بيكر، وكان على درجة من الأهمية، هو التخاطب مع فلسطينيين من داخل المناطق المحتلَّة، عرف عنهم أنهم من المقرَّبين من م. ت. ف. وأصبح فيصل الحسيني، وحنان عشراوي محاورين مختارين له من الجانب الفلسطيني. وقد تبيَّن أن هذه الخطوة كانت تحوّلاً إجرائياً مهماً، فتح الطريق أمام المشاركة الفلسطينية في عمليَّة السَّلام، برغم المشاعر السيئة المتبقية لدى الجانبين بسبب حرب الخليج.

## العودة إِلىٰ الدبلوماسيَّة

بدأ فريق الشرق الأَوسط في وزارة الخارجيَّة يفكر، أثناء الحرب ضد العراق، بأن نتيجة الحرب قد توفِّر الظروف التي تجعل مفاوضات السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي ممكنة. وكان منطق ذلك التفكير هو: أن هزيمة العراق سوف تقنع أكثر العرب تشدّداً بأن الحل العسكري للنزاع العربي ـ الإِسرائيلي

= يوم 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1990، ص أ 12، حيث يقول إنه «في أعقاب الرحيل غير المشروط للعراق من الكويت، اعتقد بصدق أنه قد تكون هناك فرصة أمام العراق والكويت لتسوية خلافاتهما بصورة دائمة، وأمام دول الخليج نفسها فرصة لوضع ترتيبات جديدة من أجل الاستقرار، وفرصة أمام جميع الدول والشعوب في المنطقة لتسوية النِّزاعات التي تفصل العرب عن إِسرائيل».

مستحيل. كما أن حقيقة تعاون الاتّحاد السوفييتي مع الولايات المتّحدة أثناء الأَزمة، هو مؤشر آخر على أن القواعد القديمة للحرب الباردة تعاد صياغتها، وأن الولايات المتّحدة باتت تحتل الآن، أكثر من أي وقت مضى المركز الدبلوماسي الأول. والفلسطينيون والأردنيون الذين سمحوا لعواطفهم أن تجرّهم نحو صدَّام، سيدركون الآن أنهم فقدوا تأييد الأنظمة العربية، وأن الزمن لا يعمل في صالحهم. ولهذا، وانطلاقاً من الشعور بالضعف، يتوقع أن يرد الفلسطينيون بصورة إيجابية على أية مبادرة دبلوماسيَّة جادة.

كذلك كان يأمل المسؤولون الأَمريكيون، أن تستمر أشكال التعاون الذي تكوّن أثناء حرب الخليج، خلال دبلوماسيَّة ما بعد الحرب. وهذا يعني، على الصعيد العربي، أن مصر وسورية والعربية السعودية يتوقع منها أن تعمل معاً من أجل تأييد عمليَّة السَّلام، وهو ما لم يحدث منذ 1974. والحق إن إحدى المداولات الرئيسية داخل إِدارة بوش، كانت حول الدور الذي ستقوم به سورية بعد الحرب. وكان كثيرون من قادة الرأي، يحذرون علناً من خطر التعاون مع حافظ الأسد، باعتبار أنه ليس سوى نسخة أكثر دهاء من صدَّام حسين، ولم يكن سجل الأسد السابق بشأن السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي يبعث على الكثير من الارتياح، بالنسبة لمن يعتقدون أنه قد يكون أكثر مرونة في هذه الجولة. ولكن غالبية الآراء كانت ترى أن يوضع الأسد موضع الاختبار. فإذا وافق على التفاوض مع إِسرائيل، فإن الفلسطينيين سيحذون حذوه بالتأكيد. وإذا ما وجدت إِسرائيل فرصة للتخاطب المباشر مع سورية، فهذا قد يوفِّر حافزاً إيجابياً للانضمام إِلىٰ العمليَّة. وعلى النقيض من ذلك، كان شامير يعتقد على ما يبدو أن الحديث مع الفلسطينيين لا يأتي بفائدة.

ظل شامير أشبه باللغز بالنسبة للأَمريكيين. فهو من جهة قد أدهش الكثيرين بما أبداه من ضبط للنفس، أثناء هجمات العراقيين على إِسرائيل بصواريخ سكود. فهو بناء على طلب الأَمريكيين لزم السكون رافضاً بإِصرار،

نصيحة بعض المسؤولين العسكريين لديه بالرد على العراق. وهو من جهة ثانية، لا يوجد في شخصيته ما يحمل على الاعتقاد، بأن المسائل التي انهارت بسببها عمليَّة السَّلام منذ عام يمكن استبعادها الآن. ومع ذلك كان هناك رأي يفيد، أن إسرائيل باتت الآن موضوعياً، أكثر أمناً من أي وقت مضى. وعلاوة على ذلك فإن اندفاع الولايات المتّحدة، لتقديم صواريخ باتريوت للمساعدة في الدفاع ضد صواريخ سكود، وما أعقب ذلك من تدفّق المعونة لتعويض الخسائر المتصلة بالحرب، يهيء على الأرجح ظروفاً تجعل شامير يتردد في أن يقول «لا» لجورج بوش.

أخيراً أدرك فريق الشرق الأَوسط، أن النصر الذي تحقَّق بفضل قيادة أَمريكا في الخليج، من شأنه أن يعزِّز حتماً زعامة الرئيس بوش، ولو على المدى القصير على الأقل. فقد كان بوش يتمتع بشعبية لم يسبق لها مثيل في بلاده. ولا أحد يستطيع أن يشكك في صحة تحوله من انتصار الخليج، إِلىٰ صنع السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي.

ولكن ظل هناك سؤال مطروح: ما هي المصلحة القومية للولايات المتّحدة الآن، في معالجة النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي المتحجر؟ ففي الخليج كان من الممكن إقناع الأَمريكيين، أن النّفط والقدرة النووية العراقية المحتملة معاً، يبرِّران المخاطرة بالأرواح والأموال من أجل هزيمة صدَّام. ولكن لماذا تقوم الولايات المتّحدة، ولا سيما في فترة ما بعد الحرب الباردة، بجولة أخرى في هذا النِّزاع المعقد ما بين إِسرائيل وجيرانها العرب؟ وهل توجد هناك أية فرصة للنجاح حقاً؟ وهل يهدد الجمود المصالح الأَمريكيَّة بدرجة كبيرة؟ كان من الممكن أن تشير أية إجابة على هذه الأسئلة في الماضي، إِلىٰ احتمالات المكاسب السوڤييتية، وإِلىٰ الأخطار التي تتعرَّض لها إمدادات النّفط، كمبرر لمعالجة النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. ولكن التهديد السوڤييتي لم يعد قائماً

اليوم، كما لا يوجد صلة ظاهرة ما بين إمدادات النّفط، ومسار النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي، على الأقل في عام 1991.

إذا كانت بعض الإجابات القديمة قد فقدت مصداقيتها، فإن بعضها الآخر ظل جديراً بالثقة. فعلى سبيل المثال، كان ثمة افتراض بأن السَّلام المصري ـ الإِسرائيلي، سوف يتعزّز إذا أمكن أحياء عمليَّة السَّلام. وفي غياب تحرّك أوسع في عمليَّة السَّلام، فإن العلاقات الباردة بين البلدين، يمكن أن تنهار تماماً مما يشكّل تكلفة باهظة، على احتمالات الاستقرار في المنطقة. وما يزال هذا القلق ماثلاً. وهناك مصدر آخر للقلق، وهو أن الجمود في الساحة العربية ـ الإِسرائيلية إذا طال أمده يمكن أن يؤدي إِلىٰ إضفاء طابع راديكالي، على الرأي العام في إِسرائيل ولدى الفلسطينيين معاً. وفي أسوأ الظروف، قد يأخذ النِّزاع طابعاً دينياً على نحو متزايد، يهود ضد مسلمين، مما سيطيح بآفاق أية تسوية.

كذلك كان يخشى بعض المسؤولين في الإِدارة الأَمريكيَّة، من تأثير الجمود الطويل على العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية. فهل سيستمر الرأي العام الأَمريكي، في تأييد تخصيص مبالغ كبيرة من المعونة لإِسرائيل، بعد أن تناقص وزن الحجة القائلة بأن إِسرائيل هي «رصيد استراتيجي»؟ وكيف سيكون تأثير الرأي العام الأَمريكي، بعد مزيد من سنوات المتابعة، لصور التلفزة التي تبين الإِسرائيليين المدججين بالسلاح، يطلقون نيرانهم على قاذفي الحجارة الفلسطينيين؟ إن إِسرائيل، بدون تسوية سلمية، ستبدو باطراد دولة استعمارية، تحكم شعباً غاضباً له طموحاته الوطنية. ولم يكن أحد يصدق أن إِسرائيل ستوفر للفلسطينيين حقوقاً متساوية، في النظام السياسي الإِسرائيلي، لأن ذلك من شأنه أن يضعف الهوية اليهودية للدولة؛ ومن ثم فإن البديل الوحيد للتسوية السلمية مع الانسحاب من الأَراضي المحتلَّة، هو في إعطاء مركز من الدرجة الثانية للفلسطينيين لأمد طويل، أَو طردهم من الأَراضي المحتلَّة. ولا يبدو أي

من الخيارين متوافقاً مع العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية القوية. وما لم يثبت البلدان مرة أخرى، أنَّهما يتعاونان في السعي من أجل الوصول إِلىٰ السَّلام، فإن إِسرائيل، كما يدرك بعضهم، يمكن أن تواجه خطر فقدان تأييد الرأي العام الأَمريكي على نحو مفاجىء.

كان موضوع الجدل الأساسي بين أعضاء فريق الشرق الأَوسط أكثر اتصالاً، باحتمال نشوب الحرب مستقبلاً في المنطقة. فقد كان بعض أفراد الفريق يخشى من احتمال نشوب حرب أخرى، في غياب تسوية سلمية، بين إِسرائيل وبعض الدول العربية المتحالفة. وقد جرى التلويح بخطر نشوب حرب كهذه في النِّزاع الأخير مع العراق. ربما لم تكن صواريخ أرض ـ أرض فعَّالة جداً عام 1991، ولكن من يستطيع أن يضمن ألا تتحسن في عقد من الزمن؟ وماذا عن الأَسلحة غير التقليديَّة؟ لقد امتنع العراق هذه المرة عن استخدام أسلحته الكيمياوية، ولم يكن لديه بعد أَسلحة نووية، ولكن هل ينطبق الوضع ذاته على حرب عربية ـ إِسرائيلية تنشب في وقت لاحق من هذا العقد؟ لا أحد يمكن أن يكون متيقناً، ولكن لعل من الحكمة، أن نحاول تجنّب اختبار آخر للأَسلحة إذا كان ذلك ممكناً.

مع مثل هذه الطروحات، وميراث الالتزامات الماضية، تركت إِدارة بوش بسرعة لاستشكاف تضاريس جديدة في الساحة العربية ـ الإِسرائيلية. ويمكن للمرء أن يرجح من خلال التجربة السابقة أنه لا يوجد مخطط كبير، وأن التركيز سيقع على الإجراءات المتعلقة بدفع الأطراف نحو طاولة المفاوضات، كما لن تكون هناك التزامات ضخمة جديدة بالمساعدات، كجزء من الجهود الدبلوماسيَّة. ومن المرجح أن الثمن الأساسي الذي ستدفعه الولايات المتّحدة، هو طاقة وزير خارجيتها وكبار مساعديه.

في السادس من آذار/ مارس 1991، ألقى بوش خطاباً في جلسة مشتركة للكونغرس قال فيه: «ينبغي علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لسدّ الثغرة بين

إسرائيل والدول العربية، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين. . . ينبغي أن يستند السَّلام الشامل على قراري مجلس الأَمن 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السَّلام. ينبغي أن يوسع هذا المبدأ بحيث يوفر الأَمن لإسرائيل، والاعتراف بها، ويوفر في الوقت نفسه الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين. وأي شيء خلاف هذا سيخفق في الاختبار المزدوج للعدالة والأَمن. لقد حان الوقت كي نضع نهاية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي»[28].

وخلال أيام من خطاب الرئيس بوش، كان بيكر في طريقه إِلىٰ الشرق الأَوسط، في رحلة كانت الأولى من بين ثماني رحلات، قام بها بعد ذلك إِلىٰ المنطقة عام 1991. وتوقف بيكر في العربية السعودية، ثم انتقل إِلىٰ إسرائيل، حيث التقى أيضاً بالفلسطينيين، ثم اتجه بعد ذلك إِلىٰ دمشق. وبعد ذلك بوقت قصير أصدر مبارك، والأسد دعوة لعقد مؤتمر سلام دولي بشأن النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي. وأجاب شامير على هذه الدعوة، بأن إسرائيل يمكن أن توافق على مؤتمر إقليمي تحت رعاية أَمريكيَّة ـ سوڤييتية.

بدا من خلال هذه الجولة الأولى من المباحثات، أن سورية تُهيء للدخول في العمليَّة، وأن الثمن لتحقيق ذلك عقد شكل من أشكال المؤتمر الدولي. وللحصول على تأييد إسرائيل، فإن مؤتمراً كهذا ينبغي أن يُجرد من أية سلطة مُلزمة، وأن يكون مجرد مكان لتفاوض الفرقاء مباشرة. وسترفض إسرائيل أي دور للأُمم المتَّحدة كذلك، كما أنها لم تكن متحمسة بشأن المشاركة الأوروبية. وجميع هذه المسائل الأخيرة كانت موضوع جدل، استغرق ساعات لا تنتهي مع الأسد، ولكن أياً منها لم يكن عصيّاً على الحل. وكانت استراتيجية بيكر على ما يبدو، هي الحصول على موافقة الأسد أولاً، على أساس الافتراض أن إسرائيل لن تقول لا بعد ذلك. وحض بيكر في

---

(28) للاطلاع على نص خطبة بوش في 6 آذار/ مارس 1991 www brokings edu/pres, peace Process. Htm.

محادثاته مع زعماء المنطقة، أن على كل منهم أن يتحمّل مسؤولية انهيار عمليَّة السَّلام. وأوضح أنَّه مستعد، على حد تعبيره، «لترك القطة الميتة عند عتبة باب» الطرف المتعنت إذا أخفقت المحادثات.

وفي شهر نيسان قام بيكر برحلتين أُخريين إِلىٰ المنطقة، دون تحقيق نتائج ملموسة. بيد أنَّه خلافاً للمحاولات السابقة في الدبلوماسيَّة العربية ـ الإِسرائيلية، عمد بيكر هذه المرة، إِلىٰ عدم إِظهار خيبة أمله، ولم يكرِّر التهديد بالتخلي عن المسألة برمتها إِذا رفضت الأطراف التعاون. وكان والرئيس يعطيان الانطباع بالتصميم الراسخ، على الحصول على الأجوبة التي يريدانها[29]. وخلال شهر أيار/ مايو 1991، ظهرت مشكلة تبدو عسيرة. فقد أعلن السفير الإِسرائيلي في واشنطن، أن إِسرائيل ستطالب بـ عشرة بلايين دولار كضمان لقروض أَمريكيَّة على مدى السنوات الخمس التالية، للمساعدة على استيعاب المهاجرين الجدد القادمين من الاتّحاد السوڤييتي[30]. وقد أثار هذا المطلب تساؤلاً حول كيفيَّة الرد عليه، في وقت كانت إِسرائيل تبني فيه مستوطنات جديدة بسرعة فائقة في الضفَّة الغربيَّة (وحول القدس). وكان الاتِّفاق الأَمريكي ـ الإِسرائيلي السابق بشأن تقديم ضمانات لقرض بقيمة 400 مليون دولار، لأغراض الإسكان قد خلّف مرارة في واشنطن، لأن الإِسرائيليين رفضوا على الفور فكرة عدم إِنفاق هذه الأموال، فيما وراء الخط الأخضر في القدس الشرقية[31]. ولم يكن بوش ولا بيكر يريد أن يبدو في موقف من يقدم الدعم

---

(29) بيكر، مرجع سبق ذكره ص 429 ـ 415.

(30) كان من الصعب تقييم مدى تأثير الميزانية بمنح ضمانات القرض. وكان من المقرر تخصيص نسبة مئوية صغيرة من القيمة الإجمالية للقرض ـ وهو مبلغ يحدد على أساس تقييم المخاطر ـ وتنحيتها جانباً في صندوق احتياط. وهذا المبلغ يمكن أن يتراوح بين 50 مليون دولار و800 مليون دولار. ومع افتراض أن إِسرائيل سوف تسدّد جميع القروض في موعدها، فلن تكون هناك تكاليف أخرى يتحملها دافعو الضرائب. إِلاَّ أنه إذا تأخرت إِسرائيل في السداد، فستكون التكاليف بطبيعة الحال كبيرة في موعد لاحق.

(31) أبرم بيكر مع وزير الخارجيَّة الإِسرائيلي ليفي اتفاقاً بشأن ضمان قرض للإسكان =

لبناء المستوطنات الإسرائيلية، وكلاهما يعتقد صادقاً أنَّها تشكِّل عقبة أمام أي اتِّفاق يعقد في المستقبل بين إسرائيل والفلسطينيين. ولا حاجة إلىٰ القول أن بيكر قد سمع تكراراً من الزعماء الفلسطينيين الذين اجتمع معهم، أن المفاوضات لا تنجح إلاَّ إذا توقفت عمليات الاستيطان الإسرائيلية. وكان بيكر، في كلمة له أمام «اللجنة الفرعية للشؤون الخارجيَّة في مجلس النوَّاب»، في الثاني والعشرين من أيار/ مايو، قد وصف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي بأنَّه عقبة رئيسية أمام السَّلام. وكرَّر بوش هذا الرأي في اليوم التالي[(32)].

وخلال الصيف حاول بيكر أن يعزِّز خطة مباحثات السَّلام المتوقعة، متجنِّباً المسائل الجوهرية، ولكنَّه استحدث بنية هيكلية ذات مضامين أساسية. ففي التاسع والعشرين من أيار/ مايو طرحت الإدارة اقتراحاً بشأن الحد من

---

= قيمته 400 مليون دولار، وذلك بعد مناقشات مطولة دارت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1990. بيد أنه بات واضحاً خلال أيام أن إسرائيل لم تقبل الشرط الأمريكي بعدم استخدام أي جزء من هذه الأموال في إقامة مساكن بالقدس الشرقية، انظر .Israel Retracts Pledges to U .S. on East Jerusalem Housing, «New York Times, October 19, 1990 p. A 16، نقل عن أحد موظفي مجلس الأمن القومي، وهو ريتشارد هاس، قوله أن إسرائيل لم تقدم للحكومة رداً مرضياً عن كيفية إنفاقها لضمانات القرض الذي بلغ 400 مليون دولار انظر: FBIS, Daily Report: Near East and South Asia, في Haartz, April 15, 1992, P. A 1 April 16, 1992, p. 36. وللحصول على أدلة أخرى على أن الحكومة الإسرائيلية قد امتنعت عن عمد عن التعاون في تقديم معلومات عن كيفية استخدامها للقرض الذي بلغت قيمة 400 مليون دولار، انظر أيضاً: David Makousky and Allison Kaplan, «What Went Wrong with the U. S. Aliya Loan Guarantees,» Jerusalem Post, March 20, 1992, p. 5 A.

(32) Tho,as L. Friedman, «Baker Cites Israel for Settlements,» New York Times, May 23, 1991, p. A 5. Thomas L. Friedman, «Bush Backs Baker View of Mideast Peace Barriers,» New York Times May 24, 1991, p. A 3 ووفقاً لأحد المصادر، قدم شامير لبيكر تعهداً في شهر شباط/ فبراير 1991، بألا يتجاوز معدل «الحد الأدنى» لبناء المستوطنات في الضفَّة الغربيَّة. انظر Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories, vol. 2 (Washington, July 1992), p. 1, والذي استشهد بتقرير من وكالة البرق اليهودية تضمن تعليقات بيكر لوفد من زعماء المؤتمر اليهودي الأمريكي يوم 10 أيار/ مايو 1992.

التسلّح على الصعيد الإقليمي. وبدا أن هذا الاقتراح قد وضع لإرضاء الإسرائيليين عن طريق جر بعض الدول العربية، مثل العربية السعودية، إلى مباحثات حول الحد من التسلح في المنطقة. ولكن المسألة الأصعب بالنسبة لبيكر، كانت إيجاد صيغة مقبولة من أجل تمثيل الفلسطينيين في محادثات السَّلام. ولم يكن أحد قد نجح في هذه المهمة من قبل. وكان شامير متعنتاً في رفضه التعامل مباشرة مع م. ت. ف، بل إنَّه كان يرفض أن يكون لعرفات دور مستتر. وفي المقابل، بدا أن معظم الفلسطينيين يرون م. ت. ف وحدها التي تستطيع أن تصادق على فكرة التفاوض مع إسرائيل، وهي وحدها التي استطاعت عام 1988 أن تضفي الشرعية على فكرة حق إسرائيل في الوجود كدولة داخل جزء من فلسطين التي كانت قائمة تحت الانتداب.

لم يكن من الصعب، من الناحية النظريَّة، إيجاد حلّ لمثل هذه المشكلة، ولكن هذا الحل كان يتطلب مهارة سياسية كبيرة في إيجاد التوازن الصحيح. وكانت نقطة البداية في هذا المسعى على ما يبدو، هي النقطة التي توقف عندها بيكر في ربيع عام 1990. ففي ذلك الوقت كانت م. ت. ف قد وافقت بالفعل على ألا يحضر أحد من «المنظّمة» المفاوضات مع إسرائيل. وكانت الفكرة التي جرى استطلاعها هي أن تطرح «المنظّمة» قائمة بالأسماء، على أن تقدمها مصر. أما الآن، في عام 1991، فقد أضحت فكرة تقديم «المنظّمة» قائمة بأسماء فلسطينيين مقيمين في الأَراضي المحتلَّة تحظى بالقبول. ولكن أية أسماء ستتضمَّن القائمة؟ فقد أعلن شامير بوضوح: لا أحد من القدس الشرقية، ولا أحد من خارج المناطق المحتلَّة، ولا أحد له صلة بالأعمال الإرهابية.

قبل عام كان بيكر يؤيد الفلسطينيين في رغبتهم أن يكون لهم ممثِّل من القدس، وممثِّل من خارج الأَراضي المحتلَّة، ولكنَّه الآن لن يفعل ذلك. فالمنظّمة قد أضعفت مركزها بسبب حرب الخليج، وتأييد عرفات الظاهر لصدَّام حسين عشية الغزو العراقي للكويت، قد جعل كثيراً من الأَمريكيين

وبعض العرب، يشعرون بقوة أن زعيم «المنظّمة» ينبغي أن يعاقب. وكان على «المنظّمة» ألا تعوّل، لفترة من الوقت على الأقل، على تلقي تأييد كبير من واشنطن.

وكان بيكر من الواقعية بحيث يدرك أنَّه لا يمكن استبعاد م. ت. ف تماماً من الدبلوماسيَّة. ولهذا فقد ابتكر صيغة وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، يكون أعضاؤه الفلسطينيون جميعهم من داخل المناطق المحتلَّة. وفي الوقت نفسه فإِنَّهم سيُختارون جميعاً من قبل «المنظّمة»، التي لن يكون دورها مستتراً تماماً.

وفي الجانب الأَمريكي شعر بعضهم، بأن تراجع مكانة م. ت. ف قد يكون تطوراً مرغوباً في حدّ ذاته، وليس لمجرد أن شامير كان يعترض على اشتراكها في المباحثات. إِذ كانت الفكرة الشائعة في واشنطن أن الفلسطينيين في الداخل، أكثر اعتدالاً من أولئك المقيمين في الخارج. فالأخيرون، كما كانت تعتقد واشنطن، كانوا يشعرون دوماً بالحاجة إِلىٰ الدفاع عن حقوق الفلسطينيين المقيمين في المنفى، بما في ذلك حقهم في العودة إِلىٰ ديارهم الأصلية، وهي مسألة كان موقف الإِسرائيليين منها لا يتزحزح. ومع أن هذا الرأي يتضمن بعض الصحة، إِلاَّ أنَّه يغفل حقيقة أن من يُطلق عليهم اسم المعتدلين في الضفَّة الغربيَّة وغزّة، لا تتبعهم إِلاَّ جماهير قليلة. وقدرتهم على الادعاء بأنَّهم يتحدثون باسم الفلسطينيين باقية طالما أنهم يعتبرون ممثلين لـ «المنظّمة». أما الزعماء العاديون، فهم على العكس، كانوا غالباً أكثر راديكالية من «المنظّمة»، وأقرب إِلىٰ اليسار أحياناً، أَو إِلىٰ الحركة الإِسلامية المتنامية أحياناً أخرى. ومن أجل إِدخال الفلسطينيين المعتدلين في هذه العمليَّة، وإِعطائهم الغطاء السياسي فإِن «المنظّمة» تبقى ضرورية.

في وقت مبكر من شهر حزيران/ يونيو بعث بوش برسائل إِلىٰ كل من شامير، والأسد، والملك حسين، والعاهل السعودي الملك فهد، ومبارك، طرح فيها أفكاره حول عقد مؤتمر للسلام في مدريد في فصل الخريف. وجاء

الجواب الإيجابي الأول في الرابع عشر من تموز/ يوليو من دمشق. وفي غضون أيام، كان بيكر في دمشق لإجراء محادثات مع الأسد، ثم مع الملك حسين في الأردن، الذي وافق على فكرة المؤتمر. وأيَّد حسين علناً الفكرة التي اقترحها مبارك: أن يتخلى العرب عن المقاطعة من الدرجة الثانية لإسرائيل حالما توافق الأخيرة على وقف عمليات الاستيطان في المناطق المحتلَّة.

ويعود بيكر الآن إلىٰ محاولة كسب موافقة شامير، ويبلغه على سبيل الإغراء، أن الولايات المتّحدة سوف تواصل احترام شروط الرسالة التي بعث بها الرئيس فورد إلىٰ رئيس الوزراء رابين في الأول من أيلول/ سبتمبر 1975. وكانت تلك الرسالة تتضمَّن وعداً «بمساندة قوية لإسرائيل في موقفها، بأن أي اتِّفاق سلام مع سورية يجب أن يقوم على أساس بقاء إسرائيل في مرتفعات الجولان»[33]. وكان لدى بعضهم شكوكاً، في أن يكون بيكر قد قدم تعهداً للأسد بألا تعترف بلاده بضم إسرائيل للجولان، وأن تعتبر أن شروط قرار الأُمم المتَّحدة 242 تنطبق عليه. وكلا الوعدين الأمريكيين كان يمكن الحفاظ عليهما رغم احتمال بروز تناقض بينهما في مرحلة ما. ولكن الدبلوماسيين في تطلعهم إلىٰ عقد صفقات غالباً ما ينزلقون إلىٰ تقديم تأكيدات متوازية. وليس المهم لماذا قدمت هذه التأكيدات، بقدر ما يهم لماذا تكتسب أهمية كبيرة.

وحتى لا يساور أحد الشك في آراء شامير بشأن جوهر القضيَّة، فقد شارك بنفسه في المناقشة يوم الرابع والعشرين من تموز/ يوليو 1991، قائلاً: «إنني لا أؤمن بتسوية تتعلَّق بالأراضي. إن بلدنا صغير جداً. وهذه الأرض ترتبط بحياتنا كلها ـ بأمننا، ومياهنا، واقتصادنا. إنني أؤمن إيماناً كاملاً أننا نرتبط ارتباطاً أبدياً بهذا الوطن بكامله. إن السلام والأمن متلازمان. كما أن

---

(33) انظر Martin Indyk, «Israel's Grand Bargain,» New York Times, July 24, 1991, p. A 21 ويمكن الاطلاع على نص رسالة فورد في الملحق «ج».

الأَمن والأرض والوطن كلها كيان واحد(34). وكان هذا يعني باختصار أن شامير لن ينضم إِلىٰ المفاوضات في ظل التزام مسبق بالانسحاب. وبعد بضعة أيام، في الأول من آب/ أغسطس، أعلن شامير موافقته المشروطة على الاقتراح الأَمريكي الخاص بمؤتمر السَّلام في شهر تشرين الأول/ أكتوبر. وكان كل ما تبقَّى هو الحصول على قائمة بأسماء المفاوضين الفلسطينيين الذين ستوافق إِسرائيل على الاجتماع بهم.

ما الذي يمكن أن يأمل الفلسطينيون في تحقيقه من وراء المفاوضات، إِذا كانت «المنظّمة» ستستبعد، وكان شامير غير راغب في التزحزح عن موقفه من الانسحاب؟ لعل الأَمريكيين يستطيعون على الأقل وقف الاستيطان الإِسرائيلي، أَو على الأقل يرفضون تمويله. وكانت آمال الفلسطينيين قد انتعشت في وقت سابق من بداية العام، عندما أجَّل بوش القرار المتعلق بطلب إِسرائيل ضمانة للقروض بمقدار 10 بليون دولار. فقد كانت هذه المسألة بالنسبة للمؤسسة الفلسطينية مؤشراً حاسماً للدلالة على ما إِذا كان بوش وسيطاً موثوقاً. فإِذا كانت الولايات المتّحدة ستقدم دعماً نشيطاً لبناء مستوطنات إِسرائيلية جديدة، وربما على نطاق واسع، فإِن الفلسطينيين سيشكون فيما إِذا كانت المفاوضات التي تدور بالوساطة الأَمريكيَّة يمكن أن تعيد إِليهم أياً من حقوقهم. وعلى العكس من ذلك إِذا كان بوش سيتمسك بموقفه فلعل من الممكن الوثوق به.

في شهر آب/ أغسطس وقعت محاولة انقلابية ضد غورباتشيف، مهَّدت الطريق لحدوث تغير درامي في الاتّحاد السوڤييتي. وبذلك تلاشت الفرصة، مهما كانت ضئيلة، التي أُتيحت للسوڤييت للاضطلاع بدور فعَّال كشريك في مفاوضات السَّلام. وكان موقف غورباتشيف يضعف بطريقة يصعب معالجتها، وبدأ الاتّحاد السوڤييتي يتفكك. ففي نهاية العام تم حظر الحزب الشيوعي،

---

(34) Linda Gradstein, «Shamir Bars Losing Territory,» Washington Post, July 25, 1991, p. A 27.

وأصبح غورباتشيف خارج السلطة، وأخذت كل جمهورية من الجمهوريات التي كانت تشكّل الاتّحاد السوفييتي السابق تشق طريقها نحو الاستقلال. وأصبح بوريس يلتسين حاكم روسيا الجديد. هذه الأحداث الدرامية كانت بالنسبة للفلسطينيين والسوريين بمثابة تذكير جديد لهم بأنّهم قد أصبحوا الآن وحدهم، ولا تقف وراءهم قوة عظمى.

ولكن بوش كان يكتسب المصداقية في أعين العرب، في الوقت الذي كان فيه السوفييت يختفون من الخريطة. ففي السادس من أيلول/ سبتمبر 1991، طلب بوش من الكونغرس أن يرجىء النظر مدة مئة وعشرين يوماً في طلب القرض الإسرائيلي. وبعد أن واجه مقاومة داخل الكونغرس خرج إلىٰ العلن يوم الثاني عشر من أيلول/ سبتمبر، وعارض بشدَّة المستوطنات الإسرائيلية، وهاجم اللوبي الإسرائيلي. وخلال أيام أظهرت استطلاعات الرأي، أن غالبية كبيرة من الشعب الأَمريكي كانت تؤيد الرئيس في موقفه من طلب المساعدة الإسرائيلي[35]. وعلى النقيض من ذلك شعر كثير من اليهود الأَمريكيين بالاستياء الشديد، مما اعتبروه تشكيكاً من جانب بوش في حقهم في ممارسة الضغط من أجل قضايا يؤمنون بها.

وخلال الأسابيع القليلة التالية، قام بوش برحلات أخرى إلىٰ الشرق الأَوسط. وبات من الممكن أن يشعر المرء أن الجزء الأخير من المباراة قد بدأ. وكانت رسائل التطمينات تُلبى[36]. كما اتخذت إِيحاءات رمزية مثل دعوة

---

(35) انظر: «Excerpts from President Bush's News Session on Israeli Loan Guarantees», New York Times, September 13, 1991, p. A 10 وفيما بعد وصف توماس داين من «آيباك» يوم 12 أيلول/ سبتمبر بأنه «يوم شائن».

(36) للاطلاع على نص «رسالة التفاهم» الأَمريكيَّة التي أعطيت للإسرائيليين، انظر: Yedi'ot Aharonot, September 17, 1991, p. 17, كما أذيعت في DBIS, Daily Report: Near East and South Asia, September 17, 1991, p. 28. وللاطلاع على الرد الفلسطيني على بيكر، انظر: Al-Dusture (Amman). October 26, 1991, p. 26 كما أذيعت في FBIS, Daily Report: Near East and South Asia, October 28, 1991, p. 1.

بوش، إلىٰ إلغاء قرار الأُمم المتَّحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

وأخيراً، في الثامن عشر من تشرين الأول/ أكتوبر قدمت إلىٰ بيكر لائحة بأسماء فريق فلسطيني مفاوض محتمل. وفي العشرين من تشرين الأول/ أكتوبر وافقت الحكومة الإسرائيلية على الذهاب إلىٰ المؤتمر. وفي الثاني والعشرين من الشهر المذكور أعلن فيصل الحسيني أسماء الوفد الفلسطيني المفاوض، إلىٰ جانب أعضاء المجموعة الاستشارية، والتي هو من أعضائها. وكان أحد أعضاء الجانب الأردني في الفريق المشترك فلسطيني من خارج الأَراضي المحتلَّة، ولديه روابط أسرية وثيقة في القدس. وهكذا كان الفلسطينيون يستطيعون القول في نهاية المطاف، إنهم اختاروا فريقاً تفاوضياً يمثلهم، في حين كان بوسع الإسرائيليين أن يقولوا بأنهم لا يتعاملون مع م. ت. ف، وإنهم لم يعترفوا بأن للقدس الشرقية الوضع ذاته الذي تتمتع به بقية الأَراضي المحتلَّة.

## مؤتمر مدريد

في الثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر، وتحت الرئاسة المشتركة لكل من بوش وغورباتشيف، افتتح مؤتمر السَّلام للشرق الأَوسط في مدريد[37]. وحضره كل من إسرائيل وسورية ولبنان ووفد أردني ـ فلسطيني مشترك، كما حضر الافتتاح ممثِّل عن الأمين العام للأُمم المتَّحدة، وممثِّل عن الأسرة الأوروبية، ولكنَّهما كانا بعيدين عن مواقع التأثير. كما كان لحضور الأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي في واشنطن، بزيّه التقليدي أهمية رمزية كبيرة.

لم يكن من المتوقع أن تعلق الخطب الرسمية طويلاً في الذاكرة، ربما

---

(37) للاطلاع على الدعوة الأَمريكيَّة ـ السوفييتية لمؤتمر السلام انظر:
www brokings edu/press/process. Htm.

باستثناء الخطاب الفلسطيني الذي كان متميزاً في بلاغته[38]. ولكن لم يكن بوسع أحد أن يتجاهل الأهمية الرمزية ـ وبالتالي السياسية ـ لجلوس الأطراف معاً حول طاولة المفاوضات. فلأول مرة في التاريخ المعاصر يحضر الفلسطينيون ليمثّلوا أنفسهم. ومن أجل إثبات أن الاحتفالات الرسمية ليست كل شيء، فقد تم إقناع جميع الأطراف على الدخول في محادثات مباشرة وجهاً لوجه لبضعة أيام. ولم يكن من دواعي الدهشة ألا يتحقّق تقدم جوهري، فالمهم أن توفر الآن التزاماً بعمليّة تفاوضية مستمرة.

بعد هذا الاختراق الإجرائي بجلب جميع الفرقاء إلىٰ مائدة المفاوضات، ماذا كان يدور في عقل كل من بوش وبيكر؟ فهما لم يُلمحا مجرد تلميح إلىٰ أية أفكار جوهرية، وإن كان إحضار الفلسطينيين إلىٰ الطاولة كفريق مستقل تقريباً، عملاً لم تحققه أية إدارة أَمريكيَّة أخرى من قبل. كما أن بوش ألمح بقوة إلىٰ أن أية زيادة في المعونة إلىٰ إسرائيل، لا بد أن يصحبها بعض الشروط للإبطاء في وتيرة الاستيطان. وفيما عدا ذلك بدا أن واشنطن مصممة على أن تقوم بدور الداعي إلىٰ المؤتمر، ولكن ليس دور الوسيط. فالأَطراف المتفاوضة سوف تدعى إلىٰ مائدة المفاوضات في واشنطن أولاً، في شهر كانون الأول/ أكتوبر 1991، ثم في شهر كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس، ثم مرة أخرى في نيسان/ أبريل 1992، يتلوها لقاءات أخرى في روما. وقد أحجم كل من بوش وبيكر عن الانغماس الجوهري في المفاوضات، على الرغم من نداءات العرب لتحقيق ذلك.

---

(38) وللاطلاع على مقتطفات من الخطب، انظر:

3 Speeches: The Area Is a, Dangerous Battleground, New York Times,» November 1, 1991, p. A 10 وقد ظهر استطلاع للرأي أجرته جريدة وول ستريت بالاشتراك مع محطة التليفزيون ABC، أن 37 في المائة من الأَمريكيين قد وصفوا إسرائيل بأنّها العقبة الرئيسية في طريق السّلام، في حين وصف 35 في المائة العرب بهذا الوصف. انظر Gerald F. Seib, «On Day One of Mideast Talks, Calm Prevails amid Ceremluhin ny,» Wall Street Journal, October 31, 1991, p. A 8.

لم يكن من الصعب فهم سبب تحفظهما. فالأَمريكيون كانوا ينزعجون دوماً من تصاعد توقعات العرب، بأن التنازلات الإِسرائيلية سوف تقدم ببساطة من جانب واشنطن. إِن ذلك لن يحدث؛ إِذ ينبغي على الأطراف العربية أن تتخذ مواقف خاصة بها، وأن تفاوض بجدية قبل أن تعمل الولايات المتّحدة على تضييق شقة الخلافات باقتراحات منها[39]. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك فإِن الأَمريكيين ليس لديهم أفكار واضحة، حول كيفية حل القضايا بالنسبة إِلىٰ الكثير من النقاط المتنازع حولها. وكان كل ما يريدونه هو اتّفاقيات قابلة للتطبيق. وكل ما تتفق عليه الأطراف سيكون موضع قبول في واشنطن. وكان لدى الإِدارة، آراء حول تسويات عملية، إِلاّ أنها لم تكن متحمسة للتلويح بها قبل الأوان . لذا فقد تصورت مرحلة مطولة من المفاوضات الثنائية.

كان من المقرر استكمالاً للمحادثات الثنائية، إِجراء اجتماعات متعددة الأطراف تستعرض قضايا الحد من التسلح، والتنمية الاقتصادية، والمياه، واللاجئين، والبيئة. ولم يكن أحد يتوقع نتائج فورية من مثل هذه المحادثات، ولكن من الممكن استطلاع بعض الأفكار المفيدة على مستوى الخبراء، توظف بعد ذلك في خدمة المحادثات السياسية في الوقت المناسب. وفي مجاملة للروس عقدت الجولة الأولى من المحادثات المتعددة الأطراف في موسكو يوم الثامن والعشرين من كانون الثاني/ يناير 1992. ولم تحضر سورية هذه الاجتماعات، ولكن هذا لم يمنع بعض الدول العربية الأخرى من المشاركة. وفي المحادثات التي تلت ذلك، ارتأت إِسرائيل عدم المشاركة في الاجتماعات المتعلقة باللاجئين والشؤون الاقتصادية، وذلك بسبب حضور فلسطينيين من خارج الأَراضي المحتلّة. بيد أن هذه الاجتماعات استمرت. وقد بدا واضحاً أن غياب أي طرف عن اجتماع واحد لن ينسف عمليّة التفاوض.

(39) قدم الفلسطينيون اقتراحاً أولياً لسلطة الحكم الذّاتي المرحلي يوم 14 كانون الثاني 1992، ثم وضعوا نصاً أكثر تفصيلاً يوم 3 آذار/ مارس 1992.

إذا كان لدى الإسرائيليين سبب للشعور بالامتنان تجاه الولايات المتّحدة لأنها لم تكن تتدخّل في جوهر المفاوضات، فإنّهم كانوا يفتقرون للسرور بشأن مسألة ضمانات القروض المؤجلة. فمهلة المئة وعشرين يوماً جاءت وانصرمت دون قرار. وفي منتصف كانون الثاني/ يناير 1992 أخذ زعماء الكونغرس يستكشفون تسويات ممكنة. وكان من بين الصيغ المقترحة أن تحصل إسرائيل في السنة الأولى من ضمانات القروض على ملياري دولار، على أن تستقطع المبالغ التي تنفق على المستوطنات في الأَراضي المحتلّة، من المبالغ التي تُدفع مستقبلاً. وكتب أحد كتّاب الأعمدة، من ذوي الاطلاع الواسع في صحيفة نيويورك تايمس، في السابع عشر من كانون الثاني/ يناير 1992، أن شامير يخطىء إذا اعتقد أن بوش سيقبل بتسوية من هذا القبيل. فبوش يريد من شامير بطريقة أو بأخرى أن يوقف بناء المستوطنات(40). وبعد بضعة أيام قال شامير: إنَّه لا يوجد احتمال لتجميد الاستيطان.

كان من الواضح أن الحقائق السياسية الداخلية، قد بدأت تفعل فعلها في كل من واشنطن والقدس. فالانتخابات الإسرائيلية باتت الآن مقررة في شهر حزيران/ يونيو 1992، بعد أن انشقت بعض الأحزاب اليمينية الصغيرة عن ائتلاف شامير. ولم يكن من المتوقع أن يقدم الأخير تنازلات بشأن المستوطنات حتى في أفضل الظروف. فكيف عشية الانتخابات.

من الطبيعي أن يتوقع المرء من رئيس أَمريكي يتجه نحو حملة انتخابية لولاية ثانية، أن يتجنّب حدوث مواجهة مع الكونغرس وإسرائيل. ولكن المعونة الخارجيَّة لم تكن تحظى بشعبية، لذا فإن بوش لن يخسر أصواتاً كثيرة عندما يقول «لا» لشامير. فقد بدا من الواضح أن بوش لن يكسب أصواتاً كثيرة من الجماعة اليهودية الأَمريكيَّة التي كانت ترى على نحو متزايد أن الرئيس،

---

(40) Leslie H. Gelb, «Bush's Ultimatum to Shamir,» New York Times January 17, 1992, P. A 29.

وبيكر معاديان لإسرائيل. ومع ذلك فإن بوش لم يكن راغباً في معاداة الإسرائيليين على امتداد الطيف السياسي. وبدلاً من ذلك عزم على أن يلحق شروطاً بضمانات القرض، كان يعرف أن شامير، وليس جميع الإسرائيليين، سيجد صعوبة في قبولها. وكان بوش يأمل فيما يبدو أن يؤدي عدم استعداد شامير هذا لقبول الشروط الأمريكيَّة، إلىٰ أن يعيد الإسرائيليون النظر في جدوى انتهاج سياسة استيطان جامحة. وقد يوجه كثير من المهاجرين الجدد على وجه الخصوص اللوم إلىٰ شامير، على إضاعة فرصة لتأمين مساعدة مفيدة لهم.

قلائل ممن يعرفون بوش وبيكر كانوا يعتقدون أنهما لا يباليان بنتيجة الانتخابات الإسرائيلية. فشامير كان بالنسبة لهما زعيماً يصعب التعامل معه. وسياسته الاستيطانية ورفضه الإقرار بالانسحاب، كانا مصدر قلق حقيقي في وقت كانت فيه الإدارة حريصة على مستقبل عمليَّة السَّلام. أما حزب العمل فقد أصبح بعد حملة داخلية قاسية متحداً وراء إسحاق رابين، وهو رجل يعتبر في نظر الإسرائيليين في تلك اللحظة يجمع بين الواقعية والتشدد، مما يؤهله لقيادتهم في المرحلة التالية من عملية التفاوض. وربما كان ضمان القروض لشامير بدون شروط، يوفر له الفوز في صناديق الاقتراع. ولم يكن بوش وبيكر يرغبان في ذلك[41]. وفي الرابع والعشرين من شباط/ فبراير 1992، بعد فترة قصيرة من فوز رابين وحزب العمل، أعلن بيكر الشروط المتعلقة بمنح ضمانات القرض البالغ عشرة بليون دولار[42]. وكانت الجهود التي بذلها الكونغرس لإيجاد تسوية قد رفضت من جانب بوش في السابع عشر من آذار/ مارس. وبدت مسألة ضمانات القرض حينذاك مجمَّدة[43]. وإلىٰ أن تنتهي الانتخابات

(41) بيكر، مرجع سبق ذكره ص 540 ـ 557 بشأن الجدل حول القرض.

(42) Thomas L. Friedman, «U. S. Details Terms Israel Must Meet for Deal on Loans, New York Times, February 25, 1992, p. A 1.

(43) Thomas L. Friedman, «Bush Rejects Israel Loan Guarantees,» New York Times March 18, 1992, p. A 11. وفي الوقت نفسه، اجتمع بيكر مع آرينز يوم =

الإسرائيلية، والأمريكيَّة كان من المحتمل أن تتوقَّف عملية المفاوضات كذلك[44].

## الانتخابات الإسرائيلية

ذهب الإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع يوم الثالث والعشرين من حزيران/ يونيو، وألحقوا هزيمة كاسحة بحزب ليكود الحاكم بدون انقطاع تقريباً منذ عام 1977. إذ لم يقترع إلى جانب ليكود إلاَّ 25٪ من المقترعين، مما أسفر عن حصوله على 32 مقعداً في الكنيست، وهو ما يقل كثيراً عن المقاعد الأربعين التي كان يحتلها بعد انتخابات عام 1988. وكانت الهزيمة بالنسبة لشامير شديدة إلى حد جعلته يعلن عن نيته التخلي عن زعامة الحزب. أما موشيه أرينز الذي كان يُعتقد أحياناً أنَّه الوريث الظاهر، فقد قرَّر اعتزال الحياة السياسية، موجهاً عند اعتزاله انتقادات إلى آراء شامير بشأن «إسرائيل الكبرى»[45].

إذا كان ليكود الخاسر الأكبر، فإن رابين وحزب العمل كانا الرابحين.

---

= 17 آذار/ مارس 1992 لمناقشة تقارير عن عمليات نقل التكنولوجيا العسكرية من إسرائيل إلى الصين، وقد نشر شيرمان م. فونك، المفتش العام بوزارة الخارجيَّة، تقريراً عن الموضوع نفسه في شهر آذار/ مارس 1992 و A General Accounting Office report, Report of Audit: Department of State Defense Trade Controls ورأى بعضهم أن هناك حملة متصاعدة من جانب بوش وبيكر ضد إسرائيل، إلاَّ أن الحكومة سرعان ما تراجعت، ربما لأنها خشيت من أن يحتشد الناخبون الإسرائيليون حول شامير لو أنه تعرض لضغط أشد من اللازم. وللاطلاع على تحليل تفصيلي للعلاقات الأمريكيَّة الإسرائيلية في مطلع عام 1992، انظر: Leon T. Hadar, «The Last Days of Likud: The American-Israeli Big Chill,» Journal of Palestine Studies, vol. 21 (Summer 1992), pp. 80-94.

(44) أجريت المحادثات في واشنطن في نيسان/ أبريل 1992، دون أن تحقق نتائج، ولكنه أصبح شيئاً مألوفاً آنذاك، وجود شخص ذي صلة بمنظَّمة التّحرير الفلسطينية بعيد عن الأضواء، للتنسيق مع تونس. وفي مايو 1992، أجريت محادثات متعددة الأطراف: بشأن المسائل البيئية في طوكيو، وبشأن الحد من التسلح في واشنطن، وبشأن القضايا الاقتصادية في بروكسل، وبشأن المياه في فيينا، وبشأن اللاجئين في أتاوا.

(45) Clyde Haberman, «Arens Faults Prime Minister's Greater Israel, Concept,» New York Times June 29, 1991, p. A 3.

فرابين الذي حصد قرابة 35٪ من أصوات المقترعين، ونال 44 مقعداً في الكنيست، كان في وضع يمكّنه من تشكيل ائتلاف ضيق بدون أي من الأحزاب اليمينية. ومع أن رابين أنفق بعض الوقت في استكشاف الإمكانات لتشكيل ائتلاف واسع، إلاّ أنَّه قدم في 13 تموز/ يوليو حكومة إلىٰ الكنيست تمثِّل ائتلافاً من حزب العمل، وكتلة ميريتز اليسارية، وحزب شاس الديني. وكانت هذه الأحزاب الثلاثة معاً تتمتّع بـ 62 مقعداً، بالإضافة إلىٰ أن التحالف يستطيع أن يعتمد على خمسة أصوات عربية في الكنيست أيضاً من أجل التصويت على الثقة.

تحرك رابين على وجه السرعة لتأكيد سلطته، واحتفظ لنفسه بحقيبة وزارة الدفاع. وعيَّن شمعون بيريز، منافسه القديم في منصب وزير الخارجيَّة. وبيَّن على نحو واضح أنَّه هو، وليس بيريز، من سيشرف على عمليَّة السَّلام. وسمى إيتامار رابينوفيتش وهو أكاديمي اختصاصي في الشؤون السورية في جامعة تل أبيب ويتمتع بالاحترام، رئيساً للوفد المفاوض مع سورية. ولم يجر تغيير مشابه بالنسبة لرئيس الفريق الإسرائيلي الذي يتعامل مع الأردن والفلسطينيين.

وخلال أيام من تقلّد رابين لمهام منصبه، وصل بيكر إلىٰ إسرائيل لدفع عمليَّة استئناف مفاوضات السَّلام، والتمهيد لزيارة رابين إلىٰ الولايات المتّحدة. وبعد ذلك بوقت قصير توجّه رابين إلىٰ مصر، في زيارة ترمز إلىٰ بداية عهد جديد، للقاء ودي مع الرئيس مبارك. وبعد يومين أعلن رابين عن إلغاء بناء ستة آلاف وحدة سكنية، كان من المقرّر أن تُبنى في الضفَّة الغربيَّة، وعن تخفيض مخصصات الوحدات المتبقية. (تقرر أن تستكمل حوالي عشرة آلاف وحدة سكنية كانت في طريقها إلىٰ الإنجاز، وهذا يعني أن «تجميد» النشاط الاستيطاني كان ما يزال بعيداً).

وضمّن رابين أيضاً حديثه إحساساً بالاستعجال لإيجاد تسوية تفاوضية، وخاصة مع الفلسطينيين. وكان قبل ذلك بوقت قصير يُعرب عن تفاؤله بإمكان

إحراز التقدّم على الجبهة السورية أيضاً[46]. في غضون ذلك، كان شامير قد أكّد أسوأ الشكوك لدى الكثيرين، عندما زعم أنّه لو أُعيد انتخابه لعمل على إطالة عمليّة التفاوض لعشر سنوات قادمة على الأقل[47].

حظيت التغييرات التي حدثت في إسرائيل، ترحيباً حاراً من جانب بوش وبيكر. فهما باستغلالهما لمسألة ضمانات القرض، قد أسهما بدرجة ما في هزيمة شامير. ولم يكن من دواعي الغرابة، إذن، أن يستقبل بوش رابين في العاشر من آب/ أغسطس في «مين» بدرجة من الحفاوة كانت مفقودة بشكل ملحوظ في لقاءاته مع شامير. وأبلغ بوش رابين أنَّه سيؤيد الآن منح ضمانات القرض لإسرائيل، وإن كانت التفاصيل لم توضع بعد. وفي الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر اقترح مجلسا الكونغرس على تأييد قانون اعتماد المساعدات والتي تتضمن ضمانات القرض بقمية 10 بليون دولار، على أن تغطي إسرائيل

---

(46) وكان مما يدل على لهجة رابين الجديدة، ملاحظاته التي أبداها يوم 3 أيلول/ سبتمبر 1992، إذ قال: «ينبغي لنا أن نتراجع عن الأوهام وأن نلتمس الحلول الوسط بغية التوصل إلىٰ السَّلام، أو على الأقل اتخاذ خطوات عملية من أجل تعزيزه. وينبغي أن نتخلّى عن أوهام عقيدة إسرائيل الكبرى، وأن نتذكر إننا يجب أن نعتني بشعب إسرائيل، ومجتمعها، وثقافتها، واقتصادها. وينبغي أن نتذكر أن قوة أي أمة لا تقاس بما لديها من أراض بل بإيمانها وقدرتها على تطوير نظمها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية» FBIS, Daily Report: Near East and South Asia, September 3, 1992, p. 26 كذلك كان مما يدل على لهجة رابين الجديدة، رأيه في أهمية إسرائيل للولايات المتّحدة. فقد شدد رابين ـ بدلاً من تأكيده فكرة «الرصيد الاستراتيجي» على دور «شريك السَّلام». إذ أنه «كلما كثر حديث الولايات المتّحدة عن أنها تعمل على تحقيق السَّلام في المنطقة ـ بمساعدة إسرائيل التي تتصرَّف بما يلائم مصالحها. ـ زاد ما تستطيع إسرائيل أن تفعله لخدمة المصلحة المشتركة في خلق الاستقرار، وعدم إتاحة الفرصة لنشاط المتطرفين» Leslie H. Gelb, «America in Israel,» New York Times, June 15, 1992, p. A 19.

(47) انظر Clyde Haberman, «Shamir Is Said to Ad,it Plan to Stall Talks, for 10 Years,» New York Times, June 27, 1992, p. A 1 وفيما بعد، زعم شامير أنه قد أسيء فهمه، إلاّ أنه حتى إيضاحاته قد أشارت إلىٰ أنه كان يهدف إلىٰ أن يستمر الاتفاق المرحلي لفترة زمنية غير محددة، تواصل إسرائيل أثناءها بناء المستوطنات.

التكاليف الاحتياطية، والتي تبلغ 400 مليون دولار. واحتفظ الرئيس لنفسه بسلطة اقتطاع المبالغ التي قد تنفقها إسرائيل على المستوطنات، بعد استكمال عشرة آلاف وحدة سكنية كانت تحت البناء بالفعل. وكان الإسرائيليون، بصورة عامة، سعداء بالنتيجة التي أسفر عنها نضال سنة كاملة من أجل الحصول على المساعدة.

## تضاؤل فرص بوش

طوال الجزء الأول من عام 1992، تابع بوش جدول أعمال سياسته الخارجيَّة، بما في ذلك قضيَّة الشرق الأَوسط. كما لو أن عام 1992 ليس عام انتخابات. فهو، قبل كل شيء، لم يكن يواجه معارضة جادة من حيث ترشيح حزبه له. فالتأييد الذي حظي به في استطلاعات الرأي في منتصف 1991، بعد انتصاره في حرب الخليج، كان آخذاً في الارتفاع طوال الوقت. كما أن دائرة مرشحي الحزب الديمقراطي لم تكن باهرة جداً. وكانت الغيوم التي تلوح في الأُفق تتمثَّل في ضعف الوضع الاقتصادي، وتبدِّد الهالة من حول زعامة بوش.

وأثناء المراحل الأولية من الترشيح للانتخابات الرئاسية، واجه بوش تحدياً شديداً مثيراً للدهشة من جانب باتريك بوكانان، وهو كاتب عمودي محافظ، استطاع أن يفوز بنحو ثلث الأصوات، في تلك المراحل الأولية من الانتخابات داخل الحزب. وكان على نقيض بوش، يميل إِلىٰ سياسة انعزال الولايات المتّحدة، ومن أنصار الحماية على صعيد التجارة، ومعارض للمساعدات الخارجيَّة، ومنتقد لإِسرائيل في بعض الأحيان. وربما كانت النتيجة الخالصة لتحديه، هي دفع بوش أكثر نحو اليمين بالنسبة لقضايا السياسة الداخلية ـ والتي تسمى القِيَم الأسروية.

على صعيد الحزب الديمقراطي، كان من الواضح أن حاكم أركانساس بيل كلينتون، سيكون مرشحاً بعد انعقاد مؤتمر الحزب في تموز/ يوليو. وكان كلينتون يتمتّع بسجل جيد كحاكم لولاية صغيرة وفقيرة، ولكن آرائه فيما يتعلَّق

بالسياسة الخارجيَّة لم تكن معروفة. وعندما أخذت الحملة تشتد، وجه كلينتون بعض الانتقادات إِلىٰ بوش، لأنَّه كان شديد القسوة على إِسرائيل، وبسبب الشروط التي ألحقها بضمانات القروض. بيد أن انتخاب رابين وتجدد حرارة العلاقات الأمريكيَّة ـ الإِسرائيلية خلال الصيف، قد أبعدا مسألة القروض كقضية مهمة في الحملة. والحق أنَّه جرى تجاهل معظم قضايا السياسة الخارجيَّة من جانب كلا الحزبين لصالح المجادلات حول الأولويات الداخلية، أَو القضايا ذات الطابع الأخلاقي. كما أنفق كلينتون حَيّزاً من الوقت في التهجم على دور بوش في قضيَّة إِيران ـ كونترا، ومساندته لصدَّام حسين قبل غزو الكويت، أكثر مما أنفق على قضايا السياسة الخارجيَّة الراهنة.

أظهر مؤتمر الحزب الديمقراطي في نيويورك، درجة مدهشة من الانسجام. واختار كلينتون نائباً له، السيناتور البيرت غور عن ولاية تينيسي. وقدم هذان المرشحان الديمقراطيان نفسيهما على أنهما يمثِّلان القوى الداعية للتغيير. وأظهرت استطلاعات الرأي الأولية أنهما حقَّقا تقدّماً كبيراً على الرئيس بوش.

وكان يتعين على مؤتمر الحزب الجمهوري بطبيعة الحال، والذي رشح بوش بسهولة، أن يقدم للرئيس دفعة قوية في صناديق الاقتراع. إِلاَّ أن حملته بدت غير منظمة ويعوزها التركيز. وبدأت تتردد إِشاعات بأن الرئيس سوف يستدعي صديقه، ومستشاره جيمس بيكر ليتولى مسؤولية الحملة. وفي الثالث عشر من آب/ أغسطس أُعلن أن بيكر سوف يتولى منصب رئيس موظفي البيت الأبيض ابتداءً من الثالث والعشرين من الشهر نفسه. وبدا بيكر منقبض الصدر وهو يودع وزارة الخارجيَّة. فقد كان سعيداً بدور رجل الدولة، وآسفاً للتخلي عن عمليَّة السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي، وخاصة في فترة حسَّاسة.

انعقدت الجولة السادسة من محادثات السَّلام في واشنطن في اليوم الذي تلا مغادرة بيكر، وكبار أعضاء فريقه إِلىٰ البيت الأبيض. وباتت سياسة الشرق

الأَوسط من الناحية الفنية مسؤولية في أيدي القائم بأعمال وزير الخارجيَّة لورنس إيغلبيرغر، يساعده معاون وزير الخارجيَّة إدوارد جيرجيان. ولم يتوقع إلاَّ القلة دفعةً قوية من جانب أمريكا مع استئناف المفاوضات في الرابع والعشرين من شهر آب/ أغسطس(48).

وخلال معظم شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر كان الرئيس بوش منهمكاً تماماً في معركة إعادة انتخابه. وبالرغم من غيابه وبيكر عن عمليَّة التفاوض، تم تحقيق بعض المكتسبات المتواضعة على الصعيد السوري ـ الإسرائيلي. وتحدث الأسد علناً عن الحاجة إِلىٰ «سلام الشجعان»، مردّداً عن قصد كلمات الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول(49). ثم تحدث وزير خارجيَّة الأسد بعد ذلك عن «سلام شامل مقابل انسحاب كامل»، مما أشار لأول مرة أن سورية، يمكن أن تتجاوز مجرد إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل. وفي الجولة السابعة من المفاوضات، في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر، ردّ الإسرائيليون باستخدام كلمة «انسحاب»، في وثيقة رسمية تشير إِلىٰ جبهة الجولان. وقامت إسرائيل بدراسة ورقة عمل سورية، في محاولة للوصول إِلىٰ بيان يتضمن مبادىء مشتركة لتوجيه المفاوضات. وكانت جميع هذه الخطوات باعثة على التفاؤل، ولكن بدا أن كلاً من الأسد ورابين كانا يشعران بخيبة أمل، لأن الولايات المتّحدة لا تساعد على إنهاء الصفقة. وكذلك كان شأن

---

(48) أشار بوش وبيكر إِلىٰ أنهما سيبقيان مشتركين اشتراكاً عميقاً في المفاوضات، وذلك برغم تغيير وظيفة بيكر. إلاَّ أنه وفقاً لما قاله إيجلبرجر، أصبح بيكر يقوم بدور صغير في مجال السياسة الخارجيَّة بعد انتقاله إِلىٰ البيت الأبيض. انظر: Don Oberdorfer, «Baker-less State Department Not in Idle, Officials Say,» Washington Post, October 16, 1992 p. A 23.

(49) حديث الأسد مع وفد من مرتفعات الجولان، أذيع من الإذاعة السورية يوم 9 أيلول/ سبتمبر 1992، في: FBIS, Daily Report: Near East and South Asia, September 9, 1992, p. 41.

الفلسطينيين الذين لم يروا تقدماً مماثلاً في مفاوضاتهم مع إِسرائيل، وكان يُقلقهم احتمال إِبرام سورية لسلام منفرد.

كان بعض المراقبين يعتقدون، أن الظروف التي سادت في خريف 1992 من الممكن أن تسفر عن نتائج مهمّة، لو أن حكومة بوش أولت الوضع مقداراً أوفر من الجهد والوقت. ولكن الضرورات التي أملتها سنة الانتخابات على وجه التحديد، جعلت الولايات المتّحدة في وضع لا يتيح لها القيام بدور الوسيط، أَو الشريك الكامل، أَو صانع الصفقات كما كانت في الماضي.

أخيراً، في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر 1992 وصلت الحملة الانتخابية الرئاسية الطويلة إِلىٰ نهايتها. ومني بوش بهزيمة شديدة في محاولته لإعادة انتخابه، على الرغم من المنجزات التي حقّقها في مجال السياسة الخارجيَّة، وخبرته، والشكوك التي أثارها حول شخصية خصمه. وتوزعت الأصوات ما بين 43٪ لصالح كلينتون، و38٪ لصالح بوش، و19٪ لصالح المرشح المستقل روس بيرد، وهو ما أَدَّى إِلىٰ انتصار حاسم للمرشح الديمقراطي في المجمع الانتخابي electoral college. وهكذا فرضت السياسة الداخلية مرة أخرى نفسها على إِدارة السياسة الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط، وأوجدت فجوة زمنية لعدة شهور، قبل احتمال ظهور قيادة أَمريكيَّة لعمليَّة السَّلام مرة أخرى.

من سوء الحظ أن الأحداث في الشرق الأَوسط، نادراً ما كانت تتوافق مع الجدول الزمني للانتخابات الأَمريكيَّة. ففي غضون الفترة التي ظل فيها الرئيس القديم يمارس صلاحياته إِلىٰ حين تنصيب الرئيس الجديد، وهي الفترة ما بين الانتخابات في الرابع من تشرين الثاني/ نوڤمبر 1992 وعشرين كانون الثاني/ يناير 1993، تصاعدت حدة التوتر بسرعة بين الإِسرائيليين والفلسطينيين. ففي شهر كانون الأول/ أكتوبر وحده قتل الفلسطينيون عدداً أكبر من الإِسرائيليين، وكذلك قتل الإِسرائيليون عدداً أكبر بكثير من الفلسطينيين مما حدث في السنة

السابقة. ورد رابين، الذي تعرض لضغوط داخلية، بإِجراء لا سابق له يقضي بإِبعاد أكثر من أربعماية من الناشطين الإسلاميين المشتبه بهم إِلىٰ لبنان. وفي خطوة أخرى لا سابق لها أيضاً رفض لبنان، الذي باتت تحكمه الآن حكومة ذات تأييد شعبي كبير، السماح للفلسطينيين بدخول لبنان. وهكذا بقي الفلسطينيون في نوع من الأرض المشاع، تحت ظل ظروف صعبة، في جنوب لبنان.

ألقى هذا الحدث الذي وقع في الأيام الأخيرة من الجولة الثامنة من محادثات السَّلام في واشنطن، ظلاً ثقيلاً على المفاوضات. وأكّد المتحدثون بلسان الفلسطينيين أن المحادثات لن تُستأنف، إلاَّ بعد أن يُعاد المبعدون إِلىٰ ديارهم، ورفض رابين التراجع عن موقفه. ولم يستطع بوش أن يفعل شيئاً، مما أكَّد أن إِدارة كلينتون، سترث عملية سلام متوقفة، تحتاج إِلىٰ إِعادة إِحياء بدلاً من عمليَّة سلام جارية، ذات جذور استمرت خلال معظم عام 1992.

## استنتاجات

جاء بوش وبيكر ولديهما اهتمام بالنِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي، ولكن مع تصميم على تجنّب بعض أخطاء أسلافهم. وهما لم يقدما خططاً كبيرة أو مفاوضين خاصين، ولا توقعات عالية. لقد حاولت الإِدارة أن تستكشف بحذر ما إذا كان الفرقاء مستعدين للتحرك. فإِذا لم يكونوا كذلك فإِنَّها ستتمهل، وتنتظر إِلىٰ أن ينضج النِّزاع.

تثبت الأحداث في الشرق الأَوسط أنها معلم كبير. والنظريات لا تصمد طويلاً في وجه الحقائق المتغيرة بسرعة. لذا لم يكن من دواعي الدهشة، أن وجدت الإِدارة نفسها، وقد انجرّت إِلىٰ دور يزداد حزماً في نهاية عام 1989 وبداية 1990، محاولة أن تكسر الجمود بتقديم اقتراح بإِجراء محادثات إِسرائيلية ـ فلسطينية، حول إِجراء انتخابات في الضفَّة الغربيَّة وغزّة. لقد أخفق هذا المسعى، ولكن الإخفاق أيضاً هو جزء من عملية التعلم.

كان أكبر أخطاء إدارة بوش على صعيد السياسة الخارجيَّة، هو سوء فهمها لصدَّام حسين قبل غزو الكويت، فقد مهّد الطريق أمام أعظم انتصاراتها ـ بحشد تحالف دولي واسع لدحر العراق واستعادة استقلال الكويت. وهذا النجاح قد فتح الطريق بدوره لإعادة إحياء جهد مُحسَّن، لجلب العرب والإسرائيليين إلىٰ طاولة المفاوضات. ونجح بوش وبيكر في توزيع فعَّال للأدوار. فقد كان بوش هو المفاوض، وصانع الصفقات، والمعلِّم الماهر في التفاصيل. أما بوش فكان يتوارى، ولكنه كان يتخذ القرارات الصعبة بشأن ضمانات القرض، ويمد وزير خارجيته بالتأييد المستمر. واستطاعت الإدارة بجهد كبير، وعلى حساب موقف بوش الداخلي إلىٰ حدّ ما، أن تحقِّق هدفها المبدئي. وقد نجح بوش، بالرغم من هزيمته في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، بالفوز بتأييد الحزبين لنجاحه في حمل العرب، والإسرائيليين على الجلوس إلىٰ مائدة المفاوضات[50]. وقد وعد كلينتون بمتابعة السياسة نفسها.

ويعزى إلىٰ بوش وبيكر النجاح في إدراك أن انتهاء الحرب الباردة، وهزيمة صدَّام حسين قد خلفتا فرصة جديدة أمام دبلوماسيَّة السَّلام العربي ـ الإسرائيلي. فقلائل هم من كانوا يظنون في ذلك الوقت أن مبادرة أَمريكيَّة كبيرة لها ما يبرّرها، أَو يمكن أن تنجح[51]. كذلك نال إصرار بيكر على النجاح في

(50) نشر: Newhouse, «Shunning the Losers,» pp. 50-51 مقالة كانت لولا هذا، ستعتبر انتقاداً لسياسة بوش الخارجيَّة. كما عزا Michael Kramer, «Bush's Reward for Courage,» Time, August 3, 1992, p. 44. أيضاً إلىٰ بوش وبيكر «فضلاً كبيراً» لطريقة معالجتهما لمسألة ضمانات القرض، والمفاوضات بصفة عامة.

(51) أعرب كيسينجر عن الرأي القائل بأنّه ينبغي للولايات المتّحدة ألا تبذل مثل هذا الجهد الكبير من أجل تنظيم مفاوضات سيكون مصيرها الفشل. وقد لجأ إلىٰ تلطيف آرائه فيما بعد إلىٰ حد ما. انظر Henry Kissinger, «Land for Time in the Middle East,» Washington Post, June, 2, 1991, p. D 7, and «If Not Peace, at Least Progress,» Washington Post, October 41, 1991, p. A 21 وانظر أيضاً الحكم القاسي للمفكرة ذي الاتجاه المحافظ الجديد Irving Kristol, «Peace Process That Heads Newhere,» Wall Street Journal, June 18, 1992, p. A 16.

وضع إجراءات مؤتمر مدريد، التقدير الرفيع كشأن مهاراته التاكتيكية كمفاوض. وعندما غادر بيكر منصبه في آب/ أغسطس 1992 ليصبح رئيساً لهيئة موظفي البيت الأبيض، أدرك كثيرون أن غيابه سيترك فراغاً. والحق أنه لم يحدث أي تقدم ذي شأن على مدى الشهور العديدة التالية.

إلاَّ أن بوش وبيكر لم يكونا موضع إعجاب كبير، نتيجة لطريقة معالجتهما لضمانات القرض. فالديمقراطيون مالوا إلىٰ انتقاد بوش، بسبب الضغط الذي مارسه على إسرائيل وحدها. ومع هذا فلربما كان الربط ما بين تقديم المعونة وبين تخفيض النشاط الاستيطاني، من أهم القرارات التي اتخذها بوش. فبدونه كان من الممكن أن يُعاد انتخاب شامير، مما كان سيلقي بظل من الشك الكبير على الفرص المتعلّقة بعمليَّة السَّلام. ويبدو أن منتقدي بوش، ومعظمهم ممن شعروا بالسعادة بعد حلول رابين محل شامير، لم يلاحظوا التناقض في موقفهم.

ولعل المجال الذي قد يوجه فيه الانتقاد إلىٰ بوش، وبيكر حقاً هو الحذر المبدئي الذي تمسّكا به. فطوال معظم عام 1989 ظلاّ يتصرَّفان، وكأن الاتّحاد السوڤييتي ما يزال يمثِّل منافساً خطيراً في الشرق الأَوسط. كذلك سلك الرجلان الطريق السهل في محاولة العمل مع شامير، بشأن بناء مفاوضات السَّلام، معتقدين على ما يبدو أن من الممكن جذبه نحو مواقف أكثر اعتدالاً. ونظراً للوقت القصير المتاح لأي رئيس لمعالجة قضايا السياسة الخارجيَّة، فإن خسارة معظم فصول 1989 في مبادرات عربية ـ إسرائيلية سيئة التوجيه، أمر يؤسف له. وعندما عاد بوش وبيكر إلىٰ الطريق الصحيح، كانا قد دخلا عامهما الثالث، ولم يعد لديهما إلاَّ وقت قصير لتحقيق النجاح لجهودهما.

وأخيراً، فإن ما من رئيس يستطيع أن يدير سياسة خارجيَّة ناجحة، وخاصة في مسائل معقدة كالمفاوضات العربية ـ الإسرائيلية بدون قاعدة داخلية قوية. إذ أن بوش عندما سمح للتأييد الداخلي الذي يحظى به من المستويات

التاريخية الرفيعة في ربيع 1991 إلىٰ المستويات الشديدة الانخفاض في أواخر عام 1992، تأكّد أنّه لن يستطيع أن يوفر القيادة اللازمة للتحرّك فيما وراء المرحلة الأولى من محادثات مدريد للسلام.

ومن حسن الحظ أن القواعد التي أرساها وبيكر، كانت من القوة بحيث تمكّنت من البقاء في ظل عدم وجود قيادة أَمريكيَّة قوية، ولو لفترة قصيرة على الأقل. ولما كان التأييد الذي حظيت به المفاوضات في المنطقة قوياً للغاية ـ وعلى الصعيد الدولي والأَمريكي ـ فإن كلينتون لم يتوجب عليه أن يواجه تحدياً يتمثَّل في صياغة سياسة جديدة تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. لا بل إنه كان يستطيع أن يعمل ضمن الإطار الذي خلفه له بوش وبيكر. وكان التحدي الماثل أمامه هو إضافة مضمون إلىٰ هذه العمليَّة، والتحرّك باتجاه اتِّفاقيات ملموسة، واستغلال الوقت والظروف لتحقيق خطوات كبيرة نحو السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي.

# الجزء الخامس

# رئاسة كلينتون

الفصل

# 11 كلينتون يسهّل الأمور

لم يأت، أبداً، رئيس إلىٰ السلطة، وقد تأبط مجموعة واعدة من الظروف لتعزيز عمليَّة السَّلام بين إسرائيل وجيرانها العرب، مثل بيل كلينتون. فالسَّلام بين مصر وإسرائيل كان قد توطّد، بعد أن صمد أمام الغليان الإقليمي في عقد الثمانينات. والقومية العربية الثورية، كالتي جسّدها الزعيم العراقي صدَّام حسين، كانت قد فقدت مصداقيتها. وخسر المتطرّفون الإسرائيليون معركة الانتخابات عام 1992 : التي أعادت البراغماتي المتمرس إسحاق رابين إلىٰ السلطة. صحيح أن المتشددين الإسلاميين كانوا مناهضين لفكرة مفاوضات السَّلام ما بين العرب وإسرائيل، ولكنهم كانوا لا يمثّلون إلاَّ تياراً معارضاً من حيث المبدأ، وكانت السلطة الحكومية، في معظم الدول العربية، ما تزال في أيدي القوميين الذين يؤيدون، بدرجات متفاوتة من الحماسة، ما كان يدعى مسيرة مدريد لإقامة السَّلام.

وفي حين بدت الظروف الإقليمية حافلة بالأمل، كان الرئيس الجديد حديث عهد بالسياسة الخارجيَّة. فكلينتون، شأنه شأن حكام آخرين أصبحوا رؤساء للبلاد ـ مثل جيمي كارتر ورونالد ريغان ـ أقام شهرته على معالجة القضايا الداخلية، وليس على السياسة الخارجيَّة. وهو، خلافاً لريتشارد نيكسون وجورج بوش، لم يكن يملك الدربة الطويلة في واشنطن، والتي تتضمن تعقيدات قضايا الأَمن القومي. ولما كانت الفترة التي قضاها كلينتون حاكماً

لولاية أركينساس هي مجرد سنتين، لذا كان عليه ـ كي يبقى في منصبه ـ أن يُعاد انتخابه كل سنتين. وهو قد فعل ذلك ست مرات، ولم يخسر إلاَّ مرة واحدة. ولم يكن من المبالغة القول، إن حياة كلينتون السياسية كانت حملة مستمرّة منذ أواخر السبعينيات[1]. وكان وسيماً ذا حضور إعلامي، لافتاً للنظر، وطموحاً. ولم يكن يتصور، إلاَّ قلة من الناس عام 1991، أنه يمكن لأي ديمقراطي أن يهزم جورج بوش ذا الشعبية العريضة. ولكن كلينتون كان يرى إمكان تحقيق ذلك، واستطاع في السباق الأولي، أن يكسب الانتخابات في مواجهة خصوم كبار الشأن، بمن فيهم الغريب الأطوار روس بيرد. أما كيف كان سيتعامل مع السياسة الخارجيَّة بشكل عام، والشرق الأَوسط بشكل خاص، فذاك لغز.

قال أحد مستشاري السياسة الخارجيَّة، الذي التقى كلينتون خلال الفترة الانتقالية، إنه يستطيع أن يكون الرئيس الذي يساعد على تحقيق أربع اتفاقيات للسلام العربي ـ الإِسرائيلي. وكان جواب كلينتون أنه يود تحقيق ذلك، ولكنه لا يحيط بدرجة كافية بعد، بالقضايا التي سيكون تجاهها في وضع يمكنه من الحكم على قدرته على ذلك، أم لا ـ وكان ذلك تصريحاً نزيهاً في ظل تلك الظروف. وهذا يعني، أن كلينتون، في مقاربته لتحدي إقامة السَّلام العربي الإِسرائيلي، سيكون معتمداً، أكثر من كثير من الرؤساء، على مستشاريه وعلى حساباته الخاصة، بعد أن بدأ يدرس مواقف الأطراف المختلفة. ولم يكن أحد يشك أن كلينتون سريع التعلم، وأنّه قادر تماماً، على أن يُدهش حتى أكثر خبراء السياسة الخارجيَّة دراية. ولكنه لم يكن هناك أحد على ثقة ما، إذا كان لديه فكرة واضحة، إلىٰ أين يريد أن يتوجه بالسياسة الخارجيَّة في عصر ما بعد الحرب الباردة، الملتبس.

---

(1) David Maraniss, First in His Class: The Biography of Bill Clinton (Simon & Schuster, 1995), pp. 387-418. فكرة الحملة الدائمة مأخوذة من الفترة: 1982 ـ 1984 عندما كان كلينتون خارج العمل وكان يخطِّط للعودة بمساعدة المستشار السياسي ديك موريس.

كان نائب الرئيس كلينتون، آل غور، عضواً في الكونغرس، وكان معروفاً بموالاته التامة لإسرائيل. ولكن، لم يكن من الواضح ماذا كان يعني هذا، في ظروف عام 1993. اتجه كلينتون ـ لدى اختياره لوزير خارجيَّته ـ إلىٰ الخبير المحنك في إدارة كارتر ـ أحد القلائل المقرَّبين حوله ـ وارين كريستوفر، النائب السابق لوزير الخارجيَّة، والمحامي المحترم، والذي ربما كانت شهرته، تعود إلىٰ دوره في التفاوض في صفقة أدّت إلىٰ تحرير الرهائن الأَمريكيين المعتقلين في إيران، في الفترة 1980 ـ 1981. وكانت قوة كريستوفر تكمن في خبرته وحسن إدراكه، ولكن قدرته على الاضطلاع بدور قيادي في السياسة الخارجيَّة، كانت أكثر من مبهمة، وذلك يعود جزئياً، إلىٰ طابعه الشخصي الذي لا يوحي بالثقة بالنفس[2].

ووقع اختيار كلينتون لمنصب مستشار الأَمن القومي، على أنطوني ليك، وهو أستاذ ذو خبرة واسعة في عالم السياسة الخارجيَّة، ولكن بدون خلفية خاصة تتعلَّق بالشرق الأَوسط. وكان نائبه صاموئيل (ساندي) بيرغر، ناشطاً سياسياً ماهراً، عرف كلينتون منذ سنوات، وكان مشهوراً بتعاطفه مع جماعة «السلام الآن» الحمائمية في إسرائيل.

وفي ما يتعلَّق بالخبرة بشؤون الشرق الأَوسط، فهي قد توفرت، بالدرجة الأولى في هذه الإدارة الجديدة، في أربعة رجال هم: دينيس روس، ومارتين أندري، وصامويل لويس، وإدوارد جيرجيان. وكان روس، قد عمل في البيت الأبيض والبنتاغون ووزارة الخارجيَّة، في فترة رئاستي ريغان وبوش. ورافق جيمس بيكر إلىٰ البيت الأبيض في آب/ أغسطس 1992، عندما تولى الأخير الإشراف على حملة إعادة انتخاب بوش. وهكذا، فقد بدا من المدهش بعض

(2) للاطلاع على مزيد من آرائه انظر: In the Stream of History: Shaping Foreign Policy for New Era (Stanford University Press, 1998) وهو استكمال الخطبة مع بعض التعليقات حول الشرق الأَوسط كما في الفصول 4 ـ 13 ـ 14 ـ 34.

الشيء، أن يُطلب من روس، البقاء إِلىٰ جانب وزير الخارجيَّة الجديد، كمستشار خاص لشؤون الشرق الأَوسط. وكان روس، قد اختير للاضطلاع بإِدارة مركز الأبحاث القوي النفوذ، والموالي لإِسرائيل، وهو «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» (WINEP)، والذي كان مديره السابق، أنديك، قد استدعي من قبل ليك، لتولي شؤون الشرق الأَوسط في مجلس الأَمن القومي. وكان كل من انديك وروس معروفين جيداً في واشنطن، كما كانت آراؤهما منشورة في مطبوعات معهد واشنطن المذكور، ومن المعروف عن كليهما، أنَّهما من أشد المعجبين برابين[3].

وعيّن سام لويس رئيساً لدائرة التخطيط في وزارة الخارجيَّة. وكان قد عمل عدة سنوات، سفيراً لبلاده في إِسرائيل، ويعرف خفايا المسرح السياسي فيها، كشأن عدد قليل من الأَمريكيين. وطلب كريستوفر من إدوارد جيرجيان البقاء كي يتولى منصب مساعد الوزير لشؤون الشرق الأدنى. وكان جيرجيان موظفاً اختصاصياً في وزارة الخارجيَّة، ذا خبرة خاصة بشؤون سورية، حيث عمل فيها سفيراً. وقد لعب كل من لويس وجيرجيان أدواراً مهمة في السنة الأولى من رئاسة كلينتون، قبل أن ينتقلا إِلىٰ مناصب أخرى خارج الحكومة.

يمكن للمرء أن يتوقع من مستشاري كلينتون أن يدعموا نهج مدريد في المفاوضات، مع تأكيد شديد على أن يبدأ رابين بالخطوة الأولى، مع توفير المساندة الكاملة له في المسائل الأمنية. وعندما أخذت تتردد فيما بعد، عبارات من مثل: «الولايات المتّحدة لا تريد السَّلام أكثر من الأطراف المعنيين»، وأن الدور الأَمريكي يقتصر على «تسهيل المفاوضات بين الأطراف، وليس فرض آرائه»، وأن الولايات المتّحدة سوف تحاول المساعدة على «تقليص المخاطر

---

(3) كانت أهم دراسة صادرة عن (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ـ WINEP, 1988) والتي ساهم فيها روس وانديك هي Building for Peace: An American Strategy for M. E. انظر المناقشة في الفصل العاشر.

بالنسبة إِلىٰ إِسرائيل» وهي تتجه نحو السَّلام، اكتشف كثيرون أَنَّها عبارات لروس وأنديك. فهذان الرجلان كانا هما المهندسين الفكريين للسياسة، حتى وإن كان كلينتون وكريستوفر هما اللذين يتخذان القرارات النهائيَّة.

كشفت حملة كلينتون الانتخابية من أجل الرئاسة، عن كثير من مكامن قوته، كما كشفت أيضاً عن بعض مواقع ضعفه. كان كلينتون شديد الوضوح، ماهراً في استخدام وسائل الإعلام، مُريحاً، في التعامل مع الآخرين من مختلف المستويات، ومفعماً بالحيوية والنشاط. أما بوش فقد بدا، على النقيض من ذلك، مُتْعَباً ومملاً. ولكن كلينتون واجه، بدوره، تهماً بالزِّنا والتهرّب من الخدمة العسكرية، وتدخين المخدرات، ولم تفلح تفسيراته المتقنة كثيراً، لسلوكه، في منحه صفة الاستقامة. لقد وجد فيه نُقّاده نقاط ضعف، ومع هذا، فإن مكامن ضعفه لم تكن قاتلة. ولعله، منذ نيكسون، كان رئيس البلاد الأكثر تعرّضاً للانتقادات، في شخصه واستقامته.

أبدى كلينتون، أثناء حملته الانتخابية، موقفاً متميزاً في تأييده لمباحثات مدريد، بشأن السَّلام في الشرق الأَوسط، ولكنه، انتقد بوش وبيكر على ضغوطهما الوحيدة الجانب على إِسرائيل. وكانت النقطة الأكثر بروزاً في انتقاداته، هي برنامج ضمانات القرض بقيمة 10 بليون دولار، الذي ربطه بوش بشروط. واعتبر كلينتون ذلك ضغطاً ظالماً على دولة حليفة، منوّهاً بأنّه لن يقوم بشيء كهذا، في ظروف مشابهة. ولكن من حسن حظ كلينتون، أن رابين كان في منصب رئيس الوزراء، عندما أصبح هو رئيساً، وأن برنامج ضمان القرض كان قد عاد إِلىٰ المعمل. وبدا أن كل هذا كان ضرورياً من أجل إعادة الأطراف إِلىٰ مائدة التفاوض، بعد الفجوة التي أحدثتها الانتخابات الأَمريكيَّة، وقرار رابين بطرد النشطاء الأربعمائة التابعين لحماس ـ المجموعة الإِسلامية الفلسطينية الثورية ـ من غزّة إِلىٰ جنوب لبنان. وكان يتعيّن أن تُحلَّ هذه المسألة قبل أن تبدأ المفاوضات، ولكن، لا أحد في واشنطن الرسمية، بدا أنه يفكر بوجود

حاجة ماسّة إِلىٰ استراتيجية جديدة، بكل ما في هذه العبارة من معنى.

تدلّنا الذاكرة المعاصرة، على أن كل رئيس جديد كان يبدأ ولايته بمراجعة القضايا الخارجيَّة والداخلية الكبرى التي تواجه بلاده. ومن حين إِلىٰ آخر، كان وزير الخارجيَّة يقوم بجولة تشمل أهم عواصم العالم، ثم يتقاطر الزعماء على واشنطن لمقابلة الرئيس الجديد «وجهاً لوجه». وهذه الاتصالات الأولية، مهمّة في الغالب، لأنّها تساعد كبار صانعي السياسة على تقرير أين يضعون أقدامهم، وأي الزعماء يرون أنه يمكن العمل معهم، وكيف يقومون بذلك. وقد اتبع كلينتون هذا النهج، وأرسل كريستوفر إِلىٰ أوروبا والشرق الأَوسط، على الفور. وأمكن تحقيق بعض الليونة، بشأن المأزق المتعلق بطرد نشطاء حماس.

خلقت الأزمة التي نشبت في البوسنة في بداية عام 1993، والتي تنامت مع تفكك يوغوسلافيا، عامل منافسة في تجاذب الاهتمام مع الشرق الأَوسط. وكان بعضهم يأمل أن تأخذ أوروبا زمام القيادة في التعامل مع أزمة البوسنة، ولكن، كان هناك ما يدعو إِلىٰ الشك في قدرة الأوروبيين على العمل معاً، بدون شيء من التدخل الأَمريكي. فخلال الأشهر الأولى من رئاسة كلينتون، احتلت هذه المسألة مركز الصدارة من الاهتمام، وكذلك مسألة كيفية التعامل مع روسيا الآن، بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، كما توحي الأمور. ونظراً لأهمية قضايا الأَمن الأوروبي هذه، لم يكن من الواضح ما إذا كان السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي سيحتل مكاناً مهماً في جدول أعمال كلينتون. بيد أن كريستوفر كان يرى فرصة ما، وألح على الإِدارة الجديدة، أن تكرّس شيئاً من الموارد والوقت للشرق الأَوسط. ولكن الدور الأَمريكي، في رأيه، ينبغي أن يقتصر على مساعدة الأطراف في التوصل إِلىٰ اتفاق، وليس بحملهم على ذلك. وقد بدا هذا، فكرة معقولة، وخاصة بالنسبة إِلىٰ رئيس متردد في التعامل مع قضايا الشرق الأَوسط الثقيلة الوطأة.

كان أحد الأهداف المعلنة لجولة كريستوفر، هو إعادة المفاوضات إِلىٰ مسارها. وهذا يعني، عملياً، التطرّق إِلىٰ عدة مجالات مختلفة من المفاوضات، كلٍ مجال منها له منطق مختلف، ومعدل سرعة مختلف، بدرجة أَو بأخرى. وقد أُعطي المسار الإِسرائيلي ـ الفلسطيني جُلَّ الاهتمام، وهو ما كان يعتبر، من الناحية الفنية، جانباً من التفاوض الإِسرائيلي ـ الأردني ـ الفلسطيني. وهنا، كانت المشكلة الكبرى تتمثَّل، في أن الفلسطينيين الذين كانوا يتحدَّثون مع الإِسرائيليين، لم يُخولوا بسلطة واسعة من قِبل منظّمة التّحرير الفلسطينية، التي كانت تصر على أنَّها ـ هي وحدها ـ التي تستطيع أن التصرّف باسم الشعب الفلسطيني. وكان الإِسرائيليون يرفضون، علناً، التعامل مباشرة مع رئيس «المنظّمة» ياسر عرفات وزملائه، رغم أن المرء يمكن أن يجد بعض التساهل، في موقف حكومة إسحاق رابين ووزير الخارجيَّة شمعون بيريز. فعلى سبيل المثال، أجاز الكنيست في وقت مبكر من عام 1993، تشريعاً يرفع العقوبات القانونية عن الإِسرائيليين الذين يمكنهم التحدّث إِلىٰ مسؤولين في م. ت. ف. وكانت جماعة ميريتس، الداخلة في ائتلاف حكومة رابين، قد دعت صراحة، إِلىٰ إجراء محادثات مع م. ت. ف والاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير. وباتت الاتصالات غير الرسمية ـ ما بين إِسرائيليين وأفراد فلسطينيين ينتمون إِلىٰ «المنظّمة» ـ من الأمور العادية في المؤتمرات واللقاءات العامة التي تجري في أوروبا أَو غيرها.

ومع هذا، فقد كانت المحادثات الإِسرائيلية ـ الفلسطينية في واشنطن في بداية 1993، ما تزال متوقفة عند نقطة ما إذا كان سيسمح للمنظمة بالخروج من حجرة الانتظار إِلىٰ القاعة الأمامية. ففي هذا الشأن، لم يكن قد تحقَّق إِلاّ اليسير من التقدّم الجوهري.

كانت المسارات الأخرى لمفاوضات مدريد تشمل سورية ولبنان والأردن، كما كانت تشتمل على المحادثات المتعددة الأطراف، والتي تتناول

الحدّ من الأَسلحة، والتعاون الاقتصادي، والأَمن، والبيئة، واللاجئين. وكان الخبراء يجتمعون في أوقات منتظمة، والتقارير التي تتحدَّث عن تلك الاجتماعات، تشير إِلىٰ، بعض التقدّم، ولكن لم يكن أحد يتوقع الوصول إِلىٰ اتِّفاقيات على صعيد الأطراف المتعددة، قبل أن تجتاز المفاوضات الثنائية العقبات السياسية الأساسية في طريق السَّلام. ومع هذا، فإن جهوداً كبيرة كانت تكرّس من أجل نطاق واسع من النشاطات المرتبطة بالسَّلام، ولا يحتاج المرء للإفراط بالتفاؤل، حتى يرى الفائدة في بناء هذه الشبكات من الخبرة، من جانب إِسرائيل والدول العربية، وأوروبا، واليابان، والولايات المتّحدة.

لم يكن المسار السوري ـ الإِسرائيلي مشابهاً، مطلقاً، للمسار الإِسرائيلي ـ الفلسطيني[4]. فأولاً، كان من الواضح منذ انطلاقة إِدارة كلينتون، أن الرئيس السوري حافظ الأسد، ورابين، لن يفوضا فريقيهما المفاوضين بكثير من الصلاحية. فمن أجل تحقيق تقدم، لا بد أن يتم ذلك من خلال الوساطة بين الزعيمين القويين. وكان كريستوفر قد سارع إِلىٰ التأكيد على أنه مستعد لأن يكون الوسيط بينهما، وأن يعود إِلىٰ كلينتون كي ينال دعمه عند الضرورة. فطوال مدة السنوات الأربع، التي أمضاها في منصب وزير الخارجيَّة، قام بحوالي 20 جولةً إِلىٰ الشرق الأوسط، في محاولة لإحداث اختراق على الصعيد الإِسرائيلي ـ السوري. كما التقى كلينتون بكل من الأسد ورابين، وكان يتحدث معهما، من وقت إِلىٰ آخر، على الهاتف. وكان الفريقان المتفاوضان في واشنطن، يحقّقان من حين إِلىٰ حين بعض التقدّم. ولكن القرارات الكبيرة كانت دوماً في يد الأسد ورابين.

---

(4) للاطلاع على رواية إِسرائيلية موثوقة عن المفاوضات السورية ـ الإِسرائيلية كتبها السفير رابين في واشنطن وكبير المستشارين في الشؤون السورية ايتامار رابينوفيتش، انظر The Brink of Peace: The Israeli-Syrian Negotiations (Princton University Press, 1998). وكذلك هيلينا كوبان: The Israeli-Syrian Peace Talks: 1991-1996 (Washington, D. C.: US Institute of Peace, 1999).

سرعان ما بدا واضحاً، أن محادثات سلام بين إسرائيل ولبنان، لا يمكن أن تنطلق حتى تكون سورية وإسرائيل يسيران سيراً حسناً، على طريق السَّلام بينهما. فالأَسد لم يكن، ببساطة، مستعداً للتخلي عن ورقته اللبنانية، حتى يحصل على تنازلات من إسرائيل في مرتفعات الجولان، والتي كان يتطلع إليها. كما لم يكن الأردن مستعدّاً، على نحو مشابه، للوصول إلىٰ اتِّفاق مع إسرائيل، قبل الفلسطينيين، ولكن المشاكل هنا، كانت أقل تعقيداً بكثير، وبدا من الواضح أن المفاوضات لن تكون صعبة، عندما تجعل الشروط السياسية السَّلام الإسرائيلي ـ الأردني، ممكناً. والأهم من ذلك، أنَّه لم تكن ثمة قضية تتعلَّق بالأَراضي بحيث يختلف حولها الجانبان، نظراً لأن الأردن قد تخلَّى عن أي ادعاء بالسيادة على الضفَّة الغربيَّة أَو القدس[5].

على ضوء هذه الحقائق، تركّزت السياسة الأَمريكيَّة على تشجيع المحادثات الإسرائيلية ـ الفلسطينية في واشنطن، مع محاولة إيجاد شريك تفاوضي فلسطيني «محترم» في نظر إسرائيل بديلاً عن م. ت. ف. وحاول الأَمريكيون، مفترضين أن إسرائيل لن تقبل بالمنظّمة، أن يشجعوا بديلاً فلسطينياً لا ينتمي إلىٰ «المنظّمة». وكان فيصل الحسيني وحنان العشراوي يعتبران، من ضمن الجهد المبذول، لإيجاد شخصيات فلسطينية يفترض أنَّها مستقلة، وذات سمعة طيبة[6]. وكان عرفات، بالطبع، عالماً باللعبة، ومتأكداً أنهما لن يتحركا بدون إرادته. وكانت النتيجة، هي الوصول إلىٰ حائط مسدود في قناة واشنطن التفاوضية، في ربيع 1993.

ثمة سبب آخر للجمود على المسار الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وهو أن

---

(5) تضمنت المسألة الوحيدة التي تتعلَّق بالأراضي بين الأردن وإسرائيل بعد 1988 رسم الخط الفعلي للحدود في منطقة البحر الميت، وهو خلاف كان يدور حول بضع عشرات من الفدادين فقط.

(6) انظر حنان عشراوي: The Side of Peace: A Personal Account (Simon & Schuster 1995) pp. 229-229.

الفريقين كانا يقاربان المفاوضات من زاويتين مختلفتين تماماً. فالإسرائيليون كانوا مهتمين باتفاق مرحلي يشترون به الوقت، والذي يمكن أن يهدىء الأوضاع، ويسمح بظهور قيادة فلسطينية معتدلة في الضفَّة الغربيَّة. وكانوا يعتقدون أن هذا، كل ما يمكن فعله، في سياق فترة الترتيب المرحلي، البالغة خمس سنوات، والتي نص عليها اتِّفاق كامب ديڤيد عام 1978. أما القضايا، التي توصف بأنها قضايا الوضع النهائي، والتي كانت موضع انقسام داخل المجتمع الإسرائيلي، فيمكن تأجيلها إلىٰ وقت لاحق. أما الفلسطينيون فكانوا يرون، على النقيض من ذلك، أن النقطة المهمة، هي اكتساب الاعتراف بالمنظّمة، بوصفها الممثِّل الوحيد للشعب الفلسطيني، وفرض مسألة الدولة كهدف نهائي بأسرع وقت ممكن. وبالإضافة إلىٰ ذلك، كانت م. ت. ف، من أجل تلبية اهتمامات السكان في الضفَّة الغربيَّة وغزّة، بحاجة إلىٰ الظهور بأنها قادرة على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وعلى الحد من مصادرات الأَراضي وبناء مستوطنات جديدة.

وعندما واجه الأَمريكيون هذه الأهداف المتباعدة، تماماً، في المفاوضات، عزموا، بقوة، على الوقوف إلىٰ جانب الإسرائيليين، مُصرين على الحاجة إلىٰ اتخاذ خطوات عملية صغيرة أولها (إجراءات بناء الثقة)، يتبعها اتِّفاق حول فترة انتقالية، ثم اتِّفاق، في مرحلة لاحقة، حول قضايا الوضع النهائي، وهو ما يُعتبر الأهم في أذهان الفلسطينيين. ولما كان الفلسطينيون هم الطرف الضعيف، فقد كان أقصى ما يستطيعون الحصول عليه، هو مجرد السير قدماً، في النهج الإسرائيلي ـ الأَمريكي. أَو هذا ما كانت تعتقده واشنطن[7].

---

(7) نزل كلينتون عند رغبة رابين منذ أول لقاء. انظر صمويل د. لويس:
«The U. S. and Israel: Evolution of an Unwritten Aliance», Middle East Journal, vol. 53 (Summer 1991) p. 370,
حيث يكتب عنهما: «سرعان ما تحولت علاقاتهما الشخصية إلىٰ صداقة وثيقة، كان للأكبر والأكثر خبرة منهما وهو رابين الكلمة الأولى، حيث أوضح لكلينتون الاستراتيجية الدبلوماسيَّة التي كان يريد أن يتبعها ويحصل على تأييد كلينتون الفوري لها».

كان للمسار الإسرائيلي ـ السوري منطق مختلف تماماً. فكلا الطرفين كان يدرك أن المقايضة الأساسية، تشابه ما تم على الصعيد المصري ـ الإسرائيلي. فإسرائيل تطلب السَّلام، والعلاقات الطبيعية، والأمن، وترتيبات تتعلَّق بالمياه ـ والتوقيت. والسوريون، يصرون على استعادة سيادتهم الكاملة على مرتفعات الجولان. وحالما يتم الاتِّفاق على هذه المبادىء العامة، يمكن إجراء التفاوض على تفاصيل المقايضة وصياغة الاتِّفاق. أي أن المفاوضات، باختصار، سوف تركّز بصورة أولية على نقطة نهاية المسيرة، ثم تعود إِلىٰ الخلف(8). وعلى النقيض من ذلك، كانت المباحثات الإِسرائيلية ـ الفلسطينية، ستسير، بدون تفاهم واضح إِلىٰ أين يتوجه الطرفان.

بدأ المسؤولون في واشنطن، يشعرون بالقلق في ربيع 1993، جراء جمود الحركة على مسار المباحثات الإِسرائيلية ـ الفلسطينية. فقد بدا كلا الطرفين كمن يستعرض، ويحاول استرضاء جمهوره، ويمتنع عن المفاوضات الجدية التي يتم فيها الأخذ والعطاء. وأضحى بيّناً، أن عرفات لم يترك لفريقه في واشنطن، أي منفذ للمناورة، وكان مصمماً على إظهار أنه لا يمكن تحقيق أي تقدّم، حتى يوافق الأَمريكيون ـ والإِسرائيليون ـ على التعامل معه مباشرة، وكان هذا على وجه الدقة، ما بدأ الإِسرائيليون يفعلونه، ولكن سرّاً، وفي الوقت ذاته، يبتعدون عن عرفات نفسه.

وخلال ربيع 1993، وافق رابين وبيريز على السماح لعدد من الإِسرائيليين بالاجتماع، تحت الرعاية النرويجية، بفلسطينيين كانوا يعملون فعلاً باسم عرفات(9). وما بدا أشبه بقناة غير رسمية، سرعان ما تحول إِلىٰ قناة رسمية،

---

(8) أعلم رابين كريستوفر في 3 آب/ أغسطس 1993 أنه يريد أن يستطلع مع الأَسد ماذا ستفعل سورية في قضايا الأَمن والسلام، مفترضاً أن «طلبه سيكون مقبولاً» وهو ما قد يعني أن إِسرائيل كانت ترغب في النظر بالانسحاب من الجولان في مقايضة للأرض بالأَمن. انظر: Rabinovich, «The Brink of Peace», pp. 104-105.

(9) ثمة روايات كثيرة تتناول مفاوضات أوسلو منها: =

بعد أن انضم مساعدون لبيريز ورابين إلىٰ المناقشات في الربيع. وسرعان ما تم التفاوض على اتِّفاق إطار، وخلال الصيف، كان وزير الخارجيَّة النرويجي يوهان هولست، يحثّ الفريقين على تجاوز ما تبقّى من عقبات، والموافقة على إعلان اعتراف متبادل. كل ذلك كان يتم بتكتم شديد، وإن كان الأَمريكيون قد أُحيطوا علماً بالصورة العامة.

في الأيام الأولى من شهر آب/ أغسطس 1993، كان على رابين الاختيار ما بين السير قُدُماً على الجبهة الفلسطينية الواعدة، والتي لا تزال سرية، أَو محاولة الوصول إلىٰ اتِّفاق إطار مع سورية. وكان مقتنعاً أنّه لا يستطيع التحرّك على كلتا الجبهتين، في وقت واحد، وهو افتراض، بدا أن الأَمريكيين لم يستشاروا به. فقد ذهب كريستوفر إلىٰ دمشق، في الرابع من آب/ أغسطس، كي يجرب عرض رابين «الافتراضي» بإعادة الجولان مقابل السَّلام والأَمن. ووجد الأَمريكيون في جواب الأَسد ما يشجع، وكانوا توّاقين للاستمرار على المسار السوري ـ الإِسرائيلي. بيد أن رابين كان يفكر على نحو آخر. فالأَسد أراد أن يقيده بكثير من الشروط[10]. ولهذا، قرَّر رئيس الوزراء الإِسرائيلي، على نحو مفاجيء تعليق المباحثات مع سورية، والاتجاه، بدلاً من ذلك إلىٰ الجبهة الفلسطينية.

---

= - Jane Corbin, «The Norway Channel: The Secret Talks that led to the Middle East Peace Accord» (Atlantic Monthly Press, 1994).

- David Makovsky, «Making Peace with the PLO: The Rabin Government's Road to the Oslo Accord» (Boulder, Colo, Westview Press, 1995),

- Mark Perry, «A Fire in Zion: The Israeli-Palestinian Search for Peace» (New York: Morrow, 1994),

بالإِضافة إلىٰ المرجع الأكثر موثوقية:

- Uri Savir, «The Process: 1100 Days That Changed the Middle East» (New York: Random House, 1998).

(10) رابينوفيتش، مرجع سبق ذكره، ص 106 ـ 108.

وقبل نهاية شهر آب/ أغسطس بوقت قصير، طار بيريز وهولست إلىٰ كاليفورنيا لإبلاغ كريستوفر المذهول، أنه قد تم التوصل إلىٰ اتِّفاق حقيقي. وكان ذلك «اتفاق أوسلو» الشهير، أول اتِّفاق عربي ـ إسرائيلي منذ 1967 يتم التفاوض عليه، بدون مشاركة ذات شأن، من جانب الولايات المتّحدة. هل كان ذلك علامة على أن الدور الأَمريكي لم يعد ضرورياً، وأن المباحثات المباشرة بين الأطراف يمكن الاعتماد عليها الآن لإيصال المسيرة السلمية إلىٰ اتِّفاق ناجح؟ بعضهم كان يرى أن الجواب نعم، وأن أوسلو قد أظهرت حكمة الاستراتيجية الأَمريكية بالبقاء بعيداً؛ وبالقيام بدور المسهل للأمور، لا الوسيط. فيما شكّك آخرون في أن يكون الطريق قُدُماً مفروشاً بالزهور. ولكن، كلاً من المتشككين والمتفائلين، تدفقوا على الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض في 13 أيلول، 1993، ليروا كلينتون، وهو يشرف على توقيع أول اتِّفاقية سلام إسرائيلية ـ فلسطينية، ويحضّ عرفات ورابين على المصافحة.

قد لا يكون كلينتون قد فعل الكثير من أجل تحقيق اتِّفاق أوسلو، ولكنه كان مُضيفاً كريماً، ومدير احتفال مدهش. لقد أراد أن يبيّن أن الولايات المتّحدة ستكون مستعدة، وراغبة في تقديم يد المساعدة، لتحقيق خطوات أبعد على طريق السَّلام العربي ـ الإسرائيلي، السَّلام الذي بدا الآن لبعض الناس أمراً محتوماً[11]. والحق، أن كلينتون، بعد وقت قصير من الاحتفال في البيت الأبيض، قد ساعد على حشد دعم اقتصادي دولي بقيمة بليوني دولار، على مدى بضع سنوات، لتنمية الضفَّة الغربيّة وقطاع غزّة، من ضمنها 500 مليون دولار، مساهمة من الولايات المتّحدة.

(11) أخبر كلينتون رابين، عندما دعاه إلىٰ البيت الأبيض للاحتفال بالتوقيع، أن الدور الأَمريكي سيكون من الآن فصاعداً المساعدة على تخفيف المخاطر التي تواجهها إسرائيل في صنع السَّلام. وكان كلينتون سريعاً في التقاط أهمية التقاء رابين وعرفات وجهاً لوجه. وقد عارض بعض مستشاري كلينتون الفكرة. (مقابلة مع مسؤول سابق في البيت الأبيض 13 أيار/ مايو 1999).

## اتِّفاق أوسلو وعقابيله

كان معظم ما اتفق عليه الإسرائيليون والفلسطينيون في «اتِّفاق أوسلو» متوافقاً مع نهج كامب ديڤيد بالبدء بفترة انتقالية مدتها خمس سنوات، ثم الانتقال إِلىٰ مناقشة قضايا الوضع النهائي المتعلِّقة بالحدود، والسيادة، والحد من التسلح، واللاجئين، والقدس[12]. وكان لهذا مزية نظرية، من حيث جعل الطرفين يؤجلان الجدل حول مسائل عسيرة حقاً، مع اكتساب خبرة في إِدارة علاقتهم الجديدة، عن طريق معالجة الترتيبات الأمنية والإدارية العملية التي ينبغي التغلّب عليها، قبل أن يتم تحقيق السَّلام الدائم.

لقد ذهب «أوسلو» أيضاً أبعد من كامب ديڤيد من عدة نواح. فهو قد تضمن أولاً اعترافاً إِسرائيلياً بمنظّمة التّحرير الفلسطينية بوصفها الممثِّل الشرعي للشعب الفلسطيني. وقد كان هذا أمراً لا يمكن تحقيقه، عندما كان ليكود في السلطة. وهو قد أعاد، ثانياً، مساحة صغيرة من الأَراضي إِلىٰ السيطرة المباشرة لـ م. ت. ف، ابتداء بغزّة وأريحا. وهكذا بات لدى الفلسطينيين، في مرحلة مبكرة، قاعدة جغرافية يستطيعون فيها أن يشرعوا بتنظيم دولتهم المستقبلية، التي كانوا يحلمون بها. صحيح أن هذه البقعة من الأرض كانت محاطة بالإِسرائيليين، وصغيرة الحجم، وتعجّ بفلسطينيين بائسين اقتصادياً، ولكنّها كانت مجرد بداية. وإذا سار كل شيء على ما يرام، فسيكون هناك انسحابات إِسرائيلية أخرى من مدن وبلدات فلسطينية، في غضون وقت قصير، وسيستفيد الاقتصاد من المعونات الخارجيَّة، وسيّجمد الاستيطان الإِسرائيلي، ولن يمضي وقت طويل، حتى تكون مفاوضات الوضع النهائي قد بدأت. وقد كان كل واحد يعرف أن المسائل المتبقية عسيرة جداً على الحل، ولكن ثمة محرمات قد

---

(12) من أجل الاطلاع على نص اتِّفاقية أوسلو، انظر www, brokings, edu. Peace Process .htm

تحطمت، وجرت مفاوضات ناجحة، وصار لدى المتفائلين سبب للاعتقاد بأن التاريخ بات في أيديهم[13].

وكما بدا كارتر فزعاً قليلاً عندما شقّ الرئيس المصري أنور السادات طريقه الخاص، بعيداً إلىٰ القدس في تشرين الثاني/ أكتوبر 1977، بدا كلينتون غير واثق من طبيعة دوره، بعد أن استضاف عرفات ورابين في البيت الأبيض. وكان ثمة رأي قوي يقول: إن «أوسلو» هو اتِّفاقهم، وبات يقع على عاتقهم الآن، كيف يجعلون هذا الاتِّفاق ينجح. ستحاول الولايات المتّحدة أن تساعد على حشد الدعم، وسط الأسرة الدولية، وتساهم مادياً في مساعدة السلطة الفلسطينية، وتستأنف علاقتها المعلقة مع م. ت. ف، ولعلها قد تساعد في المرحلة التالية من المفاوضات. بيد أن الكثير، من القضايا التي كان ينبغي تبرير وضعها، كانت ذات طابع فني للغاية. ولم يكن لدى الولايات المتّحدة خبرة نسبية حول أفضل طريقة لتعامل إِسرائيل مع السلطة في غزّة، وحول حجم قوة الشرطة الذي ينبغي أن يُسمح للمنظمة به، أَو ما هو مصير المستوطنات الإِسرائيلية القريبة. وحتى الخط الفاصل الذي يحدد أَراضي غزّة وأريحا ينبغي أن يُرسم، ولكن هذه، مسألة يصعب أن نتوقع من الولايات المتّحدة أن يكون لها رأي فيها. قد يستطيع كلينتون وكريستوفر، في أفضل الأحوال، أن يحثّا الفريقين على عدم الاستسلام إذا ما خربت الأمور، وربما قد يقترحان بعض الحلول الوسط، إذا ما استطاع الفريقان تضييق الفروق بينهما بكفاءة. ولكن «أوسلو»، خلافاً لكامب ديڤيد، لم يكن اتِّفاقاً من تخطيط أَمريكي، ولهذا، لا يوجد مسوغ كاف بالنسبة للفريقين، كي يتوجها إِلىٰ واشنطن عندما تنشب

(13) أظهرت استطلاعات الرأي، أن كلاً من الإِسرائيليين وفلسطينيي الضفة الغربية، كانوا يؤيدون اتِّفاق أوسلو منذ البداية، انظر آشر اريان، «الجمهورية الثانية» السياسة في إِسرائيل (كاثام House, NJ Publishers, 1998 (Catham ص 365 «خليل شقاقي» السَّلام الآن أَو حماس فيما بعد» مجلة فورين أفيرز تموز/ يوليو/ آب/ أغسطس 1998).

الخلافات بينهما. وعلى أية حال، فإنّهما كانا قد أظهرا قدرة مؤثرة في تعاون أحدهما مع الآخر. ومن الأفضل توزيع الجهود الأَمريكيَّة على جبهات أخرى، كالمسار السوري ـ الإِسرائيلي المتوقف[14].

كانت الثقة بأن الإِسرائيليين والفلسطينيين يستطيعون حقاً دفع المفاوضات قُدُماً في محلها. ففي أوائل أيار 1994، تم التوصل إِلىٰ اتِّفاق، مع إسهام أَمريكي بسيط، حول كيفية تنفيذ اتِّفاق أوسلو. وهذا ما دعي بـ «اتِّفاق القاهرة»، وهي تسمية تعكس دور مصر المساعِد، في هذه المرحلة من صنع السَّلام[15]. وترجع أهمية اتِّفاق القاهرة، إِلىٰ أنه كان بمثابة نقطة البدء، لفترة الخمس سنوات الانتقالية. وكان من المقرر أن تبدأ مباحثات الوضع النهائي في وقت لا يتجاوز أيار 1996، وأن يكون أيار 1999 هو النهاية المتوقعة للمرحلة الانتقالية[16]. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك، فقد فتح الاتِّفاق الجديد الباب، أمام عرفات للعودة إِلىٰ غزّة، مع كثيرين من رفاقه في م. ت. ف. ولسوف تحظى المنظّمة الآن، بفرصة الشروع ببناء مؤسسات الدولة المستقبلية، ببطء، ولكن بثقة، وهي الدولة التي طالما تحدّثت عنها. ولسوف يبدأ الإِسرائيليون بالاعتياد على وجود كيان فلسطيني صغير إِلىٰ جوارهم.

فيما شُرع بتنفيذ اتِّفاق القاهرة، كانت استراتيجيتا الإِسرائيليين والفلسطينيين متباعدتين بصورة حتمية، ولهذا، توجهوا معاً إِلىٰ الولايات

---

(14) يقول كريستوفر (في كتابه مجرى التاريخ، ص 80) إنه حاول في خطبة ألقيت في 20 أيلول/ سبتمبر، 1993، أن يعلم السوريين أن انخراط سورية قد لا يكون أولوية فورية».

(15) من أجل الاطلاع على النص انظر موقع بروكنغز على الإنترنيت (سبق ذكره).

(16) أحد عوامل الالتباس في اتِّفاق القاهرة أنه لم يتناول بصراحة ماذا يحدث عندما لا يتم التوصل إِلىٰ اتِّفاق حول الوضع النهائي في نهاية المرحلة الانتقالية، وهذا ما أصبح مسألة مستمرة في بداية 1999 عندما أكد الفلسطينيون أن من حقّهم إقامة دولتهم المستقلة بعد 4 أيار/ مايو 1999 في حين اعترضت الحكومة الإِسرائيلية قائلة إن مثل هذا العمل سيكون خرقاً للاتِّفاق ويبيح لإِسرائيل أن ترد بإلحاق أراض في الضفَّة الغربيَّة.

المتّحدة، طلباً للمساعدة. كان رابين يريد إبطاء الأمور، وأن يسمح لناخبيه أن يعتادوا على الحقائق الجديدة، وأن يركز على المسار السوري ـ الإِسرائيلي ذي الأهمية الاستراتيجية الكبيرة. ولم يكن مستعجلاً على تقديم مزيد من التنازلات في الضفَّة الغربيَّة، وأن يُفاجأ بشكل خاص، بمحاولة بعض الفلسطينيين المناوئين للسلام، بشنّ هجمات ضد إسرائيل من أراضٍ جرى أخلاؤها مؤخراً. والأكثر من ذلك، أن رابين كان يعرف أن بعض الإِسرائيليين قد يعترضون على تسليم أي جزء مما يعتقدون أنَّه «أرض إِسرائيل»، وأراد أن التأكّد من وضعه الداخلي، قبل مواجهة ذلك التحدي، وعلى أية حال، فقد كان رابين معروفاً بتحركه الحذر، ومن المؤكد أنه أراد امتحان عرفات قبل أن يقدِّم تنازلات أخرى.

كان رابين مهتماً، منذ وقت طويل، بإمكان التوصّل إِلىٰ اتِّفاق مع الأَسد، على الرغم من خيبة أمله من موقف الأَسد في آب/ أغسطس 1993. وكان بيريز، ومن حوله، من المتحمسين حقاً لعقد صفقة مع م. ت. ف، وكان رابين يجاريهم عن غير رغبة، إِلىٰ حد ما. فالجبهة السورية، ذات قيمة استراتيجية كبيرة قائمة، ولدى سورية جيش عامل ضخم، ولديه مدرعات وصواريخ وأَسلحة كيميائية. وليس هناك، أية دولة مجاورة لإِسرائيل، تشكِّل مثل هذا الخطر العسكري على إِسرائيل.

وكان رابين قد شرع يُسوِّغ عمليَّة السَّلام بأسباب استراتيجية، بالدرجة الأولى. فالاتِّفاق مع سورية، سيكون في صالح أمن إِسرائيل على نحو واضح. وكان منحى تفكيره على الشكل التالي: سيكون مصدر التهديد المحتمل لإِسرائيل في المستقبل، من جانب الثورة الإِسلامية، وقد تستخدم فيه الصواريخ والأسلحة النووية. ولا يحتمل أن يشكل جيران إِسرائيل المباشرين تهديداً كبيراً، مثل تهديد العراق أَو إيران. ومن أجل مواجهة مثل هذه التهديدات البعيدة ـ كما حدث في عام 1991 ـ سيكون من المهم أن تحظى

إِسرائيل بحلفاء إقليميين كمصر وتركيا والأردن، وربما حتى سورية. ففي مواجهة إِسرائيل مع العراق، قبل بضع سنوات، كانت سورية في النهاية حليفاً ضمنياً. والسلام مع سورية، لن يقلِّص التهديد المباشر الآتي من الشمال فحسب، ولكنه قد يفتح باب السَّلام مع لبنان، وتحقيق علاقات أفضل مع البلدان العربية في شمال أفريقيا والخليج العربي أيضاً. كان ذاك على الأقل منحى تفكير رابين، في تأييده لاستراتيجية بعيدة المدى، للتفاوض حول سلام شامل مع جيران إِسرائيل.

عرف رابين أن الأَسد زعيم جدي يمكن التعامل معه، وقد وافقه على ذلك الأَمريكيون. فاتِّفاق الجولان، كان موضع احترام دقيق، على مدى عشرين عاماً. ولكن الأَسد كان أيضاً حذراً، وصارماً، ومحدّد النظرة تماماً. ولم تكن لتحركه مناشدة للتاريخ، أَو رؤية شرق أَوسط جديد. كان موقفه واضحاً: فهو يصر على استعادة مرتفعات الجولان بكاملها، وعلى موقع متميّز في لبنان، وإزالة المستوطنات الإِسرائيلية من الجولان؛ وبالمقابل، لم يكن راغباً بالذهاب أبعد من إنهاء رسمي لحالة الحرب، يماثله بالسَّلام. أما رابين، بالمقابل، فكان يصر على طلبه في تحقيق ترتيبات أمنية بعيدة المدى، وعلى ضمانة بعدم العبث بمنابع نهر الأردن، وعلى جدول زمني مطول للتنفيذ، وعلى رموز محسوسة قدر الإِمكان للسلام، بما في ذلك بعض أشكال الدبلوماسيَّة العلنية، للمساعدة في إقناع الشعب الإِسرائيلي بأن السَّلام مع سورية أمر ممكن[17].

التقى كلينتون مع الأَسد في جينيف في 16 كانون الثاني/ يناير، 1994.

---

(17) يشير رابينوفيتش في كتابه «حافلة السلام» ص 121، إِلىٰ أن الموقف الأَمريكي في هذا الوقت كان مؤيداً لانسحاب إِسرائيلي كامل من الجولان في مقابل رؤية معدلة للرزمة السورية التي صورها رابين في آب/ أغسطس 1993. وقد شهد الفصل الأول من عام 1994 انشقاقاً أَمريكياً ـ إِسرائيلياً حول المسار السوري.

وخلال مؤتمر صحفي مشترك، كان الأَسد عازفاً عن الذهاب أبعد من الكلام الطنان عن «سلام الشجعان»، ولكن كلينتون سانده، وأكّد أنه فهم أن الأَسد يعني سلاماً كاملاً، مع علاقات طبيعية. ولقد وجهت الانتقادات إلىٰ كلينتون، لأنه وضع الكلمات في فم الأَسد، ولكن أولئك الذين يعرفون الأَسد، لم يساورهم أي شك، في أنه اتخذ القرار مبدئياً بالعمل مع الأَمريكيين، ليرى ما إذا كان بالإِمكان تحقيق صفقة بشروطه. واستطاع كلينتون في السر، أن يحصل من الأَسد على شيء من تغيير موقفه، بالنسبة لتوقيت تطبيع العلاقات[18]. وكانت استجابة رابين لهذه التطورات مشوبة بالحذر، ولكنَّها لم تكن سلبية بصورة مطلقة. وأشار إلىٰ أنَّه، في مرحلة معينة، سوف يُجري استفتاء وطنياً حول إعادة مرتفعات الجولان إلىٰ سورية. ورأى السوريون في هذا، شرطاً آخر غير مقبول، ولكنه كان بالنسبة للإِسرائيليين، إشارة على أن الانسحاب من الجولان قد يكون احتمالاً مستقبلياً حقاً.

كان اتِّفاق سوري ـ إِسرائيلي يقوم على تبادل الأرض مقابل السَّلام، أمراً مألوفاً بالنسبة للدبلوماسيين الأَمريكيين. فهو، من عدة وجوه، سيكون مشابهاً للصفقة التي تمّ التوصل إليها في عامي 1978 ـ 1979 بين السادات ورئيس الوزراء الإِسرائيلي مناحيم بيغن. ولما كان الأَسد ورابين لم يتوصلا بعد إلىٰ شروط المباحثات، فقد بدت الوساطة الأَمريكيَّة ضرورية. فالدور الأَمريكي سيكون حاسماً، بطريقة أَو بأخرى، في صياغة اتِّفاق مبادىء، وربما في إنجاز التفاصيل أيضاً. فقد برهن هنري كيسينجر وبيكر على إمكان التفاوض مع الأَسد، ولكن لم يدّعِ أي منهما أن ذلك بالأمر السهل. ولقد كان كريستوفر، مع هذا، مستعداً لتكَريس الكثير من وقت وطاقته، على مدى العام التالي، لتحقيق اتِّفاق بين هذين الخصمين.

في شهر آب/ أغسطس 1993، قام رابين بخطوة حاسمة ساعدت على

(18) مقابلة مع مسؤول سابق في البيت الأبيض، في 13 أيار/ مايو، 1999.

فتح باب المفاوضات، على الجبهة السورية، بإطلاق احتمال عودة الجولان. بغضّ النظر كم كان ذلك مشروطاً بحذر، بمطالب إسرائيلية أخرى. وبعد تأخر دام بضعة شهور، بات كريستوفر مستعداً، في ربيع 1994، لاستئناف المباحثات بين الأَسد ورابين. وخلال الفترة من 18 تموز/ يوليو وحتى 21 منه، 1994، قام كريستوفر بجولة مكوكية ما بين إسرائيل وسورية، ونجح في الوصول إلىٰ توضيح لمسألة الأَراضي، والتي تُعرف الآن بـ «مسألة 4 حزيران الفاصلة»، إشارة إلىٰ خط رسم حدود الهدنة قبل حرب الأيام الستة[19]. وكان هذا يعني، ترضية لمطلب سورية بالانسحاب الكامل. ولكن التوضيح لم يبيِّن مدى سرعة انسحاب القوات الإسرائيلية من الجولان، وما هي الترتيبات الأَمنية التي ستتخذ ومراحل الوصول إلىٰ السَّلام والتي ستترافق مع الانسحاب الإسرائيلي. ولكن السوريين اعترفوا بأهميّة رسالة رابين، واستعادت المفاوضات نشاطها.

وقام كريستوفر بزيارة إلىٰ دمشق، لمقابلة الأَسد ثانية في شهري آب/ أغسطس وتشرين الأول/ أكتوبر. وفي 27 تشرين الأول/ أكتوبر وصل كلينتون، الذي كان قد جاء إلىٰ الشرق الأَوسط ليرعى توقيع المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية في اليوم السابق، إلىٰ دمشق لمقابلة الأَسد. ولم يكن اللقاء ناجحاً، ذلك أن كلينتون شعر أن الأَسد قد أخلف وعداً بإدانة الإرهاب علانية. ومع هذا، فإن كلينتون، عندما كان رابين في زيارة إلىٰ واشنطن، بعد ذلك بشهر،

---

(19) Itamar Rabinovich «Waging Peace: Israel and The Arabs at the End of the Century (New York: Farrar Straus and Giroux, 1991) p. 64:

في 19 تموز/ يوليو (1994) تم إيجاد صيغة لرسم خطوط 4 حزيران/ يونيو وفقاً للاقتراح الشرطي الافتراضي الأصلي الذي طرح في آب/ أغسطس 1993 يمكن الاطلاع على أدق تحليل لخط 4 حزيران/ يونيو 1967 في كتاب فريدريك س. هوف «خطة المعركة، حدود السَّلام؟ خط 3 حزيران/ يونيو 1967» (واشنطن د. سي) (1999-Middle East Insight) ويشكل خط الرابع من حزيران/ يونيو معضلات بالنسبة للإسرائيليين لأنه يلامس بحيرة طبريا في الطرف الشمالي الشرقي ويمكن بالتالي أن يبدو وكأنه يمنح السوريين حقوق المشاطئة في المياه.

من أجل إجراء مزيد من المباحثات، أعلم ضيفه أنه سيحاول إقناع الكونغرس بتأييد وجود قوات أَمريكيَّة لحفظ السَّلام في الجولان، إذا كان ذلك ضرورياً لأمن سلام إِسرائيلي ـ سوري[20]. وكان ذلك مؤشراً قوياً على أن المباحثات قد تركّزت على قضايا أمنية حاسمة. وفي غضون أسابيع، عاد كريستوفر إِلىٰ دمشق، وفي نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر، بدأت المفاوضات النظامية بين وفدين: إِسرائيلي وسوري في واشنطن. وكانت جميع المظاهر تشير إِلىٰ أن ثمة صفقة إِسرائيلية ـ سورية يجري إعدادها. ولكن البحث في التفاصيل، كان شاقاً إِلىٰ حد الإرهاق.

## السَّلام الإِسرائيلي ـ الأردني

شرع كل من إِسرائيل والأردن، بعد توقيع اتِّفاق أوسلو مباشرة، بإعداد اتِّفاق تمهيدي يصلح إطاراً لمفاوضات سلام. فعلى مدى الشهور السبعة التالية، التقى دبلوماسيون من كلا الجانبين، بمساعدة من الأَمريكيين أحياناً، من أجل التوصّل إِلىٰ نص لمعاهدة سلام. وفي 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1994، تم توقيع معاهدة السَّلام، بوجود كلينتون. وكان بوسع المرء أن يشعر، في أعقاب ذلك مباشرة، بأن درجة العلاقة بين البلدين، ستكون أدفأ من علاقة إِسرائيل المحتملة مع أي من جيرانها الآخرين. وهناك سببان لذلك: أولهما، أن الملك حسين ورابين كانا قد اجتمعا سراً، طوال سنوات، وتوصلا إِلىٰ درجة عالية من التقدير المتبادل[21]. والثاني، أن الملك حسين كان قد أسقط ادعاء الأردن بالضفَّة الغربيَّة والقدس، وبالتالي، فإن المسائل المتعلقة بالأَراضي بين إِسرائيل والأردن لم تعد ذات شأن. وكان المفاوضون، بالتأكيد، ما يزالون بحاجة إِلىٰ

---

(20) يقول رابينوفيتش في كتابه «حافة السلام» ص 165 ـ 167 إن ليكود حشد أنصاره بقوة داخل الكونغرس الأَمريكي لمعارضة فكرة القوات الأَمريكيَّة في الجولان.

(21) انظر في شاليم: The Iron Wall: Israel and the arab World since 1948 (New York ww Norton 1999) وخاصة الفصل 13.

حل عدد من المسائل الصعبة، ولكن المشكلة الرئيسية تمثَّلت في إيجاد محيط سياسي، بحيث يستطيع الملك حسين توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، دون أن يُتهم بالخيانة، من قِبل العرب الآخرين. وكانت حقيقة أن م. ت. ف قد دفعت اتِّفاقيتين من قبل، وأن الأَسد كان منغمساً في مفاوضات مع إسرائيل بنشاط، وأن عراق صدَّام حسين ما يزال يلعق جراحه التي أُثخن بها في حرب الخليج عام 1991، تعني أنه ما كانت لترتفع إلاَّ أصوات قليلة في العالم العربي تعارض السَّلام الجديد. ولقد أكّدت المعاهدة، إلىٰ حد كبير، ما كان يعرفه الكثيرون من قبل ـ وهو أن حالة سلام فعلي، كانت قائمة بين إسرائيل والأردن، منذ زمن بعيد. وأضحى من الممكن الآن، بالنسبة لمواطني البلدين، الانتقال بسهولة، ذهاباً وإياباً، الأمر الذي أدَّى إلىٰ تدفق السواح الإسرائيليين، وإلىٰ شيء من رد الفعل السلبي من جانب الأردنيين، الذين ما يزالون يشعرون بالمرارة تجاه إسرائيل. أما الملك، فقد بدا في طليعة شعبه، في استعداده لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع إسرائيل.

وجد بعضهم في السَّلام الإسرائيلي ـ الأردني نموذجاً لكيفية التفاوض وحلّ النِّزاع[22]. فالدور الأَمريكي كان متواضعاً، والطرفان تعامل أحدهما مع الآخر باستقامة وبصورة مباشرة، وقدما تنازلات متبادلة، وأوجدا مصالح مشتركة. وإذا كان ثمة شيء يمكن تعلمه هنا ذو صلة أوسع، فليس من المحتمل أن يكون الجبهتان السورية والفلسطينية حيث المسائل أكثر تعقيداً، وحيث فقدان الثقة ما يزال واضحاً. وخلافاً لذلك، كان من الممكن للجبهة اللبنانية أن تتخذ منحى مشابهاً. ولكن مصير اتِّفاقية عام 1983، التي أُجهضت في غضون سنة من توقيعها، أظهر أن أية صفقة ثنائية لا يمكن أن تصمد أمام

---

(22) Laura Zittrain Eisenberg and Neil Caplan. Negotiating Arab Israeli Peace: Patterns, Problems, Possibilities (Indiana University Press, 1998 pp. 90-10) انظر المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية كنموذج يستحق المحاكاة.

معارضة سورية، ولكن، إذا استطاعت سورية التوصل إِلىٰ سلام، فإن معاهدة إِسرائيلية ـ لبنانية لن تتأخّر. فكما هو الحال بين إِسرائيل والأردن، فإن غياب الخلافات الأساسية حول الشرعية والأَراضي، سيجعل المفاوضات سهلة نسبياً.

## نحو أوسلو 2

بدأت الاستراتيجية التفاوضية الإِسرائيلية، وامتداداً، الاستراتيجية التفاوضية الأَمريكيَّة، تجسد اعتبارات سياسية واضحة خلال عام 1995. فقد كان على كل من رابين وكلينتون، أن يواجهوا الانتخابات ثانية في 1996. ومن المفيد سياسياً أن يُظهرا أن عمليَّة السَّلام حية ومستمرة. ولا بد من بذل جهد كبير في عام 1995. ولكن على أية جبهة: الفلسطينية أم السورية؟ إذا لم تتحرّك المفاوضات بسرعة كافية، فهل سيكون هناك ما يُغري بتجميد الأمور حتى يجدد رابين ولايته؟.

كان الإِسرائيليون أنفسهم منقسمين على نحو غريب، إزاء ما إذا كانت خطوة أخرى مع الفلسطينيين، أَو اتِّفاقية مع سورية ستكون أفضل. وكان كثيرون داخل حزب العمل ميّالين إِلىٰ التفاوض مع عرفات، لأنهم كانوا يعتقدون حقاً، أن إِسرائيل باتت تحتاج إِلىٰ أن تحرّر نفسها من إِدارة شؤون الفلسطينيين اليومية في الضفَّة الغربيَّة. وكان كثير ممن عارضوا انسحابات جديدة في الضفَّة الغربيَّة، هم من اليمين، أَو من المؤيدين المتدينين الذين يساندون ليكود في جميع الأحوال. وعلى خلاف ذلك، كان الجولان ذا أهمية استراتيجية، ومعظم المستوطنين هناك هم من مؤيدي حزب العمل. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك، لا يزال الأَسد يحجم عن أية رغبة في التعامل مباشرة مع إِسرائيل. واستُبعدت أية محاولات لترتيب لقاء مباشر بين الأَسد ورابين. وكان من الواضح أن رابين أراد أن تستمر عمليَّة السَّلام، ولكنه لم يكن راغباً بأن يواجه الانتخابات وقد قدم تنازلات كبيرة في كلٍ من الضفَّة الغربيَّة والجولان. فكما

حدث في آب/ أغسطس 1993، كان لا بد لإحدى الجبهتين أن تحوز الأولوية.

وفيما كان الدبلوماسيون الأَمريكيون يأملون أن يشهدوا تقدماً على كلتا الجبهتين، فقد بدا أنَّهم وافقوا على وجود حاجة أكثر إلحاحاً لمزيد من الانسحابات في الضفَّة الغربيَّة. فالجولان، في النهاية، كان مستقراً، وهو ما لا ينطبق على العلاقة المضطربة بين إِسرائيل و«المنظّمة». والحق، أن الافتقار إلىٰ الشعور بالإلحاح فيما يتعلَّق بالمفاوضات حول الجولان، كان يشكّل معضلة على الدوام منذ 1974.

كانت الحقيقة التالية من القضايا التي ينبغي التصدي لها بين إِسرائيل و«المنظّمة»، ذات طابع سياسي ومرتبط بالأَراضي. وكانت إِسرائيل مستعدّة للانسحاب من مدن الضفَّة الغربيَّة الكبيرة ـ مثل نابلس والخليل ورام الله وبيت لحم وجنين وغيرها ـ مما سيوسع سلطة م. ت. ف لتشمل معظم سكان الضفَّة الغربيَّة، دون التعامل مع مسألة المستوطنين الإِسرائيليين الحسَّاسة، الذين بلغ عددهم الآن ما يقارب 150 ألف مستوطن، دون أن يشمل هذا الرقم القاطنين في القدس الشرقية. وما أن يصبح الإِسرائيليون خارج المدن، حتى يصبح بالإِمكان إجراء انتخابات «السلطة الفلسطينية»، التي ستساعد على توفير الشرعية لعرفات، والتي يحتاجها لمتابعة عمليَّة التفاوض. ثم يتعهّد عرفات بشطب العبارات الواردة في الميثاق الوطني لـ م. ت. ف التي تدعو إلىٰ تدمير إِسرائيل، وهي خطوة ذات أهمية رمزية في أعين الكثير من الإِسرائيليين. وإذا ما جرى كل شيء على ما يرام، فسيكون بوسع رابين، عندئذٍ، أن يدخل الانتخابات في منتصف 1996، بسجل حافل من المفاوضات مع الفلسطينيين وراءه.

وجد رابين والأَمريكيون فائدة في المحافظة على مساري التفاوض الفلسطيني والسوري معاً، لبعض الوقت. فالأَسد، في النهاية، قد يبدي بعض

التساهل إذا ما رأى أن التحرك يجري على الجبهة الفلسطينية، وعرفات قد لا يرغب برؤية سورية تذهب أولاً. وكان يعتقد أن أياً من الأطراف لا يرغب بأن يكون في آخر القافلة. وخلال فترة طويلة من القسم الأول من عام 1995، كان كل من الأَسد وعرفات مُجاملاً، وبدا أنه يمكن إحراز التقدم على كلا الصعيدين.

ففي آذار/ مارس، على سبيل المثال، التقى كريستوفر، ثانية، بالأَسد، وسرعان ما أفادت الصحف أن سورية قد وافقت على إقامة نوع من العلاقات الدبلوماسيَّة مع إِسرائيل، قبل الانسحاب الإِسرائيلي الكامل من الجولان[23]. وفي أيار/ مايو، أفاد مسؤولون أَمريكيون بأن سورية قد تخلّت عن مطلبها، المتعلّق بأن تكون المنطقتان السورية والإِسرائيلية المنزوعتا السلاح، متساويتين في المساحة. وبعد ذلك بوقت قصير، أكّد مسؤولون إِسرائيليون أن الجولان يُعتبر أرضاً سورية[24]. ولكن أياً من الطرفين لم يكن مستعداً للسير سريعاً نحو الاتِّفاق، ولم تفعل واشنطن شيئاً لكسر الجمود.

وفي بداية تموز/ يوليو، بدا كما لو أن المسار الفلسطيني يتقدَّم بسرعة. فقد تحدث بيريز وعرفات عن موعد 25 تموز كتاريخ محدد لتوقيع اتِّفاق. ثم في 24 تموز فجَّر انتحاري قنبلة في تل أبيب، أسفرت عن مقتل خمسة إِسرائيليين. وأعلنت «حماس»، الجماعة الفلسطينية الإِسلامية الثورية، مسؤوليتها عن الهجوم. وردَّت إِسرائيل على ذلك، بتعليق المفاوضات وإغلاق حدودها، وهو إجراء سوف يتكرر في المستقبل، مُذكراً بأن أية خطوة إِلىٰ الأمام في صنع السَّلام، سوف تُجابه بمعارضة.

---

(23) نيويورك تايمز، عدد 1 نيسان/ أبريل، 1995.

(24) نيويورك تايمز، عدد 25 أيار/ مايو و29 أيار/ مايو 1995. وزعمت صحيفة فاينانشيال تايمز (لندن) عدد 4 تموز/ يوليو، 1995 أن سورية قبلت بمناطق منزوعة السلاح تتراوح نسبتها من ستة إِلىٰ عشرة.

وعلى مدى الشهور التالية، استطاعت إسرائيل و«المنظّمة» أن يتوصلا إلىٰ وضع تفاصيل اتِّفاقية معقَّدة، أطلق عليها «أوسلو 2». وقُسمت أَراضي الضفَّة الغربيَّة إلىٰ ثلاث مناطق. وسيكون حوالي 3٪ من الأَراضي، بما في ذلك المدن الكبيرة، تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة. وثمة مساحة تُقدَّر بـ 24٪، معظمها محيطة بالمدن وتتضمن عدة قرى، ستكون تحت السيطرة الفلسطينية المدنية، ولكن، ستظل إسرائيل هي المشرفة على شؤون الأَمن، والقسم الثالث والأخير، ويشمل معظم ما تبقَّى من الأَراضي، بما في ذلك المستوطنات الإسرائيلية، فيبقى تحت السيطرة الإسرائيلية الحصرية. ولسوف تنسحب إسرائيل في غضون ثلاثة أشهر، باستثناء الخليل، حيث أثار المستوطنون الإسرائيليون في الجوار، مشاكل خاصة. كما ستجري ثلاثة انسحابات أخرى غير محددة، خلال السنوات القادمة قبل اتِّفاق الوضع النهائي. وستجري انتخابات السلطة الفلسطينية، وهي تشريعية الطابع، وانتخاب الرئيس الفلسطيني في كانون الثاني/ يناير 1996. ولا تشمل ولاية السلطة الفلسطينية القدس الشرقية، ولكن الفلسطينيين القاطنين هناك، سيكون من حقّهم التصويت في إطار صيغة معقّدة. وأخيراً، سوف تطلق إسرائيل سراح المسجونين الفلسطينيين. وفي الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1995، وقَّع رابين وعرفات الاتِّفاق في واشنطن، بحضور كلينتون، والرئيس المصري حسني مبارك، والملك حسين[25].

بهذا الاتِّفاق، أنهى رابين نشاطه قبل الانتخابات؛ إذ لن يكون ثمة تحرك آخر على صعيد الجبهة السورية، إلاّ بعد الانتخابات. أما الأَسد، الذي لم يكن أبداً في عجلة من أمره، فقد بدا راضياً بهذا الإجراء، بصمت. وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر، شرعت القوات الإسرائيلية بالانسحاب من المدن، في الضفَّة

---

(25) للاطلاع على نص اتفاق أوسلو 2 ارجع إلىٰ موقع بروكنغز على الإنترنيت والذي سبقت الإشارة إليه.

الغربيَّة. وعند نهاية ذلك الشهر، قام عملاء إسرائيليون بقتل زعيم من منظمة «الجهاد» الإسلامية، وبعد ذلك ببضعة أيام، انفجرت قنبلة، وجرحت عدداً من الإسرائيليين. في هذا الجو المتوتر، حضر رابين وبيريز اجتماعاً حاشداً من أجل السَّلام في تل أبيب. وشارك الرجل الصارم، رابين، الجمهور في إنشاد أغنية للسلام. وفيما كان يغادر المسرح متجهاً إلىٰ سيارته، قام المتدين الإسرائيلي المتطرف، إيغال عمير، الذي كان يعارض مسيرة السَّلام، بإطلاق النار على رابين من الخلف. وسلم رئيس الوزراء الإسرائيلي الروح، بعد دقائق، تاركاً البلاد في ذهول الصدمة، من جراء حادث العنف غير المتوقع هذا، وكذلك عمليَّة السَّلام، بدون واحد من أكثر رجالها حسماً.

## بعد رابين

كان شمعون بيريز، خليفة رابين، ملتزماً بالسَّلام كشأن أي ملتزم به في الحياة السياسية في إسرائيل. وكان قد شغل منصب رئيس الوزراء في منتصف الثمانينات، ولديه رصيد كبير من الخبرة، ولكنه لم يقد حزبه أبداً نحو النصر في الانتخابات. ومع هذا، فإن الأجواء التي أعقبت اغتيال رابين، وإدانة اليمين السياسي الإسرائيلي، على نطاق واسع لخلقِهِ أجواء أدَّت إلىٰ العنف، قد جعلت القليل يشك بنجاح بيريز في الانتخابات. وفي غضون تلك الفترة، كان تنفيذ الاتِّفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني جارياً.

من أجل تمهيد الطريق أمام مباحثات الوضع النهائي الختامية، المقرّر لها أن تبدأ في أيار/ مايو 1996، عيّن بيريز أحد مساعديه، يوسي بيلين ليقابل نائب عرفات، محمود عباس (أبو مازن). والتقى الرجلان سراً، واستكشفا في مخطط تمهيدي شكل اتِّفاق نهائي. ولم تكن لقاءاتهما مفاوضات رسمية، ولذا، لا ينبغي المبالغة في أهمية ما أنجزاه. ومع هذا، فإن مباحثاتهما قد ذهبت أبعد من أية مباحثات أخرى ذات طابع رسمي، في حسم أشد الخلافات صعوبة بين الجانبين. ولو تحقَّق السَّلام، عندما كان بيريز رئيساً للوزراء

وعرفات رئيساً لـ م. ت. ف، لكان اتفاقهما شبيهاً بما توصّل إليه الرجلان.

ووفقاً للرواية الموجزة للبيان نفسه، كان على إسرائيل أن تعترف بدولة فلسطينية منزوعة السلاح، مع كافة امتيازات السيادة. ولسوف تُلحِق إسرائيل، جزءاً من الضفَّة الغربيَّة على طول خطوط 1967، وبهذا تضم الكثير من المستوطنات، والغالبية الغالبة من المستوطنين الإسرائيليين (الذين يقارب عددهم مائة ألف مستوطن من أصل 140 ألفاً) تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة؛ وستصبح هذه المستوطنات إسرائيلية بالكامل، شأنها شأن تل أبيب وبئر السبع. وسيتم الإلحاق في إطار تبادل للأَراضي، بحيث يتم تعريض خصر إسرائيل الرفيع، ويتوسع الفلسطينيون بالمقابل، بأراضٍ على طول قطاع غزّة. أما المستوطنون الإسرائيليون، الذين لن يُلحقوا بإسرائيل، فسيكون لهم الخيار ما بين التعويض، أَو العيش في الدولة الفلسطينية، مع ترتيبات أمنية خاصة بهم. وبالنسبة للاجئين، فلن يعود منهم أحد إلىٰ أرض إسرائيل، ولكن، لن يكون هناك قيود على الهجرة إلىٰ الدولة الفلسطينية.

وكانت القدس من أشد المسائل تعقيداً. وعند هذه النقطة، توصل بيلين وأبو مازن إلىٰ تفاهم مؤقت يتضمن التالي: يعترف الفلسطينيون بالقدس الغربية أرضاً إسرائيلية مستقلة، وعاصمة لإسرائيل؛ وهذا من شأنه، أن يؤدي إلىٰ اعتراف العالم بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل. وبالنسبة للفلسطينيين، فإن منطقة «القدس» الجغرافية، هي في واقع الأمر، أكبر من الحدود البلدية للقدس الإسرائيلية. ولهذا، فإن إسرائيل سوف تعترف بـ «القدس» عاصمة فلسطينية، أي ما سيشمل فعلياً منطقة مثل أبو ديس، التي تُعتبر الآن ضاحية من ضواحي القدس. أما القدس الشرقية، فسوف تعتبر من قبل كلا الجانبين، أرضاً متنازعاً عليها، وتبقى على وضعها الراهن إلىٰ زمن غير محدد، وستظل إسرائيل تمارس هناك، سيادة فعلية دون الاعتراف بذلك. وسيتمتع الفلسطينيون بوضع متميز في الحرم الشريف (جبل المعبد)، وهو ما يعكس أساساً الوضع الراهن، حيث

تتحكم السلطات الإسلامية بهذا الموقع. ولسوف تقسم مدينة القدس نفسها إلىٰ أقسام إدارية (مثل قسم عربي، وقسم لليهود الإسرائيليين المتطرفين دينياً، وقسم إسرائيلي علماني) تتمتّع باستقلال ذاتي واسع تحت «سقف بلدية». ويستطيع القاطنون العرب، ضمن إسرائيل، أن يكونوا مواطنين تابعين للدولة الفلسطينية[26].

## تحوّل

لم يكن بيريز، فيما يبدو، مطلعاً على مقدار التقدم الذي تم إحرازه على صعيد المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية، وقد حاول، فور تسلمه السلطة، أن يستأنف تلك المباحثات[27]. وفي رحلة إلىٰ واشنطن في شهر كانون الأول/ ديسمبر، ناشد بيريز الرئيس الأَسد استئناف المفاوضات. وبعد بضعة أيام، التقى كريستوفر، ثانية، بالأَسد في دمشق، واستطاع أن يعلن أن المفاوضين السوريين والإسرائيليين سوف يلتقون في نهاية الشهر في واشنطن. وفي 27 كانون الأول/ ديسمبر التقى أوري سافير، الذي شارك في مفاوضات «اتّفاق أوسلو»، بالسفير السوري وليد المعلم في وادي بلانتيشن خارج واشنطن. وعالجت هذه المباحثات الصعبة، التي شارك فيها الأَمريكيون عن قرب، قضايا أمنية، وبدا أنها حقّقت بعض التقدّم.

وفي شهر كانون الثاني/ يناير، أجرى الفلسطينيون انتخاباتهم، وفاز عرفات ومؤيدوه من «فتح» بسهولة في انتخابات نزيهة، جرت تحت مراقبة

---

(26) From Yossi Beilin. «The Past, Present and Future of the Oslo process View from the Labor Party» special Policy forum report to the Washington Institute for Near East Policy, Peace watch,» No. 112 (Dec. 11, 1996, p. 2. The draft of the Beilin-Abu Mazin agreement for the negotiation that took place at Camp David in July 2000.

يمكن الاطلاع على النص الكامل في موقع بروكنغز الذي سبق ذكره.

(27) Savir, The Process, pp. 266-283.

دقيقة. وبعدها بوقت قصير، صوّتت السلطة الفلسطينية على حذف تلك العبارات الواردة في «الميثاق»، التي ترفض حق إسرائيل في الوجود. وبدا كل شيء يسير على ما يرام، ما عدا التهديدات التي كانت لا تزال ترد على لسان المتطرفين. وأمر بيريز، الذي كان يأمل، في أن يبدو صارماً مثل رابين، باغتيال يحيـى العياش، وهو متطرّف من حماس، عُرف عنه أنّه كان «صانع القنابل».

في شباط/ فبراير وبداية آذار/ مارس 1996، ضربت «حماس» ثانية، وسبَّبت خسائر فادحة. ففي القدس وتل أبيب، فجر انتحاريون متفجراتهم في حافلات وأماكن عامّة. وعندما صمتت أخيراً أصوات المتفجرات، كان عدد القتلى الإسرائيليين قد وصل إلىٰ ما يزيد على خمسين قتيلاً، بعضهم في قلب تل أبيب في «مركز ديزينغوف». وكان تأثير ذلك على الرأي العام مأساوياً، وكان بيريز عاجزاً عن طمأنة الإسرائيليين العاديين، حتى عندما أمر بهجوم واسع النطاق في لبنان، في محاولة لضرب أعداء إسرائيل. وقتلت قواته العسكرية، عن طريق الخطأ، ما يزيد على مائة مدني لبناني من الأبرياء الذين لجأوا إلىٰ حماية معسكر تابع للأمم المتَّحدة. وقد رُوِّع كثير من الناخبين من عرب إسرائيل، وعبَّروا عن غضبهم عن طريق رفض التصويت لبيريز عندما جرت الانتخابات في أيار/ مايو.

أدَّت أحداث شباط/ فبراير وآذار/ مارس إلىٰ توقف المحادثات السورية ـ الإسرائيلية، كما بدا السَّلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني معرضاً للخطر. ولم يعد بوسع بيريز، مرشح السَّلام، أن يزعم أنه سيحقِّق نصراً سهلاً على منافسه من ليكود، بينيامين نيتانياهو، الذي قدم نفسه على أنه «السيد أمن». وكانت انتخابات 1996 الإسرائيلية، أول انتخابات تُجرى وفقاً لقواعد جديدة تسمح للناخبين الإسرائيليين باختيار رئيس الوزراء المقبل، مباشرة. وعندما أُعلنت الأصوات، تبين أن نيتانياهو قد فاز بنسبة تقل عن نصف في المائة، وأن حزبه قد فاز بالفعل بمقاعد أقل، في مجلس «الكنيست»، من حزب العمل. وأبدى

بعض المراقبين شكوكهم في استمرار عمليَّة السَّلام لفترة من الوقت، ربما قد تكون غير محددة.

## هل كان بوسع كلينتون أن يفعل ما هو أكثر؟

تعتبر الفترة الممتدة من 1992 ـ 1996 فترة ملتفة للنظر، من حيث إحراز التقدم ـ فقد تحقق خلالها اتِّفاق أوسلو 1، وأوسلو 2، والسَّلام بين الأردن وإسرائيل، وتقدم على صعيد المسار السوري ـ ومن حيث الدور المتواضع نسبياً، الذي قامت به الولايات المتّحدة في دفع الأطراف المعنية إِلىٰ توقيع اتِّفاقيات(28). ولم يكن هذا بسبب عدم اهتمام كلينتون وكريستوفر وروس بهذه المهمة، إذ هم، على العكس من ذلك، قاموا بإجراء مباحثات، وسافروا وحضوا الفرقاء وشجعوهم. وقاموا بالدور الذي اعتقدوا أنَّه الأكثر ملائمة، وهو دور مُسهل الأمور. وكانوا مستعدين لدعم السَّلام بالمساعدات، بل إنهم ألمحوا إِلىٰ احتمال إرسال قوات أَمريكيَّة إِلىٰ الجولان، كجزء من قوةٍ لحفظ السَّلام. وكانت جميع هذه الجهود موضع ترحيب من جانب الأطراف المتفاوضة، ولم يظهر خلال تلك الفترة إِلاَّ القليل من الانتقاد العلني للدور الأَمريكي. وكانت م. ت. ف تأمل دوماً بما هو أكثر، من جانب الولايات المتّحدة، ولكنّها لم تكن تتوقع فعلاً أن تنافس إِسرائيل بالحصول على الدعم الأَمريكي، وهكذا، فقد حاول عرفات بناء علاقة عمل طيبة مع كلينتون، آملاً أن يضطلع الأَمريكيون بدورهم في مفاوضات الوضع النهائي.

لو أن رابين بقي حياً ليرى سير استراتيجيته حتى النهاية، لكان نهج

---

(28) يصف رابينوفيتش في كتابه «حافة السَّلام»، ص 259 الدور الأَمريكي على الوجه التالي: «احتلت عملية السَّلام في الشرق الأَوسط واحداً من أهم المواقع في السياسة الخارجيَّة لإِدارة بيل كلينتون الأولى حيث «تحقق نجاح مهم بالعودة إِلىٰ استثمار ضئيل نسبياً ومخاطر محدودة» (تأكيد مضاف).

كلينتون في أن يدع إسرائيل تخطو نحو المفاوضات، ذا معنى واضح. ولكن الوقت عامل جوهري في الشرق الأَوسط، والولايات المتّحدة لم تفعل إلاَّ القليل لإضفاء إحساسها الخاص بالإلحاح. فعلى المسار السوري بشكل خاص، كانت غير قادرة على إتمام صفقة بدت جاهزة للإنجاز. ومن الصعب أن نقرر لماذا حدث ذلك على وجه الدقة، ولكن المرء لا يشاهد إلاَّ إشارة ضئيلة، إلىٰ جهد أَمريكي لإقناع كل من الأَسد ورابين بأن يضعا، جانباً، حذرهما الطبيعي، وأن يتقدما نحو عقد اتِّفاق. إذ لم يجر شيء يُذكر في ولاية كلينتون الأولى، بالمقارنة مع رحلات كيسينجر المكوكية، أَو كامب ديڤيد، أَو إعداد بيكر لمؤتمر مدريد. لا أحد يستطيع القول إن مثل هذه التاكتيكات لا بد أن ينجح، ولكن المذهل أنّها لم تُجرب، وخاصة في ظل الدور التاريخي الذي قامت به الولايات المتّحدة، والزخَم الذي أوجدته في مباحثات السَّلام عام 1993.

لم يسمح كلينتون لنفسه بمجابهة رابين، في أي وقت من الأوقات، حتى ولو كانت هذه المجابهة غير علنية بالتأكيد. فقبل أوسلو، لم تجر إدارة كلينتون اتصالات مع م. ت. ف، خشية أن يؤدي ذلك إلىٰ استبعاد الفلسطينيين الأكثر اعتدالاً. أما رابين وبيريز، فقد كانا بالطبع، يريان الأشياء كما هي، وتقدما نحو عقد صفقة مع عرفات. ولم يحذُ كلينتون سريعاً حذوهما إلاَّ بعد توقيع أوسلو. وحتى ذلك الحين ظل كلينتون متمسكاً بسياسة عدم تأييد الولايات المتّحدة لقيام دولة فلسطينية. فإذا ما اتفق الطرفان على مثل هذه النتيجة، فإن الولايات المتّحدة لن تعترض على ذلك بالطبع. وبذا، بدا الأمر وكأن كلينتون لا رأي خاصاً له، أَو كأن الولايات المتّحدة ليست لها مصلحة قومية مستقلة راهنة في عمليَّة السَّلام. ولو أن كلينتون تحدَّث، على نحو إيجابي عن دولة فلسطينية ديمقراطية كنتيجة ممكنة، لعزّز موقف الفلسطينيين المعتدلين، الذين لم يكن

لديهم الكثير كي يظهروه أمام شعب الضفَّة الغربيَّة وغزّة، ولسهَّل الوصول إلىٰ الموافقة الإسرائيلية على النتيجة، التي اعترف كل من رابين وبيريز أنَّها حتميَّة[29].

لعل من الممكن تفهّم عزوف كلينتون عن اتخاذ أية خطوات، قد تبدو وكأنَّها تزعزع موقف رابين، وهذا ما يتفق مع وجهات نظر كل من روس وانديك، وما يلائم الوضع الداخلي لسياسة واشنطن، حيث يتحفز الكونغرس، الذي بات الآن تحت سيطرة الجمهوريين، للانقضاض على كلينتون عند أية جولة لا يكون فيها مؤيداً لإسرائيل على نحو مُرضٍ[30]. وحتى عام 1996، لم يكن هناك سبب ملموس للاعتقاد بأن كلينتون وفريقه قد ضلوا جادة الصواب. إذ ماذا يسعهم فعلُه مع رئيس للوزراء مثل نيتانياهو؟ هل كان بوسع كلينتون وفريقه ابتكار استراتيجية لإبقاء مسيرة السَّلام مستمرة، بوجود رئيس وزراء إسرائيلي متعنّت؟ هل يستمرون في تجنّب ممارسة أي نوع من الضغط؟ أم أنهم سيرون مصلحة استراتيجية في المحافظة على مكتسبات السنوات الماضية، ويطرحون مزيجاً من الحوافز لإقناع القيادة الإسرائيلية الجديدة، بأن المفاوضات القائمة على مبدأ «الأرض مقابل السَّلام» هي في مصلحة إسرائيل الوطنية؟ لا شيء في ولاية كلينتون الأولى يعطي سبباً لتوقع تبدل مهم في الاستراتيجية، ولكن الوضع على الأرض سرعان ما تبدّل بطُرق جوهريَّة.

(29) William B. Quandt «The Urge for Democracy», Foreign Affairs vol. 73 (July/ August 1994) pp. 207.

(30) في عام 1994 حقق الجمهوريون نتيجة جيدة في انتخابات الكونغرس وخاصة في مجس النواب. وتسلم نيوت غينفرتش من ولاية جورجيا رئاسة المجلس. كان محافظاً متشدداً ونصيراً قوياً لإسرائيل.

# الفصل 12

# الجزء الأخير من ولاية كلينتون: خلافات، وتردّد، وخيبة أمل

لا بد أن خبر انتخاب بنيامين نيتانياهو، في أيار/ مايو 1996، رئيساً لوزراء إسرائيل، كان أشبه شيء بالصدمة بالنسبة إلىٰ الرئيس بيل كلينتون ومستشاريه المقرَّبين في السياسة الخارجيَّة. فهم قد أوجدوا علاقات وثيقة مع إسحاق رابين، وبالتالي مع شمعون بيريز، وشجعوا سياستهما في إقامة سلام عربي - إسرائيلي، يستند بقوة، إلىٰ افتراض أن إسرائيل سوف تنسحب في النهاية من معظم الأَراضي التي احتلتها عام 1967، عندما تضمن السَّلام والأَمن من جانب جيرانها. أما الآن، ومع عودة حكومة ليكودية إلىٰ السلطة، فقد بات على كلينتون أن يستكشف كيفية التعامل مع حكومة إسرائيلية تشك في العرب، وغير راغبة في التخلي عن الأَراضي تحت أية ظروف، ومتشدِّدة حيال أي إملاء من جانب الولايات المتّحدة.

كان كلينتون، الذي استثمر جانباً كبيراً من وقته في صنع سلام عربي - إسرائيلي، متجنباً الكثير من الجدل حول قَصر دوره على تسهيل الأمور، يستطيع، نظرياً، أن يتابع النهج ذاته، على أمل أن يتحوّل نيتانياهو إلىٰ براغماتي. كما كان يستطيع، كخيار آخر، أن يتخلّى عن المبادرات الدبلوماسيَّة في الشرق الأَوسط لفترة محدودة، مُجبراً الفرقاء على القبول بنتائج مشاركة أَمريكيَّة أقل، لعلهم، في الوقت المناسب، يدعون الولايات المتّحدة إلىٰ العودة مما سيعطي كلينتون مزيداً من النفوذ. أَو قد يقرر كلينتون، أن للولايات

المتّحدة مصلحة كبيرة في إنهاء النِّزاع لأسباب تخصها، ويمكن أن تحاول الضغط على كلا الطرفين ومداهنتهما ـ وخاصة الجانب الأقوى وهو الإِسرائيليون ـ لتقديم التنازلات الضرورية من أجل السَّلام. وهذه الاستراتيجية الأخيرة، ستكون مُكلفة بشكل واضح، على صعيد السياسة الداخلية، وعلى كلينتون أن يُفكر في إعادة انتخابه، حتى قبل مجرد التفكير في هذا النهج.

## إحياء أوسلو

دخل نيتانياهو حملته الانتخابية بصفة «السيد أمن» مُدعياً أن اتِّفاقيتي أوسلو كانتا خطراً على إسرائيل، وأن ياسر عرفات ما هو إلاَّ إرهابي، وأن إِسرائيل لن تقدم المزيد من التنازلات بشأن الأَراضي. ومعنى هذا أن كلينتون، إذا لم يتم تعديل بعض هذه الآراء، سيشهد تلاشي الكثير من التقدّم الذي عمل على إحرازه في السنوات العديدة السابقة. ولهذا، فقد كانت الفقرة الأولى في برنامج العمل، هي إقناع الحكومة الإِسرائيلية الجديدة بأن تحافظ على التزاماتها، وأن تتعامل بطريقة بنّاءة مع عرفات، الذي ربما كان، في نظر كلينتون وفريقه، ذا ماضٍ كريه، ولكنه يبقى الزعيم الوحيد، في الجانب الفلسطيني الذي كان قادراً على تنفيذ وعوده. وإذا لم يكن عرفات على رأس السلطة، فثمة تخوف من أن يتسلم زمام الأمور زعماء «حماس»، الأكثر راديكالية. والأخطر مما يمكن أن تتعرّض له «أوسلو»، أن الاتجاه العقائدي في السياستين العربية والإسلامية يمكن أن يتحوّل إلىٰ منحى خطر، إذا أصبح السَّلام الإِسرائيلي ـ الفلسطيني موضع شك. والأكثر من ذلك، أن السَّلام بين مصر وإِسرائيل، والأردن وإِسرائيل، يمكن أن يتبدّد من جراء الجمود الطويل في عمليَّة أوسلو.

في بداية تموز/ يوليو عام 1996، التقى كلينتون، لأول مرة، في المكتب البيضاوي، بالزعيم الإِسرائيلي الجديد. وعند هذه المحطة، كان هدفه، الذي بدا متواضعاً الإبقاء على استمرارية عمليَّة التفاوض. وكان كلينتون يقف على

أرضية صلبة. فنيتانياهو قد لا يوافق على أوسلو، ولكنه لا يستطيع حقاً أن ينكرها. ومن المرجح أنه سيحاول البرهنة على أنه مماحك، فيما يتعلَّق بالالتزامات الفلسطينية، بموجب اتِّفاق أوسلو، وسيبربط ما بين أية انسحابات جديدة، وخضوع عرفات الكامل لأحكام الاتِّفاق المتعلقة بالأَمن. والحق، أن نيتانياهو كان يتكلم عن «الأَمن» و«التبادلية» بوصفهما العنصرين المركزيين في «أوسلو»، وأظهر لائحة بالاختراقات الفلسطينية التي لا بدّ أن تُعالج، قبل أن يستأنف الاتصالات مع منظّمة التّحرير الفلسطينية.

تأكد لكلينتون وفريقه، أن نيتانياهو يعطي قيمة كبيرة لعلاقة إسرائيل بكل من مصر والأردن، مهما كانت درجة معارضته لتأييدهما عرفات. وهذا ما شجع كلاً من الرئيس حسني مبارك والملك حسين، على التعامل مباشرة مع نيتانياهو، ومعاملته باحترام، وهو ما يساعدهما بالتالي على إقناعه بتقليص معارضته لاتِّفاقي أوسلو. وذهب الملك حسين بعيداً، إلىٰ حد دعوة رئيس الوزراء الإِسرائيلي الجديد إلىٰ عمّان، الأمر الذي أزعج المعارضة الأردنية التي كانت تعبر لفظياً عن استيائها. وتجرع مبارك المرارة، وهو يخفي عدم تقبله للزعيم الإِسرائيلي الجديد.

وسرعان ما تبين أنه كان من العسير تنفيذ أحد جوانب اتفاقي أوسلو. وكان رابين وبيريز قد وافقا، من قبل، على انسحاب القوات الإِسرائيلية من معظم أرجاء مدينة الخليل، ولكن بيريز أجّل تنفيذ ذلك الاتِّفاق المكتوب، في الأسابيع التي سبقت الانتخابات في شهر أيار/ مايو. وجاء نيتانياهو ليعلن بوضوح، أنه لن ينفذ اتِّفاق الخليل كما جرى التوقيع عليه، وأنَّه لا بد من إعادة التفاوض حوله. واعترض عرفات قائلاً: إن إعادة التفاوض سترسي سابقة خطيرة. واستمر الجمود قرابة شهر.

وأخيراً، وبعد تشجيع شديد من جانب الولايات المتّحدة، اجتمع نيتانياهو وعرفات وجهاً لوجه في بداية شهر تشرين أول/ أكتوبر. وتلا ذلك

بوقت قصير، اجتماع ثانٍ لكلينتون مع نيتانياهو للتباحث، ظاهرياً، حول أفضل الطُرق لاستئناف المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية، وكذلك حول إعادة اتفاق أوسلو إلى مساره. وبعد أيام قليلة، بدأت السلطة الفلسطينية مفاوضات حول نهج معدل لانسحاب إسرائيل من الخليل.

في نمط من العلاقات، سرعان ما بات مألوفاً، راح نيتانياهو يناكف م. ت. ف، وهذا ما عرّضه لبعض الانتقادات داخل حزبه، من خلال عمل بدا أنه يرمي إلى اجتذاب مؤيديه المتشددين. فعلى مدى سنوات، كان ثمة مسألة خلافية حسَّاسة، تتعلَّق بما إذا كان على إسرائيل أن تفتح النفق القديم الذي يدور حول «جبل المعبد» (الحرم الشريف). ذلك أن فتحه كان سيؤدي إلى السماح للناس بالذهاب مباشرة من «الحائط الغربي» إلى أحد مداخل «قبة الصخرة»، في المنطقة الإسلامية من القدس. وكان هذا الموضوع، كشأن موضوعات كثيرة أخرى في القدس، ينطوي على حساسيَّات دينيَّة، وكانت الحكومات السابقة مصمِّمة على عدم المخاطرة بإثارة مشاعر المسلمين وتأجيجها، مهما كانت الحقوق المشروعة. بيد أن نيتانياهو عزم على نحو منفرد، بدون تحذير مسبق لقوات الأَمن لديه، فضلاً عن إعلام الفلسطينيين. واندلعت المظاهرات في الأيام التالية، وانضمت الشرطة الفلسطينية لأول مرة إلى المواجهات. وأطلقت القوات الإسرائيلية النار على المتظاهرين، الذين لم يواجهوا تلك القوات بالحجارة فقط، بل واجهوها أيضاً بالأَسلحة النارية الآلية. ووقعت خسائر في كلا الجانبين. واستشاط نيتانياهو غضباً، وادعى أن السلطة الفلسطينية، المسؤولة عن حفظ الأَمن، قد كشفت عن وجهها الحقيقي في الأزمة. ولا حاجة إلى القول إن الفلسطينيين قد أنحوا على نيتانياهو باللائمة، على العمل الاستفزازي الذي قام به بفتحه للنفق.

كان كلينتون قلقاً للغاية لاندلاع العنف، وهذا ما دفعه إلى دعوة كل من عرفات ونيتانياهو والملك حسين إلى واشنطن؛ أما مبارك، فقد كان غير قادر،

أَو غير راغب في المشاركة. ولما كان كلينتون من المؤمنين دوماً بفضيلة المحادثات، فقد دعا المتخاصمين معاً إِلىٰ الغداء في البيت الأبيض، ومعهم الملك حسين، ثم تركهما معاً، كما لو كان كل ما يحتاجان إليه هو بعض الوقت لتصفية نزاعهما. وأثمر عمل كلينتون ـ المُسهل دوماً للأمور، والمتردّد بالانخراط في القضايا الجوهرية. وكانت نتيجة هذه القمَّة الغريبة، قراراً باستئناف المباحثات حول الخليل.

## إعادة انتخاب كلينتون

لا أحد يستطيع أن ينكر على كلينتون، مهما كانت مثالبه كاستراتيجي في السياسة الخارجيَّة، أنّه كان مُعلّماً في خوض الحملات الانتخابية. وقد بدا، بالمقارنة مع منافسه، الجمهوري بوب دول، مرشحاً مفعماً بالحيوية، والجاذبية الشخصية، والتفاؤل بالمستقبل. ولعب أداء الاقتصاد الجيد، دوراً كبيراً في مصلحته. ولم تُجدِ دول شيئاً، محاولته أن يبدو أكثر ولاء لإِسرائيل من كلينتون. فقد أيدت أصوات المقترعين اليهود، بغالبية كاسحة، الرئيس كلينتون، الذي طرح نفسه في الحملة، كأفضل صديق عرفته إِسرائيل. وبمثل هذه الأسهم العالية، ضمن كلينتون لنفسه نصراً كبيراً عندما ذهب الناخبون، أخيراً، إِلىٰ صناديق الاقتراع في شهر تشرين الثاني. وكانت هذه أول مرة، منذ عام 1964، يعاد فيها انتخاب رئيس ديمقراطي ـ وهذا إنجاز كبير لكلينتون في حملته الأخيرة. والآن، حيث لم يعد لديه فرصة انتخابات قادمة، ماذا تراه فاعلاً في ولايته الثانية؟

لم يؤد انتصار كلينتون الشخصي في صناديق الاقتراع إِلىٰ انتصار الديمقراطيين في الكونغرس. فقد حافظ الجمهوريون على سيطرتهم في كلا المجلسين، مما جعلهم يمارسون ضغطاً جدياً على الرئيس في الشؤون الداخلية، والخارجيَّة معاً. وكان على رأس لجنة العلاقات الخارجيَّة، في مجلس الشيوخ، الرجل القوي جيمس هيلمز، الذي كان شديد الانتقاد للأُمم

المتَّحدة، والمساعدات الخارجيَّة، والتعددية، ووزارة الخارجيَّة، وهو في مركزه الحالي، يجسّد التأييد المطلق لإسرائيل، وإن لم يكن كذلك في الماضي. وكان يشغل موقع رئاسة «لجنة مجلس النواب للعلاقات الدولية» بين غيلمان، الذي كان بدوره مؤيداً قوياً للدولة العبرية. ومع هذا، فقد كان بوسع رئيس يتمتع بالشعبية، ومعروفاً بصداقته لإسرائيل، أن يجازف بمخاطر قليلة في عدم الاتِّفاق مع نيتانياهو، ومبرهناً، في الوقت نفسه، على حرصه على حاجات إسرائيل الأَمنية، ومغطياً نفسه بعباءة أوسلو وعمليَّة السَّلام.

## اتِّفاق الخليل

كان هدف وزير الخارجيَّة وارن كريستوفر الوصول بالمفاوضات حول إعادة الانتشار الإسرائيلي، خارج الخليل، إلىٰ نهاية ناجحة. وبدا كمن يريد أن يصفي جدول الأعمال، قبل أن تبدأ مرحلة جديدة.

بعد شهور من المفاوضات الشاقة، توصلت كل من إسرائيل و«المنظّمة»، أخيراً، إلىٰ اتِّفاق الخليل في 15 كانون الثاني/ يناير 1997[1]. وسرعان ما تم التصديق عليه من قِبل الكنيست الإسرائيلي والمجلس التشريعي الفلسطيني، بغالبية كبيرة في المجلسين. ولما كان ذاك الاتِّفاق، هو الأول من نوعه، بين حكومة إسرائيلية بقيادة ليكود، وبين «المنظّمة»، فقد اعتبر من قبل كثير بمثابة حد فاصل، وسارعت إدارة كلينتون إلىٰ أخذ نصيبها من الفخر بهذا الإنجاز. وزعم المتفائلون أيضاً، أن الاتِّفاق قد برهن على أن نيتانياهو لن يتمسّك بيهودا والسامرة، كما يصر اليمينيون في حزبه.

وكانت إسرائيل، قبل هذا الاتِّفاق، قد سحبت جميع قوَّاتها من المدن والبلدات الكبرى في الضفَّة الغربيَّة، باستثناء الخليل، بموجب أحكام اتِّفاق أوسلو 2. وفي هذه المنطقة، التي باتت تُعرف باسم «المنطقة آ» ـ والتي تشكّل

(1) للاطلاع على نصّ اتِّفاقية الخليل ارجع إلىٰ موقع بروكنغز على الإنترنيت الذي سبق ذكره.

حوالي 3٪ من أَراضي الضفَّة الغربيَّة وغزّة ـ باتت الشرطة الفلسطينية تتحمّل المسؤولية الكاملة عن الأَمن. ولا يقطن أي إِسرائيلي في هذه المنطقة. وكانت الخليل تختلف عن باقي مدن الضفَّة الغربيَّة، لأن حوالي 400 ـ 500 مستوطن إِسرائيلي، معظمهم من المتعصبين المرتبطين بحركة غوش إيمونيم اليمينية، قد انتقلوا إِلىٰ بيوت عند أطراف المدينة، بالقرب من موقع ديني حسَّاس هو المسجد/ الضريح الإبراهيمي. وكانت هذه المجموعة الضئيلة المحاطة بالعرب، تحتاج إِلىٰ حماية عسكرية إِسرائيلية دائمة. وكان الفلسطينيون يرغبون في أن يغادر المستوطنون المدينة كلياً؛ ولكن حزب العمل رفض أن يُخلي المستوطنين، وعمل على إيجاد ترتيب يقضي بالسماح لهؤلاء بالبقاء تحت الحماية العسكرية الإِسرائيلية، خلال الفترة الانتقالية. وكان هذا يعني، أن تنسحب إِسرائيل من 80٪ من المدينة، وأن تُبقي سيطرتها على 20٪ منها. وقد ضمت هذه المنطقة الأخيرة المستوطنين، بالإِضافة إِلىٰ 30 ألف فلسطيني.

أكّد اتِّفاق الخليل، العناصر الأساسية الواردة في اتِّفاق أوسلو 2، بشأن تلك المدينة. ولكن الإجراءات الأَمنية كانت تُشدد، في بعض الحالات، لصالح إِسرائيل كما أصر نيتانياهو. وتضمن الاتِّفاق بعض الترتيبات الخاصة المتعلّقة بالأَمن، في عدة مواقع مقدّسة، كان من أهمها المسجد/ الضريح الإبراهيمي، حيث كان الإِسرائيليون والفلسطينيون يتعبدون جنباً إِلىٰ جنب.

من بين ابتكارات اتِّفاق الخليل: إدراج «ملاحظة في السجل» كتبها المنسِّق الأَمريكي الخاص في الشرق الأَوسط دينيس روس. فقد كان نيتانياهو غير راغب في وضع اسمه في وثيقة تُلزم إِسرائيل بإجراء انسحابات أخرى، بمقتضى أوسلو 2، ولكنه كان مستعداً لأن يدع روس يكتب ملاحظة تفيد بأن إِسرائيل ستظل ملتزمة بأوسلو 2 «على أساس التبادلية». ومسألة التبادلية هذه، أضحت مسألة أساسية في أحاديث نيتانياهو الطنَّانة، وكثيراً ما ردّد أن إِسرائيل لا

تستطيع أن تفي بالتزاماتها بموجب اتّفاقي أوسلو، إذا لم يستجب الفلسطينيون لقضايا مثل توفير الأَمن وتعديل ميثاقهم الوطني. والحق، أن أياً من الجانبين لم يلتزم تماماً بجميع تفاصيل اتِّفاقي أوسلو: فإسرائيل لم تطلق سراح جميع السجناء، كما وعدت، والمنظمة لم تقم رسمياً بمراجعة نهائية للميثاق الوطني. وظل الجدل حول التبادلية، يستخدم نظرياً، لتبرير التشكيك باتِّفاقي أوسلو من قبل الجانبين، ولكن إِسرائيل كانت وحدها المستفيدة من ذلك، في هذه المرحلة.

رسم روس مسؤوليات إِسرائيل نوعياً بموجب أوسلو 2 كما يلي[2]:

- إعادة انتشار أوسع للقوات الإِسرائيلية من المنطقتين «ب» و«ج»، تبدأ في الأسبوع الأول من آذار/ مارس 1997.
- يتم البحث في قضايا إطلاق سراح السجناء، وفقاً لأحكام أوسلو 2.
- تُستأنف المفاوضات حول مختلف المسائل المعلَّقة، بما في ذلك ممر آمن من غزّة إِلىٰ الضفَّة الغربيّة، والمطار، وميناء غزّة. وسلة من المسائل الاقتصادية والأمنية.
- تُستأنف مفاوضات الوضع النهائي، التي بدأت من الناحية الفنية في آذار/ مارس 1996، والتي، سرعان ما عُلِّقت، في «غضون شهرين»، أي في وقت ما من شهر آذار/ مارس 1997.

من الملاحظ، أن هذا البيان عن المسؤوليات الإِسرائيلية، لم يتضمن أي شيء عن انسحابات إِسرائيلية تالية من الخليل. كما لم يحدد حجم الأَراضي في باقي الضفَّة الغربيّة التي ستنسحب منها إِسرائيل. وكان اتِّفاق أوسلو 2، على النقيض من ذلك، قد حدَّد ثلاث مراحل للانسحاب في فترات من ستة أشهر، مع تحديد تاريخ إنجازها. ولم تُرسم بوضوح أحجام الأَراضي هنا أيضاً، ولكن

(2) للاطلاع على نصّ رسالة روس ارجع إِلىٰ موقع بروكنغز على الإنترنيت الذي سبق ذكره.

تفاهماً عاماً حول هذه المسألة، كان قد تمّ بين المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولكن هذا التفاهم لم يصمد.

وفي إطار اتّفاق الخليل، كتب وزير الخارجيّة كريستوفر إلىٰ كلا الزعيمين موضحاً نقاطاً إضافية. وقد أُذن بنشر نص رسالته إلىٰ نيتانياهو(3)، والتي تضمنت أربع نقاط تفاهم أَمريكيَّة من أجل إرضائه. الأولى، يوافق فيها كريستوفر على فكرة «التبادلية» التي استخدمها نيتانياهو، وتبين أنه أبلغ عرفات أن الفلسطينيين، ينبغي أن يكونوا جادين في بذل كل جهد ممكن، لترسيخ النظام والأَمن. وبدون ذلك، فإن تنفيذ الاتّفاق المرحلي يصبح موضع شك. وفي النقطة الثانية، يؤكد كريستوفر أن «جميع المراحل الثلاث، لإعادة انتشار أوسع، ينبغي أن تتم في غضون اثني عشر شهراً من تاريخ تنفيذ المرحلة الأولى، من إعادة الانتشار الأوسع، على ألا يتأخر ذلك عن منتصف 1998». وهذا يعني بعبارة أخرى، أن الولايات المتّحدة كانت تتوقع من نيتانياهو أن يسير قُدُماً في تنفيذ خطة الانسحاب الثلاثي المراحل، ولكن ذلك ورد على أنه «اعتقاد» كريستوفر، وليس كالتزام مستوف للشروط من جانب نيتانياهو.

والأهم من ذلك، أن كريستوفر قال لنيتانياهو صراحة «لقد أخطرت الرئيس عرفات بوجهات النظر الأَمريكيَّة حول عمليَّة إعادة نشر إسرائيل لقواتها، وتعيين مواقع عسكرية محدّدة، ونقل سلطات ومسؤوليات إضافية إلىٰ السلطة الفلسطينية». أي أن إسرائيل، بعبارة أخرى، هي التي ستحدد بنفسها، حجم الانسحابات القادمة وموقعها. ولن تكون هذه المسائل موضع مفاوضات مع الفلسطينيين. وقام كريستوفر فيما بعد بتأكيد هذا التفسير.

واستخدم كريستوفر، أخيراً، عبارة تشنّف آذان الإسرائيليين في نهاية رسالته وهي: «إسرائيل مخولة بالحصول على أراضٍ آمنة وقابلة للدفاع عنها،

(3) للاطلاع على نصّ رسالة كريستوفر ارجع إلىٰ موقع بروكنغز على الإنترنيت الذي سبق ذكره.

تخضع لمفاوضات مباشرة، ويتم الاتِّفاق عليها مع جيرانها». في حين أن نص قرار الأُمم المتَّحدة 242 يتحدَّث عن حدود «آمنة ومُعترف بها». وكان الصقور الإِسرائيليون يفضِّلون الحديث عن حدود «آمنة وقابلة للدفاع عنها»، وقد أصبحت الولايات المتّحدة الآن تستخدم التعبير نفسه.

وفيما امتدح كثيرون نيتانياهو على اختراقه لأيديولوجيا ليكود الصلبة، بالموافقة على الانسحاب من معظم الخليل، بدا أن الانسحابات الأخرى لن تكون واسعة النطاق، كما كان يأمل الفلسطينيون، كما لن تكون كاملة. وقد نشر في الصحف الإِسرائيلية، باستفاضة، أن نيتانياهو لا ينوي الانسحاب إلاَّ من 40 ـ 50٪ من مجموع أَراضي الضفَّة الغربيَّة، وأن إعادة الانتشار هذه، لن تعني على أية حال، أن الفلسطينيين سيكون لهم سيطرة كاملة على الأَراضي التي سيتم إخلاؤها. وخلال ذلك، بدا نيتانياهو يفكِّر بأن تتحول بعض الانسحابات من المنطقة «ج» إلىٰ المنطقة «ب» لأغراض أمنية. وهذا يعني، أن الإِسرائيليين والفلسطينيين معاً، سيتولون مسؤوليات الأَمن في هذه المناطق. وينبغي ألا يزيد مجموع مساحة المنطقة الخاضعة لسيطرة الفلسطينيين الكاملة، على أطراف المساحات الداخلة ضمن المنطقة «آ». وهذا يعني، أن السكان الفلسطينيين سيظلون ضمن مناطق معزولة محاطة بقوات الأَمن الإِسرائيلية، أي جزر فلسطينية وسط بحر إِسرائيلي. وهذا يختلف عن صورة بحر فلسطيني تقع ضمنه جزر إِسرائيلية (المستوطنات الإِسرائيلية تحت حماية عسكرية إِسرائيلية)، وهذا ما بدا أن حزب العمل يقبل به، كمخرج محتمل في الضفَّة الغربيَّة، عندما تُستكمل مراحل الانسحاب الثلاث. ولما بدأت هذه الصورة تعتبر احتمالاً حقيقياً، أخذت كلمة «بانتوستانات» تُسمع على نحو متزايد، في إشارة إلىٰ سياسة التوطين الفاشلة في جنوب أفريقيا، التي يحكمها البيض.

## وجوه جديدة

يبدأ الرؤساء ولايتهم الثانية، غالباً، بإعادة تشكيل حكومتهم. فبعض

الأعضاء البارزين يحترقون، وبعضهم يكون أداؤه سيئاً، وبعضهم الآخر يفقد ثقة الرئيس. ولا يحتاج الرؤساء إِلىٰ تفسير أسباب التغيير، ذلك لأنهم يتمتعون بصلاحية كاملة في إحاطة أنفسهم بمستشارين من اختيارهم، ولكنهم يخضعون فقط، إِلىٰ موافقة على تثبيتهم من قبل مجلس الشيوخ، بالنسبة لأعضاء الحكومة ومديري الإِدارات رفيعي المستوى (عدا مستشار الأَمن القومي أَو مساعديه). ولم يكن من دواعي الدهشة استبدال وارن كريستوفر، الرجل المحترم والذي يفتقر إِلىٰ المهارة الحرفية، بالمنافسة القوية والسفيرة في الأُمم المتَّحدة، مادلين أولبرايت. وترك طوني ليك منصب مستشار الأَمن القومي ليخلفه نائبه، وصديق كلينتون القديم، صامويل بيرغر (ساندي). وعين الجمهوري المعتدل وليام كوهين في منصب وزير الدفاع. وبقي معظم طاقم الشرق الأَوسط في أماكنهم، على الرغم من أن مارتن انديك عاد من إِسرائيل نهائياً، ليستلم منصب مساعد وزير الخارجيَّة لشؤون الشرق الأدنى. وبقي كل من دينيس روس وآرون ميللر في منصبيهما لمتابعة رعاية المفاوضات. ولعل من بين الوافدين المهمين الجُدد إِلىٰ وزارة الخارجيَّة: توماس بيكرينغ، الذي عمل سفيراً في الأردن وفي إِسرائيل، كما عمل في الأُمم المتَّحدة في فترة حرب الخليج. فهو دبلوماسي رفيع وموهوب، ويمكن أن يتوقع منه القيام بدور ما، في الشؤون العربية ـ الإِسرائيلية.

كان اختيار أولبرايت لمنصب وزير الخارجيَّة أمراً مثيراً للاهتمام. فهي أول امرأة تتولَّى هذا المنصب، وأكاديمية محترمة، وتتمتع بتأييد واسع من جانب كلا الحزبين، منذ البداية. وكانت خبيرة بالشؤون الأوروبية. وهي مواطنة تشيكية تتقن عدة لغات، ومسالمة مع الثقافات الأخرى، وناجحة في إلقاء المحاضرات، وهو ميدان، كان سلفها فيه، مخيباً للآمال. وكانت تبدو راغبة في جعل السياسة الخارجيَّة مثيرة للاهتمام، بالنسبة للجيل الجديد من الطلاّب في سنّ الدراسة، في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومن دواعي

المفاجأة، أن تحظى وزارة الخارجيَّة والسياسة الخارجيَّة بمدافع جريء عنهما. بل إنّها كانت تحظى بشيء من إعجاب السيناتور جيسي هيلمز في الكونغرس. ولا غرو، فهي قد أمضت عدة سنوات، في عهد إدارة كارتر، وهي تتعامل مع الكونغرس، لذا كان من المتوقع أن تتلاءم مع مزاج الكونغرس. ولما كان وزراء الخارجيَّة الذين جاؤوا إلىٰ مناصبهم بخبرة أوسع في الشؤون الداخلية، قلائل، فقد خشي بعضهم، أن تنظر إلىٰ السياسة الخارجيَّة بعدسات السياسة الداخلية، ولكن لم يشك أحد أنها ستحظى بحضور قوي.

أما وقد أصبحت أولبرايت الآن تحت الأضواء أكثر من أي وقت مضى، فقد باتت تُسأل عن ماضيها. فهي قد نشأت كاثوليكية وعضواً في الكنيسة الأسقفية، ولكنها جوبهت بالدليل على أن جميع أجدادها كانوا يهوداً، وأن ثلاثة منهم ماتوا في «المحرقة»(*). ومن دواعي الغرابة، أنَّها ادعت أنَّها لا تعرف هذه التفاصيل عن تاريخ أسرتها. وتساءل بعض الإسرائيليين ما إذا كانت محرجة بسبب أصلها، كما تساءل بعض العرب عما إذا كان هذا سيعني انحيازاً لإسرائيل. ولكن تبين في النهاية، أن تاريخ أسرتها كان له تأثير أقل في آرائها المتعلقة بالشرق الأَوسط، بالمقارنة مع إحساسها القوي بالشؤون الداخلية، وولائها لكلينتون، وأملها الظاهر في أن تبقى وزيرة للخارجيَّة في ظل إدارة غور القادمة. وكان كل هذا، كافياً كي يضمن أنها لن تستسيغ القتال مع نيتانياهو. وكان السؤال، حول ما إذا كانت ستختار الانخراط أساساً في عمليَّة السَّلام، سؤالاً مفتوحاً. فكريستوفر قد تعرّض للسخرية من جراء رحلاته الكثيرة إلىٰ الشرق الأَوسط، دون أن يحقِّق إلاَّ القليل من النتائج. وقد بدت أولبرايت متلهفة إلىٰ، التركيز على مسائل أخرى، تاركة عمليَّة السَّلام حتى «تنضج» في نظرها.

(*) الهولوكوست ـ المترجم.

## الجولة الثانية

كان من الصعب على الدوام، التركيز على ما يجعل ولاية الرئيس الثانية مختلفة عن ولايته الأولى. فثمة نقطة واضحة، وهي أنَّه لن يعول، بعد الآن، على جمهور الناخبين بالطريقة ذاتها. فهو إن لم يتعرّض للاتهام بالتقصير أو الإدانة «بجرائم فظيعة أَو اقترافات جزائية» فإنَّه من المتوقع أن يتابع عمله طوال السنوات الأربع من ولايته، حتى لو خسر التأييد الشعبي وتأييد الكونغرس. وهذا قد يعني، نظرياً، أنه سيكون حراً في متابعة سياسات غير شعبية. فإذا شعر، على سبيل المثال، أن الضرائب يجب أن تُرفع من أجل التوسع في برامج اجتماعية، فإن هواجس إعادة الانتخابات لن تحول بينه وبين تنفيذ مثل هذا المشروع. سيظل الكونغرس يعارض، كما أن أعضاء حزبه قد يلتمسون منه الامتناع عن ذلك، ولكن الرئيس يستطيع، نظرياً، أن يفعل ما يشاء. وعلى صعيد السياسة الخارجيَّة سيكون الوقت مناسباً له، الآن، لمعالجة قضايا لا تحظى بالشعبية. وفي الشرق الأَوسط، يستطيع كلينتون أن ينظر في إعادة بناء العلاقات مع إيران، وأن يصعد الانتقاد لحكومة نيتانياهو لنسفها عمليَّة أوسلو.

بيد أن الرؤساء، في ولايتهم الثانية، ليسوا أحراراً حقاً إلىٰ هذا الحد. فإذا كانوا يفكرون في موقعهم من التاريخ ـ ومن الصعب أن نتصوّر أن الرؤساء لا يبالون بحكم الأجيال القادمة على سجلهم ـ فسيظلّون في حاجة إلىٰ أن يحكموا بشكل جيد، مما يعني تعاونهم مع الكونغرس. ويصبح هذا صعباً على وجه الخصوص، إذا كان الكونغرس تحت سيطرة الحزب المعارض. ثم هناك ما يسمى بظاهرة «البطة العرجاء». ففي مرحلة ما، من مراحل الولاية الثانية، يتعرّض الثوب السياسي للرئيس، للاهتراء، نظراً لأن الجمهور والمؤسَّسة السياسية، يبدآن بالتركيز على الحملة الرئاسية القادمة. وهذا يعني، على صعيد السياسة الخارجيَّة، أن الزعماء الأجانب سوف يفضلون الانتظار لمعرفة من سيكون الرئيس القادم، بدلاً من اتخاذ قرارات صعبة تحت ضغط رئيس راحل.

وفي حالة الشرق الأَوسط، كانت أية محاولة من جانب كلينتون، عند النهاية الوشيكة لولايته، لممارسة ضغط قوي على إِسرائيل، لن تكون مجدية على الأرجح. فبالمعنى العملي، فإن حقائق الولاية الثانية تقول، إن الرئيس قد يبدو في السنتين الأوليين منها في ذروة قوته. أما في ربيع سنته الأخيرة، حيث يكون الفصل الأولي من انتخابات الرئاسة قد بدأ، فإن مثل هذا النفوذ قد يبدأ بالاضمحلال.

التقى كلينتون بعد عدة أسابيع من بداية ولايته، في كانون الثاني/ يناير 1997، مع نيتانياهو، ثانية، لمناقشة الخطوات التالية في عمليَّة أوسلو. أصبحت الخليل الآن وراء ظهريهما، وكان نيتانياهو قد تعرّض لانتقادات من قِبل بعض أعضاء حزبه، لموافقته على مبدأ التخلي عن الأرض. وأراد كلينتون أقناع الإِسرائيليين بالاستمرار في الانسحابات المرحلية المبيّنة التالية. وهنا كانت المشكلة، أن نيتانياهو لم يكن ملتزماً بالمبدأ، أَو الجدول الزمني، أَو حجم الانسحاب الذي كان كلينتون قد توصّل إليه مع الحكومة السابقة. وكان إصراره على التبادلية والأَمن يعني، أن أي خرق فلسطيني في تنفيذ أوسلو، سيكون مُسوِّغاً لعدم تنفيذ انسحابات أخرى.

ومرة أخرى، كان نيتانياهو عندما يتعرض لضغط من واشنطن، يجيب باسترضاء جناحه اليميني. وفي هذه، المرة كانت المسألة الخطيرة هي بناء 6500 وحدة سكنية في أرض متنازع على ملكيتها تقع شرق القدس، أطلقت الحكومة الإِسرائيلية عليها اسم «هارحوما»، ورفضت فكرة إنها لا تملك الحق في اتخاذ قرارات أحادية الجانب هناك. أما العرب، فكانوا يطلقون على المنطقة اسم «جبل أبو غنيم»، ويدعون أن معظمها يعود ملكيته للعرب.

في هذا الجو المتوتر الناجم عن الجمود الطويل في عمليَّة السَّلام، أطلق إعلان إِسرائيل عن عمليَّة الإسكان الجديدة شرقي القدس، رد فعل شديد في أوساط الفلسطينيين، وعلى الصعيدين العربي والدولي. واجتمع مجلس الأَمن

في بداية شهر آذار/ مارس، للنظر في اتخاذ قرار ينتقد إِسرائيل. واستخدمت الولايات المتّحدة حق الفيتو، رغم أنَّها كانت توافق على أن قرار نيتانياهو كان استفزازياً.

ظل التوتر شديداً ما بين الفلسطينيين والإِسرائيليين، واستمر عدة شهور خلال عام 1997، ولم يتحقَّق أي تقدم في المفاوضات. وتقدمت الحكومة الإِسرائيلية باقتراح لتنفيذ مرحلة أخرى من الانسحاب، ولكن الفلسطينيين رفضوه معتبرينه غير كاف. وأخيراً، في منتصف شهر آب/ أغسطس 1997، خرجت الوزيرة أولبرايت عن صمتها بالنسبة للشرق الأَوسط، وأعلنت أن بلادها ستنخرط بصورة أعمق في دفع الفريقين نحو تحقيق اتِّفاق. وفي محاولة للاهتمام بمخاوف الفلسطينيين، تحدَّثت عن تسريع المباحثات حول الخطوات المرحلية، وتحدّثت، في معرض الرد على نيتانياهو، عن تحرّك سريع تجاه قضايا التسوية النهائية. ولم تفصح عن آراء أَمريكيَّة إزاء القضايا الجوهرية، ولكنَّها بدت وكأنها تعبّر عن دور وساطة فعّالة لواشنطن[4]. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك، نظمت الولايات المتّحدة مجموعة ثلاثية الأطراف ـ إِسرائيلية، وفلسطينية، وأَمريكيَّة ـ لتنسيق جهود الحفاظ على الأَمن. وكان يمثِّل أَمريكا مسؤول من وكالة المخابرات المركزية، سرعان ما برهن عن مقدرة مهنية جيدة في التعامل مع الفريقين. وجاءت رحلة أولبرايت الأولى إِلىٰ المنطقة، بصفتها وزيرة للخارجيَّة في الشهر التالي، في 10 أيلول/ سبتمبر 1997.

بعد ذلك بوقت قصير، قامت إِسرائيل بمحاولة اغتيال فاشلة لأحد نشطاء حماس في الأردن، مما دفع الملك حسين إِلىٰ رد فعل عنيف. فقد أصرّ على أن ينفذ نيتانياهو عدة إجراءات، من بينها إطلاق سراح رئيس حركة حماس العجوز والأسير الشيخ أحمد ياسين. وسرعان ما عاد الشيخ ياسين إِلىٰ غزّة،

---

(4) انظر ستيفين ايرلانغر «جمود الشرق الأَوسط»، نيويورك تايمز، 7 آب/ أغسطس 1997، ص 8.

الذي عزّزت عودته الروح المعنوية في أوساط الفلسطينيين المعارضين لأوسلو.

وفيما بدا أن منتقدي المفاوضات يزدادون قوة في كلا الجانبين: إسرائيل وفلسطين، التقت أولبرايت ثانية، في شهر تشرين الثاني/نوڤمبر، بنيتانياهو وعرفات، في أوروبا هذه المرة. وأخذت تسوق فكرة انسحاب إسرائيلي واحد آخر، بدلاً من ثلاثة، قبل الوصول إلىٰ الاتّفاق النهائي، ولمحت إلىٰ أن الولايات المتّحدة قد تطرح خطة خاصة بها. وكان غضبها من رئيس الوزراء الإسرائيلي واضحاً[5].

**1998**

بدأت السنة التي كان ينبغي لكلينتون أن يتألّق فيها نفوذه، بداية سيئة بالنسبة له. فخلال عمله حاكماً لولاية أركنساس، كانت تردد، أحياناً، إشاعات عن علاقات نسائية حميمة له. وخلال حملته الرئاسية الأولى، أوشكت هذه الإشاعات أن تُفقده معركة الترشيح، ولكنَّه استطاع، من خلال وقوف زوجته إلىٰ جانبه، أن يواجه الإعلام، وأن يتجاوز العاصفة الصغيرة. ولكنَّه في بداية عام 1998، بدأت حملة أخرى خطيرة تطرق بابه. فقد ذكرت الأنباء أن الرئيس كان متورطاً جنسياً مع متمرنة شابة تعمل في البيت الأبيض منذ 1996، تدعى مونيكا ليوينسكي. وانكشفت هذه القضية، من خلال دعوى قضائية ضد الرئيس، بالتحرش الجنسي، أقامتها ضده امرأة أخرى تدعى باولا جونز. وقد طُلب من الرئيس، أثناء سير إجراءات المحاكمة، أن يؤدي الشهادة، تحت القسم. كما سُئل أثناء ذلك، صراحةً، ما إذا كان قد أقام علاقات جنسية مع مونيكا ليوينسكي. فأنكر ذلك، وكرَّر نفيه بشدة، علانيةً. وقامت الآنسة ليوينسكي بأداء شهادة كاذبة، تنكر فيها الاتهام، وسرعان ما قُدمت لها المساعدة في إيجاد عمل من جانب صديق مقرّب من الرئيس.

---

(5) انظر ستيفين ايرلانغر «أولبرايت تعبر عن انزعاجها بعد محادثاتها مع نيتانياهو» نيويورك تايمز، 15 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1997، ص 1.

بقيت الشكوك حائمة حول كذب كلينتون، بعد أن أفادت إشاعة أنَّه حاول حثّ الآنسة ليوينسكي على الكذب تحت القسم (وهذا ما فعلته)، وإزالة الدليل الذي يعطي مصداقية للقضيَّة. وكان هذا، في نظر كثير من الناس، ضرباً من اللف والدوران، كما أثار المسألة الأكثر أهمية وإلحاحاً، والمتعلقة بشخصية كلينتون، والحكم عليه. وقد بدا أحد المدعين العامين، الحاقدين على كلينتون، مصمماً على البرهنة، بأنّه مذنب ارتكب جرائم خطيرة. وفي البداية، ظنّ بعضهم أنَّه قد يوجه اتهام (من جانب الكونغرس) ضد الرئيس، ولكن الغمامة ظلت معلقة فوق الرئاسة طوال معظم الفصل الأول من 1998.

بالرغم من الإرباكات التي أثارتها «قضيَّة مونيكا» والتي باتت معروفة، فقد ثابر كلينتون وفريقه على محاولة إيجاد جسر ما بين عرفات ونيتانياهو. وفي لقاء مع نيتانياهو في المكتب البيضاوي في شهر كانون الثاني/ يناير، أوضح كلينتون أفكاره التي تندرج في خطة أَمريكيَّة. كما بذلت جهود محسوسة لتحسين الأداء الفلسطيني في المجال الأَمني، وتقديم اقتراح أَمريكي يتعلّق بانسحاب إسرائيلي. وفي شهر آذار/ مارس، أُعلنت تفاصيل الخطّة: يتوقع أن تنسحب إسرائيل من 13,1 من الضفَّة الغربيَّة وغزّة، بما في ذلك أراضٍ تقع في المنطقتين «ج» و«ب».

واجتمعت أولبرايت في لندن بالزعيمين الفلسطيني والإسرائيلي في شهر أيار/ مايو، كي تحصل على جوابهما بالنسبة للخطة الأَمريكيَّة. قبل عرفات، الذي كان خالي الوفاض في تلك المرحلة، بالخطة بكاملها. ولكن نيتانياهو لم يقبل بها. عندئذ، وضعت أولبرايت موعداً نهائياً، وقالت إن نيتانياهو، إذا لم يقبل، فإن الولايات المتّحدة سوف «تعيد النظر في أسلوبها من عمليَّة السَّلام»[6]. وبدا هذا بمثابة إنذار، وإن لم يكن أحد يعرف ماذا سيحدث إذا

(6) «مقابلات مع مادلين أولبرايت» ,David Gardner and Andrew Gowers صحيفة فاينانشيال تايمز (لندن) 7 أيار/ مايو، 1998، ص 18.

بقي نيتانياهو على إصراره. وظن بعضهم أن الولايات المتّحدة، كحد أدنى، سوف تتجه عندئذ إلىٰ العلانية، وتحاول حشد الضغط على نيتانياهو للقبول بالخطة، بل وقد تتجاوزه متجهة إلىٰ الشعب الإسرائيلي كي توضح بأن ما يُطلب من إسرائيل ليس بالتنازلات غير المعقولة.

ولكن الموعد النهائي جاء وانصرم بدون أية نتائج. ويبدو أن كلينتون، بإلحاح من بيرغر ونائب الرئيس آل غور، قد عزم على اتخاذ دبلوماسيَّة هادئة بدلاً من المواجهة[7]. وكانت النتيجة، أن مر معظم فصل الصيف دون اتخاذ أية خطوة إلىٰ الأمام، على جبهة السَّلام.

لم يكن كذلك بالنسبة لوضع الرئيس الشخصي والسياسي. فمع اتضاح الدليل على أن إنكاره في قضيته مع الآنسة ليوينسكي كان كاذباً، في 17 آب/أغسطس 1998، تعرّض الرئيس لمزيد من الاستجواب المفصل من قِبل المدعي العام (الخاص) ثم توجه إلىٰ الجمهور ببيان مقتضب يعترف فيه بأنَّه ضلّل الشعب الأَمريكي، وأنّه كان فعلاً على علاقة «غير لائقة» مع الآنسة ليوينسكي. وأنحى باللائمة بشدة على المدعي العام (الخاص)، وقال إن حياته الشخصية هي خارج إطار اهتمام الجمهور، ونفى أنَّه كذب من قبل تحت القسم، عندما قال إنَّه لم يكن على علاقة جنسية مع ليوينسكي. وفي غضون أسابيع، بعث المدعي العام (الخاص) إلىٰ مجلس النواب تقريراً مفصّلاً يفيد أن الرئيس قد اقترف فعلاً الحنث باليمين وإعاقة القضاء. وفي بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر، أوصت «اللجنة القضائية في المجلس، بالسير في إجراءات توجيه الاتهام (إلىٰ الرئيس). وعلى مدى الشهرين التاليين، لاحظ الشعب الأَمريكي المشهد السوريالي نوعاً ما، لانتخابات الكونغرس التي تدل على تأييد واسع

---

(7) Barton Gellman, «U. S. Tones Down Stance of Israel», Washington Post, May 19, 1998, p. A 1.

لحزب الرئيس، والانخراط الكبير لكلينتون في دبلوماسيَّة الشرق الأَوسط، فيما كانت عمليَّة توجيه الاتهام تسير قُدُماً على نحو يتعذّر اجتنابه.

## قمّة وادي ريفر

خلال شهر أيلول/ سبتمبر من عام 1998، بدأ كلينتون وأولبرايت يحرضان كلاً من نيتانياهو وعرفات على كسر جمود المفاوضات، الذي دام قرابة سنتين. وكانت المقايضة الأساسية واضحة كل الوضوح. فعرفات عليه أن يقوم بمجهود كبير في مجال الأَمن، وربما أن يتخلّى ثانية عن أجزاء من الميثاق الوطني التي تعترض على حق إِسرائيل في الوجود؛ وعلى نيتانياهو أن يوافق على مزيد من الانسحابات من المنطقتين «ب» و«ج» تصل إِلىٰ 13٪ أخرى من مساحة الضفَّة الغربيَّة وغزّة.

وفي منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، كان كلينتون مستعداً للقيام بالوساطة، لاجئاً إِلىٰ نموذج كارتر في دبلوماسيَّة القمَّة. فقد دُعي عرفات ونيتانياهو لمقابلة الرئيس على مدى بضعة أيام في «وادي ريفر بلانتيشن» الواقعة شرقي ميريلاند. وكان على الرئيس وفريقه القيام بدور مباشر، والتوسط عند اللزوم، من أجل أن يتوصل الطرفان إِلىٰ اتِّفاق. ومن دواعي الدهشة، أن رصيد كلينتون السياسي قد بدا مرتفعاً عند بدء مباحثات واي. فقد أظهرت استطلاعات الرأي أن معظم الأَمريكيين قد وضعوا الملامة على الكونغرس والمدعي العام، في جعلهما من عبث كلينتون قضية كبيرة كما جرى. إِذ أن القضايا القانونية كانت إِما على درجة كبيرة من التعقيد، بحيث تستعصي على الفهم، أَو أن الدليل كان ضعيفاً، بحيث لا يمكن أن يقنع الآخرين. واستفاد كلينتون كذلك من فورة الاقتصاد الأَمريكي. فمع الفوائض المتوقعة في الميزانية، على مدى بضع سنوات قادمة، بدا الكونغرس في وضع يسمح له بالصرف. وكان الاحتياطي الفدرالي قد خفض معدلات الفائدة مع بدء مباحثات واي، وارتفع مؤشر البورصة نتيجة لذلك بمعدل 330 نقطة. لعل خطّ كلينتون الذي اشتهر به

سيستمر. فقد أظهرت نقائصه بطريقة ما، أنَّه بشر معرّض للخطأ، وإِذا لم يكن يستحق الاحترام، فهو يستحق العطف والتأييد.

خلافاً لكارتر في كامب ديڤيد، لم يمض كلينتون كل وقته على مائدة المفاوضات. فكثيراً ما كان يقوم بنشاطات لجمع المال لصالح المرشحين الديمقراطيين. وأخيراً، وبعد عدة أيام من الجمود وضعف الرغبة في المضي قُدُماً في المباحثات، ألقى كلينتون بثقله عند نهاية الشوط، مُسهراً الجميع في ليلة 22 ـ 23 تشرين الأول/ أكتوبر(8). وفي وقت متأخر من 23 تشرين الأول/ أكتوبر، وقّع كل من عرفات ونيتانياهو «اتِّفاق واي» بحضور كلينتون والملك حسين الذي جاء من فراش مرضه، لمد يد المساعدة(9).

لم يكن جوهر اتِّفاق واي بالشيء المبهر كثيراً. فقد ألزم الفلسطينيون أنفسهم باتخاذ خطوات أوسع على صعيد الأَمن، وإِلغاء أجزاء من الميثاق الوطني، وتعهدت إِسرائيل بالقيام بسلسلة من الانسحابات التدريجية مع تنفيذ الفلسطينيين للجانب الذي يخصهم من الاتِّفاق، كما وعدت إِسرائيل بإِطلاق سراح عدد من السجناء. وسوف تستغرق هذه العمليَّة كلها بضعة شهور، يشرع الفريقان بعدها بمباحثات الوضع النهائي.

قام الإِسرائيليون بانسحاب أولي، وحوّلوا منطقة صغيرة في شمال الضفَّة الغربيَّة إِلىٰ سيطرة الفلسطينيين. ولم يكن نيتانياهو راغباً بالقيام بما هو أكثر من

---

(8) للاطلاع على الروايات حول مباحثات واي انظر المراجع التالية: ديڤيد ماكوفسكي: «A Wye Diary» هاآرتز (بالإنكليزية) 25 تشرين الأول/ أكتوبر، 1998، سيرج شميعان وستيفن ايرلانغر «Mideat Marathon» صحيفة نيويورك تايمز، 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998. أمضى كلينتون ما يزيد على 80 ساعة في المباحثات، وهي حالة لا سابق لها من الانغماس الشخصي من جانبه في دبلوماسيَّة السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي.

(9) حول استخدام كلينتون للغموض في اتِّفاقية واي انظر صحيفة واشنطن بوست، عدد 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص: F. Harris, «Clinton Ambiguity Proves a Streanth in Summit: A 1: Role».

ذلك، مدعياً، على الفلسطينيين الاستجابة أولاً لتعهداتهم بشأن الأَمن. وسرعان ما نشب خلاف حول تحرير السجناء. لم يرق «واي» إلىٰ مرتبة بداية جيدة. وزادت الأوضاع الداخلية في إسرائيل، الأمر، صعوبة، عندما خسر نيتانياهو تأييد الجناح اليميني في حكومته.

## صرف النظر عن توجيه الاتهام

كان «واي» زيادة إضافية كافية بالنسبة لكلينتون، على الصعيد الداخلي، كي يضمن استمرار شعبيته المرتفعة. وبالنتيجة، أصبحت انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر بمثابة عائق أمام خصومه الجمهوريين. ففي مجلس النواب، خسر الجمهوريين فعلاً، خمسة مقاعد، وهو أمر غير مألوف في سنة لا تجري فيها انتخابات. وبحصول الديمقراطيين على الأغلبية في مجلس النواب، وفي مجلس الشيوخ، حيث لم يحدث تغيير، لم يعد بوسع الجمهوريين أن يدّعوا التفويض الشعبي الواضح، بحيث يمكنهم السير قُدُماً في عملية توجيه الاتهام. وبدا من أكبر المفاجآت، بعد الانتخابات، إعلان نيوت غينغريتش أنَّه سيتخلى عن رئاسة مجلس النواب.

كان كلينتون قد وعد عرفات، أثناء مفاوضات واي، أنَّه سيزور غزّة عندما يلغي المجلس الوطني الفلسطيني «الميثاق». وكان لهذه الزيارة أهمية رمزية خاصة. فالرئيس الأكثر ولاء لإسرائيل، سيكون أيضاً أول رئيس يقوم بزيارة رسمية لأرض تابعة للسيطرة الفلسطينية(10). أما بالنسبة لعرفات، فقد كان هذا التعزيز للعلاقات مع أكبر مساند لإسرائيل يُعتبر إنجازاً كبيراً، ربما يفضي إلىٰ

(10) انظر ملاحظات الرئيس إلىٰ أعضاء «المجلس الوطني الفلسطيني، والمنظمات الفلسطينية الأخرى» غزة مكتب السكرتير الصحفي في البيت الأبيض 14 كانون الأول/ ديسمبر، 1998، أهمها بيان كلينتون إلىٰ الشعب الفلسطيني، والذي جاء فيه «وراءكم تاريخ من ضياع الملكية والتشتت، وأمامكم فرصة لتشكيل مستقبل فلسطيني جديد على أرضكم». وقال أيضاً: «لا بد أن تعترف إسرائيل بحق الفلسطينيين بالتطلع إلىٰ العيش بحرية اليوم وغداً وإلىٰ الأبد».

نتائج في المفاوضات المستقبلية. والحقيقة أن تحسّن العلاقات الأَمريكيَّة ـ الفلسطينية، ربما كان الحصيلة الباقية لمفاوضات واي، والتي ساعد على الوصول إِليها، الافتقار الشديد للودّ ما بين نيتانياهو والرئيس الأَمريكي.

قام كلينتون خلال الفترة ما بين 13 ـ 15 كانون الأول/ أكتوبر 1998، بزيارة لكل من إِسرائيل وغزّة، محاولاً المحافظة على بعض الزَخم خلف اتِّفاق واي الذي بات جامداً. وأثناء وجود كلينتون في الشرق الأَوسط، صوّتت اللجنة التشريعية في مجلس النواب، على 4 فقرات من توجيه الاتهام على أن ينظر فيها المجلس بكامله. وبعد ذلك ببضعة أيام، ضرب كلينتون العراق، بسبب نزاع حول تفتيش الأَسلحة، كان قد نشب منذ بعض الوقت.

وقد تضافرت السياستان الخارجيَّة والداخلية، بشكل حتمي، في الوقت الذي كان يتكهن فيه المعلّقون، بأن تحركات كلينتون الشرق أَوسطية، كانت محاولة لصرف الأنظار عن وضعه الحرج في الداخل.

في 19 كانون الأول/ أكتوبر صوت مجلس النواب على فقرتين للاتهام. وأُرسلت الفقرتان إِلىٰ مجلس الشيوخ حيث انعقد المجلس وكأنَّه هيئة محكمة للمرة الثانية في تاريخه، للنظر في عزل رئيس من منصبه. وعندما بدأت المحاكمة، كان نيتانياهو يواجه مشكلات داخلية خاصة به، أدت إِلىٰ تعليق اتِّفاق «واي»، والدعوة إِلىٰ إِجراء انتخابات جديدة في منتصف شهر أيار/ مايو عام 1999، بعد وقت ملائم من انقضاء مدة اتِّفاق أوسلو، والتاريخ الذي يهدد فيه عرفات بإِعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد.

بدأ الكونغرس الجديد عمله في كانون الثاني/ يناير، وأمضى مجلس الشيوخ، معظم الأسابيع الستة التالية، في مداولات حول ذنوب كلينتون وما إِذا كانت هذه تصل إِلىٰ مستوى «الجرائم الفظيعة، والتي تطبّق عليها العقوبات الجزائية» كما حدّدها الدستور. ومن أجل إِدانة الرئيس وعزله، كان الأمر ،يحتاج إِلىٰ ثلثي الأصوات، وهذا ما لا يمكن أن تحقيقه بدون أن ينفض عنه

عدد كبير من الديمقراطيين. وهذا لم يحدث. إذ لم يصوت ديمقراطي واحد بالإدانة، عندما أخذت الأصوات في 22 شباط/ فبراير. ونجا كلينتون، الذي تعرض للمهانة من جراء المناقشات المطولة في أوساط الشعب، حول حياته الخاصة، وأخلاقه المشكوك فيها، وظلت شعبيته متماسكة. ومع هذا، فقد كان الوقت يجري، نظراً لأن الحسابات السياسية للسنة الانتخابية قد بدأت تطل برأسها. وبقدر ما كان تواقاً إلىٰ أن استرداد مكانته عن طريق إنجاز ما، على صعيد السياسة الخارجيَّة، وخاصة اتِّفاق سلام في الشرق الأَوسط، فقد بدا هذا صعب التحقيق قبل أن تجري الانتخابات الإسرائيلية، وحتى عند ذاك، سوف يعتمد كل شيء على نتائج تلك الانتخابات. فإذا ما أُعيد انتخاب نيتانياهو، سيكون من الصعب إحراز تقدم في أحسن الأحوال. وسيكون من الأسهل مجيء رئيس وزراء معتدل للتعامل معه، ولكن قدرة كلينتون على دفع المفاوضات قُدماً، لا بد أن تضعف في بداية الألفية الجديدة.

## أزمة كوسوفو

فيما كانت الانتخابات الإسرائيلية دائرة، نشبت أَزمة دولية أخرى، استغرقت الكثير من اهتمام الرئيس خلال ربيع 1999. فكوسوفو، وهي مقاطعة فقيرة من يوغوسلافيا، 90٪ من سكانها من الألبان و10٪ من الصرب، انجرفت نحو أَزمة طالت بضعة شهور. وكما في البوسنة، جعلت السياسات المتطرفة للزعيم الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش التسوية السياسية، عسيرة المنال. وكان كثيرون يشتبهون في أن الزعيم الصربي كان يخطِّط لحملة تطهير عرقي واسعة النطاق ضد الألبان في كوسوفو. وقد وضع المدافعون عن الموقف الصربي، اللوم على حركة جيش تحرير كوسوفو، المقاتلة. وكانت المفاوضات قد بدأت في فرنسا، وجاءت نتيجتها إنذاراً إلىٰ ميلوسيفيتش، بقبول شروط كوسوفو بحماية الأغلبية الألبانية، والتمهيد لحكم ذاتي واستقلال. ورفض ميلوسيفيتش هذه الشروط، وانتقاماً لذلك، قامت الولايات المتّحدة وكبار حلفائها في حلف

«ناتو»، بقصف أهداف في طول يوغوسلافيا وعرضها، في أواخر شهر آذار/مارس 1999[11].

ولمّا كان معظم الألَبان من المسلمين، فقد أثار النِّزاع في كوسوفو اهتماماً غير عادي في الشرق الأوسط. فقد كان معظم العرب متعاطفاً مع سكان كوسوفو، نظراً لتشابه حالتهم مع حالة الفلسطينيين، خاصة وأن أعداداً كبيرة منهم لجأت إلىٰ الدول المجاورة. وانزعجت بعض الدول العربية، وخاصة العراق، من سابقة تدخل قوات «الناتو» في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة. وعلى نحو مشابه، كان الإسرائيليون مشتتين بعض الشيء، ما بين الموقف الرسمي الذي يتعاطف مع سكان كوسوفو، وبين جانب من السكان كان يشعر بالقلق بسبب سابقة تدخّل الأُمم المتَّحدة و«الناتو».

في الشهرين الأولين من الحملة الجوية على الصرب، ارتفعت أصوات كثيرة في أَمريكا، تنتقد سياسة كلينتون. وارتفع صوت هنري كيسينجر منتقداً، كعادته، بأن الدافع الإنساني الحسن المقصد، لمساعدة سكان كوسوفو، يفتقر إلىٰ تفكير استراتيجي[12]. ومع تزايد الأدلة على أن مئات ألوف الألَبانيين قد هُجِّروا من بيوتهم، فقد بدا أن الأثر الواضح لتدخل الناتو هو جعل الأمور تزداد سوءاً. وبدأت صور الدمار الذي أحدثته القنابل على أهداف صربية، بما في ذلك المدنيين الأبرياء، تثير أسئلة حتمية حول العامل الأخلاقي في قصف أهداف مدنية، لتحقيق أهداف استراتيجية غير واضحة.

وكان الجانب الجيد الوحيد في حملة كلينتون، خلوها تماماً من خسائر في الأرواح، من جانب الحلفاء في «الناتو». فالقصف الجوي كان يجري يومياً

---

(11) من أجل الاطلاع على تحليل مفصل حول كيفية تطور السياسة الأَمريكيَّة انظر بارتون غيلمان:
«How Atrocity Transformed Policy», Washington Post, April 18, 1999, pp. A 30-31.

(12) Henry A. Kissinger: New World Disorder,» News week, May 13, 1999, p. 41-43.

دون عواقب معاكسة بالنسبة للقوّات الأَمريكيَّة. ومع هذا، فقد ظلّ كثيرون يشكّون في أن يفلح القصف، وحده، في إِرغام ميلوسيفيتش على الرضوخ، وسحب قوَّاته من مقاطعة، هي في النهاية جزء من بلاده. وكان كلينتون متردداً في استخدام القوات البرية، وآثر بدلاً من ذلك، أن يتوجه إِلىٰ الروس لمساعدته في حل دبلوماسي. ومن دواعي الدهشة، أن المسعى قد نجح. ففي بداية حزيران/ يونيو، تم التوصل إِلىٰ اتِّفاق يدعو إِلىٰ انسحاب جميع القوات الصربية من كوسوفو، وعودة اللاجئين الأَلبان إِلىٰ بيوتهم، وتشكيل قوة متعددة الجنسيات، بما فيها قوات روسية، لحفظ السَّلام. وظل السؤال: كيف سينتهي الوضع سياسياً في كوسوفو معلقاً، ولكن الأمر بالنسبة لكلينتون، كان ضربة حظ أخرى. وما بدا أنَّه احتمال لكارثة في السياسة الخارجيَّة ـ أَو خطأ فادح على الأقل ـ قد ولى، وأصبح الرئيس قادراً على أن يوجه انتباهه نحو قضايا أخرى.

## الانتخابات الإِسرائيلية ونهاية أوسلو

فيما كانت حملة كوسوفو دائرة على قدم وساق، جرى حدثان مهمّان على المسرح الإِسرائيلي ـ الفلسطيني. الأول، انتهاء الموعد الرسمي لفترة السنوات الخمس الانتقالية لاتِّفاق أوسلو. وأثار عرفات ضجة كبيرة حول إِعلان الدولة الفلسطينية في 4 أيار/ مايو 1999، وأجاب نيتانياهو على ذلك بتهديدات بضم المناطق التي تديرها إِسرائيل من الضفَّة الغربيَّة، إِذا تم ذلك الإعلان. وقد بُذل الكثير من الجهد والوقت، لتجنّب صدام بسبب تلك الأَزمة المُضخّمة. وكان التخوّف في الجانب الأَمريكي أن يحول نيتانياهو هذه المجابهة مع عرفات، إِلىٰ مكسب سياسي. ولما كانت الانتخابات الإِسرائيلية مقررة في 17 أيار/ مايو، لم يكن أحدٌ في واشنطن الرسمية، راغباً في إِعطاء نيتانياهو دفعة إِلىٰ الأمام في صناديق الاقتراع. وهكذا أرسل كلينتون إِلىٰ عرفات رسالة، يعده فيها بأن الولايات المتّحدة ستقوم بخطوة كبيرة من أجل الوصول

إلىٰ اتِّفاق الوضع النهائي، في غضون فترة معقولة من الوقت، يتوج باجتماع قمة في واشنطن[13]. وبالإضافة إلىٰ ذلك، كرّر كلينتون تأييده «لأماني الشعب الفلسطيني في تقرير مستقبله على أرضه»، وهي صيغة تبدو قريبة من آمال الفلسطينيين بدولة على أرضهم. وذهب الأوروبيون، بالتنسيق مع الولايات المتّحدة، أبعد من ذلك، في تأييدهم للفلسطينيين. وعلى ضوء هذه الإيماءات من جانب الدول الغربية، سحب عرفات تهديده بإعلان الدولة، إلىٰ ما بعد الانتخابات الإسرائيلية، على الأقل.

وضعت الانتخابات الإسرائيلية بينيامين نيتانياهو في واجهة إيهودا باراك، وهو جنرال حاز أوسمة كثيرة، وربيب إسحاق رابين، اشتهر بالصرامة والبراغماتية والذكاء. وكان على الإسرائيليين ثانية أن يقوموا باقتراعين: أحدهما لاختيار رئيس الوزراء، والثاني للقوائم الحزبية في الكنيست.

وعندما أُحصيت الأصوات في 17 أيار/ مايو 1999، كانت النتائج مذهلة، ولكنها صعبة التفسير. فقد حقَّق باراك نصراً صارخاً على نيتانياهو، حيث حصد 56٪ من مجموع الأصوات. وأصيب نيتانياهو بخذلان شديد، دفعه إلىٰ إعلان استقالته من حزبه، وهجر السياسة أيضاً ـ لفترة من الوقت على الأقل. ولكن التصويت للكنيست كان أشد التباساً بكثير، حيث عبر الناخبون هنا عن اهتمامات ضيقة. ولم يستطع أي من الحزبين الكبيرين أن يتجنّب خسارة في مقاعده. وعلى النقيض من ذلك، كان الرابح الكبير الوحيد، هو حزب شاس الذي يمثِّل اليهود السفارديم المتدينين بالدرجة الأولى. وكان التحدي الأول أمام باراك، قبل أنْ ينصرف إلىٰ الدبلوماسيَّة، تشكيل حكومة

---

(13) للاطلاع على نص رسالة كلينتون إلىٰ عرفات المؤرخة في 26 نيسان/ أبريل، 1999 انظر موقع بروكنغز على الإنترنيت الذي سبق ذكره. يشير كلينتون في هذه الرسالة إلىٰ أن «الولايات المتّحدة تعرف كم هي النشاطات الاستيطانية مدمرة، وكذلك مصادرات الأراضي وإزالة البيوت، لعملية السَّلام الفلسطيني الإسرائيلي».

ائتلافية خارج الإطار العلماني ـ الديني المتنافر، وأحزاب اليمين واليسار التي ستشغل مقاعدها في الكنيست الجديد.

كانت واشنطن الرسمية في استجابتها لانتخاب باراك، تكاد لا تخفي سرورها، حتى قبل أن يقدم باراك حكومته إِلىٰ الكنيست لنيل الثقة. ذلك أن العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية كانت قد تردّت في الأشهر الأخيرة من ولاية نيتانياهو، وكان ثمة توقعات قوية بأن باراك سيكون رئيساً للوزراء، على غرار رابين. ولم يخف كلينتون أبداً إِعجابه برابين، وقد بدا متلهفاً لرؤية رئيس وزراء إِسرائيل الجديد.

عمل باراك على تشكيل حكومته بطريقة منهجية. فقد التقى تقريباً بجميع الأحزاب، ولعب أوراقه بسرية تامة، مُلمحاً إِلىٰ أنَّه قد يضم خصومه من الليكود، ثم أعطى إِشارات بأن «شاس» قد يكون هدفه المفضل. واستغرق هذا كله وقتاً طويلاً، وبدا باراك راغباً في استعراض أستاذيته على مسرح السياسة الداخلية، قبل أن يضع يده على خياراته النهائية. ولم يفرغ من تشكيل ائتلافه أخيراً، إلاّ في بداية شهر تموز، وكان يتكوّن من حزبه، ومن حزب «إِسرائيل واحدة»، وحزب ميرتيز اليساري، وشاس، وحزب الوسط وبعض الأحزاب الأخرى. وكان بوسع باراك، في المجموع، أن يعتمد على أكثر من 70 عضواً في الكنيست في جميع الأحوال، بل وعلى أكثر من ذلك، إِذا أدخلنا في الحساب الأعضاء العشرة في الأحزاب العربية. وقد جعلت هذه القوة في الكنيست، بالإِضافة إِلىٰ التأييد القوي في استطلاعات الرأي العام، باراك، في وضع يُحسدُ عليه من أجل استئناف المفاوضات.

خلال شهر حزيران/ يونيو، برزت إِشارة مهمة، في تبادل المجاملات بين الرئيس السوري حافظ الأسد وباراك. ففي مقابلة مع الاختصاصي المعروف بالشؤون السورية، باتريك سيل، وصف الأسد باراك بأنَّه «شريف وقوي». ورد باراك بملاحظات إِلىٰ «سيل» تفيد بوضوح، أنَّه توّاق إِلىٰ عقد اتِّفاق، مع

الأسد، خاصة وأنَّه التزم بسحب القوات الإِسرائيلية من لبنان، في غضون سنة واحدة، وهو من أجل تحقيق هذا الهدف يحتاج إِلىٰ مساعدة سورية، أَو هذا ما بدا، أنَّه يفكر به[14].

عزّز خطاب باراك الافتتاحي في الكنيست، وجهة النظر القائلة بأن إِقامة السَّلام تحتل موقعاً طليعياً في جدول أعماله. فقد تكلم بطريقة مثيرة للمشاعر كجندي خبر الحروب ويسعى إِلىٰ السَّلام. وأشار إِلىٰ خصومه بطريقة تنم عن الاحترام، بل إِنَّه اعترف بأن إِسرائيل سبَّبت المعاناة للشعب الفلسطيني.

كانت لقاءات باراك الأولى، مع الرئيس المصري حسني مبارك، أعقبها زيارات للقاء ياسر عرفات والملك عبد الله ملك الأردن. ثم انطلق إِلىٰ الولايات المتّحدة لمقابلة كلينتون، الذي وصف نفسه بأنَّه توّاق للمحادثات مع باراك «كشوق ولد صغير إِلىٰ لعبته».

التقى كلينتون وباراك في البيت الأبيض في 15 تموز، ثم أمضيا ليلة 16 تموز في كامب ديڤيد مع زوجتيهما. وأقيم حفل عشاء احتفالي في البيت الأبيض في 18 تموز/ يوليو، ثم التقى الرجلان ثانية في اليوم التالي. ومن كل هذه الأوقات التي أمضياها معاً خرجت عدة روايات.

بدا باراك راغباً في الوصول إِلىٰ نوع جديد من الارتباط الأَمريكي، أكثر استراتيجية وأقل انخراطاً في التفاصيل[15]. وقد انتقد علناً الولايات المتّحدة على انخراطها الشديد في تفاصيل «اتِّفاق واي»، والعمل تارة كقاض، وتارة كوسيط، ونوه بشكل خاص، إِلىٰ دور وكالة المخابرات المركزية في غزّة، واصفاً إِياه بأنَّه غير مناسب. والأهم من ذلك، جوهرياً، أن باراك بدا كمن يتساءل عن قيمة المقاربة التفاضلية، التي افترضت أن الثقة يمكن أن تبنى من

---

(14) يمكن العثور على مقابلة باتريك سيل مع كل من الأَسد وباراك في مجلة «ميد إيست ميرور»، 23 حزيران/ يونيو، 1999.

(15) انظر ألوف بن «استراتيجية أكثر، تاكتيك أقل»، هآرتس (بالإنكليزية) 16 تموز/ يوليو، 1999.

خلال سلسلة من الخطوات الصغيرة. لقد بُني (اتِّفاق) أوسلو على فكرة كهذه، ولم يكن باراك، كما هو معروف، كثير الإعجاب بأوسلو. وهو قد بدا، خلافاً لذلك، أنَّه يريد معرفة ما هو التصميم الشامل للاتِّفاق، وتقرير ما إذا كان الطرف الآخر مستعداً لاتخاذ قرارات صعبة، ثم السعي بعد ذلك إِلىٰ اتِّفاق مبادىء أساسيَّة أولاً، وترك التفاصيل إِلىٰ وقت لاحق.

أعاد كلينتون، التوّاق إِلىٰ تبنِّي أفضليات باراك، التأكيد سريعاً على أن الولايات المتّحدة كانت تسعى إِلىٰ دور المُسهّل فحسب، بمساعدة الأطراف على الوصول إِلىٰ اتِّفاق، ولكنها لم تسع إِلىٰ فرض آرائها. ويبدو أن باراك كان يتوقع، على نحو واضح، من كلينتون، ما هو أكثر من مساعي أَمريكا الحميدة. فقد طلب المزيد من الدعم العسكري وتلقى وعوداً بذلك[16]. كما كان مهتماً بشكل خاص، في جعل الأَمريكيين يستأنفون حوارهم مع الأسد، للمساعدة في أن يقرر ما إذا كان السَّلام على الجبهة السورية يمكن تحقيقه على وجه السرعة.

بدا انتخاب باراك وكأنَّه أعطى كلينتون الفرصة الأخيرة لتحقيق نجاح على صعيد السياسة الخارجيَّة، قبل أن تنصرم ولايته. ولتحقيق ذلك، لم يكن الوصول إِلىٰ اتِّفاق سوري ـ إِسرائيلي أمراً بعيد المنال. فكلا الطرفين قد ناقش جميع القضايا على نحو مكثّف في الفترة 1993 ـ 1996[17]. بل إِن باراك نفسه، كان قد شارك في تلك المحادثات بوصفه رئيساً للأركان. وكان رابين قد قدّم التنازلات الأساسية عندما عرض إِعادة الجولان، مفترضاً أن قضايا الأَمن والسَّلام يمكن أن تحل. وكلينتون، الذي أمضى وقتاً أطول مع الأسد، من أي رئيس آخر، قد يكون قادراً تماماً على المساعدة في إِقناع الزعيم السوري ثانية،

(16) وليام أ. أورم الابن «سوف تشتري إسرائيل 50 طائرة ف ـ س 1 في أكبر صفقة سلاح عرفتها» نيويورك تايمز، 19 تموز/ يوليو، 1999، ص A6.

(17) Helena Cobban, *The Israeli-Syrian Peace Talks: 1991-96 and Beyond* (Washington D.C.: United States Institute of Peace Press, 1999), especially pp. 175-96.

بالتحرك نحو اتِّفاق، بطريقة تختلف نوعاً ما عن سرعته السلحفاتية المعتادة. كما تستطيع الولايات المتّحدة، أن تساعد عن طريق تقديم الحضور الأمني والرصد في الجولان[18].

كان من المتوقع أن تكون الجبهة الإِسرائيلية ـ الفلسطينية أكثر تعقيداً. فأولاً كانت القضايا نفسها معقّدة، ولم يكن في مواقف الأطراف المطروحة، ما يوحي بإِمكان تحقيق تسويات بسهولة بالنسبة للقدس، والمستوطنات، والمياه، ومشكلة اللاجئين. أما القضايا الأسهل، كالأمن والدولة الفلسطينية، فهي من الممكن أن تكون مادة لاتِّفاقيات مبررة مبدئياً، ولكن حتى في هذا المجال، كانت الحساسيَّات بين الجانبين كبيرة. والولايات المتّحدة، التي اتخذت تاريخياً مواقف حول كثير من هذه المسائل الحسَّاسة، باتت اليوم عازفة عن إِعادة تأكيد تلك المواقف، قائلة إِن على الفريقين أن يتوصلا إِلىٰ اتِّفاق، من خلال مفاوضات مباشرة. ولكن، ما العمل، إِذا تم الوصول إِلىٰ الجدران المسدودة الحتمية؟ هل تستطيع الولايات المتّحدة أن تتجاوز دور «المسهل»؟

بدا كلينتون، الذي كان يقترب من سنة ولايته الأخيرة، ممزقاً بين عدة دوافع متنافسة. فقد كانت هناك، الرغبة الطبيعية في ترك تراثٍ تاريخيّ يستطيع أن يفخر به[19]. فعلى الصعيد الداخلي، كانت فرصه في إِطلاق بوادر جديدة

(18) خلال فترة رئاسة نيتانياهو للوزارة، استمرت الاتصالات مع سورية من خلال العمانيين، ومبعوث الاتّحاد الأوروبي ميغيل موراتينوس، ومن خلال الثري الأَمريكي رون لودر. لم يكن نيتانياهو راغباً في انسحاب القوات الإِسرائيلية من الجولان كله، ولهذا لم يتم التوصل إِلىٰ اتِّفاق. ولكنه زعم أن بعض التقدم قد تحقَّق في المناقشات حول الأَمن، وخاصة أنه سمح لأفراد إِسرائيليين أن يبقوا في قمة جبل الشيخ، تحت الإِشراف الأَمريكي، لرصد الترتيبات الأمنية. مقابلة أجريت مع مستشار أمني كبير لنيتانياهو، 28 حزيران/ يونيو 1999. انظر أيضاً زيئيف شيف «سورية وافقت على قوات أجنبية في جبل الشيخ» هآرتس (بالإنكليزية) 28 أيار/ مايو 1999.

(19) إستناداً إِلىٰ مقولة جون ف. هاريس فإن «من يدخل في وساطة يخرج خالي الوفاض» واشنطن بوست 26 تموز/ يوليو، 2000 ص 22A وقال كلينتون ذات مرة إنه «ينظر إِلىٰ المساعي من أجل تحقيق السَّلام في الشرق الأَوسط كجزء من مرحلة التكفير، عن أخطائه في فضيحة مونيكا س. ليوينسكي».

محدودة بحكم واقع السياسة الانتخابية وسياسة الكونغرس. ولكن في مجال السياسة الخارجيَّة، كان لا يزال يأمل في تحقيق اختراق يسمح له بلعب دور رجل الدولة الذي يتمناه. فقد اكتسب كلينتون على مدى سنوات، ثقة بالنفس في معالجة القضايا الدولية، وأضحى راغباً بشكل خاص، في محاولة إنجاز اختراق على الساحة العربية ـ الإسرائيلية. وقد كان على علاقات طيبة مع معظم زعماء المنطقة، التي كانت قضاياها مألوفة لديه.

كان هناك عاملان مثبطان لإغراء تحقيق السَّلام العربي ـ الإسرائيلي كأولوية ذات مكانة عظمى. أولهما، أن فرصة النجاح لم تكن كبيرة، فالفجوة بين الفريقين، وخاصة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، واسعة، ولربما تحتاج إلىٰ ما هو أكثر من التشجيع الأَمريكي، للتوصل اتِّفاق. وثانيهما، أن الالتزام الرئاسي الشديد، يمكن أن يفضي إلىٰ جدل داخلي واسع، وخصوصاً إذا تبيّن أن الولايات المتّحدة تمارس الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات، وهو ما كان يحدث أحياناً، في جولات سابقة لصنع السَّلام. وإذا كان كلينتون قد استنفد فرصة إعادة الانتخاب، فإن آل غور، الذي كان يأمل أن يخلف كلينتون، لن يرحب بأية تحرّكات يمكن أن تضعف من تأييده في أوساط الكثيرين من أصدقاء إسرائيل، في الولايات المتّحدة. كما أن زوجة كلينتون، هيلاري، التي كانت مرشحة لانتخابات مجلس الشيوخ في نيويورك، لا ترغب في أن يعالج زوجها، بصورة علنية، قضايا خلافية مثل القدس، أَو اللاجئين، أَو المستوطنات أَو الحدود[20].

كان قرار كلينتون الظاهر تجاه هذه الضغوط المتشابكة، هو أن يقوم

(20) عبرت السيدة كلينتون عام 1998 عن تأييدها لدولة فلسطينية، ولكنها عندما أصبحت مرشحة لعضوية مجلس الشيوخ راحت تتكلم خلافاً لقناعتها وقالت إن القدس هي العاصمة الأبدية والموحدة لإسرائيل، وأن الولايات المتّحدة ينبغي أن تنقل سفارتها إلىٰ هناك، وهي مواقف تتفق مع آراء المرشحين في نيويورك، وإن كانت تخالف آراء زوجها.

مبدئياً، بما هو أقل من الانغماس في دبلوماسيَّة علنية ساخنة لجعل الإسرائيليين والفلسطينيين والسوريين يتحرَّكون نحو تحقيق اتِّفاقيات. ولسوف ينهمك هو ومساعدوه، في كثير من عمليات الحضّ والمداهنة، ولكن باراك كلاعب جديد في العملية، لا بدّ أن يُعطى وقتاً لوضع جدول أعماله. ولم يكن من دواعي الدهشة، أن تكون نتائج هذه المقاربة المتواضعة، متواضعة بدورها ـ على الأقل في السنة الأولى من ولاية باراك.

صُرف وقت كبير في محاولة إعادة «اتِّفاق واي» إلىٰ مساره. وكان نيتانياهو قد علّقه عملياً على أساس أن الفلسطينيين لم يتقيَّدوا بالتزاماتهم. فعرفات، الذي كانت قاعدة تأييده السياسي تتراجع، شعر بحاجة إلىٰ رؤية القوات الإسرائيلية تنسحب تدريجياً من المناطق الفلسطينية كما جاء في اتِّفاق «واي». وفي بداية أيلول/ سبتمبر 1999، التقى عرفات وباراك في شرم الشيخ، وبدا أنهما وافقا على خطوات تالية، بما في ذلك مجموعة طموحة من التواريخ المحددة لاتِّفاقيات أوسع. وقد وصفت وزيرة الخارجيَّة، في عبارة مشهورة، دورها كـ«وصيفة» في مساعدتها في التوسط لتحقيق اتِّفاق[21].

كان إنجاز أولبرايت التالي هو إقناع الرئيس السوري حافظ الأسد بالموافقة على استئناف المفاوضات مع إسرائيل، على مستوى رفيع. وفي منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر، ترأس كلينتون المفاوضات في واشنطن، ما بين باراك ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع. وبعد بضعة أسابيع، استؤنفت تلك المحادثات في شيباردز تاون، غرب فرجينيا، في 7 كانون الثاني/ يناير 2000، ووضعت الولايات المتّحدة بالفعل مسودة اتِّفاق[22].

بدا الاتِّفاق بين إسرائيل وسورية الآن، في متناول اليد، على الرغم من

(21) للاطلاع على نص اتِّفاق شرم الشيخ انظر موقع بردكنغز على شبكة الإنترنيت.

(22) تسرب نصّ مسودة المعاهدة إلىٰ الصحافة الإسرائيلية وهو ما أغضب السوريين. انظر هآرتز (بالإنكليزية) 13 حزيران/ يونيو 2000.

حقيقة أن باراك لم يستجب بعد، لطلب سورية بالاعتراف بخط 4 حزيران/ يونيو 1967، كخط حدود في المستقبل. ولكن حتى في هذه المسألة الحسَّاسة، بدا كما لو أن السلام ممكن. وفي أواخر شباط 2000، أخبر باراك مجلس وزرائه أن رابين قد وافق على الانسحاب من مرتفعات الجولان إلىٰ حدود 4 حزيران/ يونيو 1967 ـ بشروط محددة ـ وأن حكومته لن «تمحو الماضي»[23].

شجع تحرك باراك الظاهر نحو الموقف السوري، الرئيس كلينتون، إلىٰ درجة أنه قرَّر لقاء الأسد في جنيف، في طريق عودته من جولة في جنوب آسيا، في أواخر آذار/ مارس. وكان كلينتون قد اتصل بالأسد، وأبلغ الرئيس السوري المريض أن لديه أخباراً سارّة. ولكن باراك لم يكن موافقاً بعد على حدود 4 حزيران/ يونيو، وطلب من كلينتون بدلاً من ذلك، أن يستكشف بعض الاقتراحات الوسط مع الأسد مباشرة[24]. وعندما التقى الزعيمان في 26 آذار/ مارس 2000، حاول كلينتون أن يشرح أن باراك لا يستطيع، من الناحية السياسية، العودة تماماً إلىٰ خط 4 حزيران/ يونيو، وأن لديه بعض الاقتراحات

(23) آلوف بين وآخرون «باراك رئيس الوزراء السابق يدخل في محادثات مع سورية حول حدود 67» هآرتز (بالإنكليزية 28 شباط/ فبراير، 2000).

(24) وفقاً لمعظم الروايات عن المباحثات، نقل كلينتون الموقف الإسرائيلي التالي: لن يعيد باراك المربع الواقع شمال شرق شاطىء بحيرة طبريا، وهو منطقة كانت خاضعة لسيطرة السوريين قبل حرب حزيران/ يونيو 1967. وعلى سبيل المقايضة كان باراك كما نقل عنه مستعداً لإعادة مثلث الحمة إلىٰ سورية. والمشكلة أن رابين كان قد نوه أن كلتا هاتين المنطقتين ستعود إلىٰ سورية، ولذا فقد رأى الأسد في الموقف الإسرائيلي تراجعاً عن عرض رابين الذي ذهب مسافة أبعد. وأياً كانت التفاصيل الدقيقة فمن الواضح أن كلينتون أساء التقدير عندما نظم القمة. إذ لم يكن ثمة في مواقف الأسد التفاوضية ما يدفع إلىٰ التوقع بأنه سيقبل باقتراح باراك، والذي لم ير فيه بالتأكيد خبراً سعيداً». وقد انتقد جيمس بيكر، الذي كانت لديه خبرة كبيرة في التعامل مع الأسد، فيما بعد كلينتون لعرضه موقف باراك مباشرة على الأسد. ورأى أنه كان من الأفضل صياغة اقتراح أمريكي يقوم على انسحاب إسرائيلي كامل، مقابل سلام وأمن كاملين من جانب سورية. انظر جيمس أ. بيكر الثالث، «السلام خطوة في الوقت المناسب»، نيويورك تايمز، 27 تموز/ يوليو 2000 ص 27.

البديلة للمناقشة. لم ترق هذه المقاربة للأسد، وفي غضون دقائق، وصلت المناقشة إلىٰ حائط مسدود. وغادر كلينتون جنيف خالي الوفاض، وبدت فرصة تحقيق اختراق على الجبهة السورية ـ الإسرائيلية قاتمة. ورداً على ذلك، قرَّر باراك سحب جميع القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، حيث عدد الخسائر البشرية في قواته في تزايد مثير للقلق. وفي 24 أيار/ مايو، غادرت آخر قوات إسرائيلية الأَراضي اللبنانية. ولكن بدا من المشكوك فيه، ما إذا كانت الحدود ستبقى هادئة بدون اتِّفاق مع سورية(25).

في العاشر من حزيران/ يونيو 2000، توفي الرئيس حافظ الأسد، فجأة، بسبب أزمة قلبية على ما يبدو. وكان ابنه بشار، الذي أُعِدَّ لخلافته، شخصية سياسية غير معروفة، وتساءل كثيرون حول ما إذا كان يستطيع أن يملأ مكان والده. ربما يتحول في النهاية إلىٰ مفاوض أكثر مرونة، ولكن اهتمامه الأول سينصب على تعزيز وضعه السياسي داخل سورية. وبالنتيجة، فإن فرصة كلينتون بالقيام بشيء ذي بال، في الأشهر المتبقية له، لتقديم آفاق سلام إسرائيلي ـ سوري، باتت ضئيلة للغاية.

بدأت آخر فرصة متبقية لكلينتون، لإحداث تأثير على سلام الشرق الأَوسط في 14 حزيران/ يونيو 2000، عندما التقى بياسر عرفات في البيت الأبيض. وكان كل من عرفات وباراك واقعاً تحت تأثير ضغط سياسي داخلي شديد، من جانب مناوئيه. وكان من الواضح تماماً، أن أياً منهما، لم يكن مستعداً لاتخاذ القرارت الصعبة، التي لا بد منها لتحقيق السَّلام. كما لم يكن واضحاً مدى درجة استعداد كلينتون للمساعدة. وكانت النصيحة المُسكِّنة التي قدَّمها هنري كيسينجر للرئيس تفيد: «أود أن أقول له أن يبقى ساكناً ومستعداً

(25) باراك الذي بذل الكثير من الجهد في هذا المسار من الدبلوماسيَّة، في الوقت الذي تجاهل فيه الفلسطينيين، قد أعطى إشارة الآن أنه مستعد لتحويل انتباهه نحو جهد أخير، للوصول إلىٰ اتِّفاق مع عرفات في 13 أيلول/ سبتمبر، 2000، الذكرى السابعة لأوسلو، وموعد نهائي جديد يفرضه الطرفان. مقابلة مع مشارك أَمريكي في المباحثات مع الأَسد، 24 نيسان/ أبريل، 2000.

لدور المُسهّل. أود أن أقول له ألا يكون أكثر اهتماماً من الفرقاء «أنفسهم»[26]. وهذا بالطبع كان، حقيقة، المسار الذي انتهجه كلينتون حتى ذلك التاريخ، مع قليل من التظاهر بذلك.

## كامب ديڤيد 2

بعد إخفاق لقاء القمَّة بين الأَسد وكلينتون، سرعان ما وجّه الأخير أنظاره إِلىٰ الجبهة الإِسرائيلية ـ الفلسطينية. وجرى تنظيم محادثات بين دبلوماسيين إِسرائيليين وفلسطينيين وأَمريكيين؛ ونشّط كلينتون، على صعيد الاتصالات الهاتفية، باراك وعرفات، وسافرت الوزيرة أولبرايت إِلىٰ الشرق الأَوسط ثانية، لترى ما إذا كان الوقت مناسباً للقاء قمة. وكان عرفات غير راغب في الموافقة، مصراً على أن الأمر يحتاج إِلىٰ تحضير أكبر، إذا كان سيتم التفاوض على اتِّفاقية كاملة[27]، في حين بدا باراك، على النقيض من ذلك، توّاقاً إِلىٰ الانغماس في الجولة الأخيرة لصنع السَّلام، رغم أن ائتلاف حكومته يتقوّض من حوله.

وأخيراً، دعا كلينتون، وعينه على الساعة، الزعيمين، الإِسرائيلي والفلسطيني إِلىٰ الانضمام إليه في كامب ديڤيد في 11 تموز/ يوليو 2000، في مسعى نهائي لردم الفجوات الكبيرة حقاً، والتي لا تزال قائمة في مواقف الطرفين. ولم تكن هذه القمَّة، بجميع المعايير، القمَّة المضمونة النجاح. ولكن مشاهد العنف التي سبقت في شهر أيار/ مايو، بالإِضافة إِلىٰ موعد 13 أيلول/ سبتمبر النهائي الوشيك، قد أقنعت الإِدارة بالمجازفة.

حملت كامب ديڤيد 2، كما أطلق على الجولة الجديدة من الدبلوماسيَّة، الكثير من أوجه الشبه مع القمَّة الأصلية. ففريقا المفاوضات سوف يُعزلان، في

---

(26) إيلين شيولينو «هذه هي اللحظة في الشرق الأَوسط» (ولكن من أجل ماذا؟) «نيويورك تايمز، مراجعة أسبوعية، 11 حزيران/ يونيو 2000، ص 6.

(27) انظر أكرم هنيه، «يوميات كامب ديڤيد» الأيام (بالعربية) مترجمة في FBIS- جنوب شرق آسيا الجزء الأول، 29 تموز/ يوليو، 2000، ص 1، 11.

المنتجع الرئاسي المعزول، مرَّة أخرى، في جو يشبه التعتيم الإِعلامي الكامل، وسيكون الرئيس منخرطاً، بعمق، في محاولة لوضع تسويات، والوعد بتقديم مساعدات أساسية، يمكن أن تساعد في انتزاع مواقف حلول وسط، ليّنة.

كان بين القمتين أيضاً خلافات جوهرية. أوَّلها، أن كلا الزعيمين الإقليميين، كان أضعف بكثير من مناحيم بيغن وأنور السادات في عام 1978. فتآلف باراك الحكومي، لم يكن متلاحماً عندما التحق بالمنتجع الرئاسي المعزول في جبال ميريلاند. وفي حين كان بيغن يستطيع الاعتماد على تأييد المعارضة، بشأن التنازلات التي قد يقدمها للفوز بالسَّلام مع مصر، وتوقع باراك أن يواجه معارضة شرسة إذا ما اقترب من تحقيق المطالب الدنيا للفلسطينيين. وعلى نحو مشابه، كان عرفات موضع شك كبير من قِبل أنصاره، بأنه شديد التطلع إِلىٰ أن يكون الرئيس الأول لدولة فلسطينية. وإذا كان ثمن التنازلات المقدمة لإِسرائيل، والمتعلقة بالأَراضي، كبيراً، أَو كان هناك تخلٍ عن الحقوق في القدس أَو في مسألة اللاجئين، فإن كثيراً من الفلسطينيين سوف يعارضون الصفقة. فمن وجهة نظرهم، أن القبول بإِسرائيل ضمن حدود 1967 تنازل كبير، وينبغي ألا يكون نقطة انطلاق لمزيد من التنازلات. وفي عام 1978، على سبيل المقارنة، كان السادات واثقاً من التأييد الداخلي إذا استعادت مصر أَراضيها، وإن كان كثيرون في العالم العربي قد أدانوا موقفه، لتخليه عن حقوق الفلسطينيين.

أما دور كلينتون نفسه في كامب ديڤيد، فكان قوياً إِلىٰ حد يدعو للدهشة. فمع اقترابه من نهاية ولايته، فقد بدا أن كلا الفريقين المتفاوضين لديهما درجة من الثقة به، وكانا غير متأكدين بالنسبة لخليفته. وكان بعضهم يظن أن ذلك قد أعطاه امتيازاً غير عادي بالنسبة لـ «بطة عرجاء»(*). كما ظل كلينتون لدواعي

(*) يوصف الرئيس في نهاية ولايته الثانية بأنه «بطة عرجاء» كناية عن الضعف وعدم القدرة على اتخاذ قرارات مهمّة ـ المترجم.

الدهشة أيضاً، يتمتع بشعبية داخل الولايات المتّحدة، وكان يستطيع الاعتماد على تأييد الحزبين لجهوده في الشرق الأَوسط، على الأقل، إِلىٰ أن يصل إِلىٰ حد يشعر معه أنه بات من الضروري الضغط على إِسرائيل في قضايا حسَّاسة، أَو يطلب من الكونغرس سلة مساعدات ضخمة.

وكان لدى كلينتون قدرة مشهودة على إقناع كل من الإِسرائيليين والفلسطينيين بأنه يتعاطف معهم. وقد تجنّب أخذ موقفٍ تجاه معظم القضايا الخلافية، وكان يحث الطرفين على الوصول إِلىٰ تسويات، متردداً في طرح خطة أَمريكيَّة. ولو أن كامب ديفيد 2 انتهج نموذج كامب ديفيد الأصلي، لكان عرضة للضغوط، نظراً لأن أي طرف سيحاول كسب التأييد الأَمريكي لناحيته. وكان يُتوقع من كلينتون، استناداً إِلىٰ سجله السابق، أن يساند باراك أكثر مما يساند عرفات. أما كارتر، على سبيل المقارنة، فكان أشد رغبة بكثير في اتخاذ مواقف ذات طابع جوهري، تؤدي غالباً إِلىٰ استثارة كلا ضيفيه. فقد ساند بيغن في مسألة السلام الكامل، وساند السادات في مسألة الانسحاب الكامل من سيناء. ولم يتردّد في استخدام ضغط مكشوف من أجل جعلهما ينصرفان عن مواقف كان يعتبرها غير معقولة. وقد قال لبيغن في إحدى المناسبات، إنه سيشجب عناده، علناً، إذا أخفقت المباحثات، وقال للسادات بفظاظة: إن العلاقات المصرية ـ الأَمريكيَّة ستنقطع إذا غادرت مائدة المفاوضات. ولم يكن من المتوقع أن يستخدم كلينتون فيما يبدو، مثل هذه التاكتيكات القاسية، ولكن من غير الواضح، ما إذا كان سلوكه التصالحي كافياً لزحزحة الطرفين عن مواقفهما المتشبثة.

وفيما كان الإِسرائيليون والفلسطينيون يجتمعون في كامب ديفيد في 11 تموز/ يوليو، كانت مواقفهم المعروفة حول القضايا الأساسية متباعدة تماماً. فقد ظل باراك متمسكاً بعدم الانسحاب الكامل إِلىٰ حدود 1967، وعدم الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وعدم إزالة جميع المستوطنات إِلىٰ

ما وراء خط 1967، وعدم إعادة عسكرة الضفَّة الغربيَّة وغزّة، وعدم التخلي عن الأجزاء من القدس التي احتلت في حرب 1967. ولم يكن من دواعي الدهشة، إصرار عرفات على انسحاب كامل من جميع الأَراضي المحتلَّة، بما في ذلك القدس الشرقية؛ وعلى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، والاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إِلىٰ ديارهم، أَو التعويض. والقضية الوحيدة التي بدا من المحتمل أن يوافق عليها الطرفان، هي أن شكلاً ما من أشكال الدولة الفلسطينية، سيكون جزءاً من اتِّفاق نهائي. ولو أن هذه المواقف كانت منقوشة في الصخر، لبدا من غير المحتمل الوصول إِلىٰ صفقة.

كان كثيرون يتوقعون أن تخفق المحادثات في كامب ديڤيد 2، بسبب عدم توافق هذه المواقف. ورأى بعضهم أن اتِّفاقية مرحلية أخرى، مع ترك بعض القضايا لقرار آخر، هي أفضل ما يمكن التوصّل إليه. ولكن، كلاً من باراك وعرفات، لم يبد اهتماماً يُذكر باتِّفاق مرحلي آخر. فمثل هذه الصفقة، سوف تعني بالنسبة للفلسطينيين، ببساطة، تأجيل الوقت الذي يمكن أن يتوقعوا فيه حياة طبيعية ضمن دولتهم. وبالنسبة للإِسرائيليين، فإن الحل الذي لا ينهي النزاع مرة وإِلىٰ الأبد، سوف يجعلهم يقدمون التنازلات مع ضيق فرصة المقايضة. كما أن منطق خطوات بناء الثقة الصغيرة، كسبيل للوصول إِلىٰ السَّلام، قد استنفد أغراضه. وبحسب تعبير كلينتون، كان الوقت وقت «السَّلام المريمي»، جهداً دراميأ أخيراً للوصول إِلىٰ نهاية الشوط[28].

بدا من الواضح خلال الأسبوع الأول من القمَّة، أن باراك كان مستعداً للسير قُدُماً نحو تلبية بعض مطالب الفلسطينيين، أكثر مما كان يتوقع بعضهم؛ حيث سيعاد ما بين 90 ـ 95٪ من مساحة الضفَّة الغربيَّة وغزّة نهائياً إِلىٰ سيطرة الفلسطينيين، كما سيسمح لعدد من اللاجئين الفلسطينيين، ربما عشرات

(28) جون ف. هاريس، مرجع سبق ذكره، واشنطن بوست، 26 تموز/ يوليو، 2000، ص A22.

الآلاف، بالعودة إلىٰ ديارهم تحت شعار سياسة جمع شمل العائلات، كما سيتم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، على أن تكون مجردة، بشكل أساسي، من السلاح. وكانت جميع هذه المواقف تعكس موقفاً إسرائيلياً معتدلاً نسبياً، يتوافق مع مناقشات بيلين ـ أبو مازن التي سبقت ذلك[29]. أما بشأن القدس، فقد كانت المرونة أقل من ذلك بكثير.

كان من المقرر أن يغادر كلينتون إلىٰ لقاء مع زعماء الدول الصناعية في اليابان في 20 تموز. وقبل مغادرته بقليل، يوم الأربعاء، كانت القمَّة قد انتهت إلىٰ الفشل حول قضية القدس. وبعث باراك برسالة إلىٰ كلينتون يقول فيها إنه لا جدوى من الاستمرار، وإن عرفات قد دلّل على أنَّه ليس بالشريك المناسب للسلام، وإنه يهيء وفده للمغادرة بدون التوصّل إلىٰ اتِّفاق. وقد أُعدّ إعلان بالفعل عن انتهاء القمَّة، ولكن عرفات كان غير راغب برؤية الأمور تنتهي على هذه الصورة السلبيَّة، وقال إنه مستعد للبقاء إلىٰ حين عودة الرئيس من اليابان. عند ذاك، حثّ كلينتون باراك على عدم العودة، واستمر الوفدان في محادثات متفرقة، تحت إدارة وزير الخارجيَّة حتى عودة كلينتون في وقت متأخر من يوم الأحد 23 تموز/ يوليو.

كانت قضيَّة القدس معقَّدة، بشكل خاص، لاعتبارات رمزية وجوهرية (انظر الخريطة). فالقدس الشرقية كانت قد أُلحقت بإسرائيل بعد حرب 1967 مباشرة، وبُنيت المستوطنات حول الجانب الشرقي برمته، بقصد معلن، هو فصل المدينة عن بقية الضفَّة الغربيَّة. وظن باراك أنه قد يستطيع إقناع عرفات بالتخلي عن معظم القدس الشرقية، إذا ما قدمت إسرائيل عرضاً سخياً يعيد أجزاء أخرى من الضفَّة الغربيَّة، والموافقة على إدارة مدينة فلسطينية في بعض المناطق المجاورة من القدس الشرقية، التي يقطنها سكان عرب. ولكنه لم يكن

---

(29) يمكن الاطلاع على النص الكامل في موقع بروكنغز على شبكة الإنترنيت.

مستعداً للاعتراف بسيادة فلسطينية كاملة على أي جزء من المدينة ضمن السور القديم، وكان هذا بالطبع، الجزء الأكثر أهمية من المدينة، في أعين الكثير من الفلسطينيين والمسلمين.

ذُكر أن الأَمريكيين اقترحوا عدداً من الحلول الوسط الممكنة، افترضت جميعها تفكيك فكرة السيادة، بحيث يستطيع كل فريق أن يدعي ممارسة درجة ما من الإشراف، على مناطق ذات أهمية خاصة بالنسبة له. وبدت أفكار سيادة مشتركة أَو مختلطة مقبولة من حيث المعنى المجرد، ولكن، كان يصعب ترجمتها إِلىٰ حقائق على الأرض. وفي وقت متأخر من يوم الاثنين، قام الرئيس بمسعى أخير لإقناع عرفات بإبداء المرونة، ولكن بعد ذلك ببضع ساعات، بعث الزعيم الفلسطيني ملاحظة إِلىٰ الرئيس كلينتون تفيد أنه لا يستطيع الموافقة على التسويات التي اقترحها الجانب الأَمريكي. وعند ظهر يوم الثلاثاء، 25 تموز/ يوليو 2000، أعلن الرئيس كلينتون المرهق والخائب الرجاء، أن القمَّة قد انتهت دون اتِّفاق. وأوضح أيضاً أنه رأى رئيس الوزراء الإِسرائيلي باراك قد أظهر مرونة وجدية أكبر، في تحقيق الهدف من شريكه الفلسطيني(30).

رأى بعض المراقبين إن إخفاق قمة كامب ديڤيد سيكون بمثابة ضربة قاصمة لآمال سلام إِسرائيلي ـ فلسطيني. فيما رأى آخرون، أن الغيمة السوداء كانت ذات خط فضي. فالقضايا الصعبة قد جرى التطرق إليها على أعلى

(30) قدمت كل من جين بيرليز وألين شيولينو تلخيصاً جيداً لما حدث في كامب ديڤيد «في مواجهة الستارة الخلفية للتاريخ، الدراما الرفيعة والمباحثات الصعبة في كامب ديڤيد» نيويورك تايمز، 29 تموز/ يوليو 2000، ص A5 انظر أيضاً هوك ستادر «الفرصة النادرة الضائعة في كامب ديڤيد»، واشنطن بوست، 30 تموز/ يوليو 2000 ص A1. وللاطلاع على مديح كلينتون لباراك، انظر: جين بيرليز «كلينتون ينهي محادثات السلام الجامدة» نيويورك تايمز 26 تموز/ يوليو، ص 10-A1 الرواية الأكثر موثوقية عن المنظور الفلسطيني يمكن الاطلاع عليها عند أكرم هنية في يوميات كامب ديڤيد، مرجع سبق ذكره، 29 تموز/ يوليو 31 تموز/ يوليو، 1، 3، 6، 8، 10 آب/ أغسطس، 2000.

مستوى، وتحقّق بعض التقدم في دائرة واسعة من الموضوعات، على الرغم من أنه لم يتم الاتفاق على أي من المشكلات الجوهرية. ولعل كل طرف كان بحاجة إلىٰ مزيد من الوقت، كي يستوعب حقائق ما هو مطلوب من أجل تحقيق السَّلام، كما كان بحاجة إلىٰ توفير الدعم الداخلي. والحقيقة، أن المسؤولين الأَمريكيين قد تسرّعوا في الاستنتاج بأن عرفات ربما لم يكن ينوي الوصول إلىٰ اتِّفاق نهائي في كامب ديڤيد، مفضلاً، بدلاً من ذلك، أزمة تُظهر لشعبه أنه وقف صامداً أمام الضغوط الأَمريكيَّة والإِسرائيلية. ولعله سيكون مستعداً، بعد أن يعزّز قاعدته السياسية الهشّة، لاستئناف المفاوضات في حالة نفسيَّة بنَّاءة أكثر[31].

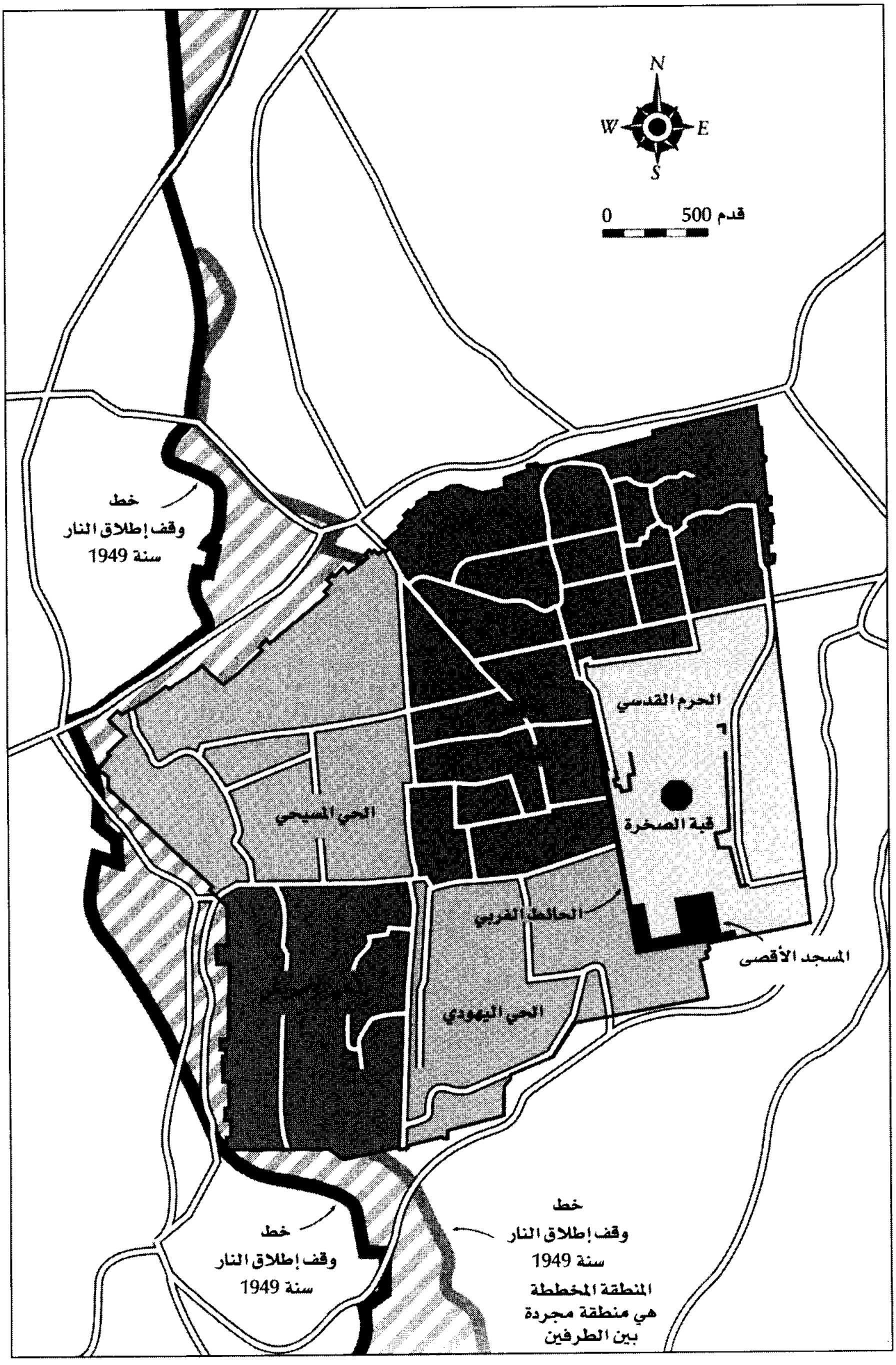
غادر باراك كامب ديڤيد وهو يحظى برضى كلينتون عنه. ولدى مغادرته، سأل الرئيس ما إذا كان يستطيع أن يقول شيئاً يمكن أن يساعده عند العودة إلىٰ وطنه، وخاصة فيما يتعلَّق بالقدس. فقد بدا باراك قلقاً من بعض الأنباء التي تسرّبت عن المفاوضات، حول المدى الذي كان مستعداً للذهاب إليه، والذي يمكن أن يسيء إليه أمام الجمهور الإِسرائيلي. ونتيجة لذلك أجرى كلينتون، في 28 تموز/ يوليو 2000، مقابلة مع التلفزة الإِسرائيلية كرّر فيها تأييده لباراك، ودافع عنه ضد تهمة بيعه أمن إِسرائيل بثمن ضئيل، وحذّر عرفات من التفكير بإعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد، وأكَّد على أنَّه قد يفكِّر في نقل السفارة الأَمريكيَّة من تل أبيب إلىٰ القدس قبل نهاية السنة[32]. ووجد الفلسطينيون في هذه المقابلة، محاولة مكشوفة لمعاقبة عرفات وردوا على ذلك بالوقوف وراء زعيمهم.

---

(31) مقابلة مع مسؤولين أمريكيين شاركوا في محادثات كامب ديڤيد الثانية في 28 تموز/ يوليو سنة 2000.

(32) جون كيغنر «كلينتون يلمح إلىٰ استعداده لنقل السفارة إلىٰ القدس»، نيويورك تايمز، 29 تموز/ يوليو، 2000 ص A1-5.

القدس القديمة داخل السور



لماذا أخفقت كامب ديڤيد ـ 2؟ من السهل وضع اللوم على هذا الفريق أَو ذاك بسبب عناده، ولا شك أن الطرفين يتقاسمان بعض الملامة. ولكن المتفاوضين كانوا يتعاملون مع قضايا بالغة الصعوبة، تتطلّب مقداراً كبيراً من المناقشة الدقيقة والتسوية. لقد كانت إحدى مشكلات مقاربة أوسلو أنها أجّلت النظر في هذه القضايا، اعتقاداً بأن المسيرة التدريجية، من خلال الاتِّفاقات الجانبية، سوف تساعد على بناء الثقة بين الجانبين.

لم تكن «نظرية أوسلو» خاطئة تماماً. فبعض القضايا بدت أكثر سهولة مع مرور الوقت، مثل التأسيس النهائي لدولة فلسطينية. وعلى الصعيد الإنساني، استطاع المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون إقامة علاقات شخصية ودية، ولم يلجأ أي جانب إِلىٰ التهديدات الصريحة باللجوء إِلىٰ العنف، إذا ما أخفقت المفاوضات.

ومن المذهل، مع هذا، أن يقول المشاركون في كامب ديڤيد 2 بصراحة، إن موضوع القدس لم يناقش فعلاً حتى اليوم الأخير أَو نحو ذلك. فإذا كان الأمر كذلك، فليس من دواعي الغرابة أنه لم يتم التوصّل إِلىٰ اتِّفاق حول مواقف تسوية. والحقيقة أن معظم ما جرى بحثه في كامب ديڤيد 2 كان له طابع غير رسمي وارتجالي. إذ لم يدون شيء على الورق، خشية أن يتسرّب ويحرج هذا الفريق أَو ذاك. كما أن التفاهمات الشفوية كانت تتبدد عندما كان يحاول الأَمريكيون ترجمتها إِلىٰ عبارات محسوسة في اتِّفاق. والأسلوب الذي استخدم في كامب ديڤيد 1 ـ أسلوب «النص التفاوضي الواحد»، والذي كان يراجع بانتظام في ضوء ردود فعل كل جانب ـ لم يستخدم في كامب ديڤيد 2، ولذا كان من الصعب أن نعرف، في نهاية المحادثات، ما الذي تم الاتفاق عليه بالفعل، إذا كان ثمة شيء تم الاتِّفاق عليه. ولما كان لا يوجد شيء نهائي، حتى يتم الاتِّفاق على كل شيء، وخاصة القدس، فقد كان من الدقيق فنياً القول إنه لم يتم التوصل إِلىٰ اتِّفاق حول أي شيء. وفي الحقيقة، أن مواقف الحلول

الوسط المشروطة، التي بحثت في كامب ديڤيد لن يكون من السهل كثيراً إزاحتها، بالطبع، من الطاولة، وستكون بمثابة نقطة علام للمتفاوضين، عندما تُستأنف المحادثات.

خرج كلينتون من كامب ديڤيد بمفخرة معالجة القضيَّة التي تتحدَّى السَّلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني. قلائل شعروا أن القضيَّة لا تستحق هذا الجهد، وقلة من الأَمريكيين انتقدوا كلينتون على الطريقة التي لعب فيها دوره. وتأكد للإسرائيليين بصورة عامة، أن كلينتون كان صديقاً حميماً. أما الفلسطينيون فلم يكونوا متأكدين تماماً، رغم أن عرفات كان حريصاً على عدم مهاجمة كلينتون شخصياً. ومع هذا، فإن كلينتون قد قامر وخسر، حتى وإن كان الفشل لا يعزى، كما رأى معظم المراقبين، إلىٰ شيء قام به أَو لم يقم. وإذا كان ثمة انتقاد بدا انتقاداً صحيحاً، فهو لا يعود إلىٰ أن كلينتون قد أساء إدارة المفاوضات في كامب ديڤيد، بل إلىٰ أن القليل من السنوات السبع الماضية، قد استخدم لوضع أساس لمناقشة جوهرية للقضايا التي تمّ التركيز عليها أخيراً في القمَّة. ولعل ولع كلينتون بالأحداث التي تستمر طوال الليل، قد خدمه كثيراً في الماضي، ولكنه لم يُجْدِه نفعاً هذه المرة.

على الرغم من أن كامب ديڤيد 2 قد انتهى بعدم التوصل إلىٰ اتِّفاق شامل، وأن باراك وكلينتون قد أثارا التساؤلات حول رغبة عرفات في التفاوض بجدية وأمانة، فإن أحداً لم يكن مستعداً لأن يعلن وفاة عمليَّة السَّلام. والحقيقة أن جميع الأطراف بدت متفقة على أنه تم تحقيق بعض التقدم حول قضايا بالغة الصعوبة، مثل القدس، والمستوطنات، والحدود، واللاجئين والأمن. وهكذا واظب كلينتون على تشجيع استئناف المفاوضات، وترصّد إمكانية عقد قمة أخرى، إذا أمكن تضييق الفجوات على نحو مُرض.

المفاوضون الفلسطينيون، الذين أصيبوا بخيبة أمل قمة تموز/ يوليو، بسبب ما اعتبروه انحيازاً أَمريكياً لصالح إِسرائيل، كانوا يتحدَّثون عن الحاجة

إلىٰ أن تكون الولايات المتّحدة وسيطاً نزيهاً، وإلىٰ أن تطرح اقتراحات بحلول وسط من عندها، ولا تحابي الأفكار الإسرائيلية فحسب. كذلك تحدَّث باراك، الذي بدأ ولايته كرئيس للوزراء، باستبعاد دور وساطة أمريكيَّة فعَّال، عن الحاجة إلىٰ مقترحات أمريكيَّة إذا كان هناك اتِّفاق نهائي. وكان كلينتون قد أوضح أنه مستعد لتقديم مثل هذه الأفكار عندما يستأنف الفريقان المحادثات، ويحقِّقان تقدّماً أولياً من تلقاء نفسيهما.

كان الزمن مصدر قلق لكل من باراك وكلينتون. فقد كان تأييد باراك في الكنيست عند الحافة، وعندما عاد أعضاء الكنيست إلىٰ الاجتماع في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر، كان ثمة فرصة لتمرير مشروع قانون يقضي بإجراء انتخابات جديدة. وكان على كلينتون، بدوره مواجهة حقيقة أن الفترة الزمنية المتبقية له في السلطة، تتناقص. لقد استطاع أن يتفادى أعراض «البطة العرجاء» فترة أطول من معظم من سبقوه، ولكن، مع مرور الوقت، بات عاجزاً بدوره عن الاضطلاع بدور فعَّال، كصانع سلام.

## انتفاضة جديدة

عند نهاية شهر أيلول/ سبتمبر، لاحت بارقة أمل بأن تعود المفاوضات إلىٰ مسارها. فقد اجتمع باراك وعرفات، في لقاء وصفه الجانبان بأنّه لقاء ودي على نحو غير عادي. ولكن في غضون أيام، اندلعت دورة خطيرة جديدة من العنف.

ففي يوم الخميس، 28 أيلول/ سبتمبر 2000، تجاوز زعيم المعارضة الليكودي أرييل شارون إحدى أكثر القضايا حساسية في المفاوضات، بإصراره على زيارة الحرم الشريف/ منطقة جبل المعبد. ورافقه في تلك الزيارة مئات من رجال الشرطة الإسرائيلية. ورد الفلسطينيون بغضب على ما اعتبروه استفزازاً متعمّداً، واستعراضاً للقوة الإسرائيلية ودعوة إلىٰ سيطرة إسرائيل على الأماكن المقدسة. وبعد صلاة الظهر في اليوم التالي، تدفقت أعداد كبيرة من الشبان

الفلسطينيين من المساجد، وشرعوا يقذفون بالحجارة يهوداً كانوا يصلون عند «الحائط الغربي» تحت الحرم. ولما كان ذلك عشية «روش هاشاناه»، السنة العبرية الجديدة، فقد تجمع عدد كبير غير عادي من المصلين. وأطلقت الشرطة الإِسرائيلية النار على الحشود الفلسطينية، وقتلت سبعة أشخاص، وجرحت الكثيرين. وهكذا بدأت عدة أشهر من العنف أوشكت على تدمير فرصة السَّلام.

خلال الأسابيع الأولى من شهر تشرين الأول/ أكتوبر، امتدت الاصطدامات ما بين رماة الحجارة الفلسطينيين والشرطة الإِسرائيلية، لتشمل قوات الشرطة الفلسطينية المسلحة بأَسلحة آلية، ووحدات نظامية من الجيش الإِسرائيلي، مستخدمة الدبابات والحوامات المجهزة بالمدافع. وبعد ذلك بوقت قصير، انضم مستوطنون إِسرائيليون مسلحون ومواطنون عرب إِسرائيليون إِلىٰ المعمعة، في ما بدا **انتفاضة** أخرى، إذا لم نسمّ ذلك حرباً شاملة. وكان عدد الضحايا يتزايد يومياً، حتى وصل إِلىٰ ما يزيد على 350 قتيلاً عن نهاية العام، 90٪ منهم كانوا من الفلسطينيين، بما في ذلك بعض المواطنين العرب المقيمين في إِسرائيل.

التقت الوزيرة أولبرايت، أثناء القتال، بكل من باراك وعرفات في باريس، في محاولة لترتيب هدنة. وكان عرفات رافضاً لإِصدار نداء لإِنهاء القتال، قبل أن توافق إِسرائيل على تحقيق دولي حول أسباب الصدامات. وتحدثت الأنباء عن تعهدات شفوية لتخفيف حدة التوتر، ولكن في غضون أيام، استُؤنفت أعمال العنف، بما في ذلك عمل استفزازي متعمد من جانب الفلسطينيين، الذين دمَّروا مركزاً دينياً يهودياً في نابلس، بعد وقت قصير من إخلاء الجنود الإِسرائيليين له. وأصدر باراك بعد ذلك، إِنذاراً مدته 48 ساعة، تنتهي مباشرة بعد «يوم الغفران». وطلب إِلىٰ عرفات وقف العنف. وتوصّل كثير من الإِسرائيليين إِلىٰ قناعة، بأنَّه كان يحرض الجماهير، عن عمد، في إطار

استراتيجية أوسع، ترمي إِلىٰ حشد التأييد العربي والدولي إِلىٰ جانبه. وكان كلينتون غير راغب في أن يشير بإصبعه مباشرة إِلىٰ عرفات، ولكن كثيراً من أعوانه، أفادوا أنَّهم بدأوا يندهشون مما يفعل عرفات، وما إذا كان ما يزال الشخص الذي يمكن التعامل معه.

وجاء يوم الذروة في الأَزمة في 12 تشرين الأول/ أكتوبر. اقترب جنديان إِسرائيليان بطريقة ما، من مسيرة جنازة فلسطينية في وسط رام الله. ودعا الجمهور إِلىٰ الانتقام، وأُمسك بالجنديين، واقتيدا إِلىٰ مخفر شرطة قريب. وتجمهر حشد من الناس، واندفعوا إِلىٰ المخفر، وقتلوا الجنديين وسحلوا جثة أحدهما في الطرقات. واستشاط الإِسرائيليون غضباً، وأمر باراك المروحيات بإطلاق نيران مدافعها الرشَّاشة على مخفر الشرطة في رام الله، وكذلك على موقع قريب من مكان إقامة عرفات في غزّة. وفي اليوم نفسه، اقترب قارب صغير من المدمرة الأميركية كول (USS Cole) في ميناء عدن اليمني وفجّرها، وقُتل 17 بحاراً أَمريكياً. ومن غير المعروف ما إذا كان الهجوم ذا صلة مباشرة بالأحداث في الشمال، ولكنه تبين للأَمريكيين، كيف يمكن أن يتحوّل المشهد في الشرقِ الأَوسط بسرعة فائقة، من سلام وشيك إِلىٰ نزاع شامل.

طوال هذه الأزمة المأساوية الطويلة، كان كلينتون وفريقة يستخدمون الهاتف، بلا هوادة، في محاولة لوضع حد للقتال، واستئناف المفاوضات على مستوى رفيع. ولكن كلاً من الإِسرائيليين والفلسطينيين معاً، وكذلك بعض الزعماء العرب، كانوا بطيئين في الاستجابة لنداءات كلينتون، هذه المرة، خلافاً لما كان عليه الأمر في مرات سابقة. وشعر كلينتون، الذي أنفق الكثير من الجهد والوقت مع كل من باراك وعرفات، بالإحباط، الآن، وهو يرى العنف يبدِّد كل آماله بأن يكون صانع سلام. وانضم آخرون إِلىٰ الجهود الرامية إِلىٰ وقف إطلاق النار. وأبدى كل من الأمين العام للأُمم المتَّحدة كوفي أنان والرئيس المصري مبارك، الكثير من النشاط في هذا الصدد.

ووافق عرفات وباراك أخيراً على لقاء قمة في 16 تشرين الأول/ أكتوبر يعقد في شرم الشيخ، بحضور كلينتون، وكوفي أنان، والملك عبد الله الثاني ملك الأردن، ومبارك، وممثّل الاتّحاد الأوروبي، ولكن، كان التركيز الآن على التوصل إلىٰ إعادة تثبيت الهدنة، أكثر من التقدم في البحث عن اتّفاق شامل. وفي منتصف يوم 17 تشرين الأول/ أكتوبر، خرج كلينتون من ماراثون المفاوضات، ليعلن أن الفريقين قد وافقا على محاولة إنهاء العنف، وعلى تشكيل لجنة للتحقيق في الأَزمة.

اصطبغت المرحلة الأخيرة من مراحل صنع كلينتون للسلام، بالدراما السياسية في الولايات المتّحدة وإسرائيل، وفي أوساط الفلسطينيين. فقد ذهب الأَمريكيون إلىٰ صناديق الاقتراع في شهر تشرين ثاني/ نوڤمبر، وانقسمت أصواتهم بالتساوي تقريباً، بين نائب الرئيس آل غور، وحاكم تكساس جورج. و. بوش. فاز غور بالتصويت الشعبي، بأصوات تزيد على ما حصل عليه بوش بمقدار 500 ألف صوت، ولكن أصوات الهيئة الانتخابية انحصرت، في النهاية، عند أصوات ولاية فلوريدا، حيث كان الهامش بين المرشحين ضيقاً للغاية، بحيث لم يتخذ القرار النهائي بتحديد من هو الفائز، إلاَّ في منتصف كانون الأول، عندما وضعت المحكمة العليا أخيراً، حداً للنزاع السخيف حول كيفية عد الأصوات. وخرج جورج. و. بوش فائزاً، وبدا توّاقاً إلىٰ تشجيع كلينتون في تحقيق رغبته في التوصّل إلىٰ اتّفاق إسرائيلي ـ فلسطيني، في الأسابيع التي تبقت من رئاسته.

في غضون ذلك، كان ائتلاف باراك الحكومي على وشك الانهيار في إسرائيل، وفي خطوة لاستباق خصومه، أعلن باراك استقالته، فارضاً بذلك إجراء انتخابات جديدة لاختيار رئيس للوزراء في 6 شباط/ فبراير، 2001. وخلال هذه الفترة الانتقالية، سيبقى باراك رئيساً للوزراء، ويحاول إنهاء المفاوضات، بحيث تكون الانتخابات بمثابة استفتاء على السَّلام. وكان نجاح

استراتيجيته العالية الخطورة، موضع جدل، ولكن كثيرين كانوا يوافقونه على أن انتخاب خصمه أريل شارون، سيضع حداً لعمليَّة السَّلام.

كان تقويم موقف عرفات السياسي أشد صعوبة. فقد بدا أن الانتفاضة تعزّز من بعض الوجوه مركزه المهتز، ولكنها من جهة أخرى، قد عملت على تثوير الرأي العام، وإضعاف فكرة السَّلام مع إسرائيل. وداخل حركة فتح التي يزعمها عرفات، كانت القيادات الشابة تنتقد بصراحة فكرة المفاوضات برمتها.

ومع هذا، فقد استطاع كلينتون إقناع الجانبين على القيام بمسعى آخر في نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر. وبعد خطوات تمهيديَّة مطوّلة، واتصالات هاتفية لا تنتهي مع المعنيين، التقى كلينتون أخيراً مع المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين في البيت الأبيض في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2000 ليطرح اقتراحاته الخاصة بالتسوية[33]. كانت خطة كلينتون، كما باتت توصف على الفور، تتصور دولة فلسطينية على 95٪ من مساحة الضفَّة الغربيَّة وغزّة، مع أفكار غامضة حول مقايضات الأَراضي للسماح لإسرائيل بضم معظم المستوطنين إلىٰ أَراض خاضعة للسيادة الإسرائيلية، مع التعويض على الفلسطينيين بأراض إضافية في محيط غزّة.

وحول قضية القدس الحسَّاسة، طرح كلينتون حلاً وسطاً يتضمن إعطاء المناطق العربية المجاورة للفلسطينيين، بما في ذلك المناطق المسيحية والإسلامية من «المدينة القديمة»، والأهم من ذلك، منطقة الحرم الشريف. وسوف تحتفظ إسرائيل بالحي اليهودي. وبممر عبر الحي الأرمني، كما تحتفظ

---

(33) رواية موثوقة عن مقترحات كلينتون، يمكن الاطلاع عليها على موقع بروكينغز على الإنترنيت، كما يمكن الاطلاع على الرد الفلسطيني في «ملاحظات وأسئلة من الفريق الفلسطيني المفاوِض بشأن الاقتراح الأمريكي» دائرة شؤون المفاوضات، م. ت. ف. www nad-plo.Org/cye 15 html في 7 كانون الثاني/ يناير، 2001 لخص كلينتون اقتراحاته في خطبة عامة أمام «منتدى إسرائيل السياسي»، انظر النص في موقع بروكينغز على الإنترنيت (سبق ذكره).

بالإشراف على «الحائط الغربي» وجبل المعبد تحت الحرم الشريف.

وفي حين كانت قضية القدس في كامب ديڤيد 2 بمثابة عقبة كأداء، بدا كلا الطرفين، هذه المرة، قريباً من القبول بتسوية كلينتون، على الرغم من أن بعض مكوناتها ظلّت موضع اعتراض صارم. وبدت القضيَّة المستعصية الآن، هي الاقتراح الخاص بمعالجة حق عودة اللاجئين. فقد كانت الصورة العامة في خطة كلينتون، أنه في مقابل القدس العربية ينبغي على الفلسطينيين أن يتخلوا عن «حق العودة». ولم تكن هذه قراءة عادلة للخطَّة، ولكن كلينتون قد بيَّن أنه لا يمكن أن يتوقع من دولة إسرائيل القبول بحق مطلق لعودة اللاجئين، وأن الخيار الأكثر واقعية بالنسبة للاجئين، هو العودة إِلىٰ الدولة الفلسطينية الجديدة، وليس إِلىٰ ديارهم الأصلية. وكان رد الفعل الفلسطيني على هذه الصيغة لحقوق اللاجئين، سلبياً بصورة عامة.

بدا باراك يشعر أن أمله الوحيد، أن يخوض الانتخابات وفي يده صفقة ما. لذا، فقد اجتمع مع أعضاء حكومته، وحصل على قبول بموافقة مشروطة على اقتراحات كلينتون. وكان هذا يعني عملياً، أنه إذا وافق عرفات عليها كأساس للتفاوض فسيوافق بدوره. وكان عرفات أقل استعداداً مبدئياً لذلك. فهو وفريقه المفاوِض، كانوا يشكون بأن كثيراً من التفصيلات الحاسمة ما تزال بحاجة إِلىٰ توضيح. ولم يرغبوا في أن يُكرهوا على مواعيد نهائية مصطنعة، لاتخاذ قرارات مصيرية (وربما غير شعبية).

كان على عرفات أن يعرف أنه حتى لو وافق، فما يزال أمامه طريق طويل وصعب للغاية من المفاوضات، قبل الوصول إِلىٰ اتِّفاق نهائي، وأن كلينتون لن يكون حاضراً في تلك المرحلة. ويبدو أن عرفات لم يكن يقلقه أن الرئيس الجديد جورج و. بوش سيكون أقل دعماً لتسوية سلمية عادلة من كلينتون. والحقيقة أن كثيراً من العرب كانت لديهم آمال كبيرة بأن بوش، بارتباطاته المعروفة بصناعة النفط، سيكون أكثر تعاطفاً مع اهتماماتهم.

وكان على عرفات القيام بحسابات دقيقة تجاه باراك الذي لم يكن يثق به تماماً، ولكنه كان بالتأكيد شريكاً، أفضل من أريل شارون. ولو أن عرفات رفض خطة كلينتون بشكل صريح، فقد لا يحظى عرفات إلاَّ بفرصة ضئيلة لإعادة انتخابه في شباط. ومن جهة ثانية، فإن عرفات إذا قال نعم، أَو ربما، فسيكون هناك فرصة كبيرة لهزيمة باراك. وفي هذه الحالة فإن تنازلات عرفات قد تعرضه إِلىٰ انتقادات حادة من جانب معسكره.

في الثاني من كانون الثاني/ ديسمبر 2001، التقى عرفات بكلينتون في البيت الأبيض في مناقشة مطولة. وفي اليوم التالي، قال الناطقون باسمه إن الفلسطينيين مستعدون للقبول بالمقترحات، بشروط، كأساس لمزيد من المفاوضات. وهذا، قد ترك كلينتون في نهاية فترة ولايته، والفريقان يقبلان بدون حماسة، بإطاره العام، ولكن مع عدم توفر الوقت للتحرّك نحو اتِّفاق كامل. وكان المزاج السائد لدى الإِسرائيليين والفلسطينيين كليهما، بعيداً عن تأييد خطة كلينتون. ومن دواعي المفارقة، أن الرئيس الذي كرّس الكثير من جهوده في الأشهر الأخيرة لقضيَّة السَّلام في الشرق الأَوسط، قد غادر تاركاً لوريثه منطقة مليئة باحتمالات الانفجار.

## إرث كلينتون

سيكون إرث كلينتون في الشرق الأَوسط مزيجاً غريباً. فقد اقترب كثيراً من أن يكون الرئيس الذي ساعد على إيصال المنطقة إِلىٰ السَّلام، بحيث كان بعضهم يرغب في منحه الكثير من التقدير على جهوده. ولكن في علم السياسة، نادراً ما يُعتدُّ بالنوايا الطيبة. ومع هذا، فقد نجح في إقامة علاقة جدية مع معظم القادة البارزين على المسرح العربي ـ الإِسرائيلي، وأعطى شرعية لفكرة أن السَّلام سوف يتضمن، في النهاية، إيجاد دولة فلسطينية، كما أن مقترحاته في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2000، قدّمت إطاراً جدياً وجوهرياً لمفاوضات نهائية، وأكّدت جهوده مركزية المصالح الأَمريكيَّة في سلام الشرق

الأَوسط. وقد حظيت سياسته بمساندة واسعة من قِبل الرأي العام الأَمريكي، وكان كلا الحزبين مؤيداً له بصورة عامة. وعندما تُستأنف المباحثات في يوم ما، فمن المحتمل أن تبنى على مواقف مبكرة استكشفها كلينتون في سنته الأخيرة التي حفلت بانغماس مفرط في عمليَّة السَّلام.

واللغز في رئاسة كلينتون وصنع السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي هو: هل كان كلينتون يستطيع واقعياً أن يحقِّق أكثر مما فعل، وخصوصاً في الفترة التي كان فيها رابين وباراك رئيسين للوزراء، ليس من السهل قراءة السجل. فقد كانت هناك لحظات من الأمل والإنجاز الحقيقي، بما في ذلك اتِّفاقيات أوسلو وتوابعها، ومعاهدة السلام الأردنية ـ الإِسرائيلية، واتفاقا «الخليل» و«واي». وحتى قمة كامب ديڤيد 2 غير الناجحة، وخطة كلينتون كان لها فضل في النظر ومتابعة أصعب القضايا الجوهرية موضع النِّزاع. وقد لعبت الولايات المتّحدة، بدرجات مختلفة، دوراً أساسياً في تشجيع هذه الخطوات على طريق السَّلام.

أمضى كلينتون وفريقه الكثير من الوقت، وبذلوا الكثير من الجهد في هذه القضايا. ولا أحد يستطيع أن يلومه على إهمال المنطقة، وخصوصاً في ضوء الأَزمات الدولية العديدة الأخرى التي كانت تتطلّب الاهتمام في فترة رئاسته. ومع هذا، فثمة إحساس مزعج بأن كلينتون وزملاءه كان بوسعهم أن يفعلوا أكثر، وخاصة في فترته الأولى. إذ ربما كان بوسعهم أن يسرّعوا الخطوة الدبلوماسيَّة عندما كان رابين في ذروة نفوذه، وهو وقت كان ملائماً بشكل فريد لصنع السَّلام؛ وربما كان بوسعهم أن يساعدوا في حسم الصفقة ما بين إِسرائيل وسورية؛ وأن يلزموا نيتانياهو بشروط أوسلو بصورة أكثر فعالية؛ وأن يقنعوا عرفات بالتحرّك نحو مفاوضات الوضع النهائي بسرعة أكبر، وأن يلتزم بالجانب المنوط به من اتِّفاق أوسلو بدون غموض؛ وأن يحثّوا باراك على التحرّك بسرعة أكبر، نحو وضع إطار «الأرض مقابل السَّلام» مع الأسد، وأن يبدأوا المحادثات بشأن القدس، قبل وقت كاف من قمة كامب ديڤيد 2.

وفي حين، أن أي تحليل لتفسير لماذا لم يفعل كلينتون أكثر، يظل تحليلاً افتراضياً، يبقى من المفيد إلقاء نظرة على الافتراضات الرئيسية المتنافسة. ثمة أربعة افتراضات تخطر في البال. أولها، هناك مسألة الشخصية الرئاسية. وثانيها، أن المرء يستطيع أن يشير بإصبعه إِلىٰ الكونغرس ونفوذ الجماعات الموالية لإِسرائيل. وثالثها، أن المرء يستطيع أن يتفحص الإدعاءات الأساسية خلف الاستراتيجية التي أوجدها فريق الشرق الأَوسط. ورابعها، أن المرء يستطيع وضع اللوم بسبب الجمود، على فريقي النِّزاع بشكل واضح، مجادلاً بأن هناك حدود لما يمكن للولايات المتّحدة فعله عندما يكون اللاعبون الإقليميّون غير مستعدين للمجازفة من أجل السَّلام. دعونا نتفحص كل واحدة من هذه المناقشات.

أولئك الذين يعرفون كلينتون جيداً، يقولون إن نقاط القوة والضعف لديه، لا ينفصل بعضها عن بعض[34]. فهو ذكي، ولكنه لا يركّز، جذّاب ولكنه غير وفي، حاذق سياسياً، ولكنه مستقل ذاتياً بعمق، مرن دون اقتناع راسخ. ويرى بعضهم في كلينتون أنه نتاج جيله، نتاج طفولة مضطربة، وأبوين مدمنين فاسدين. وعلم النفس يستطيع أن يذهب بعيداً في فهم شخصية معقدة مثل كلينتون، ولكن يبدو واضحاً، أن كلينتون كانت لديه حاجة شديدة للاعتراف به، وللنجاح؛ وكان يميل نحو الحلول الوسط، أكثر مما يميل إِلىٰ المواقف المبدئية، كما كان ماهراً في استخدام الكلمات والعلاقات من أجل تكوين تحالفات تدعمه وتدعم سياساته.

وتتجلى مزية هذه الصفات بالنسبة إِلىٰ إِدارة سياسة الشرق الأَوسط، في قدرته على التأثير في كثير من زوّاره ـ من عرب وإِسرائيليين على حد سواء ـ وفي ذكائه وجدية هدفه. لم يحظ رئيس بثقة غالبية الإِسرائيليين كما فعل

---

(34) ديڤيد مارانيس، «الأول في صفه. . .» (مرجع سبق ذكره): سايمون وشوستر 1995، ص 450 ـ 464.

كلينتون، لأنه كان قادراً على إقناعهم بأنه يتفهم معضلات أمنهم الفريدة من نوعها، وصدمتهم التاريخية. أما شخصية بوش الأقل وجدانية، بالمقارنة مع كلينتون، فقد جعلت الإسرائيليين يشعرون بالبرودة. ومن دواعي الدهشة، أن بعض الفلسطينيين، في ولاية كلينتون الثانية، كانوا يقولون إن كلينتون هو أول رئيس يفهمهم. هذه القدرة على تجاوز الحواجز، وجذب كلا طرفي النِّزاع، كانت مزية كلينتون، وكذلك كان عجزه عن اتخاذ مواقف قوية مع أي من الطرفين، وخاصة الطرف الإسرائيلي الأقوى سياسياً. كانت المواعيد النهائية تأتي وتنصرم، والاتِّفاقيات تُخترق، وكان كلينتون يجد صعوبة في رسم خط صارم، أَو التهديد بالعقوبات. ولم يكن ليجازف بإثارة الجدل، باتخاذ مواقف قد تؤذي الطرف الإسرائيلي بشكل خاص. ويبدو أن ميل كلينتون، جزئياً على الأقل، إِلىٰ التباطؤ، وإِلىٰ التردّد بدلاً من المجابهة، راسخ الجذور في شخصيته.

والتفسير الممكن، الثاني، لمقاربة كلينتون الحذرة نحو صنع السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي يتضمن الكونغرس. إذ لا شك أن الكونغرس كان مشكلة بالنسبة له. فالجمهوريون كانوا يسيطرون على كلا المجلسين. والقرارات المؤيدة لإِسرائيل تتخذ، عادةً، بتأييد إجماعي تقريباً في مجلس الشيوخ والنواب. ومع هذا، فإن مزاج الجمهور الأَمريكي، مع تأييده لإِسرائيل، لم يكن يستلطف نيتانياهو كثيراً. ومعظم الجماعات اليهودية، بما في ذلك «لجنة العلاقات العامة الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية» الشهيرة (إيبال) كانت تحت إِدارة معتدلة نسبياً. وقضايا مثل توسيع المستوطنات، ورفض تنفيذ اتِّفاقي أوسلو وواي، ليست بالأمور التي يستطيع نيتانياهو الاعتماد فيها على كثير من الدعم الأَمريكي، إذا ما اتخذ الرئيس موقفاً صلباً. صحيح أن كلينتون عليه أن يستخدم بعض رأس ماله السياسي الثمين، في أية منازلة مع نيتانياهو، ولكن في ولايته الثانية، كان بوسعه أن يتشدّد قليلاً من أجل أن تعزيز إرثه التاريخي. توجه

كلينتون نحو من يقدمون المساندة المالية، وشرع يتحدَّث في بداية 1999 عن هدفه السياسي الكبير الأخير، وهو انتخاب آل غور عام 2000. وتستمر الحملة الدائمة. لقد كانت السياسة الداخلية والكونغرس عائقين، دون شك، في وجه سياسة كلينتون الشرق أَوسطية. ولكنه لم يقترب من اختبار حدود الممكن، أَو ينغمس في جهد لتخفيف الضغوط التي لا بد أن يقع أَي رئيس تحت وطأتها، في التعامل مع الكونغرس.

اعتنق كلينتون منذ بداية رئاسته نظرية «النضج» المريحة التي نصحه بها مستشاروه، وخاصة دينيس روس ومارتن أنديك. وهذا ما منحه دور المُسهّل، ومساعدة الأطراف ذوي النوايا الحسنة على صنع السَّلام عندما يجنحون إِلىٰ ذلك. وقد بدا هذا موقفاً صالحاً للتطبيق، طوال فترة ولاية رابين وبيريز وباراك في إِسرائيل، وأعطته أوسلو الشرعية. وكان بوسع كلينتون أن ينعم بألق صانعي السَّلام، دون أن يتحمّل أعباء كبيرة. ولكن هذه الطريقة في فهم النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي، الملائمة تماماً لكلينتون، كانت تفترض أن الولايات المتّحدة لن تبذل إِلاَّ جهداً متواضعاً من جانبها، وأن الوقت في صالح السَّلام، وأن الولايات المتّحدة لا يسعها أن تفعل إِلاَّ القليل، من أجل تسريع عملية النضج، بإضافة حساب المكاسب والخسائر لفريقي النِّزاع.

ومع الوقت، بدا أن كلينتون أصبح يعي الحاجة إِلىٰ مقاربة أقوى، وخاصة أثناء مفاوضات «واي». وكان آنذاك في منتصف ولايته الثانية. هنا لم يكن إخفاقه أمراً مرتبطاً كثيراً بالشخصية، بل مرتبطاً بمنحى تعلمه. فقد ظل زمناً طويلاً جداً متكلاً على مقاربة مريحة ولكنها ضعيفة استراتيجياً. وأحاط نفسه بطاقم من المستشارين المتشابهين في التفكير، الذين أثبتوا جدارتهم، ولكنهم يتخلّفون عادة عن الأحداث. فعلى سبيل المثال، لم يكن فريق كلينتون مستعداً لتجديد علاقاته مع م. ت. ف إِلاَّ بعد أوسلو، ولو بذل دفعاً أقوى على جبهة سورية في عامي 1993 أَو 1995، لتحققت مكاسب حقيقية، ومرحلة

«فائدة الشك» المبكرة مع نيتانياهو قد أُهدرت، ولو بُذلت جهود مبكرة أكثر لتشجيع التنمية السورية الفلسطينية، وإجراءات الأمن المهنية الفعالة، لأعطت مكاسب مهمة. وإعادة التأكيد على مقولة ـ «لا نستطيع أن نرغب في السَّلام أكثر مما يفعل الفرقاء المعنيون» ـ كانت كلاماً فارغاً من الناحية الفكرية، وهذه حقيقة أبطأ كلينتون في إدراكها. والحق أن الملامح الخاصة جداً، لعمليَّة صنع السَّلام الإِسرائيلي ـ الفلسطيني، حيث تسود أوجه الاختلاف واللاتماثل، وحيث اختلال ميزان القوى بالغ الحدة، وحيث كانت المصالح الأَمريكيَّة متشابكة، كانت تتطلب دبلوماسيَّة رفيعة على نحو خاص، وهي أمر كان كلينتون عاجزاً عن الإحاطة به، ومستشاروه لم يقدموها له.

وأخيراً، إنه من السهل دوماً أن نضع اللوم، بسبب الافتقار إِلىٰ التقدم في عمليَّة السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي، على كاهل عناد الطرفين وحدهما. من الصحيح بالتأكيد، أن كل رئيس أَمريكي ووزير للخارجيَّة، عالج هذه المشكلة، قد شعر بخيبة الأمل، جراء تصلّب الأطراف في وقت أَو آخر. وهناك دليل وافر على أن الخروقات التي تم تحقيقها، مثل اتِّفاقيات فك الاشتباك في عام 1974، وكامب ديڤيد عام 1978، ومدريد عام 1991، كان من الممكن متابعتها في مواجهة عزوف كبير من جانب العرب والإِسرائيليين. لقد دُفعت الأطراف على القيام بأشياء كانت تُؤْثر أن تؤجلها. ولم تخفف الولايات المتّحدة المخاطر فحسب، بل حاولت أن تشحذ البؤرة، وتحدد المقايضات، وتمارس الضغوط الخفية، وتعلن في حملة متصاعدة، أن السَّلام في الشرق الأَوسط هو مصلحة وطنية أَمريكيَّة وحاجة إقليمية. ولو أن كلينتون نظر هذه النماذج بدلاً من أوسلو، ـ حيث اقترب الفرقاء بعضهم من بعض حقاً، انطلاقاً من الشعور بالحاجة المشتركة ـ لكان أكثر طموحاً وأقل تردداً، وأقل ميلاً للمراوغة، ولأمكن بعد ذلك أن يشار إليه، كصانع السَّلام في الشرق الأَوسط. وكما رأينا، فقد كان قريباً من تحقيق ذلك، ولكن شخصيته ومفاهيمه ـ وتردده الكبير

والذاتي خلال معظم عام 1998 ـ أبعدته عن القيام بمسعى شامل، عندما كان الوقت ملائماً تماماً لسلام عربي ـ إسرائيلي.

ومن حسن حظ كلينتون، وقد كان محظوظاً إلىٰ جانب جميع صفاته وعيوبه الأخرى، أن انتخاب باراك في أيار/ مايو 1999 قد منحه فرصة أخرى للقيام بما تفوق به في الشرق الأوسط. كان يستطيع إقناع الفرقاء بمتابعة المفاوضات الصعبة. ولكن، في ضوء صعوبة حل قضايا النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي، كان الأمر يتطلب ما هو أكثر من الإقناع الودي. كان إعادة بناء حقيقية للحوافز، من خلال وساطة فعَّالة، واستخدام العصا والجزرة. فعندما جوبه نيكسون وكيسينجر، وكارتر وفانس، وبوش وبيكر بتحديات مماثلة، أكدوا على المصلحة الأمريكيَّة، وضغطوا على الطرفين المترددين كي يتحركا قُدُماً[35]. وكانت النتائج باهرة، ووضعت أُسسٌ لمساعي سلام تالية. أما كلينتون فلم يكن قادراً، في جميع مساعيه، إلاَّ على الوصول بالفرقاء إلىٰ حافة السَّلام، وعند تلك اللحظة الحاسمة، أوشك العنف الذي نشب في أواخر عام 2000، أن يطيح بالكثير مما تحقق في السنوات السابقة. والإرث الذي سعى إليه، وهو إنجاز سلام شاملٍ في الشرق الأوسط، قد فاته، وكان ذلك مرده، جزئياً على الأقل، إلىٰ أسلوبه السياسي المتردد، وبذا، فقد وقعت على عاتق خلفه جورج و. بوش محاولة تحقيق الهدف الزائغ للسلام بين إسرائيل وجيرانها العرب.

---

(35) بعد انتخاب باراك دعا هنري كيسينجر إلىٰ وساطة أمريكيَّة لانتهاز «فرصة لا سابق لها لتحقيق اختراق في سلام الشرق الأوسط» انظر مقالة «U. S. Mediation Essential» واشنطن بوست، 19 تموز/ يوليو، 1999، ص A19.

# الجزء السادس

# استنتــاج

الفصل

# 13 تحديات تواجه إِدارات قادمة

وجد الرؤساء الأَمريكيون أنفسهم، بانتظام ينذر بالخطر منذ 1967، يعالجون أزمات الشرق الأَوسط التي كان استعدادهم لها متواضعاً. وكان الكثير منها، وليس جميعها، يتصل بالنِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي: حرب حزيران/ يونيو 1967، وحرب الاستنزاف في 1969 ـ 1970، وأَزمة الأردن في أيلول 1970/ سبتمبر، وحرب تشرين/ أكتوبر 1973، والثورة الإيرانية 1978 ـ 1979، والغزو الإِسرائيلي للبنان في 1982 ـ 1983، والسنوات الأولى من الانتفاضة الفلسطينية في 1987 ـ 1988، والغزو العراقي للكويت في 1990، والحرب التي تلتها ضد صدام حسين 1991، و«الانتفاضة الثانية» في أواخر 2000، كانت جميعها تحديات ضخمة للسياسة الخارجيَّة الأَمريكيَّة، أثار كل تحد منها مناقشات جادة في واشنطن، حول السلوك الملائم للعمل. وبدا كل منها يهدّد مصالح أَمريكيَّة مهمة في المنطقة، كما بدا كل منها مفاجئاً لواشنطن بدرجة ما.

من المتوقع كثيراً أن تجد الإِدارات القادمة نفسها في موقف التعامل مع شكل من أشكال التفاوض، من أجل سلام عربي ـ إِسرائيلي. فمنذ مؤتمر مدريد 1991، التزمت أطراف النِّزاع باتِّفاق واسع حول إجراءات مباحثات السَّلام. وما كان مطلوباً، بالإِضافة إِلىٰ المفاوضات المباشرة، هو وجود وسيط فعّال يستطيع توجيه أطراف المفاوضات نحو اتِّفاقيات واقعية، والاشتراك مع صانعي القرار السياسيين في التوصل إِلىٰ قرارات آمرة، وتوفير الطمأنينة،

وفرض الضغط عند الاقتضاء. وقد حاول الرئيس كلينتون الاضطلاع بهذا الدور، في الفترة المتأخرة من رئاسته، ولكنه أخفق في تحقيق هدفه نظراً لانتهاء فترة ولايته.

## الموازنة

يعتبر السجل الأَمريكي الخاص بإِدارة الأَزمات العربية ـ الإِسرائيلية وعقابيلها، سجلاً مختلطاً. وبصورة عامة، كانت الولايات المتّحدة تقدم أفضل ما عندها، عندما تبذل أقصى جهدها. فمنذ عام 1968 فصاعداً، حاولت الإِدارات المتتالية إرساء قواعد السَّلام، بين إِسرائيل ومصر. وفي عام 1979، وقَّع البلدان معاهدة سلام، ما زالا يلتزمان بها منذ ذلك الحين. وفيما يتعلق بمساهمة الولايات المتّحدة في هذا الإنجاز التاريخي، فقد استثمرت، في عهد سبعة رؤساء، موارد مهمة ـ من وقت وطاقة وخيال ومال وعتاد عسكري ـ لإقامة إطار للسلام، وجعل الأطراف ترتبط بعمليَّة تفاوضية، وحسم الصفقة الرسمية، ومواصلة تطبيع العلاقات بعد توقيع معاهدة السَّلام بين البلدين.

لم يتحقق السلام بين مصر وإِسرائيل بثمن زهيد، ولا كان الطريق إليه سهلاً. فقد وقعت عدة حروب، قبل أن تبدأ مفاوضات جدية لعام 1974. وخلّف السَّلام الثنائي بين إِسرائيل وأقوى جارة عربية، الكثير من القضايا بدون حل. بل لعله فاقم من مشاكل لبنان، وجعل العلاقات الإِسرائيلية ـ الفلسطينية أكثر تشابكاً وتعقيداً مما كانت عليه. ولكن السَّلام الإِسرائيلي ـ المصري، غيّر أيضاً، الصورة الاستراتيجية للمنطقة، ووفّر شيئاً يصلح كنموذج للمفاوضات على جبهات أخرى، وعزّز النفوذ الأَمريكي، وساعد في نهاية الأمر على إقناع العرب الآخرين، بأن الدبلوماسيَّة قدمت مساراً أفضل، لإصلاح المظالم من التهديدات العسكرية.

وبالنسبة للولايات المتّحدة، كانت الكلفة الاقتصادية للسلام المصري ـ الإِسرائيلي، كبيرة. فمنذ توقيع معاهدة السَّلام، خصص الكونغرس ما يزيد

على 5 مليارات دولار في السنة، للبلدين. وفي بعض الحالات، كانت تُقدم مبالغ إضافية. وكان ينفق أكثر من نفس هذا المجموع على شراء العتاد الأَمريكي. ومنذ عام 1985، كان معظم المساعدة بصفة منحة. وفي عام 1990 اتخذ الكونغرس خطوة غير عادية بالموافقة على حذف 7 مليارات دولار من ديون مصر العسكرية، في السنوات السابقة. كما أيّد الكونغرس ضمانات قرض بقيمة 10 مليارات دولار لإِسرائيل، كي تستخدمه في بناء المساكن واستيعاب المهاجرين في التسعينات. وعندما بدا الاتِّفاق وشيكاً بين الإِسرائيليين والفلسطينيين، في منتصف عام 2000، سرت إشاعات بأن الثمن قد يكون عشرات المليارات من المساعدات الإِضافية. ويكفي القول، إنه لم تقترب أية بلدان أخرى في الشرق الأَوسط، أَو أي مكان آخر، من الحصول على مثل هذه المساعدات السخية.

وفيما عدا الإنجاز المهم للسلام بين مصر وإِسرائيل، كان السجل الأَمريكي أقل إثارة للاهتمام. وكانت آخر الخطوات الواعدة هي اتِّفاق أوسلو عام 1993 وما تلاها، والتي ألزمت إِسرائيل ومنظّمة التّحرير الفلسطينية بتسوية سلمية لنزاعهما. ويعترف، بحق، المتفائلون، أن المفاوضات ستكون صعبة، وخاصة وأن قضايا القدس، واللاجئين، والحدود النهائية لم تحل بعد، وأن الشكوك المتبادلة، كانت تتعمّق مع الأحداث المأساوية التي جرت في نهاية 2000.

وفي الجانب الآخر من الميزان، هناك الإخفاقات والفشل في السياسة الأَمريكيَّة الشرق أَوسطية. وبعضها يدخل في إطار المصطلح الشعبي في السياسة ـ مثل «إيران غيت»، الذي يعني محاولة المخادعة لتبادل الأَسلحة بالرهائن في منتصف الثمانينات، وفي عهد أقرب، مصطلح «العراق غيت» الذي عنى السياسة الخاصة بمحاولة استمالة صدام حسين قبل غزوه للكويت في آب/ أغسطس 1990. ولا توجد عبارة بسيطة توجز الكوارث المتعددة التي

حاقت بالسياس الأَمريكيَّة في لبنان، في السنوات المبكرة من الثمانينات، ولكن القنابل التي فجرت السفارة الأَمريكيَّة في بيروت، ومعسكرات مشاة البحرية عام 1983، قد تركت تذكرة واضحة ومفجعة، بأن حالات الإخفاق الأَمريكي في الشرق الأَوسط، يمكن أن يكون لها ثمن باهظ من أرواح الأَمريكيين. فقد قتل منهم في لبنان عام 1983، أكثر مما قتل في الحرب ضد العراق في عام 1991. ولو أضاف المرء العذاب الطويل للرهائن الأَمريكيين الذين احتُجزوا في إيران ولبنان، إِلىٰ تكلفة السياسات الفاشلة، لكانت قائمة التكاليف أكثر ارتفاعاً.

## حماية المصالح الوطنية

ومع هذا، وبالرغم من جميع أوجه القصور في السياسة الأَمريكيَّة، تجاه الشرق الأَوسط بصورة عامة، وتجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي بشكل خاص، فإن المصالح الأَمريكيَّة في المنطقة، ظلّت تسير على ما يرام، بصورة تدعو للدهشة. فالخوف الكبير من السيطرة السوڤييتية على المنطقة، لم يتحقَّق، وكذلك، لم تتحقّق إمكانية مجابهة عسكرية مباشرة، ما بين القوتين النوويتين العظميين. وبالرغم من الصور التي نُشرت عن «شرق أَوسط سريع الاشتعال»، فإن المنطقة لم تقم بالدور الذي قام به البلقان، في مطلع هذا القرن، بإشعال أول حرب عالمية. فقد ظلَّت النزاعات الإقليمية، بصورة عامة، مقتصرة على المنطقة ذاتها. وظلت الأَسلحة النووية، برغم وجودها، محتجبة. ولم ينجح الإرهاب أبداً، رغم أنه يشكل تهديداً ماثلاً، في تغيير مجرى الأحداث بطرق جوهرية. والثورة التي كان يكثر الحديث عنها، لم تعرف طريقها إِلاَّ إِلىٰ إيران. أما في الأماكن الأخرى، فقد أثبت نظام الدولة مرونته الكافية، بالرغم من طابعه المصطنع الظاهر.

وفيما يتعلَّق بالنفط، فقد تعرضت المصالح الأَمريكيَّة لشيء من الضرر، إِلاَّ أن جانباً من المسؤولية يعود إِلىٰ السياسات قصيرة النظر في الداخل. فالاختلالات التي حدثت في إمدادات النفط في الشرق الأَوسط، كان لا بد أن

تحدث بعض التأثير على الأسعار، إلاَّ أن التأثيرات المُبالغ فيها لقطع الإمدادات في الفترة 1973 ـ 1974 والفترة 1978 ـ 1979 يرجع جزئياً إلىٰ السياسات الداخلية المعيبة والتقاعس عن توفير أمن كاف في شكل احتياط استراتيجي من النفط. وفي الثمانينات وبداية التسعينات حدثت انقطاعات في إمداد النفط من الشرق الأَوسط ارتبطت بأزمات الخليج، ولكن كانت هناك سياسات أفضل مما جعل التأثير أقل. ومع ذلك، ومهما كانت الأسباب، فقد تكبّدت الولايات المتّحدة وبقية دول العالم ثمناً مرتفعاً بصورة غير عادية في السبعينات وأوائل الثمانينات نتيجة لاختلال إمدادات النفط من الشرق الأَوسط. وكان الكساد الذي ساد في تلك الفترة مرتبطاً مباشرة بالتكاليف العالية للطاقة. وفي حين استقرت أسعار النفط في أواخر التسعينات، فإنها عادت تضطرب ثانية عام 2000 لترتفع إلىٰ 30 دولاراً للبرميل لأول مرة منذ عدة سنوات.

وأخيراً وفيما يتعلّق بالمصلحة الأَمريكيَّة الرئيسية الثالثة يمكن القول إن أمن إسرائيل قد ازداد منعة إلىٰ حد كبير في أعقاب عام 1967. وبحلول السنوات الأولى من التسعينات باتت إسرائيل أكثر أمناً من أي وقت مضى في تاريخها. فقد بات عدداً أكبر من العرب يتقبَّل فكرة وجود دولة يهودية في جزء من فلسطين التاريخية على الأقل. كما أصبحت دول عربية كثيرة تتخاطب مع إسرائيل لأول مرة. وأشاع تدفق المهاجرين الجدد من الاتّحاد السوفييتي السابق الأمل في تجدّد الحيوية الاجتماعية والاقتصادية داخلها في القرن الجديد. وكانت هناك مشاكل اقتصادية واجتماعية، إلاَّ أن بقاء الدولة بات مؤكداً بدرجة أكبر مما يتخيّل المرء قبل ذلك بثلاثين عاماً. ومع أن السَّلام مع الفلسطينيين والسوريين ما يزال معلقاً في الأفق، فإن محيطه العام بدا واضحاً تماماً بعد الجهود التي بذلها كلينتون خلال سنوات ولايته.

وعلى الرغم من هذه النظرة الإيجابية نسبياً إلىٰ ما آلت إليه المصالح الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط منذ عام 1967، ينبغي ألا يستنتج المرء أن كل

شيء على ما يرام. فالمنطقة ما تزال متقلبة، ومعظم أنظمة الحكم لا يحظى بتأييد جماهيري واسع، وحركات المعارضة التي ترفض النظام الراهن أصبحت واسعة الانتشار، ومعادية للأَمريكيين، في أغلب الأحيان، كما رأينا في الاحتجاجات الجماهيرية في كثير من أرجاء العالم العربي في أواخر 2000، أثناء «الانتفاضة الثانية». وكانت التنمية الاقتصادية مخيبة للآمال، باستثناء مشيخات النفط، ومصر مؤخراً. ويلقي النمو السكاني عبئاً، لا يمكن مواجهته تقريباً، على كاهل حكومات ضعيفة.

ولا يزال النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي يولّد انفعالات قوية، ويمكن لمنجزات الماضي أن تضيع، إذا ما تبدّل النظام في مصر فجأة، على سبيل المثال، أَو تعزز مركز الحركات الإسلامية المتطرفة، أَو حاول المتطرّفون الإِسرائيليون تحقيق أهدافهم بالقوة. ولا تزال المنطقة مسلحة بصورة مفرطة، وتتوفّر أَسلحة الدمار الشامل، بالفعل، في ترسانات دول كثيرة فيها، بالإِضافة إِلىٰ صواريخ أرض ـ أرض. ومع أن خطر وقوع مجابهة بين الدول العظمى قد تلاشى الآن، فإن خطر الحرب ما زال قائماً، وفي حرب من هذا القبيل، قد تتعرّض المصالح الأَمريكيَّة للخطر. ومن أجل التوفيق ما بين التعهد الأَمريكي بضمان أمن إِسرائيل، والحاجة الطويلة إِلىٰ نفط الشرق الأَوسط، سوف تواصل الإِدارات القادمة، بلا ريب، اعتبار عملية السَّلام جزءاً مهماً من سياستها الإقليمية الأوسع.

## مقومات النجاح

من أجل معالجة هذه التحديات في الشرق الأَوسط بصورة فعّالة، في السنوات القادمة، تُحسن الإِدارات القادمة صنعاً، إذا تعلمت من سجل النجاح والإخفاق في الماضي. ولكي تثمر السياسات نتائج مرغوبة ـ مثل وضع مسودة قرار الأُمم المتَّحدة 242 لعام 1967، ومحادثات فض الاشتباك في عامي 1974 ـ 1975، ومفاوضات كامب ديڤيد ومعاهدة السَّلام عام 1978 ـ 1979،

والدبلوماسيَّة التي أفضت إِلىٰ انعقاد مؤتمر مدريد في 1991، وبعض جوانب مفاوضات ما بعد أوسلو ـ لا بد من تحقيق بعض الشروط:

**يجب أن يكون هناك تقويم واقعي للموقف الإقليمي**. لا بد للسياسيين في واشنطن، من أجل التأثير على حكومات في الشرق الأَوسط، أن يعوا جيداً ما يجري هناك. ويعتبر الحوار المستمر مع أطراف النِّزاع، أفضل وسيلة لتنمية الإحساس اللازم بالقيود السياسية الحقيقية. فالتعامل مع أطراف الشرق الأَوسط عن طريق وسطاء لا يجدي. كما أن التفكير بالأماني، والتهويمات العقائدية، واللامبالاة، هي أعداء النجاح، عند محاولة تقدير أطراف النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. وكما في الطب يعتبر التشخيص الصحيح مفتاح وصف الدواء، على الرؤساء ومستشاريهم أن يراجعوا من وقت إِلىٰ آخر، افتراضاتهم وتحليلاتهم. فمن السهل جداً أن يحجب المرء نفسه عن سماع آراء ناقدة، واصفاً إياها بأنَّها «غير مفيدة» أَو «تفتقر إِلىٰ المعلومات». فالناقدون هم، غالباً، علىٰ اطلاع على أجزاء من حقيقة كاملة، وينبغي عدم تجاهلهم ببساطة.

**ينبغي أن يشارك الرئيس وكبار مساعديه وأن يعملوا معاً بانسجام**. فما لم تقف هيبة البيت الأبيض وسلطته، بوضوح، وراء مبادرات السياسة الأَمريكيَّة، فإن زعماء الشرق الأَوسط، لن يأخذوا هذه المبادرات على محمل الجد. ولعل هذا هو أحد الأسباب الذي يجعل المبعوثين الخاصين، الذين توفدهم واشنطن، نادراً ما ينجحون. كذلك تعمل المنافسات البيروقراطية، وابتعاد الرئيس عن المشاركة، على إضعاف مصداقية أية سياسة أَمريكيَّة. فعندما نجحت السياسات، كنا نجد نيكسون وكيسينجر، كارتر وفانس، بوش وبيكر وهم يعملون معاً بصورة حميمة. وارتبط الإخفاق بتنافس كيسينجر وروجرز، وعدم اتفاق بريجينسكي وڤانس، بشأن إيران عام 1978، والمجادلات التي استمرت لفترة طويلة بين شولتز وواينبيرغر، بشأن السياسة تجاه لبنان وتوريد الأَسلحة إِلىٰ البلدان العربية. وفي هذه الحالات الأخيرة، سمح الرؤساء ذوو

الاتجاهات المتأرجحة أَو غير المهتمين، لهذه المشاجرات أن تعصف بسياساتهم. ولو أنهم اهتموا بدرجة كافية، لتوفرت لدى كل منهم، السلطة لإنهاء هذه الخلافات. إذ من بين السلطات المطلقة القليلة، التي يملكها الرئيس، هي طرد أي مستشار رفيع المستوى لا يتوافق مع معاييره. المنافسات البيروقراطية أمر شائع، ولكن ينبغي على الرؤساء ألا يغضوا النظر عنها إِلىٰ ما لا نهاية.

**لا بد من تطوير الأساس الداخلي، لتأييد السياسة الأَمريكيَّة في المنطقة باستمرار**. ينبغي على الرؤساء أن يعملوا مع الكونغرس، وأن يوضحوا أهدافهم للرأي العام الأَمريكي، ولا سيما في حال احتمال أن تكون تكاليف هذه السياسات جسيمة. والرؤساء غير المهرة، في إِدارة الآليات الداخلية الخاصة بالسياسة الخارجيَّة، يقوضون أهدافهم. إذ أن القدرة على حشد التأييد مرتبطة ارتباطاً قوياً، بالظروف المتغيرة: فقد كان ليندون جونسون يتمتع بتأييد قوي لسياسته في الشرق الأَوسط عام 1967، في حين كان يفتقر إِلىٰ التأييد بالنسبة إِلىٰ سياسته في فيتنام؛ وحظي ريتشارد نيكسون بالثناء على سياسته الخارجيَّة، ولكنه خسر قاعدته بسبب ووترغيت؛ ونجح جيمي كارتر في دبلوماسيته الخاصة بالشرق الأَوسط، إِلاَّ أنه خسر مصداقيته في الوقت نفسه، بسبب إيران وأَزمة الرهائن؛ وحظي رونالد ريغان بثناء عريض بسبب خطابه في الأول من أيلول/ سبتمبر 1982، بشأن الشرق الأَوسط، ولكنه تعرض للانتقاد بصورة عامة أيضاً، بسبب عملية إيران ـ كونترا الفاشلة؛ وفاز جورج بوش بأكاليل الغار في الداخل، بسبب الحرب ضد العراق، إِلاَّ أنه شهد مكانته تتراجع في استطلاعات الرأي، في غضون مدة لا تتجاوز شهوراً؛ وظل بيل كلينتون يتمتع بشعبية مشهورة خلال فترة ولايته، ولكنه انصرف عن دبلوماسيَّة الشرق الأَوسط في عامي 1998 و1999، بسبب فضيحة داخلية وأَزمات دولية أخرى. ولا بد أن يكون الدرس المستفاد هو أن الاهتمام الكبير بالجبهة الداخلية هو الشغل

الشاغل. ولا يستطيع أي رئيس افتراض أن الكونغرس والرأي العام سوف يساندانه طوال الوقت. وفي الوقت نفسه، لا يمكن للسياسة المتبعة تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي، أن تعكس فقط الاتجاه الموالي لإِسرائيل في السياسات الداخلية، دون أن تفقد مصداقيتها مع الأطراف العربية، في النِّزاع. وينبغي للرئيس أن يسعى إِلىٰ سياسة متوازنة ونزيهة في الداخل، حتى ولو كانت محفوفة بالمخاطر، حتى تتقدم عملية السَّلام إِلىٰ الأمام.

**يتطلب النجاح في دور الوسيط، حساسية بالعمليَّة ـ أي تجاه إجراءات حمل الأطراف على التفاوض ـ والجوهر.** إذ نادراً ما تنشأ قضايا تخلو من آثار تتعلّق بجوهر الموضوع. فمن المرجح أن تبعث المسائل المتعلّقة بمن سيجلس إِلىٰ مائدة التفاوض، وهيكل جدول الأعمال، والرموز المرتبطة بعمليَّة السَّلام كلها، برسائل قوية إِلىٰ الأطراف في الشرق الأَوسط، فيما يتعلق بجوهر الموضوع. ولا يسع الولايات المتّحدة أن تعمل على تحقيق تقدم من أجل السَّلام بين إِسرائيل والعرب عن طريق قيامها بمجرد دور ساعي البريد؛ كما أنَّها لا تستطيع أن تضع مخططاً وتفرضه على أطراف غير راغبة فيه. وبين هذين الحدين، يكمن الدور الصحيح للولايات المتّحدة ـ دور العامل المحفّز، والمنشّط، والصديق، ودور الفني والمخطط المعماري. وكان بعض هذه الأدوار لازماً في كل حالة نجحت فيها الولايات المتّحدة في سد الثغرات بين العرب والإِسرائيليين. ولا بد من استعمال الجزرة والعصا على حد سواء، وفي بعض الأحيان، استخدام كليهما، وذلك للتأثير على الأطراف المتشبثة. والإفضاء ببيانات علنية حادة، يحقق نتائج عكسية، عادة، رغم أن إظهار الحدة والانفعال من جانب الرئاسة قد يكون في بعض الأحيان، مفيداً في تسجيل النوايا الجادة. ولا تكون التهديدات بالتخلي عن عمليَّة السَّلام فعَّالة، إِلاَّ مع الأطراف الضعيفة، وهي تفتقر عادة إِلىٰ المصداقية.

**لا بد من استثمار كبير في الدبلوماسيَّة الهادئة، وفي استكشاف أرضية «ما**

**قبل المفاوضات»، وقبل اتمام الصفقات**. وتعتبر الأُطر الرسمية، والمؤتمرات، والمفاوضات المباشرة، مهمة بالنسبة للأهداف الرمزية، إِلاَّ أن معظم التقدم يتحقَّق في المحادثات السرية التي تجري مع القيادات العليا في المنطقة، وتشكل الرسائل الرئاسية، ومذكرات التفاهم، والتعهدات الخاصة، جانباً من عملية استمالة الأطراف إِلىٰ الاتِّفاق. ويمكن أن يؤدي تسرّب المعلومات الحسَّاسة والملاحظات المرتجلة، إِلىٰ تعقيد المفاوضات الدقيقة. والانضباط الصارم أمر مطلوب، إذ أن للكلمات عواقبها. ولا يمكن مناقشة كل شيء علانية، كما أن السرِّيَّة المفرطة قد يكون لها نتائج عكسية. ولا حاجة إِلىٰ إعلام كل طرف مشترك بالمفاوضات، بالكلام نفسه، إِلاَّ أن أي خداع متعمد، ستكون له عواقبه السلبية. ولا بد للمرء أن يفترض أن كثيراً مما يقوله، قد يتسرَّب في نهاية الأمر، من قبل أحدهم. وجميع الأسباب تدعو إِلىٰ تجنّب الازدواجية.

**وقد ينجح الضغط في بعض الأحيان، ولكن تجب ممارسته بمهارة.** ويتمثَّل جانب من الحكمة التقليدية، المتعلقة بالعلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية، بأن ممارسة الضغط على الحكومات الإِسرائيلية، كفيل بأن يفضي إِلىٰ نتائج عكسية. ولكن السجل يوحي بواقع أكثر تعقيداً. صحيح، أن الضغوط لا تسفر دوماً عن النتائج المرجوة، وقد تؤدي في بعض الأحيان إِلىٰ احتدام المقاومة. كما أن الضغط على إِسرائيل، يمكن أن يؤدي أيضاً، إِلىٰ خلاف داخلي، وإِلىٰ ردود أفعال معاكسة من جانب الكونغرس. ولكن من وقت إِلىٰ آخر، كان كل رئيس يحاول إقناع إِسرائيل باتخاذ إجراء ما، مع التلميح بأن الرفض سيكون مُكلفاً. وفي عدد مدهش من الحالات، نجحت جهود ممارسة النفوذ من هذا النوع، بإضافة عنصر تحلية في أغلب الأحيان، يتمثَّل في تقديم مكافأة للاستجابة. والأمر نفسه، كان ينطبق على التعامل مع الأطراف العربية، فمع اللي الزائد للذراع قد يكون من الصعب، غالباً، ليَّ ذراع طرف واضح الضعف، كالفلسطينيين. وعندما قال زعيم م. ت. ف «لا» لبيل كلينتون في

أواخر عام 2000، بدا الدعم الداخلي لعرفات في صعود. ومن أجل أن تنجح الولايات المتّحدة في التأثير على طرفي النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي عليها أن تطلب تنازلات ممكنة، مع التلويح بالعصا والجزرة كحافزين.

**الوقت عنصر حاسم من أجل مفاوضات ناجحة.** لا تسمح المفكرة السياسية الأَمريكيّة بالكثير من الوقت لإطلاق مبادرات ومتابعة إنجازها. فقد لا يرغب الفرقاء في المنطقة بالتحرّك عندما يرغب السياسيون في واشنطن بذلك. ومن الأسباب التي تجعل المبادرات تأتي في أعقاب الأزمات غالباً أن الأخيرة تعمل على إقناع جميع الأطراف بالموافقة على ضرورة تجربة شيء جديد. ويقع على عاتق من يتخذون موقفاً سلبياً، اعتقاداً منهم بأن الوقت سيعمل في صالح التوافق بين الأطراف، عبء مواجهة الأدلة التي تثبت عكس ذلك. فالسياسة المتعمدة التي كانت تقضي بعدم الاتيان بأي تحرك في الفترة 1970 ـ 1973 قد أدَّت إِلىٰ نشوب حرب كبيرة، كما أدَّت حالة الجمود في الثمانينات إِلىٰ الانتفاضة، وربما ساعدت على خلقق جو في العالم العربي دفع بصدَّام حسين إِلىٰ الاعتقاد أنه يستطيع أن يفلت بغزوه الكويت. والقول إن كل أَزمة من هذه الأَزمات قد أتبعها مبادرات سلمية لا يمكن أن يوحي بأَزمات استفزازية متعمدة؛ فالسياسات التي تأتي كردّ فعل على أَزمات بالغة الخطورة. فقد أثبت كارتر عام 1977 أنه ليس من الضروري الانتظار حتى يقع انفجار قبل القيام بمبادرة. ولكن في أحيان كثيرة لم تأت المبادرات إِلاَّ في أعقاب الحروب أَو أعمال العنف. وكلينتون الذي بدا راغباً في السير قدماً بالسَّلام العربي ـ الإِسرائيلي، حتى بدون حافز أَزمة وشيلكة، قد أعطى الكثير من الاهتمام الكامل في وقت متأخر من ولايته الثانية، وتوجه أخيراً نحو كامب ديڤيد الخاصة به بدون توافق كاف على القضايا الكبيرة.

## تغيير الحرس

قد تبدو هذه الإرشادات العامة لا خلاف عليها، أَو حتى عادية، ولكن

ترجمتها إِلىٰ الواقع العملي يؤكد مدى صعوبتها البالغة. ويعود أحد الأسباب إِلىٰ معدل التغيير السريع في المناصب العليا في الحكومة الأَمريكيَّة؛ وبالتالي، لا يتراكم إِلاَّ القليل من الخبرات، ويصبح استمرار المواكبة نادراً. كما يصبح من الصعب في أغلب الأحيان، اكتشاف سجل الالتزامات السابقة، بعد أن تتسلم إِدارة جديدة زمام السلطة.

ففي الفترة ما بين 1967 و2000، شغل سبعة رؤساء، المكتب البيضاوي. ومن بينهم كان، ريغان وكلينتون فقط، هما من أكملا ولايتين كاملتين. وقد عين هؤلاء الرؤساء سبعة وزراء للخارجيَّة، ورقماً مشابهاً من مديري المخابرات المركزية، ووزراء الدفاع ومستشاري الأَمن القومي، ومساعدي الوزراء لشؤون الشرق الأدنى وجنوب أفريقيا، ومدراء مكتب الشرق الأَوسط في مجلس الأَمن القومي. وهذا يعني أن كبار المسؤولين عن شؤون الشرق الأَوسط، يتغيّرون بمعدل كل 3 أَو 4 سنوات. كما يتداول السفراء في بلدان الشرق الأَوسط الرئيسية مناصبهم، بالمعدل نفسه.

ومنذ عام 1989، لم يشهد الاستمرارية سوى منصب واحد ذي صلة مركزية بعملية السَّلام في الشرق الأَوسط. إنه مستشار شؤون الشرق الأَوسط في وزارة الخارجيَّة: دينيس روس، الذي شغل المنصب على مدى ثلاث فترات رئاسية، مع استمرارية مشابهة لموظفيه. وكان روس من أكثر أعضاء الفريق خبرة، كما كان لآرائه، وخاصة فيما يتعلَّق بمسيرة السَّلام، أهمية كبيرة.

ويتناقض التبدل في المراكز العليا في واشنطن، تناقضاً صارخاً مع الاستمرارية المدهشة التي نجدها في الشرق الأَوسط، في بعض الأحيان. فإسحاق رابين كان رئيساً للأركان في إِسرائيل أثناء حرب 1967، وسفيراً لدى واشنطن أثناء أَزمة الأردن، ورئيساً للوزراء أثناء مفاوضات فض الاشتباك الثانية، ووزيراً للدفاع أثناء الانتفاضة، ثم، رئيساً للوزراء مرة أخرى منذ عام 1992 وحتى 1995. ونتيجة لذلك، فإنه من المرجح أن يعرف رابين عن تاريخ

الانخراط الأَمريكي في الدبلوماسيَّة العربية ـ الإِسرائيلية، أكثر من معظم الدبلوماسيين الأَمريكيين. وبالمثل، ظل الرئيس حافظ الأسد يحكم بلاده دون انقطاع، رئيساً للبلاد منذ عام 1970، وحتى مماته عام 2000. وهو يعرف بصورة وثيقة، ملف دبلوماسيَّة السَّلام الحديث، تلك الدبلوماسيَّة التي عارض معظمها، وساعد في أكثر الأحيان على تقويضها. أما الملك حسين، فقد عرف كل رئيس أَمريكي، منذ أيزنهاور وحتى كلينتون، وبدا عليه اليأس في أغلب الأحيان، لأنه كان يتعين عليه، كل بضع سنوات، أن يبذل جهوده لاكتساب ثقة فريق جديد في واشنطن. وحتى الصامد ياسر عرفات ،استطاع أن يبقى على رأس منظّمة التّحرير الفلسطينية منذ عام 1969. وشهد معظم مبادرات السَّلام المركزية.

## الاستعدادات الأولية

إذا كان الأَمريكيون لا يستطيعون منافسة زعماء الشرق الأَوسط في طول فترة توليهم للحكم، وفي عمق معرفتهم المباشرة للقضايا، ودراستهم للتاريخ، فما الذي يؤثر في تحديد مواقفهم؟ يركز هذا الكتاب على مصدرين رئيسين: الاستعدادات التي يأتي بها صنّاع السياسة إِلىٰ مناصبهم، والآراء التي يكتسبونها أثناء تأدية أعمالهم. ونظراً لقصر فترة توليهم لمناصبهم، فإن صناعة السياسة الأَمريكيَّة تعكس عملية متواصلة تقريباً من جلب أشخاص جدد وتعليمهم حقائق الشرق الأَوسط (والطرق التي تتبعها واشنطن فيما يتعلق بالشرق الأَوسط). والمواقف الرسمية بشأن القضايا الجوهرية تتغير بدرجة قليلة نسبياً، في حين تتغيّر السياسات التي تمثّل تقديرات تاكتيكية، إِلىٰ حدّ كبير.

تأتي الاستعدادات المسبقة، المتعلقة بالدبلوماسيَّة العربية ـ الإِسرائيلية في صيغ عديدة، ولكن يمكن تصنيفها لأغراض تحليلية ضمن ثلاث مجموعات: هل يميل الرئيس وفريقه إِلىٰ النظر في القضايا العربية الإِسرائيلية في سياقها الإقليمي، أم في سياق عالمي أوسع؟ وهل يميلون إِلىٰ إعطاء تلك القضايا

أهمية كبيرة، أم يفضلون تركها في الصفوف الخلفية؟ وهل تتجه عواطفهم نحو إِسرائيل في المقام الأول، أم أنَّهم منصفون نسبياً في آرائهم؟ وقد ترتبط هذه الاستعدادات المسبقة بآراء أخرى، لها صلة بوضع العلاقات الأَمريكيَّة ـ السوفييتية (بالنسبة للرؤساء الأوائل)، وبإِمكان التوصل إِلىٰ حل للنزاعات الطويلة الأمد، وبالمكان الذي تشغله شؤون السياسات الداخلية في إِدارة الدبلوماسيَّة العربية ـ الإِسرائيلية. ولكن السياق، وتصدّر القضايا، والتعاطف، تكون نقطة بداية مناسبة، لتحديد آراء الفريق الرئاسي، الذي يتعامل مع القضايا العربية الإِسرائيلية.

كان نيكسون وريغان من ذوي النزعة العالمية في نهجهما تجاه الشرق الأوسط، وذلك أن التنافس مع موسكو لم يَبعدْ مطلقاً عن أفكارهما. أما كارتر، فهو أكثر ميلاً إِلىٰ النزعة الإقليمية. وكان بوش وجونسون وفورد في منزلة وسط. ونظر كلينتون إِلىٰ الأمور من وجهة نظر إقليميَّة، ولكن عينه كانت، دوماً، على الأوضاع الداخلية.

نادراً ما حظيت قضية الشرق الأَوسط بأولوية عليا لدى جونسون وريغان، خلا وقت الأَزمات. وكان نيكسون يميل إِلىٰ اعتبار الشرق الأَوسط منطقة متفجّرة، ولكن كيسنجر أقنعه بألا يتلهف كثيراً على الضغط من أجل إيجاد تسوية. وبعد حرب تشرين/ أكتوبر 1973، كان نيكسون وفورد وكارتر، جميعاً مستعدين للتعامل مع القضيَّة العربية ـ الإِسرائيلية، كمسألة ذات أولوية عليا، كما كان حال بوش، بعد الحرب على العراق. وكان كلينتون بطيئاً في إقحام نفسه في دوامة الدبلوماسيَّة العربية ـ الإِسرائيلية، ولكن خلال السنة الأخيرة، تغيّر كل شيء، فقد أمضى وقتاً أطول، مع باراك وعرفات، مما أمضى مع أي زعماء أجانب آخرين.

لا شك أن جونسون وريغان كانا من أكثر الرؤساء الأَمريكيين موالاة لإِسرائيل. أما نيكسون وألكسندر هيغ وجورج شولتز، من المؤيدين الأقوياء

لإسرائيل، باعتبارها حليفاً مهماً؛ في حين اتخذ دين راسك ووليام روجرز وسيروس فانس وجيمس بيكر ومادلين أولبرايت، مواقف أكثر نزاهة. فقد تعامل بيكر وأولبرايت مع رؤساء وزارة ليكوديين، غالباً ما اصطدموا معهم حول المستوطنات وأمور أخرى، مما أعطاهما لدى بعض الدوائر، صبغة المنتقدين لسياسات إسرائيل. ولكن، ليس من العدل أن نصف أياً منهما بأنّه كان معادياً لإسرائيل، فقد كانت أولبرايت شديدة المساندة للمواقف الإسرائيلية، عندما أصبح باراك رئيساً للوزراء.

إذا كانت هذه التشخيصات للاستعدادات الأولية دقيقة، فإنَّها لا يمكن، مع هذا، أن تعكس إحساساً كاملاً بآراء هذه المجموعة الرئيسية من صنّاع القرار. فمع مرور الوقت، تُضاف فروق دقيقة، ويتم استيعاب معلومات أكثر، وتتطور العلاقات الشخصية، وتُقدم تعهدات، وتُستخلص الدروس التي تُعدل هذه الآراء المبدئية. فقد بدأ شولتز، على سبيل المثال، فترة توليه منصب وزير الخارجيَّة، بشهرة عريضة على أنه نزيه، إلاَّ أنه في وقت لاحق، بات يعتبره الإسرائيليون من أقرب أصدقائهم. ومع ذلك، فإن شولتز نفسه، هو الذي لجأ في الأسابيع الأخيرة من توليه منصبه، إلىٰ بدء الحوار مع م. ت. ف.

لعل أسهل هذه الاستعدادات في تغيُّرها، الإحساس بالأولوية، الذي يضفيه المرء على تحليل الحالة العربية الإسرائيلية. فعندما تتصاعد التوترات أو ينفجر العنف، يكون من السهل على الرؤساء ووزراء خارجيتهم، توجيه انتباههم إلىٰ النّزاع العربي ـ الإسرائيلي. فقد غيّر نيكسون وكيسينجر، فوراً، تقديراتهما للأولوية المناسبة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، عندما نشبت الحرب في 6 تشرين/ أكتوبر 1973. وعلى النقيض من ذلك. إذ بدت تكاليف اتخاذ موقف فعَّال، باهظة جداً، فإن الرئيس قد يحاول التنصل من الدبلوماسيَّة العربية ـ الإسرائيلية، كما فعل كارتر في منتصف عام 1979.

قد يبدو من الأصعب إلىٰ حد ما، أن يتحول الزعماء من المنظور

العالمي، إِلىٰ المنظور الإقليمي، أَو العكس. فمثل هذه الآراء تميل، إِلىٰ أن تكون راسخة جيداً، بوصفها جزءاً من مقاربة شاملة في السياسة الخارجيَّة. ومع ذلك، فإن كيسينجر، الذي يعتبر نموذجاً لصاحب النزعة العالمية، وجد نفسه يستوعب، بنهم، المعلومات الخاصة بسياسات الشرق الأَوسط، عندما قرّر الانهماك في مفاوضات مطولة مع أطراف النِّزاع. وبالمثل، كان بوش، في البدء، متشدداً في تعامله مع الاتّحاد السوڤييتي في الشرق الأَوسط، ولكن الأخير، انهار فجأة، ووجد بوش وبيكر أن التوصل إِلىٰ منظور إقليمي أمر مناسب تماماً. أما كارتر، فكان الوحيد الذي تحرك في الاتجاه المعاكس إِلىٰ حدّ ما. إذ تبنّى بعد قيام الثورة الإيرانية، والغزو السوڤييتي لأفغانستان في عام 1979، ووسط حملة لإعادة انتخابه، خطاً معادياً للسوڤييت بصورة متشدِّدة. ووصف إسرائيل بأنها رصيد استراتيجي في النضال من أجل احتواء الاتّحاد السوڤييتي. وقال إنه يعارض قيام دولة فلسطينية، لأنها ستكون بمثابة مخفر أمامي للنفوذ السوڤييتي. واتخذ، بصورة عامة، موقفاً أقرب إِلىٰ موقف رونالد ريغان، من موقفه هو في الماضي. ومع نهاية الحرب الباردة، لم يعد هذا البُعد من أبعاد التحليل السياسي، ذا شأن يُذكر.

ويبدو أن العواطف تتغيّر بدرجة أقل من جميع الأشياء الأخرى. ذلك أن المسؤولين الموالين لإسرائيل، لا يتوقفون مطلقاً عن التعاطف معها، ولكنَّهم قد يقدرون الحاجة إِلىٰ تنمية علاقاتهم مع الزعماء العرب أيضاً. ويبدو أن هذا، كان صحيحاً، بالنسبة لموقف ريغان، الذي لم يتحول مطلقاً عن تأييده لإسرائيل، ولكنَّه باع طائرات الأواكس (AWACS) للعربيَّة السعودية، ومال ناحية العراق، وأذن بفتح حوار مع م. ت. ف. أما نيكسون، الذي لم يكن منجذباً كثيراً إِلىٰ الدولة اليهودية، فقد انتهج مع ذلك، سياسات ممالئة كثيراً لإسرائيل، وهو ما يرجع إِلىٰ حد كبير إِلىٰ رؤيته العالمية. وأيد بوش، الذي عرف عنه عدم موالاته لإسرائيل، اقتراحاً إسرائيلياً حول إجراء انتخابات فلسطينية، وسحق

العراق، وهو العدو العربي الرئيسي لإِسرائيل، وأبعد م. ت. ف عن المفاوضات الرسمية، وواصل دعمه الاقتصادي والعسكري لإِسرائيل في جميع الأوقات، رغم انتهاء الحرب الباردة، ولم يجد صعوبة في تسوية الخلافات مع إسرائيل، عندما حل رابين محل شامير كرئيس للوزراء. وأخيراً، فإِن كلينتون، أكثر الرؤساء موالاة لإِسرائيل، كان أول رئيس يقيم علاقات صداقة مع ياسر عرفات، ويزور غزّة، ويتحدَّث، بأسلوب متعاطف، عن مطامح الفلسطينيين في حكم أنفسهم على أرضهم. كما أنَّه وافق على فكرة دولة فلسطينية.

وقصارى القول، إِنَّه لم يبق أي رئيس أَو وزير خارجيَّة ملتزماً تماماً بعواطفه الأولية. فقد أدركوا جميعاً أن الوساط الفعَّالة تتطلَّب قدرة على التعامل مع زعماء طرفي النِّزاع، مهما كانت عواطف المرء الشخصية. ومع أن مثل هذه العواطف المنحازة قد تقاوم نوع التغيير الذي يطرأ على الآراء الأخرى، فإِنَّها تبدو أقل أهمية عند وضع السياسات. ولسوف يظل الإِسرائيليون الجادون، يتجادلون طويلاً، حول ما إِذا كان كيسينجر وريغان المواليان لإِسرائيل بشكل ظاهر، قد عملا من أجل توفير الأمن الإِسرائيلي الطويل الأجل، على نحو أكبر مما فعل كارتر وبوش.

## التدريب أثناء العمل

لدى تعلم كيفية التعامل مع الشرق الأَوسط، لا بد للمسؤولين الأَمريكيين أن يُقَوِّموا الأداء السَّابق، وأن يستخلصوا الدروس مما نجح أَو فشل. ويتفق الأَمريكيون بصورة عامة، على الحالات الناجحة وهي: اعتماد قرار الأُمم المتَّحدة 242، واتِّفاقيات فكّ الاشتباك المصرية والسورية، واتِّفاقات كامب ديڤيد، ومعاهدة السَّلام المصرية ـ الإِسرائيليَّة، ومؤتمر مدريد، واتِّفاق أوسلو ونتائجه. والمشكلة في هذه النجاحات، أنها لا يمكن أن تتكرّر بسهولة. ويغلب على الدروس المستفادة، أنها دروس عامة لا تتصل بشكل خاص بسياق

المشكلات القائمة. وتعمل هذه النجاحات، بطبيعتها، على تغيير البيئة، مُخلِّفة مشكلات جديدة وراءها.

أما حالات الإخفاق، فتلك مسألة أخرى. إذ أنها تترك انطباعات قوية حول ما لا ينبغي عمله. فإذا ما حكم على تاكتيك ما، بالإخفاق، في سياق ما، يكون من الصعب الجدال بأنَّه ينبغي محاولة تطبيقه مرة ثانية، في سياق آخر. وفي سجلات تاريخ الدبلوماسيَّة العربيَّة ـ الإسرائيليَّة، يسود الاعتقاد بأن خطة روجرز لعام 1969، كانت غلطة، وأن البيان الأمريكي ـ السوفييتي المشترك، الصادر في أول تشرين الأول/ أكتوبر 1977، والذي دعا إلىٰ استئناف مؤتمر جنيف، كان بدوره غلطة، وأن اتِّفاق 17 أيار/ مايو 1983 بين لبنان وإسرائيل، كان خطأً قاتلاً، وأن نشر القوات الأمريكيَّة في لبنان عام 1982، ينبغي ألا يتكرّر أبداً. ولم يحاول أحد في واشنطن، من خلال عمله، في السنوات الأخيرة، أن يجادل بأن خطة روجرز كانت تضم بعض العناصر الإيجابية التي أدّت في نهاية المطاف، إلىٰ إبرام معاهدة السَّلام المصرية ـ الإسرائيليَّة، أو أنها أخفقت، لأنها أُسقطت من داخل إدارة نيكسون، فضلاً عن أي سبب آخر. ورأت قلة، أن البيان الصادر في أول تشرين أول/ أكتوبر 1977، كان مضللاً، وأنَّ الزجر النمطي لكل من يقترح إشراك الاتّحاد السوفييتي في دبلوماسيَّة الشرق الأوسط، كان مثالاً لمصير تلك المحاولة. ومحادثات كامب ديفيد الناجحة عام 1978، كانت نموذجاً لكامب ديفيد ـ 2 الذي دعا إليه كلينتون، ولكن عندما أخفق، لم يكن ثمة اندفاع نحو كامب ديفيد ـ 3. وكانت كلمة السر الجديدة، أن الاستعدادات المتأنية، ينبغي أن تسبق انعقاد أية قمة من أجل ضمان نجاحها. ويماثل ذلك في الأهمية، وجود استراتيجية قوية تأخذ في الحسبان المصالح البالغة الأهمية، لكلا الطرفين.

وإصدار الحكم عن حالات أخرى تتعلَّق بالشرق الأوسط هو أشد صعوبة. فهل كانت أزمة الأردن نجاحاً أم إخفاقاً؟ يستطيع المرء أن يزعم أنَّها

جمعت بين هذا وذاك. فقد تم تعزيز موقف الملك حسين، وكبح جماح حلفاء الاتّحاد السوفييتي، واحتواء الأزمة. إلاَّ أن الدروس المستخلصة كانت مصدراً لمشكلات لاحقة. فقد ظهر شعور بالرضا عن النفس، وثقة بالقوة العسكرية الإسرائيليَّة باعتبارها مفتاح الاستقرار الأساسي. وجرى تجاهل مشاعر الإحباط العربيَّة. وأدّى «النجاح» في معالجة أَزمة الأردن، جزئياً، إلىٰ «الإخفاق» في توقع حرب تشرين 1973. إلاَّ أن هذا «الإخفاق» مهّد، بدوره، الطريق لتحقيق النجاح في محادثات فك الاشتباك. وخلاصة القول، إن دروس التاريخ يتم استخلاصها على نحو ثابت، ولكنها تتضمّن أحكاماً ذاتية بدرجة كبيرة. ومع ذلك، فإنَّها تصلح كمبادىء توجيهية قوية في المناقشات بين الأجهزة البيروقراطية.

لا تُظهر الخبرات المتراكمة لدبلوماسيَّة الشرق الأَوسط، أن هناك أسلوباً صحيحاً وحيداً لمتابعة عمليَّة السَّلام؛ إذ كان لكل رئيس أسلوبه المتميز. فقد قَصر جونسون جهوده على تحديد المبادىء العامة للتسوية السلمية، مع الإصرار على السماح لإسرائيل بأن تحتفظ بالأَراضي العربيَّة التي استولت عليها، كأداة مؤثرة للمساومة من أجل تحقيق السَّلام. ولم يكن منطق هذه المقاربة موضع تساؤل، إلاَّ نادراً، من قِبل من خلفوه. واختار نيكسون، بتأثير من كيسينجر، في البداية، مواجهة السوفييت في المنطقة، قبل معالجته النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي. ثم لجأ مع كيسينجر بعد حرب 1973، إلىٰ استحداث أسلوب الخطوة ـ خطوة في إطار من الدبلوماسيَّة المكوكية. وبدأ كارتر بمخطط شامل، ولكنَّه اضطر إلىٰ تقليصه إلىٰ مخطط أكثر تواضعاً، وإن ظل مثيراً للإعجاب، وهو تحقيق السلام على جبهة واحدة. وبشّر ريغان وهيغ بمبدأ التوافق الاستراتيجي، والذي لم يلق إلاَّ القليل من التأييد على الصعيد الإقليمي، ثم ألقى ريغان خطاباً عام 1982، حدَّد فيه بشكل جلي لا مثيل له من قبل، ما تؤيده الولايات المتّحدة في حالة تسوية عربيَّة ـ إسرائيليَّة. ولم يكن

هذا الخطاب وليد استراتيجية، ولم تشهد السنوات التي أمضاها ريغان في الحكم، إلاَّ القليل من التقدم الحقيقي في صنع السَّلام، إلاَّ أن الرؤية التي أفصح عنها ذلك الخطاب، كانت منارة، اهتدت بها عمليَّة صنع السَّلام منذ ذلك الحين. واستطاع بوش وبيكر، بعد بداية خاطئة، أن يطوّرا فنّ عقد الصفقات، وأن يحملا الفرقاء على القبول بتصميم عمليَّة التفاوض كما رسماها. وأخيراً، كانت مساهمة كلينتون الأولية في صنع السلام العربي - الإسرائيلي، متواضعة، ولكن، مع مضي الوقت، استطاع أن يساعد جميع الأطراف على اعتياد فكرة التعامل مع الفلسطينيين، كفريق كامل في عمليَّة السَّلام. كما استطاع أن يجعل السَّلام العربي - الإسرائيلي أقرب من ذي قبل، ولكن ارتباكه وتردده، قد أبعداه، جزئياً على الأقل، عن سدّ الثغرات الأخيرة.

## أحجار البناء الأساسية

مع مضي الوقت، بات الرؤساء ومستشاروهم يتكلمون بدرجة أقل، عن جوهر اتِّفاق عربي - إسرائيلي، وبدرجة أكبر، عن عمليَّة صنع الاتِّفاق. ويأتي هذا «الانحراف الإجرائي» من الإقتناع بأن الخطط الكبيرة لا تنجح، وهي شديدة الإثارة للجدل، بحيث تصبح أهدافاً للاعتراض، بدلاً من أن تكون إطاراً للاتِّفاق، ومع ذلك، فإن كثيراً من المعالم المثيرة للإعجاب، في عمليَّة صنع السَّلام الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط، هي على وجه الدقة، مخططات تجمع ما بين جوهر السَّلام وعمليَّة تحقيقه. فقرار الأُمم المتَّحدة رقم 242، والذي لا يزال يُعتبر أساساً لأي سلام عربي - إسرائيلي، هو في جوهره بيان لعمليَّة المبادلة الموضوعية التي يتعيّن التفاوض بشأنها: انسحاب القوات الإسرائيليَّة من الأَراضي التي احتلتها عام 1967، مقابل الاعتراف، والسلام، والترتيبات الأمنية لإسرائيل. وإذا كانت هناك عيوب في القرار 242، فهي في المقام الأول، في تجاهله الكامل للفلسطينيين (وهي قضيَّة جوهرية جرت معالجتها من خلال ترتيبات إجرائية في السنوات اللاحقة) والآلية الضعيفة التي كُلِّفت بتحقيق

السلام (مبعوث معين من الأُمم المتَّحدة لا يملك أية صلاحيات). والقرار 242، بما يتضمن من مقايضة «الأرض مقابل السَّلام»، والذي وفّر الأساس للسلام المصري ـ الإِسرائيلي، سوف يكون، بالتأكيد، جوهر أي اتِّفاق سوري ـ إِسرائيلي.

لقد تجاوزت اتِّفاقيات كامب ديڤيد القرار 242، في تناولها للقضيَّة الفلسطينية. وكانت الفكرة الجديدة التي أتت بها، هي فكرة الدعوة إِلىٰ اتِّفاق مرحلي بين إِسرائيل والفلسطينيين، وفقاً لمفهوم الحكم الذَّاتي. ويعود سبب هذه المقاربة، إِلىٰ أن الإِسرائيليين والفلسطينيين كانوا غير قادرين على القبول بأكثر من مثل هذه الخطوة المرحلية. وكان مهندسو اتِّفاقات كامب ديڤيد يأملون، أيضاً، أن تجعل تجربة المرحلة «الانتقالية» المسائل المتعلقة بالتسوية النهائية، أكثر قابلية للمعالجة. ومع أن كامب ديڤيد لم تكن، على نحو واضح، الأساس المتفق عليه للتفاوض بين الإِسرائيليين والفلسطينيين، فإِن الفكرة الأساس للتفاوض على مرحلتين، والتي تبدأ بحكم ذاتي مرحلي للفلسطينيين، قد تضمنها اتِّفاق أوسلو.

كان الإرث الجوهري عند ريغان، هو استيفاؤه للجزء المفقود في كامب ديڤيد، وهو تحديداً؛ ماذا بعد المرحلة الانتقالية. وقال ريغان، بدون الغوص في التفاصيل، إِن الولايات المتّحدة لا تؤيد ضم إِسرائيل للضفة الغربية وغزّة، أَو دولة فلسطينية ناجزة الاستقلال. وهي تحبذ، بدلاً من ذلك، شكلاً من أشكال الارتباط بين الأَراضي المحتلَّة والأردن. بيد أن «الانتفاضة» قد محت الكثير من التأييد للأردن في الضفَّة الغربيَّة، وبدا واضحاً منذ عام 1988، على نحو متزايد، أن الفلسطينيين سيكون لديهم شكل من أشكال الدولة، خاص بهم، وإِن كان سيرتبط، حتماً، ارتباطاً وثيقاً مع الأردن.

لم يأت الإسهام الأساسي لإِدارة بوش في صورة خطط وخطب. ففي أثناء تنظيم مؤتمر مدريد، بدأ بوش وبيكر يتعاملان مع الفلسطينيين كشركاء

كاملين في المفاوضات. وكان لهذه الخطوة الإجرائية الواضحة، مضامين جوهرية، وإن كانت تفاصيلها ستطرح أثناء المفاوضات. وعاد بوش، أيضاً، إلىٰ التأكيد على تجميد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، خلال عملية التفاوض. وكان كارتر قد حاول ذلك من قبل، وأخفق في تحقيق هذا المطلب. أما بوش، الذي استخدم العصا الغليظة المتمثلة في ضمانات القرض الذي يبلغ 10 مليارات دولار، فقد كان تحذيره موضع جدية أكبر. والحقيقة، أن أحد إسهامات بوش الكبرى في عمليَّة السَّلام، قد تجسدت في ما قام به من جهد لإزاحة إسحاق شامير، ذي الأيديولوجية المتشددة، واستبداله بإسحاق رابين، الأكثر براغماتية، ليحل محله. ولأول مرة منذ 1977، بات يحكم إسرائيل حكومة ملتزمة بقرار الأمم المتَّحدة 242، بمعناه الأصلي ـ مبادلة الأرض بالسلام، في ظروف من الأمن والاعتراف المتبادل على جميع جبهات النِّزاع. وحتى بيل كلينتون، قد لاحظ أن انتخاب رابين هو أهم إسهام في عملية السَّلام في السنة التي تلت مؤتمر مدريد، وإن لم يمنح جورج بوش أي فضل في إبعاد شامير إلىٰ صفوف المتفرجين[1].

أما مساهمة كلينتون نفسه، فمن الصعب تقديرها. فثمة اتِّفاقيات كثيرة قد جرى التوقيع عليها في غضون ولايتيه ـ أوسلو ـ 1 وأوسلو ـ 2، ومعاهدة السَّلام الإسرائيليَّة ـ الأردنية، واتفاق الخليل، واتِّفاق واي ـ وفي كل حالة من هذه الحالات، كان يضطلع بدور ما، ويشجع الطرفين على الوصول إلىٰ اتِّفاق، ويساعد على تمهيد الطريق. ولعله قد يُذكر كمسهل ممتاز للأمور، ولكنَّه ظل رافضاً حتى آخر شهر من ولايته، الإفصاح عن تفاصيل رؤيته للسلام العربي ـ الإسرائيلي. أما على صعيد المسار السوري ـ الإسرائيلي، حيث

(1) ترود فيلدمان «في الذكرى الأولى لمحادثات السَّلام في مدريد بيل كلينتون يتعهد بالمحافظة على الزخم «ميدل إست انسايت»، مجلد 9/ تشرين الثاني/ نوڤمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 1992) ص 10 ـ 15.

شهدنا إخفاقاً ذريعاً في التوصّل إِلىٰ اتّفاق، يمكن للمرء أن يتحرى جهداً أمريكياً ثابتاً في الضغط على الفريقين، للوصول إِلىٰ صفقة متكاملة، تقوم على أساس عودة الجولان إِلىٰ سورية، ووجود أَمريكي عسكري، وتطبيع كامل للعلاقات على مدى سنوات. وعلى الجبهة الفلسطينية، اقترح كلينتون، في النهاية، دولة فلسطينية منزوعة السِّلاح تقام في معظم أَراضي الضفَّة الغربيَّة وغزّة، مع إِشراف جزئي للفلسطينيين على القدس الشرقية، ووضع قيود على «حق العودة» للفلسطينيين. وبدا بزوغ نوع من الإجماع، على أن الدولة الفلسطينية ستكون جزءاً من التصميم المستقبلي للشرق الأَوسط. ولكن الأجزاء الأخيرة من هذا التصميم، لم تتم في عهده. فأقل ما يقال: إِن الشيطان يكمن في التفاصيل.

## آفاق المستقبل

نجحت الولايات المتّحدة، مع بداية الألفية الجديدة، في ترسيخ عمليَّة مفاوضات عربيَّة ـ إِسرائيليَّة، ولكن السَّلام الكامل ظل سراباً. إِذ من الممكن أن نتحرّى التصميم في سلسلة الاتّفاقيات السابقة، ولكن لا شيء يخبرنا، حقاً، كيف ومتى، ستجد المسائل المعقدة بين الإِسرائيليين والفلسطينيين، والإِسرائيليين والسوريين، طريقها إِلىٰ الحل. ويكاد يكون من المؤكد، أنَّه سيُطلب من الولايات المتّحدة، المساعدة في تحديد محتويات اتّفاقيات مقبلة للسلام، إِذا ما نجحت المفاوضات. إِذ لا يوجد في السجلات التاريخية، ما يوحي بأن الفرقاء سيتوصلون إِلىٰ اتّفاق حول قضايا الوضع النهائي إِذا ما تُركوا، بمفردهم، يتفاوضون مباشرة.

وسيكون الدور الأَمريكي مستقبلاً أسهل، من نواح كثيرة، مما كان عليه في الماضي، فالاتّحاد السوڤييتي، كعامل منافسة، أَو إِفساد محتمل، لم يعد موجوداً. والانحياز العالمي، الذي كثيراً ما كان يؤثر تأثيراً معاكساً على السياسة الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط، قد فقد الآن أساسه المنطقي. وبزواله، اختفت

الفكرة التي تقول إِن إِسرائيل حليف استراتيجي يتمتع بدرجة من الأهمية، تؤهله لأن يحظى بالتأييد مهما كان الثمن[2]. وسيظل التأييد الشعبي لإِسرائيل عالياً، ولكن البيت الأبيض، بات أقل تعرضاً للضغط من أجل أن يقدم إِلىٰ إِسرائيل شيكاً على بياض. فالرأي العام، إِن لم يكن الكونغرس، بات أكثر ميلاً من ذي قبل، لتأييد موقف نزيه من النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. ومثل هذا المناخ، يوفِّر درجة من المرونة التاكتيكية للرئيس، في سعيه لإيجاد أرضية مشتركة بين العرب والإِسرائيليين.

ويبين سجل عملية السلام منذ 1967، أن التقدم ليس عملية إِضافية أَو مستمرة. فقد حدث، كثيراً، أن تلت الفترات الطويلة من الجمود، فورات من النشاط، أسفرت عن حدوث تغييرات كبيرة في طبيعة النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. وبعد ذلك تحتاج الأطراف، على ما يبدو، إِلىٰ بعض الوقت، من أجل استيعاب النتائج، وتهيئة نفسها لنقلة كبيرة أخرى، ومن أجل تعزيز التأييد لها، على الصعيد الداخلي.

ويستطيع المرء أن يقول، بثقة، إِن فترة الثمانينات كانت مرحلة جمود طويل غير عادي في عملية السَّلام، وإِن الطريق بات ممهداً في الألفية الجديدة من أجل تحقيق فتوحات مهمة. وسيكون، من بين الاحتمالات، التحرك نحو عقد معاهدة سورية ـ إِسرائيليَّة، تستند إِلىٰ سلام واعتراف كامل بإِسرائيل، وترتيبات أمنية واسعة النطاق، لتقليص فرص الهجوم المباغت، واعتراف

(2) يستنتج كارين ل. بوشيل في «التعاون الاستراتيجي الأَمريكي ـ الإِسرائيلي في فترة ما بعد الحرب الباردة» (بولدر ـ ولو: ويست فيو، 1992) ص 153 ـ 154، على وجه صحيح أن «السَّلام هو قضية حد فاصل يقرِّر ما إذا كان التعاون الاستراتيجي يتوسع بصورة كبيرة من حيث المساعدة والالتزامات. ومن المؤكد أنه عندما يتوفر تقدّم ملموس على صعيد السَّلام، تأتي المساعدة الأَمريكيَّة في أعقابه. . وفي غياب السَّلام، خاصة عندما يبدو أن إِسرائيل عقبة، من الصعب تصور قرار أمريكي بتوسيع التعاون الاستراتيجي الأَمريكي ـ الإِسرائيلي على نطاق واسع.

إِسرائيلي بالسيادة السورية على مرتفعات الجولان. وجميع هذه المبادىء، يمكن أن تنفذ على مدى عدة سنوات. لقد اقتربت كل من سورية وإِسرائيل من اتِّفاق كهذا، عام 1995، ومرة أخرى في بداية عام 2000، وهما قد يستأنفان المفاوضات ضمن هذه الخطوط، في المستقبل.

ويبدو تقدير آفاق الوصول إِلىٰ اتِّفاق شامل على الصعيد الإِسرائيلي ـ الفلسطيني، أكثر صعوبة. فالوضع القائم، بعد اتِّفاق واي، لا يبدو أنَّه سيستمر إِلىٰ وقت غير محدد. والأفق النهائي لاتفاقيات المستقبل، يعتمد إِلىٰ حد كبير، على توازن الرأي داخل التكوين السياسي الإِسرائيلي. فوجهة النظر الإِسرائيليَّة المعتدلة، التي كان يمثلها إِيهود باراك عام 2000، قدمت أرضية مقبولة لاتِّفاق تفاوضي، مع الافتراض أن العقبة الكأداء المتعلقة بالقدس واللاجئين، يمكن أن تحل في النهاية. أما رؤية ليكود، فهي على النقيض من ذلك، لا تتجاوز كثيراً الخريطة المنقطة، التي تشبه جلد الفهد، لاتفاقية واي، تاركة للفلسطينيين سلطة محدودة على أقل من نصف أراضي الضفة الغربية وغزّة، في ظروف، لاستمرار الحياة الاقتصادية، مشكوك فيها. ومن الصعب أن نرى في هذا، نموذجاً للسلام. وستكون السياسة الداخلية الإِسرائيليَّة، العامل الحاسم الأول، حول ما إِذا كانت المفاوضات سوف تُستأنف، وكيف. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك، فإِن الأعصاب الملتهبة من جراء مجابهات أواخر عام 2000، ما تزال تحتاج إِلىٰ بعض الوقت كي تهدأ.

ومن أجل أن تمضي عملية السلام قُدماً، سيكون وجود القيادة الأَمريكيَّة ضرورياً. ويواجه هذا الاحتمال شيئاً من التحدي، نتيجة لإِحياء النزعة الانعزالية في الولايات المتّحدة. ومثل هذا الموقف، يؤثِّر في سياسة الشرق الأَوسط، بدرجة أقل، من تأثيره في مجالات السياسة الخارجية الأخرى، ولكنَّه يضع قيداً على أية مبادرة تتطلب موارد كبيرة. ونتيجة لذلك، فإِن الولايات المتحدة، مع استمرارها في القيام بدور الوساطة الأساسي، عليها أن تجد شركاء يستطيعون

مد يد المساعدة في تقديم العون المالي لخطوات السلام، والتي تشمل التنمية الإقليمية، والحد من التسلّح.

ومع مضي عمليَّة السَّلام قُدُماً، ستواجه الولايات المتّحدة، أيضاً، تحديات أخرى مرتبطة بالشرق الأَوسط. فكيف يستطيع الرئيس القادم أن يتعامل مع الحركات الإِسلامية التي ترمي إِلىٰ تأكيد هويتها؟ وما هو موقع الديمقراطية في هذا الجزء من العالم؟ وهل يمكن الإسراع بالتنمية الاقتصادية، كما هو الحال في شرقي آسيا، كعامل مكمل لصنع السَّلام وتعميم الديمقراطية؟ وهل يستطيع الحد من التسلح أن يشق طريقه في منطقة باتت فيها النِّزاعات مستوطنة؟ وهل يمكن فعل شيء، للحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة؟ جميع هذه الهواجس تتطلب الاهتمام، إِلىٰ جانب جدول عملية السَّلام التقليدي. وحتى هذا الجدول ينبغي أن يعالج، بطرق مبتكرة، مشكلات الأمن الإقليمي، ومطالب اللاجئين، والمستوطنات، ومستقبل القدس، وهي مسائل طالما شوشت المفاوضين.

ما يزال الوقت عنصراً جوهرياً، لا لأن السلام ينبغي أن يتحقق على نحو مفاجىء أَو لا يتحقق أبداً؛ بل لأن العمليَّة يتوقع لها أن تستغرق وقتاً، حتى في أحسن الظروف، وهو ما يعني أن على الزعماء السياسيين في المنطقة، أن يتمكنوا من إِظهار النتائج، في وقت مبكر، أَو على فترات متتالية، إِذا كانوا يريدون الاحتفاظ بالتأييد اللازم. فالطريقة التي تآكل فيها التأييد الداخلي لباراك، في الفترة ما بين 1999 ـ 2000، ينبغي أن تكون بمثابة إِنذار لأولئك الذين يعتقدون أن الوقت إِلىٰ جانب السَّلام. إِن الجمود الطويل في عمليَّة السَّلام، من شأنه أن يصيب المعتدلين بالإحباط، لدى طرفي النزاع كليهما، كما رأينا في أواخر عام 2000، ويمكن أن يؤدي في النهاية، إِلىٰ عدم مبالاة الجمهور في الولايات المتّحدة، ويفتح الباب أمام أزمات مستقبلية في شرق

أَوسط راديكالي الطابع، ستكون موارده النفطية شديدة الأهمية على نحو متزايد، في الغرب الصناعي.

وهكذا، فإِن عمليَّة السَّلام، مع التأكيد، الآن، على أكثر العناصر الجوهرية صعوبة لاتِّفاقيات السلام في المستقبل، يمكن أن تكون في موضع الأولوية بالنسبة للرؤساء القادمين. ويشير السجل إِلىٰ أن استعداداتهم الخاصة ستكون ذات شأن، في صياغة سياسة تتعلَّق بالنِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي، رغم وجود توافق أَمريكي قوي، الآن، حول عمليَّة السَّلام وأساسها المنطقي. ومع هذا، فإِنَّه في تلك اللحظات، يصبح فيها الحكم على الأشياء مطلوباً، وعندما تفسر الأزمات الخيارات، وعندما تكون هناك ضرورة لإجراء المقايضات، وضرورة لوضع سلم الأولويات، فإِن شخصية الجالس في المكتب البيضاوي، تغدو ذات أهمية كبيرة.

إِذا قام الرؤساء بدورهم على ما يرام، فإِنهم يستطيعون المساعدة على تقدم عمليَّة السَّلام. أما إِذا تردّدوا، فإِن الخطر سيحيق بالمصالح الأَمريكيَّة. ومن غير المسموح لهم أن يتجاهلوا المنطقة طويلاً. وفهمهم لقضايا النِّزاع العربي ـ الإِسرائيليّ الأساسية، وقدرتهم على التعلم من التجربة، ستكون بمثابة مفاتيح لتحول الرؤساء إِلىٰ رجال دولة. فإِذا فعلوا، فستكون أمامهم فرصة طيبة للإسهام في هدف السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي، الذي طال السعي من أجل تحقيقه.

Lebow, Richard Ned, and Janice Gross Stein. *We All Lost the Cold War.* Princeton University Press, 1994.
Lewis, Samuel W. "The United States and Israel: Evolution of an Unwritten Alliance." *Middle East Journal*, vol. 53, no. 3 (Summer 1999).
Linowitz, Sol. "The Prospects for the Camp David Peace Process." *SAIS Review*, no. 2 (Summer 1981), pp. 93–100.
Luttwak, Edward N., and Walter Laqueur. "Kissinger and the Yom Kippur War." *Commentary*, vol. 58 (September 1974), pp. 33–40.
Makovsky, David. *Making Peace with the PLO: The Rabin Government's Road to the Oslo Accord.* Boulder, Colo.: Westview Press, in cooperation with Washington Institute for Near East Policy, 1996.
Maraniss, David. *First in His Class: The Biography of Bill Clinton.* Simon and Schuster, 1995.
Martin, David C., and John Walcott. *Best Laid Plans: The Inside Story of America's War against Terrorism.* Harper and Row, 1988.
Meir, Golda. *My Life: The Autobiography of Golda Meir.* London: Futura, 1976.
Melman, Yossi, and Dan Raviv. *Behind the Uprising: Israelis, Jordanians, and Palestinians.* New York: Greenwood Press, 1989.
Miller, Merle. *Lyndon: An Oral Biography.* G. P. Putnam's Sons, 1980.
———. *Plain Speaking: An Oral Biography of Harry S. Truman.* New York: Berkley Publishing, 1973.
Neff, Donald. *Warriors against Israel.* Brattleboro, Vt.: Amana Books, 1988.
———. *Warriors for Jerusalem: The Six Days That Changed the Middle East.* Linden Press/Simon and Schuster, 1984.
Nixon, Richard M. *RN: The Memoirs of Richard Nixon.* Grosset and Dunlap, 1978.
———. *Seize the Moment: America's Challenge in a One-Superpower World.* Simon and Schuster, 1992.
Novik, Nimrod. *Encounter with Reality: Reagan and the Middle East (The First Term).* Boulder, Colo.: Westview Press for the Jaffee Center for Strategic Studies, 1985.
O'Brien, Conor Cruise. *The Siege: The Saga of Israel and Zionism.* Simon and Schuster, 1986.
Parker, Richard B., ed. *The Six-Day War: A Retrospective.* University Press of Florida, 1996.
———. "The June 1967 War: Some Mysteries Explored." *Middle East Journal*, vol. 46 (Spring 1992), pp. 177–97.
———. "USAF in the Sinai in the 1967 War: Fact or Fiction?" *Journal of Palestine Studies*, vol. 27, no. 1 (Autumn 1997), pp. 67–75.
Perry, Mark. *A Fire in Zion: The Israeli-Palestinian Peace.* William Morrow, 1994.
Powell, Jody. *The Other Side of the Story.* New York: William Morrow, 1984.
Puschel, Karen L. *U.S.-Israeli Strategic Cooperation in the Post–Cold War Era: An American Perspective.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1992.
Quandt, William B. *Camp David: Peacemaking and Politics.* Brookings, 1986.
———. *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967–1976.* University of California Press, 1977.
———. "Kissinger and the Arab-Israeli Disengagement Negotiations." *Journal of International Affairs*, vol. 29 (Spring 1975), pp. 33–48.

Vance, Cyrus. *Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy*. Simon and Schuster, 1983.

Wallach, Janet, and John Wallach. *Arafat: In the Eyes of the Beholder*. New York: Carol Publishing Group, 1990.

Washington Institute for Near East Policy. "Special Policy Forum Report: The Past, Present and Future of the Oslo Process: View from the Labor Party, Yossi Beilin, MK." *Peacewatch*, no. 112 (December 11, 1996).

Washington Institute's Presidential Study Group. *Building for Peace: An American Strategy for the Middle East*. Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1988.

Weizman, Ezer. *The Battle for Peace*. Bantam Books, 1981.

Whetten, Lawrence L. *The Canal War: Four-Power Conflict in the Middle East*. MIT Press, 1974.

Woodward, Bob. *The Commanders*. Simon and Schuster, 1991.

———. *Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981–1987*. Simon and Schuster, 1987.

Yergin, Daniel. *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power*. Simon and Schuster, 1991.